

الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية

من خلال كتابه الكافي

دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

إعداد
محمد بن عبد الله العمري

تقديم
أ. د / سعد بن علي الشهراني

مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ـ لندن

الموقع الإلكتروني: www.alasersfs.com

gmail.com@Email: alaser١٤٢٧

المجموعة الاستشارية العالمية

٦٦ شارع خاتم المرسلين ـ الهرم ـ الجيزة

هاتف: ٣٥٦٣٧٦٤٩ (٠٢) - فاكس: ٣٥٦٣٧٦٤٩ (٠٢)

جوال: ٠١٢٢٣٣٠٥٥٥٢ ـ ٠١٠٠١٥٢٠٠٩٦

Email: GCGegypt@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.GCG-CO.net

دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - بطحاء قريش

ص.ب: ١٤٧٠٠ - الرمز البريدي: ٢١٩٥٥

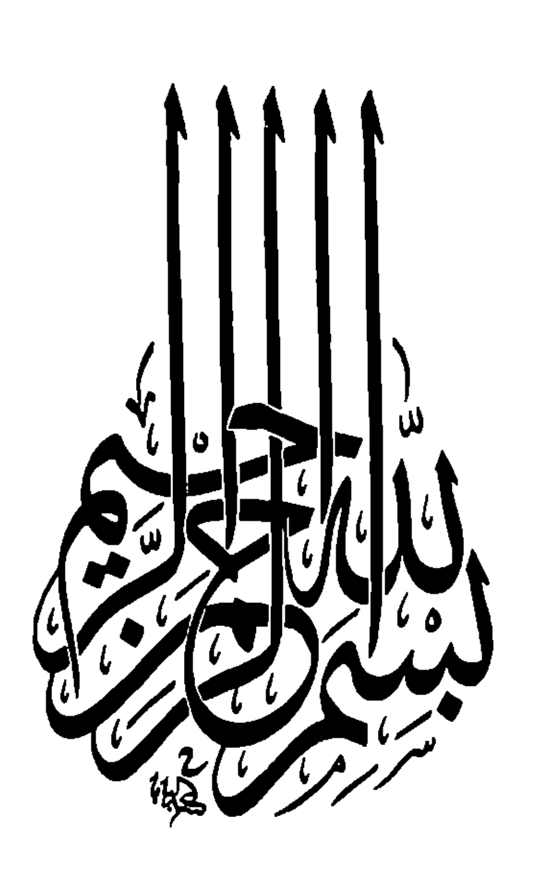
هاتف: ٠٥٣٥٥٥٦٦-٢-٩٦٦+ - فاكس: ٠٥٣٥٥٥٧٧-٢-٩٦٦+

gmail.com@Email: alaser١٤٢٧

الموقع الكتروني : www.gcg-ssc.com

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٣٣٣٤

الترقيم الدولي I.S.B.N : 0 - 40 - 5220 - 977 - 972


بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير، تقدَّم بها الباحث إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين.

وقد نوقشت في تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٤٣٣هـ، وأجيزت بتقدير ممتاز.

وكانت اللجنة المناقشة مؤلفة من:

فضيلة الأستاذ الدكتور: سعد بن علي الشهراني مشرفًا.

فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الله بن محمد القرني مناقشًا.

فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الله بن علي سمك مناقشًا.

تقديم

أ.د/ سعد بن علي الشهراني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين وآل بيته الطيبين الطاهرين وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد كثرت في زماننا الرسائل العلمية الجامعية، ولكن المتميزة التي تأتي بجديد وتقدم إضافة علمية بارزة قليلة إن لم تكن نادرة، وأحسب أن هذه الرسالة العلمية التي بين أيدينا هي من هذا القليل، فموضوعها في غاية الأهمية فهو يبحث عن شخصية تعد من أهم الشخصيات في مذهب الشيعة الاثني عشرية، وكتابه (الكافي) يعد أهم الأصول المعتمدة التي يعتمد عليها في تقرير مذهبهم.

ومما يبين أهمية هذا البحث القيم حرص وإلحاح شيخنا الفاضل الإمام: أ.د أحمد بن سعد حمدان الغامدي-رحمه الله تعالى- وهو صاحب التصانيف البديعة في الحوار والرد على مذهب الشيعة- علي بالإسراع في إخراج هذا البحث، ويسألني ماذا توصل إليه الباحث من نتائج، وكان يعتبر هذا البحث من أهم الأبحاث التي ينبغي إخراجها، وقد زرته رحمه الله تعالى قبل وفاته بأيام، وقد أنهكه المرض، وكنت أستحي من الكلام معه لمشقته عليه، ومع ذلك فقد كان يسألني عن هذا البحث وهل طبع؟.

وهذا يدل أيضا على أن شيخنا صاحب رسالة عظيمة لم ينسها حتى في أشد الأزمات. فقدكان يحمل لواء الحوار الهادئ مع التشيع، ومقارعته بالحجة والبيان

في غاية الموضوعية والإنصاف، نسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء وأوفاه.

وهذا البحث رسالة مهمة وحجة قائمة على كل شيعي فقد بين الباحث فيه بالدليل والحجة القوية الدامغة التي تبين هشاشة هذا المذهب وبطلانه، وأنى لعاقل أن يقبله كدين رغم ما فيه من ترهات وشناعات تتناقض مع الوحي والعقل السليم والفطرة السوية وكيف له أن يقف بين يدي الله تعالى وهو يدين بها ويعتقدها، بل ويبذل روحه وماله وأنفس ما يملك في سبيلها؟! ولا ريب أن العاطفة والشعور بالمظلومية لها دور كبير في بقاء هذا المذهب عبر القرون، ولهذا نجد آياتهم يركزون على هذا الجانب تلبيساً وتدليساً لعوامهم.

وأتمنى من كل شيعي أن يتفكر ويتدبر في حقيقة مذهبه ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ .. الآية﴾. نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يهدي من ضل عن سبيل الهدى، وأن يبصره من العمى، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، كما نسأله تعالى أن يثبتنا على صراطه المستقيم حتى نلقاه وهو راض عنا.

ولا أقولها مجاملة للأخ الباحث الشيخ / محمد بن عبد الله العمري، فأنا فخور به وقد كان مثالاً للباحث الموضوعي المنصف، حيث كان دقيقاً في عزو الأقوال وتوثيقها، فكان دأبه الحوار والنقاش مع هذه الطائفة بعلم وعدل وإنصاف، بعيداً عن الظلم والإجحاف.

ونحن في هذا الكتاب نقدم لباحث متميز قدير له صبر دؤوب على البحث، ونفس طويل في تتبع الشبهات وكشفها، لأنه يحمل رسالة الداعية إلى الحق، متجرداً عن الأهواء والتعصبات متمثلاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾.

ولقد طرح الباحث قضايا مهمة وتساؤلات خطيرة منها:

• هل شخصية الكافي شخصية حقيقية أم وهمية؟

• وهل هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه ألف بعد وفاته ثم نسب إليه؟

• وما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو كتابه عند كثير من العلماء من المتقدمين؟

وقد أجاب عنها بجواب كاف شاف وتوصل إلى نتائج جديدة لم يسبق إليها.

وإني متفائل بهذا البحث بأن يكون سبباً في هداية عقلاء الشيعة، وهكذا هوتأثير الأبحاث العلمية الموضوعية الرصينة، وقد أخبرني آية الله سابقاً الشيخ حسين المؤيد بأن مفتاح الهداية للتسنن وترك الرفض هو كتاب أ.د ناصر بن عبد الله القفاري (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية عرض ونقد)، فقد أهداه إليه أحد تلاميذه في الحوزة بقم، وذلك من أجل الرد عليه، فقرأه بنية الرد والنقد، ولكن لما ظهر له مافيه من ردود جديدة، بخلاف الردود المشهورة المتداولة في الحوزة على أهل السنة والجماعة، فكان ذلك سبباً في هدايته، وهذا ما أرجوه وآمله لكتاب الشيخ محمد العمري، حيث قوة النقاش والحجاج فيه، وقوة الدليل والتتبع للشبهات وكشفها شبهة شبهة، مع طول نفس واصطبار على العرض والرد، وهذه مزية امتاز بها هذا البحث المبارك.آمل من كل شيعى أن يطلع عليها بعدل وإنصاف لا بظلم أو عاطفة أو إجحاف.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وكفى بربك هادياً ونصيرا ،،،

أ.د.سعد بن علي الشهراني

الأمين العام للهيئة العالمية للعلماء المسلمين

الأستاذ في قسم العقيدة بجامعة أم القرى

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه.

* عنوان الرسالة:

الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية من خلال كتابه الكافي دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

* محتويات الرسالة:

تشتمل الرسالة على مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة:

المقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، والخطة التى سرت عليها، وكان من أبرز الأسباب لتأليف هذه الرسالة: نصرة النبي ﷺ، والدفاع عن دينه، وعن آل بيته الأطهار عليهم السلام، والأهمية الكبرى للكلينى (ت٣٢٩هـ) وكتابه الكافي لدى الإمامية الاثنى عشرية، ومحاولة الكشف عن عدم شهرتهما عند المتقدمين من علماء المسلمين المعاصرين للكلينى والمتأخرين عنه أيضا، وعدم وجود دراسة سنية متخصصة تناقش شخصية الكلينى وكتابه الكافي رغم أهمية المؤلِف والمؤلَف، وكشف الانحراف العقدي الذي ملأ به أهم مصدر من مصادر الإمامية الاثنى عشرية المعتمدة (الكافي).

الباب الأول: عرفت فيه بالكلينى وكتابه (الكافي)، وتطرقت لبعض الشبهات التي أثيرت حولهما.

الباب الثاني: قارنت فيه بين مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني،

وعند أهل السنة والجماعة.

الباب الثالث: بينت فيه موقف الكليني من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

الباب الرابع: استعرضت فيه عقيدة الإمامة وما يتبعها من عقائد الشيعة الإثني عشرية، ثم نقدتها.

الخاتمة: عرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وأهمها:

١) ثبوت العديد من الشبهات التي تدور حول شخصية الكليني، وكذلك حول طريقة تأليفه لكتابه الكافي، وعدم صحة نسبته كله إليه، وخصوصا أنه لا توجد نسخة مخطوطة مكتوبة بيد المؤلف نفسه، وأن أول نسخة مخطوطة كاملة تم العثور عليها كانت بيد النساخ في القرن العاشر، أي بعد قرابة (٦٧٠) سنة من وفاة الكليني.

٢) أن كتاب الكافي على ما له من مكانة لدى الإمامية، وأثر على عقيدتهم، فإنه لم يكن معروفا عند المتقدمين من علماء السير والتراجم، وأن وجود ذكر له أو لكتابه عند بعض المتأخرين؛ فإنما نقلوه عن غيرهم من مصنفي الشيعة في الكتب وأسماء الرجال.

٣) أن مصادر الكليني في العقيدة مخالفة بالكلية لمصادر الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.

٤) أثر عقيدة الإمامة لدى الكليني، والتي نتج عنها بقية العقائد الإمامية الباطلة كالعصمة، والتقية، والمهدية والغيبة، والبداء، والطينة، وكذلك نتج عنها موقفه المعادي لأهل السنة والجماعة وأصول اعتقادهم.

٥) تناقض الكليني فيما نسبه لأئمة آل البيت من مرويات توافق عقيدة أهل السنة والجماعة أحيانا، وتخالفها في معظم مرويات كتابه، مع جرأته وافترائه عليهم بنسبة كثير من العقائد الباطلة إليهم زورا وبهتانا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المشرف: أ.د / سعد بن علي الشهراني **الباحث**: محمد بن عبدالله العمري



المقدمة

المقدمـــة

* إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

[آل عمران:١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعـد: -

* فإن دراسة عقائد الفرق المنتسبة للإسلام تتطلب منهجا واضحا وخاصة في النظرة إلى مصادرها. لأنها تتطلب أن تتخذ مصادر وكتابات أي فرقة هي الأساس الأول للدراسة لفهم آرائها ومفاهيمها، وأن تتخذ كتابات غيرها عونا للتدقيق والتثبت، وخصوصا أن السرية أو التقية في كثير من الأحيان قد تحجب الكثير من الأخبار والآراء عن المعاصرين سواء من أتباع تلك الفرق أو من أتباع المنهج الصحيح المتبع لمنهج السلف ممن لم يدرس عقائد تلك الفرق دراسة وافية، حيث تظهر وتبرز في كتابات علمائهم روايات وآراء بعيدة عن

الواقع الحقيقي لهذه الفرقة، ولذا فإن هذا الغموض وعدم الوضوح في أراء وعقائد تلك الفرق سيبينه ويجلي غموضه اتخاذ المصادر الأساسية لها لدراستها وتمحيصها حتى يمكن حصول الفهم الموضوعي لكثير من الأمور المهمة[(١)].

* ومن هذا المنطلق بالإضافة إلى أن انتسابي إلى منهج أهل السنة والجماعة والذي يحتم على أتباعه من العلماء وطلبة العلم أن يبينوا الحق لأهله ولا يكتمونه مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧]، وخصوصا إذا كان بيان الحق واجبا للدفاع عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآل بيته الأطهار، لذا فإني استخرت الله للمشاركة في هذا الطريق من خلال دراسة أراء واعتقادات فرقة تعتبر من أخطر الفرق المنتسبة للإسلام في القديم والحديث، وخصوصا في ظل دعوتهم الخطيرة بلزوم التقارب مع أهل السنة على وفق مذهبهم الباطل، تلكم هي فرقة الشيعة الاثنى عشرية. وذلك من خلال بيان الانحرافات العقدية التي وقع فيها مؤلف أهم مصدر من مصادر الاعتقاد لديهم وهو كتاب (أصول الكافي) لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني.

* ولا يخفى على أهل العلم أن في نقد عقيدة الكليني وبيان انحرافاته، نقداً لما يعتقده أتباع طائفة الاثنى عشرية، حتى ولو لم يصرح الكليني بتلك الانحرافات من خلال كتابه أصول الكافي، لأن من المعلوم لدى أهل العلم أن من نقل شيئا عن غيره من باب التقرير وخصوصا في باب العقائد من غير نقد له، ولا بيان

---

(١) انظر مقدمة كتاب (الشيعة نشأتها وتطورها حتى أواسط القرن الثالث الهجري) ص(١٠).

لموهمه ومشكله، فإنه يرتضيه، وإلا لما نقله وقرره، وقال عنه إن كاف للشيعة. قال عبدالحسين المظفر في مقدمته لأصول الكافي (ويعتقد بعض العلماء أنه عرضه على القائم عليه السلام -يعني الإمام الثاني عشر- فاستحسنه وقال: كاف لشيعتنا)[1]، بل ومما يزيد هذا الأمر تأكيدا أن علماء الشيعة أنفسهم يعتقدون ذلك ويقررونه، وهذا عندنا من باب (وشهد شاهد من أهلها)، (قال الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ) وهو من أعمدة المذهب الاثنى عشري، فهو صاحب كتاب الوافي الجامع للكتب الأربعة المعتمدة عندهم في تفسير الصافي ٤٧/١: وأما اعتقاد الكلينى طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، لأنه كان روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض لقدح فيها، مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه)[2]. يضاف لذلك أيضا علمنا بأن كتاب الكافي ليس كتاب حديث كما هو في أذهان كثير من أهل السنة، بل هو كله أقوال لأئمة الشيعة كما يزعمون إلا نسبة قد لا تصل إلى عشرة بالمائة تعتبر من أقوال الرسول ﷺ، وهذه النسبة كلها أو جلها موجودة في كتب أهل السنة، وأما بقيته فليست إلا أقوال أئمة الشيعة كما يزعمون.

۞ أهمية الموضوع:

* تكمن أهمية اختياري لهذا الموضوع في الأسباب التي دعتني للكتابة فيه وهي كما يلي:

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (١٩/١) ط الحيدري - طهران.

(٢) انظر كتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٥٦) نشر مؤسسة صلاح الدين الخيرية- لندن.

السبب الأول: نصرة النبي ﷺ والدفاع عن دينه، وعن آل بيته الأطهار، وتبرئتهم مما نسب إليهم من شركيات، وبدع وخرافات، قد تبرأو منها في حياتهم، وتبرأ منها المخلصون من أبناء هذه الطائفة والباحثون عن الحقيقة من علمائهم. قال الشهرستاني عند ترجمته لجعفر الصادق ﷺ: (وقد تبرأ مما كان ينسب بعض الغلاة إليه، وتبرأ منه، ولعنهم، وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم، من القول بالغيبة، والرجعة، والبداء والتناسخ والحلول، والتشبيه،.... والاعتزال، والقدر أيضاً)[1]. وقال الدكتور موسى الموسوي: (إن على الشيعة أن... يعلموا أن ما نسبوه إلى الإمام الصادق من أنه قال: التقية ديني ودين آباءي، إن هو إلا كذب وزور وبهتان على ذلك الإمام العظيم)[2].

السبب الثاني: ما يحتله الكليني وكتابه الكافي من منزلة لدى أتباع مذهب الاثني عشرية من الشيعة، حيث:

- أن مؤلفه بزعمهم قد عاش حياته في عهد السفراء الأربعة وكلاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن، وأدرك حياة والده الحسن العسكري، ويسمى عندهم حجة الإسلام الشيخ الصدوق، ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، شيخ مشايخ الأعلام، ومروج المذهب في غيبة الإمام. قال محمد تقي المجلسي: (والحق أنه لم يكن مثله فيما رأيناه في علمائنا، وكل من يتدبر في أخباره، وترتيب كتابه، يعرف أنه كان مؤيدا من عند الله تبارك وتعالى)،

---

(١) كتاب (الملل والنحل) (١/١٦٧) لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني - ط مصطفى البابي الحلبي.

(٢) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) ص(٥٩) ط - دار الزهراء للإعلام العربي.

وقال المحدث النيسابوري: (ومنهم ثقة الإسلام، قدوة الأعلام، والبدر التمام، جامع السنن والآثار في حضور سفراء الإمام، عليه أفضل السلام، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي محي طريقة أهل البيت على رأس المائة الثالثة)[١].

- أن كتابه الكافي بزعمهم هو الكتاب الوحيد الذي عرض على مهديهم في فترة الغيبة الصغرى، والذي لم يكتب مثله في المنقول عن آل الرسول. (قال السيد المحقق عباس القمي: الكافي هو أجلُّ الكتب الإسلامية، وأعظم المصنفات الإمامية، والذي لم يعمل للإمامية مثله. وقال الاسترابادي: سمعنا من مشايخنا وعلمائنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه)[٢] وقال عبدالحسين المظفر: (وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به، والثقة بأخباره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته، وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والاتفاق إلى اليوم، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الحديث)[٣].

فهذه المكانة تدعوني لتعرية هذا المذهب الباطل، وبيان زيفه وضلاله للباحثين فقط عن الحقيقة، وذلك من خلال نقد مُؤلفه، وبيان ما يقرره في كتابه أصول الكافي من عقائد باطلة ومنحرفة. وأيضا فهذه الدراسة وإن كانت

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (١/١٨).
(٢) انظر كتاب (لله ثم للتاريخ) للسيد حسين الموسوي ص(١٠١-١٠٢) - نشر مكتبة الفرقان.
(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي (١/٢٠).

متعلقة بعرض ونقد منهج الكليني في كتابه هذا فإنها متضمنة لزاما بيان وعرض العقائد التي يدين بها أتباع مذهب الاثني عشرية. بل إن بيان هذا الزيف والضلال في هذا الكتاب مؤشر واضح على زيف وضلال بقية الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، خصوصا وأنه هو الكتاب الوحيد الذي اشتمل على عقائد الشيعة من بين هذه الكتب الأربعة، من خلال أصوله وجزء يسير من الروضة.

قال آية الله أبو الفضل البرقعي: (وإذا تأمل أحد في الكافي ودروسه بدقة وبلا تعصب وغرض، فإنه ينتهي إلى أن هذا الكتاب أبطل ما جاء به صانعو المذهب الشيعي... ونرجو من الله تعالى أن لا يري أعداء الإسلام هذا الكتاب ورواياته.... ونرجو أن يستفيق شعبنا، وأن لا ينخدع علماؤنا بالحواشي والتقاريظ الموضوعة لأي كتاب، وأن يقرأوا الكتاب نفسه)[(١)].

وقال موسى جار الله: (إن طالع مطالع أصول الكافي.. مطالعة اهتمام وتدبر، تبين أن أخبار كتب الشيعة كلها موضوعة على ألسنة الأئمة من أولاد علي وضع كذب وافتراء ومكر.... ولو ثبت أخبار الكافي... في القرآن وفي تأويل الآيات وتنزيلها، فلا قرآن ولا إسلام ولا شرف لأهل البيت ولا ذكر لهم)[(٢)].

وقال شيخهم يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) عن مروياتهم المتناقضة في الكتب المعتمدة عندهم: (والواجب الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين - يعني دين الإمامية -، وشريعة أخرى

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٣٧١ - ٣٧٢) ط دار البيارق - عمان الأردن.

(٢) انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(٤٩) نشر: سهيل أكاديمي لاهور - باكستان.

غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)[1].

وهذا في ظني مما سيكون له أثر بالغ بإذن الله لمن طلب الحق والحقيقة من أبناء هذا المذهب - وخصوصا في ظل الانفتاح الثقافي العالمي اليوم - لإزالة الغشاوة التي على أبصارهم، لكي يراجعوا مع أنفسهم تلك العقائد الباطلة المناقضة لصريح عقولهم، فضلا عن مناقضتها لكتاب ربهم وسنة رسولهم ﷺ، ويبحثوا عن الطريق الذي تتحقق به نجاتهم وسعادتهم في الدارين. ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ﴾ [سبأ:٤٦]. وصدق القائل:

ما مشكل أن القيود تكونُ غلَّ الأرجلِ
إنَّ القيودَ على العقولِ فذاك كُلُّ المشكلِ[2]

السبب الثالث: مواصلة السير والاستمرار لجهود العلماء المتقدمين من السلف والمتأخرين منهم في الرد على أهل الأهواء والبدع، وبيان أخطائهم، وأيضا مساندة العلماء المهتدين والمتحولين عن هذا المذهب، وتضامنا معهم في كشف زيف هذا المذهب الاثني عشري، من خلال سلوك طريقة العرض والنقد للكتب الأصول التي يبنى عليها مذهب الاثني عشرية، وبيان ما فيها من

(١) انظر كتاب (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٧) - منشورات مكتبة العلوم العامة بالبحرين.

(٢) انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(٢٣٢).

العقائد الباطلة والتناقضات الواضحة، حيث أن أغلب كتابات المتقدمين كانت قبل شيوع كتب الشيعة وانتشارها، وأغلب كتابات المتأخرين تقتصر على بعض عقائدهم، أو تحمل صفة الرد والدفاع عن الشبهات التي يثيرونها حول أهل السنة والجماعة، لذا فقد تخصصت هذه الدراسة في أهم مصدر عندهم يُعتمد عليه في تقرير عقائدهم.

السبب الرابع: محاولة الكشف عن سبب عدم وجود أي ذكر لمؤلف الكتاب وهو الكليني (ت٣٢٩هـ)، بل عدم وجود ذلك أيضا لكتابه الكافي مع ما يحتله كليهما من منزلة لدى طائفة الاثني عشرية، كما بينت في السبب الثاني، ومع ذلك فقد بحثت كثيرا في عدد من المراجع التي اعتنت بكتب وأقوال الفرق، أو بتأريخ البلدان والطوائف، أو بأسماء الكتب والمصنفين، بل حتى بالكتب التي صنفت للرد على فرقة الشيعة خصوصا، أو الكتب التي صنفت في نشأة الشيعة مع ذكر رجالها ومؤلفاتها، صارفا النظر عن مصنفات الشيعة كلها ليقيني بما تحويه من الكذب والتزوير والتلفيق المعروف عن علمائهم وشيوخهم المصطنعين، فلم أجد للكليني ولا لكتابه الكافي ذكر بمدح أو ذم فيها، سواء من معاصريه، أو حتى من المتأخرين عنه، سوى ما وجدته لبعض المتأخرين عنه، من ذكر لاسمه فقط وأنه من مصنفي الشيعة، كابن عساكر (ت٥٧١هـ) في تاريخه[1]، وابن الأثير (ت٦٣٠هـ) في تاريخه[2]، والذهبي (ت٧٤٨هـ) في سيره[3]، والصفدي

(١) انظر كتاب (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٦/٢٩٧) - نشر: دار الفكر.

(٢) انظر كتاب (الكامل في التاريخ) لعز الدين الشيباني المعروف بابن الأثير (٧/١٥٠)- ط دار الكتاب العربي ببيروت.

(٣) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٥/٢٨٠) - ط مؤسسة دار الرسالة بيروت.

(ت٧٦٤هـ) في وفياته[١]، وابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٢] في لسان ميزانه، دون ذكر لطامته العظمى التي تعتبر مصدرا من مصادر تقرير عقائد الاثني عشرية وهو كتاب الكافي.

وتوضيحا لذلك من باب التمثيل لا الحصر سأذكر جملة من أسماء المؤلفين مرتبة حسب تواريخ وفياتهم، تؤكد وجود شيء من الغموض حول شخصية هذا البحث وحول كتابه أيضا مثل: أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) في المقالات، والملطي (ت٣٧٧هـ) في التنبيه والرد، وابن النديم (ت٣٨٥هـ) في الفهرست، والبغدادي (ت٤٢٩هـ) في الفرق، وابن حزم (ت٤٥٦هـ) في الفصل، والبغدادي (ت٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد، والشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في الملل والنحل، والاسفرايني (ت٤٧١هـ) في التبصير، والرازي (ت٦٠٦هـ) في الاعتقادات، وياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم البلدان، وابن خلكان (ت٦٨١هـ) في الوفيات، وابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في المنهاج، والذهبي (ت٧٤٨هـ) في المنتقى وفي العبر، وابن كثير (ت٧٧٤هـ) في البداية، وابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) في النجوم الزاهرة، وابن حجر الهيثمي (ت٩٧٣هـ) في الصواعق المحرقة، وابن خليفة (ت١٠٦٧هـ) في كشف الظنون، وصديق خان (ت١٣٠٧هـ) في أبجد العلوم، وغيرهم كثير، لكنني اقتصرت على أبرزهم لأبين أهمية هذه الملاحظة، بل حتى جزم بعض مصنفي الفرق ومقالاتها عدم وجود مصنف للشيعة حتى زمنه أو حتى روايات يعتمد

---

(١) انظر كتاب (الوافي بالوفيات) لصلاح الدين الصفدي (١٤٧/٥) - نشر: دار إحياء التراث العربي.

(٢) انظر كتاب (لسان الميزان) لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٤٣٣/٥) - ط مجلس دائرة المعارف النظامية الهند.

عليها في تقرير مذهبهم، قال ابن حزم رحمه الله (ت٤٥٦هـ): (وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علما أصلا، لا من رواية، ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه)[1]، وقال أبو المظفر الاسفرايني رحمه الله (ت٤٧١هـ): (ولم يكن قط للروافض، والخوارج، والقدرية، تصنيف معروف يرجع إليه في تعرف شيء من الشريعة، ولا كان لهم إمام يقتدى به في فروع الديانة)[2].

وهذه الملاحظة لم أجد أحدا - حسب اطلاعي - حتى الآن قد أشار إليها تفصيلا وتوضيحا ممن ألف في الرد على هذه الفرقة، لا قديما ولا حديثا، سوى إشارات يسيرة لشيخنا الدكتور ناصر القفاري حفظه الله في كتابه (أصول مذهب الشيعة)[3]، مما يثير تساؤلات عدة تحتاج إلى جواب، مفادها:

- هل شخصية الكليني شخصية حقيقية أم وهمية؟

- وهل هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه أُلف بعد وفاته ثم نسب إليه؟

- وما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو كتابه عند من تقدم ذكرهم من العلماء؟

---

(١) انظر كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم الظاهري (١٧٥/٤) - ط شركة مكتبات عكاظ جدة.

(٢) انظر كتاب (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين) ص(١٩٢) - ط عالم الكتب بيروت.

(٣) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١٢/١) و (٣٦٦/١) للدكتور ناصر القفاري - بدون طبعة.

وهذا ما سأحاول بمشيئة الله من خلال الباب الأول تفسيره، والبحث عن ما يزيل الغموض فيه.

السبب الخامس: بيان الأسباب الجوهرية التي من أجل وجودها لم يتم حتى الآن حصول التقارب الحقيقي بين السنة والشيعة، مع أن هذه دعوة بدأت هادئة نسبيا من زمن ليس ببعيد، ثم أصبحت ظاهرة قوية في هذا الزمن، ظاهرها فيه الدعوة إلى الوحدة والتقارب، وباطنها فيه التبشير بالرفض في صفوف أهل السنة[(١)]، فقد (فُتحتْ دار للتقريب بين السنة والشيعة في القاهرة منذ أربعة عقود، لكنهم رفضوا أن تُفتَح دور مماثلة في مراكزهم العلمية كالنجف وقُم وغيرها لأنهم إنما يريدون تقريبنا إلى دينهم)[(٢)].

قال الشيخ ناصر الدين الهاشمي: (ليس أدل على خداع دعوى التقريب من سوء حال أهل السنة في إيران؛ فلو صدقوا في دعواهم لقاربوا بين صفوف الشعب الإيراني سنة وشيعة)[(٣)]. (فلا بد أولا ليتم التقارب ثم الوحدة إزالة الموانع ومن أهمها هذه الكتب الباطلة التي يتدين بها الشيعي، وتصفية الروايات المكذوبة والتي تصبغ الشيعي المتدين بمذهبه بصبغة المنافق المراوغ عن طريق مبدأ التقية الذي جعلوه دينا وإيمانا، وتملأ قلبه حقدا على خصومه من أهل السنة.. إنه لمن العجب أن يدعو بعضهم ممن جهل دين القوم أو علم ولم يقم للحق والسنة قيمة إلى الوحدة والتقارب دون محاولة تصفية عوائق هذه الوحدة

---

(١) انظر المصدر السابق (٣/٩٧٢).

(٢) انظر كتاب (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي - نشر: دار الوراق - المكتب الإسلامي.

(٣) انظر كتاب (موقف أهل السنة في إيران) بدون طبعة.

والتقارب، وقد تقدمت التجارب فلم تزد الناس إلا اختلافا ولم يضع فيها إلا الحق وأهله)[1].

السبب السادس: وجود الانحراف العقدي الذي ملئت به كتب الشيعة، والتي يمثل بعضها ما ملأ به الكليني أهم مصدر من مصادرهم المعتمدة عندهم، حيث قد ضمنه عقائد ودعاوى لا يمكن لمسلم يحب الله ورسوله ويعظم ويوقر آل بيته ﷺ الأطهار أن يدين بها، مثل دعوى تحريف القرآن ونقصه، وتكفير معظم الصحابة، وسبِّ زوجات النبي ﷺ، والقول بأن الإمامة أفضل من النبوة، وغير ذلك من الدعاوى الباطلة التي سيطلع عليها القارئ من خلال هذا البحث موثقة من هذا المصدر.

* لذا ومن خلال هذه الأسباب السابقة وغيرها تم اختياري لهذا الموضوع الذي سيتبين للقارئ الكريم أهمية الكتابة والبحث فيه، وخصوصا في أهم الكتب عندهم وهو القسم الخاص بالعقائد في كتاب الكافي للكليني، والمسمى (أصول الكافي) كما سيتبين من خلال أبواب وفصول هذا البحث.

۞ الدراساتُ السابقةُ:

* لقد سعيت جاهدا من خلال البحث في فهارس بعض المصادر والمكتبات، وأيضا من خلال سؤال أهل الاختصاص من المشايخ وطلبة العلم الفضلاء عن كتاب علمي محكم يمكن تصنيفه في صلب هذا البحث المقدم لكي لا أكرر الكتابة في نفس الموضوع من غير فائدة ترتجى من وراء ذلك، فوجدت بعض

(١) انظر مقدمة محقق كتاب (كسر الصنم) ص(١٤).

الكتابات لبعض المعاصرين المتقدمين والمتقدمين ، منها ما هو مطبوع متداول ، ومنها ما هو موجود على الشبكة العنكبوتية ؛ ومن ذلك :

- أولا : كتاب (هذا هو الكافي) للدكتور طه حامد الدليمي(1)، قدم فيه نماذج مما حواه كتاب الكافي من خزعبلات وترهات من غير نقد مفصل لها أو رد على كل رواية، وقال في مقدمته: (لقد اطلعت - ضمن ما اطلعت عليه من هذه الكتب- على الأصول من كتاب الكافي، وألقيت نظرة عجلى على بعض أجزاء فروعه فأصابني الذهول واعتراني الدهش، كيف يمكن أن يسطّر مثل هذا الكتاب إنسانٌ ينسب نفسه إلى دين احتوى كل هذه المخازي والتفاهات!! فلما اطلعت عليه ووجدته بهذه الصورة جمعت منه نماذج -مجرد نماذج- فأحببت أن أضعها بين يدي إخواني من الشيعة الصادقين، الذين لا يهمهم إلا الحق، أهل النوايا الطيبة الذين استغفلهم أساطينُ السياسية ودهاقين الزندقة من الفرس الموتورين على مدى مئات السنين، مستغلين طيبتهم وحبهم لأهل البيت، ذلك الحب الذي يكنّه في جوانحه كل من آمن بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، لعلّ الله ينوّر بصائرنا وبصائرهم فيدركوا العلاقة الوثيقة بين هذه الصورة المشبوهة للتشيع وبين الفرس، فتنحلُّ العقدة وتظهر الحقيقة).

---

(1) ويقع في قرابة ١٨٠ صفحة ، حيث وجدته على الشبكة العنكبوتية في موقع (صحوة الشيعة) مؤرخة مقدمته بتاريخ: ١٤١٦/٤/١٧هـعلى الرابط (newshia.com/word-files%5Calkafe.doc) من دون ذكر اسم لمؤلفه في تلك النسخة، ووجدت نسخة أخرى أهديت لي من أحد الباحثين في مذهب الشيعة مكتوب عليها اسم (الدكتور: عبدالهادي الحسني) - الذي تبين لي لاحقا بأنه الدكتور طه حامد الدليمي كما في كتابه (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص ٤٩٢ .

- ثانيا: كتاب (نقد الأصول من كتاب الكافي) للدكتور عبدالرحمن دمشقية[1] ، اقتصر فيه على كتاب الأصول من الكافي بجزأيه ، واختار جملة من الروايات بوَّبها بعناوين توحي بمضمونها ، وبمدى مخالفتها للعقيدة الصحيحة مع التعليقات اليسيرة على بعض الروايات والأبواب، وقال في خاتمته : (وبعد هذه الجولة مع كتاب الكافي وجدنا ما يلي: الدعوة إلى الشرك ، الطواف حول القبور كالطواف حول الكعبة ، اعتبار الأئمة أسماء الله الحسنى. وجه الله. عين الله. لسان الله. يد الله. نور الله ... وأخيرا بعد هذا المجلس المتعلق بالحكم على أطروحة الكليني لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية ... قرر المجلس ما يلي: يمنح الكليني وسام كافر بدرجة جيد جدا مع مرتبة الردة الأولى . أو يمنح درجة كافر بدرجة ممتاز مع الوصاية بالتحذير من طباعة كتابه أو الاطلاع عليه بعدما تبين ما فيه) .

- ثالثا : كتاب (سياحة في كتاب الكافي) للشيخ عثمان الخميس[2] ، قال في مقدمته بعد التعريف بكتاب الكافي وبيان منزلته بواسطة كتب الشيعة : (إذا عرفنا مكانة هذا الكتاب ومنزلته عندهم، نأتي الآن إلى سياحة في عالم هذا الكتاب، وسأقتصر على المهازل والطامات التي وردت في الكافي، ولو قصدت التوسع وذكر جميع مهازلهم لرجعت إلى كتب أخرى، مثل الأنوار النعمانية، وبحار الأنوار، وسلوني قبل أن تفقدوني، ومدينة المعاجز، وزهر الربيع، وغيرها من كتبهم المعتبرة، عندهم، ولكني قصدت إلى أصح كتاب عندهم، فأخرجت ما

---

(١) ويقع في قرابة ٤٥ صفحة . راجع الرابط:
(http://www.fnoor.com/books.htm)

(٢) ويقع في قرابة ١٧ صفحة . راجع الرابط (http://www.fnoor.com/books.htm)

وجدت فيه من الأمور التي لا يمكن أبداً أن تصدر عن عاقل، فضلاً عن أن تُنسب إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلى رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، ولو ذكرت ما في غيره من الكتب لوجدتم العجب العجاب، ولكن لما كان القصد الاختصار، سأكتفي بما ورد في كتاب الكافي، بل ببعض ما ورد في هذا الكتاب، والله المستعان) .

- رابعا : كتاب (الكليني وتأويلاته الباطنية للآيات القرانية في كتابه أصول الكافي) للدكتور صلاح عبدالفتاح الخالدي[1] تخصص في متون الروايات التفسيرية الخاطئة في أصول الكافي فقط عرضا ونقدا مع بيان المعنى الصحيح. قال في مقدمته: (ومن أكثر التفاسير الشيعية امتلاء بالأخطاء تفسير القمي، لمؤلفه علي بن إبراهيم القمي، الذي كان شيخا لإمام الشيعة الكليني، ... وإن كتاب الكافي في الأصول للكليني هو أهم كتب الحديث، ... وقد أورد في الكافي كثيرا من الروايات التفسيرية، وذكر معظمها في كتاب الحجة من الكافي، الذي خصصه لعقيدة الشيعة في الإمامة والوصاية والولاية، والنص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة من ذريته في القرآن، وفي حديث رسول الله ﷺ. وورد في روايات الكليني كثير من الأخطاء التفسيرية، التي تدخل ضمن التصنيف السابق: الخطأ في الدليل والمدلول معا) [2].

---

(١) كتاب صدر عن دار عمار للنشر والتوزيع ، ويقع في قرابة ٣٢٤ صفحة .

(٢) ولقد أعجبتني عبارته في مقدمة الكتاب ص(١٠) حين قال: (وكثير من الروايات الحديثية التي أوردها الكليني في "الكافي" تحتاج إلى نظر ونقد، وبحث وتحليل، وتصويب وتقويم، وعرضها على الأصول الصحيحة المعتمدة، من الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين، لمعرفة ما فيها من أخطاء، سواء ما تعلق منها بالعقيدة أو =

- خامسا : كتاب (كسر الصنم) لآية الله العظمى أبو الفضل البرقعي [1] المتوفى سنة (١٩٩٢م)، وهو عالم من علماء الشيعة المتحولين إلى السنة، حيث قد منَّ الله عليه بالهداية لدين الحق، ونبذ ما كان عليه بنو مذهبه من تشيع ورفض، فسعى للتحذير من البدع والخرافات والأكاذيب التي امتلأت بها كتبهم كما يحكي هو عن نفسه في كتابه هذا الذي سماه بـ (كسر الصنم) نقض أصول كتاب الكافي، أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل.

وهذا الكتاب مما يمكن تصنيفه ضمن تصانيف النقد والرد لمرويات الكتاب خصوصا لا لمؤلفه الكليني ؛ حيث تبرز أهميته في كون مؤلفه يعتبر عالما من علماء هذه الطائفة الذين وصلوا إلى مراتب عالية فيها كما يظهر من لقبه، (لأن أكبر لقب عند الشيعة هو آية الله العظمى، والذين يحملونه خمسة فقط، فإذا مات منهم أحد اختاروا بدلا عنه)[2]، وأيضا كونه قد اهتم في نقضه بناحية الراوي والمروي، أو بعبارة أخرى السند والمتن.

إلا أنه ومن خلال قراءتي لهذا الكتاب لاحظت عليه ملاحظات يمكن

الأحكام أو التاريخ أو السيرة.. وحبذا لو أخذ مجموعة من الباحثين المختصين كل واحد ما يخصه من هذه الروايات، وبَيَّنَ ما فيها من أخطاء. لما لكتاب "الكافي" من منزلة خاصة عند الشيعة، ومن باب نصحهم، وتقديم الحقيقة لهم). وأنا أؤيد الدكتور صلاح وفقه الله على هذه الفكرة وأؤكد عليها من خلال ما اطلعت عليه من روايات "الكافي"، وأقول: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأن وفقني لاختيار هذا الموضوع الهام الذي يخص جانب العقيدة، وأسأل الله الإخلاص والقبول.

(١) كتاب مترجم بواسطة عبدالرحيم البلوشي صدر عن دار البيارق بعمان ، ويقع في قرابة ٤٠٠ صفحة .

(٢) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للدكتور علي السالوس ص(٧٨٨) - نشر دار الفضيلة بالرياض.

إجمالها هنا كما يلي:

الملاحظة الأولى: ردوده قصيرة جدا في أحيان كثيرة، بالإضافة إلى اقتصاره في النقد على ما يخالف أدلة القرآن والعقل فقط، واقتصاره كذلك في الرد عليهما دون أدلة السنة المطهرة، ولعله يعتذر له في ذلك بكون مؤلف الكتاب يعلم منزلة السنة النبوية متمثلة في كتب الصحيحين وغيرها من الكتب عند الشيعة، إذ الشيعة لا يقرون بصحة جميع الأحاديث الواردة في كتب الأحاديث، ويجيزون الطعن في الأحاديث ورفضها إذا خالفت القرآن والعقل كما يزعمون، بل إنهم أنفسهم لا يهتمون بسنة النبي ﷺ ولا بالأحاديث المروية عن غير آل البيت، وذلك لكونهم يقدحون في رواة هذه الأحاديث من الصحابة الكرام -رضي الله عنهم وأرضاهم-، يقول أحد مراجعهم المعاصرين: (إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت...... أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة)[1]، فأراد أن يرد عليهم بما يعترفون به وتقوم عليهم به الحجة. وهذا في نظري كباحث وناقد على ضوء عقيدة السلف، مطلب يحتاج إلى تكميل.

الملاحظة الثانية: تأثر المؤلف ﷫ ببعض الرواسب العقدية التي لا تزال باقية عنده بسبب نشأته وتفقهه على مذهب الإمامية، والذي يجمع خليطا من عقائد المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، فضلا عن أراء الفلاسفة والمناطقة، حيث

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا في كتاب (أصل الشيعة وأصولها) ص(٧٩) - نشر مؤسسة الإمام علي (ع).

يرى رأي المعتزلة في صفات الله، وأن الصفة هي عين الموصوف[1]، ورأي الأشاعرة في صفة الكلام[2]، ولم يمحص بعض افتراءات الشيعة في قضية التحكيم[3]، ويرى وفاة سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام[4]، وأن الجنة غير مخلوقة الآن[5]، ونحو ذلك من الهنات التي يعتذر له فيها بما أسلفنا أعلاه. وهذا أيضا في نظري كباحث وناقد على ضوء عقيدة السلف، مطلب مهم جدا يحتاج إلى تعديل وتصحيح.

لأجل هذه الملاحظات السابقة على كتاب البرقعي رحمه الله - والذي كان بمثابة المفتاح للكتابة في هذا الموضوع -، وأيضا لاختلاف الطريقة والمنهج والأسلوب عنه في هذا البحث، رأيت طرق هذا الموضوع والكتابة فيه من خلال نقد المؤلِف لا المؤلَف بطريقة أخرى سأبينها من خلال منهجي في هذا البحث بمشيئة الله.

۞ منهجُ البحثِ:

* انطلقت في بحثي هذا من مكانة كتاب الكافي ومؤلفه الكليني عند أئمة الشيعة الموثوقين المتقدمين منهم وكذلك المتأخرين، غاضا الطرف عن كل ما يقوله بعض علمائهم وخصوصا المتأخرين منهم في محاولاتهم لتبرير كثير مما يرد في هذا الكتاب من باطل أو تناقض بحجج واهية، كقولهم بأنَّه ليس كل ما ورد

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٤٧ و ٢٧٠).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٤٨).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٢١٣).

(٤) انظر المصدر السابق ص(٣٠٤).

(٥) انظر المصدر السابق ص(٣١٧).

في كتاب الكافي فهو صحيح، أو قولهم بأنَّ تضعيف الروايات لا يلزم منه ضعف معانيها فمصطلح التصحيح والتضعيف له معان أخرى، أو قولهم بأنَّ كل رواية ورد فيها معنى غير مقبول فهذه من زيادة بعض نساخ هذا الكتاب، إلى غير ذلك من التبريرات الواهية التي يهدفون من ورائها إلى تضليل أتباعهم من مغفلي الشيعة ليتكسبوا من ورائهم بالخمس وغيره، أو يريدون بها الدفاع عن مذهبهم الباطل وإخراجه بصورة مقبولة لغير أتباعهم حتى يقبلوا به ويحصل ما يصبون إليه من التقارب الموهوم. الذي ظاهره الرحمة وباطنه من قبله العذاب والنقمة، وهذا وللأسف هو ما حصل بالفعل لكثير من دعاة التقريب في هذا العصر ممن لم يسبروا حقيقة هذا المذهب الباطل وشناعة ما فيه من عقائد يتبرأ منها من كان عنده أدنى مسكة من عقل صحيح.

وقد سلكت في هذا البحث الطريقة العلمية التي تجمع بين الاستقراء والاستنتاج ثم النقد، وقد كانت على النحو التالي:

(١) ذكرت في الباب الأول ترجمة مفصلة عن شخصية الكليني، محاولا تتبعها من خلال كتب الشيعة والسنة، ثم أعقبت ذلك بالتعرض للشبهات التي أثيرت حوله من حيث حقيقة وجود هذه الشخصية، وسبب عدم وجود ذكر له عند كثير من معاصريه أو المتأخرين عنه ممن تكلم في الفرق والمذاهب، أو ممن تكلم في تراجم العلماء وأرَّخ لحياتهم وأماكن وجودهم.

(٢) أعقبت ذلك ببيان وتوضيح منزلة كتاب الكافي عند علماء الشيعة المتقدمين منهم والمتأخرين. ثم قمت بالتعرض للشبهات التي أثيرت حوله من حيث صحة نسبته لمؤلفه، والخلاف في عدد مروياته، والحكم بصحة أخباره، ولما لم يتم التعرض له من قبل علماءهم بالنقد والمراجعة والتصحيح، وإخراجه

بصورة صحيحة، وما هي الأجوبة التي يسلكها هؤلاء العلماء للرد على هذه الشبهات. بالإضافة إلى محاولتي الكشف عن سبب سقوط بعض الروايات المنتقدة على الشيعة من الطبعات الجديدة للكتاب.

(٣) قمت باستقراء الروايات التي أوردها الكليني في كتابه (الكافي)، والتي تبلغ (١٦١٩٩) رواية تقريبا على اختلاف في نسخ الكتاب المطبوعة، ثم حصرت - حسب جهدي- كافة الجزئيات المتعلقة بمباحث العقيدة - والتي تمثل عقيدة الكليني في هذا الكتاب - وفحصتها ودرستها ونظمتها على شكل أبواب تحوي فصولا ومطالب بحسب خطة البحث التي قررتها سابقا.

(٤) بعد ذلك بيَّنت خلاصة كل عقيدة يقررها الكليني بواسطة مجموع روايات الكتاب، ثم استشهدت لها ببعض الروايات من الكتاب نفسه. ونقدتها وقومتها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، مستعينا في ذلك بالكتاب والسنة والعقل الصحيح، واجتهدت في أن يكون عرضي لهذه الروايات بأسلوب نقدي، ما لم أجد - حسب وجهة نظري - أن هنالك ما يدعوني للرد المفصل، إذ من المعلوم أن المذهب الباطل يكفي في إثبات فساده، وبيان حقيقته، عرضه وتصويره بواسطة أقوال وأدلة أصحابه.

(٥) تعاملت مع بعض المرويات الموجودة في كتاب الكافي مما توافق فيه عقيدة أهل السنة والجماعة بمنهج معين[1] خلاصته: إثبات هذه العقيدة لآل البيت ، ونفيها بسبب عقيدة التقية وغيرها عن الكليني ، وعدم التعرض لها عند إيرادها

---

(١) انظر المقدمة الأولى من مقدمات الباب الثالث من هذه الرسالة بعنوان: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة الجماعة ، والواردة في كتاب الكافي.

بشرح أو تعليل ، والاستفادة منها في إثبات التناقض الصريح والواضح في هذا الكتاب.

(٦) وثقت جميع النقولات التي نقلتها في هذا البحث في مواضعها أول مرة، ثم أحلت عليها في المواضع التالية لها.

(٧) لم أترجم لكل أحد من أتباع مذهب الإمامية إلا من رأيت أن له أهمية تخدم البحث، من حيث مكانته مثلا، أو تأليفه لموضوع مختص بالبحث. وذلك لأن ذلك قد يطيل الحواشي بلا فائدة، فضلا على أن هذه التراجم ليست من لبِّ البحث ولا الهدف الذي سطر من أجله. ولذا فإني قد أؤخر ترجمته للموضع الذي أراه مناسبا لذلك.

(٨) نظرا لقلة الآيات القرآنية، وندرة الأحاديث النبوية الواردة في مقام الاستشهاد، ومثلها الآثار، والأماكن، والأعلام الواردة في البحث فلن أفرد لها فهارس خاصة في نهاية البحث، وإنما سأقتصر على فهرس الموضوعات، و فهرس المصادر.

(٩) لم أسلك في أسلوب النقد والرد طريقة المقارنة بين روايات الكافي، وبين ما تحويه كتبهم ومصادرهم الأخرى من روايات تعارض أو تناقض هذه الروايات، لأني بهذا سأظل أدور في حلقة شبه مفرغة أولها الكذب والافتراء، وآخرها التقية والتلبيس، وسيطول البحث من غير جدوى مع مثل هذه الطائفة التي يقول عنها الشافعي ﷺ: (ما رأيت في أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة. وقال الأعمش ﷺ: أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين. وقال

يزيد بن هارون ﷺ: يكتب عن كل مبتدع إلا الرافضة فإنهم يكذبون)[1].
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (والقوم من أكذب الناس في النقليات، وأجهل الناس في العقليات،... ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف)[2]، لذا سأكتفي بنقد عقيدة المؤلِف من خلال مجموع الروايات الواردةِ في كل عقيدةٍ من عقائد الإمامية الموجودة في كتاب الكافي بما هو مقرر في عقيدة المسلمينَ من أهل السنة والجماعة.

(١٠) ختمت الرسالة بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث بشكل مختصر.

۞ خطةُ البحثِ:

* تتكون خطة هذا البحث من مقدمة، وأربعة أبوابٍ، وخاتمة، وفهارس. وتفصيلها على النحو التالي:

❖ **المقدمـــة**: وتتضمن كلا من:

١-أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة.

٢-منهجي في البحث، والخطة التي سرت عليها فيه.

❖ الباب الأول: التعريف بالكليني وكتابه (الكافي):

الفصل الأول: التعريف بالكليني، والشبهات التي أثيرت حوله.

---

(١) انظر كتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٤٩-٥٠).

(٢) انظر كتاب (المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال) (١٩-٢٣) للحافظ شمس الدين محمد الذهبي - ط المطبعة السلفية.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة.

- المبحث الثاني: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب الكافي، والشبهات التي أثيرت حوله.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بكتاب (الكافي).

- المبحث الثاني: بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي.

- المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

❖ الباب الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال بين الكليني وأهل السنة والجماعة.

الفصل الأول: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون.

- المبحث الثاني: العقل.

- المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني.

الفصل الثالث: موقف الكليني من مصادر التلقي وأصول

الاستدلال عند أهل السنة والجماعة:

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** موقف الكليني من (القرآن الكريم).
- **المبحث الثاني:** موقف الكليني من (السنة النبوية).
- **المبحث الثالث:** موقف الكليني من (الإجماع).

❖ **الباب الثالث: موقف الكليني من أركان الإيمان:**

مقدمات ضرورية. تشتمل على تمهيد، وخمس مقدمات:

- **المقدمة الأولى:** الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي
- **المقدمة الثانية:** أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه.
- **المقدمة الثالثة:** أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني.
- **المقدمة الرابعة:** أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.
- **المقدمة الخامسة:** أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

الفصل الأول: موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** موقف الكليني من توحيد الربوبية.
- **المبحث الثاني:** موقف الكليني من توحيد الألوهية.
- **المبحث الثالث:** موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة الكرام.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالملائكة.

- المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة.

الفصل الثالث: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالكتب المنزلة.

- المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة.

الفصل الرابع: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل.

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالأنبياء والرسل.

- المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل.

- المبحث الثالث: موقف الكليني من الإيمان بنبوة نبينا محمد ﷺ.

- المبحث الرابع: موقف الكليني من الإيمان بانقطاع الوحي وختم النبوة.

الفصل الخامس: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان باليوم الآخر.

- المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر.

الفصل السادس: موقف الكليني من الإيمان بالقدر.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر.

- المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالقدر.

❖ الباب الرابع: عقيدة الإمامة وما يتبعها من عقائد الشيعة الاثني عشرية:

الفصل الأول: أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها.

الفصل الثاني: عقيدة الإمامة. وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف عقيدة الإمامة ومعرفة كيفية نشأتها.

- المبحث الثاني: بيان مفهوم ومنزلة عقيدة الإمامة عند الكليني.

- المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الإمامة.

- المبحث الرابع: موقف الكليني ممن جحد الإمامة وأنكرها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الكليني من عموم الأمة.

المطلب الثاني: موقف الكليني من الصحابة.

الفصل الثالث: عقيدة العصمة. وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف عقيدة العصمة.

- المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة العصمة.

- المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة عصمة الأئمة.

الفصل الرابع: عقيدة التقية. وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف عقيدة التقية.

- المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة التقية.

- المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية.

الفصل الخامس: عقيدة المهدية والغيبة. وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مقدمات وحقائق لابد منها.
- المبحث الثاني: مفهوم عقيدة المهدية والغيبة.
- المبحث الثالث: تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة.
- المبحث الرابع: نقد تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة.

الفصل السادس: عقيدة البداء. وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم عقيدة البداء.
- المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة البداء.
- المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة البداء.

الفصل السابع: عقيدة الطينة. وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم عقيدة الطينة.
- المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة الطينة.
- المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الطينة.

❖ **الخاتمة:**

عرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

❖ ثم ختمت ذلك بـ**الفهارس**.

* وبعد فتلك أسباب اختياري لهذا الموضوع، وخطتي التي سرت عليها، وذاك هو منهجي فيه، وقد واجهتني بعض الصعوبات فيه، من أهمها: ندرة

الكتب المتخصصة في موضوع البحث داخل المملكة - حماها الله - مما اضطرني للقيام برحلة إلى بعض الدول المجاورة لإحضارها، والاستعانة ببعض الزملاء في دول أخرى لتوفير بقيتها، مما يدعوني لتوجيه دعوة خاصة لمراكز البحث والدراسات في جامعاتنا العريقة لتوفير مكتبات خاصة بكتب هذه الفرق والطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة، من أجل تسهيل مهمة البحث لطلاب العلم في مثل هذه المواضيع، وتحفيز طلاب الدراسات العليا لدراسة عقائد القوم وأفكارهم من خلال كتبهم ومصادرهم التي قررت ذلك. وخصوصا في مثل هذه الفترة من الزمن التي توصف بالانفتاحية بين أفكار وعقائد الأمم والحضارات الأخرى.

* وإنني إذ أتقدم بهذا البحثِ فإني قد شددت عزمي بطلب العون من الله تعالى أولا وأخيرا في التوفيق والسداد لهذه المهمة التي لا أزعم أني قد قمت فيها بما عجز سواي عن القيام به، ولكني أعتبرها لبنةً متواضعةً وضعتها في سبيل تنقية عقيدة هذه الأمة مما علق بها، أو نُسب إليها في فترات ضعفها ومحنتها، وفي سبيل استئناف حياة عزيزة لهذه الأمة تستند إلى عقيدة راسخة وأخوة صادقة وأهداف واحدة، وعلى أمل أن يُكمل البنيانَ من يتصدى لهذا الكتاب بكامله أصوله وفروعه. وهي لبنة أيضاً في تأسيس الطريقة الصحيحة التي لا بد منها لمن ينشد التقارب تحت مسمى تحقيق الوحدة بين المذاهب الإسلامية على الوجه الصحيح الخالي من الشرك والضلال والخرافات، والكذب والدجل والخزعبلات التي ما أنزل الله بها من سلطان، فإن وفقتُ ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود:٨٨] فمن الله وحده، وإن أخطأتُ فحسبي الأجرُ والثوابُ أيضا من الله وحده على هذا العمل. تحقيقا لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ

ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [العنكبوت:٦٩].

* وأحمد الله تعالى على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث، ثم أتوجه بالشكر إلى جامعتي العريقة؛ جامعة أم القرى، ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، وقسم العقيدة وأساتذته، على إتاحة الفرصة لي للبحث في هذا الموضوع، وإعداد هذه الرسالة.

* كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى فضيلة شيخي الكريم الأستاذ الدكتور سعد بن علي الشهراني المشرف على هذه الرسالة، على كل ما قدمه لي - وهو كثير - من توجيه وإرشاد وملحوظات قيمة انتفعت بها كثيرا، وأثَّرت لمساتها خلال هذا البحث، فلقد وجدت منه روح الأخوة الصادقة، والهمة العالية، والتشجيع المستمر، والتوجيه اللطيف، والتذكير بالصبر والاحتساب لإتمام هذه الرسالة، فأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك كله في موازين حسناته، وأن يجزيه عني خير ما جزى أخا عن أخيه، ومعلما مرشدا فاضلا عن طلابه ومحبيه.

* ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد ساعدني في توفير بعض مراجع ومصادر هذه الرسالة أشخاص كثيرون دافعهم الشعور بأهمية هذه الرسالة، ورائدهم الاحتساب في خدمة هذا الدين. ولذا فإني على يقين بأن شكري لهم بالدعاء أبلغ - في توفيتهم حقهم وفضلهم - من شكري لهم بالذكر والثناء، وربَّ أخ لك لم تلده أمك.

* كما لا يفوتني أيضا في هذا الموقف الكبير والجليل أن أشكر واعترف بالفضل لوالديَّ اللذين ربياني صغيرا، وأحاطاني بنصحهما وتوجيهاتهما كبيرا، ودعيا الله لي بالتوفيق والسداد والنجاح كثيرا، وأسأل الله أن يجعل ذلك بعضا من توفية حقهما علي، إنه جواد كريم.

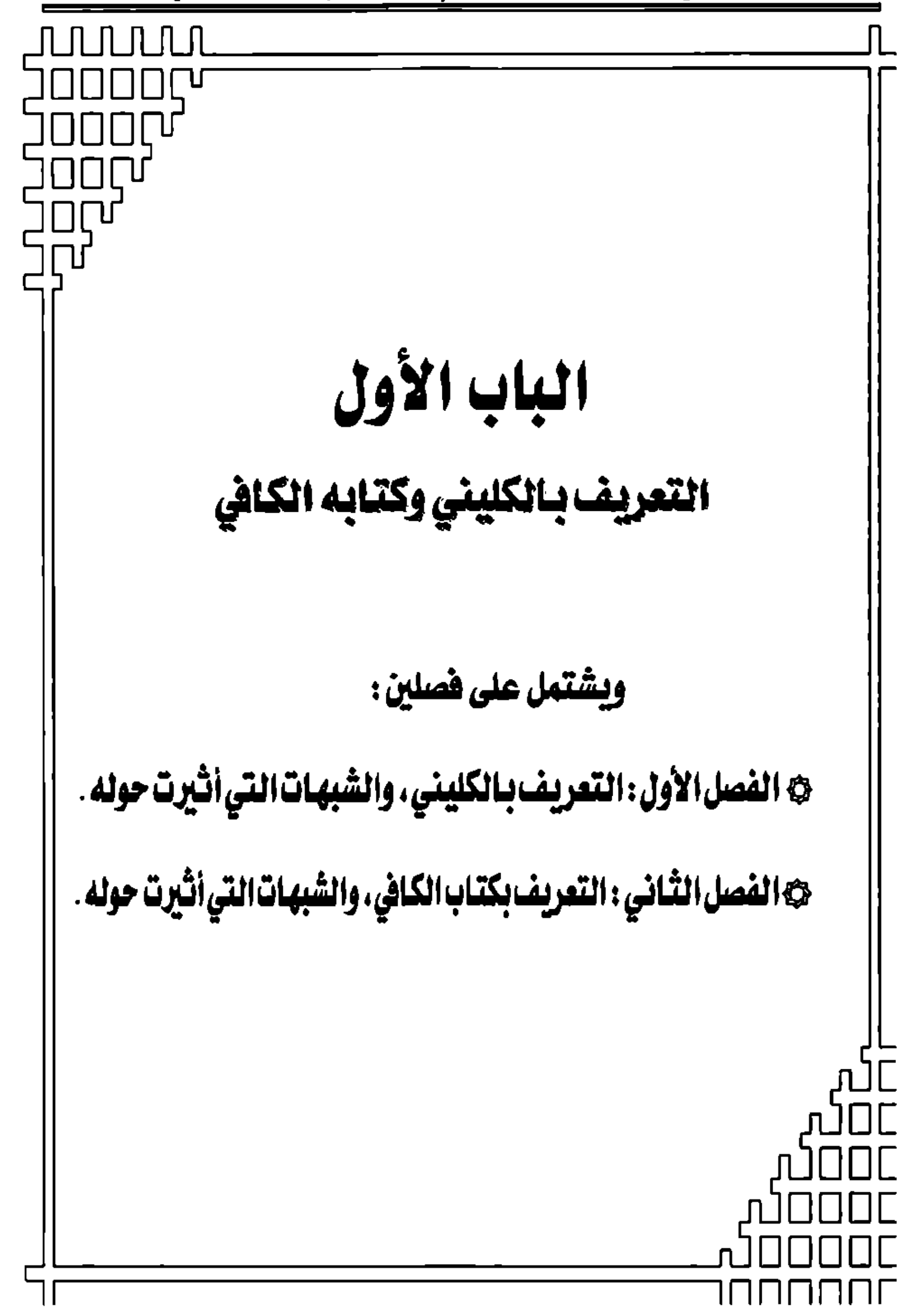
* والشكر موصول، والثواب مهدى لزوجتي الغالية (أم عبدالله) التي ضحت بأوقاتها وأعمالها في سبيل توفير الراحة والجو المناسب لإعداد هذه الرسالة وإتمامها. فجزاها الله خير ما جزى زوجة عن زوجها، وعوضها الله على صبرها واحتسابها خيرا مما نقصها أو فاتها.

* وفي الختام فإني أحتسب على الله كل ما صرفته من أوقات ولحظات عشتها مع هذه الرسالة طيلة فترة جمعها وتأليفها وكتابتها، وأسأله القبول والثواب في الدنيا والآخرة، وأدعوه تعالى أن أكون قد وفقت في عملي في هذا البحث على الوجه الذي يرضيه عني، وأن أكون ممن التزم المنهجَ الشرعيَ والعلميَ الصحيحَ فيه عملا بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة:٨] والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

محمد بن عبد الله العمري

Alkholini@gmail.com





الباب الأول

التعريف بالكليني وكتابه الكافي

ويشتمل على فصلين :

- الفصل الأول : التعريف بالكليني ، والشبهات التي أثيرت حوله .
- الفصل الثاني : التعريف بكتاب الكافي ، والشبهات التي أثيرت حوله .

الفصل الأول

التعريف بالكليني، والشبهات التي أثيرت حوله

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة.

المبحث الثاني: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني.

المبحث الأول

التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة

إن الباحث في تراجم الرجال المتقدمين وخصوصا في القرون المتقدمة قد يفقد كثيرا تلك المصداقية المباشرة في معرفة سيرة هذه الشخصية المترجم لها، فضلا عن الحكم عليها، وذلك للبعد الزمني بينهما. ولذا كان لزاما عليه الرجوع إلى تلك المصادر المعروفة الخاصة بتراجم الرجال، والتي ترجمت لهذه الشخصية، أو الرجوع لغيرها من المصادر التي يمكن أن تكون مظنة للإشارة إليها أو إلى شيء من مؤلفاتها إن كان من المؤلفين، سواء كانت تلك المصادر قريبة من حيث الزمن من عهده، أو كانت بعيدة عنه. وسواء كانت تلك المصادر خاصة بمذهبه إن كان تابعا لمذهب معروف، أو عامة له ولغيره من المذاهب. وهذا ما فعلته مع شخصية هذه الرسالة (الكليني). حيث سلكت في البحث عن ترجمته مسلكان اثنان:

المسلك الأول: من خلال مصادر الشيعة أنفسهم، وذلك بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قرأت ترجمته وتتبعت سيرته من أغلب المصادر الشيعية التي ترجمت له أو لكتابه، أو تكلمت عنهما على شكل مقالات أو مقدمات لكتبه، أو كانت كتبا مختصة بالتراجم والسير في مذهب الشيعة، وأضفت إليها ما تيسر لي الحصول عليه من المصادر الأخرى كالأقراص الخاصة الصادرة من المراجع

الشيعية[1]، وكذلك من المواقع الشيعية على الشبكة العنكبوتية، وذلك لعدم إمكانية الحصول على كثير من الكتب الخاصة بهذا المذهب بسهولة ويسر حتى من أتباع هذا المذهب نفسه. يقول الشيخ ناصح عبدالرحمن أمين[2]: (إن من أصعب المهام في التعامل مع معتقدات الشيعة، الوصول إلى أمهات كتبهم، فذاك هو المستحيل بعينه ما لم ييسر الله تعالى لك ذلك)[3].

الخطوة الثانية: تتبعت البحوث والرسائل الخاصة المؤلفة عنه أو عن كتابه، وحاولت جاهدا اقتناءها وقراءتها، أو معرفة ما تحويه من خلال تحليل مصنفي الشيعة أنفسهم لهذه المؤلفات مثل: كتاب دفاع عن الكافي[4]، وكتاب الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي الفروع[5]، وكتاب الكليني وخصومه أبو زُهرة[6]،

(١) مثل برنامج مكتبة (أهل البيت) الذي يشتمل على أكثر من ٤٧٠٠ مجلد من أهم المصادر الإسلامية لكافة المذاهب، الصادر من إيران الإصدار الأول (١٤٢٦هـ) بإشراف علي الكوراني.

(٢) عالم عراقي معاصر قتل على يد فيلق بدر الشيعي، حيث لم أجد له ترجمة سوى ما هو مسطر على غلاف كتابه المؤلف سنة ١٤٢٠هـ

(٣) من مقدمة كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٧) ط مكتبة الرضوان ١٤٢٦هـ- مصر.

(٤) كتاب في مجلدين يحوي قرابة (١٣٠٠ صفحة) لمؤلفه ثامر هاشم العميدي - ط مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم.

(٥) رسالة ماجستير من جامعة الكوفة لمؤلفها ثامر هاشم العميدي - ط مكتب الإعلام الإسلامي - قم.

(٦) كتاب من سلسة (الكليني وخصومه أبو زهرة) لمؤلفه عبد الرسول الغفار - ط دار المحجة البيضاء - بيروت.

وكتاب الكليني والكافي[1]، وكتاب بحوث حول روايات الكافي[2]، وكتاب ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد[3]، وكتاب دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري[4]، وبحث شامل موثق بالإحالات عن شخصيته في مقدمة الكتاب[5]، اعتمد عليها أغلب المترجمين للكليني من المعاصرين، وذلك لمنزلة مؤلفه وهو الدكتور حسين علي محفوظ[6] المتسمي بلقب (خادم أهل البيت).

---

(١) لمؤلفه عبد الرسول عبدالحسين الغفار، ط مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

(٢) لمؤلفه أمين ترمس العاملي - ط دار الهجرة - قم.

(٣) لمؤلفه أمين ترمس العاملي، ط مؤسسة دار الحديث الثقافية.

(٤) لمؤلفه هاشم معروف الحسني.

(٥) عبارة عن رسالة تقع في قرابة (٣٠) صفحة جعلت كمقدمة لكتاب أصول الكافي.

(٦) سادن الروضة التراثية، مؤرخ، جغرافي، لغوي، فقيه، أديب، شاعر، وكتب في الاختصاصات كافة. مولود في عام (١٩٢٦م) في العراق شارك ومثل العراق في عشرات المؤتمرات العالمية والاستشراقية والندوات والمجالس العلمية والحلقات الدراسية والمهرجانات الأدبية في العراق والبلاد العربية منذ سنة ١٩٥٤.. وتقديرا لإبداعاته نال (وسام الثناء) في الثقافة ١٩٥٧ و(وسام إقبال الذهبي) ١٩٧٨ وفاز كتابه (المتنبي وسعدي) بجائزة (أحسن كتب العام) سنة ١٩٥٨، ورشحته جامعة بغداد لعدة جوائز علمية وعالمية، انظر في ترجمته جريدة (الزمان) عدد (١٨٧٧) بتاريخ ٢-٨- ٢٠٠٤. والعجيب أنه لم يحظ بعناية على المستوى السياسي إلا عند تولي نوري المالكي حكم العراق، حيث أصبح له مكانة مرموقة من خلال الاحتفاء به ومحاولة تمجيده وتكريمه على مختلف الأوساط كما يظهر ذلك جليا من خلال المكاتبات الرسمية الموجهة له من رئيس الجمهورية العراقية، والكتابات الصحفية عنه. انظر جريدة الصباح العراقية عدد ١٧ آذار ٢٠٠٧، وقد كانت وفاته في ٢٠ يناير ٢٠٠٩م. انظر ترجمته في الموسوعة الحرة ويكبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki

حيث أنه في حالة عدم توفر المصادر الخاصة بهذا المذهب فسوف أحيل على هذا البحث. بالإضافة إلى اعتماد هذه الكتب والتراجم المتخصصة كمصادر أصلية، لكونها حوت وجمعت ووثقت كل ما قيل عن الكليني والكافي، وخصوصا ما كان منها على هيئة رسائل أو أطروحات علمية.

وللفائدة حول مضمون هذه الكتب المتخصصة، أذكر ما يلي:

أولاً: كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر هاشم العميدي[1]، وهو عبارة عن بحث موسع تعرض فيه المؤلف للإثارات التي استهدفت أحاديث الكافي في ظهور الإمام المهدي، مع إشاعة أن مفهوم التقية، والبداء، وتحريف القران الكريم في كتاب الكافي هي من النتائج الحتمية التي أفرزها افتقار الشيعة إلى الدليل على ما يقولون في مسالة الإمامة والخلافة، لكي تكون هذه الأمور من أدلتهم عليها!!

ثانياً: كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) لثامر هاشم العميدي، وهو عبارة عن رسالة ماجستير فقهية تتكلم عن منهج الكليني وأسلوبه المتبع في كتاب الفروع، وجاء فيها شرح مقتضب محقق وبإنصاف عن

---

(١) وهذا المؤلف المعاصر قد أعجبت بأسلوبه من خلال رسالته للماجستير (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) حيث اتصف بالإنصاف والبحث العلمي المتجرد عن التعصب والهوى. لكنني فوجئت بأسلوبه متغيرا من خلال ترجمته للكليني في مواقع الانترنت الشيعية، حيث بدا عليه التعصب ومحاولة طمس بعض الحقائق مع اتهام وتنقص لخصوم الكليني. حيث سيلاحظ شيء من ذلك بواسطة نقولاتي العديدة عنه ضمن هذه الرسالة، وخصوصا أن رسالته للماجستير تعد مرجعا علميا لكثير من المتأخرين بسبب أهمية موضوعها، ومنزلة اللجنة العلمية التي أشرفت عليها، والتي كان أحد أعضاء مناقشتها الدكتور حسين علي محفوظ.

السيرة الذاتية والعلمية للكليني مع استعراض الجهود العلمية التي تمحورت حول الكافي.

ثالثاً: كتاب (الكليني و الكافي) لعبد الرسول عبدالحسين الغفار، وهو عبارة عن أطروحة في سبعة فصول تناولت مباحث حول الحديث ودور الشيعة في تدوينه، وذكرت أهم المراكز العلمية للشيعة في العصور القديمة والعصر الحاضر، وركزت في الحديث عن نشأة الكليني الأولى، وأهم الأحداث التاريخية في زمنه وأثرها في سيرته، وأثر الكليني في إعلان مدرسة أهل البيت، وتطرقت للحديث عن كتاب الكافي وبعض من مباحثه والمؤلفات حوله، وتوسعت في الحديث عن عبارة (العدة) الواردة في أسانيد الكافي.

رابعاً: كتاب (الكليني وخصومه أبو زهرة) لعبد الرسول عبدالحسين الغفار، وهو عبارة عن كتاب تعرض فيه المؤلف إلى تحليل ونقد الإشكالات التي أوردها الشيخ محمد أبو زهرة المصري على كتاب الكافي وتعرض من خلالها إلى شخصية الكليني.

خامساً: كتاب (ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد) لأمين ترمس العاملي، وهو عبارة عن كتاب فيه مباحث تناول فيها المؤلف فصلا تحدث فيه عن السند وضمنه ترجمة للكليني، ثم تناول اصطلاح الثلاثيات، واهتم بروايات الكليني إلى المعصوم بوسائط ثلاث، جمع منها ١٣٥ رواية.

سادساً: كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) لهاشم معروف الحسني، وهو عبارة عن كتاب قام فيه المؤلف بتدوين لمحات عن الكتابة والحديث ومراحل تدوينه، وتصنيف الحديث، وعمل بحثا مقارنا بين كتاب الكافي للكليني و الصحيح للبخاري، وناقش الموضوعات التي انتخبها من كلا الكتابين.

* ومما تجدر الإشارة إليه حول بعض هذه البحوث والرسائل؛ أن فيها من التهويل والتلفيق والتزوير في الحقائق وسياق الأحداث الشيء الكثير الذي يجعل أدنى باحث، أو قارئ لهذه التراجم والسير يكتشف ذلك بكل يسر وسهولة. ولكنه التعصب المذهبي الأعمى الذي يعد واحدا من أبرز أسباب الكذب في التاريخ، والذي يكاد لا يفارق أئمة هذا المذهب؛ المتقدمين منهم في المتون والروايات، والمتأخرين منهم في التواريخ والسير والحكايات. يقول الدكتور سليمان العودة: (تُشَكِّلُ النزعة المذهبية - أيّاً كانت - مورداً من موارد الزلل والتحريف، وتعد واحدة من أبرز أسباب الكذب في التاريخ، وكيف لا يكون ذلك كذلك وصاحب النزعة إنما يحاول بشكل إرادي أو لا إرادي أن يفسر الحدث وفق مشربه، ويصور الأمور كما يشتهي ويعتقد. ولقد تطرق ابن خلدون رحمه الله في مقدمته للكذب في الأخبار والأسباب المقتضية، فذكر - أول ما ذكر من ذلك - النزعة للمذهب والتشيع للآراء فقال: (ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه، ومنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها من الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله [مقدمة ابن خلدون - نشر دار إحياء التراث العربي - ص ٣٥])[1].

(١) انظر (نزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية) للدكتور سليمان العودة - ط دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض.

حتى إنك لتتعجب كثيرا في بعض المواقف من اعترافهم بعدم وجود أي معالم تأريخية أو أخبار نقلية عن سير علمائهم المتقدمين، ثم تفاجأ بنقل الأحداث وتأليفها بما يتوافق مع ما يراد من تعظيم شخص ما أو إسقاطه، وكل ذلك من غير إحالات ولا مصادر يرجع إليها أو يعتمد عليها، بل وبصورة لم يتعرض لها المعاصرون لتلك الشخصية، أو المتأخرون عنها قليلا ممن ألف في السير والتراجم. يقول عبد الرسول الغفار في أطروحته العلمية (الكافي والكليني): (اتضح من كل ما تقدم أن العوامل الطبيعية - من هزات أرضية، وزلازل، و أمراض، وأوبئة، كالطاعون وموت الفجأة، وعواصف وسيول،... - والعوامل السياسية، والفتن والعصبيات التي ظهرت وتفاقم أمرها في بلاد الري أثرت على المعالم الخارجية للمدينة، فقد خربت المدينة من جراء الفتن الدائرة بين المذاهب آنذاك، وكان خرابها لمرات عديدة، ثم تدخل الحكام، والسياسة العباسية لخلق تلك الصراعات، كان له الدور الكبير في طمس المعالم التأريخية والعلمية لكثير من العلماء ورجال الدين، وبالخصوص علماء الشيعة الإمامية، بل قد ضاعت علينا أخبارهم، وانطمست آثارهم، فلم يبق عندنا سوى عناوين وأسماء بين كتب التراجم والرجال. والشيخ الكليني هو أحد أولئك العلماء التي ضاعت أخباره، ولم تصل إلينا عن نشأته وحياته العلمية في مراحلها الأولى إلا النزر القليل، بل وحتى والده يعقوب بن إسحاق الكليني الذي - حاليا - له مقبرة ومزار عام، فهو الآخر لم يحدثنا التاريخ عن سيرته بالتفصيل)[1].

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(١٥٩) ط مؤسسة النشر الاسلامي- قم.

فإذا كان كذلك؛ فكيف تسنى لباحث معاصر مثله، وغيره كذلك من تأليف أطروحات علمية ورسائل جامعية، يشرف عليها أساتذة من جامعات معروفة ومشهورة، وتسطير صفحات بل فصول في مجلدات تتحدث عن نشأة الكليني الأولى، ونشأته العلمية وآثاره ومصنفاته، ومشايخه وتلاميذه وغير ذلك من الأمور!!

ولولا خشية الإطالة بما لا فائدة تذكر هنا لنقلت كثيرا مما قيل وسُطر حول شخصية الكليني مما جعل له من المنزلة والمكانة في قلوب الأتباع ما ليس لغيره من أئمة هذا المذهب المعاصرين له، بل ولا السابقين عنه أيضا.

المسلك الثاني: من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التراجم والسير، - باستثناء من ذكره مترجمو الشيعة، أو احتجوا بذكره فيها - وذلك بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: بحثت وتتبعت ترجمته من خلال كتب أهل السنة المعاصرين له والمتأخرين عنه ممن لهم صولات وجولات مع الفرق عموما، والشيعة خصوصا، أو من يهتم منهم بذكر تراجم الموافقين والمخالفين.

الخطوة الثانية: وثقت النقولات عن كتب أهل السنة وغيرهم، ممن ذكر مترجمو شخصية الكليني من الشيعة أنها أشارت إليه وذكرته، ثم قمت بالإجابة عن سبب ذكره فيها.

* ونظراً لأن خطوات المسلك الأول[1] تؤدي إلى نتيجة واحدة، فقد كانت خلاصتها- لكثرة المصادر التي رجعت إليها - على النحو التالي:

---

(١) وهو البحث عن ترجمة الكليني من خلال مصادر الشيعة أنفسهم.

أولاً: اسمه

اتفقوا على أنه: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني الرازي السلسلي البغدادي ولم يتجاوز أحد منهم في نسبه جده الأول لأبيه (إسحاق). وعللوا تعدد نسبته بما يلي:

الكليني: نسبة إلى «كُلين» قرية من نواحي الري قرب «طهران».

الرازي: نسبة إلى بلدة الري وهو من النسب الشاذة.

السلسلي: نسبة لنزوله درب السلسلة واتخاذ مكان له بباب الكوفة.

البغدادي: نسبة لاتخاذه بغداد مقرا له ومقاما بعد إن طار صيته.

ثانياً: ولادته

باتفاق من أرخ له منهم لم يذكر أحد منهم زمان ولا مكان ولادته، لأنه لا يعرف ذلك تحديدا ولا تخمينا، لكنهم يحاولون التسليم بأن مولده كان بعد وفاة الإمام الحسن بن علي الهادي العسكري (ت٢٦٠هـ) في حالة الغيبة الصغرى، وفي زمن المعتمد العباسي. قال العميدي: (في حدود تتبعي لم أجد من أرخ ولادة الشيخ الكليني... وبناء على هذا يكون الشيخ الكليني قد عاش النصف الثاني من القرن الثالث مع الربع الأول من القرن الرابع الهجري، ويحتمل إدراكه لبعض من حياة الإمام محمد بن الحسن العسكري.... ومع عدم معرفة زمان ولادة الشيخ على وجه التحديد، يمكن القول بأنها كانت في قرية كلين من بلاد الري، وإن لم ينص أحد على ذلك - بمقدار ما تيسر من مصادر -)[1].

(١) " الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع " ص(٧٤- ٧٦) ط مكتب الإعلام الإسلامي - إيران ١٤١٤هـ

وقال هاشم الحسني: (وليس في كتب التراجم التي تعرضت لتاريخه ما يشير إلى تاريخ ولادته، لذلك لم يكن من السهل تحديد عمره على التحقيق، ومن الجائز أن يكون قد أدرك في صباه الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (ع) الذي توفي سنة مائتين وستين هجرية، ومما لا شك فيه أن حياته كلها كانت في عهد السفراء الأربعة وكلاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن (ع)، لأن عهدهم استمر سبعين عاما تقريبا، أي إلى حدود سنة ٣٣٠ هجرية، والكليني لم يتخط هذا الرقم عند الجميع. والذي يؤيد أنه أدرك الإمام العسكري (ع) كما يرجح ذلك العلامة الطباطبائي في رجاله هو أنه قد أخذ الحديث عن جماعة عاصروا الأئمة الثلاثة الرضا والجواد والهادي (ع) ورووا عنهم... ولم يذكر المؤلفون في الرجال تاريخ وفاته، ولكنهم نصوا على أنه لم يلتق بالإمام العسكري، وهذا التعبير يشعر بوفاته قبل انتقال الإمامة إليه. ومهما كان الحال فلم أجد فيما لدي من كتب التراجم ما يشير إلى تاريخ ولادة الكليني، والمقطوع به أنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث وفي أوائل القرن الرابع)[1].

ثالثاً: نشأته

أجمعوا على أن من النقاط المبهمة في تاريخ الكليني دراسته ومكان تلقيه العلم، مع الجزم بأنه لم يسمع من الأئمة المعصومين بدون واسطة، وأنه قد تلقي علومه ودروسه علي يد الرواة والمحدثين. ومن المسلّم به أنه كان في الري وبغداد، ويظهر من فهرست أسماء أساتذته أنهم من علماء قم والري وبغداد، قال قيس

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٢١-١٢٢) – ط دار التعارف بلبنان.

آل قيس[1]: (ولكن أين وفي أي وقت أخذ الكيني العلم والحديث من هؤلاء الأساتذة الكبار، وأين أخذ دروسه الابتدائية، الجواب هو الإبهام، حيث لم يتطرّق إلى ذلك أحد). وقد تقدم كلام عبدالرسول الغفار: (والشيخ الكليني هو أحد أولئك العلماء التي ضاعت أخباره، ولم تصل إلينا عن نشأته وحياته العلمية في مراحلها الأولى إلا النزر القليل)[2].

رابعاً: أساتذته ومشايخه

ذكروا من مشايخه مجموعة كبيرة من الأسماء قد لف أكثرهم الغموض، وقد تم استخلاص أشهرهم من خلال كتاب الكافي، مع أنه لم يرد عنهم غير حديث أو حديثين في كتاب الكافي، والبقية لم يرو لهم قط في كتاب الكافي، وإنما ورد ذكرهم على ألسنة العلماء الذين ترجموا له حتى أوصلوهم إلى (٥١) اسما، وحكموا عليهم بأن معظمهم من الشيوخ الأجلاء الثقات المعروفين، والحفاظ المشهورين من حملة علوم أهل‌البيت. قال العميدي: (ولم أقف على من أوصل مشايخ الكليني إلى هذا العدد)[3]. بل إنه هو بنفسه عندما ترجم لأشهرهم كان يقول العبارات: (ولم يتعرض لترجمته أحد من أرباب التراجم - في حدود المصادر المتيسرة، القديمة منها والمتأخرة - مما يدل على جهالة حاله)، (ولم أقف له على رواية في الكافي أصولا وفروعا وروضة)، (ولم أظفر بترجمة له في سائر كتب

---

(١) عضو الهيئة العلمية بمعهد العلوم الإنسانية - إيران، من مقال منشور له على موقع السراج: www.seraj.ir

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(١٥٩).

(٣) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٣٩/١-٤٢) - ط مركز الغدير للدراسات الإسلامية - إيران.

الرجال)[1]. وقد اجتهدت - في حدود المصادر المتيسرة، القديمة منها والمتأخرة - فلم أقف على إحالة في ترجمة أي من هؤلاء الذين ترجم لهم العميدي وعددهم ثلاثة وعشرون في شيء من كتب التراجم المعتمدة عند أهل السنة.

خامساً: تلامذته

قالوا عنهم: إنهم بلا شك أكثر من أساتذته، وأن فيهم من سمع كتاب الكافي من مصنفه ورواه عنه، واستنسخه ونشره، وإلى نسخهم تنتهي نسخته، والسبب أنه قد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية في أيام المقتدر العباسي[2]، ومع ذلك لم يتم الوقوف سوى على ثلاثة وعشرين تلميذا منهم[3].

قلت: وهؤلاء أيضا لم أقف على إحالة في ترجمة أحدهم في شيء من كتب التراجم المعتمدة عند أهل السنة سوى على راويين فقط ممن ذكرهم العميدي في كتابه، وكلاهما متهم بالوضع والكذب[4]. وأيضا فقد قمت بالبحث في أكثر كتب التأريخ والسير والتراجم التي عنيت بذكر أحداث الدولة العباسية الثانية، أو

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) ص(٩٠- ٩١).

(٢) (أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله، ولد في سنة ٢٨٢هـ وبويع بالخلافة بعد أخيه المكتفي سنة ٢٩٥هـ وهو ابن ثلاثة عشر سنة، وما ولي أحد قبله أصغر منه، وانخرم نظام الإمامة في أيامه، وصغر منصب الخلافة، وقد خلع في أوائل دولته، وخلع ثانيا سنة ٣١٧هـ ثم بعد ثلاث سنوات أعيد، ثم في المرة الثالثة قتل عام ٣٢٠هـ) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (١٥/٤٣). وكتاب (تاريخ الخلفاء) للحافظ السيوطي ص(٣٥٠) - ط دار الفكر بيروت.

(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) ص(٩٦).

(٤) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ بن حجر العسقلاني (٢/١٢٥) (٥/٢٣١).

ذكر فقهاء كل عصر من العصور المتقدمة للتأكد من أبرز الفقهاء في زمن المقتدر فلم أجد له ذكرا في تلك الفترة، وبهذه الصفة. قال عبد الرسول الغفار: (أما قول مرتضى الزبيدي في تاج العروس: وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية في أيام المقتدر[1]، إنما يصدق هذا القول عندما كان الشيخ الكليني في بغداد، وسكنها حتى وافاه الأجل فيها، أما متى جاء إلى بغداد، ومتى رحل إلى غيرها، وإلى أي مدينة سافر.. كل ذلك يبقى في طي الغموض. نعم يحدثنا الشيخ الطوسي في (الاستبصار) أنه حدث بها - بغداد - سنة ٣٢٧ هـ وهذا يدلل أنه هاجر إلى بغداد في أواخر عصره حيث أن وفاته سنة ٣٢٩ هـ فبين زمان تصديه للدرس والتحدث وبين وفاته سنتان!!)[2][3].

---

(١) وهذا القول لم يقله الزبيدي بلفظه، لكنه التحريف والتلفيق، لأن عبارة الزبيدي التي نقلها نفس المؤلف في نفس الكتاب، راجعتها من مصدرها هي: (أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر) انظر تاج العروس (٣٢٢/٩) مادة كلان. وهذه العبارة نقلها العميدي عن محمد صادق بحر العلوم -معاصر- من كتابه دليل القضاء.

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(١٦٢).

(٣) وقد رد العالم الشيعي محمد باقر البهبودي على من انتقده في تأليفه لصحيح الكافي بقوله: " لماذا لم يطرح الكليني كتابه في قم أو الري؟! ولماذا ترك الكوفة واختار بغداد؟! ولماذا كان أكثر تلامذته من مدينة بغداد كما يلاحظ بدراسة أحوالهم؟!.... ثم إنه لم يُعرف أحد من تلامذة ولا أساتذة الكليني إلا عبر كتابه الكافي، إذ منه استنتجت أسماؤهم، مما يدل على عدم وجود مصدر آخر في عصره يتحدث عنه " مجلة آخرين كلام ص(٣٠-٣٣)، العدد ١١ عام ١٩٨٦م، نقلا عن كتاب: (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٧٦) ط - مؤسسة الانتشار العربي بيروت.

سادساً: ألقابه

اشتهر بألقاب كثيرة كلها تدل على الصدق والوثاقة!! مثل (ملاذ المحدثين العظام) و(مروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام) و(رئيس المحدثين) و(شيخ مشايخ الأعلام) و(شيخ الشيعة) و(أمين الإسلام)[1] وغيرها من الألفاظ التي توحي بالصدق والوثاقة، وتعبر عن إعجاب العلماء به بما يفيد المدح والتعظيم[2].

قال العميدي: من المحتمل أن تكون ألقاب الكليني في هذه الطائفة باستثناء لقبه ثقة الإسلام نعوتا أطلقها العلماء عليه تقديرا له واعترافا بفضله، وليس ألقابا بالمعنى الدقيق للقب الذي يقتضي منه أن يكون علما لمن يطلق عليه ويعرف به،... إلا أن هذه الألقاب لم يرقَ واحدٌ منها إلى مستوى لقبه الأشهر (ثقة الإسلام)، والذي يعتبر من أهم ألقابه المفيدة للمدح والتعظيم، والمعبرة عن إعجاب العلماء به[3].

سابعاً: وفاته

اتفقوا على أن وفاته كانت ببغداد، واختلفوا في تحديدها على قولين سنة (٣٢٨هـ) وسنة (٣٢٩هـ) مع ترجيح المحققين - في ترجمته - المتأخرين منهم تبعا

---

(١) " الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع " ص(٧٤).
(٢) انظرها في كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار (من ٢٠١ - ٢١٣).
(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(٧٣-٧٤). قال آية الله أبو الفضل البرقعي: (والعجيب أن لقب (آية الله) و (حجة الإسلام) أكبر عندهم وأجل من وصف (ثقة الإسلام)، ومع ذلك لم يطلق أي من هذين اللقبين عليه) انظر بتصرف كتاب "كسر الصنم" ص(٣٣).

لبعض المتقدمين أنها كانت في شعبان سنة (٣٢٩هـ)[١].

ثامناً: قبره

اختلفوا في تحديد موقع قبره على قولين، وادعى كل فريق صحة قوله لدرجة أنهم أجروا دراسة تاريخية في إحدى المجلات لم يخرجوا منها بترجيح لأحد القولين[٢]، قال العميدي: (**والحقيقة أن إصرار العلماء على صحة نسبة هذا القبر إلى الشيخ الكليني قد جاء ردا على أقوال رافضة لصحة هذه النسبة أو مشككة** فيها، فاهتم العلماء بها ورأوها جديرة بالدراسة التاريخية)[٣]. وقال عبد الرسول الغفار: (فليس غريبا لو قلنا: إن الاضطرابات السياسية وظهور الفتن جعلت قبر الشيخ يندرس، لكن لفترة من الزمن ثم ظهر بعد حين، وهذا لا إشكال فيه أنه كرامةً للكليني قدس سره!!، **وقبره اليوم معروف، ويزوره العامة والخاصة**، أما تاريخ ظهور القبر فلم يزل مجهولا)[٤]. وقال حسين علي محفوظ: (وطريقة سلفنا، وآبائنا المتقدمين، واستمرار سيرتهم في زيارة الموضع المعروف المنسوب إليه...... يضطرنا إلى احترام هذا المزار كتمثال الجندي المجهول عند الأوربيين، **وإن كان في الحقيقة لم يرمس فيه!!**، وذلك إحياء لذكره، وإخلادا لاسمه، واستبقاء له)[٥].

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) ص(٧٩ - ٨١).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٨٥).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٨٤).

(٤) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٢٢٠).

(٥) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٢/١).

تاسعاً: مؤلفاته

اتفقوا على أنه من العلماء المقلين في التأليف مقارنة مع غيره من علماء الشيعة، وعللوا ذلك بانشغاله زمنا طويلا في تأليف كتابه (الكافي). وأنه قد كانت له مؤلفات أخرى غيره هي (كتاب الرد على القرامطة، رسائل الأئمة عليهم السلام، كتاب في «الرجال»، كتاب تعبير الرؤيا، ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر)، واتفقوا على أن جميع هذه الكتب مفقودة! ما عدا كتاب الكافي.

والعجيب أن المتقدمين من المترجمين إذا ذكروا مثل هذه الكتب فإنهم لا يعقبون عليها كما يفعل المتأخرون من التهويل والتعظيم لهذه الكتب. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الكتب مفقودة، وأنهم لم يطلعوا عليها، ولم ينقلوا عمن اطلع عليها من المتقدمين على فرض وجودها، فكيف لو وقعت في أيديهم، فعلى أي حال ستكون عبارتهم إذاً؟؟.

قال العميدي عن كتاب الرد على القرامطة المنسوب للكليني[1]: (تأتي أهمية هذا الكتاب - على الرغم من كونه مفقوداً!! - من ناحيتين: الأولى عقائدية، والثانية تأريخية. أما الناحية العقائدية فيه فهي تبرز بشكل واضح تبنيه مهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية إزاء كل تصرف شاذ يقع على الإسلام باسمه، لا سيما الحركات الهدامة كحركة القرامطة التي أثارت الرعب في نفوس المسلمين، وانتهكت حرمة مقدساتهم، وذلك بهجومهم على البيت الحرام، وقتل الحاج فيه سنة ٣١٧هـ كل هذا أدى إلى غيرة الشيخ الكليني على الإسلام!!، فألف هذا

(١) لأن الكتاب مفقود أصلا، ولوجود أكثر من كتاب لعلماء الشيعة بنفس العنوان. انظر حاشية العميدي على كتابه ص(١١٦).

الكتاب كتعبير عن وجهة النظر الإسلامية الصائبة إزاء هذه الحركة. أما الناحية التأريخية لهذا الكتاب فتظهر من خلال معاصرة مؤلفه لهذه الحركة، ولو وصل إلينا هذا الكتاب لعرفنا الكثير عن تاريخ هذه الحركة وأهدافها التي ما زال يكتنفها الغموض رغم تعرض كثير من المصادر إليها)[1].

فهذا الكتاب لم يصل إليهم بعد، ولم يطلعوا عليه كما صرحوا بذلك، ومع ذلك فقد أُعطي كل هذه الهالة العجيبة من حيث أهمية الكتاب التي وصف بها، وكأنهم قد سبروه وخبروه؛ فكيف لو وصل إليهم!. وأيضا فمثل هذا التهويل يفهم منه أن كل ما كتبه المؤرخون عن تلك الحركة لا يكفي، حتى يصل إلينا كتاب الكليني المجهول من حيث عدد صفحاته، وماهية محتوياته، لكي يتم من خلاله اكتمال صورة تلك الحركة!!. ولكن تأبى خلة التدليس والتلفيق ألا تفارق أتباع هذه الطائفة المنافحين عن ضلالها وإضلالها.

أما فيما يتعلق بمكانته عند الشيعة، فسيتبين بواسطة ما سأورده من نقول وعبارات تلك المكانة التي يتبوأها الكليني بين أتباعه. ونظرا لأن بعض المصادر متيسر، وبعضها متعسر على من يريد البحث عن هذه الشخصية، فإني سأسرد هنا - غير مراع لترتيب الفترة الزمنية - النقولات التي وجدتها في المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الترجمة، وقد تعمدت الإطالة في ذكر أقوال علماء الشيعة في مدحه والثناء عليه، لأبين منزلة هذا الرجل عند القوم، ولأقارن لاحقا بين هذه المنزلة المصنوعة، وبين حقيقة شخصيته وطريقته في تأليف أعظم كتاب عندهم من الكتب الأربعة:

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) ص(١١٦ - ١١٧).

- قال النجاشي[1] (ت٤٥٠هـ): (أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكافي في عشرين سنة)[2].
- وقال الطوسي[3] (ت٤٦٠هـ): (جليل القدر، عالم بالأخبار، وله مصنفات، يشتمل عليها الكتاب المعروف بالكافي)[4]. (ثقة، عارف بالأخبار، له كتب، منها كتاب الكافي، يشتمل على ثلاثين كتابا)[5].

---

(١) النجاشي (٣٧٢ - ٤٥٠هـ) أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الاسدي، أبو العباس: مؤرخ إمامي، يعرف بابن الكوفي، ويقال له الصيرفي. من أهل بغداد. توفي بمطير آباد. له كتاب (الرجال - ط) في تراجم علماء الشيعة وأسماء مصنفاتهم، ذكر فيه نفسه ونسبه وكتبه، وسماه في أول الجزء الثاني منه (فهرست أسماء مصنفي الشيعة وما أدركنا من مصنفاتهم)... انظر كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي - (١٧٢/١) ط دار العلم للملايين بيروت.

(٢) انظر كتاب (الرجال أو فهرست أسماء مصنفي الشيعة) ص(٣٧٧ - ٣٧٨) نشر مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

(٣) أبو جعفر الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) محمد بن الحسن بن علي الطوسي: مفسر، نعته السبكي بفقيه الشيعة ومصنفهم. انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ، وأقام أربعين سنة. ورحل إلى الغري (بالنجف) فاستقر إلى أن توفي. أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس. من تصانيفه (التبيان الجامع لعلوم القرآن) تفسير كبير منه أجزاء مخطوطة، و (الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار- ط) و (تهذيب الأحكام - ط) في الحديث، و (فهرست كتب الشيعة - ط) مختصر في التراجم..... انظر كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي - (٨٤/٦).

(٤) انظر كتاب (رجال الطوسي) ص(٤٣٩) نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

(٥) انظر كتاب (الفهرست) لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ص(٢١٠) ترجمة رقم ٦٠٢- ط مؤسسة (نشر الفقاهة).

- وقال الحافظ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني[1] (ت٥٨٨هـ): (محمد بن يعقوب الكليني، أبو جعفر الأعور، عالم بالأخبار).
- وقال السيد ابن طاووس الحلي (ت٦٦٤هـ): (الشيخ المتفق على ثقته وأمانته، محمد بن يعقوب الكليني، تغمده الله ﷻ برحمته).
- وعدَّه المحقق الحلي (ت٦٧٦هـ) من أكابر العلماء، وأجلاء الرواة في كتابه (المعتبر) الذي ذكر فيه أسماء أعاظم الطائفة من الرواة العلماء، وأدرج اسم الكليني معهم.
- وترجم لهالعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) وأثنىعليه بعبارة النجاشي والشيخ الطوسي.
- وأثنى عليه ابن داود الحلي (ت٧٤٠هـ) بما مرَّ من أقوال عن النجاشي والشيخ الطوسي أيضاً.
- وقال السيد رضي الدين بن طاووس: (الشيخ المتفق على ثقته وأمانته محمد بن يعقوب الكليني...).
- وفي (فرج المهموم) قال: (محمد بن يعقوب أبلغ فيما يرويه، وأصدق في

(١) ابن شهراشوب (٤٨٨ - ٥٨٨ هـ) محمد بن علي بن شهراشوب السروي المازندراني، أبو جعفر، رشيد الدين: فاضل إمامي. عالم بالحديث والأصول. من سارية مازندران. خافه واليها، فأمره بالخروج منها، فذهب إلى بغداد، في أيام المقتفي، وعظمت منزلته. ثم انتقل إلى الموصل، واستقر في حلب وتوفي بها. من كتبه (الفصول) في النحو، و (أسباب نزول القرآن) و (مناقب آل أبي طالب- ط) و (معالم العلماء، في التراجم والتصانيف - خ) في معهد المخطوطات، ومثله (المتشابه والمختلف - خ)... انظر كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي - (٦/٢٧٩).

الدراية).

- وفي إجازة الشهيد الثاني في سنة ٩٤١ هـ: (الشيخ الإمام، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).
- وفي إجازة الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي سنة ٩٥٨ هـ: (الشيخ السعيد، الجليل رئيس المذهب، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).
- وعدَّه الشهيد الثاني (ت٩٦٦هـ) على رأس من اشتهروا بالعدالة بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم، مؤكدا على أنهم ليسوا بحاجة إلى التشخيص على تزكية، ولا تنبيه على عدالة، لما اشتهر - في كل عصر - من ثقتهم، وضبطهم، وورعهم، زيادة على عدالتهم.
- وفي إجازة الشيخ أحمد بن نعمة الله بن أحمد بن خاتون العاملي سنة ٩٨٨ هـ: (الشيخ الأجل الأوحد محمد بن يعقوب الكليني).
- وقال عنه المحقق الكركي (ت٩٩٣هـ) (لم يُعلم في الأصحاب مثله).
- وقال عنه بحر العلوم الطباطبائي: (ثقة الإسلام شيخ المشايخ الأعلام، ذكره أصحابنا وغيرهم واتفقوا على فضله وعظيم منزلته).
- وفي إجازة الشيخ محمد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العاملي في سنة ١٠٠٨هـ: (والإمام العمدة، الحافظ، الرحلة، الناقد، الجهبذ، محمد بن يعقوب الكليني).
- وفي إجازة السيد ماجد بن السيد هاشم البحراني في سنة ١٠٢٣ هـ:) خصوصا كتاب الكافي لثقة الإسلام، وعيبة أسرار العترة الهادية عليها السلام، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).

- وقال عنه الشيخ الجليل حسين والد الشيخ البهائي قدس سره (ت١٠٣١هـ) في كتابه (وصول الأخبار): (أما كتاب الكافي فهو للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، شيخ عصره في وقته، ووجه العلماء والنبلاء، كان أوثق الناس في الحديث، وأنقدهم له وأعرفهم به)
- وفي إجازة الأمير شرف الدين علي الشولستاني النجفي في سنة ١٠٣٦ هـ: (الشيخ الأوحد، الأكمل، رئيس المحدثين، محمد بن يعقوب الكليني، قدس الله روحه).
- وفي إجازة العلامة محمد تقي المجلسي في سنة ١٠٦٣ هـ: (الشيخ الأجل، الأعظم، ثقة الإسلام، المعظم بين الخاص والعام، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي).
- وفي إجازة العلامة آقا حسين بن جمال الدين محمد الخونساري لأحد تلامذته في سنة ١٠٦٤ هـ: (الشيخ الأجل، الأعظم، الأكمل، الأفخم، الأكرم، ثقة الإسلام والمسلمين، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).
- وفي إجازة المجلسي الأول محمد تقي في سنة ١٠٦٨ هـ: (الشيخ الأعظم، الأوحد، ثقة الإسلام، محمد بن يعقوب الكليني).
- وقال عنه السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) في رجاله: (ثقة الإسلام، وشيخ المشايخ الأعلام، ومروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ذكره أصحابنا والمخالفون، واتفقوا على فضله، وعظم منزلته).
- وبيَّن الشيخ عبد النبي!! الكاظمي (ت١٢٥٦هـ) عن مكانته بين علماء الإسلام من الطرفين: (وهو ثقة، محترم عندهم، فلذا سمي بـ: ثقة الإسلام).
- وقال الكنتوري (ت١٢٨٦هـ): (ثقة الإسلام، قدوة الأنام، رئيس المحدثين

الكرام، المجدد لمنهاج أئمة الهدى (عليهم السلام) في رأس المائة الثالثة، الشيخ الأقدم).

- وقال السيد محمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ) في (روضات الجنات): (فشأن الرجل أجل وأعظم من أن يختفي على أعيان الفريقين، أو يكتسي ثوب الإجمال لدى ذي عينين، أو ينتفي أثر إشراقه يوماً من البين، إذ هو في الحقيقة أمين الإسلام، وفي الطريقة دليل الأعلام، وفي الشريعة جليل قدّام، ليس في وثاقته لأحد كلام، ولا في مكانته عند أئمة الأنام، وحسب الدّلالة على اختصاصه بمزيد الفضل، وإتقان الأمر، اتفاق الطائفة على كونه أوثق المحمّدين الثلاثة الذين هم أصحاب الكتب الأربعة).
- وقال المحدث النوري (ت١٣٢٠هـ): (ونظائر هذه الكلمات كثيرة في مؤلفات الأصحاب، وظاهر أن هذه المدايح لا ترجع إلى كبر الكتاب وكثرة أحاديثه، فإن مثله وأكبر منه ممن تقدم منه أو تأخر عنه كان كثيرا متداولا بينهم، كالمحاسن، ونوادر الحكمة، وغيرها، وإنما هي لإتقانه، وضبطه، وتثبته).
- وقال الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ) في (الكنى): (الشيخ الأجل الإمام، قدوة الأنام، كهف العلماء الأعلام، ومفتي طوائف الإسلام، وملاذ المحدثين العظام، ومروج المذهب في غيبة الإمام، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، الملقب بثقة الإسلام).
- وقال الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) في (معجم رجال الحديث، وتفصيل طبقات الرواة): (الإمام ثقة الإسلام أبو جعفر الكليني)[1].

(١) انظر (معجم رجال الحديث) (٧/٢٤٥-٢٤٦) - نشر دار الأضواء بيروت.

- وقال الميرزا عبدالله أفندي في (رياض العلماء): (ثقة الإسلام هو في الأغلب يراد منه أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صاحب الكافي وغيره، الشيخ الأقدم، المسلم بين العامة والخاصة، والمفتي لكلا الفريقين).
- وفي إجازة المحقق الكركي للشيخ أحمد بن أبي جامع: (وأعظم الأشياخ في تلك الطبقة - يعني المتقدمة على الصدوق - الشيخ الأجل، جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام، صاحب كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعلم في الأصحاب مثله).
- وقال الفاضل الشيخ حسن الدمستاني في كتابه (الانتخاب الجيد من تنبيهات السيد): (ولم يكن لأحد أن يسئ الأدب في حق أساطين المذهب، سيما ثقة الإسلام، وواحد الأعلام، خصوصا في الحديث، فإنه جهينة الأخبار، وسابق هذا المضمار، الذي لا يشق له غبار، ولا يعثر له على عثار).
- وقال المحدث النيسابوري: (ومنهم: ثقة الإسلام، قدوة الأعلام، والبدر التام، جامع السنن والآثار، في حضور سفراء الإمام، عليه أفضل السلام، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، محي طريقة أهل البيت على رأس المائة الثالثة).
- وفي إجازة المحقق الكركي: (الشيخ الإمام، المحدث، الثقة، الحافظ، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).
- وقال صدر المتألهين محمد بن إبراهيم الشيرازي، المعروف بملا صدرا في شرحه لأصول الكافي: (الشيخ الجليل، ثقة الإسلام، سند المحدثين، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني).

- وقال الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي: (الشيخ الجليل، ثقة الإسلام، محمد بن يعقوب الكليني، ﷺ).
- وقال العلامة المجلسي في أول (مرآة العقول): (وابتدأت بكتابه الكافي للشيخ الصدوق، ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام، محمد بن يعقوب الكليني، حشره الله مع الأئمة الكرام، لأنه كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها)
- وفي إجازة المولى أبو القاسم الجرفادقاني: (أعني ثقة الإسلام، وكهف الأنام، المجدد لمنهاج أئمة الهدى في رأس المائة الثالثة بعد الإمام علي بن موسى الرضا عليه التحية والسلام، الشيخ الأقدم أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي الكليني).
- وقال المولى خليل القزويني: (اعترف المؤالف والمخالف بفضله، قال أصحابنا: وكان أوثق الناس في الحديث، وأغورهم في العلوم).
- وقال عنه الأستاذ العلاّمة آية الله الحاج الشيخ محمد باقر الكمرئي نزيل الري: (كان الكليني ﷺ عالماً فقيهاً محدثاً حجة عادلاً، محكم القول صحيحه، وعُدَّ من أفاضل أهل الأدب وأكابر العلماء وأستاذ رجال الفقه وعلم من أعلام علماء الإسلام، إضافة إلى زهده وورعه وعبادته وإخلاصه)[1].

---

(١) انظر في مصادر مدحه والثناء عليه بأقوال علماءهم ما يلي:
- كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤٠ - ١٤٣).
- كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٢٠١ - ٢١٣).

=

* قال العميدي: (وهكذا الحال مع جميع أساطين الرجال الذين جاءوا بعد عصر الشهيد الثاني وإلى الآن، فقد أجمعوا برمتهم على كلمة واحدة ألا وهي كون الكليني من أعلام هذه الأمة،... لقد ارتقى الشيخ الكليني (رضي الله تعالى عنه)!!، مكانا مرموقا ومنزلة عظيمة بين علماء الإسلام، فحمدت سيرته، وسار ذكره، وعظم صيته عندهم، وطارت شهرته إليهم، فكان فقيها مجددا، وعالما متضلعاً، ومحدثا ثقة، ومتكلما بارعا، وعقائديا فذا، عبقري التتبع، بصيرا، ناقدا، واسع المعرفة، مفرط النباهة، حاد الذكاء، اجتمعت في شخصه - مع العلم الغزير - صفات المسلم المؤمن، من ورع، وزهد، وتقوى، وعبادة، كل هذا مع صفاء السريرة، ونفاذ البصيرة، يزينها الولاء التام لعترة خير الأنام، ولهذا كان علماً من أعلام أهل بيت النبوة ومعدن الوحي ومهبط الرسالة، فاق أقرانه في كثير من العلوم، إذ له القدم الراسخ في الفقه والحديث والكلام، حتى صار مفزعا للعلماء، وموردا عذبا للمحدثين والفقهاء الذين ما فتئوا يذكرونه بكل جميل)[1].

- مقدمة كتاب الكافي (٢٠/١) لحسين علي محفوظ.
- مقال منشور على موقع السراج (www.seraj.ir) لقيس آل قيس - عضو الهيئة العلمية بمعهد العلوم الإنسانية - إيران.
- مقال منشور للعميدي على موقع المعصومون الأربعة عشر على الشبكة العنكبوتية:
http://www.14masom.com/index.html

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤٠ - ١٤٣)، ومقال منشور للعميدي على موقع المعصومون الأربعة عشر على الشبكة العنكبوتية:
http://www.14masom.com/index.html

* وبعد هذه النقولات والعبارات الكثيرة لعل الباحث قد لاحظ تلك الألقاب الرنانة، وتلك المنزلة والمكانة، التي وضعها أتباع الكليني له، وكأنهم قد عاصروه وعرفوه وعاشروه!! بينما الحقيقة التي قد يغفل عنها بعضهم من خلال تلك النقولات أن **أول من ترجم للكليني هو النجاشي** (ت٤٥٠هـ) في كتابه (الرجال) أو المسمى أيضا (فهرست أسماء مصنفي الشيعة)، وهذا مما يثير ملاحظات عدة تحتاج إلى جواب؛ منها:

الملاحظة الأولى: أن عبارة النجاشي: **(شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكافي في عشرين سنة)**[1] فيها من الاقتضاب والاختصار الشيء الواضح الذي لا يدعو إلى تعظيم الكليني كأنه عالم الشيعة الأوحد، ولا يدعو إلى الزيادة عليها أكثر منها كما فعله بعض المتأخرين في عباراتهم وخصوصا المعاصرين منهم. ولذا فإنك تجد علماءهم المحققين من المتأخرين كالعلامة الحلي[2] (ت٧٢٦هـ)، وكذا ابن داود الحلي[3] (ت٧٤٠هـ) أيضا

(١) انظر كتاب (الرجال أو فهرست أسماء مصنفي الشيعة) ص(٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) ابن المطهر الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ)(الحسن - ويقال: الحسين - بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي، جمال الدين، ويعرف بالعلامة: من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء. نسبته إلى الحلة (في العراق) وكان من سكانها. مولده ووفاته فيها. له كتب كثيرة. منها (مختلف الشيعة في احكام الشريعة - ط)، و (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال - ط) تراجم، و (إيضاح الاشتباه، في أسماء الرواة - ط) صغير. انظر كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي - (٢/٢٢٧). وقال عنه ابن حجر: وكان آية في الذكاء شرح مختصر بن الحاجب شرحا جيدا سهل المآخذ غاية في الإيضاح واشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي رد عليه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه المعروف "بالرد على الرافضي". انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ بن حجر العسقلاني (٢/٣١٧).

(٣) ابن داود الحلي (٦٤٧ - ٧٤٠ هـ) الحسن بن علي بن داود، تقي الدين، المعروف بابن داود =

لم تتجاوز عبارتهم ما ذكره النجاشي والطوسي. مما يدل على أن غالب المتأخرين يعتمد على قول من سبقه، وربما يزيد عليه بما لا فائدة تذكر سوى تنميق العبارة وتزويقها. وأن غالب عبارات المتقدمين وخصوصا المقاربين لعصر الكليني لم يقع فيها إطراء بمثل ما فعل المتأخرون عن زمانه وعصره. بل إن النجاشي قد أثنى على علماء في مذهب الشيعة بعبارات أكثر وأعظم مما أطرى به الكليني، ومع ذلك لم يتبوءوا تلك المكانة التي صُنعت للكليني!! مما يدل على أن منزلته لا تستدعي كل هذا التهويل والمبالغة المذمومة، حيث قال مثلا عن (علي بن محمد بن العباس بن فسانجس أبو الحسن ﷺ كان عالما بالأخبار والشعر والنسب والآثار والسير، وما رؤي في زمانه مثله، وكان مجردا في مذهب الإمامية، وكان قبل ذلك معتزليا، وعاد وهو أشهر من أن يشرح أمره)[1]. وقال عن (محمد بن الحسن بن علي أبو عبدالله المحاربي جليل من أصحابنا، عظيم القدر، خبير بأمور أصحابنا، عالم ببواطن أنسابهم)[2]. وقال عن (محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبدالله، الملقب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقب بندار، سيد من أصحابنا القميين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر

الحلي: صاحب كتاب (الرجال - ط) في علماء الإمامية، وهو مما لا يعتمد عليه، لكثرة أغلاطه فيه. ختمه بترجمة لنفسه ذكر فيها نحو ثلاثين كتابا من تأليفه. ولكن الخوانساري قال: أما نحن فلم نظفر منها بغير كتاب واحد سماه (الجوهرة). انظر كتاب (الأعلام) للزركلي (٢/٢٠٤).

(١) انظر كتاب (رجال النجاشي) ص(٢٦٩) نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.

(٢) انظر المصدر السابق ص(٣٥٠).

والغريب)[١]. وقال عن (محمد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القميين في وقته وفقيههم حكى أبوعبدالله الحسين بن عبيدالله أنه لم ير أحدا أحفظ منه، ولا أفقه ولا أعرف بالحديث)[٢]. وقال عن (يحي بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي بن على بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو محمد كان فقيها، عالما، متكلما)[٣] وقال عن (الحسن بن علي بن النعمان مولى بني هاشم - أبو علي بن النعمان- الأعلم ثقة ثبت...)[٤] وقال عن (الحسن بن محمد بن سماعة أبو محمد الكندي الصيرفي من شيوخ الواقفة كثير الحديث فقيه ثقة)[٥]. وقال عن (الحسين بن إشكيب شيخ لنا خراساني ثقة مقدم،.... روى عنه العياشي وأكثر (فأكثر) واعتمد حديثه، ثقة ثقة ثبت،.. قال الكشي في رجال أبي محمد: الحسين بن اشكيب المروزي المقيم بسمرقند و كش عالم متكلم مؤلف للكتب..)[٦]. وقال عن (الحسين بن علي بن سفيان بن خالد بن سفيان أبو عبدالله البزوفري، شيخ، ثقة، جليل من أصحابنا..)[٧]. وقال عن (عبيدالله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري شيخ من أصحابنا، يكنى أباطالب، ثقة في الحديث، عالم به...)[٨].

(١) انظر المصدر السابق ص(٣٥٣).
(٢) انظر المصدر السابق ص(٣٥٤).
(٣) انظر المصدر السابق ص(٤٤٢).
(٤) انظر المصدر السابق ص(٤٠).
(٥) انظر المصدر السابق ص(٤٠).
(٦) انظر المصدر السابق ص(٤٤- ٤٥).
(٧) انظر المصدر السابق ص(٦٨).
(٨) انظر المصدر السابق ص(٢٣٢).

فكل باحث سيرى هذه العبارات المنوعة في المدح والإطراء لهؤلاء الأعلام الذين ترجم لهم النجاشي، ومع ذلك ربما لم يَسمع بأحدهم من باب الشهرة، مثل سماعه بالكليني. مما يؤيد أن عبارة النجاشي في ترجمته للكليني لا تعد إطراءً لمنزلته يستلزم كل ذلك التهويل من المتأخرين.

الملاحظة الثانية: أن كتاب النجاشي الذي يعد مصدرا هاما من كتب الرجال لدى الشيعة لم يذكر لنا المصادر التي اعتمد عليها في توثيق الكليني!! وخصوصا أن الفترة فيما بين وفاة الكليني (ت٣٢٩هـ) والنجاشي (ت٤٥٠هـ) تقدر بـ (١٢١سنة)تقريبا!!! يضاف إلى ذلك أن كتاب النجاشي قد تعرض للزيادة والتحريف كغيره من كتب الشيعة الكثيرة، مما قد لا يؤمن معه على دقة المعلومة المنقولة منه، خشية أن تكون هذه المعلومات مما وقع على شيء منها التحريف. ودليل ذلك ما سطره النجاشي في ترجمة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري، حيث قال عنه: (أبو يعلى خليفة الشيخ أبي عبدالله بن النعمان والجالس مجلسه، متكلم، فقيه، قيم بالأمرين جميعا. له كتب، منها: جواب المسألة الواردة من صيدا،.... أجوبة مسائل شتى في فنون من العلم. مات ﷺ في يوم السبت، سادس شهر رمضان، سنة **ثلاث وستين وأربع مائة**،!! ودفن في داره)[1]. وهذا يعني أنه قد توفي بعد وفاة النجاشي (ت٤٥٠هـ) بـ(١٣ سنة) تقريبا، ثم أحيا الله النجاشي ليترجم له بعد وفاته!!.

الملاحظة الثالثة: أن مؤلف كتاب الرجال الأقدم والأقرب للكليني وهو

(١) انظر المصدر السابق ص(٤٠٤).

الكشي[1] (ت٣٤٠) تقريبا، والذي يعتبر معاصرا للكليني، لم يذكر الكليني في كتابه (رجال الكشي) الذي أملاه الطوسي على طلابه، وأسماه بـ (اختيار معرفة الرجال). وهذا يعني أن الكليني ليس بتلك المنزلة التي تحتاج للترجمة؛ فضلا عن حاجتها لهذا السيل من العبارات التي لم تقل في حق أي عالم من العلماء المشهورين.

الملاحظة الرابعة: أن الثناء على الكليني لا بد أن يكون من ثقة يقبل قوله فيه، وإلا فتوثيق الضعيف، أو من هو مستور الحال للمجهول لا يعتبر عند أهل الجرح والتعديل، فالكليني في حكم المجهول حتى يترجم له، والنجاشي في حكم مستور الحال الذي يحتاج إلى من يوثقه. ولذا كان علينا أن نعرف مدى قوة كلام النجاشي في الرجال من خلال معرفة منزلته عند أهل الجرح والتعديل. وهذا بحث يطول، يغنينا عنه أغلب تراجم النجاشي لرجالات الشيعة من حيث وصفهم بأوصاف متناقضة، أو يقدح فيهم، ومع ذلك يُقبل قولهم على أنهم ثقات ما دام أنهم ينتسبون لمذهب الإمامية.

لذا فقد حاولت البحث عنه عند أشهر مترجمي الجرح والتعديل كالذهبي وابن حجر، فلم أجد له ترجمة مستقلة عند أي منهما من خلال كتبهما المعروفة في الجرح والتعديل، إلا أن الذهبي قال عند ترجمته للغضائري في السير: (روى

---

(١) الكشي (.. - نحو ٣٤٠ هـ)(محمد بن عمر بن عبدالعزيز، أبو عمرو، الكشي: فقيه إمامي. نسبته إلى (كش) من بلاد ما وراء النهر. اشتهر بكتابه (معرفة أخبار الرجال - ط) اقتصر به على بعض ما قيل فيهم أو روي عنهم. وكان معاصرا للعياشي، أخذ عنه وتخرج عليه في داره بسمرقند. انظر كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي - (٣١١/٦).

عنه أبو جعفر الطوسي وابن النجاشي الرافضيان)[1] وهذا الوصف فيما يبدو لي كاف في معرفة قدر الرجل غالبا حينما يصفه الذهبي ﷺ بالرفض قال الذهبي: (فأبعد الله الرافضة ما أغواهم وأشد هواهم)[2] (فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك فلا نعرج عليه ولا كرامة فأكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية الأباطيل، أو رد ما في الصحاح والمسانيد ومتى إفاقة من به سكران)[3] (ولكن الرافضة قوم جهلة قد هوى بهم الهوى في الهاوية فبعدا لهم)[4].

ومع نهاية هذا المسلك الأول[5] حول التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة؛ تبين لنا بحمد الله منزلته عند أبناء هذه الطائفة، وكيف أن للكليني (شأن أجل وأعظم من أن يختفي على أعيان الفريقين، أو يكتسي ثوب الإجمال لدى ذي عينين، أو ينتفي أثر إشراقه يوماً من البين، إذ هو في الحقيقة أمين الإسلام، وفي الطريقة دليل الأعلام، وفي الشريعة جليل قدّام، ليس في وثاقته لأحد كلام، ولا في مكانته عند أئمة الأنام...) كما قاله السيد محمد باقر الخوانساري[6] (ت١٣١٣هـ).

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (٣٢٨/١٧).

(٢) انظر المصدر السابق (١٤٠/١).

(٣) انظر المصدر السابق (٩٣/١٠).

(٤) انظر المصدر السابق (٢٥٥/٦).

(٥) وهو البحث عن ترجمة الكليني من خلال مصادر الشيعة أنفسهم.

(٦) انظر كتاب (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) (١١٢/٦) - ط دار الكتاب العربي بيروت.

* أما المسلك الثاني[1] فإنه لوجود إشكال في نتيجة هذا المسلك فقد أفردت كل خطوة فيه بخلاصة مستقلة فكانت على النحو التالي:

خلاصة الخطوة الأولى[2]:

بعد البحث والتتبع لترجمة الكليني من خلال كتب أهل السنة أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التراجم والسير - باستثناء من ذكره مترجمو الشيعة، أو احتجوا بذكره في كتبهم - فوجئت بظاهرة غريبة تتلخص في عدم ذكر للكليني أو لكتابه الكافي في هذه المصادر والكتب، حيث رجعت للمصادر التالية مرتبة حسب سني وفاة مؤلفيها: أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) في المقالات[3]. الصولي (ت٣٣٥هـ) في تاريخ الدولة العباسية[4]. المسعودي (ت٣٤٦هـ) في مروج الذهب[5]. الملطي (ت٣٧٧هـ) في التنبيه والرد[6] ....

(١) وهو البحث عن ترجمة الكليني من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التراجم والسير، - باستثناء من ذكره مترجمو الشيعة، أو احتجوا بذكره فيها-.

(٢) وهي البحث والتتبع لترجمة الكليني من خلال كتب أهل السنة المعاصرين له والمتأخرين عنه ممن لهم صولات وجولات مع الفرق عموما، والشيعة خصوصا، أو من يهتم منهم بذكر تراجم الموافقين والمخالفين.

(٣) انظر كتاب (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - ط مكتبة النهضة المصرية.

(٤) انظر (تاريخ الدولة العباسية أو قسم من أخبار المقتدر العباسي) لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي - ط دار الشؤون الثقافية بغداد.

(٥) انظر كتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر) لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي - ط المكتبة العصرية بيروت.

(٦) انظر كتاب (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع) لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي - مكتبة المثنى بغداد.

ابن النديم (ت٣٨٥هـ) في الفهرست[١]. البغدادي (ت٤٢٩هـ) في الفرق بين الفرق[٢]. ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) في الفصل[٣]. الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد[٤]. محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في الملل والنحل[٥]. أبوالمظفر الاسفرايني (ت٤٧١هـ) في التبصير في الدين[٦]. ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في المنتظم[٧]. فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) في الاعتقادات[٨]. ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم البلدان[٩]. ابن خلكان (ت٦٨١هـ) في الوفيات[١٠]...

(١) انظر كتاب (الفهرست) لمحمد بن إسحاق النديم - دار المعرفة بيروت.

(٢) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) لعبدالقاهر بن طاهر البغدادي - ط المكتبة العصرية بيروت.

(٣) انظر كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم الظاهري.

(٤) انظر كتاب (تاريخ بغداد أو مدينة السلام) لأبي بكر بن أحمد بن علي الخطيب البغدادي - ط دار الكتاب العربي بيروت.

(٥) انظر كتاب (الملل والنحل) للشهرستاني.

(٦) انظر كتاب (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين) لأبي المظفر الاسفرايني.

(٧) انظر كتاب (المنتظم في تاريخ الأمم والملوك) لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج بن الجوزي - ط دار صادر - بيروت.

(٨) انظر كتاب (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) لفخر الدين محمد بن عمر الرازي - ط مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.

(٩) انظر كتاب (معجم البلدان) لياقوت بن عبدالله الحموي البغدادي - ط دار إحياء التراث بيروت.

(١٠)انظر كتاب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لأحمد بن محمد بن خلكان - ط دار صادر بيروت.

زكريا القزويني (ت٧٠٣هـ) في آثار البلاد[١]. شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في المنهاج[٢]. الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في المنتقى[٣] والعبر[٤] والإعلام[٥]. اليافعي (ت٧٦٨هـ) في مرآة الجنان[٦]. ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) في البداية والنهاية[٧]. ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) في النجوم الزاهرة[٨]. الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) في تاريخ الخلفاء[٩]. ابن حجر الهيثمي (ت٩٧٣هـ) في الصواعق المحرقة[١٠] ....

---

(١) انظر كتاب (آثار البلاد وأخبار العباد) لزكريا بن محمد بن محمود القزويني - ط دار بيروت بيروت.

(٢) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم الحراني - ط مكتبة ابن تيمية القاهرة.

(٣) انظر كتاب (المنتقى من منهاج الاعتدال) للحافظ الذهبي.

(٤) انظر كتاب (العبر في خبر من غبر) للحافظ شمس الدين محمد الذهبي - تحقيق فؤاد سيد - الكويت.

(٥) انظر كتاب (الإعلام بوفيات الأعلام) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - ط دار الفكر بيروت - دمشق.

(٦) انظر كتاب (مرآة الجنان وعبرة اليقظان) لعبدالله اليمني المعروف باليافعي - ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٧) انظر كتاب (البداية والنهاية) للحافظ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي - ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٨) انظر كتاب (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي - ط دار الكتب المصرية.

(٩) انظر كتاب (تاريخ الخلفاء) للحافظ السيوطي.

(١٠)انظر كتاب (الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة) لأحمد بن حجر الهيتمي - ط المكتبة العصرية بيروت.

حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في كشف الظنون[١]. صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) في أبجد العلوم[٢]. كوركيس عواد في خزائن الكتب القديمة[٣]. المستشرق أدورد فنديك في اكتفاء القنوع بما هو مطبوع[٤]. المستشرق آدم متز في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام[٥]. المستشرق يوليوس فهلوزن في كتاب أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج والشيعة[٦]. المستشرق اجنتس جولد تسيهر في كتاب العقيدة والشريعة في الإسلام؛ تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية[٧]. المستشرق

---

(١) انظر كتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لمصطفى القسطنطني المعروف بحاجي خليفة - ط المكتبة الفيصلية.

(٢) انظر كتاب (أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم) لصديق بن حسن القنوجي - ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) انظر كتاب (خزائن الكتب القديمة في العراق منذ أقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠ للهجرة) - ط دار الرائد العربي بيروت.

(٤) انظر كتاب (اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية) ط دار صادر بيروت.

(٥) انظر كتاب (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) لآدم متز - ط دارالكتاب العربي. ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريده.

(٦) انظر كتاب (أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج والشيعة) ليوليوس فهلوزن - ترجمة عبدالرحمن بدوي.

(٧) انظر كتاب (العقيدة والشريعة في الإسلام؛ تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية) لاجنتس جولد تسيهر - ط دار الكتاب العربي مصر. نقله إلى العربية محمد يوسف، علي حسن، عبدالعزيز عبدالحق.

فان فلوتن في كتاب السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية[1]. وغيرهم من المستشرقين الذين كتبوا عن هذه الطائفة أو تلك الحقبة التي عاش فيها الكليني[2].

يضاف إلى ما سبق كله الكتب والرسائل الجامعية المعاصرة التي تكلمت عن العصر العباسي الثاني وهي كثيرة جدا[3]. وقد استخلصت منها الأمور التالية:

الأول: أن بعض هؤلاء المترجمين يعتبر من المعاصرين للكليني زمانا ومكانا

---

(١) انظر كتاب (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية) لفان فلوتن - ترجمة حسن محمد زكي ابراهيم.

(٢) كالمستشرق رينهارت دوزي، ونولدكه، ووات مونتقمري، وبراون، وغيرهم ممن له عناية بتأريخ الشيعة منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع، كما هو ظاهر من ردود معاصري الشيعة عليهم حينما اتهموهم بأن التشيع أصله فارسي. انظر مثلا كتاب (الشيعة في الميزان) لمحمد جواد مغنية - فصل (الشيعة والفرس) ص(٦٣- ٦٩) - ط دار الشروق بيروت.

(٣) انظر مثلا (العصر العباسي الثاني) لشوقي ضيف. (تاريخ الدولة العباسية) لعطية القوصي. (الحياة السياسية في خراسان من بداية العصر العباسي حتى آخر القرن الثالث) لسامية توفيق. (مطلع العصر العباسي الثاني: الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل) لنادية حسني صقر. فهذه الكتب والمصادر يلاحظ عليها تخصصها في تاريخ الدولة العباسية في القرن الثاني، مما يعني أنه لو كان للكليني فيها ذكر لما أغفلوه، ويزيد الأمر تأكيدا الرجوع إلى ترجمة الكليني للمعاصرين من أتباعه الذين طرحوها كرسائل جامعية، وأطروحات علمية وتتبعوا أغلب المصادر للبحث عن الكليني، فلم يظفروا بأكثر مما ذكروه هناك، مما سأنقله هنا عنهم في موضعه.

كالأشعري (ت٣٢٤هـ)، بل وممن تكلموا على مذهب الشيعة من الناحية العقدية واهتموا به أيضا، ومع ذلك لم يذكره، ولم يذكر كتابه الكافي!!.

الثاني: أن بعضهم من المحسوبين على التيار الشيعي، والمتأخرين عن زمنه بيسير كالمسعودي (ت٣٤٦هـ)[1] الذي فصَّل في أحداث خلافة المقتدر، ومن تولى من العلماء أو مات في زمنه، ومع ذلك لم يذكر الكليني!!. أو كابن النديم (ت٣٨٥هـ)[2] الذي فصَّل الكلام عن كتبهم ومؤلفاتهم إلى زمنه، ومع ذلك لم يذكر الكليني ولا كتابه الكافي!!.

الثالث: أن بعضهم ممن تخصص في الرد على أهل الأهواء والبدع، وفصَّل في الكلام عن الشيعة خصوصا كالبغدادي (ت٤٢٩هـ)، وابن حزم (ت٤٥٦هـ)، وأبو المظفر الاسفرايني (ت٤٧١هـ)، وابن حجر الهيثمي (ت٩٧٣هـ) في الصواعق المحرقة، ومع ذلك لم يذكروه أو يذكروا كتابه!!، بل نفى بعضهم كالبغدادي وأبو المظفر الاسفرايني وجود أي إمام للروافض وغيرهم من أهل الأهواء في التفسير والفقه والحديث واللغة والنحو والمغازي والسير والتواريخ. وقال ابن حزم: (وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علما أصلا، لا من رواية، ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن

(١) قال عنه ابن حجر: كتبه طافحة بأنه كان شيعيا معتزليا، ويعتبره الاثنا عشرية - في تراجمهم - من شيوخهم. انظر كتاب (لسان الميزان) (٢٢٤/٤).

(٢) قال عنه ابن حجر: ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي، فإنه يسمي أهل السنة الحشوية ويسمي الأشاعرة المجبرة ويسمي كل من لم يكن شيعيا عاميا. انظر كتاب لسان الميزان (٧٢/٥).

علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدَّث الناس عنه)[1].

الرابع: أن بعضهم قد تخصص في الرد على شبهاتهم، وهو ممن أحاط بعلمائهم وكتبهم كابن تيمية (ت٧٢٨هـ) كما في منهاج السنة، ومع ذلك لم يذكر الكليني أو يشر إلى كتابه الكافي لا من قريب أو بعيدا!. بل إنه حينما قال ابن المطهر: فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات قال شيخ الإسلام: (من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوها، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها)[2].

الخامس: أن بعضهم ممن تخصص في تاريخ الدولة العباسية كالصولي (ت٣٣٥هـ) في تاريخ الدولة العباسية، أو في عاصمتها بغداد كالبغدادي (ت٤٦٣هـ) كما في تاريخ بغداد. أو ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) كما في معجم البلدان. ومع ذلك لم يشيروا إلى عالم أو شخص يدعى الكليني!!.

السادس: أن بعضهم ممن تخصص في سير الملوك والخلفاء والعلماء كابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) كما في المنتظم. أو السيوطي (ت٩١١هـ) كما في تاريخ الخلفاء. ومع ذلك لم يذكروا عالما من علماء بغداد الذين انتهت إليهم رئاسة الفقه يدعى الكليني!!.

السابع: أن بعضهم ممن تخصص في ذكر وفيات العلماء كابن خلكان (ت٦٨١هـ) كما في الوفيات. أو تخصص في ذكر علماء كل بلد كالقزويني

---

(١) انظر كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم (١٧٥/٤).

(٢) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية (٥١/٤).

(ت٧٠٣هـ) كما في آثار البلاد. ومع ذلك لم يشيروا للكليني سواء في الوفيات أو علماء البلدان كالري ونحوها!!.

الثامن: أن بعضهم قد تخصص في أسماء الفنون العلمية والمذاهب الفقهية أو العقدية، كابن خليفة (ت١٠٦٧هـ) كما في كشف الظنون، أو صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) كما في أبجد العلوم، ومع ذلك لم يشيروا للكليني ولا لكتابه الكافي أدنى إشارة!!.

التاسع: أن بعضهم من المهتمين بتتبع الكتب المطبوعة والمخطوطة إلى زمن قريب جدا ككوركيس عواد في خزائن الكتب القديمة في العراق. وكالمستشرق إدورد فنديك الجامع لأشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، ومع ذلك لم يذكرا الكليني ولا كتابه الكافي!!.

العاشر: أن بعضهم من المهتمين بنشأة الشيعة ومعرفة أصول عقائدهم وتأثرهم وتأثيرهم في المجتمعات التي وجدوا فيها كحال أغلب المستشرقين أعلاه، ومع ذلك لم يتطرقوا لجامع روايات المذهب الأول، ومؤصل عقائدهم من بين أصحاب الكتب الأربعة!!.

* فهذه الأمور العشرة المستخلصة كما يلاحظها كل باحث قد تدعو البعض إلى التعجب من عدم تعرض كل من ذكر سابقا من العلماء والأعلام والمحققين للكليني أو لكتابه الكافي، مما يثير عندي شبهة تحتاج إلى إزالة وجواب، سأرجئ الحديث عنها إلى المبحث الثاني[1].

(١) انظر (المبحث الثاني من هذا الباب بعنوان: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني).

خلاصة الخطوة الثانية[1]:

أما الخطوة الثانية فالذي دعا لإيجادها في هذه الرسالة هو وجود ذكر للكليني في بعض كتب المتقدمين ممن يعتمد على قولهم في الرجال والتراجم، والتي استغلها أتباع هذا المذهب ليقرروا أن الكليني قد وصل في درجة توثيقه عند العلماء إلى درجة أنه غير مجروح عند أهل السنة (العامة كما يقولون)، وممدوح عند أتباعه من الشيعة، مما يضفي عليه هالة جديدة من الثناء والمدح والتوثيق - زعموا -!!. (قال عنه السيد محمد مهدي بحر العلوم في رجاله: ثقة الإسلام، وشيخ المشايخ الأعلام، ومروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ذكره أصحابنا والمخالفون، واتفقوا على فضله، وعظم منزلته. وبين الشيخ عبد النبي!! الكاظمي عن مكانته بين علماء الإسلام من الطرفين: وهو ثقة، محترم عندهم، فلذا سمي بـ: ثقة الإسلام. وقال المولى خليل القزويني: اعترف المؤالف والمخالف بفضله)[2].

قال العميدي: (وُصِفَ الكليني في كلمات الأعلام من الفريقين (الشيعة والعامّة) بأجمل آيات الثناء والتبجيل، مما يُشير ذلك إلى فضله وجلالته، ويُشيد بمنزلته ومكانته. أما عن علماء الشيعة بالذات، فهم ابتداء من عصر الكليني وإلى يومنا هذا متّفقون على كونه سلطان المحدّثين وإمامهم الأقدم،... وإذا كان الكليني هو هكذا في نظر أقطاب علماء الشيعة، فاعلم أنّه قد وصف عند أعلام

(١) وهي توثيق النقولات عن كتب أهل السنة وغيرهم، ممن ذكر مترجمو شخصية الكليني من الشيعة أنها أشارت إليه وذكرته، ثم الإجابة عن سبب ذكره فيها.

(٢) انظر (مايتعلق بمكانته عند الشيعة من هذا الفصل).

أهل السنّة بأوصاف جليلة أيضاً كالمجدّد، والفقيه، والعالم، ونحو ذلك من الأوصاف التي تبيّن مكانته بنظرهم، خصوصاً وهم يعلمون من تخرج على يديه من فقهائهم ورواتهم!!![1]. ولهذا تجد ذكره العطر في الكتب المعتمدة عندهم، إذ ترجم له -مع الثناء عليه- العديد منهم)[2].

وقال عبد الرسول الغفار: (قال ابن الأثير في جامع الأصول: أبو جعفر، محمد بن يعقوب الرازي، الفقيه، الإمام، على مذهب أهل البيت عليهم السلام، عالم في مذهبه، كبير، فاضل عندهم، مشهور[3]. وعدّ في حرف النون من كتاب النبوة من المجددين لمذهب الإمامية على رأس المائة الثالثة.... ابن الأثير هو أحد علماء السنة الكبار، ومن المشهورين والمبرزين في مجال التأليف والتصنيف، ولما يعرّف لنا الكليني فلابد أن يكون قد اشتهر بين الأصحاب إلى أن فاقت شهرته

---

(١) أحيانا يقف المرء متعجبا من مثل هذه العبارات التي تُزور بها الحقائق، ويُفترى بها على أهل الحق من أهل الباطل، ولكن التعجب سرعان ما يزول إذا عُرف ماضي هؤلاء الدجالين الأفاكين، وأن هذا ديدنهم قديما، وكذلك حديثا. والله المستعان.

(٢) انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) لثامر العميدي مقال منشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية:
http://www.hawzah.net/Arb/Magazine/OH/001/005.htm

(٣) لتتعرف على بعض أساليب التزوير والتلفيق المعاصرة؛ قارن بين هذه العبارات التي لفقها هذا الكاتب، وبين نص عبارة ابن الأثير عن المجددين حيث قال : (وأما من كان على رأس المائة الثالثة ... ومن الفقهاء ... وأبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي من الإمامية (ت ٣٢٩هـ)) وبعد أن انتهى من ذكر المجددين حتى رأس المائة الخامسة قال : (هؤلاء – يعني في الخمس مائة سنة التي ذكرها – كانوا المشهورين في هذه الأزمنة المذكورة. وقد كان قبيل كل مائة أيضا من يقوم بأمور الدين، وإنما المراد بالذكر من انقضت المائة وهو حي عالم مشهور مشار إليه) . انظر جامع الأصول (١١/٣٢٠-٣٢٤) .

فعرفه المؤالف والمخالف،.... إن الكليني ما اشتهر عند المذاهب الإسلامية الأخرى إلا بعد ما اشتهر عند الطائفة المحقة، وإن الشهرة التي وصل مداها إلى العراق إنما هي امتداد لشهرته في البلاد الإيرانية، وبالخصوص بلاد الري، وإلا كيف يعرف الشيخ الكليني عند المخالف بأنه: الفقيه، والإمام، والعالم، والكبير، والمشهور.. الخ قبل أن يعرف عند أبناء طائفته؟! ثم إن هذه الألقاب والنعوت يتحتم في صحة ثبوتها للشيخ أن تمضي عليها السنون كي تصبح فيما بعد حقائق ثابتة لصاحبها، وهنا لا يمكن تقدير تلك السنين بأقل من عقد من الزمان - كحد أدنى - حتى يحتل المكانة والشهرة اللائقة بين أقرانه من علماء عصره. إذا على هذا التقدير فسوف يكون الشيخ الكليني قد اشتهر بين علماء الطائفة في حدود ٢٩٠ هـ. ومما يعضد ذلك أنه المجدد على رأس المائة الثالثة كما ذكره ابن الأثير وآخرون. فكيف يصبح مجددا ما لم تظهر له آراء في الفقه والأصول والتفسير والحديث والرجال وغير ذلك من العلوم والفنون التي كانت متداولة في عصره؟ بل حتى ظهور تلك الآراء للمصنف هو غير كاف ما لم تأخذ صداها في العالم الإسلامي بأجمعه، أي عند المؤالف والمخالف، وبين جميع المذاهب والفرق الإسلامية)[1]. (قال المحدث النوري: وما ذكره ابن الأثير من أهل الخلاف!! من أن الكليني هو المجدد لمذهب الإمامية في المائة الثالثة من الحق الذي أظهره الله على لسانهم، وأنطقهم به، ومن نظر إلى كتاب الكافي الذي صنفه هذا الإمام - طاب ثراه - وتدبر فيه تبين له صدق ذلك)[2].

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(١٦٣-١٦٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٢١٢) نقلا عن مستدرك الوسائل (٣/٥٧٢).

ولعلك أخي القارئ الكريم قد تبين لك كيف تم تهويل عبارة ابن الأثير ﷺ التي ذكرها عن الكليني إلى أن أصبحت كلمة حق أظهرها الله، وحجة دامغة أقامها الله على كل أحد يحاول التشكيك في مكانة ومنزلة الكليني التي اعترف بها المخالفون، فضلا عن المؤالفين كما تقدم. وهذا التهويل كما تراه لم يأت إلا من المتأخرين عن الكليني بعدة قرون، وكأنهم سبروا تأريخ الأمة بكامله واستظهروه حتى وصلوا إلى هذه النتيجة، متجاهلين تعمدا كل الأئمة والأعلام الذين تقدم ذكرهم من أهل السنة وغيرهم، الذين لم يعرفوا شخصا يدعى محمد بن يعقوب الكليني، فضلا على أن يكون ثقة الإسلام!! ولكنها الخَلَّةُ[1] التي تأبى أن تفارق هؤلاء القوم متقدمهم ومتأخرهم، والله المستعان[2].

قال العميدي: (لم يقتصر الاعتراف بفضل الكليني على علماء الإسلام وحدهم، بل طارت شهرته إلى عالم الإستشراق حتى شهدوا بفضله أيضاً، (وخير الفضل ما شهدت به الأعداء)!!. قال دونلدسن في حديثه عن المحمدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة: وأول هؤلاء المحمدين وأعلاهم منزلة هو محمد بن يعقوب الكليني الذي ألف كتاب الكافي في علم الدين. وقال كارل بروكلمان: وفي أوائل القرن الرابع الهجري، كان مجدد فقه الإمامية هو أبو جعفر محمد بن

---

(١) قال ابن منظور: (الخلة: كالخصلة،... وفي التهذيب: يقال فيه خلة صالحة وخلة سيئة، والجمع خلال) انظر كتاب (لسان العرب) (٢١٦/١١) - ط دار الفكر بيروت.

(٢) نقل الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨٩/١٠) عن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول لم ار أحدا أشهد بالزور من الرافضة، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٤/١٢): والروافض من شأنهم التزوير.

يعقوب الكوليني [كذا] الرازي)[1].

وهكذا يستمر أيضا مسلسل التهويل والتفخيم لهذه الشخصية، وكأن إشارة المستشرقين لشخص يدعى الكليني، تعد مفخرة يتنافس العلماء من أجل الوصول إليها، والحصول عليها، ويحرص عليها الأتباع لإظهارها وإبرازها والتأكيد عليها.

ولذا كان لابد لزاما علي أن أجمع جميع العبارات التي نقلها المعاصرون - ممن ترجم لشخصية الكليني من أتباعه - من كتب أهل السنة وغيرهم، ثم أقوم بالرجوع إلى مصادرها والتثبت منها خشية إعمال الخلة التي عُرفت عنهم في مثل هذه المواضع كما عرفت سابقا، ثم أقوم بالإجابة عن سبب ذكر الكليني في هذه المصادر. ولذا سأبدأ بذكر نص ما نقله هؤلاء المعاصرون، ثم أعقِّب عليه بما تيسر.

(قال عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٧هـ) في المؤتلف والمختلف: من الشيعة المصنفين مصنف على مذهب أهل البيت. وقال ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ): محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة. وفي تاريخ ابن عساكر (ت٥٧١هـ): أبو جعفر الكليني الرازي من شيوخ الرافضة،...... وعده أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) في المجددين على رأس المائة الثالثة فقال في جامع الأصول: وأما من كان على رأس المائة الثالثة: فمن أولي الأمر، المقتدر

---

(١) انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) لثامر العميدي مقال منشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية:

http://www.hawzah.net/Arb/Magazine/OH/001/005.htm

بأمر الله! ومن الفقهاء...... وأبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي من الإمامية. وقال عز الدين علي بن محمد بن الأثير (ت٦٣٠هـ): الكليني، وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم. وعدَّه الطيبي (ت٧٤٣هـ) من مجددي الأمة على رأس تلك المائة فقال:... ومن الفقهاء... أبو جعفر الرازي الإمامي. وأثنى عليه الذهبي (ت٧٤٨هـ) في المشتبه قائلا: محمد بن يعقوب الكليني من رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر. وأطراه بأكثر من هذا في سير أعلام النبلاء حيث ترجم له وقال: شيخ الشيعة، وعالم الإمامية، صاحب التصانيف أبو جعفر محمد ابن يعقوب الكليني، روى عنه أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره، وكان ببغداد، وبها توفي، وقبره مشهور. وقال صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ): وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم. وقال الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ):... من فقهاء الشيعة. وقال ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم. ومن رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر. وقال الزبيدي الحنفي (ت١٢٠٥هـ):... الكليني من فقهاء الشيعة. وقال خير الدين الزركلي (ت١٩٧٦م): محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني، فقيه إمامي، من أهل كلين (بالري)، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها، من كتبه (الكافي في علم الدين)... صنفه في عشرين سنة)[1].

---

(١) انظر في ذلك ما يلي: كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤١ - ١٤٢). كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٢١٢ - ٢١٣). مقدمة كتاب الكافي (٢٠/١) لحسين محفوظ. مقالات منشورة على الشبكة العنكبوتية: [١] على موقع شبكة السراج لقيس آل قيس. [٢] على موقع المعصومون الأربعة عشر لثامر العميدي. [٣] على موقع مجلة علوم الحديث لثامر العميدي.

هذا هو تمام اثنا عشر عالما تقريبا ممن تم نقل عباراتهم من خلال تراجم المعاصرين الذين ترجموا لشخصية الكليني، مع تحفظات على بعض الألفاظ التي نُبز بها بعضُ العلماء المتأخرين كما وصف الزركلي بقولهم (الوهابي).

ومع ذلك فسأضيف لها ثلاثة مراجع إضافية هي: (تاريخ الإسلام للذهبي[1] - معجم المؤلفين[2] - هدية العارفين[3]).

وتوثيقا لما تم نقله من المصادر المذكورة، فسأقوم بنقل عباراتهم مرتبة حسب سني وفاة مؤلفيها من مصادرها كما يلي:

١- **عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٧هـ)** في كتابيه (المؤتلف و المختلف) و(مشتبه النسبة)، حيث قال ما نصه: (باب الكُليني والكَلْبي والكِيْلِيْني، فأما الكُليني بضم الكاف والنون بعد الياء فمحمد بن يعقوب الكليني من الشيعة مصنف على مذهب أهل البيت)[4].

٢- **الحافظ علي بن هبة الله بن نصر بن ماكولا (ت٤٧٥هـ)** في كتابه (الإكمال)، حيث قال ما نصه: (باب الكَلْبي وَالكُلَيْني، أمّا الكليبي فجماعة، وأما الكليني بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء نون فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة والمصنفين في مذهبهم، روى عنه أبو عبدالله

(١) انظر كتاب (تاريخ الإسلام) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٤٨٦/٥) - نشر: دار الكتاب العربي.

(٢) انظر كتاب (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة (٧٧٥/٣) - ط مؤسسة الرسالة بيروت.

(٣) انظر كتاب (هدية العارفين) لإسماعيل باشا (٤٦٤/١) - ط. استانبول.

(٤) انظر كتاب (المؤتلف والمختلف) لأبي محمد عبدالغني بن سعيد الأزدي، ويليه كتاب مشتبه النسبة ص(٦٧) - توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة - ط الهند.

أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره، وكان ينزل بباب الكوفة في درب السلسة في بغداد وتوفي بها في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ودفن بباب الكوفة في مقبرتها قال الحاشر: ورأيت أنا قبره بالقرب من صراة الطائي عليه لوح مكتوب فيه هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني الفقيه)[1].

٣- ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في كتابه (تاريخ مدينة دمشق)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب ويقال محمد بن علي أبو جعفر الكليني من شيوخ الرافضة قدم دمشق وحدث ببعلبك عن أبي الحسين محمد بن علي الجعفري السمرقندي ومحمد بن أحمد الخفاف النيسابوري علي بن إبراهيم بن هاشم، روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي وأبو عبدالله أحمد بن إبراهيم وأبو القاسم علي بن محمد بن عبدوس الكوفي وعبدالله بن محمد بن ذكوان أنبأنا أبو الحسن بن جعفر قالا: أنا جعفر بن أحمد بن الحسين بن السراج أنا أبو القاسم المحسن ابن حمزة الوراق بتنيس نا أبو علي الحسن بن علي بن جعفر الديبلي بتنيس في المحرم سنة خمس وتسعين وثلاثمائة نا أبو القاسم علي بن محمد بن عبدوس الكوفي أخبرني محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن موسى بن إبراهيم المحاربي عن الحسن بن موسى عن موسى بن عبدالله عن جعفر ابن محمد قال: قال أمير المؤمنين إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله. أخبرنا أبو محمد بن حمزة بقراءتي عليه عن أبي زكريا عبدالرحيم بن أحمد ح وأخبرنا أبوالقاسم بن

(١) انظر كتاب (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب) للأمير الحافظ علي بن هبة الله بن ماكولا (١٨٦/٧) - ط دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

السوسي أنا أبو إسحاق إبراهيم بن يونس أنا أبو زكريا وأخبرنا أبو الحسين أحمد بن سلامة بن يحيى أنا سهل بن بشر أنا رشأ بن نظيف قالا: نا عبدالغني بن سعيد قال: فأما الكليني بضم الكاف والنون بعد الياء فمحمد بن يعقوب الكليني من الشيعة المصنفين مصنف على مذاهب أهل البيت. قرأت على أبي محمد بن حمزة عن أبي نصر بن ماكولا قال: وأما الكليني بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء نون فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة المصنفين في مذهبهم، روى عنه أبو عبدالله أحمد ابن إبراهيم الصيمري وغيره وكان ينزل بباب الكوفة في درب السلسلة ببغداد وتوفي فيها سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ودفن بباب الكوفة في مقبرتها. قال الأمير بن ماكولا ورأيت أنا قبره بالقرب من صراة الطائي عليه لوح مكتوب فيه هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني الفقيه)[1].

٤- أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) في كتابه (جامع الأصول)، حيث قال عند شرحه وتعليقه على حديث أبي هريرة مرفوعا (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها..) كلاما طويلا يخصنا منه ما نصه: (لكنَّ الذي ينبغي أن يكون المبعوث على رأس المائة؛ رجلا مشهورا معروفا، مشارا إليه في كل فن من هذه الفنون،.... فالأحسن والأجدر أن يكون ذلك إشارة إلى حدوث جماعة من الأكابر المشهورين على رأس كل مائة سنة، يجددون للناس دينهم، ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم. ونحن نذكر الآن المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في

---

(١) انظر كتاب (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٦/٢٩٧-٢٩٨).

أقطار الأرض، وهي مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، ومذهب الإمامية، ومن كان المشار إليه من هؤلاء على رأس كل مائة سنة، وكذلك من كان المشار إليه من باقي الطبقات. وأما من كان قبل هذه المذاهب المذكورة فلم يكن الناس مجتمعين على مذهب إمام بعينه، ولم يكن قبل ذلك إلا المائة الأولى، وكان على رأسها من أولي الأمر: عمر بن عبدالعزيز...... وأما من كان على رأس المائة الثالثة، فمن أولي الأمر: المقتدر بأمر الله، و من الفقهاء: أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة،..... - [قال المحقق: كذا بياض في الأصل]- من أصحاب مالك، وأبو بكر بن هارون الخلال من أصحاب أحمد، و أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي من الإمامية.....) إلى آخر كلامه ﷺ[1].

٥- عز الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) في كتابه (الكامل في التاريخ)، حيث قال في حوادث ثمان وعشرين وثلاثمائة ما نصه: (في هذه السنة قتل طريف السكري وفيها عزل بجكم وزيره أبا جعفر بن شيرزاد لما ذكرناه، وصادره على مائة وخمسين ألف دينار، واستوزر بعده أبا عبدالله الكوفي. وفيها توفي محمد بن يعقوب وقتل محمد بن علي أبو جعفر الكليني وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم. الكليني بالياء المعجمة باثنتين من تحت النون وهو ممال)[2].

---

(١) انظر كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول) للإمام المبارك ابن الأثير الجزري (٣٢٣/١١) - ط دار الفكر بيروت.

(٢) انظر كتاب (الكامل في التاريخ) لابن الأثير (٨٧/٧).

٦- حسن بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)، حيث رجعت إلى شرحه لمشكاة المصابيح المسمى (الكاشف عن حقائق السنن)، فلم أجد تلك العبارة التي نقلت عنه سابقا في مظانها، إلا أن العظيم آبادي قد نقل بعض عبارات الطيبي حول المجدد وصفاته، وأحال على مقدمة فتح القدير للمناوي، وخلاصة الأثر للمحبي[١]، لكنه حينما تعجَّب من تصنيف الكليني من المجددين؛ إنما جعله موجها لابن الأثير دون غيره[٢]، مما يوحي أن الطيبي ربما لم يصنفه كذلك، أو أنه صنفه نقلا عن ابن الأثير. وهذا يحتاج إلى مزيد بحث. سيأتي في الإجابات التفصيلية بإذن الله.

٧- الإمام الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في ثلاثة مواضع من كتبه:

- الأول في (سير أعلام النبلاء)، حيث قال ما نصه: (الكليني شيخ الشيعة وعالم الإمامية صاحب التصانيف أبو جعفر محمد ابن يعقوب الرازي الكليني بنون، روى عنه أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره، وكان ببغداد وبها توفي وقبره مشهور، مات سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة وهو بضم الكاف وإمالة اللام قيده الأمير)[٣].
- الثاني في (تاريخ الإسلام)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب أبو جعفر الكليني الرازي شيخ فاضل شهير من رؤوس الشيعة وفقهائهم المصنفين في مذاهبهم الرذلة، روى عنه: أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره وكان ببغداد

(١) انظر كتاب (عون المعبود) للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (٦/٢٦٢) - ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) انظر المصدر السابق (٦/٢٦٤).

(٣) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (١٥/٢٨٠).

وبها مات. وقبره ظاهر عليه لوح، والكليني: بضم الكاف وإمالة اللام والياء ثم بنون. قيده الأمير)[1].

- الثالث في (المشتبه)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب الكليني من رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر)[2].

٨- صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) في كتابه (الوافي بالوفيات)، حيث قال ما نصه: (الكليني الشيعي، محمد بن يعقوب أبو جعفر الكليني بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء الأخيرة نون، من أهل الري سكن بغداد إلى حين وفاته، وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم حدث عن أبي الحسين محمد بن علي الجعفري السمرقندي ومحمد بن أحمد الخفاف النيسابوري وعلي بن إبراهيم بن هاشم توفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة)[3].

٩- الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) في كتابه (القاموس المحيط)، حيث قال ما نصه: (كَلانٌ كسَحابٍ: رَمْلَةٌ لِغَطَفَانَ. وكأَميرٍ: ة بالرَّيِّ منها محمدُ بنُ يَعْقوبَ الكُلِينيُّ من فُقَهاءِ الشِيعَةِ)[4].

١٠- الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في عدة مواضع في اثنين من كتبه:

---

(١) انظر كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي (٢٤٨٦/١).

(٢) انظر كتاب (المشتبه) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٥٣٣/٢) - ط المكتبة العلمية ببيروت.

(٣) انظر كتاب (الوافي بالوفيات) لصلاح الدين الصفدي (٦٧٢/١).

(٤) انظر كتاب (القاموس المحيط) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ص(١٥٨٤) - ط مؤسسة الرسالة بيروت.

- الكتاب الأول: (تبصير المنتبه)، حيث قال في موضعين منه:

- الأول منهما وهو يتكلم عن المترجم لهم في حرف السين بعدما ذكر السكسكي: (وبلامين: عبدالرحمن بن خالد بن أبجر الشامي، يعرف بالسلسلي، ذكره الأمير. وأبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، من فقهاء الشيعة و مصنفيهم، يعرف بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد. انتهى)[1].

- الثاني منهما: (الكليني، بالضم و إمالة اللام ثم ياء ساكنة ثم نون: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، من رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر، وهو منسوب إلى كلين من قرى العراق؛ ومنها:.....)[2].

- الكتاب الثاني: (لسان الميزان)، حيث قال في ثلاثة مواضع منه:

- الأول منها: (محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني وفي القاموس كلين كأمير وهو اشتباه منه بضم الكاف وإمالة اللام ثم ياء ونون الرازي سكن بغداد وحدث بها عن محمد بن أحمد بن عبدالجبار وعلي بن إبراهيم بن هاشم وغيرهما، وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم توفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة ببغداد)[3].

- الثاني منها: (أبو جعفر الكليني الرافضي هو محمد بن يعقوب)[4].

---

(١) انظر كتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ بن حجر العسقلاني (٢/٧٣٧)- ط المكتبة العلمية بيروت.

(٢) انظر المصدر السابق (٣/١٢١٩).

(٣) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥/٤٣٣).

(٤) انظر المصدر السابق (٧/٢٦).

- الثالث منها: في ترجمة (الحسين بن أحمد بن محمد بن عامر الأشعري ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي)[1].

١١- محمد مرتضي الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) في (تاج العروس) في موضعين:

- الأول منهما: (وسَلْسَلٌ كجَعْفَرٍ: نَهْرٌ في سَوادِ العِرَاقِ يُضافُ إليهِ طَسُّوجٌ مِنْ خُراسَانٍ. ودَرْبُ السِّلْسِلَةِ بِبَغْدَادَ عندَ بابِ الكُوفَةِ نَزَلَهُ أبو جَعْفَرٍ محمدُ بنُ يَعْقُوبَ الكُلِينِيُّ الرَّازِيُّ مِنْ فُقَهاءِ الشِّيعَةِ فنُسِبَ إِلَيْهِ قالَهُ الحَافِظُ)[2].
- الثاني منهما: (كلان كسحاب) أهمله الجوهري وصاحب اللسان وهى (رملة لغطفان) وضبطه نصر بالضم وقال: رملة في ديار بني عقيل (و) وكلين (كأمير) هكذا في النسخ وفى بعضها وكلين بالكسر وضبطه ابن السمعاني كزبير. قلت: وهو المشهور على الألسن والصواب بضم الكاف وإمالة اللام كما ضبطه الحافظ في التبصير (ة بالري منها)[3] أبو جعفر (محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة) ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر ويعرف أيضا بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد)[4].

١٢- خيرالدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) في كتابه (الأعلام)، حيث قال ما نصه:

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٢٦٥).

(٢) انظر كتاب (تاج العروس من جواهر القاموس) لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي (٧١٨٥/١) - ط المطبعة الخيرية القاهرة.

(٣) حرف التاء المربوطة (ة) في كتاب تاج العروس يعني بها اختصار كلمة (قرية). انظر المصدر السابق (٤٢/١).

(٤) انظر المصدر السابق (٧١٨٥/١).

(محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني: فقيه إمامي. من أهل كلين بالري، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. من كتبه الكافي في علم الدين...)[1].

١٣- **عمر رضا كحالة** في كتابه (معجم المؤلفين)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي السلسلي، البغدادي (أبو جعفر) من فقهاء الشيعة، عارف بالأخبار والحديث.. وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية في أيام المقتدر. وقد انفرد بتأليف كتاب الكافي في أيامهم...)[2].

١٤- **إسماعيل باشا** في كتابه (هدية العارفين)، حيث قال ما نصه: (الكليني: محمد بن يعقوب بن إسحاق بن جعفر الكليني (كلين بضم الكاف قرية من قرى الري) أبو جعفر من فقهاء الشيعة الإمامية توفي ببغداد سنة ٣٢٩ تسع وعشرين وثلاثمائة...)[3].

* فهذه عبارات العلماء والمؤرخين التي اعتمد عليها من ترجم للكليني، واحتج بها على وثاقته ومدحه عند العامة، مع ملاحظة بعض الإسقاط المتعمد لبعض عباراتهم إذا كان فيها مذمة ومنقصة له، كقول الذهبي عنه: (شيخ فاضل شهير من رؤوس الشيعة وفقهائهم المصنفين في مذاهبهم **الرذلة**)، وقول ابن حجر: (أبو جعفر الكليني **الرافضي** هو محمد بن يعقوب)، فمثل هذه العبارات تدل على الذم وليس على المدح، ويؤكد هذه الدلالة عبارتيهما رحمهما الله في الترجمة لغير الكليني من الرافضة، ووصفهما له بأبشع الألقاب - حيث سأورد

(١) انظر كتاب (الإعلام) لخير الدين الزركلي (١٤٥/٧).

(٢) انظر كتاب (معجم المؤلفين) لعمر كحالة (٧٧٥/٣).

(٣) انظر كتاب (هدية العارفين) لإسماعيل باشا (٤٦٤/١).

بعض الأمثلة لهما في الإجابة الخاصة بكل منهما - مما يدل على معرفتهما بعقيدة الرافضة وخطرها على ملة الإسلام.

لكن يبدو لي أنهما لم يطلعا على طامته الكبرى (الكافي) وهما ينقلان عمن سبقهما وخصوصا فيما يتعلق برجالات الشيعة من كلام الطوسي. ومعلوم أن من ضمن عبارة الطوسي في الكليني أنه مؤلف ومصنف له كتاب يسمى الكافي، وأنه جليل القدر وعالم بالأخبار ونحو ذلك ولذا فقد اعتبرا هذا الجانب من كونه شيخا وفاضلا ومشهورا ومصنفا ونحو ذلك من عبارات الأوصاف التي لا تدل على الوثاقة في باب الجرح والتعديل، وإنما أقصى حالاتها التعريف باسم شخصية معروفة لدى أتباعها. بينما في الجانب الآخر لم يذكرا فيه ما يوثقه أو يدل على عدالته، ولذا يقول الشيخ الألباني ﷺ: (وأما الكليني مؤلف (الأصول) فهو إمام عندهم، وقد ترجمه الطوسي..... قلت: وهو من رجال (لسان الميزان) ولم يوثقه، فكأنه مستور عنده، وكذلك صنع الذهبي في (سير النبلاء))[1].

* وعلى كل حال سأبين بإذن الله أن مثل هذه العبارات المنتقاة لهؤلاء العلماء وغيرهم لا تدل على ما صوروه لكل قارئ في تعظيم شخصية الكليني، والاستدلال بها على وثاقته. حيث أني قد وضعت لها إجابات إجمالية وأخرى تفصيلية:

* أما الإجابات الإجمالية: فهي تعتمد على تصنيف الكتب التي ذُكر فيها الكليني وماهيتها، وهي لا تعدو أربعة أنواع كالتالي:

النوع الأول: كتب لرفع الاشتباه عن بعض الأسماء والألقاب أو لمعرفة

---

(١) انظر كتاب (السلسلة الضعيفة) لمحمد ناصر الدين الألباني (١٩٨/٣) - ط مكتبة المعارف الرياض.

أصحابها، وليست مظانا للتزكية أو لنقد كل من ذكر فيها لمجرد ذكره، ما لم ينص صاحب الكتاب على الثناء عليه أو نقده.

النوع الثاني: كتب للتاريخ ومعرفة أخبار الأمم والدول والمدن، ومعرفة وفيات أبرز من كان له جهد بارز فيها، فهذه أيضا ليست مظانا للتزكية أو لنقد كل من ذكر فيها لمجرد ذكره، بل الأصل في ذكره أنه تابع لغيره كأحداث حصلت، أو سنة وفاة لهم قد اشتركت، ما لم ينص صاحب الكتاب على الثناء عليه أو نقده.

النوع الثالث: كتب لحفظ اللغة ومعرفة مصادرها واشتقاقاتها ومعاني كلماتها، فهذه ليست مظانا لتزكية وتوثيق أو جرح الرجال، وخصوصا رجال الرواية والحديث والفقه. إذ أنه من السفاهة بمكان أن يستدل بوثاقة البخاري مثلا بذكره في كتاب القاموس المحيط أو تاج العروس أو لسان العرب. فهذا مما لا يُنظر إليه فضلا على أن يعتبر في مقام التوثيق، فتأمل.

النوع الرابع: كتب مخصصة لمعرفة أسماء الكتب والمصنفين ونحوهم، فهذه كسابقتها لا تعتبر مظانا أيضا للجرح والتعديل، وإنما هي للتعريف والتبيين، وخصوصا إذا عرفنا أن المصادر التي تم استقاء هذه المعلومات منها بالنسبة للمتقدمين؛ هي الكتب القديمة للفريقين؛ أهل السنة كالذهبي وابن حجر، والشيعة كالنجاشي والطوسي.

يضاف إلى ما سبق:

- أن كل من ترجم له من متقدمي أهل السنة ذكر فقط أنه من المصنفين في مذهب الشيعة، ولم يذكر أحد منهم طامته الكبرى، أعني كتابه (الكافي)، مما يؤكد الاحتمال السابق. بل إنه وإن ذكر فإنه لا يعدو كونه منقولا عمن ترجم له

من علماء الشيعة كما تقدم.

- أن أول ذكرٍ للكليني في كتب أهل السنة كان عند الحافظ عبدالغني الأزدي (ت٤٠٧هـ) أي بعد قرابة (٧٨) سنة من وفاته، وهذا يساعد على احتمال - إن لم يكن يقينا - أن من ترجم له أو ذكره أخذ هذه الترجمة من كتب الشيعة أنفسهم ممن حرصوا على نشر مذهبهم ورجالاته كالصدوق (ت٣٨١هـ) مثلا، أو غيره ممن قرأنا عنهم من رجالات الشيعة المتقدمين عند النجاشي والطوسي، والذين قلما يخلو رجل منهم من تصنيف كتاب أو رسائل أو فهرست رجال!!

- أن المترجمين من أهل السنة ينقل اللاحق منهم من السابق، فينظر النقص فيكمله، أو الزيادة فيضيفها، أو الاختصار فيتوسع في ذلك، كما صرح به بعضهم في بداية كتابه أو خاتمته أو في أثناء الترجمة، مما يعني أنه لا يعتبر ذكر المتأخرين منهم للكليني مبنيا على اطلاع بأحواله، وتتبع لسيرته. وبالتالي فلا يعتبر تزكية له أو ثناء عليه كما يظنه مترجموه من الشيعة، أو يلبسوه بعباراتهم ليظن غيرهم أنه كذلك.

* أما الإجابات التفصيلية: فهي كالتالي:

الإجابة الأولى: أما الحافظ عبدالغني الأزدي (ت٤٠٧هـ) فيعتبر هو أول من ذكر الكليني من أهل السنة بقوله: (باب الكُليني والكُلَيْبي والكِيْلِيْني، فأما الكليني بضم الكاف والنون بعد الياء فمحمد بن يعقوب الكليني من الشيعة مصنف على مذهب أهل البيت)، حيث يلاحظ على هذه العبارة أنه قد ذكرها في كتابه (مشتبه النسبة)، وليس في كتاب (المؤتلف والمختلف) كما أوهم ذلك بعض مترجمي الكليني من الشيعة، وهذا يقودنا إلى أربعة أمور هي:

أولا: أن ذكره له في هذا الكتاب لا يدل على تزكيته له مطلقا، بل هو لا يعدو كونه من باب إزالة الاشتباه بينه وبين غيره من الأسماء والألقاب، ويدل على هذا عنوان الباب الذي أورد فيه ذكر الكليني. بالإضافة إلى السبب في تأليف هذا الكتاب بعد كتابه (المؤتلف والمختلف)، حيث يقول في مقدمة كتابه: (فإني لما صنفت كتابي في مؤتلف أسماء المحدثين ومختلفها فنظرت فإذا من ينسب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة قد يقع فيها من التصحيف والتحريف مثل ما يقع في الأسماء والكنى التي حواها كتاب المؤتلف والمختلف الذي تقدم تصنيفي إياه قبل هذا الكتاب وغيره، فاستخرت الله تعالى وألفت كتابا في المنسوب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة يشتبه انتسابه في الخط ويفترق في اللفظ والمعنى على من ليس له بذلك علم، ولا له به دراية...)[1]

ثانيا: أن هنالك احتمال أن إيراده له ضمن هذا الكتاب، إنما هو من باب التلطف في العبارة، أو بعبارة أدق من باب المجاملة والمدارة لبعض ولاة الدولة العبيدية في عصره، حيث لم يذكره ضمن أسماء المحدثين براءة لذمته، وذكره ضمن أسماء المشتبهين في النسبة مداراة لهؤلاء الولاة، لئلا يقدح ذلك في دينه ولا عدالته، حيث قال الذهبي في ترجمته: (قلت: اتصاله بالدولة العبيدية كان مداراة لهم، وإلا فلو جمح عليهم لاستأصله الحاكم خليفة مصر الذي قيل إنه ادعى الإلهية، وأظنه وليَّ وظيفة لهم، وقد كان من أئمة الأثر نشأ في سنة واتباع قبل وجود دولة الرفض واستمر هو على التمسك بالحديث، ولكنه دارى القوم

(١) انظر كتاب (مشتبه النسبة) للحافظ عبدالغني، الملحق بكتاب المؤتلف والمختلف ص(٢).

وداهنهم، فلذلك لم يحب الحافظ أبو ذر الأخذ عنه)[1].

ثالثا: إن ذكره له في هذا الكتاب دون كتاب (المؤتلف والمختلف) - الخاص بأسماء المحدثين كما هو واضح من خلال تتبع الأسماء المدونة فيه، ومعرفة منهجه الذي قرره ضمن كلامه آنفا، ومعرفة منهج غيره أيضا من المتقدمين من أصحاب هذا الفن كالدار قطني - قد يشعر بأن الحافظ عبدالغني لا يعتبر الكليني من المحدثين. والذي يظهر لي أنه كذلك، فإنه لا يعدو كونه حاطب ليل جمع في كتابه بين الغث والسمين بأسانيد منقطعة، ومتون مظلمة، وتناقضات واضحة، بل إن صح فيه قول البرقعي من أنه كان بقالا ببغداد، فإن هذا من قواطع الأدلة على ذلك.

رابعا: أنه يحتمل أن الحافظ عبدالغني قد اطلع على بعض فهارس مصنفي الشيعة في الرجال، المتأخرة عن زمن الكليني، والذين لا يخلو واحد منهم غالبا من تأليف رسائل وكتب ومصنفات كما يزعم ذلك النجاشي في ترجمة أغلب رجال كتابه، أو يحتمل أنه قد قرأ بعض مصنفات الصدوق (ت٣٨١هـ) الذي روى كتاب الكافي عن مصنفه، كما ذكر في كتاب (من لا يحضره الفقيه).

ولا يشغب علينا أحد في هذه النقطة باحتمال أن أول من ذكره في كتب أهل السنة هو الدار قطني (ت٣٨٥هـ) في كتاب (المؤتلف والمختلف)، استنادا لقول الحافظ عبدالغني المنقول عنه في السير: (وقال محمد بن علي الصوري: قال لي الحافظ عبدالغني: ابتدأت بعمل كتاب المؤتلف والمختلف فقدم علينا الدار قطني فأخذت عنه أشياء كثيرة منه، فلما فرغت من تصنيفه سألني أن أقرأه

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (٢٧١/١٧).

عليه ليسمعه مني، فقلت: عنك أخذت أكثره! قال: لا تقل هكذا، فإنك أخذته عني مفرقا، وقد أوردته فيه مجموعا، وفيه أشياء كثيرة أخذتها عن شيوخك، قال: فقرأته عليه)[1] وذلك لسببين:

الأول: أن الكليني لا يوجد له ذكر أصلا فيما بين يدي من كتاب الدار قطني (المؤتلف والمختلف)، ولو كان موجودا لسبقني إليه المعاصرون من أتباع هذه الطائفة ممن ترجم للكليني، وخصوصا كرسالة علمية.

الثاني: أن الذي أخذه الحافظ عن الدار قطني هو فيما يتعلق بالمؤتلف والمختلف، بينما ذِكرُ الكليني لم يكن في كتاب (المؤتلف والمختلف) للحافظ عبدالغني، بل في كتابه الآخر (مشتبه النسبة)، والذي يعتبر مؤلفا بعد كتابه المؤتلف والمختلف كما بينا سابقا من قول الحافظ نفسه[2].

الإجابة الثانية: أما الحافظ ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) فقد قال: (باب الكُلَيْبي وَالكُلَيْني، أمّا الكليبي فجماعة وأما الكليني بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء نون فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة والمصنفين في مذهبهم، روى عنه أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم الصيميري وغيره، وكان ينزل بباب الكوفة في درب السلسة في بغداد وتوفي بها في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ودفن بباب الكوفة في مقبرتها، قال الحاشر: ورأيت أنا قبره بالقرب من صراة الطائي، عليه لوح مكتوب فيه: هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني

(١) انظر المصدر السابق (٢٧٠/١٧).

(٢) ولو قال قائل: هذا رد على شبهة قد ترد في المستقبل، وليست واردة أصلا ضمن الرد على عبارة الحافظ عبدالغني؟ فأقول: ما دام أن الشبهة قابلة للورود علينا ولو في المستقبل، والرد عليها حاصل وموجود، فإن هذا كاف لتسويغ إيرادها في هذا المقام والله أعلم.

الفقيه). حيث يلاحظ على هذه العبارة ثلاثة أمور:

الأول: أنها فيها دمج بين عبارة الحافظ الأزدي السابقة، وعبارة الطوسي (ت٤٦٠هـ) في ترجمته للكليني مع شيء من التصرف اليسير بإضافة كلمة (من فقهاء الشيعة والمصنفين في مذهبهم) بناء على تلك الترجمة، حيث قال الطوسي: (محمد بن يعقوب الكليني، يكنى أبا جعفر، ثقة، عارف بالأخبار. له كتب، منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتابا.... أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد أبو عبدالله محمد بن محمد ابن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قوليه، عنه. وأخبرنا الحسين بن عبيدالله: قرأت عليه أكثر كتبه من الكافي، عن جماعة، منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو عبدالله أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبو المفضل محمد ابن عبدالله بن المطلب الشيباني كلهم، عن محمد بن يعقوب. وأخبرنا السيد الأجل المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني. وأخبرنا أبو عبدالله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الصيمري، وأبو الحسين عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البزاز بتفليس وبغداد، عن الكليني بجميع مصنفاته ورواياته. وتوفي محمد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد، ودفن بباب الكوفة في مقبرتها، قال ابن عبدون: رأيت قبره في صراة الطائي، وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه)[1]. وابن عبدون هذا يعرف بابن الحاشر[2]، فكأن الحافظ ابن

(١) انظر كتاب (الفهرست) لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ص(٢١٠-٢١١).

(٢) انظر كتاب (الفهرست) للطوسي ص(١٦٩-١٧٠)، حيث قال في ترجمة عبدالله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري: (... له مائة وأربعون كتاب ورسالة،.. أخبرنا بكتبه ورواياته أبو =

ماكولا قد نقلها عنه مع أسماء أغلب الرواة عنه، واكتفى بقول: وغيره، عن ذكر من روى عنه من الرواة سوى أحمد بن إبراهيم الصيمري فقط، وهذا لا يبعد مع تقارب الزمان والمكان بين المؤلِفَيْن، فكلاهما قدم بغداد وأقاما فيها فترة من الزمن، وسني وفاتهما متقاربة، فابن ماكولا توفي سنة (٤٧٥هـ)، والطوسي توفي سنة (٤٦٠هـ) كما هو مثبت في تراجمهما عند أهل التراجم والسير.

ولا يشكل على أحد سقط لفظة (ابن) من لقب (ابن الحاشر) فيما نقله الحافظ ابن ماكولا في ترجمة الكليني، فقد يكون سبق قلم، أو خطأ من النساخ، لأن ابن ماكولا قد ترجم لابن الحاشر هذا في كتاب الإكمال بقوله: (باب الحاشر والخاسر: أما الحاشر بحاء مهملة وشين معجمة بثلاث فمن أسماء النبي ﷺ الحاشر، كذلك روي عنه ﷺ، وأحمد بن عبدالواحد ابن **أحمد بن الحاشر**، يعرف بابن عبدون من شيوخ الشيعة، سمع دعلج بن أحمد وأباسهل بن زياد القطان والجعابي، وخلقاً كثيراً من شيوخ الشيعة بتنيس وبغداد وغيرهما من البلاد، **ورأيت له فهرسةً بخط أحمد بن محمد الوتار بما سمعه وهو شيء كثير، وكان في سنة أربع عشرة وأربعمائة حياً**، سمع منه ابن الوتار وابن عرقل وجماعة)[1].

الثاني: أن ابن ماكولا قد ذكر في مقدمة كتابه أنه اعتمد على من سبقه من المؤلفين في هذا الفن، وحاول هنا الاستدراك عليهم. ومن هؤلاء الحافظ عبدالغني الأزدي حيث قال: (فإني لما نظرت في كتاب أبي بكر أحمد بن علي بن

عبدالله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر رحمه الله سماعا وإجازة). وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم الكاتب ص(٢٠٨-٢٠٩): (.. وكان فقيها على المذهبين، وله على المذهبين كتب،.... وأخبرنا بها عنه أحمد بن عبدون، المكنى بأبي عبدالله، ويعرف بابن الحاشر).

(١) انظر كتاب (الإكمال) لابن ماكولا (٢/٢٩٣-٢٩٤).

ثابت الخطيب الذي سماه: تكملة المؤتلف والمختلف لكتاب أبي الحسن على ابن عمر الدار قطني في المؤتلف والمختلف، ولكتابي عبدالغني بن سعيد الأزدي في المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة، وجدته قد أخل بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرر أشياء قد ذكراها أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلطا فيها، وترك أغلاطاً لهما لم ينبه عليها ووهم في أشياء مما استدركه سطرها على الغلط. فآثرت أن أعمل في هذا الفن كتاباً جامعاً لما في كتبهم وما شذ عنها، وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدهم على الصحة، وما اختلفوا فيه وكان لكل قول وجه ذكرته. فبدأت به محتسباً بعمله وراجياً الثواب بتلخيصه، إذ كان أكبر عون لطالب العلم على معرفة ما يشتبه عليه من الأسماء والأنساب والألقاب التي يحتاج إلى قراءتها وكتابتها. ورتبته على حروف المعجم وجعلت كل حرف أيضاً على حروف المعجم)[1].

الثالث: أن قصده من تأليف هذا الكتاب ليس التزكية والترجمة لمن ورد اسمه فيه، وإنما تعريف طالب العلم بما قد يحصل فيه اشتباه من هذه الأسماء والألقاب، وإزالة ذلك الاشتباه. ولذا فقد أورد اسم الكليني في باب (باب الكُلَيْبي وَالكُلَيْني).

الإجابة الثالثة: أما ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في (تاريخ مدينة دمشق) فقد قال: (محمد بن يعقوب ويقال محمد بن علي أبو جعفر الكليني من شيوخ الرافضة... نا عبدالغني بن سعيد قال: فأما الكليني بضم الكاف والنون بعد الياء فمحمد بن يعقوب الكليني من الشيعة المصنفين مصنف على مذاهب أهل البيت.

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١-٢).

قرأت على أبي محمد بن حمزة عن أبي نصر بن ماكولا قال: وأما الكليني بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء نون فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة المصنفين في مذهبهم..) فهذه العبارة فيها ثلاثة أمور:

الأول: أنه أورد اسمه بصيغة توحي بالاختلاف في اسم أبيه، مما يعني أن ابن عساكر قد اطلع على مصادر أخرى أفادت بهذا الاختلاف.

الثاني: أنه لم يورده في موضع أو بعبارة توحي بالتزكية والتوثيق، بل أورده ضمن الأسماء المشهورة التي أولها (محمد بن يعقوب) ليعرِّف به، كسائر كتب التاريخ والسير. ونحن قد قررنا سابقا أن مجرد ذكر أحد من العلماء له ضمن كتاب تاريخ أو ترجمة ونحوها، لا يدل على تزكيته وتوثيقه، فكيف إذا أضيف إلى ذلك نسبته إلى مذهب الرفض، حيث قال عنه: أنه (من شيوخ الرافضة).

الثالث: أنه قد بين لنا المصادر التي استقى منها ترجمة الكليني، واعتمد عليها، وهما المصدران السابقان المتعلقان بإزالة الاشتباه عن أسماء الأعلام للأزدي وابن ماكولا. مما يعني أنه ناقل عن غيره، ولم يأت بشيء جديد.

الإجابة الرابعة: أما مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) فسأفرده بجواب مستقل يأتي بعد الإجابة الثالثة عشرة مبينا سبب ذلك وأهميته في موضعه بإذن الله.

الإجابة الخامسة: أما عز الدين أبو الحسن ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) في كتاب (الكامل في التاريخ) فقد قال: (في هذه السنة قتل طريف السكري، وفيها عزل بجكم وزيره أبا جعفر بن شيرزاد لما ذكرناه، وصادره على مائة وخمسين ألف دينار، واستوزر بعده أبا عبدالله الكوفي. وفيها توفي محمد بن يعقوب وقتل محمد بن علي أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم. الكليني بالياء

المعجمة باثنتين من تحت النون وهو ممال). فهذه العبارة فيها ثلاثة أمور:

الأول: أنه لم يذكره بإفراد ترجمة مستقلة له توحي بأهميته ومنزلته، بل ذكره ضمن أحداث تلك السنة (٣٢٨هـ). وهذا بحد ذاته يدلنا على أن ذكره على هذا النحو - من حيث أنه جاء تبعا لغيره - لا يعني تزكيته وتوثيقه.

الثاني: أنه قد استقى معلومات هذا التاريخ من الكتب التي سبقته في ذلك، يؤكد هذا الأمر عبارته في مقدمة كتابه، حيث قال: (فلما فرغت منه - يعني تاريخ الطبري - أخذت غيره من التواريخ المشهورة، فطالعتها، وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعت كل شيء منها موضعه،... على أني لم أنقل إلا من التواريخ المذكورة، والكتب المشهورة، ممن يعلم بصدقهم فيما نقلوه، وصحة ما دونوه، ولم أكن كالخابط في ظلماء الليالي، ولا كمن يجمع الحصباء واللآلي..)[1] وإذا كان كذلك، فلا يستبعد جدا أن يكون تاريخ ابن عساكر واحدا منها، بدلالة إيراد عبارة الاختلاف في اسم أبيه، فابن عساكر قال: (محمد بن يعقوب، ويقال محمد بن علي أبو جعفر الكليني)، وابن الأثير يقول: (محمد بن يعقوب، وقتل محمد بن علي أبو جعفر الكليني)، فلفظة (قتل) هنا لا تفسير لها سوى أنها تصحيف من النساخ والصحيح أنها (قيل). مع أن محقق كتاب الكامل قد رأى أن عبارة (وقتل محمد بن علي) مقحمة لا محل لها هنا[2].

(١) انظر كتاب (الكامل في التاريخ) لابن الأثير حاشية (٨٧/٧).

(٢) انظر المصدر السابق (٧/١)- تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري.

ولعلي عند هذه النقطة أسوق كلاما لثامر العميدي الذي يعد أحد مترجمي الكليني، لأصحح معلومة متعلقة بها، حيث يقول: (أجمعت المصادر الرجالية والتأريخية - التي تيسر لي الاطلاع عليها - على أن اسمه محمد بن يعقوب بن إسحاق، وقد شذ عن جميع العلماء - بحدود ما اطلعت عليه - ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ، حيث قال في حوادث سنة ٣٢٨هـ: (وفيها توفي محمد بن يعقوب وقتل محمد بن علي أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم)، فأما قوله: (وقتل) فيحتمل أنه من خطأ النساخ أو الطبع، وأظنه تصحيف عن قوله: (وقيل)، وأما ذكر (علي) من آباء الشيخ الكليني فهو مما لم ينص عليه أحد - في حدود مصادر هذه الرسالة - ولعله اشتباه باسم الشيخ محمد بن يعقوب بن علي بن إسحاق بن أبي قرة القناتي الكاتب، أحد علماء الإمامية، ومن شيوخ أبي العباس النجاشي...)[1]. فالعميدي لو رجع إلى تاريخ ابن عساكر الذي أثبته ضمن مصادر رسالته، لعرف أن ابن الأثير رحمه لم يشذ بهذه العبارة، بل هو مسبوق إليها، وأن مسألة الاشتباه التي أوردها حول قول ابن الأثير غير واردة، والله أعلم.

الثالث: أنه لا يستبعد أنه ذكر الكليني ضمن وفيات هذا العام (٣٢٨هـ) من باب المدارة أيضا للحاكم في تلك الفترة كما فعل الحافظ عبدالغني، لأنه ألف هذا الكتاب استجابة لرغبته حيث قال في مقدمة كتابه: (.... فلما جمعت أكثره أعرضت عنه مدة طويلة لحوادث تجددت، وقواطع توالت وتعددت، لأن معرفتي بهذا النوع كملت وتمت. ثم إن نفراً من إخواني وذوي المعارف والفضائل من

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(٦٧).

خلاني.. رغبوا إلي في أن يسمعوه مني، ليرووه عني، فاعتذرت بالأعراض عنه وعدم الفراغ منه، فإنني لم أعاود مطالعة مسودته ولم أصلح ما أصلح فيه من غلط وسهو، ولا أسقطت منها ما يحتاج إلى إسقاط ومحو.... فبينما الأمر كذلك إذ برز من طاعته فرض واجب، واتباع أمره حكم لازب، مَنْ أعلاقُ الفضل بإقباله عليها نافعة.. مولانا مالك الملك الرحيم.. فحينئذ ألقيت عني جلباب المهل، وأبطلت رداء الكسل، وألَقْتُ الدواة وأصلحت القلم، وقلت: هذا أوان الشد فاشتدي زِيَم، وجعلت الفراغ أهم مطلب، وإذا أراد الله أمراً هيأ له السبب، وشرعت في إتمامه مسابقاً.....)[1]. بل ذهب بعض العلماء والمؤرخين المعاصرين في بعض كتاباتهم، من خلال تتبع ابن الأثير في عدة مواضع من تاريخه (الكامل)؛ إلى ترجيح أن ابن الأثير فيه ميل للتشيع قد يكون سببه ظروف العصر وملابسات البيئة التي عاش فيها ابن الأثير، فهي بيئة كان للشيعة فيها وجود ليس على مستوى الأفراد فحسب؛ وإنما على مستوى الولاة والحكام، وقد أوردوا على ذلك عدة أدلة - ليس هذا مقام نقلها وبسطها - تجدها في تلك الكتابات[2]. فإن صح هذا الميل للتشيع، فإننا سنضطر للقدح في ذكر ابن الأثير

---

(١) انظر كتاب (الكامل في التاريخ) لابن الأثير حاشية (١/٨-٩).

(٢) انظر في ذلك الكتابات التالية:

- كتيب بعنوان : (نزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية) للدكتور سليمان العودة.

- مقال بعنوان : (ابن الأثير وموقفه من الدولة العبيدية) للدكتور محمد العبدة - مجلة البيان العدد ٩ ص ٥٤ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ

- مقال بعنوان : (نظرة في كتاب الكامل لابن الأثير) للدكتور سليمان الدخيل - مجلة البيان العدد ١٢ ص ٧٣ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ

للكليني في كتابه التاريخ، ونعتبر ذلك من باب المداراة والمجاملة. وهذا كله على فرض أن هذا الذكر يعد تزكية له، وإلا فالصحيح أنه ليس كذلك كما بينت سابقا.

وهذه الملاحظة التي أوردها المؤرخون المعاصرون حول العصر الذي عاش فيه ابن الأثير المؤرخ، وتأثير ذلك على كتابته للتاريخ، سنحيل إليها عند حديثنا عن أخيه ابن الأثير المحدّث بإذن الله.

الإجابة السادسة: أما الطيبي (ت٧٤٣هـ) فقد ذكرت سابقا أنني قد رجعت إلى شرحه لمشكاة المصابيح المسمى (الكاشف عن حقائق السنن)، فلم أجد هذه العبارة في مظانها كما ذكرت سابقا، إلا أن شمس الحق العظيم آبادي قد نقل بعض عبارات الطيبي حول المجدد وصفاته وأحال على مقدمة فتح القدير للمناوي، وخلاصة الأثر للمحبي[1]، لكنه حينما تعجب من تصنيف الكليني من المجددين؛ إنما جعله موجها لابن الأثير دون غيره[2]، مما يوحي أن الطيبي ربما لم يصنفه كذلك، أو أنه صنفه نقلا عن ابن الأثير. وهذا الثاني هو الذي يظهر لي، لأن من نقل عبارة الطيبي من مترجمي الشيعة أحال على كتاب نهاية الدراية للسيد حسن الصدر، وبعد الرجوع إليه وجدت قوله هناك: (وقال الطيبي في شرح مصابيح البغوي: وعن الجزري في جامع الأصول أنه قال: أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي، الإمام على مذهب أهل البيت عليهم السلام، عالم في مذهبهم، كبير، فاضل عندهم مشهور، وله ذكر فيمن كانوا على رأس المائة

(١) انظر كتاب (عون المعبود) (٢٦٢/٦).

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦٤/٦).

الثالثة)[1]. وبناء على ذلك فالطيبي ناقل عن غيره، وليس لازم ذلك اختيار القول بما نقل عن ابن الأثير، وقد يكون هنالك أمر آخر لم أطلع عليه حول هذا النقل، لعلي أؤجله حتى حصولي على ذلك الموضع المنقول منه.

الإجابة السابعة: أما الذهبي (ت٥٧١هـ) فقد اعتمد في ترجمة الكليني بما وجده عند ابن ماكولا، حيث صرح بذلك في ترجمته في السير[2]، وتاريخ الإسلام[3] كما نقلت عبارته سابقا حيث قال بعد ذكر الترجمة: (قيده الأمير) يعني ابن ماكولا، وهذا النقل يرفع عن الذهبي شبهة التزكية. يضاف إلى ذلك أمور عدة:

الأول: أنه قد ذكره في موضع آخر بعبارة توحي بذمه له، حين قال: (محمد بن يعقوب أبوجعفر الكليني الرازي، شيخ فاضل شهير من رؤوس الشيعة وفقهائهم المصنفين في مذاهبهم الرذلة). فهذه العبارة لها مدلولها الخاص عند الذهبي، والذي يوحي بالذم لا المدح، ويؤكد هذا ترجمته لبعض أعلام الشيعة أيضا - بعد ذكر عبارات توحي بمدحهم - وأن ذلك مجرد ذكر ونقلٍ عن غيره، لا يلزم منه تزكية العَلَم المترجم له، حيث قال في ترجمة الطوسي مثلا: (شيخ الشيعة وصاحب التصانيف أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، قدم بغداد وتفقه أولا للشافعي ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، ولزمه وبرع وعمل التفسير، وأملى أحاديث ونوادر في مجلدين عامتها عن شيخه المفيد... وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدة نوب

---

(١) انظر (نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي) تأليف السيد حسن الصدر ١٣٥٤، تحقيق ماجد الغرباوي.

(٢) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (٢٨٠/١٥).

(٣) انظر كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي (٢٤٨٦/١).

في رحبة جامع القصر، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف، وكان يسكن بالكرخ محلة الرافضة، ثم تحول إلى الكوفة وأقام بالمشهد يفقههم، ومات في المحرم سنة ستين وأربع مئة، وكان يعد من الأذكياء لا الأزكياء، ذكره ابن النجار في تاريخه، وله تصانيف كثيرة منها كتاب تهذيب الأحكام كبير جدا، وكتاب مختلف الأخبار، وكتاب المفصح في الإمامة، وأشياء، ورأيت له مؤلفا في فهرسة كتبهم وأسماء مؤلفيها)[١].

فهذه الترجمة تفيدني في عدة نقاط؛ منها:

- أن الذهبي إذا نقل وصف العَلَم بما عُرف به، كشيخ أو عالم أو مصنف، أن هذا لا يعد تزكية له، بل هو مجرد إخبار بواقع الحال المعروف عند من ذكره من أهل الكتب المترجمة - وسيأتي ما يزيد هذه النقطة تأكيدا في التراجم التي سأنقلها في الأمر الثاني.
- أنه لو ثبت فيه هذا الوصف، فإنه لا يكفي لتزكيته والأخذ عنه إذا كان صاحب بدعة كبدعة الرفض.
- أن هنالك فرقاً بين الذكي بعقله وفهمه، وبين الزكي بنفسه ومعتقده.
- أن الذهبي قد اطلع على فهرست الطوسي لرجالات الشيعة. وهذه الفائدة هي مدخلنا للأمر الثاني، فنقول:

الثاني: أنه لا يبعد أن يكون الذهبي مجرد ناقل لوصف الكليني عند بني قومه ممن تكلم في تراجم الرجال لديهم أو في تاريخهم، لأن في عباراته وتراجمه للرجال ما يؤكد على أنه قد اطلع على كتب مصنفة لتراجم رجالات الشيعة

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٨/٣٣٤-٣٣٥).

كالفهرست للطوسي، والرجال للنجاشي، وتاريخ الإمامية لابن أبي طي (ت٦٣٠هـ)، ونقل منها أقوالهم في غير ما ترجمة من تراجمه، حيث قال في ترجمة المفيد مثلا: (عالم الرافضة صاحب التصانيف الشيخ المفيد، واسمه محمد ابن محمد بن النعمان البغدادي الشيعي، ويعرف بابن المعلم، كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب، ذكره ابن أبي طي في تاريخ الإمامية فأطنب وأسهب)[١]، وقال في ترجمة الجعفري: (عالم الإمامية الشريف أبو يعلى حمزة بن محمد الهاشمي الجعفري، من دعاة الشيعة، لازم الشيخ المفيد وبرع في فقههم وأصولهم وعلم الكلام وزوجه المفيد ببنته، وخصه بكتبه، وأخذ أيضا عن الشريف المرتضى وصنف التصانيف، وكان يحتج على حدث القرآن بدخول الناسخ فيه والمنسوخ، وكان بصيرا بالقراءات، قال ابن أبي طي في تاريخ الشيعة: كان من صالحي طائفته وعبادهم وأعيانهم..)[٢]. وقال في ترجمة الغضائري: (شيخ الشيعة وعالمهم أبو عبدالله الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم البغدادي الغضائري، يوصف بزهد وورع وسعة علم، يقال كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت غثه وسمينه، روى عنه أبو جعفر الطوسي وابن النجاشي الرافضيان. وقال ابن النجاشي: صنف كتبا منها: كتاب يوم الغدير، وكتاب مواطئ أمير المؤمنين، وكتاب الرد على الغلاة وغير ذلك مات في صفر سنة إحدى عشرة وأربع مئة. قلت: هو من طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويخضعون لعلمهما حقه وباطله)[٣].

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٣٤٤/١٧).

(٢) انظر المصدر السابق (١٤١/١٨-١٤٢).

(٣) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (٣٢٨/١٧).

الثالث: أن الذهبي في تراجمه العامة، والخاصة بما يتعلق برفع الاشتباه والالتباس عن أسماء الرجال قد اعتمد على كتب غيره من المتقدمين كالحافظ عبدالغني وابن ماكولا وغيرهما، حيث قال في مقدمة كتابه (المشتبه): (اختزته وقربت لفظه، وبالغت في اختصاره بعد أن كنت علقتُ في ذلك كلام الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي في المشتبه والمختلف، وكلام الأمير الحافظ أبي نصر بن ماكولا، وكلام الحافظ أبي بكر بن نقطة، وكلام شيخنا أبي العلاء الفرضي وغيرهم، وأضفت إلى ذلك ما وقع لي أو تنبهت له. والعمدة في مختصري هذا على ضبط القلم إلا فيما يصعب ويشكل فيقيد ويشكّل)[1].

الرابع: أن وصف الذهبي للكليني بأنه (أحد رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر)، ومع أنه أول من وصفه بهذه العبارة من مترجمي أهل السنة؛ فإن هذه لا تعد تزكية له، لأن هذا الوصف قد وصف العلماء به غير الكليني، مما يدل على أنه ليس خاصا به، بل هو عام له ولغيره فمثلا قد نقل ابن حجر في ترجمة الحسين بن روح بن بحر أبو القاسم: بأنه (أحد رؤساء الشيعة في خلافة المقتدر، وله وقائع في ذلك مع الوزراء، ثم قبض عليه وسجن في المطمورة، وكان السبب في ذلك، ومات سنة ست واثنتين وثلاث مائة وقد افترى له الشيعة الإمامية حكايات، وزعموا أن له كرامات ومكاشفات، وزعموا أنه كان في زمانه الباب إلى المنتظر، وأنه كان كثير الجلالة في بغداد، والعلم عند الله)[2]. وذكر بروكلمان في تأريخ الأدب العربي عن (أبو سهل إسماعيل بن على النوبختي، بقوله: كان رأس

(١) انظر كتاب (المشتبه) للحافظ الذهبي ص(١-٢).

(٢) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٢/٢٨٣).

الشيعة ببغداد في خلافة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ))[1].

الخامس: أنه على فرض أن عبارات الذهبي عن الكليني تعد تزكية له، فإنها على ميزان المحققين المتأخرين في مذهب الشيعة تعد تزكية غير مقبولة ولا معتبرة عند هم، وذلك من باب طرد رأيهم في آراء الذهبي في الرجال على كل من تكلم فيه جرحا أو تعديلا. فلماذا يستدلون بها على وثاقة الكليني هنا، وهم في الحقيقة لا يعترفون بجرح الذهبي ولا تعديله عندما تأتي عبارات الذهبي غير موافقة لأهواء أتباع هذه الطائفة حول رجل من رجالاتهم، بل إنها تطرح ولا تذكر، أو تذكر ولكن لا تعتبر. وسيأتي توضيح هذه النقطة ببعض النقولات والأمثلة بعد الجواب عن عبارة ابن حجر، لأنهما يشتركان فيها عند هؤلاء المتأخرين، لتخصصهما في جرح وتعديل وتقويم الرجال.

الإجابة الثامنة: أما صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) فقد ذكر في مقدمة كتابه أنه اعتمد على تاريخ الإسلام للذهبي اعتمادا كاملا، فضلا عن الكتب المعروفة في التواريخ والتراجم والسير العامة منها والخاصة، حيث قال: (الفصل الحادي عشر: في ذكر شيء من أسماء كتب التواريخ المؤلفة لمن تقدم من أرباب هذا الفن: تاريخ المشرق وبلاده.... التواريخ الجامعة: تاريخ ابن جرير الطبري.... تاريخ المسعودي..... ووفيات الأعيان للقاضي شمس الدين ابن خلكان، وتاريخ الإسلام لشيخنا شمس الدين الذهبي وهو كتاب علم نافع جداً، قرأت عليه المغازي التي له، وسيرة النبي ﷺ، وإلى آخر أيام الحسن ﷺ، وحوادثه إلى آخر سنة

---

(١) انظر كتاب (تاريخ الأدب العربي) - القسم الثاني ص ٣٦٢ - نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سبع مائة. ولم انتفع بشيء مثله، وعليه العمدة في هذا الكتاب وهو القطب لهذه الدايرة، واللب لهذه الجملة السايرة، وله أيضاً تاريخ النبلاء ودول الإسلام مجلدة..)[1]. وبناء عليه فعبارته هنا يجاب عنها بنحو ما أجيب عنه عند العلماء المتقدمين، وخصوصا أنه ناقل عن بعضهم، كما بينا.

الإجابة التاسعة: أما الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) فقد سبقه إلى الجمع بين موطن الكليني الذي ينتسب إليه وبين هذا اللقب؛ السمعاني (ت٥٦٢هـ) في كتاب (الأنساب) حيث قال: (الكُلِيني - بضم الكاف وكسر اللام - وبعدها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها في آخرها النون - هذه النسبة إلى كلين، وهي قرية بالري، والمشهور بالنسبة إليها أبو رجاء الكُليني، قال يحي بن معين: أبو رجاء الكليني ثقة)[2]. حيث يلاحظ أن المشهور بالنسبة إليها شخص آخر سوى الكليني صاحب الكافي.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن أبا رجاء الكليني قد ورد في اسمه اضطراب كبير لم يشر إليه أحد ممن ترجم له من المترجمين، أو ممن ذكره ضمن ترجمة غيره كراو أو مروي عنه -فيما اطلعت عليه من مصادر- وليس هذا مقام البسط فيه[3].

---

(١) انظر كتاب (الوافي بالوفيات) للصفدي (١/٢١-٢٣).

(٢) انظر كتاب (الأنساب) لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (١٠/٤٦٣) - ط محمد أمين وهج بيروت.

(٣) حيث قد ورد اسمه بألقاب مختلفة؛ انظرها للفائدة في المصادر التالية على النحو التالي:

- روح بن المسيب أبو رجاء الكليني - الأنساب (١٠/٤٦٣)، تهذيب الكمال (٦/٤٧٠).

- روح بن المسيب أبو رجاء الكلبي - تاريخ دمشق (٥٨/٣٠٩)، تاريخ الإسلام (١/١٣٧٠)، لسان الميزان (٢/٤٦٨).

=

كما أن في توثيقه خلاف بين العلماء.

ومع ما سبق توضيحه في أول من ربط بين الاسم والمكان؛ فقد راجعت تراجم الكليني عند من ترجم له من أتباعه؛ فوجدت أنهم يحاولون إشهار عبارة الزبيدي والفيروز آبادي حينما تكلم على لفظة (كلان) لأن فيها ربطا بين اسم الكليني والقرية التي نسب إليها، وكذا معرفة موضع القرية (كلين)، بينما يحاولون تجاهل عبارة السمعاني في هذا الموضع لأن فيها إبرازا لشخصية سوى شخصية الكليني، مع قرب عهد السمعاني بزمن الكليني الشيعي مقارنة مع الكليني أبو رجاء الذي إن ثبت - بعد تحرير الإشكال حوله - أنه هو نفسه الذي أشار إليه الذهبي في تاريخ الإسلام بقوله: (أحداث إحدى وثمانين ومائة - وفيها توفي: إبراهيم بن عطية الثقفي، وإسماعيل بن عياش الحمصي، وأبو المليح الحسن بن عمر الرقي، وحفص بن ميسرة الصنعاني، والحسن بن قحطبة الأمير، وحمزة بن مالك، وضيغم بن مالك، وسهل بن أسلم العدوي، وخلف بن خليفة الواسطي بها، وعباد بن عباد المهلبي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وروح بن المسيب الكلبي) فإن ذلك يعني أن زمن وفاته كان في سنة (١٨١هـ).

لذا فقد يرد سؤال هنا أو إشكال مفاده نجعله على شقين:

الشق الأول: من أين وصلت للفيروز آبادي هذه الكلمة (كلين)؟

- روح بن المسيب أبو رجاء الكليبي - التاريخ الكبير (٣/٣٠٩)، تاريخ ابن معين (٤/٨٠)، تهذيب الكمال (٢٢/٢١١)، الأنساب (١٠/٤٦٣)، تاج العروس (١/١٦٠٧).

- روح بن المسيب الكلبي - تاريخ الإسلام (١/١٣٤٥).

- روح بن المسيب الكليبي - تهذيب الكمال (١/٤٠٠).

- أبو رجاء الكليـني - تاج العروس (١/٨١٥٣).

الشق الثاني: ما الذي يمنع الفيروز آبادي إن كانت قد وصلته عن طريق السمعاني؛ أن ينقل عبارته في أشهر من نسبت إليه؟؟

والجواب: أنني لما تتبعت كتب أهل اللغة المشهورين كالجوهري (ت٣٩٨هـ) صاحب الصحاح، وابن منظور (ت٧١١هـ) صاحب لسان العرب، وجدت أن لفظة (كلان) و (كلين) قد أهملاها كما هو الحال عند البحث في كتبهم، وكما أشار إلى ذلك الزبيدي في تاج العروس، ولعل ذلك لكونهما متعلقين بالأماكن والمواضع أكثر من تعلقهما بشرح لفظة غريبة أو تفسير كلمة وبيان اشتقاقها، مما جعلني أرجح أن الفيروز آبادي حينما أدرج هذه اللفظة ضمن القاموس المحيط أنه ربما لم ينقلها من مصادر لغوية سابقة! بل ربما اعتمد على مصادر التراجم القديمة كأنساب السمعاني (ت٥٦٢هـ)، والكتب التي لخصته أو زادت عليه، أو على مصادر الأماكن والبقاع كمعجم ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ).

والذي دعاني للقول بهذا الاحتمال هو اهتمام العلماء المتقدمين والمتأخرين بهذين الكتابين ومحاولة الربط بينهما، حيث نجد أن عز الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) قد لخصه بزيادة واستدراك على ما فاته في كتاب سماه (اللباب)، ثم لخصه الإمام السيوطي (ت٩١١هـ) وجرده عن المنتسبين وزاد عليه أشياء غالبها من **معجم البلدان لياقوت** - كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه - وسماه (لب اللباب)، وكان قد فرغ منه في صفر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة، ثم جاء القاضي قطب الدين محمد بن محمد الخيضري الشافعي (ت٨٩٤هـ) ولخص أنساب السمعاني وضم إليه ما عند ابن الأثير والرشاطي وغيرهما من الزيادات وسماه (الاكتساب)[1].

---

(١) انظر مقدمة كتاب (الأنساب) للسمعاني (٩/١) تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي - ط دار الجنان بيروت.

لذا فالذي يظهر لي أن هذا الاحتمال هو الراجح، وذلك لما يلي:

- أولا: أن المصادر اللغوية القديمة - كما بينت - لم تذكرها، بل أهملتها.

- ثانيا: أن الزبيدي حينما استدرك في كتابه (تاج العروس) بعض ما ينبغي إلحاقه بهذه اللفظة؛ إنما استدرك على السمعاني دون الفيروز آبادي مع أنه قد نقل عبارة الفيروز آبادي في هذه اللفظة دون عبارة السمعاني، بل ويزيد الأمر تأييدا أنه حينما ذكرها في (تاج العروس)؛ اعتمد في تصحيحها على ضبط السمعاني فقط، مما يعني أن الفيروز آبادي قد نقلها أصلا منه، ولذا لم يعقب الزبيدي عليه ليستدركها، وإنما عقب على من نقلها منه وهو السمعاني.

- ثالثا: أنه قد جاء في موضع من القاموس ذكر ابن الأثير، والذي قد عرفنا أنه ممن اختصر كتاب السمعاني، فلا يبعد أن يكون نقلها من اختصاره ذلك. قال الفيروز آبادي: (فصل التاء - تَخِذَ يَتْخَذُ كعَلِمَ يَعْلَمُ: بمعنَى أَخَذَ وقُرِىءَ: لَتَخِذْتَ ولاتَّخَذْتَ وهو افْتَعَلَ مِنْ تَخِذَ فأُدْغِمَ إحْدَى التاءَيْنِ في الأُخْرَى. ابنُ الأَثِيرِ: وليسَ من الأَخْذِ في شيءٍ فإن الافْتِعالَ من الأَخْذِ: ائْتَخَذَ: لأَنَّ فاءَهُ هَمْزَةٌ والهمزةُ لا تُدْغَمُ في التاءِ خِلافاً لقولِ الجوهريّ)[1].

فمما تقدم يظهر لنا أن الفيروز آبادي قد اطلع على ما كتبه السمعاني حول هذه الكلمة، سواء مباشرة من كتابه، أو سواء ممن اعتنى بكتابه كابن الأثير ونحوه.

أما جواب الشق الثاني من الإشكال فهو مبني على جواب الشق الأول، حيث يقال: إن إغفال الفيروز آبادي لأبي رجاء الكليني مع كونه قد اطلع على ما كتبه

---

(١) انظر كتاب (القاموس المحيط) للفيروزآبادي ص(٤٢٢).

السمعاني أو نقل منه مباشرة، قد يعتذر له فيه بأن ذلك من باب الاختصار، كما هو الشأن في كتابه كله مقارنة مع غيره من أشباهه من الكتب كلسان العرب ونحوه. ولكن قد يقبل هذا الاعتذار لو أنه لم يذكر أي شخص آخر وينسبه لهذه القرية؛ أما وأن يذكر الكليني الشيعي بدلا عنه، فهذا يجعلنا نتساءل: هل الفيروز آبادي له معرفة بالكليني الشيعي؟ أم أنه قد استقى اسمه أيضا من مصادر أخرى سبقت أو عاصرت الفيروز آبادي كانت قد ذكرته ضمن كتبها التي قد اطلع عليها فناسب أن يذكره؟؟

والجواب الذي يظهر لي -والله أعلم- أنه الثاني وهو أن الفيروز آبادي قد استقاه من مصادر أخرى، وتحديدا -ربما- ممن سبقه كالأخوين ابن الأثير صاحب الأصول وصاحب التاريخ[1]، ويؤيد هذا الاحتمال أنه قد كان له عناية وعلاقة بكتاب السمعاني الذي ذكر هذه اللفظة. وأيضا - ربما - استقى اسمه ممن عاصره وهما الإمامان: الصلاح الصفدي وابن حجر. ويؤيد هذا الاحتمال أنني وجدت أن هنالك علاقة بين الجميع فالصفدي (ت٧٦٤هـ) شيخ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وابن حجر قد أخذ عن الفيروز آبادي بعض كتبه. يؤكد هذه العلاقة ابن حجر نفسه حينما ترجم للفيروز آبادي في كتابه (أنباء الغمر) بقوله: (وقدم في هذه المرة مكة وأقام بها وبالطائف، ثم رجع وصنف القاموس المحيط في اللغة...... **اجتمعت به في زبيد وفي وادي الخصيب وناولني جل القاموس، وأذن لي مع المناولة أن أرويه عنه، وقرأت عليه من حديثه عدة**

---

(١) وقد مر علينا توجيه قول عز الدين صاحب التاريخ، وسيأتي توجيه قول المبارك صاحب جامع الأصول في آخر هذا المبحث.

الأُجزاء، وسمعت منه المسلسل بالأولية بسماعه من السبكي، وكتب لي تقريظا على بعض تخريجاتي أبلغ فيه، وأنشدني لنفسه في سنة ثمانمائة بزبيد بيتين كتبهما عنه الصلاح الصفدي في سنة سبع وخمسين بدمشق وبين كتابتهما عنه ووفاته ستون سنة...)[(١)]، ويزيدها تأكيدا الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) بقوله: (أعجوبة أخرى غريبة؛ لما كان يوم الثلاثاء العشرين من شعبان دعيت إلى بستان الشيخ العلامة كمال الدين بن الشريشي شيخ الشافعية، وحضر جماعة الأعيان منهم... والشيخ الإمام العلامة صلاح الدين الصفدي وكيل بيت المال،.... والشيخ الإمام العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي من ذرية الشيخ أبي إسحق الفيروز آبادي من أئمة اللغويين،.... وأحضروا نيفا وأربعين مجلدا من كتاب المنتهى في اللغة للتميمي البرمكي وقف الناصرية،...... واجتمعنا كلنا عليه، وأخذ كل منا مجلدا بيده من تلك المجلدات، ثم أخذنا نسأله عن بيوت الشعر المستشهد عليها بها، فينشر كلا منها ويتكلم عليه بكلام مبين مفيد، فجزم الحاضرون والسامعون أنه يحفظ جميع شواهد اللغة، ولا يشذ عنه منها إلا القليل الشاذ، وهذا من أعجب العجائب وأبلغ الإعراب)[(٢)].

فهذه العلاقة كما يلاحظ توحي بأنه ليس هناك ما يمنع الفيروز آبادي من الاستفادة منهما من خلال ما كتباه في سير وتراجم الرجال، والتي منها ما كتبوه أو أشاروا إليه حول شخصية الكليني. ولو قيل بأن الفيروز آبادي ربما قد جمع بين الاسم والمكان من خلال كتب ياقوت الحموي أيضا، فإن هذا قول لا يبعد؛

---

(١) انظر كتاب (أنباء الغمر) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١/٤١٨-٤١٩) - نشر دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) انظر كتاب (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/٢٩٥-٢٩٦).

وذلك لعدة أمور:

- أولا: أن أول من أشار إلى هذه القرية من المصنفين في الأماكن والبقاع - حسب ما تم الاطلاع عليه منها - هو ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في كتابه (معجم البلدان) بقوله: (كُلين المرحلة الأولى من الري لمن يريد خوار على طريق الحاج)[١] و(خوار أيضا قرية من نواحي فارس)[٢]. سواء كان قد اطلع عليها ياقوت بنفسه أو نقلها من غيره من السابقين كالسمعاني. قال الصفدي: (قال ياقوت في (معجم الأدباء): ونقلت من خط أبي سعد السمعاني ومنتخبه)[٣] فإن العبرة بمن أشهرها وأبرزها وزاد عليها ما هو مثلها. قال ياقوت: (كيلين بالكسر ثم السكون وكسر اللام وآخره نون من قرى الري على ستة فراسخ منها قرب قوهذ العليا فيها سوق يقال لها كيلين ينسب إليها أبو صالح عباد بن أحمد الكيليني عن منصور بن العباس روى عن محمد بن أيوب)[٤].

- ثانيا: أن الفيروز آبادي قد أشار في مواضع من كتابه أنه قد نقل من ياقوت الحموي كما في قوله في القاموس: (وقال ياقُوتُ في المُشْتَرَكِ: طُنْبُذَةُ: مَوْضِعانِ: بَلْدَةٌ في الصَّعيدِ ومَوْضِعٌ في إقْليمِ المُحَمَّدِيَّةِ بِتُونِسَ)[٥]، وفي موضع آخر يقول: (قُبَّ كَجُبّ: ع بالكوفَةِ، عن ياقوتٍ، أو بَطْنٌ مِنْ هَمْدانَ منهُ: سَعْدانُ

---

(١) انظر كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٤/٤٧٨).

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٣٩٤).

(٣) انظر كتاب (الوافي بالوفيات) لصلاح الدين الصفدي (١/٩٤٤).

(٤) انظر كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٤/٤٩٨).

(٥) انظر كتاب (القاموس المحيط) للفيروزآبادي ص(٤٢٨).

القُبِّيُّ أو سَعيدٌ أو هو بالقافِ)[1].

- ثالثا: أن ياقوت قد اطلع على بعض كتب تراجم رجالات الشيعة كفهرست الطوسي، ونقل منها، فلا يبعد أن الفيروز آبادي قد اطلع عليها، وأراد أن يأتي باسم رجل مشهور عندهم ليقرنه باسم هذه القرية بدلا من أبي رجاء الكليني، وخصوصا مع قرب عهده بالكليني الشيعي مقارنة مع أبي رجاء. قال الصفدي: (أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل بن داود بن حمدون النديم أبو عبدالله، قال ياقوت: ذكره أبو جعفر الطوسي في مصنفي الإمامية وقال: هو شيخ أهل اللغة ووجههم...)[2]. بل وجدته ﷺ ينقل منه ترجمة لبعض أسماء رجالات الشيعة ويعتمدها ضمن كتبه أيضا، حيث قال في معجمه: (قال أبو جعفر: فقيه الشيعة أحمد بن أبي عبدالله محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمد بن علي البرقي أصله من الكوفة وكان جده خالد قد هرب من عيسى بن عمر مع أبيه عبدالرحمن إلى برقة قم فأقاموا بها، ونسبوا إليها ولأحمد بن أبي عبدالله هذا تصانيف على مذهب الإمامية وكتاب في السير تقارب تصانيفه أن تبلغ مائة تصنيف ذكرته في كتاب الأدباء وذكرت تصانيفه، وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني في تاريخ أصبهان: أحمد بن عبدالله البرقي كان من رستاق برق روذ، قال: وهو أحد رواة اللغة والشِعر، واستوطن قم فخرج ابن أخته أبا عبدالله البرقي هناك ثم قدم أبو عبدالله إلى أصبهان واستوطنها والله الموفق)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٥٦).

(٢) انظر كتاب (الوافي بالوفيات) لصلاح الدين الصفدي (١/٧٩٠).

(٣) انظر كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي (١/١٨٩-١٩٠).

فإن ترجح هذا القول، فإنه لا يمنع أن يكون الفيروز آبادي قد أخذ عن ياقوت الحموي أيضا اسم الكليني، ودمجه مع اسم القرية (كلين) بحكم أنه أول كتب اللغة إيجادا لهذه الكلمة، فناسب أن يشهر منها كذلك شخصية أخرى قد أشار لها كل من قدمنا ذكرهم من العلماء، وهذا كله على فرض أن الفيروز آبادي قد اطلع على ما كتبه السمعاني وأغفل ذكر أبي رجاء الكليني تعمدا.

ولو قال قائل: لو اختصرت هذا الكلام الطويل بعبارة واحدة هي: أن كتاب الفيروز آبادي ليس كتاب ترجمة، بل كتاب لغة فقط، وأن مجرد ذكر اسم الكليني الشيعي فيه لا يدل على تزكيته لأن مناسبة ذكره كانت قريته (كلين). وأنه على فرض اعتبارها تعديلا أو تزكية كما يحلو لبعض مترجمي الكليني من الشيعة اعتباره - لكونه لم يذكر بذم ولا مدح - فإن الفيروز آبادي ليس من علماء الجرح والتعديل فيعتبر ذكره للكليني كذلك.

فإن الجواب سيكون بنعم، وكلامك صحيح بل وفي محله، ولذا فقد اعتمدته أصلا ضمن الأجوبة الإجمالية في أول البحث، ولكن هذا لا يمنع من ذكر بعض الإشكالات التي قد ترد على طالب العلم حينما يقرأ بعض ما سطره المعاصرون ممن ترجم للكليني، وحازوا على شهادات علمية بسبب ذلك، ومحاولة الجواب عنها بنفس الأسلوب الذي يعتمدونه في استغلال مثل هذه العبارات وتهويلها حتى تصبح شهادة حق أنطق الله بها ألسنة أعداء الشيعة؛ السنة - كما يقولون - ليتفوهوا بها من خلال كتب وكتابات علماءهم وأعلامهم. وخصوصا أن بعض ما سطروه موجود ضمن رسالات علمية متخصصة في هذه الشخصية وفي كتابها الكافي، فناسب فيها التوسع بمثل هذه المباحث لتفتيق الأذهان، ومقابلة البهتان بالحجة والبرهان، والله المستعان؛ وهو حسبي وعليه التكلان.

الإجابة العاشرة: أما ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فقد اعتمد في عبارته تلك على أغلب كتب المتقدمين في هذا الباب، كما صرح في خاتمة كتابه، حيث قال: **(فصل في ذكر الكتب التي طالعتها على هذا المختصر اللطيف: الإكمال لابن ماكولا، وهو في أربع مجلدات، وهو مستمد من كتابي عبدالغني بن سعيد، ومن كتاب الدار قطني، ومن كتاب الخطيب في الاستدراك عليهما.....** وقد من الله تعالى باستيعاب غالب ما فيها من الأسماء، ولم أحذف ألا مالا يشتبه على من له تمييز والله الهادي. ومواد الأصول التي للذهبي على ما رأيت بخطه من كتاب عبدالغني، ومن الإكمال ومن ابن نقطة؛ **فإنه كان لخّص كلا من هذه الكتب الثلاثة في جزء مفرد ثم جمعها وزاد فيها......** ولا يستوحش الواقف عليه من استيعابي لكثير من أسماء الشعراء والفرسان في الجاهلية، **وما أشبه ذلك ممن ليست لهم رواية**؛ فإن غالب من ذكرت يأتي ذكره في كتب المغازي والسير والمبتدأ والأنساب والتواريخ والأخبار. ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يرد في ذلك من الأسماء، **ولو لم يكن لهم رواية**. والله تعالى الموفق)[1].

يضاف إلى ذلك عدة أمور هي:

الأول: أنه قد ذمه في موضع آخر بقوله: (أبو جعفر الكليني **الرافضي** هو محمد بن يعقوب) ومعلوم أن وصف الشخص بالرفض غالبا عبارة يقصد منها الذم لا المدح، فقد نقل نحو ذلك عنه في بعض تراجم رجالات الشيعة في كتابه لسان الميزان، مثل: (* إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد

(١) انظر كتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ بن حجر العسقلاني (١٥١١/٤-١٥١٣).

الثقفي.... قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كان غاليا في الرفض ترك حديثه وذكره الطوسي في رجال الشيعة...... وكان أخوه علي قد هجره وباينه بسبب الرفض)[١] (* أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ أبو العباس محدث الكوفة شيعي متوسط ضعفه غير واحد وقواه آخرون..... وروى حمزة بن محمد بن طاهر عن الدار قطني قال: كان رجل سوء - يشير إلى الرفض -...... وقال أبو عمر بن حيويه كان بن عقدة يملي مثالب الصحابة أو قال مثالب الشيخين فتركت حديثه)[٢] (* الحسن بن محمد بن اشناس التوكلي الحمامي يروي عن عمر بن سنبك قال الخطيب: رافضي خبيث كتبت عنه كان يقرأ على الشيعة مثالب الصحابة توفي سنة تسع وثلاثين وأربع مائة)[٣] (- عبدالغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري رافضي ليس بثقة، قال علي بن المديني كان يضع الحديث ويقال كان من رؤوس الشيعة)[٤] (* علي بن إبراهيم أبو الحسن المحمدي رافضي جلد له تفسير فيه مصائب يروي عن بن أبي داود بن عقدة وجماعة انتهى ، وهو على بن إبراهيم بن هاشم القمي ذكره أبو جعفر الطوسي في مصنفي الإمامية)[٥] (* محمد بن إسحاق بن النديم.. ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي، فإنه يسمي أهل السنة الحشوية ، ويسمي الأشاعرة المجبرة ، ويسمي كل من لم يكن شيعيا عاميا)[٦].

---

(١) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١/١٠٢).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٦٣-٢٦٥).

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٢٥٤).

(٤) انظر المصدر السابق (٤/٤٢).

(٥) انظر المصدر السابق (٤/١٩١).

(٦) انظر المصدر السابق (٥/٧٢).

الثاني: أن ذكره للكليني هو من باب النقل عن غيره فقط، حيث أن أسماء رواة الشيعة في كتابه لسان الميزان قد نقلهم عن مترجمي الشيعة المتقدمين كالنجاشي والطوسي وغيرهما، حتى أنه قد نقل عن الطوسي الرافضي من كتابه الفهرست كثيرا من تراجم الشيعة بلغت أكثر من (٢٥٠) ترجمة، ولعل ذلك ربما لقناعته بكتب الطوسي كمصنف معتمد عند الشيعة في التراجم والسير، أو لأنه اعتمد على كتب الذهبي المتنوعة، والذي قد نقلته عنه في ترجمة الطوسي أنه قد اطلع على كتابه الفهرست في رجال وأسماء مصنفي الشيعة، ومن الأمثلة على ذلك إضافة إلى بعض ما نقلته سابقا: (* إبراهيم بن ضمرة الغفاري **ذكره الطوسي** في رجال جعفر الصادق من الشيعة ونقل عنه طعنا في الإمام الشافعي ووصفه بالزهد والورع لا بارك الله فيه)[1] (* إسماعيل بن الحكم قاضي همدان في دولة الواثق صويلح لكنه شيعي انتهى، **وذكره النجاشي** في مصنفي الشيعة..)[2] (* إبراهيم بن إدريس القمي **ذكره أبو الحسن بن بابويه** في رجال الشيعة....)[3] (* إبراهيم بن علي بن عيسى الرازي **ذكره بن بابويه** في تاريخ الري وقال شيخ من الشيعة..)[4] (* إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال بلام الأزدي **ذكره علي بن فضال** في رجال الشيعة وروى عنه)[5] (* إبراهيم بن سنان **ذكره علي بن**

---

(١) انظر المصدر السابق (٦٩/١).

(٢) انظر المصدر السابق (٣٨٩/١).

(٣) انظر المصدر السابق (٢٩/١).

(٤) انظر المصدر السابق (٨٥/١).

(٥) انظر المصدر السابق (٤٠/١).

الحكم في رجال الشيعة من أصحاب جعفر الصادق)[1] (* جرير بن عثمان من أهل المدينة ذكره أبو عمرو الكشي في رجال الشيعة من الرواة عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى)[2] (* علي بن إبراهيم أبو الحسن المحمدي رافضي جلد له تفسير فيه مصائب... وذكره محمد بن إسحاق النديم في الفهرست)[3] (- بكير بن سليم... قرأته بخط بن أبي طي...)[4] (* الحسن بن إبراهيم العلوي النصيبي من ذرية إسحاق بن جعفر الصادق ذكره أبو المفضل النباتي في وجوه الشيعة..)[5] (*إسحاق بن عمار بن يزيد بن حيان أبو يعقوب الصيرفي الكوفي... وولده موسى بن جعفر وذكره بن عقدة في رجال الشيعة)[6].

الثالث: أنه على فرض أن عبارات ابن حجر عن الكليني تعد تزكية له، فإنها على ميزان المحققين المتأخرين في مذهب الشيعة تعد تزكية غير مقبولة ولا معتبرة عند هم، وذلك من باب طرد رأيهم في آراء ابن حجر في الرجال على كل من تكلم فيه جرحا أو تعديلا. فلماذا يستدلون بها على وثاقة الكليني هنا، وهم لا يعترفون بجرح ابن حجر ولا تعديله عندما تأتي عبارات ابن حجر غير موافقة لأهواء أتباع هذه الطائفة حول رجل من رجالاتهم، بل إنها تطرح ولا تذكر أو تذكر ولكن لا تعتبر.

---

(١) انظر المصدر السابق (٦٦/١).

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٣/٢).

(٣) انظر المصدر السابق (١٩١/٤).

(٤) انظر المصدر السابق (٦١/٢).

(٥) انظر المصدر السابق (١٩١/٢).

(٦) انظر المصدر السابق (٣٦٧/١).

وقد حان الأوان لتوضيح هذه الملاحظة عن الذهبي وابن حجر، يقول السيد الحسيني الجلالي: (ومن أشهر مؤلّفات «الجرح» هو كتاب «لسان الميزان» الذي ألّفه الحافظ، شيخ الإسلام، ابن حَجَر العسقلاني (ت٨٥٢) مُعقّباً ما أورده الذهبيّ التركماني (ت٧٤٨) في كتابه «ميزان الاعتدال»[١]. وبما أنّ الذهبي معروف بحنبليّته، فلذلك قد أبدى في كتابه كثيراً من التعصُّب، وخلّط في كثير من المواضع، وبالأخصّ عندما يتورّط بعلوم - غير التاريخ - ممّا لا عَهْدَ له بها، ولم تكن له فيها يدٌ أو باع أو شأن، كالكلام والفقه والعلوم العقلية، وحتّى فقه الحديث ومتن الحديث، وعلوم اللغة والأدب، فإنّ كلّ هذه المعارف لم يتعمّقْ فيها[٢]، وإنّما تخصّص بعلم تاريخ الرجال، فلذلك وقع في مؤلّفاته - عندما يتعرّض لما لا يَعنيه - في كثير من الغلط والتجديف والتكلّف والتحكّم على الواقع والحقّ، مستخدماً أساليبَ القذف والتكذيب، سيّما إذا واجه واحداً من أولياء أهل البيت (عليهم السلام) وأتباع مذهبهم، فإنّه يُغْرِقُ سهماً في المغالطة والإيهام، وإبراز الكراهيّة، وكَيْل الاتّهام، والإغراء لقرّائه بالحطّ والغضّ عن المكارم والمحاسِن، ويُحاول التشكيك والتهوين لها، مع التضخيم والتهويل لما يراهُ جرحاً وقدحاً، ولا يألو جُهْداً في كلّ هذه الألوان من التصّرفات مع مَنْ يُخالفه في الرأي والهوى[٣]. وقد عُرِفَ الذهبيّ بما ذكرنا من التصّرفات عند أهل نحلته من

(١) لاحظ الفرق في كلام الجلالي بين الوصفين لابن حجر والذهبي.

(٢) رحم الله الذهبي، وقاتل الله الأفاكين.

(٣) ومعنى هذا أن أي قول منه يظهر فيه الحط تجاه أحد من أولياء أهل البيت فإنه لا يقبل!، فإذا كان كذلك؛ فالأولى أن يطرح كلامه كله ولا يقبل جرحه ولا توثيقه ولا تزكيته لأحد من أولياء أهل البيت، وخصوصا إذا كان علما من أعلام أهل بيت النبوة ومعدن الوحي ومهبط الرسالة كـ (الكليني)!!.

علماء السنّة، فضجّوا منها ومنه، لمّا رأوهُ لا يتقيّد بجدٍّ في ذلك، ولا يردعهُ دين، أو موضوعيّة، أو وجدان، فتصدّوا له في مؤلّفاتهم، حَذَراً من ضياع الحق الذي أخفاه، وخوفاً من نفاذ الباطل الذي أبداه[1] وفي مقدمة الذين عقّبوهُ بالاستدراك: الحافظ، الشافعيّ ابن حَجَر العسقلانيّ، فقد قابَلَ تصرّفات الذهبي، بالردّ والتصحيح مستخدماً أُسلوباً يتّسِمُ بالأدب والإنصاف، مع الفَهم الجيّد والموضُوعيّة، مُحاولاً تعديل ما أوهمه الذهبي في ميزانه..... **ولكنّ عمل ابن حجر، هو الآخر، لا يخلو من بعض المخالَفات، سواء في المنهج، أم في الأحكام القاسية؟**[2]. فكانَ من الضروريّ، إيقاف أهل العلم، وطلاّبه المنصفين، على ذلك، كي لا ينظروا إلى مَنْ قال، ولا يغتروا بما أثبته في كتابه من الخلاف للواقع، وإنْ كان ذلك لا يُنافي الاهتمام بكتابه والاستفادة مما فيه من فوائد قيّمة)[3].

وقال عن منهج الحافظ في لسان الميزان: (أقول: وهذا هو الذي ينبغي أن يكون عليه العالم الورع المخلص للإسلام ولمصادره التي من أهمّها السنّة الشريفة المعتمدة على هؤلاء الرواة، ولنعم المنهج هذا، لو اتّبعه المؤلّف فاتّخذ من «قاعدة العدل والإنصاف والموضوعية» أساساً لبناء عمله! **وهل «لسان الميزان» مبنيّ على هذا الأساس؟!**)[4].

---

(١) إذا كان هذا هو الرأي في الإمام الذهبي رحمه الله؛ فماذا يقال في غيره!!.

(٢) فهذا هو رأي المتأخرين من الشيعة في ابن حجر أيضا رحمه الله!!.

(٣) انظر مقالا باللغة العربيّة طبع في مجلّة (علوم حديث) التي تصدر بالفارسيّة في قم العدد الأوّل السنة الأولى عام ١٤١٥هـ بعنوان: (إيقاظ الوَسْنان بالملاحظات على فتح المنّان) لمحمّد رضا الحسيني ص(١-٣) http://www.al-jalali.net/books/014/iqadh.htm#p1

(٤) انظر المرجع السابق ص(٥).

وقال عن طريقة الحافظ في الحكم على رواة الشيعة: (فهؤلاء رواة الحديث عند الشيعة، الذين عَرفهم علماء الرجال الشيعة وترجموا لهم في كتبهم، وإذا كان **ابن حَجر لا يعرفهم، فما ذنب الرواة حتّى يعدّهم - من أجل جهله هو - في كتاب الضعفاء؟**... والمفروض - كما أوضحنا - أنّ ابن حجر لم يعرف عن هؤلاء الذين نقل تراجمهم أيّ شيء، ولم يقف لهم على أيّ حديث وذكر، سوى وجودهم في كتب الرجال الشيعيّة. فما هي الفائدة المترتبة على تضعيفه لهم بذكره لهم في «لسانه»؟ فإن كان مراده أنْ يُسقط عن الاعتبار، تلك الروايات التي رواها هؤلاء، في التراث الشيعيّ، **فهذا عمل بعيد عن الموضوعيّة، إذ كيف يريد الحكم على روايات لم تبلغهُ، ولم يعرفها، ولم يقف عليها**، فلعلَّ أنّ لها أسانيد أخرى صالحة ترفَعها من الضعف إلى القوّة؟!...)[1].

فهذا كما يلاحظ مما سبق هو رأي العلامة المحقق والمؤلف الكبير السيد محمد رضا الحسيني الجلالي أحد محدثي الشيعة المتأخرين[2] في ابن حجر ﷺ، وبناء عليه؛ فنقول لهم: إذا لم تقبلوا قول ابن حجر في التضعيف بهذه الحجة الهزيلة، فنحن طردا لهذه الحجة لن نقبل قوله في تزكية الكليني على فرض أنها تعد تزكية وتوثيقا.

---

(١) انظر المرجع السابق ص(٧).

(٢) كما وصفه بذلك كل من حرص من مؤلفي الكتب والرسائل الشيعية المتأخرين على تقديمه لكتبهم، وقد سطر هو عن نفسه سلسلة العلماء الذين تلقى عنهم كما في كتابه " ثبت الأسانيد العوالي المؤلف" - ط مؤسسة أم القري للتحقيق والنشر - قم تجده على هذا الرابط: http://library.tebyan.net/books//4474/1.htm
وله موقع خاص على الشبكة رابطه: http://www.al-jalali.net.

الإجابة الحادية عشرة: أما محمد مرتضي الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) في (تاج العروس) فقد كفاني مؤنة الإجابة عن سبب ذكره للكليني ضمن كتابه بما يوحي بأن فيه مدحا وثناء عليه، وذلك أنه قد أحال على المصادر التي نقل منها هذه العبارات عن الكليني، وبين أنها من طريق ابن حجر ﷺ؛ فقال في موضع: (ودَرْبُ السِّلْسِلَةِ بِبَغْدَادَ عندَ بابِ الكُوفَةِ نَزَلَهُ أبو جَعْفَرٍ محمدُ بنُ يَعْقُوبَ الكُلِينِيُّ الرَّازِيُّ مِنْ فُقَهاءِ الشِّيعَةِ فنُسِبَ إِلَيْهِ **قالَهُ الحَافِظُ**)[1]. وقال في الموضع الآخر: (وكلين (كأمير) هكذا في النسخ وفى بعضها وكلين بالكسر وضبطه ابن السمعاني كزبير. قلت: وهو المشهور على الألسن والصواب بضم الكاف وإمالة اللام كما ضبطه **الحافظ في التبصير** (ة بالرى منها) أبو جعفر (محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة) ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر ، ويعرف أيضا بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد)[2].

يضاف إلى ذلك أيضا ما قد أشرت إليه ضمن كلامي، من أن عبارات الجرح والتعديل، والمدح والثناء، يجب أن تؤخذ من مظانها ومصادرها وعلمائها وأهلها. وتاج العروس ليس محلا لذلك، ولا الزبيدي ممن يعرف عنه ممارسة ذلك حتى يقبل قوله فيه.

الإجابة الثانية عشرة: أما خيرالدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) في (الأعلام)[3]، وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين)[4]، وإسماعيل باشا في (هدية

---

(١) انظر كتاب (تاج العروس من جواهر القاموس) (٧١٨٥/١).

(٢) انظر المصدر السابق (٨١٥٣/١).

(٣) انظر كتاب (الإعلام) لخير الدين الزركلي (١٤٥/٧).

(٤) انظر كتاب (معجم المؤلفين) لعمر كحالة (٧٧٥/٣).

العارفين)[1]، فكلهم متأخرون في التأليف، وقد أحالوا في ترجمتهم للكليني للمصادر التي استقوا منها هذه الترجمة، أو اعتمدوا عليها من خلال العبارات التي أوردوها حول الكليني، فوجد أنها إحالات على كتب المتقدمين من الفريقين السنة والشيعة، ولذا فلا حاجة للجواب عن سبب إيرادهم لذكر أو ترجمة الكليني، بما لا طائل فيه أكثر مما سبق في الإجابات التفصيلية السابقة.

الإجابة الثالثة عشرة: أما المستشرقون، فهم متأخرون جدا عن عصر المؤلف، فحكمهم فيه بأي عبارات توحي بالثناء، فإنها تظل غير معتبرة لسببين:

الأول: تأخر عصرهم أصلا عن عصر الكليني، فأنى لهم العلم بحاله إلا عن طريق كلام وكتب المتقدمين ممن عاصره، ولذا فنقلهم لأي عبارة إطراء وثناء للكليني، فهي لا تعدو كونها قد أخذت من مصادر الشيعة أنفسهم، وحسبك بهذا رد لقولهم، وعدم اعتبار له.

الثاني: أن للمستشرقين أهدافاً يسعون للوصول إليها بأي طريق، ومن ذلك محاولة إحياء التراث القديم للفرق الإسلامية، وإبراز رواده ومصنفي الكتب فيه، من أجل تأجيج مشاعر الصراع بين عموم المسلمين، واستمراره مدى الحياة، لتخلو الساحة منهم، وتصفو لهم ولأتباعهم ممن يهمهم تفتيت وحدة المسلمين، وإشغال بعضهم بالرد على بعض. ولذا فقولهم إن لم يكن مردودا، فأقل أحواله أن يكون مشبوها، والمشبوه لا حجة فيه.

* وأخيرا؛ فقد جاء وقت الإجابة التفصيلية على عبارة ابن الأثير الجزري صاحب جامع الأصول، والتي سيتبين أهميتها بعد الفراغ من هذه الإجابة، حيث

(١) انظر كتاب (هدية العارفين) لإسماعيل باشا (٤٦٤/١).

سأبدأ أولا بنقل نص كلام ابن الأثير ﷺ -وسأضيف عليه تواريخ وفيات الأعلام المذكورين ضمنه من خلال ما تتبعته من سيرتهم من المصادر المدونة أدناه[1]- حيث قال عند شرحه وتعليقه على حديث أبي هريرة مرفوعا (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها. قال: (من يجدد لها دينها) (قد تكلم العلماء في تأويل هذا الحديث، كل واحد في زمانه، وأشاروا إلى القائم الذي يجدد للناس دينهم على رأس كل مائة سنة، وكأن كل قائل قد مال إلى مذهبه، وحمل تأويل الحديث عليه، والأولى أن يحمل الحديث على العموم، فإن قوله ﷺ: **(إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها)** ولا يلزم منه أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلا واحدا، وإنما قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر منه، فإن لفظة (مَنْ) تقع على الواحد والجمع،

(١) حيث رجعت في تراجمهم إلى مصادر متعددة، من أهمها ما يلي:
- (سير أعلام النبلاء) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي.
- (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) للحافظ الذهبي - ط مؤسسة الرسالة بيروت.
- (الإعلام بوفيات الإعلام) للحافظ الذهبي.
- (لسان الميزان) للحافظ بن حجر العسقلاني.
- (مرآة الجنان وعبرة اليقظان) لليافعي.
- (تاريخ الخلفاء) للحافظ السيوطي.
- (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) لابن الجوزي.
- (مشاهير علماء الأمصار) لمحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي - ط دار الكتب العلمية بيروت.
- (طبقات الفقهاء) لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - دار القلم بيروت.

وكذلك لا يلزم منه أن يكون أراد بالمبعوث: الفقهاء خاصة، كما ذهب إليه بعض العلماء، فإن انتفاع الأمة بالفقهاء، وإن كان نفعاً عاماً في أمور الدين، فإن انتفاعهم بغيرهم أيضا كثير مثل أولي الأمر، وأصحاب الحديث والقرَّاء والوعَّاظ، وأصحاب الطبقات من الزهّاد، فإن كل قوم ينفعون بفن لا ينفع به الآخر، إذ الأصل في حِفظ الدين حفظ قانون السياسة، وبث العدل والتناصف الذي به تحقن الدماء ويتمكن من إقامة قوانين الشرع، وهذا وظيفة أولي الأمر، وكذلك أصحاب الحديث: ينفعون بضبط الأحاديث التي هي أدلة الشرع، والقرَّاء ينفعون بالمواعظ والحث على لزوم التقوى والزهد في الدنيا، فكل واحد ينفع بغير ما ينفع به الآخر، لكن الذي ينبغي أن يكون المبعوث على رأس المائة؛ رجلا مشهورا معروفا، مشارا إليه في كل فن من هذه الفنون، فإذا حُمِل تأويل الحديث على هذا الوجه كان أولى، وأبعد من التهمة، وأشبه بالحكمة، فإن اختلاف الأئمة رحمة، وتقرير أقوال المجتهدين متعين، فإذا ذهبنا إلى تخصيص القول على أحد المذاهب، وأوَّلنا الحديث عليه، بقيت المذاهب الأخرى خارجةً عن احتمال الحديث لها، وكان ذلك طعنا فيها. فالأحسن والأجدر أن يكون ذلك إشارة إلى حدوث جماعةٍ من الأكابر المشهورين على رأس كل مائة سنة، يجددون للناس دينهم، ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم.

ونحن نذكر الآن المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في أقطار الأرض، وهي مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، ومذهب الإمامية، ومن كان المشار إليه من هؤلاء على رأس كل مائة سنة، وكذلك من كان المشار إليه من باقي الطبقات. وأما من كان قبل هذه المذاهب المذكورة، فلم يكن الناس مجتمعين على مذهب إمام بعينه.

* ولم يكن قبل ذلك إلا المائة الأولى، وكان على رأسها من أولي الأمر: عمر بن عبدالعزيز (ت١٠١هـ)، ويكفي في هذه الأمة وجوده خاصة، فإنه فعل في الإسلام ما ليس بخاف. وكان من الفقهاء بالمدينة: محمد بن الباقر (ت١١٤هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت١٠٧هـ)، وسالم بن عبدالله بن عمر (ت١٠٦هـ). وكان بمكة منهم: مجاهد بن جبر (ت١٠٤هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت١٠٧هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ). وكان باليمن: طاووس (ت١٠٦هـ)، وبالشام: مكحول (ت١١٦هـ)، وبالكوفة: عامر بن شراحيل الشعبي (ت١٠٤هـ)، وبالبصرة: الحسن البصري (ت١١٠هـ)، ومحمد بن سيرين (ت١١٠هـ). وأما القرَّاء على رأس المائة الأولى، فكان القائم بها عبدالله بن كثير (ت١٢٠هـ). وأما المحدثون فـ: محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)، وجماعة كثيرة من التابعين وتابع التابعين.

* وأما من كان على رأس المائة الثانية، فمن أولي الأمر: المأمون بن الرشيد (ت٢١٨هـ). ومن الفقهاء: الشافعي (ت٢٠٤هـ)، والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحاب أبي حنيفة (ت٢٠٤هـ)، وأشهب بن عبدالعزيز من أصحاب مالك (ت٢٠٤هـ)، وأما أحمد: فلم يكن يومئذ مشهورا، فإنه مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. ومن الإمامية: علي بن موسى الرضى (ت٢٠٣هـ)، ومن القرَّاء: يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ)، ومن المحدثين: يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، ومن الزهاد: معروف الكرخي (ت٢٠٤هـ).

* وأما من كان على رأس المائة الثالثة، فمن أولي الأمر: المقتدر بأمر الله (ت٣٢٠هـ)، ومن الفقهاء: أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي (ت٣٠٦هـ)، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة (ت٣٢١هـ)،..... -[قال المحقق: كذا بياض في الأصل]- من أصحاب مالك،

وأبو بكر بن هارون الخلال من أصحاب أحمد (ت٣١١هـ)، و أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي من الإمامية (ت٣٢٩هـ). ومن **المتكلمين**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ). ومن **القرَّاء**: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ). ومن **المحدثين**: أبو عبدالرحمن بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ).

* وأما من كان على رأس المائة الرابعة، فمن **أولي الأمر**: القادر بالله (ت٤٢٢هـ)، ومن **الفقهاء**: أبو حامد أحمد بن طاهر الاسفراييني من أصحاب الشافعي (ت٤٠٦هـ)، وأبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي من أصحاب أبي حنيفة (ت٤٠٣هـ)، وأبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر من أصحاب مالك (ت٤٢٢هـ)، وأبو عبدالله الحسين بن حامد من أصحاب أحمد (ت٤٠٣هـ)(١). ومن **الإمامية**: المرتضى الموسوي أخو الرضى الشاعر (ت٤٣٦هـ)، ومن **المتكلمين**: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، والأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت٤٠٦هـ). ومن **المحدثين**: أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم [ابن] البيع (ت٤٠٥هـ). ومن **القرَّاء**: أبو الحسن علي بن احمد الحمامي (ت٤١٧هـ). ومن **الزهاد**: أبو بكر محمد بن علي الدينوري (ت٤٣٠هـ).

---

(١) لم أجد له ترجمة بهذا الاسم (الحسين بن حامد) فيما تيسر لي الرجوع إليه من أمهات مراجع السير والتراجم التي أثبتها في نهاية الرسالة. إلا أني وجدت في كتاب (تاريخ الإسلام) اسما قريبا منه هو: (الحسن بن حامد بن علي بن مروان: أبو عبدالله البغدادي الوراق. شيخ الحنابلة. قال القاضي أبو يعلى: كان ابن حامد مدرس أصحاب أحمد وفقيههم في زمانه. وله المصنفات العظيمة...) (٢٩٢٧/١). وانظر سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٧) فلعله المراد بهذا الاسم، والله أعلم.

* وأما من كان على رأس المائة الخامسة، فمن أولي الأمر: المستظهر بالله (ت٥١٢هـ). ومن الفقهاء: الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي من أصحاب الشافعي (ت٥٠٥هـ)، والقاضي فخر الدين محمد بن علي الأرسابندي المروزي من أصحاب أبي حنيفة (ت٥١٢هـ)[1]،.... - [قال المحقق: كذا بياض في الأصل] - من أصحاب مالك، وأبو الحسن علي بن عبيد الله الزاغوني من أصحاب أحمد (ت٥٢٧هـ). ومن المحدثين: رزين بن معاوية العبدري (ت٥٣٥هـ). ومن القرَّاء: أبو العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي (ت٥٢١هـ).

هؤلاء كانوا المشهورين في هذه الأزمنة المذكورة. وقد كان قبيل كل مائة أيضا من يقوم بأمور الدين، وإنما المراد بالذكر من انقضت المائة وهو حي عالم مشهور مشار إليه) انتهى كلامه رحمه الله[2].

* وعند تأملي في قول ابن الأثير رحمه الله هذا وعباراته، ظهر لي عدة ملاحظات حول بعض ما ذكره، سأسوقها ثم أقوم بالرد عليها، فأقول مستعينا بالله:

---

(١) لم أجد له ترجمة بهذا الاسم (محمد بن علي) فيما تيسر لي الرجوع إليه من أمهات مراجع السير والتراجم التي أثبتها في نهاية الرسالة إلا أني وجدت في كتاب (هدية العارفين) اسما قريبا منه هو: (محمد بن الحسين بن محمد الإمام فخر الدين أبو بكر الأرسابندي.. الحنفي المتوفى سنة ٥١٢ اثنتي عشرة وخمسمائة. صنف الأصول في الفقه. آمالي شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع...) (٤٩٠/١). وقال في (كشف الظنون): (الجامع الكبير في الفروع للإمام المجتهد أبي عبدالله: محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى: سنة ١٨٧ وكتبوا له شروحا منها:... وشرح القاضي: محمد بن الحسين الأرسابندي المتوفى: سنة ٥١٢) (٥٦٩/١) فلعله المراد بهذا الاسم، والله أعلم.

(٢) انظر كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول) لابن الأثير الجزري (٣٢٠/١١-٣٢٤).

- الملاحظة الأولى عند قوله: (قد تكلم العلماء في تأويل هذا الحديث، كل واحد في زمانه، وأشاروا إلى القائم الذي يجدد للناس دينهم على رأس كل مائة سنة)، فهذه العبارة نص منه ﷺ على أن المشار إليه في حديث التجديد لابد أن يكون قائما موجودا على رأس المائة، وهذا شرط معتبر عنده هنا، مما يوجب علينا في المقابل أن نعرف شيئين اثنين:

الأول منهما: ما المقصود برأس المائة؟؟ والجواب عن ذلك وضحه العظيم آبادي بقوله: (تنبيه: اعلم أن المراد من رأس المائة في هذا الحديث آخرها.... قال الحافظ في فتح الباري في تفسير رأس مائة سنة: أي عند انتهاء مائة سنة انتهى. وقال الطيبي: الرأس مجاز عن آخر السنة وتسميته رأسا باعتبار أنه مبدأ لسنة أخرى انتهى)[1]. يعني عند انتهاءها وبداية المائة التي تليها، بحيث يكون تقريبا في نحو خمس إلى عشر سنين تقريبا من بداية المائة التالية.

وبناء عليه وحينما نتأمل في سني وفيات المجددين الذين أوردهم ابن الأثير، فإننا نجد هذا الشرط قد اختل اختلالا واضحا، وخصوصا عند الكليني المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، فلا يكون داخلا في حديث التجديد!!.

الثاني منهما: هل يمكن التغاضي عن هذا الشرط وتجاوزه في بعض المجددين؟؟ بحيث لا نلزم ابن الأثير بتحديد فترة ما بعد المائة بعشر سنوات، بل نجعلها إلى قرابة الست والثلاثين سنة تقريبا ليتوافق مع ما أورده ﷺ من ترجمة المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، مع مراعاة أن يكون التجاوز في حالة الزيادة على المائة سنة دون النقص منها ولو بيوم واحد، حيث أكد هذا الفهم ابن

(١) انظر كتاب (عون المعبود) للعظيم آبادي (٦/٢٦٠-٢٦٢).

الأثير نفسه في خاتمة حديثه عن حديث التجديد سابقا بقوله: (**وقد كان قبيل كل مائة أيضا من يقوم بأمور الدين، وإنما المراد بالذكر من انقضت المائة وهو حي عالم مشهور مشار إليه**) والجواب عن ذلك أيضا وضحه العظيم آبادي بقوله: (ثم اعلم أن ابن الأثير والطيبي وغيرهما زعموا أن المجدد هو الذي انقضت المائة وهو حي معلوم مشهور مشار إليه فجعلوا حياة المجدد وبقاءه بعد انقضاء المائة شرطا له، فعلى هذا من كان على رأس المائة أي آخرها ووجد فيه جميع أوصاف المجدد إلا أنه لم يبق بعد انقضاء المائة بل توفي على رأس المائة الموجودة قبل المائة الآتية بخمسة أيام مثلا لا يكون مجددا، **لكن لم يظهر لي على هذا الاشتراط دليل**. وما قال بعض السادات الأعاظم إن قيد الرأس اتفاقي ، وإن المراد أن الله تعالى يبعث في كل مائة سواء كان في أول المائة أو وسطها أو آخرها واختاره **ليس بظاهر**، بل الظاهر أن القيد احترازي ولذلك لم يعد كثير من الأكابر الذين كانوا في وسط المائة من المجددين، وإن كان أفضل من المجدد الذي كان على رأس المائة. ففي مرقاة الصعود: قد يكون في أثناء المائة من هو أفضل من المجدد على رأسها. نعم لو ثبت كون قيد الرأس اتفاقيا بدليل صحيح لكان دائرة المجددية أوسع ولدخل كثير من الأكابر المشهورين المستجمعين لصفات المجددية في المجددين كالإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخاري ومالك بن أنس ومسلم النيسابوري وأبي داود السجستاني وغيرهم من أئمة الهدى)[1].

وبناء على عدم وجود دليل لما اشترطه ابن الأثير، وعدم وضوح السبب الذي من أجله جعل فترة التجديد تمتد إلى أكثر من ثلث القرن تقريبا، فإن ترجيح

---

(١) انظر المصدر السابق (٦/٢٦٢).

أن يكون القيد احترازيا هو الظاهر، مما يدعوني إلى تحديده بفترة يسيرة لا تتجاوز العشر سنوات في حال الزيادة.

فإذا تقرر ذلك - كما هو ظاهرٌ من صنيع كل من تكلم في حديث التجديد، وأدرج على ضوء ذلك أسماء العلماء المجددين - فإن إدخال الكليني ضمن هؤلاء المجددين المعتبرين؛ يعتبر إقحاما له من غير دليل ظاهر، ولا مبرر باهر.

وللفائدة: أسوق إشكالا على حديث التجديد ذكره العظيم آبادي بقوله: (وقال المناوي في مقدمة فتح القدير تحت قوله على رأس كل مائة سنة: أي أوله، ورأس الشيء أعلاه، ورأس الشهر أوله. ثم قال بعد ذلك: وهنا تنبيه ينبغي التفطن له وهو أن كل من تكلم على حديث: إن الله يبعث إنما يقرره بناء على أن المبعوث على رأس القرن يكون موته على رأسه، وأنت خبير بأن المتبادر من الحديث إنما هو أن البعث وهو الإرسال يكون على رأس القرن أي أوله، ومعنى إرسال العالم تأهله للتصدي لنفع الأنام وانتصابه لنشر الأحكام، وموته على رأس القرن أخذ لا بعث، فتدبر!!)[1].

- الملاحظة الثانية عند قوله: **(وكأن كل قائل قد مال إلى مذهبه، وحمل تأويل الحديث عليه، والأولى أن يحمل الحديث على العموم)** فهذه العبارة نص منه ﷺ على أن حديث التجديد فيه خلاف بين العلماء. وبالتالي فالتسليم بقول أحد دون أحد راجع إلى الاجتهاد والتخمين، وليس إلى الإجماع واليقين، (قال في مجالس الأبرار: ولا يعلم ذلك المجدد إلا بغلبة الظن ممن عاصره من العلماء بقرائن أحواله والانتفاع بعلمه، إذ المجدد للدين لا بد أن يكون عالما بالعلوم

(١) انظر المصدر السابق (٢٦٣/٦).

الدينية الظاهرة والباطنة قاصرا للسنة قامعا للبدعة ، وأن يعم علمه أهل زمانه)[1].

قال الذهبي: (وقال ابن صلاح: وعلى أبي حامد تأول بعض العلماء حديث: (وإن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة يجدد لها دينها) فكان الشافعي على رأس المائتين وابن سريج في رأس الثالثة وأبو حامد في رأس الرابعة)[2]. مما يعني أن الاختيار مبني على اجتهاد بتأويل لبعض العلماء. يؤكد ذلك أن بعض العلماء قد خص حديث التجديد بطائفة معينة دون غيرها كما سيأتي من كلام ابن كثير، ويشهد لهذا كمثال قول الإمام ابن عساكر: (وسمعت الشيخ الإمام أبا الحسن علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح بن علي السلمي على كرسيه بجامع دمشق يقول وذكر حديث أبي علقمة هذا فقال: كان على رأس المائة الأولى عمر بن عبدالعزيز، وكان على رأس المائة الثانية محمد بن إدريس الشافعي، وكان على رأس المائة الثالثة الأشعري، وكان على رأس المائة الرابعة ابن الباقلاني، وكان على رأس المائة الخامسة أمير المؤمنين المسترشد بالله، وعندي أن الذي كان على رأس الخمس مائة الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الفقيه، لأنه كان عالما عاملا فقيها فاضلا أصوليا كاملا مصنفا عاقلا انتشر ذكره بالعلم في الآفاق وبرز على من عاصره بخراسان والشام والعراق، وذكر غير الفقيه أبي الحسن أن أبا العباس أحمد بن عمر بن سريج الفقيه هو الذي كان على رأس الثلثمائة، وأن أبا الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي

---

(١) انظر المصدر السابق (٦/٢٦٣).

(٢) انظر كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي (١/٢٩٤٣).

النيسابوري هو الذي كان على رأس الأربعمائة، وقول من قال إنه أبو الحسن الأشعري أصوب، لأن قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب، فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة المضللة وحالته في ذلك مشتهرة وكتبه في الرد عليهم منتشرة، فأما أبو العباس بن سريج فكان فقيها مضطلعا بعلم أصول الفقه وفروعه نبيها، وقول من قال إن القاضي أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني هو الذي كان على رأس الأربعمائة أولى من القول الثاني، لأنه أشهر من أبي الطيب الصعلوكي مكانا وأعلى في رتب القوم شأنا وذكره أكبر من أن ينكر وقدره أظهر من أن يستر وتصانيفه أشهر من أن تشهر وتواليفه أكثر من أن تذكر، فأما أبو الطيب ﷺ فإنما اشتهر ذكره ببلده وكانت رياسة لأصحاب الشافعي له بنيسابور ولوالده ولولده، وكان أبوه أبو سهل محمد بن سليمان ﷺ ذا محل خطير وذكره فيما بين أهل العلم بخراسان كبير لم يزل هو وولده وولد ولده يظهرون مذهب الأشعرية ويجاهدون أهل البدع بنيسابور من المعتزلة والرافضة والكرامية)[١].

وبناء على ما سبق تقريره، فقول ابن الأثير في تحديد المجددين ليس ملزما لغيره ليسلِّم له به من دون تمحيص. مما يعني أن إدخال الكليني ضمن هؤلاء المجددين لا يسلم لابن الأثير، بل هو محل نظر ونقد.

- الملاحظة الثالثة عند قوله: **(ولا يلزم منه أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلا واحدا وإنما قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر منه)** فهذه العبارة

---

(١) انظر كتاب (تبيين كذب المفتري) لعلي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (١/٥٣-٥٤) - ط دار الكتاب العربي بيروت.

نص منه ﷺ على أن حصر التجديد لا يكون لشخص واحد، بل قد يكون لأكثر من واحد. وأيضا فهذا يؤكد ما أشرنا إليه في الملاحظة الثانية من حيث أن اختيار بعضهم مجددا، وإغفال البعض الآخر إنما هو راجع إلى اجتهاد العالم وظنه. وبناء عليه فإيراد ابن الأثير لهذه الأسماء لا يعد حصرا لها، بل قد يكون غيرها أولى منها، يؤكد ذلك عبارات العلماء الذين تكلموا على حديث التجديد أو الذين أشاروا إلى فقهاء وعلماء كل طبقة، فإنهم يختلفون في أحيان كثيرة حول اختيار عالم مجدد دون آخر. (قال البيهقي في المدخل بسنده إلى الإمام أحمد: إنه كان في المائة الأولى عمر بن عبدالعزيز وفي الثانية الشافعي وزاد غيره: وفي الثالثة أبو العباس بن سريج وقيل أبو الحسن الأشعري وفي الرابعة أبو الطيب سهل الصعلوكي وأبو حامد الأسفراييني - أو الباقلاني - وفي الخامسة حجة الإسلام محمد الغزالي وفي السادسة الفخر الرازي أو الحافظ عبدالغني وفي السابعة ابن دقيق العيد وفي الثامنة البلقيني أو الزين العراقي، قال في المقاصد وفي التاسعة المهدي ظنا - أو المسيح عليه السلام فالأمر قد اقترب والحال قد اضطرب، قال ابن كثير: **وقد ادعى كل قوم في إمامهم أنه المراد بهذا الحديث والظاهر والله أعلم أنه يعم حملة العلم من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء من مفسرين ومحدثين وفقهاء ونحاة ولغويين إلى غير ذلك من الأصناف**)[1][2].

---

(١) انظر كتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس) لأبي الفداء إسماعيل العجلوني (١/٢٨٢-٢٨٣) - ط مؤسسة الرسالة بيروت.

(٢) ولولا خشية الإطالة في هذا المقام حول ما يتعلق باختلاف نظرة العلماء من أتباع المذاهب عموما، والمصنفين في التراجم خصوصا في تحديد المجدد على رأس كل سنة، لذكرت ذلك من مظانه بحسب ما تيسر لي، ولكني حسبي ما سأحيل عليه لمن أراد مزيد =

- الملاحظة الرابعة عند قوله: (وكذلك لا يلزم منه أن يكون أراد بالمبعوث: الفقهاء خاصة) فهذه العبارة نص منه ﷺ على عدم حصر المجددين على رأس كل مائة عام بالفقهاء فقط، بل لا بد من شمول غيرهم ممن له نفع في الأمة، سواء كان من طبقات العلماء، أو أولي الأمر ونحوهم. قال العظيم آبادي: (قوله: (من يجدد) مفعول يبعث، (لها) أي لهذه الأمة، (دينها) أي يبين السنة من البدعة ويكثر العلم وينصر أهله ويكسر أهل البدعة ويذلهم. قالوا: ولا يكون إلا عالما بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة. قاله المناوي في فتح القدير شرح الجامع الصغير. وقال العلقمي في شرحه: معنى التجديد إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما)[1]. (فظهر أن المجدد لا يكون إلا من كان عالما بالعلوم الدينية ومع ذلك من كان عزمه وهمته آناء الليل والنهار إحياء السنن ونشرها ونصر صاحبها وإماتة البدع ومحدثات الأمور ومحوها وكسر أهلها باللسان أو تصنيف الكتب والتدريس أو غير ذلك، ومن لا يكون كذلك لا يكون مجددا البتة وإن كان عالما بالعلوم مشهورا بين الناس مرجعا لهم. فالعجب كل العجب من صاحب جامع الأصول أنه عد أبا جعفر الإمامي الشيعي

فائدة ، حيث وجدت بعض ذلك - فضلا على ما سبق - ضمن مصادر متعددة، من أهمها ما يلي:

- (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (٥٢٦/٩) (٧٨/١١).
- (تاريخ الخلفاء) للحافظ السيوطي ص(٣٨٣-٣٨٥).
- (مرآة الجنان وعبرة اليقظان) لليافعي (٦٦٩/١-٦٧٣).
- (تاريخ الإسلام) للحافظ الذهبي (٢٥١٦/١ و ٢٥٧٧).
- (طبقات الفقهاء) لأبي إسحاق الشيرازي ص(٣٧- ١٧٩).

(١) انظر كتاب (عون المعبود) للعظيم آبادي (٢٦٠/٦).

والمرتضى أخا الرضا الإمامي الشيعي من المجددين حيث قال:.... الخ. وقد ذكره العلامة محمد طاهر[1] في مجمع البحار ولم يتعرض بذكر مسامحته ولم ينبه على خطأه. ولا شبهة في أن عدهما من المجددين خطأ فاحش وغلط بيِّن، لأن علماء الشيعة وإن وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد وبلغوا أقصى مراتب من أنواع العلوم واشتهروا غاية الاشتهار لكنهم لا يستأهلون المجددية. كيف وهم يخرِّبون الدين فكيف يجددون، ويميتون السنن فكيف يحيونها، ويروجون البدع فكيف يمحونها، وليسوا إلا من الغالين المبطلين الجاهلين، وجلُّ صناعتهم التحريف والانتحال والتأويل، لا تجديد الدين ولا إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة. هداهم الله تعالى إلى سواء السبيل)[2]. رحم الله الشيخ شمس الحق العظيم آبادي حيث وضع النقاط على الحروف، وبيَّن أن قول ابن الأثير لا يُقر له ولا يوافق له عليه أيضا، حتى وإن كان هو قائله ﷺ، وبيَّن أيضا السبب الذي من أجله لم يُذكر علماء الرافضة ضمن تصنيف المجددين مع ما لديهم من علم ومعرفة[3].

(١) هو محمد بن طاهر الصديقي الهندي الملقب بملك المحدثين، صاحب كتاب " مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار" تتلمذ على علماء بلده، وصار رأسا في العلوم الحديثة والأدبية، ورحل إلى الحرمين الشريفين، وأدرك علماءهما ومشائخهما. والعجيب في ترجمته أنه كان يقوم على طائفتي الرافضة والمهدوية ويناظرهم ويريد إرجاعهم إلى الحق وقهرهم في مجالس وأظهر فضائحهم وقال بكفرهم ؛ فسعوا عليه واحتالوا حتى قتلوه في سادس شوال سنة ٩٨٦هـ انظر في ترجمته كتاب (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي (٨/٤١٠) ، وكتاب (أبجد العلوم) للقنوجي (٣/٢٢٢).

(٢) انظر كتاب (عون المعبود) (٦/٢٦٣-٢٦٤).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين =

وبناء عليه فالكليني بهذا الاعتبار لا يمكن بأي حال من الأحوال إدراجه ضمن المجددين مع ما نعلمه من أقواله الكفرية وضلالاته العقدية التي سطر بها كتابه الكافي.

- الملاحظة الخامسة عند قوله: **(لكن الذي ينبغي أن يكون المبعوث على رأس المائة؛ رجلا مشهورا معروفا، مشارا إليه في كل فن من هذه الفنون)** فهذه العبارة نص منه ﷺ على أن المجدد لا بد أن يكون (رجلا - مشهورا - معروفا - مشارا إليه في كل فن من الفنون).

ولكن هذه الضوابط من حيث الشهرة والمعرفة ونحوها - إضافة إلى ما تقدم تقريره سابقا - كيف يمكن لنا أن نجمع بينها وبين الجهالة بحال الكليني عند أئمة الإسلام من العلماء والمؤرخين الذين تقدم ذكرهم في هذه الرسالة؟؟

المشهورين أحد رافضي، بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم، وكتبهم كلها شاهدة بذلك، وهذه كتب الطوائف كلها تنطق بذلك، مع أنه لا أحد يلجئهم إلى ذكر الرافضة، وذكر جهلهم وضلالهم. وهم دائما يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يعلم معه بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجهل الناس وأضلهم، وأبعد طوائف الأمة عن الهدى. كيف ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع عظائم البدع المنكرة، فإنهم جهمية قدرية رافضة. وكلام السلف والعلماء في ذم كل صنف من هذه الأصناف لا يحصيه إلا الله، والكتب مشحونة بذلك، ككتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والأصول والفروع وغير ذلك، وهؤلاء الثلاثة شر من غيرهم من أهل البدع كالمرجئة والحرورية. والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجلا له في الأمة لسان صدق يتهم بمذهب الإمامية، فضلا عن أن يقال: إنه يعتقده في الباطن.) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية (٤/١٣٠-١٣١).

وهل يمكن لرجل مثل الكليني على ما له من منزلة عند الرافضة[1] وكتابه الكافي الذي يزعمون أنه لم يدون في الإسلام مثله، أن يخفى ذكره على أساطين علم التراجم الذين ربما ذكروا من هو أقل منه شهرة وعلما وذكرا؟؟.

- الملاحظة السادسة عند قوله: (**فالأحسن والأجدر أن يكون ذلك إشارة إلى حدوث جماعةٍ من الأكابر المشهورين على رأس كل مائة سنة، يجددون للناس دينهم، ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم. ونحن نذكر الآن المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في أقطار الأرض، وهي مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، ومذهب الإمامية**) فهذه العبارة نص منه ﷺ على أن مذهب الإمامية الرافضة، مذهب مشهور يوازي في شهرته مذاهب الأئمة الأربعة، وخصوصا منذ نهاية القرن الأول[2].

---

(١) ومما يحسن التنبيه عليه أن الإمامية الاثني عشرية يسمون بالرافضة بشهادة الكليني، ففي ك الحجة - باب: مولد أبي محمد الحسن بن علي (ع) (١/٥٠٤) رواية جاء فيها: (يا بني ذاك إمام الرافضة، ذاك الحسن بن علي المعروف بابن الرضا). وفي كتاب الروضة (٨/٣٤) رواية جاء فيها: (قلت: جعلت فداك فإنا قد نبزنا نبزا انكسرت له ظهورنا ، وماتت له أفئدتنا ، واستحلت له الولاة دماءنا في حديث رواه لهم فقهاؤهم، قال: فقال أبوعبدالله (ع): الرافضة؟ قال: قلت: نعم، قال: لا والله ما هم سموكم، ولكن الله سماكم به).

(٢) ولو قال قائل: هل هذا هو رأي ابن الأثير المعتمد في مذهب الرافضة من خلال تتبع كتبه الأخرى؟ فالجواب: إنه بغض النظر عن رأيه فيهم في كتبه الأخرى، لأن سبب الإشكال الحقيقي هو جعل مذهب الإمامية مذهبا يوازي في شهرته المذاهب الأربعة في هذا الكتاب، وإدراج الكليني الرافضي من علمائه المجددين. ولذا فرأيه في كتبه الأخرى لا يهم بقدر ما يهم الرد على هذه العبارة أو المقولة أو الزلة - إن صح التعبير - من ابن الأثير ﷺ، والتي انتقدها العلماء كالعظيم آبادي وغيره.

فإذا كان كذلك فكيف لنا الجمع بين قوله ﷺ وهو متأخر وفاة (ت٦٠٦هـ)، ومتأخر رتبة أيضا من حيث التخصص في نقد ومناقشة وتمحيص فرق الشيعة، وبين أقوال العلماء المتقدمين وفاة وقربا لنشأة الشيعة، والذين هم أعلى رتبة منه ﷺ في هذا الباب، كالإمام البغدادي (ت٤٢٩هـ) حينما يقول: (ولم يكن بحمد الله ومنه في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجهمية، ولا في القدرية، ولا في المجسمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم على الخصوص والعموم من أهل السنة والجماعة)[1]، والإمام ابن حزم (ت٤٥٦هـ) حينما يقول: (وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علما أصلا، لا من رواية، ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه)[2]، وأبي المظفر الاسفرايني (ت٤٧١هـ) حينما يقول: (ولم يكن قط للروافض، والخوارج، والقدرية، تصنيف معروف يرجع إليه في تعرف شيء من الشريعة، ولا كان لهم إمام يقتدى به في فروع الديانة)[3].

- الملاحظة السابعة عند قوله: (**وأما من كان قبل هذه المذاهب المذكورة، فلم يكن الناس مجتمعين على مذهب إمام بعينه**) فهذه العبارة نص منه ﷺ على

---

(١) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) لعبدالقاهر البغدادي ص(٢٢٦).

(٢) انظر كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لأبي محمد ابن حزم الظاهري (١٧٥/٤).

(٣) انظر كتاب (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين) لأبي المظفر الاسفرايني ص(١٩٢).

أن ما قبل هذه المذاهب الخمسة لم يكن الناس مجتمعين على مذهب إمام بعينه ينتسبون إليه، ولذا يلاحظ على كلامه ﷺ أنه لم يذكر أئمة هذه المذاهب إلا بعد المائة الثانية.

وقد بينت فيما سبق التعسف في إدخال مذهب الإمامية ضمن المذاهب المشهورة مع بطلانه ، وكذلك عدم الاعتماد على اختيار ابن الأثير لهذه الأسماء لبعده ﷺ عن هذه الأزمنة، والذي يبدو لي أنه قد اعتمد في ذكر هذه الأسماء وأماكنها على كتاب طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، فإنه قد قسم العلماء باعتبار أماكن تواجدهم إلى قريب من تقسيم المصنف بل حتى في تصنيف الفقهاء أيضا، وذكر علماء كل طبقة ومذهب، مع ملاحظة أنه لم يذكر من الإمامية - على حد تصنيف ابن الأثير - سوى محمد الباقر (ت١١٤هـ) باعتبار أنه من فقهاء التابعين بالمدينة، ولم يذكر للإمامية مذهبا ولا عالما ولا طريقة، بل ختم عبارته قبل الانتقال إلى تفصيل أئمة كل مذهب بقوله: (ثم انتهى الفقه بعد ذلك - يقصد بعد الثلث الأول من المائتين - في جميع البلاد التي انتهى إليها الإسلام إلى أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وداود رحمهم الله تعالى، وانتشر عنهم الفقه في الآفاق، وقام بنصرة مذاهبهم أئمة ينسبون إليهم وينصرون أقوالهم)[1].

ومع ذلك فإننا لو خالفنا في ذلك ، وسلمنا أن للإمامية مذهبا مشهورا ؛ فإننا سنقصره على المذهب الفقهي فقط دون العقدي، باعتبار أنه الوجه الظاهر لاقترانه مع بقية المذاهب الفقهية الأخرى. ومع ذلك فلا يزال نقدي مستمرا

---

(١) انظر كتاب (طبقات الفقهاء) لأبي إسحاق الشيرازي ص(١٠٨).

حول إدراج الكليني ضمن الفقهاء المجددين مع أن تصنيفه ضمن علماء العقيدة أولى لسببين:

السبب الأول: أن كتابه (أصول الكافي) هو الكتاب الوحيد من ضمن الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة الذي تطرق لعقائد الشيعة، بخلاف بقية الكتب الأخرى[1]. لذا فإدراجه ضمن الفقهاء غير مناسب، إلا في حالة اعتبار بقية كتاب الكافي المسماة بـ (الفروع). ومع ذلك فنقدي الثاني حوله هو:

السبب الثاني: إن كان سبب إدراجه ضمن المجددين كونه من الفقهاء، فإن ذكر غيره من علماء الشيعة الفقهاء المتقدمين أو المعاصرين له أولى من ذكره، قال السبحاني: (ومع إطلالة القرن الرابع خرج لون جديد في الكتابة والفتيا، وهو الإفتاء بمتون الروايات مع حذف إسنادها، والكتابة على هذا النمط مع إعمال النظر والدقة فخرج الفقه - في ظاهره - عن صورة نقل الرواية، واتخذ لنفسه شكل الفتوى المحضة. وأوّل من فتح هذا الباب في وجه الشيعة على مصراعيه هو والد الشيخ الصدوق «علي بن الحسين بن موسى بن بابويه» المتوفّى عام ٣٢٩هـ[2]، فألّف كتاب «الشرائع» لولده الصدوق، وقد عكف فيه على نقل متون ونصوص الروايات، وقد بثّ الصدوق هذا الكتاب في متون كتبه: كالفقيه، والمقنع والهداية، كما يظهر ذلك من الرجوع إليها. ولقد استمر التأليف على هذا النمط، فتبعه ولده الصدوق المتوفّى عام ٣٨١هـ فألّف «المقنع والهداية»، وتبعه

---

(١) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للدكتور علي السالوس ص(٧٢٣) وكتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٣٥٧/١). وكتاب(الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص ١٢١.

(٢) هذا هو نفس العام الذي توفي فيه الكليني، فأين ذكر الكليني!!.

شيخ الأمة ومفيدها «محمد بن محمد بن النعمان» المتوفّى عام ٤١٣هـ في «مقنعته» وتلميذه شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي المتوفّى عام ٤٦٠هـ في «نهايته». ولما كانت متون هذه الكتب والمؤلّفات مأخوذة من نفس الروايات والأصول وقعت متونها موضع القبول من قبل الفقهاء فعاملوها معاملة الكتب الحديثية، وعولوا عليها عند إعوازهم النصوص على اختلاف مشاربهم وأذواقهم[1]....... إنّ ظهور النمط الثاني (تجريد المتون عن الأسانيد) تمخّض عنه اندثار الطريقة القديمة السائدة طيلة قرون، لكنّه لم يكن رافعاً للحاجة وسادّاً للفراغ، لأنّ هناك وقائع وأحداث لم ترد بعينها في متون الروايات وسنن النبي صلّى الله عليه و آله وسلّم، وإن كان يمكن استنباط أحكامها من العمومات والإطلاقات والأصول الواردة في الكتاب والسنّة. ولذلك دعت الحاجة في أوائل القرن الرابع إلى إبداع منهج خاص في الفقه، وهو الخروج عن نطاق عبائر النصوص والألفاظ الواردة في الكتاب والسنّة، وعرض المسائل على القواعد الكلية الواردة في ذينك المصدرين، مع التحفظ على الأصول المنقولة عن أئمّة الشيعة من نفي القياس والاستحسان ونفي الاعتماد على كلّ نظر ورأي ليس له دليل. وهذا اللون من الفقه **وإن كان سائداً بين فقهاء العامة،** لكنّه كان مبنياً على أُسس وقواعد زائفة!!، كالعمل بالقياس وسائر المصادر الفقهية. **وأوّل من فتح هذا الباب على مصراعيه في وجه الأمة،** هو شيخ الشيعة وفقيهها الأجل: الحسن ابن علي بن أبي عقيل أبو محمد الحذّاء عرّفه النجاشي بقوله: فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام منها: كتاب «المتمسك بحبل آل الرسول»، كتاب مشهور في الطائفة،

(١) وهذا يعني أنه من عام ٣٢٩هـ حتى عام ٤٦٠هـ لا يوجد ذكر للكليني، فأين تقع منزلة الكليني بينهم!!.

وقيل: ما ورد الحاج من خراسان إلاّ طلب واشترى منه نسخاً، وسمعت شيخنا أبا عبدالله (المفيد) ﷺ يكثر الثناء على هذا الرجل ﷺ. وهذا شيخ الطائفة الطوسي يعرّفه ويعرّف كتابه المذكور في فهرسته، ويقول: وهو من جملة المتكلّمين، إماميّ المذهب، ومن كتبه كتاب «المتمسك بحبل آل الرسول» في الفقه وغيره، وهو كتاب كبير حسن. ويقول العلاّمة: ونحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية، وهو من جملة المتكلّمين وفضلاء الإمامية. ويصف كتابه «المتمسك بحبل آل الرسول» بأنّه كتاب مشهور عندنا. وقد نقل آراءه العلاّمة في «مختلف الشيعة» في جميع أبواب الفقه، وهذا يكشف عن أنّ الكتاب المذكور كتب على أساس الاستنباط، وردّ الفروع إلى الأصول، والخروج عن دائرة ألفاظ الحديث، عملاً بقول الصادق: علينا إلقاء الأصول إليكم، وعليكم التفريع. ولعلّه لأجل هذا قال العلاّمة بحر العلوم في «فوائده الرجالية»: هو أوّل من هذّب الفقه واستعمل النظر، وفتق البحث في الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى وبعده الشيخ الفاضل «ابن الجنيد»[(١)]... والتاريخ وإن لم يضبط عام وفاته، غير أنّه من معاصري الشيخ الكليني المتوفّى عام ٣٢٩هـ، ومن مشايخ جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى عام ٣٦٩هـ وقد ترجم له السيد الأمين ﷺ في أعيان الشيعة ترجمة مبسوطة. والثاني هو محمد بن أحمد بن جنيد، أبو علي الكاتب الاسكافي، الذي قال النجاشي عنه: وجه في أصحابنا، ثقة، جليل القدر، صنّف فأكثر، ثمّ ذكر فهرس كتبه ومنها: كتاب «تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة»، وكتاب «الأحمدي في الفقه المحمّدي»، ويصف الشيخ الطوسي كتاب «تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة»: بأنّه كتاب

(١) ألا يستحق بهذا الوصف أن يدرج ضمن المجددين على رأس المائة الثالثة كفقيه من فقهاء الإمامية بدل الكليني؟!.

كبير في عشرين مجلداً، يشتمل على عدّة من كتب الفقه على طريقة الفقهاء. وقوله: على طريقة الفقهاء إشارة إلى أنّه كان كتاباً على نمط الكتب الفقهية الاستدلالية، نظير الكتب الفقهية للعامة. ولأجل ذلك يقول مؤلف « روضات الجنات»: إنّ هذا الشيخ تبع الحسن ابن أبي عقيل العماني فأبدع أساس الاجتهاد في أحكام الشريعة... ثمّ يقول العلاّمة: قد وقع إليّ من مصنفات هذا الشيخ المعظم الشأن كتاب «الأحمدي في الفقه المحمّدي»، وهو مختصر هذا الكتاب، جيد يدلّ على فضل هذا الرجل وكماله، وبلوغه الغاية القصوى في الفقه وجودة نظره، وأنا ذكرت خلافه وأقواله في كتاب «مختلف الشيعة في أحكام الشريعة»....) إلخ ما كتبه السبحاني[1][2].

- الملاحظة الثامنة عند قوله: (وأما أحمد: فلم يكن يومئذ مشهورا، فإنه

---

(١) انظر (تذكرة الأعيان) كتاب منشور لجعفر السبحاني في موقع الإمام الصادق على الشبكة العنكبوتية ص(٦٨-٧٢):

http://www.imamsadeq.org/book/sub7/tathqra/tathqra83.html#69

(٢) ولو قيل بأن السبحاني لا يؤرخ لظهور مدرسة الشيعة عموما، وإنما لمدرسة الأصوليين -لأنه من أتباعها- دون مدرسة الأخباريين؟ فالجواب: أن بداية افتراق الاثني عشرية إلى أصولية، وأخبارية كان على يد محمد أمين الاسترابادي (ت١٠٣٣هـ) وقيل إنه أقدم من ذلك، وإنما الاسترابادي هو الذي جدده. وعلى فرض ضعف هذا الجواب، فإن الذي يؤكد على أن السبحاني يؤرخ لمدارس الشيعة عموما من دون تفريق هو ذكره لابن بابويه وابنه الصدوق صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) والذي يعتبر رئيس الأخباريين، بل ذكره للكليني الأخباري في ثنايا حديثه من ترشيحه كإمام معتبر في الفقه دليل على عدم وصوله لمنزلة الإمامة والتجديد في هذا الشأن. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (١١٥/١-١١٨) نقلا عن كتاب (الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة) لفرج العمران.

مات سنة إحدى وأربعين ومائتين) فهذه العبارة نص منه ﷺ على سبب عدم إدراج الإمام أحمد ضمن المجددين، وهو لكونه لم يكن مشهورا فيما بين (٢٠٠هـ و ٢٤٠هـ)، وأيضا فإنه قد مات سنة (٢٤١هـ).

وهذه العبارة قد استوقفتني كثيرا، واستبعدت أن يكون ابن الأثير ﷺ - العالم بأهل السنة ، والجامع لأصول حديثهم - قد قالها لأسباب منها:

أولا: أن بعض من أوردهم ابن الأثير في هذه الطبقة من الفقهاء والمحدثين هم من شيوخ أحمد، ومع ذلك فقد رووا عنه، وهذا يدل لا محالة على مكانته وشهرته حتى زمن وفاة هؤلاء العلماء. قال الذهبي في ترجمة الإمام أحمد من كتابه السير: (شيوخه: طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة في العام الذي مات فيه مالك وحماد بن زيد -(١٧٩هـ)-، فسمع من إبراهيم بن سعد قليلا ومن هشيم بن بشير فأكثر وجوَّد..... ووكيع فأكثر ويحيى القطان فبالغ..... وعبد الرحمن بن مهدي..... ومحمد بن إدريس الشافعي..... ويحيى بن آدم وأبي عبدالرحمن المقرئ..... وخلائق إلى أن ينزل في الرواية عن قتيبة بن سعيد وعلي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وهارون بن معروف وجماعة. أقرانه: فعدة شيوخه الذين روى عنهم في المسند مئتان وثمانون ونيف، قال عبدالله: حدثني أبي قال: حدثنا علي بن عبدالله وذلك قبل المحنة، قال عبدالله: ولم يحدث أبي عنه بعد المحنة بشيء. قلت[1]: يريد عبدالله بهذا القول أن أباه لم يحمل عنه بعد المحنة شيئا، وإلا فسماع عبدالله بن أحمد لسائر كتاب المسند من أبيه كان بعد المحنة بسنوات في حدود سنة سبع أو ثمان وعشرين ومئتين، وما سمع عبدالله شيئا

---

(١) القائل هو الإمام الذهبي ﷺ.

من أبيه ولا من غيره إلا بعد المحنة فإنه كان أيام المحنة صبيا مميزا ما كان حله يسمع بعد والله أعلم. حدث عنه البخاري (ت٢٥٦هـ) حديثا ... وحدث عنه مسلم (ت٢٦١هـ) وأبو داود (ت٢٧٥هـ) بجملة وافرة وروى أبو داود والنسائي (ت٣٠٣هـ) والترمذي (ت٢٧٩هـ) وابن ماجه (ت٢٧٢هـ) عن رجل عنه وحدث عنه أيضا ولداه صالح وعبد الله وابن عمه حنبل بن إسحاق وشيوخه عبدالرزاق (ت٢١١هـ)... وأبو عبدالله الشافعي (ت٢٠٤هـ) لكن الشافعي لم يسمه بل قال حدثني الثقة.. ومحمد بن عبدالرحمن السامي وعبد الله بن محمد البغوي وأمم سواهم. وقد جمع أبو محمد الخلال جزءا في تسمية الرواة عن أحمد سمعناه من الحسن بن علي عن جعفر عن السلفي عن جعفر السراج عنه فعد فيهم وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ) ويحيى بن آدم (ت٢٠٣هـ).... وقد روى عن أحمد من شيوخه ابن مهدي (ت١٩٨هـ)..... روى صالح بن أحمد عن أبيه قال مات هشيم (ت١٨٣هـ) وأنا ابن عشرين سنة وأنا أحفظ ما سمعت منه..)[(١)].

فهل يعقل عن هؤلاء الجهابذة في علم الحديث أن يرووا عن الإمام أحمد على فرض صغر سنه، من غير أن تكون شهرته قد بلغت الآفاق -من خلال تاريخ وفياتهم- فيما بين (١٩٥هـحتى ٢١٥هـ) على أقل تقدير!!. بل إنه قد أملى المسند الذي يعتبر من كتب الحديث المشهورة في زمنه على ابنه عبدالله منذ عام (٢٢٨هـ)، فمتى انتهى منه إذن ليكون صالحا للإملاء.

ثانيا: أن الإمام أحمد قد بدأ في طلب العلم بعد خمسة عشر سنة من ولادته، يعني في عام (١٧٩هـ)، فإذا أنقصنا هذا الرقم من عام (٢٠٠هـ)، فسنجد الإمام أحمد

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (١١/١٧٧-١٨٣).

قد مضى عليه في طلب العلم واحد وعشرون سنة، فكيف لو كان العام الهجري مثلا (٢٢٩) أي نفس السنة التي توفي فيها الكليني من المائة الثالثة، فهذا سيعني أن الإمام أحمد سيكون عمره قرابة خمسة وستين سنة، منها خمسون سنة في طلب العلم، فكيف يعتبره ابن الأثير غير مشهور، وقد سودت في ترجمته الكتب والأجزاء! بينما في المقابل يعتبر الكليني مشهورا ، بل ومجددا، وقد تقدم جهالة أساطين التراجم به فضلا عن غيرهم من العلماء!!!.

ثالثا: أن كتب السير والتراجم قد نقلت لنا شهرة الإمام أحمد منذ أن كان فتى شابا، وفي ذلك ينقل الذهبي: (وسمعت أبا إسماعيل الترمذي يذكر عن ابن نمير قال: كنت عند وكيع فجاءه رجل أو قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة فقالوا له: ها هنا رجل بغدادي يتكلم في بعض الكوفيين؟ فلم يعرفه وكيع فبينا نحن إذ طلع أحمد بن حنبل، فقالوا: هذا هو. فقال وكيع: ها هنا يا أبا عبدالله، فأفرجوا له فجعلوا يذكرون عن أبي عبدالله الذي ينكرون، وجعل أبو عبدالله يحتج بالأحاديث عن النبي ﷺ. فقالوا لوكيع: هذا بحضرتك ترى ما يقول! فقال رجل: يقول قال رسول الله إيش أقول له؟ ثم قال: ليس القول إلا كما قلت يا أبا عبدالله فقال القوم لوكيع: خدعك والله البغدادي)[1]. فإذا أنقصنا من تاريخ وفاة وكيع (١٩٧هـ) ولادة الإمام أحمد (١٦٤هـ)، وجدنا أنه كان يبلغ من العمر عندما قيلت فيه هذه المقولة ثلاثة وثلاثين سنة، وهي سن ريعان الشباب. وقد نقل الذهبي عن (عباس الدوري سمعت أبا عاصم[2] يقول لرجل بغدادي: من

(١) انظر المصدر السابق (١١/١٨٦-١٨٧).

(٢) الضحاك بن مخلد (ت٢١٢هـ) انظر كتاب (الإعلام بوفيات الأعلام) للذهبي ص(٩٦).

تعدون عندكم اليوم من أصحاب الحديث؟ قال: عندنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة ... ، حتى عد له جماعة بالكوفة أيضا وبالبصرة. فقال أبو عاصم: قد رأيت جميع من ذكرت وجاءوا إلي لم أر مثل ذاك الفتى -يعني أحمد بن حنبل-)[1].

رابعا: أن من أشهر الأحداث في التاريخ، والتي نقلتها لنا كتب السير والتراجم على اختلاف مشاربها (حادثة القول بخلق القرآن) والتي حصلت في فترة خلافة المأمون فيما بين (١٩٨هـ- ٢١٨هـ) والتي كان فيها عمر الإمام أحمد قرابة الأربعة والخمسين عاما. فهل لم يكن موقف الإمام أحمد في تلك المحنة مشرفا بحيث يجعله مشهورا قدر الكفاية عند ابن الأثير ﷺ، بينما مواقف غيره ممن رضخوا تقية للقول بخلق القرآن كابن معين ﷺ جعلتهم في مصاف المجددين!! نقل الذهبي: (وعن ابن المديني قال: أعز الله الدين بالصديق يوم الردة وبأحمد يوم المحنة)[2]. والقصة مشهورة منتشرة في مظانها من كتب التاريخ والسير والتراجم، فلا مناسبة لسردها هنا.

فهذه بعض مآثر الإمام أحمد ﷺ، والذي نتقرب إلى الله بحبه وحبِّ من يحبه، وبغض من يبغضه من أهل الأهواء والبدع وغيرهم. فهل يصح بعد ذلك أن يكون مغمورا علمُه وفضلُه في تلك الفترة فيهجر، بينما يكون غيره ممن عفا عليهم الدهر، يذكر ويشهر!! فرحم الله ابن الأثير وغفر له غفلته في ذلك إن كان هو قائلها، والله المستعان.

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (١١/١٩٠).

(٢) انظر المصدر السابق (١١/١٩٥).

- الملاحظة التاسعة عند قوله: (**ومن الإمامية: المرتضى الموسوي (ت٤٣٦هـ) أخو الرضى الشاعر**) فهذه العبارة نص منه ﷺ على أن علي بن حسين المرتضى الموسوي (ت٤٣٦هـ) يعتبر مجددا، ولعل الذي دعاه لهذا القول هو اعتماده في ذلك على مترجمي الشيعة - كغيره من علماء التراجم الذين لا سبيل لمعرفتهم بأعيان الشيعة دون الاعتماد على هؤلاء المترجمين - كالنجاشي والطوسي الذين أوصلوه منزلة أعلى من ذلك، حيث قال عنه النجاشي: (علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أبو القاسم المرتضى حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلما شاعرا أديبا، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا. صنف كتبا،... مات ﷺ لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربع مائة، وصلى عليه ابنه في داره ودفن فيها، وتوليت غسله ومعي الشريف أبو يعلى محمد بن الحسن الجعفري وسلار بن عبدالعزيز)[1]، وقال عنه الطوسي: (علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: كنيته أبو القاسم، لقبه علم الهدى الأجل المرتضى ﷺ، متوحد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدم في العلوم، مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك، له ديوان شعر يزيد على ألف بيت. وله من التصانيف ومسائل البلدان شي كثير مشتمل على ذلك فهرسته المعروف، غير أني أذكر أعيان كتبه وكبارها،... توفي في شهر ربيع

---

(١) انظر كتاب (الرجال) للنجاشي ص(٢٧٠-٢٧١) - ط مؤسسة النشر الاسلامي - قم.

الأول سنة ست وثلاثين وأربعمائة، وكان مولده في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسنه يومئذ ثمانين سنة وثمانية أشهر وأيام نضر الله وجهه. قرأت هذه الكتب أكثرها عليه، وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة)[1].

ولكن يشكل على اعتبار المرتضى الموسوي مجددا للدين على رأس تلك المائة أمران اثنان:

الأمر الأول: أن علماء الشيعة المحققين في العصر الحاضر، والذين سبروا تراث آل البيت - كما يزعمون -، لا يقرون بتقديمه على غيره من علماء عصره، مما يعني أن أهل الدار أعلم بمن فيه. قال السبحاني إتماما لحديثه عن فقهاء الشيعة عبر القرون: (الثالث: الشيخ الفقيه المحقّق النقّاد نابغة العراق، ونادرة الآفاق، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان٤١٣هـ يقول تلميذه أبو العباس النجاشي عنه في رجاله: شيخنا وأُستاذنا ﷺ، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والوثاقة والعلم. ويقول عنه تلميذه الآخر الشيخ الطوسي في فهرسته: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، يكنّى أبا عبدالله المعروف بابن المعلم، من جملة متكلّمي الإمامية انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار. -يقول السبحاني-: وكفى في فضل الرجل وتقدّمه في الفقه والكلام انّه تخرّج عليه وتربّى في مدرسته العلمان الكبيران: السيد المرتضى، والشيخ الطوسي قدس الله أسرارهما وقد ذكر النجاشي من أسامي مؤلفاته نحواً من مائة وأربعة

(١) انظر كتاب (الفهرست) للطوسى ص(١٦٤-١٦٥).

وستين كتاباً. وقد طبع منه في الفقه: المقنعة، والمسائل الصاغانية «والإعلام» فيما اتّفقت عليه الإمامية وهو كالذيل لكتاب «أوائل المقالات» غير أنّ رسائله في الفقه كثيرة معروفة، يظهر لمن راجع الفهارس..... الرابع: علي بن الحسين الملقّب بـ «علم الهدى» والمعروف بـ «السيد المرتضى» (٣٥٥ـ٤٣٦هـ). قال عنه تلميذه الشيخ الطوسي: متوحّد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدّم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأُصول الفقه، ثمّ ذكر تصانيفه. وقال عنه تلميذه الآخر أبو العباس النجاشي: حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه وسمع من الحديث فأكثر... ومن تآليفه في الفقه: الانتصار في انفرادات الإمامية، صنّفه للأمير الوزير عميد الدين في بيان الفروع التي شنّع على الشيعة لأنهم خالفوا فيها الإجماع فأثبت أن لهم فيها موافقاً من فقهاء سائر المذاهب، وأنّ لهم عليها حجّة قاطعة، من الكتاب والسنّة، وقد طبع الكتاب كراراً. وكتابه هذا في الفقه، وكتابه الآخر أعني: «الذريعة في أُصول الفقه» يعربان عن أنّ السيد من الشخصيات البارزة التي يضن بها الدهر إلاّ في فترات قليلة. الخامس: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠هـ)، فقيه الشيعة وزعيمهم في القرن الخامس بعد السيد المرتضى الشهير بعلم الهدى فقد قام بتأليف كتاب على هذا النمط وأسماه كتاب «المبسوط»، وألّفه بعد كتابه المسمّى بـ«النهاية» الذي كتبه على النمط الأول من التأليف ... إلخ) [1].

فنحن نلاحظ هنا مرتبة المرتضى من حيث كونه مشهورا معروفا بالعلم ونحوه، مع مرتبة الشيخ المفيد شيخ المرتضى، والذي انتهت إليه رئاسة الإمامية

(١) انظر (تذكرة الأعيان) ص(٧٢-٧٤).

في وقته، أي إلى ما قبل عام (٤١٣هـ)، مما يعني أنه - على حسب شرط ابن الأثير - أولى باعتباره مجددا للمائة الرابعة من المرتضى. فتأمل!!.

ولنعرف منزلة المفيد أكثر حتى عند غير علماء الشيعة، لننظر إلى ما قاله الذهبي عنه نقلا عن المؤرخ الشيعي ابن أبي طي (ت٦٣٠هـ)، حيث قال في ترجمته في السير: (عالم الرافضة صاحب التصانيف الشيخ المفيد، واسمه محمد ابن محمد بن النعمان البغدادي الشيعي، ويعرف بابن المعلم كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب، ذكره ابن أبي طي في تاريخ الإمامية فأطنب وأسهب، وقال: كان أوحد في جميع فنون العلم الأصلين والفقه والأخبار ومعرفة الرجال والتفسير والنحو والشعر، وكان يناظر أهل كل عقيدة مع العظمة في الدولة البويهية والرتبة الجسيمة عند الخلفاء، وكان قوي النفس كثير البر عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم يلبس الخشن من الثياب، وكان مديما للمطالعة والتعليم ومن أحفظ الناس، قيل: إنه ما ترك للمخالفين كتابا إلا وحفظه، وبهذا قدر على حلِّ شبه القوم، وكان من أحرص الناس على التعليم يدور على المكاتب وحوانيت الحاكة، فيتلمح الصبي الفطن فيستأجره من أبويه - قال الذهبي: يعني فيضله - قال: وبذلك كثر تلامذته وقيل ربما زاره عضد الدولة، ويقول له: اشفع تشفَّع، وكان ربعة نحيفا أسمر، عاش ستا وسبعين سنة، وله أكثر من مئتي مصنف، إلى أن قال: مات سنة ثلاث عشرة وأربع مئة وشيعه ثمانون ألفا، وقيل: بلغت تواليفه مئتين، لم أقف على شيء منها ولله الحمد)[1].

الأمر الثاني: أنني قد بينت فيما سبق من كلام العظيم آبادي ونقولاته عن

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (١٧/٣٤٤-٣٤٥).

العلماء، أن المجدد لابد أن يكون مع علمه وإلمامه بالعلوم الدينية، صاحب عزم وهمة آناء الليل والنهار لإحياء السنن ونشرها، ونصر صاحبها، وإماتة البدع ومحدثات الأمور ومحوها وكسر أهلها باللسان، أو تصنيف الكتب والتدريس أو غير ذلك، **ومن لا يكون كذلك لا يكون مجددا البتة وإن كان عالما بالعلوم مشهورا بين الناس مرجعا لهم**[1].

ولذا فهل المرتضى قد تحقق فيه شرط التجديد الذي قرره العلماء أم لا؟؟ والجواب عن ذلك يخبرنا به الذهبي رحمه الله عند ترجمته له في كتابه السير، حيث قال: (قلت: هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي رضي الله عنه ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف!!. وقيل بل جمع أخيه الشريف الرضي. وديوان المرتضى كبير وتواليفه كثيرة وكان صاحب فنون، وله كتاب الشافي في الإمامة والذخيرة في الأصول وكتاب التنزيه وكتاب في إبطال القياس وكتاب في الاختلاف في الفقه وأشياء كثيرة، وديوانه في أربع مجلدات. وكان من الأذكياء الأولياء المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر **لكنه إمامي جلد نسأل الله العفو.... قلت: وفي تواليفه سبُّ أصحاب رسول الله ﷺ فنعوذ بالله من علم لا ينفع**، توفي المرتضى في سنة ست وثلاثين وأربع مئة)[2]. وقال عنه ابن حجر رحمه الله: (وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ففيه السبُّ

---

(١) انظر كتاب (عون المعبود) (٦/٢٦٣-٢٦٤).

(٢) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (١٧/٥٨٩-٥٩٠).

الصراح والحط على السيدين أبي بكر وعمر ﷺ، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنَفَس القرشيين الصحابة، وبنَفَس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل)[1]. وقال الذهبي في ترجمة عز الدولة: (قلت: ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين فكلٌّ من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء ﷺ، ولكن جمهور الأمة على ترجح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر **من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد [عدم]**[2] **صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة أبعدهم الله)**[3]. فأين هذا كله من شروط المجدد!!.

- الملاحظة العاشرة عند قوله: (**هؤلاء كانوا المشهورين في هذه الأزمنة المذكورة**) فهذه العبارة نص منه ﷺ على أنه قد بيَّن كل المشهورين من المجددين في تلك الأزمنة المذكورة، يعني من رأس المائة الأولى حتى نهاية المائة الخامسة. ولكننا عند النظر في سياق هؤلاء المجددين فإننا لا نجد لطائفة الإمامية في المائة الخامسة ذكرٌ:

- فهل سقط ذكرهم سهوا؟؟

---

(١) انظر كتاب (لسان الميزان) (٤/٢٢٣-٢٢٤).

(٢) في المطبوع : (واعتقد صحة إمامتهما) ، والصواب ما أثبته ، والله أعلم .

(٣) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي (١٦/٤٥٧-٤٥٨).

- أم أن علماء هذه الطائفة انتهوا بشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠هـ)، فقيه الشيعة وزعيمهم في القرن الخامس بعد السيد المرتضى الشهير بعلم الهدى كما بينت ذلك سابقا؟؟

- أما الاحتمال الأول: فلا يظهر لي وجاهته؛ وذلك لحرص ابن الأثير على إدخال طائفة الإمامية ضمن طبقات العلماء والفقهاء، بل والمجددين أيضا، حيث يعتبر هو الوحيد - فيما ظهر لي - من بين كل العلماء المتقدمين عنه والمتأخرين الذين ذكروا بعض علماء هذه الطائفة الضالة ضمن المجددين، ولذا طار بهذه الزلة - إن صحت نسبتها لابن الأثير - المتأخرون من مترجمي الشيعة.

- وأما الاحتمال الثاني: فلا يظهر لي وجاهته أيضا؛ لأنه قد وجد بعد زمن الطوسي (ت٤٦٠هـ) علماء ينتمون لطائفة الإمامية حتى وقتنا الحاضر، ويكفيك للتدليل على وجودهم الأسماء التالية: (* ابن إدريس الحلي (ت٥٩٨هـ)، من فحول علماء الشيعة، والشيخ الطوسي جده الأعلى لأمه. * أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيي بن سعيد الحلي، المعروف بالمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ). * الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، المعروف بالعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ). * محمد بن مكي الجزيني العاملي، المعروف بالشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، وغيرهم من العلماء).

لكن بقي احتمال ثالث يمكن لي تأييده وترجيحه من خلال الخلاصة التالية وهي:

* أن إدراج مذهب الإمامية وعلماءه عموما، والكليني خصوصا ضمن حديث ابن الأثير عن التجديد والمجددين لا يخلو من أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: أن هذا ليس قول ابن الأثير، وإنما هو مدسوس على كتابه.

سواء في حياته أم بعد وفاته.

الاحتمال الثاني: أن هذا قول ابن الأثير نفسه، بغض النظر عن الأسباب التي دعته لذلك.

ولكن قبل توضيح وترجيح أحد الاحتمالين، لابد لي من بيان نبذة يسيرة عن هذه الشخصية، لنستلهم من خلال ذكرها ما قد يؤيد أو يدفع أحد الاحتمالين، فأقول: قال الذهبي ﷺ: (القاضي الرئيس العلامة البارع الأوحد البليغ مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري ثم الموصلي الكاتب بن الأثير صاحب جامع الأصول وغريب الحديث وغير ذلك، مولده بجزيرة بن عمر في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمس مئة، ونشأ بها ثم تحول إلى الموصل.... ثم اتصل بالأمير مجاهد الدين قيماز الخادم إلى أن توفي مخدومه، فكتب الإنشاء لصاحب الموصل عز الدين مسعود الأتابكي، وولي ديوان الإنشاء وعظم قدره، وله اليد البيضاء في الترسل، وصنف فيه، ثم عرض له فالج في أطرافه وعجز عن الكتابة ولزم داره، وأنشأ رباطا في قرية وقف عليه أملاكه، وله نظم يسير. قال الإمام أبو شامة: قرأ الحديث والعلم والأدب وكان رئيسا مشاورا صنف جامع الأصول والنهاية وشرحا لمسند الشافعي، وكان به نقرس فكان يحمل في محفة، قرأ النحو على أبي محمد سعيد بن الدهان وأبي الحرم مكي الضرير -إلى أن قال - ولما حج سمع ببغداد من بن كليب وحدث وانتفع به الناس وكان ورعا عاقلا بهيا ذا بر وإحسان.... ﷺ عاش ثلاثا وستين سنة توفي في سنة ست وست مئة بالموصل)[1].

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (٢١/٤٨٨-٤٩١).

وقال عنه ابن كثير ﷺ: (...وهو أخو الوزير وزير الأفضل ضياء الدين نصر الله، وأخو الحافظ عز الدين أبي الحسن على صاحب الكامل في التاريخ،..... وسمع الحديث الكثير، وقرأ القرآن، وأتقن علومه وحررها، وكان مقامه بالموصل، وقد جمع في سائر العلوم كتبا مفيدة، منها: جامع الأصول الستة الموطأ والصحيحين وسنن أبي داود والنسائي والترمذي ولم يذكر ابن ماجه فيه، وله كتاب النهاية في غريب الحديث، وله شرح مسند الشافعي، والتفسير في أربع مجلدات وغير ذلك في فنون شتى، وكان معظما عند ملوك الموصل فلما آل الملك إلى نور الدين أرسلان شاه أرسل إليه مملوكه لؤلؤ أن يستوزره فأبى، فركب السلطان إليه فامتنع أيضا، وقال له: قد كبرت سني واشتهرت بنشر العلم ولا يصلح هذا الأمر إلا بشيء من العسف والظلم ولا يليق بي ذلك فأعفاه،... وقد ترجمه أخوه في الذيل فقال: كان عالما في عدة علوم منها الفقه وعلم الأصول والنحو والحديث واللغة وتصانيفه مشهورة في التفسير والحديث والفقه والحساب وغريب الحديث وله رسائل مدونة، وكان مغلقا يضرب به المثل ذا دين متين ولزم طريقة مستقيمة ﷺ فلقد كان من محاسن الزمان)[1].

فهذه سيرته ﷺ التي سطرها المؤرخون في كتبهم، والتي تدلنا على كثرة مناقبه، وعظيم صفاته ﷺ رحمة واسعة.

وعودا على ما أخرت الجواب عنه من الاحتمالين؛ أقول:

* فإن كان الاحتمال الأول وهو: أن هذا ليس قول ابن الأثير، وإنما هو مدسوس على كتابه. سواء في حياته أم بعد وفاته؛ فهذا لا يستبعد، وهو احتمال

---

(١) انظر كتاب (البداية والنهاية) (٥٤/١٣).

قوي يؤيده ما يلي:

(١) ما عرف عنه ﷺ من خلال سيرته وترجمته من خدمته للسنة النبوية المطهرة التي ينكرها الرافضة، فهذا يبعد عنه احتمال كتابته لمثل هذا الكلام الذي فيه تزكية للرافضة وجعلهم من المجددين، ومثله لا يليق به ذكر من يهدم الدين، ويفسد السنة ضمن المجددين للدين. وخصوصا أنه لم يذكر عنه تعاطف أو ميل للرافضة. فإذا وجدنا نكارة في المتن، ووجدنا قرينة تدل على التشكيك في نسبة هذا الكلام له؛ فينبغي الأخذ بها على طريقة المحدثين في مثل هذا، والله أعلم.

(٢) ما عرف عن الرافضة عموما من التزوير والتلفيق في كتب السلف والروايات التي فيها، بحيث أنه لا يستبعد عدم تورعهم في إضافة مثل هذه العبارات ونحوها بنصرة مذهبهم ضمن كتب الأئمة من المصنفين والمؤرخين المتقدمين. حيث أنه لا يستبعد أن المرض الذي منعه من الكتابة في آخر حياته، وجعله يستخدم غيره لذلك، أدى ببعض من له ميول رافضية لإدخال مثل هؤلاء الرافضة ضمن المجددين استغلالا لمكانة ومنزلة ابن الأثير، فقد ذكر ابن خلكان (ت٦٨١هـ) في ترجمة ابن الأثير: (وبلغني أنه صنف هذه الكتب كلها في مدة العطلة، فإنه تفرغ لها وكان عنده جماعة يعينونه عليها في الاختيار والكتابة...)[١]. قال الذهبي في ترجمة عبدالله ابن لهيعة (ت١٧٤هـ): (..فإنه شيخ محله الصدق لعلَّ بعض الرافضة أدخله في كتابه ولم

(١) انظر كتاب (وفيات الأعيان وأنباء الزمان) لأبي العباس ابن خلكان (١٤٢/٥) - ط دار الثقافة.

يتفطن هو..)[1]. فإذا كان هذا ورادا في كتب المتقدمين من علماء الأمة، فلا يمنعه في كتب المتأخرين شيء، والله أعلم.

* فهذه بعض مرجحات هذا الاحتمال الذي مال إليه بعض المعاصرين من طلاب العلم من حيث أن هذه العبارة لا يمنع أن تكون مدسوسة على كتاب ابن الأثير بسبب بعض من يكتب له من النساخ والكتبة.

* أما إن كان الاحتمال الثاني وهو: أن هذا هو قول ابن الأثير نفسه، بغض النظر عن الأسباب التي دعته لذلك: فله ثلاثة توجيهات:

التوجيه الأول: أنه قاله مقتنعا به، فهذا إن صح فلا يعدو كونه زلة منه ﷺ وخطأً محضاً حول هذه الشخصية، التي نجزم يقينا أن ابن الأثير لم يطلع على ما سطرته يد الكليني الآثمة في كتابه الكافي من الكفر والضلال، ولذا تعجب من هذا الصنيع شمس الحق العظيم آبادي كما بينته ضمن الملاحظات السابقة، وهذا لا يسقط عنه اللوم تماما، وإنما يخفف عنه اللوم ويعتذر به لابن الأثير لما علم عنه من خدمة السنة النبوية.

يضاف إلى ذلك على فرض صحة هذا الأمر عن ابن الأثير فإن هذا لا يؤثر من ناحية علمية إلا على ابن الأثير، وذلك أن ابن الأثير ليس من علماء الحديث المختصين بالجرح والتعديل ومعرفة الرجال، فليس ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل، فلو أنه وثق رجلا من رجال الحديث ولا يوجد لغيره كلام فيه فلا يؤخذ بقوله لأنه ليس من أهل الفن، ولذلك لم يذكره الذهبي ﷺ في كتابه (ذكر

---

(١) انظر كتاب (سير أعلام النبلاء) (٨/٢٦).

من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[1].

التوجيه الثاني: أنه قاله ناقلا إياه عن غيره من المتقدمين، وهذا هو الظن به الذي يليق به ﵀، بل لا يبعد أن يكون قد نقل هذه العبارة من غيره من مصنفي الشيعة - كما ينقل غيره من علماء أهل السنة والجماعة عنهم - من باب إحسان الظن في كتبهم ومصنفاتهم المنسوبة إليهم، وخصوصا أنهم أعلم الناس ببني طائفتهم.

التوجيه الثالث: أنه قاله متأثرا ببيئته التي عاش فيها، مما جعله يحابي في ذلك أو يداري كما قد بينت في الرد على عبارة الحافظ عبدالغني الأزدي، وعبارة أخيه المؤرخ صاحب كتاب الكامل في التاريخ، فقد كان للشيعة في تلك البيئة والفترة وجود ليس على مستوى الأفراد فحسب، وإنما على مستوى الولاة والحكام[2].

* فهذه توجيهات ثلاث لهذا الاحتمال الثاني، والذي أميل إليه وأرجحه أكثر من الاحتمال الأول، من حيث أن هذه عبارة ابن الأثير ﵀ نفسه في كتابه جامع الأصول، فلا داعي لنفيها عنه.

* وختاما كما وعدت في أول هذه الإجابة عن كلام ابن الأثير؛ قد يتساءل

---

(١) أفادني بهذا وغيره الشيخ عبدالرحمن بن عمر الفقيه جزاه الله خيرا ضمن نقاش على موقع ملتقى أهل الحديث على هذا الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=79705&highlight=%C7%E1%DF%D1%ED%E3%ED

(٢) انظر في تأكيد ذلك، الإجابة التي ذكرتها عند الرد على عز الدين ابن الأثير الجزري صاحب التاريخ.

أي قارئ لهذه الرسالة عن سبب إفراد ابن الأثير ﷺ بمثل هذا الكلام الطويل، والمتضمن لهذا التفصيل في الجواب عن عبارته التي ذكر فيها الكليني ضمن المجددين؟

* والجواب عن ذلك: لأنها هي العبارة الوحيدة التي يظهر من خلالها ذكر للكليني على وجه يحتمل منه تزكية الرجل، والتي يتمسك بها أتباع هذا المذهب لحثوها في وجوه الناقدين من أهل السنة لشخصية الكليني. بل إنهم يعتبرون ذلك حقا وفضلا شهد به أهل السنة وعلماؤهم، والذين يعتبرون أعداءً للشيعة، كما يقول الشيعةُ أنفُسهم. قال العميدي بعد أن ذكر عبارات العلماء من غير الشيعة حول الكليني، والتي منها عبارة ابن الأثير، قال في خاتمتها: (والحق ما شهدت به الأعداء)[1]!! وقال المحدث النوري: (وما ذكره ابن الأثير من أهل الخلاف من أن الكليني هو المجدد لمذهب الإمامية في المائة الثالثة من الحق الذي أظهره الله على لسانهم وأنطقهم به، ومن نظر إلى كتاب (الكافي) الذي صنفه هذا الإمام - طاب ثراه - وتدبر فيه تبين له صدق ذلك)[2].

ومع ذلك؛ وبناء على جميع ما تقدم الجواب عنه، والتفصيل فيه؛ فلا يفرح الرافضة كثيرا بهذه العبارة اليتيمة التي قالها ابن الأثير ﷺ عن الكليني:

- فإن الجرح المفسر عندنا أهل السنة والجماعة مقدم على التعديل المجمل.

---

(١) انظر (ثقة الإسلام الكليني مجدد مذهب أهل البيت (عليهم السلام)) مقال منشور للعميدي على الشبكة العنكبوتية.

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٢١٢)- نقلا عن مستدرك الوسائل (٥٣٧/٣).

- فكيف إذا كان هذا الجرح موثقا ومدعما من كتاب الكافي ومؤيدا بأقوال العلماء!!

- بل وكيف إن كان هذا التعديل لا يسمى تعديلا ولا توثيقا عند علماء الجرح والتعديل!!

- بل وكيف إن كان هذا التعديل لا يقبل من قائله لأنه ليس من أهل الجرح والتعديل!!

- بل وكيف إن ثبتت نسبة هذا التعديل لقائلها؛ فإن فيها نظر، ولها جواب وتعليل!!

- بل وكيف إن كان هذا التعديل ربما لم تثبت نسبته إلى قائله أصلا!!

* وأخيرا؛ قد يُلاحظ أنني قد أطلت النفس في هذا المبحث الأول بما قد يظن البعض أنه لا داعي له حول شخصية الكليني!

وهذه الملاحظة قد يكون لها محل من النظر إذا كانت هذه الشخصية قد سُطرت سيرتها، ووضحت معالمها في الكتب والتراجم المعتمدة، أما وهي بهذا الغموض كما يُلاحظ مما سبق، مع كونها مصنفة كشخصية مهمة بلغت هذه الدرجة من الوثاقة والاجتهاد عند طائفة الإمامية حتى لقبت بثقة الإسلام، بالإضافة إلى إدعاء أنها قد وصلت منزلة عظيمة يُقرُّ بها الموالف والمخالف، ويحتج بعبارات أهل السنة حولها على أنها حق أنطق الله بها ألسنة الأعداء؛ فهذا كله مما لا يمكن تجاهله والمرور عليه مرور الكرام، وخصوصا أن هذا البحث حول هذه الشخصية بهذا النحو لا أزعم أنه الأكمل، ولكنني أظن أنه الأول فيما أدى إليه بحثي واجتهادي قبل اختيار موضوع هذه الرسالة، والله أعلم.

المبحث الثاني
الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني

جاء في مقدمة كتاب (الكليني والكافي): (وبعد المحدث الكبير والماهر الخبير، ثقة الإسلام الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني قدس سره من السابقين في هذا المضمار، ومن له القدح المعلى من بين المحدثين ونقلة الأخبار، فقد حاول رضوان الله تعالى عليه جمع كل ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام بعد أن كان متناثرا في كتب متفرقة، ورسائل متناثرة، خصوصا الأصول الأربعمائة التي تعد من أوثق المصادر لدى الشيعة باعتبار تصحيحها من قبل نفس الأئمة عليهم السلام ووضعها في كتاب مستقل سماه (الكافي) وبذلك حفظ تراثا عزيزا أوشك - لولا جهوده - على الاندراس والضياع، ودخول ما هو غريب عنه فيه. ولعظمة هذه الشخصية ودورها في صيانة المذهب الإمامي، وتشييد أركانه، لم تسلم من الغمز فيها، وإثارة الغبار حولها من قبل الأعداء والخصوم لغرض النيل منها، وبالتالي تضعيف المذهب والطعن فيه)[1].

وإنما سقت هذا الكلام هنا لأبين أن هذه الشخصية قد أثير حولها بعض الإشكالات سواء عليه أو على كتابه الكافي، وأن أتباع هذا المذهب قد انبروا للدفاع عن ذلك من باب صيانة المذهب عن تضعيفه وتوهينه، وحماية أتباعه من هجره والتحول إلى المذهب الحق.

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤-٥).

ومن خلال بحثي وتتبعي لترجمة الكليني في الكتب والمصادر المختلفة، انقدح في ذهني إشكال، لم اطلع بحسب ما قرأت وبحثت فيه من مراجع إلى من تكلم عنه، أو أشار إليه، سوى إشارات يسيرة لشيخنا الدكتور ناصر القفاري حفظه الله في كتابه (أصول مذهب الشيعة)[1]، مما أثار عندي تساؤلات جعلتها على هيئة شبه تحتاج إلى جواب. حيث تتلخص هذه الشبه فيما يلي:

الشبهة الأولى: هل شخصية الكليني شخصية حقيقية أم وهمية؟

الشبهة الثانية: إذا كانت شخصية الكليني شخصية حقيقية؛ فهل هي بهذه المثابة والمنزلة التي يصفه بها أتباعه من العلم والتقدير، أم لا؟

الشبهة الثالثة: هل الكليني هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه أُلف بعد وفاته ثم نسب إليه؟

الشبهة الرابعة: ما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو كتابه عند من تقدم ذكرهم من العلماء؟

والذي دفعني إلى إيراد هذه الشبه هو ما مرَّ علينا سابقا في ترجمته من خلال كتب الشيعة أنفسهم، حيث تبين لكل قارئ وباحث ما يلي:

(١) أنه لا يُعرف للكليني زمان ولادة، ولا مكان محدد لها أيضا، بل هي مجرد تخمين.

(٢) أنه لا يُعرف عنه مكان دراسته وتلقيه للعلم، ولا متى أخذ العلم، ولا أين أخذه.

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١/١٢) و (١/٣٦٦).

(٣) أن أخبار نشأته، وحياته العلمية غير معروفة.

(٤) أن أكثر من نُسب إليه التلقي عنهم من مشايخه قد لَفَّهم الغموض، بل ولم يُعرف لكثير منهم ترجمة في مصادر الترجمة المعتمدة القديمة والمتأخرة.

(٥) أنه لا يوجد من خلال كتب السير المشهورة في سيرة المقتدر (ت٣٢٠هـ) ذكر أي إمام للإمامية انتهت إليه رئاسة الفقه في زمنه، فضلا على كونه يسمى الكليني.

(٦) أن قدومه بغداد موئل العلماء وارتحاله منها، وإلى أي مدينة سافر، كل ذلك لا يعرف.

(٧) عدم التناسب بين مدة مكثه في بغداد، وبين عدد السنين التي ألف وحدث بها من كتابه الكافي

(٨) أن جميع مؤلفاته المنسوبة إليه - أن صحت - فهي مفقودة، ما عدا الكافي.

(٩) أن كتاب الكافي ليس كله من تأليف الكليني. بل هنالك شك في إدراج بعض الكتب إليه ككتاب الروضة في آخره، وهذا قد أشار إليه بعض من ترجم للكليني من مترجمي الشيعة.

(١٠) أن كتاب الكافي المنسوب إليه مليء بالسقط والتصحيف، بدلالة وجود روايات مدرجة أو ساقطة فيه، وهذا ما سأبينه في الفصل الثاني عند الحديث على نسخ الكافي.

(١١) أن أغلب من يعتمد قولهم في التراجم والسير من أهل السنة وغيرهم، المعاصرين له والمتأخرين عنه، لم يذكروه أو يشيروا إليه، أو إلى شيء من كتبه، وخصوصا كتاب الكافي باستثناء مجموعة منهم أوردتهم في مبحث مستقل في الفصل المبحث الأول، وبينت سبب ذكره عندهم.

(١٢) أن جميع من ترجم للكليني من المتأخرين بعد النجاشي والطوسي قد اعتمدوا على ترجمتهما له، مع أن بينهما وبين وفاة المؤلف قرابة (١٢٠) سنة!!

(١٣) أن أغلب كتب الشيعة إلى قرابة منتصف القرن الرابع الهجري لم تذكره أو تستدل بشيء من مروياته، حيث قمت بالبحث عن ذلك من خلال كتب الشيعة أنفسهم[1]، فلم أجد له ذكرا في الكتب التالية: تفسير العياشي (ت٣٢٠هـ)، تفسير القمي (ت٣٢٩هـ) وهو من شيوخ الكليني، فقه الرضا لمؤلفه علي بن بابويه (ت٣٢٩هـ)، كتاب التمحيص لمحمد بن همام الإسكافي (ت٣٢٩هـ)، كتب ابن عقدة الكوفي (ت٣٣٣هـ) (فضائل أمير المؤمنين - كتاب الولاية) وهو من معاصري الكليني، الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصيبي (ت٣٣٤هـ)، كتب المؤرخ المسعودي (ت٣٤٥هـ) (أخبار الزمان - التنبيه والإشراف)، تفسير فرات الكوفي (ت٣٥٢هـ) وهو من معاصري الكليني، الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي (ت٣٥٢هـ)، مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، شرح الأخبار للقاضي النعمان المغربي (ت٣٦٣هـ)، والذي يعد أبا حنيفة الشيعة.

وأول روايات وجدتها له كانت في كتاب كامل الزيارات لجعفر بن محمد بن قولويه (ت٣٦٣هـ)، ثم تلاه الصدوق (ت٣٨١هـ) في كتبه مثل: (الهداية -

(١) من خلال البحث عن الكلمات التالية (الكليني - الكافي - محمد بن يعقوب) في برنامج مكتبة (أهل البيت) المشتمل على أكثر من ٤٧٠٠ مجلد من أهم المصادر الإسلامية لكافة المذاهب، الإصدار الأول (١٤٢٦هـ) من إيران بإشراف علي الكوراني.

التوحيد - الخصال - ثواب الأعمال - صفات الشيعة - علل الشرائع - عيون أخبار الرضا - فضائل الأشهر الثلاثة - فضائل الشيعة - كمال الدين وتمام النعمة - مصادقة الإخوان - معاني الأخبار - من لا يحضره الفقيه - المقنع). حيث أكثر من الرواية عنه وخصوصا في كتاب (من لا يحضره الفقيه) وصرح في خاتمته بقوله: (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني ﷺ عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله)[1]. مع ملاحظة: أنه لما دخل معز الدولة أحمد البويهي الشيعي بغداد سنة (٣٣٤هـ) كان ذلك بداية عهد مجيد للشيعة الذين كانوا منذ عهد طويل يقيمون في هذه القصبة ويسكنون حي الكرخ برمته مثلا)[2]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الدولة: (أنها قد انتظمت أصناف المذاهب المذمومة: قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة، ومعتزلة، ورافضة. وقد حصل لأهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة)[3].

فلماذا لم يذكروا أو يظهروا هذا الكتاب ويبرزوه للناس وخصوصا مع قرب زمن وفاة مؤلفه الكليني، ووجود العلماء والمؤرخين في زمنه، وبعده بسنين

(١) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) (٥٣٤/٤) منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم - إيران.

(٢) انظر كتاب (دائرة المعارف الإسلامية) ص(٦٩).

(٣) انظر كتاب (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام (٢٢/٤) ط مؤسسة قرطبة القاهرة.

عديدة!!، ووجود أقران له أو متقدمين عنه كانت لهم مؤلفات وآراء، ومع ذلك اشتهروا واشتهرت مؤلفاتهم!!، ووجود من هم أقل من الكليني شأنا، ومع ذلك ترجمت لهم كتب التراجم والسير!!. وخصوصا أن أتباع الكليني لا يدَّعون أنه قد توارى كغيره من العلماء الذين تواروا بسبب ظلم الولاة لهم، كما يقوله بعض أتباع الفرق الضالة كالإباضية ونحوها، والذين يعلقون على هذا السبب أعذارهم التي منعت من ذكر أئمتهم ضمن كتب التاريخ والسير.

(١٤) أنه - وإن كانت هذه ملاحظة غير معتبرة في هذا المقام، لكني أوردها استئناسا - لا يعرف له قبر صحيح، بل قبره الحالي موهوم ومصطنع.

* كل هذه الملاحظات السابقة، كانت سببا في إيجاد هذه الشبه السابقة حول شخصية الكليني. والتي وصلت إلى حد التعرض لوجود شخصيته من حيث الوجود الحقيقي أم الوهمي، وهي مما يُلاحظ - من أول وهلة - أنها من القوة بمكان، بحيث تجعل الباحث أحيانا يعتمدها، ويعمل بموجبها. لولا خشية الجرأة على قول لم يسبق إليه قبل ذلك، وخصوصا أنه مجرد شبهة وظن، يدافعها وجود كتاب يُنسب إليه، ووجود ذكر له في بعض كتب السير والتراجم.

*** أما الجواب على الشبهة الأولى وهي: هل شخصية الكليني شخصية حقيقية أم وهمية؟**

* فأقول: قد كنت أميل كثيرا في بداية بحثي عن شخصية الكليني إلى أنها شخصية وهمية صنعها أئمة الرفض عبر القرون، وخصوصا في زمن الدولة البويهية ومن جاء بعدها من دول الرفض والتشيع ليتخذوها ستارا يؤسسون ويقِّعدون من خلال كتابه الكافي قواعد هذا المذهب المتناقض، سواء كان ذلك من خلال الزيادة فيه، أو الحذف منه، وما ذاك إلا بسبب ذلك الغموض التاريخي

الذي كان يكتنف شخصيته من جانب، وكتابه من جانب آخر كما مرَّ ضمن الملاحظات السابقة. والذي عجز عن إزالة هذا الغموض التاريخي بما يُقنعُ أي باحث عن الحقيقة؛ بعضُ أتباع هذا المذهب من المعاصرين، كما هو موجود في الكتب التي ترجمت له على وجه الخصوص، حتى إنني أصبحت وأنا أتتبع ترجمته وسيرته وأتتبع أسماء شيوخه وتلاميذه كالغريق الذي يبحث عن قشة ليتعلق بها، أو كالمنقطع في طريق شائك مظلم يبحث عن بصيص نور ليدله على شيء حقيقي يضيء له الطريق لإثبات وجود هذه الشخصية.

إلا أن هنالك أمورا عدة دعتني للميل إلى القول بوجودها وثبوتها - مع بقاء شيء في النفس - ولكن ليس بهذه الهالة المصطنعة التي أحاط بها أئمة هذا المذهب هذه الشخصية، كما سيأتي في جواب الشبهة الثانية بإذن الله. و هذه الأمور هي:

الأمر الأول: وجود شخصيات في التراث الإسلامي فضلا عن غيره، تعتبر من الشخصيات البارزة، أو المتبوعة، أو المنظرة لأفكارها، أو المنافحة عن مذهبها وعقيدتها، بل أحيانا المؤسسة لبعض المذاهب الأخرى، ومع ذلك لا يعرف لها تأريخ ولادة ولا نشأة، بل يكفي لإثبات وجودها صحة نسبة مؤلفاتها إليها. ومن هؤلاء مثلا:

(أ) أبو حاتم أحمد بن حمدان الورسامي الليثي الرازي أحد دعاة الإسماعيلية، والمؤلفين لمذهبهم، يقول عنه عبدالرحمن بدوي: لا نعرف تاريخ ميلاده، ولا مسقط رأسه[1].

---

(١) انظر كتاب (مذاهب الإسلاميين) ص(٩٣٢) ط دار العلم للملايين - بيروت.

(ب) أبو يعقوب إسحاق السجستاني (أو السجزي) صاحب المؤلفات العديدة في مذهب الإسماعيلية، يقول عنه عبدالرحمن بدوي: لا نكاد نعرف عن حياته شيئا[1].

(ج) الحسن بن علي بن خلف البربهاري (ت٣٨٢هـ) صاحب كتاب شرح السنة حيث يقول عنه محقق الكتاب: لم تذكر المصادر المتوفرة بين أيدينا شيئا عن مولده ونشأته[2].

(د) القاضي النعماني (ت٣٦٣هـ) أغزر مؤلفي الإسماعيلية إنتاجا، يقول عنه عبدالرحمن بدوي: ولسنا نعلم عن تاريخ ميلاده، ولا عن نشأته[3].

(هـ) جمال الدين الغزنوي الحنفي (ت٥٩٣هـ) صاحب كتاب أصول الدين في مذهب الماتريدي، حيث يقول عنه محقق الكتاب: أما عن مولده فلم تذكر المصادر تاريخا له، وكذا بالنسبة لأسرته، وحتى حياته في شبابه ونشأته لم تجد علينا تلك المصادر بشيء[4].

الأمر الثاني: أن نسبة اسم كتاب الكافي إلى الكليني نسبة صحيحة. ووجه ذلك عدم وجود تشكيك في ذلك سواء من الموافق أو المخالف لمذهب الشيعة، بل إنه قد أصبح هذا الكتاب كالعلم على مؤلفه، وخصوصا عند المتأخرين من

(١) انظر المصدر السابق ص(٩٣٧).

(٢) انظر كتاب (شرح السنة) تحقيق: خالد بن قاسم الردادي ص(١٣-١٤) ط دار السلف - الرياض.

(٣) انظر كتاب (مذاهب الإسلاميين) ص(٩٥١).

(٤) انظر كتاب (أصول الدين في مذهب الماتريدي) تحقيق: عمر وفيق الداعوق ص(٣٥) ط دار البشائر الإسلامية - بيروت.

علماء المذاهب، بعد فشو وانتشار كتب الشيعة وتداولها، وأيضا لأنه المؤلف الوحيد من مؤلفاته الستة التي فقدت كلها ولم يبق منها إلا هذا الكتاب، كما يقوله مترجموه من الشيعة.

*** وأما الجواب على الشبهة الثانية وهي: إذا كانت شخصية الكليني شخصية حقيقية؛ فهل هي بهذه المثابة والمنزلة التي يصفه بها أتباعه من العلم والتقدير، أم لا؟**

* يقول العميدي: (ولكن العجب العجاب هو ما يفتريه بعض المعاصرين من مروقه عن الدين لأتفه الشبهات وأكثرها وهناً، والتي لو صحت لمرق عن الدين كل أهل الدين وحماته من أهل السنة والشيعة كما سنبينه جلياً في صفحات هذا البحث. وإذا كان لمعظم علماء الإسلام سمات بارزة امتازوا بها عن غيرهم، فإن مما يميز ثقة الإسلام الكليني هو تضلعه التام بمسائل العقيدة وما يرتبط بها من فلسفة وكلام كما يظهر واضحا من كتب وأبواب أصول الكافي، هذا فضلا عن تضلعه بالفقه الإسلامي وإحاطته بما يزيد على عشرة آلاف من أحاديث الأحكام. ولا غرابة في ذلك بعد أن عرفنا رحلته الواسعة إلى معظم المراكز العلمية في شتى المدن والأمصار الإسلامية، حيث اكتسب من ذلك التعرف عن كثب على تفاصيل الحياة العلمية والاتجاهات الفكرية السائدة في عصره، مما تركت آثارها واضحة في أصول الكافي الذي يمثل بحق صورة مصغرة للصراعات المذهبية المندكة في مسائل العقيدة مع وضع الحلول الشافية لها عبر ما انتخبه من أحاديث تمثل وجهة النظر الإسلامية الصائبة في هذا المجال. كما كان لكثرة مشايخه أثر بارز في تنوع ثقافته، فهو لم يتخصص بعلم الحديث الشريف والعقائد والفلسفة والكلام فحسب؛ وإنما كان

أبعد غوراً من ذلك إذ كانت له مؤلفات أخرى في غير الحديث الشريف، ارتبط بعضها بعلم التاريخ ككتابه الرد على القرامطة،.... كما اعتنى بالجانب الأدبي فجمع ما قيل في الأئمة (ع) من الشعر. أما عن تضلعه باللغة فهو يظهر جليا في خطبة الكافي التي ضمت فقرات من النثر الفني الرائع لما حوته من سجع مطبوع كان من أبرز خصائص النثر الفني في القرن الرابع الهجري. كما كتب كتابا في الرجال، وهو من ضرورات علم الحديث الشريف كما لا يخفى، إلى غير ذلك من كتبه الأخرى التي لم تسلم من عاديات الدهر سوى الكافي)[1].

* هذا بعض ما أحيطت به شخصية الكليني من الإطراء والمدح والثناء، فضلا عما تقدم نقله في مبحث التعريف بشخصيته من خلال كتب الشيعة أنفسهم. ولكنني ومن خلال هذه الرحلة اليسيرة مع شخصية الكليني، تبين لي أن الكليني ليس شخصية علمية مرموقة، فضلا عن أن يكون عالما أو ثقة أو حجة، أو نحو ذلك من الألقاب المصطنعة. وهذا رأي يشاطرني فيه كل من قرأ في كتاب الكافي قراءة عدل وإنصاف، فضلا عمن قرأه قراءة نقد وتدقيق وتمحيص، وألف فيه أو عنه بعض ما رآه من التناقضات الواضحة والبينة، فضلا عن الكذب والدجل، والتحريف والتزوير، وغيرها من الأمور التي يقطع من خلالها أي باحث أن مؤلف هذا الكتاب ما هو إلا حاطب ليل جمع الغث والسمين، من دون تدقيق ولا تمحيص. هذا مع حسن الظن به، وأما مع خلاف ذلك فإن وصف مؤلفه بالضال المضل قليل في حقه.

ولذا فالذي ظهر لي هو أن الكليني كغيره من أئمة الرافضة لا يعدو واحداً

---

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٣٨-٣٩).

من شخصين:

١- إما عامي جاهل بما يجمع ويكتب.

٢- أو عالم بما يجمع ويكتب، ومتقصد لكل ما أدرجه في كتابه على هذا النحو. وذلك من أجل زيادة الإضلال لأتباع هذا المذهب المنحرف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق كشيوخ أهل الكتاب)[١]، وقال في موضع آخر: (وما يفسر القرآن بهذا ويقول النبي ﷺ فسره بمثل هذا إلا زنديق ملحد متلاعب بالدين قادح في دين الإسلام أو مفرط في الجهل لا يدري ما يقول، وأي فرق بين حب علي وطلحة والزبير وسعد وأبي بكر وعمر وعثمان)[٢]

وإلى كل من هذين الرأيين جنح بعض من انتقد الكليني أو انتقد كتابه الكافي، مع الأخذ بعين الاعتبار تأكد وقوع الزيادة والتحريف في هذا الكتاب كما سيأتي في مبحثه[٣].

أما الرأي الأول - وهو أن الكليني عامي جاهل بما يجمع ويكتب -: فنجد أن أحد الذين يميلون إلى هذا الرأي: العلامة آية الله العظمى أبو الفضل البرقعي (ت١٩٩٢م) كما في مواضع متفرقة من كتابه (كسر الصنم) حيث يقول: (على

---

(١) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية (٢٨٦/٧-٢٨٧).

(٢) انظر المصدر السابق (١٤٥/٧). وقد كرر ذلك وأكد عليه رحمه الله في عدة مواضع من هذا الكتاب، فانظر مثلا: (١٣٤/٤)؛ (١٦١/٥)؛ (١١٥/٦)؛ (٤٦٤/٦)؛ (٢٥٢/٧).

(٣) انظر مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي وطبعاته من هذه الرسالة.

كل حال إن الكليني لم يكن محققاً وجمع كل خبر في كتابه، والمؤسف حقاً أن يصبح الذين يدّعون العلم والتحقيق من مقلديه يقبلون كل خبر رواه وإن كان راويه جبرياً وذلك لحسن ظنهم بالكليني الذي هو في غير مكانه، لقد هدم التعصبُ التفكرَ والتعقلَ)[1]. (وبما أن الكليني لم تكن لديه قوة علمية فيبدو أنه لم ينتبه إلى أن وضع هذه الروايات هو التلاعب بالقرآن، والغلو في حق الأئمة، ولم ينتبه إلى أنه لو كان الأمر كذلك لكانت الإمامة شيئاً كسبياً، ولاستطاع أي إنسان أن يحوز هذا المقام ويصبح بنظره فوق الأنبياء)[2]. (هذا الكليني ورواته كانوا حفنة من الجهال وعديمي التبصر والدراية كالصوفية)[3]. (تُرى ما السبب الذي جعل الكليني يجمع كل حديث مخالِف للقرآن في كتابه. ولعل هناك من سيقول إن الكليني كان عامياً قليل الخبرة ولم يفهم ولم تكن لديه قوة التمييز..... كأن الكليني نفسه كان بسيطاً ولم يكن يفرق بين المسلمين ولكن خطأه هو ما نقله عن الرواة المغرضين المفسدين، صانعي المذاهب)[4] (وكان الوضاعون من أشباه المتعلمين وأصحاب الخرافات قد أحدثوا أكثر هذه الأخبار في القرن الثاني أو الثالث حيث لم يكن هناك حوزة علمية أو مركزا للبحوث، أو جامعات ذات مستوى علمي مرموق لتمحص تلك الأخبار. فقد كان كل من لديه شيء يسير من العلم ويستطيع أن يكتب، ملأ كراسة وبدأ يكتب فيها كل ما يسمع من فلان وعلان إذا بدا له أنه طيب حسب الظاهر،

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٥٢).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٦٩).

(٣) انظر المصدر السابق ص(١٣٤).

(٤) انظر المصدر السابق ص(٢٢٤ - ٢٢٥).

وغلب على ظنه أنه تقي ورع دون أن يطلع على باطنه وهدفه، ودون أن يتضح له صدقه من كذبه، بل كان ما يفعله اعتمادا على ظاهر دينه وتقواه فحسب، لهذا أخبر عنه خبرا وجمعه، وكمثال على ذلك نقول:...... ومحمد بن يعقوب الكليني أيضا كان بقالا في بغداد وقد جمع ودون طوال عشرين عاما كل ما سمعه من أهل مذهبه واعتمد عليه، لأن تلك الفترة لم يكن فيها رجال دين بالمعنى المعروف (كما يسمون في إيران بالروحانيين)[1].

ويؤيد هذا القول - أي أن الكليني شخص عامي مغمور وغير معروف بالعلم - ما كتبه العميدي: (هذا وقد شهدت بغداد بسنة وفاة الشيخ الكليني وفيات عدة من أقطاب العلماء مع مجموعة كبيرة من الحوادث والكوارث التي اعتنى العلماء بتسجيلها)[2]، فهذا يعني شدة تحري المؤرخين لتأريخ أحداث كل جنازة حصلت في تلك الفترة من الزمن لمن يستحق وصفه بأنه عالم وله أتباع كالكليني. فإذا خلا ذكره من كتب المعاصرين له والمتأخرين عنه من مؤرخي الشيعة أنفسهم إلى قرابة أكثر من قرن من الزمان، فلا غرو أن يكون كذلك في كتب السنة أيضا مما يدل على الجهالة بحاله التي تفصله عن مرتبة العلماء، وتجعله ضمن مرتبة العامة كما قاله البرقعي.

قال الشيخ ناصح عبدالرحمن بعد أن أجرى إحصائية على عدد الروايات الصحيحة والضعيفة في كتاب الحجة من أصول الكافي: (هذه روايات ثقة الإسلام وتلك عدد السنوات المحصورة بين الكليني وبين الأئمة، هل يمكنك أن

---

(١) انظر المصدر السابق ص(٣٣).

(٢) انظر حاشية " الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي " ص(٨٢).

تطلق عليه اسم عالم؟ أليس الرجل **أقرب ما يكون إلى حاطب ليل في حبله من الحيات والأفاعي أكثر بكثير من أعواد الحطب.** بل تكاد أعواد الحطب لا تبين أمام هذا الزخم من الأفاعي. **فأي ظلم وأي جهل** أن يقال في الكليني وفي كافيه كل كلمات الثناء تلك ومن علماء الشيعة الذين لهم الاسم البارز في تاريخ الشيعة، فما من عالم له وزنه وصيته إلا وأثنى على الكافي وصاحبه، علما أن روايات الكافي مسندة وكتب الجرح عندهم مدونة ومتداولة. أنقول كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]. ومما يملأ القلب أسىً أن الكليني قد عاصر الإمام الثاني عشر في غيبته الصغرى إلا أنه رغم خدماته وما بذله من سنين في جمع روايات الأئمة هو الوحيد من علماء الشيعة الذين عاصروه إلا أنه لم يَحْظَ برؤيته وإن كانت محاولاته حثيثة لإثبات وجوده من خلال نقْلِ روايات الرقاع الصادرة من الجهة! ومن خلال مجموعة من رواياته فيمن رآه. **إلا أن مؤهلاته العلمية وخدماته وثقافته لم تؤهلاه لرؤية الإمام الثاني عشر الغائب. فهل كان الكليني أقل شأنا ممن رأوه؟** علما أن فيهم الخادم والرجل العادي والغريب و... و... **أم أنه كان هناك الكليني ولم يكن هناك الإمام الثاني عشر؟**)[1].

وأما الرأي الثاني - وهو أن الكليني عالم بما يجمع ويكتب، ومتقصد لكل ما أدرجه في كتابه على هذا النحو من أجل زيادة الإضلال لأتباع هذا المذهب المنحرف -: فنجد أن أحد الذين يميلون إلى هذا الرأي: الدكتور علي السالوس كما في مواضع متفرقة أيضا من كتابه (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع)

(١) انظر مقدمة كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٢٢).

حيث يقول: (الكليني من أوائل الغلاة الذين قادوا حركة التضليل والتشكيك في كتاب الله العزيز)[1]. (فالكليني يظل مصرا على قوله بتحريف القرآن)[2] (والكليني قد اتخذ من السنة وسيلة لتحريف كتاب الله تعالى نصا ومعنى، وقد نهج هنا منهج شيخه علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير الضال المضل... والكليني أقدم على ما لا يقل خطورة وضلالا عن القول بتحريف القرآن ونقصه، حيث افترى على الله الكذب فزعم أنه ﷻ أنزل كتبا من السماء بخط إلهي تؤيد فرقته الجعفرية)[3].

قال الشيخ محمد أبو زهرة: (... أن نذكر رأينا في الذين روجوا هذه الأكاذيب في المذهب - ويقصد منهم الكليني - واعتقدوا صدقها، وأصروا عليها، وقلنا: إنهم غير جديرين بالثقة، وإنا نعتقد أنهم ليسوا من أهل الإيمان...)[4]. (....ولنا أن نقول: إنا رأينا فيمن ينقل هذا - أي روايات تحريف القرآن- ويؤمن به؛ أنه لا يعد من أهل القبلة...)[5].

قال الدكتور عبدالهادي الحسني[6]: (إنهم - يعني الفرس - حولوا التشيع من قضية سياسية إلى قضية دينية تستغل عند الطلب لمصلحة سياسية... وشيئاً فشيئاً أصّلوا له الأصول وفرعوا له الفروع وألّفوا الكتب واخترعوا الروايات؛ كل

---

(١) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٧٢٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٧٧١).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٧٨١).

(٤) انظر كتاب (الإمام الصادق) لمحمد أبو زهرة ص(٣٣٢) مطبعة مخيمر - مصر.

(٥) انظر المصدر السابق ص(٤٣٠).

(٦) أو الدكتور طه الدليمي، كما بينت ذلك في أول الرسالة.

ذلك يجري تحت ستار التشيع والتباكي على أهل البيت. وانطلت الحيلة على العوام والبلهاء خصوصاً الأعاجم في أطراف الدولة الإسلامية كخراسان الذين دخلوا في الإسلام جملة واحدة. **إن وجود رجل بزيّ عالم يروي رواية منسوبة إلى محمد الباقر أو جعفر الصادق أو غيرهم من أئمة البيت مجرد نسبة يكفي تماماً عند أولئك العوام لقبول هذه الرواية مهما كانت مخالفة للمنقول أو مناقضة للمعقول. لقد ألّف الأعاجم على هذه الطريقة كتباً كثيرة جداً منها ما اعتبروه أصلاً يرجعون إليه**؛ مثل الكتب الأربعة: (الاستبصار، التهذيب، فقيه من لا يحضره الفقيه، الكافي) ومما ينبغي أن يلفت انتباه أي لبيب أن مؤلفي هذه الكتب **كلهم أعاجم ليس فيهم عربي!!** ويعتبر كتاب (الكافي) أكثرها اعتماداً وتوثيقاً، أجمع عليه العلماء المعتبرون عند الشيعة وجعلوه أصحّ كتاب في الإسلام!!. لقد اطلعت - ضمن ما اطلعت عليه من هذه الكتب - على الأصول من كتاب الكافي، وألقيت نظرة عجلى على بعض أجزاء فروعه فأصابني الذهول واعتراني الدهش، **كيف يمكن أن يسطّر مثل هذا الكتاب إنسانٌ ينسب نفسه إلى دين احتوى كل هذه المخازي والتفاهات!!...)**[1].

*** وأما الجواب على الشبهة الثالثة وهي: هل الكليني هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه أُلف بعد وفاته ثم نسب إليه؟**

* فأقول إنه من خلال البحث والتتبع لترجمة الكليني، والجواب على الشبهتين السابقتين، وكذلك ما كتبه عنه بعض من انتقده كالبرقعي وغيره، **ترجح عندي أنه هو مؤلف كتاب الكافي، ولكن ليس كاملا**، بل لدي قناعة بأن الكتاب

---

(١) انظر كتاب (هذا هو الكافي) ص(٤-٦) في موقع (صحوة الشيعة).

الأصلي قد زيد فيه ما ليس منه، أو حذف منه بعض ما كتب فيه، بل لعل يد التصحيف والتحريف قد قطعت فيه شوطا لا بأس به، كما سيظهر ذلك من خلال البحث في الكتاب نفسه[1]. وكما شهد بذلك بعض محققي هذا الكتاب من أتباع هذا المذهب، حيث يقول علي أكبر الغفاري في بعض تعليقاته على روايات الكتاب: (هذا الحديث في كتاب التوحيد بإسناده عن الكليني لكن مع زوائد واختلاف في غير موضع منه، ولعل في نسخ الكافي سقطا وتصحيفا من قبل النساخ...)[2]. وفي موضع آخر يقول: (هذا الخبر رواه الصدوق في التوحيد والعيون مسندا عن الكليني مع اختلاف وزوائد في مواضع كثيرة منه، وكأن فيه سقطا وتصحيفا ربما كان من نساخ الكافي...)[3]. وقال الدكتور الشيخ ناصر القفاري مؤكدا هذا القول على وجه العموم: (بل إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة....)[4] (.. فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتاباً، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمر طبيعي، فمن كذب على رسول الله ﷺ والصحابة والقرابة؛ فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه، وشواهد هذا الباب كثيرة)[5].

* بل إنني لا أستبعد كثيرا أن يكون أول من كانت له اليد الطولى في بداية

---

(١) انظر مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي وطبعاته من هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب الكافي (٨٣/١).

(٣) انظر المصدر السابق (١٢٠/١).

(٤) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٣٥٩/١).

(٥) انظر المصدر السابق (٣٦٠/١).

هذا المسلسل في الزيادة والتعديل على متن الكافي هو الصدوق (ت٣٨١هـ)، وذلك لما يلي:

١- مكانة الصدوق وأثره في نشر كتب وعقائد الإمامية، حيث يعتبر هو أشهر مؤلفي الإمامية في المائة الرابعة للهجرة، وقد كان أبوه شيخ الشيعة في قم[١].

٢- علاقته بكتاب الكافي من جهتين:

الأولى: أنه قد صرح برواية كل ما في كتاب الكافي للكليني حيث قال في خاتمة كتاب (من لا يحضره الفقيه): (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني ﷺ عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله)[٢].

الثانية: وجود بعض الروايات المروية عن الكليني في بعض كتب الصدوق، ولا توجد في الكافي بحسب بحث المحقق لكتب الصدوق، وكتاب الكافي أيضا، علي الغفاري، ومن أمثلة ذلك:

* في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) قال: (حدثنا محمد بن محمد بن عصام ﷺ قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال: حدثنا علي بن محمد قال: ولد الصاحب عليه السلام للنصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين. قال المحقق: كذا ولم أجده في الكافي، غير أن فيه بعد عنوان الباب بدون ذكر السند هكذا: ولد عليه السلام للنصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين)[٣].

---

(١) انظر كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان (القسم الثاني/٣٦٩).

(٢) انظر المصدر السابق (القسم الثاني/٣٦٩).

(٣) انظر كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) للصدوق ص(٤٣٠) منشورات مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

* في كتاب (من لا يحضره الفقيه) (قال: وسأله بعض أصحابه عن الشرب بنفس واحد، فقال: إذا كان الذي يناولك الماء مملوكا لك فاشرب في ثلاثة أنفاس، وإن كان حرا فاشربه بنفس واحد. وهذا الحديث في روايات محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله. قال المحقق: لم أعثر عليه في الكافي في مظانه)[1].

* في كتاب (من لا يحضره الفقيه) (قال: وروى محمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد قال: كتبت إلى علي بن محمد (عليهما السلام) رجل جعل لك - جعلني الله فداك - شيئا من ماله، ثم احتاج إليه أيأخذه لنفسه أو يبعث به إليك؟ فقال: هو بالخيار في ذلك ما لم يخرجه عن يده ولو وصل إلينا لرأينا أن نواسيه به وقد احتاج إليه. قال المحقق: لم أجده في مظانه في الكافي، ولعله في كتابه رسائل الأئمة، ومن المأسوف عليه فقدان نسخة هذا الكتاب...)[2].

فضلا على أن محقق كتاب الكافي قد اعتمد على كتب الصدوق في استدراك السقط أو التصحيف أو تصحيح الألفاظ التي وقعت في متن الكافي والأمثلة على ذلك كثيرة جدا[3]. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما تقدم من ترجمة فعلية لشخصية الكليني والشبهات التي أثيرت حول شخصيته.

---

(١) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق (٣٥٣/٤) منشورات جماعة المدرسين بالحوزة العلمية - قم.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٣٢/٤ - ٢٣٣).

(٣) انظر كتاب (الأصول من الكافي) (٨٣/١-٨٤-٨٥-٨٨-١١٨-١٢٠-١٢١-١٢٢).

*** وأما الجواب على الشبهة الرابعة وهي: ما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو لكتابه عند من تقدم ذكرهم من العلماء؟**

* فأقول: لعل السبب الأكبر في ذلك هو المنهج الذي كان أتباع هذا المذهب يحرصون عليه من محاولة إخفاء كتبهم عن عامة الناس، وخصوصا العلماء والولاة من أهل السنة، وذلك لما في هذه الكتب من الكذب والتزوير والتناقض الذي ربما أيضا لو عرفه أتباع هذا المذهب، لقاموا بتركه والتحول عنه إلى المذهب الحق، فضلا عن الخسائر التي ستحصل لأئمة هذا المذهب وأسياده في حال انكشاف أمرهم لأتباعهم هذا من جانب، **ومن جانب آخر** خوفهم على أنفسهم من القتل والسجن بسبب أقوالهم الباطلة وانتقاصهم من عقيدة السلف.

ففي الجانب الأول: ترى أن شيخهم الطوسي (ت٤٦٠هـ) قد تألم (لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..، واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، **وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض** [تهذيب الأحكام: ١/٢-٣].)[(١)].

وفي الجانب الآخر: يقول ابن حجر في ترجمة الطوسي (ت٤٦٠هـ): (محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي فقيه الشيعة أخذ عن بن النعمان أيضا

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٣٦١/١) وكتاب (التهذيب) (١/٢-٣) - ط دار الكتب الإسلامية بطهران.

وطبقته له مصنفات كثيرة في الكلام على مذهب الإمامية وجمع تفسير القرآن وأملى أحاديث وحكايات في مجلس حدث عن المفيد... روى عنه ابنه الحسن وغيره، قال بن النجار: **أحرقت كتبه عدة بمحضر من الناس في رحبة جامع النصر، واستتر هو خوفا على نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف...)**[1].

يقول الشيخ ناصح عبدالرحمن مؤكدا على هذا السبب: (إن من أصعب المهام في التعامل مع معتقدات الشيعة، الوصول إلى أمهات كتبهم، فذاك هو المستحيل بعينه ما لم ييسر الله تعالى لك ذلك، وكلما حظيت بشيء من كتب الشيعة - وبصعوبات جمة - ازداد يقيني أن علماءهم أناس يعتاشون على كَتمْ ما لديهم، وعلى إبقاء أتباعهم جُهَّالا بما لديهم! فقد جعل الفقيه والمرجع والمجتهد من نفسه مرجعا لأتباعه فأناب عنهم في قراءة أقوال الأئمة وفي معرفة تلك الأقوال والإحاطة بها، بل قد أناب عنهم حتى في التفكير، فالشيعي لا يُكَلِّفُ نفسه البحث عن أدلة ما يقال له، بل عليه أن يَقْبَلَ بِكُلِّ ما يقال له، لأن المرجع قد كَفَاهُ مؤونة البحث. فالمرجع يَمُدّهم بالعلم حصرًا، وهم يمدونه بالمال[2]، ولكي

(١) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٤٣٣/٥).

(٢) يقول الشيخ الدكتور علي السالوس: (وعندما كنت أدرس التفسير والحديث في الجامعة المستنصرية ببغداد سنة ١٣٩٥هـ(١٩٧٥م) تبين لي أن كثيرا من الطلاب الرافضة يجهلون ما في هذه الكتب، حيث كنت أشير إلى كتبهم وكتب غيرهم، وكان بعضهم يجادلونني مستنكرين، فكنت أسألهم: هل قرأتم كتبكم هذه؟ فيقولون: لا. فأقول: ارجعوا إلى كتبكم وما نقلته منها، فإن وجدتم عدم أمانة في النقل فأخبروني. وبعد الرجوع لا يثيرون مثل هذا الاعتراض. وإذا كان هذا في وسط طلاب الجامعة فما بالك بعامتهم؟
=

يُبقي المرجع هذه المصلحة المشتركة بينه وبين أتباعه، فإنه حريص على كتمان ما يحقق له تلك المصلحة. **فجعلوا أمهات الكتب ممنوعة من التداول من قيام الأتباع وحصروا تداولها بأنفسهم بحجة أن أقوال الأئمة صعب مستصعب.** فالشيعي لا يعلم من أمهات كتبه ومن أُصُول مراجعه شيئاً، فهو لم يسمع باسم: من لا يحضره الفقيه، أو التهذيب، أو الاستبصار، أو الكافي إلا في الآونة الأخيرة، وما ذاك إلا تحت إلحاح علماء المسلمين بالتنويه إلى ما جاء في هذه الكتب..... لأن مراجع الشيعة ومجتهديهم المطلعين على ما فيها يعلمون أن الوصول إلى هذه الكتب:

١ - يُظهر حقيقتها وما فيها من الزيف الذي لا يقره شرع ولا عقل.

٢ - يُنفِّر الأتباع عن التشيع للعلماء. فالشيعة في حقيقة الأمر أتباع لعلمائهم وليسوا أتباعًا للأئمة في الغالب.

٣ - يُفقِد العالم الشيعي المركز الاجتماعي الذي أوصله إليه حرصه على كتمان هذه الكتب عن أتباعه.)[1].

ولذلك يمكن أن يعذر هؤلاء العوام، فرجال الدين يسمعونهم منذ الصغر من المفتريات ما يملأ قلوبهم غيظا وغلاً على خير البشر من الصحابة الكرام حتى وجدنا في عصرنا من يقتل في العراق لأن اسمه عمر، والقتلة لا يعلمون أن هذا الاسم من السابقين المقربين والسلف الصالح من آل البيت.... غير أن رجال الدين عندهم بمثل هذه المفتريات استطاعوا أن يستحلوا أموال أتباعهم باسم الخمس، وفروج نسائهم بالإجارة والإعارة باسم المتعة....) انظر كتاب (المراجعات المفتراة) ص(٦٥٢-٦٥٣) نشر دار الثقافة بقطر - مكتبة دار القرآن بمصر.

(١) من مقدمة كتابه (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٧-٨).

ولذا فإذا خفيت أو أُخفيت هذه الكتب؛ فلا شك بالتالي أن اسم وشخصية مؤلف هذه الكتب سيختفي أيضا، وخصوصا إذا فقدت جميع مؤلفاته ما عدا كتاب الكافي، بالإضافة إلى الغموض الذي كان يلف شخصيته كما قدمته في المبحث الأول المتعلق بترجمته.

ويشهد لذلك؛ أنه مع محاولات أئمة هذا المذهب اليائسة لتثبيت هذا المذهب وتأصيله كمذهب متبع قديم تأريخيا، فإننا نجد في المقابل بعض الدلائل التاريخية المستقاة من منهج وطريقة الرافضة منذ بداياتهم، والتي تدل على وجوب التخفي عندهم وعدم الظهور. مما دعا بعض الباحثين إلى إيراد عدة احتمالات قد تكون جوابا لهذه الشبهة - مع ملاحظة التفريق بين ذكر الكليني، وبين ذكر الكافي، لأن الكليني قد ورد ذكر اسمه في بعض كتب المتقدمين كما تقدم في المبحث الأول، أما الكافي فلم يرد له ذكر إلا في الأزمنة المتأخرة - قال الشيخ ناصر القفاري: (ولكن هل أئمة الإسلام على علم بهذه المدونات؟ الحقيقة أنه لم يكن للأمة المسلمة مصادر في التلقي معروفة مشهورة غير أمهات مصادر المسلمين من الصحاح والسنن والمسانيد... والملحوظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كالأشعري وابن حزم، وابن تيمية، لم يرد عنهم - في حدود تتبعي - ذكر لأسماء هذه المدونات وبالأخص أخطر كتاب لهم وهو في أصول الكافي، رغم أن صاحبه قد توفي سنة ٣٢٩هـ فهل مرد ذلك إلى أن تلك المدونات سرية التداول بينهم؟ أو لاحتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم؟ أو أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية ونسبت لشيوخهم الأوائل؟ قد جاء في أصول الكافي ما يفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب

ظروف التقية كما يدعون. يقول نص الكافي: (إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبدالله - عليهما السلام - وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. (قال أحد أئمتهم): حدثوا بها فإنها حق)، وتلحظ في بعض رواياتهم - مثلاً - الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله. وفي عصر السيوطي قام أحد الروافض يدعو إلى الاحتجاج بالقرآن فقط دون السنة، وألف في الرد عليه كتابه (الاحتجاج بالسنة). فلم لم يدع هذا الرافضي إلى كتب أصحابه؟ قد يلتمس من هذا الصنيع أنه يتكتم عليها.. وعلى أية حال لم يكن لكتبهم ذلك الذيوع والانتشار إلا بعد ظهور الطباعة وتفشي أمر الرافضة)[1].

* ومحاولة مني لتقليل نسبة هذه الاحتمالات في حق الكليني وكتابه الكافي بترجيح أحدها:

- أن تلك المدونات سرية التداول بينهم.

- احتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم.

- أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية ونسبت لشيوخهم الأوائل.

* أقول:

* أما الاحتمال الثالث وهو: **أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية ونسبت لشيوخهم الأوائل!** فوارد في حق بعض كتبهم، وقد يكون الكافي واحدا منها من حيث الزيادة فيه والحذف منه والتعديل عليه. أما من حيث أصل التأليف فلا أظن ذلك لوجود ذكر للكتاب والمؤلف في كتب الشيعة المتقدمين

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٣٦٦/١-٣٦٧).

وجودا على وجود الدولة الصفوية التي قامت على يد مؤسسها الحقيقي إسماعيل بن حيدر بن إبراهيم الصفوي في الفترة من عام (٩٠٧هـ-٩٣١هـ) واستمرت إلى عام (١١٤٩هـ)[1].

* أما الاحتمال الثاني وهو: **احتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم!** فوارد أيضا في حق بعض كتبهم، ولكنني أستبعد أن يكون كتاب الكافي واحدا منها، وذلك لما للكتاب من أهمية عند الشيعة من حيث أنه هو **الكتاب الوحيد** من بين كتبهم الأربعة الذي يقرر أصول العقيدة عندهم. وأيضا فلو فرض التسليم بهذا الاحتمال في حق الكافي أيضا؛ فإن الذي يستبعده هو حرص العلماء المحققين من أهل السنة على توثيق النقل من كتب أهل الأهواء والبدع عند مناقشة أرائهم وتزييف معتقداتهم، وهذا ما لم نره عند كثير منهم إلى زمن شيخ الإسلام ابن تيمية، وربما أيضا من جاء بعده بقرون.

* أما الاحتمال الأول وهو: **أن تلك المدونات سرية التداول بينهم فيتنازعه** رأيان:

الأول منهما: أنه احتمال مستبعد ومرفوض، وذلك لأن هذه السرية تتنافى مع ما دونوه في كتبهم وسيرهم وتراجمهم من انتشار مذهبهم، وتصدر علماءهم وإمامتهم لأمة المسلمين، كما مر علينا في سيرة الكليني، وكونه قد انتهت إليه رئاسة الإمامية في زمن المقتدر. فلماذا يخفون مثل هذا الكتاب، ويقتصرون على تداوله فيما بينهم؟؟.

---

(١) انظر كتاب (الموسوعة العربية العالمية) (١٥/١٠٥-١٠٦) - ط مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع الرياض.

والثاني منهما: أنه احتمال قريب ومقبول، وهو لا يتنافى مع ما ذكروه ودونوه من سيرهم وتراجمهم، لأننا قد عرفنا حقيقة القوم من خلال استعراض سيرة الكليني في المبحث الأول كنموذج مصغر لأحد أشهر علمائهم، وأنهم يفترون أكثر مما يقولون ويكتبون، ويكذبون أكثر مما يصدقون.

* وبناء على ما تقدم تقريره؛ **فالذي يظهر لي أن احتمال أن تكون تلك المدونات سرية التداول بينهم هو أرجح الاحتمالات** في عدم ذكر كتاب الكافي حتى العصور المتأخرة، وخصوصا إذا علمنا أن الكتاب كغيره من كتب الشيعة المتقدمين، قد تعرض لموجة من التغيير والزيادة والتحريف كما مرَّ علينا بعض أمثلته، وكما سيأتي في موضعه من الفصل الثاني بمشيئة الله.

* **إلا أنه ينبغي التأكيد على أن هذه السرية في التداول محصورة فيما بينهم فقط**، ولذلك لم تكن هنالك حاجة لإظهار هذا الكتاب ونشره بين الناس، وخصوصا أن أغلب ما حواه هذا الكتاب موجود ضمن كتب الصدوق (ت٣٨١هـ)، أي بعد حوالي (٥٠) سنة تقريبا من وفاته، وأن العقائد التي يحويها يمكن نشرها من خلال علماء المذهب وتناقل الناس لها دون حاجة لأي كتاب. يضاف إلى ذلك أن من أصول مذهب أتباع هذه العقيدة (التقية)، والتي يتقنها أتباع هذا المذهب ويجيدونها خصوصا عند الحاجة إليها. يقول الشيخ ناصر القفاري: (ولقد كتب أسلافنا عن الاثني عشرية، وهي التي يسمونها بالرافضة، وكان لمصنفاتهم أثرها، كما في كتابات أبي نعيم وشيخ الإسلام ابن تيمية، والمِقدسي، والفيروز آبادي، وما في كتب الفرق والعقيدة، ولكن تلك الكتابات كانت قبل شيوع كتب الشيعة وانتشارها، وجملة منها يحمل صفة الرد على بعض مؤلفات الشيعة، ولا تدرس الطائفة بعقائدها وأفكارها بشكل شامل.

كما أن الاثني عشرية لمهارتها في التقية، قد خفي أمرها؛ حتى نجد في شرح صحيح مسلم القول بأن الإمامية لا تكفر الصحابة، و إنما ترى أنهم أخطأوا في تقديم أبي بكر [شرح صحيح مسلم: ١٥/ ١٧٤]. ونرى شيخ الإسلام ابن تيمية على اهتمامه بالمذهب الرافضي ونقده، يقول: حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله [منهاج السنة: ١٢٤/٢]. بينما هذه القضية تجدها اليوم مقررة في أمهات كتبهم في عشرات الروايات والعديد من الأبواب. كما أن أهم كتاب عند الشيعة وهو (أصول الكافي) لا تجد له ذكراً عند الأشعري، أو ابن حزم، أو ابن تيمية، **وهو اليوم الأصل الأول المعتمد عند الطائفة في حديثها عن الأئمة** الذي هو أساس مذهبها)[1].

وبعد هذا التقرير حول الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني، أحببت أن أعرض رأي أتباع هذا المذهب حولها، فوجدت بعض المعاصرين كأمين ترمس العاملي يقول في كتابه الثلاثيات: (ولمميزات الشيخ الكليني الكثيرة، وخصائصه العديدة وقف عند ذكره القريب والبعيد، والقاصي والداني، والمؤالف والمخالف وقفة إجلال واحترام، فسرِّح النظر في كل ما كُتب عن علماء الإسلام، ومفكريه تجد اسم الشيخ الكليني مشرقا في الطليعة، فابدأ بكتب المستشرقين، ثم اعطف على كتب أبناء العامة، ثم عرِّج على كتب علمائنا، فإنك لا ترى إلا الذكر الجميل، والسيرة الحميدة، والمكانة المرموقة، والمنزلة العظيمة عند كل من ذكره. وهذا هو السبب الذي حمل بعضهم على عدم ذكره وترجمته في كتبهم بغضا منهم للحق وأهله. ولفرط تعصبهم ظنوا أنهم بفعلهم هذا

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١/١١-١٢).

سيخمدون ذاك النور. ولكن ما هم إلا كجاعل يده أمام عينيه ليحجب نور الشمس عن الآخرين وأنى له ذلك؟!! فلم يحجبها إلا عن نفسه، ولم يحرم من بركاتها غيره. وكيف كان، فإن الشيخ الكليني هو مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام، وقد حاز على لقب لم يسبقه إليه أحد، وقد أجمع المسلمون قاطبة على وثاقته، فلقب وبجدارة بـ(ثقة الإسلام) بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. ولو قدر له أن يعيش في زمن الإمام الباقر (ع)، لقال له الإمام قوله المشهور لـ(أبان بن تغلب): اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك. ولو كان في عصر الإمام الصادق (ع)، وعُرض عليه (الكافي) لقال له كما قال لـ(عبيد الله بن علي الحلبي): أترى لهؤلاء مثل هذا؟!!. ولو رأى الإمام أبو محمد العسكري (ع) كتابه الكافي لدعا له بما دعا لـ(يونس بن عبدالرحمن) عندما رأى كتابه: أعطاه الله بكل حرف نورا يوم القيامة)[1].

ويقول الدكتور عبد الرسول الغفار: (إذا على هذا التقدير فسوف يكون الشيخ الكليني قد اشتهر بين علماء الطائفة في حدود ٢٩٠؟ هـ ومما يعضد ذلك أنه المجدد على رأس المائة الثالثة كما ذكره ابن الأثير وآخرون.... أما كونه مجددا على رأس المائة الثالثة فهذا مما لا يقبل الشك من أنه قد تجاوز مرحلة الكهولة، وعلى وجه التقريب أنه قد ناهز الخمسين. وبعض من عاصر الكليني - في بغداد أو في غيرها - قد أهملوا ترجمته، كالخطيب البغدادي، والسمعاني، وياقوت، وابن الجوزي وأمثالهم. فالخطيب لفرط تعصبه لم يترجم له في (تاريخ بغداد) على أنه انتقل إليها، وأقام بها إلى آخر عمره، وأملى الحديث بها إلى أن توفي ودفن بها،

---

(١) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) ص(٥٠-٥١) - ط مؤسسة دار الحديث الثقافية- قم.

وقبره بها معروف...)[١].

ولذلك تجدهم يطيرون فرحا بمجرد أن يذكره أحد من علماء السنة كابن الأثير، ويعتبرون ذلك منقبة لإمامهم الكليني، وحقا أنطق الله به أعداءهم كما بينت ذلك في مبحث سابق[٢].



(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(١٦٥).

(٢) انظر المبحث الأول من هذا الفصل، وفيه قول العميدي بعد أن ذكر عبارات العلماء من غير الشيعة حول الكليني، والتي منها عبارة ابن الأثير، حيث قال في خاتمتها: (والحق ما شهدت به الأعداء). وقول المحدث النوري: (وما ذكره ابن الأثير من أهل الخلاف من أن الكليني هو المجدد لمذهب الإمامية في المائة الثالثة من الحق الذي أظهره الله على لسانهم وأنطقهم به، ومن نظر إلى كتاب (الكافي) الذي صنفه هذا الإمام - طاب ثراه - وتدبر فيه تبين له صدق ذلك).

الفصل الثاني

التعريف بكتاب الكافي، والشبهات التي أثيرت حوله

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتاب الكافي.

المبحث الثاني: بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي.

المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

المبحث الأول
التعريف بكتاب الكافي

الكافي كتاب مشهور في مذهب الشيعة الإمامية، يغني عن وصفه والتعليق عليه شهرته لديهم، وإن الحديث عنه حديث يَسبق دائما الحديث عن مؤلفه الكليني، وما ذاك إلا لأنه لولا كتاب الكافي لم يعرف من هو الكليني، فشهرة مؤلفه إنما كانت بسبب شهرة كتابه وأهمية منزلته وأثره على الفكر الشيعي. ولكنني من باب البحث العلمي والتوضيح أستطيع أن أتطرق لهذا الكتاب من عدة جوانب هي: (* اسم الكتاب وسبب تسميته * اسم مؤلفه * سبب تأليفه * موضوعه * عدد أجزائه ومحتواها * طبعاته * الأعمال التي أنجزت حوله * مخطوطاته)

وهذه الجوانب حول كتاب الكافي مع كون أغلبها واضحاً وظاهراً لمن له اطلاع على المراجع الشيعية المعروفة، أو لمن اطلع على هذا الكتاب خصوصا وقرأ فيه، وسبر رواياته وما نُقل فيه، إلا أنني سأرجع في أغلب هذه الجوانب لما كتبه بعض أتباع هذا المذهب حوله، وذلك من باب توثيق المعلومات الواردة فيها؛ فالقوم أدرى بكتابهم وكاتبه! وخصوصا أن مثل هذه المعلومات ليست هي المعنية مباشرة في أصل هذا الموضوع الذي من أجله تم إعداد هذا البحث، وهذه الرسالة. ولكنها مقصودة لغيرها، من أجل معرفة أهمية وأثر هذا الكتاب على فكر معتنقي المذهب الشيعي الإمامي.

مع الإشارة إلى أنني لو لاحظت خطأ في بعض هذه المعلومات من خلال

مقارنتي لها بالمصادر التي وقعت لي وهي قليلة جدا، فإني سأبين ذلك في موضعه إن شاء الله.

ومن هذا المنطلق فإن طريقي للوصول إلى التعريف بكتاب الكافي سيكون هو نفس الطريق الذي سلكته للتعريف بالكليني في الفصل الأول[1]. حيث سأسلك في البحث عن التعريف بكتاب الكافي مسلكين اثنين:

المسلك الأول: من خلال مصادر الشيعة أنفسهم، وذلك بواسطة قراءة وتتبع كل ما كتب في أغلب المصادر الشيعية التي تطرقت لكتاب الكافي، أو تكلمت عنه على شكل مقالات أو مقدمات للكتاب نفسه، وأضفت إليها ما تيسر لي الحصول عليه من المصادر الأخرى كالأقراص الخاصة الصادرة من المراجع الشيعية[2]، وكذلك من المواقع الشيعية على الشبكة العنكبوتية، وذلك لعدم إمكانية الحصول على كثير من الكتب الخاصة بهذا المذهب بسهولة ويسر حتى من أتباع هذا المذهب نفسه كما تقدم في الفصل السابق[3]. بالإضافة إلى تتبع

---

(١) انظر المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) مثل برنامج مكتبة (أهل البيت) الصادر من إيران الإصدار الأول (١٤٢٦هـ) بإشراف علي الكوراني.

(٣) ومما يشار إليه في هذا المقام أنني لم أستطع الحصول على نسخة كتاب الكافي التي عليها أغلب الإحالات، بعد محاولات عدة واتصالات بدول قريبة وبعيدة إلا بعد مضي ما لايقل عن ستة أشهر من تاريخ اعتماد موضوع الرسالة، وذلك بعد ذهابي لدولة البحرين خصيصا من أجل الحصول عليها من خلال معرض دولي أقيم في تلك الفترة، أما غيره من الكتب فلم أستطع الظفر ببعضها إلا بعد مضي أكثر من سنة ونصف تقريبا بعد السؤال عنها في أكثر من دولة، حتى يسر الله لي من وفرها من طهران فجزاه الله خيرا، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

البحوث والرسائل الخاصة المؤلفة عن كتاب الكافي[1]. حيث سأعتمدها كمصادر أصلية، لكونها حوت وجمعت ووثقت كل ما قيل عن كتاب الكافي، وخصوصا ما كان منها على شكل رسائل أو أطروحات علمية[2].

المسلك الثاني: من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التعريف بالكتب والفنون، المطبوع منها والمخطوط.

*** ونظرا لأن خطوات المسلك الأول[3] تؤدي إلى نتيجة واحدة، فقد كانت**

---

(١) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات في المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) انظر في مصادر التعريف بالكتاب والجهود المبذولة حوله بأقوال علماءهم ما يلي:

- كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤٩-١٧٧).
- كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٣٨٧-٤٦٧).
- مقدمة كتاب الكافي لحسين علي محفوظ (١/٤-٤٢).
- كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني - المجلد السادس- ط دار الأضواء بيروت.
- كتاب (كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار) للسيد إعجاز حسين الكنتوري- ط بيتس مشن بكلكته الهند.
- مقال منشور على موقع السراج لقيس آل قيس على الرابط (www.seraj.ir).
- مقال منشور للعميدي على الرابط:

http://www.14masom.com/index.html

- مقال منشور على الشبكة من كتابخانه تخصصي مركز جهاني علوم إسلامي - دروس في نصوص الحديث ونهج البلاغة الفصل الثالث (أدوار الحديث عند الشيعة)

www.qomicis.com/farsi/library/nosos_hadis/6_advar.htm

(٣) وهو التعريف بكتاب الكافي من خلال مصادر الشيعة أنفسهم.

خلاصتها -لتعدد المصادر التي رجعت إليها- على النحو التالي:

أولاً: اسم الكتاب وسبب تسميته:

اشتهر الكتاب بلقبين اثنين هما: (الكليني وَالكافي). وفي هذا يحدثنا الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة كتاب الكافي[1] فيقول: (كان هذا الكتاب معروفا بالكليني[2]، ويسمى أيضا الكافي[3]).

وأما عن سبب تسميته بتلك الألقاب فيقول: (قال الكليني: وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف، يجمع من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام... ويعتقد بعض الشيعة أنه عرض على القائم - صلوات الله عليه - فاستحسنه، وقال كاف لشيعتنا)[4].

فيتضح مما ذكرته سابقا أن الكتاب يسمى بأحد اسمين؛ إما باسم مؤلفه الكليني كما سماه به النجاشي (ت٤٥٠هـ)، وإما بالسبب الذي أُلف من أجله، وهو أن يكون كافيا للمتعلم والمسترشد لكونه جمعه من جميع فنون علم الدين، أو لكون القائم - يعني الإمام محمد بن الحسن العسكري - قد اطلع عليه واستحسنه، وأقر بكونه كاف لشيعتهم. لكن الأرجح والأشهر عند علماء

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ ص(٢٤).

(٢) قال النجاشي (ت٤٥٠هـ) في ترجمته للكليني: (صنف كتابه الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي) انظر كتاب (الرجال) ص(٣٧٧ - ٣٧٨).

(٣) قال الطوسي (ت٤٦٠هـ) في ترجمته للكليني: (له كتب منها كتاب الكافي) انظر كتاب (الفهرست) ص(٢١٠ - ٢١١).

(٤) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ ص(٢٤-٢٥).

مذهب الإمامية هو تسميته باسم الكافي[1] كما سماه به الطوسي (٤٦٠هـ) وسبقه به الصدوق (ت٣٨١هـ)[2].

لكن يلاحظ مما تقدم أن الكليني لم يسم كتابه بنفسه في مقدمته أو يضع له هذا العنوان على طرته أو في خاتمته، وإنما جاءت تسميته بذلك الاسم على لسان غيره من العلماء، فلماذا؟؟

يجيبنا عن هذا العميدي بقوله: (وقد ورد في آخر كتاب الطهارة..... ما نصه: [هذا آخر كتاب الطهارة من كتاب الكافي.... ويتلوه كتاب الحيض....] وقد ذكر الشيخ علي أكبر غفاري في حاشية العبارة المذكورة في أصل الكتاب، إن هذا الكلام موجود في جميع نسخ الكافي مما يحتمل معه أن تكون صادرة من الكليني نفسه أو من أحد نساخ الكتاب الأولين...)[3].

والذي يظهر لي ترجيحه هو أن ذلك من فعل النساخ الأولين، وذلك لأني اطلعت في مقدمة كتاب الأصول من الكافي[4] على صورة لنسخة مصححة بتاريخ (١٠٧٤هـ)، وفيها: (تم كتاب العقل والتوحيد من كتاب الكافي ويتلوه كتاب الحجة إن شاء الله تعالى الجزء الثاني من كتاب الكافي تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه)، ومعلوم أن الكليني لم يجزئ كتابه

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤٩-١٥١).

(٢) حيث صرح في خاتمته كتابه (من لا يحضره الفقيه) بقوله: (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني..... وكذلك جميع كتاب الكافي) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) (٥٣٤/٤).

(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٥١).

(٤) انظر (٤٥/١).

بأجزاء معينة كما هو في المطبوع الآن، أو يكتب اسمه معرفا به مترحما عليه بعد كل باب. وكذلك اطلعت في كتاب (ثلاثيات الكليني) لمؤلفه أمين ترمس العاملي[1] على صورتين لنسختين مخطوطتين قديمتين إحداهما كتبت بتاريخ (٨٩١هـ)، وفيها (تم كتاب الإيمان والكفر من جملة كتاب الكافي تصنيف العالم الكامل الفاضل وحيد الدهر وفريد العصر.... والدين محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين، على يد الفقير المذنب الحقير.... حسين بن حاجي علي الاسترابادي..)، ومعلوم أن أي مؤلف مهما كان لا يزكي نفسه هذه التزكية ويترحم عليها، يضاف إلى ذلك ثبوت اسم ناسخه بعد ذلك. والنسخة الأخرى تمت مقابلتها وتصحيحها بتاريخ (١١١١هـ)، وفيها (تم كتاب الروضة من الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني...)، ومعلوم أن مؤلف الكتاب غالبا لا يذكر اسمه بعد كل جزء يكتبه. فهذه الملاحظات كلها مما يؤيد هذا الترجيح، والله أعلم.

ثانياً: اسم مؤلفه:

اتفقوا على أن اسمه هو: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني الرازي السلسلي البغدادي، المولود تخمينا في حدود عام (٢٦٠هـ)، ووفاته في حدود عام (٣٢٩هـ) ببغداد. وقد تقدم في أول الرسالة الحديث عن بعض الجوانب المتعلقة بسيرته، فلتراجع هناك[2].

---

(١) انظر ص(١٤٧-١٥٦).

(٢) انظر المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

ثالثاً: سبب تأليفه

بين الكليني سبب تأليفه لكتاب الكافي ضمن مقدمته التي افتتح بها الكتاب، وذلك أنه قد اشتكى له أحد أتباع مذهب الإمامية حال أهل عصره وما هم فيه من الجهل والتكالب على الدنيا والزهد في العلم والعلماء وأهل العلم، وهل يسع الناس أن يبقوا على هذه الحالة من الجهل والتدين بغير علم مع وجود بعض الأمور المشكلة في ظل الروايات المختلفة، وعدم وجود أحد ممن يوثق بعلمه لأجل مذاكرته ومفاوضته في هذه الأمور، حيث استجاب له الكليني في هذه المسألة وألف له كتابه (الكافي). قال الكليني: (أما بعد، فقد فهمت يا أخي ما شكوت من اصطلاح أهل دهرنا على الجهالة وتوازرهم وسعيهم في عمارة طرقها، ومباينتهم العلم وأهله، حتى كاد العلم معهم أن يأزر كله وينقطع مواده، لما قد رضوا أن يستندوا إلى الجهل، ويضيعوا العلم وأهله. وسألت: هل يسع الناس المقام على الجهالة والتدين بغير علم، إذا كانوا داخلين في الدين، مقرين بجميع أموره على جهة الاستحسان، والنشوء عليه، والتقليد للآباء، والأسلاف والكبراء، والاتكال على عقولهم في دقيق الأشياء وجليلها..، وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها، وأنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنك لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها،.. وقد يسر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت،.. وأرجو أن يسهل الله ﷻ إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)[1].

---

(١) انظر كتاب (الكافي) للكليني (١/٥-٩).

رابعاً: موضوعه:

نظرا للسبب الذي دعا الكليني لتأليف كتاب الكافي، وعدم ذكره للمنهج الذي سيسلكه في تأليف هذا الكتاب، فإننا نجد أن مواضيعه قد تنوعت بحسب ذلك، وبحسب ما ورد فيها من روايات كثيرة إلى ثلاثة أقسام رئيسة حملتها عناوين كل مجلد، وهي: الأصول والفروع والروضة.

أما الأصول: فقد اشتمل على مباحث العقيدة كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والموت والبعث والنشور، والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم والجهل، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد.

وأما الفروع: فقد صنفت كتبه على أساس تعلقها بمعرفة الأحكام الفرعية الشرعية التي تبحث عادة في كتب الفقه كالطهارة وجميع ما يتعلق بالعبادات، وما يرتبط بالمعاملات من عقود وإيقاعات وأحكام.

وأما الروضة: فهي موسوعة من الروايات المختلفة والمتنوعة في مجال التاريخ، والتفسير والتأويل وخطب الأئمة ورسائلهم، وحكمهم ومواعظهم، وفيها قصص الأنبياء وسيرتهم، مع كثير من الفضائل ومدحها، والرذائل وذمها، مع وصف المطر، والشمس، والقمر، والنجوم إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بوجوده[1].

خامساً: عدد أجزاءه ومحتواها:

وصلت عدد أجزاء كتاب الكافي إلى ثمانية أجزاء بحسب الطبعة الحديثة

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر هاشم العميدي (١/٢٨).

المتداولة في هذا العصر انتظمت المواضيع التي حواها الكتاب، فكانت على النحو التالي:

* القسم الأول: قسم الأصول: وهو عبارة عن جزأين، ويشتملان على (٨) كتب:

الجزء الأول: كتاب العقل والجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة.

الجزء الثاني: كتاب الإيمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضل القرآن، كتاب العشرة.

* القسم الثاني: قسم الفروع: وهو عبارة عن خمسة أجزاء، اشتملت على (٢٦) كتابا.

الجزء الثالث: كتاب الطهارة، كتاب الحيض، كتاب الجنائز، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة.

الجزء الرابع: تتمة كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج.

الجزء الخامس: كتاب الجهاد، كتاب المعيشة، كتاب النكاح.

الجزء السادس: كتاب العقيقة، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والكتابة، كتاب الصيد، كتاب الذبائح، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب الزيّ والتجمّل والمروة، كتاب الدواجن.

الجزء السابع: كتاب الوصايا، كتاب المواريث، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات كتاب القضاء والأحكام، كتاب الأيْمان والنذور والكفارات.

* القسم الثالث: قسم الروضة: وهو عبارة عن جزء واحد هو الجزء الثامن

منه، وليس فيه كتاب أو باب، بل هو مواضيع منوعة ليس لها منهج واضح[1].

سادساً: طبعاته:

طبع كتاب الكافي مرات عدة سواء أصوله فقط أو بقية أقسامه الأخرى، وقد كانت أول طبعة له كاملة مع فروعه وروضته على الحجر في مجلد كبير في عام (١٠٥٦هـ) كما ذكر ذلك الطهراني[2]، وأما ما طبع في المطابع الحديثة فقد كانت أول طبعة له في عام (١٢٧٨هـ) بشيراز[3] وكانت لكتاب الأصول فقط، ثم تلتها الطبعات الأخرى المستقلة بمتونها أو المجموعة مع شروحها أو لأقسامه مجموعة أو مفرقة.

لكن أشهر هذه الطبعات في العصر الحاضر، وعليها أغلب الإحالات هي طبعة مطبعة الحيدري بطهران والتي قام على تصحيحها والتعليق عليها علي أكبر الغفاري، والتي بدأت بقسم الأصول ثم تلتها بقية الأقسام تباعا. وقد كانت بداية طبعها تقريبا في عام (١٣٧٧هـ)، ثم تتابعت طبعاتها حتى الوقت الحاضر[4].

---

(١) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين ترمس العاملي ص(٤٩-٥٠).

(٢) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني (١٧/٢٤٦).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي (٣٨/١).

(٤) والطبعة التي بحوزتي مؤرخة بعام (١٣٨٨هـ)، وبها مقدمة مهمة جدا بقلم الدكتور حسين علي محفوظ تقع في (٣٨) صفحة، ومكتوب على طرتها (مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح)، وقال عنها محققها: (تنبيه: تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بأمور: - بذل غاية الوسع في التصحيح والتنميق والضبط. - العرض والمقابلة على النسخ المخطوطة المصححة المقروءة على الأعاظم المزدانة بخطوطهم، كالعلامة المجلسي والشيخ محمد الحر العاملي وغيرهما من الأعلام. - النظرة الثانية في التعاليق وإصلاح ما تنبهنا عليه بعد.
=

سابعاً: الأعمال التي أنجزت حوله:

قبل البدء بالحديث عن أهم الأعمال التي أنجزت حول كتاب الكافي، أشير إلى ملاحظة قد يلاحظها من يتتبع هذه الأعمال، وهي أنه عندما تطلق عبارة كتاب الكافي للكليني فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أنه الكتاب كاملا بأصوله وفروعه وروضته، ولكنني من خلال رصد الأعمال التي أنجزت حوله لاحظت أن أغلبها منصب على قسم الأصول دون قسمي الفروع والروضة، مما أثار عندي إشكالا مفاده: **ما سبب اهتمام العلماء به دون بقية الكتاب؟؟** حيث وجدت أن العميدي في كتابه دفاع عن الكافي قد أشار إلى سبب ذلك بقوله: (أما الأصول **فقد اشتمل على أبواب نادرة لم تذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية**، حيث ضم أدق مباحث العقيدة.... إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد، **وهذا هو سر اهتمام العلماء بكتاب الأصول من الكافي...**)[1].

ولمعرفة نوعية الجهود التي بذلت حول كتاب الكافي - على لسان القوم - ننظر ما يقوله بعض المعاصرين المتخصصين في دراسة الكليني وكتابه الكافي، حيث يقول عبد الرسول الغفار: (لا يزال الكافي يحتل الصدارة الأولى من بين الكتب الحديثية والفقهية عند الشيعة الإمامية، فهو المصدر الأساس، والمعين الذي لا تنضب مناهله، ولا يمل منه طالبه، وهو المرجع الذي لا يستغني عنه

- رعاية الأسلوب الفني العصري مع حسن الطباعة) - ط الحيدري - نشر دار الكتب الإسلامية بطهران.

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر هاشم العميدي (١/٢٨).

الفقيه، ولا العالم، ولا المعلم ولا المتعلم، ولا الخطيب، ولا الأديب، فقد جمع بين دفتيه جميع الفنون والعلوم الإلهية، واحتوى على الأصول والفروع، وكما عرفت - مما تقدم - أنه يزيد على ما في الصحاح، وأن الشيخ قد تحمل المشاق والآلام في سفره وحضره ولمدة عشرين سنة لأجل تصنيف الكافي.... فمنذ أحد عشر قرنا والى الآن اتكأ الفقه الشيعي الإمامي على هذا المصدر، لما فيه من تراث أهل البيت سلام الله عليهم ولكونه أصح الكتب الأربعة، وأكثرها فائدة وأفضلها من حيث الشمولية والترتيب والتقسيم، وأن مصنفه جمع بين الأصول والفروع والآثار والسنن، كما أن تبويبه حسب كتب الفقه، مما يعين المجتهد والمستنبط للأحكام الشرعية. كل ذلك يستدعي المزيد من الاهتمام والبحث والدراسة لهذا الكتاب الجليل الشريف، **الذي نأمل أن نكون نحن فاتحة خير للآخرين في** تكريس الجهود للكشف عن خبايا هذا الكتاب، وما له من ميزات تستحق الدراسة المفصلة من قبل مختصين بعلم الحديث والرجال والفقه، فما أحوجنا اليوم إلى مثل أولئك، **كي يسدوا خدمة نافعة للطائفة!!** ومن ثم لخدمة الإسلام والمسلمين)[1].

ويقول العميدي: (الكافي موسوعة حديثية، فيه إلى جانب ما يلبّي حاجة الفقيه، دقائق فريدة تتعلّق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق. والمنهج المتّبع فيه لأجل الوصول إلى أصول الشريعة وفروعها وآدابها وأخلاقها، إنّما هو بالاعتماد على حَمَلَة آثار النبوّة من نقلة حديث الآل عليهم السّلام،

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٢١-٤٢٢). قلت: ولعل هذه الأمنية قد تحققت من خلال المؤتمر الدولي المنعقد لتكريم ثقة الإسلام الكليني. انظر تفاصيله على الرابط: www.kulayni.com

الذي هو حديث الرسول ﷺ، إذ صرّح أهل البيت عليهم السّلام مراراً وتكراراً بأنّهم لا يحدّثون الناس إلّا بما هو ثابت عندهم من أحاديث الرسول ﷺ، وأنّهم كانوا يكنزونها كما يكنز الناس ذهبهم وورقهم، وأنّها كلّها تنتهي إلى مصدر واحد، وبإسناد واحد.... ومن هنا بذل علماء الشيعة - قديماً وحديثاً - جهوداً علمية مضنية حول الكافي، فاستنسخوه كثيراً، وشرحوا أحاديثه، وأكثروا من تحشيته وتهميشه، وبيّنوا مشتركاته، ووضّحوا مسائله، واختصروه، وحقّقوا أسانيده، ورتّبوا أحاديثه، وصنّفوها على ضوء المصطلح الجديد، وترجموه إلى عدّة لغات، وطبعوه مرّاتٍ ومرّاتٍ، ووضعوا الفهارس الفنيّة لأبوابه، وأحاديثه، وألفاظه، بحيث وصلت جهودهم حول الكافي إلى ما يقرب من مائة كتاب، وبلغ بعضها أكثر من عشرين مجلداً، فضلاً عن الدراسات الحديثة حوله[1].... ومن عناية الشيعة الإمامية بهذا الكتاب أن بلغت مخطوطاته في مكتباتهم في إيران، والعراق، ولبنان، وسوريا، والحجاز، وأفغانستان، والهند وغيرها، ما يزيد على ألف وستمائة نسخة خطية!!، يرجع تاريخ بعضها إلى القرن الرابع الهجري. ومن اهتمامهم به، أنهم شرحوه أكثر من عشرين مرة، وتركوا ثلاثين حاشية عليه، ودرسوا بعض أموره بسبعة عشر كتابا ضخما، وترجموه إلى غير العربية أكثر من خمس مرات، وطبعوه اثنتين وعشرين طبعة، ووضعوا لأحاديث الكافي وألفاظ أصوله من الفهارس ما يزيد على عشرة كتب)[2].

فإذا علمنا منزلة الكليني وكتابه الكافي عند أتباع المذهب الإمامي الاثني

(١) انظر مقاله المنشور على الشبكة بعنوان: (مع الكليني وكتابه الكافي).

(٢) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٣٠).

عشري، فإننا لن نستغرب هذه الجهود المبذولة حوله، وخصوصا أنه الكتاب الوحيد من الكتب الأربعة الذي تطرق لأهم عقائد الشيعة. حيث سنلاحظ تلك المنزلة من خلال ذكر بعض الأعمال التي أنجزت حوله - بغض النظر عن المطبوع منها أو المخطوط - كما يلي:

أولا: الشروح: حيث بلغت شروحه قرابة الاثنا عشر شرحا أقدمها بحسب سنة وفاة مؤلفها شرح المولى نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت٦٧٣هـ)[١]، وآخرها تقريبا شرح محمد بن عبد علي‌اا بن محمد القطيفي من علماء أوائل القرن الثالث عشر[٢].

ويلاحظ على هذه الشروح أن بعضها مخطوط وهو الأغلب وموجود في خزائن الكتب الشخصية أو العامة كجامعة طهران، وبعضها مطبوع وهو الأقل، وأن بعضها شرح لأصول الكافي وهو الأغلب، وبعضها شرح لفروعه وهو الأقل، كما هو مشاهد من خلال دراسات علماء الشيعة حول هذا الكتاب. وأيضا فإن أغلب المطبوع إنما كان مع بداية القرن الثالث عشر الهجري. وأن أفضل هذه الشروح عندهم هو شرح المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨٠هـ)[٣] وهو شرح للأصول والروضة فقط.

ثانياً: الحواشي والتعليقات: حيث بلغت الحواشي عليه والتعليقات أكثر من خمسة وعشرين مؤلفا تقريبا ذكر أغلبها صاحب كتاب الذريعة[٤]، وذكر بعضها

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٤٣).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣٢-٣٤).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣١).

(٤) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزركَ الطهراني (٦/١٨٠ ومابعدها).

صاحب كتاب كشف الأستار[١]، أقدمها بحسب سني وفاة مؤلفها محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المعروف بمحمد السبط العاملي (ت١٠٣٠هـ)[٢]، وآخرها تقريبا حاشية السيد المير أبي طالب بن الميرزا بيك الفندرسكي من أفاضل أوائل القرن الثاني عشر[٣].

ثالثاً: ترجماته: ترجم كتاب الكافي بمفرده أو مع شرحه إلى ثلاث لغات فقط هي الفارسية والإنجليزية والأوردو، كما يتضح من خلال ما قرره المحققون في دراسته، أقدمها وأشهرها ترجمة خليل بن غازي القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ)، المسماة (الصافي شرح أصول الكافي) وهي ترجمة شرحه المسمى بالشافي، صنفه في عهد السلطان شاه الثاني الحسيني الموسوي الصفوي[٤]. وهناك تراجم نحوها لبعض المتأخرين كترجمة جواد المصطفوي وترجمة محمد باقر الكمرئي وكلاهما للأصول فقط، وترجمة لهاشم الرسولي المحلاتي وهي للفروع فقط. وقد قام بعض المحققين بمقارنة شروح الكافي بعضها مع بعض، ونشرها[٥]. أما ترجمته للغة الانجليزية، فقد قامت به المؤسسة العالمية للخدمات الإسلامية، وقد نُشر منه (١٣) جزءاً مع متن الروايات[٦].

---

(١) انظر كتاب (كشف الحجب والأستار) لإعجاز حسين الكنتوري ص(١٨٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٨٠).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣٢-٣٤).

(٤) انظر كتاب (كشف الحجب والأستار) الكنتوري ص(٣٦٥).

(٥) انظر تحليل ونقد شروح الكافي لعلي عابدي الشاهرودي في مجلة (كيهان انديشه) العدد ٢١٧، الصفحة ٨١ - ١٠٤ (بالفارسية)

(٦) انظر مقال (أدوار الحديث عند الشيعة) على الشبكة العنكبوتية.

رابعاً: اختصاراته: اختصر كتاب الكافي عدد من علماء مذهب الإمامية، وأغلب هذه الاختصارات باللغة الفارسية، وأقدمها مختصر الصدوق (ت٣٨١هـ) في كتابه (منتخب أصول الكافي) وآخرها مختصر الكافي لمحمد باقر البهبودي (معاصر) المسمى بـ (مختارات الكافي)[١] وغيره.

خامساً: معاجمه وفهارسه: تنوعت الجهود المبذولة في فهرسة روايات الكافي وألفاظه فيما بين الاقتصار على كتاب الكافي بأقسامه، وبين الاشتراك مع الكتب الأربعة المعتمدة لدى الشيعة (الاستبصار - الكافي - التهذيب - من لا يحضره الفقيه). حيث يلاحظ أن أغلب هذه الفهارس قد اعتنت بأصول الكافي، والقليل منها اعتنى ببقية أقسامه وأن أغلبها قد تم في نهاية القرن الثالث عشر حتى وقتنا الحاضر. ومن أشهرها (المعجم المفهرس لألفاظ أصول الكافي) عنوان لمؤلفين مختلفين[٢]. و(المعجم المفهرس لألفاظ الأحاديث في الكتب الأربعة) لمجموعة من المؤلفين. بالإضافة إلى ما قام به مجمع البحوث الإسلامية في مشهد في السنوات الأخيرة من إصدار فهارس شاملة لجميع كتاب الكافي، ومفصلة لأقسامه الثلاثة[٣].

سادساً: الدراسات حوله: لاشك أن أي باحث في الكتب المؤلفة في مذهب الإمامية -وخصوصا كتاب الكافي- سيجد جملة من الشبه والإشكالات التي قد

---

(١) ويقال أنه أسماه في طبعته الأولى بـ(صحيح الكافي)، وفي طبعته الثانية بـ(زبدة الكافي). انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٣-٤٥٤).

(٢) أحدهما لإلياس كلانتري - منشورات الكعبة طهران، والآخر لعلي رضا برازش - منظمة الإعلام الإسلامي طهران.

(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) للعميدي ص(١٧٦-١٧٧).

ترد عليه، مما تجعل إثارتها أو الحديث عنها مثارا لحمية أتباع هذا المذهب، الذين سيسارعون إلى محاولة تفنيد هذه الشبه والإشكالات بأي وسيلة كانت، من أجل الحفاظ على مكانتهم أولاً وما يعتقدونه في هذا المذهب وكذلك الحفاظ على كتابهم الكافي ومؤلفه الكليني ثانياً، لما يمثلانه من مكانة عالية في مذهبهم. وهذه الدراسات تختلف من حيث طبيعتها العلمية، فمنها ما هو على هيئة رسالة علمية جامعية، ومنها ما هو على هيئة كتاب مستقل، ومنها ما هو على هيئة كتيب متوسط، ونحو ذلك مما هو معروف في باب التأليف[1].

أما فيما يتعلق بعدد رواياته، وتحقيق رجاله، واختلاف رواته، وإسناده فهذه قد عني بها أغلب من ألف من علمائهم في الحديث والطبقات في المشيخات وكتب الرجال، وقد يطول الحديث عنها بما لا تعلق له بموضوع البحث، ويكفي في ذلك الإحالة على مظانها[2].

وإنما سقت هذه الأعمال من كتب القوم لأصل إلى نقطة أحتاج إليها ضمن الشبهات التي أثيرت حول الكتاب ، وهي **ملاحظة تواريخ بداية كل نوع منها، لنرى متى بدأ الاهتمام بكتاب الكافي.**

ثامناً: مخطوطاته:

من خلال تتبع الدراسات حول كتاب الكافي وجدت أن النسخ الخطية

---

(١) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات ومضامينها في المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب(الشيخ الكليني)للعميدي ص(١٦٩-١٧١)، ومقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (٣٨/١)، وكتاب (الكليني والكافي) للغفار ص(٤١٦)، وغيرها من المصادر التي ذكرتها في أول المبحث.

للكتاب تزيد على (١٥٠) نسخة مخطوطة أكثرها في خزانة المكتبة الرضوية، وأقدمها من خلال تتبع الباحثين كانت في عام (٦٧٥هـ) بخط شخص يدعى علي أمينا[1]. ولكن يبدو أن كل من نسخ شيئا من الكتاب ولو كان شيئا يسيرا، فإنهم يعتبرونه نسخة خطية للكتاب، بدلالة أن محققي النسخ المطبوعة والمنشورة قد اعتمدوا على نسخ خطية متأخرة لإخراج الكتاب على صورته المطلوبة، فالعاملي مثلا في ثلاثياته قد اعتمد على نسخ خطية أقدمها مؤرخ بسنة (٨٩١هـ) وفيها قسم الأصول فقط وفيها سقط، وأول نسخة كاملة وقعت له مما اعتمد عليه كان تاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري[2]، وأما الغفاري في تحقيقه للكافي فقد كانت أقدم نسخة اعتمد عليه مؤرخة في سنة (١٠٥٧هـ)[3].

وبهذا يتضح أن أول نسخة مخطوطة كاملة تم الاعتماد عليها في إخراج كتاب الكافي المطبوع كانت بعد قرابة (٦٧٠) سنة من وفاة الكليني.

*** أما خطوات المسلك الثاني[4]، فقد كانت خلاصتها على النحو التالي:**

أنه بعد البحث والتتبع لترجمة الكليني من خلال كتب أهل السنة أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التراجم والسير؛ فوجئت بظاهرة غريبة تتلخص في عدم ذكر للكليني أو لكتابه الكافي في هذه المصادر والكتب ، حيث بلغت أكثر من (٤٠) مصدر بدأتها منذ عصر الكليني حتى العصر الحديث وقد استخلصت منها

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٨).

(٢) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين العاملي ص(١٤٣-١٤٤).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي (١/٤٤).

(٤) وهو التعريف بكتاب الكافي من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التعريف بالكتب والفنون، المطبوع منها والمخطوط.

أمورا بينتها في المبحث الخاص بذلك في أول الرسالة[1]. وبينت أن هذه الخلاصة كما يلاحظها كل باحث قد تدعو البعض إلى التعجب من عدم تعرض كل من ذكر سابقا من العلماء والأعلام والمحققين للكليني أو لكتابه الكافي، مما يثير عندي شبهة تحتاج إلى إزالة وجواب، تحدثت عنها في موضعها[2]. واستخلصت أيضا أنه لم يرد ذكر لكتاب الكافي إلا في أربعة كتب هي:

١. **الحافظ ابن حجر العسقلاني** (ت٨٥٢هـ) في كتابه (لسان الميزان)، حيث قال في ترجمة الحسين بن أحمد بن محمد بن عامر الأشعري: (ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة وقال: كان من شيوخ أبي جعفر **الكليني صاحب كتاب الكافي**)[3].

٢. **خيرالدين الزركلي** (ت١٣٩٦هـ) في كتابه (الأعلام)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني: فقيه إمامي. من أهل كلين بالري، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. من **كتبه الكافي في علم الدين**...)[4].

٣. **عمر رضا كحالة** في كتابه (معجم المؤلفين)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي السلسلي، البغدادي (أبو جعفر) من فقهاء الشيعة، عارف بالأخبار والحديث.... وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية

---

(١) انظر الفصل الأول: المبحث الأول منه بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة.

(٢) انظر الفصل الأول: المبحث الثاني منه بعنوان: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني.

(٣) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ بن حجر العسقلاني (٢/٢٦٥).

(٤) انظر كتاب (الإعلام) لخير الدين الزركلي (٧/١٤٥).

في أيام المقتدر. وقد انفرد بتأليف كتاب الكافي في أيامهم...)[1].

٤. المستشرق دونلدسن في حديثه عن المحمدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة حيث قال: (وأول هؤلاء المحمدين وأعلاهم منزلة هو محمد بن يعقوب الكليني الذي ألف كتاب الكافي في علم الدين)[2].

وأجبت عن قول ابن حجر بأنه ينقل عن غيره من كتب رجالات الشيعة كالطوسي والنجاشي وعلي بن الحكم وغيرهم، وأن مجرد هذا النقل لا يعني اطلاعه أو معرفته بكتاب الكافي. وأجبت عن نقل خير الدين الزركلي وعمر رضا كحالة بأن المصادر التي تم استقاء هذه المعلومات منها بالنسبة للمتقدمين؛ هي الكتب القديمة للفريقين؛ أهل السنة كالذهبي وابن حجر، والشيعة كالنجاشي والطوسي. وأجبت عن قول المستشرقين بأنهم متأخرون جدا عن عصر المؤلف، فأنى لهم العلم بكتبه إلا عن طريق كلام وكتب المتقدمين ممن عاصره أو جاء بعده، وأنها لا تعدو كونها قد أخذت من مصادر الشيعة أنفسهم. ووضحت أن كل من ذكر الكليني من علماء التراجم والسير ممن يعتمد قولهم أنهم لم يطلعوا على كتابه (الكافي)، وأنه ينقل لاحقهم عن سابقهم، وخصوصا فيما يتعلق بكتب ورجالات الشيعة.

وبهذه الخلاصة من هذا المسلك يتضح لنا أن كتاب الكافي للكليني لم يكن معروفا عند المتقدمين من علماء المسلمين ممن لهم دراية وعلم بالسير والتراجم

---

(١) انظر كتاب (معجم المؤلفين) لعمر كحالة (٣/٧٧٥).

(٢) انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) مقال للعميدي على موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية.

والمصنفات، وأن المتأخرين من أهل التصنيف في الكتب والمؤلفات والأعلام إنما ينقلون عن غيرهم من مصنفي الشيعة في الكتب وأسماء الرجال، ومثل ذلك يقال أيضا عمن ورد ذكر الكافي في مؤلفاتهم أو أقوالهم من المستشرقين. والله أعلم.



المبحث الثاني
بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي

كتاب الكافي كما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل قد حاز على عناية كبيرة واهتمام واضح من قبل أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري، وذلك يتضح من خلال أمرين:

الأول: الأعمال والجهود التي أنجزت حوله ومن أجله[1].

الثاني: ثناء العلماء على الكتاب وعلى مؤلفه[2].

وحيث أنه قد تقدم بيان أغلب ذلك في موضعه من الرسالة، ولم يتبق منه إلا معرفة أقوال علماء الشيعة أنفسهم حول هذا الكتاب، فإني سأنقلها من خلال مؤلفات المعاصرين الذين وثقوا هذه النقولات من مصادرها بحكم تخصصهم في دراسة سيرة الكليني وكتابه الكافي[3].

---

(١) وقد تقدمت الإشارة إليها في المبحث الأول من هذا الفصل الثاني بعنوان: التعريف بكتاب الكافي.

(٢) وقد تقدمت الإشارة إلى الثناء عليه في المبحث الأول من الفصل الأول بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة.

(٣) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات في المبحث الأول من الفصل الأول بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة، وأضفت إليها بعض المصادر في حاشية المبحث الأول من هذا الفصل الثاني بعنوان: التعريف بكتاب الكافي.

قال العميدي: (ولقد أثنى على هذا الكتاب المنيف والسفر الشريف كبار علماء الشيعة ثناء معتدلا!! قال الشيخ المفيد: (هو أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة)، وتابعه على ذلك من تأخر عنه بما لا مجال للإحاطة بجميع تقاريضهم لهذا الكتاب، منهم: الشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، والمولى محمد أمين (ت١٠٣٦هـ)، والمازندراني (ت١٠٨١هـ)، والفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)، وسبط الشهيد الثاني (ت١١٠٤هـ)، والميرزا عبدالله الأفندي (من أعلام القرن الثاني عشر الهجري)، والشيخ المجلسي (ت١١١١هـ)، والبحراني (ت١١٨٦هـ)، والسيد بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) والكنتوري (ت١٢٨٦هـ)، والمحدث النوري (ت١٣٢٠هـ)، والخوانساري (ت١٣٤٦هـ)، والمامقاني (ت١٣٥١هـ)، والشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، والشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، وغيرهم[١].

وقبل البدء في تلك النقولات، أود الإشارة إلى ثلاث نقاط مجملة هامة للفائدة هي:

الأولى: أن أقدم من تكلم في الثناء على كتاب الكافي؛ هو الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه تصحيح الاعتقاد، حيث قال: (وهو من أجلِّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة)[٢].

الثانية: أن أكثر من جمع أقوال علماء الشيعة القدامى والمتأخرين في تقريض هذا الكتاب ابتداء من عصر المفيد (ت٤١٣هـ) وانتهاء بعصره؛ هو الميرزا محمد

---

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٢٩-٣٠).

(٢) انظر كتاب (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٥٤).

باقر الخوانساري (ت١٣٤٦هـ) في كتابه روضات الجنات[١].

الثالثة: أن كتاب الكافي قد يشاركه غيره من بقية الكتب الأربعة المعروفة (من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) في هذا الثناء، وتلك المنزلة، ولكن الصدارة مطلقا إنما هي لكتاب الكافي.

أما أقوال علماء الشيعة عن كتاب الكافي فسأوردها مرتبة حسب سني وفاتهم كما يلي:

- قال الكليني نفسه يمدح كتابه في المقدمة: (وقلت إنك تحب أن يكون عندك **كتاب كاف يجمع فنون علم الدين** ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به **بالآثار الصحيحة عن الصادقين**)[٢].
- الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه شرح عقائد الصدوق: (كتاب الكافي وهو **من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة**).
- الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) في إجازته لابن الخازن: كتاب الكافي في الحديث الذي **لم يُعمل للإمامية مثله**، للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني.
- المحقق الشيخ علي الكركي (ت٩٤٠هـ) في إجازته للقاضي صفي الدين عيسى: ومنها جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدِّث الثقة

---

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) للخوانساري (١١٦/٦ وما بعدها).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي (٨/١) للكليني تحقيق علي أكبر الغفاري - ط الحيدري بطهران.

جامع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمَّى بالكافي الذي لم يُعمل مثله... وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية والأسرار الدينية ما لا يوجد في غيره.

- الشيخ إبراهيم القطيفي (ت٩٥٠هـ) في إجازته للشيخ شمس الدين الإسترابادي: وكتاب محمد بن يعقوب الكليني، فإنه كاسمه كافٍ شافٍ واف.
- المولى محمد أمين الاسترابادي (ت١٠٣٦هـ) في فوائده المدنية: (وقد سمعنا عن مشايخنا وعلمائنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه).
- المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨١هـ) في مقدمة شرح أصول الكافي: (كتاب الكافي أجمع الكتب المصنفة في فنون علوم الإسلام وأحسنها ضبطا، وأضبطها لفظا، وأتقنها معنى وأكثرها فائدة، وأعظمها عائدة، حائز ميراث أهل البيت وقمطر علومهم).
- المولى محسن الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ) في الوافي شرح الكافي: أما الكافي فهو... أشرفها - يعني الكتب الأربعة - وأوثقها وأتمها وأجمعها، لاشتماله على الأصول من بينها، وخلوِّه من الفضول وشينها.
- سبط الشهيد الثاني (ت١١٠٤هـ): (الكتاب الكافي والمنهل العذب الصافي، ولعمري، لم ينسج ناسج على منواله، ومنه يعلم قدر منزلته، وجلالة حاله).
- الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) في خاتمة الوسائل: (الفائدة السادسة في صحة المعتمدة في تأليف هذا الكتاب - أي الكافي - وتوافرها وصحة نسبتها وثبوت أحاديثها عن الأئمة عليهم السلام).

- الميرزا عبدالله الأفندي (ت١١٣٠هـ) تقريبا[1] في رياض العلماء: (لا شك أن الكافي من أحسن كتب الحديث وأوثقها).
- العلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ) في كتابه بحار الأنوار: (كتاب الكافي... كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها).
- الشيخ يوسف بن أحمد البحراني (ت١٢١٢هـ) في لؤلؤة البحرين: (الأصول الأربعة التي عليها المدار في جملة الأعصار والأمصار، وهي الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار، لبلوغها الصحة والاشتهار إلى مرتبة لا تقبل الإنكار، كما نبه عليه جملة من علمائنا الأبرار).
- السيد محمد صادق بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) في الفوائد الرجالية: (كتاب الكافي ... فإنه كتاب جليل عظيم النفع، عديم النظير، فائق على جميع كتب الحديث بحسن الترتيب، وزيادة الضبط والتهذيب، وجمعه للأصول والفروع، واشتماله على أكثر الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام)).
- السيد إعجاز حسين الكنتوري (ت١٢٨٦هـ) في كشف الحجب: (الكافي من الكتب التي عليها الاعتماد... وقد أثنى على هذا الكتاب المنيف والسفر الشريف غير واحد).
- السيد محسن الحكيم (ت١٣٠٦هـ) في كتابه المستمسك: (الكافي... أحد الكتب الأربعة الخالدة المعروفة، التي عليها يدور عمل الشيعة الإمامية....،

---

(١) حيث ذكر في ترجمته من أعلام القرن الثاني عشر، وأنه متوفى قبل عام ١١٣٤هـ

تأليف شيخ المحدثين وأوثقهم أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، المعروف بثقة الإسلام).

- محمد حسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) في مستدرك الوسائل: (وكتاب الكافي بينها - الكتب الأربعة - كالشمس بين نجوم السماء، وامتاز عنها بأمور إذا تأمل فيها المنصف يستغني عن ملاحظة حال آحاد رجال سند الأحاديث المودعة فيه، وتورثه الوثوق، ويحصل له الاطمئنان بصدورها وثبوتها وصحتها).
- عبد الله بن محمد حسن المامقاني (ت١٣٥١هـ) في تنقيح المقال: (ويقال أن جامعه الكافي الذي لم يصنف في الإسلام مثله، عرض على القائم عليه السلام فاستحسنه وقال: كاف لشيعتنا... إن كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر).
- السيد حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ) في نهاية الدراية: (اعلم أنّ الكتاب الجامع للأحاديث في جميع فنون العقائد والأخلاق والآداب والفقه من أوله إلى آخره مما لم يوجد في كتب أحاديث العامة، وأنّى لهم بمثل الكافي في جميع فنون الأحاديث وقاطبة أقسام العلوم الإلهية، الخارجة من بيت العصمة ودار الرحمة).
- الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ) في كتابه الكنى والألقاب: (وهو أجل الكتب الإسلامية، وأعظم المصنفات الإمامية، والذي لم يعمل للإمامية مثله).
- عبد الحسين شرف الدين (ت١٣٧٧هـ) في كتابه (المراجعات): (وأحسن ما

جمع منها الكتب الأربعة، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها).

- الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) في كتابه الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (الكافي في الحديث، وهو من أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمدة عليه، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول..... ولم يصنف مثله في الإسلام).

وبعد هذا الاستعراض لأقوال علماء الشيعة عن كتاب الكافي، فأشير إلى أني إنما سقت هذا الكلام عنهم وأطلت فيه؛ لكي يتضح بواسطته - بعد أن عرَّفنا به في المبحث السابق - بيان أثره على اعتقاد وفكر أتباع المذهب الشيعي الإمامي، حيث استخلصت منه النتائج التالية:

- الكافي أحد الكتب الأربعة الخالدة المعروفة، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، والتي عليها يدور عمل الشيعة الإمامية.
- الكافي من أجمع الكتب المصنفة في فنون علوم الإسلام وأحسنها ضبطا، وأضبطها لفظا وأتقنها معنى، وأكثرها فائدة، حيث لم يُعمل للإمامية مثله، ولم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه.
- الكافي اشتمل على أكثر الأخبار الواردة عن الأئمة، وامتاز بصحة نسبتها وثبوت أحاديثها وشهرتها وحصول الاطمئنان بصدورها عنهم إلى مرتبة لا تقبل الإنكار، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها.

- يقال أنه عرض على القائم عليه السلام فاستحسنه وقال: كاف لشيعتنا.

فإذا كان كتاب الكافي بهذه المنزلة والمكانة عند علماء مذهب الشيعة وأتباعهم، فلا شك أنه يفوق جميع كتب الحديث النبوي التي جمعت السنة النبوية المطهرة، كما صرح بذلك الصدر (ت١٣٥٤هـ) وغيره من المتأخرين المعاصرين[١]، ولذلك فلا غرو أن تهمل جميع تلك الكتب الحديثية، ويهتم ويستغنى بالكتب الأربعة الشيعية، وعلى رأسها الكافي بدلا عنها. كما يفسره واقع أتباع هذا المذهب الإمامي الاثني عشري من قديم الزمن حتى اليوم.

وللتأكيد على هذه المنزلة سأنقل بعض ما يقوله المعاصرون الذي تخصصوا في دراسة الكافي والكليني حول هذه المنزلة وهذا الأثر.

يقول الدكتور حسين علي محفوظ: (سيرة الكليني معروفة في التواريخ وكتب الرجال والمشيخات وكتابه النفيس الكبير الكافي مطبوع؛ رزق فضيلة الشهرة والذكر الجميل وانتشار الصيت، فلا يبرح أهل الفقه ممدودي الطرف إليه شاخصي البصر نحوه، ولا يزال حملة الحديث عاكفين على استيضاح غرته والاستصباح بنوره، وهو مدد آثار النبوة ووعاة علم آل محمد ﷺ وحماة شريعة أهل البيت. ونقلة أخبار الشيعة ما انفكوا يستندون في استنباط الفتيا إليه، وهو قَمِنٌ أن يُعتمد في استخراج الأحكام، خليق أن يتوارث، حقيق أن يتوفر على تدارسه، جدير أن يُعنى بما تضمن من محاسن الأخبار وجواهر الكلام وطرائف الحكم.... وقد ظل - أي الكافي - حجة المتفقهين عصورا طويلة، ولا يزال موصول الإسناد والرواية، مع تغير الزمان، وتبدل الدهور. وقد اتفق أهل الإمامة،

---

(١) انظر مثلا كتاب (المراجعات) لعبدالحسين شرف الدين ص(٧٢٩) المراجعة (١١٠).

وجمهور الشيعة، على تفضيل هذا الكتاب والأخذ به، والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره - على أنه - القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم وهو عندهم أجمل وأفضل من سائر أصول الأحاديث)[1].

ويقول العميدي: (اشتهر كتاب الكافي من بين كتب الحديث عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية شهرة واسعة، ونال إعجاب العلماء ابتداء من عصر تأليفه وإلى وقتنا الحاضر، لما لمؤلفه من مكانة مرموقة في نفوس الفقهاء والمحدثين، وما لكتابه من خصوصية زائدة على غيره من كتب الحديث الأخرى لدى الشيعة الإمامية؛ ذلك لأن مؤلفه يعد من طلائع العلماء الذين عاصروا الغيبة الصغرى للإمام المهدي (ع)، وهذا يعني قرب زمن (الكافي) من مصدر رواياته، لا سيما وأن مؤلفه قد أخذ عن الكثير من المشايخ العظام الذين عاصروا إماما أو أكثر من أئمة أهل البيت ابتداء من الإمام الجواد وانتهاء بالإمام الحجة محمد بن الحسن العسكري (ع). هذا فضلا عن كون الكافي هو أول كتاب جمعت فيه الأحاديث بهذه السعة، وهذا الترتيب والتبويب الذي وفَّر المزيد من جهد العلماء في متابعتهم لأحاديث أهل البيت (ع)، حيث كان الفقهاء في ذلك العصر يعتمدون بالدرجة الأساس على الأصول الأربعمائة، وهي أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف من أصحاب الإمامين الباقر والصادق (ع). وبعد ظهور الكافي اضمحلت حاجة الشيعة إلى تلك الأصول الأربعمائة لوجود مادتها مرتبة مبوبة في ذلك الكتاب، وهذا لا يعني أن الكليني قد جمع هذه

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (١/٨ و ٢٦).

الأصول الأربعمائة كلها المعروفة الانتساب إلى أصحابها ثم دونها في كتابه الكافي، إذ لو صح ذلك لما استغرق تأليف الكافي أكثر من ثلاث أو أربع سنين، بينما اتفق جمهور الشيعة من عصر تأليف الكافي وإلى الآن على أن (الكافي) قد فرغ (الكليني) من تأليفه وترتيبه وتبويبه بعد مضي عشرين عاما من زمن الشروع في تأليفه. ومما يقطع بأن الكافي لم يقف عند حدود الأصول الأربعمائة التي سجلت فيها أحاديث الإمامين الباقر والصادق (ع) في الفقه خاصة، هو **اشتماله على أحاديث سائر أئمة أهل البيت (ع) في الفقه وغيره حيث لم يترك مؤلفه أمرا مهما إلا وقد ذكره في هذا الكتاب بإسناده إلى من انتهى إليه علمه**، مسجلا فيه كل ما يحتاجه الفقيه، والمحدث، وطالب العلم من الأحاديث المروية بالإسناد عن أهل البيت(ع). وبعد.. **فلا غرابة أن نجد في جميع كتب الحديث التي ألفت بعد (الكافي) عند الشيعة الإمامية ما يشهد بفضل هذا الكتاب لا سيما أصوله وفروعه...)**[1].

وفي مقال آخرقال: (ويظهر من تعداد كتب الكليني أنه كان مقلا في التأليف قياسا إلى شيوخ الشيعة كالمفيد، والصدوق، والطوسي، وأضرابهم، وعذره في هذا هو أنه (ﷺ) كان منصرفا بكل همته وعلمه **إلى معرفة حديث أهل البيت (عليهم السلام) الذي لم يجمع في موسوعة كالكافي قبله**، ولم ينقح بعضه، بل كان موزعا على مئات الكتب، منها - وهو الأعم الأغلب - ما هو معتبر ومعتمد في ذلك العصر، ومنها ما هو ليس كذلك، مع تفرق هذه الكتب ومشايخ الحديث في معظم أمصار الإسلام، ولما كان الكليني هو أول من تصدى لجمع أحاديث أهل

---

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٢٧-٣٤).

البيت (عليهم السلام) من عيونها ومصادرها وحفاظها الثقات، لذا نراه قد استرخص من عمره - لأجل هذه المهمة - عشرين سنة، ولولا الكافي لكانت تلك المدة الطويلة حافلة في التصنيف والتأليف. والحق أنه لو لم يكن للكليني إلا الكافي لكفاه فخراً وثواباً على مر العصور، إذ خلد حسنة جارية له إلى يوم النشور، وعلى مثل هذا فليتنافس المتنافسون. والكافي كتاب موسوعي، ذكر فيه ما يحتاجه الفقيه والمحدث والمتكلم والمؤرخ وطالب العلم، هذا مع تناوله دقائق فريدة لا توجد في غيره تتعلق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق)[1].

وقال هاشم الحسني: (ومن أبرز مؤلفاته كتابه المعروف بالكافي جمع فيه أحاديث أهل البيت في الأصول والفروع والأخلاق وغيرها من المواضيع... واشتهر من بين مؤلفاته الغنية بالفوائد كتابه الجليل الكافي، ذلك الكتاب الذي تحرى فيه أقصى ما لديه من جهد لتصفية الأحاديث الصحيحة عن غيرها كما نص على ذلك في مقدمة كتابه، حتى تم له تأليفه بعد جهاد ورحلات استمرا نحوا من عشرين عاما يجوب فيها البلدان من بلدة إلى بلدة في البحث عن الحديث ومذاكرة المحدثين في الحديث وأصنافه ومصادره، والتنقيب عن الأصول الأربعمائة التي ألفها تلامذة الأئمة في الحديث..... وألف كتابه الجامع ونال إعجاب العلماء والمحدثين على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم. ورجح جماعة من المؤلفين الأعلام أنه كان على اتصال بسفراء الإمام محمد بن الحسن الذين كانوا

(١) انظر (ثقة الإسلام الكليني مجدد مذهب أهل البيت (ع)) مقال منشور للعميدي على الشبكة العنكبوتية.

يتصلون به. كما نص على ذلك المحدث النيسابوري في كتابه منية المراد والسيد علي بن طاووس وغيرهما)[1].

ويقول عبد الرسول الغفار: (ما خلفه الشيخ الكليني من تراث علمي لا يمكن تجاهله، ويكفيه فخرا أن كتابه (الكافي) أحد الكتب الأربعة، والتي هي من أهم المراجع عند فقهاء الشيعة طيلة أحد عشر قرنا، وما كتب من بعد تلك الأصول إنما هو تكرار لها، بصورة أو أخرى، وإن كان نحن لا نريد أن نبخس الناس أشياءهم، ولكن حقيقة لابد أن تذكر، على أن لكل مصنف - بالفتح - له ميزاته وخصائصه التي لا تخلو من فائدة. وشيخنا الكليني من خلال كتابه يكشف لنا مدى تضلعه بهذا الوقف، ودقته في نقل الأسانيد والطرق المتعددة من غير خلط أو التباس، لهذا أصبح المرجع الأول للطائفة، وحقا أنه لم يصنف مثله، والذين جاءوا بعده فهم عيال عليه)[2].

وبهذا يتضح لنا أثر هذا الكتاب على العقيدة والفكر الشيعي بسبب تلك المنزلة والمكانة التي وضعه فيها أتباعه حتى اليوم.



(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٢١-١٢٣).

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤١٥-٤١٦).

المبحث الثالث
الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي

كتاب الكافي كما تقدم في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل قد حاز على عناية كبيرة واهتمام واضح، وكان له تأثير بين ومكانة عالية عند أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري، مما قد يظن معه الظان أن هذا الكتاب قد جاوز القنطرة في التصنيف والتأليف والموضوع والمحتوى، كما يوحي بذلك أتباع هذا المذهب بطرق مختلفة، وأساليب متنوعة تؤدي لهذه النتيجة الخطيرة المظنونة.

وهذا ما اكتشفته بنفسي في أثناء كتابتي لهذا البحث، مما دعاني للكشف عن هذه الحقيقة المرة، وبيان وجهها الخفي بسبب التقية، ولذلك أفردتها في هذا المبحث؛ وأبدأها بسؤالين مهمين هما:

السؤال الأول: لماذا الحديث عن هذه الشبهات؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تلخيصه في سببين هما:

السبب الأول: وجود شبهات وإشكالات حقيقية يراها القارئ الناقد عندما يطالع كتاب الكافي، أو يقرأ شيئا مما أُلف أو كُتب عنه من رسائل ومؤلفات وكتب.

السبب الثاني: أن أتباع هذا المذهب يقرون بوجود مثل هذه الشبهات حول كتاب الكافي، ويحاولون الدفاع عنها ضمن مؤلفاتهم العديدة[1] على هيئة:

---

(١) وقد أشرت إلى كثير منها في مبحث: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة من الفصل الأول.

- مؤلفات عامة سواء كانت عن كتب الشيعة أنفسهم كالكتب الأربعة[1]، أو كانت عن الكليني نفسه وكتابه الكافي[2]، أو ضمن مقالات خاصة[3].
- مؤلفات خاصة لجمع واستعراض هذه الشبهات والرد عليها[4].

فهذان السببان يجعلان كل باحث عن الحق يستشكل أشياء كثيرة تمر به أثناء البحث والقراءة والاطلاع، ولذا تم عقد هذا المبحث الهام - حسب وجهة نظري -.

السؤال الثاني: ما هي الشبهات التي أثيرت أو يمكن إثارتها حول كتاب الكافي؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تعداده على النحو التالي:

١. الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.
٢. الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.
٣. الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي.
٤. الشبهة الرابعة: وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي.
٥. الشبهة الخامسة: وجود الخلاف في عدد مرويات الكافي.

---

(١) مثل كتاب (معالم المدرستين) للسيد مرتضى العسكري - ط مؤسسة النعمان بيروت.

(٢) مثل كتابي (الكليني والكافي) للغفار، و (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) للعميدي.

(٣) مثل مقال إبراهيم محمد جواد:
http://www.14masom.com/hkaek-mn-tareek/16.htm

(٤) مثل كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر هاشم العميدي.

٦. الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتب الكافي.

٧. الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة.

٨. الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المبحث أن بعض الشبه المثارة حول كتاب الكافي فيها نوع من التداخل؛ وهذا شيء مؤكد، بل هو طبيعي بسبب أن بعض الشبه لها تعلق بالشبهة الأخرى ولابد، فعندما أشير لشبهة اختلاف النسخ وحصول السقط والتحريف فيها؛ فهذا يعني وجود سقط في الإسناد أو سقط في المتن، ويعني أيضا وجود نقص أو زيادة في عدد المرويات، بل ربما يعني وجود إضافات لكتب وأبواب ليست في بعض النسخ.

ولكنني أردت إفراد كل شبهة منها بمطلب، وذلك لوجود الأمثلة الواضحة فيها؛ مما يدعو أي باحث عن الحق وطالب له من أتباع هذا المذهب أن يزيل بعض الغشاوة عن عينيه وعقله لينظر في مذهبه من خلال مثل هذه الشبه التي كثيرا ما يحاول أسياده إخفاءها وسدل الستار عليها عند الحديث عنها، تماديا في غيهم وضلالهم، وإمعانا في إضلال أتباعهم وعوامهم.

✪ الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية المتقدمين منهم والمتأخرين بتجرد وإنصاف حول مكانة الكليني وكتابه الكافي، وما بلغاه من منزلة عظيمة ودرجة عالية من الوثاقة والاطمئنان؛ سوف يستنتج نفس النتيجة التي قالت بها طائفة الأخبارية من أتباع الإمامية الاثني عشرية من حيث القول بصحة جميع ما ورد في الكتب الأربعة من روايات؛ وخصوصا كتاب الكافي للكليني.

ولذا فإنه ربما يتساءل بشيء من الغرابة بعض من يقرأ في هذه الرسالة فيقول: ما هو سبب إيراد هذه الشبهة حول صحة روايات الكافي مع وجود مثل تلك العبارات التي تؤكد صحة جميعها والاطمئنان لكل ما ورد منها؟

والجواب عن هذا التساؤل يتمثل في أمرين اثنين:

الأمر الأول: أنه كلما حاول مناظر من غير مذهب الإمامية مناقشة علمائه وأتباع مذهبه الباطل حول كثير من روايات الكافي وخصوصا في مباحث الاعتقاد، فإنه يفاجأ منهم بالقول بأن الروايات التي ناقشهم فيها ضعيفة ولا يصح الاستدلال بها في مثل هذه المباحث. حتى أصبح أي باحث أو مناظر من كثرة هذه الروايات الضعيفة يشك في صحة ما في هذا الكتاب من روايات، بل يشك في صحة الكتاب كله حتى مع وجود تلك العبارات القائلة بصحته ووثاقته.

الأمر الثاني: أنني قد وجدت في كتب الإمامية أنفسهم خلافا حاداً وجدالا واضحاً بين أكبر طائفتي هذا المذهب في عدة أمور[1] منها: مسألة القول بصحة ما ورد في الكتب الأربعة المتقدمة والتي منها كتاب الكافي للكليني[2]، حيث

---

(١) انظر مبحث (الصراع والتمايز بين الأخبارية والأصولية) من كتاب: (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٢٢٢-٢٢٥)

(٢) يقول الشيخ ناصر القفاري: (وهنا أشير إلى أن الخلاف الذي وقع بين هاتين الفرقتين من الاثني عشرية قد كشف أموراً كثيرة من حقائق المذهب بحكم ارتفاع التقية في صولة النزاع، وما كانت لتبين لو لم يكن هذا الخلاف، وإن دراسة واعية متأنية للخلف بين الطرفين لتكشف الكثير من أسرار المذهب) (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية (١/١٢٠).

تمثل ذلك في المؤلفات والردود فيما بينهما، وهما: طائفة الأخبارية القائلين بصحة جميع ما ورد فيها، وبين طائفة الأصولية القائلين بعدم التسليم بهذا القول على إطلاقه، وأنه لا بد من فتح باب الاجتهاد لكل عالم لكي يصحح أو يضعف ما يراه مناسبا حسب اجتهاده.

فهذان الأمران كانا دافعين واضحين في إيراد هذه الشبهة، ومحاولة تحريرها، وإيجاد الجواب المناسب لها من خلال المطالب الأربعة التالية، والتي أعتقد أنه ينبغي لكل باحث أن يستصحبها عند البحث في هذه المسألة ليكون على بصيرة من أمره فيما سيخرج به من نتيجة.



۞ المطلب الأول: الفرق بين الأخبارية والأصولية:

إن التفريق بين هاتين الطائفتين يمكن استخلاصه من خلال كتب الشيعة أنفسهم، أو من خلال كتب غيرهم من العلماء الذين سبروا مذهبهم وعرفوا خفاياه وخباياه في أثناء بحثهم ودراستهم، واستخلصوا مثل هذا التفريق من خلال المصادر الشيعية[١].

(فالأخبارية: هي طريقة للوصول للحكم الشرعي عن طريق الأخبار والقرآن مع جعل السنة[٢] هي المفسرة الوحيدة للقرآن.. بحيث إذا لم يرد نص في تفسير الآية الشريفة، لا تعتبر مصدرا للتشريع لأنها مبهمة، مع عدم استخدام

---

(١) حيث يقول الشيخ الدكتور ناصر القفاري: (فالأخباريون يمنعون الاجتهاد، ويعملون بأخبارهم، ويرون أن ما في كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة كلها صحيحة قطعية الصدور عن الأئمة، ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذلك عرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار وينكرون الإجماع ودليل العقل، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحته، ويقابلهم الأصوليون أو المجتهدون، وهم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة.. ويمثلون الأكثرية) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (١١٦/١).

(٢) يقول السيد حسن الصدر في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي: (وأما السنة: فهي عندنا قول المعصوم، وفعله، وتقريره غير قرآن، ولا عادي - أي ولا بكلام شخص عادي غير معصوم -. وعرفها والد المصنف - كما في كتابه: وصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص(٨٨)-: (بأنها طريقة النبي والإمام المحكية عنه)، إلى أن قال: (فالنبي بالأصالة، والإمام بالنيابة). وهو كما ترى تكلف لا حاجة إليه. وعند العامة تطلق على: (قول النبي صلى الله عليه وآله، وفعله، وسكوته، وطريقة الصحابة) انظر (نهاية الدراية) ص ٨٥ تحقيق ماجد الغرباوي.

العقل والإجماع حسب الفرض. فعلى هذا نستطيع أن نقول: أن الأخبارية ينكرون الاجتهاد من أساسه.

أما الأصولية: فهي طريقة للوصول للحكم الشرعي عن طريق الكتاب والسنة والإجماع والعقل. ولهذا فهم يؤمنون بالاجتهاد، ولا يمارسها إلاّ المجتهدون الحاصلون على الإجازة التي تصله بمدرسة الإمام الصادق، وجميع علماء الإمامية في العصر الحاضر هم أصوليون إلاّ النادر)[1].

ومع وجود هذا الفرق بين الطائفتين إلا أن بعضا من أتباع هذا المذهب وخصوصا من المعاصرين يحاولون من باب التقية - والله أعلم - أو باب رأب الصدع الحاصل وبقوة ووضوح بين الطائفتين تخفيف حدة الخلاف بينهما، وأنه لا فرق بينهما كبير عند التأمل كما فعل ذلك علي فرج العمران في كتابه (الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة) حيث يقول: (إني بحسب تتبعي وفحصي كتب الأصوليين والأخباريين لم أجد **فرقاً بين هاتين الطائفتين إلا في بعض الأمور الجزئية التي لا توجب تشنيعاً ولا قدحاً**)[2]، وكما قال بذلك آيتهم العظمى السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم في رسالته الموسومة بـ (الأصولية

---

(١) بتصرف من مقال منشور على موقع مدينة القرآن (comQurancity.ir) اعتمد في تأليفه وصياغته على المراجع التالية:

- كتاب (الفقيه والدولة) لفؤاد إبراهيم - ط١، ١٩٩٨، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ص١٠.
- كتاب (مبدأ الاجتهاد في الإسلام) لمرتضى مطهري ص: ٣٤-٣٥.

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١/١١٧) نقلا من كتاب (الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة ص: ٢-٣).

والأخبارية بين الأسماء والواقع)[1] - بعد أن اعترف بوجود خلاف حقيقي بين الطائفتين، وأنه إن وجد فهو محصور في المسائل الفقهية دون العقدية - حيث يقول: (فإن ما يذكر من وجه الفرق بينهما لا يصلح فارقاً، فضلاً عن أن يوجب الانقسام وامتياز كل من الطرفين عن الآخر، وما استتبع ذلك من فُرقة وتنافر. لأنها بين خلافات لفظية لا حقيقة لها، وخلافات فقهية أو أُصولية بين جميع العلماء على اختلاف مناهجهم، من دون أن تمتاز به إحدى الفئتين عن الأُخرى، كما أوضح ذلك غير واحد.... مّما يجعلنا على قناعة تامَّة بعدم وضوح معالم الخلاف وركائزه أولاً ثم بعدم الجدوى في تحديد كلٍّ من المنهجيتين وتمييزها عن الأُخرى[2]... وليس الأثر المهم لاختلاف المنهج في المسائل الأُصولية إلا ما قد يترتب عليه من الاختلاف في المسائل الفقهية التي هي مورد العمل[3]..)[4].

بل إن بعض المقالات والبحوث التي تُصدَّر للعالم في بيان حقيقة الخلاف بين الطائفتين، تحاول توضيح أن منشأ الخلاف إنما هو أصولي فقهي، وأن كلا

(١) وقد وجدت أن هذه الرسالة لها أهمية في الأوساط الشيعية، من حيث أن أغلب من يريد تصدير الوجه الآخر لحقيقة الاثني عشرية فإنه يحيل إليها.

(٢) وهذا مما يمكن الاستدلال به على أن رأيهما في كثير من المسائل مؤداه واحد، وإن اختلفوا في ظاهر الأمر.

(٣) وهذا يعني أن المسائل الأصولية الاعتقادية لا يوجد بينهما خلاف فيها.

(٤) انظر رسالة (الأصولية والأخبارية بين الأسماء والواقع) للسيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم على رابط موقعه الخاص في الشبكة العنكبوتية:

http://www.alhakeem.com/index.html

الطريقتين مبرئة للذمة عند الله، ولا إشكال في دخول صاحبها الجنة[1].

لكن ومع وجود مثل هذه المحاولات المتعددة والمتنوعة لتخفيف حدة الخلاف بينهما، إلا أن الحقيقة التي يحاول أتباع هذا المذهب سترها وتغطيتها تثبت وجود خلاف واختلاف، بل وصراع غير عادي أو يسير بين الطائفتين، بل كان أشدّ ما يكون عليه الصراع من الاحتدام، كما تشهد به النصوص العنيفة والعاصفة في طرفيه جميعا، وتؤكده الفتاوى التي تصدر عن بعض علماء كل طائفة تجاه بعض علماء الطائفة الأخرى، والتي تصل في بعض الأحيان إلى التحريض على القتل[2].

وقد لاحظت من خلال عبارات ونقولات هؤلاء المعاصرين أنهم يحاولون تحديد وحصر الخلاف بين الطائفتين - إن وجد - في المجال الفقهي الأصولي فقط، دون المجال العقدي الذي هو محور الاختلاف بين مذهب الإمامية ومذهب أهل السنة والجماعة. مما يؤدي بأي باحث في هذه المسألة إلى استنتاج أنه سواءٌ قيل بالتفريق بينهما، أو لم يقل؛ فإن هذا لا يؤثر على أهمية مسألة القول بصحة جميع أخبار وروايات الكافي، كما سيأتي تقرير هذا الاستنتاج وتأكيده في نهاية هذه الشبهة.



(١) انظر المقال المنشور على موقع مدينة القرآن (comQurancity.ir).

(٢) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٢٢٢-٢٢٥).

۞ المطلب الثاني: رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي:

ولنبدأ برأي طائفة الأخبارية لأهميته من حيث كونه موافقا لعبارات المدح والثناء التي قيلت حول كتاب الكافي والكليني، وموافقا أيضا للمنهج الذي اختطه الكليني لنفسه في جمعه لروايات الكافي حينما قال لمن طلب منه تأليف مثل هذا الكتاب: (وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين...)[1].

ولعلي أنقل في هذا المقام رأي صاحب كتاب (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) والمشهور باسم (وسائل الشيعة) لمحمد بن الحسن الحر العاملي (ت١١٠٤هـ)، مع ترجيحه أيضا دون الخوض في عبارات ومقالات الرد عليه من خصومه من الأصوليين ونحوهم، وذلك لخمسة أمور ظهرت لي أثناء بحثي لهذه الشبهة؛ وهي كما يلي:

الأمر الأول: مكانة المؤلف ومكانة كتابه عند الشيعة، والذي يعتبر أحد الأصول الثمانية المعتمدة، (فقد حظي الحر العاملي بثناء الكثيرين من الأعلام البارعين الذين يعتبر ثناؤهم شهادة علمية راقية لم ينلها إلا القليل[2]، وأصبح

---

(١) انظر خطبة (كتاب الكافي) للكليني (٨/١) ط الحيدري - طهران.

(٢) قال عنه تلميذه عباس القمي في كتابه (الكنى والألقاب) (١٧٦/٢-١٧٧) - منشورات مكتبة الصدر - طهران: (شيخ المحدّثين، العالم الفقيه النبيه، الورع الثقة الجليل، أبو المكارم والفضائل، صاحب المصنفات المفيدة، منها الوسائل الذي منَّ على المسلمين بتأليف هذا الجامع الذي هو كالبحر لا يساجل).

كتابه منذ عهد مؤلفه إلى الآن مورد اعتماد الفقهاء، ومرجع استنباطهم للأحكام)[1].

الأمر الثاني: أنه يعتبر من المتأخرين الذين سبروا المذهب وحرروا مسائله في مثل هذا الشأن، وخصوصا في خاتمة كتابه الوسائل، كما توحي بذلك ترجمته، وكما يوحي بذلك اعتماد كتابه كمصدر من مصادر التلقي الثمانية عند الشيعة[2].

الأمر الثالث: أنه ذكر هذا الكلام في مقام العرض والنقد والرد، مما يعني أنه قول محرر ومدروس دراسة واعية، يعلم قائلها ما يترتب عليها من نتائج.

الأمر الرابع: أنه كلام مقنع لكل من يبحث عن تفسير السبب الذي من أجله

---

(١) انظر حول ذلك مقدمة كتاب (تفصيل وسائل الشيعة) لجواد الشهرستاني، وإشراف السيد محمد رضا الحسيني الجلالي (١/٨٠-٨٢) - تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.

(٢) حيث قال عنه آغا بزرك الطهراني: (هو أحد الجوامع المتأخرة الكبرى للمحمدين الثلاثة،... وهو تأليف العلامة المحدث الحر العاملي.... وهو حاو لجميع أحاديث الكتب الأربعة التي عليها المدار، وجامع لأكثر ما في كتب الإمامية من أحاديث الأحكام، وعدة تلك الكتب نيف وسبعون كتابا، كافتها معتمدة عند الأصحاب، وقد فصل فهرسها وبين اعتبارها في خاتمة الكتاب، وأدرج في الخاتمة من الفوائد الرجالية ما لم يوجد في غيرها... وبالجملة هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام وأحسن ترتيبا لها حتى من الوافي والبحار...، فنسبة هذا الجامع إلى سائر الجوامع المتأخرة كنسبة الكافي إلى سائر الكتب الأربعة المتقدمة، ويشبه الكافي أيضا في طول مدة جمعه إلى عشرين سنة كما صرح به الشيخ الحر نفسه في الفهرس الذي كتبه بعد تمام الكتب...) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٤/٣٥٢-٣٥٥).

لم يخرج لنا الشيعة الاثني عشرية كتابا صحيحا يعتمد عليه حتى الآن، ولكل من يبحث عن تفسير السبب الذي من أجله يراوغ الأصوليون ويحاولون به تضليل خصومهم عن القول بصحة ما ورد في كتاب الكافي وغيره من الكتب الأربعة المعتمدة.

الأمر الخامس: أنه من خلال اطلاعي على ردود بعض الأصوليين على كلام العاملي، تبين لي أنه لا يقاومه ولا يماثله في القوة والتحرير، فضلا على أن نقله في هذا المقام يخرج البحث عن الغرض المطلوب منه إلى مقام ليس هذا مكان بحثه وتفصيله.

ولذا فسأبين رأي الحر العاملي في هذه المسألة مختصرا من خلال عباراته فيها، ونقولاته عن غيره من علماء مذهبه وفهمه ما نُقل عنهم؛ ليكون محلا للنظر والتأمل والتدبر لكل من يبحث عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب، ويريد تفسير ما يثار حولها من شبهات، وإزالة ما تغطى به أعين الباحثين عنها من غشاوات.

حيث ذكر في الفائدة السادسة من كتابه شهادة جمع كثير من علماء مذهب الاثني عشرية بصحة الكتب الأربعة المشهورة، والتي منها كتاب الكافي، واستدل بعبارة الكليني المشهورة في مقدمة الكافي في كونه قد جمع فيه الآثار الصحيحة، وبيَّن أوجه قوتها في الدلالة على المقصود، وكذلك استدل برأي بعض العلماء المحققين في كون الاصطلاح الجديد لم يكن معروفا بين القدماء، مما يعني أن قول الكليني (الآثار الصحيحة) يقابل الآثار الضعيفة فقط، كما فهم ذلك ثلة من العلماء الثقات المعتمدين في المذهب الاثني عشري وشهدوا به. حيث قال: (وقد عرفت شهادة جماعة -من ثقات علمائنا المعتمدين- **بصحة هذه الكتب**،

عموما أو خصوصا. وكذلك أكثر المتقدمين والمتأخرين - من علماء الرجال وغيرهم - قد اتفقت شهادتهم بنحو ذلك. وما نقلناه كاف ويأتي ما يؤيده إن شاء الله)[1]. ويعني بذلك ما سطره في نفس هذا المجلد الثلاثون من كتابه تحت عنوان الفائدة التاسعة في ذكر الأدلة على صحة أحاديث الكتب المعتمدة تفصيلا[2]، حيث انطلق من خلال شهادة العلماء، ومن خلال ضعف الاصطلاح الجديد لتقسيم الحديث الذي تجدد في زمن العلامة وشيخه ابن طاووس إلى تفصيل القول بصحة أحاديث الكتب الأربعة ومنها كتاب الكافي، وذكر الأدلة التفصيلية على ذلك حتى أوصلها إلى اثنين وعشرين وجها، خلاصتها ما يلي:

١- الاستدلال بجهود العلماء من القدماء والأئمة في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة، في ضبط الأحاديث وتدوينها، واستمرار ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة الذين كانوا متمكنين من تمييز الصحيح من غير غاية التمكن. وأنها كانت متميزة، غير مشتبهة. وأنهم كانوا يعلمون: أنه مع التمكن من تحصيل الأحكام الشرعية بالقطع واليقين - لا يجوز العمل بغيره. وأنهم لم يقصروا في ذلك، ولو قصروا لم يشهدوا بصحة تلك الأحاديث ويقولوا: إنها حجة بينهم وبين الله.

---

(١) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) للحر العاملي (٣٠/١٩٣-٢١٨) - ط مهر بقم.

(٢) وقد علق المحقق لهذا المجلد على هذه العبارة بقوله: (عقد المؤلف (الفائدة السادسة) لذكر كلمات العلماء الدالة على التزامهم بصحة الكتب المعتمدة في هذا الكتاب، وعقد هذه الفائدة التاسعة لجمع الأدلة المستفادة من كلماتهم مع تفصيل أكثر في البحث، فلاحظ ما تقدم ١٩١ - ٢١٨).

٢- تقرير أنه لو لم تكن أحاديث كتبهم الأربعة مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، والكتب التي أمر الأئمة عليهم السلام بالعمل بها، فإنه يلزم أن تكون أكثر أحاديثهم غير صالحة للاعتماد عليها. وأن العادة قاضية ببطلان مثل ذلك.

٣- أن اصطلاح تقسيم الحديث مستحدث في زمان العلامة، أو شيخه أحمد بن طاووس، وهو مخالف لطريقة المتقدمين من علماء الإمامية التي قد عملوا بها في مدة تقارب سبعمائة سنة، منها في زمان ظهور الأئمة قريب من ثلاثمائة سنة. وهو موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع، وقد أمر الأئمة أتباعهم باجتناب طريقة العامة فتعين العمل بطريقة القدماء. فضلا على أن هذا الاصطلاح الجديد اجتهاد وظن يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة، ويستلزم ضعف أكثر الأحاديث، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق.

٤- أن أصحاب الكتب الأربعة وأمثالهم قد شهدوا بصحة أحاديث كتبهم، وثبوتها ونقلها من الأصول المجمع عليها. فان كانوا ثقاتا: تعين قبول قولهم وروايتهم ونقلهم لأنه شهادة بمحسوس وإن كانوا غير ثقات: صارت أحاديث كتبهم - كلها - ضعيفة لضعف مؤلفيها، وعدم ثبوت كونهم ثقات بل ظهور تسامحهم وتساهلهم في الدين وكذبهم في الشريعة. واللازم باطل فالملزوم مثله.

ثم ختم هذه الأوجه بقوله: (وقد ذكر أكثر هذه الوجوه[1] بعض المحققين من المتأخرين وإن كان بعضها يمكن المناقشة فيه فمجموعها لا يمكن رده عند الإنصاف. ومن تأمل وتتبع علم أن مجموع هذه الوجوه بل كل واحد منها، أقوى وأوثق من أكثر أدلة الأصول، وناهيك بذلك برهانا! فكيف إذا انضم إليها الأحاديث المتواترة السابقة في كتاب القضاء. وعلى كل حال فكونها أقوى - بمراتب - من دليل الاصطلاح الجديد لا ينبغي أن يرتاب فيه منصف. والله الهادي)[2].

ثم أعقب هذا التقرير بفائدة أخرى ليس لها مجال لذكرها في بحثنا هذا؛ عنون لها بقوله: الفائدة العاشرة (الرد على الاعتراضات المواجهة إلى ما يراه المؤلف)[3].

ومما تقدم يظهر لأي باحث متجرد قوة ما حرره وقرره الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) في هذا الكتاب الذي يعتبر أصلا معتمدا من أصول الشيعة الإمامية الثمانية، وخصوصا في خاتمته التي تعد عند المحققين في مذهبهم خاتمة أدرج فيها من الفوائد الرجالية ما لم يوجد في غيرها من الكتب الأخرى، وهذا مما يدعوني إلى ترجيح هذا التقرير، والقول بأن جميع ما في كتاب الكافي من روايات وأخبار صحيحة عند القوم يعمل بها في الأحكام والعقائد، حتى وإن اختلفوا في إطلاق ألفاظ الصحة والضعف حولها. وسيأتي بإذن الله في خاتمة هذه الشبهة ما

---

(١) يعني الاثنين والعشرين وجها المتقدمة في هذا الفصل التاسع.

(٢) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) للحر العاملي (٣٠/٢٥١-٢٦٨).

(٣) انظر المصدر السابق (٣٠/٢٦٩-٢٨٠).

يزيد تقرير هذا الترجيح وتوكيده.

أما رأي طائفة الأصولية فهو رأي - فيما يظهر - لا ينبني على دليل، ولا يتوافق مع ما قيل حول كتاب الكافي ومؤلفه الكليني من عبارات المدح والثناء والإطراء. بل هو إلى التقية أقرب منه إلى مطابقة الواقع حتى عند تطبيق هذا الرأي، فتأمل!!.

وللتأكيد على ذلك سأسوق بعض عبارات أتباع هذه الطائفة الأصولية من المعاصرين بحكم أنهم قد اطلعوا على كلام الحر العاملي وسبروه، واتخذوا لأنفسهم موقفا تجاهه من حيث إقراره أو تجاهله أو رفضه!!.

حيث يقول هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ): (ومهما كان الحال، فالكتب الأربعة وعلى رأسها الكافي كانت بنظر المتقدمين من الفقهاء والمحدثين إلى أواخر القرن السابع الهجري الذي ظهر فيه العلامة الحلي، وأستاذه أحمد بن طاووس، كانت من أوثق المصادر في الحديث، ولم يتردد في قبول مروياتها سوى من أشرنا إليهم، على أن بعض المحدثين قد فسر كلام المفيد والصدوق، الذي يدل بظاهره على التشكيك ببعض مرويات الكافي، قد فسر كلامهما بما يرجع إلى أنهما يترددان في بعض مروياته إذا تعارضت مع غيرها وكان المعارض لها أقوى سندا وأظهر دلالة، وذلك لا يعني أنها من نوع الضعيف، لأن تعارض الصحيح مع الأصح لا يمنع من وصفه بالصحة، كما لا يمنع من جواز العمل به والاعتماد عليه في غير مورد التعارض مع الأصح منه، والشيء الطبيعي أن تتضاءل تلك الثقة التي كانت للكافي على مرور الزمن بسبب بعد المسافة بين الأئمة (ع) وبين الطبقات التي توالت مع الزمن، وبمجيء دور العلامة الحلي انفتح باب التشكيك في تلك المرويات على مصراعيه بعد أن صنف الحديث إلى الأصناف الأربعة، فتحرر

العلماء من تقليد المتقدمين فيما يعود إلى الحديث، وعرضوا مرويات الكافي وغيره، على أصول علم الدراية وقواعده، فما كان منها مستوفيا للشروط المقررة أقروا العمل به والاعتماد عليه، وردوا ما لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة[١]. وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا على النحو التالي:

الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثا، والموثق ألف ومائة وثمانية وعشرون حديثا، والقوي ثلاثمائة وحديثان، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اتصاف هذا المقدار، من مرويات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين[٢]، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها وبلحاظ ذاتها لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة، أو موافقتها للكتاب والسنة، أو لكونها معمولا بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها، تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في

---

(١) وهذا يعني وجود أحاديث في الكافي مردودة لا يجوز العمل بها، أي أنها ضعيفة كما يفهم من هذه الكلمة، وساقطة لا يصح الاعتماد عليها في أحكام الدين، وكما هو المعهود عند علماء المصطلح.

(٢) عجيب هذا التناقض!! يعني حتى ولو كانت ضعيفة ومردودة فإنه لا يعني سقوطها وعدم جواز العمل والاعتماد عليها في أحكام الدين.

مقام التعارض!![1]

وسبب آخر أشرنا إليه من قبل، ولعله أقرب إلى الواقع من غيره، وهو أن أصحاب الكتب الأربعة قد اعتمدوا على اجتهاداتهم ووثوقهم بتلك المرويات التي دونوها في مجاميعهم كما يبدو ذلك من بعض كلماتهم التي تشير إلى هذا المعنى، فإن قول الكليني: (وقد يسر لي الله تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت)، ظاهر في أنه اعتمد على اجتهاداته ودراسته في انتقاء الأحاديث التي دونها في الكافي، وقد تلقى العلماء تلك المجاميع بالقبول والتقدير نظرا لثقتهم بأصحابها في دينهم وعلمهم، فحسن الظن بالكليني وغيره من مؤلفي الكتب الأربعة. يسر لهذه الكتب أن تحتل تلك المكانة الرفيعة في نفوس العلماء والمحدثين نحوا من ثلاثة قرون تقريبا، وبلغ الحال ببعض الأخباريين الذين لا يتخطون حرفية النصوص، ولا يفسحون حتى للعقل أن يتدخل في شيء من أمور الدين، بلغ الحال بهم أن اعتبروها من نوع المقطوع بصدوره عن المعصوم، واستمروا على تعصبهم لها إلى العصور المتأخرة، ووجهوا إلى العلامة الحلي وأستاذه

(١) يعني وبعبارة أخرى سواء قلنا بوجود أحاديث ضعيفة في الكافي أو لم نقل ذلك، فجميع مروياته صحيحة يصح العمل بها؛ لأنها إن لم تكن صحيحة من حيث السند؛ فإنها ستصح من حيث:

(١) وجودها في مواضع أخرى من كتب الشيعة التي لا زالت حتى بعد قرابة ٧٠٠ سنة من بداية التأليف يمكن العثور على بعضها. (٢) أو موافقتها للكتاب والسنة. (٣) أو معمولا بها عند العلماء، بل ربما تترجح على الروايات الصحيحة!! سبحان الله؛ تقرير عجيب جدا يلزم منه عدم اعتبار علم الدراية والرواية بكامله ما دام أن تصحيح الأحاديث الضعيفة يمكن الاستعانة فيه بأحد هذه الطرق الإمامية المحدثة!! وكل هذا مراوغة من أجل عدم القول بصحة أحاديث الكافي تأسيا بطائفة الأخبارية.

التهم والشتائم، واعتبروا تصنيفه للحديث إلى الأصناف الأربعة من نوع البدعة والخروج على طريقة السلف الصالح وسيرتهم، ولا تزال فلولهم إلى اليوم تتمسك بمرويات الكافي.وكأنها من وحي السماء، مع العلم بأن العلامة قد خدم السنة والمذهب، وفضح أساليب الدساسين والمنحرفين[1] الذين ألصقوا بالمرويات

(١) وهذا يؤكد على وجود الدس والتزوير في كتب الشيعة ومروياتهم منذ قديم الزمن، وأن من أسباب إحداث هذا المصطلح تنقية هذه الكتب مما وقع فيها من دس وتزوير، يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) صاحب المعالم في كتابه (منتقى الجمان): (فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا بيانه، ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس ﷺ). (١/١٤) - ط مؤسسة النشر الإسلامي بقم. وقال محمد بن العلامة عز الدين الجبعي المعروف بالبهائي (ت١٠٣٠هـ) في كتابه (مشرق الشمسين): (الذى بعث المتأخرين نور الله مراقدهم على العدول عن متعارف القدماء، ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو أنه لما طالت المدة بينهم وبين الصدر السالف وآل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة لتسلط حكام الجور والضلال والخوف من اظهارها وانتساخها، وانضم إلى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الأصول المشهورة في هذا الزمان فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة واشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة وخفي عليهم قدس الله أرواحهم كثير من تلك الأمور التى كانت سبب وقوع القدماء بكثير من الاحاديث، ولم يمكنهم الجرى على إثرهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون تتميز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها والموثوق بها عما سواها، فقرروا لنا شكر الله سعيهم ذلك الاصطلاح الجديد وقربوا إلينا البعيد، ووصفوا =

الصحيحة آلاف الروايات التي اتخذها أخصام الشيعة سلاحا للهدم والتخريب، والتشويش على الشيعة وأئمتهم (ع)[1].

هذه الثقة العظيمة بالمحمدين الثلاثة - محمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن الحسن الطوسي ومحمد بن بابويه - وبخاصة الكليني هي التي جعلت للكافي تلك الحصانة عند المتقدمين من فقهاء الإمامية ومحدثيهم، ولما جاء دور العلامة الحلي وأستاذه ووجدا بين مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه والركون إليه[2] وقفا منها موقف المتحرر من التقليد والتبعية

الأحاديث الموردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحة و الحسن والتوثيق) ص(٢٧٠) - نشر مكتبة بصيرتي قم. قلت: ولكن هل يعني هذا أن في كتاب الكافي ما هو من هذه النوعية من المرويات؟؟ إن كان الجواب: بـ نعم؛ فإننا بحاجة إلى غربلته وإخراج الصحيح من المدسوس والمزور، وإن كان الجواب: بـ لا؛ فإن هذا يعني سلامته بكامله من الأحاديث المزورة والمدسوسة، ومن ثمَّ فإنه يمكننا الاستئناس بذلك على صحة مروياته.

(١) إذا كان هذا هو واقع إحداث مثل هذا المصطلح، فلماذا حتى الآن لم تخرجوا لنا الروايات الصحيحة من كتبكم وخصوصا كتاب الكافي، حتى لا تتخذ مثل هذه الروايات المدسوسة والمزورة سلاحا من خصوم الشيعة للهدم والتخريب والتشويش على الشيعة وأئمتهم؟؟؟.

(٢) تأمل في هذا التناقض!! فمرة يقول: ان اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، لأن ذلك لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية. وهنا يقول: إن العلامة الحلي وأستاذه وجدا بين مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه والركون إليه!!. ولكن إذا عرف السبب بطل العجب.

العمياء، وتابعهما على ذلك كل من جاء بعدهما من العلماء والمحدثين)[1].

يقول العميدي في كتابه (دفاع عن الكافي) في فصل (الكافي بنظر علماء الشيعة) بعد أن نقل بعض كلام الحسني في بيان موقف علماء الشيعة من كتاب الكافي وتقسيم رواياته على حسب الاصطلاح الجديد: (**ومما يشهد على متانة هذا الكلام وصدقه** هو ما ذكره علماء الإمامية في كتبهم، خصوصا في شروحه التي بلغت تسعة عشر شرحا، وحواشيه التي بلغت ستا وعشرين حاشية، ودراسة أموره الأخرى في ثمانية عشر كتابا، وهم في كثير منها قد أشاروا إلى مواطن الضعف في أحاديث الكافي سندا ومتنا، كالإرسال، والانقطاع، والإبهام، أو الشذوذ في متن الخبر ومخالفته لما ثبت بطريق صحيح آخر، وغير ذلك من أمور أخرى.

فقد ذكروا أن فيه (٥٠٧٢) حديثا صحيحا، و (١٤٤) حديثا حسنا، و(١١٢٨) حديثا موثقا، و (٣٠٢) حديثا قويا، و(٩٤٨٥) حديثا ضعيفا، **على أن هذا التصنيف لأحاديث الكافي وبيان مقدار الضعيف منها لم يراع منهج الكليني في تصنيفها وذلك بإخراج هذه الأحاديث من طرق صحيحة أخرى**[2].

وقد بينا في دراسة مستقلة على أن روايات الكافي الضعيفة بسبب القطع أو الإرسال، أو الموقوفة التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة (ع) والتي احتسبت من الأحاديث الضعيفة عند من صنف أحاديث الكافي، قد رواها

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٢-١٣٥).

(٢) يعني أنها صحيحة عند الكليني ضعيفة عند من لم يعرف طرق الكليني الأخرى، وبالتالي فلا عبرة بتضعيف من ضعفها لجهله بطرق الكليني من المتأخرين وخصوصا مع بعد المدة الزمنية بينهما. وبالتالي فكتاب الكافي كله صحيح!!.

الكليني بالنص تارة وبالمضمون أخرى بطرق صحيحة موصولة، كما أوصل الصدوق ومن بعده الطوسي بعض ما انقطع أو أرسل سنده في الكافي[1].

وهذا المنهج هو المتبع لدى سائر المحدثين تقريبا، فهم إذا ما أرسلوا رواية ما، فغالبا ما تجد لها طريقا آخر في الباب نفسه، ولعل هذا من بين الأسباب التي تفسر لنا ارتقاء بعض الروايات الضعيفة إلى مستوى الروايات الصحيحة، خصوصا عند اشتهار العمل بها، وهذا النمط من الروايات معروف لدى سائر الفقهاء من جميع المذاهب الإسلامية.

والذي نخلص إليه، هو أن هذا التصنيف وان لم يكن دقيقا، إلا أنه في الوقت نفسه دليل على الموقف المتحرر من التقليد والتبعية العمياء[2]، والذي

(١) يعني أنها صحيحة.

(٢) يعني أن الحكم بتصحيح وتضعيف روايات الكافي القصد منه التدليل على الموقف المتحرر من التقليد والتبعية فقط، وليس القصد منه الجزم بالحكم على وجود روايات ضعيفة لا يعمل بها، وروايات صحيحة معتبرة، لأنها كلها صحيحة. ولو كان القصد هو الثاني لأخرجوا لنا كتابا يجمعون به الروايات الصحيحة في كتاب الكافي وغيره من الكتب المعتمدة. ولما لم يفعلوا فهذا يدل على أن القصد من ذلك كله ذر الرماد في العيون ليقال عندنا صحيح وضعيف كما عندكم يا أهل السنة، بدلالة أن أول مبدأ التحرر كما يقول العميدي كان بعد ثلاثة قرون تقريبا في زمن ابن المطهر الحلي. والذي دعاه لذلك التغيير إنكار شيخ الإسلام ابن تيمية عليه حينما قال ابن المطهر: فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات، فقال شيخ الإسلام: (من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها) [منهاج السنة: ٤/١١٠]. وهذا ليس بمستغرب على أتباع هذا =

قلما نجد نظيره عند العلماء والكتاب من غير الشيعة خصوصا إزاء ما كتب عن صحيحي البخاري ومسلم.

ولم يكن هذا الموقف منحصرا على ما في شروح الكافي وحواشيه ودراسة أموره الأخرى، بل تعداه ليشمل أمهات كتب الشيعة الأصولية والرجالية أيضا، إذ أفرد العلماء فيها مناقشات مطولة للرد على ما تقدم من مقولة الأخباريين، ومن راجع (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين) للشيخ جعفر كاشف الغطاء، ورسائل الشيخ الأنصاري، وغير ذلك من كتب الشيعة **سيرى بأم عينيه أنه ليس عند الشيعة كتاب غير كتاب الله تعالى يسمى بغير مسماه ويوصف بالصحة كله.)**[1].

ويقول عبد الرسول الغفار: (وعلى هذا نشكر الكاتب المعاصر (محمد أبو زهرة) على إرشاداته ونصائحه، ونقول له: إن علماءنا - وقبل أن تنصحهم -

---

المذهب، لأنهم غالبا ما تكون مؤلفاتهم في مثل هذا المنهج التصحيحي الموافق للعقل الصحيح، إنما هي ردة فعل أو محاولة لتغطية السوأة أمام غيرهم من المذاهب، وخصوصا أهل السنة، ومن أمثلة ذلك قول النجاشي في مقدمة كتابه في الرجال، والذي يعتبر أهم الأصول الرجالية للشيعة الإمامية وأعمها فائدة، حتى عكف عليه كل من تأخر عنه واستضاء بنوره، لأنه العمدة في الجرح والتعديل، وفي معرفة كتب أصحابهم الأقدمين - كما يزعمون -: (أما بعد، فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف - أطال الله بقاءه وأدام توفيقه - من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف..) النجاشي: ص(٥).

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٢/٣٠٧-٣٠٨). قلت : وهذا كلام يكذبه الروايات الكفرية الصريحة في كتاب الكافي وغيره، والتي لم تر النور حتى الآن ليحكم بصحتها أو ضعفها، بل هي داخلة تحت باب التأويل والتقية .

ومنذ أكثر من عشرة قرون اهتموا بموارد أصول الفقه، كما ومنذ أكثر من سبعة قرون حرصوا أشد الحرص في تمحيص روايات الكتب الأربعة، وفرز السقيم منها والدخيل أو الضعيف، وتركوا العمل بها[1]، واقتصروا على الصحيح، وما عمل به الأصحاب من الحسن أو الموثق أو الضعيف المنجبر بأمارات أخرى)[2].

ويقول أمين ترمس العاملي: (وقد يقع أحد الرواة المعروفين بالكذب في سند حديث وهو ليس مأخوذا من كتابه، وإنما هو من رواياته. واثبات الأصحاب له في كتبهم اعتمادا منهم على وجود هذا الحديث في كتاب مشهور عند الطائفة، قد رووه بطرق عديدة[3]. فحينئذ ينظرون إلى هذا الرجل بكونه طريقا ليس إلا. وإنما ذكروه لتخرج الأخبار بذلك عن حد المراسيل، وتلحق بباب المسندات على حد تعبير شيخ الطائفة)[4].

وختاما: يتضح لنا أن كلتا طائفتي الاثني عشرية (الأخبارية والأصولية) متفقتان على العمل بما ورد في كتاب الكافي بناء على صحة الروايات الواردة فيه،

(١) أين يمكن أن نجد الروايات التي اتفق علماء الشيعة على ترك العمل بها إذا كان الضعيف لديهم ينجبر بأمارات أخرى؟.

(٢) انظر (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٥). قلت : أين نجد الكتاب الذي يجمع لنا الصحيح المقتصر عليه فقط دون البقية الأخرى أم أنه أسلوب مراوغة جديد (الصحيح وما عمل به الأصحاب) يعني جميع كتاب الكافي بلا استثناء، لأن جميع رواياته قد عمل بها الأصحاب سواء كلهم أو بعضهم بحسب اجتهادهم!!.

(٣) يعني بعبارة أخرى: كل راو ضعيف معروف بالكذب، فإن روايته صحيحة بناء على إخراج الكليني وأمثاله لروايته في كتبهم!!.

(٤) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٨١).

وإن اختلفتا في طريقة التعبير عن تلك الصحة؛ حيث أن الأخبارية ترى صحة جميع ما ورد فيه من دون تمييز بينها، بينما الأصولية تحاول التمييز من خلال ألفاظ المصطلح، لكنها في النهاية ترى جواز العمل بها لكونها صحيحة من طرق وأسباب أخرى.

كتب علامتهم أبو القاسم الخوئي في معجمه مبحثا بعنوان: (النظر في صحة روايات الكافي)، ابتدأه بقوله: (وقد ذكر غير واحد من الأعلام أن روايات الكافي كلها صحيحة ولا مجال لرمي شيء منها بضعف سندها. وسمعت شيخنا الأستاذ الشيخ محمد حسين النائيني - قدس سره - في مجلس بحثه يقول: [إن المناقشة في إسناد روايات الكافي حرفة العاجز])(1).



(١) انظر (معجم رجال الحديث) (٨١/١)، وإن كان الخوئي قد فند هذا الرأي ورفضه، لكن القصد من ذلك نقله عن مشائخه مثل هذه القناعة بصحة مرويات الكافي وأسانيده.

المطلب الثالث: متى عرف أتباع مذهب الإمامية مصطلح تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره:

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية على اختلاف طائفتيهما (أخبارية وأصولية) ليعلم علم اليقين بأمرين اثنين:

الأول: أن هذا المصطلح والتقسيم لم يعرف إلا في نهاية القرن السابع الهجري تقريبا، وتحديدا في زمن ابن الطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) المعروف عندهم بالعلامة، والذي يقول عنه أتباعه بأنه قد انتهت إليه رئاسة الإماميّة في المعقول والمنقول، ولم يتّفق لأحدٍ من العلماء قبله أن لُقّب بالعلاّمة، فهو أوّل من أحرز هذا اللقب، وقد انتزعه من إعجاب العلماء بمعارفه... حيث تألّق ذكره في الآفاق، وسطع نجمه في سماء العلم، وسمت مكانته بين العلماء[1].

الثاني: أن هذه المعرفة لهذا التقسيم لم تكن ناشئة من الحاجة إلى تصحيح المذهب وتقويمه، بل هي ردة فعل لما عيب به على هذا المذهب من قبل خصومه ومنتقديه، حيث يقول العاملي في خاتمة وسائله في معرض رده على طريقة الأصوليين: (العاشر: أنا كثيرا ما نقطع - في حق كثير من الرواة -: أنهم لم يرضوا بالافتراء في رواية الحديث. والذي لم يعلم ذلك منه يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية ودفع تعيير العامةِ الشيعةَ بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم)[2]

---

(١) انظر كتاب (الكنى والألقاب) لعباس القمي (٢/٤٧٧-٤٧٨).

(٢) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٣٠/٢٥٨).

ويقول شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر الحلي: (... أحدها إن يقال لهؤلاء الشيعة: من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم ولم تعلموا أحوالهم **ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها؟** بل علمكم بكثير مما في أيديكم شر من علم كثير من اليهود والنصارى بما في أيديهم،.... وأما أنتم فجمهور المسلمين دائما يقدحون في روايتكم، ويبينون كذبكم، وأنتم ليس لكم علم بحالهم)[1].

وهذا يعني أمرين اثنين أيضا:

الأول: أن هذا المصطلح لم يكن معمولا به فيما قبل زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، بل هو مأخوذ من مصطلحات أهل السنة بسبب مخالطة ابن المطهر الحلي لعلماء السنة في زمنه[2].

الثاني: أن المعمول به حتى زمنه هو مما يوافق رأي الأخبارية كما تقدم في المطلب السابق حول رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي.

---

(١) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) (٤١٢/٧).

(٢) يقول عنه عباس القمي في ترجمته: (العلامة) آية الله الشيخ جمال الدين الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي ابن المطهر الحلي علامة العالم وفخر نوع بني آدم... انتهت إليه رئاسة الامامية في المعقول والمنقول والفروع والأصول، مولده سنة ٦٤٨ قرأ على خاله المحقق الحلي وجماعة كثيرين جدا من العامة والخاصة..) انظر (الكنى والألقاب) (٤٧٧/٢-٤٧٨).

يقول العاملي: (الثاني عشر: أن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، **بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره[1].... وقد ذكر صاحب (المنتقى) أن: أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين **المتأخرين من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا**. وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل)[2].

ومع ذلك؛ ومع كل هذا التقرير والتأصيل لمبدأ هذه المصطلحات، فإن الباحث سيظل يصطدم دائما بأساليب الكذب والمراوغة وتزوير الحقائق بلا دليل بيِّن؛ فبينما نسمع كلام المحققين من علماءهم فيمن ابتدأ هذا التقسيم وقرره وأصله، وأنه العلامة الحلي، نجد في الجانب الآخر من يقول بأن ذلك كان موجودا قبل عصر العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وهذا كله حتى لا يؤاخذون من خصومهم بأن هذا التقسيم المصطلح عليه حادث متأخر، وأن الشيعة لا يعرفون مصطلح الحديث وتقويم الروايات إلا في زمن متأخر جدا عن زمن وضع كتب المذهب لديهم.

فهذا هاشم معروف الحسني (ت١٤٠٣هـ) يقول: (وقد صنف المحدثون المرويات عن النبي والأئمة (ع) إلى الأصناف الأربعة التالية الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وشاع هذا التصنيف في عصر العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦

---

(١) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٢٥٩/٣٠).

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦٣/٣٠).

وأستاذه، أحمد بن موسى بن جعفر - المعروف بابن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ - ونسب أكثرهم هذا التصنيف إلى العلامة وأستاذه، ولأجل ذلك فقد تعرضا لهجوم عنيف من الأخباريين الذين قطعوا بصحة جميع ما رواه المحمدون الثلاثة في كتبهم الأربعة، **والواقع أن هذه المصطلحات ليست من مخترعات العلامة، ولا من مبتكرات أستاذه.** لأن المتتبع لكتب الرجال والدراية يجد في طياتها ما يوحى باستعمال المتقدمين لهذه الاصطلاحات[1]، فلقد قالوا: بأن فلانا صحيح الحديث، وفلانا ضعيف في أحاديثه وفلانا ثقة فيما يحدث به إلى غير ذلك مما يؤكد أنهم قد استعملوا هذه الأوصاف في تقريض الأحاديث والرجال ونقدهما[2]، ولما جاء دور العلامة الحلي استعمل هذه المصطلحات ونسقها، ووضع كل واحد منها في المحل المناسب، ونظر إلى الحديث بلحاظ ذاته مع قطع النظر عن الملابسات والقرائن التي كانت تحيط به، وطبق هذا المبدأ على جميع المرويات المدونة في الكتب الأربعة وغيرها، والنتيجة الحتمية التي ينتهي إليها الباحث عندما ينظر إلى الحديث من حيث ذاته، هي وجود هذه الأصناف الأربعة في الكتب التي بنى الأخباريون على صحة جميع ما جاء فيها

(١) لاحظ التضليل في الأسلوب: (ما يوحي) وليس ما يؤكد، مما يوحي أيضا!! بأن جميع علماء الإمامية حتى القرن الرابع عشر لم يقع لهم هذه الملاحظة التي وقعت للحسني، وأن نقدهم للعلامة الحلي لم يكن في موقعه الصحيح!!.

(٢) فرق بين القول بأن الراوي (صحيح الحديث) وبين القول (حديث صحيح) فالأول متعلق بالراوي، والثاني متعلق بالراوي والمروي؛ ولكني أعذر المؤلف في هذا الخلط بأنه يتكلم لأناس سلمت عقولها لأسياد هذا المذهب، ولا تعرف فرقا بين حديث صحيح ولا حديث ضعيف ما دام أن علماءهم يفتونهم بما يوافق رغباتهم وأهواءهم، وليس لهم شأن ولا دراية بصحة الحديث أو ضعفه كما سيأتي في ثنايا هذه الشبهة.

وغيرها....)[1].

بينما يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) صاحب المعالم: (فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا بيانه، ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس)[2].

ويقول الشيخ محمد الجبعي المعروف بالبهائي (ت١٠٣٠هـ): (قد استقر اصطلاح المتأخرين من علمائنا ﷺ على تنويع الحديث المعتبر ولو في الجملة إلى الأنواع الثلاثة المشهورة أعني الصحيح والحسن والموثق بأنه إن كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق فصحيح أو إماميين ممدوحين بدونه كلا أو بعضا مع توثيق الباقي فحسن أو كانوا كلا أو بعضا غير إماميين مع توثيق الكل فموثق. وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا قدس الله أرواحهم كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(٤٠-٤١).

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (١/١٤).

والركون إليه...)[1].

يقول الباحث حيدر حب الله: (والذي لاحظناه أن هناك **شهرة واسعة للفكرة التي تقول بأن هذا التقسيم جديد لم يكن موجودا قبل ابن طاووس،** فقد أجمع التيار الأخباري على هذه المسألة، بل صرح التيار المساند للعلامة في هذا التقسيم بعدم تداوله قبل ابن طاووس، محاولا تقديم مبررات لهذه الخطوة الجديدة، لأن التيار الأخباري حاول أن يجعل حداثة هذا التقسيم مأخذا على أنصار مدرسة العلامة الحلي، ورغم أن أنصار هذه المدرسة كانوا يؤمنون بهذا التقسيم لكنهم لم يحاولوا ادعاء سبقه العلامة، بل أقروا بهذه الحقيقة، متخذين طريقا آخر للدفاع عنه، **مما يعني أن مبدأ حداثة هذا التقسيم كان شبه واضح لدى الأطراف كافة**.... وفي قبال هذه الصورة التي تؤكد أن الأجيال المتقدمة على العلامة لم تكن تعرف هذا التنويع للحديث، ثمة من يعتقد بأن الأمر ليس كذلك، وأن العلامة نظم ممارساتهم لا أنه أسس شيئا جديدا.

ومن أعلام هذا الفريق العلامة الخواجوئي (ت١١٧٣هـ) حيث أقام عدة أدلة على وجود هذا التنويع قبل العلامة... **فهذه المحاولة من الخواجوئي لا نجدها دقيقة**، بل نراها تنطبق - ربما - من اعتقاد أن مشهور الشيعة على العمل بالآحاد الظنية.... وعليه، **فالصحيح**، فيما لمسناه من رصد النصوص، أن إدخال عناصر العدالة والإمامية والوثاقة في أمر الأسانيد عند مدرسة الخبر الواحد الظني **كان خطوة ظهرت مع العلامة وابن طاووس** فيما نقل عنه، واستقر بنا موضوعيته،..... وما يعزز ذلك كله، أن ظاهرة نقد الأسانيد التي عرفناها مع

(١) انظر كتاب (مشرق الشمسين) ص(٢٦٩).

العلامة ومن بعده، قد بحثنا عنها في مجمل المصادر القديمة قدر المكنة فلم نجد لها ظهورا إلا نادرا جدا. وبإمكان القارئ أن يفحص بنفسه ليجد أن ثقافة نقد السند على طريقة مدرسة العلامة لم تكن مألوفة قبل ذلك)[1].



(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٦-١٩٥).

۞ المطلب الرابع: الضابط في معرفة الحديث الصحيح من غيره:

لو سلمنا بقول طائفة الأصولية من الإمامية في هذه المسألة؛ فهل هنالك ضوابط يمكن بواسطتها تدقيق وتمحيص الروايات، والحكم بصحتها أو ضعفها؟

والجواب الذي يفرض نفسه: نعم؛ إذ لا يمكن لهم أن يقولوا بمبدأ التصحيح والتضعيف في الروايات والأخبار، ثم لا يذكروا ما هي الضوابط التي يمكن اعتمادها في ذلك المنهج.

يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه (المعالم): (ينقسم خبر الواحد باعتبار اختلاف أحوال رواته في الاتصاف بالإيمان والعدالة والضبط وعدمها إلى أربعة أقسام، يختص كل قسم منها في الاصطلاح باسم:

الأول: الصحيح وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات.

الثاني: الحسن وهو متصل السند إلى المعصوم بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذم مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها، مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح. وقد يستعمل على قياس ما ذكر في الصحيح.

الثالث: الموثق وهو ما دخل في طريقه من ليس بإمامي، لكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب، ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى. ويسمى القوي أيضا. ويستعمل اللفظ الأول في المعنيين المذكورين في ذينك القسمين.

الرابع: الضعيف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريقه على مجروح بغير فساد المذهب أو مجهول.

وتسمى هذه الأقسام الأربعة أصول الحديث، لأن له أقساما أخرى باعتبارات شتى. وكلها ترجع إلى هذه الأقسام الرابعة. وليس هذا موضع تفصيلها. وإنما تعرضنا لبيان الأربعة لكثرة دوران ألفاظها على ألسن الفقهاء)[1].

ويقول باقر الأيرواني في كتابه (دروس تمهيدية): (قُسِّم الحديث إلى أربعة أقسام:

١ - الصحيح: وهو ما كان جميع رواته عدولاً إمامية.

٢ - الموثق: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من غير الإمامية ولكنهم وثقوا.

٣ - الحسن: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من الإمامية ولكنهم لم يوثقوا بل مدحوا فقط.

٤ - الضعيف: وهو ما لم يكن واحداً من الأقسام الثلاثة بأن كان رواته مجهولين أو قد ضعفوا.

وهذه الأقسام الأربعة قد تقسم بدورها إلى أقسام أخر لا يهم التعرض لها. وقيل بأن القدماء لم يكن هذا التقسيم الرباعي متداولاً بينهم بل كان التقسيم عندهم ثنائياً، أي قسموا الحديث إلى قسمين: صحيح وضعيف. والصحيح في مصطلحهم هو الخبر الذي يلزم العمل به نتيجة احتفافه بقرائن تفيد القطع أو الاطمئنان بصدوره. والضعيف هو ما لم يكن كذلك.

وقد شجب الأخباريون - كصاحب الحدائق وصاحب الوسائل والفيض

---

(١) انظر كتاب (معالم الدين وملاذ المجتهدين) ص(٢١٥-٢١٦) - ط مؤسسة النشر الإسلامي- قم.

الكاشاني - التقسيم الرباعي وأنكروا على أول من نسب إليه ابتكار ذلك وهو العلاّمة الحلي)[1].

ولكن عند التأمل في هذه الضوابط؛ نجد أنها ضوابط غير منضبطة، أو بعبارة أخرى ضوابط فضفاضة ليس لها من المواصفات عند التطبيق ما يجعلها جامعة مانعة، أو على أقل تقدير ضوابط مستقيمة يمكن من خلالها لأي راغب من الباحثين - على اختلاف مشربه ومذهبه - اعتمادها في كل رواية أو خبر عندما يريد الخوض في هذا الباب - أعني باب تصحيح وتضعيف روايات الشيعة الإمامية في كتبهم كما هو الحال عند أهل السنة - لأنه حتما سيواجه في أغلب الروايات إن لم تكن كلها باختلاف في الرأي الذي وصل إليه.

ومما يؤكد هذه النتيجة أمران اثنان:

الأول منهما: اعتراف جملة من علماءهم المحققين بوجود هذا الاضطراب في مثل هذه الضوابط، حيث يقول مؤلف كتاب (المعالم) في كتابه الموسوم بـ (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) في مقدمته: (الفائدة الأولى: اصطلح المتأخرون من أصحابنا على تقسيم الخبر باعتبار اختلاف أحوال رواته إلى الأقسام الأربعة المشهورة وهي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، واضطرب كلام من وصل إلينا كلامه منهم في تعريف هذه الأقسام، وبيان المراد منها....) ثم شرع في بيان هذا الاضطراب والجواب عنه في موضعه من ذلك الكتاب[2].

---

(١) انظر كتاب (دروس تمهيدية في القواعد الرجالية) ص(٤٨) - ط دار الجوادين بيروت.

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (٤/١).

ويقول يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ): (أما السيد محمد صاحب المدارك فإنه ردَّ أكثر الأحاديث الموثقات والضعاف باصطلاحه، وله فيها اضطراب كما لا يخفى على من راجع كتابه فما بين أن يردها تارة وما بين أن يستدل بها أخرى، وله أيضا في جملة من الرجال... اضطراب عظيم فيما بين أن يصف أخبارهم بالصحة تارة وبالحسن أخرى، وبين أن يطعن فيها ويردها)[1].

ويقول الباحث حيدر حب الله بعد بيانه للتقسيم الرباعي في الحديث: (وقد وقع تنازع كبير بين علماء الدراية في القيود المأخوذة، أو التي لا بد أن تؤخذ في تعريف كل واحد من هذه الأقسام، فلتراجع المصادر المذكورة في الهامش يجد فيها القارئ هذا المشهد بوضوح. كما وقع بحث عندهم في تقسيم الصحيح والحسن إلى أقسام ثلاثة: أعلى وأوسط، وأدنى، يراها القارئ في المصادر نفسها)[2].

بل إن المتأمل لتعريف هذه الأقسام جيدا ليرى هذا الاضطراب واضحا وبينا؛ سواء في التعريف أو في التطبيق، مما جعلهم بذلك مثارا لنقد كل من ألف في هذا المذهب من الباحثين والمحققين عندما يصلون إلى هذا الأصل الكبير المتعلق بتقرير العقائد والأحكام في مذهبهم[3]. ويكفيه كأقل مثال على نقده؛ أنهم يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وغيرهم من

(١) انظر كتاب (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٦-٤٧).

(٢) انظر كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٥-١٨٦).

(٣) انظر مثلا على ذلك ما يلي: (الإمام الصادق) للشيخ محمد أبو زهرة ص(٢٨٤-٣٣٦). (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للشيخ ناصر القفاري (٣٨٣/١-٣٩٢). (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للسالوس ص(٧٠٣- ٧١١).

أجلاء الصحابة، والتابعين وأئمة المحدثين والفقهاء، لأنهم لا يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية!!

(وقد حكم الله تعالى على كل دين يضعه البشر بالتناقض والتضاد، ولهذا فنقد الأحاديث عند الشيعة بطريقة موضوعية لن يتم على الإطلاق، والمنصف يفهم معنى كلامي ويعقله، لأن الشيعة القدماء كانوا جهلة في علم قبول الأخبار ونقدها، فتراهم يحتجون على أهل السنة بروايات ساقطة الإسناد في كتب أهل السنة، ولم يتم تقسيم الأحاديث عندهم إلى صحيح وضعيف وموثق وحسن إلا في أيام العلامة الحلي في القرن السابع الهجري تقريباً!!! ومن نَقد أحاديثهم بالرجوع إلى كتب الرجال المشهورة عندهم؛ فلن يصفى له بين يديه إلا أقل القليل من الأسانيد، لأن كل أسانيدهم لا تخلو من مجاهيل أو مطعونين، ولهذا قام الشيعة المعاصرين كالخوئي في كتابه معجم رجال الحديث، والعاملي في كتابه أعيان الشيعة بمحاولة يائسة للدفاع عن هؤلاء الرواة وتوثيقهم، ولكن حكم الله بالتناقض والوضع باق لا يزول، لأنهم بتوثيقهم لهذا الجمع الضخم من الرواة المجهولين أو المطعونين قد وقعوا في مأزق آخر، ألا وهو أن هؤلاء الرواة هم أنفسهم الذين رووا المخازي العظيمة في كتب الشيعة: من روايات حلول الله في الأئمة، وعلم الأئمة الغيب، وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم، وأن بيدهم الأرزاق، بالإضافة إلى الوصمة التاريخية العظيمة ألا وهي ألفا حديث في كتبهم تروي خرافة تحريف القرآن الكريم إضافة إلى التقية، والرجعة، والبداء إلى غير ذلك مما يطول ذكره، فتوثيق هؤلاء الرواة توثيق لما رووه، ولكن خرجوا لنا بحيلة إبليسية جديدة بقولهم: كل حديث يخالف القرآن فهو زخرف)، و(أي حديث يخالف العقل فهو باطل)، وأنا لا أدري والله إلى الآن: كيف يمكن أن يأتينا

حديث صحيح الإسناد يكون مخالفاً للقرآن أو للعقل؟؟؟ إن ذلك يدعو للطعن في طريقة وصول هذا الحديث وصحته إلينا....)[1].

الثاني منهما: تلك الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي[2] حينما ألف كتابه الموسوم بـ (صحيح الكافي)، مما اضطره إلى تغيير مسماه في الطبعات اللاحقة للطبعة الأولى ليسميه بـ (زبدة الكافي)، حيث يقول السيد مرتضى العسكري[3]: (وقد ألف أحد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي، اعتبر من

---

(١) انظر (الرد على الجاني علي الميلاني) بقلم: ماجد بن إبراهيم الصقعبي من موقع فيصل نور على الرابط: http://www.fnoor.com/fn0854.htm

(٢) معاصر يسكن مدينة طهران حاليا، وهو أستاذ جامعي أيضا، غير أنه مع دراساته في الحوزة العلمية غير معمم بعمة علماء الدين، درس عند الخميني، والسيد البروجردي، والسيد الخوئي، والإمام محسن الحكيم، وهو عالم متخصص في الحديث وتصحيح وتحقيق المتون التراثية، صحح كتاب الميزان في تفسير القرآن في حياة مؤلفه العلامة الطباطبائي، كما حقق ٤٥ مجلدا من كتاب بحار الأنوار للمجلسي. انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٦٤).

(٣) الذي يقول عنه في مقدمة كتابه (معالم المدرستين) طابع وناشر كتابه (حسن الشيخ ابراهيم الكتبي): أما المؤلف فغني عن التعريف، فهو صاحب الخدمات المشكورة في كل الميادين الاجتماعية والثقافية، من تأسيس الجمعيات الخيرية إلى تأسيس المدارس الدينية، وناهيك ما في تأسيسه لكلية أصول الدين ببغداد وتربية جيل من خيرة الشباب. ثم تحقيقاته وأبحاثه القيمة التي أتحف بها المكتبة الاسلامية فكانت في الطراز الأول مما أنتجه الباحثون الخبراء من عمق في التفكير وبعد في النظر فاقرأ إن شئت أي مؤلف من مؤلفاته الغزيرة الفائدة (مائة وخمسون صحابي مختلف، أو أحاديث السيدة عائشة، أو ابن سبأ) لتقف على حقيقة ما ذكرنا وتتأكد من صحة ما قلناه. ثم جاء هذا المؤلف النفيس ليكمل تلك الأبحاث الجليلة، ويصحح أخطاء التاريخ، ويحاكم الأحداث
=

مجموع ١٦١٢١ حديثا من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثا صحيحا وترك ١١٦٩٣ حديثا منها لم يراها حسب اجتهاده صحيحة) وعلق في الحاشية بقوله: (.. ولما كان المؤلف قد اعتمد في عمله على الأقوال المنقولة عن كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري أبو الحسين أحمد بن الحسين (كان معاصرا للنجاشي والطوسي) وعلماء الدراية والرجال ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري، لهذا لم يلق عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية)[1].

ويقول الدكتور عبد الرسول الغفار في معرض رده على الإمام أبي زهرة: (...وهذا فارق مهم لا بد أن يلتفت إليه أبو زهرة وأضرابه، سواء كان من إخواننا السنة أم من الشيعة، فهم على حد سواء، وعلى هذا يرد الاعتراض على محمد باقر البهبودي، ولا شك أنه اتبع خطوات (أبو زهرة) في تصنيفه المقيت (صحيح الكافي))[2].

ويقول في كتابه عن الكليني: (وقد عرفت أن أول عمل ضخم برز إلى الوجود ليتناقله العلماء والفقهاء هو عمل الشيخ الكليني قدس سره... وخلاصة تلك الفصول تبين أن للشيخ الكليني - رحمة الله عليه ورضوانه - مسلكا خاصا قد انفرد به وهو يؤلف كتابه (الكافي)، وأن لمسلكه ذاك خصوصيات متعددة، كما أنه يختلف عن مذاق المتأخرين ومسلكهم، فلا يمكن بأي وجه من الوجوه أن

بأسلوبه الرصين الحجة، الواضح الديباجة، السلس البيان، البليغ العبارة، إحقاقا للحق، وذبا عن الدين، وجلاء للحقيقة، وأداء للواجب فجزاه الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء، ووفاه أجر المجاهدين) انظر كتاب (معالم المدرستين) (٦/١).

(١) انظر المصدر السابق (٢٨٢/٣).

(٢) انظر كتاب (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٦).

تخضع أحاديث وروايات الكافي في الأصول والفروع إلى مقاييس المتأخرين، كالحلي، والشيخ المجلسي، ومن اقتفى منهجهم، بل أن البعض منهم قد أساء إلى الشيخ بصورة مزرية، بل أنه أساء إلى الفكر الإمامي، وإلى تراث أهل البيت كالبهبودي محمد باقر، الذي اختزل كتاب الشيخ من غير أن يستند في عمله ذلك على منهج علمي صحيح، أو مبنى واضح سليم، حتى يعذر فيما صنفه في كتابه (صحيح الكافي)، الذي يعد من أحد مساوئه التي لا تغتفر، وسبيله إنما ينطوي تحت شعار (خالف تعرف))[1].

ويقول العميدي: (وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٥٥٦-٥٥٧). قلت: ليت شعري ماذا سيقول الدكتور عبد الرسول عن الطبعة الجديدة للكافي ضمن أعمال المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني، ففي منتصف رجب من عام ١٤٣١هـتم الإعلان عن صدور طبعة جديدة للكافي في ١٥ مجلدا، حيث يقول المشرفون على المؤتمر: (إن المكانة الرفيعة التي يتمتع بها كتاب الكافي وكون أحاديثه محورا في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالإضافة إلى عدم توفر متن صحيح يعتمد على أحدث أساليب التحقيق، ووجود مجالات عديدة لرفع مشاكل السند والمتن، والحاجة الملحة والمتزايدة للباحثين للاستفادة من نتائج هذه الأبحاث، كل ذلك دعا مركز أبحاث علوم ومعارف الحديث للإقدام على مراجعة وتصحيح وتحقيق هذا التراث القيّم.... وجدير بالذكر، فقد تم التصحيح الجديد لكتاب الكافي بجهود جمع من محققي قسم التصحيح التابع لمركز أبحاث علوم ومعارف الحديث بإدارة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين درايتي. إن هذا الكتاب هو أحد آثار المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني والتي ستعرض تزامناً مع إقامة المؤتمر). منقول من موقع المؤتمر على الرابط:

http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=79&Itemid=39

يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي صار فقدان معظمها سبباً للتصنيف الجديد. **وهذا هو الذي نعتقده**، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصحّ لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن الكافي بأنّه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدةً؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأنّ الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟ **ومن هنا يعلم بأنّ ما قام به محمد باقر البهبودي من انتقاء الصحيح من الكافي**، وجمعه في كتابه (زبدة الكافي)- هذا هو عنوان الكتاب في طبعته الثانية، أما عنوانه في الأولى فهو (صحيح الكافي)ا-، إنّما هو انتقاء بحسب المصطلح الجديد، كما أنّه ليس مُبتكِراً لهذا العمل، بل سبقه إليه بعض أعلام الطائفة وشيوخها، كالشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه « منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحِسَان ». وليس في عمل الشيخ حسن ﷺ ما يوحي بانحصار « الصحاح والحسان » بما في « منتقى الجمان »، بخلاف الحال في «زبدة الكافي». **وهذا العمل لا يكون وسيلة للطعن - كما قد يتوهّمه البعض - في أصل الكافي؛ لابتنائه على أساس ليس مُلتَزَماً للكليني، وهو الاصطلاح الجديد.** وليس الغرض المؤاخذة على اتّخاذ هذا المنهج **وإن كنت أعتقد خطأه**[1]، بل

(١) وهذا مما يفسر لنا تجاهل طائفة الأصوليين لكل النداءات المطالبة بتصحيح الروايات في الكتب المعتمدة، وخصوصا كتاب الكافي للكليني، وذلك أنهم يعتقدون خطأ هذا المنهج أصلا، ويعتبرون كل محاولة فيه أنها محاولة فاشلة ومرفوضة، وكل ذلك لأجل أن تبقى هذه الروايات مسرحا للتضليل والضحك على الأتباع بأن كل ما في هذه الكتب قابل للصحة والضعف في الظاهر، وصحيح ومعتمد في الباطن. بل لعل له تفسيرا آخر يتضح عند محاولة نقد العقائد التي بُني عليها هذا المذهب، وبيان عوارها، يقول العلامة =

المؤاخذة على استخدام اسم الكافي وتحميله بمنهج لم يلتزم به الكليني أصلاً. وبقطع النظر عن فساد المنهج وصحّته، فلنا أن نؤاخذه أيضاً على عدم استحكام تطبيق منهجه، وفرقٌ بين نقد المنهج وبين كيفية استخدامه[1]. لقد أخفق البهبودي في جمع كل ما هو صحيح[2] - حتى على المصطلح الذي التزمه، والمنهج الذي انتهجه - فترك الكثير ممّا هو صحيح ولم يورده في كتابه، وهذا يَنُمُّ عن وجود ثغرات في عمله. ..... وثمّة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في الكافي بحسب الاصطلاح، غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها مخرّجةً من طرق أخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على

قلمندار بعد نقله لأقوال علماء الاثني عشرية المحققين حول كتاب سليم بن قيس الهلالي: (فإن قيل: إذا كان الكتاب ضعيفاً ومتهافتاً لهذه الدرجة فما السر في توقف بعض أكابر العلماء فيه، كما فعل العلامة الحلي وغيره، فلم يردوه مطلقا؟ فالجواب واضح: لو تخلوا عن كتاب سليم بن قيس وكتاب (الاحتجاج) للطبرسي وأمثالهما من الكتب.... والمئات من أمثال هذه الكتب المليئة بالأكاذيب بحكم العقل والوجدان والتي علامات الوضع فيها ظاهرة، لما بقي في أيديهم شيء يثبتون به النص الصريح أو بقية الأمور التي يدعونها. أجل هذه الكتب هي الحجج القاطعة (!) لهؤلاء المفرّقين لأمة الإسلام) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لمؤلفه حيدر قلمندار ص(٥٣-٥٤).

(١) وهذه عبارة جيدة لو كانوا يعملون بها؛ لأن لنا أن نتساءل أيضا: ما دام أن هنالك منهج يمكن تقريره وتطبيقه، فلماذا لا يتم الاتفاق والاجتماع عليه، بدلا من تخطئة كل محاولة لتطبيقه؟؟.

(٢) لاحظ عبارة (كل ما هو صحيح)؛ يعني ألا يمكن أن يكون هنالك ولو بعض الأحاديث الصحيحة؟؟ وهذا مما يؤيد القول بأن الشيعة لا يمكن أبدا أن يتفقوا على حديث واحد صحيح.

تلك الضعاف فيما تتبعناه[1]. وهذا يعني أنّ شهرة الخبر روائياً لم تلحظ في هذا المنهج، وبتعبير أدقّ: إنّ زبدة الكافي زبدة للأسانيد لا للمتون لأنّ أغلب الأسانيد التي أهملها في الزبدة اتّفقت متونها إما بالنصّ تارةً أو المضمون أخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإنّ ما فاته منها ليس قليلاً. **ومهما يكن فإنّ من لا خبرة له قد يظنّ بأنّ التصنيف الجديد قد أودى بثلثي أخبار الكافي متخذاً من زبدة البهبودي مثالاً، وهو ليس كذلك كما بيّناه)**[2].

وبعد أن توصلت إلى هذه النتيجة حول هذه الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي، وقع في يدي كتاب أطلعني عليه أحد الباحثين[3] بعنوان (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة)[4] للكاتب حيدر حب

---

(١) كلام جيد لازمه أن يقال للعميدي وأضرابه: بدلا من انتقاد البهبودي على انتقاء الأحاديث الصحيحة؛ كان من الأفضل أن يبين له أن ما تركه أيضا مما يظنه غير صحيح أنه يمكن تصحيحه بالروايات الموجودة في نفس الباب، حتى يتبين له خطأؤه في ذلك ويعلم أن كتاب الكافي كله صحيح، فلا داعي لمثل هذه الطريقة في الحكم على بعض رواياته بالصحة وبعضها بالضعف!!.

(٢) يعني أن جميع أخبار الكافي صحيحة!!. انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) لثامر العميدي مقال منشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية.

(٣) وهو الشيخ خالد بن أحمد الزهراني، باحث متخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها، له عدة مؤلفات منها كتابه (دعوة أهل البدع) و (الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الاثني عشرية)، فجزاه الله خيرا، حيث قد استفدت من هذا الكتاب (نظرية السنة) في توثيق بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

(٤) وهي رسالة للماجستير في قسم علوم القرآن والحديث في كلية أصول الدين في إيران، حازت على امتياز عال، وأشرف عليها الشيخ مهدي مهريزي، وذلك في صيف ٢٠٠٤م، ثم =

الله[1]، حيث ألحق بآخره حوارا أجراه مع الدكتور البهبودي في مدينة طهران في وسط حزيران من عام ٢٠٠٥م، وقد طال لأكثر من ثلاث ساعات اقتصر في نقل ما هو مرتبط بدراسته. ونظرا لارتباط وأهمية هذا الحوار حول ما توصلت إليه من نتيجة فسأنقل منه ما يلي:

*** كنت أريد أن أسألكم عن تجربة "صحيح الكافي"، سيما وقد قرأنا أنكم تعرضتم لضغوطات آنذاك في ثمانينات القرن العشرين، حيث استدعيتم إلى مكتب الشيخ منتظري لسحب الكتاب من الأسواق، ماذا كان تأثير الكتاب على الشباب الإيراني؟ وما هي الضغوطات التي واجهتكم؟**

- إن الشباب بتمامه عاشق لذلك، وقد تُرجم هذا الكتاب - بأكمله - إلى اللغة الفارسية بطلب منهم، وعندما طبع الجزء الأول من الكتاب لم ينل رخصة نشره إلا بعد ستة أشهر، ثم رفض الترخيص للأجزاء اللاحقة. لقد كانت الضغوطات ضدي من جانب علماء حوزة قم، رغم أنه قد جرى الرد على

أضاف إليها مؤلفها فصولا ثلاثة، وأجرى عليها بعض التعديلات، وقدم لها في عام ١٤٢٦هـ، وطبعتها مؤسسة الانتشار العربي في طبعتها الأولى في عام ٢٠٠٦م.

(١) حيدر محمد كامل حب الله لبناني الجنسية، يعمل حاليا أستاذا لبحث الخارج في الحوزة العلمية في مدينة قم، مادّة الفقه، وأصول الفقه، وأستاذا في تاريخ أصول الفقه، وفلسفة الدين وعلم الكلام الجديد. ترجم كثيرا من الكتب والمقالات من اللغة الفارسية إلى العربية. ويرأس تحرير عدد من المجلات ببيروت (المنهاج - نصوص معاصرة - الاجتهاد والتجديد)، وعضوا في هيئة تحرير عدة مجلات في إيران (فقه أهل البيت عليهم السلام - ميقات الحج - أصداء)، وله عدة مؤلفات منشورة، وكتب مترجمة، وعشرات المقالات والترجمات المنشورة في مجلات مختلفة في إيران والعالم العربي. انظر موقعه الإلكتروني: (http://hayderhoballah.blogfa.com).

الاعتراضات المسجلة على الكتاب، ولهذا تغير اسم الكتاب بضغط منهم. أما قصة الشيخ المنتظري، فقد حدثوه عن الكتاب وعن مقدمته وصار هناك نقد له عنده، وكان ممن أثار هذا الموضوع لديه كل من الشيخ خزعلي والشيخ ناصر مكارم الشيرازي و... بعد ذلك طلب مني الشيخ المنتظري الحضور عنده، فجاءني السيد جلال الطاهري الأصفهاني للحديث في الموضوع، فقلت له: إنني سمعت أن إحدى دور النشر الإسلامية قد جهزت كتبا لإرسالها إلى الخارج - أي إلى أهل السنة في السعودية - فرأيت من اللازم تقديم أنفسنا لهم بشكل آخر!!، لأنهم كانوا يطلبون الكتب الشيعية الجديدة، بعد أن كانوا تعرفوا -كما قالوا- على الكتب الشيعية القديمة، وهدفهم في ذلك ممارسة النقد على الشيعة انطلاقا من كتبهم الجديدة، فرأيت أن لو تركت لهم الكتب كذلك بما فيها من خرافات -إن صح التعبير- لغدا الأمر مشكلا لهذا فكرت في مرجع حديثي للشيعة نعتمده اليوم، نحاكم على أساسه، فكانت فكرة "صحيح الكافي".

قال السيد جلال الطاهري لي: من الضروري لقاؤك بالشيخ المنتظري، فقد حرضوه عليك كثيرا، عليك إيضاح الأمر له.

بعد ذلك، التقيت بالشيخ المنتظري في مدينة قم، وقال لي: لقد قالوا عليك كثيرا، فقلت له: امنحني في الحديث عشرة دقائق، ثم أصدر حكمك كما تريد، وقد حدثته عن القصة كلها، وعن منهجي في الكتاب، من ناحية المتن، ومن ناحية السند، فأنا اعتقد مثلا أن إبراهيم بن هاشم إنما كان جمّاعة كتب، لكنه لم يؤيّد ما في مكتبته، فجاء ولده علي بن إبراهيم وروى عنه، وصار مرجعا حديثيا هاما، لكن المهم عندي في السند كان أن لا يكون الراوي مذموما أو ممن دار حوله حديث نقدي واضح.

قال لي الشيخ المنتظري: لقد رأيت كتابك وهو جيد، لكن مقدمة الكتاب حادّة، فقد قزّمت فيها من بعض كتبنا الحديثية كالكافي، لهذا عليك تغيير المقدمة، ونحن نُحضر الكتب ونغير المقدمة ثم نوزع الكتاب من جديد.

* هل جهزتم المقدمة كما طلب الشيخ المنتظري؟

- نعم، ثم سلمت المقدمة لمكتب الشيخ على أن يوصلوها إليه، لكنهم لم يفعلوا، وتبين فيما بعد أنهم حذفوا المقدمة من الطبعة الإيرانية، وتصرفوا في اسم الكتاب ليصبح "زبدة الكافي")[1].

انتهى بعض ما أردت نقله من هذا الحوار المهم، وسآتي على بعض ما تبقى منه في مواضع أخرى من هذه الشبه المتعلقة بكتاب الكافي.

وقد حصلت على نسخة[2] من (صحيح الكافي) طبعة الدار الإسلامية بطهران، بعد جهد جهيد وبحث طويل وسؤال بواسطة بعض الإخوان في لبنان والبحرين والكويت وأشهر مكتبات طهران عنه فلم أعثر عليه، ولا على عدة كتب كنت آمل الحصول عليها للاستفادة منها في توثيق بعض المعلومات الواردة في الرسالة، فاطلعت على مقدمتها فلم أرى فيها ما يوحي بأنها مقدمة حادة فيها تقزيم لكتب القوم تستدعي منع الكتاب من طباعته وتوزيعه، مما يعني أنها مقدمة - والله أعلم - قد امتدت إليها يد العبث حتى لا تخرج بالصورة التي أرادها المؤلف، فتبين حقيقة كتب القوم ومصادر عقائدهم المحرفة. إلا أن فيها

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص (٧٧٧-٧٧٨).

(٢) حيث زودني بنسخة مصورة منها أخي الباحث المتخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها الشيخ: عبدالرحمن الدهلاوي جزاه الله خيرا.

بعض الحقائق التي يستفاد منها في بيان حال أغلب كتب الشيعة من حيث الدس والوضع والتحريف، وكيف نشأ علم الجرح والتعديل على يد ابن الغضائري ثم ابن النجاشي، وكأن قصد المؤلف من إيراد مثل ذلك أن يجعلها مدخلا مسوغا له ولغيره لنقد هذه الكتب وتمييز صحيحها من سقيمها، ويدل على ذلك عنوان كتابه (صحيح الكافي من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة الإمامية)، وكذلك خاتمة مقدمته التي قال فيها: (وها أنا الآن أقدم إليكم صحيح الكافي سندا ومتنا على تلك الشريطة. ويتلوه عن قريب صحيح الفقيه (فقيه من لا يحضره الفقيه) ومن بعده صحيح التهذيب والاستبصار)[1].

والخلاصة في هذه الشبهة - الحكم بصحة أخبار وروايات كتاب الكافي - أن يقال:

* إذا كان القول بتضعيف روايات الكافي لا يعني عدم الوثاقة فيها، لأنها قد تصح من طرق أخرى كما يقول الحسني والعميدي وغيرهما من المعاصرين.

* وإذا كانت أي محاولة لإخراج روايات الكافي الصحيحة وفق الضوابط التي وضعها علماء طائفة الأصولية التي ينتمي لها الحسني وأمثاله في هذا الباب، تعد محاولة خاطئة فاشلة لا يجوز العمل بها، بل ولا التسليم بها، كما حصل للبهبودي.

فإن القول بصحة روايات الكافي لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: إما التسليم بصحتها كلها كما هو رأي الأخبارية الذي تقدم من تقرير الحر العاملي.

---

(١) انظر مقدمة (صحيح الكافي) (١/يج) لمحمد باقر البهبودي- ط الدار الإسلامية بطهران.

الثاني: أو التسليم بوجود الصحيح والضعيف فيها بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة؛ لأنهم هم الذين وضعوه وطبقوه، لا بالمعنى الذي وضعه علماء الإمامية الأصولية؛ لأنهم أخذوه من غيرهم كما بيَّنا بشهادة علماءهم.

فأما الرأي الأول[1]: فهذا الذي يظهر لي أنه رأي أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري بكلتا طائفتيه الأخبارية والأصولية، ولكن الأصولية يُعملون فيه جانب التقية المعهودة عن الشيعة وإلا لو صدقوا في إظهار ضوابطهم وتطبيقها لسمحوا بفتح باب التصحيح والتضعيف في جميع الروايات والأخبار، أو على أقل تقدير قبلوا تلك المحاولات التي حاولها بعض بني مذهبهم وتبنوها وهذبوها وقوموها، أو على أقل تقدير اجتمعوا من بعد زمن ابن المطهر الحلي على محاولة لتوحيد ضوابطهم في التصحيح والتضعيف، وإخراج كتبهم الأربعة صحيحة منقحة، بدلا من اجتماعهم على شرحها واستنباط الأحكام منها وهي على هذه الحالة، ولما عملوا بجميع رواياتها غير معتبرين بآراء من سبقهم من علماء الشيعة القائلين بصحة أو ضعف بعض الروايات كابن الشهيد الثاني والمجلسي وغيرهما.

ويؤكد هذه الحقيقة اعتراف علماءهم بذلك؛ حيث يقول محمد صادق بحر العلوم: (إن القائلين بهذا التقسيم وإن صرحوا به؛ **إلا أن أكثرهم في كتب الاستدلال لا يخرجون عن كلام المتقدمين من العمل بالأخبار الضعيفة باصطلاحهم، ويتسترون عن مخالفة ذلك الاصطلاح بأعذار منها قبول مراسيل**

---

(١) وهو التسليم بصحة روايات الكافي كلها.

ابن أبي عمير، وتصحيح الحديث المشتمل على بعض مشايخ الإجازة، وإن لم ينص عليه توثيق، ومنها كون الرجل الذي به ضعف الحديث من أصحاب الأصول، ومنها كون الحديث مجبورا بالشهرة، ومنها كونه متفقا على العمل بمضمونه، وأمثال ذلك مما يقف عليه المتتبع لكلامهم؛ **إذ يجد أنهم لا يخرجون عن طريقة المتقدمين إلا نادرا)**[1].

وأما الرأي الثاني[2]: فهذا الذي يظهر لي أنه لا يمكن حصوله أبداً عند أتباع هذا المذهب بكلتا طائفتيه، وخصوصا الأصولية منهما، لأسباب منها:

ـ أننا لو طبقنا مصطلح أهل السنة والجماعة في التصحيح والتضعيف فلن يسلم لهم حديث واحد من النقد، وذلك لأن المنهج المتبع لديهم لتقويم الروايات وتقويم رواتها؛ مضطرب وباطل من أصله. **وبناء عليه فلن تسلم لهم عقيدة من عقائدهم التي بنيت على هذه الروايات من النقد.**

ـ أننا لو تنزلنا معهم وطبقنا مصطلحهم المضطرب في تقسيم الروايات فلن يقع منهم اتفاق على حديث واحد، بدلالة أنه لا يجرؤ أحد منهم على القول بوجود اتفاق بينهم على أي حديث بالإضافة إلى أنهم لو كانوا صادقين في محاولة تطبيقه لعملوا به بأنفسهم، ولما حاربوا ومارسوا ضغوطهم على من أقدم على مثل هذه المحاولة منهم كما تقدم.

---

(١) انظر كتاب (الاجتهاد أصوله وأحكامه) ص(١٧٩-١٨٠) - نشر دار الزهراء للطباعة والنشر - بيروت.

(٢) وهو التسليم بوجود الصحيح والضعيف في هذه الروايات بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة.

ولكنها الحقيقة التي لم نرها عند أكثر علماء هذا المذهب، لأن ذلك سيوقعهم في حرج مع خصومهم في كثير من رواياتهم المفتراة والمزعومة على آل البيت والأئمة، حيث سيخرجون بحصيلة لا تسعفهم لتقرير مذهبهم الباطل ولا نصرته، ولأن هذه الطريقة ستفسد عليهم مآربهم ومطامعهم في استحلاب أموال الناس ومحافظتهم على مكانتهم وسيادتهم بينهم[1].

يقول الشيخ محمد آصف محسني القندهاري[2] (م ١٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه (مشرعة بحار الأنوار) بعد أن بين أسباب تأليفه لكتابه هذا الذي ألفه لتنقية كتاب بحار الأنوار للمجلسي مما ورد فيه من الروايات غير الصحيحة والموثوقة: (وأما المفسدة فيه اعتماد أكثر أهل العلم - فضلا عن غير أهل العلم - **على متون الروايات وعدم الالتفات إلى عدم اعتبار الأسانيد لضعف الرواة وكذبهم أو غلوهم أو جهالتهم..... وآل الأمر من جرّاء هذه المأساة إلى تشكيل ثقافة محرفة في المعارف والأخلاق، بل في الفروع الاعتقادية**، فرسخت في أذهان العوام ومتوسطي أهل العلم بحيث سلبت جرأة الإصلاح عن جمع من الخواص خوفا

---

(١) راجع عبارة العلامة قلمندار الذي نقلته في الحاشية عند التعليق على قول ثامر العبيدي في نقد كتاب صحيح الكافي للبهبوذي.

(٢) أحد المجتهدين الشيعة المعروفين المعاصرين، وهو واحد من أبرز الشخصيات الشيعية الأفغانية اليوم. اهتم بعلم الرجال وتخصص فيه، كما تتلمذ في هذا العلم على آية الله الخوئي (ت١٤١٣هـ). أصدر كتابه الذي أثار ضجة نسبية في الأوساط الدينية الشيعية، حمل الكتاب اسم (مشرعة بحار الأنوار)، ألفه لكسر مرجعية بحار الأنوار في الثقافة الشيعية المعاصرة. انظر مقدمة كتابه (مشرعة الأنوار) (١/أ- ح) ط - مؤسسة العارف للمطبوعات بلبنان.

من ثورة العوام الذين انحرفوا بدورهم من سيطرة الخواص المتوسطين عليهم وعدم اهتمام الحوزات العلمية والمسؤولين الدينيين بتهذيب الروايات وتحرير المعارف الإسلامية الشاملة. **وهذا هو خطر عظيم للدين وأهله**، فإنا لله وإنا إليه راجعون. ولأجله أقدم الفقير[1] على كتابة هذه التعليقة وبناء هذه المشرعة حتى يعلم أهل العلم المتوسطين أن في بحار العلامة المجلسي - رضوان الله عليه - مع كونها بحار الأنوار - **جرائيم مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها**، ومن يشرب من بحار أنواره فليجيء إلى المشرعة فإنها مناسب للاستسقاء... حتى من أراد ركوب السفينة الجارية في البحار فلا بد أن يركبها من المشرعة حتى يأمن من العثرة، والله العاصم)[2].

فهذه شهادة من أحد آياتهم وعلماءهم على وجود الروايات الضعيفة في كتبهم والتي تحتاج إلى تصفية وتنقيح وتحقيق، وكذلك أحد الأسباب التي جعلت علماءهم لا يهتمون أو يحاولون العمل بمبدأ التصحيح والتنقيح في رواياتهم وهو الخوف من ثورة العامة الذين وثقوا فيهم وجعلوهم مصدرا لتلقي الأحكام الشرعية والعقدية دون سؤال أو تدقيق.

حيث لا يزال يؤكد القندهاري بعد تأليف كتابه على هذا السبب بوضوح في جواب السؤال الذي أورده عليه حيدر حب الله في الحوار الذي أجراه معه في مدينة قم عام ١٤٢٦هـ:

---

(١) يعني نفسه، حيث وصفها بذلك في أكثر من موضع من مقدمته.

(٢) انظر مقدمة كتاب (مشرعة الأنوار) (١/٩- ١١).

*** هناك من يعتقد أن محاولة نقد مصادر الحديث الشيعي على الطريقة التي اتبعتموها أو غيرها يؤدي إلى زعزعة ثقة الناس بمصادرنا الحديثية؟ وهناك من يتكلم عن أننا في صراع مع الوهابية أو مع بعض أهل السنة فهل يصح هذا المشروع؟**

- معنى هذه الجملة أنه فليبق الشيعة يمشون على غير الواقع، لا أقول الباطل، دع الشيعة تمشي على الخيالات، على الموهومات، لا تقل لهم كلاما واقعيا، حتى لا يشك في أحاديثنا، هذا مرفوض، فالدين دين الإسلام، ونحن نعتقد أنه دين حق، وتخطئة المجلسي أولى من إغرار الناس وإضلالهم، ومن نسبة أشياء إلى رسول الله والأئمة لم تصدر عنهم، فهذا اشتباه، فالدين طريق إلى الله ﷻ، قد يكون معلوما ومجهولا، نحن لا نسكت على كذب الكاذبين ووضع الواضعين. الناس معنا فكما يمشي الخواص يمشي العوام، ربما في أول الأمر.

*** يثورون عليهم!!**

- يقع الاضطراب، لكن في النهاية يسكنون إلى الخواص، إما يقبلون قول من يرى الرواية ضعيفة، أو يقبلون قول غيره)[1].

ولعلي من باب التأكيد والفائدة والاستئناس برأي أكبر مرجع من مراجع الإمامية الاثني عشرية في هذا العصر سماحة آية الله العظمى!! السيد علي السيستاني؛ أذكر رأيه وجوابه حول سؤال وُجه له عبر موقعه الإلكتروني من أحد أتباع هذا المذهب ممن قد أعملوا عقولهم، وحاولوا إزالة الغشاوة عن أعينهم للبحث في حقيقة مذهبهم وإتباع الحق أينما وُجد، وهو سؤال ينبغي لكل باحث

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٧٨٤).

عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب أن يُسائله لنفسه أولا، وأن يبحث عن جوابه من خلال تتبع أقوال أسياده، ومن يدعي أنه من علمائه ممن يأخذون الخمس تحت هذه المنزلة، ليكون على بصيرة من أمره فيما يتقرب به إلى ربه سواء في عقيدته أو عبادته بناء على تلك الروايات التي وجدت في مثل هذه الكتب.

ونص السؤال كما يلي: **لماذا لا يكون عند الشيعة كتاب يحتوي على الأحاديث الصحيحة فقط، كما لأهل السنة صحاح؟**

فأجاب قائلا: الـجــواب: إنّ ما تفضّلتم به في سؤالكم يتوقف على فهم المرتكزات الأساسية التي ابتنى عليها التشيع الممثل للسنة النبوية، وفهم مرتكزات الأطروحة السنية، وبالتالي نفهم الجواب على السؤال، وإليكم جزء يسيرا وخلاصة للجواب: إن الشيعة - واقتداءً بأئمتهم (ع) الذين أسّسوا علم الدراية وعلم الرجال - **باب الاجتهاد عندهم مفتوح على مصراعيه**، ولم يقف على عالم أو شخص، **والأئمة (ع) بينوا الضوابط التي تؤخذ بها الرواية عند توفرها، وترد عند عدم وجودها**[1]، كقولهم (ع): (ما خالف قول ربنا فهو زخرف)، وكقوله (ع) عند تعارض الروايات: (خذ بالمجمع عليه بين أصحابك واترك الشاذ النادر)، وغير ذلك من الروايات التي أوضحت بأن هناك من يكذب على الأئمة، **وأن هناك من يدس ويزور**[2]. فألّف علماء الشيعة - في الزمن القديم المتاخم لزمن الأئمة، وبعضهم في زمن الأئمة[3] - كتب الرجال

---

(١) هذه الضوابط من أين استقوها، وهل هي في الواقع الشيعي اليوم مطبقة كما قررها الأئمة؟؟.

(٢) وهذا اعتراف متكرر كثيرا لدى علماءهم مؤكد لوجود الدس والتزوير في كتب الشيعة.

(٣) وأين تلك الكتب المتاخمة لزمن الأئمة أو فيها؟؟ والشيعة لم يعرفوا علم الرجال إلا في =

لبيان الثقة من غيره، وبيان الرواة وأحوالهم.

وبما أن باب الاجتهاد مفتوح عند علماء الشيعة، والعالم الشيعي له رأيه في كل راوي وكل رواية، فكان هناك اختلاف في النظر والتوثيق والتضعيف[1]، فقد

زمن النجاشي (ت٤٦٠هـ) أي بعد اختفاء الإمام محمد بن الحسن العسكري (ت٢٦٠هـ) بمائتي سنة، وبعد تعيير أهل السنة لهم بذلك كما ذكر النجاشي نفسه في مقدمة كتابه ص(٥). يقول جعفر السبحاني في كتابه (كليات في علم الرجال) ص(٥٧): (اهتم علماء الشيعة من عصر التابعين إلى يومنا هذا بعلم الرجال، فألفوا معاجم تتكفل لبيان أحوال الرواة وبيان وثاقتهم أو ضعفهم، وأول تأليف ظهر لهم في أوائل النصف الثاني من القرن الأول هو كتاب " عبيد الله بن أبي رافع " كاتب أمير المؤمنين ﷺ، حيث دون أسماء الصحابة الذين شايعوا عليا وحضروا حروبه وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهروان، وهو مع ذلك كتاب تاريخ ووقائع. وألف عبدالله بن جبلة الكناني (المتوفي عام ٢١٩) وابن فضال وابن محبوب وغيرهم في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث كتبا في هذا المضمار واستمر تدوين الرجال إلى أواخر القرن الرابع. ومن المأسوف عليه، أنه لم تصل هذه الكتب إلينا، وإنما الموجود عندنا وهو الذي يعد اليوم أصول الكتب الرجالية ما دون في القرنين الرابع والخامس).

(١) وهذا يعني أنك لن تجد حديثا واحدا يمكن أن يتفق علماء الشيعة على تصحيحه أبدا، لأن مرد الصحة والضعف ليس هو الضوابط المتفق عليها، وإنما النظر والاجتهاد على حسب رأي كل عالم من علماء الشيعة، فقد تجد حديثا واحدا مثلا عند قوم صحيح وعند غيرهم مرسل وعند آخرين ضعيف، وقد يتفق علماء عصر ما على صحة حديث أو ضعفه، ثم يأتي علماء العصر الذي يليه فيتفقوا على ضد ما اتفق عليه علماء العصر السابق، وهكذا. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي بدأ فيها جمع الرواة والحكم عليهم، والمرحلة التي وضعت فيها ضوابط ذلك. والمرحلة التي تم فيها الاتفاق على هذه الضوابط.

يوثق أحد العلماء راوٍ معين لأدلة خاصة عنده، بينما نرى عالماً آخر لا يوثق هذا الراوي أو يتوقف فيه، لأدلته الخاصة ومناقشته أدلة من وثقه، وهكذا إذا كثر العلماء تكثر الآراء وتختلف تبعاً لطبيعة الاجتهاد الذي فتحه الأئمة لعلماء الشيعة، الذين يتولون الأمور بعدهم.

فعلى ذلك، إذا أراد عالم من العلماء تأليف كتاب صحيح، **كصحيح الكافي مثلاً، فلا يمكنه أن يلزم به علماء الشيعة الآخرين**[1]، لأن كل عالم له نظره الخاص واجتهاده المبني على الأصول والقواعد الذي قد يخالف فيه ذلك العالم، وبالتالي فما يراه ذلك العالم الذي ألّف صحيح الكافي صحيحاً لا يرى العالم الآخر صحة كل ما فيه، بل يرى فيه بعض الروايات الضعاف، **وترجع المسألة إلى عدم صحة هذا الكتاب من أوله إلى آخره عند العلماء**[2]، ولا يمكن إلزام العلماء بمبنى واحد، لأن معنى ذلك غلق باب الاجتهاد الذي فرغنا عن كونه لم يغلق.

أضف إلى ذلك: أن هناك روايات صحيحة عند علماء الشيعة كثيرة ومتفقين على صحتها[3]، ....

---

(١) وهذا أحد الأسباب التي جعلت البهبودي يسكت مكرها على تغيير مسمى كتابه (صحيح الكافي) إلى (زبدة الكافي) حتى لا يخسر مكانته العلمية عند بني قومه، وخصوصا المراجع الكبيرة كالسيستاني وغيره ممن سبقه.

(٢) وهذا اللازم هو الذي يفر منه طائفة الأصوليين، ويحاولون عدم الإقرار به لأنه سيترتب عليه ضياع مذهبهم الذي بني أصلا على مثل هذه الروايات، وخصوصا كتاب الأصول من الكافي الذي هو عمدتهم في مباحث العقيدة.

(٣) أين هي تلك الروايات الصحيحة المتفق عليها؟؟ أليس هذا الكلام يناقض الكلام المتقدم، =

وهي أكثر من روايات أهل السنة[1]، فهذا الكافي الذي يحتوي على أكثر من (١٦) ألف رواية، يصرح العلماء بوجود روايات صحيحة فيه أكثر من (٤) الآف رواية[2]، وهذا الكافي لوحده، بينما إذا رجعنا إلى صحيح البخاري وجدنا فيه (٤) آلاف رواية مع حذف المكرر، فهذا الكافي وحده، فما بالك بكتب الرواية الأخرى كالاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه وغيرها من كتب الحديث؟!"[3]، وهناك من ألف من العلماء كتباً لجمع الصحيح والحسن من

=

لأنه قد تكون هذه الروايات المتفق على صحتها عند قوم، غير متفق على صحتها عند قوم آخرين لأن مبدأ الصحة والضعف مبني على الاجتهاد كما تقدم. بل حتى وإن سلمنا بهذه المقولة من السيستاني فإننا نطالبه بجمع هذه الروايات الصحيحة المتفق عليها ليكون للشيعة مصادر صحيحة يتعبدون الله من خلالها! وهذا الذي أجزم جزما أنه لا يوجد ولن يوجد أبدا في مذهب الشيعة إلا أن يشاء الله.

(١) هذه العبارة كثيرا ما تسمع من مراجعهم وعلماءهم وخصوصا في باب المناظرة أو جواب أي سؤال محرج حول هذا الموضوع، وهي إنما يؤتى بها من باب صرف الجواب عن حقيقته، ومحاولة إظهار صحة مذهب الشيعة بكثرة ما فيه من روايات، وأن ذلك كاف في صحة رواياته، وأنه لا عبرة بصحة ما عند أهل السنة من روايات صحيحة لقلتها مقارنة لما عند الشيعة في كتبهم. فتأمل!!.

(٢) صحيح أنهم يصرحون ولكن من باب التقية، ولذا فأين هي تلك الروايات الصحيحة، وعلى فرض وجودها لماذا لم تجمع حتى الآن من زمن التصريح بها حتى اليوم تحت مسمى (صحيح الكافي)؟؟. ثم ماهي نسبة الصحيح فيه إلى نسبة غير الصحيح؟ إن العبارة التي ينبغي أن تفهم هنا - ولم يقلها السيستاني- هي: إن أكثر من ثلاثة أرباع كتاب الكافي غير صحيح.

(٣) هذه العبارة من باب التضخيم والدعاية المذهبية التي يصطلي بنارها أتباع هذا المذهب من عامتهم الذين لا يعرفون شيئا عن حقيقة كتبهم هذه، لأنهم لا يتلقون أحكامهم من

=

الروايات[1]، ككتاب [منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان] لابن الشهيد الثاني، **لكن يبقى أيضاً تحت نظر الفقيه الآخر ومدى قبوله للروايات**

خلالها، وإنما من خلال أسيادهم وأئمتهم؛ إذ الحقيقة على خلاف ذلك؛ فكتاب الاستبصار للطوسي وهو من الكتب الأربعة المتقدمة يعتبر مختصرا لكتابه تهذيب الأحكام، وكتاب الوافي للكاشاني وهو من الكتب الأربعة المتأخرة هو بمثابة كتاب جامع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة، وكتاب بحار الأنوار للمجلسي: جعله مؤلفه في (٢٥) مجلداً، وكان المجلد الخامس والعشرين كبيراً، فجاء من بعده وقسموه إلى قسمين فأصبح (٢٦) مجلداً. ولما جاء المعاصرون أضافوا له كتباً كثيرة ليست من وضع المؤلف. فأصبح هذا الكتاب الذي أصله (٢٥) مجلداً، (١١٠) مجلداً!. بل ومن العجب أن المجلد الأول يحمل الرقم (٠) صفر!!!.

(١) هذه أيضا عبارة من عبارات التضليل والمراوغة بوجود كتب صحيحة لديهم، ولكن السؤال هنا: ما هو مصيرها مع وجودها؟؟ والجواب عن ذلك تولاه نيابة عنا السيد مرتضى العسكري في كتابه (معالم المدرستين) (٣/٢٥٧) حيث يقول: (ويدلّك على ما ذكرنا بالنسبة إلى مدرسة أهل البيت أنّ ما انتخبه العلامة الحلي الحسن بن يوسف (ت: ٧٢٦هـ) من حديث، ودوّنه في عشرة أجزاء، وسمّاه (الدرّ والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان)، وكذلك ما انتخبه من حديث صحيح حسب اجتهاده وجمعه في تأليف وسمّاه (النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح)، وما انتخبه الشيخ حسن (ت: ١٠١١هـ) ابن الشهيد الثاني من حديث مقتفيا أثر العلامة وسمّاه (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) لم تتداول في الحوزات العلمية، ولم يعتدّ بها العلماء، وانما اعتبروا عملهما اجتهادا شخصيا، رغم اشتهار سائر مؤلفاتهما لديهم وتداولها بينهم حتى اليوم،... ومع ذلك نسيت مؤلفاتهم في صحاح الأحاديث وحسانها، ولعلّ في العلماء بمدرسة أهل البيت من لم يسمع بأسماء كتبهم في صحاح الأحاديث وحسانها فضلا عن التمسك بما جاء فيها من حديث بعنوان الصحيح والحسن).

من حيث التصحيح والتضعيف[1].

وأما منهج مدرسة الخلفاء، أي المنهج السني، فهو يحتاج إلى بيان كيفية بنائه والأسس التي سار عليها، والتي بعد معرفتها نرى المشاكل التي واجهها علم الحديث عندهم بعد منع أبي بكر وعمر بن الخطاب تدوين الحديث [تذكرة الحفاظ ١/٣ـ٥، البخاري ج ٦ ب الاستئذان، سير أعلام النبلاء ٢/٦٠١، كنز العمال ١٠/١٨٣، فتح الباري المقدمة ص٦] إلى غيرها من المصادر الكثيرة جداً. ثم مجيء دولة بني أمية وتدوين الحديث، إلى أن ظهرت آلاف الكتب التي تحدث عن النبي ﷺ، إلى أن ظهر لنا البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ والذي أوعز أنه شرع في تأليف صحيحه وهو في سن السادسة عشر [تاريخ بغداد ٢/١٤]، وألف كتابه، ثم جاء القوم بعده وقلدوه فيما قاله من أن هذا الكتاب كله صحيح من أوله إلى آخره، وكذلك ألّف تلميذه مسلم بن الحجاج صحيحه، مدعياً نفس دعواه، وجاء من بعدهم معتمداً على كلامهم -والسياسة لها دخل أيضاً- بأن كل ما فيهما صحيح، فلذلك انسدّ باب الاجتهاد في روايات صحيح مسلم والبخاري من حيث توثيق الرواة ومن حيث الرواية، فكل رواية وردت فيهما فهي مقبولة. وهذه هي النكتة المائزة، فإذا ألّف مسلم والبخاري كتابيهما ومن يأتي بعدهما لا يناقشهما فيهما فينتج أنهما صحيحان، لا غبار عليهما، وهذا هو غلق لسنة النبي ﷺ الآمرة بالنظر في الحديث وتمييز الصحيح من السقيم.

---

(١) بمعنى أنه لا يمكن وجود اتفاق على حديث صحيح واحد بين الشيعة، ولا حتى الإقرار بوجوده، لأن هذا يغلق باب الاجتهاد. فتأمل هذا التناقض في الكلام مع كلامه المتقدم من وجود روايات كثيرة صحيحة متفق عليها بين علماء الشيعة!!.

وليس ذلك أمراً إيجابياً للفكر السني كما قد يتصور، بل إذا أردنا التعمق أكثر وأكثر ينتج لنا أن المدرسة السنية أضفت العصمة على كتابي مسلم والبخاري، ورفضت سنة النبي ﷺ والأئمة (ع). وهناك ملحوظة لابد من أن نلتفت إليها، وهي: إن القوم وإن قالوا بصحة روايات البخاري ومسلم، لكنهم في مقام العمل لا يعملون بكل ما في البخاري ومسلم، لوجود التعارض والتضارب بين بعض الروايات التي ينقلها البخاري نفسه أو مسلم نفسه. كروايات الرضعات الخمس الواردة في صحيح مسلم ١٦٧/٤. وكروايات تزوج النبي ميمونة وهو محرم ٨٦/٥، مع أنها نفسها تنكر ذلك، ومسلم ١٣٧/٤ يأتي برواية يجمع فيها بين أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، وبين أن النبي ﷺ تزوجها وهو في حل، وفي نفس الجزء ص ١٣٨ ينقل الرواية عن ميمونة زوجة النبي ﷺ تقول: تزوجني وهو حلال؟ وبالتالي لابد أن تكون إحدى الروايات مخالفة للواقع، لأنه لا يمكن أن نصدقهما معاً، فأين الصحة المدعاة لمسلم والبخاري[1]؟! وهناك شواهد كثيرة أغمضنا عن نقلها، تستطيع مراجعتها.

---

(١) وهذا كلام دقيق مفيد لصالح أهل السنة، وليس لصالح غيرهم، فإن رواة الحديث يلتزمون بالمنهج الذي يضعونه ولذلك يروي مسلم روايات متعددة صحت وفق منهجه ولا يسقطها، لأن هذا ليس دور المحدث بل هو دور الفقيه في الترجيح بين الروايات واستنباط الحكم الشرعي، حيث أن الحديث أو السنة هي جزء من منظومة الاستدلال وليست هي كل منظومة الاستدلال، فالإمام مالك مثلا يقدم عمل أهل المدينة لأنه بالنسبة له رواية جيل كامل ورواية عملية ملموسة ويقدمها على رواية شخص واحد، ولذلك وقع السيستاني في التناقض عندما لم يفرق بين دور المحدث الذي يعتني بالحديث وتبيان درجة صحته من حيث الرواية، ودور الفقيه الذي دوره يتعلق بالترجيح بين الأدلة وفق المناهج المعروفة. يضاف إلى ذلك أن قول أهل السنة: (صحيح البخاري أو صحيح مسلم) لا يعني أبدا أن كل ما فيه من الصحيح، لأن البخاري ومسلم بشر =

والخلاصة: إن دعوى أنّ كل ما في البخاري ومسلم صحيح لا يعمل بها أهل السنة أنفسهم، لوضوح وجود التضارب بين بعض الروايات التي في نفس البخاري، وبعض الروايات التي في نفس مسلم[1]. وهناك تفصيلات أخرى

= اجتهدوا فأحسنوا وأعمالهم لا تخلوا من القصور، وقد استدرك على البخاري ومسلم العديد من العلماء منهم ابن تيمية والدارقطني وغيرهم، وأقصى ما يقوله أهل السنة اكراما للجهد المتميز الذي قام به الشيخان البخاري ومسلم أن صحيحيهما تلقته الأمة بالقبول، نظرا للجهد المتميز والمنهج الدقيق الذي عملا به والذي هو معرض للنقص لأنه ليس جهد معصوم، ولذلك تجد أهل السنة لا يزالون معتنين بعلم الحديث إلى اليوم، بل إن الظروف الآن مهيأة نظرا لتوفر المراجع وسرعة نقل المعلومات، وقد ظهر كتاب السلسلة الصحيحة للألباني رحمه الله والسلسلة الضعيفة. أي الأحاديث التي صحت وفق المنهج الذي ارتضاه الألباني في التصحيح وبحسب اجتهاده. مما يعني أن باب الاجتهاد مفتوح عند أهل السنة ولم يغلق في هذا المجال. (قلت: وهذا التعليق في هذه الفقرة مع تصرف يسير جدا هو لناقل المقال تحت عنوان: [دراسات في الفكر الإمامي:نظرة دينية اجتماعية (٧/٤)] في موقع الشهاب للإعلام على الرابط: www.chihab.net

(١) انظر إلى الحيدة عن الجواب الأصلي للسؤال، إلى تشتيت ذهن السائل بأشياء أخرى لم يطلبها صاحب السؤال في سؤاله؛ إذ المفترض أن يكون جوابه: ليس عند الشيعة كتاب يحوي الأحاديث الصحيحة فقط، لأنه ليس عندهم ضوابط يمكن من خلالها الاتفاق على صحة الحديث وضعفه، بل ذلك راجع لاجتهاد كل دجال ومحرف ممن ينتسب إلى هذا المذهب لكي يصحح ما يوافق هواه وبدعته وخرافته، ويضعف ما عدا ذلك. بينما أهل السنة قد تجاوزوا هذه المرحلة بالاتفاق على ما وضعوه في هذه الصحاح حتى يصح لهم دينهم، ويغلقوا الباب على كل مبتدع ومنحرف وضال يريد أن يبدل أو يدخل في سنة محمد ﷺ ماليس فيها مما يوافق هواه وبدعته. وبناء عليه فكل من أراد العمل بأي حديث من أحاديث دين الشيعة أو ترك العمل به فلا حرج عليه؛ لأن هذا الدين غير مبني على هذه الأحاديث أصلا، بل هو راجع إلى أهواء وانحرافات علمائه وبدعهم.

الوقت بذكرها، تركناها اختصاراً) انتهى جوابه[1].

وبهذه الخلاصة التي استأنسنا بها في خاتمة هذه الشبهة التي أطلت في بحثها وتقريرها؛ أؤكد على ما رجحته في أولها من القول بأن جميع روايات الكافي صحيحة ويعمل بها، مما يعني صحة إثبات عقيدة الكليني وأتباعه من خلالها، وكذلك نقد تلك العقيدة الباطلة على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، والذي هو لبُّ هذه الرسالة العلمية.

ومما تجدر الإشارة إليه في ختام هذه الشبهة أيضا؛ أنني قد أطلت فيها وجعلتها الشبهة الأولى لأن فيها بعض النتائج والحقائق التي سأحتاج إليها وأعتمد عليها في طيات حديثي عن بقية الشبه، كشبهة السقط والتصحيف في الراويات، وشبهة السقط في الأسانيد، وشبهات الخلاف في عدد الكتب والراويات الموجودة في كتاب الكافي، وكذا شبهة النسخة المعتمدة في التلقي والإحالات. حيث يمكن أن أجمل بعض هذه النتائج فيما يلي:

١- أن كثيرا من الأصول المعتمدة لدى الشيعة الاثني عشرية قد اندرست، وطالت المدة بين الموجود منها وبين القديم في الصدر السالف، مما يعني التباس الراويات المأخوذة من غير الأصول المعتمدة مع المأخوذة من الأصول المعتمدة.

---

(١) انظر صفحة الأسئلة العقدية في موقع السيستاني على هذا الرابط:
http://www.sistani.org/istifta_/view.php?problems=view&subject=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB&sub_id=8-1&page=1&lang=ara

٢- أن الشيعة الاثني عشرية لا سابق لهم ولا سلف، بل ولا علم لهم قطعا بدراية الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه قبل القرن السابع، وتحديدا في زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) وشيخه ابن طاووس (ت٦٦٤هـ). وأن أرجح ما قيل في سبب وجوده؛ المنع من تعيير أهل السنة لهم وخصوصا ما حصل من شيخ الإسلام مع ابن المطهر الحلي.

٣- أن كتب الحكم على الرجال لدى الشيعة الاثني عشرية لم تكن معروفة قبل القرن الرابع، وتحديدا في زمن الكشي (ت٣٥٠هـ)، الذي يعتبر أصل كتابه مفقودا ولم يعثر له على نسخة حتى في القرنين السادس والسابع الهجريين. والمنسوب إليه إنما للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) وهو منتخب ومهذب من كتاب الكشي، وقد أملاه على أحد تلاميذه في القرن الخامس في سنة ٤٥٦ هـ وأن أوثق هذه الكتب وأعمدها لدى الشيعة - وهو كتاب النجاشي (ت٤٥٠هـ) - إنما كان سبب تأليفه ردة فعل من علمائهم دفعا لتعيير أهل السنة لهم.

٤- أن الدس والتزوير موجود في جميع كتبهم ومعترف به من قبل علمائهم، وخصوصا عند الحاجة لنفي رواية مشكلة أو رواية محرجة لهم أمام خصومهم.

٥ - أن كثيرا من كتبهم المدَّعاة والتي تشتمل على روايات كثيرة لم تصل إليهم حتى العصر الحاضر، مع جواز العثور عليها والحصول على بعضها واعتماده من الأصول، كما هو حال بعض كتبهم الثمانية المعتمدة، والتي ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده.

٦ - أن محاولات جمع الروايات الصحيحة من كتبهم في مؤلفات خاصة قديما وحديثا، لم تلق أي قبول، ولم يتم تداولها في الحوزات العلمية حتى أصبحت طي النسيان.

٧ - (أن هنالك أقلاما شيعية كثيرة قد وظفت للكتابة للعالم الإسلامي، والرد على ما يثار حول الشيعة، وأعطتهم عقيدة التقية حرية القول وإطلاق الأحكام بلا تأثم بينما هناك كتب خاصة لا تنشر في العالم الإسلامي.... أو بعبارة أخرى أن هناك وجهاً ظاهراً للاثني عشرية تقدمه وسائل الإعلام الشيعية المختلفة للترويج للمذهب ونشره في العالم الإسلامي ووجه باطن لا يظهر إلا في الحوزات العلمية وفي المجتمعات الشيعية...)[(١)].

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٩٨٨/٣)، وقد ظهر مثال ذلك في محاورة حيدر حب الله للبهبودي، وتصريحه بمحاولة تغيير كتابه إذا كان سيصدر لبلاد خارج إيران كالسعودية، وقد لاحظت مثل ذلك في كتابات العميدي وغيره فهو عندما يتكلم في كتابه (دفاع عن الكافي) يأتي بكلام علمي يظهر منه الإنصاف والعدل، وعندما يكتب في مواقع بني قومه يظهر منه الحنق والكره لأهل السنة والجماعة وعقيدتهم، فمثلا قال في كتابه دفاع عن الكافي (٣٢/١): (ومن هنا يتبين ومن خلال أسانيد الكافي أن الكليني لا يرى المنع من الرواية عن غير الإمامية، لأنه ليس من ضرورات المذهب،... هذا زيادة على وجود جملة من الأحاديث التي انتهت بأسانيدها إلى غير الأئمة من أهل البيت (ع)، كالأحاديث المروية عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت٧٤هـ)، وجابر بن عبدالله الأنصاري (ت٧٨هـ)). بينما يقول في مقاله المنشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان (مع الكليني وكتابه الكافي): (ومن ثمرات هذا التضييق في رواية السنة المطهرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنّك لا تجد بينهم للأمويين وأذنابهم وأنصارهم وزناً ولا اعتباراً، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذِكراً، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم صلّى الله عليه و آله وسلّم في أهل بيته عليهم السّلام عيناً ولا أثراً كما لا تجد في أخبار الكافي لمن نافق ممّن تسمّى بالصحابة ولصق بهم خبراً، وأمّا عن أخبار المؤمنين منهم، فهي إمّا أن تمر طرقها عبر من تجنّب الكليني رواياتهم فلا يروي عنهم ولا كرامة. وإمّا أنْ تمرّ عبر =

فكل هذه النتائج مما سأستعين بها في بقية شبهات هذا المبحث، حيث سأحيل لها عند الحاجة إليها للتدليل على بعض الشبه بإذن الله.

✪ الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.

كتاب الكافي للكليني من الكتب التي بُذلت حولها جهود عديدة - كما يقوله أتباع المذهب الاثني عشري-، قد ذكرت طرفا منها عند حديثي حول مبحث أهمية كتاب الكافي، وخصوصا فيما يتعلق بنسخ الكتاب وشروحه وطباعته. ولكنك عندما تقرأ في النسخة المطبوعة الحالية تجد كثيرا من التعليقات التي توحي لكل قارئ بشيء من الاختلاف أحيانا في بعض النسخ التي تم الاعتماد عليها في إخراج وتحقيق هذه النسخة، وخصوصا حينما يكون هذا التعارض في بعض العبارات الموجودة ضمن متون الروايات، وأحيانا ضمن أسانيدها.

ولذا حاولت -حسب جهدي ووسعي- تتبع أول نسخة تم العثور عليها، واعتمادها في تحقيق وإخراج كتاب الكافي بالشكل الموجود اليوم. وذلك لأن إثبات تاريخ أول نسخة تم الاعتماد عليها يفيدنا في معرفة المدة الزمنية بين

غيرهم، ممّن لا طريق لنا في معرفة درجة وثاقتهم، إذ لم يسلم علماء جرحهم وتعديلهم من الجرح في أنفسهم، ومن يكن هكذا حاله، فلا عبرة في أقواله. ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا باعتبارها لوثاقة ناقليها عندهم، فالكليني ﷺ في غنًى عن تكلّف إسنادها، إذ لا يحتاج في وصلها -على طبق منهجه على فرض صحّتها- أكثر من أن يسندها إلى من حدّث بها من أهل البيت عليهم السّلام؛ لثبوت حجية سنّتهم، مع كونهم من أحرص الناس في الحفاظ على السنة النبوية وتدوينها والأمر بكتابتها وحفظها كما مرّ، ومن البداهة بمكان أنّه لا يعدل بأهل البيت عليهم السّلام أحد من الصحابة وإن جلّ، ولا يوجد فيهم من هو أعلم بما في البيت النبوي الطاهر من أهله المطهرين).

زمن المؤلف، وزمن هذه النسخة، لكي يتسنى لأي باحث اعتمادها في النقل منها كمصدر صحيح ومحقق للروايات التي بني عليها هذا المذهب، سواء من أتباعه الذين يتعبدون الله تعالى بما ورد في هذا الكتاب في عقائدهم وعباداتهم، أو سواء من الباحثين عن حقيقة هذا المذهب، وكيف وصل الحال بهؤلاء القوم أن يجعلوا مثل هذا الكتاب عمدة لهم مع كتاب الله تعالى، دون غيره من كتب السنة والحديث المعروفة والمشهورة، والتي يدين الله بما فيها عامة المسلمين!!

حيث اعتمدت في تحديد تلك النسخة على جهود محققيهم المعاصرين، والتي تعتبر بعض نسخهم المطبوعة، هي النسخ المعتمدة عند المحققين من علمائهم المعاصرين كالخوئي (ت١٤١٣هـ) وغيره ممن يحيل على روايات الكافي ويعتمد تلك الإحالة؛ وأعني على وجه الخصوص نسخة علي أكبر الغفاري التي تمت مقابلتها على عدة نسخ نفيسة، مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح.

حيث يقول في مقدمة هذه النسخة: (**تنبيه: تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بأمور:**

١. بذل غاية الوسع في التصحيح والتنميق والضبط.

٢. العرض والمقابلة على النسخ المخطوطة المصححة المقروءة على الأعاظم المزدانة بخطوطهم كالعلامة المجلسي والشيخ محمد الحر العاملي وغيرهما من الأعلام.

٣. النظرة الثانية في التعاليق وإصلاح ما تنبهنا عليه بعد.

٤. رعاية الأسلوب الفني العصري مع حسن الطباعة.

نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا المشروع المقدس وأن يوقعه عند الفطاحل وحملة الحديث ورواد الفضل موقع القبول. ولرجالات الفضيلة الذين وازرونا في

هذا العمل الفادح شكر متواصل غير مقطوع)[1].

ويقول في موضع آخر من المقدمة:

(مراجع التصحيح في الطبعة الأولى:

- نسخة مصححة مخطوطة في سنة ١٠٧٦هـ؛ عليها تعاليق جمة لطائفة من الأكابر.

- نسخة مصححة مخطوطة في القرن ١١هـ؛ عليها تعاليق وحواش كثيرة مفيدة.

- نسخة مخطوطة؛ عليها تعاليق ثمينة وتصحيحات بخط السيد الداماد (رض).

- نسخة مصححة مخطوطة في سنة ١٠٥٧هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٣٣١هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٣١١هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٢٨٢هـ.

مراجع التصحيح في الطبعة الثانية:

- نسخة مخطوطة مصححة مقروءة على العلامة المجلسي كتابتها سنة ١٠٧١هـ.

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٣/١) - الطبعة السابعة، وتاريخ طبعها ١٣٨٣هـ بمطبعة الحيدري بطهران.

- نسخة مخطوطة مصححة موشحة بالتعاليق الكثيرة، مزادنة بخط الشيخ محمد الحر العاملي تاريخها ١٠٩٢هـ

- نسخة مخطوطة مصححة عليها كثير من شرح المولى صالح شارح الكافي...)[١].

وعند التأمل في تواريخ هذه النسخ نجد أن أقدم نسخة منها مخطوطة هي النسخة المؤرخة بتاريخ ١٠٥٧هـ أي أنها تبعد عن زمن وفاة المؤلف (ت٣٢٩هـ) بقرابة ٧٢٨ سنة)، وهذه ملاحظة بحد ذاتها قد تكون مسوغة جدا لحصول السقط والتحريف والتصحيف فيها، بل هي كذلك؛ فإنني عندما قرأت في النسخة المطبوعة المحققة على النسخ السابقة وجدت أن المحقق قد توقف في بعض الروايات وحكم عليها بالسقط والتصحيف والاختلاف والتبديل، كما في الأمثلة التالية:

المثال الأول: رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس بن عمرو الفقيمي، عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال للزنديق حين سأله: ما هو؟ قال: هو شيء بخلاف الأشياء.. الخ)[٢]، حيث قال المحقق في حاشيته: (روى الصدوق هذا الحديث في كتاب التوحيد بإسناده عن الكليني لكن مع زوائد واختلاف في غير موضع منه ولعل **في نسخ الكافي سقطا وتصحيفا من قبل النساخ** ولذلك أشرنا إلى موارد الاختلاف في ذيل الصفحة ولأجل شموله على بعض ما يحتاج إلى التوضيح أوردناه مع شرحه في آخر هذا المجلد والمطالب أن

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٤/١).

(٢) انظر كتاب الكافي (٨٣/١) باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٦.

يراجع هناك).

المثال الثاني: رواية علي بن محمد مرسلا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال: اعلم علمك الله الخير أن الله تبارك وتعالى قديم والقدم صفته التي دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته.... الخ)[1]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا الخبر رواه الصدوق (ره) في التوحيد والعيون مسندا عن الكليني مع اختلاف و زوائد في مواضع كثيرة منه وكأن فيه سقطا وتصحيفا ربما كانا من نساخ الكافي ولكيلا يقع الناظر في التكليف في توجيهه أشرنا إلى بعض مواردها في الذيل).

المثال الثالث: رواية الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد عن أحمد بن محمد، عن الحارث ابن جعفر، عن علي بن إسماعيل بن يقطين، عن عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير قال: حدثني موسى بن جعفر عليهما السلام قال: قلت لأبي عبدالله: أليس كان أمير المؤمنين عليه السلام كاتب الوصية ورسول الله صلى الله عليه وآله المملي عليه وجبرئيل والملائكة المقربون عليهم السلام شهود..... وفي نسخة الصفواني زيادة... الخ)[2]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا كلام بعض رواة الكليني فإن نسخ الكافي كانت براويات مختلفة كالصفواني هذا وهو محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان الجمال وكان ثقة فقيها فاضلا، ومحمد بن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسى التلعكبري وكأن بين تلك النسخ

(١) انظر المصدر السابق (١/١٢٠) باب: آخر وهو من الباب الأول... – ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٨٣) باب: أن الأئمة (ع) لم يفعلوا شيئا ولا يفعلون إلا بعهد من الله – ح٤.

اختلاف، فتصدى بعض من تأخر عنهم كالصدوق محمد بن بابويه والشيخ المفيد وأضرابهما رحمة الله عليهم فجمعوا بين النسخ[1] وأشاروا إلى الاختلاف الواقع بينهما ولما كان في نسخة الصفواني هذا الخبر الآتي ولم يكن في سائر الروايات أشاروا إلى ذلك بهذا الكلام وسيأتي مثله في مواضع (آت)[2]).

المثال الرابع: رواية عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن القاسم بن يحي، عند جده الحسن بن راشد، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سئل عن معنى الله فقال: استولى على ما دق وجل)[3]، حيث قال المحقق في حاشيته: (استظهر المجلسي (ره) أن الخبر سقط منه شيء لأن الكليني رواه عن البرقي والبرقي رواه بهذا السند بعينه في المحاسن.... ولكن الصدوق رواه في معاني الأخبار عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن القاسم بن يحي عن جده الحسن بن راشد عن أبي جعفر (ع) كما في المتن بلفظه....).

المثال الخامس: رواية علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن حفص بن البختري عمن ذكره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما مات أبي علي بن الحسين عليه السلام جاءت ناقة له من الرعي حتى ضربت بجرانها القبر

---

(١) بل مثل هذه العبارات تدل على وجود الاختلاف في نسخ الكافي من الزمن القديم؛ وفي وقت قريب من زمن وفاة المؤلف؛ فإذا كان هذا هو حال نسخ الكافي منذ ذلك الزمن؛ فكيف حالها بعد هذا الزمن البعيد بينهما!!.

(٢) هذه الأحرف (آت) رمز للتعاليق المأخوذة من كتاب مرآة العقول للمجلسي (ت١١١١هـ)، مما يعني أن المجلسي كذلك الذي قرئت عليه نسخة الكافي يقر بهذا الاختلاف بين النسخ.

(٣) انظر كتاب الكافي (١١٤/١-١١٥) باب: معاني الأسماء واشتقاقها - ح٣.

وتمرغت عليه، فأمرت بها فردت إلى مرعاها، وإن أبي عليه السلام كان يحج عليها ويعتمر ولم يقرعها قرعة قط. (ابن بابويه))[1]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذه إشارة إلى أن هذا الحديث الآتي كان في نسخة الصدوق محمد بن بابويه (ره) **إذ تبين بالتتبع أن النسخ التي رواها تلامذة الكليني بواسطة أو بدونها كانت مختلفة** فعرض الأفاضل المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض فما كان فيها من اختلاف أشاروا إليه كما مر مرارا (آت)).

المثال السادس: رواية بعض أصحابنا، عن علي بن العباس، عن علي بن ميسر، عن حماد بن عمرو النصيبي قال: سأل رجل العالم عليه السلام فقال: أيها العالم أخبرني أي الأعمال أفضل عند الله؟ قال: ما لا يقبل عمل إلا به، فقال: وما ذلك؟ قال: الإيمان بالله الذي هو أعلى الأعمال درجة وأسناها حظا وأشرفها منزلة.... الخ)[2]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا الحديث جزء من الحديث الأول **بتغييرات مخلة** منها هذا القول: (بالله الذي هو) فإن الصحيح (بالله الذي لا إله إلا هو) وقوله: (بينه) الأصح (بين) وقوله: (المنتهى نقصانه) الصحيح (البين نقصانه) وقوله: (لا تورد الجوارح) الأصح (لا ترد) وقوله: (ينطق به الكتاب) **يظهر مما مر أنه سقط هنا نحو من سطرين -من ينطق به إلى ينطق به- ويمكن أن يتكلف في تصحيح ما في النسخ بما لا يخلو من بعد** (آت - ملخصا)).

المثال السابع: رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن

(١) انظر المصدر السابق (٤٦٧/١-٤٦٨) باب: مولد علي بن الحسين عليهما السلام - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٣٨/٢-٣٩) باب: في أن الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلها - ح٧.

جميل، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: يكون بين الجماعتين ثلاثة أميال يعني لا يكون جمعة إلا فيما بينه وبين ثلاثة أميال (٢) وليس تكون جمعة إلا بخطبة، قال: فإذا كان بين الجماعتين في الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس بأن يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء)[1]. حيث قال المحقق في حاشيته: ((٢) من قوله: (يعني) إلى هنا لا تكون في بعض النسخ الموثوق بها. وعلى فرض كونها لا **تكون من كلام الإمام بل من مزيدات أحد الرواة أو النساخ الأولين وكانت بين السطور أو في الهامش وأدرجها الآخرون في المتن).**

فهذه أمثلة ليست حصرية لما في كتاب الكافي من السقط والتصحيف في الروايات والأسانيد مما يؤكد أهمية التحري في هذه النسخ المنقول عنها، والتي تمثل مصدرا للنسخة المطبوعة حاليا. لذا فقد بحثت عن نسخ أخرى عن طريق باحثين أُخر، لعلهم يفيدوني بنسخة كاملة من غير سقط تكون أقدم من النسخة التي اعتمد عليها علي أكبر في إخراج المطبوع حاليا. فوجدت باحثين اثنين:

الأول منهما هو: سماحة العلامة أمين ترمس العاملي في كتابه (ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد) حيث يقول تحت عنوان (وصف النسخ الخطية): (قابلت أحاديث هذا الكتاب على عدة نسخ خطية لكتاب الكافي:

النسخة الأولى: وهي محفوظة في خزانة المكتبة الرضوية تحت رقم ١١٢٩٤، وتاريخ كتابتها سنة ٨٩١ هـ وفيها قسم الأصول فقط، وقد سقط منها بعض الصفحات....

---

(١) انظر كتاب الفروع من الكافي (٤١٩/٣) باب: وجوب الجمعة وعلى كم تجب – ح٧.

النسخة الثانية: وهي محفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٢٦٨، وتاريخ كتابتها سنة ٩٥٣ هـ...... وهي من أول كتاب الطلاق إلى آخر الروضة، إلا أنها مخرومة الآخر.....

النسخة الثالثة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٧٠٨٧ - ٧٠٨٨، وتاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري، وهي كاملة، وعليها بلاغات برموز عديدة.....

النسخة الرابعة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٣٠٢، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٩٢ هـ وهي مصححة... وتشتمل على قسم الأصول من الكافي فقط.....

النسخة الخامسة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ١٠٣٢، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٨٢ هـ وهي نسخة مصححة مزخرفة، وفيها قسم الأصول فقط......

النسخة السادسة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٥٠٥٨، وهي نسخة نفيسة ثمينة ومصححة، وعليها تعاليق برموز عديدة،.... وهي من أول الفروع إلى آخر الروضة...)[١].

فهذا التسلسل لهذه النسخ التي تم العثور عليها أفادنا بأن النسخة الكاملة كانت مكتوبة في القرن العاشر الهجري بدون تحديد، فإذا فرضنا منتصف القرن كاحتمال مقبول لتاريخ كتابتها، فهذا يعني أنها كانت بعد وفاة المؤلف (ت٣٢٩هـ) بقرابة (٦٢١ سنة) تقريبا.

---

(١) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين ترمس العاملي ص(١٤٣-١٤٤).

الثاني منهما هو: الدكتور عبد الرسول عبدالحسين الغفار في أطروحته العلمية (الكليني والكافي) حيث يقول عن نسخ الكافي الخطية:

- (نسخه الخطية في المكتبة الرضوية: أما المكتبة الرضوية المركزية ففيها من نسخ الكافي أكثر من ١٥٠ نسخة، وقد رُقم أكثرها، ونحن نذكرها حسب التسلسل الزمني لكتابتها، مع ذكر نوع الخط، واسم الناسخ، ورقم المخطوط في الخزانة.....) ثم سردها حسب الفهرس، ولكنه وصل إلى ١٢٥ نسخة فقط، ثم انتقل إلى النسخ الموجودة في مكتبة السيد المرعشي فقال:
- (النسخ الخطية في مكتبة السيد المرعشي: بعض النسخ الخطية الموجودة في مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم، كما في فهرست مخطوطاتها المطبوع، تصنيف فضيلة العلامة المحقق السيد أحمد الحسيني.
- توجد نسخة مخطوطة من أول الطلاق إلى آخر الروضة، كتبت في سنة ٩٥٣ هـ وقابله الشهيد الثاني، توجد هذه النسخة في مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم، تحت رقم ٢٦٨.
- نسخة بخط المولى فتح الله الكاشاني، مؤلف (منهج الصادقين)، سنة كتابتها في ٩٧٢ هوالنسخة في مكتبة السيد المرعشي - قم، تحت رقم ٣٧٢.
- نسخة كتابتها في القرن السابع الهجري، في مكتبة السيد المرعشي - قم، تحت رقم٥٦٤.
- ونسخة كتابتها في القرن التاسع والعاشر، في مكتبة السيد المرعشي، تحت رقم١٤١٥.
- نسخة كتابتها في القرن السابع والثامن، توجد في مكتبة السيد المرعشي، قم، تحت رقم ٨١٠.

- شرح لمؤلف مجهول، وهو شرح مطول مبسوط... يورد الحديث، ثم يتكلم على إسناده ثم على متنه ومعناه ودلالته، ويهاجم فيه الفلاسفة والمتصوفة. توجد هذه النسخة المخطوطة في مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم، تحت الرقم ٢٥٤٩.

- وغير ما ذكر توجد نسخ خطية في الهند وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وباكستان وتركيا وروسيا وأفغانستان وغيرها من الدول)[1].

وقد لاحظت على هذا السرد الذي سرد به عبد الرسول المائة والخمسين نسخة الموجودة في المكتبة الرضوية؛ أنه مجرد سرد حسب الفهرس الموجود في المكتبة دون أن يذكر اطلاعه عليها من حيث نقصها أو تمامها، أو من حيث شمولها لكتاب الكافي كله، أم خصوصها ببعض أجزاءه - كما فعل المحققون لكتاب الكافي أو المتتبعون لبعض رواياته - حتى يمكننا الحكم عليها بوضوح، وخصوصا أن هذا هو الذي يقتضيه منهج البحث العلمي لمن أراد تحقيق النسخ كما فعل علي أكبر وأمين العاملي. بدلالة أنه قد أحال في الحاشية بعد وصوله لرقم ١٢٥ من النسخ إلى فهرس خاص بالمكتبة فقال: (انظر فهرست الفبائي كتب خطي، كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي، تأليف محمد آصف فكرت: ص ٤٥٥ - ٤٥٦، ط ١، ١٣٦٩ ش / ١٩٩٠ م - مشهد).

يتبع ذلك في الملاحظة؛ النسخ التي أشار إليها في مكتبة المرعشي، حيث أحال في الحاشية بعد فراغه منها إلى (مستدرك الذريعة: مخطوط - للعلامة المحقق السيد عبدالعزيز الطباطبائي). فهي إذا كسابقاتها من حيث عدم ذكر

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٨-٤٦٣).

الوصف العلمي لها كما فعل غيره، لكي يطمئن الباحث إلى حالها وحقيقتها.

وأما إخباره عن وجود نسخ خطية في الهند وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وباكستان وتركيا وروسيا وأفغانستان وغيرها من الدول، فهذا قد نقله عن غيره أيضا، حيث أشار في حاشيته تعليقا: (تاريخ الأدب العربي - بروكلمان ٣ / ٣٣٩)، بل هو عند التحقيق لا يقدم في البحث العلمي شيئا يمكن الاعتماد عليه، ما دام أنه غير موجود ولا موصوف بل حتى ولو ذكر بأرقام وإحالات كما فعل قيس آل قيس في مقال له عن الكليني[1] قال فيه: (ولكتاب الكافي نسخ خطية في أمهات مكتبات الدنيا، منها: برلين برقم ١٨٥٥، جاريت ١٦٠٨ - ١٦٠٩، الاسكندرية ١٠ فرق، باتنه برقم ١: ٥٧ الرقم ٥٧٠ - ٥٧٤، عليجره ٩٩ رقم ٢٩، ١٠٠ رقم ٣٥، ٣٨، هايد لبرج باريس أول برقم ٦٦٥٦، المتحف البريطاني الثاني برقم ١٥٢ - ١٥٣، كمبرج أول برقم ٨٧٨ - ٨٧٩، مانشستر برقم ٩٣، ٨٠١، مشهد ٤: ١٦٤ رقم ١٩٤ - ٢١٣ (انظر ما ذكره صاحب الذريعة الذي أشرنا إليه قبل قليل)، بشاور برقم ٦٢٣ ألف، مدرسة كلكتا برقم ٢٩٦، آصفية ١: ٦٥٦ رقم ٤١٦، ٥٩٧، برنستون ٢٩٥، ومنه قطعة في القاهرة أول ٧: ٥٠٩، وفي طهران ١: ٢٨٨، ٢٩٧، ٢: ٣٤). فما ذكره أيضا لا يعدو نقلا عن غيره من غير تمحيص ولا تدقيق فيها، ولا وصف علمي مناسب لها.

ثم على فرض وجود كل هذه النسخ التي ذكرها عبد الرسول، وقيس آل قيس، أو غيرهما من طلاب الحوزات وباحثي مذهب الاثني عشرية، وعلى فرض أهميتها أيضا إن كانت مهمة:

(١) على موقع السراج (www.seraj.ir).

- لماذا تم إهمالها وعدم ذكرها عند تحقيق النسخة المعروفة اليوم!!

- ولماذا لا يتصدى لها من قبلهم لجمعها والاعتماد عليها في تحقيق الكافي، ليخرجوا لنا نسخة معتمدة من كتاب الكافي يصح الاعتماد عليها في مذهبهم؟؟ بدلا من تكثيرها وسردها من دون فائدة!!

أم أن هذا من باب التكثير الدعائي لنسخ الكافي، والذي يراد به تغطية الحقيقة المرة لهذا الكتاب من حيث وجود السقط والتحريف والتصحيف في نسخه التي تم الاعتماد عليها!!

ولذا فإن ما يمكن ملاحظته إجمالا على النسخ المذكورة سابقا ما يلي:

الملاحظة الأولى: أن النسخ القديمة عن أول نسخة كاملة عام ١٠٥٧هـ ليست إلا لبعض أجزاء الكافي كنسخة ٨٩١هـ الخاصة بالأصول، أو نسخة ٩٥٣هـ الخاصة بالفروع، مع وجود السقط أو الخرم فيها.

الملاحظة الثانية: أن النسخ التي بعد عام ١٠٥٧هـ وهي مصححة أو عليها تعاليق؛ فإنها خاصة أيضا ببعض أجزاء الكافي دون بعض؛ كنسخة ١٠٨٢هـ ونسخة ١٠٩٢هـ الخاصة بالأصول، أو النسخة التي بدون تاريخ وخاصة بالفروع والروضة.

الملاحظة الثالثة: أن النسخة الكاملة الوحيدة التي عليها بلاغات كانت في القرن العاشر، أي بعد عام ٩٥٠هجري، وهذا على سبيل الاحتمال المفترض.

وبناء على تلك الملاحظات السابقة؛ فإنه يمكننا الجزم بأن أول **نسخة كاملة قد تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليني كانت في القرن العاشر**

تقريبا[1]، أي بعد حوالي ٦٢٠ سنة من زمن وفاة مؤلف الكافي الكليني (ت٣٢٩هـ). فإذا جمعنا بين ذلك وبين ما يقوله علماء الشيعة ومحققوهم عن وجود الدس والتزوير في كتبهم منذ القرن الرابع حتى اليوم؛ فلا يبعد كذلك أن يكون كتاب الكافي كذلك مما زيد فيه أو نقص منه خلال تلك الفترة[2]، وخصوصا مع

---

(١) وهو القرن الذي تمَّ فيه تشييع إيران عن بكرة أبيها بالحديد والنار في عهد اسماعيل الصفوي أول السلاطين الصفويين!!.

(٢) وقد وجدت - مما يمكن الاستشهاد به أيضا حول وجود الزيادة في كتاب الكافي - مناقشة ماتعة على موقع شبكة الدفاع عن السنة بعنوان : (مؤلف الكافي كان يحمل ساعة في يده لحساب الدقائق والثواني) سببها وجود ثلاث روايات في باب واحد!!! (٢٧٤/١-٢٧٥) بعنوان : (باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله عليهم جميعا السلام) ، جميعها عن أبي عبدالله (ع) ، وفيها : (ح١) : متى يعرف الأخير ما عند الأول ؟ قال : في آخر دقيقة تبقى من روحه. (ح٢) : يعرف الذي بعد الإمام علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه. (ح٣) : الإمام متى يعرف إمامته وينتهي الأمر إليه ؟ قال : في آخر دقيقة من حياة الأول. حيث يلاحظ على هذه الروايات الثلاث وجود لفظة (دقيقة) والتي هي إحدى وسائل حساب الزمن ، والتي لم تعرف إلا بعد القرن الثامن الهجري تقريبا ، ونحوها ورد أيضا في (١٩٥/٨) عن أبي عبدالله (ع) وفيها : (ح٢٣٣) : أتدرى كم بين المشتري والزهرة من دقيقة؟ قلت : لا والله ، قال : أفتدري كم بين الزهرة وبين القمر من دقيقة؟ قلت : لا ، قال : أفتدري كم بين الشمس وبين السنبلة من دقيقة؟ قلت : لا والله ما سمعته من أحد من المنجمين قط ، قال : أفتدري كم بين السنبلة وبين اللوح المحفوظ من دقيقة؟ قلت : لا والله ما سمعته من منجم قط ، قال : ما بين كل واحد منهما إلى صاحبه ستون أو سبعون دقيقة) . طبعا وجميع هذه الروايات الأربع لم يتعرض للفظة (الدقيقة) فيها أحد من شراح الكافي كالمازندراني والمجلسي ومحقق الكافي الغفاري. انظر

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=107391

وجود ما يثبت ذلك كما سأقرره في أغلب شبه هذا الباب[1].

وتأكيدا لهذه النتيجة أسوق كلاما لأحد علمائهم المحققين، وهو الشيخ محمد آصف محسني القندهاري (م ١٣٥٤هـ)، الذي قام بمحاولة لتحقيق كتاب المجلسي (ت١١١١هـ) (بحار الأنوار) في كتاب سماه (مشرعة بحار الأنوار)، حيث علق على كلام المجلسي حول الأصول والكتب التي استقى منها كتابه (بحار الأنوار) فقال: (إن المتأمل في كلام المجلسي عليه الرحمة في الفصل الأول والثاني من مقدمة بحاره يدرك بسهولة **أن نسخ مصادر كتابه لم تصل إليه من مؤلفيها بأسانيد متصلة معتبرة**، وإلا لم يقع الكلام في تعيين مؤلف بعضها كما صرح به ولم يتردد هو في تعيين مؤلف بعضها الآخر. وإن شئت فقل: إن المجلسي لم ينقل عنها بالمناولة بل ينقل بالوجادة، **أي أنه وقف على المؤلفات في الأسواق وعند الأشخاص كما يظهر من كلامه، ولعله لم يصل إليه نسخة كتاب واحد من مؤلفه بالمناولة المعتبرة بتوسط الثقات والصادقين كما هو كذلك في مصادر وسائل الشيعة للحر العاملي على ما يظهر من آخر الوسائل**[2]. وعليه فلا مجال **للحكم بصحة الكتب بمجرد حدس بعض العلماء** وبقطع النظر عن إقامة دليل وشواهد على صحة النسخة الواصلة إلى المجلسي والحر - رحمهما الله - حتى وإن فرض شهرة الكتاب وصحة طريقهما إليه. **فإن شهرة الكتاب أمر، وصحة النسخة المخصوصة المخطوطة الواصلة إليهما في عصر فقدان المطابع**

(١) انظر مثلا الشبه التالية: (السقط في أسانيده - السقط في مروياته - الخلاف في عدد كتبه - زيادة كتاب الروضة إليه).

(٢) فهذان كتابان من كتبهم الأربعة التي جمعت مؤخرا في القرن العاشر، وأصبحت معتمدة في مذهبهم!!.

وانحصار الاستنساخ بكتابة اليد التي يمكن وقوع الزيادة والنقيصة عمدا أو سهوا، أمر آخر. كما أن صحة الطريق إلى كتاب مؤلف أمر، وصحة انتساب النسخة الموجودة إليه أمر آخر..... وعليه فإذا لم يثبت وصول نسخة كتاب إلى المجلسي أو الحر رحمهما الله تعالى فلا يعتبر ما فيه من الروايات والأخبار وإن صحت أسنادها[1] من قبل المؤلف إلى الإمام عليه السلام، إذ لا بد من إحراز نسخة الكتاب إلى مؤلفة الثقة أيضا. وهذا أمر واضح وإن صار مغفولا عنه. وهذا الأمر فليكن ببال القراء المحققين إذ يترتب عليه ضعف روايات كثيرة تعد عند المشهور من المعتبرات. والله الهادي إلى الحق والصواب)[2]. ثم علق في الحاشية على هذه العبارة بقوله: (وهذا الكلام يجري في روايات التهذيبين أيضا بل في روايات الفقيه........[3] أيضا، ولا بد لأهل التحقيق من مراجعة كتابنا (بحوث في علم الرجال) الطبعة الرابعة حتى تتضح له حقيقة المقام بالتفصيل)[4].

فإذا كان هذا هو حال الكتب التي اعتمد عليها ونقل منها المجلسي (ت١١١١هـ) في كتابه (بحار الأنوار) - والذي تم الاعتماد على نسخته في تحقيق كتاب الكافي المطبوع اليوم - وأنه لا يؤمن عليها من وجود ووقوع الزيادة والنقيصة عمدا أو سهوا بشهادة علماءهم ومحققيهم، فما هو الحال في أول

---

(١) كذا في الكتاب، والظاهر أن الصواب (أسانيدها).

(٢) انظر كتاب (مشرعة الأنوار) (١/٢٢- ٢٤).

(٣) كذا (فراغ) موجود في حاشية الكتاب، والظاهر أن السقط من هذا الفراغ كلمة (والكافي) والله أعلم، إذ أنه يمثل مع بقية الكتب التي ذكرها المؤلف الكتب الأربعة التي تعتبر الأولى المتقدمة عند الشيعة، وقد نقلها المجلسي بكاملها إلى بحاره.

(٤) انظر كتاب (مشرعة الأنوار) الحاشية (١/٢٤).

نسخة للكافي وجدت في القرن العاشر، ثم تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليني؟؟!!(١). وكيف يمكننا التثبت أنها لم تخرج من إحدى ورش

(١) في مقالة بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٣١هـ للكاتب محمد المبارك بعنوان: (المسمار الأخير في نعش التشيع = كتاب الكافي للكليني مزوَّر) على موقع شبكة ملتقى أهل الحديث وشبكة الألوكة يقول فيها: (إنَّ غالب كتب الحديث المسندة عندهم بما في ذلك كتاب الكافي للكليني منحولة مصطنعة، اختُرعت ورُكِّبَ جلها -إن لم يكن كلها- بعد القرن الثامن الهجري، وجل كتب رجالهم كذلك. بل الذي يظهر أن القوم أيام الصفويين كانوا يرجعون لكتب التراجم، فإذا رأوا رجلا رُمي بتشيع وأُلِّف له كتاب نسجوا من عندهم له كتاباً بنفس الاسم، وألصقوه به. ومن رأى الكتب المزعومة المسندة التي خرجت لهم علم بيقين أنها مزورة على يد من لا يُتقن الحديث، فتجد ما لم يُعرف عبر الدهر يُروى بأسانيد مشرقة بأئمة السنة!، وطالع كتاب "مائة منقبة" لابن شاذان، أو "شواهد التنزيل" المنسوب للحسكاني، وترى مصداق ذلك. فالقوم لا يوجد لديهم شيء اسمه نسخ مخطوطة معتمدة قديمة عند غيرهم، بل القوم معروفون بطبخ المخطوطات من قديم، وذكر عبدالرحمن بدوي سوقا كاملة رآها لذلك في طهران في مذكراته الكافي لشيخ الشيعة الكليني [يقول الكاتب عن معلومة بدوي: عن مقالة للشيخ المسنِد محمد زياد التكلة] بل إنَّ غالب كتب القوم وعلى رأسها " الكافي" لم تظهر قبل الدولة الصفوية، بل ولا حتى النقل عنها، ولذلك فإن ابن المطهر الحلي لم ينقل شيئاً عن الكافي في كتابه "منهاج الكرامة في إثبات الإمامة"، ولم يكُنْ معروفاً لديه، وهذا من أعجب العجب!!! بل حتى شيخ الإسلام ابن تيمية في ردِّه على ابن المطهر المعروف بـ"منهاج السنة " لم يذكر الكافي ولا كثير من أصول الشيعة المعتمدة عندهم الآن! وكذلك الذهبي في مختصره. فلذلك لا تجد من ينقل عن كتاب الكليني من علماء الشيعة قبل المائة السابعة، وليأتونا بنسخةٍ مخطوطةٍ ثابتةٍ عن شيءٍ من كتبهم نقل فيها مؤلفه عن الكليني، وهم لا يستطيعون ذلك!!، إلاَّ حين يلجؤون إلى التزوير الذي سُرعان ما ينفضح أمره للمختصِّين). ثم أضاف تعليقة أخرى كتب فيها: (ومناسبةً للموضوع يقول "آية الله محمد واعظ زاده =

استحداث المخطوطات الموجودة في إيران[1].

=

الخراساني" المتخصص في البحث عن مخطوطات الكافي للكليني حول مخطوطات الكافي: (يبدو أن أقدمها المخطوطة الموجودة في مدرسة نواب، والتي يعود تاريخها إلى خمسمائة عام ونيف. ولم نعثر على مخطوطة أقدم منها رغم بحثنا) انتهى.

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=1364675

قلت: وقد رجعت إلى كتاب عبدالرحمن بدوي (سيرة حياتي) الجزء الثاني، وتحديدا تفاصيل زيارته لإيران (٢٥٧-٢٨٣)، فلم أجد فيها - حسب استقرائي- شيئا يتعلق بمخطوطات الكافي، وانما وجدت حديثا له عن المخطوطات سأنقله في التعليقة التالية.

(١) يقول الدكتور عبدالرحمن بدوي (ت٢٠٠٢م) في مذكراته الشخصية حين زيارته لطهران في عام ١٩٧٣م: (نظراً لهذا الاهتمام عند العلماء والأغنياء باقتناء المخطوطات؛ فإنَّ لها سوقاً رائجةً في طهران، ولندرة المخطوطات الأصلية لجأ تُجّار المخطوطات إلى وسيلة أخرى؛ هي استكتاب نسّاخين محترفين لمخطوطات قديمة موجودة في إحدى المكتبات العامة، أو لمصوّرات عن مخطوطات في مكتبات تركيا أو سائر بلاد أوربَّا، حتى صارت توجد في طهران ورش تتولّى إنتاج هذا اللون من المخطوطات وتسويقها عن طريق التجار، وتفنّنت هذه الورش في التزييف للإيهام بأنَّ المخطوط قديم، وذلك بأن يُكتب المخطوط على ورق نباتي أو كتّاني يحمّص في أفران أو يعرَّض للشمس، حتى يسمارّ لونه وتظهر فيه بُقع حمراء داكنة أو مسوادّة، ويسعى الناسخ إلى اتخاذ قاعدة قديمة للخط والإملاء حتى يزداد الإيهام والتخييل. وقد يُخيّل على المختصين أحياناً هذا التزييف، ومن ذلك أنّني وجدتُ في مكتبة الجامعة المركزية بطاقة فهرسة تحمل وصف: "إنه بخط المؤلف حنين بن إسحق" وذلك لكتابه "آداب الفلاسفة"، فطلبتُه لأطّلع عليه، فوجدتُ ورقاً نباتيّاً أسمرا وعلى صفحة العنوان ورد أنّه بخط حنين بن إسحق، ولمّا تصفّحته تبيّن لي في الحال هذا التزييف الفاضح: ففي المخطوط أخطاء إملائية، وأخطاء عديدة في كتابة أسماء الفلاسفة، وهذا أمر لا يمكن أن يرتكبه حنين بن إسحق، وكانت توجد في المكتبة مصورتان عن مخطوط الاسكوريال، ومخطوط المتحف البريطاني، فراجعتُ

=

الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي.

هذه الشبهة تحتاج إلى وقفة طويلة لتتبع نسخ الكافي القديمة والحديثة ومقارنة بعضها ببعض ليتم إثبات هذه الشبهة أو نفيها، وهو بحث خارج عن صلب الموضوع كثيرا، ويحتاج إلى دراسة مستقلة تُخصص في ذلك. ولكن الذي يهمني في هذه الشبهة إثبات وجودها سواء تم تصحيحها فيما بعد أو بقيت على حالها؛ فالأمر بالنسبة لأتباع هذا المذهب سيان، وذلك لإمكانية زيادة أو حذف أو إيجاد روايات يمكن إدراجها وإضافتها إلى مذهب الإمامية الاثني عشرية دون الحاجة إلى إثبات. كما بينت ذلك في شبه سابقة[1].

عليهما مخطوط المكتبة المركزية هذا فوجدته ينقصه الكثير من العبارات، كما أنّه ترك بياضاً لكلمات لم يستطع الناسخ قراءتها، وهذا أيضاً قطعٌ بأن المخطوط ليس بخط حنين بن إسحاق (المتوفى سنة ٩٧٣م)، وبعد السؤال والتحقيق تبيّن أن هذا المخطوط لم يمضِ على نسخه أكثر من ثلاثين سنة! وأنّه من تزييف إحدى ورش تزييف المخطوطات في طهران! وبصحبة الأستاذ ابرج أفشار، مدير المكتبة المركزية لجامعة طهران، زرت أحد تجار المخطوطات وهو يقيم في إحدى ضواحي طهران. فوجدت لديه ما لا يقل عن ألف مخطوط، فاطلعت على بعض ما فيها من مخطوطات في الفلسفة الإسلامية. لكني لم أجد واحدا منها ليس له نظير في مكتبات المخطوطات المختلفة، كما تبين لي أن معظم ما عنده من مخطوطات قد صدر عن ورش طهران لتزييف المخطوطات. وفي دور بيع الكتب القريبة من ميدان بهارستان توجد أحيانا مخطوطات، كلها جميعا مخطوطات حديثة، وكتب واسعة الانتشار بالطبع: في الفقه والحديث ومتون العقائد). انظر سيرة حياتي (٢/٢٦٥-٢٦٦) ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.

(١) انظر الشبهة الأولى والثانية من هذا المبحث المتعلق بالشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

ومن باب الإنصاف والتحقيق العلمي، وحتى لا يُتهم أي باحث في هذا الموضوع بالتعسف ومجانبة الصواب في إيراد هذا السقط والتحريف؛ فإني سأكتفي بنقل ذلك بواسطة كتب القوم أنفسهم، وخصوصا من تعرضوا لكتاب الكافي على وجه التحديد، أو مما وقعت عليه عينيَّ أثناء البحث في هذا الكتاب.

ولذا فإنه يمكن إثبات وجود السقط أو التصحيف في روايات الكافي من وجهين:

الأول: شهادة محققيهم وعلمائهم بذلك إما باعترافاتهم الصريحة، أو بعباراتهم أثناء التحقيق.

الثاني: بإثبات وجود دس وتزوير ووضع في كتب الشيعة عموما وكتاب الكافي خصوصا.

يقول هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ): (وأعود لأكرر بأني لم أقصد بذلك أن انتحل للشيعة ما ليس لهم، وأن أبرئهم من الكذب على الرسول وأهل البيت (ع).... - لقد- كان من الطبيعي أن يكون لهذا الموقف من جانب الأمويين أثره في نفوس الشيعة والمنتسبين إلى التشيع بعد الكبت الطويل والحرج الشديد الذي أحاط بأهل البيت وشيعتهم، وحينما انفرجت الأزمة أو أوشكت على الانفراج وجدوا سيلا من المرويات الدخيلة على سنة الرسول ﷺ في فضائل الخلفاء وغيرهم وتجريح علي وأبنائه، كان من الطبيعي لهم بعد أن تنفسوا أن يحدثوا ليكشفوا زيف تلك المرويات التي انتشرت في كل مكان، **وأن يضع ضعفاء الإيمان من الشيعة بعض المرويات ليقابلوا الباطل بمثله، وأن يستغل الزنادقة والمندسون بين صفوف الشيعة هذا الجو ليضعوا فيه ما يشاءون**[1] ....

(١) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(١١٢-١١٣) - ط دار التعارف بلبنان.

وبالرغم من تلك الجهود المضنية التي بذلها نقاد الحديث الذين درسوا الرواية وأحوال الرواة بقصد تصفية الحديث من المكذوب، **فلم يوفقوا لاستئصال الفاسد من جسم الحديث، وظلت المجاميع الشيعية حتى الكتب الأربعة منها تضم بين مروياتها عددا كبيرا من الأحاديث الموضوعة**[1]... ولا يزال البعيدون عن واقع التشيع ينظرون إليها وكأنها من أصوله وساعدهم في ذلك أنهم وجدوها بين مروياتهم، وبعضها في مجاميعهم التي ينظرون إليها بعين الرضا والإكبار، **وقد تركها النقاد والباحثون في الحديث لأسباب لا أستطيع تقديرها**، كما وأني لا أستطيع أن أبرئهم من مسؤولية هذا الإهمال، لأن بقاء تلك المرويات في مجاميعنا وبين أحاديثنا قد يسر لأعداء الشيعة أن يتحاملوا عليهم ويقفوا منهم تلك المواقف المسعورة والمشحونة بالكيد والبغي[2]... وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث **كالكافي** والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة **لم يتركوا بابا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم**... وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرفين والمهوشين، **إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاما في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أن عيوبها متنا وسندا ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل علما منه وخبرة بأحوال الرواة**، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة وبنظر الفريق الأكثر جمع كمية من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه.

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٢٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٧٧-١٧٨).

وكم كنت أتمنى أن يقيض الله سبحانه من يعلق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة)[1].

يقول البهبودي في مقدمة كتابه (صحيح الكافي): (وحينما انتشرت صحائف التشيع في تلك الجوامع، تعرفت الزنادقة الكائدون للإسلام والمسلمين جميعا بأن هذه الصحائف إنما هي صحائف الحرية الفكرية ورسالة الفطرة الإسلامية، وبما فيها من المباني الأساسية والمعارف الأصولية الآخذة بأسماع السامعين، سيفشو في المكاتيب الحرة المتفكرة وخصوصا في الشباب الطالبة للحق، ويتسرع في البيئات الفارغة عن تعصبات الفرق، وبما فيها من المنطق الواضح والصفاء عن الخرافات والأباطيل، سيقضي على المكاتب الدينية المتفرقة، بل وعلى الجوامع الثقافية العالمية في شرق الأرض وغربها. لذلك قاموا بمقابلة هذه الدعوة الحرة بكل ما في إمكانياتهم ومقدرتهم، **فجهزوا عملاءهم وأياديهم في زي المشايخ والرواة يدسون الأكاذيب والترهات في خلال الصحائف والأصول ليختلط الحق بالباطل ويتنفر بذلك طباع المتفكرين وأنظار العالمين.** من ذلك ما يذكر لنا السيد الشريف الأجل المرتضى علم الهدى (ت٤٣٦هـ) في كتابه الغرر والدرر (ج١ ص ١٢٧) في فصل عقده للبحث عن الغلاة ومكائدهم ودسائسهم. قال

---

(١) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٢٥٣-٢٥٤). أقول : هذه أمنية غريبة حقا لا أدري ما هو سببها، وخصوصا أن المجلسي قد كفاهم تضعيف أكثر من ثلثي الكافي، حيث بإمكان أي مطبعة بلبنان أن تلحق ذلك بطبعة الكافي الحديثة بكل سهولة، أو تعتمد نسخة البهبودي لصحيح الكافي!! ولعل في إصدار نسخة كتاب الكافي الجديد ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لتكريم ثقة الإسلام الكليني ما يحقق هذه الأمنية، ولا أظنها ستتحقق، والله أعلم.

قدس سره: كما يحكى أن عبدالكريم بن أبي العوجاء قال لما قبض عليه محمد بن سليمان وهو والي الكوفة من قبل المنصور، وأحضره للقتل وأيقن بمفارقة الحياة: "لئن قتلتموني لقد وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة". وهذا الذي مرَّ على سيدنا الأجل المرتضى إشارة، ذكره أبو جعفر الطبري في تاريخه.... وهذا نص الطبري قال: (.... - ثم ساق قصة أبي العوجاء مفصلة وقال في آخرها -"أما والله لئن قتلتموني. لقد وضعت أربعة آلاف حديث أُحرم فيها الحلال وأُحلل فيها الحرام. والله لقد فطَّرتكم في يوم صومكم، وصوَّمتكم في يوم فطركم ". فضربت عنقه). ومن الأسف أننا نجد النموذج من هذه الأحاديث التي يفطِّرنا يوم صومنا ويصوّمنا يوم فطرنا، في روايات الشيعة أكثر منها في روايات السنة. روى شطراً منها أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) في كتابه الكافي، وكثيراً منها أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) في كتبه...)[1].

ولذا فإن (جل أخبار الكتب الأربعة - كما يقول الوحيد البهباني- لا يسلم من اختلال سندي أو متني أو غيرهما، فكيف يكون هناك يقين بتمام روايات هذه الكتب؟! وهذه الملاحظة التي يسجلها الوحيد مهمة، سيما وأن المحدث البحراني نفسه يصرح بحقيقة خطيرة في هذا المجال - عن طريق العَرَض في أحد أبحاثه الفقهية - فهو يقول: "الظاهر أن هذه الزيادة [في إحدى الروايات] سقطت من قلم الشيخ [الطوسي] كما لا يخفى على من له أنس بطريقته، سيما في التهذيب، وما وقع له فيه من التحريف والتصحيف والزيادة والنقصان في

(١) انظر مقدمة كتاب (صحيح الكافي) لمحمد الباقر البهبودي (١/ج-هـ).

الأسانيد والمتون، بحيث قلما يخلو حديث من ذلك في متنه أو سنده كما هو ظاهر ممارس" (البحراني: الحدائق الناضرة ٢٠٩/٤). وليس المحدث البحراني وحده من الأخباريين الذين أقروا بذلك، بل إن نعمة الله الجزائري (ت؟١١١هـ) يقر بهذا الواقع لا عن طريق العرض، بل عند بحثه في نفس هذه المسألة، ويرى ذلك مضعّفا لوجهة نظر الأخباريين في الموضوع، قال: "من تتبع نُسخ التهذيب مثلا يرى أن الحديث الواحد يختلف فيه ألفاظه على اختلاف النُسخ بما يتفاوت به المعنى، وكذلك بقية الأصول" (الجزائري: منبع الحياة ٦٥). ذاكرا نماذج عدة على كلامه، من أهمها اختلاف ألفاظ الصحيفة السجادية، واختلاف قراءات القرآن، مع أن أهميتها لا تخفى على أحد. وهذه الحقيقة التي يعبر عنها البحراني بكلمة " قلما " يحسمها أحد الأعلام الرجاليين المعاصرين وهو آية الله السيد موسى الزنجاني فيما نقله عنه محمد رضا رضوان طلب، حيث يؤكد على أن كل سطر في الكافي فيه هذا الارتباك، بالتعويض المخل بالمعنى. (محمد رضا رضوان طلب، خبر الواحد مستنده وحجيته: ٥٤). هذه المعطيات الميدانية، وحقائق عالم النُسخ والمخطوطات تجعل الجزم بصدور هذه النصوص جميعها بشكل سالم وسليم ضعيفا. ويعزز الأصوليون موقفهم النقدي باختلاف الكتب الأربعة في بعض الروايات متنا وسندا، بل اختلاف حتى الكتاب الواحد نفسه عندما يذكر رواية واحدة مكررة، وأكثر هذه الكتب اختلافا هو كتاب التهذيب للطوسي، فكيف يمكن - مع ذلك - التصديق بهذه الروايات جميعها على نحو اليقين؟! (الخوئي: معجم رجال الحديث ٣٥/١))[1].

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٢٥٤-٢٥٥).

ويقول جعفر السبحاني: (الثالث: وجود الوضاعين والمدلسين في الرواة: إن من راجع أحوال الرواة يقف على وجود الوضاعين والمدلسين والمتعمدين للكذب على الله ورسوله فيهم، **ومع هذا كيف يصح للمجتهد الإفتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرف قبل ذلك على الراوي وصفاته**.... ولأجل هذا التخليط من المدلسين، أمر الأئمة عليهم السلام بعرض الأحاديث على الكتاب والسنة، وأن كل حديث لا يوافق كتاب الله ولا سنة نبيه يضرب به عرض الجدار)[1].

فهذه العبارات المتقدمة من علماءهم ومحققيهم تبين لنا بجلاء ووضوح حال كتبهم الحديثية المعتمدة، وتنص بما لا يقبل الجدال على وجود المدلسين والوضاعين والمخلطين بين رواة الشيعة، فكيف يمكن الوثوق بمثل هذه الكتب من حصول السقط والتحريف، بل والزيادة فيها ما ليس منها؟؟!!.

وهنا يرد علينا سؤال هو: هل كتاب الكافي للكليني يشبه حال هذه الكتب من حيث السقط والتحريف والزيادة أم يختلف عنها؟

من خلال قراءتي في النسخة المطبوعة بتصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري وهي المعتمدة حاليا من حيث الإحالات والمراجعات، قد وجدت كثيرا من تعليقاته حول اختلاف النسخ، ووجود بعض الكلمات أو العبارات في بعضها دون بعض، وإذا أردت - من باب التمثيل وليس الحصر - إثبات وجود مثل هذا السقط فسأسوق الأدلة التالية من عدة مواضع من كتاب الكافي (الأصول)

---

(١) انظر كتاب (كليات في علم الرجال) ص(٢٥-٢٨) - منشورات مؤسسة النشر الإسلامي -قم - إيران.

وأكتفي منها بما يلي[1]:

الموضع الأول: في باب إطلاق القول بأنه شيء - الرواية السادسة منه، حيث يقول: (لعل في العبارة سقطا وفي التوحيد كذا (فهو مخلوق ولا بد لنا من إثبات صانع الأشياء خارج من الجهتين المذمومتين إحداهما النفي إذ كان النفي هو الإبطال))[2].

الموضع الثاني: في باب جوامع التوحيد - الرواية الخامسة منه، حيث يقول: (ولا مكان - بالتنوين بحذف المضاف إليه - أي لا مكان ذواتهم، وفى توحيد الصدوق هكذا (ولا مكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته) وهو الصواب **وكأن اللفظتين سقطتا من قلم النساخ** (في))[3].

الموضع الثالث: في باب إن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام - الرواية الرابعة منه، حيث يقول: (**كأن في الحديث سقطا أو تبديلا** لإحدى الآيتين بالأخرى سهوا من الراوي أو الناسخ والعلم عند الله. (في))[4].

الموضع الرابع: في باب وجوه الكفر - الرواية الأولى منه، حيث يقول: (هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب: وأما الوجه الآخر من الجحود فهو الجحود على معرفة **ولعله سقط من قلم النساخ** وهذا الكفر هو كفر التهود

---

(١) وقد أشرت إلى بعض هذه الأمثلة في الشبهة السابقة.

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٨٤).

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٤٠).

(٤) انظر المصدر السابق (١/٢١١).

(في))[1].

وقد لاحظت أثناء قراءتي في تعليقات المحقق أنه يعتمد على كتب المتأخرين بعد الكليني كالصدوق (ت٣٨١هـ) في بعض كتبه، وقد مرَّ علينا[2] أن الصدوق قد صرح برواية كل ما في كتاب الكافي للكليني [3].

ولذا فقد ظهرت مثل هذه العبارات في كتابات المحقق كما في الموضع الأول والثاني من أدلة السقط في كتاب الكافي، مما يرجح أن عدم وجود أي رواية رواها الصدوق عن الكليني تعتبر دليلا من أدلة السقط، وقد أشرت إليها في جواب الشبهة الثالثة من مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني، وأذكر عباراتها فقط، حيث يقول محقق كتب الصدوق: (كذا ولم أجده في الكافي)[4] (لم أعثر عليه في الكافي في مظانه)[5] (لم أجده في مظانه في الكافي)[6].

فهذه بعض الأدلة على وجود السقط في روايات الكافي، والتي تدعو إلى إعادة تحقيق الكتاب مرة أخرى، والبحث عن نسخ مخطوطة أخرى حتى يصح

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٨٩/٢).

(٢) في جواب الشبهة الثالثة من مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني.

(٣) فقال في خاتمة كتاب (من لا يحضره الفقيه): (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني ﷺ عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله) (٥٣٤/٤).

(٤) انظر كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) للصدوق ص(٤٣٠).

(٥) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق (٣٥٣/٣).

(٦) انظر المصدر السابق (٢٣٢/٤ - ٢٣٣).

للإمامية دينهم ومذهبهم!!.

وأختم هذه الشبهة بالحوار الذي أجري مع الباحث المتخصص في كتاب الكافي آية الله محمد واعظ زاده الخراساني، وفيه: (**وأنا أرى أن كل ما في الكافي يجب أن يخضع للدراسة والتحقيق. فالأحاديث غير الفقهية لم تتم دراستها،... وعلى سبيل المثال فإن من الواجب التحقيق في روايات باب الحجة،**... إن التعاليم الكلية التي قدمت في كتاب الكافي تمثل بشكل عام أفكار المذهب الشيعي وعقائده. وإذا ما كان هنالك إشكال في بعض المواضع، فإن من الواجب التأكيد عليه والتحقق منه... يقول آية الله الخوئي في مقدمة كتابه (الذي درّسته في الجامعة): **هناك أمور في الكافي هي كذب بالتأكيد.** وقد حاول آية الله وحيد البهبهاني كثيراً لأن يُفْهِم الإخباريين الذين يقولون إن ما في الكتب الأربعة قطعي، أن الأمر ليس كذلك. وعلى أي حال فإن في الكافي أموراً موجودة في الكتب والروايات المشهورة بين المسلمين كما توجد أيضاً أشياء تبدو نادرة؛ إلا أنها كلها قابلة للبحث والتحقيق. ويدعي الكليني **أنه جمع مجمل ما كان بين الشيعة؛ إلا أن كل ذلك قابل للبحث...**

وعند سؤاله: **نحن لا نمتلك مخطوطة الكليني نفسه؛ ولكننا نقوم بتحقيق توليفي.** ويرى الكثير أن التوليفي ليس فيه أي إشكال. **كما أن المرحوم الغفاري كتب في المقدمة أنه لا تتوفر لديه المخطوطة القديمة الأم،** بل يمتلك الطبعة الحجرية مع بعض المخطوطات الأخرى. فما رأيكم بشأن تحقيق الكافي؟

أجاب: أنا أرى أن يختاروا من بين المخطوطات، المخطوطات التي لها أصل واحد، وأن يستندوا إلى نص الأصح؛ ولكن على أن لا يولفوا ويكتفوا بذكر ذلك في الهامش.

وعند سؤاله: في حالة الاختلاف، هناك مخطوطة تعد الأصح، في حين تذكر مخطوطة أخرى في موضع أخرى؛ فما هو النص الذي يجب أن نختاره في هذه الحالة؟

أجاب: المخطوطة الأقدم هي التي يجب الاستناد إلى متنها في كل موضع، ثم لنذكر ذلك في الحاشية فيما بعد. وحتى إذا كان الأصل خطأً، فإن علينا أن ننبه إلى هذا الخطأ، ونذكر ما تشتمل عليه المخطوطة الفلانية. فالتوليف يسلب هذا الكتاب أصالته. وإذا ما كان في أحد المواضع خطأ سافر حقيقة، فلنكتب صحيحه إن أدرجناه قائلين: لقد نقلناه من المخطوطة الفلانية لأنه كان خطأ. وأنا اعتقد أنه لا يوجد خطأ سافر، بل هو نتيجة للاختلاف بين المخطوطات؛ ولذلك علنيا أن لا نولف في الحاشية، ولا نولف المتن.

وعند سؤاله: ما هو العمل المهم في رأيكم، في تحقيق المخطوطة؟

أجاب: من هذه الأعمال، الاختلاف بين المخطوطات، وحتى فيما يتعلق بالوافي أو مرآة العقول، فإن كانت المخطوطات تختلف هناك عن ما في نص الكافي، فإن علينا ذكره.

وعند سؤاله: لقد قمنا بهذا العمل في المخطوطات في مجموعتين. مجموعة كانت قبل الكليني، أو معاصرة له. وعلى سبيل المثال فإن كان الحسين بن سعيد في الرسائل أو الزهد، فإن من الواجب حتماً روايته. والمجموعة الأخرى، المتأخرون عن الكليني، مثل المجلسي، الشيخ الحر العاملي والفيض الكاشاني، حيث تروى باعتبارها مخطوطة أخرى، من حيث المتن والسند أيضاً؛ فإن كانت لديكم ملاحظات في هذا المجال ترون أنها ضرورية، تفضلوا بذكرها.

أجاب: أنتم لا تريدون شرح الكافي؛ بل تريدون طبع متن تم تحقيقه، فشكّلوه بالحركات حتماً)[1].

۞الشبهة الرابعة: وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي.

هذه الشبهة لها علاقة واضحة جدا بالشبهة السابقة المتعلقة بوجود السقط والتصحيف في رواياته، وإنما أفردتها هنا من باب التفريق في الأمثلة بين النوعين، وخصوصا أن الأوجه التي يمكنني بواسطتها إثبات هذه الشبهة هي نفسها التي احتججت إليها في الشبهة السابقة وهي:

الأول: شهادة محققيهم وعلمائهم بذلك إما باعترافاتهم الصريحة، أو بعباراتهم أثناء التحقيق.

الثاني: بإثبات وجود دس وتزوير ووضع في هذه الكتب.

ولذا فلا أرى داعياً لإعادتها، وإنما سأكتفي بذكر مثال واحد فقط على حصول هذه الشبهة في كتاب الكافي للكليني من باب التمثيل – حيث يوجد غيره–، ثم أعقبه بمقولات علمائهم حول ذلك ، ففي رواية وردت تحت باب: ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن وتحصينهن بالأزواج، قال الكليني: - بعض أصحابنا-سقط عني إسناده - عن أبي عبدالله (ع) قال: إن الله ﷻ لم يترك شيئا مما يحتاج إليه إلا علمه نبيه صلى الله عليه وآله فكان من تعليمه إياه أنه صعد المنبر ذات يوم فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن جبرئيل

---

(١) انظر حواراً أجري معه بمناسبة المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني على الرابط: http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=47&Itemid=40

أتاني عن اللطيف الخبير فقال: إن الأبكار بمنزلة الثمر على الشجر إذا أدرك ثمره فلم يجتنى أفسدته الشمس ونثرته الرياح وكذلك الأبكار إذا أدركن ما يدرك النساء فليس لهن دواء إلا البعولة وإلا لم يؤمن عليهن الفساد لأنهن بشر، قال: فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله فمن نزوج؟ فقال: الأكفاء، فقال: يا رسول الله ومن الأكفاء؟ فقال: المؤمنون بعضهم أكفاء بعض، المؤمنون بعضهم أكفاءبعض)[1].

فإذا قال قائل: هذه الرواية ربما قد تم وصلها في كتب أخرى!! فربما أبادره الجواب بقولي: إني لا أستبعد هذا القول لسببين:

١- عدم إلمامي بجميع كتب الشيعة التي أخرجت مثل هذه الرواية، فهو ليس من صلب البحث.

٢- سهولة تلفيق أي إسناد وتركيبه على هذه الرواية التي تشبه غيرها من روايات الكافي الملفقة مقطوعة الأسانيد، فالأمر ليس بجديد، وإنما الجديد فيه إغفال التعليق[2] على هذه النقطة من انقطاع السند عند من حقق كتاب الكافي من

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/٥) ح٢.

(٢) وقد تبين لي لاحقا تكرر إغفال التعليق على بعض ما يتعلق بأمور الإسناد، حيث سأذكر منه مثالا في حاشية مبحث: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي في الباب الرابع من حديث أسماء (الكافي ٥٥٦/٢ - ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٢)، وأذكر مثالا آخر هنا، حيث أورد الكليني بسنده رواية محمد بن يحي عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين جميعا، عن محمد بن إسماعيل ابن بزيع، عن منصور بن يونس، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فرض الله عز وجل على العباد خمسا...) (الكافي ٢٩٠/٢ - ك
=

أتباع هذا المذهب أو تعرض له بالشرح والتعليق أو قابل نسخه من مثل:

١. المجلسي في كتابه (مرآة العقول) حيث قال عنه (مرسل)[1] من دون تعليق على هذا السقط.

٢. علي أكبر الغفاري[2] الذي كتب على طرة كتابه (صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري)

٣. محمد جعفر شمس الدين[3] الذي كتب على طرة كتابه (ضبطه وصححه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد جعفر شمس الدين).

مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك الجهد الذي زعمه هؤلاء وغيرهم حول تحقيق الكتاب على نسخ خطية وغيرها[4]، مما يعني توفير الجهد على أي باحث يريد البحث عن هذه النسخ واقتنائها والبحث خلالها، لأنه قد كفي المؤونة بجهد

الحجة باب: ما نص الله ﷺ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا فواحدا - ح٦)، وحسب علمي القاصر فإنه لا يوجد إمام من الأئمة يدعى بأبي جعفر سوى محمّد بن علي بن الحسين الملقب بالباقر، فماذا يعني تكرر اسمه في سند واحد، وماذا يعني سكوت المحققين أو الشراح عن مثل هذا الخطأ الواضح؟؟ حيث سكت عنه المازندراني، ولم يعلق على هذه الملاحظة كما في كتابه (شرح الأصول) (١٢٣/٦)، وكذلك المجلسي في كتابه (مرآة العقول) حيث قال مبتدأ شرح الرواية: (الحديث السادس، ضعيف بسنديه) (٢٥٩/٣)، ومثله علي أكبر الغفاري (٢٩٠/٢)، وتبعه محمد جعفر شمس الدين (٣٤٥/١).

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٩/٢٠) الحديث الثاني.

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (٣٤١/٥) تحقيق محمد جعفر شمس الدين - ط دار التعارف بلبنان.

(٤) كما بينته في شبهة (أول نسخة تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق).

وعمل أمثال هؤلاء المحققين.

يقول العاملي وهو يتحدث عن أحد رجال إسناد روايات الكليني: (إني وبعد تتبعي لروايات (علي بن إبراهيم، عن هارون بن منسلم) وجدتها كثيرة في كتب الأصحاب، وجلها يرويها مباشرة عنه، وقليل منها بتوسط أبيه - إبراهيم بن هاشم -. وقبل دخولي في بحث (الثلاثيات) كنت أرى أن علي بن إبراهيم اشترك مع أبيه في الرواية عن هارون بن مسلم. ولكن بعد متابعتي في الكافي المطبوع لتلك الموارد التي روى فيها - ظاهرا - (عن أبيه) تبين لي غير ذلك، فإني رجعت فيها إلى عدة مخطوطات، ثم قابلتها على جملة من الكتب التي اعتمدتْ في نقلها على كتاب الكافي، فوجدتها جميعا- مختلفة أشد الاختلاف في ثبوت تلك الواسطة وعدمها[1]، فمن أصل تسعة عشر حديثا من هذه الثلاثيات توسط فيها إبراهيم بن هاشم بين ابنه وهارون في الكافي المطبوع لا ترى حديثا واحدا متفقا على وجود تلك الواسطة في جميع النسخ. ففي المخطوطات: بعضها ضرب عليها بعد إثباتها في السند، وبعضها لم تثبت في الأصل، ولكن أضيفت في الهامش، وبعضها جعلت نسخة بدل. وأما في الكتب الأخرى التي نقلت عن الكافي، كالتهذيب، والوسائل، والبحار، والوافي، ومرآة العقول وغيرها، فهي - أيضا - مختلفة في تلك الموارد، بل في الكتاب الواحد منها اختلاف بحسب طبعاته[2]، وسأذكر - إن شاء الله - بعض النماذج من هذه الموارد في محلها من هذا الكتاب.

---

(١) وهذا من الأدلة الصريحة على وجود الاختلاف في نسخ الكافي، وكذلك سقط بعض رجال أسانيد رواياته، كما سيأتي أيضا.

(٢) وهذا من الأدلة الصريحة أيضا على وجود الاختلاف في غير نسخ الكافي من الكتب الأصول المعتمدة لدى الإمامية. فتأمل!!.

وبعد استقراء كامل لجميع تلك الموارد اتضح لي أن الواسطة فيها زائدة، أضافها النساخ سهوا... ثم بعد ذلك عرضت ما توصلت إليه على أساتذتي الخبراء في هذا الفن: سماحة المرجع الديني العلامة السيد موسى الشبيري الزنجاني، وسماحة العلامة السيد أحمد المددي، وسماحة العلامة السيد عبدالعزيز الطباطبائي فأيدوا ذلك وصححوه)[1]. أي أنهم حتى علماؤهم الكبار مقرون بهذا السقط والتصحيف!!

ولكن السؤال الذي لا يزال قائما بنفسه: لماذا حتى الآن مع وجود هذا الاعتراف الصريح بوجود مثل ذلك السقط والتصحيف في هذه الكتب التي تعتبر أصولا لهذا المذهب؛ لم يحاول هؤلاء العلماء المنتسبون له والمنافحون عنه تنقية الكتب المعتمدة من مثل ذلك، ومحاولة بذل الجهود لإخراج هذه الكتب بطريقة سليمة خالية من مثل ذلك؟؟؟[2].

أما المقولات عن علمائهم والمحققين في مذهبهم فسأذكر منهم كنماذج فقط ما يلي:

النموذج الأول: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١٣هـ)[3].

---

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٦٢-٦٣).

(٢) انظر في الجواب عن ذلك مبحث (شبهة الحكم بصحة أخباره) من هذه الرسالة.

(٣) ولد في مدينة خوي في ايران عام ١٣١٧ هـ وهاجر سنة ١٣٣٠ هـإلى النجف لغرض تلقي العلم. قال فيه آية الله السيد الكلبايكاني: كان السيد الخوئي شمسا مضيئة على العالم الاسلامي في الفقاهة، على مدى خمسين عاما. كما قال فيه سماحة السيد القائد الخامنئي: كان عالما فقيها عظيم الشأن، ومرجعا كبيرا من مراجع هذا العصر. له مؤلفات كثيرة في العلوم الإسلامية المختلفة، كالتفسير والكلام والفقه والأصول وعلم الرجال ناهيك عن =

حيث أورد في ثنايا كتابه مجموعة كبيرة من الروايات التي حصل فيها سقط أو تحريف، أحصيت منها ما يقارب من سبعة وخمسين رواية رتبتها في جدول ملحق بآخر هذه الشبهة، سأسوق خمسة منها:

الموضع الأول: في الجزء الثاني من المعجم[1].

حيث يقول فيه: (وروى أيضا بسنده، عن أحمد بن محمد، عن أخيه جعفر بن عيسى، عن ابن يقطين، عن أبي الحسن الأول عليه السلام...... ألا أن فيه، أحمد بن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن محمد بن عيسى، عن ابن يقطين، والموجود في الكافي: الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر وجهها ٢٢، الحديث ١: محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى بن يقطين، عن أبي الحسن الأول عليه السلام. أقول: الظاهر وقوع التحريف في الجميع، فإن الرواية رواها علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام، لا جعفر بن عيسى بن يقطين كما صرح بذلك في الفقيه..... فوقع التحريف في نسخة الكافي من هذه الجهة).

الموضع الثاني: في الجزء السابع من المعجم[2].

حيث يقول فيه: (روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

عشرات التقريرات في الفقه والأصول التي كتبها تلاميذته، توفي عن عمر بلغ ستة وتسعين عاما ودفن سرا بعد منتصف الليل، في مسجد الخضراء في النجف، وقد حضر دفنه سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

(١) انظر كتاب (معجم رجال الحديث) (٢/٢١٨-٢١٩) - ط مركز نشر الثقافة الاسلامية بإيران.

(٢) انظر المصدر السابق (٧/٢٤٨-٢٤٩).

عمير، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي: الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب المحرم يذبح ويحتش لدابته ٩٨، الحديث ١. كذا في الطبعة القديمة والمرآة والوسائل أيضا، ولكن في الوافي: إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عثمان، **والظاهر أن الصحيح**: إبراهيم بن هاشم، عن حماد ابن عيسى بلا واسطة، بقرينة روايته عن حريز، فإن حماد بن عثمان لا يروي عنه).

الموضع الثالث: في الجزء التاسع من المعجم[1].

حيث يقول: (روى الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد ابن هارون بن موفق المديني، عن أبيه، عن الماضي عليه السلام. الكافي: الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب الحلواء ٧١، الحديث ١. وروى رواية أخرى بعين هذا السند في باب البقول ١١١، الحديث ١ من الكتاب المذكور، وفيه: أحمد بن هارون، عن موفق المديني، عن أبيه عن جده، عن الماضي عليه السلام، وجميع النسخ التي بأيدينا عن كل مورد مثله، **فوقع التحريف في أحد الموضعين لا محالة**..).

الموضع الرابع: في الجزء السابع من المعجم[2].

حيث يقول: (الحكم بن أبي عقيلة: = الحكم أخو أبى عقيلة. روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وروى عنه ابن بكير. الكافي: الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما لا يجوز من الوقف والصدقة ٢٣، الحديث ١٨،..... إلا أن فيه الحكم بن أبي غفيلة. **ففيه تحريف جزما، ولا يبعد وقوع التحريف في الكافي والتهذيب أيضا**، والصحيح الحكم أخو أبى عقيلة..).

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٦٢/٩-٣٦٤).

(٢) انظر المصدر السابق (١٧١/٧).

الموضع الخامس: في الجزء الرابع عشر من المعجم[1].

حيث يقول فيه: (عمر بن رياح (رباح): القلاء: روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكل ولده واقفة،.... روى عن أبي جعفر عليه السلام، وروى عنه أبو بصير. الكافي: الجزء ٦، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، من كتاب الطلاق ٤، الحديث ١، **ولكنه في الطبعة الحديثة عمرو بن رياح، والظاهر أنه تحريف**).

النموذج الثاني: علي أكبر الغفاري محقق كتاب الكافي

حيث تعتبر النسخة المطبوعة بتصحيحه وتعليقه هي المعتمدة حاليا من حيث الإحالات والمراجعات، وقد بينت في مبحث سابق[2] عدد النسخ التي تم جمعها والاعتماد عليها في هذا التحقيق. وأشرت إلى تصريحه بوجود الاختلاف بين نسخ الكافي ووجود السقط والتصحيف في رواياته[3]. لذا سأقتصر على ذكر مواضع ثلاثة مما أشار فيها إلى وقوع السقط في أسانيد الكافي:

الموضع الأول: في باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله - الرواية الأولى، حيث يقول: (هذا الحديث مجهول **وكأن في السند سقطا أو إرسالا** فإن جعفر بن المثنى من أصحاب الرضا عليه السلام ولم يدرك زمان الصادق

---

(١) انظر المصدر السابق (١٤/٤٠-٤١).

(٢) انظر الشبهة الثانية من هذه الرسالة (أول نسخة تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق).

(٣) انظر الشبهة الثالثة من هذه الرسالة (وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي).

عليه السلام. (آت))[1].

الموضع الثاني: في باب حسن البشر - الرواية الخامسة، حيث يقول: (الضمير في قال راجع إلى الباقر أو الصادق عليهما السلام وكأنه سقط من النساخ أو الرواة)[2].

الموضع الثالث: في باب مجالسة أهل المعاصي - الرواية الثانية عشرة، حيث يقول: (كأن المراد بالأخ الرضا عليه السلام لأن الشيخ عد إسحاق من أصحابه عليه السلام، و بالعم علي بن جعفر، وكأنه كان [عن أبي، عن أبي عبدالله] وظن الرواة أنه زائد فأسقطوه وإن أمكن رواية على بن جعفر عن أبيه والرضا عليهما السلام لم يحتج إلى الواسطة في الرواية (آت))[3].

النموذج الثالث: أمين ترمس العاملي

حيث يقول في مقدمة كتابه (الثلاثيات): (وبعد اطلاعي على بعض الأبحاث حول (ثلاثيات الكليني) ألفيتها غير متناسبة - إما شكلا أو مضمونا - مع شأن الكافي ومؤلفه، ولقلة الاهتمام في عصرنا بالحديث وكتبه وخصوصا الكافي[4]، وأداء لبعض الحقوق الواجبة على كل مسلم تجاه الإسلام وثقته الشيخ الكليني،

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٥٢/١).

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٣/٢).

(٣) انظر المصدر السابق (٣٧٨/٢).

(٤) الحمد لله، فهذه شهادة واعتراف - وإن كنا لسنا بحاجتها لأن الواقع يشهد بذلك - من أحد خريجي الحوزات من المعاصرين على قلة اهتمام أتباع مذهب الإمامية الاثني عشرية بالحديث وكتبه، بل وخصوصا (كتاب الكافي) كتاب العقائد الوحيد من بين الكتب الأربعة المعتمدة لديهم. فتأمل!!.

فلأجل هذه الأمور قطعت على نفسي خوض هذا المضمار،.... فتكاد لا ترى كتابا من كتب الكافي إلا وزينها مؤلفها بشيء من تلك اللآلئ، ورصعها ببعض هاتيك الدرر. ووقفت على روايات معلوم أنها ثلاثية الإسناد وأخر غير معلومة إما لاحتمال إضافة واسطة من قبل النساخ أو في الطباعة - سهوا - على الرواية الثلاثية، فتخرج - ظاهرا - عن موضوع البحث. وأما لسقط في السند الرباعي أو الخماسي، فيتوهم منه أنه ثلاثي. وإما لاحتمال التصحيف في بعض الألفاظ كـ(بن) و(عن) أو التحريف في بعض الكلمات والأسماء، وغير ذلك من هذه الأمور. وهذه المرحلة - في الواقع - من أصعب المراحل التي واجهتها في هذا البحث، لما تنطوي على مسائل دقيقة ومهمة قد تخفى حتى على المتضلع النحرير)[1].

ثم تحدث في أحد مواضع كتابه قائلا: (وما هو موجود في بعض الكتب من رواية هارون بن مسلم عن بريد بن معاوية ومن ماثله، فهو مصحف عن مروان بن مسلم، أو سعدان بن مسلم، والأول أكثر وذلك لتقارب رسميهما، خصوصا في الخطوط القديمة) ثم ساق بعض الروايات الدالة على صحة قوله من كتاب الكافي[2].

ثم تحدث أيضا في أحد مواضع كتابه قائلا: (إن المنهجية التي اتبعتها في هذا البحث حتمت علي تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام:.... القسم الثالث: يشتمل على الروايات التي ظاهرها ثلاثي أو أقل، وهي في الواقع ليست كذلك، مع ذكر

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٤٢-٤٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٩٦-٩٧).

السبب الذي أدى إلى ذلك من تصحيف أو سقط ونحوهما. ثم أقمت على ذلك الأدلة والبراهين الكافية لرفع أي لبس أو ريب. وهذا كله اعتمادا على النسخة المطبوعة محققة من الكافي)[1].

ثم أورد في هذا القسم الثالث ثمانية عشرة رواية من كتاب الكافي وقع في إسنادها تصحيف أو سقط من الإسناد، سأسوق منها أربعة روايات فقط، وأذكر بعض تعليقه عليها:

الرواية الأولى: علي بن إبراهيم، عن بعض أصحابه، عن مالك بن حصين السكوني قال: قال أبو عبدالله (ع): ما من عبد كظم غيظا... الخ[2]. حيث يقول: (يبدو من هذا الحديث لأول وهلة أنه ثلاثي، ولكن الأمر ليس كذلك، فإن (إبراهيم بن هاشم) قد سقط من السند في الكافي المطبوع)[3].

الرواية الثانية: علي بن محمد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (ع) قال: اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه[4]. حيث يقول: (والذي يظهر لي أن هذا الحديث أقحم في ب ٦١ (الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر عالما أو جاهلا) من ك (الصلاة) من غير مناسبة، فهو لا يتناسب وعنوان الباب، والشيخ الطوسي أخرج جميع روايات الباب في التهذيب سوى هذا الحديث. وبمراجعتي إلى النسخ الخطية تبين أنها مختلفة هنا في عدد أحاديث الباب المذكور وترتيبها، فما في نسخة الشهيد مختلف عما في نسخة الميرزا محمد الشرواني ﷺ، وما

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٤١).

(٢) انظر الكافي: ج ٢، ص ١١٠، ك (الإيمان والكفر) ب ٥٤، ح٥.

(٣) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٣٧).

(٤) انظر الكافي: ج ٣، ص ٤٠٦، ك (الصلاة) ب ٦١، ح١٢.

فيهما يختلف عما في غيرهما..)[1].

الرواية الثالثة: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد جميعا، عن رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبدالله (ع) عن المتمتع لا يجد الهدي... الخ[2]. حيث يقول: (هذا، وقد رجحت احتمالا آخر في كتاب (بحوث حول روايات الكافي) ص ١٣٧، وحاصله: **أن يكون في السند تصحيف وليس سقطا....**)[3].

الرواية الرابعة: علي بن إبراهيم، عن أبيه (عن ابن أبي عمير) عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر (ع) قال: كل ذنب يكفره القتل... الخ[4]. حيث يقول: (ربما يقال: إن هذا الحديث ثلاثي، فينبغي إدراجه في القسم الأول من الكتاب، وذلك لأمرين: الأول: أن (ابن أبي عمير) **ليس في جميع نسخ الكافي، وإنما هو في بعضها**، ولذا جعله محقق الكتاب بين معقوفتين. **والصحيح أنه زائد لعدم وجوده في النسخ الخطية المعتمدة وفي الطبعة الحجرية من الكافي....**)[5].

النموذج الرابع: ثامر هاشم العميدي

حيث يقول في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع): (من تتبع روايات الفروع يظهر أن بعض الأسانيد فيها قد سقط منها أحد الرواة، وقد سبق الكلام عن عناية الكليني بسند الحديث، **فهو ينقل بأمانة!!** ما سمعه من أشياخه حتى

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٠).

(٢) انظر الكافي: ج ٤، ص ٥٠٦، ك (الحج) ب ١٩١، ح١.

(٣) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٥).

(٤) انظر الكافي: ج ٥، ص ٩٤، ك (المعيشة) ب ١٩، ح٦.

(٥) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٧-٣٤٨).

ترددهم في النقل بين روايين، مع التنبيه على ما رفع أو أرسل من الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد وجد السقط في رواة السند مع سلامة رجاله من التدليس[1]، مما يحتمل أن يكون سببه سهوا من الكليني أو من أحد تلامذته الذين استنسخوا الكافي ونشروه[2]، على أن ذلك لم يتكرر كثيرا في أسانيد روايات الفروع إلا في مواطن قليلة نذكر منها ما يأتي:

أ - روى عن علي بن إبراهيم، عن أبيه (إبراهيم بن هاشم) عن علي بن عطية، علما أن إبراهيم بن هاشم لا يروي عن علي بن عطية بلا وساطة، ووساطته إليه ابن أبي عمير[3]، ولم ترد لإبراهيم رواية عن ابن عطية بحذف الوساطة إلا في الموضع المذكور مما يحتمل سقوطها سهوا أو لنقل إبراهيم عن كتب لابن عطية[4]!!.

---

(١) أي أن هذا السقط في الأسانيد وإن وجد في الحديث فإنه لا يعد قدحا فيه لأن رواته غير مدلسين، أي أن هذا السقط لا يؤثر فتأمل!!.

(٢) إذا كانت هذه هي حقيقة أسباب السقط الموجود في أسانيد الكافي، فلماذا لا يهتم بها في طبعات الكافي الجديدة ليتم معالجتها بصورة سليمة لا تجعل أحدا يتهم الكافي بوجود سقط في أسانيده!!. لعل السبب هو عدم الجرأة على ذلك بسبب عدم معرفة الراوي الساقط أصلا من هو، ولأن هذا قد يفتح باب القدح في أسانيد الكتب المعتمدة، ومن أهمها كتاب الكافي.

(٣) انظر كتاب الكافي: ج ٥، ص ١٨٢/٧٦/١، ك (المعيشة).

(٤) هذا مجرد احتمال ليس له مستند صحيح، إذ لو كان كذلك لتم تصحيح هذا السقط من خلال الأسانيد الأخرى، وخصوصا أن إيراد مثل هذه الاحتمالات في مثل هذه المواضع من الروايات يعتبر ضعفا في تعليل ذلك السقط.

ب - روى عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الحلبي[1]، وابن محبوب يروي عن الحلبي بأكثر من وساطة، منه ما رواه بتوسط علي بن رئاب عن ابن مسكان عنه[2]، وروى أيضا عن أبي أيوب الخزاز، عن ابن مسكان عنه مما **يحتمل معه الاحتمال السابق نفسه**[3].

ج - روى عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم[4]، ومحمد بن الحسين لا يروي عن العلاء إلا بالوساطة وهي إما صفوان بن يحيى[5] أو علي بن الحكم[6]، **مما يحتمل سقوط الوساطة في هذا الموضع أيضا**....) ثم ساق مثالين آخرين[7].

وقال في موضع آخر: (نعم، لا ينكر وجود روايات **مقطوعة السند** في فروع الكافي[8]، كالروايات التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة دون رفعها إلى واحد منهم، كالروايات الموقوفة على أبي بصير، وأبي خديجة، و......، وهذه الروايات وإن كانت ليست بحجة[9] لعدم اتصال سندها بالإمام (ع) لاحتمال

(١) انظر كتاب الكافي: ج ٤/الصيام: ٢/١٦/٩٥.

(٢) انظر المصدر السابق: ج ٧/المواريث: ٥/٢٤/١١٢.

(٣) يعني في المثال السابق وهو سقوطه سهوا!!.

(٤) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٢/٢٤/١٠٥.

(٥) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٢/٧٧/١٧٦.

(٦) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٣/٢٥/١٠٦.

(٧) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) ص(٢١٤-٢١٥).

(٨) وكذلك أصوله أيضا.

(٩) إن كانت ليست بحجة، فلماذا تبقى على حالها من دون تمييز لها عما هي حجة، حتى يتعبد أتباع مذهب الإمامية ربهم بروايات يحتج بها في العقائد والأحكام!!.

وقوع الخطأ والاشتباه في أقوال الرواة، إلا أن الكليني روى معظمها - بالنص أو المضمون - بطرق موصولة السند إلى الإمام (ع)...[1])[2].

وبعد هذه الجولة مع هذه الشبهة حول وقوع السقط والتصحيف، بل والتحريف في كتاب الكافي؛ فأذكِّر بما نقلته من كلام علمائهم المتقدمين والمعاصرين في شبهة وجود السقط في رواياته وأسوق مقتطفات من كلام أحمد الكاتب في موضوع له بعنوان: (تقييم سند الروايات التاريخية) حيث يقول: (وبالرغم من وجود عمليات تزوير وتلاعب في الكتب القديمة والحديثة، فلم أرَ من يتوقف لكي يدرس تلك الكتب ويتأكد من صحتها..، وعموما اعتقد: أن من الضروري في البحث العلمي التأكد: أولا: من صحة نسبة الكتب التاريخية المعروفة كـ: (الغيبة) و(إكمال الدين) و(الإرشاد) و(الفصول) إلى أصحابها، والتأكد من عدم إضافة أو نقصان أو تحوير أي شيء منها.. **وهذا أمر عسير غير ممكن**.. حيث لا توجد في التراث الشيعي من الكتب **(الصحيحة) - أي ما صح نسبتها إلى مؤلفيها** - سوى كتب الحديث الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) التي رواها العلماء واحدا عن واحد. ثم لا بد ثانيا: من دراسة مؤلفيها ومدى دقتهم وضبطهم. وهذا أمر ممكن وليس بعسير. ثم لا بد من دراسة سلسلة الرواة الذين ينقلون عنهم، والتأكد من وجودهم وصدقهم وضبطهم.. **فإن بعض الرواة لا وجود لهم**، أي أنهم أشخاص وهميون مختلقون، وبعضهم غلاة كذابون وضاعون، وذلك حسبما يقول علماء

(١) يعني لا ضير من كونها مقطوعة السند في هذه المواضع، فإنها موصولة في مواضع أخرى!!.

(٢) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) ص(٢١٠-٢١٢).

الرجال الشيعة الإمامية الاثني عشرية كالطوسي والنجاشي والكشي وابن الغضائري وغيرهم).

فمثل هذا الرأي من مثل هذا الباحث الشيعي مما يستأنس به على وجود - أو على أقل الأحوال جواز - حصول الدس والتحريف والتزوير في التراث الشيعي كله، فما بالك بكتاب واحد من الكتب الأربعة، وخصوصا مع وجود ما يسوغه مما ذكرته من الأدلة سابقا.

جدول المواضع التي أشار الخوئي في معجمه إلى سقطها أو تحريفها من الكافي

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
١	ج ٢ - ص ٢١٨ - ٢١٩	الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر وجهها ٢٢، الحديث١
٢	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب المحرم يذبح ويحتش لدابته ٩٨، الحديث ١
٣	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	باب السهو في ركعتي الطواف ١٣٨، الحديث ٥، من الكتاب المتقدم
٤	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٥، كتاب المعيشة ٢، باب آخر منه في حفظ المال ١٥٥، الحديث ١
٥	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب صيد الحرم وما يجب فيه الكفارة ٢١، الحديث ٢٥
٦	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب تفضيل القرابة في الزكاة ٣٣، الحديث٣
٧	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب فضل المقام بالمدينة ٢١٩، الحديث ٣
٨	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب الحلواء ٧١، الحديث ١

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٩	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي ٩١، الحديث ١
١٠	ج ٢٣ - ص ١١٨	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب الذبح ١٨٥، الحديث ٦
١١	ج ٢٤ - ص ٦٠	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب مجالسة أهل المعاصي ١٦٢، الحديث١٢
١٢	ج ٢ - ص ٨٤	الجزء ٦، كتاب العقيقة ١، باب أنه يعق يوم السابع للمولود ١٧، الحديث ٩
١٣	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ١، كتاب التوحيد ٣، باب المشيئة والإرادة ٢٦، الحديث ٦
١٤	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٣، كتاب الحيض ٢ باب غسل الحائض وما يجزئها من الماء ٧، الحديث ٢
١٥	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٥، كتاب النكاح ٣، باب السنة في المهور ٤٥، الحديث ٧
١٦	ج ٧ - ص ١٧١	الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما لا يجوز من الوقف والصدقة ٢٣، الحديث ١٨
١٧	ج ٩ - ص ٢٩٩	الجزء ٢، كتاب الدعاء ٢، باب الحرز والعوذة ٥٧، الحديث ٤
١٨	ج ٩ - ص ٢٩٩	الجزء ٢، كتاب فضل القرآن ٣، باب فضل القرآن ١٢، الحديث ١٧

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
١٩	ج ١٠ - ص ١٤٥ - ١٤٦	الجزء ٦، كتاب الطلاق ٢، باب تفسير طلاق السنة ٨، الحديث ١
٢٠	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٧، كتاب الحدود ٣، باب ما يوجب الجلد ٥، الحديث ٩
٢١	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب الغسل في شهر رمضان ٦٧، الحديث٤
٢٢	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٦، كتاب الدواجن ٩، باب الغنم ٥، الحديث ٢
٢٣	ج ١٣ - ص ٣٥ - ٣٦	الجزء ١، باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام (١٢٤)، الحديث ١٥
٢٤	ج ١٤ - ص ٤٠ - ٤١	الجزء ٦، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، من كتاب الطلاق ٤، الحديث ١
٢٥	ج ١٤ - ص ٢٢٩ - ٢٣٠	الجزء ٧، باب في القاتل يريد التوبة، من كتاب الديات ١٧، الحديث١
٢٦	ج ١٧ - ص ١٨ - ١٩	الجزء ٦، كتاب الزي والتجمل ٨، باب الجزع اليماني والبلور ٢٥، الحديث ١، والروضة: الحديث ٢٧٧
٢٧	- ج ١٧ - ص ١٤٢	الروضة: الحديث ١١

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٢٨	ج ١٨ - ص ٥٥ - ٥٦	الجزء ١، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ١٠، الحديث٨
٢٩	ج ١٩ - ص ٢٩٠ - ٢٩١	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب الكبر ١٢٤، الحديث ٤
٣٠	ج ٢٠ - ص ٢٢	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ٥٢، الحديث ٢
٣١	ج ٢٠ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب الفجر ما هو ومتى يحل ومتى يحرم الأكل ١٨، الحديث ١
٣٢	ج ٢١ - ص ٨٩	الجزء ١، كتاب الحجة ٤. باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام ١٢٠، الحديث ٩
٣٣	ج ٢٢ - ص ١٨٤ - ١٨٥	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، عليهم السلام ١٢٦، الحديث ٦ و ١٧
٣٤	- ج ٢ - ص ١٤	الجزء ٣، كتاب الطهارة ١، باب الاستبراء من البول ١٣، ذيل لحديث٣
٣٥	ج ٢٣ - ص ١٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب موضع رأس الحسين عليه السلام ٢٢٩، الحديث ٢

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٣٦	ج ٢٤ - ص ١٤	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب فرض الزكاة ١، الحديث ١٢
٣٧	ج ٢٤ - ص ١٦	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب الذنوب ١١١، الحديث ١٦
٣٨	ج ٢٤ - ص ١٧	الجزء ٦، كتاب الزي والتجمل ٨، باب التجمل وإظهار النعمة ١، الحديث ١١
٣٩	ج ٢٤ - ص ٢٧	الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز ١٣، الحديث١١
٤٠	ج ٢٤ - ص ٢٩	الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل.، ٢٣، الحديث٣٩
٤١	ج ٢٤ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٧، كتاب المواريث ٢، باب الإخوة من الأم مع الجد ٢٤، الحديث ٥
٤٢	ج ٢٤ - ص ٣٢	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ١٠٨، الحديث ٧٢
٤٣	ج ٢٤ - ص ٣٢	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب العبادة ٤٢، الحديث ١
٤٤	ج ٢٤ - ص ٤١	الجزء ٥، كتاب المعيشة ٢، باب الصروف ١١٥، الحديث ٢٢

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٤٥	ج ٢٤ - ص ٤٦	الجزء ٦، كتاب الطلاق ٢، باب المباراة ٦٤، الحديث ٥
٤٦	ج ٢٤ - ص ٤٦	الجزء ١، كتاب فضل العلم ٢، باب من عمل بغير علم ١٢، الحديث؟
٤٧	ج ٢٤ - ص ٧٢ - ٧٣	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب أن الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلها ١٨، الحديث؟
٤٨	ج ٢٤ - ص ٧٨ - ٧٩	الجزء ٦، كتاب الأشربة ٧، باب شرب الماء من قيام ٤، الحديث ٥
٤٩	- ج ٢٤ - ص ٩٢	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب السجود والتسبيح والدعاء.. ٢٥، الحديث ١١
٥٠	ج ٢٤ - ص ٩٥	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب بناء مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ١٣، الحديث؟
٥١	ج ٢٤ - ص ١٠٣ - ١٠٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب فضل زيارة أبي الحسن موسى عليه السلام ٢٣٤، الحديث ١
٥٢	ج ٢٤ - ص ١١٥ - ١١٦	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب عرض الأعمال على النبي والأئمة عليهم السلام ٢٩، الحديث ٤

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٥٣	ج ٢٤ - ص ١٢٠	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب ما يقول الصائم إذا أفطر ١٥، الحديث ١
٥٤	ج ٢٤ - ص ١٢٣	الجزء ٢، كتاب فضل القرآن ٣، باب فضل القرآن ١٢، الحديث ٢١
٥٥	ج ٢٤ - ص ١٦٨ - ١٦٩	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته ٥٦، الحديث ٣
٥٦	ج ٢٤ - ص ١٧٢	الجزء ٣، كتاب الطهارة ١، باب صفة التيمم ٤٠، الحديث ٥
٥٧	ج ٢٤ - ص ١٧٣	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب فيما يأخذ السلطان من الخراج ٢٥، الحديث ٦

الشبهة الخامسة: وجود الخلاف في عدد مرويات الكافي.

كتاب الكافي للكليني قد أحيط بكثير من العناية والاهتمام في جميع نواحيه، كما يصرح بذلك أتباع المذهب الاثني عشري من علماء وباحثين معاصرين، وقد بينت شيئا من تلك العناية عند الحديث عن كتاب الكافي في أول الرسالة.

ولكن المتأمل في مثل هذه العبارات يرى أن قائليها ممن تطرقوا لذكر عدد روايات الكافي لا يحاولون التركيز على وجود اختلاف واقع بين علماءهم فيما يحويه الكافي من راويات يسمونها (أحاديث[1]!!)، بل تجد أكثرهم إما أن يعتمد على عبارات المتقدمين في عدِّ تلك الأحاديث، وإما أن يذكر لها عددا من عنده بعد إحصاءه لها بنفسه، أو اعتماده على غيره من المتقدمين أو المعاصرين، وإن أشار إلى اختلاف العدد بينهم فإنه يذكره إما على سبيل النقل المجرد من دون تعليق، وإما أن يعقب عليه ببعض التبريرات التي يظن قارئها أنها لا تؤثر في وثاقة الكتاب ولا صحة رواياته والاطمئنان إليها.

وأشهر من نقلت عنه عبارات عدد أحاديث الكافي مع تفصيل أنواعها - فيما وقفت عليه - صاحب لؤلؤة البحرين الشيخ يوسف البحراني[2]

(١) إذ أن عبارة الحديث إذا أطلقت عند العلماء فإنه يراد بها مانُسب إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته، والتي لو أحصيت في كتاب الكافي لما بلغت قرابة عُشر رواياته، لكن الإمامية على حسب تعريفهم له يخالفون في ذلك كعادتهم ويضيفون إلى هذا التعريف أقوال أئمتهم فيعتبرونها أحاديث للمعصومين.

(٢) يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني (١١٠٧-١١٨٦هـ)، من آل عصفور: فقيه إمامي، غزير العلم من أهل البحرين توفي بكربلاء. من كتبه (الدرة النجفية - الحدائق الناضرة - لؤلؤة البحرين) انظر الأعلام للزركلي (٨/٢١٥).

(ت١١٨٦هـ)، حيث يقول الخوانساري[1] (ت١٣١٣هـ): (ونقل صاحب "لؤلؤة البحرين" عن بعض مشايخنا المتأخرين أن جميع أحاديث "الكافي" حصرت في ستَّة عشر ألف حديث ومائة وتسعين حديثاً، الصحيح منها باصطلاح من تأخّر خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والموثق مائة حديث وألف وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً)[2].

وهذا النقل يلاحظ عليه ثلاثة أمور:

الأول: أن قوله (عن بعض مشايخنا المتأخرين) يوحي بأن الضمير يعود إلى الخوانساري، فيكون المعنى عن بعض شيوخه المتأخرين. والخوانساري متوفى في أوائل القرن الرابع عشر، فيكون شيوخه تقريبا من متأخري القرن الثالث عشر، أي بعد وفاة البحراني نفسه في أواخر القرن الثاني عشر وهذا نقل لا يستقيم، بل فيه ما فيه من الخطأ الواضح.

الثاني: أن حصره وتعداد لأحاديث الكافي هنا بلغت (١٦١٩٠) حديثا، وهذا يخالف المشهور الذي هو (١٦١٩٩) حديثا.

الثالث: عدم ذكره للحديث الحسن، ولا لعدد أحاديثه.

فلا أعلم هل هذا سقط وتصحيف في هذه الطبعة، أم هو الصواب؟؟ حيث

---

(١) محمد باقر الموسوي الخوانساري (١٢٢٦-١٣١٣هـ) عالم رجالي ومؤرخ وأديب إمامي، له مؤلفات في علوم شتى من أشهرها كتابه في سير وتراجم العلماء الموسوم بـ(روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) انظر الأعلام للزركلي (٤٩/٦) ومقدمة الروضات.

(٢) انظر كتاب (روضات الجنات) (١٠٩/٦).

أني وجدت نقل هذا الكلام عن البحراني أيضا عند السيد حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ) مع اختلاف يسير في كتابه (نهاية الدراية) حيث يقول: (ثم إن الشيخ المحدث صاحب اللؤلؤة، حكى عن **بعض مشايخنا المتأخرين**: أن جميع أحاديث الكافي، حصرت في **ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا**: الصحيح منها على اصطلاح من تأخر: خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا. والموثق: مائة حديث وألف وثمانية عشر حديثا. والقوي منها: اثنان وثلاثمائة. والضعيف منها: أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثا) انتهى موضع الحاجة. فيكون المجموع على هذا: **ستة عشر ألف وأربعمائة وسبعة وسبعون حديثا**، فيزيد على الحصر الأول مائتين وسبعة وثمانين حديثا)[1].

ويقصد بالحصر الأول ما ذكره سابقا في كتابه بقوله: ((و) اعلم أن (مما تضمنته كتب الخاصة من الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام تزيد على) ستة آلاف وستمائة كتاب على ما ضبطها الشيخ الحر صاحب الوسائل. وإن واحدا منها، وهو المهذب الصافي، أعني **الجامع الكبير المسمى بالكافي**، يزيد على (ما في الصحاح الستة للعامة)، كما صرح به الشهيد في الذكرى لأن أحاديث الكافي (**ستة عشر ألف وتسعة وتسعين**)، وأحاديث البخاري ومسلم كل (أربعة آلاف) غير المكررات، وباقي الصحاح لا تبلغ صحيح البخاري)[2].

حيث يلاحظ على عبارة السيد الصدر أيضاً خمسة أمور:

الأول: أنه نقل نفس عبارة الخوانساري (**عن بعض مشايخنا المتأخرين**)،

---

(١) انظر (نهاية الدراية) ص(٥٤٦).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٥١٧).

وهذا يقال فيه مثل ما قيل سابقا من حيث كون مشائخ الصدر (ت١٣٤٥هـ) أحياء بعد وفاة البحراني (ت١١٨٦هـ).

الثاني: أن نقله عن صاحب اللؤلؤة فيه زيادة عما في كتاب الروضات بمقدار تسعة أحاديث، فقد نقل الخوانساري عن البحراني أن عددها (١٦١٩٠) حديثا، بينما نقل هو عن البحراني أيضا أن عددها (١٦١٩٩) حديثا.

الثالث: أنه وافق الخوانساري في إسقاط الحديث الحسن ذكرًا وعددًا.

الرابع: أنه جمع هذه الأحاديث الموجودة في الكافي فأوصلها إلى (١٦٤٧٧) حديثا، فلا أعلم هل هو خطأ في الجمع!! لأن ناتج الجمع سيكون (٥٠٧٢+ ١١١٨+ ٣٠٢ + ٩٤٨٥ = ١٥٩٧٧) حديثاً، أم أنه قد أحصاها بنفسه بموجب نسخة لديه حاضرة؟؟ أم أنه نقله عن غيره من المتقدمين؟؟ أم أن في عبارة البحراني تحريف في عدد الأرقام بحيث سقط منها ما يؤدي إلى النتيجة الصحيحة؟؟ والله أعلم.

بل إنه حتى على فرض إضافة عدد الحديث الحسن (١٤٤) الساقط من نسخة الخوانساري ونسخة الصدر، كما يقول محقق كتابه[1]؛ فإن العدد سيكون ١٥٩٧٧ +١٤٤ = ١٦١٢١) حديثا بمعنى أنه سينقص عما ذكره الصدر عن البحراني بمقدار (٧٨) حديثا فتأمل!!.

الخامس: أنه قد حدد عدد أحاديث الكافي بمقدار (١٦٠٩٩) حديثا. مما يعني أنها تنقص عما ذكره صاحب الروضات عن البحراني بمقدار (٩١) حديثا.

لذا والذي يظهر لي أن الخطأ في النسخ - إن اعتبرناه خطأ - قد وقع في

(١) ماجد الغرباوي انظر حاشية (نهاية الدراية) ص(٥٤٦) ، حيث يقول: (في اللؤلؤة ههنا زيادة: (والحسن مائة وأربعة وأربعين حديثا). لؤلؤة البحرين (طبعة طهران): ٢: ٢٣٧).

لفظة مئة وتسعة وتسعين حديثا)، حيث يلاحظ أن لفظة (تسعين) ثابتة، وإنما حصل التغيير فيما قبلها على النحو التالي:

- فبعضهم أسقط المائة، فكتب: (وتسعة وتسعين) ليصبح العدد (١٦٠٩٩).
- وبعضهم أسقط التسعة، فكتب: (ومئة وتسعين) ليصبح العدد (١٦١٩٠).
- وبعضهم لم يسقطهما، فكتب: (ومئة وتسعة وتسعين) ليصبح العدد (١٦١٩٩).

وعلى كل اعتبار فهذا لا يهمني تحقيقه في هذا البحث، بقدر ما يهمني إثبات وجود خلاف في عدد أحاديث الكافي، سواء في النسخ المتقدمةِ أو المتأخرة، والتي تعني واحدا من أمرين:

الأول: إما عدم وجود نسخة إلى الوقت الحاضر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي.

الثاني: وإما أن كتاب الكافي قابل للزيادة والنقص والحذف والتصحيف من النساخ، بل والوضاع والمحرفين، مما يعني سهولة اختراق هذا الكتاب، وإضافة ما شاء لمن شاء.

وهذا ما سأحاول الإجابة عليه من خلال البحث والتتبع لنقولات المتقدمين والمعاصرين حول هذا الاختلاف، حيث رجعت إلى كتاب (لؤلؤة البحرين) تحقيق وتعليق العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ)، فوجدت فيه عبارة البحراني على النحو التالي: ((فائدة) - قال بعض مشائخنا المتأخرين: أما الكافي فجميع أحاديثه حصرت في ستّة **عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين** حديثاً، والصحيح منها - باصطلاح من تأخّر خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً، والموثق مائة حديث وألف حديث

وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة حديث، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً... وأما التهذيب فلم يحضرني عدّ ما اشتمل عليه من الأحاديث، **وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها**)[1].

قال المعلق بحر العلوم: (أنهيت أبواب التهذيب إلى ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابا، وأحصيت أحاديثه إلى **ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة وتسعين حديثا**)[2].

فهذا النقل قد وضَّح لنا أمرين اثنين:

الأول: أن عبارة (**بعض مشايخنا المتأخرين**) إنما هي من قول البحراني (ت١١٨٦هـ)، فيكون المراد بشيوخه من كانوا من أهل القرن الحادي عشر تقريبا.

الثاني: أن نقل الخوانساري (ت١٣١٣هـ) والصدر (ت١٣٤٥هـ) للعبارة السابقة فيه خطأ أو تمويه في العبارة، لا نعلم ما هو المبرر لكتابته على هذا النحو؟!.

ولكن هل النسخة التي حققها بحر العلوم هي النسخة المعتمدة عن نسخة المؤلف، أم أن هنالك نسخة أخرى عن غيره قد تم الاعتماد عليها في إخراج كتاب اللؤلؤة؟؟

ظاهر الأمر أنها النسخة المعتمدة عن نسخة المؤلف، بدلالة ما هو مكتوب على غلافها: (طُبع على نسخة مصححة على نسخة مخطوطة صحيحة) يعني كأنها نسخة المؤلف نفسه - والله أعلم -.

- فإن لم يثبت أنها مطابقة لنسخة المؤلف؛ فهذا يعني أنني بحاجة للبحث عن النسخة المعتمدة، لأقارن بين ما كتب فيها، وبين ما تم نقله عنها، إذ الفرق

---

(١) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٣٩٤-٣٩٦).

(٢) انظر حاشية (لؤلؤة البحرين) لمحمد صادق بحر العلوم ص(٣٩٦).

بين بعض العبارات يؤدي إلى نتائج غير حميدة، كما وضحت بعضها سابقا، وخصوصا في نسبة المشائخ، أو في حصر عدد أحاديث الكافي.

- وإن ثبت أنها مطابقة لنسخة المؤلف؛ فإنه يرد عليها الإشكالات التالية:

الأول: أن العدد الذي ذكره البحراني (١٦١٩٩) حديثا، لا يساوي مجموع الأحاديث المسرودة بعده، (٥٠٧٢ صحيح + ١٤٤ حسن + ١١١٨ موثق + ٣٠٢ قوي + ٩٤٨٥ ضعيف) المجموع يساوي (١٦١٢١) حديثا.

الثاني: أن البحراني ذكر أن أحاديث التهذيب إن لم تزد على أحاديث الكافي، فإنها لا تنقص عنها، فلما نظرت في أحاديث التهذيب بواسطة المحقق بحر العلوم وجدتها تساوي (١٣٥٩٠) حديثا، وهذا يعني أن أحاديث الكافي أقل من أحاديث التهذيب أو توازيها تقريباً.

فهل العلامة المحدث الشهير الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) باعتبار أنه أشهر من ذكر هذا العدد عن أحاديث الكافي بمثل هذا التفصيل، وقارن بينها وبين أحاديث التهذيب أيضا يكتب ما يعرف، أو أنه يهرف بما لا يعرف؟؟ سؤال محير حقا!!

فبينما نجد أنه كتب في كتابه أن عدد أحاديث الكافي (١٦١٩٩) حديثا[1]، نجد أن مجموعها حسب ما ذكر هو بنفسه يساوي (١٦١٢١) حديثا، فتكون بذلك أقل مما ذكر بمقدار (٧٨) حديثاً.

وبينما نجد أنه أحصاها بمقدار (١٦١٩٩) حديثا، نجده يقول بأن أحاديثه

---

(١) بناء على النسخة التي حققها محمد صادق بحر العلوم - منشورات مكتبة العلوم العامة بالبحرين.

تقل أو تساوي أحاديث التهذيب التي تقدر بحوالي (١٣٩٥٠) حديثا كما أحصاها المحقق بحر العلوم. ثم نجد العلامة المحدث المؤرخ الخوانساري (ت١٣١٣هـ) ينقل عنه في روضاته بأنها حصرت في (١٦١٩٠) حديثا، ويسقط منها أحاديث النوع الحسن. ثم يأتي السيد المحقق المحدث حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ) لينقل عن البحراني أنها تساوي (١٦١٩٩) حديثا، مع إسقاط الحديث الحسن منها، بل ويزيد الطين بلة فيقول بأن مجموعها يساوي (١٦٤٧٧) حديثا، مؤكدا على أنها زادت عن الحصر الذي ذكره لها سابقا وهو (١٦٠٩٩) حديثا بمقدار (٢٨٧) حديثا، ليصبح مجموعها (١٦٣٨٦) حديثا.

فأين الصحيح من عدد أحاديث الكافي من ذلك كله؟؟:

- أهو ١٣٩٥٠ حديثا.
- أم ١٦١٢١ حديثا.
- أم ١٦٠٩٩ حديثا.
- أم ١٦١٩٠ حديثا.
- أم ١٦١٩٩ حديثا.
- أم ١٦٣٨٦ حديثا.
- أم ١٦٤٧٧ حديثا.
- أم ماذا؟؟؟؟؟؟؟؟؟

وأين مكمن الخطأ هل هو في العدِّ من نسخ الكافي، أم في النقل عن الغير؟؟:

- أهو في لؤلؤة البحراني (ت١١٨٦هـ).
- أم في روضات الخوانساري (ت١٣١٣هـ).

- أم في نهاية الصدر (ت١٣٤٥هـ).

- أم في تعليقة بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ)

- أم في ماذا؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

ولكن لأتجاوز ذلك في محاولة للبحث عن أولئك المشايخ الذين نَسب إليهم البحراني عدَّ أحاديث الكافي على هذا النحو، أو البحث عن شخصية سبقت البحراني ثبت عنها عدَّ أحاديث الكافي على هذا النحو؟؟ لعلي أجد مصدر هذا العدد المشتهر، لأعرف سبب تغيره بالزيادة والنقص!!

فبدأت بتتبع إحالات المتأخرين من المعاصرين الذين نقلوا عدد أحاديث الكافي في رسائلهم أو مقالاتهم أو كتبهم، لعلي أجد ما يدلني على أولئك المشائخ، فوقفت على جملة من المعاصرين وهم:

الأول: هاشم معروف الحسني (ت١٤٠٣هـ) في كتابه (دراسات في الحديث والمحدثين)[1].

الثاني: حسين علي محفوظ (م ١٣٤٧هـ) في هامش مقدمته لكتاب الكافي[2].

الثالث: جعفر السبحاني (م ١٣٤٧هـ) في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه)[3].

---

(١) ص(١٣٣).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي (٢٨/١)، وقد أشرت إلى وفاته في يناير ٢٠٠٩ في مقدمة الرسالة.

(٣) المطبوع كمقدمة لكتاب (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١) - ط مؤسسة الامام الصادق بقم/إيران.

الرابع: عبد الرسول الغفار في كتابيه (الكليني والكافي)[١]. و(الكليني وخصومه أبو زهرة)[٢].

الخامس: ثامر العميدي في كتابيه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع)[٣]. و(دفاع عن الكافي)[٤] ومقاله (مع الكليني وكتابه الكافي)[٥].

ووجدت أن إحالاتهم - فيما وقفت عليه - لا تخرج عن الكتب التالية:

الأول: (مرآة العقول) للعلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ).

الثاني: (لؤلؤة البحرين) للعلامة يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ).

الثالث: (روضات الجنات) لمحمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ).

الرابع: (خاتمة مستدرك الوسائل) للنوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ).

الخامس: (نهاية الدراية) للسيد حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ).

وربما أحالوا إلى كتب غيرها[٦]، لكنها لا تخرج في إحصائها عما نقله

---

(١) ص(٤٠١-٤٠٢).

(٢) ص(٥٤).

(٣) ص(١٢٣).

(٤) (٣٠٨/٢).

(٥) انظر مقال (مع الكليني وكتابه الكافي) المنشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية.

(٦) انظر الكتب التالية: (جامع المقال) لفخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، و (رجال بحر العلوم) للسيد محمد مهدي الطباطبائي (ت١٢١٢هـ)، و (منتهى المقال) لأبي علي الحائري (ت١٢١٦هـ)، و (قصص العلماء) للميرزا محمد بن سليمان التنكابني (ت١٣٠٢هـ)، و (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ).

المتقدمون، مما يعني أن الجميع ينقلون من مصادر واحدة لا تخرج عما تم إيراده في هذا الموضوع.

إلا أنه قد استوقفتني إحالة عبد الرسول الغفار لكتاب (مرآة العقول) للمجلسي، وأنه قد عدَّ أحاديث الكافي وأحصاها بمقدار (١٦١٢١) حديثا. وهذه فيها فائدتان:

الأولى: أن المجلسي قد سبق البحراني في إحصاء أحاديث الكافي.

الثانية: أن مراد البحراني بعبارة (مشائخنا المتأخرين) قد يكون العلامة المجلسي.

ولكن عند الرجوع إلى الموضع المشار إليه في كتاب مرآة العقول[1] لم أجد تلك العبارة التي نسبت للمجلسي. مما جعل هاتين الفائدتين في موضع احتمال

---

(١) كتاب مرآة العقول من الكتب النادر وجودها في المكتبات الشيعية - كما حاولت ذلك عن طريق بعض المعارف في إيران ولبنان والكويت والبحرين - بل حتى في موسوعاتهم الفقهية الموجودة على أقراص (سي دي)، بل حتى في مواقع تحميل كتب الشيعة أنفسهم، كما يشهد بذلك واقع الشبكة حتى تاريخ كتابة هذا التعليق في عام (١٤٣٠هـ) . ومما يؤكد ذلك ما وجدته مكتوبا عن الشيخ دمشقيه في مقدمة كتابه (كتاب الكافي تحقيق المجلسي والبهبودي) حيث يقول: (وبقي كتاب مرآة العقول منبوذا لا يعرفه كثير من الشيعة. بل ولم نستطع الحصول عليه في الانترنت ولم يضعه الشيعة في برامج كتبهم على الكمبيوتر كالمعجم الفقهي). ولكن بحمد الله تيسرت لي نسخة وجدتها على موقع الدفاع عن السنة على الرابط

(http://www.d-sunnah.net/forum/showthread.php?t=47476&page=2)

فحملتها من موقعها المشار إليه، ثم قمت بالبحث في الخمسة المجلدات الأولى منها فلم أجد لعبارة عبد الرسول الغفار أثرا ولا عينا -والعهدة على النسخة المسحوبة من الموقع.

وعدم يقين حتى يثبت ذلك النقل عن المجلسي.

ومع ذلك وعلى فرض وجودها في النسخة التي بحوزة عبد الرسول الغفار؛ فإن ذلك يرده أمران:

الأول: أن جميع المعاصرين المتأخرين لم يحيلوا - حسب ما رأيت في كتبهم ومقالاتهم - إلى كتاب مرآة العقول للمجلسي كمرجع لعدّ وإحصاء أحاديث كتاب الكافي، ولو وجدوا ذلك أو علموه لأحالوا إليه من دون تردد، وخصوصا أنه موافق لسرد الأحاديث الواردة بعد العدد الإجمالي فلا يحتاجون معه إلى تكلف في تأويل الجمع بين الإحصاءات المختلفة لعدد أحاديث الكافي، وأيضا لأن المجلسي (ت١١١١هـ) أقدم وفاة من البحراني (ت١١٨٦هـ)، مما تعني الإحالة عليه الاعتماد على قوله.

الثاني: أن البحراني (ت١١٨٦هـ) أولى بنقل هذه العبارة بإحصاء أحاديث الكافي عن المجلسي من عبد الرسول الغفار، وذلك لسببين:

السبب الأول: لقرب عهده من المجلسي (ت١١١١هـ)، إذ ليس بينهما سوى (٧٥سنة) فقط، بينما بين عبد الرسول (المعاصر) وبين المجلسي (٣١٧سنة) تقريبا!!.

السبب الثاني: لكون البحراني أعلم بنسخة مرآة العقول وأقرب من غيره من المتأخرين إليها، ومع ذلك لم ينقل عن المجلسي، ولم ينسب إليه القول بعدِّها وإحصاءها، بل حتى ولم يذكر خلافا حول عددها، بل حتى إنه نقل عددا يخالف عدّ المجلسي إن ثبت عنه ذلك الإحصاء.

وهذا يعني واحدا من أمرين:

الأمر الأول: إما أن البحراني لم يطلع على قول المجلسي ولا يعرفه، وهذا

مستبعد ولا يمكن لأحد من أتباع هذا المذهب الاثني عشري الجرأة على القول به، لأن فيه وصفاً لأحد علمائهم بالجهل والغفلة.

الأمر الثاني: وإما أن عبارة إحصاء أحاديث الكافي المنسوبة للمجلسي قد أقحمت وأضيفت حديثا في بعض نسخ كتابه (مرآة العقول) لتوافق ما تم سرده من أنواع الحديث التي غالبا ما تذكر بعد إحصاء أحاديث الكافي، وتقويه، ومن ثَمَّ يُتخلص بسببها من الإشكالات التي قد يوردها خصوم الاثني عشرية عليهم في هذه الشبهة.

ولا شك أن ثبوت أي من الأمرين السابقين سيترتب عليه محاذير أخرى قد تكون فاتت على من كتب هذه العبارة ونسبها للمجلسي في مرآة العقول، وخصوصا أن هذا الرقم (١٦١٢١) لم يذكره بنصه أبدا أحد من المتقدمين الذين أحصوا أو نقلوا أحاديث الكافي، وسردوا أنواعها بعده، فتأمل!!.

ومما يؤكد بطلان هذا النقل عن المجلسي كأسبق من أحصى أحاديث الكافي، أو أشار إلى عددها بهذا المقدار، ما وجدته في بعض الكتب المتقدمة عن كتاب المجلسي، والتي تؤكد على سبيل الجزم من غير حكاية أو نقل عن الغير أن العدد الأشهر لأحاديث الكافي هو (١٦١٩٩) حديثا، ومن هؤلاء:

١- فخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ) في كتابه (جامع المقال)، حيث يقول: أما الكافي فجميع أحاديثه حُصرت في (١٦١٩٩) ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً، الصحيح منها باصطلاح مَن تأخر (٥٠٧٢) خمسة آلاف واثنان وسبعون، (والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً)، والموثق (١١١٨) ألف ومائة وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها (٣٠٢) اثنان وثلاثمائة والضعيف منها (٩٤٨٥) أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً والله

أعلم)[1].

٢- أحمد بن عبدالرضا البصري (ت بعد ١٠٨٦هـ) في كتابه (فائق المقال)، حيث يقول: (والكافي جميع أحاديثه: ستّة عشر ألفا ومائة وتسعة وتسعون حديثا. فالصحيح منها بالاصطلاح الجديد: خمسة آلاف واثنان وسبعون. والحسن: مائة وأربعة وأربعون. والموثق: ألف ومائة وثمانية عشر. والقويّ: ثلاثمائة واثنان. والضعيف: تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون)[2].

فهذا النقل سيفيدنا فائدتين:

الأولى: أن مراد البحراني (ت١١٨٦هـ) بعبارة (مشائخنا المتقدمين) قد يكون أحد هذين العالمين: فخر الدين الطريحي أو أحمد البصري.

الثانية: أن القول بأن عدد أحاديث الكافي يساوي (١٦١٩٩) حديثا، قول متقدم على قول المجلسي، مما يعني اشتهار هذا القول عند المتقدمين والمتأخرين، وتوهين القول المنسوب للمجلسي بأقل من هذا العدد.

وبعد هذه الجولة مع نقولات المتقدمين حول عدد أحاديث الكافي، ومعرفة مصادر إحصاءهم لهذا العدد، ووجود خلاف بينهم في ذلك، كان لزاما عليّ أن أعرف رأي المتأخرين المعاصرين حول هذا الإحصاء، وهل هنالك خلاف بينهم أيضا، أم أنهم متفقون على رأي واحد؟؟ وما هو جوابهم عن اختلاف المتقدمين؟؟ وهل لذلك الاختلاف أثر على فرض إقرارهم بوجوده وثبوته؟؟.

بعد التتبع لأقوال المعاصرين - حسب وسعي وجهدي - تبين لي معرفتهم

---

(١) انظر كتاب (جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال) ص(١٩٣).

(٢) انظر كتاب (فائق المقال في الحديث والرجال) ص(١٩٣) - منشورات إحياء التراث بقم.

وإقرارهم بوجود هذا الاختلاف في عدد أحاديث الكافي، لكنهم لم يجزموا بالعدد الصحيح عندما يسوقون عدة أحاديث الكافي، وبعضهم عندما يذكر الخلاف الواقع في ذلك لا يجزم بصحة ما وصل إليه، وبعضهم لا يهمه تضارب أقواله في عدِّها وإحصاءها، وأحسنهم حالا من جزم به بناء على النسخة التي بين يديه.

ولذا سأبدأ في توضيح نتيجة هذا التتبع من خلال نقل كلامهم وتعليقاتهم حول ذلك:

حيث يقول جعفر السبحاني تعليقا على كلام البحراني في لؤلؤة البحرين: (لؤلؤة البحرين للمحدث البحراني الطبعة القديمة غير المرقمة في أحوال شيخنا الكليني وذكر بعد هذا عدد سائر الكتب الثلاثة. وما ذكره من الأرقام ينقص عند الجمع ٧٨ حديثاً فلاحظ)[١].

فهذه إشارة منه إلى وجود خطأ في جمع الأحاديث المسرودة، لكنه في موضع آخر من كتبه يصرح بذكر العدد الذي يرتضيه، حيث يرى (بأن أحاديث الكافي إنما هي: (١٥٥٠٨) حديثاً، وأن الرأي المشهور هو أن أحاديثه: (١٦١٩٩) حديثا)[٢].

أما الدكتور علي حسين محفوظ فيقول في حاشيته على المقدمة التي كتبها لنسخة الكافي المطبوعة والمحققة بواسطة علي أكبر، بعد أن ذكر فيها بأن عدة أحاديث الكافي (١٦١٩٩) حديثا: (أقول: وأما حسب ما رقم في هذه الطبعة فهي

(١) انظر كتاب (كليات في علم الرجال) ص(٣٥٧).

(٢) انظر مقدمة (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١).

١٥١٧٦ حديثا)[1].

أما هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ) فيقول: (وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا على النحو التالي: الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثا، والموثق ألف ومائة وثمانية وعشرون حديثا، والقوي ثلاثمائة وحديثان، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا)[2]. وأحال في الحاشية إلى روضات الجنات كمصدر لهذه المعلومة.

ولكن عند التأمل نجد أن مجموع ما سرده من أحاديث الكافي يساوي (١٦١٣١) حديثا، بزيادة عشرة أحاديث موثقة، ونقص (٦٨) حديثا عن العدد المشهور لأحاديث الكافي!!.

أما الدكتور عبد الرسول الغفار فيقول : (دأب الشيخ المجلسي أن يصنف أحاديث الكافي إلى الأقسام المعروفة بين علمائنا، وسلك في ذلك منهج من سبقه من علماء الطائفة. فقد أحصى مجموع أحاديث الكليني: ١٦١٢١ حديثا، ثم قال: الصحيح منها ٥٠٧٢ حديثا، والحسن منها ١٤٤ حديثا، والموثق ١١١٨ حديثا، والقوي ٣٠٢ حديثا، والضعيف ٩٤٨٥ حديثا)[3]. كذا ذكر، ولم يبيّن في الحاشية المصدر الذي نقل منه عن المجلسي هذا الإحصاء. لكنه بيَّنه في كتابه (الكليني والكافي) حيث ذكر الخلاف في عددها بين بعض المتقدمين ثم قال: (وأما الشيخ

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٢٨/١).

(٢) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٣).

(٣) انظر (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٤).

المجلسي فقال: وعددها ١٦١٢١ حديثاً)[1] وأحال في الحاشية إلى كتاب مرآة العقول (٢/٤٣٧).

ومع ذلك فإنه لم يرتض هذا العدد أيضا، وإنما أحصاها بنفسه ليتبين له أن عددها يساوي (١٥٥٠٣) حديثا. حيث قال: (وقد أحصيت عدد أحاديث الكافي بأجزائه الثمانية فكانت كالآتي: الجزء الأول فيه: ١٤٣٧ حديثا. الجزء الثاني فيه: ٢٣٤٦ حديثا. الجزء الثالث فيه: ٢٠٤٩ حديثا. الجزء الرابع فيه: ٢٤٤٣ حديثا. الجزء الخامس فيه: ٢٢٠٠ حديثا. الجزء السادس فيه: ٢٧٢٧ حديثا. الجزء السابع فيه: ١٧٠٤ حديثا. الجزء الثامن فيه: ٥٩٧ حديثا. وعلى هذا الإحصاء فيكون مجموع الأحاديث هي ١٥٥٠٣ حديثا)[2].

مع ملاحظة أنه قد أشار إلى وجود خلاف بين المتقدمين في عدها حيث قال: (فالذي أحصيته كان ١٥٥٠٣ حديثاً، وعدَّها بعض المتأخرين ١٥٣٢٨، وفي لؤلؤة البحرين ١٦١٩٩، قال الدكتور حسين علي محفوظ: وأما حسب ما رقم في هذه الطبعة فهي ١٥١٧٦ حديثا)[3].

أما ثامر العميدي فيقول في مقاله (مع الكليني وكتابه الكافي): (وقد حقّق ثقة الإسلام هذا المطلب على أحسن ما يُرام، إذْ قسّم كتابه الكافي على ثلاثة أقسام رئيسيّة، وهي: أصول الكافي، وفروع الكافي، وروضة الكافي. ثمّ قسم أصول الكافي على ثمانية كتب، اشتملت على (٤٩٩) باباً وأخرج فيها (٣٨٨١) حديثاً، وتجد

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠١).
(٢) انظر المصدر السابق ص(٤٠٢).
(٣) انظر المصدر السابق ص(٤٠١).

هذا التصنيف نفسه مع فروع الكافي أيضاً، إذ اشتمل على (٢٦) كتاباً، فيها (١٧٤٤) باباً، ومجموع أحاديثها (١١٠٢١) حديثاً. أما قسم الروضة من الكافي فلم يخضعه إلى هذا المنهج من التصنيف، بل ساق أحاديثه تباعاً من غير كتب أو أبواب، بل جعله كتاباً واحداً، وقد احتوى على ستمائة وستة أحاديث)[١].

وعلى هذا الإحصاء الذي ذكره العميدي يكون مجموع أحاديث الكافي (١٥٥٠٨) حديثا، معقبا على ذلك بقوله: (ومن هُنا يظهر أنّ ما قيل عن مجموع أحاديث الكافي لا ينطبق مع العدد الفعلي المطبوع حالياً كما سيتّضح...)[٢].

وبهذا يتبين للقارئ حول أقوال المعاصرين التي نقلوها عن غيرهم وتبنوها، أو خالفوها في إحصاء أحاديث كتاب الكافي ما يلي:

أولا: أنها لا تخرج عن هذه الأعداد:

(١٦١٩٩ - ١٦١٣١ - ١٥٥٠٨ - ١٥٥٠٣ - ١٥٣٢٨ - ١٥١٧٦).

ثانيا: أن أغلبها نقل لعبارة البحراني في نقله لأحاديث الكافي نقلا مجردا من غير تدقيق ولا تمحيص وأنها الأشهر في هذا الشأن، وبعضها الآخر محاولة لإحصاء جديد ضمن نطاق الكتاب المطبوع.

---

(١) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث. وهذه عبارة السبحاني في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه)، ولكن العميدي نقلها من غير إحالة، وقد لاحظت على العميدي نقله لمقولات السبحاني - وربما غيره - في غير ما موضع من غير إحالة، وهذا ما أوقعه في تضارب أقواله في بعض الأمور الدقيقة كما سأوضحه في عدّه وإحصاءه لأحاديث الكافي.

(٢) المصدر السابق.

مما يثير تساؤلا لدى كل باحث حول هذا الاختلاف مفاده: لماذا لا يجتمع المعاصرون ويتصدوا لهذا الإحصاء الذي نقله البحراني ليؤكدوا صحته أو ضعفه بدلا من محاولاتهم لتبرير ذلك الإحصاء بتبريرات ضعيفة كما سيأتي؟؟؟.

الذي يبدو لي أن ذلك راجع لأحد الأسباب التالية:

السبب الأول: عدم معرفتهم أحيانا بتمييز الحديث على حسب أنواعه المعروفة المختلفة لعدم اهتمامهم بهذا الجانب أصلا، وخصوصا إذا كانت جميع أحاديث الكافي يصح الاحتجاج بها ولو كانت ضعيفة.

السبب الثاني: عدم استطاعتهم تغيير الأحكام الواقعة على هذه الأحاديث من المتقدمين - على فرض معرفتهم وتمكنهم من تمييز أنواع الحديث - حيث أنهم لو فعلوا ذلك فإنهم قد تجرأو على عمل سيخالفهم عليه الأكثرون، كما مرّ علينا في محاولة تصحيح كتاب الكافي. ولذا تجد بعضهم كالعميدي وغيره حينما أحصوا روايات الكافي، أحصوها مجردة من غير تقسيم على الأنواع المعروفة.

السبب الثالث: أنهم من خلال سبرهم لكتبهم ومؤلفاتهم قد تعودوا على وجود الزيادة والنقص والتحريف، فنقلوا هذه العبارة مجردةً خشية أن ينقبوا بأنفسهم فيكتشفوا أمرا يخالف هذا التعداد العام. ثم لا يستطيعون البوح به أو إظهاره.

ولكن هل سيُسلِّم بذلك أتباع هذا المذهب؟؟ والجواب طبعا: أنهم لم ولن يفعلوا، بل ستجد عندهم أجوبة جاهزة تم تحريرها لتصديرها لمن يريد عند الحاجة إليها. حيث انقسموا في تحرير هذه الأجوبة إلى فريقين:

الفريق الأول: من دافع عن العدد (١٦١٩٩) معتقدا صحته، محاولا إيهام القارئ بأن عبارة بعض العلماء الصحيحة هي الموافقة لجمع أرقام هذه

الروايات، وموضحا كل لبس قد يشكل عليه، كالنوري في خاتمة مستدركه، حيث نقل عبارة البحراني في اللؤلؤة وحاول الإجابة على ما قد يشكل عليه فقال: (الرابع: قال في اللؤلؤة - بعد ذكر عدد أحاديث الكافي والفقيه والاستبصار -: وأما التهذيب فلم يحضرني عد ما اشتمل عليه من الأحاديث وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، والاشتغال بعدِّها ليس من المهمات والله العالم، انتهى. قلت: إن العلامة المجلسي (رحمه الله) قد عدَّ أحاديث كل باب منه في شرحه عليه المسمى بملاذ الأخيار، إلا أن الموجود منه من أول الكتاب إلى آخر العبادة، ومن أول الطلاق إلى آخره، وعندي نسخة جليلة تامة من كتاب التهذيب بالغ بعض العلماء في تصحيحه، وضبط ما اختلف فيه النسخ من الكلمات، وعدَّ الأبواب وأحاديث كل باب، فامتحنته فوجدته صحيحا،..... وبالجملة قد جمعنا عدد الأبواب وأحاديثها، فكان عدد الأبواب: ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابا، وعدد الأحاديث: ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وتسعين حديثا، **ينقص عن أحاديث الكافي بألفين وستمائة وتسعة أحاديث، فلعل مراد صاحب اللؤلؤة أحاديث فروع الكافي**، لإتمام ما في الأصول والفروع والروضة، والله العالم)[1].

فهذه محاولة من النوري لترقيع قول البحراني عن عدد أحاديث الكافي بأنها قريبة من أحاديث التهذيب البالغ عددها (١٣٥٩٠) حديثا كما عدَّها النوري. وأن المراد بها عدد أحاديث فروع الكافي، ولكنها محاولة فاشلة إذا علمنا بأن أحاديث الفروع كما عدَّها السبحاني تبلغ (١١٠٢١) حديثا، وكما عدَّها عبد

(١) انظر كتاب(خاتمة مستدرك الوسائل) (٦/٤١٤-٤١٥) - تحقيق موسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.

الرسول تبلغ (١١١٢٣) حديثا، فأين وجه المقاربة بين عدِّ النوري، وبين هذين العددين!!.

الفريق الثاني: من ذكر العدد (١٦١٩٩) غير مقتنع به لمخالفته الواقع، ولكنه حاول تبريره بعدة مبررات، ومحاولا حمل التعداد المشهور للروايات على كونهم اعتبروا تكرر الأسانيد، أو على اعتبار تعدد الأجوبة للسؤال الواحد، أو خطأ من النساخ ونحو ذلك، ومع ذلك لم يُسلِّم له بتلك المبررات.

فهذا عبد الرسول الغفار يقول: **(تعدد النسخ المخطوطة والمطبوعة أدى إلى عدم ضبط عدة أحاديث الكافي، وربما يكون السبب واضحا فيما لو تصفحنا أجزاء الكافي، فإن نسخة الصفواني فيها عدة أحاديث لم تدخل ضمن الترقيم الموجود في نسخة دار الكتب الإسلامية المطبوعة بطهران، في الوقت نفسه هناك أحاديث وردت في نسخة الصفواني لكنها دخلت ضمن الترقيم المعهود،.... وعلى هذا فقد تبين من خلال التتبع أن النسخ التي رواها تلامذة الشيخ الكليني بواسطة أو بدونها كانت مختلفة، فعرض هؤلاء الرواة المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض، فما كان فيها من اختلاف أشاروا إليه، سواء كانت الزيادة من نسخة الصفواني، أو من نسخة النعماني، أو من نسخة ابن بابويه، أو من غيرهم. وهناك شواهد أخرى في بقية أجزاء الكافي، وأن استقصائها يحتاج إلى تفصيل يطول فيه الحديث، ولا طائل من ورائه[١])**.

ومن دواعي الاختلاف في عدة الأحاديث، أن بعض المتون تروى برواية أخرى، إما مشابه للمتن الأساس أو مقارب لها، بل في البعض منها زيادة في

(١) قلت: هذه العبارة سنحتاج إليها في خاتمة هذه الشبهة.

العبارة،.... ثم هناك أحاديث لم يعرف أنها من نسخة الصفواني أو النعماني أو ابن بابويه القمي، فقد توجد في بعض النسخ الخطية ولم تجدها في باقي النسخ، ومع ذلك فهذه الزيادة تربك إحصاء الأحاديث، وربما يتعذر إحصاؤها، لكثرة النسخ وتفرقها في البلدان.

ومن دواعي الاختلاف في عدة الأحاديث، أن بعض الروايات لم يكن لها سند، أو أنها مرفوعة، ومع ذلك لم تدخل ضمن الترقيم، بل أنها مدرجة في الموضوع المناسب من الباب والكتاب..... وهناك أحاديث تجدها في أبواب متفرقة، أسانيدها كسوابقها، أما متونها فقد تختلف ومع ذلك لم تندرج ضمن الترقيم. ثم هناك للمتن الواحد أحيانا أكثر من سند، لذا فالأسانيد التي لم تندرج ضمن الترقيم كثيرة جدا. **كل ذلك أوجب التفاوت في عدد أحاديث الكتاب)**[1].

ثم نجد في المقابل من يخالف في ذلك، بل ربما يحاول توهين هذه التبريرات بأسلوب مبطن كما فعل العميدي في مقاله (مع الكليني وكتابه الكافي) حيث قال: (ومن هُنا يظهر أنّ ما قيل عن مجموع أحاديث الكافي لا ينطبق مع العدد الفعلي المطبوع حالياً كما سيتّضح من الجدول الآتي، والسبب في ذلك **ليس كما تصوّره البعض من اختلاف نسخ الكافي؛** لأنّ النسخ التي اعتمدت في تحقيق الكافي، والنسخ الكثيرة جداً الواصلة إلينا من الكافي هي أسبق زماناً من الذين أحصوا أحاديث الكافي فأوصلوها إلى أكثر من ستة عشر ألف حديث، **ويبدو أنّ سبب التفاوت ليس بسبب عدّ الحديث المروي بإسنادين حديثين، ولا بسبب تشعّب الطريق الواحد إلى شعبتين أو أكثر،** وإنّما لعدّ أجوبة الإمام عليه السلام في مجلس

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٣٩٧-٤٠١).

واحد على أكثر من سؤال بمنزلة الأحاديث المستقلّة، خصوصاً وأنّها تحمل أجوبة مختلفة تبعاً لاختلاف الأسئلة الموجّهة للإمام في مجلس واحد، وإنْ رواها الكليني ﷫ بإسناد واحد. نظير ما لو سأل زرارة الإمام الصادق ﵇ بقوله: سألت أبا عبدالله ﵇ عن مسألة كذا؟ فقال ﵇: كذا، ثمّ يقول زرارة: وسألته عن كذا، فأجاب بكذا، وهكذا. ونظير ما لو قال زرارة مثلاً: قال الإمام الصادق ﵇: كذا، ثمّ يقول بعد ذلك: وقال ﵇:... وقد يتكرّر هذا في الحديث الواحد مرّتين أو ثلاثاً. وقد وقع مثل هذا في الكافي، ولكن لم أعدّه إلّا حديثاً واحداً في الفهرس الآتي؛ لغلبة الظنّ أنّ الفارق بين (١٦١٩٩) حديثاً - وهو الإحصاء المنسوب إلى بعض العلماء - وبين ما هو مبين في الفهرس الآتي، إنّما كان بسبب ما تقدّم آنفاً، وقد تأكّد لي أنّه لم يكن سبباً، ولبعد احتمال سقوط مثل ذلك المقدار من النسخ المعتمدة في تحقيق الكافي، وموافقة المطبوع لما في مرآة العقول والوافي، مع عدم تنبيه أحد من العلماء على سقوط مثل ذلك المقدار ولو من بعض النسخ، فلم يبق إلّا السبب المذكور، أو خطأً في الحساب، والله العالم)[1].

وبنحو هذا التبرير - عدّ أجوبة الإمام في مجلس واحد على أكثر من سؤال بمنزلة الأحاديث المستقلّة - قال جعفر السبحاني في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه) حيث يقول: (وعلى ضوء ما ذكرنا يبلغ عدد أحاديثه (١٥٥٠٨) ولكن المشهور أن عدد أحاديثه بلغ (١٦١٩٩) حديثاً، ولعلّ الإحصاء الثاني مبني على عدّ أجوبة الإمام (﵇) في مجلس واحد على أكثر من سؤال

---

(١) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث.

بمنزلة الأحاديث المستقلة خصوصاً إذا تحمل أجوبة مختلفة تبعاً لاختلاف الأسئلة الموجهة للإمام)[1].

إذن فمبدأ الاتفاق على المبرر لاختلاف عدِّ وإحصاء أحاديث الكافي غير وارد أصلا، حتى على القول بأي من التبريرات المطروحة من المعاصرين كحلٍّ لهذه الشبهة، والسبب في ذلك هو ما سأختم به حديثي حول هذه الشبهة.

ولكن قبل أن أختم هذه الشبهة لا بد لي من وقفة مع ثامر العميدي - الذي يُعتبر أكثر من كتب عن الكافي والكليني على سبيل التخصص، فرسالته للماجستير كانت عن الكليني وكتابه الفروع في مجلد قرابته (٥٠٠) صفحة، ودراسته النقدية المقارنة (دفاع عن الكافي) كانت لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي في مجلدين قرابتهما (١٥٠٠) صفحة، بالإضافة إلى مقالاته على الشبكة العنكبوتية حول الكليني والكافي- لنرى هل السبب الذي ذكره هو الراجح أم أن هنالك خطأً في الحساب أم ماذا؟؟

حيث تتمثل وقفتي هذه في تتبع أقواله المنسوبة إليه كنموذج معاصر يمثل صورة منسوخة عن مبدأ المتقدمين حول إحصائهم لأحاديث الكافي، وذلك أن العميدي قد قام بإحصاء أحاديث الكافي على مرأى ومسمع من علماءهم وأتباعهم، ومع ذلك لم نسمع نقدا منهم حول هذا الإحصاء، ولا ردا لما ذهب إليه، ليؤكد لنا ذلك ما سأختم به الحديث حول هذه الشبهة.

- حيث يرى في مقاله السابق (مع الكليني وكتابه الكافي)[2] أن:

(١) انظر مقدمة (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١).

(٢) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث.

- أصول الكافي قد اشتملت على (٣٨٨١) حديثاً.
- وفروع الكافي مجموع أحاديثها (١١٠٢١) حديثاً.
- أما الروضة من الكافي فقد احتوى على (٦٠٦) حديثاً.

فيكون المجموع (٣٨٨١ + ١١٠٢١ + ٦٠٦) = (١٥٥٠٨) حديثاً.

- أما في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع) فيرى بأن:

- مجموع ما في أصول الكافي (٣٧٨٣) حديثاً[١].
- ومجموع ما في فروع الكافي (١٠٩١١) حديثاً[٢].
- ومجموع ما في روضة الكافي (٥٩٧) حديثاً[٣].

فيكون المجموع (٣٧٨٣ + ١٠٩١١ + ٥٩٧) = (١٥٢٩١) حديثاً.

- أما في كتابه (دفاع عن الكافي)[٤] فقد نقل قول هاشم الحسني في تقسيم أحاديث الكافي على الاصطلاح الجديد، وارتضاه من دون تعقيب ليصبح مجموع ذلك (١٦١٣١) حديثاً.

فلك أن تقارن بعد ذلك بين هذه الأعداد الثلاثة (١٥٢٩١ أم ١٥٥٠٨ أم ١٦١٣١) لتختار منها العدد الصواب الذي يمكن اعتماده كتعداد صحيح لأحاديث الكافي!!!.

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع " ص(١٢٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٢٤٩).

(٣) انظر المصدر السابق ص(١٣٧).

(٤) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٢/٣٠٨).

وختاما: قد يرد على ذهن اللبيب بعد هذه الجولة مع شبهة الخلاف في عدد مرويات الكافي سؤال مفاده: لماذا لم يتم حتى الآن الجزم بعدد مرويات كتاب الكافي؟ ولماذا مسلسل الأعداد والإحصاءات المختلفة لا يزال قائما حتى اليوم، مع وجود التقنيات الحديثة التي تسهل عملية العدِّ والإحصاء بشكل مضمون؟

والجواب - والله أعلم - عن ذلك يتمثل في الأمور التالية:

الأول: أن هنالك تزوير وتحريف وتلاعب بنسخ وعبارات كتب الشيعة عموما سواء القديمة المخطوطة منها، أو المطبوعة منها حديثا أدى إلى نقل مثل هذا الاختلال في عدد أحاديث الكافي من دون تمحيص أو تدقيق. لذا فالجزم بمثل هذا العدد لمرويات الكافي قد يوقع القائل به في متاهة النسخ المختلفة التي توجد للكافي، ولا يمكن الجزم بأصحها. أو قد يعرضه للتشنيع عليه من بعض المحققين ونحوهم من بني قومه أو من غيرهم إذا وجدت نسخة أخرى لديهم تفيد بخلاف ما جزم به هذا القائل، وخصوصا أن الأصل المتفق عليه بين علماء الإمامية المحققين - كما بينته - وجود الدس والتزوير في كتبهم المعتمدة، وقابلية الزيادة والحذف والتحريف والتصحيف في النسخ الموجودة.

الثاني: أن عدد أحاديث الكافي موضوع غير ذي بال عند المتقدمين من علماء الشيعة لعلمهم وإقرارهم بمبدأ الدس والتزوير والتحريف الواقع في كتبهم؛ مما يعني عدم التعرض لمثل هذا الأمر خشية وقوعهم في حرج مع خصومهم عند اكتشاف نسخة جديدة من كتبهم أو بين أتباعهم، وخصوصا ما دام أن كل هذه الأحاديث صحيحة. يقول البحراني في لؤلؤة البحرين: (وأما التهذيب فلم يحضرني عدّ ما اشتمل عليه من الأحاديث، وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، **والاشتغال بعدِّها ليس من المهمات**، والله

العالم)[1]. ويبدو أن المعاصرين قد تبنوا منهج المتقدمين في عدم الاهتمام بعدِّها، وأن الأمر لا يتجاوز نقل تعداد المتقدمين، أو ذكر عدد نحوه أو قريب منه. كما فعل عبد الرسول الغفار بعد تعرضه لسبب الاختلاف في عدد أحاديث الكافي بقوله: (... وهناك شواهد أخرى في بقية أجزاء الكافي **وأن استقصائها يحتاج إلى تفصيل يطول فيه الحديث، ولا طائل من ورائه**)[2].

وبهذه الخاتمة أستطيع الجزم بما أسلفته في أول هذه الشبهة من حيث:

أولا: عدم وجود نسخة إلى الوقت الحاضر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي.

ثانيا: أن كتاب الكافي قابل للزيادة والنقص والحذف والتصحيف من النساخ، بل والوضاع والمحرفين، مما يعني سهولة اختراق هذا الكتاب، وإضافة ما شاء لمن شاء. فتأمل!!.

۞ الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتب الكافي.

هنالك سببان دفعاني للحديث عن هذه الشبهة وإفرادها بالبحث وهما:

السبب الأول: النتائج التي خلصت إليها في الشبه السابقة، وأهمها شبهة الخلاف في عدد مروياته. والتي تؤكد على عدم وجود النسخة التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الحاضر في تحقيق الكافي، وكون الكافي قابلا للاختراق بالزيادة والنقص والتحريف.

السبب الثاني: إثارة هذه الشبهة من بعض علماء هذا المذهب من دون إيجاد

---

(١) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٣٩٤-٣٩٦).

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٣٩٧-٤٠١).

جواب شاف لها، كما أشار إلى ذلك الخوانساري في (روضات الجنات)، والغفار في (الكليني والكافي)[1].

وهذان السببان ولوازمهما أظنهما كافيين لتسويغ إيراد الخلاف في عدد كتب الكافي كشبهة تحتاج إلى إيراد وبحث عن جواب. يقول الخوانساري (ت١٣١٣هـ) في ترجمة الكليني: (وفي إجازة الفقيه الثقة الجليل السيد حسين ابن السيد حيدر الكركي العاملي[2] شيخ إجازة مولانا المحقق السبزاوي وعن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب الكافي وهو خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصلة بالأئمة (عليهم السلام). أقول وهذا ينافي ما نقل عن شيخنا الطوسي رحمه الله في فهرسته أنه قال من بعد توثيقه للرجل[3]: له كتب منها كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابا أخبرنا بجميع رواياته الشيخ أبو عبدالله محمد بن النعمان رضي الله عنه عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عنه (الفهرست ص١٦١) .... وفي رجال سيدنا العلامة الطباطبائي نقلاً عن شيخنا الشهيد رحمه الله في (الذكرى) أنه قال: إن ما في الكافي من الأحاديث يزيد على ما في مجموع الصحاح الست

(١) انظر المصدر السابق ص(٤٠٣-٤٠٨).

(٢) الشيخ حسين بن شهاب الدين بن حسين بن محمد بن حسين بن حيدر العاملي الكركي الحكيم. كان عالما فاضلا ماهرا أديبا شاعرا منشئا من المعاصرين. سكن إصفهان مدة ثم حيدر آباد سنين ومات بها. توفي في سنة ١٠٧٦، وكان عمره ٦٤ سنة - انظر كتاب (أمل الأمل) للحر العاملي (٧٠/١-٧١) تحقيق السيد أحمد الحسيني - مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

(٣) يقصد الخوانساري بالرجل هنا الكليني كما في كتاب الفهرست للطوسي ص(٢١٠).

للجمهور، وعدة كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابا، ثم أخذ في عدّ تلك الكتب وبدأ بكتاب العقل والجهل، وختم بكتاب الوصايا وكتاب المواريث، وكتاب الروضة، وكأن زيادة الاثنين هنا على الثلاثين الذي قد عرفته من تفصيل فهرست الشيخ من جهة هذا الكتاب فيلاحظ. ثم قال: وهو آخر الكتاب...)[1].

وهذه المقولة من الخوانساري عليها عدة ملاحظات هي:

(١) أنه أورد الإشكال في عدد كتب الكافي عند الكركي وكونها خمسون كتابا، لكنه لم يجب على هذا الإشكال، وإنما أورد تعداد كتبه عند الطوسي كونه أحد المتقدمين في المذهب، وأقرب العارفين بكتاب الكافي لقربه من زمن وفاة الكليني (ت٣٢٩هـ)، ثم ذهب يقارن بينه وبين ما أورده بحر العلوم الطباطبائي، وأن الفرق بينهما يسير، وكأن في ذلك تلمحيا إلى أن قول الكركي قول غريب يخالف المتعارف عليه منذ زمن الطوسي حتى زمن الطباطبائي ومن بعده.

(٢) قوله: (وعدة كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابا)، هذه العبارة فيها نوع من التداخل، لأنها توحي للقارئ بأن القائل هو الشهيد محمد بن مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) في (الذكرى)، والصحيح أن القائل هو الطباطبائي[2] السيد محمد

---

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) للخوانساري (٦/١٠٦-١٠٩).

(٢) قال الزركلي: ابن المرتضى (.. - ١٢١٢ هـ.. - ١٧٩٧ م) محمد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي البروجردي الأصل، النجفي: ناظم إمامي، من أهل النجف (في العراق) من كتبه (الاثنا عشريات في المراثي - خ) و (الإجازات - خ) (الأعلام) (٧/١٠٨). وفي مقدمة كتابه الفوائد الرجالية ترجمة ضافية ذكرها محققا الكتاب في قرابة (١٣٠) صفحة، وفيها: من كراماته أنه كان يتّصل بالإمام علي(عليه السلام) في الحرم الشريف، ويسأله عن المسائل فيُجاب مباشرة، ويخلو بشخص الإمام(عليه السلام) فيتناجيان. وأشتهر على ألسنة =

المهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) في كتابه (الفوائد الرجالية)، والمعروف بـ (رجال الطباطبائي)، حيث قال: (وقال الشهيد في (الذكرى): (إن ما في الكافي من الأحاديث يزيد على ما في مجموع الصحاح الستة للجمهور)[1]، وعدة كتب الكافي: اثنان وثلاثون كتابا وهي: كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم.... الخ)[2].

(٣) قوله: (وكان زيادة الاثنين هنا على الثلاثين الذي قد عرفته من تفصيل فهرست الشيخ من جهة هذا الكتاب فيلاحظ)، هذه العبارة حاولت فهمها أكثر من مرة فلم أستطع، فلعل هذا من قصور فهمي، والذي وصلت إليه أن الخوانساري يقول: إن الفرق بين عدد كتب الكافي عند الطوسي وعند الطباطبائي سببه وجود كتاب الروضة الذي هو آخر كتاب الكافي، لأنه قال بعد ذلك: (وهو آخر الكتاب) يعني كتاب الروضة.

وعلى افتراض هذا الفهم فإن العدد لا يستقيم؛ إذ أن الروضة كتاب واحد،

المترجمين له: أنه - في عدّة مناسبات أُحصيت - كان يتحدّث مع الإمام المهدي(عليه السلام)، ويتحدّث الإمام إليه في مسائل شرعية واجتماعية، بحيث قال عنه المترجمون له: إنّه كان كثيراً ما يسأل الإمام المهدي(عليه السلام) عمّا يختلج في نفسه من أُمور الدين وقضايا الساعة، فيُجاب بلا ستر وحجاب، خصوصاً في أُخريات حياته. وكانت الغمامة تظلله في الصيف الحار في طريق كربلاء، وكان بصحبته جمع من أجلّاء تلامذته.

(١) والعبارة التي وجدتها في كتاب (الذكرى) هي: (وكتاب الكافي لأبي جعفر الكليني فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متونا وأسانيد...) ص(٦) على الرابط:
www.yasoob.com/books/html/m001/01/no0115.html

(٢) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) (٣/٣٣١-٣٣٢) نشر مكتبة الصادق- طهران - تحقيق وتعليق محمد صادق وحسين بحرا العلوم.

والفرق بين التعدادين هو كتابين وليس كتابا واحدا. يضاف إلى ذلك أن كتاب الروضة مذكور عند الطوسي في تعداده لكتب الكافي، حيث قال: (وكتاب الروضة آخر كتاب الكافي)[1]. وهذا يعني أن إجابته على إشكال الفرق بين تعداد الطوسي والطباطبائي ليست صحيحة ولا موفقة، وأن الإجابة التي يفترض أن يجيب بها بعد تحريرها هي: أن بحر العلوم الطباطبائي في تعداده لكتب الكافي قد أخل بترتيب الطوسي من جهة، وأتى ببعض المسميات الأخرى القريبة لبعض الكتب من جهة أخرى، مما صعَّب المهمة على من أراد تتبع سبب هذه الزيادة في عدد الكتب. يضاف إلى ذلك أنه فصّل في أسماء كتب أخرى حيث أضاف كتاب العشرة، وفرَّق بين كتابي الطهارة والحيض، بينما الطوسي قد جمع بينهما كما هو موضح في الجدول الآتي:

تعداد الطباطبائي[2]	تعداد الطوسي[3]	بيان الفرق بين التعدادين بعد ترتيب تعداد الطباطبائي
(١) كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم	(١) كتاب العقل وفضل العلم	(١) كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم
(٢) كتاب التوحيد	(٢) كتاب التوحيد	(٢) كتاب التوحيد
(٣) كتاب الحجة وفيه الخمس	(٣) كتاب الحجة	(٣) كتاب الحجة وفيه الخمس

(١) انظر كتاب (الفهرست) للطوسى ص(٢١٠).

(٢) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) لبحر العلوم الطباطبائي (٣٣٢/٣)، ويلاحظ على تعداده عدم الالتزام بنفس ترتيب الطوسي، وكذلك تسميته لبعض الكتب بأسماء قريبة، وتفصيله في أسماء كتب أخرى.

(٣) انظر كتاب (الفهرست) للطوسي ص(٢١٠).

(٤) كتاب الإيمان والكفر وفيه الطاعات والمعاصي	(٤) كتاب الإيمان والكفر	(٤) كتاب الإيمان والكفر وفيه الطاعات والمعاصي
(٥) كتاب الدعاء	(٥) كتاب الدعاء	(٥) كتاب الدعاء
(٦) كتاب فضل القرآن	(٦) كتاب فضل القرآن	(٦) كتاب فضل القرآن
(٧) كتاب العشرة[1]	(٧) كتاب الطهارة والحيض	(٧) كتاب الطهارة، (٨) وكتاب الحيض
(٨) كتاب الطهارة	(٨) كتاب الصلاة	(٩) كتاب الصلاة
(٩) كتاب الحيض[2]	(٩) كتاب الزكاة	(١٠) كتاب الزكاة
(١٠) كتاب الجنائز	(١٠) كتاب الصوم	(١١) كتاب الصوم
(١١) كتاب الصلاة	(١١) كتاب الحج	(١٢) كتاب الحج والمزار
(١٢) كتاب الزكاة	(١٢) كتاب النكاح	(١٣) كتاب النكاح
(١٣) كتاب الصوم	(١٣) كتاب الطلاق	(١٤) كتاب الطلاق وما يلحق به
(١٤) كتاب الحج والمزار	(١٤) كتاب العتق والتدبير والمكاتبة	(١٥) كتاب العتق وتوابعه
(١٥) كتاب الجهاد	(١٥) كتاب الأيمان والنذور والكفارات	(١٦) كتاب الأيمان والنذور والكفارات

(١) حيث يلاحظ هنا زيادة كتاب العشرة، والذي لا يوجد ما يقابله في تعداد الطوسي.

(٢) حيث يلاحظ هنا التفريق بين كتابي الطهارة والحيض، بينما الطوسي قد جمع بينهما في كتاب واحد.

(١٦) كتاب المعيشة وفيه أنواع المعاملات	(١٦) كتاب المعيشة	(١٧) كتاب المعيشة وفيه أنواع المعاملات
(١٧) كتاب النكاح	(١٧) كتاب الشهادات	(١٨) كتاب الشهادات
(١٨) كتاب الطلاق وما يلحق به	(١٨) كتاب القضايا والأحكام	(١٩) كتاب الحكومات
(١٩) كتاب العتق وتوابعه	(١٩) كتاب الجنائز	(٢٠) كتاب الجنائز
(٢٠) كتاب الحدود	(٢٠) كتاب الوقوف والصدقات	(٢١) كتاب الوقوف والصدقات
(٢١) كتاب الديات	(٢١) كتاب الصيد والذبائح	(٢٢) كتاب الصيد والذبائح
(٢٢) كتاب الشهادات	(٢٢) كتاب الأطعمة والأشربة	(٢٣) كتاب الأطعمة والأشربة
(٢٣) كتاب الحكومات[1]	(٢٣) كتاب الدواجن والرواجن	(٢٤) كتاب الدواجن والرواجن
(٢٤) كتاب الأيمان والنذور والكفارات	(٢٤) كتاب الزي والتجمل	(٢٥) كتاب الزي والمروة والتجمل
(٢٥) كتاب الصيد والذبائح	(٢٥) كتاب الجهاد	(٢٦) كتاب الجهاد
(٢٦) كتاب الأطعمة والأشربة	(٢٦) كتاب الوصايا	(٢٧) كتاب الوصايا
(٢٧) كتاب الزي والمروة والتجمل	(٢٧) كتاب الفرائض	(٢٨) كتاب المواريث
(٢٨) كتاب الدواجن والرواجن	(٢٨) كتاب الحدود	(٢٩) كتاب الحدود
(٢٩) كتاب الوقوف والصدقات	(٢٩) كتاب الديات	(٣٠) كتاب الديات

(١) حيث يلاحظ هنا تسميته لكتاب القضايا والأحكام عند الطوسي باسم قريب هو كتاب الحكومات.

(٣٠) كتاب الوصايا	(٣٠) كتاب الروضة آخر كتاب الكافي	(٣١) كتاب الروضة - وهو آخر الكتاب
(٣١) كتاب المواريث[1]		(٣٢) كتاب العشرة
(٣٢) كتاب الروضة - وهو آخر الكتاب		

وهذه الملاحظات الثلاث يستطيع الباحث أن يستخلص منها النتائج المهمة التالية:

النتيجة الأولى: التلميح إلى أن قول الكركي (ت١٠٧٦هـ) في تعداده للكافي بأنه (خمسون كتابا) قول غريب يخالف المتعارف عليه منذ زمن الطوسي (ت٤٦٠هـ) حتى زمن الطباطبائي (ت١٢١٢هـ) ومن بعده، مما يعني رده وعدم قبوله. قال محققا كتاب الطباطبائي عند قوله: (وعدة كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابا): (وقال الشيخ[2]: إنها ثلاثون كتابا، ولعل ذلك بإدخال بعض الكتب في بعض. وقال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبدالصمد: إنها خمسون كتابا، وهو غريب منه)[3]. وهذا دأب كل من وقف على هذا القول من المعاصرين، حيث

---

(١) حيث يلاحظ هنا تسميته لكتاب الفرائض عند الطوسي باسم قريب هو كتاب المواريث.

(٢) يعني الطوسي.

(٣) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) (٣/٣٣١-٣٣٢). والشهيد الثاني هو زين الدين بن علي العاملي(ت٩٦٦هـ)، ونقلهما لقوله حجة عليهما في أن هذا القول ليس غريبا بدلالة وجوده منذ القرن العاشر.

يكتفي بالحكم عليه بالغرابة فقط من دون البحث عن النسخة التي اطلع عليها المتقدمون وأفادوا منها هذا القول الغريب، إن كان غريبا.

يقول الدكتور عبد الرسول الغفار تحت عنوان: (تبويب الكافي أصولا وفروعا): (لقد اختلف الشيخ الطوسي والنجاشي وغيره في بيان الكتب التي يشتمل عليها كتاب (الكافي)، وفي عددها وترتيبها، **وكلاهما مخالف لما هو موجود بأيدينا اليوم من النسخ المطبوعة**)[1].

ثم بيَّن وجه الاختلاف من حيث **عدد الكتب** وأحاله إلى سقط في بعض عناوين الكتب عند الطوسي وجمع لبعضها في كتاب واحد، وزيادة تقاسيم كتب أخرى. وأن النجاشي فعل نحوه تقريبا ليصبح عدد الكتب عنده **(واحدا وثلاثين كتابا)**. ثم ختم حديثه باتفاق كل من الشيخ الطوسي والنجاشي على أن كتاب الروضة خاتمة كتاب الكافي وأنه جزء منه.

أما في **ترتيب الكتب** فقد بيَّن أن فيها تقديم وتأخير، ثم ساق ترتيب النجاشي وأعقبه بسوق ترتيب الطوسي، ثم ختم هذا المبحث من كتابه بسوق التبويب الإجمالي للأصول والفروع، والذي أوصله بحسب تتبعه للنسخة المطبوعة بين يديه، إلى **(ستة وثلاثين كتابا)** من ضمنها كتاب الروضة، وأنهى هذا المبحث بذلك من دون تعليق!!.

أما في الحاشية فقد بيَّن المقصود بكلمة **(وغيره)** التي ألحقها بوجود الاختلاف بين الطوسي والنجاشي فقال: (كالعلامة الحلي، فقد ذكر في إجازته إلى السيد نجم الدين مهنا بن سنان المدني، وهو يجيزه مروياته، والكتب التي رواها

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠٣-٤٠٨).

عن السلف، منها: كتاب الكافي فقال: (... وكتاب الكليني تصنيف محمد بن يعقوب الكليني، المسمى بالكافي، وهو (خمسون كتابا) بالأسانيد المذكورة في هذه الكتب كل رواية برجالها على حدتها بإسنادي عن أبي جعفر الطوسي " البحار: ١٠٧ / ١٤٦).

أقول[١]: **لا أدري هل هناك سهو وقع من قلم النساخ فيما أفاده العلامة من أن عدة كتب الكافي خمسون كتابا، أم هناك حقيقة أخرى؟!**[٢] فإن الشيخ الطوسي - قدس سره في (الفهرست) ذكر عدة كتب الكافي ثلاثين كتابا. وتكرر المضمون المتقدم[٣] في إجازة محمد بن علي بن خاتون العاملي للشيخ الكركي، علي بن الحسين بن عبدالعالي. انظر البحار: ١٠٨ / ٢٦. وتكرر المضمون السابق[٤] في إجازة الشهيد الثاني للشيخ حسن والد الشيخ البهائي فقال: (وعن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب الكافي، وهو **خمسون كتابا** بالأسانيد التي فيه كل حديث متصل بالأئمة عليهم السلام البحار: ١٠٨/١٥٩ وتكرر الأمر المتقدم[٥] في إجازة العلامة آقا حسين الخونساري في إجازته لذي الفقار - أحد تلامذته - في سنة ١٠٦٤ هـ فقال: (... من جملتها كتاب الكافي وهو **خمسون** كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة المعصومين عليهم السلام).

---

(١) والحديث لا يزال لعبدالرسول عبدالحسين الغفار.

(٢) الذي يظهر لي والله أعلم أن هنالك حقيقة أخرى ستأتي في نهاية هذه الشبهة.

(٣) يعني الخمسون كتابا.

(٤) يعني الخمسون كتابا.

(٥) يعني الخمسون كتابا.

البحار: ١١٠ / ٩٠)[١].

إن مقولة عبد الرسول الغفار السابقة تدل وتؤكد على عدة أمور هي:

(١) وجود الاختلاف في تعداد كتب الكافي عند المتقدمين.

(٢) أن هذا الاختلاف قد ظهر منذ القرن الثامن تقريبا لكون العلامة الحلي قد أشار إليه، وقد كانت وفاته في عام (٧٢٦هـ)[٢].

(٣) أن هذا الاختلاف قوي ومعتبر لكونه من علماء معتبرين في المذهب.

(٤) أنه لا يوجد جواب لدى المعاصرين يزيل هذا الإشكال سوى الاكتفاء بالغرابة أو اتهام النساخ بالسهو في نقل هذه العبارة التي تكررت أكثر من مرة، ومن أكثر من عالم.

النتيجة الثانية: أن مبدأ التلاعب بالألفاظ واستخدام العبارات المجملة والمبهمة هو ديدن علماء هذا المذهب، وخصوصا المتأخرين منهم، حيث لُوحظ أن الخوانساري لفَّق جواب الفرق بين تعداد الطوسي والطباطبائي من دون ذكر لترتيب الطباطبائي ليتبين لأتباع هذا المذهب، ومن يريد الحق وإنصافه أن يطَّلع ويقرأ ويقارن ليكتشف موضع الخلل بينهما، وتطمئن نفسه تجاه أعظم كتاب لدى الاثني عشرية. ولكني كما قلت في شبهة الخلاف في عدد أحاديث الكافي أن هذا التعداد ليس أمرا ذو بال ما دام أن الأتباع يتلقون من الأسياد

---

(١) انظر حاشية كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠٣).

(٢) أقول بل ربما يكون قبل القرن الثامن أيضا، وذلك لعدم وجود ما يثبت - فيما أعلم - أن تعداد كتب الكافي كانت بضعا وثلاثين كتابا إلا فيما نقل عن الطوسي والنجاشي وهما من علماء القرن الخامس.

دون حاجة إلى الرجوع إلى أمهات الكتب لديهم ليتفقهوا في شؤون دينهم، ويأخذوا هذا الدين من منابعه ومصادر الصحيحة.

النتيجة الثالثة: أن التسليم بكون عدة كتب الكافي ثلاثون كتابا ليست محل الاتفاق بين علماء هذا المذهب بدلالة وجود الاختلاف بين تبويب الطوسي وتبويب الطباطبائي، وكذا تبويب النجاشي كما أشار إليه عبد الرسول الغفار، وزاد عليهم جميعا حتى أوصل ذلك إلى ستة وثلاثين كتابا كما في النسخة المطبوعة. وأزيد أنا ذلك فأقول إن عدم التسليم أو الخلاف في عدد كتب الكافي واقع حتى بين المعاصرين. وأسوق هنا أمثلة لثلاثة من مؤلفيهم المعاصرين كأنموذج على عدم وجود اتفاق على الجزم بعدد كتب الكافي، وأن الأمر متروك على غاربه في ذلك:

الأول: عبد الرسول الغفار حيث قد أوصلها إلى (٣٦) كتابا[١].

الثاني: علي أكبر الغفاري حيث قد أوصلها إلى (٣٥) كتابا[٢].

الثالث:: ثامر العميدي حيث قد أوصلها إلى (٣٤) كتابا[٣].

---

(١) انظر كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٠٥-٤٠٨) حيث اعتبر الروضة كتابا وأفرد أبواب الصدقة بكتاب ولم يلحقها بكتاب الزكاة.

(٢) كما تتبعت ذلك بواسطة تعداد كتب الكافي من فهرسة كل مجلد من مجلداته الثمانية، وقد اختلف عن تعداد عبد الرسول الغفار الآتي بإلحاق أبواب الصدقة بكتاب الزكاة.

(٣) حيث ذكر في كتابه (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) ص(١٢٣) أن مجموع ما في أصول الكافي ثمانية كتب، وفي ص(٢٤٨) ذكرأن بقية ما في الفروع ستة وعشرين بابا، ليصبح مجموع الكتب لديه أربعة وثلاثين كتابا. والذي يظهر أنه لم يعتبر الروضة كتابا، وأدرج أبواب الصدقة ضمن كتاب الزكاة. وقد وافقه على هذا العدد الدكتور عبدالهادي الفضلي في مقال على النت بعنوان: مصادر الحديث.

وقد سبقهم في ذلك كما بينت سابقا[1]:

- الطباطبائي الذي أوصلها إلى (٣٢) كتابا.
- النجاشي الذي أوصلها إلى (٣١) كتابا.
- الطوسي الذي أوصلها إلى (٣٠) كتابا.

وعند النظر والتأمل في التعداد الذي ذكره المتقدمون والمتأخرون نجد أن التفاوت بينهم يسير لا يتجاوز بضعة كتب، وهذا قد يُتغاضى عنه بسبب أن عناوين الكتب موجودة في أغلب قائمة التعدادات، وأن السبب في التفاوت هو ذكر بعضهم لبعض الكتب وإهمال بعضهم لبعضها الآخر، أو إدراج بعض الكتب باعتبار أنها أبواب ضمن كتب أخرى، ولكن الإشكال الذي لم ولا يزال قائما ولم يجب عنه أحد - فيما أعلم - من المتأخرين هو ما أثاره الخوانساري وأيَّده عليه عبد الرسول الغفار في تعداد الكتب التي وصلت إلى خمسين بابا. وهذا ما يدعو كل باحث عن الحق، وكل عاقل منصف من أتباع طائفة الإمامية الاثني عشرية للسؤال عنه بقوله:

هل النسخة الحالية دمجت فيها الأبواب والكتب حتى أصبحت بضعا وثلاثين كتابا؟

أم أنه قد حذف من كتب الكافي ما مقداره بضعة عشر كتابا؟

أم أنه قد سقط سهوا بفعل النساخ هذا المقدار من الكتب؟

---

(١) وبقي الرقم (٣٣) كتابا أشار إليه الملا خليل القزويني بقوله في شرحه على الكافي ما معربه: " اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحينئذ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتابا " (الصافي، شرح الكافي، ص ٣١).

والجواب عنه سهل يسير، نستطيع الوصول إليه بواسطة إيجاد النسخ التي ذُكر عن علمائهم إثبات وجود الخمسين كتابا فيها. ولذا فعلى من ينكر هذه الزيادة أن يأتي بنسخة واحدة من النسخ التي فيها ذكر هذه الزيادة في الكتب ليتأكد من عدم صحتها، وينفي كلام العلماء المتقدمين المثبتين لهذا العدد من الكتب، ويثبت خطأ الكتبة الناسخين بأنه سهو وقع لهم، أو اشتباه محض[1].

ومع ذلك فإني أكاد أجزم بعدم وجودها، ولو وجدت لأخفيت بسبب أن وجودها سيؤدي إلى اتهام كتاب الكافي بالنقص والحذف. إذ كتابٌ يدعي ناسخوه وناقلوه أنه أعظم كتاب في الإسلام، ولا يدانيه مثله في بابه الخ...، ويتوارد عليه كبار علماء المذهب بالشرح والتعليق، ثم يأتي من يدعي أنه كتاب ناقص، لا

---

(١) وقد وجدت ردا من أحد أتباع مذهب الإمامية على الشبكة العنكبوتية في كتاب سماه (لله وللحقيقة) على الإشكال الذي أورده مؤلف كتاب (لله ثم للتاريخ) حول تعداد كتب الكافي من حيث تعارض عبارتي الكركي والطوسي، قال فيه: (وليته ساق لنا هذه الكتب التي زعم أنها زيدت في الكافي، وذكر لنا عدد أحاديثها، بدلاً من حساب الأحاديث بالأبواب، ولا سيما أن أبواب كتاب الكافي تتفاوت في عدد أحاديثها، وحساب الأحاديث لن يكلّفه مزيد مؤونة، لأن طبعة كتاب الكافي المتداولة قد اشتملت على حصر أحاديث كل كتاب. ولعل السبب في ذلك أن الكاتب يعلم أن عدد أبواب الكافي لا يزال ثلاثين كما ذكر الشيخ الطوسي، لم يُزَد فيها ولم يُنقَص منها، وما نُقل عن الكركي من أنها خمسون كتاباً هو اشتباه محض). وأنا أقول: ليتك تثبت أن عبارة الكركي التي ثبتت عن غيره من علماء مذهبك أيضا أنها اشباه محض أيضا، ولن تكلّفك مزيد مؤونة، لأن نسخ الكافي المخطوطة بالعشرات وهي موجودة عند من حقق كتاب الكافي وأخرجه للطباعة، واعتمده علماء المذهب مرجعا للإحالات، ثم تحاول أن تجمع كل من قال ذلك في مصنف مستقل، تختمه بعبارة سهلة يسيرة تقول فيها: (إنها كلها اشتباه محض)!!!.

شك أن هذا يعتبر قاصمة لأصول هذا المذهب المخترع.

إن هنالك نتيجة خطيرة يجب التنبه لها - على فرض كون كتب الكافي قد بلغت الخمسين كتابا - وهي أن ما زيد على عناوين كتب الكافي منذ القرن الخامس حتى القرن الثامن وما بعده يعادل ما نسبته ٤٠ بالمائة منذ زمن تأليفه، ولا نعلم عن عدد الأحاديث المنضوية تحت هذه الكتب وهذا يعني عدم الوثوق في مرويات هذا الكتاب، وعدم الوثوق في صدورها عن المعصوم أيضا؛ لاحتمال كون هذه الزيادة من أشخاص قد دسوا في هذا الكتاب ما ليس منه؛ مما يعني الإخلال بأحكام هذا المذهب وعقائده.

وختاما أقول: إلى أن يتم إيجاد نسخة الخمسين كتابا، أو الجواب المقنع عن إشكال وجود الخمسين كتابا الذي ورد في عبارات علماء هذا المذهب المتقدمين والمتأخرين؛ فإن الشبهة بوجود الخلاف في تعداد كتب الكافي لا تزال قائمة حتى يقيض الله من يزيلها ويجيب عنها. وخصوصا إذا علمنا أن أول نسخة كاملة للكافي وقعت لأحد المحققين واعتمد عليها في تصنيف كتابه، كان تاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري، وأن نسخة غيره ممن تعتبر نسخته المطبوعة هي المعتمدة حاليا في النقل والإحالات كانت أقدم نسخة اعتمد عليها مؤرخة في سنة (١٠٥٧هـ)[1].

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٤/١) .و انظر لزاما: الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.

⚙ الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة.

كتاب الروضة المنسوب للكليني والمطبوع كمجلد مستقل ضمن مجلدات كتاب الكافي الثمانية، كثر حوله حديث عند العلماء المتقدمين، كما يصرح بذلك المعاصرون ويحاولون إثبات صحة نسبته للكليني وأنه تابع لكتاب الكافي.

ويحدثنا حول ذلك الدكتور عبد الرسول الغفار فيقول: (كثر الحديث حول كتاب الروضة عند العلماء المتقدمين فمنهم من جعله بين كتاب العشرة وكتاب الطهارة، ومنهم من جعله مصنفا مستقلا عن الكافي، وقسم ثالث تردد في نسبته للمصنف، بل في كلمات بعض المتأخرين نفاه عن الكليني ونسبه إلى ابن إدريس صاحب السرائر...)[1].

فهذا التوضيح حول كتاب الروضة يمكن من خلاله تلخيص مواقف علماء الشيعة أنفسهم من هذا الكتاب على النحو التالي:

١. أنه كتاب ضمن كتب كتاب الكافي، وليس مستقلا عنها.

٢. أنه كتاب مستقل عن كتب الكافي، نظير كتاب الأصول وكتاب الفروع.

٣. أنه كتاب لا تصح نسبته للكليني، بل هو لغيره من علماء الاثني عشرية.

أما الموقفان الأولان، فليسا محل شبهة كبيرة تحتاج إلى إثارتها أو الجواب عنها؛ إذ لا فرق بين كون كتاب الروضة كتابا مضموما ضمن كتاب الكافي، أو كونه كتابا مستقلا عنه، فالمؤدى واحد ما دام أن مؤلفه واحد وهو الكليني. إلا إذا أثيرت من حيث كونها بابا من أبواب كتاب الكافي أو مستقلة عنه، وقد

(١) انظر ص(٤٠٨). والعبارة كذا في الأصل، والذي يبدو أنها هكذا: (.. المتأخرين من نفاه عن الكليني).

أشرنا إلى ذلك في شبهة وجود الخلاف في عدد كتبه.

وإنما محل الإثارة من هذه المواقف، هو الموقف الثالث النافي لنسبة كتاب الروضة للكليني، ونسبته لعالم آخر. ولذا فمن خلال هذا التوضيح يمكنني البحث عن السبب الذي أدى ببعض علماء الشيعة لإثارة هذه الشبهة حول كتاب الروضة مع اشتهاره بأنه أحد أجزاء كتاب الكافي، وأنه تابع لمجلداته الثمانية المطبوعة، مما يدعوني في البداية للبحث عن شيئين:

الأول: من هو أول من أثار هذه الشبهة من علمائهم؟؟

الثاني: هل وافقه غيره من العلماء على ذلك أم لا؟؟

أما جواب السؤال الأول فهو: أن أول من أثار هذه الشبهة - من خلال كتابات المعاصرين التي وقفت عليها - هو الخليل بن الغازي القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ)، حيث ترجم له الميرزا عبدالله الأفندي (ت١١٣٠هـ) بقوله: (وكان له أقوال في المسائل الأصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة... ومن أغرب أقواله:... أن الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضا، ولكن لم يثبت)[1].

لكن هذه الترجمة التي توحي بانتقاد الأفندي لرأي الخليل القزويني مع قرب الزمن بينهما، نجد ما يخالفها عند الخوانساري الأخباري (ت١٣١٣هـ)، حيث يقول في ترجمة القزويني في روضاته: (وكان ينسب تأليف روضة الكافي إلى

(١) انظر كتاب (رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/٢٦١) نقلا عن كتاب (الكليني وكتابه الكافي) ص(١٣٣) للعميدي.

صاحب السرائر، كما ينسب ذلك أيضا إلى الشهيد الثاني فلا تغفل)[1]. ويقول في ترجمة الكليني: (وقال أيضا صاحب كتاب التوضيح المتقدم ذكره في ذيل ترجمة أبي العباس الضرير: لا يعرف إلا كتاب تعبير الرؤيا، وقال قوم: إنه لأبي جعفر الكليني، وليس له فليلاحظ. وقد ينكر كون كتاب الروضة أيضا من جملة كتب الكليني، من جهة عدم اتصال سندنا إليه أو غير ذلك فلا تغفل)[2].

وهذا هو جواب السؤال الثاني، حيث يلاحظ على عبارات الخوانساري أنه يؤيد ذلك من خلال التأكيد على هذه المعلومة بقوله في خاتمتها (فلا تغفل) والتي لم أر أيا من المعاصرين حينما ينقل عبارة الخوانساري يذكرها!! مما يستأنس به على ما ذهبت إليه، وخصوصا أنه أتى بسبب آخر يؤيد هذه الشبهة وهو عدم اتصال سنده إلى الكليني لكتاب الروضة. والله أعلم.

وبهذا يمكننا معرفة أن رأي محققي طائفة الأخبارية على عدم نسبة كتاب الروضة للكليني، خلافا لما ذهبت إليه طائفة الأصولية في محاولاتهم لإثبات نسبتها للكليني، كما سنعرفه من خلال كلام المعاصرين، حيث سأعرض لنموذجين منهم ممن تخصصوا في كتاب الكافي ومؤلفه الكليني:

النموذج الأول هو: ثامر العميدي في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع)، حيث عقد مبحثا خصصه لكتاب الروضة، أوله عن شبهة فصل الروضة عن الكافي، جاء فيه: (أما كتاب الروضة من الكافي فهو ليس من الكتب المفقودة- والحمد لله - فإثباته للكليني أيسر من غيره، وقد نُسب هو الآخر إلى

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) (٣/٢٦٠).

(٢) انظر المصدر السابق (٦/١١١).

غير مؤلفه اشتباها أيضا.... وجواب هذه الشبهة سيكون مما يلي: من كتاب الروضة نفسه.... من كتب الرجال..... من رواية القدماء في الروضة). وسرد في كل جواب من هذه الأجوبة الثلاثة ما يؤيد مقولته، خاتما إياها بقوله: (ومن هذا يتبين بطلان هذه الشبهة، وتأكيد كون الروضة من تأليف الكليني وجزء من كتابه الكافي...)[1].

النموذج الثاني هو: عبد الرسول الغفار في كتابه (الكليني والكافي) ، حيث يقول بعد الإشارة إلى حدوث خلاف حول نسبة كتاب الروضة للكليني: (أقول: هذا شيء غريب جدا، ولا أدري لماذا هذا الإغفال؟ ونحن لا نشك في كون كتاب الروضة من تأليف الشيخ الكليني، بل هو جزء من كتابه الكافي، ودليلنا على ذلك عدة أمور، منها:

أولا: أن الشيوخ الرواة المذكورين في أوائل أسانيد الروضة كلهم من الطبقة الثامنة أو التاسعة، والشيخ الكليني يعد من الطبقة التاسعة، وهو يروي عن صغار الطبقة الثامنة الذين يعدون من مشايخ الكليني، كما أنه يروي من الطبقة التاسعة الذين عاصرهم. أما ابن إدريس فيعد من الطبقة الخامس عشرة، فكيف ينسب تصنيف الكتاب إليه؟ علما أن الرواة في أوائل أسانيد الأحاديث من الروضة كلهم من الطبقة الثامنة أو التاسعة.

ثانيا: أسانيد الروضة وأسانيد الأصول والفروع من الكافي كلها واحدة متشابهة...

ثالثا: أكثر روايات الكافي مروية بواسطة العدد، وأشهرها ثلاثة....

---

(١) انظر ص(١٣٢-١٣٦).

رابعا: لقد نهج الشيخ بعد إكمال كل كتاب أن يذكر في آخره عبارة الإتمام، وما هو الذي يليه من كتاب. ولا يخفى أن تجزئة الشيخ - على ما يبدو - للكافي غير التي بأيدينا الآن، وهذا حسب ما نستظهره من العبارات المذيلة لبعض كتب الكافي من النسخة المطبوعة التي بأيدينا. كيفما كان، فإن المصنف ختم كل كتاب بكلمة (تم).

خامسا: من الأدلة المعتبرة، اعتراف الشيخ النجاشي والشيخ الطوسي في كون الكتاب للشيخ الكليني، وأنه جزء من الكافي... فالنجاشي ذكر جميع كتب الكافي، والتي من ضمنها الروضة، وبعد ذلك استأنف الكلام في سرد مصنفات الشيخ. أما الشيخ الطوسي... فقد ذكر ترجمة الشيخ، وشرح كتب الكافي إلى أن وصل إلى آخره، فقال: وكتاب الديات، وكتاب الروضة، آخر كتاب الكافي)[1].

فهذه خمسة أدلة ذكرها الغفار، وبنحوها قال العميدي، وأضاف:

سادسا: وجود من ينقل عن كتاب الروضة في المصادر القديمة، إما بصريح العبارة أو بإهمالها، أو برواية ما في الروضة بطريق آخر.

سابعا: أسلوب عرض المرويات، واللغة المستخدمة في الروضة من حيث العنعنة السائدة، والاصطلاح المتداول... واختصار الأسانيد... هي بعينها في أصول الكافي وفروعه.

وبهذه الأدلة السبعة التي أشار إليها المعاصرون يمكن لنا معرفة الرد على رأي الخليل القزويني في إثارته لهذه الشبهة المتعلقة بنسبة كتاب الروضة للكليني.

---

(١) انظر ص(٤٠٨-٤١٥).

ولكن عند التأمل في هذه الأدلة، يرد على أذهاننا عدة أسئلة مفادها:

- هل الخليل القزويني قال هذه العبارة جزافا، أم أنه قالها عن دراية وعلم؟؟

- هل جميع ما ذكره المعاصرون من الأدلة على إثبات نسبة الروضة للكليني غفل عنها القزويني؟؟

- لماذا لم ترد مثل هذه الأدلة في عبارات المتقدمين المعاصرين أو القريبين لزمن القزويني؟؟

أسئلة تحتاج إلى أجوبة من المعاصرين - وليس منَّا - الذين تصدوا للرد على هذه الشبهة في القرن الرابع عشر، ولم يشيروا إلى شيء من ردود المتقدمين - إن كان لهم ردود - حولها!! . ولا يشكل علينا في هذه الأسئلة ما نقله المعاصرون عن بعض المتقدمين من نقدهم لهذه الشبهة، إذ جميع هؤلاء من أعيان القرن الرابع عشر - باستثناء الأفندي (ت١١٣٠هـ) - الذي أشار لاستغرابه فقط من دون نقده لتلك المقولة، بينما القزويني (ت١٠٨٩هـ) من أعيان القرن الحادي عشر كما هو معروف من تاريخ وفاته.

ولتأكيد ذلك سأنقل عبارات من نقد هذه الشبهة من متقدمي معاصري هذا القرن وهما -على حسب اطلاعي - شخصان اثنان:

الأول: الميرزا حسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) حيث قال: (هذا ولكن في رياض العلماء في ترجمة العالم الجليل المولى خليل القزويني: ومن أغرب أقواله القول.... وأن الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني، ولكن لم يثبت، انتهى. ولا يخفى ما في الكلام الأخير بعد تصريح هؤلاء الأعلام، واتحاد سياق الروضة وساير كتب الكافي، وعدم وجود ما

ينافيه وما به يصلح نسبته إلى الحلي، ونقل الأصحاب عنها قديما وحديثا كنقلهم عن غير ما من كتب الكافي والله العاصم ومنه التوفيق)[1].

الثاني: آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) حيث قال: (روضة الكافي) من أجزاء كتاب (الكافي) لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني المتوفى ٣٢٨. وقد طبع مستقلا مكررا. ثم منضما مع (تحف العقول) في ١٣٠٣ ثم مستقلا على الحروف بطهران ١٣٧٧ وقد شك المولى خليل القزويني في انتساب الروضة إلى الكليني في شرحه المسمى بالصافي نقلا عن الشهيد وردَّ عليه في فهرس مكتبة جامعة طهران (٣: ١٤٥٩ – ١٤٨٣) ولي رسالة مستقلة في شأن الكافي والكليني)[2].

فهذان عالمان من أعيان القرن الرابع عشر، وردود بعضهم لا تخرج عن ردود المعاصرين لأنها فيما يبدو هي أصول ردود المعاصرين، وبعضها الآخر لم يتم الاطلاع عليه، ويبدو لي أيضا أنه لا يخرج عن تلك الردود، إذ لو كان فيها ما يفيد ويزيد لسبقنا إليه المعاصرون المتخصصون في ترجمة الكليني. وليت أن الأمر يقتصر على ذكر الشبهة والرد عليها فقط عند المعاصرين، لكن بعضهم قد يستخدم أسلوبا للتوهين والتشكيك فيما نقل عن الخليل القزويني، وأن الصحيح عنه هو تردده في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، وليس في كونه من تأليفه!! وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أمرين:

---

(١) انظر كتاب (خاتمة مستدرك الوسائل) (٥٣٦/٣).

(٢) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٣٠٢/١١). وقد بحثت – حسب جهدي– عن هذه الرسالة عبر مواقع البحث في الشبكة العنكبوتية، والمواقع المختصة بالكتب الشيعية، وكذا في برنامج أهل البيت الإلكتروني، وأخيرا عبر الرسائل العلمية والمؤلفات التي اعتنت بالكليني والكافي فلم أجدها.

الأول: قوة هذه الشبهة المنسوبة للقزويني، وربما صحتها في الحقيقة والواقع.

الثاني: استمرار أتباع هذا المذهب الاثني عشري في الكذب تحت مسمى التقية، للدفاع عنه ومحاولة إظهار براءته مما ينسب إليه من اختلاف وتضاد في الكتب والروايات.

يقول الدكتور فتح الله المحمدي: (رغم أن بحثنا الأساسي يختص بنقد الآراء والافتراءات التي ذكرها الدكتور القفاري فيما يخص مسألة تحريف القرآن الكريم، ومن وجهة نظرنا فإن المقدار الذي ذكرناه يكفي لمعالجة هذا الموضوع ودراسته لكي يتمكن القارئ من تحديد المنهاج الذي سار عليه القفاري في سائر المواضيع التي عالجها في كتابه (أصول مذهب الشيعة) وفهم طبيعة الآليات التي استخدمها، **بيد أن بعض ادعاءات الدكتور القفاري في هذا الكتاب تشكل ضربة قاصمة وخطيرة بحيث لا يتسنى للإنسان أن يمضي عليها دون اعتناء أو يتجاهلها دون اهتمام**، وذلك نظراً للآثار البالغة السوء التي تتركها هذه الادعاءات في أذهان الآخرين.

ومن هذه الجهة سوف أحاول في هذا الملحق معالجة نقطتين أثارهما الدكتور القفاري على سبيل الاختصار والإيجاز..... الادعاء الثاني: وهو ادعاء كثيراً ما يكرّره الدكتور القفاري في كتابه وهو قوله: "... إنّ الشيعة يغيرون من كتب قدمائهم... " يقول الدكتور القفاري: (وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة - وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث - هل هو تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي، فكأنّ أمر الزيادة شيئاً طبيعياً ووارد في كل حال).

النقد:.... إن كتاب (الروضة من الكافي) من وجهة نظر علماء الإمامية من

تأليفات ثقة الإسلام أبي جعفر الكليني ﵀ (منهم أبو العباس أحمد بن علي النجاشي.. وشيخ الطائفة الطوسي.. وغيرهما)، والشخص الوحيد الذي أثار الشكّ ووقف موقف المتردد من هذا الأمر هو (خليل بن الغازي القزويني) (م ١٠٨٩هـ)، وإنّه أيضاً بل إنه لم يشكك في أصل كون كتاب الروضة من تأليفات الكليني، وإنما تردد في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، أي أنه تردد في كونه كتاباً مستقلا أو جزءاً من الكافي، يقول القزويني في هذا الصدد في شرحه على الكافي ما معربه: "اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحينئذ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتابا" (الصافي شرح الكافي:ص٣١))[١].

وليس لي من تعليق هنا سوى أن أقول: إذا كان هذا هو فهم الدكتور فتح الله، فماذا نقول في فهم المتقدمين بدءا من الأفندي (ت١١٣٠هـ) ومرورا بالخوانساري (ت١٣١٣هـ)، والنوري (ت١٣٢٠هـ) والطهراني (ت١٣٨٩هـ)، وانتهاء بالعميدي والغفار!!

وختاما: فلنا أن نتساءل ما هو السبب الذي دعا الخليل القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ) للقول بهذا القول حول كتاب الروضة، أليس من الأجدر به ألا يثير مثل هذه الشبهة حول أي شيء يتعلق بالكافي والكليني؟؟، وخصوصا أنه من طائفة الأخبارية التي تعظم الكليني وتقدس كتابه الكافي؟؟

---

(١) انظر كتاب (سلامة القرآن من التحريف) ص(٥٨٢-٥٩٦)- طبع مركز الرسالة - منشور على الشبكة العنكبوتية.

http://www.mezan.net/books/rad_alshobohat/s-qur/html/s-quran-34.html.

والجواب: أنه عند الرجوع إلى ما نُقل عنه فإننا لا نجد ما يدلنا على السبب الذي دعاه لهذا القول، ولذا تجد أن الردود على ما أثاره لم تذكر سبب إثارته للشبهة حتى يجيبوا عليه، وإنما جاؤوا من عند أنفسهم بأدلة توضح أن كتاب الروضة من حيث أسلوبه وطريقة مؤلفه وأسانيده تشبه بقية أجزاء الكافي... الخ.

ولكن هل هذه الردود من القوة بمكان يجعلها حاسمة لرد هذه الشبهة؟

والجواب - والله أعلم -: أنها ليست كذلك، وذلك للأسباب الأربعة التالية:

السبب الأول: أن كتاب الكافي بأصوله وفروعه وروضته لم يثبت أن الكليني قسَّمه بهذا التقسيم، فضلا عن تسميته لكتابه بالكافي، كما بينت ذلك سابقا.

السبب الثاني: أن الناظر في أسلوب الروضة جمعا وعرضا وأسلوبا وتنسيقا، يرى فرقا واضحا بينه وبين الأصول والفروع من حيث التبويب والترتيب وعدم تسلسل مواضيعه وأحداثه.

السبب الثالث: أن الادعاء بأنه يوافق أسلوب الكليني في أسانيده وشيوخه وعدته وعرض مروياته مع أسلوبه في الأصول والفروع، مردود بإمكانية تركيب الأسانيد على متون منتقاة، ونسبتها إلى الكليني، آخذين في اعتبارنا ما أسلفته في شبه سابقة من حيث وجود السقط والزيادة والتحريف في متونه وأسانيده وتحقق وجود المدسوس والمحرف من المرويات فيه.

السبب الرابع: أن الاحتجاج بكون النجاشي (ت٤٥٠هـ) والطوسي (ت٤٦٠هـ) قد ذكرا أن كتاب الروضة من الكافي، كأقدم شخصيتين نقل عنهما ذلك، مردود بأربعة أمور:

الأمر الأول - أن ذكرهما لذلك إنما هو نقل مجرد، ليس في موضع التحرير والتحقيق.

الأمر الثاني - أن المدة الزمنية بينهما وبين زمن تأليف الكافي (ت ٣٢٩هـ)، والتي تقدر بنحو (١٢٠سنة) تقريبا، مدة طويلة لا يؤمن معها من وجود التحريف والإضافة لهذين الكتابين، كما قد أشرت إلى حصول ذلك في كتاب النجاشي.

الأمر الثالث - أن كلام النجاشي (ت٤٥٠هـ) في ترجمة الكليني (محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني... صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي، في عشرين سنة شرح كتبه: كتاب العقل،.... كتاب الفرائض، كتاب الروضة، وله غير كتاب الكافي كتاب الرد على القرامطة، كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام، كتاب تعبير الرؤيا، كتاب الرجال، كتاب ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر..)[1] عليه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن الذي يعقب كتاب الفرائض (أو المواريث) في النسخة المطبوعة من الكافي؛ كتاب الحدود ثم الديات ثم الشهادات ثم القضاء والأحكام ثم الروضة.

الملاحظة الثانية: أن عبارة النجاشي لا تدل على استقلالية كتاب الروضة عن الكافي كما هو الحال اليوم من الأجزاء المطبوعة، وإنما يدل على كونه تابعا لغيره من كتب الكافي، مما يعني احتمال تأليف الكليني له كغيره من كتب الكافي، وليس بهذا الحجم والمحتوى الذي يعادل مجلدا من مجلدي الأصول من الكافي.

وهاتان الملاحظتان تفيدان بواحد من أمرين:

- إما أنه قد حصل خلل وتغيير في ترتيب كتب الكافي[2]، وأنه قد زيد في

(١) انظر (رجال النجاشي) (٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) كما بينت ذلك في الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتبه.

الكافي ما ليس منه كما هو الحال في كثير من كتب الشيعة المعتمدة.

- أو أن التشكيك في كتاب الروضة من حيث كونه يختلف في أسلوبه ووضعه ومنهجه عن أسلوب الكليني في سائر كتابه الكافي يبقى على أصله ويقوى بذلك. وفي هذا رد على العميدي وغيره ممن يقول بصحة نسبته إليه احتجاجا بقول النجاشي الذي قال هذا الكلام بعد قرابة ١٢٠ سنة من وفاة الكليني وتأليفه الكافي.

الأمر الرابع: أنه قد وجدت أسماء كتب مماثلة تحمل اسم (الروضة) لعلماء آخرين، مقاربين في الزمن للكليني، ذكرهما النجاشي والطوسي، فلا يبعد أن يكون كتاب الروضة منسوبا للكليني كغيره من كتبه الأخرى التي وقع فيها اشتباه في نسبتها إليه، وأنه لواحد منهم ثم نسب للكليني، بناء على أن كثيرا من كتب الشيعة قد فقدت واندرست كما يقوله محققوهم، وأن الكليني لم يسمه أو يذكره. قال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسين ابن الحسن بن دول القمي: (له مائة كتاب، كتاب الحدائق... كتاب الحج،.... كتاب السنن، كتاب التهذيب،..... **كتاب الروضة**،....... وفاة أحمد بن محمد بن دول سنة خمسين وثلاثمائة). وقال في ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان،... وله كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد،....، **كتاب الروضة**، كتاب نوادر الفضائل.....، ومات ﵀ بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة).

وختاما: فإن قضيتنا مع كتاب الروضة ليست مقتصرة فقط على إثبات نسبته للكليني، بل هي شاملة للتلفيق وزيادة ما لم ينسب للمؤلف إلى ما نسب إليه، ولذا فإن الذي يحتاج إلى إثبات هنا هو:

هل الروضة تابعة للكافي باختيار المؤلف نفسه؟ أم أنها أضيفت لكتابه من بعده سواء كانت من تأليفه أم لا؟ وهذا ما يشكك فيه خصوم الشيعة، ويحتاج من علمائهم إلى إثبات!!

- فإن كان الأول؛ فأين ما يثبت ذلك والكليني نفسه لم يسم كتابه بالكافي؟؟

- وإن كان الثاني؛ فهذا دليل على أن كتب الشيعة وخصوصا الأصول منها قابلة للزيادة؛ وفي المقابل أيضا فإنه ليس هناك ما يمنع أن تكون قابلة للحذف والنقص.

جاء في مقدمة كتاب (خاتمة المستدرك) للنوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ): (أدرك الشيخ الحر ... أهمية هذا العمل الجبار وقيمته العلمية، فاسترخص لأجله ما يقرب من عشرين عاما من عمره الشريف، جمع خلالها الكثير من كتب الحديث عند الشيعة التي كانت تدور عليها رحى الاستدلال والاستنباط، فجمعها ضمن منهج سليم، استعرض خطواته في مقدمة كتابه الذي أعده لهذه الغاية، ذلك الكتاب هو (تفصيل وسائل الشيعة) الذي تشرفت مؤسستنا بإعادة تحقيقه وطبعه وفق أحدث الأساليب العلمية، فظهر بحلته الجديدة في ثلاثين مجلدا. وما إن أتم الشيخ الحر كتابه هذا حتى تلقفته الحواضر العلمية الشيعية في كل مكان، ورزق فضيلة الشهرة بين الفقهاء والعلماء، وطلبة العلوم الشرعية، إذ يسر لهم الوقوف على خمسة وثلاثين ألفا وثمانمائة وثمانية وستين حديثا، فلا غرو إذاً أن يكون (وسائل الشيعة) جامعا مأمونا للكتب الحديثية الكثيرة، التي طالما استنزفت من جهود رواد الحركة الفقهية الشيء الكثير، وأن يكون من أكثر كتب الحديث فائدة عند الشيعة الإمامية. ولا يخفى أن (وسائل الشيعة) وإن كان فريدا في بابه، إلا أن مصنفه ... لم يسجل كل ما وصل إلى عصره من

حديث العترة الطاهرة عليهم السلام بل ترك الكثير من الأحاديث لأسباب سيأتي بيانها عند الحديث عن الفائدة الأولى من فوائد هذه الخاتمة.

ومن هنا برزت الحاجة من جديد إلى كتاب آخر يكمل الشوط الذي انتهى إليه صاحب (الوسائل) في لمِّ شتات الأخبار الأخرى، ويجمع الأحاديث التي لم يسجلها الشيخ الحر ... ويجعلها دررا منسقة، طالما اشتاق العلماء أن يروها مجتمعة.

وقد قيض الله تعالى لهذا العمل الضخم رجلا عبقري التتبع.... ألا وهو: خاتمة المحدثين الشيخ ميرزا حسين النوري النجفي، المتوفى بها سنة ١٣٢٠هـ **لقد وقف المحدث النوري على جملة وافرة من الأخبار التي لم يحوها كتاب الوسائل،** وذلك في بضع سنين من التصفح الطويل في كتب الشيعة الإمامية والتتبع الفريد لكل ما لم يورده الشيخ الحر، ومن هنا كانت انطلاقة (مستدرك الوسائل) إكمالا لما استهدفه الأصل نفسه..)[1].

وبعد هذه الجولة مع تلك الردود نترك كل منصف وطالب للحق للتأمل فيها والتعامل من خلالها مع هذا الكتاب.

۞ الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد.

إن المتأمل لحال كتب الشيعة الأصول وخصوصا كتاب الكافي - محل الدراسة - بعد الجولات السابقة مع هذا الكتاب من خلال الشبهات التي أثرتها حوله، والحال الذي وصلت إليه رواياته من حيث الدس والوضع والتحريف والزيادة والنقصان، فضلا عن الضعف والجرح للرواة؛ ربما يتساءل فيقول: إذا كان حال

---

(١) انظر كتاب (خاتمة مستدرك الوسائل) (٦/٨-١٠).

كتاب الكافي بهذه المثابة، فلماذا لم يتعرض له علماء الشيعة الإمامية بالنقد والمراجعة والتصحيح؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تلخيصه في أمرين:

الأمر الأول: بسبب مكانة الكليني مؤلف كتاب الكافي، ومنزلته كتابه عندهم التي صنعها له أتباعه من الآيات والسادة، حيث أنهم قد أوصلوهما إلى درجة من الوثاقة[1] تجعل الاقتراب منهما في منزلة الخطر الذي تخشى عواقبه[2].

يقول هاشم الحسني: (وبلا شك أن الكليني قد بذل جهودا يشكر عليها ويستحق التقدير والتعظيم.. وإذا أردنا أن نستعرض الأسباب التي جعلت للكافي هذه المكانة عند القدامى من العلماء والمحدثين، بل وحتى عند الأخباريين الذين هم أشبه بحشوية العامة، فلا بد وأن نضع في حسابنا شخصية الكليني وتلك الثقة التي كان يتمتع بها.. ومهما كان الحال فإن تلك الهالة التي كانت للكافي ظلت تسيطر على عقول الكثيرين ومداركهم خلال قرنين من الزمان..)[3]. بل إن (حسن الظن بالكليني وغيره من مؤلفي الكتب الأربعة. يسر لهذه الكتب أن تحتل تلك المكانة الرفيعة في نفوس العلماء والمحدثين نحوا من ثلاثة قرون تقريبا، وبلغ الحال ببعض الأخباريين الذين لا يتخطون حرفية النصوص، ولا يفسحون حتى للعقل أن يتدخل في شيء من أمور الدين، بلغ الحال بهم أن اعتبروها من نوع المقطوع بصدوره عن المعصوم، واستمروا على تعصبهم لها

(١) انظر مباحث التعريف بالكافي والكليني ومكانتهما عند الشيعة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب.

(٢) انظر خلاصة شبهة الحكم بصحة أخباره.

(٣) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٤٣).

إلى العصور المتأخرة.. هذه الثقة العظيمة بالمحمدين الثلاثة - محمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن الحسن الطوسي ومحمد بن بابويه - وبخاصة الكليني هي التي جعلت للكافي تلك الحصانة عند المتقدمين من فقهاء الإمامية ومحدثيهم)[1]

الأمر الثاني: بسبب أن التعرض له أو لهما قد تكشف حقيقة هذا المذهب فتفقده تلك الهيبة المصنوعة، وبالتالي تقطع مصادر معيشة هؤلاء الآيات والسادة الذين يعتاشون بسبب هذه الهيبة من الجهلة من أبناء هذا المذهب[2]. وربما تجعل بعضهم يتحولون منه ويبحثون عن مذاهب أخرى[3].

فأما الأمر الأول فقد بينت بعض الأدلة عليه من خلال شبهة الحكم بصحة أخباره، وكيف أنه قوبلت محاولة البهبودي بالتجاهل والإزراء، فضلا عن الضغوط والتهديدات. حيث (شهدت الساحة الشيعية العلمية في الثمانينات من القرن العشرين بعض الجدل حول مشروع محمد باقر البهبودي، وكان من أبرز من انتقده الشيخ جعفر السبحاني، والأستاذ محمد جاودان والسيد محمد جواد الشبيري الزنجاني وغيرهم، حتى خفت اليوم ضوءه، ولم يعد حيا نابضا، بسبب ظروف عديدة، لعل أبرزها الضغط الشديد على صاحب المشروع، وعدم ترحيب المؤسسة الدينية به)[4].

ويقول الحسني - كنموذج آخر - مبينا السبب الذي دعاه لتأليف كتابه

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٢-١٣٥).
(٢) انظر الفصل الأول - المبحث الثاني: جواب الشبهة الرابعة من (الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني).
(٣) انظر كتاب (أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم) لخالد بن محمد البديوي.
(٤) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٧١) بتصرف يسير.

(الموضوعات في الآثار والأخبار) في محاولة منه لتنقية بعض كتب الشيعة مما ورد فيها من خزعبلات وترهات: (وعلى أي الأحوال فلقد وضعت كتابي هذا حول الحديث والمحدثين بعد تردد دام أكثر من سنة كاملة، كانت تشدني إليه بعض الاعتبارات وتمنعني عنه ظروف واعتبارات أخرى، ولكني أخيرا وبعد أن وقفت على مجموعة من الكتب حول المحدثين والأحاديث الموضوعة لجماعة من مؤلفي السنة القدامى، ورأيت بعض الكتب التي تسيء إلى علي وبنيه الأئمة الهداة كمشارق الأنوار للبرسي... وأمثال هذه الكتب تطبع في بيروت بلد الطوائف والأديان والأحزاب من قبل بعض المؤسسات والمكاتب التي تتاجر بالدين والتشيع فيطلع عليها القريب والبعيد وحتى من لا يؤمن بالله ورسوله، فضلا عن الغيبيات والكرامات، وحسب تقديري أن هناك تصميم على المضي في نشر هذا النوع من الكتب الذي لا يعبر عن واقع الأئمة ولا عن عقيدة الشيعة ولا يمت إلى التشيع الصحيح بصلة من الصلات لأغراض لا أستطيع تحديدها في هذه المقدمة، لذلك ولغيره عزمت على تأليف هذا الكتاب، وتم ذلك بتوفيق الله سبحانه... وأنا واثق بأني سأتعرض لحملات قاسية من بعض حشوية الشيعة والمتاجرين بالدين لكني بحول الله وقوته سوف أتجاهل كل ما يقال معتمدا على الله وحده ومستعينا به في جميع أموري...)[1].

وهنا يحق لنا أن نتساءل: إذا كان اعتراف علماءهم المتقدمين والمتأخرين بوجود الدس والتزوير في تلك الكتب؛ فلماذا تحارب هذه المحاولات التي تدعو لتطهير هذه الكتب مما علق بها - إن صح التعبير - من الكم الهائل من هذه

---

(١) انظر مقدمة كتابه ص(٩-١٠).

الروايات التي تم الاعتراف بوجودها، كما صرح بذلك المتقدمون منهم والمتأخرون، (فهذا الميرزا أبو الحسن الشعراني (ت١٣٩٣هـ) أحد العلماء البارزين في عصره، يعالج مسألة الراويات والأخبار في كتابه "المدخل إلى عذب المنهل" ورسالته في الدراية، وينتقد فيه نظرية الأخباريين في اليقين بالنصوص الحديثية، والملفت فيه أنه يعتقد أن من بين كل ألف حديث هناك خمسون حديثا كاذبا، لا ضعيفا فحسب، ويترقى الشعراني في موضع آخر ليقول: إن أحاديثنا يُظن بعدم صدور خُمسها تقريبا، ولكي يؤكد الميرزا الشعراني نظريته هذه يجمع نقاط ضعف الروايات، مما أتى العلماء قبله على ذكرها وفعّلتها الحركة الأصولية بعد سقوط الأخبارية، ليعزز بذلك الموقف، مستشهدا بأن أكثر علماء الشيعة صرحوا بوجود الأخبار المكذوبة الكثيرة في مصادر الحديث)[1].

يقول الحسني: (والذي لا يجوز التنكر له أن محدثي السنة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعيا وإدراكا للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من محدثي الشيعة فألفوا بالإضافة إلى كتب الرواية وأحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمان حول الموضوعات وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات... أما الشيعة فقد تجاهلوا هذا الموضوع وكأنه لا يعنيهم من أمره شيء، في حين أن الموضوعات بين مروياتهم لا تقل في عددها وأخطارها عن الموضوعات السنية،... ولكنهم لم يحاولوا خلال هذه القرون الطوال أن يضعوا ولو كتابا واحدا يشتمل ولو على نماذج من الموضوعات في مختلف المواضيع..)[2].

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٤٧) بتصرف يسير.
(٢) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٨٨-٨٩).

وأما الأمر الثاني فقد أشرت لبعض ما يؤكده[1] من خلال مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني، وكيف يحرص علماءهم على إخفاء كتبهم الأصول عن أتباعهم ليبقوا جُهَّالا بما هو موجود فيها، وجعل أنفسهم بمثابة المراجع التي تنوب عنهم في قراءة أقوال الأئمة وفي معرفة تلك الأقوال والإحاطة بها، من أجل ألا تظهر حقيقتها وما فيها من الزيف الذي لا يقره شرع ولا عقل، ولئلا يفقِد العالم الشيعي المركز الاجتماعي الذي أوصله إليه حرصه على كتمان هذه الكتب عن أتباعه، وخصوصا أن المراجع قد كَفَوهم مؤونة البحث في مقابل إمدادهم بالمال.

يقول الطوسي (ت٤٦٠هـ) في مقدمة كتابه (التهذيب): (ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه علينا بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، **وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا**، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفيكم وأكثر تباينا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة

(١) انظر خلاصة شبهة الحكم بصحة أخباره.

بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حلِّ الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبدالله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي[1] كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها...)[2].

فهذه شهادة أحد علماءهم المعتمدةُ أقوالهم في المذهب تبين حقيقة هذا المذهب الذي أدى ببعض من كان يعتنقه إلى تركه والتحول عنه لما رأى فيه من تناقضات واختلاف وتباين، ربما لو اكتشفها بقية الأتباع الباحثين عن الحقيقة لفعلوا مثل ما فعل من التحول عنه إلى غيره.

قال يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) في ترجمته للشيخ حسن صاحب (منتقى الجمان) منتقدا له تقسيم الروايات على مصطلح التصحيح والتضعيف لديهم: (وإذا نظرت إلى أصول الكافي وأمثاله وجدت جلَّه وأكثره إنما هو من هذا القسم الذي اطرحوه[3]، ولهذا ترى جملة منهم لضيق الخناق خرجوا من اصطلاحهم في مواضع عديدة، وتستروا بأعذار غير سديدة، وإذا كان هذا في أصل الاصطلاح فكيف الحال في اصطلاح صاحب (المنتقى) وتخصيصه الصحيح بما ذكره ما

---

(١) يقول المعلق عليه: في أ (أبا الحسن الهروي) ونسخة في الباقي (الهروي) ولم نعثر على ترجمته فيما بأيدينا من المصادر.

(٢) انظر مقدمة كتاب (تهذيب الأحكام) للطوسي (١/٢-٣) - ط دار الكتب الإسلامية بطهران.

(٣) بمعنى أنهم حكموا عليه بالضعف بناء على هذا المصطلح، لكنهم لما احتاجوا إليه التمسوا له الأعذار الواهية.

هذا إلا غفلة ظاهرة، والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار[1]، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها[2]، لعدم الدليل على جملة من أحكامها[3]، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)[4].

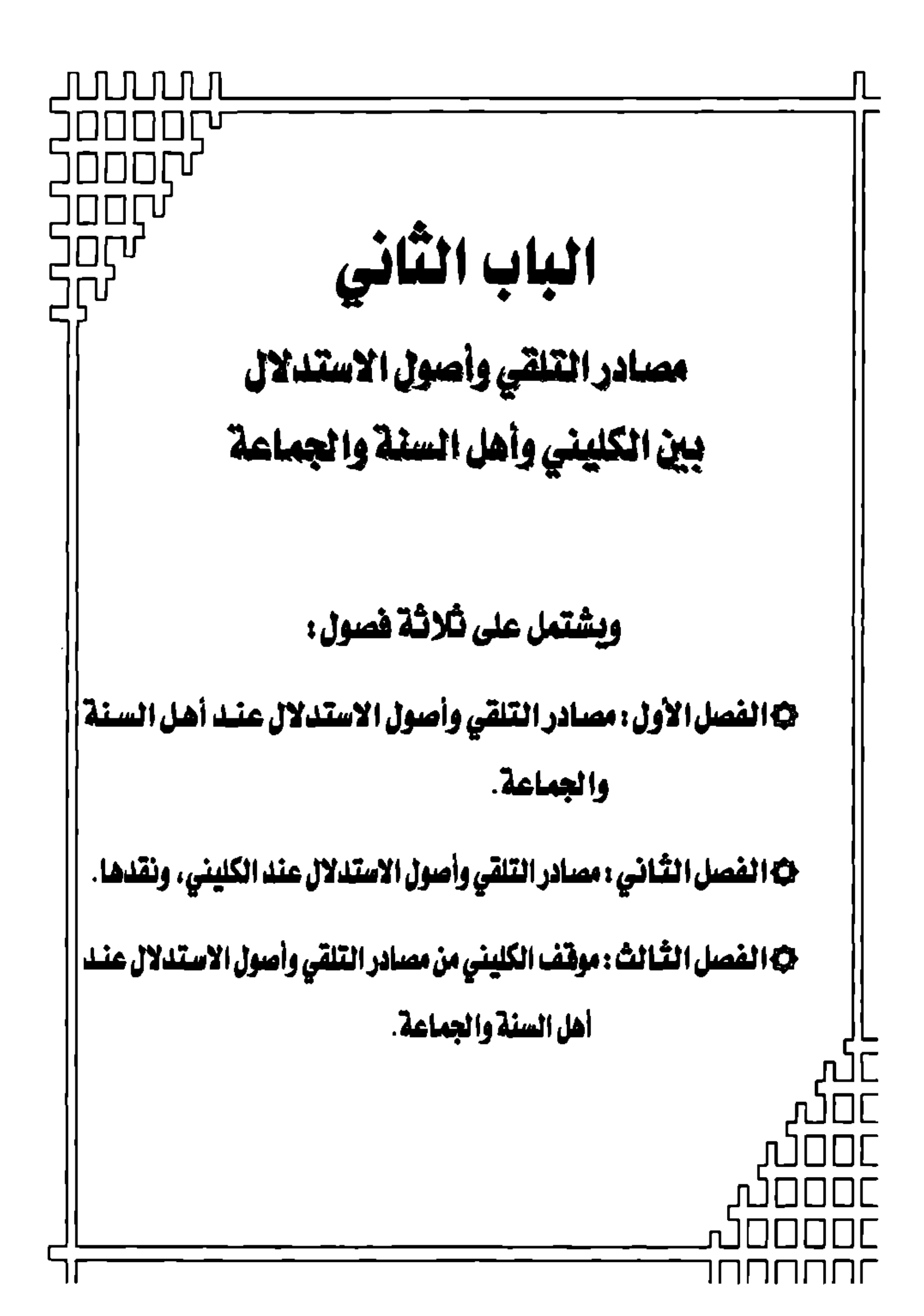


(١) أي على علاتها وما فيها من تناقض وتباين وتضاد كما أشار لذلك الطوسي في مقدمة تهذيبه.

(٢) إذا تم تمحيصها وتدقيقها، وقد أكدَّ على هذا المعنى الحر العاملي صاحب الوسائل، كما بينته في شبهة الحكم بصحة أخباره.

(٣) وهذه هي حقيقة دين الاثني عشرية - التي يخفونها عن أتباعهم - المبني على روايات كتبهم المعتمدة، والتي منها كتاب الكافي.

(٤) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٦-٤٧).



الباب الثاني

مصادر التلقي وأصول الاستدلال بين الكليني وأهل السنة والجماعة

ويشتمل على ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.
- الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.
- الفصل الثالث: موقف الكليني من مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

الفصل الأول

مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل:٧٨]، فهذه الآية التي تدل على افتقار الإنسان إلى المعرفة عند ولادته؛ تؤكد في الوقت ذاته على امتلاكه الأجهزة الملائمة التي تمكنه من اكتساب تلك المعرفة سواء كانت عن طريق الحواس الظاهرة والباطنة أو عن طريق النظر العقلي المتدبر بحدوده وضوابطه. إذ هما وسيلتا التعرف على عالم الشهادة أو الطبيعة (الآفاق والأنفس).

ومع ذلك فإن الله تعالى قد فطر الإنسان على معرفة أمور كثيرة يحتاج إليها في حياته، تسمى بالضرورات العقلية، ومن أعظمها المعرفة الفطرية المغروزة في نفسه عن الله تعالى ووحدانيته وقدرته. يقول الله تعالى كتابه الكريم: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم:٣٠].

لكن لما كان العقلُ البشري محدودا وقاصرا وعاجزا عن الاستقلال بمعرفة أصول العقيدة على التفصيل وخصوصا في مجال عالم الغيب، والفطرةُ قد يطرأ عليها ما يغشِّيها ويحرفها عن صوابها؛ فإننا نحتاج إلى ما يجلوها ويصحح مسارها ويمنعها من الانحراف، وكذلك ما يدل العقلَ على طريقة التعامل مع عالم الغيب، وهذا ما نسميه بالوحي (القرآن والسنة) الذي تكفل الله تعالى

بإنزاله على الصفوة من أنبيائه، وجعله السبيل الوحيد لهداية الإنسان، وحصول سعادته وفلاحه في الدنيا والآخرة.

ولذا فقد جعل الله تعالى لهداية البشرية طريقين، هما: طريق الفطرة القائمة على القلب السليم والعقل الصحيح، وطريق الوحي الذي يعتبر الفيصل في تحقيق هداية البشرية، والذي بعث الله به أنبيائه ورسله، وجعله حجة بينه وبين خلقه في الثواب والعقاب ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (١٦٥)﴾ [النساء:١٦٥][1].

ومن هنا تأتي أهمية هذا الطريق الذي يعتبر المصدر الأساس لتلقي العقيدة الصحيحة التي سار عليها سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين مصداقا لقوله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة! قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: الجماعة)[2] وفي رواية: (ما أنا عليه وأصحابي)[3]. وقوله ﷺ: (لا تزال طائفة من

---

(١) انظر بتصرف الكتب التالية: (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور عثمان جمعة ضميرية ص(١٦٠) - ط مكتبة السوادي - جدة. (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) للباحث عبداللطيف الحفظي ص(١٣٣-١٤١) - ط دار الأندلس الخضراء - جدة. (المرشد في كتابة الأبحاث) للدكتور: حلمي فودة و عبدالرحمن صالح ص(٢١-٢٣) - ط دار الشروق - جدة.

(٢) رواه ابن ماجه من حديث عوف بن مالك (كتاب الفتن، ١٧- باب افتراق الأمم، رقم ٣٩٩٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه برقم (٣٢٢٦) (٢/٣٦٤) نشر مكتب التربية العربي.

(٣) رواه الترمذي من حديث عبدالله بن عمرو (كتاب الإيمان، ١٨- باب افتراق هذه الأمة، =

أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله و هم كذلك)[1].

ولذا فإننا نجد أن الطرق والوسائل التي تستفاد وتستنبط من خلالها هذه العقيدة الإسلامية الصحيحة - عقيدة أهل السنة والجماعة-؛ والتي تعرف عند العلماء بالمصادر[2] تنقسم إلى قسمين:

١- مصادر رئيسة: وهي الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما.

٢- مصادر ثانوية: تابعة للمصادر الرئيسة وغير مستقلة عنها أو متعارضة معها أبداً؛ وهي العقل الصحيح الذي يعد أحد ركني الفطرة السليمة[3].

وبناء على ما تقدم، فإنه سيتضح لنا كيف أن المقررين لعقيدة الطائفة الاثني عشرية والمروجين لها والمؤلفين فيها - وعلى رأسهم الكليني - قد ضلوا ضلالا كبيرا حينما أعرضوا عن هذا الطريق الواضح الذي سارت عليه الأمة الإسلامية من عصر الصدر الأول حتى الآن، وأخذوا يلوون رؤوسهم يمنة ويسرة إلى أصحاب الملل الضالة والنحل والأديان المنحرفة ليتلقوا منهم عقائدهم ويدسوها ضمن عقائد المسلمين بحجة التشيع والمحبة لآل البيت، وبغض أزواج النبي ﷺ وأصحابه. مؤكدين بذلك فساد فطرتهم وضلال عقولهم من ناحية،

رقم ٢٧٩٢)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي برقم (٢١٢٩) (٢/٣٣٤) نشر مكتب التربية العربي.

(١) رواه مسلم في كتاب الإمارة من حديث ثوبان برقم (١٩٢٠) ط دار الخير.

(٢) انظر كتاب (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور إبراهيم البريكان ص(١٧) - ط دار السنة - الخبر.

(٣) انظر كتاب (الرسل والرسالات) للدكتور عمر الأشقر ص(٣٥-٣٧) ط مكتبة الفلاح - الكويت.

وفساد مصادر التلقي عندهم من ناحية أخرى. مما يعني أن مواقفهم تجاه مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة، ستكون مواقفا سلبية لا إيجابية لاختلاف المصادر واختلاف طريقة الاستدلال.

ولأجل توضيح هذه النتيجة فسأذكر هنا تعريف المصادر التي يعتمد عليها أهل السنة والجماعة في تلقي العقيدة، لنقارن لاحقا بينها وبين تعريفها عند الكليني وأتباعه، ونرى موقفه من كلٍّ منها، ولن أفصِّل في تعريف كل منها وحجيته، وأقوال العلماء فيه، لأن هذا ليس مجال البحث فيه[1]، بل سأقتصر على تعريف موجز جداً لها على النحو التالي:

* القرآن: هو اسم لكلام الله (تعالى)، المنزل على عبده ورسوله محمد ﷺ، المعجز بنفسه المتعبد بتلاوته. وهو اسم لكتاب الله خاصة، ولا يسمى به شيء غيره من سائر الكتب. وإضافة الكلام إلى الله (تعالى) إضافة حقيقية، من باب إضافة الكلام إلى قائله[2].

* السنة: هي - عند الأصوليين - كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن، وهذا يشمل قوله ﷺ، وفعله، وتقريره. مع الإشارة إلى أنه قد ورد اختلاف في تعريفها عند العلماء بحسب نوع العلم الذي يشتغلون به، ونحن إذا نظرنا إلى

---

(١) وللتوسع في تبيان هذه المصادر انظر ما يلي : (المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها) للدكتور عبدالله بن محمد القرني – نشر دار عالم الفوائد – مكة. (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) لعثمان بن علي حسن – ط مكتبة الرشد – الرياض. (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور إبراهيم البريكان. (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد حسين الجيزاني – ط دار ابن الجوزي – الدمام.

(٢) انظر كتاب (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) (٤٠/١).

كونها أحد مصادر المعرفة الشرعية، ودليل من الأدلة التي تعرف بها مسائل الدين أصولا وفروعا؛ فإننا سنجد أن أليق تعريف لها هو تعريفها عند الأصوليين[1].

* **الإجماع**: هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر ديني[2].

* **العقل**: هو الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية، والعمل بمقتضى العلم[3].

* **الفطرة**: هي دين الإسلام، حيث قد ورد خلاف في المراد بها في آية الفطرة، وفي حديث أبي هريرة على عدة أقوال أرجحها أنها الإسلام[4].

وبناء على تلك المصادر فقد امتازت عقيدة أهل السنة والجماعة بخصائص نادرة قلما تجدها في عقائد الفرق الأخرى، حيث يلاحظ عليها ما يلي[5]:

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٨٢-٨٤).

(٢) انظر كتاب (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) ص(١٦٢).

(٣) انظر كتاب (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) (١/١٥٧-١٥٩).

(٤) انظر المصدر السابق (١/١٨٥-٢٠٣).

(٥) وللتوسع في تبيان خصائص ومميزات هذه المصادر انظر الكتب التالية: (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) لعثمان علي حسن (١/٤٠-٤٨). (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للبريكان ص(٥٢-٥٩). (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) لضميرية ص(٣٨١-٣٩٤). (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) لعبدالله الأثري ص(٣٥-٣٨) - ط دار الراية - الرياض. (تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة) للباحثة عفاف بنت حسن ص(٥٩-٦٠) - ط مكتبة الرشد - الرياض.

١. وحدة المصدر: فهي عقيدة صادرة من مصدر واحد هو مشكاة الوحي قرآنا وسنة.

٢. التوقيفية: فهي عقيدة يوقف بها عند الحدود التي حددها وبينها وبلغها النبي ﷺ، فلا مجال فيها لزيادة أو نقصان أو تعديل أو تبديل، وبناء على ذلك يجب التوقف عند نصوص مصادرها، مع التسليم المطلق لهذه النصوص من دون ردها، أو معارضتها بشيء آخر.

٣. الغيبية: فهي عقيدة تقوم على الإيمان بأصول لا تخضع للحس المباشر أو غير المباشر، وإنما تقع في مجال عالم الغيب. وهو العالم الذي غاب عن حواسنا ولا تقتضيه بداهة عقولنا.

٤. الشمولية: فهي عقيدة شاملة فيما تقوم عليه من أركان الإيمان وقواعده وما يتفرع عن ذلك، وشاملة في نظرتها للوجود كله، وشاملة على جميع المعطيات الحيوية للبقاء؛ ولذا فهي موسوعية في المعنى والتطبيق.

٥. التوافقية: فهي عقيدة تتجمع فيها كل الأجزاء وتترابط ترابطا دقيقا لتشكل كلا موحدا متناسقا، لا يقبل التجزئة والانفصام، ولا يوجد بين مصادرها اختلاف ولا تعارض؛ ولذا تجد أتباعها لا يختلفون في تقريرها والإيمان بها؛ حتى مع اختلاف أعصارهم، وتباعد أمصارهم.

٦. الوسطية: فهي عقيدة توازن بين الأمور المتقابلة، فيقع كل أمر أو جانب على قدر معين باعتدال موزون بحكمة ربانية في نظام لا تتجاوزه، ولا يطغى بعضها على بعض؛ ولذا تجد أنها قد توسطت بين عقائد الفرق الأخرى من غير غلو ولا تقصير.

٧. السهولة: فهي واضحة سهلة ميسرة، لا لبس فيها ولا غموض، بعيدة عن التعقيد وتحريف النصوص.

ونظرا لأن فرقة الاثني عشرية تعتبر من الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في التلقي وطريقة الاستدلال؛ فإني سأذكر أهم الخصائص التي تميز بها أهل السنة والجماعة عن غيرهم - ومنهم طائفة الاثني عشرية- في طريقة استدلالهم على مسائل الاعتقاد بناء على خصائص عقيدتهم؛ والتي منها[1]:

- إيمانهم بجميع نصوص الوحيين والتسليم بها. والاعتماد عليها من غير غلو ولا تقصير.
- اعتقادهم بشمولية الكتاب والسنة على أصول الدين: دلائله ومسائله.
- ردهم لكل ما تنازعت فيه الأمة من الدين إلى الكتاب والسنة.
- لا يقدمون على كلام الله، وكلام رسوله ﷺ؛ كلام أحد من الناس.
- إيمانهم بعدم التعارض بين نصوص الكتاب والسنة، ونفيهم للتعارض والاختلاف بينها.
- يأخذون بعد الوحيين بما أجمع عليه علماء الأمة، ويعتمدون عليه.
- اعتقادهم بأن العقل الصريح يوافق نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة.

---

(١) وللتوسع في تبيان هذه الخصائص انظر الكتب التالية: (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) لعثمان بن علي حسن. (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) لعبدالله الأثري، (معالم الانطلاقة الكبرى عند أهل السنة والجماعة) لمحمد بن عبدالهادي المصري - ط دار طيبة - الرياض.

- لا يقللون من شأن العقل فهو مناط التكليف، لكنه لا يتقدم على الشرع.
- يجرون نصوص الوحيين على ظاهرها، من دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل ونحوهما.
- يؤمنون بالكتاب كله: محكمه ومتشابهه.
- لا يعتقدون العصمة لأحد غير رسول الله ﷺ.
- يلتزمون بفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة.



الفصل الثاني

مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون.

المبحث الثاني: العقل.

المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني.

الفصل الثاني
مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها

يحتاج الحديث عن مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني إلى توضيح بعض الأمور المهمة في هذا الباب[1]، والتي منها:

أولا: إن المتتبع لكتب التاريخ والمقالات القديمة والحديثة يجد أن طائفة الشيعة عموما، والاثني عشرية خصوصا قد مرت بأطوار ومراحل، زادت في نموها وتطور عقائدها بحسب ازدياد الفتن وتنوعها[2]. مما يعني أن تعرضي لبعض هذه العقائد دون بعض؛ راجع لوجودها في كتاب الكليني أو عدمها.

ثانيا: أنه لا تكاد توجد فرقة افترقت عن الأمة المحمدية، أو عن مذهب أهل السنة والجماعة، إلا وقد استقت مصادرها من بعض أديان ونحل الأمم

---

(١) وللتوسع في تقرير هذه الأمور انظر الكتب التالية: (مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية) للباحثة إيمان العلواني. (تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة) للباحثة عفاف بنت حسن. (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) للباحث عبداللطيف الحفظي.

(٢) يقول الحفظي: (إن الشيعة في الأصل لم يكن لهم عقيدة واحدة، وأصول واضحة يعتمدون عليها سوى ما كانوا يعتقدونه في الإمامة والإمام، وأما بقية أمور العقيدة فما يذكر النشار أنه كان لكل عصر من عصورهم عقائده واتجاهاته المتأثرة بالاتجاهات العلمية السائدة في ذلك العصر) انظر كتاب (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) ص(٤٦٩-٤٧٠).

الضالة السابقة عن الإسلام والفرق الهالكة، ومن تلك الفرق: فرقة الشيعة الاثني عشرية. مما يعني مخالفتها لأصول منهج أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي وأصول الاستدلال. وهذا ما سيتضح أكثر من خلال بيان عقائد الشيعة عموما والاثني عشرية خصوصا، والتي استقاها الكليني لهم من تلك المصادر وأوردها في كتابه الكافي.

ثالثا: أنه من خلال قراءة كتاب الكافي؛ تبين في غير موضع وجود التناقض بين المرويات التي أوردها الكليني؛ أحيانا في أبواب مختلفة، وأحيانا في باب واحد، وأحيانا في نفس الصفحة؛ وهذا بسبب الزيادات والتعديلات التي تعرض لها كتاب الكافي منذ تأليفه حتى خروجه للعيان بعد مئات السنين من وفاة مؤلفه، كما بينت ذلك في الباب الأول[1].

رابعا: أنني حتى لا أحمِّل كلام الكليني مالا يحتمل، أو يقال إن هذا ليس هو مقصود الكليني في عباراته، فإنني سأحاول الاجتهاد في فهم عبارات الكليني ورواياته التي أوردها في الكتاب بالرجوع إلى فهم علماء هذا المذهب، وشرَّاح كتاب الكافي أنفسهم. حيث بحثت عن أهم شروحه لأعتمدها؛ فوجدت أن أهم شرحين لكتاب الكافي[2]، هما:

* الشرح الأول: شرح المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨٠هـ)[3]، وهو

---

(١) انظر مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) وذلك بشهادة علماء الشيعة المعتبرين، وتفضيلهم هذين الشرحين على غيرهما من الشروح كما سيأتي.

(٣) محمّد صالح بن أحمد المازندراني. قال عنه الحرّ العاملي: (فاضل عالم محقّق، له كتب منها شرح الكافي، كبير حسن) انظر كتاب أمل الآمل (٢/٢٧٦) ترجمة رقم (٨١٦). وقال عنه =

شرح للأصول والروضة فقط. حيث يعتبر هذا الشرح من أفضل الشروح عند الإمامية[1].

* الشرح الثاني: شرح العلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)[2]، المعروف بـ(مرآة العقول في شرح آخبار آل الرسول). حيث يعتبر أيضا من أحسن شروح

الخونساري: (كان من العلماء المحدّثين والعرفاء المقدّسين، ماهراً في المعقول والمنقول، جامعاً للفروع والأُصول) انظر كتاب روضات الجنات (١١٨/٤) ترجمة رقم (٣٥٥).

(١) قال عنه حسين محفوظ: (وهو عند أفاضل المتفقهين من خيار الشروح)، انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (٣١/١). وقال عنه محققو كتابه في مقدمتهم: (وأما شرحه هذا فهو كتاب علمي كبير قل مثله، شرح الكافي مزجيا وفسر غريبه، وأبلج معضله، وشرح غامضه في مجلدات ضخمة فخمة. وهو من أحسن شروح الكافي وضعا، وأتمها نفعا، وأبعدها عن الافراط والتفريط، يطفح بالفضيلة، ويمتاز عما سواه من الشروح بجودة السرد ورصانة البيان، ويعرب عن طول باع مؤلفه الفذ في التحقيق وسعة اطلاعه، ولا غنى عنه لأي باحث متضلع في الحديث لما أودعه من العلم الغزير والدقائق والرقائق)، انظر مقدمة كتاب شرح أصول الكافي والروضة (٣/١) بتعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، نشر مركز المعجم الفقهي - قم.

(٢) محمّد باقر المجلسي. قال عنه الحرّ العاملي: (مولانا الجليل محمّد باقر بن مولانا محمّد تقي المجلسي، عالم، فاضل، ماهر، محقّق، مدقّق، علاّمة، فهّامة، فقيه، متكلّم، محدّث، ثقة ثقة، جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن) انظر كتاب أمل الآمل (٢٤٨/٢) ترجمة رقم (٧٣٣). وقال عنه البحراني: (العلاّمة الفهّامة، غوّاص بحار الأنوار، ومستخرج لآلىء الأخبار وكنوز الآثار، الذي لم يوجد له في عصره ولا قبله ولا بعده قرين في ترويج الدين وإحياء شريعة سيد المرسلين، بالتصنيف والتأليف والأمر والنهي وقمع المعتدين والمخالفين... كان إماماً في وقته في علم الحديث وسائر العلوم وشيخ الإسلام بدار السلطنة إصفهان) انظر كتاب لؤلؤة البحرين ص(٥٥) ترجمة رقم (١٦).

كتاب الكافي[١].

واعتمادا على ما تقدم إيضاحه في هذا التمهيد؛ فأنني أؤكد على أن من أهم القواعد التي يمكن بواسطتها معرفة عقيدة أي شخص أو فئة أو طائفة ونحوها؛ هي معرفة المصادر التي تم تلقي هذه العقيدة عنها، وكذلك الأصول التي تم السير عليها لتقرير هذه العقيدة، ونظرا لأنني أتعامل مع واحد من أهم الشخصيات التي وضعت أُصول العقيدة الاثني عشرية بواسطة جمع وتدوين الروايات المتعلقة بأصول هذا المذهب العقدية، وبقية الروايات المتعلقة بفروعه الفقهية في كتاب الكافي؛ هذه الشخصية التي قد مرَّ علينا في الباب الأول التعريف بها وبمكانتها عند أهل هذه الفرقة الاثني عشرية. فإنني وجدت عند النظر والتتبع لهذه الروايات؛ أن المصادر التي جعلها الكليني مصادر لتلقي أمور الدين: أصوله وفروعه، وقررها في كتابه الكافي؛ لا تتجاوز مصدرين اثنين هما:

المصدر الأول: أقوال الأئمة[٢] وما يتبعها من العلم المخزون.

المصدر الثاني: العقل.

وقد بينهما الكليني في كتابه الكافي على لسان أبي الحسن موسى بن جعفر -عليهما السلام- حين قال: (..... يا هشام إن لله على الناس حجتين: حجة

---

(١) قال عنه آغا بزرك الطهراني: (وهو شرح على جميع كتب الكافي من الأصول والفروع والروضة،... وهذا الشرح لطيف مفيد جدا بل هو أحسن شروحه ويقرب من مائة ألف بيت في أربع مجلدات) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٢٠/٢٧٩).

(٢) ويدخل فيه الإلهام والوحي الذي يكون عن طريقهم.

ظاهرة وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة -عليهم السلام-، وأما الباطنة فالعقول)[1].

حيث سأبين في هذا الفصل بعض الأدلة على اعتماد الكليني لهذين المصدرين، وسأحاول نقد هذه المصادر من خلال المباحث التالية:



(١) انظر كتاب الكافي (١٦/١) للكليني ك العقل والجهل - ح١٢.

المبحث الأول
أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون

يلاحظ أن الكليني مع كونه يورد في كتابه روايات تدل على إقراره بنزول القرآن ووجود سنة النبي ﷺ وكونهما من مصادر التلقي؛ إلا أنه لا يعتبرهما مصدرين من مصادر التلقي كما هو الحال عند أهل السنة والجماعة، وذلك لأن اعتقاده في القرآن أنه ناقص ومحرف وله تأويل ظاهر وباطن كما سيأتي في موضعه، واعتقاده في السنة أن المراد بها ما ثبت من قول المعصوم - أي الأئمة - كما سيأتي في موضعه أيضا، وبهذا الاعتقاد منه في هذين المصدرين سيفقدان خاصية كونهما مصدرين أساسين للتلقي في باب أصول الدين وفروعه.

وهذا ما وجدت أنه يبينه ويؤكده من خلال إضافة أقوال الأئمة من آل البيت إليهما في مواضع، وتقييد علم ما فيهما بما عند الأئمة في مواضع أخرى، فكأن القرآن لا يمكن اعتباره مصدرا للتلقي وأخذ أمور الدين؛ إلا عن طريق أقوال الأئمة فيه، وعلمه المخزون لديهم. وكأن الرسول ﷺ لم يخلف وراءه حديثا واحدا بلَّغه أمته، أو نقله صحابتُه من بعده، بل كل العلم وكل الدين الذي جاء به محمد ﷺ إذا لم يرد عن طريق الأئمة المعصومين؛ فإنه لا عبرة به، ولا يجوز لمسلم أن يتعبد الله به، وقد قامت عليه حجة الله إذا عمل به، وترك ما ورد عن الأئمة الاثني عشر!!.

وقد وضح الكليني هذه المصادر وقررها من خلال المواضع التالية:

١. مقدمة الكتاب.

٢. أبواب الكتاب.

٣.مرويات الكتاب.

* أما مقدمة الكتاب التي لا تتجاوز الثمان صفحات تقريبا[1]، فقد قرر فيها من خلال ما أكدّه شرّاح الكتاب ومنهم المازندراني[2] (ت١٠٨٠هـ) ما يلي:

- **أن علم ما كان وما يكون وما هو كائن وما يحتاج إليه الخلائق مخزون عند الأئمة.**
- **أن العمل بما في الكتاب والسنة بفهم الأولياء والأوصياء والأئمة.**
- **وجوب وجود معصوم في كل عصر ليكون مفزعا في كل مصيبة وملجأ في كل بلية.**
- **أن الأئمة هم حجّاب الله لا يمكن الوصول إليه إلا بالرجوع إليهم والتمسك بهم.**
- **تعظيم الأئمة والغلو فيهم إلى درجة الاطلاع على علم الغيب.**
- **أن الأئمة هم حجج الله على خلقه، يحتج بهم الله على خلقه لاستكمال دينه.**
- **أن القرآن لا يمكن فهمه إلا بتفسير الأئمة وتعليمهم.**

---

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (٩/١) للكليني تحقيق علي أكبر الغفاري.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني كما في المواضع التالية: (٣١/١ - ٤٠) (٥١/١) (٥٧/١) (٦١/١).

* أما أبواب الكتاب فهي كثيرة جدا؛ قد بوَّب بها أغلب أبواب كتاب (الحجة) الذي قال عنه في مقدمته: (ووسعنا قليلا كتاب الحجة وإن لم نكمله على استحقاقه، لأنا كرهنا أن نبخس حظوظه كلها، وأرجو أن يسهل الله ﷻ إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع وأكمل منه نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)[1].

حيث سأكتفي - من باب الاستشهاد على تقرير الكليني أن الأئمة يُعتبرون مصدرا من مصادر التلقي - بإيراد خمسة عناوين فقط هي:

١. باب أن الحجة لا تقوم على خلقه إلا بإمام[2].

٢. باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه[3].

٣. باب أن الأئمة خلفاء الله ﷻ في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى[4].

٤. باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمون علمه كله[5].

٥. باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، وأن كل شيء لن يخرج من عندهم فهو باطل[6].

* أما مرويات الكتاب فهي كثيرة جدا؛ قد جمع أغلبها في كتاب (الحجة)

---

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (١/٣-٩).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٧٧).

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٩٢).

(٤) انظر المصدر السابق (١/١٩٣).

(٥) انظر المصدر السابق (١/٢٢٨).

(٦) انظر المصدر السابق (١/٣٩٩).

أيضا، وفرَّق بعضها ضمن بقية الكتاب، وخصوصا في كتاب الأصول منه. حيث سأكتفي بإيراد ثمان روايات فقط من باب الاستشهاد على جعله الأئمة مصدرا من مصادر التلقي في أصول الدين وفروعه:

الرواية الأولى: عن محمد بن إسماعيل بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، وفيها قال: (.. فينبغي له أن يعرف أن لذلك الرب رضا وسخطا **وأنه لا يعرف رضاه وسخطه إلا بوحي أو رسول**، فمن لم يأته الوحي فقد ينبغي له أن يطلب الرسل... قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن. فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، **عرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيِّم،... فأشهد أن عليا عليه السلام كان قيِّم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأن ما قال في القرآن فهو حق..)**[1].

الرواية الثانية: عن علي بن إبراهيم بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (والله ما ترك الله أرضا منذ قبض آدم عليه السلام **إلا وفيها إمام يهتدي به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده)**[2].

الرواية الثالثة: عن علي بن محمد بسنده عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: (إن الله عز وجل خلقنا فأحسن خلقنا، وصورنا فأحسن صورنا، **وجعلنا خزانه في سمائه وأرضه**، ولنا نطقت الشجرة **وبعبادتنا عُبد الله**

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٦٨-١٦٩) ك الحجة/ باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٧٨-١٧٩) ك الحجة/ باب: أن الأرض لا تخلو من حجة - ح٨.

ﷻ، ولولانا ما عُبد الله)[1].

الرواية الرابعة: عن الحسين الأشعري بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: **(الأوصياء هم أبواب الله ﷻ التي يؤتى منها، ولولاهم ما عُرف الله ﷻ، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه)**[2].

الرواية الخامسة: عن محمد بن يحيى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: (.... **نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض)**[3].

الرواية السادسة: عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (إنما كلف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم **فيما اختلفوا فيه)**[4].

الرواية السابعة: عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي الحسن عليه السلام، قال: (في قوله الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾، قال: يعني من

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٢-١٩٣) ك الحجة/ باب: أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه - ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٩٣) ك الحجة/ باب: أن الأئمة خلفاء الله في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى - ح٢.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٦٩-٢٧٠) ك الحجة- باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة-ح٦ .

(٤) انظر المصدر السابق (١/٣٩٠) ك الحجة/ باب: التسليم وفضل المسلمين - ح١.

اتخذ دينه رأيه، بغير إمام من أئمة الهدى)[1].

الرواية الثامنة: عن أبي أيوب، عن أبي خالد الكابلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾؛ فقال: يا أبا خالد النور والله الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله إلى يوم القيامة، وهم والله نور الله الذي أنزل، وهم والله نور الله في السماوات وفي الأرض...)[2].

ومما يزيد مكانة الأئمة ويجعلهم أيضا مصدرا من مصادر التلقي أمران:

الأمر الأول: أن لهم الحق في التشريع حتى مع وجود كلام الله وكلام رسوله ﷺ. مما يعني أن التلقي عنهم أولى من التلقي من هذين المصدرين، لأنه لا يمكن فهمهما أو معرفة الناسخ والمنسوخ فيهما أو استنباط المخصص والمقيد لهما إلا من خلال أقوال الأئمة.

الأمر الثاني: أن في مخالفة أمرهم وعدم التسليم لأقوالهم وأخبارهم؛ حصول للشر وانعدام للخيرية لمن وقع في هذه المخالفة.

وهذا ما قرره الكليني واضحا وجليا في عدة روايات من كتاب الحجة، جمعها تحت باب: التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام في أمر الدين، سأورد منها روايتين فقط لتوضيح هذه الحقيقة:

الرواية الأولى: عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: (لا والله ما

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٧٤/١) ك الحجة/ باب: فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (١٩٤/١) ك الحجة/ باب: أن الأئمة نور الله عز وجل - ح١. وأيضا ح٢ و٤.

فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام)[1].

الرواية الثانية: عن أبي إسحاق النحوي قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فسمعته يقول: (إن الله ﷻ أدب نبيه على محبته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ ثم فوض إليه فقال ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وقال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ قال: ثم قال: وإن نبي الله فوض إلى علي وائتمنه فسلمتم وجحد الناس فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله ﷻ، ما جعل الله لأحد خيرا في خلاف أمرنا)[2].



(١) انظر المصدر السابق (٢٦٨/١) ك الحجة/ باب: التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين - ح٨.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦٥/١) ك الحجة/ باب: التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين - ح١.

المبحث الثاني: العقـــــل

العقل عرض من الأعراض، أي صفة في الإنسان قابلة للوجود والعدم، وهو غريزة خلقها الله سبحانه ووهبه عددا من القدرات والاستعدادات المنتجة لعدد من العمليات العقلية المفيدة لهذا الإنسان، وقد جعل الله له - كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة - منزلة في الشرع تبين قيمته وأهميته، حيث جعله مناط التكليف ومحل خطاب الشرع، فغير المكلف لا تتعلق بأفعاله أحكام الشرع، وغير العاقل لا يخاطب بالشرع لأنه لا يفهمه. لكنه مصدر تابع للشرع غير مقدم عليه، ولا حكم له قبل ورود الشرع، ولا ترتب للثواب والعقاب والوعد والوعيد عليه.

وقد انقسم الناس في الاستدلال بالعقل إلى طرفين ووسط[1]:

* **الطرف الأول:** هم الفلاسفة والمعتزلة وأهل الكلام عموماً الذين ألَّهوا العقل، وجعلوه مصدراً للتلقي، فما وافق العقل - أو ما يسمونه بالقواطع العقلية - قبلوه وأخذوا به، وما خالف ذلك ردوه، أو أوّلوه.

* **الطرف الثاني:** هم أهل الخرافة والدجل الذين ألغوا العقل، وقبلوا ما لا يُقبل ولا يُعقل. وذلك كحال كثير من الصوفية الذين تنطلي عليهم أكثر الأباطيل والأغاليط.

---

(١) انظر كتاب: (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للبريكان ص(٤٠-٤٦). و (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للجيزاني ص(٩٩-١٠٠). و (عقيدة أهل السنة والجماعة) للدكتور إبراهيم الحمد ص(٣٦-٣٧) - ط ابن خزيمة -الرياض.

* **الطرف الوسط**: هم أهل السنة والجماعة؛ الذين وقفوا من العقل موقفا وسطا فلم يغالوا فيه فيعظموه فوق منزلته أو يجعلوه حاكماً على نصوص الوحي، بل يرون أن للعقل حداً لا بد أن يقف عنده. ولم يعرضوا عنه أو يهملوه أو ينكروه ويذموه فينزلوه عن منزلته، بل يعتقدون أن للعقل مكانة سامية، وأن الإسلام يقدر العقل، ويتيح له مجالات العلم والنظر والتفكير.

والكليني من خلال خطبة الكتاب، وكذلك المرويات التي عقد لها كتابا في كتابه بعنوان: (كتاب العقل والجهل)؛ نجد أنه داخل في الطرف الأول؛ حيث :

١- عظَّم شأن العقل وجعله أحب المخلوقات إلى الله تعالى وأحسنها، كما في رواية أبي جعفر محمد بن يعقوب بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: (لما خلق الله ﷻ العقل استنطقه ثم قال له : أقبل فأقبل، ثم قال له : أدبر فأدبر، ثم قال : **وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا هو أحب إلي منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب ..)**[1].

٢- جعل العقل أصل الأدلة وأساسها والطريق لمعرفة الله، كما في رواية عبدالله البزار بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: (أن أول الأمور ومبدأها وقوتها وعمارتها التي لا ينتفع شيء إلا به ، العقل الذي جعله الله زينة لخلقه، ونورا لهم ، **فبالعقل عرف العباد خالقهم ، وأنهم مخلوقون ، وأنه المدبر لهم ، وأنهم المدبرون ، وأنه الباقي وهم الفانون ، واستدلوا بعقولهم على ما رأوا من خلقه،** من سمائه وأرضه ، وشمسه وقمره ، وليله ونهاره ، وبأن له ولهم خالقا

---

(١) انظر كتاب الكافي للكليني (١٠/١) ك العقل والجهل ح ١ ، وأيضا (١٢/١) ح ١١ و (٢٨/١) ح٣٢.

ومدبرا لم يزل ولا يزول ، وعرفوا به الحسن من القبيح ، وأن الظلمة في الجهل ، وأن النور في العلم ، فهذا ما دلهم ، عليه العقل ..)[(١)].

٣- جعل العقل مقدم على الشرع، كما في رواية هشام بن الحكم قال : قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: (...يا هشام: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: ما عبدالله بشيء أفضل من العقل ...) [(٢)].

٤- قرر أن الثواب والعقاب مترتب على حكم العقل، حيث قال في خطبة كتابه : (وأول ما أبدأ به وأفتتح به كتابي هذا كتاب العقل ... ، إذ كان العقل هو القطب الذي عليه المدار، وبه يحتج وله الثواب ، وعليه العقاب) [(٣)].

٥- قرر أن حسن الأفعال وقبحها يرجع إلى العقل، كما تقدم في الرواية الثانية، وفيها: (فبالعقل عرف العباد خالقهم، ... وعرفوا به الحسن من القبيح)[(٤)].

٦- قرر أن الحجة قائمة على الخلق بحكم العقل، كما في رواية ابن السكيت قال: تالله ما رأيت مثلك قط – يعني أبا الحسن عليه السلام- فما الحجة على الخلق

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٨-٢٩) ك العقل والجهل ح ٣٤ أ، وأيضا خطبة الكتاب (١/٩) ، و ك العقل والجهل (١/١٣) ح ١٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٨) ك العقل والجهل/ح ١٢. وعن أحمد بن أدريس بسنده إلى أبي عبدالله (ع) قال: قلت له : ما العقل؟ قال: ما عُبد به الرحمن، واكتسب به الجنان ..) (١/١١) ح ٣.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٩) . وعن أبي الجارود أبي جعفر (ع) قال: (إنما يداقُّ الله العباد – المداقة: المناقشة- في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا) (١/١١) ح ٧ ، وانظر (١/١١-١٢و ٢٦) ك العقل والجهل/ح ٨ و ٩ و ٢٦.

(٤) انظر المصدر السابق (١/٢٩) ك العقل والجهل/ح ٣٤.

اليوم؟ قال:فقال الطَّيْلا: (العقل، يعرف به الصادق على الله فيصدقه، والكاذب على الله فيكذبه)؛ قال ابن السكيت: هذا والله هو الجواب [1].

وبهذا يتبين مدى البون الشاسع بين ما يعتقده أهل السنة والجماعة ويقررونه تجاه هذا المصدر (العقل)، وبين ما يعتقده الكليني ويقرره في كتابه الكافي، وأتباعه وأضرابه في كتبهم الأخرى[2].

يقول الباحث المتخصص في كتاب الكافي آية الله محمد واعظ زاده الخراساني: (يكمن القسم الأكبر من نقاط الجذب في الكافي، في تنظيم الكتاب وترتيبه... والكتاب الأول هو: «كتاب العقل والجهل». ورغم أن أهل السنة هم أهل حديث في الغالب، إلا أنهم لم يضمّنوا كتبهم باباً باسم العقل لأنهم لا يؤمنون بالعقل؛ ولكن هذا الأمر متداول بين الشيعة ويبدو أن الكليني بدأ بالعقل لأول مرة... وهو ابتكار مهم للغاية. فهو أولاً يعرّف بالمذهب؛ ذلك لأن أهل الحديث، سواء من أهل السنة أم الشيعة. لم يكونوا يولون أهمية للعقل. وأنا أرى أن الشيعة أيضاً كانوا قبل ذلك ذوي نزعة إخبارية؛ ولكن معظمهم

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٤-٢٥) ك العقل والجهل/ح ٢٠. وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (ع) قال: (حجة الله على العباد النبي ، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل) (١/٢٥) ح ٢٢، وانظر (١/١٦) ح ١٢.

(٢) انظر في الرد على مثل هؤلاء الكتب التالية: (درء تعارض العقل مع النقل) (٤/٣٧٨) لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق: محمد رشاد سالم نشر: دار الكنوز الأدبية - الرياض. ومجموع الفتاوى (٩/٢٨٧). (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور إبراهيم البريكان ص(٤٠-٤٦). (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور عثمان ضميرية ص(١٨٩-١٩٣).

كانوا يعيرون الأهمية للعقل وقد كانت وجهة نظر الكليني منذ البدء، نفس الرأي الشائع بين الشيعة، حيث كانوا يولون العقل أهمية كبيرة، في كل من استنباط الأحكام والعقائد، حيث لا يكوّنون عقيدة بشكل مطلق مالم يصدّق العقل، حتى وإن كان دليلهم الكتاب والسنة)[1].



(١) انظر حواراً أجري معه بمناسبة المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني على الرابط:
http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=47&Itemid=40

المبحث الثالث
نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني

لقد تبين للباحث من خلال المبحثين السابقين حول مصادر الكليني في تلقي العقيدة أنها مخالفة بالكلية لما عليه اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهذه المخالفة بحد ذاتها تكفي كنقد أساسي لما يتخذه الكليني مصادر يتلقى منها عقيدته وعقيدة أتباعه.

حيث أنه بذلك قد عطل المصادر الأصلية والأساسية لتلقي العقيدة والمتمثلة في الوحي الكتاب والسنة وما يتبعه من مصادر ثانوية، إما بتقييدها وتعطيل مدلولها ومفهومها، وإما بالمغالاة فيها وإعطائها فوق منزلتها. وحسب أي باحث منصف عند إرادته لمحاكمة الكليني في عقيدته عموما؛ وفي مصادر التلقي خصوصا؛ أن يلزمه بما ألزم به الكليني نفسه من قول الإمام العالم[1] عند

---

(١) العالم: يراد به الإمام المعصوم، بغض النظر عن اسمه؛ وذلك من أجل تلفيق الروايات ونسبتها لمن يريدون من الأئمة الاثني عشر حيث روى الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للايمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد صلى الله عليه وآله فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشئ منه لا يحتمله، فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا، والانكار هو الكفر) كتاب الكافي (٤٠١/١) ك الحجة/ باب: فيما جاء =

إرادته تمييز الروايات الواردة على لسان الأئمة من آل البيت؛ حيث يقول: (اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله ﷻ فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه)[1] وقول أبي عبدالله الطَّيْلاً: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه)[2]. وقول أبي جعفر الطَّيْلاً قال: (كل شيء خالف كتاب الله ﷻ رد إلى كتاب الله ﷻ والسنة)[3].

ونحن نقول: أين نجد في كتاب الله تعالى المنزل على رسوله ﷺ:

- أن علم ما كان وما يكون وما هو كائن وما يحتاج إليه الخلائق مخزون عند الأئمة؟
- أن العمل بما في الكتاب والسنة لا يكون إلا بفهم الأولياء والأوصياء والأئمة؟

أن حديثهم صعب مستصعب - ح١. وانظر أيضا (١٢٤/١ وَ ١٨٨) وكتاب شرح أصول الكافي والروضة (٥٤/١) للمازندراني.

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (٨/١-٩) للكليني.

(٢) انظر كتاب الكافي (٦٩/١) ك فضل العلم/ باب: باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (٥٨/٦) ك الطلاق/ باب: من طلق لغير الكتاب والسنة - ح؟. يقول آية الله البرقعي: " ويجب رفض كل خبر يخالف القرآن والعقل كما روى الكليني نفسه في الكافي، في باب "الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب " أخبارا كثيرة عن الرسول والأئمة مفادها أن كل ما وافق الكتاب والسنة فعلينا الأخذ به. ولكن الكليني نفسه لم يعمل بتلك الأخبار، وجمع كثيرا من الأخبار المخالفة لكتاب الله في كتاب الكافي " انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٤٢) .

- وجوب وجود معصوم في كل عصر ليفزع ويلجأ إليه من دون الله في كل مصيبة وبلية؟
- أنه لا يمكن الوصول إلى الله إلا من خلال الأئمة؛ بالرجوع إليهم والتمسك بهم؟
- أن حجج الله على خلقه هم الأئمة، وأن استكمال دينه مبني على احتجاج الله بهم؟
- أن تفسير الأئمة وتعليمهم للقرآن هو المصدر الوحيد لفهم كلام الله؟
- التصديق بأوصياء الرسل ضمن التصديق بالملائكة والكتب والرسل؟

فإذا لم يكن كل ذلك موجوداً في كتاب الله تعالى، فهو مردود غير مقبول؛ بناء على تقرير الكليني لهذا المبدأ العظيم الذي عمل به أهل السنة والجماعة من عهد السلف الصالح حتى وقتنا هذا، وحتى تقوم الساعة بإذن الله.

إلا أن يقال إن المراد بكتاب الله في هذه الروايات ونحوها كتابا غير القرآن المعروف المحفوظ الذي حفظه المسلمون، وتداولته أيديهم من حين نزوله على نبيه ﷺ وجمعه بعد زمنه وحفظه حتى يومنا هذا. فإذا كان كذلك؛ فإننا لسنا بحاجة لنقد هذه الاعتقادات في الأئمة لأن مصدرها غير مصدر أهل الإسلام قاطبة[1]!!

(١) يقول شاه عبدالعزيز الدهلوي: " أما الكتاب فهو القرآن المنزل الذي لم يبق حقيقاً بأن يستدل به بزعمهم الفاسد، لأنه لا اعتماد على كونه قرآنا إلا إذا أخذ بواسطة الإمام المعصوم، وليس القرآن المأخوذ من الأئمة موجودا في أيديهم، والقرآن المعروف غير معتد به عند أئمتهم - بزعمهم - وأنه لا يليق الاستدلال به لوجهين: إما لكونه محرفا =

ثم على فرض التسليم - تنزلا مع منهج الكليني - باعتماد تفسير الأئمة للقرآن كمصدر للتشريع؛ فإنه يرد على ذلك أن (الروايات يمكن أن تُختلق وتنسب إلى الرسول ﷺ نفسه أو إلى غيره، على عكس آيات القرآن التي تعهد الله بحفظها إلى حد استحالة اختلاقها، أو اشتباهها بغيرها. فإن أحداً من الناس -مهما أوتي من علم- لا يمكن أن يختلق عبارة وينسبها إلى كتاب الله، وإلا افتضح أمره للعام والخاص. ولذلك التجأ المبطلون إلى الروايات يصنعونها ويزخرفونها فيصعب تمييز الصحيح منها من الضعيف إلا على ذوي الاختصاص. وهذه ثغرة نفذوا من خلالها لا يمكن إغلاقها إلا بإعلام الناس بأن المصدر الوحيد المعصوم من ورود الخطأ أو الهوى هو الآيات القرآنية المحكمة. فلا يعتمد على سواها في الأصول. وأما شرط التواتر فإنه يمكن ان يُدَّعى، وقد أضيف إلى روايات أثبتوا بها أصولاً للزندقة! والله تعالى أرحم بعباده من أن يكل أصل دينهم إلى مثل هذا المرجع الذي لا اتفاق عليه، وتوجد فيه ثغرات يمكن للباطل أن ينفذ من خلالها، فجعل الروايات مرجعاً في أصول الدين مع هذه المزالق المهلكة، واستغنائنا عنها بنصوص القرآن لا يسوغ شرعاً، ولا يقبل عقلاً)[1].

ومغيرا - على حد زعمهم - كما روى جماعة من الإمامية عن أئمتهم ذلك، وإما لكون الذين نقلوه إلينا وهم صحابة رسول الله ﷺ كانوا منافقين كالصحابة العظام والعياذ بالله تعالى، وبعضهم كانوا مداهنين في الدين كعوام الصحابة فأصبحوا مرتدين جميعا إلا أربعة أو ستة - حاشا لله - فلا يمكن الوثوق بما ينقلونه ما دامو كذلك - على حد زعمهم - ". انظر بتصرف مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٥٠.

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) للدكتور طه الدليمي ص(٩٨) - نشر مكتبة غرناطة.

أما فيما يخص العقل فهو في حقيقته رأي يتطرق إليه الخطأ والهوى، ولا يمكن اعتباره مصدرا للتلقي ما لم يكن تابعا للمصادر الرئيسة وغير مستقل عنها أو متعارض معها أبدا، (ولا شك أن اعتماد العقل البشري -والحالة هذه- في تأسيس الأصول يفتح باب الدين واسعاً أمام أعدائه ليندسوا فيه ويقولوا ما شاؤوا بحجة أن العقل يقول به. بل الواقع التاريخي للعقائد والأديان والمذاهب الفكرية يشهد بأن أدعياء العقل قد انحدروا إلى القول بما تأباه العقول، وتأنف منه الأذواق، وترفضه الفطرة السليمة. ولو كان العقل حجة في الأصول لما كان هناك داع لبعثة الأنبياء عليهم السلام لعدم حاجة الناس إليهم حاجة ضرورية بعد أن حصرت وظيفة الرسول في بيان الفرعيات. وأما الأصول فتترك لعقول الناس وآرائهم! وهذا منطق غير معقول فلقد كان للروم والفرس فلسفة وآراء مستندة إلى العقل؟! فهل دعاهم الرسول ﷺ وقاتلهم المسلمون من أجل أن يستبدلوا فلسفة بفلسفة ورأياً برأي؟!... ما معنى قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم:٢٣]؟ إن لم يكن الظن وما تهواه الأنفس هو ما اعتمده الناس بعقولهم وآرائهم بمعزل عن الهدى الذي جاء من الرب؟! وإلا كان البشر - وليس الله - مصدر الهدى والتشريع في أخطر قضايا الدين، ألا وهي الأصول، وذلك من أبواب الكفر.

نعم! لو كان (العقل) شيئاً معيناً له كيان مستقل محدد بحيث لا يُسأل عن مسألة أصولية إلا وأجاب فيها بجواب واحد واضح لا لبس فيه؛ لساغ أن يكون مرجعا في الدين. وهنا لا بد أن نلغي دور الرسالة والرسول لأنه لا حاجة لنا بهما بعدا و يكون الاعتراض على بعثة الله الرسل وجيهاً ومنطقيا! أما والعقل في حقيقته وواقعه هو الموجود في رأس هذا الإنسان وذاك، وهؤلاء من طبعهم الاختلاف، فإن القول بحجية العقل ومرجعيته في الأصول لا معنى له....

إن القرآن شيء واحد مجموع في كتاب، له كيان مستقل محدد، أمر الله بالرجوع إليه. وله عن كل مسألة أصولية جواب واحد واضح لا لبس فيه؛ فصحَّ أن يكون هو المرجع، والمرجع الوحيد في أصول الدين؛ لأنه المصدر الوحيد الذي يمتلك هذه المواصفات، ولا يستطيع عقل الإنسان أن يأتي بمثل القرآن. كما قال سبحانه: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء:٨٨].

[ولذا فـ] العقل يمكن أن يثبت كبريات الأصول الاعتقادية كالألوهية والنبوة والمعاد. لكنه لا يمكن أن يثبت أصولاً أخرى ضرورية في اعتبار الإيمان، كالاعتقاد بالملائكة مثلاً. وكذلك لا يتمكن العقل من إثبات عامة الأصول العملية. كالصلاة والزكاة والحج والصيام. وهذه الأصول من دونها لا يعتبر الإيمان. ولا يدخل إنسان في الإسلام. فالاجتهاد أو النظر العقلي لا يمكن به لوحده -دون النص الشرعي- أن نتوصل إلى مطلوب الشرع من الأصول)[1].

وختاما: فإن ما نقلته في هذا الفصل من مرويات واستشهادات؛ ما هو إلا غيض من فيض انتقيته فقط من بعض المواضع من الكتاب واكتفيت به عن بقية الروايات، والتي يكفي أي باحث في معرفتها مراجعة فهرس كتاب الأصول من الكافي لترى منزلة الأئمة والعقل عند الكليني، ومن خلفه المتعبدون لله تعالى باتباع ما ورد في هذا الكتاب الباطل.

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(١٠١-١٠٤) بتصرف.

الفصل الثالث

موقف الكليني من مصادر التلقي

وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الكليني من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: موقف الكليني من السنة النبوية.

المبحث الثالث: موقف الكليني من الإجماع.

المبحث الأول
موقف الكليني من القرآن الكريم

القرآن كلام الله تعالى ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت:٤٢]. هو حبل الله المتين، وسراجه المبين الذي أنزله على قلب نبيه الكريم بلسان عربي مبين. هو كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور البصائر والأبصار، فلا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغير هداه، ولا تمسك بأي شيء عداه. هو مصدر عز وكرامة للمسلمين، وسبب لسعادتهم في الدنيا والآخرة[1].

ولذا فقد أولاه سلف الأمة وعلماؤها الأبرار اهتمامهم البالغ وعنايتهم الفائقة، وأنزلوه المنزلة اللائقة به؛ حتى أنه لم يحظ كتاب غيره من الكتب السماوية الأخرى بمثل ما حظي به القرآن الكريم من العناية والاهتمام البالغ؛ حيث وجه المسلمون كل جهودهم، وبذلوا كل ما في وسعهم من أجل حفظ القرآن والحفاظ عليه كما أنزله الله تعالى على رسوله الأمين إلى أن وصل إلينا سالما محفوظا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر:٩][2].

---

(١) انظر كتاب: (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور عثمان جمعة ضميرية ص(١٦١). (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية) للدكتور إبراهيم البريكان ص(١٧).

(٢) انظر كتاب (موقف الرافضة من القرآن الكريم) للباحث مامادو كارامبيري ص(٣٢-٤٤) ط مكتبة ابن تيمية.

إلا أنه ومع هذه المكانة التي جعلها الله لهذا الكتاب العظيم الذي أجمع المسلمون قاطبة على حفظه وتمامه وسلامته من النقص والتحريف؛ نجد أن طائفة الاثني عشرية قد خالفت إجماع الأمة، وزعمت في كتاب الله عدة مزاعم؛ أشهرها القول بتحريفه ونقصانه، حيث قد تولى كبر هذه الفرية عامة علمائهم المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين إلا نزر يسير منهم نفوا هذه المقولة من باب تطبيق عقيدة التقية[1].

ومن أكابر من تولى كبر هذه المزاعم وتزعمها الكليني في كتابه الكافي؛ حيث ملأه بالروايات الكثيرة الدالة بصراحة على تبنيه لهذه العقيدة، وهذه المزاعم الباطلة التي يشهد على توليه لها وتبنيه إياها أتباعه من علماء هذه الطائفة الاثني عشرية.

يقول الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)[2] في المقدمة السادسة من كتابه تفسير

---

(١) انظر المصدر السابق ص(٤٧) ومابعدها. وكتاب (الشيعة الاثني عشرية وتحريف القرآن) لمحمد عبدالرحمن السيف ص(٨٤-٨٩) بدون دار طبع، وقال الشيخ إحسان إلهي ظهير في كتابه (الشيعة والقرآن): (ولا يستطيع أحد في العالم الشيعي أن يثبت أن واحداً من أئمتهم، وعلمائهم، ومحدثيهم، ومفسريهم، ورواتهم اعتقد غير هذا الاعتقاد فضلاً عن ادعاء وجود الروايات المتواترة الناطقة بعدم التغيير والتحريف في القرآن الموجود بأيدي الناس بين الدفتين في القرون الثلاثة الأولى. فهل من مجيب؟) ص(٥٢) - إدارة ترجمان السنة - لاهور.

(٢) محمّد محسن الفيض الكاشاني، قال عنه الشيخ الحر العاملي: (كان فاضلاً عالماً ماهراً حكيماً متكلّماً محدِّثاً فقيهاً محقّقاً شاعراً أديباً حسن التصنيف) انظر كتاب (أمل الآمل) (٣٠٥/٢) ترجمة رقم (٩٢٥)، ووصفه الأردبيلي بقوله: (العلاّمة المحقّق المدقّق، جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزلة، فاضل كامل أديب متبحّر في جميع العلوم) انظر كتاب (جامع الرواة) (٤٢/٢) ترجمة رقم (٣٦٢)، وقال عنه البحراني: (كان فاضلاً محدّثاً =

الصافي؛ والتي عنون لها بقوله: (في نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وتأويل ذلك): (أقول: المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام إن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم بل منه ما هو خلاف ما **أنزل الله ومنه ما هو مغير ومحرف وإنه قد حذف عنه أشياء كثيرة**... وبه قال علي بن إبراهيم - يعني القمي -.... أقول: ويرد على هذا كله إشكال وهو أنه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن يكون محرفا ومغيرا ويكون على خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلا فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك - ثم أجاب على هذا الإشكال وختمه بقوله -: هذا ما عندي من التقصي عن الإشكال والله يعلم حقيقة الحال. وأما اعتقاد مشايخنا ﷺ في ذلك **فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن**، لأنه كان روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي، ولم يتعرض لقدح فيها، مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه وكذلك أستاذه علي بن إبراهيم القمي (ره) فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه....)[1].

أخبارياً صلباً) انظر كتاب (لؤلؤة البحرين) ص(١٢١) ترجمة رقم (٤٦)، وترجم له الخونساري فقال: (وأمره في الفضل والفهم والنبالة في الفروع والأُصول والإحاطة بمراتب المعقول والمنقول وكثرة التأليف والتصنيف مع جودة التعبير والترصيف أشهر من أن يخفى في هذه الطائفة على أحد إلى منتهى الأبد) انظر كتاب (روضات الجنات) (٧٩/٦) ترجمة رقم (٥٦٥).

(١) انظر كتاب (تفسير الصافي) للفيض الكاشاني (٤٩/١-٥٢) ط مؤسسة الهادي - قم.

ويقول أبو الحسن العاملي (ت١١٣٨هـ)[1] في كتابه (مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار)[2] والمطبوع كمقدمة لـ (تفسير البرهان في تفسير القرآن) لهاشم البحراني في الفصل الرابع تحت عنوان (بيان خلاصة أقوال علمائنا في تفسير القرآن وعدمه، وتزييف استدلال من أنكر التغيير): (**اعلم أن الذي يظهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن** لأنه روى روايات كثيرة في هذا المعنى في كتاب الكافي الذي صرح في أوله بأنه كان يثق فيما رواه فيه ولم يتعرض لقدح فيها ولا ذكر معارض لها، وكذلك شيخه علي بن إبراهيم القمي (ره) فإن تفسيره مملوء منه وله غلو

---

(١) أبو الحسن بن محمد طاهر بن عبدالحميد النباطي العاملي، قال عنه الخوانساري. ضمن ترجمة الميرزا محمد الأخباري: (كان من أعاظم فقهائنا المتأخرين وأفاخم نبلائنا المتبحرين) انظر كتاب (روضات الجنات) (١٤٢/٧)، وقال عنه محسن الأمين: (وقد يعبر عنه بأبي الحسن العاملي أبو الحسن كنيته ولشريف اسمه وليس هو من السادة الأشراف ويوصف في بعض التراجم بالعدل... وقال العلامة المحدث النوري في حقه: أفقه المحدثين وأكمل الربانيين الشريف العدل... وقال بحر العلوم الطباطبائي في إجازته للشيخ محمد اللاهيجي الشيخ الأعظم رئيس المحدثين في زمانه وقدوة الفقهاء في أوانه المولى أبو الحسن الفتوني ثم ذكر من مؤلفاته مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار) انظر كتاب (أعيان الشيعة) (٣٤٢/٧ - ٣٤٣) - ط دار التعارف - بيروت.

(٢) قال أغا بزرك الطهراني: (مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار في تفسير القرآن وقد يقال مشكاة الأنوار، للمولى الشريف العدل أبي الحسن بن الشيخ محمد طاهر بن الشيخ عبدالحميد بن موسى بن علي بن معتوق بن عبدالحميد الفتوني النباطي العاملي الاصفهاني العذوي... وهو تفسير جليل... وفي أول المقدمات مقالات ثلاثة في كل مقالة فصول والمقدمة الثانية في تنقيص القرآن في أربعة فصول) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٢٦٤/٢٠).

فيه... ولقد قال بهذا القول أيضاً ووافق القمي والكليني (ره) جماعة من أصحابنا المفسرين كالعياشي والنعماني وفرات بن إبراهيم وغيرهم، **وهو مذهب أكثر محققي محدثي المتأخرين**، وقول الشيخ الأجل أحمد بن أبي طالب الطبرسي كما ينادي به كتابه الاحتجاج وقد نصره شيخنا العلامة باقر علوم أهل البيت عليهم السلام وخادم أخبارهم عليهم السلام في كتابه بحار الأنوار، وبسط الكلام فيه ما لا مزيد عليه. **وعندي في وضوح صحة ذا القول بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع**، وإنه من أكبر مفاسد غصب الخلافة فتدبر حتى تعلم توهم الصدوق (ره) في هذا المقام حيث قال في اعتقاداته بعد أن قال: اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه محمّد ﷺ هو ما بين الدفتين وما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك، فهو كاذب.....)[1].

ويقول النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ)[2] صاحب كتاب (فصل الخطاب

---

(١) انظر مقدمة كتاب (تفسير البرهان في تفسير القرآن) لهاشم البحراني ص(٨٣-٨٤) نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.

(٢) حسين محمد تقي الدين النوري الطبرسي، قال عنه أغا بزرك الطهراني: (إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال الإسلام في هذا القرن... فقد امتاز بعبقرية فذة وكان آية من آيات الله العجيبة، كمنت فيه مواهب غريبة وملكات شريفة أهلته لأن يعد في الطليعة من علماء الشيعة الذين كرسوا حياتهم طوال أعمارهم لخدمة الدين والمذهب، وحياته صفحة مشرقة من الأعمال الصالحة ومن تصانيفه: فصل الخطاب في مسألة تحريف الكتاب) انظر كتاب (نقباء البشر) (٢/٥٤٣-٥٤٥-٥٤٩-٥٥٠)، وقال عنه محسن الأمين: (كان عالما فاضلا محدثاً متبحراً في علمي الحديث والرجال عارفا بالسير والتاريخ منقباً فاحصاً زاهداً عابداً لم =

في تحريف كتاب رب الأرباب) بعد ذكره مذهب علي بن إبراهيم في ذلك - وهو شيخ الكليني -: (ومذهب تلميذه ثقة الإسلام الكليني على ما نسبه إليه جماعة لنقلها الأخبار الكثيرة الصريحة في هذا المعنى في كتاب الحجة خصوصا في باب النكت والنتف من التنزيل، وفي الروضة من غير أن يتعرض لردها أو تأويلها، واستظهر المحقق محسن الكاظمي في شرح الوافية مذهبه من الباب الذي عقده فيه وسماه (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام) **فإن الظاهر من طريقته أنه إنما يعقد الباب لما يرتضيه**، قلت: وهو كما ذكره[1]، فإن مذاهب القدماء تعلم غالبا من عناوين أبوابهم..)[2].

فهؤلاء ثلاثة من أعلام الإمامية الاثني عشرية - وغيرهم كثير - من علماء هذا المذهب من أتباع الكليني يصرحون باعتقاده تجاه تحريف القرآن، بل ويذكرون في كتبهم العلماء الذين قالوا بهذا التحريف، وكذا الروايات التي استشهد بها على هذا التحريف، والتي قد انتقيت منها عدة روايات تؤكد هذه العقيدة عن الكليني!!!

تفته صلاة الليل وكان وحيد عصره في الاحاطة والاطلاع على الأخبار والآثار والكتب) انظر كتاب (أعيان الشيعة) (١٤٣/٦).

(١) وهذا القول والفهم من علماء هذا المذهب؛ يؤيد ما قررته في أول هذا البحث حول بيان عقيدة الكليني ومحاكمتها من خلال الأبواب التي يعقدها، والروايات التي يوردها في كتابه؛ من غير حاجة إلى تصريحه بهذه العقيدة.

(٢) انظر كتاب (فصل الخطاب) ص(٢٦-٢٧) نقلا من كتاب (موقف الرافضة من القرآن) ص(٦٦).

وقد قسمت هذا المبحث[1] - بحسب ما أورده الكليني من روايات حول موقفه من القرآن الكريم- إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: موقف الكليني من حجية القرآن، والأسباب التي دعته لذلك.

المطلب الثاني: موقف الكليني من تحريف القرآن.

المطلب الثالث: منهج الكليني في تأويل وتفسير القرآن.



(١) أي مبحث (موقف الكليني من القرآن الكريم).

۞ المطلب الأول: موقف الكليني من حجية القرآن، والأسباب التي دعته لذلك:

من خلال الروايات التي أوردها الكليني في كتاب الكافي، وما بينته من موقفه من مصادر التلقي؛ يتضح أن الكليني لا يعتقد بحجية القرآن، وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: لأنه يعتقد نقص القرآن الكريم المجموع في عهد الخلفاء الراشدين، والذي قد أجمعت الأمة الإسلامية على صحته والعمل به، وأن القرآن الكامل عند الأئمة فقط. فقد جاء في أصول الكافي عن أبي عبدالله قال: (**إن القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية**)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله قال: (... وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٦٣٤) ك فضل القرآن/ باب: النوادر - ح٢٨. قلت: أي يعادل ثلاثة أضعاف الرقم الصحيح لكتاب الله الذي بين أيدينا الآن؛ فأين ذهب ما يزيد على عشرة آلاف آية؛ إذ كما هو معلوم أن العدد الراجح لآيات القرآن الكريم الذي بين أيدينا هو (٦٢٣٦) آية، وهو المعروف بالعدّ الكوفي. والخلاف الواقع بين العلماء قائم على الاختلاف في تحديد بداية ونهاية بعض الآيات القليلة، وليس في كلماته وحروفه؛ إذ الإجماع قائم على عدم وقوع زيادة أو نقصان في كتاب الله. انظر كتاب (الكليني وتأويلاته الباطنية...) للدكتور صلاح الخالدي ص(٣٠٨) ط دار عمار - الأردن. وللفائدة: فهذه الرواية هي أول رواية ذكرها النوري الطبرسي (ت١٢٥٤هـ) صاحب كتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) مستشهدا بها على إثبات التحريف والنقص في القرآن الكريم. انظر كتاب (الشيعة والقرآن) لإحسان إلهي ظهير.

فاطمة عليها السلام؟ قال: **مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد..**)[1].

وأورد بسنده عن سالم بن سلمة قال: (قرأ رجل على أبي عبدالله عليه السلام وأنا أستمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبدالله عليه السلام: كف عن هذه القراءة اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله وقد جمعته من اللوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: **أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً**، إنما كان عليَّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه)[2].

وأورد بسنده عن محمد بن أبي نصر قال: (دفع إليَّ أبو الحسن (ع) مصحفا وقال: **لا تنظر فيه**، ففتحته وقرأت فيه: (لم يكن الذين كفروا) **فوجدت فيها**

(١) انظر كتاب الكافي (٢٣٩/١) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام - ح١. قلت: ولو احتج محتج، أو جادل مجادل من أتباع الكليني حول هذه الرواية وأنها لا تدل على أن مصحف فاطمة يعني أنه قرآن؛ بل ذلك فقط من باب التشبيه بالقرآن من حيث حجمه فقط!! قلنا له: فماذا تقول في هذه الرواية عن أمير المؤمنين: (.. ثم أتى الوحي إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِّلْكَافِرِينَ (بولاية علي) لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ * مِّنَ اللهِ ذِي الْمَعَارِجِ) قال: قلت: جعلت فداك إنا لا نقرؤها هكذا، فقال: هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة...) انظر كتاب الكافي (٥٧/٨-٥٨) ح١٨.

(٢) انظر المصدر السابق (٦٣٣/٢) ك فضل القرآن/ باب: النوادر - ح٢٣.

اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعث إليَّ: ابعث إليَّ بالمصحف)[1].

وأورد بسنده عن محمد بن أبي نصر قال: (سمعت أبا جعفر (ع) يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام)[2].

السبب الثاني: لأنه يقرر وجود كتب مقدسة أخرى تقوم نيابة عن القرآن في التشريع، وأن الوحي لم ينقطع بموت النبي ﷺ.

فقد أورد بسنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (ع): (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، وعلي الهادي، يا أبا محمد: هل من هاد اليوم؟ قلت: بلى جعلت فداك ما زال منكم هاد بعد هاد حتى دفعت إليك، فقال: رحمك الله يا أبا محمد لو كانت إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل، ماتت الآية، مات الكتاب ولكنه حي يجري فيمن بقي كما جرى فيمن مضى)[3].

وأورد بسنده عن أبي الحسن من رواية هشام ابن الحكم... قال: (أنى لكم التوراة والإنجيل وكتب الأنبياء؟ قال: هي عندنا وراثة من عندهم نقرؤها كما

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٦٣١) ك فضل القرآن/ باب: النوادر – ح١٦.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٢٨) ك الحجة/ باب: أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام – ح١. قلت: يعني: فالقرآن الذي جمعه عثمان باتفاق الصحابة جميعا يعتبر ناقصا غير كامل؛ بينما القرآن الكامل عند الأئمة فقط.

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٩٢) ك الحجة/ باب: أن الائمة عليهم السلام هم الهداة – ح٣.

قرؤوها ونقولها كما قالوا، إن الله لا يجعل حجة في أرضه يسأل عن شيء فيقول لا أدري)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: إن سليمان ورث داود، وإن محمدا ورث سليمان، وإنا ورثنا محمدا، وإن عندنا علم التوراة والإنجيل والزبور، وتبيان ما في الألواح، قال: قلت: إن هذا لهو العلم؟ قال: ليس هذا هو العلم، إن العلم الذي يحدث يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة)[2].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (ليس يخرج شيء من عند الله عز وجل حتى يبدأ برسول الله صلى الله عليه وآله ثم بأمير المؤمنين عليه السلام ثم بواحد بعد واحد، لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٢٧/١) ك الحجة/ باب: أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها- ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٢٤/١) ك الحجة/ باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم - ح٣. قلت: فما حاجة هذه الكتب مع وجود كتاب الله تعالى، وقد ثبت بسند حسنه الألباني عند الإمام أحمد وغيره: " أن النبي ﷺ غضب حين رأى مع عمر صحيفة فيها شئ من التوراة وقال: أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ ألم آت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي موسى حيا ماوسعه إلا اتباعي " إرواء الغليل (٣٤/٦) ح١٥٨٩ - ط المكتب الإسلامي. وفي لفظ آخر عن جابر أن النبي ﷺ حين أتاه عمر فقال: إنا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا أفترى أن نكتب بعضها؟ فقال: "أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية ولو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي ". رواه أحمد والبيهقي في كتاب شعب الإيمان وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٣٨/١) - ط المكتب الإسلامي.

(٣) انظر المصدر السابق (٢٥٥/١) ك الحجة/ باب: لولا ان الأئمة عليهم السلام يزدادون =

وأورد بسنده في باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام عدة روايات تدل على وجود مصادر أخرى سوى القرآن يمكن أن يستغنى بها عنه لأن في بعضها من التفصيل في الأحكام ما لا يوجد فيه؛ كروايته عن أبي عبدالله عن صحيفة علي والمعروفة بالجامعة: (إن عندنا مالا نحتاج معه إلى الناس، وإن الناس ليحتاجون إلينا، وإن عندنا كتابا إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي ﷺ، صحيفة فيها كل حلال وحرام، وإنكم لتأتونا بالأمر فنعرف إذا أخذتم به ونعرف إذا تركتموه)[1]. وروايته أيضا عنه في حديث طويل قال: (.... وإن عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر[2]؟... وعاء من أَدَم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل... وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟... مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد...)[3].

لنفد ما عندهم- ح ٤. قلت: فإذا كان كل ما يخرج من عند الله من وحي يصل إلى الأئمة؛ فما الحاجة إلى الاجتهاد بالاحتجاج بالقرآن في المسائل والأحكام؟؟ إذ الواجب أن يترك القرآن لأنه قد اكتمل منذ أربعة عشر قرنا، ويتوجه إلى الأخذ مما يوحى إلى الأئمة لأنه متجددا!.

(١) انظر المصدر السابق (٢٤١/١) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام- ح٦.

(٢) والمقصود به هنا الجفر الأبيض؛ لأن الجفر جفران، أبيض وأحمر، فالأبيض هو مافيه علم الأنبياء... الخ وكذا فيه زبور داود، وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم (ع) والحلال والحرام، والأحمر الذي فيه السلاح. الكافي (٢٤٠/١) ح٣.

(٣) انظر المصدر السابق (٢٣٩/١-٢٤٠) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة (ع) - ح١.

يقول الدكتور ناصر القفاري: (وتحدثت روايات هذه الأبواب عما ورثه الأئمة من صحف وغيرها، أو عن المصادر الوهمية التي تزعم الرافضة عند أئمتهم الاثني عشر والتي فيها - كما يزعمون - كل ما يحتاجه الناس، ولو ذهبنا نعرض ونفصل ما احتوته هذه الأبواب، ونحلل معلوماتها، ونبين ضروب تناقضاتها وأوهامها لكان بذاته بحثاً مستقلاً؛ ولكن نكتفي بالإشارة والمثال. لقد كان مما تضمنته هذه الأبواب روايات عديدة عن صحيفة تسمى الجامعة أو الصحيفة، وصفوها بأنها (سبعون ذراعاً بخط علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليهما وعلى أولادهما - كذا - فيها من كل حلال وحرام) [أصول الكافي: ٢٣٩/١، بحار الأنوار: ٢٢/٢٦]، وليس من قضية إلا هي فيها حتى أَرْش الخدش [أصول الكافي: ٢٣٩/١، بحار الأنوار: ٢٢/٢٦]، وتكرر ذكر هذه المعلومات وما في معناها في روايات كثيرة... **ومن العجب أن أئمتهم يعدون أتباعهم بأنهم سيحكمون بما في هذه الصحيفة لو تمكنوا من الحكم** حيث قالوا: (لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعد ما في هذه الصحيفة) [بحار الأنوار: ٢٢/٢٦-٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩]. **أما القرآن فليس له ذكر**[1]، **كما يخبرون بأنها هي دستورهم الذي يتبعون**، حيث قالوا: (.. فنحن نتبع ما فيها ولا نعدوها) [بحار

---

(١) يقول البرقعي: " ومن ذلك أيضا كتاب أصول الكافي الذي يخالف القرآن في معظم محتوياته وموضوعاته، فإن هناك فئة يعدون موضوعاته وحيا إلهيا، بل يعدونه أعلى من كتاب الوحي. فهم لا يعدون القرآن كافيا، في حين يعدون هذا (الكافي) كافيا لسعادتهم ويتعصبون لهذه العقيدة، ويخضعون للذين مجدوا هذا الكتاب مع أنهم لم يدرسوه كما يجب " (كسر الصنم) (ص ٢٩).

الأنوار: ٢٦/٢٢-٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩][1].

السبب الثالث: لأنه يقيد فهم القرآن بفهم الأئمة فقط؛ بحيث لا يفهمه أحد سواهم، وكل تفسير - مع أن النبي ﷺ قد فسره للصحابة وفسره الصحابة لمن بعدهم من الأمة - يَرِدُ عن غيرهم فهو تفسير باطل غير صحيح، إذ لا سبيل إلى فهم القرآن إلا عن طريق الأئمة.

فقد جاء في مقدمة الكافي عن أبي جعفر قال: (... فمضى صلى الله عليه وآله وخلف في أمته كتاب الله ووصيه أمير المؤمنين، وإمام المتقين صلوات الله عليه، صاحبين مؤتلفين، يشهد كل واحد منهما لصاحبه بالتصديق، **ينطق الإمام عن الله في الكتاب**، بما أوجب الله فيه على العباد، من طاعته، وطاعة الإمام وولايته..)[2].

وجاء في أصول الكافي عن أبي جعفر قال: (... فكذلك لم يمت محمد إلا وله بعيث نذير قال: فإن قلت لا، فقد ضيع رسول الله صلى الله عليه وآله من في

---

(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٣٢٠/١-٣٢١).

(٢) انظر خطبة كتاب الكافي (٤/١) للكليني. قال المازندراني: " خلق الله تعالى عباده للطاعة والانقياد له في كل ما أمر به ونهى عنه في الكتاب، وظاهر أن كل أحد لا يقدر على استنباط المقصود منه لكونه ظاهرا وباطنا، ورمزا وإشارة ومجملا ومفصلا، ومحكما ومتشابها، وعاما وخاصا، ومطلقا ومقيدا، ومفهوما ومنطوقا، وناسخا ومنسوخا، فلذلك وجب في الحكمة ثبوت إمام ينطق عن الله بما أوجب عليهم وما يحتاجون إليه لئلا يضلوا، ولا يبقى لهم حجة ولا معذرة وهو لسان الحق والناطق عن كتابه والمبين لخطابه. ووجب عليهم الانقياد له واتباع آثاره، واستماع أخباره، واقتفاء أفعاله وأطواره ". انظر كتاب (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٤/١-٣٥).

أصلاب الرجال من أمته، قال: وما يكفيهم القرآن؟ قال: بلى إن وجدوا فله مفسرا! قال: وما فسره رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: **بلى قد فسره لرجل واحد**، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب عليه السلام..)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في رواية طويلة: (... ثم وقف فقال: هاهنا يا ابن رسول الله باب غامض أرأيت إن قالوا: حجة الله: القرآن؟ قال: إذن أقول لهم: **إن القرآن ليس بناطق يأمر وينهى، ولكن للقرآن أهل يأمرون وينهون**)[2].

وأورد بسنده عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه قال: (إن الله تبارك وتعالى طهرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه، وحجته في أرضه، **وجعلنا مع القرآن وجعل القران معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا**)[3].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... فأومأ بيده إلى صدره وقال: **علم الكتاب والله كله عندنا، علم الكتاب والله كله عندنا**)[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٥٠/١) ك الحجة/ باب: في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها - ح٦. قلت: وبناء عليه؛ فإن تفاسير جميع الصحابة، ومن أخذ منهم وجاء بعدهم من التابعين؛ تعتبر عند الكليني تفاسير باطلة غير صحيحة، ويلزم منه الحكم على جميع الأحكام التي استنبطت من تفاسير هؤلاء، واعتمدت عليها الأمة في عقائدها وعباداتها ومعاملاتها أنها باطلة، لأنها لم ترد عن الإمام المعصوم.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٤٦/١) ك الحجة/ باب: في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (١٩١/١) ك الحجة/ باب: في أن الائمة شهداء الله عز وجل على خلقه - ح٥.

(٤) انظر المصدر السابق (٢٥٧/١) ك الحجة/ باب: نادر فيه ذكر الغيب - ح٣.

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم؛ أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة عليهم السلام)[1].

وقد أعرضت عن التعليق على كل شاهد من الأدلة السابقة؛ لأن سياقها صريح فيما تم الاستدلال بها عليه. لكنني مع ذلك سأورد ما يؤكد نتيجة هذا المطلب، ويجليها وضوحا حول موقف الكليني من حجية القرآن من خلال تصريحه بهذه العقيدة؛ حيث أورد بسنده رواية إلى أبي عبدالله، وفيها قال: (.. قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن. فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، عرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيِّم،... فلم أجد أحدا يقال أنه يعلم القرآن كله إلا عليا صلوات الله عليه..... فأشهد أن عليا عليه السلام كان قيِّم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأن ما قال في القرآن فهو حق)[2].

ولاشك أن مما يترتب على نتيجة منهج الكليني وأتباعه في تقييد فهم القرآن بفهم الأئمة فقط، ويعتبر أكبر خطر تجاه القرآن؛ هو تعليق فهمه وتفسيره بكتب الشيعة فقط لأنها المصدر الوحيد الموثوق لدى الشيعة في جمع أقوال الأئمة؛ مما يعني أن أي تفسير للقرآن ليس موجودا في كتب الشيعة فهو تفسير

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٤١٥) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية – ح١٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٦٨-١٦٩) ك الحجة/ باب: الاضطرار إلى الحجة – ح٣.

غير مقبول، سواء وافق اللغة أو جاء منصوصا عليه في كتب الحديث عند أهل السنة وتفاسيرهم. وهذا ما سيظهر أثره بوضوح عند الحديث عن منهج الكليني في تفسير القرآن وتأويله.

لكن قبل الانتقال للمطلب الثاني؛ ربما يطرأ سؤال في ذهن أي عاقل مفاده: إذا كان القرآن الذي جمعه الخلفاء الثلاثة الراشدون وتواتر نقله والعمل به عند جمهور الأمة ناقصا غير كامل، وأن القرآن الكامل عند الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ﷺ كما نقل ذلك الكليني في الروايات السابقة؛ فلماذا لم يظهره ﷺ حينما تولى الخلافة وتمكن من أمر الأمة بكاملها؟؟

لا شك أن هذا السؤال محير جدا عند من يتعامل مع نصوص صحيحة وروايات صريحة ثبتت نسبتها لقائليها، لكن حينما يكون التعامل مع نصوص محرفة وملفقة ومدسوسة فسيكون الجواب حاضرا لا يحتاج إلى تفكير، لأنه لن يتجاوز رواية ملفقة يمكن إضافتها لأي كتاب من كتب مصادر التلقي عند الإمامية!!

(يقول نعمة الله الجزائري: (لما جلس أمير المؤمنين ﷺ على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه[1]. ويقول علامتهم المحقق الميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي: (إنه ﷺ - يقصد عليا ﷺ - لم يتمكن منه - أي تصحيح القرآن المحرف الموجود بين المسلمين - لوجود التقية المانعة من حيث كونه مستلزماً للتشنيع على من سبقه - يعني الخلفاء الثلاثة - كما لم يتمكن من إبطال صلاة الضحى، ومن إجراء

---

(١) انظر كتاب (الأنوار النعمانية) (٣٦٠/٢) - ط دار القارئ و دار الكوفة - لبنان.

متعتي الحج والنساء، ومن عزل شريح عن القضاوة ومعاوية عن الإمارة، وقد صرح بذلك في رواية الاحتجاج السابقة في مكالمته عليه السلام مع الزنديق. مضافا إلى اشتمال عدم التصحيح على مصلحة لا تخفى، وهو أن يتم الحجة في يوم القيامة على المحرفين المغيرين من هذه الجهة أيضاً بحيث يظهر شناعة فعلهم لجميع أهل المحشر، وذلك بأن يصدر الخطاب من مصدر الربوبية إلى أمة محمد ﷺ، ويقال لهم: كيف قرأتم كتابي الذي أنزلته إليكم؟ فيصدر عنهم الجواب، بأنا قرأناه كذا وكذا، فيقال لهم: ما أنزلناه هكذا فلم ضيعتموه وحرفتموه ونقصتموه؟ فيجيبوا أن يا ربنا ما قصرنا فيه ولا ضيعناه ولا فرطنا، بل هكذا وصل إلينا، فيخاطب حملة الوحي ويقال لهم: أنتم قصرتم في تبليغ وحيي وأداء أمانتي؟ فيقولوا ربنا ما فرطنا في وحيك من شيء وإنما فرط فيه فلان وفلان - أي أبو بكر وعمر رضي الله عنهما - بعد مضي نبيهم، فيظهر شناعة فعلهم وفضاحة عملهم لجميع أهل المحشر ويستحقوا بذلك الخزي العظيم والعذاب الأليم مضافا إلى استحقاقهم للنكال والعقاب بتفريطهم في أمر الرسالة وتقصيرهم في غصب الخلافة[1])[2].

ولا شك أن هذه الأجوبة تحتاج إلى رواية تشهد لها أو تثبتها!! وهذا ما فعله الكليني في كتاب الكافي حيث ورد في خطبة مطولة لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه ما يفيد ذلك، ومما ورد فيها قوله: (.. قد عملت الولاة قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول

---

(١) انظر كتاب (البراعة في شرح نهج البلاغة) (٢/٢٠) للميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي - ط دار الوفاء - بيروت.

(٢) نقلا عن كتاب (الشيعة الاثني عشرية وتحريف القرآن) لمحمد عبدالرحمن السيف ص(٧٧-٧٨).

الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه، ناقضين لعهده مغيرين لسنته ولو حملت الناس على تركها وحولتها إلى مواضعها وإلى ما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لتفرق عني جندي حتى أبقى وحدي أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي وفرض إمامتي من كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، - ثم ذكر عدة أمور مما سنها الخلفاء الراشدون الثلاثة قبله وقال - ولقد خفت أن يثوروا في ناحية جانب عسكري ما لقيت من هذه الأمة من الفرقة وطاعة أئمة الضلالة والدعاة إلى النار)[1].



(١) انظر كتاب الكافي (٨/٥٨-٦٣) ح٢١.

المطلب الثاني: موقف الكليني من تحريف القرآن:

عقيدة التحريف عند الكليني ناتجة من اعتقاده بنقص القرآن، فإن النقص بحد ذاته دليل على امتداد يد العبث والتحريف إليه؛ ولذا فالكليني لا شك أنه يعتقد تحريف القرآن بناء على عقيدته في النقص كما بينت في المطلب الأول، ولأنه روى روايات في هذا المعنى ولم يتعرض لقدح فيها، ولشهادة أتباعه عليه - كالكاشاني والعاملي والنوري - بذلك كما في أول هذا المبحث.

ولكن العجيب في الأمر أن الكليني - من خلال تتبعي لرواياته في كتابه الكافي - لم يكتف باعتقاد التحريف فقط؛ بل ذهب يمارسه ويطبقه أيضا بواسطة طريقتين اثنتين:

الطريقة الأولى: **طريقة التبديل والتغيير في الآية الواحدة**؛ إما بتبديل كلمة مكان كلمة؛ أو إسقاطها؛ أو بتغيير هيئتها أو لفظتها بما يقارب أصلها.

الطريقة الثانية: **طريقة الزيادة والدمج بين الآيات**؛ إما بزيادة بعض الكلمات في الآية أو بالدمج ومحاولة التركيب بين آيتين فأكثر أو بإيراد عبارات تفسيرية تشبه الآيات.

فمن أمثلة الطريقة الأولى (طريقة التبديل والتغيير في الآية الواحدة)؛ ما يلي:

- أورد بسنده[1] عن بريد العجلي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام، عن قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ قال: نحن الأمة الوسطى ونحن شهداء الله على خلقه وحججه في أرضه، قلت: قول الله

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٩٠) ك الحجة/ باب: أن الأئمة شهداء الله ﷻ على خلقه - ح٢.

ﷻ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ قال: إيانا عنى خاصة ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ في الكُتب التي مضت (وَفِي هَذَا) القرآن (لِيَكُونَ الرَّسُولُ عليكم شهيدا))[1].

- وأورد بسنده عن أبي جعفر (ع) قال: كانت شريعة نوح (ع) أن يعبد الله بالتوحيد والإخلاص... فأوحى الله ﷻ إليه {وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يعملون})[2].
- وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال:... وإنما سماهم الله تعالى المستحفظين لأنهم استحفظوا الاسم الأكبر وهو الكتاب الذي يعلم به علم كل شيء الذي كان مع الأنبياء صلوات الله عليهم يقول الله تعالى: (ولقد أرسلنا

---

(١) قال محقق الكافي الغفاري: " الحج ٧٨-٧٩ وفي المصحف (شهيداً عليكم) ". قلت: وهو كذلك في المصحف الذي بين أيدينا لكن لماذا لم يغيرها المحقق وفقا لما في المصحف؟؟ هل ذلك بسبب الأمانة العلمية في النقل والتحقيق؟؟ أم بسبب أن عقيدته في القرآن توافق عقيدة الكليني، وأن ما ينقله الكليني من الآيات هو الصواب الموافق للقرآن الذي عند الأئمة؟؟. فأما الاحتمال الأول فهو مردود لأنه قد بيَّن الصواب من الخطأ في بعض الآيات التي ترد على هذا النحو، وأشار لتصويبها في التحقيق كما في تعليقه مثلا في الحاشية رقم ٧ من (١٥/١)؛ فلم يبق إلا الاحتمال الثاني، والله أعلم. وقل مثل ذلك في الأمثلة القادمة.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢٨٢/٨-٢٨٣) ح ٤٢٤. قال محقق الكافي: " هود: ٣٦. وفي المصحف (بما كانوا يفعلون) وهو من النساخ ". قلت: إذا كان خطأً من النساخ فأين دور المحقق؟ لماذا لا يصحح الآية كما فعل في آيات أخرى! أم أن مصحف الكليني أضبط من مصحف المسلمين!!.

رسلا قبلك وأنزلنا معهم الكتاب والميزان)...)[1].

- وأورد بسنده عن الحسين بن مياح، عمن أخبره قال: قرأ رجل عند أبي عبدالله عليه السلام: (قل اعْمَلواْ فَسَيَرَى الله عَمَلَكُمْ وَرَسولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) فقال: ليس هكذا هي، إنما هي والمأمونون، فنحن المأمونون)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٩٣/١) ك الحجة/ باب: الإشارة والنص إلى أمير المؤمنين عليه السلام - ح٣. قال محقق الكافي: " كذا في النسخ وفى المصحف (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا..) الآية في سورة الحديد: ٢٥ " قلت: ويبدو أن المحقق في هذه المرة قد اجتهد من عند نفسه لكي يحاول ترقيع ماحرفه الكليني من الجمع بين الآيات!! ولكنه لم يوفق؛ وذلك لأن الكليني جمع بين بداية آية سورة غافر رقم (٧٨) أو سورة الرعد رقم (٣٨): (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ) وحذف منها حرف (من) ولفق لها بعض آية سورة الحديد رقم (٢٥): (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ)، وهذا يدل على جهل الكليني بكتاب الله وتحريفه لآياته - ومثله المحقق -؛ أو يدل على اعتماد الكليني على المصحف الآخر الذي ينسبه لأهل البيت. وكلا الأمرين أسوأ من الآخر، ودليل واضح على تعمد الكليني تحريف القرآن.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٢٤/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٦٢. قال محقق الكافي: " التوبة: ١٠٦، أي ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافرين ليشمل كل مؤمن بل المراد به الكل من المؤمنين وهم المأمونون عن الخطاء المعصومون وهم الائمة عليهم السلام (آت) ". قلت: ويبدو أن المحقق في هذه المرة قد تابع الكليني في عقيدته فلم يتعرض للتحريف الذي حصل في الآية، وأكتفى بذكر موضعها وترقيع تفسيرها من كلام المتقدمين. والآية قد وردت في سورة التوبة بهذا اللفظ: (وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)، فقد أسقط منها الكليني حرف (الواو) وحرَّف كلمة (المؤمنون) إلى كلمة (المأمونون) ولم يذكر لنا في هذه المرة هل هي كذلك في قراءة آل البيت أم هكذا أنزلت أم هي من عنده؟، والظاهر أن الاحتمال الثالث هو الأقوى؛ =

- وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ قال: نزلت في فلان وفلان وفلان....)[1].

وذلك لأنه قد أوردها في مواضع أخرى صحيحة غير محرفة كما في (٢١٩/١)، وعقَّب على تفسيرها بقوله: هم الأئمة. وكما في (٢٢٠/١)، وعقَّب على تفسيرها بقوله: هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام. لكن يبدو أن هذا التفسير والتأويل لم يكفه أو يكف أتباعه من بعده فأوردت الآية بإدراج كلمة (المأمونون) لتوافق عقيدة الإمامة.

(١) انظر كتاب الكافي (٤٢٠/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٤٢. هاتان آيتان من كتاب الله الأولى من سورة النساء ونصها: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً) (١٣٧)، والثانية من سورة آل عمران ونصها: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الضَّآلُّونَ) (٩٠). ولا أدري ما هو السبب الذي دعا الكليني لبتر كل منهما على النحو الذي ساقه في روايته، مع أن اقتصاره على آية النساء يمكن أن يؤدي الغرض المطلوب للاستشهاد بها على ما يريد؟؟ والذي يظهر لي من خلال ما قدمته من منهج الكليني في تحريف القرآن؛ أن الآيتان قد دمجتا مع بعضهما من قبل الكليني - بناء على جهله بالقرآن - على هذا النحو: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم)، ولكن العجيب أن المحقق حاول ترقيع هذا التحريف بفصلهما على أنهما آيتان منفصلتان ثم علق على ذلك بقوله: " وهذا تنبيه على أن مورد الذم في الآيتين واحد، وأن كل واحد منهما مفسر للأخرى لأن قوله: (لن تقبل توبتهم) وقع في موقع (لم يكن الله ليغفر لهم) لإفادته مفاده ". قلت: لكنه نسي أن أول الآيتين لا يتطابق مع تفسير الإمام لهما في هذا الموضع، وإنما الموضع الذي يتطابق فقط لكنه لا يؤدي الشاهد المطلوب هو ما قبل آخر الآية (ثم ازدادوا كفرا). فتأمل!!

- وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (هذا صراطُ عليٍّ مستقيم)[1].
- وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال:... فوقعت الحجة بقول النبي صلى الله عليه وآله وبالكتاب الذي يقرأه الناس فلم يزل يلقي فضل أهل بيته بالكلام ويبين لهم القرآن... فقال: {قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} ثم قال: {وَإِذَا المودة سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ[2]} يقول أسألكم عن المودة التي أنزلت عليكم فضلها، مودة القربى بأي ذنب قتلتموهم..)[3].
- وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال:.... وذلك أن رجلا سأله عن مسألة فأجابه فيها، وسأله آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأول، ثم سأله آخر فأجابه بغير جواب الأولين، ثم قال: (هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ (أعط) بِغَيْرِ

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٢٤/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٦٣. قال محقق الكافي: "الحجر: ٤٠، يعنى باضافة الصراط إلى علي بكسر اللام والمشهور فتحها". ويبدو أن هذه الآية هي التي ناسبت الكليني ليوقع فيها التحريف المطلوب والموافق لعقيدة الإمامة؛ وذلك لأن لفظة (الصراط المستقيم) غالبا مايفسرها بعلي أو الأئمة والأوصياء من بعده كما في (٤١٧/١) و (٤٣٣/١) و (٤٣٤/٨)، فجاءت كلمة (علي) لتؤدي الغرض المطلوب.

(٢) قال محقق الكافي: " كذا ". قلت: يعني كذا هي موجودة في النسخ التي بين يديه ولا تحتاج إلى تعديل. ولا شك أن هذا من التزوير وقلب الحقائق وعدم الدقة والانضباط في التحقيق؛ لأنه في مواضع يبين الصواب في الآية، وفي مواضع أخرى يدعي أنها في قراءة آل البيت، وفي مواضع أخرى يسكت عنها. المهم في ذلك كله أن توافق عقيدة القوم في الإمامة وفي تحريف كتاب الله و أنه محرف ناقص.

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٩٤/١-٢٩٥) ك الحجة/ باب: الإشارة والنص إلى أمير المؤمنين عليه السلام - ح٣.

حِسَابٍ) وهكذا هي في قراءة علي عليه السلام...)[1].

- وأورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: هكذا أنزل الله تبارك وتعالى: {لَقَدْ جاءنا رَسُولٌ مِّنْ أنفسنا عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عنتنا حَرِيصٌ علينا بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}[2].
- وأورد بسنده إلى الرضا (ع) {فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ على رسوله وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا} قلت: هكذا؟ قال: هكذا نقرؤها وهكذا تنزيلها)[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٣٨/١) ك الحجة/ باب: في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم - ح٣. وقد سكت عنها محقق الكافي ولم يعلق عليها لأنها مما ورد في قرآن آل البيت فلا تحتاج إلى تعديل؛ مع أن الكليني قد أوردها في عدة مواضع صحيحة غير محرفة كما في (٢١١/١) و (٢٦٦/١و٢٦٧و٢٦٨) و (٢٨٠/٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٧٨/٨) ح٥٧٠. قال محقق الكافي: " السند ضعيف بسهل بن زياد والآية في سورة التوبة: ١٢٨ هكذا (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) ". قلت: والحمد لله الذي جعل المحقق ينقل الآية الصحيحة من دون أن يمرر هذه الآية المحرفة كغيرها من الآيات؛ ومع ذلك فأسلوبه هنا لا يدل على تضعيفه أو إبطاله لهذه الآية المحرفة، فلعلها تكون ضمن قرآن آل البيت الذي لم يطلع عليه؛ وخصوصا أن الرواية صرحت بأن الآية هكذا أنزلت، أو لعل السند يصح من طريق آخر كما بينت من منهج الاثني عشرية تجاه الروايات الضعيفة في الكافي. وللفائدة فقد أورد الكليني هذه الآية من غير تحريف في الكافي (٦٢٥/٢).

(٣) انظر كتاب الكافي (٣٧٨/٨) ح٥٧١. قال محقق الكافي: " السند موثق والآية في سورة التوبة: ٤٠ وفيها (فأنزل الله سكينته عليه وأيده. الآية) والضمير لابد من إرجاعه إلى الرسول ويدل عليه آيات أخر وهذا اختلاف القراءة فقط ". قلت: لما كان هنالك آيات أُخر تسعف الكليني للتحريف أشار إليها المحقق ووثق السند وعلل ذلك باختلاف =

- وأورد بسنده إلى أبي عبدالله (ع) وفيه: (... وليخرجوا مصحف فاطمة عليها السلام، فإن فيه وصية فاطمة عليها السلام، ومعه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله ﷻ يقول: {فأتوا بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ})[1].

ومن أمثلة الطريقة الثانية (طريقة الزيادة والدمج بين الآيات)[2]؛ ما يلي:

القراءة فقط. ويقصد بالآيات الأُخر ما ورد في سورة التوبة برقم (٢٦) بلفظ: (ثُمَّ أَنَزلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ...)، وسورة الفتح برقم (٢٦) بلفظ: (فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ..). ولكن العجيب إصراره على وجوب إرجاع الضمير إلى الرسول!! ولعل العجب يزول إذا عرفنا أن بعض المفسرين كابن عباس وغيره قد أرجعوا الضمير في هذه الآية: (فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ) إلى أبي بكر الصديق ﷺ، وغيرهم جوزوا ذلك. انظر فتح القدير للشوكاني (٣٦٢/٢) ط دار المعرفة - بيروت.

(١) انظر كتاب الكافي (٢٤١/١) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام- ح٤. قال محقق الكافي: " الأحقاف: ٣ والآية هكذا: (ايتونى بكتاب. الخ) لعله نقل بالمعنى أو في قراءتهم عليهم السلام ". قلت: (٤) هو رقم الآية في سورة الأحقاف من مصحف المسلمين فهل سبق قلم المحقق في كتابة رقم الآية الصحيح، أم أنها كذلك في مصحف الكليني المحرف وأتباعه؟؟ ثم من المعلوم أن الآيات ليست كالأحاديث تنقل بالمعنى - عند من يجوز ذلك - حتى نسوغ للكليني صنيعه في هذه الرواية إن كان فعلا قد نقلها بالمعنى. لذا فالذي يظهر أن هذه الآية من الآيات التي شملها التحريف أو أنها كذلك في قرآن آل البيت الذي اطلع عليه الكليني!!.

(٢) وهي نوعان كما سيلاحظ من إيراد الأمثلة مجردة من غير توضيح لهذا التفصيل: نوع فيه زيادة ودمج لإثبات التحريف والنقص في القرآن؛ ونوع فيه زيادة لكلمات وعبارات للاستدلال بها على إمامة علي وآل بيته من بعده.

- أورد الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام: (... ثم تلا هذه الآية: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ولا محدث}[1]. وبسنده إلى أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام في قوله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ (ولا محدث)} قلت: جعلت فداك ليست هذه قراءتنا...)[2].
- وأورد بسنده أيضاً[3] إلى أبي عبدالله عليه السلام قال:..... وقولهما أمن الله أو من رسوله ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَـٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ﴾ أئمة هي أزكى من أئمتكم، قال: قلت: جعلت فداك أئمة!! قال: إي والله أئمة قلت: فإنا نقرأ أربى، فقال: ما أربى؟ - وأومأ بيده فطرحها- ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ﴾ (يعني بعلي عليه السلام) ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝٩٢﴾.
- وأورد بسنده إلى أبي الحسن عليه السلام: (لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) مَن ذَا الَّذِي

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٧٦/١) ك الحجة/ باب: الفرق بين الرسول والنبي والمحدث - ح١. قال محقق الكافي: " قوله: (ولا محدث) إنما في قراءة أهل البيت عليهم السلام وهو بفتح الدال المشددة ". قلت: وقد استنبط ذلك المحقق من الرواية الأخرى التي استنكر فيها الراوي إدراج هذه اللفظة في هذه الآية؛ مما يدل بصراحة على أن المصحف الذي بين أيدينا ناقص كما يزعم ذلك الكليني، وأن المصحف الكامل موجود لدى الأئمة وأهل البيت فقط. وقد أعاد الكليني هذه الآية في موضع آخر مؤكدا على صحتها كما في ك الحجة/ باب: أن الأئمة عليهم السلام محدثون مفهمون- ح٢.

(٢) انظر كتاب الكافي (١٧٧/١) ك الحجة/ باب: الفرق بين الرسول والنبي والمحدث - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٢٩٢/١) ك الحجة/ باب: الإشارة والنص إلى أمير المؤمنين عليه السلام - ح١.

يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ)[1].

- وأورد بسنده إلى أ بي عبدالله عليه السلام: (وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء) وآخرها (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) والحمد لله رب العالمين وآيتين بعدها[2].
- وأورد بسنده إلى أبي بكر بن محمد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقرأ: (وَزُلْزِلُواْ (ثم زلزلوا) حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[3].
- وأورد بسنده إلى أ بي عبدالله عليه السلام: (وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ [بولاية الشياطين] عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ). ويقرأ أيضا: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ (فمنهم من آمن ومنهم من جحد ومنهم من أقرَّ ومنهم من بدل) وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُ فَإِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[4].
- وأورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) في قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ هكذا نزلت[5].

---

(١) انظر المصدر السابق (٨/٢٨٩-٢٩٠) ح٤٣٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٨/٢٩٠) ح٤٣٨. قال محقق الكافي: " أى ذكر آيتين بعدها وعدهما من آية الكرسى فاطلاق آية الكرسى عليها على إرادة الجنس وتكون ثلاث آيات كما يدل عليه بعض الأخبار. (آت) ". قلت: ولا نعلم ماهي الآيتين بعدها، هل هما ما يليها في مصحف المسلمين؟ أم هما آيتان من تأليف أو زيادة المحرفين والمبدلين؛ كالكليني وأتباعه؟

(٣) انظر كتاب الكافي (٨/٢٩٠) ح٤٣٩.

(٤) انظر المصدر السابق (٨/٢٩٠-٢٩١) ح٤٤٠.

(٥) انظر المصدر السابق (١/٤١٤) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨. قال محقق الكافي: " الأحزاب: ٧٠. وهكذا نزلت أي بهذا المعنى نزلت وكذا الكلام في =

- وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ﴾ كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم (فَنَسِيَ) هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله)[1].
- وأورد بسنده عن أمير المؤمنين قوله: (.. ثم أتى الوحي إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ (بولاية علي)[2] لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣﴾ قال: قلت: جعلت فداك إنا لا نقرؤها هكذا، فقال: **هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة...**)[3].

نظائره. (في) ". قلت: وهذا التوضيح غير صحيح؛ بل هو من باب الغش والتدليس؛ إذ ظاهر هذا اللفظ لا يحتمل أنها نزلت بدون عبارة الولاية، ولو كان كذلك لما احتاج أن يؤكد على نزولها بهذا اللفظ، بل يتركها كما هي ليحسن الظن بالكليني ويعتبرها القارئ لفظة تفسيرية لهذه الآية. وعموما فالروايات الكثيرة التي وردت على مثل هذا النحو مما ذكرته في هذا المطلب؛ تؤكد تدليس وخداع المحقق في توضيح سبب هذه الزيادة في الآية.

(١) انظر كتاب الكافي (٤١٦/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٢٣.

(٢) قال محقق الكافي: " ليست جملة (بولاية علي) في بعض النسخ في المتن بل تكون في الهامش". قلت: وهذا يحتمل أحد أمرين: إما استنكار المحقق لهذه اللفظة؛ وهو مرفوض لأن النص يفيد صراحة بأن جبريل قد نزل بها هكذا، وأن هذا هو المثبت في مصحف فاطمة، أو إقراره لها مع الإشارة إلى أن كونها في النسخ الأخرى في الهامش يعني عدم صحتها كذلك؛ بل الأولى إضافتها للمتن، وهذا هو الأقرب.

(٣) انظر المصدر السابق (٥٧/٨-٥٨) ح١٨.

- وأورد بسنده عن الرضا عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ (بولاية علي) مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ يا محمد من ولاية عليٍّ هكذا في الكتاب مخطوطة)[1].

وهكذا تتابع الأمثلة وتتوارد من كتاب الكافي شاهدة على عقيدة الكليني تجاه القول بتحريف القرآن ونقصانه؛ ولولا الإطالة لذكرت كل الأمثلة التي استقصيتها بواسطة كتاب الكافي، والتي تصب في هذا المنحى، لكن لعل فيما ذكر غنية عما لم يذكر؛ إذ القصد إثبات هذه العقيدة بدليل واضح وصريح عليها، والله المستعان[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٢٣/١-٤٢٤) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٥٨. قال محقق الكافي: " كأنها مخطوطة في الحواشى من قبيل القيود والشروح (في) ". قلت: هذه العبارة من الشارح والمحقق توحي بأنها من زيادة النساخ في متن الرواية نفسها؛ وهذا مردود!! إذ لو كانت كذلك؛ فلماذا لا تحذف الآن من هذه النسخة المحققة؛ بدلا من إثباتها والتعليق عليها بهذا التعليق. والذي يظهر أن معناها أن لفظة (بولاية علي) مكتوبة في المصحف في هذا الموضع من الآية، وأنها جزء منها، ولولا ذاك لما احتيج إلى تأكديها بهذه اللفظة. وخصوصا أن مثل هذه العبارة التأكيدية قد تكررت في غير ما موضع وبأساليب مختلفة. انظر في الجزء الأول فقط الصفحات التالية: (٤٢٢/ح٤٧) و (٤٢٣/ح٥٨) و (٤٢٤/ح٥٩و٦٠و٦٢و٦٤). وقد يستدل بهذا التعليق من المحقق - على فرض صحته - على وقوع التحريف والزيادة والعبث بمتن نصوص الكافي من الشراح والنساخ؛ إذ لو كانت مخطوطة في الحواشي، فأين دور المحقق في حذفها والإشارة إلى ذلك في الحاشية بدلا من إثباتها وتلفيق مثل هذا التعليق عليها؟!

(٢) وللاستزادة في هذا الموضوع على وجه الخصوص؛ تنظر الكتب التالية: (الشيعة والقرآن) لإحسان إلهي ظهير. (الشيعة وتحريف القرآن) لمحمد مال الله - ط مكتبة ابن تيمية. (موقف الرافضة من القرآن الكريم) للباحث مامادو كارامبيري.

لكن! قد يطرأ على الذهن سؤال مفاده: لماذا يدَّعي الكليني التحريف ويتبناه ويمارسه في أعظم كتاب في الوجود وهو (القرآن الكريم)؟؟

والجواب[1]: يمكن تحريره في الأمور التالية:

الأمر الأول: أن في إثبات التحريف مدخلاً له ولأمثاله وأتباعه في إثبات الإمامة التي هي أصل مذهبهم؛ فلو أنهم أقروا بعدم التحريف والنقصان لاحتج عليهم أهل الإسلام بقولهم: إن القرآن قد تكلم في أمور هي أقل شأنا من الإمامة وأعاد فيها وكرر الآيات؛ فأين نجد أدلة إثبات الإمامة - في القرآن - التي تعدونها ركنا من أركان الدين؟؟ ولذا لابد له من القول بالتحريف ليتسنى له رد هذا الاحتجاج، وأن أدلة إثبات الإمامة موجودة في القرآن لكنها حذفت منه بفعل المبغضين من الصحابة والمنافقين وأعداء آل البيت.

ويؤكد هذا الجواب ويجليه علامتهم المجلسي (ت١١١١هـ) بقوله - بعد تعليقه على رواية الكليني (إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد سبعة عشر ألف آية)-: (..ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره. وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأسا، **بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر؟**)[2] يعني كيف يثبتون

---

(١) انظر حول هذه الأجوبة بتصرف الكتب التالية: (الشيعة والقرآن) لإحسان إلهي ص(٥٤ و٩١). (الشيعة وتحريف القرآن) لمحمد مال الله ص(٨٤). (موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله) للدكتور عبدالقادر صوفي (٣٥٨/١-٣٦١) ط دار أضواء السلف - الرياض.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٥٢٥/١٢). وللاستزادة من بعض =

الإمامة بالخبر إذا طرحوا أخبار التحريف؟.

الأمر الثاني: أن في إثبات التحريف أيضا فرصة سانحة وعظيمة له ولأتباعه ليتسنى لهم ممارسة مهنة التحريف، سواء بإدخال ما يريد من الآيات والتحريفات لتوافق عقيدة إثبات الإمامة، أو حذف مالا يريد من آيات مدح أصحاب رسول الله ﷺ، وتحريض المؤمنين بإتباعهم والاقتداء بهم.

وقد مرت الأمثلة الكثيرة على إثبات هذا التحريف، وأضيف لها من باب التأكيد ما أورده الكليني بسنده عن أبي عبدالله في قول الله ﷻ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ قال: فقال: إن الكتاب لم ينطق ولن ينطق ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله هو الناطق بالكتاب قال الله ﷻ: {هذا كتابنا يُنطَق عليكم بالحق} قال: قلت: جعلت فداك إنا لا نقرؤها هكذا، فقال: هكذا والله نزل به جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله ولكنه فيما حُرِّف من كتاب الله)[1].

الأمر الثالث: أن في إثبات التحريف أيضا اتهاماً لعدالة الخلفاء الراشدين المهديين وقدح في جمعهم المبارك للقرآن؛ إذ هم الذين يرجع إليهم هذا الفضل، وخاصة عثمان ﷺ الذي جمع الناس على هذه القراءة، وذلك مما لا يرضي الكليني ولا أتباع مذهبه المبغضين للصحابة ﷺ.

الأمر الرابع: أن في إثبات التحريف أيضا تضليلاً واستغلالاً لأتباع هذا

نصوص علمائهم في فائدة إثبات تحريف القرآن ينظر كتاب (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة) للدكتور ناصر القفاري ص(١٩٤-١٩٦) ط دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض.

(١) انظر كتاب الكافي (٤١٤/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨.

المذهب في المصالح الخاصة لهؤلاء الأسياد لبقاء سيادتهم واستمرارها حتى يقوم القائم في آخر الزمان؛ ولذا لا مانع أن يقرأوا هذا القرآن المحرف حتى يخرج القرآن الحقيقي!!. فتعيش أجيال وتموت أخرى وهم بعد لم يروا هذا القرآن ولم يستنيروا بنوره ويكفيهم في الاستعاضة عنه كلام الكليني في كتابه الكافي وأضرابه الآخران في الكتب الثلاثة وأتباعهم في بقية كتب المذهب المحرفة.

حيث أورد روايات تدل على ذلك ذكرت منها روايتين في المطلب الأول[1]، وأضيف لها ما أورده بسنده عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ قال: اختلفوا كما اختلفت هذه الأمة في الكتاب وسيختلفون في الكتاب الذي مع القائم الذي يأتيهم به حتى ينكره ناس كثير فيقدمهم فيضرب أعناقهم..)[2].

وهكذا تستمر هذه السلسلة من الترهات والخرافات لتستمر معها تلك الغشاوة على عقول وأعين أتباع هذا المذهب إلا أن يشاء الله كشفها. والله المستعان.



(١) انظر كتاب الكافي (٤١٤/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨، و (٢٣٨/١) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر ومصحف فاطمة - ح١.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢٨٧/٨) ح٤٣٢. يقول محدثهم الشيعي نعمة الله الجزائري في كتابه (الأنوار النعمانية): " إن الأئمة أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها والعمل بأحكامه حتى يظهر مولانا صاحب الزمان، فيرتفع هذا القرآن من بين أيدي الناس إلى السماء ويُخرج القرآن الذي ألَّفه أمير المؤمنين، ويعمل بأحكامه).

المطلب الثالث: منهج الكليني في تأويل وتفسير القرآن:

لقد أنزل الله القرآن، وجعله نورا وهدى، وإماما ورحمة، وروحا وشفاء، وهو كتاب كريم، ميسر للذكر، مبين المعنى، واضح الفهم، معجز في الأسلوب. والأدلة على هذه المعاني والأوصاف لهذا الكتاب العظيم متكاثرة في القرآن والسنة المطهرة.

وإن من أعظم نعم الله على أهل السنة اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده؛ فإنه ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، فاقتصروا عليه ولم يغطوا نوره عندهم بعواصف الأهواء وظلم الآراء.

ورغم هذه المنهج الواضح للقرآن، والأدلة الدالة على التزام فهمه على الوجه الصحيح؛ فإننا نجد كثيرا من الفرق المنتسبة للإسلام لم تحسن فهم آياته وتدبر معانيه على الوجه اللائق به وبمكانته والهدف من إنزاله، بل وقعت في أخطاء عديدة في الفهم والتفسير والتأويل، وظهرت هذه الأخطاء في أفكار هذه الفرق وتفاسيرها، وعلى رأسهم طائفة الاثني عشرية؛ حيث أنهم قد اعتقدوا مبادئ خاطئة، وآمنوا بأفكار باطلة، ومعان مردودة لم ترد في القرآن ولا في السنة، ولم يقل بها أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين، ثم دخلوا عالم القرآن بهذه المبادئ والأفكار والمعاني، ونظروا في الآيات على أساسها، وحرفوا معاني الآيات، وجعلوها شاهدا ودليلا على تلك الأباطيل، فكان خطؤهم في المدلول

والفكرة، وفي الاستدلال بالآية، وبذلك أخطأوا في المدلول والدليل معا[1].

يقول محمد حسين الذهبي ﷺ: (كذلك نجد الإمامية الاثني عشرية يميلون بالقرآن نحو عقائدهم، ويلوونه حسب أهوائهم ومذاهبهم، وهؤلاء ليس لهم في تفسيرهم المذهبي مستند صحيح يستندون إليه، ولا دليل سليم يعتمدون عليه، وإنما هي أوهام نشأت عن سلطان العقيدة الزائفة، وخرافات صدرت من عقول عشش فيها الباطل وأفرخ، فكان ما كان من خرافات وترهات!!)[2].

ولكي يقرروا هذه العقيدة، فلا بد أن يأتوا بما يسندها من أقوال الأئمة لكي تكون ستارا لهم للتأويل الباطني الذي يمارسونه مع آيات القرآن، حيث أورد الكليني بسنده عدة روايات تدل على هذه العقيدة منها:

الرواية الأولى: عن أبي جعفر ﷺ أنه قال: ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء)[3].

الرواية الثانية: عن الكاظم أنه قال: (.... فقال: إن القرآن له ظهر وبطن فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق)[4].

---

(١) انظر بتصرف مقدمة كتاب (الكليني وتأويلاته الباطنية...) للدكتور صلاح الخالدي ص(٥-٦).

(٢) انظر كتاب (التفسير والمفسرون) للدكتور محمد حسين الذهبي (١٦/٢) ط دار الكتب الحديثة - مصر.

(٣) كتاب الكافي (٢٢٨/١) ك الحجة/ باب: أنه لم يجمع القرآن كله الا الأئمة ع وأنهم يعلمون علمه كله - ح٢.

(٤) المصدر السابق (٣٧٤/١) ك الحجة/ باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة أو بعضهم ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل- ح١٠.

الرواية الثالثة: عن أبي الحسن موسى في قصته مع النصراني أنه قال: (أخبرني عن كتاب الله تعالى الذي أنزل على محمد ونطق به، ثم وصفه بما وصفه به، فقال ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾ ما تفسيرها في الباطن؟ فقال: أما (حم) فهو محمد صلى الله عليه وآله وهو في كتاب هود الذي أنزل عليه وهو منقوص الحروف وأما (الكتاب المبين) فهو أمير المؤمنين علي عليه السلام وأما (الليلة) ففاطمة وأما قوله: (فيها يفرق كل أمر حكيم) يقول: يخرج منها خير كثير فرجل حكيم ورجل حكيم...)[1].

الرواية الرابعة: عن أبي عبدالله عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (.. فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع وماحل مصدق، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه ساقه إلى النار وهو الدليل يدل على خير سبيل وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل وهو الفصل ليس بالهزل وله ظهر وبطن فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق..)[2].

الرواية الخامسة: عن أبي عبدالله عليه السلام: (... قال: عبدالله بن سنان فأتيت أبا عبدالله عليه السلام فقلت: جعلت فداك قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾ قال: أخذ الشارب وقص الأظفار وما أشبه ذلك، قال:

(١) المصدر السابق (٤٧٩/١) ك الحجة/ باب: مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام - ح٤.

(٢) المصدر السابق (٥٩٨/٢) ك فضل القرآن - ح٢.

قلت: جعلت فداك إن ذريح المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ لقاء الإمام ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾ تلك المناسك، فقال: صدق ذريح وصدقت إن للقرآن ظاهرا وباطنا ومن يحتمل ما يحتمل ذريح؟!)[1].

ومعلوم أن هذا التأويل الباطني الذي يمارسه الكليني وأتباعه يعني أن المعنى الباطن يخالف المعنى الظاهر، وأنه لا يمكن الصرف إليه بقرينة، وأن فهمه وتأويله مخصوص بأشخاص ملهمين هم الأئمة كما يزعمون بخاصية العلم اللدني من الله. وهذا دليل آخر من أدلة إبطال حجية القرآن عند الكليني وتابع للأدلة السابقة. وهو نتيجة خطيرة أخرى حول اعتقاد الكليني تجاه القرآن. حيث تكمن تلك الخطورة في كون التأويل الباطني أقوى من التحريف؛ لأن التحريف يمكن اكتشاف حقيقته بسهولة لكونه متعلقاً بظواهر الآيات وطريقة كتابتها فيبقى محصورا في آيات محددة، بينما التأويل يفتح الباب على مصراعيه لكل محرف ومؤول ليتصرف في معنى الآية الظاهر بما يوافق معتقده الحقيقي، فيسلب عن آيات القرآن كلها المعاني الحقيقة التي أنزلت بها ولها، ويتركها آيات بلا معان معروفة ولا مفهومة إلا لأناس مخصوصين[2].

---

(١) المصدر السابق (٥٤٩/٤) ك الحج/ باب: أتباع الحج بالزيارة - ح٤.

(٢) يقول محمد الذهبي: " ولقد كان من نتائج هذا التفسير الباطني للقرآن أن وجد القائلون به أمام أفكارهم مضطربا بالغا ومجالا رحبا يتسع لكل ما يشاؤه الهوى وتزينه لهم العقيدة، فأخذوا يتصرفون في القرآن كما يحبون، وعلى أي وجه يشتهون، بعدما ظنوا أن العامة قد انخدعت بأوهامهم وسلموا بأفكارهم ومبادئهم ". انظر كتاب (التفسير والمفسرون) (٣٠/٢).

يضاف إلى ذلك؛ (أن هذه التأويلات التي يمارسها الكليني وأتباعه ليست عندهم آراء اجتهادية في تأويل القرآن قابلة للأخذ والرد والمناقشة والتعديل، بل هي في مقاييسهم نصوص شرعية لها سمة الوحي وأهميته، وقدسية النص النبوي وشرعيته[1]. وقد جاءت عندهم نصوص كثيرة تحذر وتنذر من رد أمثال هذه النصوص التي لا تتفق مع العقل والفطرة، ولا مع المنطق واللغة. وأن الواجب التسليم وعدم الاعتراض، مع محاولة توطين أتباعهم على قبول أمثال هذه النصوص... حيث يعتبر الكليني من أوائل من أرسى دعائم هذا المعتقد في كتابه الكافي، وخصه بباب مستقل بعنوان: (باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب) ذكر فيه خمس روايات)[2] أولها ما أورده بسنده عن أبي جعفر عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن حديث آل محمد صعب مستصعب، لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد صلى الله عليه وآله فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشيء منه لا يحتمله،

---

(١) ومن ذلك ما أورده الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام حيث يقول: " حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله ﷻ " انظر كتاب الكافي (٥٣/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح١٤.

(٢) بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (١٩٣/١-١٩٤).

فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا، والإنكار هو الكفر)[1].

ونظرا لما يتمتع به الكليني وكتابه الكافي من المكانة المرموقة عند طائفة الاثني عشرية فلا غرو ولا عجب - بل ولا بد - أن يسهم في تفسير وتعسف تأويل القرآن بما يتناسب مع عقيدة القوم في الإمامة[2]، والتي تعد ركنا من أركان دين هذا المذهب؛ فقد عقد بابا سماه (دعائم الإسلام) وأورد فيه روايات تدل على هذه العقيدة؛ كروايته بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: (بني الإسلام على خمس:

---

(١) كتاب الكافي (٤٠١/١) ك الحجة/ باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - ح١.

(٢) وقد سميته تعسفا لأن المنهج الذي يتبعه الكليني في تأويل الآيات هو أنه يعمد إلى البحث عن كل آية فيها مدح أو تزكية فينزلها على أئمتهم وخصوصا إذا كان فيها لفظة الإمامة ونحوها؛ لكن هذا المسلك أوقع الكليني في مزلة جعل الأئمة يدعون إلى النار أيضا؛ فشابهوا بذلك فرعون وغيره من أئمة الكفر والضلال؛ حيث أورد بسنده (٢١٦/١) إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال: إن الأئمة في كتاب الله عز وجل إمامان قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ لا بأمر الناس يقدمون أمر الله قبل أمرهم، وحكم الله قبل حكمهم، قال: " وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار " يقدمون أمرهم قبل أمر الله، وحكمهم قبل حكم الله، ويأخذون بأهوائهم خلاف ما في كتاب الله عز وجل). فظاهر هذه الرواية أن الأئمة يدعون أيضا إلى النار والعياذ بالله ولذا استدرك بعض شراح الكافي هذا التفسير الباطني الباطل لهذه الرواية بمحاولة تعسفية أخرى فقال: " هذا يحتاج إلى تأويل لأن ظاهره يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة وهذا ما لا يقول به أحد!! فالمعنى أنه أخبر عن حالهم بذلك وحكم بأنهم كذلك، وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف ويجوز أن يكون أراد بذلك أنه لما أظهر حالهم على لسان أنبيائه حتى عرفوا فكأنه جعلهم كذلك، ومعنى دعائهم إلى النار أنهم يدعون إلى الأفعال التي يستحق بها دخول النار من الكفر والمعاصي!! " نقله الغفاري عن الطبرسي في حاشية هذا الموضع من الكافي.

على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه -يعني الولاية-). وبسنده أيضا[1] عن الصادق عليه السلام قال: (أثافي الإسلام ثلاثة: الصلاة والزكاة والولاية، لا تصح واحدة منهن إلا بصاحبتيها)[2].

ولذا فلست هنا بصدد جمع كل ما يتعلق بهذه التأويلات الباطنية للقرآن لأنني قد كُفيت ذاك بما كتبه علماء الإسلام المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين حولها؛ وإنما الذي يعنيني هنا ذكر بعض الشواهد من كتاب الكافي للكليني لبيان منهجه في تأويل القرآن وتفسيره؛ حيث قد تبين لي بواسطة تتبع ذلك المنهج أنه قد سلك فيه مسلكين اثنين هما:

المسلك الأول: المسلك الموافق لتفاسير السلف في القرآن، وشواهده قليلة جدا.

المسلك الثاني: المسلك المخالف لتفاسير الأمة، والموافق لعقائد الإمامية الاثني عشرية، وشواهده كثيرة جدا.

وهذا المسلك الثاني ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يتعمد فيه مخالفة تفاسير أهل السنة.

القسم الثاني: ما يورده تأليفا من عنده وتأويلا للمعنى الصحيح.

وهذا القسم الثاني يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يورده من دون مراعاة لعقائد الإمامية.

---

(١) كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: دعائم الإسلام - ح٤.

(٢) كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: دعائم الإسلام - ح٣.

النوع الثاني: ما يورده عاما في عقائد الإمامية.

النوع الثالث: ما يورده خاصا في عقيدة الإمامة.

وحيث أنني في هذا البحث لست في مجال الإحصاء والاستدراك والتقصي لأمثلة كل هذه المسالك والأنواع؛ فسأقتصر على إيراد مثال واحد فقط لكل مسلك بحسب ما يتبعه من الأقسام والأنواع التي تندرج تحته؛ إلا أنني قد أزيد في النوع المتعلق بعقيدة الإمامة لأهميته:

فمن الشواهد على المسلك الأول (المسلك الموافق لتفاسير السلف)؛ ما يلي:

- أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾: ليس من التواء عرق، ولا نكبة حجر، ولا عثرة قدم، ولا خدش عود إلا بذنب ولما يعفو الله أكثر، فمن عجل الله عقوبة ذنبه في الدنيا فإن الله ﷻ أجل وأكرم وأعظم من أن يعود في عقوبته في الآخرة)[1].

---

(١) المصدر السابق (٤٤٥/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: تعجيل عقوبة الذنب - ح٦. قال الشوكاني: " (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) أي ما أصابكم من المصائب كائنة ما كانت فبسبب ما كسبت أيديكم من المعاصي.... قال الحسن: المصيبة هنا الحدود على المعاصي، والأولى الحمل على العموم كما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي ودخول من الاستغراقية عليها (ويعفو عن كثير) من المعاصي التي يفعلها العباد فلا يعاقب عليها، فمعنى الآية: أنه يكفر عن العبد بما يصيبه من المصائب ويعفو عن كثير من الذنوب. وقد ثبتت الأدلة الصحيحة أن جميع ما يصاب به الإنسان في الدنيا يؤجر عليه أو يكفر عنه من ذنوبه.... والعفو يصدق على تأخير العقوبة كما يصدق على محو الذنب ورفع الخطاب به. قال الواحدي: وهذه أرجى آية في كتاب الله لأنه جعل ذنوب المؤمنين صنفين: صنف كفره عنهم بالمصائب، وصنف عفا عنه في الدنيا وهو كريم لا يرجع في عفوه فهذه سنة الله مع المؤمنين، وأما الكافر فإنه =

ومن الشواهد على القسم الأول من المسلك الثاني (ما يتعمد فيه مخالفة تفاسير أهل السنة)؛ ما يلي:

- أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (.... وذلك قوله ﷻ: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ يعني من مات قبل أن يمضي فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى الكبائر وأما العامة فيقولون: فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه يعني في النفر الأول ومن تأخر فلا إثم عليه يعني لمن اتقى الصيد، أفترى أن الصيد يحرمه الله بعدما أحله في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا۟﴾ وفي تفسير العامة معناه وإذا حللتم فاتقوا الصيد)[1].

=

لا يعجل له عقوبة ذنبه حتى يوافي به يوم القيامة.... وقد أخرج أحمد وابن راهويه وابن منيع وعبد بن حميد والحكيم الترمذي وأبو يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم عن علي بن أبي طالب قال: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله حدثنا بها رسول الله (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) وسأفسرها لك يا علي: ما أصابكم من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا فبما كسبت أيديكم، والله أكرم من أن يثني عليكم العقوبة في الآخرة، وما عفا الله عنه في الدنيا، فالله أكرم من أن يعود بعد عفوه. وأخرج عبد بن حميد والترمذي عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: " لايصيب عبدا نكبة فما فوقها أو دونها إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر، وقرأ (وما أصابكم) الآية ".... وأخرج ابن مردويه عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ: "ما عثرة قدم ولا اختلاج عرق ولا خدش عود إلا بما قدمت أيديكم وما يعفو الله أكثر" ". انظر فتح القدير (٤/٥٣٨-٥٤٢).

(١) انظر كتاب الكافي (٤/٥٢٢) ك الحج/ باب: النفر من منى الأول والأخر- ح١٠. قال الشوكاني: "قوله: (فمن تعجل) الآية اليومان هما يوم ثاني النحر ويوم ثالثه وقال ابن عباس والحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والنخعي: من رمى في اليوم الثاني من الأيام
=

ومن الشواهد على النوع الأول من القسم الثاني من المسلك الثاني (ما يورده تأليفا من عنده وتأويلا للمعنى الصحيح، من غير مراعاة لعقائد الإمامية)؛ ما يلي:

- أورد بسنده عن زيد الشحام عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾﴾: قال: قلت ما طعامه؟ قال: علمه الذي يأخذه، عمن يأخذه)[1].

=

المعدودات فلا حرج ومن تأخر إلى الثالث فلا حرج فمعنى الآية كل ذلك مباح وعبر عنه بهذا التقسيم اهتماما وتأكيدا لأن من العرب من كان يذم التعجل ومنهم من كان يذم التأخر فنزلت الآية رافعة للجناح في كل ذلك. وقال علي وابن مسعود: معنى الآية: من تعجل فقد غفر له ومن تأخر فقد غفر له، والآية قد دلت على أن التعجل والتأخر مباحان وقوله: (لمن اتقى) معناه أن التخيير ورفع الإثم ثابت لمن اتقى لأن صاحب التقوى يتحرز عن كل ما يريبه فكان أحق بتخصيصه بهذا الحكم قال الأخفش: التقدير ذلك لمن اتقى وقيل: لمن اتقى بعد انصرافه من الحج عن جميع المعاصي، وقيل: لمن اتقى قتل الصيد، وقيل معناه: السلامة لمن اتقى وقيل هو متعلق بالذكر: أي الذكر لمن اتقى...... وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) قال: في تعجيله (ومن تأخر فلا إثم عليه) قال: في تأخيره. وأخرج ابن جرير عن ابن عمر قال: النفر في يومين لمن اتقى. وأخرج عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عنه قال: من غابت له الشمس في اليوم الذي قال الله فيه: (فمن تعجل في يومين) وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: (لمن اتقى) قال: لمن اتقى الصيد وهو محرم ". انظر فتح القدير (١/٢٠٥-٢٠٧). وجامع البيان (٢/٣٠٥-٣١٢) للطبري ط دار الفكر – بيروت.

(١) انظر كتاب الكافي (١/٤٩-٥٠) للكليني ك فضل العلم/ باب: النوادر- ح٨. قال الشوكاني: "

=

ومن الشواهد على النوع الثاني من القسم الثاني من المسلك الثاني (ما يورده تأليفا من عنده وتأويلا للمعنى الصحيح، ويجعله عاما للعقائد الأخرى)؛ ما يلي:

- أورد بسنده عن أبي عبدالله في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ قال: الحسنة: التقية، والسيئة: الإذاعة. وقوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ قال: التي هي أحسن التقية، ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[1].

=

(فلينظر الإنسان إلى طعامه) أي ينظر كيف خلق الله طعامه الذي جعله سببا لحياته؟ وكيف هيأ له أسباب المعاش يستعد بها للسعادة الأخروية؟ قال مجاهد: معناه فلينظر الإنسان إلى طعامه: أي إلى مدخله ومخرجه والأول أولى..... وأخرج ابن المنذر عن عبدالله بن الزبير في قوله: (فلينظر الإنسان إلى طعامه) قال: إلى مدخله ومخرجه. وأخرج ابن أبي الدنيا عن ابن عباس (فلينظر الإنسان إلى طعامه) قال: إلى خرئه ". انظر فتح القدير (٥/٣٨٤-٣٨٦). وانظر للاستزادة من شواهد هذا النوع الأول: كتاب الكافي (١٣٢/١ و ١٤٣ و ٢٧٣) (٥٨٨/٥).

(١) انظر كتاب الكافي (٢١٨/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٦. قال الشوكاني: " (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة) أي لا تستوي الحسنة التي يرضى الله بها ويثيب عليها، ولا السيئة التي يكرهها الله ويعاقب عليها، ولا وجه لتخصيص الحسنة بنوع من أنواع الطاعات، وتخصيص السيئة بنوع من أنواع المعاصي، فإن اللفظ أوسع من ذلك. وقيل الحسنة التوحيد، والسيئة الشرك. وقيل الحسنة المدارة، والسيئة الغلظة. وقيل الحسنة العفو، والسيئة الانتصار. وقيل الحسنة العلم، والسيئة الفحش.. (ادفع بالتي هي أحسن) أي ادفع السيئة إذا جاءتك من المسيء بأحسن ما يمكن دفعها به من الحسنات، ومنه مقابلة الإساءة بالإحسان والذنب بالعفو، والغضب بالصبر، والإغضاء عن الهفوات، والاحتمال للمكروهات. وقال مجاهد وعطاء: (بالتي هي أحسن): يعني بالسلام إذا لقي من يعاديه، وقيل بالمصافحة عند التلاقي (فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) هذه هي الفائدة الحاصلة من الدفع بالتي هي أحسن، والمعنى: أنك إذا فعلت ذلك الدفع =

ومن الشواهد على النوع الثالث[1] من القسم الثاني من المسلك الثاني (ما

صار العدو كالصديق، والبعيد عنك كالقريب منك. وقال مقاتل: نزلت في أبي سفيان بن حرب كان معاديا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فصار له وليا بالمصاهرة التي وقعت بينه وبينه، ثم أسلم فصار وليا في الإسلام حميما بالمصاهرة، وقيل غير ذلك، والأولى حمل الآية على العموم.... وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله: (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن) قال: أمر المسلمين بالصبر عند الغضب والحلم عند الجهل والعفو عند الإساءة، فإذا فعلوا ذلك عصمهم الله من الشيطان وخضع لهم عدوهم (كأنه ولي حميم) وأخرج ابن مردويه عنه (ادفع بالتي هي أحسن) قال: القه بالسلام فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ". انظر فتح القدير (٤/٥١٥-٥١٧). وهذه الآية كما هو معلوم من مصحف المسلمين أنها في سورة فصلت برقم ٣٤، ولكن العجيب هنا هو إدراج كلمة " السيئة " ضمن هذه الآية وتمريرها على هذا النحو الموهم لكونها وردت آية شبيهة بها في سورة المؤمنون في قوله تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [المؤمنون:٩٦]، فماذا يمكن أن يقوله محققوا وشراح الكافي حول هذا الإدراج؟؟ أما الغفاري فلم يكلف نفسه عناء البحث عن ذلك واكتفى بورودها على هذا النحو في كتاب الكافي لاعتقاده بوجود مصحف آخر قد اطلع عليه الكليني، ولعل هذه اللفظة مدرجة ضمن هذه الآية؛ حيث قال في تعليقه على الرواية رقم ٣ من باب الصبر في كتاب الإيمان والكفر (٢/٨٨): " فصلت: ٣٥. لفظة " السيئة " ليست في المصاحف ولكن هى موجودة في أكثر النسخ ". قلت: فإن كانت كذلك فاحذفها من المتن بدلا من إثباتها والتعليق عليها بهذا التعليق الساذج!!. وأما الكاشاني صاحب كتاب الوافي فقد كان أحسن حالا من الغفاري، حيث أورد الغفاري تعليقه على هذه الآية في هذا الموضع بقوله: " قوله ﷺ: " السيئة " بعد قوله ﷻ: " ادفع بالتى هى أحسن " تفسير له، إذ ليس في هذا الموضع من القرآن ".

وانظر للاستزادة من شواهد هذا النوع الثاني: كتاب الكافي (١/١٤٣) (٢/٢١٧).

(١) انظر للاستزادة من شواهد هذا النوع الثالث: فهرس كتاب الحجة من الكافي، وروايات كتاب الروضة فلن تعدم تأويلات باطنية كثيرة تدور حول عقيدة الإمامة.

يورده تأليفا من عنده وتأويلا للمعنى الصحيح، ويجعله خاصا بعقيدة الإمامة)؛ ما يلي:

- أورد بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: نحن المثاني الذي أعطاه الله نبينا محمدا صلى الله عليه وآله، ونحن وجه الله نتقلب في الأرض بين أظهركم، ونحن عين الله في خلقه، ويده المبسوطة بالرحمة على عباده، عرفنا من عرفنا وجهلنا من جهلنا وإمامة المتقين)[1].
- وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ قال: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملا إلا بمعرفتنا)[2].
- وأورد بسنده عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام في قول الله عز وجل: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ قال: جنب الله: أمير المؤمنين عليه السلام وكذلك ما كان بعده من الأوصياء بالمكان الرفيع إلى أن ينتهي الأمر إلى آخرهم)[3].
- وأورد بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ قال: إن الله تعالى أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم ولكنه خلطنا بنفسه، فجعل ظلمنا ظلمه، وولايتنا ولايته، حيث

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٤٣/١) ك التوحيد/ باب: النوادر- ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١٤٣/١-١٤٤) ك التوحيد/ باب: النوادر- ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (١٤٥/١) ك التوحيد/ باب: النوادر- ح٩.

يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ يعني الأئمة منا)[1].

- وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ قال: يهدي إلى الإمام)[2].
- وأورد بسنده عن موسى بن جعفر عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ (٣٠)﴾ قال: إذا غاب عنكم إمامكم فمن يأتيكم بإمام جديد)[3].
- وأورد بسنده عن الأصبغ بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ما بال أقوام غيروا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وعدلوا عن وصيه؟ لا يتخوفون أن ينزل بهم العذاب، ثم تلا هذه الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ ثم قال: نحن النعمة التي أنعم الله بها على عباده وبنا يفوز من فاز يوم القيامة)[4].

وما ذكرته هاهنا من أمثلة ما هو إلا شيء يسير على صور التأويل الباطني الذي يمارسه الكليني في كتابه الكافي[5]. ولعلي أختم هذه الأمثلة بذكر رواية واحدة فقط تدلل على أن مبدأ التأويل وارد في جميع الآيات بحسب ما يقتضيه

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٤٦) ك التوحيد/ باب: النوادر- ح١١.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢١٦) ك الحجة/ باب: إن هذا القرآن يهدي للإمام- ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٣٣٩) ك الحجة/ باب: في الغيبة - ح١٤.

(٤) انظر المصدر السابق (١/٢١٦) ك الحجة/ باب: أن النعمة التي ذكرها الله ﷻ في كتابه الأئمة (ع)-ح١.

(٥) وللاستزادة: انظر كتاب (الكليني وتأويلاته الباطنية في كتابه أصول الكافي) للدكتور صلاح الخالدي.

الحال ويستلزمه المقال، حيث أورد الكليني حديثا طويلا بسنده عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عبدالله (ع) عندما دخل عليه أبا بصير وقد خفره الناس.. وفيه: (فقال: يا أبا محمد إن لله ﷻ ملائكة يسقطون الذنوب عن ظهور شيعتنا كما يسقط الريح الورق في أوان سقوطه وذلك قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ استغفارهم والله لكم دون هذا الخلق... يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا ﴿٢٣﴾﴾... يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: ﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ والله ما أراد بهذا غيركم.... يا أبا محمد لقد ذكرنا الله ﷻ وشيعتنا وعدونا في آية من كتابه فقال ﷻ: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ فنحن الذين يعلمون وعدونا الذين لا يعلمون وشيعتنا هم أولوا الألباب... يا أبا محمد والله ما استثنى الله ﷻ بأحد من أوصياء الأنبياء ولا أتباعهم ما خلا أمير المؤمنين (ع) وشيعته فقال في كتابه وقوله الحق: ﴿يَوۡمَ لَا يُغۡنِي مَوۡلًى عَن مَّوۡلٗى شَيۡـٔٗا وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُۚ﴾ يعني بذلك عليا وشيعته... يا أبا محمد لقد ذكركم الله تعالى في كتابه إذ يقول: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ والله ما أراد بهذا غيركم... يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ والله ما أراد بهذا إلا الأئمة وشيعتهم... يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴿٦٩﴾﴾ فرسول الله صلى الله عليه وآله في الآية النبيون ونحن في هذا الموضع الصديقون والشهداء وأنتم الصالحون فتسموا بالصلاح كما سماكم الله ﷻ... يا أبا محمد لقد ذكركم

الله إذ حكى عن عدوكم في النار بقوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ (٦٢) أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ (٦٣)﴾ والله ما عنى ولا أراد بهذا غيركم، صرتم عند أهل هذا العالم شرار الناس وأنتم والله في الجنة تحبرون، وفى النار تطلبون... يا أبا محمد ما من آية نزلت تقود إلى الجنة ولا تذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا وما من آية نزلت تذكر أهلها بشر ولا تسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا... يا أبا محمد ليس على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتنا وسائر الناس من ذلك براء. يا أبا محمد فهل سررتك؟ وفي رواية أخرى فقال: حسبي)[1].

فهذه الرواية تدل على أن المجال لا يزال مفتوحا للتأويل والتحريف بحسب المقام؛ فلربما أطال في ذلك حتى يؤول القرآن بكامله. وأعتقد بعد هذه الرواية أنه لم يبق لأحد مجال ولا شك في أن هذا القرآن الكريم العظيم الذي بين أيدينا لا تعرف له الاثني عشرية تفسيرا تعتد به سوى ما ألَّفه لهم أئمتهم وأسيادهم من أمثال الكليني ومن هم على شاكلته فالحمد لله الذي هدانا للحق والسنة وجعلنا مسلمين.

(وبعد.. فغالب ما في كتب الإمامية الاثني عشرية في تأويل الآيات وتنزيلها، وفى ظهر القرآن وبطنه، استخفاف بالقرآن الكريم، ولعب بآيات الذكر الحكيم... وإذا كان لهم في تأويل الآيات وتنزيلاتها أغلاط كثيرة، فليس من المعقول أن تكون كلها صادرة عن جهل منهم، بل المعقول أن بعضها قد

---

(١) انظر كتاب الكافي (٨/٣٣-٣٦) ح٦. وانظر في مدائح الشيعة أيضا (٨/٢١٣-٢١٥) ح٢٥٩ و٢٦٠.

صدر عن جهل، والكثير منها صدر عمداً عن هوى ملتزم، وللشيعة - كما بيَّنا - أهواء التزمتها)[1].

(لم يبق إذاً مجال للشك أو التردد في الحكم ببطلان كل أخبار الشيعة وما ورد عندهم في تأويل الآيات وتنزيلها، وفي ظهر القرآن وبطنه، وأن كل ذلك استخفاف بالقرآن ولعب بالآيات وتحريف للكلم عن مواضعه، إن دلت على شيء فإنما تدل على جهل قائلها وكفر من افتراها، ولو صح منها تأويل واحد فلا قرآن ولا إسلام ولا شرف لأهل البيت. واحتراماً للإسلام وإبقاء على قدسية القرآن ننكر كل أخبار الشيعة ونرفض كل هذه التأويلات. وذلك لأن الباطن الذي تقول به الشيعة مما لا يحتمله القرآن لا بالعبارة ولا بالإشارة ولا يجوز أن يقوم عليه دليل من عقل أو نقل، ولم أجد فيه حتى ما يستحق المناقشة؛ حيث لا دليل ولا شبه دليل فيه يمكن مناقشته، بل ينقضه كله صريح القرآن وصحيح المنقول عن رسول الله ﷺ وما عرف به واشتهر العترة من آل البيت ﷺ، وإنما هو شيء يتفق مع أذواق الشيعة ومشاربهم خاصة، ويتلاءم مع ما ارتضوه لهم حسبما سولت أنفسهم لهم ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة:١٤٨])[2]

ولعلي أختم هذا المبحث بإشكال مفاده: هل جميع تفسيرات أو تأويلات آيات القرآن الكريم عند الإمامية الاثني عشرية متفق عليها؛ بحيث لا يختلف تأويل عن تأويل في جميع كتب الحديث والتفسير، أم هي مختلفة بحسب مقتضى

---

(١) انظر كتاب (التفسير والمفسرون) للدكتور محمد الذهبي (٢/٤١).

(٢) انظر كتاب (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) للدكتور محمد العسال ص(٢٦٨-٢٦٩).

الحال ومقتضى ذوق (المؤول المحرف)؟؟

ووجه إيراد هذا الإشكال مبني على مبدأ أن المفسر - بحسب زعمهم - لهذه الآيات إمام معصوم؛ فلا بد أن تتفق تفسيرات بقية الأئمة إن وردت من عدة أشخاص منهم في آية واحدة، أو تتفق تفسيرات الإمام نفسه إن وردت في نفس الآية في كتب مختلفة. حيث يقرر هذا المبدأ الكليني في كتابه من خلال ما أورده بسنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليّ: وقال أبو عبدالله عليه السلام لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي)[1].

وقصدي من نتيجة الجواب عن هذا الإشكال تحقيق أحد أمرين:

الأول: إن اتفقت هذه التفاسير؛ فإننا سنبحث عن أقدمها لنتأكد من صحة نسبته إلى قائله، ونقارنه بتفاسير السلف له أو المعاصرين معه من أهل السنة، لبيان الحق من الباطل، أو على أقل تقدير - من باب الفرضية فقط - الراجح من المرجوح.

الثاني: إن اختلفت هذه التفاسير؛ فإننا سنجزم يقينا بأن هذه أقوال لا تصح نسبتها لمعصومين- بحسب زعمهم - ، بل هي لدجالين أفاكين استغلوا أسماء هؤلاء المعصومين ليتقولوا عليهم ما لم يقولوه، ويفتحوا الباب على مصراعيه لكل مفسد ومغرض وحاقد على دين الإسلام وأهله ليقول في كتاب الله ما شاء، وكيفما شاء.

---

(١) انظر كتاب الكافي (٥١/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح٤.

هذه إشارة عابرة وخاطرة طارئة طرأت على ذهني عند ختام هذا المطلب، أتركها لغيري من الباحثين في فن التفسير والمتخصصين في كتبه لدى الشيعة ليسبروا غورها، ويجلوا غموضها لغيرهم من المتخصصين في كتب الشيعة، والله الموفق[1].



(١) وقد رجعت إلى رسالة الدكتور العسال فلم أجد فيها - حسب جهدي في البحث - جواباً لهذا الإشكال، وإنما الذي وجدته أنه عقد باباً بعنوان: (نماذج من تلاعب الشيعة بألفاظ القرآن...) ساق فيه نماذج من تلاعبهم بألفاظ القرآن مرتبة على الحروف الأبجدية، حيث يذكر اللفظ والمراد به في جميع التفاسير. وهو بهذه الطريقة قد جمع المتفق عليه، ولم يراع المختلف فيه في نفس اللفظة، والله أعلم. انظر: (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) ص(٢٣٦-٢٥٨).

المبحث الثاني
موقف الكليني من السنة النبوية

السنة النبوية الصحيحة هي الفيصل بين أهل السنة وأهل البدع، ذلك لأنهم بها عرفوا وإليها أثبتوا فكانوا أهل السنة، وبالحديث اعتنوا تنقيحا وحفظا وفهما وعملا وتعظيما فهم أهل الحديث رواية ودراية. فمنهجهم الأخذ بالصحيح من السنة آحادها ومتواترها في الاعتقاد والعمل وهي عندهم حجة كما قال النبي ﷺ: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)[1]. ويعتقدون أن السنة موضحة ومبينة للكتاب حيث يقول الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل:٤٤). وهي عندهم من الوحي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم:٣-٤]. وهم لا يقدمون كلام أحد من الناس على كلامه ﷺ، وخير الهدى هدي نبينا محمد ﷺ. ولا يوجبون طاعة أحد غير رسول الله ﷺ في كل ما يأمر به. وأوجبوا تصديقه في كل ما يخبر به، وأثبتوا عصمته ولم يثبتوها لغيره ﷺ.

وهذه المكانة للسنة النبوية عند أهل السنة والجماعة؛ تدعونا للتعرف على مكانتها عند طائفة الاثني عشرية، والتي يمثلها في هذا الموضع الكليني صاحب كتاب الكافي. حيث سأتطرق حول موقفه من السنة النبوية إلى ثلاثة مطالب تجلي هذه المكانة بوضوح؛ وهي:

---

(١) رواه أحمد (١٣٠/٤) من حديث المقدام بن معد يكرب بسند صححه الألباني في كتاب (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) ص(٣٢) - نشر: مكتبة المعارف.

۞ المطلب الأول: تعريف السنة عند الكليني:

السنة كما سبق تعريفها[1] هي: كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن، وهذا يشمل قوله ﷺ، وفعله، وتقريره. **ولكن ما هو تعريفها عند الكليني؟**

والجواب: أنه بعد التتبع لروايات أصول الكافي لم أجد تعريفا للسنة يمكن نسبته للكليني مباشرة وخصوصا أن كتاب الكافي للكليني في الأصل عبارة عن مجموعة روايات لا يُذكر فيها سوى نزر يسير من الأقوال التي يدرجها تعقيبا على رواية أو شرحا للفظة غريبة أو يضعها عنوانا لبعض المرويات[2]، ومع ذلك فإنه يمكن استنباط تعريف السنة عند الكليني من خلال الروايات التي أوردها في كتاب الكافي واستشهد بها شرَّاح كتابه وأتباعه على تعريف السنة عند طائفة الإمامية الاثني عشرية، حيث أورد بسنده[3] عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث رسول الله قول الله عز وجل)[4].

---

(١) انظر من هذا الباب الفصل الأول " مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة".

(٢) انظر على سبيل المثال الكافي (٨٥/١ و ١٢٤ و ١٣٦ و ٢٧٩ و ٣٣٠) (٢٨٠/٢ و ٢٩٧) (١٣٥/٤ و ٣٣٤ و ٣٩٨).

(٣) انظر كتاب الكافي (٥٣/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح١٤.

(٤) قال العميدي ص(٢٠٨-٢٠٩): " والحقيقة التي تؤخذ بهذا الموضوع من كلام الأئمة =

قال المازندراني (ت١٠٨٠هـ) تعليقا على هذه الرواية: (تنتج هذه المقدمات على سبيل القياس المفصول النتائج أن **حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله ﷻ ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى**، وجه الاتحاد ظاهر **لمن له عقل سليم وطبع مستقيم**..... وما في بعض الروايات من نقل أبي عبدالله (ع) عن أبيه عن جده إلى أمير المؤمنين (ع) أو إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) تصريح بما هو في الواقع ومعلوم ضمنا[1]، **وفائدته إما علو الإسناد أو رفع ما يختلج في قلب السامع أو التنبيه على شدة الاهتمام بمضمون الحديث**. فإن قلت: فعلى هذا يجوز من سمع حديثا عن أبي عبدالله (ع) أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، **بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى**؟ قلت: هذا حكم آخر

أنفسهم بشأن أحاديثهم، أنها موصولة السند برسول الله ﷺ، حيث أعطوا قاعدة عامة لسندهم في الحديث - ثم ساق رواية الكليني أعلاه - ثم قال: هذا فضلا عما يراه الكليني وغيره من علماء الإمامية بأن الروايات المأخوذة عن أئمة أهل البيت هي كالروايات المأخوذة عن النبي ﷺ لا باعتبار سند الإمام في الحديث، وإنما باعتبار آخر يقوم على أساس ما ثبت لديهم من حجية سنة أهل البيت لعصمتهم، ومعنى هذا عندهم أن بيان الإمام لأي حكم شرعي لا يمكن أن يكون غير مطابق للواقع، وهو لا يختلف عن بيان أبيه، وبيان أبيه لا يختلف عن بيان جده وصولا إلى رسول الله ﷺ، وإلا لما كان معنى لهذه العصمة.. ". وقال في خاتمة أطروحته مؤكدا لهذا المعنى: " سند الحديث المنتهي إلى الإمام (ع) يعد موصلا إلى النبي ﷺ " انظر: (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) ص(٤٥٤).

(١) أي فلا حاجة لمعرفة أو وجود الإسناد؛ لأن ذلك لن يقدم أو يؤخر في الحكم بصحتها أو ضعفها ما دام أنها قد صدرت من المعصوم، لأن الصادر من المعصوم يعتبر حجة متبعة لوحده لا يحتاج معها إلى معرفة طريق وصولها إليهم. قلت: فإذا كان كذلك؛ فما هي الفائدة إذا من وجود سلسة الإسناد مع متن الرواية؟؟ والجواب: هو ماسيجليه تعقيبا على عبارته السابقة.

غير مستفاد من هذا الحديث[1]. نعم، يستفاد مما ذكر سابقا من رواية أبي بصير ورواية جميل عن أبي عبدالله (ع) جواز ذلك بل أولويته)[2].

وبناء على هذا الفهم والتقرير من شرَّاح الكافي نستطيع أن نؤيد ما يذكره المتأخرون من علماء المذهب الاثني عشري حول تعريف السنة عندهم؛ حيث يقول أحد علمائهم المعاصرين: (السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره.... أما فقهاء الإمامية بالخصوص - فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع[3] -

---

(١) لكنه حكم صحيح على حسب ما تقتضيه الرواية الصريحة في ذلك؛ ولذا عقب على تأكيد صحة هذا الحكم برواية الكليني التي أوردها بسنده عن أبي بصير قال: (قلت لأبي عبدالله ﷺ: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إلي. وقال أبوعبدالله ﷺ لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي) كتاب الكافي (٥١/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح٤.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٢/٢٢٥-٢٢٦). والعجيب أنه مع صراحة هذا الفهم ووضوحه بما لا يقبل التأويل من المازندراني؛ نجد أن الميرزا أبو الحسن الشعراني يعلق مخادعا على هذه العبارة بقوله: " بل معنى الحديث كما مر أن فتاويهم وأقوالهم متفقة وليس بينهم اختلاف في الرأي كما هو بين فقهاء المخالفين، وهذا مقتضى عصمتهم لا ما يتوهم من ظاهر عبارة الشارح "!!!

(٣) ولعله يؤيد ذلك بمثل رواية الكليني بسنده عن أبي عبدالله ﷺ حيث يقول: "الأئمة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي صلى الله عليه وآله فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله"!!! انظر كتاب الكافي (٢٧٠/١) ك الحجة/ باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة - ح٧. يقول المازندراني في شرح هذه الرواية: " قوله (الأئمة =

فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره[1] والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق التلقي من المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين ﷺ: علمني رسول الله ﷺ ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب. وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم (سنة) لا حكاية السنة[2]. وأما ما يجيء على لسانهم أحياناً من روايات وأحاديث عن نفس النبي ﷺ، فهي إما لأجل نقل النص عنه كما يتفق في نقلهم لجوامع كلمه، وإما لأجل إقامة الحجة على الغير، وإما لغير ذلك من

بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله)) يعني في العلم والعمل والأخلاق ووجوب طاعة الخلق له... ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٦/٦٥).

(١) انظر (نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي) تأليف السيد حسن الصدر ص(٨٥)، حيث يقول: " وأما السنة: فهي عندنا قول المعصوم، وفعله، وتقريره، غير قرآن، ولا عادي. وعند العامة تطلق على: (قول النبي صلى الله عليه وآله، وفعله، وسكوته، وطريقة الصحابة).. ".

(٢) يعني كما هو المعروف في مصطلح المحدثين من أهل السنة والجماعة، من حيث وجود الرواة عن النبي ﷺ الذين ينقلون سنته فقط، ولا يعتبر قولهم سنة يجب اتباعها كما يجب اتباع سنة الرسول ﷺ.

الدواعي. وأما إثبات إمامتهم، وأن قولهم يجري مجرى قول الرسول ﷺ، فهو بحث يتكفل به علم الكلام)[1].

إن أهم ما يلاحظ على هذا الفهم من روايات الكليني، ثم التقرير لتعريف السنة؛ أن هنالك خطورة تترتب على هذا التعريف تكمن في عدة أمور أهمها: استمرارية تشريع العقائد والأحكام في دين الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ عن طريق الأئمة كحد أدنى حتى منتصف القرن الثاني تقريبا (٢٦٠هـ) عند حصول الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر، أو عن طريق الرقاع التي تكتب من قبل أحد أصحاب الإمام الثاني عشر في زمن الغيبة الصغرى كحد أقصى معقول نسبيا - تنزلا معهم - حتى منتصف القرن الثالث تقريبا (٣٢٨هـ)[2]، أو عن طريق الإلهامات والرؤى والمنامات من قبل الآيات والأسياد كحد مبالغ فيه حتى

(١) انظر (أصول الفقه لمحمد رضا المظفر ٣/٥١ -٥٢. وانظر: الأصول العامة للفقه المقارن ص ١٢٢، واقرأ فيه كذلك: سنة أهل البيت ص ١٤٥ وما بعدها، وراجع تجريد الأصول ص ٤٧، وضياء الدراية ص ١٤). نقلا عن كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للسالوس ص(٧٠٣-٧٠٤).

(٢) يعني إلى ما قبل وفاة آخر النواب الأربعة للإمام الثاني عشر، وهو علي بن محمد السمري (ت٣٢٩هـ). والعجيب أن الكليني مع ماله من المكانة العظيمة عند الإمامية وكونه الوحيد من علماء الإمامية أصحاب المدونات الذين عاصروا صاحب السرداب، والتقوا بنواب الإمام الأربعة وتلقوا منهم الفتاوى والروايات عن الإمام الثاني عشر؛ لم يتيسر له ولم يحظ - وللأسف!!- بملاقاة الإمام نفسه ورؤيته مع أنه قد عاش في زمن غيبته الصغرى التي مكنت غيره ممن هم أقل شأنا من الكليني من لقياه!! انظر بتصرف كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٢٢). وكتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) لمحمود شكري الألوسي ص(١٦) - تقديم وتعليق: محمد مال الله.

خروج المنتظر (؟؟؟؟هـ)!!!. وهذا فضلا على أن فيه مخالفة للنصوص الشرعية الدالة على إكمال الدين وانقطاع الوحي والتشريع بوفاته ﷺ، كقول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة:٣]؛ فإن فيه اتهاماً للرب ﷻ -وتعالى سبحانه وتنزه وتقدس عن قول الظالمين- بأن دين الإسلام ناقص في عقائده وأحكامه، وأن بعثة الرسول ﷺ لم تف بالغرض المقصود منها. فتأمل!!



✿ المطلب الثاني: موقف الكليني من حجية السنة:

بناء على تعريف السنة عند الكليني وأتباعه؛ نستطيع أن نعرف ما هو موقفه من حجية السنة، وأعني بها السنة النبوية بتعريفها عند أهل السنة والجماعة، لأنها المقصودة بالذكر إذا أطلقت.

ولكن قبل تقرير موقف الكليني لابد من استصحاب ثلاثة أمور هامة في هذا المطلب هي:

الأمر الأول: أن الكليني وأتباعه لا يقبلون من الأحاديث النبوية إلا ما روي عن طريق أئمتهم[1].

الأمر الثاني: أن نقلة السنة من الصحابة رضوان الله عليهم يعتبرون مرتدين كلهم عند الكليني وأتباعه ما عدا نفر يسير أربعة أو ستة منهم تقريبا[2].

الأمر الثالث: أن رواة السنة من بعد الصحابة كالتابعين وأتباعهم يشترط في قبول روايتهم إيمانهم بعقيدة الإمامة، وإلا فرواياتهم مردودة غير مقبولة[3].

---

(١) وسيأتي دليل ذلك في المطلب الثالث من قول محمد آل كاشف الغطا في تقرير مذهب طائفته في ذلك.

(٢) وسيأتي توضيح ذلك في الفصل الثاني من الباب الرابع: مطلب بعنوان (موقف الكليني من الصحابة).

(٣) يوضح ذلك ويجليه الدكتور علي السالوس بعد أن عقد فصلا بعنوان: (مراتب الحديث)، وساق فيه الشروط التي اشترطها جمهور الجعفرية لقبول رواية الراوي، والتي منها اشتراط أن يكون الرواة كلهم إماميون في جميع الطبقات، أو غير إمامي لكنه موثق من إمامي. وختم ذلك بقوله: " وعلى هذا الأساس يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة وغيرهم من أجلاء الصحابة والتابعين وأئمة المحدثين والفقهاء، ما داموا لا =

فتلخص من ذلك أن السنة النبوية - المصدر الثاني من مصادر التشريع - التي يمكننا أن نعتبرها حجة عند الكليني وأتباعه هي المروية من طريق آل البيت وينتهي سندها إلى النبي ﷺ وليس في سندها صحابي مرتد أو تابعي فما دونه لم يؤمن بعقيدة الإمامة. وأما ما عداها من السنة النبوية والمعروفة عند أهل السنة والجماعة فإنها لا تعتبر حجة عند الكليني وأتباعه وذلك لسببين:

السبب الأول: أن حجيتها مقيدة بوجود أحد المعصومين في نهاية إسنادها قبل الرسول ﷺ وهذا ما لا يوجد فعلا في جميع الأحاديث النبوية المدونة في مصنفات أهل السنة والجماعة[1]، والتي قام على تدوينها حفظ العقائد والأحكام =

يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية. فالروايات التي يدخل في سندها أي من هؤلاء الصديقين الصالحين الأئمة الأعلام الأمناء، تعتبر روايات ضعيفة في نظر هؤلاء القوم الذين لا يكادون يفقهون حديثا) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٧١١).

(١) وإن كانت مرويات بعض آل البيت في أصح كتب السنة أكثر من مروياتهم في أصح كتب الاثني عشرية!! وللتدليل على ذلك؛ نأخذ ثلاثة نماذج من كبار آل البيت ﷺ لتأكيد هذه الحقيقة، حيث سنرى أن روايات علي بن أبي طالب ﷺ في البخاري مع المكرر = (٩٨)، وبغير المكرر = (٣٤)، ورواياته ﷺ في صحيح مسلم = (٣٨) حديثا؛ فالمجموع = (٧٢) رواية في أصح الكتب عند أهل السنة؛ بينما رواياته ﷺ المرفوعة إلى النبي ﷺ في كتاب الكافي = (٦٦) رواية!! هذا بغض النظر عن صحة الروايات في كتاب الكافي، وأكثرها كذب على علي ﷺ عند وضع أسانيدها على طاولة البحث العلمي. وأما فاطمة < فلها حديث واحد في البخاري برقم (٤٤٦٢) بينما ليس لها ولا حديث واحد مرفوع في كتاب الكافي!! وأما الحسين ﷺ فله حديثان عن أبيه علي ﷺ عن رسول الله ﷺ في كتاب الجمعة برقم (١١٢٧) وكتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩١) من صحيح البخاري ومثله في صحيح مسلم، أي (٤) أحاديث؛ بينما في الكافي ليس له إلا رواية =

الشرعية وممارسة الاجتهاد من خلالها للمستجدات في كل عصر وزمان حتى قيام الساعة.

السبب الثاني: أن نقلتها جميعهم من الصحابة، ومعلوم أن الصحابة ﷺ كلهم مرتدون عند طائفة الاثني عشرية ما عدا نفر يسير أربعة أو ستة منهم تقريبا[1]. ومعلوم أن تفسيقهم وتضليلهم وادعاء كفرهم سبب مؤدي إلى نبذ السنة الواردة عن طريقهم وإلغاءها بالكلية فماذا بقي لنا كمسلمين بعد ذلك منْ دين الإسلام وهم رواة السنة وحفاظها!!.



واحدة!! وكذا عن الحسن ﷺ !!. انظر مشاركة بعنوان " بحث مهم في رجال الإمامية " على موقع ملتقى أهل الحديث على الرابط:

www.ahlalhdeeth.com/vb/forumdisplay.php?f=58

(١) قال الألوسي: " وأما الخبر فقد مرّ بيانه مفصلاً فتذكر. ثم إن ناقل الخبر إما من الشيعة أو غيرهم، ولا اعتبار لغيرهم أصلاً، لأن الصدر الأول من غيرهم الذي هو منتهى الأسانيد كانوا مرتدين ومحرفين كتاب الله تعالى ومعادين أهل بيت النبوة. فلابد أن يكون من الشيعة،.. إن نقلة هذا القرآن مثل ناقلي التوراة والإنجيل، لأن بعضهم كانوا منافقين كالصحابة العظام والعياذ بالله تعالى، وبعضهم كانوا مداهنين في الدين كعوامّ الصحابة فإنهم تبعوا رؤساءهم أي بزعمهم طمعاً في زخارف الدنيا، فارتدوا عن الدين كلهم إلا أربعة أو ستة، فغيّروا خطاب الله تعالى.. ". انظر كتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) للألوسي ص(٢٨).

۞ المطلب الثالث: طريقة الكليني في توثيق الرواة:

القصد من هذا المطلب معرفة المنهج الذي يعتمده الكليني لتوثيق رواة مروياته في كتابه الكافي، وذلك من باب التنزل مع المرويات التي ينتهي إسنادها للنبي ﷺ فقط[1] من طريق أئمتهم[2] -دون التي ينتهي إسنادها لأحد أئمته- في محاولة مني لمعرفة منزلة هذه المرويات عند الكليني وأتباعه عند الاحتجاج بها أو لها. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى لتيسير الطريق للباحثين في مذهب الشيعة الاثني عشرية من أهل السنة عند محاولة تطبيق مناهجهم في دراسات الأسانيد على هذه المرويات.

---

(١) وهي قليلة جدا مقارنة مع العدد الذي يحويه كتاب الكافي كمثال لهذه الدراسة، وغيره من كتب الاثني عشرية المعتمدة الأخرى.

(٢) يقول محمد حسين آل كاشف الغطا - أحد مراجع شيعة هذا العصر - في تقرير مذهب طائفته في ذلك: "إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة" [أصل الشيعة وأصولها: ص٧٩]، ويعلق على ذلك الدكتور ناصر القفاري بقوله: فهو هنا يقرر أن مذهب الشيعة هو قبول "ما صح لهم من طرق أهل البيت" دون ما سواه من روايات صحابة رسول الله ﷺ. [قوله: "ما صح لهم من طرق أهل البيت" هذا تعبير فيه شيء من التمويه والخداع، لأن من لا يعرف طبيعة مذهب الشيعة يظن أن العمدة عندهم هو كلام رسول الله ﷺ - الذي جاء من طرق آل البيت - في حين أنهم يعدون الواحد من الاثني عشر كالرسول لا ينطق عن الهوى، وقوله كقول الله ورسوله، ولذلك يندر وجود أقوال الرسول في مدوناتهم؛ لأنهم اكتفوا بما جاء عن أئمتهم... فتعبير آل كاشف الغطا فيه شيء من التمويه والخداع، لأن الكتاب وضع للدعاية للتشيع في العالم الإسلامي] انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١/٣٤٣).

وقبل الشروع في توضيح هذا المطلب؛ أذكر بأمرين اثنين كنت قد قررتهما في الباب الأول هما:

الأول: أن الكليني محسوب على الطائفة الأخبارية والتي من منهجها قبول كل ما ورد من روايات الأئمة من غير تدقيق ولا تمحيص.

الثاني: أن مصطلح الحديث لم يُعرف إلا في القرن السابع تقريبا في زمن ابن المطهر الحلي.

ولذا فلست بحاجة في هذا المبحث لدراسة تقاسيم الحديث عند الاثني عشرية وتطبيقها على مرويات الكليني في كتابه الكافي لعدة أمور، منها:

١. أنها إنما حدثت بعد زمن الكليني بقرون.
٢. أنها مأخوذة عن أهل السنة.
٣. أنها لم تطبق كما أخذت عن أهل السنة.
٤. أنها لو طبقت لاندرس المذهب الاثني عشري بكامله[1].

وأما منهج الكليني في الحكم بوثاقة الرواة، فيمكن استنباطه بواسطة مرويات بعض هؤلاء الرواة لنرى مدى وثاقتهم، ومقدار مروياتهم في كتاب الكافي. وحيث أن هذا ليس هو مقصود البحث الأهم؛ فسأقتصر على إيراد ثلاثة فقط- من باب التمثيل - من شيوخ الكليني لنرى درجة المرويات التي وردت عن طريقهم في كتابه الكافي ونسبتها من عدد مرويات الكافي، ونتحقق من المنهج

---

(١) وكل ذلك بشهادة علماء مذهب الاثني عشرية من أتباع الكليني، وقد بينت ذلك في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي، فانظر لرأي الحر العاملي في الشبهة الأولى، ورأي يوسف البحراني في الشبهة الثامنة.

الذي يسلكه الكليني في الأخذ عنهم:

الأول: علي بن إبراهيم القمي.

قال عنه النجاشي[1]: (ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع

(١) انظر كتابه (فهرست أسماء مصنفي الشيعة) ص(٢٦٠). والعجيب أنه مع مكانة القمي عند الإمامية، وخصوصا لكونه شيخ شيخهم الكليني، إلا أنه لم يتطرق لترجمته أحد من أصحاب التراجم المتقدمة سوى النجاشي!! فماذا يعني ذلك؟؟ هل يعني أنه ليس بتلك المكانة حتى تدبج له ألفاظ المدح والثناء أم ماذا؟! ويؤيد هذا التعجب أنك عندما تنظر لمن ترجم له من المتأخرين؛ فإنك تنبهر من الألفاظ والعبارات المنمقة التي سيقت في وثاقته، مع أنهم جميعا قد اعتمدوا على قول النجاشي فيه. فلا أدري من أين جاءت هذه الوثاقة التي لم تعرف إلا من طريق النجاشي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) أي بعد وفاة القمي بـ(١٤٣سنة)؟!. فهذا المجلسي (ت١١١١هـ) يقول في مقدمة البحار ص(١٢٨): " أبو الحسن القمي من أجلة رواة الإمامية ومن أعظم مشايخهم أطبقت التراجم على جلالته ووثاقته". وهذا الغفار يقول فيه: "وله ذكر في أغلب الكتب الرجالية - قديما و حديثا - وعباراتهم واضحة وصريحة في توثيقه ". انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٨٢). وهذا العميدي يقول فيه: " وعده ابن النديم من العلماء والفقهاء.. ولم أجد من العلماء القدامى والمتأخرين إلا من وثقه وعده من أجلاء الشيوخ في عصره، وهو من أهم شيوخ الكليني، ومن رجال عدته". انظر كتاب "الشيخ الكليني وكتابه الكافي" ص(٣١٥). ولم يزد هو والغفاري على ذلك مكتفين بالإحالات على تلك الكتب التي لم ينقلا عبارات أصحابها فيه كما فعلا في غيره من الشيوخ؛ مما يعني - والله أعلم - أنه لا يوجد له ذكر أو توثيق سوى عند النجاشي. قلت: فعلى قاعدة العميدي في توثيق القمي؛ فماذا إذا سيقال في شيوخ الكليني الذين لم تذكرهم كتب القدامى ولا المتأخرين كما يقرر ذلك بنفسه بقوله في مثل: (علي بن محمد بن عبدالله القمي ص(٣٢٢): لم أعثر له على ترجمة في جميع ما اطلعت عليه من المصادر الرجالية القديمة والحديثة - وعلي بن محمد الكليني =

فأكثر (وأكثر)، وصنف كتبا وأضر في وسط عمره)[1].

وقد ورد علي بن إبراهيم في أسانيد الكافي في أكثر من (٥٠٦١) موضعا[2].

الثاني: سهل بن زياد الآدمي الرازي.

قال عنه النجاشي: (كان ضعيفا في الحديث غير معتمد فيه وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم). وقال عنه الحر العاملي: (وثقه الشيخ وضعفه النجاشي والشيخ في موضع آخر ورجح بعض شيوخنا المعاصرين توثيقه ولعله أقرب[3]). وقال عنه هاشم معروف الحسيني:

=

ص(٣٢٢): لم أجد له ذكرا في كتب الرجال - وعبدالرحمن بن جندب ص(٣١٣): لم أجد له ذكرا في أكثر المصادر الرجالية القديمة - وغيرهم كثير، هل نحكم بوثاقتهم لأن الكليني روى عنهم؟ أم نحكم بضعفهم وإسقاط مروياتهم من كتاب الكافي؟! الجواب لا شك أنه هو الأول كما هو مقرر في ضوابط الحكم على المرويات الواردة في الكتب المعتمدة عند الشيعة.

(١) أما آية الله البرقعي فقد بين حقيقة وأهمية هذه الشخصية في مواضع متعددة من كتابه (كسر الصنم) بدأها ص(٤٧) بقوله: " علي بن إبراهيم القمي الذي كان يعد القرآن محرفا، وكتابه مليء بالأخبار المخالفة للقرآن والعقل - القائل بتحريف القرآن، وقد روى عن أبيه المجهول الحال - وهو من الغلاة ".

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٢). وقال العميدي: " وقد أكثر الكليني من الرواية عنه، وذلك في (٣٣٥٥) ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وخمسين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٣١٦). قلت: فإذا عرفنا عدد مروياته في الكافي - وهي ما تعادل تقريبا ٢٠٪ من خرافات الكافي -؛ فهمنا لماذا انهالت عليه عبارات التوثيق والمدح والثناء من المتأخرين؛ إذ لو عُرف عنه غير ذلك؛ فماذا سيبقى من دين الإمامية الاثني عشرية؟!!.

(٣) من الطبيعي جدا - مع كل ما قيل فيه من تضعيف وقدح - أن يُسعى في توثيقه بأية

=

طريقة أو وسيلة لأنه روى كما هائلا والذي سيأتي أنه يعادل تقريبا ١٠٪ من خرافات الكافي. وفي هذا الصدد يقول العميدي - بعد أن ذكر أرآء المتقدمين في تضعيفه -: " أما أكثر المتأخرين فقد استوفوا الأقوال في حقه، واختاروا التوثيق على التضعيف!!! وعدوا رواياته من الصحيح!!! لا سيما المحدث النوري الذي خصص في مستدركه مساحة واسعة (للدفاع) عن سهل بن زياد، بين فيها وجوها عديدة - لم يسبقه في بعضها أحد إليها!!! - وقرائن كثيرة تدل على توثيقه بما لامزيد عليه في كتاب آخر!!. انظر كتاب "الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٣٠٩) قلت: يعني أصبح ثقة ثبتا والحمد لله وخصوصا بعد أن وجد النوري المتوفى سنة ١٣٢٠هـوجوها لم يسبقها إليه أحد ممن كان قريبا من زمن وجود سهل أو زمن وفاته!!. وإذا أردنا أن نعرف الضوابط التي يتم بها توثيق مثل هؤلاء الكذابين المنحرفين عن الإمامية فلنتأمل ما تحته خط من كلام الدكتور عبد الرسول الغفار، حيث قال - بعد أن ذكر أرآء ستة من فطاحل المتقدمين في تضعيفه -: " أقول: لقد اختلف العلماء في سهل بن زياد الآدمي، فمنهم من ضعفه كما مر آنفا، ومنهم من وثقه لاعتبارات وأمارات قد ذكروها، إلا أنها لا تورث القطع بوثاقته، كما أن بمجموعها يفيد الاطمئنان بسلامة عقيدة الرجل وحسن مذهبه، علما أن الكثير من فحول العلماء، وأساطين الإمامية قد اعتمدوا على أحاديثه ورووا عنه، مما يكشف عن كونه معتمدا عندهم - (قلت: هذا الضابط الأول)- كالشيخ الطوسي، والكليني، والصدوق،... فهؤلاء من أجلاء علماء الشيعة في وقتهم، وقد أكثروا الرواية عنه، وهذا كاشف عن حسن حاله، ولا أقل عن صحة مروياته، وإن كان لا تلازم بين وثاقة الرجل وصحة مروياته - (قلت: هذا الضابط الثاني) ". انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٥٠٢). قلت: يعني لايهم كونه فاسد العقيدة والمذهب، ضعيفا كذابا... الخ مادام أن الكليني وغيره من أساطين هذا المذهب قد رووا عنه، مما يعني أن وجود أي راو في كتاب الكافي ونحوه دليل على توثيقه وتصحيح حديثه. فإذا كان كذلك؛ فلماذا تؤلف الكتب في علم الرجال عند الإمامية ويتحدث فيها عن صفات الرواة دون العمل بموجب هذه الصفات؟؟ والجواب: لكي يقال لأهل السنة وغيرهم ممن ينتقد مرويات الشيعة في كتبهم؛ نحن لدينا علم رجال =

(إنه من الغلاة الكذابين وقد أخرجه الأشعري من مدينة قم)[1].

وقد ورد سهل بن زياد بالعنوان المطلق في أسانيد (الكافي) في (١٧٣٤)

لنقد وكشف وبيان حال الرواة، كما هو الحال عندكم. لكننا لا نعمل به ما دام أن هؤلاء الرجال قد روى لهم أساطين الإمامية!!! فتأمل. ومما يزيد الأمر عجبا ويبين الوجه الآخر للإمامية المعاصرين، أن محقق كتاب الكافي علي أكبر الغفاري قد حكم على سند إحدى روايات الكافي التي وردت في تحريف آية من آيات القرآن بالضعف بسبب واحد فقط هو: وجود سهل بن زياد فيه (انظر: كتاب الكافي (٣٧٨/٨) ح٥٧٠) فلماذا لا يعمم هذا الحكم بالضعف على جميع مروياته؟!!!.

(١) انظر كتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٣٢). أما آية الله البرقعي فقد أكثر من ذمه بأوصاف متعددة بدأها بقوله ص(٤٥): " وهو فاسد الدين وضعيف ومن الغلاة، وهو الذي أخرجه أهل قم منها، وكثير من روايات الكافي مروية عن هذا الغالي "، ومن عباراته فيه: " سهل بن زياد الكذاب الفاسد المذهب - المغالي الفاسد - الخبيث - فاسد العقيدة - فاسد الحديث - المشهور الملعون - الخبيث المعروف كان مقلداً للصوفية - الذي عدّه علماء الرجال ضعيفاً جداً وفاسد الرأي وفاسد الدين ومغالياً - الخرافي - السيئ السمعة - الوضاع ". وقال عنه الغفار: " لقد وثقه الشيخ في رجاله، وضعفه في " الفهرست ". أما النجاشي فقد تقدم في الفصل الرابع من الكتاب تضعيفه له. أما ابن الغضائري فقال: " كان ضعيفا جدا، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل. وأما الكشي فقال: " قال علي بن محمد القتيبي:... كان أبو محمد الفضل... لا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق ". وأما العلامة في "الخلاصة " فقد عده في القسم الثاني. وهكذا ابن داود في رجاله، إذ عده في قسم الضعفاء. وهكذا ابن شهر آشوب في " معالم العلماء " قال عنه: " ضعيف " انظر كتاب: (الكليني والكافي) ص(٥٠١).

موردا[1].

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

قال عنه النجاشي: (كان أحمد بن محمد ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل) وهكذا وصفه الطوسي في (الفهرست) والعلامة في (الخلاصة). وقال ابن الغضائري: (طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه إنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن أخذ، على طريقة أهل الأخبار، وقد أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه، ولما توفي مشى أحمد بن محمد في جنازته حافيا حاسرا ليبرئ نفسه مما قذفه به)[2].

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٥٠٢). والعجيب أن العميدي يقول: " وقد أكثر الكليني من الرواية عنه، وذلك في مائة وتسعة وعشرين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي " ص(٣٠٩). فلا ندري أيهما أصح إحصاء؛ الغفاري أم العميدي؟! مع أن الذي أحصيته - بدون تدقيق -كشيخ من شيوخ الكليني بواسطة خاصية البحث في الحاسب الآلي باسم (سهل بن زياد) هو ١٦٤٠ موردا.

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٥-٤٨٦)، وكتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٣٦). أما آية الله البرقعي فقد ذمه بأوصاف متعددة بدأها بقوله في كتابه (كسر الصنم) ص(٤٦): " أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي شك في الدين والمذهب وأخرجه علماء قم منها - له روايات متناقضة - ضعيف - أبوه مجهول - الذي كان متحيراً - المتردد - الذي كذبه أقوى من صدقه - كان من المتحيرين من أصحاب الأئمة ". وقال عنه الغفار مدافعا عن القدح الذي ورد فيه: " أما القدح الذي ذكره البعض إنما نشأ من فعل أحمد بن محمد بن عيسى، وهذا قد عرفت توبته وندمه، كما أن التوثيقات الصادرة بحق أحمد البرقي متواترة، و أسانيدها صحيحة، والقائلين بها أهل فن وخبرة بالرجال. أما موارد التضعيف والقدح لم تكن من أهل =

وقد جاء أحمد بن محمد بن خالد البرقي في أسانيد (الكافي) في (١٣٧٠) موردا[1].

فهذه عينة من رواة الكافي بلغت عدد مروياتهم في كتاب الكافي (٨١٦٥) أي ما يعادل تقريبا ٥٠ بالمائة من مرويات الكافي الذي قيل إنها تبلغ (١٦١٩٩) رواية، فكيف ببقية الرواة وبقية مروياتهم[2]؟!!

= الخبرة، ولا ممن يعتد بقوله، لذا ليس لقولهم وزن ولا أثرا!. ثم لا بد من الإشارة إلى كون الرجل يروي عن الضعفاء ليس قدحا فيه - (قلت: هذا ضابط ثالث)-، بل إنما هذا طريقة جمع من المحدثين وأهل الرواية من المجتهدين القدماء فاعتماد المراسيل ليس قدحا في الرجل، بل هو مذهب جماعة ممن مضى من الفقهاء، وما ورد في كتب الرجال من أنه يروي عن الضعفاء لا يراد الطعن به، بل غايته التنبيه على طريقته، كي لا يعتمد - لحسن الظن به - على مراسيله. وإنما يبينوا هذه الطريقة تميزا للآخرين الذين لا يرسلون إلا عن ثقة،... لذا يعمل بكل مروياتهم ". انظر كتاب: (الكليني والكافي) ص(٤٨٧).

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٧). والعجيب أن العميدي يقول: " وقد أكثر الكليني الرواية عنه، وذلك في مائة واثنين وعشرين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٢٨٥). فلا ندري أيهما أصح إحصاء؛ الغفار أم العميدي؟! مع أن الذي أحصيته - بدون تدقيق -كشيخ من شيوخ الكليني بواسطة خاصية البحث في الحاسب الآلي باسم (أحمد بن محمد بن خالد) هو ٥٩٢ موردا - والغفار يقول (٨٧٢) موردا-، وباسم (أحمد بن محمد البرقي) ٣٠ موردا - والغفار يقول (٣٦) موردا -، وباسم (أحمد بن محمد بن خالد البرقي) ٥ موارد - والغفار يقول (٤٩٢) موردا -.

(٢) يقول آية الله البرقعي ص(٤١): " ألستم تعلمون من حال رواة تلك الأخبار أنه كان معظمهم على المذهب الفطحي أو على المذهب الواقفي أو كانوا من الغلاة أو من الكذابين أو الخائنين أو المجهولين؟ وقد عمدنا تخريج ٢٨٠ رجلا منهم.... وسوف نتكلم عنهم في =

وبهذا يتبين لنا درجة وثاقة هذه العينة من شيوخ الكليني وعدد مروياتهم في كتابه الكافي، والتي لو درست أحوالهم وفق منهج المحدثين من أهل السنة فإنه لن

هذا الكتاب نقلا عن قول علماء الرجال من الشيعة ". وقال في موضع آخر ص(٣٧-٣٨): " اعلم أن الكافي يحتوي على ١٦١٩٩ حديثا.. وكتب المجلسي الذي كان أستاذ مصطلح الحديث والرجال لدى الشيعة شرحا على الكافي وسماه مرآة العقول، حيث عد معظم أخبار الكافي ضعيفة ومجهولة ومرسلة، وضعف من حيث السند تقريبا ٩٠٠٠ حديث من أحاديث الكافي ". انظر كتاب " كسر الصنم" ويقول الباحث حيدر حب الله في كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٥٦٧) عند حديثه عن مشروع تهذيب الحديث عند البهبودي إنه " يولي تحديد الوضاعين والكذابين أهمية فائقة، وقد بلغ عددهم عنده رقما عاليا، وصل إلى ١٥٠ راويا ضعيفا، ولا يعني الضعيف عنده مجرد المجهولية إذ كثيرا ما يعني الكذاب والوضاع، والأمر المثير للالتفات أكثر في تصور البهبودي لخارطة الوضاعين أو الضعفاء عموما، أنه ذكر منهم أسماء ما كانت تتداول بهذه السمة من قبل، أو كان المعروف وثاقتهم، أو كانت روايتهم كثيرة بحيث يؤدي تضعيفهم إلى مشكلة توثيقية واسعة، ومن هؤلاء أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأبو حمزة الثمالي، وجابر بن يزيد الجعفي، وأبو الجارود زياد بن المنذر، وسهل بن زياد الآدمي، وعمار بن موسى الساباطي، ومحمد بن خالد البرقي، ومحمد بن عيسى اليقطيني، والمعلى بن خنيس، والمفضل بن عمر الجعفي ". قلت: وقد وردت أسماء من تحته خط من هؤلاء في أسانيد مرويات الكافي على حسب تعداد الغفاري في كتابه (الكليني والكافي) (٣٣٦٧) مرة، والبقية حسب إحصائي السريع (٢٢٠) ليصبح المجموع (٣٥٨٧) مرة أي ما يعادل ٢٢٪ من مرويات الكافي!!. ولا أدري عن بقية الرجال الذين لم يرد نقلهم من كتاب البهبودي (معرفة الحديث). لكنه صرح بحالهم في موضع آخر، حيث لاحظ " أن ٦٠٪ من أحاديث الكافي من الأحاديث البالغة الضعف، وأن الباقي عدا ما أختاره – قلت: والذي يعادل ٢٧٪ من مرويات الكافي – له نتائج سلبية، فالمفترض حذفه " انظر كتاب (نظرية السنة) ص(٥٧٦).

يسلم لهذه المرويات إلا النزر اليسير الذي لا يكفي لقيام مذهب كامل على مثلها كما قرر ذلك الحر العاملي.

ولذا رأينا المتأخرين من أتباع المذهب بعد زوال التقية أخذوا يطالبون بإلغاء هذا المنهج المسروق من أهل السنة، والبقاء على منهج المتقدمين في ضلالاتهم وخرافاتهم التي يوردونها في مثل هذه الكتب التي تعتبر عمدة المذهب الاثني عشري. والله المستعان[1].

---

(١) حيث يستغرب الباحث - بعد كل هذه التصريحات التي نتجت عن جهود مضنية ومخلصة في دراسة أحوال مثل هؤلاء الرجال من علماء معتبرين في هذا الشأن - من بعض المعاصرين الذين يلمزون كل هذه الجهود ويخطئون من قام بها على حساب تلميع هذا الكتاب، حيث يقول الغفار: " ما ورد عن المجلسي في تضعيف أسانيد بعض أحاديث الكافي إنما كان على مسلك المتأخرين، والذي ابتكر هذا الفن هو العلامة الحلي وشيخه أحمد بن طاووس. وقد بينا أن مسلك القدامى يختلف عن المتأخرين، وإلا كيف يصح للشيخ الكليني أن يودع في كتابه آلاف الأحاديث الضعيفة كما زعمها العلامة المجلسي؟!... أين هذا من قول العلامة المجلسي الذي عد من الأحاديث الضعيفة ٩٤٨٥، أي أن أكثر من نصف أخبار " الكافي " ضعيفة؟! ولا يجوز العمل بها إلا بعد الانجبار!... كيفما كان، فإن للشيخ الكليني مقاييس معينة قد وضعها لنفسه، واتخذ من تلك المقاييس مسلكا خاصا يوافق ما اختاره من الأصول المذهبية والمنهج العام للطائفة، سواء كان ذلك في الأصول أم الفروع،.... مع كل ما تقدم لا نذهب إلى ما قاله الأخباريون بقطعية صدور أحاديث الكتب الأربعة، كما لا نجاري أولئك الذين حذفوا ثلثي كتاب " الكافي " مدعين ضعف أحاديثه أو لكثرة مراسيله، فلا إفراط ولا تفريط، بل أن كثيراً من المراسيل بنظر المتأخرين هي صحيحة معتبرة، حيث إن الشيخ الكليني قد يذكر للحديث أكثر من سند، فربما ذكره أولا بسند صحيح معتبر، ثم في مورد آخر لباب ثان يذكره بسند ضعيف، أو لا يذكر سنده تعويلا على ما تقدم في الأبواب السابقة، وهذه =

يقول البرقعي: (وشاع بين أئمة الشيعة أن هذا الكتاب من أوثق الكتب، وأنه معتمد لدى جميع علمائهم. وكل من لم يقرأه أو يطلع عليه يظن أن كل رواة أحاديثه عدول ثقات متدينون.... ولكن بعد التدقيق والدراسة... ففي أحاديث كتاب الكافي عيوب كثيرة... فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين ومن الناس المهملين وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة)[1]. وقال في موضع آخر بعد أن بين أنواع الحديث عند الشيعة: (واعلم أن ... كلا من الحديث المرسل أو المرفوع أو الضعيف ساقط من الاعتبار ولا يعتد به، ومعظم أخبار الكافي هي من هذا القبيل بشهادة علماء الرجال)[2].

نكتة مهمة لو انتبه إليها الباحث لاهتدى إلى نتائج أخرى غير ما توصل إليها الشيخ المجلسي ومن جاء بعده ". اهـ. انظر كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٣٨-٤٤٣).

(١) انظر كتابه (كسر الصنم) ص(٣٧).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٤٤). يقول الباحث حيدر حب الله عن [البرقعي وكتابه (كسر الصنم)]: " لسنا نحكم على البرقعي أنه شيعي بإدراجنا إياه في هذه الدراسة المخصصة لتاريخ نظرية السنة في الفكر الإمامي، ولا نريد القول: إنه سني، لكنَّ وجوده في المناخ الشيعي، وكونه شيعيا في الأصل، كما هو مؤكد، وزعمه أنه ليس بسني، وأن محاولته كانت لإصلاح التشيع، وكون الشيعة معنيين به أكثر من السنة.. ذلك كله يبرر من وجهة نظري تجاوز إشكالية تسننه، لإدراجه في هذه الدراسة ". انظر كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٦٤٦). قلت: هذه إثارة لا تهمنا ولا تؤثر علينا في نقل عبارات البرقعي ﷺ لإننا نرى من وجهة نظرنا أيضا أنه إن صح قول حب الله في نفي التسنن عن البرقعي والتأكيد على بقاءه على المذهب الشيعي؛ فأقواله التي نقلناها نعتبرها شهادةً من أحد علماءهم على رواة مذهبهم، وإن لم يصح قوله - وهو الظاهر من ترجمة البرقعي - فالواقع مع عبارات غيره من محققي الشيعة يؤيد صحة كلامه، ويشهد له في حال رواة الكافي، فكلا الطريقين تؤديان إلى نتيجة واحدة، وهي فساد أكثر رواة الكافي وضعفهم وجهالة حالهم، والحمد لله.

وبعد هذه الوقفة مع رواة كتاب الكافي، أستطيع الجزم بأن الكليني لا فرق عنده بين الراوي الثقة ولا الضعيف، ولا فرق عنده بين الحديث الصحيح ولا الموضوع لأن الجميع عنده (صحيح) ما دام أن إسناده منته إلى واحد من الأئمة الاثني عشر[1]، ويشهد لذلك (من خلال أسانيد مروياته) ما يلي:

أولا: وجود الرواة المجهولين بحيث لا يعرف من هو راوي هذه المرويات من رجال السند، سواء كانوا مسمين ولا تعرف لهم ترجمة، أو كانوا مجهولين ولا تعرف لهم تسمية، كما هو الحال فيما يسمى برجال (العدة)[2].

---

(١) وقد بينت سابقا - في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي/شبهة الحكم بصحة أخبار الكافي - أن هذا هو أيضا مذهب الأصولية لعدم تطبيقهم مصطلح الجرح والتعديل على مروياتهم، ولكنهم من باب التقية ينكرونه في الظاهر ويعملون به في الباطن. ولو صدقوا لأخرجوا لنا صحيح الكافي مثلا وفق منهج منضبط يمكن محاكمة خصومهم لهم بناء عليه، وأنى لهم ذلك!!! أو على أقل تقدير يخرجوا لنا رسالة ولو صغيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مذهبهم!!. قال الألوسي: " ثم اعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا من ألّف كتاباً في الجرح والتعديل، حتى صنّف الكشي سنة أربعمائة تقريباً كتاباً في أسماء الرجال وأحوال الرواة، وكان مختصراً جداً لم يزد الناظر فيه إلا تحيراً. لأنه أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل ولم يمكنه ترجيح أحدها على الآخر. ثم تكلم الغضائري في الضعفاء والنجاشي وأبو جعفر الطوسي في الجرح والتعديل وصنفوا فيه كتباً طويلة. ولكنهم أهملوا فيها توجيه التعارض بالمدح والقدح ولم يتيسر لهم ترجيح أحد الطرفين، ولهذا منع صاحب (الدراية) تقليدهم في باب الجرح والتعديل ". انظر كتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) للألوسي ص(٢١).

(٢) ومما يشار إليه في هذا المقام أن هذه (العدة) قد خصصت لها مؤلفات قديمة وحديثة لمحاولة ترقيع هذه الجهالة في رجالها - وخصوصا من ألّف في سيرة الكليني وكتابه الكافي =

ثانيا: وجود الأسانيد المنقطعة[1].

ثالثا: وجود الرواة الكذابين والوضاعين؛ وهذا بشهادة علماء جرح وتعديل

= انظر على سبيل المثال: (تجريد أسانيد الكافي) للسيد حسين البروجردي (ت١٣٨٠هـ) - (معرفة أحوال العدة الذين يروي عنهم الكليني) لمحمد باقر الشفتي (١٢٦٠هـ)، وقد أشار إليها الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة أصول الكافي (٣٦/١-٣٨) - لكنها محاولات فاشلة بسبب أن واضعها - الكليني - ورَّاق لا يحسن الأخذ عن الرواة فاكتفى بوضع هذه (العدة) لتسهيل مهمة الوضع والتركيب والتأليف والتدليس والكذب على آل البيت - رضي الله عنهم وأرضاهم-. ويكفيك أن بعض رجال العدة مجهول لا تعرف له ترجمة، وبعضهم مشترك التسمية لم يحدد من المقصود به من الرواة. انظر على سبيل المثال: الفصل الذي أفرده عبد الرسول الغفار في كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٦٩-٥٥٢)، حيث ذكر أربعة عدد مجهولة لا يعرف لرواتها ترجمة، وبعضهم وردت لهم أسماء مشتركة بلغت قرابة ٣٧٦٤ موردا في الكافي.

(١) قال العميدي تحت مبحث (موقف الكليني من الروايات المقطوعة): " نعم، لا ينكر وجود روايات مقطوعة السند في فروع الكافي، كالروايات التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة دون رفعها إلى واحد منهم - ثم أحال إلى قرابة ثمانين رواية في الحاشية تعليقا على أسماء الرواة - ثم قال: وهذه الروايات وإن كانت ليست بحجة لعدم اتصال سندها بالإمام (ع) لاحتمال وقوع الخطأ والاشتباه في أقوال هؤلا الرواة، إلا أن الكليني روى معظمها بالنص أو المضمون بطرق موصولة السند إلى الإمام (ع)... "انظر كتاب: " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " لثامر العميدي ص(٢١١-٢١٢). قلت: ولست بحاجة لتتبع هذه الروايات والتلفيقات التي قيلت حول وصلها؛ بقدر حاجتي لإثبات وجودها في كتاب الكافي. ويكفي على ذلك مثالا ما قد أشرت إليه في الرواية الثانية تحت باب: ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن وتحصينهن بالأزواج (٣٣٧/٥) قال الكليني: - بعض أصحابنا-سقط عني إسناده - عن أبي عبدالله (ع)... الخ).

الرواة من أتباع الكليني والمتخصصين في رجال مذهب الاثني عشرية[1].

وقد أعرضت عن الحكم عليهم من خلال كتب الجرح والتعديل عند أهل السنة والجماعة[2] لأنه يكفيني (شاهد من أهلها). يقول الدكتور هاشم الحسيني: (وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا بابا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم،.... وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرفين والمهوشين، **إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاما في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة في حين أن** عيوبها متنا وسندا ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل علما منه وخبرة

---

(١) وقد بينت بعض أحوالهم من خلال كلام المحققين فيهم، وأضيف قول هاشم الحسيني: " وبالرغم من تلك الجهود المضنية!! التي بذلها نقاد الحديث الذين درسوا الرواية وأحوال الرواة بقصد تصفية الحديث من المكذوب، فلم يوفقوا لاستئصال الفاسد من جسم الحديث، وظلت المجاميع الشيعية حتى الكتب الأربعة منها تضم بين مروياتها عددا كبيرا من الأحاديث الموضوعة ". انظر كتابه (الموضوعات في الآثار والأخبار) ص(١٢٣).

(٢) يقول الدكتور علي السالوس: "وألف كتاب رابع وهو الكافي للكليني تلميذ القمي، واعتبر هذا الكتاب الكتاب الأول في الحديث عندهم، وعندما قرأته وجدت صاحبه قد ضل ضلالاً بعيداً، ووضع من المفتريات ما لايستطيع أن يتصوره أي مسلم.... وعندما رجعت لكتب الجرح والتعديل عندهم وجدت آثار هذه الظلمات: فصاحب الكتاب الرابع ثقة الإسلام! وشيخه ليس ثقة فحسب، بل كل من وثقهم وروى عنهم فهم ثقات، ولا يعتبر الحديث صحيحا إلا إذا كان الرواة كلهم جميعا من طائفتهم، والجرح عندهم سيئ للغاية " انظر كتابه (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٦٦٢).

بأحوال الرواة، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة وبنظر الفريق الأكثر جمع كمية من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه. وكم كنت أتمنى أن يقيض الله سبحانه من يعلق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة)[1].

ومع ذلك - وللأسف -؛ فإن بعض من يدَّعون محاولة تنقية المذهب الإمامي من الأحاديث المكذوبة والموضوعة بسبب وجود مثل هؤلاء الرواة، لا زالوا يمارسون نوعا من التقية، ومحاولة تلميع المذهب وترقيعه حتى مع اعترافهم بوجود مثل هؤلاء الرواة[2].

---

(١) انظر كتاب: (الموضوعات في الآثار والأخبار) لهاشم الحسيني ص(٢٥٣).

(٢) وقد استوقفتني في أثناء بحث هذه المسألة محاولة الحسيني في كتابيه (الموضوعات في الآثار والأخبار) و (دراسات في الحديث والمحدثين) إثبات وجود مجموعة من هؤلاء الرواة الكذابين والمطعون في عقيدتهم ونقلهم للروايات، وفي المقابل محاولة التقليل من أثرهم بحجة أن رواياتهم قد تصح من طرق أخرى، حيث يقول في كتابه (دراسات في الحديث والمحدثين) فصل (رجال الكافي) ص(١٨٨-١٩٦): " ومهما كان الحال فسنتعرض في هذا الفصل لجماعة من المتهمين بالانحراف والمطعون بهم من رجال الكافي معتمدين على الكتب الشيعية التي تعرضت لأحوال الرجال وتاريخهم.. - ثم ذكر واحدا وأربعين راويا - ثم قال: وأحسب أن هذا العدد اليسير!! من المتهمين بالانحراف عن المخطط الإسلامي الصحيح يكفي لدحض مزاعم القائلين بأن الشيعة يصححون جميع مرويات الكافي، ولا يرتابون في شيء منها ". فهذه العبارة توحي للقارئ بأمرين هما: قلة الرواة المرفوضة رواياتهم في كتاب الكافي، وأن الشيعة لا يصححون جميع مرويات الكافي. لكن =

وختاما: بعد هذه الجولة مع مطلب موقف الكليني من السنة النبوية؛ قد يقول قائل، أو يتساءل متسائل: أليس في علماء الاثني عشرية شخص عاقل يتصدى لهذه المرويات.بالنقد والتمحيص ليصفو - بزعمهم - هذا المذهب - الباطل - مما كدَّر صفوه أو علق به من شوائب الكفر والخرافات؟؟؟

والجواب: قد وجد ذلك وتمثل في عدة محاولات لتيارات مختلفة ليس هذا

هذا الإيحاء بهذين الأمرين سيزول إذا علمنا أولا: أن عدد ورود أسماء هؤلاء العدد اليسير - على حسب زعم واختيار الحسيني - ضمن أسانيد الكافي؛ بلغ (٢٠٦٢) مرة أي ما يعادل - على فرض أن كل واحد منهم ورد في إسناد مستقل - (١٥. ٧٪) من مرويات الكافي، فكيف ببقية الرواة الذين ثبت انحرافهم على رأي علماء آخرين، ولم يقع اختيار الحسيني عليهم؟!!. وثانيا: أنه لن تُسقط روايات هؤلاء الرواة بعد ثبوت ضعفهم وانحرافهم من كتاب الكافي مما يعني أن الشيعة يصححون جميع مرويات الكافي، لأن الحسيني ختم وهدم حديثه بقوله: " ووجود منحرف واحد في سند الرواية يكفي لعدم الاعتداد بها ما لم تقترن ببعض القرائن التي تؤكد صدورها ". ولذا يبدو أن الحسيني كأسلافه يمارس نوعا من التقية وتلميع المذهب، ولأجل ذلك فكتابه من الكتب التي تتداول وينقل منها ولا تحارب كمحاربة كتب البهبودي وقلمداران والبرقعي؛ ووجه ذلك: ١- أنه قد اقتصر على بعض الرواة الذين أجمع علماء الشيعة على تضعيفهم، وترك الفطاحل منهم وأصحاب الطوام كعلي بن إبراهيم شيخ الكليني، وسهل بن زياد وغيرهم ممن كان بعضهم من القائلين بتحريف القرآن أو الغلاة أو ملعونا على لسان الأئمة وروى كثيرا من روايات الكافي كما هو معروف من تراجمهم في كتب الشيعة ونقله عنهم نقاد هذه الكتب كالبرقعي وغيره. ٢- أنه لم يبين عدد مرويات هؤلاء الرواة في الكافي، ولم يطالب بإسقاط مروياتهم، بل اقتصر - في موضع آخر - على تمني من يقوم بوضع إشارة عند كل رواية لم تستوف شروط الصحة، ولا أظن ذلك سيتحقق!!.

مجال سردها[1]؛ لكن الذي يهمنا أنها باءت جميعا بالفشل[2] من خلال عدة طرق[3] منها:

الطريقة الأولى: تجاهل هذه المحاولات، وعدم إضفاء أي أهمية لها، مع التحذير من تواجدها في الحوزات الاثني عشرية ونحوها من دور العلم والتعلم لديهم[4].

الطريقة الثانية: محاربة أصحابها، ونبذهم وطردهم، بل وسجنهم إذا استدعى الأمر مع تأليب السلطات الدينية عليهم، وسحب الألقاب العلمية التي أعطيت لهم من قبل الحوزات والآيات الاثني عشرية[5].

---

(١) انظر الفصل السادس من كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) للباحث حيدر حب الله بعنوان: مشروع نقد السنة في الوسط الشيعي الحديث ص(٥٠٧- ٦٧٥).

(٢) يقول الباحث حيدر حب الله عن مشروع البهبودي: " هذا المشروع الذي خفت اليوم ضؤوه، ولم يعد حيا نابضا، بسبب ظروف عديدة، لعل أبرزها الضغط الشديد على صاحب المشروع، وعدم ترحيب المؤسسة الدينية به " ص(٥٧١) ويقول أيضا: " ويبدو أن النقد أخذ أثره؛ فقد تراجعت هذه المشاريع وكادت تضمحل، إلا أنه بقيت بين الفينة والأخرى مشاريع متفرقة تحدث قنبلة حينا ودويا حينا آخر.. " انظر كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٥٧٧).

(٣) تم تطبيق بعضها كنماذج حية على آية الله البرقعي حينما ألف كتابه "كسر الصنم" انظر ترجمته في مقدمة كتابه ص(٢٣) وتعريفه بنفسه في خاتمة كتابه ص(٣٧٣-٤٠٢).

(٤) انظر الملحق رقم (١) من كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) بعنوان: حوار مع الدكتور محمد باقر البهبودي ص(٧٧٦-٧٨١).

(٥) يقول آية الله البرقعي: " ونحن على ثقة من أن تجار البدعة والخرافة والذين يرتزقون عن طريق الدين سوف ينصبون العداوة لنا لتأليفنا هذا الكتاب، ولن يقصروا في إلصاق أية =

الطريقة الثالثة: تأويل محاولاتهم على أنها اجتهادات فردية، وليست جماعية حتى يُلزم جميع علماء المذهب الاثني عشري ومن خلفهم أتباعهم بها، مع محاولة التقليل من شأن هذه الاجتهادات ومن أصحابها.

فإذا قيل: لماذا باءت جميعها بالفشل مع كونها محاولات مختلفة وبطرق مختلفة وفي عصور مختلفة ومن أشخاص لا تربطهم سوى رابطة الانتساب والاتباع لهذا المذهب؟؟

فإن الجواب سيكون: لأن السماح لهذه المحاولات بالانتشار، سيؤدي لفتح

تهمة وافتراء وكذب بنا لحفظ تجارتهم بالدين، ولكننا نعتصم بالله ونعتبره سبحانه واقيا لنا من شرهم" انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٣٧). حيث قد تعرض لمحاولة قتله واغتياله أكثر من مرة، ومثله حيدر قلمداران صاحب كتاب (طريق الاتحاد) والذي يقول عنه مترجم هذا الكتاب: " ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذا الكتاب الذي قمت بترجمته كان من أواخر ما ألفه الأستاذ المرحوم، وقد خرج في وسط السبعينات (حوالي سنة ١٩٧٦ أو ١٩٧٧ م) وكاد أن يكلفه حياته، فقد حكى لي المؤلف أنه بعد انتشار الكتاب، استدعاه أحد علماء قم البارزين في عصره و يدعى آية الله مرتضى الحائري، فلامه على تأليف هذا الكتاب ونصحه بأن يجمعه من السوق ويحرقه أو يدفنه في التراب وإلا فسيلقى مالا تحمد عقباه! فما كان من جواب المرحوم قلمداران إلا أن قال: لماذا أجمعه و أحرقه؟! أثبت لي أين الخطأ فيما قلته وأنا مستعد للتراجع عنه، ولما لم يجد النقاش نافعا قال: فاجمعوه أنتم وافعلوا به ما شئتم! وبعد مدة من الزمن، تعرض الأستاذ قلمداران فعلا لمحاولة اغتيال فاشلة، حيث داهم أحدهم ليـلا بيته الصيفي في قرية ديزيجان، في صيف عام ١٩٧٩م. وأطلق عليه الرصاص عن قرب وهو نائم، لكن الرصاصة عبرت جلد رقبته فقط واستقرت في أرض الغرفة، ونجّاه الله بإذنه رغم قرب المجرم من هدفه! ". انظر كتاب (طريق الاتحاد) ص ٣ ترجمة سعد رستم بدون دار طبع.

باب تقويض هذا المذهب الاثني عشري بكامله؛ بحيث أنه لن يسلم لهم حديث واحد من النقد والجرح؛ مما يعني هدم كثير من العقائد والأحكام والنظريات التي بني عليها هذا المذهب[1]. لأنه إذا كان المجلسي (ت١١١١هـ) - مع مكانته في نشر وتقعيد جذور ونظريات هذا المذهب، وفي وقت ارتفاع التقية، وقوة المذهب بقوة الدولة - قد خرج بتسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون رواية ضعيفة من أصل ستة عشر ألف رواية تقريبا من كتاب الكافي لوحده؛ فماذا سيقال عن بقية الكتب، أو ماذا سيحصل لو طبقنا عليها قواعد الجرح والتعديل وفق ضوابط المحدثين من أهل السنة والجماعة؟؟؟.



(١) كما قرر ذلك الحر العاملي في خاتمة وسائله (٣٠/١٩٣-٢١٨) حيث يقول: " فضلا على أن هذا الاصطلاح الجديد اجتهاد وظن يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة، ويستلزم ضعف أكثر الأحاديث، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق "، والبحراني في لؤلؤته ص(٤٦-٤٧) حيث يقول: " والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر ".

المبحث الثالث
موقف الكليني من الإجماع

الإجماع عند أهل السنة والجماعة[1]؛ الذي هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور؛ يعتبر حجة شرعية عملا بأدلة القرآن الكريم وأحاديث السنة المطهرة ودلائل العقل.

ولذا إذا أردنا أن نعرف موقف الكليني من الإجماع عند أهل السنة والجماعة؛ لا بد لنا من البحث والتقصي عن حقيقة الإجماع الذي يدعيه الإمامية؛ ما تعريفه؟، وهل هو موافق لما عليه أهل السنة والجماعة؟، ومتى عرف الإمامية مصطلح الإجماع؟.

والسبب الذي يدعوني لبحث ذلك أو التعرض له هنا؛ هو: هل الكليني تعرض لما يسمى بالإجماع في كتابه الكافي؛ لنعرف حقيقته عنده وموقفه منه؟ أم أن هذا مصطلح لم يُعرف إلا بعد وفاته؛ لنتجنب الخوض في موقفه منه.

هذا ما سأحاول التعرض له من خلال المطالب التالية:



---

(١) انظر حول تعريف الإجماع وأدلة حجيته والخلاف حول ذلك كتاب: (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) لعثمان بن علي حسن (١/١٣٤-١٥٤). و (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الجيزاني ص(١٦٢-١٨٤)

۞ المطلب الأول: متى عرف الإمامية مصطلح الإجماع[1]؟

من خلال البحث في كتابات وعبارات علماء مذهب الاثني عشرية؛ وجدت أنهم يقرون بأن مدارس الشيعة الأصولية قد تأخرت في ولادتها عن المدارس الأصولية لأهل السنة، مما يعني هذا التأخر إلى التأثر بها في بدء نشوئها ولو بالجوانب الفنية منها. وأن الاهتمام بهذا الفن (علم أصول الفقه) لم يبدأ إلا بعد المنتصف الأول من القرن الرابع الهجري، أي في فترة الغيبة الصغرى حيث توفى آخر وكيل ديني للإمام المهدي سنة ٣٢٩هـ وهو علي بن محمد السمري - أي زمن وفاة الكليني أيضا -. وأن المحاولات التي بدأها بعضهم كالمفيد (ت٤١٣هـ) محاولا فيها جمع الصف الشيعي الذي بدأ بالانشقاق في تلك الفترة؛ كانت مبنية على القرآن وأحاديث النبي ﷺ وأقوال الأئمة فقط. حيث استمروا على تلك المحاولات حتى جاء ابن إدريس الحلي (ت٥٩٨هـ) ليصرح ويؤكد على أن أدلة الأحكام الشرعية أربعة هي: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، كما في مقدمة كتابه (السرائر). وهذا يعني أمرين اثنين:

الأمر الأول: أن الإمامية من زمن الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) فما قبله لم يُدرجوا الإجماع في قائمة أدلة الفقه؛ مما يعني عدم استخدامهم له ضمن أصول استدلالاتهم.

---

(١) انظر حول مباحث الإجماع عند الاثني عشرية كتاب (دروس في أصول فقه الإمامية) للدكتور عبدالهادي الفضلي - نشر مؤسسة أم القرى - إيران. حيث تطرق فيه المؤلف إلى العديد من المسائل الهامة في أصول الفقه، وبين فيها الرأي الحقيقي المطابق لواقع الإمامية في هذا الفن. وقد استفدت في أكثر مطالب هذا المبحث منه.

الأمر الثاني: أن إدراج الإجماع في قائمة أدلة الفقه كان أخذا بالمنهج السني في تدوين علم أصول الفقه؛ مما يعني أن الإجماع عند الاثني عشرية ليس دليلا مستقلا، وإنما هو طريق من طرق أهل السنة.



المطلب الثاني: تعريف الإجماع عند الإمامية، وبيان مدى حجيته.

يقول الباحث الشيعي محمد الغراوي: إن (المتتبع لتعريف الإجماع عند الأصوليين من الإمامية يجده يلتقي عند مدلول واحد، وهو: **الكشف عن رأي المعصوم** عليه السلام.... وقد أوضح لنا الشويهي[1]: أنّ الخلاف المذكور في تعريف الإجماع إنما هو بين الجمهور والمتأخرين من الشيعة، **وأما قدماء الشيعة المعاصرين للأئمة - عليهم السلام - فإنهم لا يعرفون لهذه الكلمة اصطلاحاً فيما بينهم**[2]، وإن استعملوه ففي معناه اللغوي كما جاء في الروايات (خذ بالمجمع عليه بين أصحابك)[3]. وأما من تأخر عن تلك الأعصار كالشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والسيد المرتضى فإنهم لما بعُد عليهم المدى واشتدت عليهم المحنة وخفيت عليهم قرائن الأحوال وحقائق الشرع واللغة كما في صيغتي الأمر والنهي احتاجوا إلى مراعاة ما استغنى عنه قدماؤهم بمعاصرة أرباب الشريعة من مسائل الأصول، كما احتاج إليها أهل السنة قبل ذلك بالبُعد عن الصحابة، وكان هناك اصطلاحات لا يدور عليها شيء فأقروها كما وضعت له، ثم راعوا الأدلة فأهملوا ما قامت الحجة على بطلانه، وأثبتوا ما نطق الدليل بحجيته، وكان من ذلك: الإجماع فأثبتوه في الأدلة لقيام الحجة وإن كان بطريقٍ

---

(١) مؤلف كتاب (مخاصمات المجتهدين) (٣٢٧/٢) كما أحال إلى ذلك الغراوي في رسالته.

(٢) وهذا هو الشاهد من التعرض لتعريف الإجماع عند الإمامية، وخصوصا عند الكليني.

(٣) وقد أحال الغراوي هذه الرواية إلى كتاب (وسائل الشيعة) باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح١ ج ١٨ ص ٧٥. وبنحوها أوردها الكليني في مقدمته (١/٨-٩) نقلا عن العالم (ع)، ولفظها: (خذوا بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه).

آخر)[1].

هذه المعلومة التي أدلى بها هذا الباحث في رسالته العلمية نقلا عن الشويهي؛ تفيدنا في معرفة أن الكليني - كونه أحد العلماء المتقدمين - **لا يعرف لمصطلح الإجماع حقيقة**، وإنما ورد استعماله على لسانه في روايته عن العالم من الاستعمال اللغوي فقط. وهي كذلك؛ إذ أنه من خلال بحثي في روايات الكافي لم أجد لهذه الكلمة أثرا[2]. والله أعلم.

فإذا كان الكليني لا يعرف لمصطلح الإجماع حقيقة؛ فهل هذا يعني أنه لا

---

(١) انظر بحثه الذي بعنوان (الإجماع حقيقته وحجيته عند المذاهب الإسلامية) على هذا الرابط:
www.taghrib.org/arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmia/matboat/resalataltaghrib/03/07.htm
وهو بحث مستل بكامله من رسالته العلمية: (مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين) ط دار الهادي - بيروت.

(٢) وإن كان الدكتور الفضلي قد ذهب في كتابه (دروس في أصول فقه الإمامية) ص(٢٠٩) إلى أن أقدم نص إسلامي يُعرب عن زمان ومناسبة انبثاق الإجماع عند المسلمين واتخاذه دليلا شرعيا هو ما جاء في رسالة الإمام الصادق (ع) إلى الشيعة المروية في (روضة الكافي)، حيث يقول: "فقد ورد فيها - في شأن السقيفة والخلافة -: (وقد عهد إليهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل موته، فقالوا: نحن بعد ما قبض الله تعالى رسوله يسعنا أن نأخذ بما أجمع عليه رأي الناس بعد ما قبض الله ﷺ رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد عهده الذي عهده إلينا وأمرنا به، مخالفة الله ولرسوله. فما أحد أجرأ على الله ولا أبين ضلالة ممن أخذ بذلك، وزعم أن ذلك يسعه). وقد رجعت إلى هذه الرواية في الكافي فوجدتها بلفظة: "بما اجتمع عليه رأي الناس". انظر الكافي (٨/٦).

يعتدُّ بشيء من أدلة الأحكام يسمى (الإجماع) أم ماذا؟!!

للجواب عن هذا التساؤل؛ سأفرده في مطلب مستقل[1]، وأحاول التأمل - قبل الدخول إليه - في التعريف المعتمد عند الإمامية لدليل (الإجماع) لأتعرف بواسطته على أمرين اثنين:

الأمر الأول: هل للإجماع عندهم حقيقة؟

الأمر الثاني: هل الإجماع عندهم حجة؟

يقول الدكتور عبدالهادي الفضلي: (وفي الاصطلاح الأصولي: استعار الأصوليون لكلمة (الإجماع) كمصطلح علمي خاص معنى الاتفاق. وقيدوه بأنه اتفاق خاص، أي أنه اتفاق صادر من فئة معينة من الناس. واختلف الرأي الأصولي في من يصدر منه هذا الاتفاق، ليكون الاتفاق الصادر إجماعاً، على أقوال منها:.... أنه الاتفاق الكاشف عن رأي المعصوم... وهذا القول هو تعريف أصحابنا الإمامية، وهو موضع اتفاق بينهم. ويستفاد من هذا: أن الإجماع - بما هو إجماع - لا عبرة به ولا مشروعية له في الرأي الإمامي، إذ الحجة ليست قائمة فيه، وإنما هي في رأي المعصوم الذي كشف عنه الإجماع[2]، - ثم نقل قول

---

(١) انظر المطلب الثالث من المبحث بعنوان: (موقف الكليني من دليل الإجماع).

(٢) يقول الباحث محمد الغراوي: "لقد مر علينا في المبحث السابق أنّ الإجماع عند الإمامية ليس بحجة ودليل مستقل، وإنّما هو مجرد أداة تكشف عن وجود دليل متين: كآية من كتاب الله، أو رواية من سنة نبيّه تنطق بالحكم المجمع عليه، وهي معلومة عند المجمعين ومجهولة عندنا، وأن الإجماع حاك وراو لحكم، فهو كاشف عن الدليل السليم. ومن أجل ذلك استغنى الإمامية عن إقامة الدليل عليه ما دامت العبرة بالمنكشف لا الكاشف، وعلى هذا فإن الدليلية والحجية إنّما هي للسنة، لا للإجماع " ثم =

المحقق الحلي في (المعتبر) - كما حكي عنه ذلك الشيخ العاملي في (المعالم)، ونقل قول السيد الطباطبائي في (المفاتيح) - كما حكي عنه الأستاذ شلبي في (أصول الفقه الإسلامي) - وفيه: (فعلى هذا: الإجماع كاشفٌ عن قول الإمام، لا أنَّ الإجماع حجة في نفسه من حيث هو إجماع. صرح بذلك كثير من علمائنا. **وبالجملة: من قال من أصحابنا بأن الإجماع حجة فإنما قاله باعتبار كونه كاشفا عن قول المعصوم لا لكونه إجماعاً)**[1].

فهذه الشهادات من علمائهم المتقدمين، والتي نقلها عنهم علماؤهم المتأخرون توضح لنا بجلاء الجواب عن الأمرين السابقين وهو: أن الإجماع ليس له حقيقة فعلية عند المتقدمين، وأنه ليس بحجة معتبرة مستقلة عند الإمامية - متقدمهم ومتأخرهم-[2]، بل لا يعدو كونه كاشفا وموضحا لقول المعصوم فقط.

يقول الدكتور ناصر القفاري مؤكدا لهذه النتيجة: **(إذن الإجماع ليس حجة**

أحال في الحاشية على المراجع التالية: (الرسائل للشيخ الأنصاري: ٤٠، وفوائد الأصول لمحمد علي الكاظمي ٣: ٥٣، وأصول الاستنباط لعلي نقي الحيدري ٢: ١٤٥، وعلم أصول الفقه في ثوبه الجديد لمحمد جواد مغنية: ٢٢٦، وكشف القناع لمحمد عبد النبي الأخباري: ٣١، والحدائق الناضرة للبحراني ٩: ٣٧٠). انظر (الإجماع حقيقته وحجيته عند المذاهب الإسلامية).

(١) منقول بتصرف من كتاب (دروس في أصول فقه الإمامية) للدكتور عبدالهادي الفضلي ص(٢٠٤-٢٠٧).

(٢) وهذا بغض النظر عن موقف الفريقين (الأخبارية والأصولية) من الإجماع؛ لأن مؤداه واحد وهو عدم الاعتبار بالإجماع. فخلاصة رأي الأخبارية أنهم لا يعترفون بدليل الإجماع أصلا لتعذره، وخلاصة رأي الأصوليين أنهم يعتبرونه مجرد وسيلة للكشف عن قول المعصوم، فالدليل هو قول المعصوم لا الإجماع.

عندهم بدون وجود الإمام الذي يعتقدون عصمته، فمدار حجية الإجماع هو على قوله لا على نفس الإجماع، فهم في الحقيقة لم يقولوا بحجة الإجماع، وإنما قالوا بحجية قول المعصوم، ودعواهم الاحتجاج بالإجماع تسمية لا مسمى لها... وأنت إذا تأملت أقوالهم في الإجماع لا تكاد تلمس فرقاً بين مفهوم السنة عندهم، والإجماع إلا باللفظ فقط؛ لأن السنة قول المعصوم، والإجماع المعتبر عندهم هو الكاشف عن قول المعصوم. ولك أن تعجب لماذا يعدون الإجماع أصلاً يقررونه في كتبهم الأصولية. وهو اسم بلا مسمى حتى قرروا بأنه لا عبرة بأقوال فقهائهم ولو بلغوا المائة،... فمعنى هذا أن الإجماع لغو لا فائدة في القول فيه أصلاً، وإنما نهاية أمرهم أنهم سموا السنَّة باسم الإجماع)[1].

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (١/٤٠٤-٤٠٥). يقول الدكتور عبدالهادي الفضلي: " وكما ترى، أضيف الإجماع دليلا فقهيا مع التأكيد على الفارق بينه وبين الإجماع عند علماء أهل السنة، وهو اشتراط كشفه عن رأي الإمام المهدي (ع). وبهذا يكون طريقا آخر - بالإضافة إلى الحديث - من الطرق الموصلة إلى السنة الشريفة. فالإجماع - في حقيقته - ليس دليلا لذاته، وإنما لأنه كاشف عن السنة، فتبقى على هذا مصادر التشريع من حيث الواقع محصورة في الكتاب والسنة. ولعل التنصيص على الإجماع دليلا فقهيا كان في مقابلة موقف الفقهاء المحدثين السلبي منه، وليس لاعتباره دليلا مستقلا قسيما للكتاب والسنة. ويقول أستاذنا المظفر في كتابه الأصولي: (وعلى كل حال فإن هذا (الإجماع) - بما له من هذا المعنى - قد جعله الأصوليون من أهل السنة أحد الأدلة الأربعة أو الثلاثة على الحكم الشرعي في مقابل الكتاب والسنة. أما الإمامية فقد جعلوه أيضا أحد الأدلة على الحكم الشرعي، ولكن من ناحية شكلية واسمية فقط، مجاراة للنهج الدراسي في أصول الفقه عند السنيين، أي أنهم لا يعتبرونه دليلا مستقلا في مقابل الكتاب والسنة، بل إنما يعتبرونه إذا كان كاشفا عن السنة، أي عن قول =

ومن خلال هذه النتيجة؛ يمكنني الإجابة على السؤال السابق في المطلب الثاني بالدخول إلى المطلب التالي وهو:



المعصوم، فالحجية والعصمة ليستا للإجماع، بل الحجة في الحقيقة هو قول المعصوم الذي يكشف عنه الإجماع عندما تكون له أهلية هذا الكشف". انظر كتاب (دروس في أصول فقه الإمامية) ص(٢١٢-٢١٣). وللإستزادة حول هذا المبحث، والمسائل المتعلقة به أو المترتبة عليه؛ ينظر مايلي: كتاب (مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية) للباحثة إيمان العلواني ص(٤٦٤-٥٣٦) كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٤٠٣/١-٤٢٢). كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للدكتور علي السالوس ص(٨٨٦-٨٩٠). كتاب (دروس في أصول فقه الإمامية) للدكتور عبدالهادي الفضلي ص(٢٠٤-٢٢٢). بحث (الإجماع حقيقته وحجيته عند المذاهب الإسلامية) لمحمد عبدالحسن الغراوي.

المطلب الثالث: موقف الكليني من دليل الإجماع.

إذا كان الإجماع الذي يمكننا ضبطه جيدا - وفق تعريف أهل السنة والجماعة - هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة[1]؛ فما هو موقف الكليني - كونه من علماء الاثني عشرية - من الإجماعات التي قد حصلت في القرون المتقدمة عليه؟؟

قبل الجواب عن ذلك؛ لا بد أن نلاحظ في هذا الجانب أمرين اثنين:

الملحظ الأول: أن الكليني محسوب على الطائفة الأخبارية التي لا تقر بالإجماع ابتداء ولا تعترف به.

الملحظ الثاني: أن وجود الإمام في أي عصر يغني عن الإجماع؛ لأنه كاشف عن قوله فقط.

لقد عقد الكليني بابا بعنوان: (إن الأرض لا تخلو من حجة)، وأورد فيه ثلاث عشرة رواية تدور حول معنى عنوان هذا الباب، منها:

ما رواه بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: (والله ما ترك الله أرضا منذ قبض آدم عليه السلام إلا وفيها إمام يهتدى به إلى الله وهو حجته على عباده، **ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده**)[2].

---

(١) انظر كتاب (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الجيزاني ص(١٦٩-١٧١).

(٢) انظر كتاب الكافي (١٧٩/١) ك الحجة/ باب: أن الأرض لا تخلو من حجة - ح٨. قلت: إذا كان الأمر كذلك؛ فمن هم الأئمة من بعد آدم عليه السلام حتى رسول الله ﷺ؟؟!!. حاولت البحث عن جواب عند المازندراني والمجلسي، فوجدت الرواية محذوفة من نسخة المازندراني التي عندي، وكذا من النسخة الإلكترونية الموجودة ضمن مكتبة أهل البيت. ووجدت المجلسي لم يشرحها شرحا وافيا، بل مجرد تعليق على غير المطلوب!!

وما رواه بسنده عن أبي عبدالله ﷺ عندما سئل: (أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: **لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت**). يعني انخسف بأهلها وذهبت بهم[1].

وما رواه بسنده عن أبي الحسن الرضا ﷺ عندما سئل: (أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لا، قلت: فإنا نروي عن أبي عبدالله ﷺ **أنها لا تبقى بغير إمام** إلا أن يسخط الله تعالى على أهل الأرض أو على العباد، فقال: لا، لا تبقى إذا لساخت)[2].

فإذا تأملنا في هذه الروايات؛ علمنا أن **الكليني يعطل مبدأ الإجماع** -فضلا على أن يقرَّ به-، لأن من لوازم وجود الإمام في كل عصر إلغاء دليل الإجماع الذي هو بمثابة الطريق الكاشف عن قول الإمام. فلماذا الإجماع والإمام موجود؟[3].

وسواء صرح الكليني بهذا المبدأ أم لم يصرح؛ فإن الروايات التي رواها في هذا الباب تدل على هذا المبدأ. كما هو الحال في روايات تحريف القرآن وتعطيل السنة من حيث دلالتها على ما يعتقده تجاههما.

وبناء على هذا التقرير؛ فسيكون **موقف الكليني من كل إجماع حصل قبله أو سيحصل بعده؛ أنه باطل غير معتبر** (لأن كونه حجة ليس بالأصالة بل

(١) انظر كتاب الكافي (١٧٩/١) ك الحجة/ باب: أن الأرض لا تخلو من حجة - ح١٠.

(٢) انظر المصدر السابق - ح١١.

(٣) فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الكليني لم يسعفنا بكيفية تحققه بعد انقطاع التواصل مع آخر إمام وغيبته الكبرى حتى آخر الزمان. هل يعني هذا توقف الإجماع حتى خروجه؟ أم يعني أنه يمكن تحققه للكشف عن قول المعصوم عبر المنامات والرؤى والإلهامات؟. انظر المصادر التي أشرت إليها سابقا والمتعلقة بمباحث (الإجماع) عند الشيعة، لترى ما يدعوك لحمد الله تعالى على نعمة التفكير بالعقل التي حرمها الله طائفة كبيرة من علماء هذا المذهب الباطل.

لكون قول المعصوم في ضمنه، فمدار حُجّيته على قول المعصوم لا على نفس الإجماع، وثبوت عصمة الإمام وتعيينه إما بخبره أو بخبر معصوم آخر، فقد جاء الدَّوَر الصريح أيضاً. وأيضاً إجماع الصدر الأول والثاني - يعني قبل حدوث الاختلاف في الأمة - غير معتبر، لأنهم أجمعوا على: خلافة أبي بكر وعمر، وحرمة المتعة، وتحريف الكتاب، ومنع ميراث النبي ﷺ، وغصب فَدَك من البتول. وبعد حدوث الاختلاف في الأمة وتفرّقهم بفرق مختلفة كيف يتصور الإجماع، ولا سيما في المسائل الخلافية المحتاجة إلى الاستدلال وإقامة الحجة القاطعة)[1].

وهذا يعني أيضا أن موقف الكليني عند تعارض قول الأئمة مع دليل الإجماع هو تقديم قول الأئمة على دليل الإجماع، وذلك لأمرين اثنين:

الأمر الأول: أن الكليني نفسه ممن لا يعتد بالإجماع ولا يقول به.

الأمر الثاني: أن قول الإمام يعتبر دليلا مستقلا من أدلة إثبات الأحكام، وهو بمثابة قول الله وقول رسول الله ﷺ كما بينت في المبحث الثاني من هذا الباب[2]. بالإضافة إلى كون الإجماع كاشف لهذا القول.

وبناء على تقرير هذين الأمرين؛ يمكن أن أقول:

- لا يمكن لدليل غير معتبر وهو الإجماع، أن يقابل دليلا معتبرا وهو قول الإمام، فضلا على أن يعارضه!!.
- أو لا يمكن لطريق يوصل إلى الهدف وهو الإجماع، أن يعارض الهدف الموصل إليه وهو قول الإمام.

---

(١) انظر كتاب (مختصر التُحفة الاثنى عشرية) لمحمود شكري الألوسي ص(٢١).

(٢) مبحث (موقف الكليني من السنة النبوية).



الباب الثالث

موقف الكليني من أركان الإيمان

ويشتمل على تمهيد وستة فصول :

- الفصل الأول : موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة.
- الفصل الثاني : موقف الكليني من الإيمان بالملائكة الكرام.
- الفصل الثالث : موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة.
- الفصل الرابع : موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل.
- الفصل الخامس : موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر.
- الفصل السادس : موقف الكليني من الإيمان بالقدر.

مقدمات ضرورية

وفيه تمهيد وخمس مقدمات:

المقدمة الأولى: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي

المقدمة الثانية: أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه.

المقدمة الثالثة: أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني.

المقدمة الرابعة: أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.

المقدمة الخامسة: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

۞ تمهيـــد[1]:

أهل السنة والجماعة هم من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وقد سموا بذلك لانتسابهم لسنة النبي ﷺ واجتماعهم على الأخذ بها ظاهراً وباطناً، في القول، والعمل، والاعتقاد، وهذا يعني أن مصادرهم التي يستقون منها عقيدتهم - وهي الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما - هي المصادر الصحيحة التي يجب على كل موحد اتباعها، والالتزام والتمسك بما ورد فيها. ويعني أيضا أن كل عقيدة تخالف هذه العقيدة فهي عقيدة باطلة مردودة حتى وإن نسبها صاحبها إلى عقيدة المسلمين، أو جَمَع عليها طوائف من الضالين والمبتدعين.

وبما أنني قد بينت موقف الكليني من هذه المصادر[2]، وأنه وأتباعه قد ضلوا

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أنني استفدت في استخراج كثير من روايات الكليني في هذا الباب، وبعض التعليقات عليها من عدة باحثين دونوها في مؤلفاتهم كالدكتور عبدالرحمن دمشقية في كتابه: (نقد الأصول من الكافي)، والدكتور طه الدليمي في كتابه: (هذا هو الكافي). ولكن نظرا لأن أغلبها ترشد الباحث على موضع الرواية من الكافي؛ فقد قمت بالرجوع إلى كل رواية أستفدت منها، ثم أنقلها من كتاب الكافي مباشرة، ولذا لم أحل إلى كتبهم في كثير من الأحيان، والعلم رحمٌ بين أهله. بالإضافة إلى الاستفادة من بعض المواقع الإلكترونية ومنتدياتها المتخصصة في نقد الشيعة، أو الخاصة بنشر كتب ومصادر الشيعة والدفاع عنها، وذلك لعدم توفر تلك المصادر لي ولكثير من الباحثين.

(٢) في الباب الثاني من هذه الرسالة: (مصادر التلقي وأصول الاستدلال بين الكليني وأهل السنة والجماعة).

ضلالا كبيرا حينما أعرضوا عن هذا الطريق الواضح الذي سارت عليه الأمة الإسلامية من عصر الصدر الأول حتى الآن، وأخذوا يلوون رؤوسهم يمنة ويسرة إلى أصحاب الملل الضالة والنحل والأديان المنحرفة ليتلقوا منهم عقائدهم ويدسوها ضمن عقائد المسلمين بحجة التشيع والمحبة لآل البيت. مؤكدين بذلك فساد فطرتهم، وضلال عقولهم من ناحية، وفساد مصادر التلقي عندهم من ناحية أخرى؛ سأقوم في هذا الباب ببيان موقفه من عقيدة أهل السنة والجماعة من حيث المسائل والمباحث التي خالفهم فيها مما قرره في كتابه الكافي.

مع ملاحظة أن القصد من هذا الباب ليس هو بحث وتأصيل عقيدة أهل السنة والجماعة في المباحث العقدية التي سترد فيه، لأن هذا مما سيُطوِّلُ البحث بما ليس من صلبه وأساسه، وليس القصد أيضا من هذا الباب جمع كل روايات الكليني المتعلقة بهذه المباحث العقدية ثم تفريغها في هذا الباب حسب ورودها، لأن هذا سيجعل البحث نسخة أخرى من كتاب الكافي، وإنما القصد هو بيان موقف الكليني من عقيدة أهل السنة والجماعة بواسطة استخراج الروايات المتعلقة بأهم مباحث العقيدة من كتاب الكافي[1] - حسب جهدي - ثم عرضها

---

(١) وكما لا يخفى فهنالك روايات كثيرة تدل على الغرض المطلوب من إيرادها، ولذا سأقتصر على ما أراه مناسبا من الروايات كشواهد للمبحث المطلوب، وأحيل على غيرها في الحواشي، وإن احتاج الموضع أو الرواية إلى تفسير وتوضيح فسأستعين بعبارات شارحي الكافي وغيرهما حسب المطلوب. وأيضا هنالك روايات تصنف في قائمة الخزعبلات والترهات التي لا يحسن التطرق إلى تفسيرها ونقدها، وإنما يكتفى بإيراد بعضها لكون ذكرها كاف في نقدها، مثل رواية أبي بصير قال: قلت لأبي الحسن (ع): جعلت فداك، بم يعرف الإمام؟ فقال: "بخصال... يخبر بما في غدٍ، ويكلّم الناس بكل لسان... -و- لا =

على عقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك بحسب وجودها في كتاب الكافي، وذلك:

- لأن كتاب الكافي بأجزائه الثمانية مع كونه الكتاب الوحيد من الكتب الأربعة الذي تطرق لتقرير أهم عقائد الإمامية؛ فإنه ليس كتاب عقيدة فحسب، بل هو محتو على مباحث أخرى غير متعلقة بالعقيدة، حيث نجد أن مباحث العقيدة فيه منحصرة غالبا في جزأيه الأول والثاني المسماة بأصول الكافي، وفي جزئه الثامن المسمى بالروضة، بينما بقية أجزائه الخمسة متعلقة بالمباحث الفقهية. يضاف إلى ذلك أن هذه الأجزاء الثلاثة ليست مختصة بالعقيدة فقط، بل إنها تحوي مواضيع أخرى لا علاقة لها بمباحث العقيدة، كما سيأتي توضيحه في كلام العميدي.
- ثم إن المباحث العقدية لديه في هذين الجزأين المسميين بأصول الكافي ليست في طرحها وتبويبها كما هو الحال في كتب عقائد أهل السنة والجماعة، بل هي كتب متفرقة أورد تحتها مجموعة من الأبواب التي ضمت عددا من الروايات بحسب ما تحمله هذه الأبواب من عناوين غالبا، وبعضها ليس له علاقة بالعقيدة كما سيتضح من السرد التالي:

الجزء الأول: كتاب العقل و الجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة.

يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام" (٢٨٥/١) ك الحجة - باب: الأمور التي توجب حجة الإمام عليه السلام ح٧. وأيضا رواية أبي الحسن (ع) قال: "ما من ملك يهبطه الله في أمر ما إلا بدأ بالإمام فعرض ذلك عليه، وإنّ مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الأمر" (٣٩٤/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار عليهم السلام ح٤.

الجزء الثاني: كتاب الإيمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضل القرآن، كتاب العشرة.

وأما الروضة فليس فيه كتاب أو باب، بل هو مواضيع منوعة ليس لها منهج واضح.

ولذا فلا يستغرب القارئ الكريم من خلو هذا الباب الثالث من الرسالة من بعض المباحث المتعلقة بالعقيدة وفق منهج أهل السنة والجماعة، وذلك بسبب عدم وجودها أصلا في كتاب الكافي الذي هو محل البحث والدراسة.

ومع ذلك كله فلا بد من التذكير والتنبيه على بعض ما يُكتب في اطراء هذا الكتاب من أتباع هذا المذهب، والذي قد أشرت إليه في حديثي عن التعريف بكتاب (الكافي) في الباب الأول من هذه الرسالة، ومن ذلك ما ذكره العميدي بقوله: (حظي أصول الكافي بعناية خاصة من لدن العلماء لم يحظ بها عند الإمامية كتاب في بابه، وذلك لاشتماله على أحاديث وأبواب نادرة لم تذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية، إذ تعرضت أحاديثه لمختلف مباحث العقيدة كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والموت والبعث والنشور،... والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم، والجهل، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد)[1].

وأما الروضة فقد شغلت (القسم الثالث من كتاب الكافي، وقد احتلت في

---

(١) انظر كتاب (الكليني وكتابه الكافي) ص(١٢١- ١٢٢) وكتابه (دفاع عن الكافي) (٢٨/١).

المطبوع منه حاليا جزأه الأخير وهو الثامن... إن هذا الجزء الحافل بمختلف الأخبار من عقائد وتفسير وأخلاق وقصص وتاريخ وجغرافية وطب وفلك جاء اسما على مسماه... ولم تصنف أحاديثها على أساس الكتب والأبواب، إنما ذكرت أحاديثها تباعا خالية من كل عنوان،... هذا ويمكن انطباق خطوات المنهج العام في أصول الكافي على خطوات المنهج المتبع في الروضة - ما عدا التبويب - وذلك لتكرار معظمها في هذا الجزء من الكافي، إلا أن الفارق الأساس بينهما هو أن أحاديث الأصول قد عالجت أمورا مخصصة بذاتها كما أعربت عنها عناوين كتب الأصول الثمانية... أما أحاديث الروضة فهي وإن أمكن حصر بعضها بكتب أو أبواب معينة إلا أن بعضها الآخر لا يمكن درجه تحت ضابط معين، وذلك لتناولها أمورا بعيدة عن علوم الشريعة، ومعالجتها أحداثا ذات علاقة بشخصيات إسلامية معينة، أو لكونها متفردة بمعلوماتها، ولا يمكن ضم غيرها من الأحاديث إليها)[1].

وعند التأمل والبحث في حقيقة هذا الكلام الذي يُفهم منه شمول هذا الكتاب على أغلب مباحث العقيدة، فإننا سنجد أن الواقع بخلافه حيث أن المرويات المتعلقة بمباحث العقيدة قد لا تشكل نسبة (١٢.٥) بالمئة من مجموع مرويات الجزأين الأول والثاني دون كتاب الروضة!!.

وللتوضيح النظري؛ فإننا إذا تأملنا عناوين كتب هذين الجزأين، وما تضمنته هذه الكتب من أبواب وتعداد لمرويات كل باب بحسب تعداد المصحح والمقابل والمعلق علي أكبر الغفاري، فسنجد أنها كما يلي:

---

(١) انظر المصدر السابق بتصرف يسير ص(١٣٦- ١٣٨) وكتاب (دفاع عن الكافي) (٢٩/١).

١. كتاب العقل و الجهل (ج١) – ليس به أبواب، وعدد مروياته (٣٤) رواية.

٢. كتاب فضل العلم (ج١) – عدد أبوابه (٢٢) بابا، وعدد مروياته (١٧٦) رواية.

٣. **كتاب التوحيد** (خ١) – عدد أبوابه (٣٥) بابا، وعدد مروياته (٢١٢) رواية.

٤. كتاب الحجة (ج١)، والذي خصصه للحديث عن الأئمة وما يتعلق بهم – عدد أبوابه (١٣٠) بابا، وعدد مروياته (١٠١٥) رواية.

٥. **كتاب الإيمان والكفر** (ج٢) – عدد أبوابه (٢٠٩) بابا، وعدد مروياته (١٦٠٩) رواية.

٦. كتاب الدعاء (ج٢) – عدد أبوابه (٦٠) بابا، وعدد مروياته (٤٠٩) رواية.

٧. كتاب فضل القرآن (ج٢) – عدد أبوابه (١٤) بابا، وعدد مروياته (١٢٤) رواية.

٨. كتاب العشرة (ج٢) – عدد أبوابه (٣٠) بابا، وعدد مروياته (٢٠٤) رواية.

فإذا حذفنا من عناوين الكتب -على سبيل التغليب- ما ليس له علاقة واضحة بالعقيدة؛ فسنجد أن المتبقي منها كتابان هما:

١. **كتاب التوحيد** (ج١) – عدد أبوابه (٣٥) بابا، وعدد مروياته (٢١٢) رواية.

٢. **كتاب الإيمان والكفر** (ج٢) – عدد أبوابه (٢٠٩) بابا، وعدد مروياته (١٦٠٩) رواية.

فإذا نظرنا – حسب اجتهادي – إلى عدد الأبواب برواياتها المتعلقة مباشرة بمباحث العقيدة؛ فسنجد ما يلي:

١. كتاب التوحيد (ج١) – أبوابه كلها تقريبا متعلقة بمباحث العقيدة وعددها (٣٥) بابا، وعدد مروياتها (٢١٢) رواية.

٢. كتاب الإيمان والكفر (ج٢) – عدد أبوابه المتعلقة بمباحث العقيدة (٤٥) بابا، وعدد مروياتها (٢٦٢) رواية.

لتكون الخلاصة النهائية للكتب والأبواب والمرويات المتعلقة بمباحث العقيدة كما يلي[1]:

أولا: على مستوى الكتب: (٢) كتاب تقسيم (٨) كتب = ٢٥ بالمئة.

ثانيا: على مستوى الأبواب: (٨٠) بابا تقسيم (٥٠٠) باب = ١٦ بالمئة.

ثالثا: على مستوى الروايات: (٤٧٤) رواية تقسيم (٣٧٨٣) رواية = ١٢.٥ بالمئة.

وهذه الاحصاءات كلها لأجل أن نعرف الحقيقة نظريا بعد أن نقارن بينها وبين قول العميدي السابق أن أحاديث الكافي قد تعرضت لمختلف مباحث العقيدة وغيرها من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد. فهل يمكن لنسبة كهذه من المرويات (١٢.٥) بالمئة أن تتعرض لكل ذلك؟؟ هذا ما سيتم بمشيئة الله توضيحه تطبيقا بواسطة فصول ومباحث هذا الباب.



(١) (مجموع الكتب = ٨ كتب) (مجموع الأبواب: (٢٢) + (٣٥) + (١٣٠) + (٢٠٩) + (٦٠) + (١٤) + (٣٠)=٥٠٠ باب) (مجموع الروايات: (٣٤) + (١٧٦) + (٢١٢) + (١٠١٥) + (١٦٠٩) + (٤٠٩) + (١٢٤) + (٢٠٤) = ٣٧٨٣ رواية).

المقدمة الأولى: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي:

لا يخفى على الباحثين في مرويات كتب الإمامية تطفلها على كتب أهل السنة والجماعة، بل ونسخ هذه المرويات بنصها مع تغيير في رواتها أو متونها، وهذا واضح جدا في المروريات المتعلقة بالأحكام الفقهية، وملتبس أحيانا في المرويات المتعلقة بالأحكام العقائدية[1]. وليس هذا مجال البسط فيه والتأكيد، وخصوصا مع شهادات المتقدمين من العلماء المحققين على انعدام مناهج أو علماء في الفقه وغيره عند الإمامية[2]، وشهادات المتأخرين أيضا[3]،

---

(١) لأن عقيدتهم مخالفة بالكامل لعقيدة أهل السنة والجماعة، إلا ما ورد فيها من مرويات منسوبة لآل البيت مما توافق فيه عقيدة أهل السنة والجماعة، لكنها مع ذلك محمولة لديهم على التقية لتحقيق المخالفة الكاملة، كما سيأتي مثاله في هذه المقدمة.

(٢) قال البغدادي (ت٤٢٩هـ): (ولم يكن بحمد الله ومنه... في الروافض... ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم على الخصوص والعموم من أهل السنة والجماعة) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) ص(٢٢٦)، وقال أبو المظفر الاسفرايني (ت٤٧١هـ): (ولم يكن قط للروافض... تصنيف معروف يرجع إليه في تعرف شيء من الشريعة، ولا كان لهم إمام يقتدى به في فروع الديانة) انظر كتاب (التبصير في الدين) ص(١٩٢).

(٣) كشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، حيث أكَّد على هذه الحقيقة في عدة مواضع من كتابه (منهاج السنة)، ومن ذلك قوله: (ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة) (٢/٨٠)، (وأما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه. وأصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء =

وكذلك المعاصرين من واقع كتب الشيعة أنفسهم[1]،.... بل وشهادات علماء الإمامية أنفسهم على مذهبهم بذلك[2]، وشهادة بعض محققيهم بأن بعض كبار

=

أهل البيت، كعلي بن الحسين، وابنه أبي جعفر محمد، وابنه جعفر بن محمد... وإذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه، كالموسوي وغيره، فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء، أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف أو الفقه أو الأصول، ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة، الذين يكفرهم ويعاديهم...) (٦/٣٨٠-٣٨١)، (وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق كشيوخ أهل الكتاب) (٧/٢٨٦-٢٨٧).

(١) قال الدكتور القفاري في مبحث (ملحوظات على الكتب الثمانية): (ويلاحظ التشابه في كثير من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة، مما يؤكد ما يقوله بعض أهل العلم من أخذهم لذلك من أهل السنة)، وأحال في الحاشية إلى كتاب منهاج السنة. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٣٥٧). ويقول الدكتور محمد العسال: (كما ألف في الفروع الفقهية عدد كبير منهم، وقد راجعت بعضا من هذه الكتب فلفت نظري في هذه الكتب أن الكثير من مسائلها يوافق فقه أهل السنة والجماعة، إمَّا ما عليه المذاهب الأربعة المشهورة، وإمَّا يوافق بعضها..) انظر كتاب (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن) ص(٨٨).

(٢) ففي ترجمة الطوسي (ت٤٦٠هـ) في كتاب الفوائد الرجالية وجدت بحر العلوم بعد أن ترجم له بقوله: (محمد بن الحسن بن علي الطوسي: أبو جعفر شيخ الطائفة المحققة، ورافع أعلام الشريعة الحقة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية في كل ما يتعلق بالمذهب والدين، محقق الأصول والفروع ومهذب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الاطلاق ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق. صنف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في كل ذلك والإمام... وأما الفقه، فهو خريت هذه الصناعة، والملقي

=

علمائهم قد تلقى العلم على علماء أهل السنة والجماعة[1] وأن الفقه لديهم قد

إليه زمام الانقياد والطاعة. وكل من تأخر عنه من الفقهاء الأعيان، فقد تفقه على كتبه واستفاد منه نهاية أربه ومنتهى طلبه) (٢٢٧/٣-٢٣٠)، ينقل عنه قوله في كتابه (الفهرست) عن كتابه المبسوط الذي ذكر في مفتتحه: (أنه كان على قديم الوقت وحديثه متشوق النفس إلى عمل مثل هذا الكتاب - قال -: وكان يقطعني عن ذلك القواطع ويشغلني الشواغل ويضعف نيتي - أيضا - فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه وترك عنايتهم به، لأنهم ألفوا الأخبار وما رووه من صريح الألفاظ حتى أن مسألة لو غير لفظها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم، تعجبوا منها. وقصر فهمهم عنها وكنت عملت - على قديم الوقت -: كتاب النهاية، وذكرت جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصولها من المسائل وفرقوه في كتبهم - قال -: وأوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتى لا يستوحشوا من ذلك، وعملت - بآخرة - مختصر جمل العقود والعبادات، سلكت فيه طريق الايجاز والاختصار... ولا أذكر أسماء المخالفين في المسألة، لئلا يطول الكتاب به... وهذا الكتاب - إذا سهل الله اتمامه - يكون كتابا لا نظير له في كتب أصحابنا ولا في كتب مخالفينا، لأني - إلى الآن - ما عرفت لأحد من الفقهاء كتابا واحدا يشتمل على الأصول والفروع مستوفيا مذهبا، بل كتبهم - وإن كانت كثيرة - فليس يشتمل عليها كتاب واحد، وأما أصحابنا فليس لهم في هذا المعنى شئ يشار إليه، بل لهم مختصرات وأوفى ما عمل في هذا المعنى: كتابنا (النهاية) وهو على ما قلت فيه) (٢٣٤/٣-٢٣٥). قلت: فإذا كان هذا هو حال شيخ الطائفة، فما القول فيمن كان قبله؟؟.

(١) ففي مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط:

www.ataweel.com/trkh/kybh/kyb4.htm

بعنوان: (نقطة التحول) نسب إلى بحر العلوم في ترجمته للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) أنه أحصي أبرز مشايخه من الخاصة والعامة باثنين وثلاثين شيخا، نصفهم من علماء المذاهب المخالفة.

تأخر تقريره كعلم مستقل، وأنه معتمد على فقه أهل السنة والجماعة[1].

والسبب في إيرادي لهذه المقدمة قبل الشروع في بيان موقف الكليني من عقيدة أهل السنة والجماعة في بقية مباحث الباب؛ هو أنني في أثناء قراءة مرويات الكليني فيما يتعلق بالجانب العقدي وجدت مرويات توافق عقيدة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وآل البيت رضي الله عنهم أجمعين -وإن كانت قليلة- في مقابل المرويات الكثيرة المخالفة لعقيدتهم، والتي تعد عنوانا لمحتويات ومضمون هذا الكتاب. وهذا بحدِّ ذاته يعتبر تناقضا

(١) راجع ما قاله عالمهم جعفر السبحاني في كتابه: (تذكرة الأعيان)، ونقلت المطلوب منه في الإجابة التفصيلية على عبارة ابن الأثير الجزري - الملاحظة السابعة من الفصل الأول في الباب الأول من هذا البحث، ومنه قوله: (ومع إطلالة القرن الرابع خرج لون جديد في الكتابة والفتيا، وهو الإفتاء بمتون الروايات مع حذف إسنادها، والكتابة على هذا النمط مع إعمال النظر والدقة فخرج الفقه في ظاهره عن صورة نقل الرواية، واتخذ لنفسه شكل الفتوى المحضة. وأوّل من فتح هذا الباب في وجه الشيعة على مصراعيه هو: والد الشيخ الصدوق علي بن الحسين بن موسى بن بابويه المتوفى عام ٣٢٩هـ). قلت: فإذا كانت وفاته في نفس العام الذي توفي فيه الكليني فمن أين جاء الكليني بمنهجه في الفقه في كتاب الفروع؟؟؟، وقارن جواب هذا السؤال بما ذكره أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) في كتابه (طبقات الفقهاء) بعد أن قسم العلماء باعتبار أماكن تواجدهم، وذكر علماء كل طبقة ومذهب، مع ملاحظة أنه لم يذكر من الإمامية سوى محمد الباقر (ت١١٤هـ) باعتبار أنه من فقهاء التابعين بالمدينة، ولم يذكر للإمامية مذهبا ولا عالما ولا طريقة، بل ختم عبارته قبل الانتقال إلى تفصيل أئمة كل مذهب بقوله: (ثم انتهى الفقه بعد ذلك - يقصد بعد الثلث الأول من المائتين - في جميع البلاد التي انتهى إليها الإسلام إلى أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وداود رحمهم الله تعالى، وانتشر عنهم الفقه في الآفاق، وقام بنصرة مذاهبهم أئمة ينسبون إليهم وينصرون أقوالهم) ص(١٠٨).

في كتاب واحد، فكان لابد - من باب الإنصاف والأمانة في البحث العلمي - من إيجاد المنهج المناسب للتعامل مع هذا التناقض[1]، وحلّ هذا الإشكال.

فقمت - حسب اجتهادي - بتتبع أقوال الباحثين المتأخرين والمعاصرين الذين تكلموا في عقائد الإمامية ليتسنى لي بواسطة هذا التتبع من معرفة عقيدة الكليني الفعلية - كونه أورد مثل هذه المرويات المتناقضة في كتابه الكافي - فوجدت أن كثيرا منهم - فيما ظهر لي - حينما يتكلمون في عقائد الإمامية فإنهم يتكلمون بناء على ما قرره المتأخرون من الإمامية، واستقرت عليه عقيدتهم، وربما يستشهدون ببعض مرويات الكافي - وهو من المتقدمين - على هذه الاعتقادات دون مراعاة للتناقض الموجود في كتابه، أو للتسلسل الذي سارت عليه هذه الطائفة في عقائدها. وهذا منهج لا تثريب عليهم فيه، وخصوصا أنهم ينتقدون هذه الطائفة بموجب ما يؤمن به أتباعها في الوقت الحاضر، وبناء على ما تقرر في كتب متأخريهم مما استقرت عليه عقائدهم. وبالتالي فإنه لا يمكنني الاعتماد على تقريراتهم عند الحكم على الكليني لأنه من المتقدمين، ولأن التلون والتخبط في اعتناق وتقرير عقيدة هذا المذهب ثابت نصاً من خلال كتب أربابه، وثابت حكماً من خلال استقراء الباحثين لتأريخه وتأريخ رجاله.

حيث يقول الشهرستاني في حديثه عن الإمامية: (وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم.... فصارت الإمامية

(١) وقد أشرت إلى نحو من هذا التناقض في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي في الفصل الثاني من الباب الأول.

بعضها معتزلة: إما وعيدية، وإما تفضيلية، وبعضها أخبارية: إما مشبهة وإما سلفية...)[1].

ويقول الدكتور النشار: (**لم تكن هناك عقائد شيعية واحدة، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين، وكان الأئمة غير** متعاصرين، فكان لكل عصر من عصورهم عقائده وفلسفته واتجاهاته. فامتاز عصر كل إمام بالاتجاهات العلمية السائدة في عصره... **إن إقامة المذهب الإمامي الاثني عشري في صورته الكاملة إنما كان على يد المجتهدين المتأخرين من علماء المذهب الذين قاموا بأخذ مصادره الأولى، وأخذوا يصوغونها صياغة جديدة، ويضيفون إليها عناصر متعددة من هنا وهناك، حتى اكتمل في أيديهم**)[2].

إذاً فعقيدة الكليني في المباحث العقدية لا تخلو أن تكون غير منضبطة وغير مؤصلة في هذا الجانب، وخصوصا إذا أكدتُ على شأن التحريف والتغيير الذي تعرض له الكتاب. وهذا بحد ذاته إشكال يحتاج إلى جواب، ليصير منهجي منهجا صحيحا يمكن بواسطته التعرف على عقيدة الكليني الحقيقية، ومناقشته على ضوء ذلك.

فرشحت للوصول إلى هذا المنهج وحلِّ هذا الإشكال ثلاثة احتمالات هي:

- الاحتمال الأول: الأخذ بالمرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة فقط، وجعلها عقيدة للكليني.

---

(١) انظر كتاب (الملل والنحل للشهرستاني) (١/١٦٥).

(٢) انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨)، وسيأتي تتمة لهذا الكلام عند الحديث عن أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني.

- الاحتمال الثاني: إبقاء وترك المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة على حالها من دون التعرض لها بقدح أو تضعيف.

- الاحتمال الثالث: محاولة تقرير منهج معين للتعامل مع هذه المرويات المتعارضة.

* فإذا اعتمدت الاحتمال الأول - وهو الأخذ بالمرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة فقط، وجعلها عقيدة للكليني -؛ فهذا يعني حذف كل الروايات المخالفة لها أو المتعارضة معها في ذلك، لأنني أعتقد أن هذه العقيدة الصحيحة هي عقيدة آل البيت ﷺ، وقد نقلها الكليني ضمن مرويات كتابه الكافي، وبالتالي فهي عقيدة الكليني أيضا.

لكن هذا الاحتمال فيه محذوران اثنان هما:

الأول: أنني سأتدخل في مرويات الكتاب بالحكم على بعضها بالضعف والوضع، أو عدم الصحة والمخالفة - لأن العقيدة لا تثبت إلا بالنصوص الشرعية الصحيحة -، وهذا ليس من المنهج الذي اعتمدته في تقرير منهج الكليني في إيراده لمروياته في كتابه الكافي، والذي يدل على أن جميع ما في كتابه الكافي صحيح[1].

الثاني: أنني قد أظلم الكليني!!! بإثبات موافقته لعقيدة أهل السنة والجماعة، والتي من عقيدته مخالفتها في كل شيء، حتى ولو في الأحكام[2]، وخصوصا أن

---

(١) انظر الشبهة الأولى من المبحث الثالث في الباب الأول: شبهة الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.

(٢) فقد روى رواية طويلة بسنده إلى أبي عبدالله وفيها: (قلت: فإن كان الخبران عنكما =

مخالفته لهم ثابتة وصريحة في إثبات مصادر التلقي[1]، وكذلك في عقيدة الإمامة التي أثَّرت على جميع عقائد الإمامية.

* أما إذا اعتمدت الاحتمال الثاني - وهو إبقاء المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة على حالها من دون تعرض لها بقدح أو تضعيف -؛ فهذا يعني إبقاء التعارض، بل والتناقض بين المرويات التي تثبت العقيدة الصحيحة، والأخرى التي تثبت العقيدة الفاسدة، وبالتالي فلا أستطيع معرفة عقيدة الكليني الذي يعتبر كتابه أحد مصادر التلقي عند الإمامية. ولم أحلَّ الإشكال القائم في هذا الأمر.

* إذاً لم يتبق لي سوى الاحتمال الثالث، والذي يوجب عليَّ تقرير منهج معين للتعامل مع هذه المرويات المتعارضة؛ فسلكت لأجل ذلك الطريقة التالية وهي:

مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة، قلت: جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفا لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: ما خالف العامة ففيه الرشاد. قلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعا. قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر. قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعا؟ قال: إذا كان ذلك فارجه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)!!. انظر كتاب الكافي (٦٧/١) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث- ح١٠.

(١) كما بينته سابقا في الفصل الثاني من الباب الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

بما أنني قد ارتضيت سابقا[1] شرَّاح الكافي - بحكم أنهم أعلم علماء الإمامية بمراد الكليني في روايات كتابه الكافي، وارتضاء بقية علمائهم الآخرين باستنباطهم، بل والاستدلال بمقولاتهم - حكاما على عقيدة الكليني، فلماذا لا أنظر إلى تخريجاتهم لبعض هذه المرويات، وأرى كيف تعاملوا معها وفق عقيدتهم:

- فإن كان تعاملهم معها بإقرارها والحكم عليها بأنها عقيدة الكليني، وأنها الصواب، وما خالفها فهو الخطأ؛ أستأنست بإقرارهم ورجحت أنها عقيدة الكليني، واعتذرت عن وجود ما يخالفها بأن سببه التحريف والتغيير الذي تعرض له الكتاب، وأكدت على أن الكليني حاطب ليل لا يميز بين العقيدة الصحيحة والفاسدة[2]، وإنما جمع في كتابه بين الحق والباطل، والغث والسمين، فلا أستطيع نسبة أي من الصحيح أو الفاسد إليه، وأكتفي بالحكم عليه في باب العقيدة بالاضطراب.
- أما إن كان تعاملهم معها بردِّها ورفضها، وتفعيل مبدأ التَّقية الذي قرره الكليني نفسه في كتابه، وجعله قاعدة لأتباعه يعتنقونها في حال الخوف والخطر، ويتبرؤون منها في حال الأمن والسلم[3]، وأن هذه المرويات قيلت

(١) انظر الإحالة السابقة.

(٢) وإن كان أتباعه يخالفون في ذلك كما وضحت ذلك في مبحث القول بتحريف القرآن، وأن إيراد الكليني لمرويات التحريف من دون رد أو تعليق، تؤكد نسبة القول بالتحريف إليه كما قرر ذلك من قرره من علمائهم في ذلك الموضع، فليراجع.

(٣) انظر مقدمة كتاب شرح أصول الكافي (١/٥٨-٦٠) للمازندراني بتعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني.

لمصلحة معينة، فلما انقضى ما يدعو إلى إظهارها فإنها لا تخرج عن موافقة عقيدة الإمامية؛ أستأنست بإقرارهم أيضا، ورجحته عقيدة يمكن بواسطتها مناقشة الكليني، ومعرفة سبب إيراده لها في كتابه الكافي.

فلما نظرت في طريقة تعاملهم مع هذه المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والمخالفة لعقيدة الكليني وأتباعه من الإمامية؛ وجدت أنهم يطبقون مبدأ التقية فيها، أو مبدأ الرفض، أو مبدأ التحريف، ويفسرونها بحسب ما آلت إليه عقيدتهم، واستقرت عليه من مخالفة أهل السنة والجماعة (العامة) لأن فيه الرشاد.

قال المازندراني تعليقا على كلام الكليني في مقدمة كتابه الكافي: (**(وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها)** اختلافا يوجب الأخذ ببعضها طرح البواقي لعدم إمكان الجمع بينها بوجه **(وإنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها)** من جملتها أغراض نفسانية وتقربات سلطانية وتخيلات شيطانية.... ومنها: التقية إذ كثيرا ما كانوا (عليهم السلام) يفتون على سبيل التقية والخوف من النهب والقتل.... **(وقوله (عليه السلام) دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم)** من الروايات المختلفة بعد موافقة الجميع كتاب الله **(ما وافق القوم)** يعني العامة فإن الرشد أي الهداية إلى الحق **(في خلافهم)** لأنهم سالكون مسالك الطبايع راغبون عن مراشد الشرايع غالبا، وهذه قرينة واضحة على أن الحق في خلافهم)[1].

(١) انظر المصدر السابق (١/٥٨-٦٠).

وللتدليل أكثر على هذه الحقيقة؛ فسأذكر رواية واحدة أجعلها لاحقا مفتاحا للخلاصة في التعامل مع هذا الإشكال، وأدرج غيرها في مواضعها من هذا الباب[1]، حيث أورد الكليني بسنده عن سماعة قال: سألته[2] عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها، فقال: (أما زيارة القبور فلا بأس بها ولا تبنى عندها المساجد)[3]. قال المجلسي: (الحديث الثاني: موثق، يدل على استحباب الزيارة، وكراهة بناء المساجد على القبور، وقال في الذكرى: المشهور كراهة البناء على القبر واتخاذه مسجدا، وفي المبسوط نقل الإجماع على كراهة البناء عليه، وفي النهاية: يكره تجصيص القبور وتظليلها، وكذا يكره المقام عندها لما فيه من إظهار السخط لقضاء الله، أو الاشتغال عن مصالح المعاد والمعاش، أو لسقوط الاتعاظ بها، وفي خبر علي بن جعفر: [لا يصلح البناء عليه ولا الجلوس] وظاهره الكراهة فيحمل النهي عليها. وقال الصدوق: **[قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجدا فإن الله تعالى لعن اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد]**، قلت: هذه الأخبار رواها الصدوق والشيخان ولم يستثنوا قبرا، **ولا ريب أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه إحداهما: البناء، والأخرى: الصلاة في المشاهد المقدسة، فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد، وبعضها ضعيف الإسناد وقد عارضها أخبار أشهر منها**. وقال ابن الجنيد: [ولا بأس بالبناء عليه، وضرب الفسطاط يصونه ومن يزوره]، أو تخصيص هذه العمومات بإجماعهم في عهود كانت الأئمة ظاهرة فيها، وبعدهم من غير نكير،

(١) كما سيأتي في موقف الكليني من صفتي العلو والنزول الواردة ضمن صفاته ﷻ.

(٢) قال الغفاري محقق الكافي: (كذا). قلت: ولم يتعرض لها المجلسي بأي تعليق.

(٣) انظر كتاب الكافي (٣/٢٢٨) ك الجنائز - باب: زيارة القبور- ح٢.

والأخبار الدالة على تعظيم قبورهم وعمارتها وأفضلية الصلاة عندها، وهي كثيرة] انتهى، ولا يخفى حسن ما أفاده ...)[1].

فتأمل أخي القارئ الكريم كيف تم معارضة هذه العقيدة الصحيحة في حكم اتخاذ القبور مساجد أو البناء عليها - والتي هي عقيدة آل البيت - لتوافق عقيدة الكليني وأتباعه، بأسلوب واضح وصريح على أن عقيدة الكليني وأتباعه هي المقدمة عند تعارضها مع عقيدة أهل السنة والجماعة التي يعتقدها آل البيت عليهم السلام، ويصرحون بها في مروياتهم.

وهنا يرد سؤال هام جدا مفاده: ما هو موقف آل البيت عليهم السلام من الروايات المنسوبة إليهم مما فيها مخالفة للعقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة؟؟

والجواب هو: أن آل البيت عليهم السلام تربوا في محاضن بيت النبوة، ونشأوا بين الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان وأتباعهم ممن تلقوا العقيدة الصحيحة من مصادرها، وطبقوها واقعا في أقوالهم وأفعالهم، فلا يجوز الظن بهم ﷺ ورحمهم خلاف ما بُعث به النبي ﷺ، ويشهد لذلك - ضمن نطاق كتاب الكافي

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٤/١٩٢). وانظر أيضا تعليق الغفاري على رواية الكليني في حكم تجصيص القبور والبناء عليها، ونقله لكلام المجلسي في تجويز ذلك لكونه من خصائص الأئمة وأولادهم عليهم السلام، ولئلا يندرس قبورهم، ولا يحرم الناس من زيارتهم... ولإطباق الناس على البناء على قبورهم من غير نكير، واستفاضة الروايات بالترغيب في ذلك، بل لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء أيضا استضعافا لسند المنع، والتفاتا إلى أن ذلك تعظيما لشعائر الإسلام، وتحصيلا لكثير من المصالح الدينية كما لا يخفى. (٣/٢٠٢) ك الجنائز - باب: تطيين القبر وتجصيصه - ح٣.

- وجود روايات نقلوها بأنفسهم عنه ﷺ، أو نقلت عنهم تدل على ذلك وتؤكده مثل:

- رواية أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله خطب الناس في مسجد الخيف فقال: (... ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: **إخلاص العمل لله**، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم...)[1].

- رواية أبي الحسن الرضا عليه السلام أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان يقول: (**طوبى لمن أخلص لله العبادة والدعاء**...)[2].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: (**بالإخلاص يكون الخلاص، فإذا اشتد الفزع فإلى الله المفزع**)[3].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يقول عند العلة: (اللَّهُمَّ إنك عيرت أقواما فقلت: [قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا

(١) انظر كتاب الكافي (٤٠٣/١) ك الحجة باب: ما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنصيحة لأئمة المسلمين - ح١. وفي ك الإيمان والكفر باب: الإخلاص ح١ عن أبي عبدالله عليه السلام: في قول الله ﷻ: " حنيفا مسلما " قال: (خالصا مخلصا ليس فيه شئ من عبادة الأوثان)، وعنه أيضا: (القلب السليم الذي يلقى ربه وليس فيه أحد سواه، قال: وكل قلب فيه شرك أو شك فهو ساقط..) ح٥.

(٢) انظر المصدر السابق (١٣/٢) ك الإيمان والكفر باب: الإخلاص - ح٣. وفي ك الدعاء باب فضل الدعاء والحث عليه (٤٦٦/٢) ح؟ عن أبي حنان بن سدير، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أي العبادة أفضل؟ فقال: (ما من شئ أفضل عند الله ﷻ من أن يُسأل ويطلب مما عنده، وما أحد أبغض إلى الله ﷻ ممن يستكبر عن عبادته ولا يَسأل ما عنده).

(٣) انظر المصدر السابق (٤٦٨/٢) ك الدعاء باب: أن الدعاء سلاح المؤمن - ح؟.

تحويلا] فيا من لا يملك كشف ضري ولا تحويله عني أحد غيره صل على محمد وآل محمد واكشف ضري وحوله إلى من يدعو معك إلها آخر لا إله غيرك)[1].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام في الهمِّ قال: تغتسل وتصلي ركعتين وتقول: (يا فارج الهم، ويا كاشف الغم، يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، فرج همي، واكشف غمي يا الله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، اعصمني وطهرني، واذهب ببليتي، واقرأ آية الكرسي والمعوذتين)[2].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام (أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أوصني فقال: لا تشرك بالله شيئا وإن حرقت بالنار وعذبت إلا وقلبك مطمئن بالإيمان)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٥٦٤) ك الدعاء باب: الدعاء للعلل والأمراض - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٥٥٧) ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٦. وفي الباب نفسه عن أبي عبدالله (ع) قال: (إذا خفت أمرا فقل: " اللَّهُمَّ إنك لا يكفي منك أحد وأنت تكفي من كل أحد من خلقك فاكفني كذا وكذا " ح٧. وفي حديث آخر قال: (تقول: " يا كافيا من كل شئ ولا يكفي منك شئ في السماوات والأرض اكفني ما أهمني من أمر الدنيا والآخرة وصلى الله على محمد").

(٣) انظر المصدر السابق (٢/١٥٨) ك الإيمان والكفر باب: باب البر بالوالدين - ح٢. وقد ورد في رواية عن أسماء قالت: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "من أصابه هم أو غم أو كرب أو بلاء أو لأواء فليقل: (الله ربي ولا أشرك به شيئا، توكلت على الحي الذي لا يموت") (٢/٥٥٦) ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٢. لقد استوقفني في هذه الرواية أمران: الأول: ورودها من دون وجود إمام من الأئمة في سندها، الثاني: ورودها عن امرأة اسمها أسماء، والتي يرجح موقعها في سياق السند أنها صحابية، فأما الأمر الأول؛ فجوابه عند أتباع الكليني سهل يسير هو: احتمال سقوط اسم الإمام من السياق، وهذا الأمر لم يتطرق له شراح الكافي كالمازندراني (١٠/٤٠٠) =

- رواية أبي عبدالله ﷺ قال: (قال أمير المؤمنين ﷺ: بعثني رسول الله صلى

والمجلسي (١٢/٤١٩) ولا المصحح والمعلق على كتاب الكافي علي الغفاري (٢/٥٥٦)، ولا الضابط والمصحح والمعلق محمد جعفر شمس الدين (٢/٥٢٣)، ومع ذلك ففي الكافي روايات عدة عن غير الأئمة ليس هنا محل سردها. وأما الأمر الثاني؛ فهذا محل التساؤل عن شخصية أسماء، هل هي الصحابية المشهورة بنت الصديق ﷺ وعن أبيها؟ أم هي امرأة أخرى؟ وهذا ما لم يتعرض له أو يتطرق له كل من تقدم ذكرهم في الأمر الأول من أتباع الكليني في نفس المواضع من كتبهم، وهذا بلا شك أمر متعمد منهم لعدم وجود أي جواب مقنع عن سبب وروود اسمها في كتاب الكافي، وكونها تروي مباشرة من غير وجود معصوم. لذا اكتفى المجلسي وغيره بتضعيف الرواية، وشرح كلمة (الأواء) فقط. وأما غيرهم من أتباع الكليني فقد نحا نحوا آخر فوصفها بالجهالة، كما فعل علامتهم في الرجال الخوئي، حيث نقل عنه محمد الجواهري ص(٧٥٧) في كتابه: (المفيد من معجم رجال الحديث) - وهو اختصار لكتاب: (معجم رجال الحديث) للخوئي-: (باب النساء ".. - أسماء: روت عن رسول الله ﷺ، وروى عنها ثابت، الكافي (٢) ج ٢ باب الدعاء للكرب والهم والخوف ح؟... - أسماء بنت أبي بكر: من أصحاب رسول الله ﷺ رجال الشيخ - مجهولة). ولعل أحسن من يفسر لنا سبب موقف أتباع الكليني من أسماء ﷺ هو مزيل مبدأ التقية في هذا العصر: سيدهم الرافضي الخبيث ياسر الحبيب، فقد سئل في موقعه (القطرة) عن: ما موقف الشيعة من أسماء بنت أبي بكر؟ فأجاب قبحه الله: "هي امرأة ناصبية ملعونة ربّت ابنها عبدالله بن الزبير على عداوة أهل بيت الطهارة صلوات الله عليهم، وشاركت مع أختها عائشة في المسير إلى البصرة لقتال أمير المؤمنين صلوات الله عليه" انتهى مؤرخا في ١٢ صفر ١٤٢٩هـ وتجده على هذا الرابط:

http://sheikh-alhabib.com/question/index.php?id=37

قلت: وهذا الأمر برمته يؤكد لنا مدى حقد الرافضة على أصحاب رسول الله ﷺ، وكل من له علاقة بأفضل أصحابه كأبي بكر ﷺ وغيره، وأيضا يزيدنا دليلا من أدلة معرفة حقيقة الكليني وتأليفه لهذا الكتاب، وأنه مع جهله وخبثه حاطب ليل يجمع الغث والسمين، والصالح والطالح.

الله عليه وآله في هدم القبور وكسر الصور)[1].

ويضاف إلى هذه الروايات المؤكدة لصحة عقيدة آل البيت من كتاب الكافي، روايات أخرى توضح أن هنالك من يحاول جاهدا - ممن يدعي اتباعه لآل البيت - إلصاق بعض الأقوال والعقائد الفاسدة بهم، ونسبتها إليهم، بدلالة نفيهم عليهم السلام لها عند معرفتهم بذلك، ومحاولتهم التبرؤ منها، وممن ينسبها إليهم[2]، مثل:

- رواية سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبدالله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: **يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل...**)[3].

- عن سدير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: **إن قوما يزعمون أنكم آلهة**، يتلون بذلك علينا قرآنا: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) فقال: (يا **سدير سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء وبرئ الله** منهم، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٢٨/٦) ك الزي والتجمل باب: تزويق البيوت - ح١١. وفي الباب نفسه عن أبي عبدالله (ع) قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى المدينة فقال: لا تدع صورة إلا محوتها، ولا قبر إلا سويته...) ح١٤.

(٢) قال الشهرستاني عند ترجمته لجعفر الصادق رحمه الله: (وقد تبرأ مما كان ينسب بعض الغلاة إليه، وتبرأ منه، ولعنهم، وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم، من القول بالغيبة، والرجعة، والبداء، والتناسخ، والحلول، والتشبيه،... والاعتزال، والقدر أيضا). انظر كتاب (الملل والنحل) (١٦٧/١).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٥٧/١) ك الحجة باب: نادر فيه ذكر الغيب - ح٣.

القيامة إلا وهو ساخط عليهم)، قال: قلت: وعندنا **قوم يزعمون أنكم رسل** يقرؤون علينا بذلك قرآنا: (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم) فقال: (يا سدير **سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء وبرئ الله منهم ورسوله**، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم...)[1].

- رواية محمد بن زيد الطبرى قال: كنت قائما على رأس الرضا عليه السلام بخراسان وعنده عدة من بني هاشم وفيهم إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي فقال: (يا إسحاق **بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم أن الناس عبيد لنا،** لا وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله **ما قلته قط، ولا سمعته من آبائي قاله، ولا بلغني عن أحد من آبائي قاله...**)[2].

- عن علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: **سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم** أن الله جسم، صمدي نوري، معرفته ضرورة، يمن بها على من يشاء من خلقه، فقال عليه السلام: (سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير...)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٦٩/١) ك الحجة باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة- ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (١٨٧/١) ك الحجة باب: فرض طاعة الأئمة - ح١٠.

(٣) انظر المصدر السابق (١٠٤/١) ك التوحيد باب: النهي عن الجسم والصورة - ح١. وفي الباب نفسه عن محمد بن الفرج الرخجي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة فكتب: (دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان) (١٠٥/١) ح٥.

- عن أبي النعمان قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (**يا أبا النعمان لا تكذب علينا كذبة فتسلب الحنيفية**، ولا تطلبن أن تكون رأسا فتكون ذنبا، ولا تستأكل الناس بنا فتفتقر، فإنك موقوف لا محالة ومسؤول، **فإن صدقت صدقناك، وإن كذبت كذبناك**)[1].

- عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يا معشر الشيعة شيعة آل محمد كونوا النمرقة الوسطى يرجع إليكم الغالي؟ ويلحق بكم التالي، فقال له رجل من الأنصار يقال له سعد: جعلت فداك ما الغالي؟ قال: **قوم يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، فليس أولئك منا، ولسنا منهم**... والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجة، ولا نتقرب إلى الله إلا بالطاعة، فمن كان منكم مطيعا لله تنفعه ولايتنا، ومن كان منكم عاصيا لله لم تنفعه ولايتنا، ويحكم لا تغتروا، ويحكم لا تغتروا)[2].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٣٣٨) ك الإيمان والكفر باب: الكذب - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٧٥-٧٦) ك الإيمان والكفر باب: الطاعة والتقوى - ح٦. وفي الباب نفسه عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: (يا جابر أيكتفي من ينتحل التشيع أن يقول بحبنا أهل البيت، فو الله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يُعرفون يا جابر إلا بالتواضع، والتخشع، والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم، والصلاة، والبر بالوالدين، والتعاهد للجيران من الفقراء، وأهل المسكنة، والغارمين، والأيتام، وصدق الحديث، وتلاوة القرآن، وكف الألسن عن الناس إلا من خير ; وكانوا أمناء عشائرهم في الأشياء. قال جابر: فقلت: يا ابن رسول الله ما نعرف اليوم أحدا بهذه الصفة... يا جابر: والله ما يُتقرب إلى الله تبارك وتعالى إلا بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة، من كان لله مطيعا فهو لنا ولي، ومن كان لله عاصيا فهو لنا عدو ; وما تنال ولايتنا إلا بالعمل والورع) (٢/٧٤-٧٥) ح٣.

- عن القاسم شريك المفضل... قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (حلقٌ في المسجد يشهرونا ويشهرون أنفسهم، أولئك ليسوا منَّا ولا نحن منهم، أنطلقُ فأواري وأسترُ فيهتكون ستري هتك الله ستورهم، يقولون: إمام، أما والله ما أنا بإمام إلا لمن أطاعني، فأما من عصاني فلست له بإمام، لم يتعلقون باسمي، ألا يكفُّون اسمي من أفواههم، فوالله لا يجمعني الله وإياهم في دار)[1].

ولكن وللأسف!! لمَّا كان الكليني حاطب ليل يجمع الغث والسمين في كتابه الكافي، ولمَّا كانت مروياته قابلة للزيادة والنقصان والتحريف والتزوير؛ كان من الطبيعي وجود مرويات منسوبة لآل البيت تدل على مخالفتها لعقيدة أهل السنة والجماعة في كتاب الكافي، وفي غيره من كتب الإمامية المدعين إتباعهم لآل البيت. **ولذا كان موقف آل البيت عليهم السلام من جميع هذه المرويات المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، والمنسوبة إليهم زورا وبهتانا، هو التبرؤ منها ورفضها، وعدم الرضى بنسبتها إليهم ممن يدعي الصدق في محبتهم واتباعهم.**

يقول الدكتور القفاري: (وقد عثرت وسط هذا الركام من هذه الدعاوى الغبية

---

(١) انظر المصدر السابق - الروضة (٣٧٤/٨) ح٥٦٢. وجاء في معجم رجال الحديث للخوئي (٢٦٦/١٥) عن أبي عبدالله عليه السلام: (قوم يزعمون أني لهم إمام، والله ما أنا لهم بإمام، مالهم لعنهم الله، كلما سترت سترا هتك الله ستورهم، أقول: كذا يقولون، إنما يعني كذا، أنا إمام من أطاعني) وهذا يبين أن هنالك من يدعي محبتهم آل البيت عليهم السلام، وينسب لهم ويتقول عليهم ما لم يقولوه. بل لقد صرح الأئمة بعداوتهم لهم، كما نقل عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: (لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا) معجم رجال الحديث الخوئي (٢٦٧/١٥).

الملحدة حول الأئمة على بعض النصوص التي روتها كتب الشيعة، والتي تجرد الأئمة من هذه الصفات التي خلعوها عليهم، وهي لا تنبغي إلا للحق جل شأنه. قال أبو عبدالله - كما يروي صاحب الكافي -: (يا عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله ﷻ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي..) [أصول الكافي: ١/٢٥٧] ولو كان أبو عبدالله - كما يزعم الكليني في أبوابه التي عقدها بعد ذكره لهذا النص - لو كان يعلم ما يكون ولا يخفى عليه الشيء، وإذا شاء أن يعلم - علم لم يخف عليه موضع الجارية.

وكان الأئمة من قديم يشكون من مزاعم هؤلاء الذين جمع أقوالهم صاحب الكافي وأسندها للأئمة، ولهذا جاء في حديث لهم ذكره صاحب البحار وصاحب الاحتجاج عن بعض أئمتهم قال: (تعالى الله ﷻ عما يصفون سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاء في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.. قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم، ومن دينه جناح البعوضة أرجح منه، وأشهد الله الذي لا إله إلا هو وكفى به شهيدًا.. أني بريء إلى الله وإلى رسوله ممن يقول: إنا نعلم الغيب أو نشارك الله في ملكه، أو يحلنا محلاً سوى المحل الذي رضيه الله لنا).

وروايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها. وقول الأئمة: إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث.. إلخ والذي يرويه شيوخ الاثني عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة والذين أنكر الأئمة مذهبهم.. ولكن هذه الروايات هي كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس

شيوخ الشيعة، وإذا أردت مثالاً على ذلك فاسمع ما يقوله شارح الكافي تعقيبًا على قول أبي عبدالله الذي نقلناه آنفًا (والذي يتعجب فيه أبو عبدالله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم بأن جاريته قد اختفت في داره فلم يدر أين هي فكيف يقال عنه إنه يعلم ما كان وما يكون). قال شارح الكافي: (.. الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذه الجهال إلهًا، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظًا لنفسه، وإلا فهو ﷺ كان عالمًا بما كان وما يكون، فكيف يخفى عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدها، فإن المعنى ما علمت علمًا غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار) [المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ٣٠/٦-٣١]. انظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة... وهكذا يشيع الزنادقة عن علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الزنادقة فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية.. فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق، والإساءة لأهل البيت)[1].

وللتأكيد على تطبيقهم لهذا المسلك في بقية كتبهم أيضا يقول: (وهكذا يفعل شيوخهم بكل رواية عن أهل البيت لا توافق أهواءهم يبطلون مفعولها بهذه الحجة الجاهزة (التقية) فصار التشيع يكتسب غلوه على مرِّ الأيام بفعل

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٥٦٣/٢-٥٦٥).

شيوخه، وصار دينهم دين شيوخ الرافضة لا دين الأئمة..)[1]، (وهذه الاستخارة جاءت أيضًا في كتب الشيعة بنفس النص السابق الوارد في أمهات كتب المسلمين (مصادر أهل السنة)، ولكن **عقيدة التقية** التي كانت من أهم العوامل التي نأت بالشيعة عن الانضواء تحت لواء الجماعة.. جعلت بعض شيوخ الشيعة يرجح العمل برقاع الجاهلية على غيرها لا لشيء إلا لأنها مما شذت به طائفته عن هدي المصطفى ﷺ وما عليه أهل السنة، **ذلك أن ما يتفق من رواياتهم مع إجماع المسلمين يصبح العمل به عند الشيعة موضع تردد لاحتمالات التقية المزعومة..)**[2]، (.. وإذا رجعت إلى الروايات التي ينقلونها عن (آل البيت) وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء،.... فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول (بالتقية) أو ما ماثلها.. وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، **وأن احتمال التقية** في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم وأضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي، أو الكليني، أو ابن بابويه القمي لا روايات الأئمة... وتسنى لكل شيخ، أو زنديق أو مفتر يلبس ثوب المشيخة، ويتظاهر بالعلم أن يأخذ ما شاءت له زندقته أو جهله وهواه وتعصبه واحدًا من هذه الأقوال المتعارضة المتضاربة، ويعرض عن الأقوال الأخرى ولو كانت حقًا، ويجد ما يبرر هذا التصرف من **الاحتجاج بالتقية**، أو دعوى **أن في ذلك مخالفة للعامة** -أي أهل السنة- ففي خلافهم الرشاد -كما يفترون-وهكذا يضيع العلم والحق والدين بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٤٥٩).

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٥٠١).

الأساليب التي هي من وحي الشيطان ومكره...)[1].

ولذا، وخلاصةً لما سبق، ووفقا للمعطيات التالية:

* أولاً: أن مصادر التلقي والاستدلال عند الكليني ليست هي مصادر التلقي والاستدلال عند أهل السنة والجماعة[2].

* ثانياً: أن منهج الكليني الذي ألزم به نفسه هو عرض مروياته على كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله ﷻ فيؤخذ، وما خالف كتاب الله ﷻ فيرد[3]، بالإضافة إلى مراعاة مخالفة العامة - أهل السنة والجماعة - حتى وإن وافق رأيهم كتاب الله تعالى[4].

* ثالثاً: أن حسن الظن بآل البيت يوجب نفي أي عقيدة عنهم تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة. وخصوصا مع وجود ما يثبت تبرؤهم من كل عقيدة مخالفة نسبت إليهم أو ألصقت بهم.

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٥٤٣). وللاستزادة انظر المواضع التالية في المصدر نفسه: (٢/٤٣٣ - ٤٦٨ - ٤٧٦ - ٥١٩ - ٥٢٣ - ٥٥٣).

(٢) انظر الباب الثاني - الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

(٣) انظر المصدر السابق - المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني. يقول آية الله البرقعي: " ويجب رفض كل خبر يخالف القرآن والعقل كما روى الكليني نفسه في الكافي، في باب "الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب " أخبارا كثيرة عن الرسول والأئمة مفادها أن كل ما وافق الكتاب والسنة فعلينا الأخذ به. ولكن الكليني نفسه لم يعمل بتلك الأخبار، وجمع كثيرا من الأخبار المخالفة لكتاب الله في كتاب الكافي " انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٤٢).

(٤) انظر الباب الرابع - الفصل الرابع - المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية.

* رابعاً: أن التناقض في مرويات كتاب الكافي، وكذلك التحريف والتزوير ثابت بنصه، وبشهادات أتباع الكليني[1].

فإن خلاصة المنهج الذي سأطبقه في حلِّ الإشكال الوارد في **وجود عدد من المرويات في كتاب الكافي التي توافق عقيدة أهل السنة والجماعة في بعض المباحث العقدية؛** هو أن:

- أي رواية ترد في كتاب الكافي عن آل البيت موافقة لاعتقاد السلف؛ فسأحملها على التقية، أو المخالفة بناء على ما قرره الكليني في منهجه. وهذا بالتالي يحملني على عدم التعرض لها حتى لا يطول البحث في أمر قد حُسم أمره، وعُرفت حقيقته بناء على تقرير واضعيه وشارحيه والمعتقدين به، ولأن المقصود هو معرفة عقيدة الكليني، وليس عقيدة آل البيت الذين هم من أهل السنة والجماعة[2].

---

(١) انظر الباب الأول - الفصل الثاني - المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

(٢) وقد كانت إحدى الطرق التي سأسلكها في حل الإشكال، هي تتبع جميع الروايات الموافقة والمخالفة، والإشارة إليها ضمن فصول هذا الباب بحسب الأركان التي سأناقشها، والحكم على الروايات الموافقة بأنها من باب التقية، والوقوف عند الروايات المخالفة لنقدها، وذلك لأن هذه الطريقة ستكشف لي عدة أمور هي: (١) الروايات الموافقة للعقيدة الصحيحة، والتي تمثل عقيدة آل البيت فأثبتها لهم. (٢) الروايات المخالفة للعقيدة الصحيحة والتي تمثل عقيدة الكليني وأتباعه فأثبتها له وأنقدها. (٣) مقدار ما يحويه كتاب الكافي من تناقض واضح وصريح في باب العقائد. ولكنني لما بدأت في هذا الطريق، وقطعت شوطا فيه؛ رأيت أن البحث سيطول بما لا فائدة فيه، وذلك لسببين: السبب الأول: أن الكليني قد كفانا مؤونة ذلك بما بينته في الباب الثاني بشأن تقرير مصادر التلقي عنده في مرويات كتابه الكافي، وكذا بما بينته بشأن موقفه من مصادر =

- وأي رواية ترد عن آل البيت مخالفة لعقيدة السلف؛ فسأعتبرها عقيدة للكليني[1]، وليست عقيدة لآل البيت الذين تبرؤ منها، وممن نسبها إليهم، وخصوصا أنه عند عرضها على كتاب الله تعالى فسنجد أنها تخالفه وتناقضه. **وهذا يعني أن هذه الروايات هي محل الإيراد والبحث والعرض والنقد.**

التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، فذلك البيان كاف في بيان عقيدته التي لا تحتاج للدفاع عنها حينما نجد روايات توافق عقيدة أهل السنة والجماعة. السبب الثاني: أن البحث موضوعه بيان كيفية تقرير الكليني لعقيدة الشيعة الإمامية، ومعلوم أن الذي استقرت عليه عقائدهم هو بخلاف ما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة، بل إن شراح الكافي أنفسهم المتقدمين والمتأخرين يجتهدون في تأويل أي رواية تخالف ما استقرت عليه عقيدتهم بتأويلات - ربما تكون أحيانا متكلفة وبعيدة - تجيَّر لصالح عقيدتهم وتوافقها كما بينته في هذه المقدمة.

(١) يقول الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ) في المقدمة السادسة من كتابه تفسير الصافي: (وأما اعتقاد مشايخنا ﵏ في ذلك؛ فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، لأنه كان روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي، ولم يتعرض لقدح فيها، مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه..) انظر كتاب (تفسير الصافي) (١/٤٩-٥٢). ويقول الشعراني معلقا على أحد أقوال المازندراني: (ولا نشك في أن الشيعة في عصر الكافي وقبله كانوا يعتقدون في الإمام معجزات، ولا يعترفون بإمامة أحد إلا إذا ثبت لديهم دلائل إمامته. ونعلم أنهم مع كثرتهم في مشارق الأرض ومغاربها مجمعون على أنهم رأوا من دلائل إمامته عجل الله فرجه ما أقنعهم، فما نقل في الكتب مؤيد بالعلم بعادة الشيعة واعتقادهم وإجماعهم، ولولا ذلك لم يكن يودع صاحب الكافي وهو في عصره (﵇) هذه المعجزات، ولم يكن يقبل منه الشيعة، ولنسبوه إلى الغلو والتخليط وأمثالهما، فقبولهم للكافي دليل على أنه يوافق ما رأوا واعتقدوا). انظر كتاب (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٣٤٧-٣٤٨).

المقدمة الثانية: أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه:

قال شارح الطحاوية: (اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله ﷻ[1]... قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء:٢٥] وقال ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله)[2].

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله... بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان... فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)[3]. **وهو أول واجب وآخر واجب)**[4].

---

(١) وأورد الآيات التالية: (قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]. وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٦٥]. وقال صالح عليه السلام لقومه: (ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ) [الأعراف:٧٣]. وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]). انظر كتاب شرح الطحاوية (٢١/١-٢٣).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وتمامه: (ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى). وقد أخرجه البخاري برقم (٢٥) في كتاب الإيمان، وفي مواضع أخرى، ومسلم برقم (٢٢) في كتاب الإيمان، وفي مواضع أخرى أيضا.

(٣) رواه أبو داود في سننه برقم (٣١١٦)، وأحمد في مسنده (٢٣٣/٥ و ٢٤٧) والحاكم (٣٥١/١) وصححه ووافقه الذهبي مرفوعا من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٤) انظر كتاب شرح العقيدة الطحاوية (٢١/١-٢٣) لابن أبي العز الحنفي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت.

وبناء على هذه الحقيقة العقدية فيما يتعلق بالتوحيد وكلمته وهي الشهادة؛ فإننا نجد أن هذه الشهادة قد جاءت في مواضع من السنة المطهرة على هيئة ركن من أركان الدين لا يتم إسلام المرء ولا يكتمل له دينه إلا بها، كما ثبت ذلك في حديث أركان الإسلام من قوله ﷺ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان)[1]. حيث يلاحظ في هذا الحديث موضع شهادة التوحيد من بين أركان الإسلام، مما يدل على أهميتها، ووجوب الاعتناء بتحقيقها.

ومما يزيد في شأنها؛ أثرُها على بقية الأركان من حيث أن الإخلال بها موجب لعدم قبول بقية الأركان، كما جاء في قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ حينما بعثه إلى اليمن: (إنك تقدم على قومٍ من أهل الكتاب، فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه أن يوحِّدوا الله...)[2]. فأوَّل شيء أمر النبي ﷺ بالدعوة إليه هو التوحيد، ويفهم منه أن هذا ليس خاصًّا بمعاذ ﷺ، بل هو عامٌّ لكل مَن يدعو إلى الله ﷻ أن يبدأ بهذا الأصل، فإن هم أطاعوه لذلك وشهدوا أن لا إله إلا الله واعترفوا بعقيدة التوحيد حينئذٍ، فمُرْهم بالصلاة والزكاة، أمَّا بدون ذلك فلا تأمرهم بأي عبادة؛ **لأنه لا فائدة للصلاة والزكاة ولسائر الأعمال -ولو كَثُرت- بدون توحيد.**

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ، وقد أخرجه البخاري برقم (٨) في كتاب الإيمان، ومسلم برقم (١٦) في كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٣٧٢) في كتاب التوحيد باب: (ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله)، قال ابن حجر: (قوله: "فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله"... ووقعت البداءة بهما؛ لأنهما أصل الدين الذي لا يصحُّ شيءٌ غيرهما إلا بهما..) انظر فتح الباري (٣/٣٥٨).

قال في تيسير العزيز الحميد: (وإذا أراد الدعوة إلى ذلك، فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله؛ إذ لا تصحُّ الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تبنى عليه، ومتى لم يوجد لم ينفع العمل، بل هو حابط، إذ لا تصحُّ العبادة مع الشرك... ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجب على العباد، فكان أوّل ما يبدأ به في الدعوة)[1].

وبهذه المقدمة اليسيرة يتبين لنا منزلة كلمة التوحيد من الدين، وأثرها على بقية أركانه عند أهل السنة والجماعة، فهل هي كذلك عند الكليني وأتباعه؟؟ أم أن هنالك ما يقوم مقامها؟؟

عند البحث عن جواب هذه التساؤلات بواسطة روايات الكافي؛ تبين لي أنها ليست كذلك، بل إن هنالك ما يقوم مقامها ويغني عنها وهو عقيدة الإمامة والولاية، حيث أورد الكليني روايات هذه العقيدة لتقريرها - فيما ظهر لي - بعدة طرق:

الطريقة الأولى: **بإيراد عدة روايات متداخلة بعضها مع بعض، وظاهر فيها إقحام عقيدة الولاية والإمامة**[2]، وذلك ملاحظ عند الحديث عن أركان الإسلام، حيث نجد أنه:

* إما أن يحذف الشهادتين، ويستبدل بالشهادتين عقيدة الولاية والإمامة

---

(١) انظر كتاب تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (١٢٢-١٢٣) للشيخ سليمان بن عبدالله بن عبدالوهاب بن عبدالوهاب - نشر: المكتب الاسلامي - بيروت.

(٢) وهذه من أمثلة العبث الحاصل في مرويات الكافي، ونسبته لآل البيت عليهم السلام الذين تبرؤ منه.

بأسلوب فيه تأكيد على أهميتها وعظيم شأنها، كما في:

١) رواية أبي جعفر عليه السلام: قال: (بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -)[١]. قال المجلسي: (قوله: [بني الإسلام على خمس] يحتمل: أن يكون المراد بالإسلام الشهادتين، وكأنهما موضوعتان على هذه الخمسة لا تقومان إلا بها، أو المراد بالإسلام الإيمان، والمراد بالبناء عليها كونها أجزاءه وأركانه، **فحينئذ يمكن أن يكون المراد بالولاية: ما يشمل الشهادتين** أيضا، أو يكون عدم ذكر الشهادتين لظهورهما. **وأما ذكر الولاية التي هي من العقائد الإيمانية مع العبادات الفرعية مع تأخيرها عنها- للمماشاة مع العامة..** كما لا يخفى)[٢].

٢) رواية أبي جعفر عليه السلام: قال: (بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية، قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن... وليس من تلك

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٣، وبنحوه ح٨ و ح١. وفي رواية أخرى جاء تقديم الولاية على بقية الأركان كما في رواية أبي جعفر في نفس الباب (١٩/٢) ح٧.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٠٠/٧). قلت: ولا يخفى ما في هذه التأويلات حول بناء الإسلام على خمس، وإغفال الشهادتين من بُعد؛ إذ ليست الشهادتين بمنزلة تُخفى ويُظهر غيرها مما هو أقل منها، ثم يقال إن بناء الإسلام أو الإيمان أو الدين على أمور سواها. ولذا ذهب المجلسي في إحدى تأويلاته إلى إدراجها تحت الولاية، وتضمين الولاية إياها. فهل هي بهذه المنزلة الضعيفة ليتم إخفاؤها وإظهار غيرها.

الأربعة شيء يجزيك مكانه غيره، قال: ثم قال ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن الطاعة للإمام بعد معرفته، إن الله ﷻ يقول: (من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا) **أما لو أن رجلا قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله ﷻ حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان..)**[1]. قال المجلسي: **(ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام، والإذعان لها من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية** لأنها مفتاحهن: أي بها تفتح أبواب معرفة تلك الأمور وحقائقها وشرائطها وآدابها، أو **مفتاح قبولهن**، و [الوالي] أي الإمام المنصوب من قبل الله [هو الدليل عليهن] يدل من قبل الله الناس على آدابهم وأحكامها...، والمراد بالأمر الدين، وبطاعة الإمام انقياده في كل أمر و نهي، **ولما كان معرفة الإمام مع طاعته مستلزم لمعرفة سائر أصول الدين وفروعه فهي كأنها أرفع** أجزائه، وكالسنام بالنسبة إلى سائر أجزاء البعير، وكالمفتاح الذي يفتح به جميع الأمور المغلقة، والمسائل المشكلة، وكالباب لقرب الحق سبحانه، وللوصول إلى

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٥، وبنحوه ح١ (١٨٥/١). قلت: وفيها النفي الصريح لأن يكون أهل السنة والجماعة عندهم من المسلمين. وفي (٢٠٠/١) ح١ أورد بسنده عن الرضا يقول: (وأمر الإمامة من تمام الدين... بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد...). قال المجلسي: (قوله: "من تمام الدين" أي من أجزائه التي لا يتم إلا بها، فإكمال الدين بدون بيانه غير متصور... وقوله: "بالإمام تمام الصلاة" إلخ، إذ هو الآمر بجميعها ومعلم أحكامها، والباعث لإيقاعها على وجه الكمال، وشرط تحقق بعضها، والعلم بإمامته شرط صحة جميعها..). انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٧٩/٢-٣٨٣).

مدينة علم الرسول صلى الله عليه وآله وتوجب رضا الرحمن، ولا يحصل إلا بها...)[1].

* وإما أن يُبقي على الشهادتين، مع ذكر عقيدة الولاية والإمامة معهما، ثم يستبدل الشهادتين بأسلوب يُفقد به أهميتهما، في مقابل تأكيده على أهمية عقيدة الولاية والإمامة، كما في:

١) رواية عيسى بن السري قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: حدثني عما بنيت عليه دعائم الاسلام إذا أنا أخذت بها زكى عملي، ولم يضرني جهل ما جهلت بعده، فقال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله، والاقرار بما جاء به من عند الله، وحق في الأموال من الزكاة، **والولاية التي أمر الله ﷻ بها؛** ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية..**)[2]. قال المجلسي: (وقيل: أراد عليه السلام بالولاية: المأمور بها من الله بالكسر الإمارة، وأولوية التصرف،

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٧/١٠٢/١٠٧-١٠٨). قلت: وهذه إحدى الروايات الصريحة متنا وشرحا على أهمية الولاية والإمامة، وكونها تفوق الشهادتين، وتحتل هذه المنزلة التي تحرف الرواية من أجل إبرازها والتأكيد عليها، وبيان أثرها على بقية أركان الإسلام وأعماله.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢١) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٩، وبنحوه ح٦ (٢/١٩-٢٠)، وفيه: " أخبرني بدعائم الاسلام التي لا يسع أحدا التقصير عن معرفة شيء منها، الذي من قصر عن معرفة شيء منها فسد دينه، ولم يقبل الله منه عمله، ومن عرفها وعمل بها صلح له دينه وقبل منه عمله، ولم يضق به مما هو فيه الجهل شيء من الأمور جهله.. "

و بالأمر بها: ما ورد فيها من الكتاب والسنة كالآية المذكورة في هذا الحديث، وكآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ وحديث الغدير، وغير ذلك، أقول: بل الولاية بالفتح بمعنى المحبة والنصرة والطاعة واعتقاد الإمامة هنا أنسب كما لا يخفى)[1].

٢) رواية أبي بصير قال: سمعته يسأل أبا عبدالله عليه السلام فقال له: جعلت فداك أخبرني عن الدين الذي افترض الله ﷻ على العباد، مالا يسعهم جهله ولا يقبل منهم غيره، ما هو؟ فقال: (أعد عليَّ) فأعاد عليه، فقال: (شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا، وصوم شهر رمضان)، ثم سكت قليلا، ثم قال: (والولاية -مرتين-)، ثم قال: (هذا الذي فرض الله على العباد..)[2]. قال المجلسي: (وإنما لم يذكر الجهاد لأنه لا يجب إلا مع الإمام فهو تابع للولاية مندرج تحتها، أو لعدم تحقق شرط وجوبه في ذلك الزمان. قوله: [مرتين] أي كرر الولاية تأكيدا. قوله: [هذا الذي فرض الله على العباد] أي علم فرضها ضرورة من الدين)[3].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٧/١٠٩-١١٠). قلت: فكل قارئ لبيب يستطيع التمييز بين منزلة الشهادتين ومنزلة الولاية والإمامة في هذه الرواية، وكيف أن ورود الشهادتين فيها غير مؤثر في بقية الأركان كما هو الحال بالنسبة للولاية والإمامة.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح١١. قلت: وتأمل مثل هذا الأسلوب (سكت قليلا... ثم قال....) ، كل ذلك من أجل إقحام عبارات الإمامة والولاية في روايات التوحيد والعقيدة المنسوبة لآل البيت.

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٧/١٠٩-١١٠). قلت: وأي مقارنة يمكن عقدها في هذه الرواية بين الشهادتين وبقية أركان الإسلام، وبين الولاية التي جاء التأكيد عليها مرتين، =

الطريقة الثانية: بإيراد عدة روايات تؤكد على أن الإمامة هي التوحيد، وضدها هو الشرك، وتؤكد على وجوب معرفة الإمام، وتكفِّر كل من يجهل الإمامة أو يجحدها، حيث نجده يقرر:

* أن الإمامة هي التوحيد وضدها شرك وكفر:

١) رواية طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (**من أشرك مع إمامٍ إمامتهُ من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركا بالله**)[١]. قال المازندراني: (قوله [كان مشركا بالله] أشرك بالله فهو مشرك إذا جعل له شريكا، وقد جعل هذا الرجل له بزعمه مثلا يفعل مثل فعله، ويحتمل أن يراد بالمشرك الكافر، والشرك الكفر)[٢]. وقال المجلسي: (وقوله: [كان مشركا] لأن من أشرك مع إمام الحق غيره، فقد شارك الله في نصب الإمام؛ فإنه لا يكون إلا من الله، وإن تبع في ذلك غيره فقد جعل شريكا لله، بل كل من تابع غير من أمر الله بمتابعته في كل ما يكون فهو مشرك، لقوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ

بل جاء في الروايات التي تليها فرضية الله لها، وعدم الترخيص فيها كبقية الأركان، حيث أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله أنه قال: (إن الله ﷻ فرض على خلقه خمسا، فرخص في أربع، ولم يرخص في واحدة) (٢٢/٢) باب: دعائم الإسلام – ح١٢. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [فرخص في أربع] أي كالتقصير في الصلاة في السفر، وتأخيرها عن وقت الفضيلة مع العذر... بخلاف الولاية؛ فإنها مع بقاء التكليف لا يسقط وجوبها في حال من الأحوال، ويحتمل أن يراد بالرخصة: أنه لا ينتهي تركها إلى حد الكفر والخلود في النار، بخلاف الولاية فإن تركها كفر، والأول أظهر) انظر (مرآة العقول) (١١٦/٧-١١٧).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٣/١) ك الحجة – باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل.... – ح٦.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٤٦/٦).

وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وقد سمى الله طاعة الشيطان عبادة حيث قال: ﴿لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾)[1].

٢) رواية الوليد بن صبيح عن أبي عبدالله عليه السلام (ذلك بأنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم)[2]. قال المازندراني: (قوله: [ذلك بأنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم] هكذا في جميع النسخ، والقرآن [ذلكم][3] على خطاب الجمع أي: ذلكم الذي أنتم فيه من العذاب بسبب أنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم بالتوحيد والولاية وأنكرتموها)[4]. وقال المجلسي: (وقوله: [وأهل الولاية] يحتمل التنزيل والتأويل، وعلى الثاني مبني على أن الشرك كما يكون باتخاذ الأصنام كذلك يكون بالعدول عن الخليفة الذي نصبه الله تعالى

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٩٥/٤). قلت: وما أحسن هذا الاستدلال وأطبقه على ما يمارسه الإمامية مع أئمتهم.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٢١/١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٤٦.

(٣) قلت: ومن الأدلة على تساهل علماء الإمامية في ضبط آيات القرآن من جهة لاعتقادهم بتحريفه، واعتقادهم بوجود مصحف آخر لدى أئمتهم من جهة أخرى؛ لفظة: (ذلك)، فبينما يثبتها المازندراني في مقابل لفظها في القرآن من دون تعليق، نجد المجلسي يجعل ذلك تغييرا من النساخ، ويكتفي بذلك.

(٤) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨١/٧). وزاد: (يدل على ذلك أيضا ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره... عن أبي عبدالله (عليه السلام) في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُواْ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾، يقول: إذا ذكر الله وحده بولاية من أمر الله تعالى بولايته كفرتم، وإن يشرك به من ليست له ولاية تؤمنوا بأن له ولاية).

إلى غيره، فكأنهم أشركوا خلفاء الجور مع الله، حيث أطاعوهم من دون الله، ولذا أُوِّل في كثير من الأخبار الشرك بترك الولاية أو الإشراك فيها، فقوله: [وأهل الولاية] تفسير للتوحيد، فإن التوحيد الكامل إنما يكون بالولاية)[1].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٦٠/٥)، وأورد الكليني بسنده عن أبي الحسن (ع) في قوله: [وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا]، قال: (هم الأوصياء) (٤٢٥/١ - ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٦٥) قال المازندراني: (قوله: [قال هم الأوصياء] يعني أن المساجد هم الأوصياء، لأنهم محال السجود لله تعالى ومواضعها حتى لو لم يكونوا لم يتحقق السجود له، وقوله: [لله] إشارة إلى أنهم منصوبون من قبله مختصون به وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ إشارة إلى أن من عدل عنهم أشرك بالله واتخذ معه إلها آخر) (٩٢/٧). وزاد: (ومثله في تفسير علي بن إبراهيم بإسناد آخر عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: "المساجد الأئمة صلوات الله عليهم"). وقال المجلسي: (ووردت أخبار كثيرة في ذلك، و... عن موسى بن جعفر في هذه الآية قال: سمعت أبي (ع) يقول: هم الأوصياء والأئمة منا واحدا فواحدا فلا تدعوا إلى غيرهم فتكونوا كمن دعا مع الله أحدا هكذا نزلت، وقوله: [فلا تدعوا مع الله أحدا] أي مع خليفة الله، أو جعل دعوتهم دعوة الله، ودعوة غيرهم شركا بالله..) (٨١/٥-٨٢). قال البرقعي: (هذا الباب - يعني باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - يحتوي اثنين وتسعين حديثا، وكل من يطلع عليه من المنصفين يوقن أن الكليني ورواته هم أعداء القرآن، أو على أقل تقدير أنهم لا يعتقدون فيه بشيء ولا يؤمنون به، لأنهم في هذا الباب حرفوا كل آية، ولجأوا إلى التحريف اللفظي والمعنوي بالزيادة والنقصان، وعمدوا إلى التأويلات الباطلة بلا فهم ولا دراية بالآيات، وهم بذلك قد أساؤوا للأئمة الكبار.. - ثم قال في آخر التعليق - وإن الله ليس بغافل ولا عاجز ولا جاهل، فهذه الروايات كلها خزعبلات وخرافات باطلة لا أساس لها. والخلاصة أن جميع هذا الباب من هذه الموهومات والمزخرفات، وا أسفا لعمر الإنسان أن يتلف في قراءة هذه الأباطيل والترهات). (كسر الصنم) ص(٢٨٥-٢٩٢). قلت : رحمك الله يا برقعي، إذا كان هذا هو رأيك في الكليني، فماذا سيكون قولك في

=

* أن منكر الإمامة كمُنكِر معرفة الله ورسوله، بل هو كافر أيضا:

١) رواية ذريح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله فقال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إماما، ثم كان الحسن عليه السلام إماما ثم كان الحسين عليه السلام إماما، ثم كان علي بن الحسين إماما، ثم كان محمد بن علي إماما، **من أنكر ذلك كان كمن أنكر معرفة الله تبارك وتعالى، ومعرفة رسول الله صلى الله عليه وآله...)**[1]. قال المازندراني: (قوله: [من أنكر ذلك] يعني أنكر ذلك كله أو بعضه، كان كمن أنكر معرفة الله ومعرفة رسوله **لأن معرفتهم لازمة لمعرفتهما شرعا، وإنكار اللازم يوجب إنكار الملزوم)**[2].

٢) رواية أبي سلمة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: (نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنا، **ومن أنكرنا كان كافرا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالا حتى يرجع**

=

شراح كتابه والمعلقين عليه والمصححين له الذين يمرون على مثل هذه الأباطيل ويقومون بشرحها والتعليق عليه، أو ماذا سيكون رأيك في كل من جاء بعد الكليني حتى اليوم ممن يعظم الكليني وكتابه الكافي، ويجعله حجة بينه وبين الله في تلقي الدين وأحكامه.

(١) انظر كتاب الكافي (١٨١/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٥. قال البرقعي: (روى الكليني ١٤ حديثا في هذا الباب يقول: إن معرفة الأئمة من أركان الدين وأصوله، وفي كل أمر ديني لابد من الرجوع إليهم، ويبدو أنه كان جاهلا بالقرآن حيث أن القرآن بيَّن أصول العقائد والإيمان والكفر، وليس في آيات الله شيء من معرفة الإمام والرد إليه، بل فيه ما يخالف هذه الأخبار المذهبية). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٣٨).

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٣٤/٥).

إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء...)[1]. قال المازندراني: (قوله: [من عرفنا كان مؤمنا] قسَّم الناس على ثلاثة أقسام: الأول: من عرف ولايتهم وهو مؤمن بالله وبرسوله، والثاني: من أنكرها وهو كافر بهما حيث أنكر أعظم ما جاء به الرسول وأصلا من أصوله، والثالث: من لم يعرفها ولم ينكرها، بل هو ساكت متوقف وهو ضال، وحال كل واحد من الأولين ظاهر، وأما الأخير فهو في المشية إن لم يرجع إلى الهدى الذي هو طاعة الإمام)[2]. وقال المجلسي: (قوله عليه السلام: [ومن أنكرنا] أي حكم وجزم بعدم وجوب ولايتنا وإمامتنا...، وقيل: المراد بقوله: [من أنكرنا] من جحدنا بعد الاطلاع على قول الله وقول الرسول فينا، فالجحود بعد وضوح الأمر فينا رد على الله وعلى الرسول، والراد عليهما كافر...)[3].

الطريقة الثالثة: بإيراد عدة روايات تؤكد على أن الولاية من فرائض الدين، وأن لها أثرا في بقية الأعمال، وأن معرفتها سبب لدخول الجنة أو النار، حيث نجده يقرر أن:

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨٧/١) ك الحجة - باب: فرض طاعة الأئمة - ح١١.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٥٦/٥).

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٣٢/٢-٣٣٣). قال البرقعي: (وفي الحديث الحادي عشر: علي بن إبراهيم وصالح السندي المجهول يضعان أصول الدين للمسلمين ويقولان إن الإمام الصادق قال: (من عرفنا كان مؤمناً ومن أنكرنا كان كافراً ومن لم يعرفنا وينكرنا كان ضالاً)... هل لله أن يبين أصول الإيمان والكفر في كتابه لرسوله أم لعلي بن إبراهيم وصالح السندي؟! ومعرفة الإمام ليست هي مناط الكفر والإيمان في كتاب الله، هل وجود الإمام نفسه من أصول الدين لتكون معرفته من شروط الإسلام؟! أم أن الإمام هو أحد أتباع الدين؟!). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٤٣).

* أن الولاية أصل فرائض الدين، وبها اكتمل الدين:

١) رواية عن زرارة... وأبي الجارود جميعا عن أبي جعفر ﷺ قال: (أمر الله ﷻ رسوله بولاية علي وأنزل عليه [إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة] وفرض ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمدا صلى الله عليه وآله أن يفسر لهم الولاية، كما فسر لهم الصلاة، والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله، ضاق بذلك صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وتخوف أن يرتدوا عن دينهم وأن يكذبوه فضاق صدره وراجع ربه ﷻ فأوحى الله ﷻ إليه [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس] فصدع بأمر الله تعالى ذكره فقام بولاية علي ﷺ يوم غدير خم، فنادى الصلاة جامعة وأمر الناس أن يبلغ الشاهد الغائب. وقال أبو جعفر ﷺ: (وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى، وكانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو جعفر ﷺ: يقول الله ﷻ: [لا أنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض])[1]. قال المازندراني: (قوله: [بلغ ما أنزل إليك] من ولاية علي ﷺ، قوله: [وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] **لأن الولاية أصل الدين وسائر الشرائع فروع وتوابع لها، وعدم تبليغ الأصل موجب لعدم تبليغ الفرع قطعا**.... ومعنى الآية بحسب تفسير أهل البيت عليهم السلام: اليوم أكملت لكم دينكم بولاية علي ﷺ، وأتممت عليكم نعمتي

(١) انظر كتاب الكافي (٢٨٩/١) ك الحجة - باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة (ع) واحدا فواحدا - ح٤.

بإكمال الشرائع بإمامة علي ﷺ، ورضيت لكم الإسلام دينا بخلافته)[1]. وقال المجلسي: (ومع قطع النظر عن الرواية يمكن أن يكون المراد بإكمال الدين بالولاية أن دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يحفظ ويبقى ويوضح بالوصي، **فمع عدم تعيين الوصي يكون الدين ناقصا في معرض الزوال والضياع، وأيضا لما كان قبول الأعمال مشروطا بالولاية فمع عدم تعيين الإمام يكون ناقصا، وبه يكمل جميع أمور الدين وبه يتم النعمة على الخلق بتلك الوجوه،** والأخبار في كون نعمة الله الولاية كثيرة، **وبه يتم دين الإسلام إذ الاعتقاد بالإمام ركن عظيم من أركانه...**)[2].

٢) رواية أبي الجارود عن أبي جعفر ﷺ قال: (سمعت أبا جعفر ﷺ[3] يقول: (فرض الله ﷻ على العباد خمسا، أخذوا أربعا وتركوا واحدا، قلت: أتسميهن لي جعلت فداك؟ فقال: الصلاة وكان الناس لا يدرون كيف يصلون، فنزل جبرئيل ﷺ فقال: يا محمد أخبرهم بمواقيت صلاتهم، ثم نزلت الزكاة فقال: يا محمد أخبرهم من زكاتهم ما أخبرتهم من صلاتهم، ثم نزل الصوم فكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان يوم عاشورا بعث إلى ما حوله من القرى فصاموا ذلك اليوم فنزل شهر رمضان بين شعبان وشوال، ثم نزل الحج فنزل جبرئيل ﷺ فقال: أخبرهم من حجهم ما أخبرتهم من صلاتهم وزكاتهم وصومهم. ثم نزلت

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/١١٩-١٢٢).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/٢٥٨-٢٥٩).

(٣) وقد علقت على هذا التكرار في حاشية الشبهة الرابعة: (وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي) في الباب الأول، وبينت أن هذا من الأدلة على وجود الزيادة في مرويات الكافي، وعدم اهتمام علماء هذا المذهب بمصادرهم، فراجعه هناك.

الولاية وإنما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله ﷻ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ وكان كمال الدين بولاية علي ابن أبي طالب عليه السلام...)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [وإنما أتاه ذلك] أي الأمر بالولاية بقوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾، وقوله: [أنزل الله] أي بعد التبليغ في غدير خم،... **وكان كمال الدين بولاية علي** لما عرفت أنه لما نصب للناس وليا وأقيم لهم إماما صار معولهم على أقواله وأفعاله في جميع ما يحتاجون إليه في أمر دينهم، ثم على خليفته من بعده، و هكذا إلى يوم القيامة فلم يبق لهم من أمر دينهم ما لا يمكنهم الوصول إلى علمه، **فكمل الدين بهم وتمت النعمة بوجودهم واحدا بعد واحد**...)[2].

* أن الأعمال مهما بلغت فهي متوقفة على معرفة الإمام، وأن صاحبها على خطر عظيم:

١) رواية محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (كل من دان الله ﷻ بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٩٠) ك الحجة - باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة واحدا فواحدا- ح٦.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/٢٦٠-٢٦١). قال البرقعي: (في الحديث الرابع والسادس: استدل أبو الجارود؛ يعني مؤسس الجارودية، والذي لعن من قبل الأئمة... بالآية رقم ٦٧ من سورة المائدة - ثم شرع في نقض استدلال الكليني بها ثم قال - والآن هل من الممكن إثبات أصل من أصول الدين [يعني الإمامة] بالاستناد إلى الأخبار التي جاءت من قبل الكذابين على الرغم من مخالفتها للقرآن صراحة، فهل الإسلام دين بهذا الوهن) (كسر الصنم) ص(٢٣٠).

متحير والله شانئ لأعماله... كذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله ﷻ ظاهر عادل، أصبح ضالا تائها، وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق...)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [كل من دان الله] أي أطاع الله بزعمه، أو عبد الله، أو عامل الله [يجهد فيها نفسه] أي يجد ويبالغ فيها ويحمل على نفسه فوق طاقتها... [ولا إمام له من الله] أي منصوب من قبل الله بأن لا يعتقد إمامته، ولا يكون عمله بالأخذ عنه [وهو ضال متحير] حيث لم يأخذها عن مأخذها الموجب لصحة المعرفة، فعمله لم يكن لله [والله شانئ] سبحانه مبغض لأعماله، بمعنى أنها غير مقبولة عند الله وصاحبها غير مرضي عنده سبحانه...)[2]. وقال المازندراني: (ومعنى بغضه تعالى للعمل عدم قبوله مع ذم عامله وطرده عن رحمته وثوابه الموعود له... قوله: [ميتة كفر ونفاق] أما الكفر فلأنه لم يؤمن، ومن لم يؤمن فهو كافر والإسلام لا ينافيه، وأما النفاق فلأنه أقر لسانه بجميع ما جاء به الرسول وأنكر قلبه أعظمه..)[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٨٣-١٨٤) باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٨.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٣١٣). وزاد في آخره: (أقول: وهذا الخبر صريح في كفر المخالفين لإنكارهم أصلا عظيما من أصول الدين، ونفاقهم لأنهم يقرون ظاهرا بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وينكرون في القلب عمدتها وأضلوا...) (٢/٣١٦). وقال المازندراني: (قوله: [فسعيه غير مقبول] لأن العمل لله تعالى لا يتصور إلا بتوسط هاد مرشد إلى دين الله وشرائطه وكيفية العمل به، والعامل المعتمد برأيه أو بإمام اختاره لنفسه وإن قصد الصلاح في عمله واجتهد فيه فإنه يقع في الباطل فيحصل انحراف من الدين وضلال عن الحق فيضيع العمل ويخسر الكدح كدأب الخوارج والعامة العادلين عن العترة الطاهرين...) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٤١-١٤٣).

(٣) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٤١-١٤٣). وقال المعلق على شرح المازندراني:
=

٢) رواية مقرن قال: سمعت أبا عبدالله ﷺ يقول: جاء ابن الكواء إلى أمير المؤمنين ﷺ فقال يا أمير المؤمنين: (وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم)؟ فقال نحن على الأعراف، نعرف أنصارنا بسيماهم، ونحن الأعراف الذي لا يعرف الله ﷻ إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف يعرفنا الله ﷻ يوم القيامة على الصراط، فلا يدخل الجنة إلا من عرفنا وعرفناه، ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه. إن الله تبارك وتعالى لو شاء لعرف العباد نفسه، ولكن جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله والوجه الذي يؤتى منه، فمن عدل عن ولايتنا أو فضَّل علينا غيرنا، فإنهم عن الصراط لناكبون...)[1]. قال المجلسي: (وقوله: [وعرفناه] الظاهر أنه من المجرد أي: مناط دخول الجنة معرفتهم بنا بالحجية والولاية، ومعرفتنا إياهم بكونهم أنصارنا وموالينا، وربما يقرأ من باب التفعيل، أي مناط دخول الجنة معرفتهم بنا، وبإمامتنا وتعريفنا ما يحتاجون إليه...)[2].

فإذا كان هذا هو أثر عقيدة الإمامة في توحيد العباد وعقيدتهم وأعمالهم وطاعتهم، وبقية أركان دينهم التي يتفق الكليني وأتباعه في مسماها مع أهل السنة والجماعة؛ فما الظن بأثرها على العقائد التي يختلف فيها الكليني وأتباعه مع أهل السنة والجماعة؟؟. هذا ما سنعرفه في بقية مباحث هذا الباب.

(قوله: " ميتة كفر ونفاق " معلوم أن عدم معرفة أمثال يزيد بن معاوية والوليد لا يوجب الميتة الجاهلية، بل الإمام الذي يزيد معرفته في العلم والدين وهذا من الأحاديث المتفق على نقلها من رسول الله صلى الله عليه وآله ولا ينطبق شيء منها على غير أئمتنا عليهم السلام).

(١) انظر كتاب الكافي (١٨٤/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٩.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣١٨/٢).

۞ المقدمة الثالثة: أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني:

لا يخفى على أي باحث في عقائد الفرق المنحرفة عن عقيدة أهل السنة والجماعة تلك العلاقة بين فرقتي المعتزلة والاثني عشرية، وبعبارة أدق تأثر الاثني العشرية بعقيدة المعتزلة، حتى وإن حاول بعض متأخري الاثني عشرية نفي هذا التأثر وتبريره بأدلة غير مقبولة. حيث يقول السبحاني في حديثه عن الفرق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة: (إن المتأمل في مجمل عقائد هاتين الفرقتين يمكنه أن يتبين بوضوح جوانب الاتفاق والاختلاف فيما بينهما، وهو ما سنحاول أن نشير إليه اختصارا في نقاط محددة واضحة، **وإذا كان البعض قد اعتقد جهلا بأن الشيعة قد أخذت عقائدها عن المعتزلة؛ فإنه يرد بأكثر من دليل، نحن في غنى عن إيرادها الآن**، إلا أنه لا ينفى أن بين هاتين الطائفتين أصولاً مشتركة نذكرها في حينها...)[1]. ويقول الباحث قاسم جوادي: (من المسائل التي تثار حول الشيعة - إلى جانب عشرات التُّهم التي انهالت عليها خلال العصور التاريخية - مسألة تأثرها بأفكار المعتزلة في المذاهب الكلامية وفقدانها الاستقلالية في هذا المجال. وسوف نرى من خلال هذا البحث، كيف يثبت عكس ذلك، فضلاً عن نفي الادّعاء نفسه، **بمعنى أن المعتزلة أنفسهم هم الذين أفادوا من الفكر الشيعي وتأثروا به**)[2].

ولست - هنا في هذا البحث - بصدد إثبات هذه العلاقة، وهذا التأثر بعقيدة المعتزلة، فقد كُفيت ذلك بواسطة كتب ورسائل أهل العلم المتقدمين

---

(١) انظر كتاب (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية) ص ٣٧٧.

(٢) انظر بحثا على الشبكة العنكبوتية بعنوان: (بين الشِّيعة والمعتزلة العلاقة الملتبسة وتاريخ الخلاف الفكري) على الرابط: http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid

والمتأخرين، الموافقين منهم والمخالفين[1]، وإنما القصد معرفة تأثر الكليني بعقيدة المعتزلة بواسطة مروياته في كتابه الكافي.

يقول الدكتور علي النشار[2]: (وسنحاول أن نعطي صورة لآراء الاثني عشرية في إيجاز - ثم شرع في بيان كيفية صياغة مجتهدي الاثني عشرية أصولهم في أربع: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة، وكان مما قال: - وينبغي أن نحدد العقائد الشيعية الإمامية المعتدلة ونرسم تاريخها على الشكل الآتي: عقائد سلفية قديمة على يد عالم الإسلام الكبير علي بن أبي طالب وحفيديه علي زين العابدين

(١) ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة النبوية)، حيث وضح التطور التاريخي للاعتزال والتشيع، وكيف دخلت عقائد المعتزلة على عقائد الشيعة الزيدية والاثنى عشرية، وللباحث عبداللطيف حفظي رسالة ماجستير بعنوان: (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة)، حيث كان أحد أسباب اختياره لهذا البحث هو إثبات تأثير المعتزلة في الخوارج، وبيان بطلان مزاعم علماء الشيعة نفي هذا التأثير، وأن الشيعة هي المؤثرة، والمعتزلة هي المتأثرة. وللباحثة إيمان صالح العلواني رسالة ماجستير بعنوان: (مصادر التلقي والاستدلال العقدية عند الإمامية الاثنى عشرية)، حيث نقلت نقولات كثيرة في هذا المجال. وللباحث محمد الجدعاني رسالة ماجستير بعنوان: (الصلة بين التشيع والاعتزال). وأما الدكتور سامي النشار فقد خصص الجزء الثاني من كتابه: (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) للحديث عن الشيعة والتشيع، وتطرق عند حديثه عن عقائد الشيعة الاثني عشرية لهذه العلاقة وأثبتها بالأدلة والنصوص الشيعية. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن العالم الشيعي الأخباري محمد أمين الاستربادي في كتابه: (الفوائد المدنية) قد فضح إخوانه من الاثنى عشرية (الأصولية) حتى لقبوه بـ (الأخباري الصلب) وزندقوه، لأنه أوضح أنهم قد تركوا سلفهم (المجسمة) وتأثروا بالمعتزلة في القرن الثالث الهجري وما بعده.

(٢) بعد قوله السابق: (لم تكن هناك عقائد شيعية واحدة، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين، إلى قوله: حتى اكتمل في أيديهم).

ومحمد الباقر، عقائد كلامية عقلية تتوسط المذاهب وهي أقرب إلى الأشاعرة على يد جعفر الصادق، وعقائد مجسمة على يد تلامذة جعفر؛ هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي ومؤمن الطاق. وانتشر التجسيم، وظهر كتاب الانتصار المعتزلي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري يؤرخ لنا تلك المرحلة الشيعية المجسمة، ثم ظهر كتاب الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) أوائل المقالات يمثل لنا المرحلة المعتزلية في عقائد الشيعة، أو يمثل لنا تكون العقائد الشيعية الاثني عشرية، وتابع الشيخ المفيد مشيخة من أعلام المذهب الاثني عشري كالشريف المرتضى والرضى والطوسي ثم ابن المطهر الحلي في عصر متأخر. ولا يقدح في مذهب من المذاهب تطوره العقائدي، إن هذا التطور إنما هو دليل على حيوية المذهب ومرونته وقبوله للتطور العقلي المستمر. لا جرم بعد ذلك أن ينسب الشيعة المجتهدون إلى الصادق أنه قال: [الله ليس كمثله شيء، ليس بجسم ولا صورة ولا تقع عليه الرؤية في الدنيا والآخرة ولا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وأنه لا جسم ولا صورة وهو جسم الأجسام ومصور الصور لم يتجزأ ولم يتناه ولم يتزايد ولا يتناقص، ومن زعم أن الله في شيء أو على شيء أو يحول من شيء إلى شيء، أو يخلو منه شيء، لا يشتغل به شيء؛ فقد وصفه بصفة المخلوقين، والله خلق كل شيء، لا يقاس بالقياس ولا يشبه بالناس ولا يخلو منه مكان، ولا يشتغل به مكان، قريب في بعده، بعيد في قربه. ومن زعم أن الله تعالى من شيء؛ فقد جعله محدثا. ومن زعم أنه في شيء؛ فقد جعله محصورا، ومن زعم أنه على شيء؛ فقد جعله محمولا][1]. هذا النص الذي نقله لنا الكافي

(١) هذه أسطر متفرقة جمعها المؤلف من مرويات الكليني في الكافي، وتجدها متفرقة في كتاب التوحيد. انظر مثلا (١/١٢٨).

يدل دلالة واضحة على مزج أقوال جعفر الصادق بكلام معتزلي، أو بمعنى أدق بكلام اثني عشري متأخر. كانت غايته أولا وبالذات تدعيم **الأصل المعتزلي القديم الذي اعتنقه متأخرو الاثني عشرية**؛ إنكار رؤية الله في الدنيا وفي الآخرة. وهكذا فعل المجتهدون الموسومون بمجتهدي المذهب الاثني عشري في نسبة أصول العدل والوعد والوعيد إلى الأئمة)[1].

إن هذا النص المنقول من كلام الدكتور النشار يؤكد لنا عدة أمور هي:

أولا: أن عقيدة مذهب الاثني عشرية المنسوبة للأئمة لم تكن عقيدة واحدة منذ نشأتها، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين. وأن إقامة هذا المذهب في صورته الكاملة لم تكن على يد الأئمة أنفسهم، وإنما كان على يد المتأخرين من علماء المذهب الذين قاموا بأخذ مصادره الأولى، وأخذوا يصوغونها صياغة جديدة، ويضيفون إليها عناصر متعددة من هنا وهناك، حتى اكتمل على أيديهم.

ثانيا: أن طريقة صانعي مذهب التشيع في صياغته كان لا بد فيها من التقوُّل على الأئمة، ومحاولة نسبة الأقوال والأفكار العقدية إليهم ليسهل ترويجها على الجهلة من أتباع هذا المذهب[2].

---

(١) انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨-٢٢٢ وما بعدها).

(٢) يقول الدكتور علي النشار: (ونحن لا نجد أدنى فرق بين أي معتزلي وابن المطهر الحلي عالم الشيعة الكبير حين يكتب عن عقائد الاثني عشرية الكلامية - ثم نقل بعضا من كلامه، ثم قال: - هذا كلام معتزلي واضح، تبناه مجتهدو الشيعة المتأخرين حين وجدت المعتزلة ملجأ في الشيعة، بعد أن أنزل علماء الأشاعرة الضربات الساحقة بهم، وليس في قدماء الشيعة شيء من هذا. بل إن الإمام جعفراً الصادق.... لم يكن معتزليا مهما =

ثالثا: أن الكليني أحد الذين ساهموا في تزوير وترويج هذه العقائد المخالفة لعقيدة الأئمة من آل البيت بنسبتها إليهم عبر مروياته في كتابه الكافي. والتي تدل على حقيقة عقيدة الكليني وليس عقيدة أئمة آل البيت كجعفر الصادق الذي كان أكثر من ألصقت به روايات الاثني عشرية[1].

وبهذه الأدلة والنتائج أستطيع الجزم بتأثر الكليني بعقيدة المعتزلة؛ إما كلاً أو بعضاً، ولا فرق في ذلك ما دامت النتيجة واحدة.

ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد أيضا على براءة آل البيت من عقيدة المعتزلة المنسوبة إليهم زورا وبهتانا ضمن روايات الإمامية[2]، حيث سأدلل على ذلك

=

حاول الشيعة المتأخرون نسبة العدل والتوحيد إليه. وقد تنبه الشهرستاني إلى هذا فقال: "إن الشيعة بعد أن افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهبا، وأراد أن يروجه على أصحابه؛ نسبه إليه وربطه به، والسيد بريئ من ذلك ومن الاعتزال ومن القدر". وفي فقرة أخرى: "وقد تبرأ عما كان ينسب بعض الغلاة إليه، وتبرأ منه ولعنهم، وبريئ من خصائص مذهب الرافضة وحماقاتهم، من القول بالغيبة والرجعة والبداء والتناسخ والحلول والتشبيه"). انظر بتصرف يسير كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٩) نشر: دار المعارف - بيروت.

(١) يقول الدكتور علي النشار: (وكما اختلف الناس في أبي حنيفة.. كذلك اختلفوا في جعفر الصادق، فقد نسبوا إليه كل الفرق، وأضافوا إليه كل الاتجاهات، وأنطقوه بالمتناقضات. وبعد جعفر قام علماء المذهب، كهشام بن الحكم ومؤمن الطاق وغيرهما من علماء الإمامية بالعمل الأكبر في صوغ مذاهبها. أما الأئمة الستة الآخرون فلم يكن لهم أي دور إيجابي هام في تصوير العقيدة الشيعية ووضعها في صورتها النهائية). انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨).

(٢) انظر للاستزادة الفصل الرابع من الباب الثالث من رسالة الدكتور محمد العسال: (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) بعنوان: (تأثر الشيعة بالمعتزلة، وأثر

=

ببعض الروايات من كتاب الكافي نفسه:

* الرواية الأولى: عن محمد بن الفرج الرخجي، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم وهشام بن سالم في الصورة فكتب: (دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان)[1].

* الرواية الثانية: عن بشر بن بشار النيسابوري قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام: إن من قبلنا قد اختلفوا في التوحيد، فمنهم من يقول: هو جسم ومنهم من يقول: هو صورة، فكتب إلي: (سبحان من لا يحد ولا يوصف ولا يشبهه شيء وليس كمثله شيء وهو السميع البصير)[2].

* الرواية الثالثة: عن أيوب بن نوح أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الله عز وجل، أكان يعلم الأشياء قبل أن خلق الأشياء وكونها؟؟ أو لم يعلم ذلك حتى خلقها وأراد خلقها وتكوينها، فعلم ما خلق عندما خلق وما كون عند ما

ذلك على تفاسيرهم) (٦٩٢-٧٥٦) حيث يقول: (وسأبين بعون الله من خلال المناقشة أن الوارد عن الأئمة برواية الشيعة عنهم عن النقيض من ذلك، وأنهم كانوا لا يفترقون في مقالتهم عن مقالة الأمة قيد أنملة، مما يدل على أن الشيعة ليسوا على ما كان عليه الأئمة من آل البيت، بل إنهم انحرفوا عنها إلى الاعتزال رغم ثبوت الروايات المتكاثرة التي رووها عنهم بطرقهم ما يعارضها في مثل مقالة أهل السنة والجماعة) ص(٦٩٦).

(١) انظر كتاب الكافي (١٠٥/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٥.

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٢/١-١٠٣) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه - ح٩. قال الغفاري معلقا في الحاشية: (المراد بالرجل هنا وفي الحديث التاسع من الباب أبو الحسن الثالث عليه السلام). قلت: يعني موسى بن جعفر عليهما السلام.

كون؟ فوقع بخطه: (لم يزل الله عالما بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء)[1].

* الرواية الرابعة: عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام قال: (إن لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أوما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى، وأمر إبراهيم أن يذبح إسحاق ولم يشأ أن يذبحه، ولو شاء لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى)[2].

* الرواية الخامسة: عن ابن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إن بعض أصحابنا يقول بالجبر، وبعضهم يقول: بالاستطاعة، قال: فقال لي: (اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال علي بن الحسين: قال الله ﷻ: [يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء وبقوتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعا، بصيرا، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك أني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، وذلك أني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون] قد نظمت لك كل شيء تريد)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١٠٧/١) ك التوحيد - باب: صفات الذات - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١٥١/١) ك التوحيد - باب: المشيئة والإرادة - ح٤. وقد نقل المعلق قول الطبطبائي: (واعلم أن الرواية مشتملة على كون المأمور بالذبح إسحاق دون إسماعيل، وهو خلاف ما تظافرت عليه أخبار الشيعة).

(٣) انظر المصدر السابق (١٥٩/١-١٦٠) ك التوحيد - باب: الجبر والقدر والأمر بين الأمرين- ح١٢.

۞ المقدمة الرابعة: أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.

إن القارئ لمرويات كتاب الكافي، وخصوصا المتعلقة منها بالعقيدة؛ ليلفت نظره بعض المرويات التي سيستغرب من وجودها في كتاب ينسبه أتباعه لعقيدة المسلمين، ويعتبرونه مصدرا من أهم المصادر لديهم لتلقي العقيدة كما يقولون ويعتقدون. وما ذاك إلا لما رأيته في أثناء قراءة مرويات هذا الكتاب من وجود لبعض عقائد وأفكار الأديان الأخرى غير دين الإسلام - إن صحت تسميتها بذلك- مما قد لا يجد له الباحث أي تفسير مقبول من الوهلة الأولى إن كان ممن يحسن الظن في الكليني وكتابه الكافي.

لذا فقد بحثت عما كتبه بعض الباحثين من دراسات متخصصة في أثر بعض الأديان أو بعض المذاهب والفرق المنتسبة للإسلام على التشيع[1]، واطلعت على

---

(١) انظر الكتب التالية: (أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة) لبسمة جستنية. (الإسلام والأديان-دراسة مُقارنة) لمصطفى حلمي. (غلاة الشيعة وتأثرهم بالأديان المغايرة للإسلام: اليهودية، المسيحية، المجوسية) لفتحي الزغبي. (أثر المجوسية في الرافضة) لفاطمة الدهامي. (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) لعبدالله الجميلي. (أوجه الشبه بين اليهود والرافضة في العقيدة) لإبراهيم الرحيلي. (التناسخ: جذروه وتأثيره في غلاة الشيعة دراسة ونقد) لمحمد مشتاق. (دور اليهود في الفرق الباطنية) لأحمد المغربي. (الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) لإحسان إلهي ظهير. (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: أسبابه ومظاهره) لعبداللطيف الحفظي. (العلاقة بين التشيع والتصوف) لفلاح مندكار. (الصلة بين التشيع والاعتزال) لمحمد الجدعاني (دراسة عقيدة الحلول والتناسخ عند الشيعة من ناحية الباعث النفسي) لماجد زادة. (علاقة البهائية بالماسونية والاستعمار وبعض الفرق الباطنية) لمانع المانع. (التشيّع العلوي والتشيع الصفوي) لعلي شريعتي.

بعض ما برهنوه فيها من وجود علاقة بينها وبينه تمثلت في شكل عقائد أساسية، أو عقائد وأفكار وطقوس غير أساسية تمارس بين أتباع المذهب الشيعي على أنها منبثقة منه، ومبنية على بعض نصوصه المنسوبة لأئمته.

جاء في كتاب الموسوعة الميسرة عن الجذور الفكرية والعقائدية لطائفة الاثني عشرية ما يلي: (* انعكست في التشيع معتقدات الفرس الذين يدينون لهم بالملك والوراثة وقد ساهم الفرس فيه لينتقموا من الإسلام - الذي كسر شوكتهم - باسم الإسلام ذاته. * اختلط الفكر الشيعي بالفكر الوافد من العقائد الآسيوية كالبوذية والمانوية والبرهمية، وقالوا بالتناسخ، وبالحلول. * استمد التشيع أفكاره من اليهودية التي تحمل بصمات وثنية آشورية وبابلية. * أقوالهم في علي بن أبي طالب وفي الأئمة من آل البيت تلتقي مع أقوال النصارى في عيسى عليه السلام، ولقد شابهوهم في كثرة الأعياد وكثرة الصور واختلاق خوارق العادات وإسنادها إلى الأئمة)[1].

ونظرا لتوفر مثل هذه الكتابات المتخصصة في هذا الموضوع الخطير، ولأن الحديث عن هذا الأثر ليس مجاله هذا البحث؛ فقد رغبت في إيراد هذه المقدمة هنا لأؤكد على وجود هذه العقائد والأفكار ضمن مرويات الكليني في كتابه الكافي، وأن لها أثراً ولا بد على عقيدة الكليني وأتباعه، بل وأثراً أيضا على موقفه من العقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة، وخصوصا مع وجود أو توقع من يزعم بأن بعض هذا التأثير لم يحصل في زمن المتقدمين، وإنما حصل ذلك

---

(١) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٥٦/١) - نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

متأخرا بسبب تداخل الشعوب فيما بينها، واعتناق بعض علماء تلك الأديان والمذاهب للتشيع، مما أثر سلبا في نقل معتقداتهم وأفكارهم القديمة ودمجها بعقائد وأفكار المذهب الشيعي.

وأيا كانت صحة هذا الزعم أم عدم صحته؛ فإن الدين الحق بعقائده وأفكاره هو الذي يؤثر في غيره من الأديان ويعلو عليها، بينما الدين الباطل أو المخترع هو الذي - في المقابل - يتأثر بغيره من الأديان ويقبل بها، بل ويطوِّع النصوص والمرويات من أجل ذلك. وهذا أحد أعظم الأدلة على فساده وبطلانه. والذي يهمني هنا هو إثبات وجود هذا التأثر في كتاب الكافي، وأن ثبوته إن لم يكن - كحد أدنى - دليلا على تأثر الكليني بهذه العقائد والأفكار؛ فهو دليل على حصول الاختراق لكتابه من قبل أتباعه المنتسبين إليه، وقدرتهم على تحريف مروياته أو الزيادة فيها من أجل تطويعها لقبول مثل هذه العقائد والأفكار.

وقد يقول قائل: أليس من المناسب إيراد هذه المقدمة قبل الحديث عن عقائد الإمامية في الباب الرابع من الرسالة لكونه مختصا بعقائد الإمامية؟ والجواب: قد يكون ذلك مناسبا من وجهة نظر البعض، ولكن الأنسب في نظري هو إيرادها في هذا الموضع لسببين:

الأول: كون عقائد الإمامية المتكلم عنها في الباب الرابع أصبحت مختصة بهم، وعلامات واضحة تميزهم عن غيرهم، فلا مجال لنقدها هنالك من حيث كونها ناشئة من تأثرهم بغيرهم، وخصوصا أن أتباع هذا المذهب ينافحون عنها كونها عقائد لهم يعتقدونها ويعملون بها.

الثاني: أن المقصود هنا هو إثبات التأثر - وليس النقد - بعقائد وأفكار الآخرين بما يختص به الإمامية من عقائد وبغيرها مما لم يذكر هنالك من

العقائد. فقصدي هنا أعم من جهة الأنواع المشتركة في التأثر، وأخص من جهة بيان وجود الأثر والعلاقة فيما بينهم.

ذكر صاحب مختصر التحفة: (أن مذهب الشيعة له مشابهة تامة مع فرق اليهود والنصارى والمشركين والمجوس)، ثم ذكر وجه شبه المذهب الشيعي بكل طائفة من هذه الطوائف[1]. أما الشيخ إحسان إلهي ظهير فيقول: (وبعد هذا العصر تطور التشيع وتغيرت الشيعة، وتأثر وتأثروا من أفكار يهودية ومجوسية ونصرانية، وبعقائد مدخولة مدسوسة، نقمة على الحكام ومخدوعين بالتزويرات اليهودية والدسائس المجوسية، ومتأثرين من الذين تظاهروا بالإسلام تستراً على مكايدهم الخبيثة وتدابيرهم الهدامة، ومن الاختلاط بالفرس والبابليين، ومن الموالي الكارهين للعرب، الحاكمين عليهم والفاتحين بلادهم، والآخذين زمام أمورهم. والذي تولى كبر هذه العقائد والأفكار كان عبدالله بن سبأ مبعوث اليهود المتستر وراء اسم الإسلام، والمؤجج نار الفتنة، والنافخ فيها ضد أمير المؤمنين وخليفة المسلمين المنتخب بالاتفاق، صاحب رسول الله ﷺ وزوج ابنتيه وابن عمته، الجواد الكريم، السخي ذي النورين عثمان بن عفان ﷺ، كما سنتحدث عنه في الباب الآتي مفصلاً وبالأدلة والبراهين إن شاء الله تعالى)[2].

ويقول الأستاذ أحمد أمين: (والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية

---

(١) انظر مختصر التحفة ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٢) انظر كتاب (الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) ص(٤٠) نشر إدارة ترجمان السنة - لاهور باكستان.

ونصرانية وزرادشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارًا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم؛ فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقال الشيعة: إن النار محرمة على كل شيعي إلا قليلاً، كما قال اليهود: [لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة]، والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا: إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام، وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبدًا، فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي. وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس من قبل الإسلام، وتستر بعض الفرس بالتشيع وحاربوا الدولة الأموية، وما في نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم، والسعي لاستقلالهم... وقد ذهب الأستاذ [ولهوسن] إلى أن العقيدة الشيعية نبعت من اليهودية أكثر مما نبعت من الفارسية، مستدلا بأن مؤسسها عبدالله بن سبأ وهو يهودي، ويميل الأستاذ [دوزي] إلى أن أساسها فارسي... - ثم ذكر أحمد أمين رأيه بعد ذلك، وخلص فيه إلى أن التشيع بعد وفاة النبي ﷺ نما بمرور الزمان وبالمطاعن في عثمان ثم - أخذ صبغة جديدة بدخول العناصر الأخرى في الإسلام من يهودية ونصرانية ومجوسية، وأن كل قوم من هؤلاء كانوا يصبغون التشيع بصبغة دينهم، فاليهود تصبغ الشيعة بصبغة يهودية، والنصارى نصرانية، وهكذا: وإذا كان أكبر عنصر دخل في الإسلام هو العنصر الفارسي كان أكبر الأثر في التشيع إنما هو للفرس)[1].

---

(١) انظر كتاب (فجر الإسلام) ص(٢٥١-٢٥٢) نشر المكتبة العصرية - بيروت لبنان. وكتاب =

ومما تجدر الإشارة إليه أن مثل هذا التأثر بالديانات الأخرى وأفكارها وعقائدها مع كونه قد بدأ قديما قدم نشأة الشيعة كمذهب ومعتقد ودين؛ إلا أن الحنين إليها كونها أصوله التي تأثر بها استمر في ازدياد مع تقادم الزمن، وخصوصا عندما تكون الغلبة والحكم لأتباعه.

يقول الدكتور علي شريعتي تحت عنوان: نصرانية الغرب والتشيّع الصفوي؛ الإفرنجي في كربلاءا: (من القضايا الواضحة وجود نحو ارتباط بين الصفوية والمسيحية حيث تضامن الاثنان لمواجهة الإمبراطورية الإسلامية العظمى التي كان لها حضور فاعل على الصعيد الدولي أبان الحكم العثماني وشكلت خطراً جدياً على أوروبا، وقد وجد رجالات التشيّع الصفوي أنه لا بدّ من توفير غطاء (شرعي) لهذا التضامن السياسي فعملوا على تقريب التشيّع من المسيحية، وفي هذا الإطار عمد الشاه الصفوي إلى استرضاء المسيحيين من خلال دعوتهم للهجرة إلى إيران، وقد شيّد لمسيحيي (جلفا) مدينة مستقلة قرب العاصمة وأخذ يتودّد إليهم ويصدر بيانات وبلاغات رسمية يعلن فيها عن تمتّعهم بحماية تامة وحرية كاملة في ممارسة طقوسهم الدينية، ومن جهته سعى رجل الدين الصفوي إلى تجميل صورة بعض الشخصيات المسيحية وإقحامها في المشاهد التمثيلية التي تقام إحياءً لذكرى عاشوراء،... واستحدث الصفويون منصباً وزارياً جديداً باسم وزير الشعائر الحسينية،... ذهب وزير الشعائر الحسينية إلى أوروبا الشرقية وكانت تربطها بالدولة الصفوية روابط حميمة يكتنفها الغموض،

(الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) في المواضع ص(٣٢٢) و ص(٣٩٣-٣٩٤). كما يذكر بعض الباحثين: أنه تتبع مذاهب الشيعة فوجد عندها كل المذاهب والأديان التي جاء الإسلام لمحاربتها. انظر: بركات عبدالفتاح/الوحدانية: ص ١٢٥.

وأجرى هناك تحقيقات ودراسات واسعة حول المراسم الدينية والطقوس المذهبية والمحافل الاجتماعية المسيحية وأساليب إحياء ذكرى شهداء المسيحية والوسائل المتبعة في ذلك حتى أنماط الديكورات التي كانت تزين بها الكنائس في تلك المناسبات، واقتبس تلك المراسيم والطقوس وجاء بها إلى إيران حيث استعان ببعض الملالي لإجراء بعض التعديلات عليها لكي يصلح استخدامها في المناسبات الشيعية وبما ينسجم مع الأعراف والتقاليد الوطنية المذهبية في إيران، ما أدى بالتالي إلى ظهور موجة جديدة من الطقوس والمراسم المذهبية لم يعهد لها سابقة في الفلكلور الشعبي الإيراني ولا في الشعائر الدينية الإسلامية؛ ومن بين تلك المراسيم النعش الرمزي والضرب بالزنجيل والأقفال والتطبير واستخدام الآلات الموسيقية وأطوار جديدة في قراءة المجالس الحسينية جماعة وفرادى، وهي مظاهر مستوردة من المسيحية بحيث يستطيع كل إنسان مطلع على تلك المراسيم أن يشخّص أن هذه ليست سوى نسخة من تلك!... وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المباشرين لهذه الأعمال يدركون جيداً موقف العلماء الحقيقيين منها، ولكنهم يقنعون أنفسهم بأن هذه الأعمال خارجة عن نطاق الشريعة وداخلة في نطاق الحبّ الذي لا يلتزم كثيراً بالقيود والضوابط... واضح جداً أن هذه اللغة هي لغة التصوف، وأن هذه المشاعر والأحاسيس هي مشاعر غلوّ وإفراط نجمت عن أعمال الدراويش ومبالغات الخطباء والشعراء، وكل هذه المظاهر تستمدّ وجودها من عصب صفوي يغذّيها وينفخ فيها من أجل تضخيمها يوماً بعد يوم... كل هذه المراسيم والطقوس الاجتماعية والعرفية هي صيغ مقتبسة مما هو عند النصارى في أوروبا، وقد بلغت هذه الظاهرة حداً من السذاجة بحيث أن الاقتباس يتم بصورة حرفية دون أدنى تغيير، حتى أن بعض

المظاهر تنطوي على رفع علامة الصليب!!)[1].

ولكيلا أطيل في الحديث عن مثل هذه الحقيقة؛ فسأمثل فقط بأربع من عقائد الأديان الأخرى التي تبنتها روايات الكافي، وأحيل القارئ إلى البحوث المتخصصة في هذا الموضوع[2]:

*** عقيدة الفداء:**

أورد الكليني بسنده عن أبي الحسن موسى ﷺ قال: (إن الله ﷻ غضب على الشيعة فخيرني نفسي أو هم، فوقيتهم والله بنفسي)[3]. قال المازندراني: (قوله: [إن الله ﷻ غضب على الشيعة] لكثرة مخالفتهم وقلة إطاعتهم وعدم نصرتهم للإمام الحق. قوله: [فخيرني نفسي أو هم] أي فخيرني بين إرادة موتي، أو موتهم ليتحقق المفارقة بيني وبينهم، فوقيتهم والله بنفسي للشوق إلى لقاء الله تعالى، وللشفقة عليهم، ولئلا ينقطع نسل الشيعة بالمرة، ولتوقع أن يخرج من أصلابهم رجال صالحون)[4]. وبنحوه قال المجلسي[5].

---

(١) انظر (حقيقة التشيّع الصفوي) مختصر كتاب "التشيّع العلوي والتشيّع الصفوي" إعداد مجلة الراصد الإلكترونية ص(٥٠-٥٣).

(٢) حيث أثبت الباحثون في هذا الموضوع أن أغلب عقائد الشيعة الإمامية متأثرة بعقائد أديان أخرى، كعقيدة الإمامة التي هي أس العقائد الإمامية الأخرى، وكذا المهدية والغيبة والرجعة.

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٦٠/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون... - ح٥.

(٤) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤١/٦).

(٥) حيث قال: (قوله ﷺ: [غضب على الشيعة] إما لتركهم التقية... أو لعدم انقيادهم =

جاء في الموسوعة الميسرة أن من أهم أفكار ومعتقدات الديانة النصرانية: (الصلب والفداء: المسيح في نظرهم مات مصلوباً فداءً عن الخليقة، لشدة حب الله للبشر ولعدالته، فهو وحيد الله - تعالى الله عن كفرهم - الذي أرسله ليخلص العالم من إثم خطيئة أبيهم آدم وخطاياهم، وأنه دفن بعد صلبه، وقام بعد ثلاثة أيام متغلباً على الموت ليرتفع إلى السماء)[1]. ويقول الدكتور سعود الخلف: (الفداء هو اعتقاد النصارى أن موت المسيح كان كفارة لخطيئة آدم التي انتقلت إلى أبنائه بالوراثة[2]... ويعتقدون كذلك أن المسيح مات مصلوبا إلا أنهم يعللون ذلك بأنه: صلب فداءً للبشر لتخليصهم من خطيئة أبيهم آدم عليه السلام، وهي أكله من الشجرة التي نهي عنها، فانتقلت تلك الخطيئة إلى أبنائه، وأغضبت الله عليهم أيضاً، فكان لابد من وسيط يتحمل هذا الإثم ويرضى بأن

لإمامهم وخلوصهم في متابعته وإطاعة أوأمره... وقيل: خيرني الله بين أن أوطن نفسي على الهلاك والموت، أو أرضى بإهلاك الشيعة [فوقيتهم و الله بنفسي] يعني فاخترت هلاكي دونهم، وقيل: أي فخيرني بين إرادة موتي أو موتهم لتحقق المفارقة بيني وبينهم، فاخترت لقاء الله شفقة عليهم) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/١٢٦-١٢٧)، وجاء في كتاب (بحار الأنوار ٧٦/١٧) عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) قال: "ما كان له ذنب ولا همّ بذنب ولكن حمّله ذنوب شيعته ثم غفرها له". وورد في كتاب (علل الشرائع ص٢٠٨) أن النبي ﷺ قال لعلي: "إن الله تبارك وتعالى حملني ذنوب شيعتك ثم غفرها لي... ". وبنحوه في كتاب (تأويل الآيات ٢/٥٩٣) لشرف الدين الاسترابادي النجفي.

(١) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٢/٥٧٤-٥٧٥).

(٢) انظر كتاب (دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية) ص(٣٢٠) نشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض.

يموت على الصليب[1]... لقد نادى المسيح ﷺ بأنه لم يرسل إلا إلى خراف إسرائيل الضالة، بل نهى أتباعه عن الذهاب إلى قرى غير اليهودية، إلا أن أتباعه فيما بعد خالفوا ذلك، وتوجهوا إلى الوثنيين من الرومان واليونان والفرس وغيرهم في المناطق المجاورة، والأماكن التي أمكنهم الوصول إليها، ولما كانت الديانة المسيحية تفتقر للمقومات التي تكفل لها التأثير في تلك المجتمعات، حيث كانت دعوة لبني إسرائيل خاصة، وليس لها الصبغة العالمية التي يمكن أن تتغلب بها على تلك الأديان والفلسفات. لذا فقد غُلبت وأمكن للديانات الوثنية أن تصبغها بصبغتها، بل ألغتها تماماً، واحتلت مكانها، وأخذت مسماها هذا أمر يتضح لكل ناظر في الديانة النصرانية المحرفة، وقد أكد علماء الأديان والتاريخ ذلك، وأن الديانة النصرانية قد اصطبغت بالصبغة الوثنية، وأنها أخذت عقيدتها وعبادتها من تلك الوثنيات فضمتها إليها ووضعت عليها اسمها. ومن الأمثلة على أن النصارى قد ردوا عقائد الوثنيين الذين كانوا قبلهم... **إن الصلب - فداءً للبشر- عقيدة وثنية كانت موجودة لدى الهنادكة...)**[2].

*** عقيدة الحلول والاتحاد:**

حيث أورد الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال: سألته عن قول الله ﷻ: (وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) قال: (إن الله تعالى أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم، ولكنه خلطنا بنفسه، فجعل ظلمنا ظلمه، وولايتنا ولايته...)[3]. قال المازندراني: ([قال: إن الله أعظم وأعز وأجل وأمنع

---

(١) انظر المصدر السابق ص(٣٠٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٣٦٠-٣٦١).

(٣) انظر كتاب الكافي (١٤٦/١) ك التوحيد باب: النوادر - ح١١.

من أن يظلم] لبراءة ساحته عن الانفعال والتغير والعجز، وإذا كان كذلك فلا فائدة في نفي المظلومية عنه؛ فلا بد من صرف نفيها إلى من هو قابل لها وإليه أشار بقوله: [ولكنه خلطنا بنفسه] يقال خلطت الشيء بغيره خلطا فاختلطا بانضمام بعض إلى بعض، يعني ضمنا إلى نفسه المقدسة وشاركنا، [فجعل ظلمنا ظلمه] أي فجعل الظلم الواقع علينا منسوبا إلى نفسه واقعا على ذاته مجازا، كما جعل أسفنا منسوبا إلى ذاته، ثم نفاه عنا تسهيلا للأمر علينا وتسلية لنا)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال الله تبارك وتعالى: يا محمد إني خلقتك وعليا نورا يعني روحا بلا بدن قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري، فلم تزل تهللني وتمجدني، ثم جمعت روحيكما فجعلتهما واحدة، فكانت تمجدني وتقدسني، وتهللني، ثم قسمتها ثنتين وقسمت الثنتين ثنتين، فصارت أربعة محمد واحد وعلي واحد والحسن والحسين ثنتان، ثم خلق الله فاطمة من نور ابتدأها روحا بلا بدن، **ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا**)[2]. قال المازندراني بعد أن شرح ألفاظ هذه الرواية: (وهذا الذي ذكرناه على سبيل الاحتمال والله أعلم بحقيقة الحال. هذا وقال الفاضل الأمين الأسترآبادي: من الأمور المعلومة أن جعل المجردين واحدا ممتنع، وكذلك قسمة المجرد، فينبغي حمل الروح هنا على آل جسمانية نورانية منزهة عن الكثافة البدنية، وقال بعض الأفاضل: المراد بخلق الروحين بلا بدن خلقهما مجردين، **وبجمعهما وجعلهما واحدة جمعهما في بدن مثالي نوراني لاهوتي، وبتقسيمهما تفريقهما وجعل كل**

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣١٩/٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٤٠/١) ك الحجة باب: مولد النبي صلى عليه وآله ووفاته - ح٣.

واحد منهما في بدن شهودي جسماني، واستحالة تعلق الروحين ببدن واحد إنما هي في الأبدان الشهودية لا في الأبدان المثالية اللاهوتية. قوله [ثم مسحنا بيمينه] كلما نسب من أسماء الجوارح وأفعالهما إليه سبحانه فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة والتمثيل لتنزهه عنها، ولعل المراد بها الإفاضة والإعطاء والإحسان لأن المحسن منا إذا أحسن أحسن بيمينه والله سبحانه لما أحسن إليهم وأفاض نوره عليهم أضاء نوره وأظهر آثار عظمته فيهم لحكمة مقتضية لذلك، ومن جملتها إرشاد الخلق وهدايتهم بسببهم إلى الخيرات وما ينجيهم من العقوبات)[1].

وأما المجلسي فقد قال بعد شرحه لألفاظ هذه الرواية: (والأخبار في ذلك مستفيضة أوردت أكثرها في الكتاب الكبير، لكن فهمها صعب على العقول، والأولى الإيمان بها مجملا، ورد علمه إليهم عليهم السلام. ويخطر بالبال أنه يحتمل أن تكون إشارة إلى أنهم عليهم السلام لما كانوا المقصودين من خلق آدم عليه السلام وسائر ذريته، وكان خلق آدم من الطينة الطيبة ليكون قابلا لخروج تلك الأشخاص المقدسة منه، ربَّي تلك الطينة في الآباء والأمهات حتى كملت قابليتها في عبدالله وأبي طالب عليهما السلام، فخلق المقدسين منهما، فلعله يكون المراد بحفظ النور، وانتقاله من الأصلاب الطاهرة إلى الأرحام المطهرة كناية عن انتقال تلك القابلية واستكمال هذا الاستعداد فما ورد من أن كمالهم وفضلهم كان سبب الاشتمال على تلك الأنوار يستقيم على هذا الوجه، وكذا ما ضارعها من الأخبار، والله يعلم حقائق تلك الأسرار وحججه الأخيار عليهم السلام ... قوله: [فأفضى نوره فينا] أي أوصله إلينا أو وصل إلينا، وقيل: اتسع

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٧/١٤٦-١٤٧).

فينا...)[1].

جاء في كتاب الموسوعة الميسرة عند الحديث عن موقف الإسلام من مذهب وحدة الوجود: (الإسلام يؤمن بأن الله جل شأنه خالق الوجود منزَّه عن الاتحاد بمخلوقاته أو الحلول فيها. والكون شيء غير خالقه، ومن ثم فإن هذا المذهب يخالف الإسلام في إنكار وجود الله، والخروج على حدوده، ويخالفه في تأليه المخلوقات وجعل الخالق والمخلوق شيئاً واحداً... وهذا المذهب الفلسفي هو مذهب لا ديني، جوهره نفي الذات الإلهية، حيث يوحِّد في الطبيعة بين الله تعالى وبين الطبيعة، على نحو ما ذهب إليه الهندوس أخذاً من فكرة يونانية قديمة، وانتقل إلى بعض غلاة المتصوفة كابن عربي وغيره، وكل هذا مخالف لعقيدة التوحيد في الإسلام، فالله ﷻ منزه عن الاتحاد بمخلوقاته أو الحلول فيها)[2]. ويقول الدكتور سعود الخلف: (الاتحاد لدى النصارى المراد به هو: أن الله تبارك وتعالى اتخذ جسد المسيح له صورة، وحلَّ بين الناس بصورة إنسان هو المسيح تعالى الله عما يقولون)[3].

* **عقيدة التناسخ:**

حيث أورد الكليني بسنده عن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالى يقول: استكمال حجتي على الأشقياء من أمتك: من ترك ولاية علي ووالى أعداءه، وأنكر فضله

(١) انظر كتاب كتاب (مرآة العقول) (٣/١٨٨-١٨٩).
(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٢/٧٨٨).
(٣) انظر كتاب (دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية) ص(٢٩٦).

وفضل الأوصياء من بعده، فإن فضلك فضلهم، وطاعتك طاعتهم، وحقك حقهم، ومعصيتك معصيتهم، وهم الأئمة الهداة من بعدك، **جرى فيهم روحك، وروحك ما جرى فيك من ربك**، وهم عترتك من طينتك ولحمك ودمك وقد أجرى الله ﷻ فيهم سنتك وسنة الأنبياء قبلك، وهم خزاني على علمي من بعدك، حق علي لقد اصطفيتهم وانتجبتهم وأخلصتهم وارتضيتهم، ونجى من أحبهم ووالاهم وسلم لفضلهم، ولقد آتاني جبرئيل عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم وأحبائهم والمسلمين لفضلهم)[1]. قال المازندراني: (قوله [جرى فيهم روحك وروحك ما جرى فيك من ربك] الروح بالضم: ما يقوم به الجسد وتكون به الحياة والرحمة والقرآن والحياة الدائمة وروح القدس وقد مرَّ تفسيره وأنه مع النبي وبعده مع الأئمة)[2]، وقال المجلسي: (قوله: [جرى فيهم رُوحك] بالضم أي روح القدس، أو من **نسخ روحك** ومثله، والحمل على المبالغة،...)[3].

وبسنده عن المفضل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن علم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيته مرخى عليه ستره، فقال: (يا مفضل إن

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٠٨-٢٠٩) ك الحجة باب: ما فرض الله ﷻ ورسوله صلى الله عليه وآله من الكون مع الأئمة عليهم السلام- ح٤. قال البرقعي: (يقول في الحديث الرابع: إن روح محمد ﷺ تسري في أجساد الأئمة، وهذا ما يقول به مذهب التناسخ وهو كفر...) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٩). قلت: ولعل من تبعات هذه العقيدة الفاسدة مع كونها كفر؛ القول بعدم انقطاع النبوة لأنه بموت الرسول لا تنقطع الرسالة، لحلول روح الرسول في بدن شخص آخر يحمل رسالة الرسول الذي مات. ولعلنا نفهم بذلك العلاقة القوية بين الحلول والتناسخ، فالقول بالتناسخ يؤدي إلى القول بالحلول

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/٢٦٥).

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٤٢٢-٤٢٣).

الله تبارك وتعالى جعل في النبي صلى الله عليه وآله خمسة أرواح: روح الحياة فبه دب ودرج، وروح القوة فبه نهض وجاهد، وروح الشهوة فبه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الإيمان فبه آمن وعدل، وروح القدس فبه حمل النبوة، **فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس فصار إلى الإمام**، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة الأرواح تنام وتغفل وتزهو وتلهو، وروح القدس كان يرى به)[1]. قال المجلسي: (وأما انتقال هذا الروح إن حملناه على خلق آخر غير النفس فانتقاله ظاهر، وإن حملناه على النفس الكاملة فانتقاله مجاز عن انتقال حالته، وحصول شبه تلك الحالة في نفس أخرى)[2].

إن التناسخ معناه: (أن الإنسان إذا مات فإن روحه تتقمص إنساناً آخر يولد بعد موت الأول، فإذا مات الثاني تقمصت روحه إنساناً ثالثاً، وهكذا في مراحل متتابعة للفرد الواحد)[3]، (وهي فكرة تسربت لبابل من الهند فنقلها حاخامات بابل إلى الفكر اليهودي)[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٧٢/١) ك الحجة باب: فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام- ح٣. قال البرقعي: (وعلى كل حال فهذه أخبار تخالف القرآن أوردها غلاة كمفضل وأسوأ من ذلك، أنه يقول في هذا الخبر نفسه: إن روح القدس روح خاص بالنبي ينتقل بعد موته إلى بدن وصيه تماماً كانتقال الروح من جسم إلى جسم وهذا هو التناسخ الذي قال سيدنا الرضا عنه: من قال بالتناسخ فهو كافر. فكيف يقبل أهل الملة الإسلامية هذه الروايات المكفرة دون سند قرآني لها) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٩).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٦٩/٣).

(٣) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٤٠٠/١).

(٤) كما ورد في التلمود، انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٥٠٣/١).

* **عقيدة المخلص:**

حيث أورد الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: (قال الله تبارك وتعالى: لأعذبن كل رعية في الإسلام دانت بولاية كل إمام جائر ليس من الله، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ولأعفون عن كل رعية في الإسلام دانت بولاية كل إمام عادل من الله، وإن كانت الرعية في أنفسها ظالمة مسيئة)(١).

الديانة البوذية: (.. فلسفة وضعية انتحلت الصبغة الدينية، وقد ظهرت في الهند بعد الديانة البرهمية الهندوسية في القرن الخامس قبل الميلاد.. وتتجه إلى العناية بالإنسان، كما أن فيها دعوة إلى التصوف والخشونة ونبذ الترف والمناداة بالمحبة والتسامح وفعل الخير. وبعد موت مؤسسها تحولت إلى معتقدات باطلة، ذات طابع وثني، ولقد غالى أتباعها في مؤسسها حتى ألَّهوه... يعتقد البوذيون أن بوذا هو ابن الله، وهو المخلّص للبشرية من مآسيها وآلامها وأنه يتحمل عنهم جميع خطاياهم)(٢).

وقد توصل بعض الباحثين إلى (**أن الإيمان بالمهدي وغيبته أساس عقيدة الشيعة الاثني عشرية تشبه إلى حد كبير عقيدة اليهود في المخلِّص** ممَّا يؤكد تأثر الشيعة بالمعتقدات اليهودية. وأن من لم يؤمن بوجوده وغيبته عندهم كافر. وأن هذه العقيدة تسببت في انقسامات كبيرة في الصف الشيعي وأثرت تأثيراً

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٦/١) ك الحجة باب: فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله - ح٤. وفي ح٥ أورد الكليني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله لا يستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام ليس من الله وإن كانت في أعمالها برة تقية، وإن الله ليستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام من الله وإن كانت في أعمالها ظالمة مسيئة).

(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٧٥٨/٢-٧٥٩).

كبيراً على عدة قضايا فقهية عندهم كتعطيل الجهاد والجمعة، وأوجبت تقليد المراجع الشيعية، ومكنتها من النفوذ السياسي والاقتصادي الخطر)[1].

وأخيرا: لعلي أختم ملاحظاتي في هذه المقدمة بأمرين:

الأمر الأول: وجود روايات تؤسس لعقائد فرق وُجدت بعد زمن الكليني؛ مما يعني أيضا أحد أمرين: إما أن هذه الروايات كالمؤسس لهذه العقائد، أو أن كتاب الكافي مخترق إلى درجة أن أي فرقة شيعية تريد الانفصال بأي عقيدة أو فكرة فستجد بغيتها فيه، ومثال ذلك: (فرقة البابية التي نبعت من المذهب الشيعي الشيخي سنة ١٢٦٠هـ تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي بهدف إفساد العقيدة الإسلامية وتفكيك وحدة المسلمين وصرفهم عن قضاياهم الأساسية... حيث يعتقد أتباعها أن الباب هو الذي خلق كل شيء بكلمته، وهو المبدأ الذي ظهرت عنه جميع الأشياء، ويقولون بالحلول والاتحاد والتناسخ... ويوافقون اليهود والنصارى في القول بصلب المسيح، ويؤولون القرآن تأويلات باطنية ليتوافق مع مذهبهم)[2].

---

(١) انظر خاتمة رسالة دكتوراة بعنوان: (المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية) مخطوط للباحث جلال الدين محمد صالح حامد. وقال بعض الباحثين: (من المعروف في تاريخ النصرانية أن بولس اليهودي استطاع أن يحرّف الديانة النصرانية ويفرّغها من محتواها. وذلك بواسطة إدخال فكرة (المخلّص) فيها، فخيل لهم أن النجاة ليس بالعمل، وإنما بالإيمان (بالمخلص) الذي هو السيد المسيح، ثم اعمل بعده ما شئت وأنت مطمئن إلى أن السيد المسيح سيخلصك من العذاب، فحول الدين إلى فكرة مجردة لا معنى لها، فكرة خالية من الالتزام لا علاقة بينها وبين السلوك والعمل، وهكذا فعل الكليني وأسلافه بالضبط يريدون ليطفئوا نورَ الله بأفواههم واللهُ متمُّ نوره ولو كره الكافرون).

(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (١/٤٠٩-٤١٢). وكتاب (البهائية والبابية) (ص ٥-٦ و ٣٨) للدكتور عبدالله سمك – نشر دار التقوى – مصر.

حيث أورد الكليني عدة روايات تساعد على تأسيس مثل هذه الفرقة، منها:

- رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (الأوصياء هم أبواب الله عز وجل التي يؤتى منها، ولولاهم ما عُرف الله عز وجل، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه)[1].

(وفي الحديث الثاني: في هذا الباب نقل الرواة الكذابون ... عن الإمام الصادق أن الأوصياء أبواب الله، ولكن علياً رضي الله عنه قال في نهج البلاغة فيما يتعلق بالخالق والمخلوق (فما قطعكم عنه حجاب، ولا أغلق عنكم دونَهُ بابٌ، وإنه لبكلِّ مكان وفي كل حين وأوان)، هنا نفى سيدنا الأمير أن يكون لله باباً، ولكنَّ أبناءه قالوا نحن أبواب الله على حد قول الرواة المختلقين، وهذا الكلام أصبح حجة لأهل الباطل، وجاء سيد محمد علي الباب (زعيم البهائية)، وقال أنا بابٌ من أبواب الله التي أوردها الكافي في كتابه)[2].

- رواية سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام يؤخذ به، وما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله، ولرسول الله صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله، المعيب على أمير المؤمنين عليه السلام في شيء من أحكامه كالمعيب على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذي

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٩٣/١) ك الحجة - باب أن الأئمة (ع) خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي يؤتى منها - ح٢.

(٢) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٠)، والمعروف أن سيد محمد علي الشيرازي هو مؤسس البابية.

لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم، والحجة البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى. وقال: قال أمير المؤمنين ﷺ: أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر وأنا صاحب العصا والميسم، ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح بمثل ما أقرت لمحمد صلى الله عليه وآله، ولقد حملت على مثل حمولة محمد صلى الله عليه وآله، وهي حمولة الرب، وإن محمدا صلى الله عليه وآله يدعى فيكسى ويستنطق، وادعى فأكسى واستنطق فأنطق على حد منطقه، ولقد أعطيت خصالا لم يعطهن أحد قبلي، علمت علم المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أُبشر بإذن الله، وأؤدي عن الله ﷻ، كل ذلك مكنني الله فيه بإذنه)[1].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٩٧) ك الحجة - باب: أن الأئمة هم أركان الأرض - ح٢. وبنحو هذه الرواية أيضا رواية ربعي بن عبدالله، عن أبي عبدالله ﷺ أنه قال: (أبى الله أن يُجري الأشياء إلا بأسباب، فجعل لكل شيء سبباً، وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن) (١/١٨٣) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد إليه - ح٧، ورواية أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر ﷺ يقول: (إن عليا ﷺ باب فتحه الله، فمن دخله كان مؤمنا، ومن خرج منه كان كافرا، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى: لي فيهم المشيئة) (١/٤٣٧) ك الحجة - باب: فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية - ح٨. ورواية: (إن الله تبارك وتعالى لو شاء لعرف العباد نفسه، ولكن جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله والوجه الذي يؤتى منه، فمن عدل عن ولايتنا أو فضَّل علينا غيرنا، فإنهم عن الصراط لناكبون) (١/١٨٤) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٩.

قال المجلسي: (قوله: [أنا قسيم الله] أي القسيم المنصوب من قبل الله للتميز بين أهل الجنة وأهل النار بسبب ولايته وتركها، أو هو الذي يقف بين الجنة والنار فيقسمهما بين أهلهما بسبب ولايته وعداوته، كما دلت عليه صحاح الأخبار، والأخبار بذلك متواترة من طرق الخاصة والعامة. [وأنا الفاروق] أي الذي فرق بين الحق والباطل...، أو الفارق بين أهل الجنة وأهل النار... [ولقد أقرت لي] أي أذعنت لي بالولاية والفضل كما أذعنت له صلى الله عليه و آله... [خصالا] أي فضائل [ما سبقني إليها أحد] أي من الأوصياء أو من الرسل أيضا، فالمراد بقوله [قبلي] قبل ما أدركته من الأعصار، [علمت المنايا] أي آجال الناس، [والبلايا] أي ما يمتحن الله به العباد من الشرور والآفات أو الأعم منها ومن الخيرات [والأنساب] أي أعلم والد كل شخص فأميز بين أولاد الحلال والحرام [وفصل الخطاب] أي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل،... وقيل: هو القرآن، وفيه بيان الحوادث من ابتداء الخلق إلى يوم القيامة. [فلم يفتني ما سبقني] أي علم ما سبق من الحوادث أو العلوم النازلة على الأنبياء أو الأعم، [ولم يعزب] أي لم يغب عني علم ما غاب عن مجلسي في هذا العصر وفي الأعصار الآتية، [أبشر بإذن الله] أي عند الموت أولياءه أو الأعم [وأؤدي عنه] كل ما أقول لا عن رأي وهوى، [كل ذلك من الله] أي من فضله علي [بعلمه] أي بسبب ما يعلم من المصلحة في تمكيني وبالعلم الذي أعطانيه)[1].

وقال المازندراني: (قوله: [أنا قسيم الله بين الجنة والنار] من جاء يوم القيامة بولايته دخل الجنة ومن لم يجئ بها دخل النار. قال صاحب الطرائف: روى

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/٣٦٦-٣٧٢).

الشافعي ابن المغازلي في كتابه... أن النبي صلى الله عليه وآله قال: إذا كان يوم القيامة ونصب الصراط على شفير جهنم لم يمر عليه إلا من كان معه كتاب بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وفي بعض رواياتهم بأسانيدها إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لم يجز على الصراط إلا من كان معه جواز من علي بن أبي طالب عليه السلام، وروى الشافعي أيضا في كتاب المناقب... عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا كان يوم القيامة قال سبحانه لي ولعلي أدخلا إلى الجنة من أحبكما وأدخلا إلى النار من أبغضكما، فيجلس علي عليه السلام على شفير جهنم فيقول: هذا لي وهذا لك، الحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة... قوله: [علمت المنايا] **هو عليه السلام عندنا عالم بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن** كما دلت عليه الروايات المتكاثرة، ودل عليه أيضا ما روي عنه عليه السلام: لو شئت أن أخبر كل رجل بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن يكفروا فيّ برسول الله، إلا إني أفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه، فقد أشار إلى أنه قد يتجاهل **خوفا من أن يغلوا الأمة في أمره ويفضلوه على الرسول، بل من أن يتخذوه إلها**، كما ادعت النصارى في المسيح حيث أخبرهم بالأمور الغائبة، وإلى أنه قد يظهر كمال علمه لبعض خواصه ممن يؤمن الكفر منه، وهكذا شأن العلماء وأساطين الحكمة أن لا يضعوا الحكمة إلا في أهله، **ومع كمال احتياطه في إفشاء كماله ذهب طائفة إلى أنه شريك محمد صلى الله عليه وآله في الرسالة، وطائفة إلى أنه إله أرسَلَ محمداً إلى عباده**[1]... قوله: [وفصل الخطاب] أي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول الواضح الدلالة على

(١) أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله، اللَّهُمَّ لا تؤاخذني بما نقلت وكتبت في هذا الموضع.

المقصود للعارف، والمراد به كلام الله المشتمل على المصالح الكلية والجزئية والحكم البالغة والأوامر والنواهي وأحوال ما كان وما يكون إلى يوم القيامة أو الكتب السماوية كلها)[1].

الأمر الثاني: وجود روايات أكثرت من ذكر نبي الله داود وسليمان بطريقة توحي بتقديسهما إلى درجة نبذ شريعة الإسلام، والحكم بشريعتهما[2]، حيث

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٨٥-١٨٨).

(٢) وكذلك الاستشهاد بوصاية داود لسليمان من أجل إثبات وصاية الأئمة بعضهم لبعض، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الإمامة عهد من الله ﷻ معهود لرجال مسمين، ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده، إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود عليه السلام أن اتخذ وصيا من أهلك، فإنه قد سبق في علمي أن لا أبعث نبيا إلا وله وصي من أهله) (١/٢٧٨) ك الحجة - باب: أن الإمامة عهد من الله ﷻ معهود من واحد إلى واحد (ع) - ح٣، وإلا فما دخل الوصاية للأئمة بوصاية داود لابنه سليمان ما دامت الوصاية عهد من الله، يعني أنها بوحي من الله نزل في زمنه ﷺ، ألا يكفي فيها النص الثابت في الإسلام حتى يحتاج لتوكيده بشرع من قبلنا. ومن ذلك أيضا: رواية عن بعض أصحاب علي بن سيف، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له: إنهم يقولون في حداثة سنك، فقال: (إن الله تعالى أوحى إلى داود أن يستخلف سليمان وهو صبي يرعى الغنم، فأنكر ذلك عباد بني إسرائيل وعلماؤهم، فأوحى الله إلى داود عليه السلام أن خذ عصا المتكلمين وعصا سليمان واجعلهما في بيت، واختم عليها بخواتيم القوم فإذا كان من الغد، فمن كانت عصاه قد أورقت وأثمرت فهو الخليفة، فأخبرهم داود، فقالوا: قد رضينا وسلمنا). (١/٣٨٣) ك الحجة - باب: حالات الأئمة عليهم السلام في السن - ح٣. ومن ذلك أيضا: رواية عن عبدالله بن سليمان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الإمام فوض الله إليه كما فوض إلى سليمان بن داود؟ فقال: (نعم). (١/٤٣٨) ك الحجة - باب: في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم - ح٣. قلت: لطيفة: ومن تقدير الله اشتراك هذه الروايات الثلاث الدالة على هذه المعلومة في حملها للرقم (٣) على اختلاف أبوابها.

عقد الكليني بابا خاصا في كتاب الحجة، عنون له بقوله: (في الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، ولا يسألون البينة عليهم السلام)، وأورد تحته خمس روايات تدل على هذا العنوان سأذكرها جميعا لأهميتها[1] وأقتصر على موضع الشاهد منها، وهي كالتالي:

- رواية أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد عليه السلام حكم بحكم داود وسليمان لا يسأل بينة).

- رواية أبان قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود ولا يسأل بينة، يعطي كل نفس حقها).

- رواية عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: بما تحكمون إذا حكمتم؟ قال: (بحكم الله وحكم داود، فإذا ورد علينا الشيء الذي ليس عندنا، تلقانا به روح القدس).

- رواية جعيد الهمداني، عن علي بن الحسين عليهما السلام، قال: سألته بأي حكم تحكمون؟ قال: (حكم آل داود، فإن أعيانا شيء تلقانا به روح القدس).

- رواية عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما منزلة الأئمة؟ قال: (كمنزلة ذي القرنين وكمنزلة يوشع وكمنزلة آصف صاحب سليمان)، قال: فبما تحكمون؟ قال: (بحكم الله وحكم آل داود وحكم محمد صلى الله عليه وآله ويتلقانا به روح القدس)[2].

---

(١) انظرها جميعا في كتاب الكافي (١/٣٩٧-٣٩٨)، وانظر أيضا ح١٣ (١/٥٠٩).

(٢) قلت: وقد تكرر الجمع بين نبينا محمد ﷺ وبعض أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام في =

إن هذه الروايات بمجموعها من أول وهلة تدخل الريبة وعدم الارتياح من طريقة إيرادها وتأليفها، والعنوان الذي عنون به الكليني لها، وخصوصا إذا استصحبنا سوء الظن في الكليني من جهة، وسوء الظن في أتباعه من جهة أخرى لأسباب كثيرة مرت في ثنايا هذه الرسالة، يضاف إلى ذلك ما وضحته من وجود العلاقة والتأثير بين الأديان اليهودية والنصرانية وبين دين الكليني وأتباعه، ولكنني صدمت من طريقة التفسير والشرح لهذه الروايات من قبل شارحي الكافي وغيرهم ممن تعرض لها من المتقدمين والمتأخرين، في مقابل الفهم الذي استشهد به كل من نقد هذه الروايات من الباحثين من أهل السنة والجماعة وغيرهم، وهو أن المهدي المنتظر للشيعة إذا ظهر في آخر الزمان سيُعرض عن تحكيم شرع الله ورسوله محمد ﷺ ليحكم بشريعة داود وسليمان، أو على أقل تقدير سيجمع بين هذه الشرائع ويحكم بما يريد منها من دون اعتبار لكون شريعة الإسلام هي الشريعة الناسخة لجميع الشرائع، وهي الباقية إلى قيام الساعة.

لذا فلست في هذا الموضع بصدد توضيح ذلك، وبيان ما كتب فيها من

أكثر من موضع منها: رواية عبدالله بن يحي الكاهلي قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: إذا لقيت السبُع فاقرأ في وجهه آية الكرسي وقل له: " عزمت عليك بعزيمة الله، وعزيمة محمد صلى الله عليه وآله، وعزيمة سليمان بن داود عليهما السلام، وعزيمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والأئمة الطاهرين من بعده " فإنه ينصرف عنك إن شاء الله. قال: فخرجت فإذا السبع قد اعترض فعزمت عليه وقلت له: إلا تنحيت عن طريقنا ولم تؤذينا، قال: فنظرت إليه قد طاطأ رأسه وأدخل ذنبه بين رجليه وانصرف...) انظر كتاب الكافي (٥٧٢/٢) ك الدعاء - باب: الحرز والعوذة - ح١١.

الطرفين، بقدر ما قصدته من بيان تغلغل الأيادي السبئية في نصوص الكافي، وتطويعها للعقائد اليهودية وغيرها، وتوظيف رجال الدين للدفاع عن ذلك، ونشره بكل وسيلة تحقق المطلوب من وجودها. حيث سأقتصر على ذكر تفسير شراح الكافي لهذه الروايات، ثم أبين الفهم الصحيح لها، وأحيل للتوسع في ذلك على المراجع التي تحدثت عنها، فأقول: قال المازندراني بعد أن علق بالجملة على الروايات الخمس: (قوله: [بحكم الله وحكم آل داود وحكم محمد صلى الله عليه وآله] لعل المراد بحكم محمد صلى الله عليه وآله الحكم بظاهر الشريعة، وبحكم الله أو حكم داود الحكم بباطنها، وهو الحكم بالواقع، وبما يلقي إليهم روح القدس، وفيه دلالة على ما أشرنا إليه من **أن القائم قد يحكم بحكم داود لا دائما، كما أن داود قد كان يحكم به لا دائما، فليتأمل**)[1]. أما المجلسي فقد أطال في شرح ذلك، محاولا الدفاع عن هذا الفهم الذي أُنتقد به الإمامية بسبب هذه الروايات ثم ختم ذلك بقوله: (واعلم أن الظاهر من هذه الأخبار أن القائم عليه السلام إذا ظهر يحكم بما يعلم في الواقعة لا بالبينة، و أما من تقدمه من الأئمة عليهم السلام فقد كانوا يحكمون بالظاهر، وقد كانوا يظهرون ما كانوا يعلمون من باطن الأمر بالحيل،... وهذا الاختلاف في سيرهم ليس من قبيل النسخ حتى يرد أن لا نسخ بعد نبينا، بل إما باعتبار التقية في بعضها، أو اختلاف الأوضاع والأحوال في الأزمان، فإنه يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الإمام بالحكم بالواقع إذا لم يصر سببا لتفرق الناس ورجوعهم عن الحق، وبالحكم بالظاهر إذا صار سببا لذلك... قوله: [وحكم

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٤٢١).

محمد] إنما نسب إليه صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يتوهم أنهم يعملون بشريعة داود، بل إنما يحكمون بالواقع بحكم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والنسبة إلى داود على التشبيه، أو في كيفية الحكم يحكمون بحكم داود، وفي أصل الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، أو قد يحكمون بالواقع كداود، وقد يحكمون بالظاهر كمحمد صلى الله عليه وآله وسلم، باعتبار أن القائم ﷺ يحكم بالواقع وسائرهم عليهم السلام غالبا بالظاهر، أو يقال: أن القائم ﷺ قد يحكم بالواقع وقد يحكم بالظاهر، لكنه مخالف لظاهر أكثر الأخبار)[1].

فكل قارئ لهذه الشروح سيلاحظ محاولة صرفها عن ظاهرها لمعان متعددة هروبا من المعنى الظاهر، وهو نبذ شريعة الإسلام، والحكم بشريعة داوود.

(أقول: ربّما يذهب هذا الشيخ... في تأويل هذه الأحاديث على معنى إقامة العدل وإصابة الحق، كون حكم آل داود هو الحق والعدل، ولكن هذا التفسير ستجابهه نصوص شيعية كثيرة في هذا الباب، ومنها ما هو صريح أنه يحكم بما يسمّى (الجفر الأحمر) كما في بحار الأنوار للمجلسي: عن جعفر أنه قال: [إنّ القائم يسير في العرب في الجفر الأحمر]، قال (رفيد): قلت: جعلت فداك وما الجفر الأحمر؟ قال: فأمرَّ إصبعه على حلقه وقال: هكذا يعني الذّبح][١٨١/١٣] والجفر الأبيض عند الشيعة في كتبهم هو ما رواه الكليني في الكافي [٢٤٠/١] [قال أبو عبدالله ﷺ: إنّ عندي الجفر الأبيض، قال: قلت: فأيّ شيء فيه؟ قال: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم ﷺ والحلال والحرام].

(١) انظر كتاب كتاب (مرآة العقول) (٣٠١/٤-٣٠٥).

واضح من هذه النصوص الشّيعية أن حكم المهدي الشيعي سيكون بشريعة داود ﷺ، هذا مع حكمه بشريعة محمد ﷺ كذلك، وهو ردّ على من زعم أنّ مقصد الكلام هو إقامة الحق فقط لا شريعة داود ﷺ، والمغايرة بين شريعة محمد ﷺ وبين شريعة آل داود ﷺ معلومة واضحة... **وقد وردت روايات صريحة تبين هذا المعنى**: ففي بحار الأنوار لمحمد باقر المجلسي: [وأنّه يحكم بينهم مرّة بحكم آدم، ومرة بحكم داود، ومرة بقضاء إبراهيم، وفي كلّ واحد منها يعارضه بعض أصحابه] [٥٢/٣٨٩]. إذا علمنا هذا، ثم رأينا أنّ القرآن المزعوم الذي سيعلّمه المهدي الشيعي القادم لأتباعه ليس فيه حرف من القرآن، وهو ثلاثة أضعاف مصحفنا، علمنا أنّ المقصود بذلك هو التّلمود وليس القرآن الكريم. روى المفيد في كتاب الإرشاد بإسناد إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: [إذا قام قائم آل محمد ﷺ ضرب فساطيط، ويعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله ﷻ، فأصعب ما يكون من حفظه اليوم لأنّه يخالف فيه التّأليف] [ص ٤١٣])[1].

(ما تقول فيمن يتخلى عن حكم رسول الله ﷺ إلى حكم داود وآل داود ﷺ؟ وما تقول فيمن يترك دين الإسلام إلى دين اليهود؟ لا تنس إجابتك على هذين السؤالين فإن الأمر جلل)، بهذه المقدمة ابتدأ الباحث ناصح عبدالرحمن أمين حديثه في تأكيد هذا الفهم الظاهر من الروايات، والرد على التأويلات المخالفة لذلك في أكثر من خمسين صفحة بأسلوب شرعي وعقلي ساخر، فنَّد فيه

---

(١) انظر مقالا نشر في مجلة المنهاج بلندن بعنوان: قراءة في النبوءات (المسيح الدجال) لعمر محمود أبو عمر، تحدث فيه عن دور النبوءات عند الأعداء في تحديد سياساتهم مركزا على النصارى واليهود والروافض.

جميع روايات هذا الباب[1]. ومما جاء فيه:

- (ويبقى السؤال لماذا؟ لماذا إذا قام الإمام الثاني عشر يحكم بحكم داود وسليمان عليهما السلام؟ فإذا ظهر أمر الأئمة ونحمد الله تعالى أن أمرهم لم يظهر إلى الآن. بل ذاك فضل الله تعالى علينا إذ لم يجعل الأمر إلى أئمة الكليني وأمثاله، وإلا لكنا الآن على دين لا يرضاه الله تعالى، فمن المعلوم أن نبي الله داود وسليمان كانا على منهاج غير المنهاج الذي جاء به رسولنا ﷺ، وقد ارتضاه الله تعالى لنا ونسخ المناهج السابقة. فكل من دان غير دين الإسلام فإنه لن يُقبل منه وخسارته في الآخرة لا مراء فيها قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران:٨٥] فإذا ظهر أمر الإمام الثاني عشر: إما أنه يحكم بحكم داود وسليمان في مسألة عدم السؤال عن البينة فقط، أي أنه يحكم كحكم ذلك النبيين الكريمين دون أن يطلب من أحد البينة. وإما أنه يلغي العمل بحكم رسول الله، ويحيد عنه إلى حكم داود وسليمان، وذلك:

١ - لأن مجموع الروايات تدل على ذلك فيما كذب فيها الكليني ورواته على الأئمة بما صح عنهم، وبما لم يصح، وفيما خدع الكليني بها الشيعة.

٢ - لأن الكليني عندما صاغ لهذه الروايات - وهو من هو كما علمنا ذلك من خلال كلمات الإطراء والمدح والثناء والتوثيق الصادرة بحقه من علماء الشيعة وعلى تلاحق العصور، أقول: -فإنه فصل في العنوان بين [حكمهم بحكم داود] وبين [لا يسألون البينة] بحرف العطف [و]، والعطف يقتضي

(١) انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(١٤٨-٢٠٥).

المغايرة، فحكمهم بحكم داود وآل داود شيء، وعدم سؤالهم البينة شيء آخر. هذه هي دلالة حرف العطف في اللغة العربية عند من ينطقونها [و]، ولا ينطقونها [و]، وأحيانًا تكون تفسيرية)[1].

- (والعجب كل العجب من الكليني فيما ينقل عن أبي عبدالله، كيف جمع كلمات هذه الرواية؟ قائم محمد - حكم بحكم داود وسليمان. فالقائم قائم آل محمد، ولكن الحكم من داود وسليمان. فإما أن يكون قائم آل محمد ويحكم بحكم محمد ﷺ، وإما أن يكون قائم داود وآل داود فيحكم بحكم داود. أما أن يكون القائم من آل محمد، والحكم من داود وسليمان؛ فهذا الذي لا يمكن أن يجمع بينهما غير الكليني وأمثاله، ولكن لا تأبه فإنه الكافي، وكافيه تناقضًا وإسفافًا)[2].

- (ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين رواية أبي عبدالله وبين تلك المجموعة الطيبة من الآيات القرآنية المباركة - آيات وجوب التحاكم إلى الله ورسوله والإعراض عما سواهما -. ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين كون القائم وصيا لمحمد ﷺ، وبين حكمه بحكم داود عليه السلام!!. ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين كونه من أتباع القرآن ومن أتباع رسول الله ﷺ، وبين تلقيه لروح القدس بالأحكام من الله تعالى. ايتني بعقل إسلامي خاضع لكتاب الله وسنة رسوله يمكنه أن يُوَفِّقَ بين هذه المتناقضات)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٤٩-١٥١).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٦٦).

(٣) انظر المصدر السابق ص(١٧٩-١٨٠). وعلق الشيخ الدمشقية على روايات الباب بقوله:
=

المقدمة الخامسة: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

العقيدة هي مجموعة من القضايا المسلَّمة بالعقل والسمع والفطرة، يعقد عليها الإنسان قلبه ويثني صدره جازماً بصحتها قاطعاً بوجودها وثبوتها لا يرى خلافها أنه يصح أو يكون أبداً. وذلك كاعتقاد الإنسان بوجود خالقه، وعلمه به، وقدرته عليه، ولقائه به، وكاعتقاده بوجوب طاعته فيما بلغه من أوامره ونواهيه من طريق كتبه ورسله، وكاعتقاده بغنى ربه تعالى عنه، وافتقاره إليه، وأنه لا حياة ولا سعادة إلا بلزوم أمره، وأنه متى ابتعد عنه لحظة خاف على نفسه من الهلاك، وكاعتقاده أنه الرب المستحق للعبادة، ولا معبود سواه، واعتقاده أن الرب سمّى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، هذه الأسماء والصفات ينبغي أن تثبت له على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل[1].

وهناك أصول[2] واضحة تجمع عقيدة أهل السنة والجماعة تم استقاؤها من

(وهذا من أوجه العلاقة بين الشيعة وبين اليهود، وإلا فمن كان يعظم القرآن وسنة النبي ﷺ لا يقبل إلا أن يكون الحكم بهما. ولو كان داود حيا لما وسعه إلا اتباع سنة المصطفى ﷺ. وهل بقي حكم داود متوافرا بيننا؟ أم أن الكتب السابقة نسخت ولم يبق إلا اتباع القرآن؟) كتاب (نقد الأصول من الكافي).

(١) انظر كتاب (مباحث في العقيدة) للدكتور عبدالله الطيار (١١/١) ط مكتبة الرشد.

(٢) انظر هذه الأصول في كتاب (مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الحمد (١١- ١٥) نشر موقع دعوة الإسلام للمؤلف على الرابط: www.toislam.net (مباحث في العقيدة) للدكتور عبدالله الطيار (١/١٧-١٩) (مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة) للدكتور ناصر العقل - نشر: دار الصفوة - القاهرة.

مصادر التلقي والاستدلال لديهم، والتي تمتاز بقيامها على التسليم لله ولرسوله ﷺ، وسلامتها من الاضطراب والتناقض واللبس، وملائمتها للفطرة السليمة، وموافقتها للعقل الصريح الخالي من الشهوات والشبهات، واتصال سندها بالرسول ﷺ والتابعين وأئمة الدين قولاً، وعملاً، واعتقاداً، وعمومها، وشمولها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وحال، وأمة.

وبما أن الكليني في كتابه الكافي قد خالف أصول عقيدة أهل السنة والجماعة لعدم اتفاقه معهم في مصادر التلقي وأصول الاستدلال[1]؛ فسأقتصر في هذا الباب على ذكر الأصول العامة لعقيدة أهل السنة والجماعة بما أراه يتناسب مع ما خالف فيه الكليني، ومن تلك الأصول ما يلي:

١) مصدر العقيدة: هو كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ الصحيحة، وإجماع السلف الصالح.

٢) كل ما صح من سنة رسول الله ﷺ: وجب قبوله والعمل به، وإن كان آحاداً في العقائد وغيرها.

٣) المرجع في فهم الكتاب والسنة: هو النصوص المبينة لها، وفهم السلف الصالح، ومن سار على منهجهم من الأئمة، ولا يعارض ما ثبت من ذلك بمجرد احتمالات لغوية.

٤) أصول الدين كله: قد بينها النبي ﷺ، وليس لأحد أن يحدث شيئاً زاعماً أنه من الدين.

٥) التسليم لله ولرسوله ﷺ: ظاهراً، وباطناً، فلا يعارض شيء من الكتاب

(١) كما بينت ذلك وقررته في الباب الثاني من هذه الرسالة.

أو السنة الصحيحة بقياس، ولا ذوق، ولا كشف ولا قول شيخ، ولا إمام، ونحو ذلك.

٦) الرضا والطاعة المطلقة لله ولرسوله ﷺ، والإيمان بالله تعالى حكماً من الإيمان به رباً وإلهاً، فلا شريك له في حكمه، وأمره، وتشريع ما لم يأذن به الله، والتحاكم إلى الطاغوت، واتباع غير شريعة محمد ﷺ، وتبديل شيء منها كفر، ومن زعم أن أحداً يسعه الخروج عنها فقد كفر.

٧) العقل الصريح: موافق للنقل الصحيح، ولا يتعارض قطعيان منهما أبداً، وعند توهم التعارض يقدم النقل.

٨) الوسائل لها حكم المقاصد، وكل ذريعة إلى الشرك في عبادة الله أو الابتداع في الدين يجب سدها، فإن كل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

٩) تكفير من يعتقد وحدة الوجود، أو اعتقاد حلول الله تعالى في شيء من مخلوقاته، أو اتحاده به .

١٠) لا يجوز صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، فهو وحده المستحق للعبادة، فلا شريك له في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، فمن صرف شيئاً من أنواع العبادة، والاستغاثة، والاستعانة، والنذر، والذبح، والتوكل، والخوف، والرجاء لغير الله فقد أشرك، أياً كان المقصود بذلك، ملكاً مقرباً، أو نبياً مرسلاً، أو عبداً صالحاً، أو غيرهم.

١١) الوسيلة المأمور بها في القرآن هي ما يقرب إلى الله تعالى من الطاعات المشروعة، والتوسل ثلاثة أنواع: (مشروع): وهو التوسل إلى الله تعالى، بأسمائه وصفاته، أو بعمل صالح من المتوسل، أو بدعاء الحي الصالح.

(بدعي): وهو التوسل إلى الله تعالى بما لم يرد في الشرع، كالتوسل بذوات الأنبياء، والصالحين، أو جاههم، أو حقهم، أو حرمتهم، ونحو ذلك. (شركي): وهو اتخاذ الأموات وسائط في العبادة، ودعاؤهم وطلب الحوائج منهم والاستعانة بهم ونحو ذلك.

١٢) الأصل في أسماء الله وصفاته إثبات ما أثبته تعالى لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل كما قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، مع الإيمان بمعاني ألفاظ النصوص، وما دلت عليه.

١٣) الإيمان بالملائكة الكرام إجمالاً، وعلى التفصيل فيما صح به الدليل من أسمائهم، وصفاتهم، وأعمالهم، بحسب علم المكلف.

١٤) الإيمان بالكتب المنزلة جميعها، وأن القرآن أفضلها، وناسخها، وأن كل ما قبله طرأ عليه التحريف. وأما القرآن فهو محفوظ بحفظ الله له ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر:٩].

١٥) القرآن الكريم كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو معجز ومحفوظ.

١٦) الإيمان بالأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام- وأنهم أفضل ممن سواهم من البشر، ومن زعم غير ذلك فقد كفر. وما صح فيه الدليل بعينه منهم، وجب الإيمان به معيناً، ويجب الإيمان بسائرهم إجمالاً، وأن محمداً ﷺ أفضلهم وآخرهم.

١٧) الإيمان بأن الله أرسل محمدا ﷺ للناس جميعا، وأنه خاتم النبيين

والمرسلين، وأن الوحي قد انقطع بموته ﷺ، ومن اعتقد خلاف ذلك كفر.

١٨) الإيمان باليوم الآخر، وكل ما صح فيه من الأخبار، وما يتقدمه من العلامات والأشراط.

١٩) الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن الله علم كل شيء، وكتبه، وشاءه وقدره، وخلقه، والله تعالى على كل شيء قدير، وهو خالق كل شيء، وفعال لما يريد.

٢٠) الله خالق العباد وأفعالهم، فالله خالق كل شيء، والعباد فاعلون لها على الحقيقة.

٢١) التصديق والإيمان بما صح به الدليل من المغيبات كالعرش، والكرسي، والجنة، والنار، ونعيم القبر، وعذابه، والصراط، والحوض، والميزان وغيرها من دون تأويل، أو خوض فيما لا يُعلم، والوقوف عند النصوص الواردة، وفهمها على ضوء فهم سلف الأمة وخيارها.

٢٢) رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، في الجنة وفى المحشر حق، ومن أنكرها، أو أولها فهو زائغ ضال، وهي لن تقع لأحد في الدنيا.

٢٣) الإيمان بشفاعة النبي ﷺ، وشفاعة الأنبياء، والملائكة، والصالحين وغيرهم يوم القيامة لمن رضي الله عنهم، وأذن في الشفاعة لهم حسب ما ورد في الأدلة الصحيحة.

٢٤) كرامات الأولياء والصالحين حق، وليس كل أمر خارق للعادة كرامة، بل قد يكون ذلك استدراجاً، وقد يكون من تأثير الجن والشياطين، والضابط والمرجع هو الكتاب والسنة وموافقتهما.

٢٥) لا يعلم الغيب إلا الله وحده، ويطلع الله بعض رسله على شيء من الغيب، ومن ادعى علم الغيب فقد كفر.

٢٦) الحكم بغير ما أنزل الله كفر أكبر، وقد يكون كفراً دون كفر.

٢٧) لا يقطع لأحد بالجنة أو النار، إلا من ثبت النص بحقه .

٢٨) أفعال الناس عند القبور وزيارتها ثلاث أنواع: (الأول): مشروع وهو زيارة القبور؛ لتذكر الآخرة، وللسلام على أهلها، والدعاء لهم. (الثاني): بدعي ينافي كمال التوحيد، وهو وسيلة من وسائل الشرك، وهو قصد عبادة الله تعالى والتقرب إليه عند القبور، أو قصد التبرك بها، أو إهداء الثواب عندها، والبناء عليها، وتجصيصها وإسراجها، واتخاذها مساجد، وشد الرحال إليها، ونحو ذلك مما ثبت النهي عنه، أو مما لا أصل له في الشرع. (الثالث): شركي ينافي التوحيد، وهو صرف شيء من أنواع العبادة لصاحب القبر: كدعائه من دون الله، والاستعانة والاستغاثة به، والطواف، والذبح، والنذر له، ونحو ذلك.



الفصل الأول

موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الكليني من توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: موقف الكليني من توحيد الألوهية.

المبحث الثالث: موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الأول
موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة

التوحيد هو حق الله على العبيد، وحدُّه الجامع لكل أنواعه هو: (علم العبد واعتقاده واعترافه وإيمانه بتفرد الرب بكل صفات كماله، وتوحده في ذلك، واعتقاد أنه لا شريك له، ولا مثيل له في كماله، وأنه ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، ثم إفراده بأنواع العبادة، فدخل في هذا التعريف أقسام التوحيد الثلاثة: أحدها: توحيد الربوبية وهو: الاعتراف بانفراد الرب بالخلق والرزق والتدبير والتربية. الثاني: توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات جميع ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله محمد ﷺ من الأسماء الحسنى، وما دلت عليه من الصفات من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل. الثالث: توحيد العبادة وهو: إفراد الله وحده بأجناس العبادات وأنواعها وأفرادها، وإخلاصها لله من غير إشراك به في شيء منها. فهذه أقسام التوحيد التي لا يكون العبد موحداً حتى يلتزم بها كلها ويقوم بها)[1].

وقال ابن القيم ؒ: (التوحيد نوعان: نوع في العلم والاعتقاد، ونوع في الإرادة والقصد، ويسمى الأول: التوحيد العلمي، والثاني: التوحيد القصدي الإرادي، لتعلق الأول بالأخبار والمعرفة، والثاني بالقصد والإرادة، وهذا الثاني

(١) انظر كتاب (سؤال وجواب في أهم المهمات) ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن السعدي (٦١/٣) نشر مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة.

أيضا نوعان: توحيد في الربوبية، وتوحيد في الإلهية، فهذه ثلاثة أنواع)[1].

ونظرا لأن الكليني يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة في مصادرها وفي مستلزماتها، وخصوصا في مقام التوحيد بأنواعه الثلاثة؛ فسأبين بالأمثلة من روايات الكافي ما يوضح موقفه منها في المباحث الثلاثة التالية:



(١) انظر كتاب (مدارج السالكين) لابن قيم الجوزية (٤٨/١) ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

المبحث الأول
موقف الكليني من توحيد الربوبية

توحيد الربوبية -بتعريف أدق وأشمل-: (معناه: الاعتقاد الجازم بأن الله وحده رب كل شيء ومليكه، لا شريك له، وهو الخالق وحده وهو مدبر العالم والمتصرف فيه، وأنّه خالق العباد ورازقهم ومحييهم ومميتهم... وخلاصتهُ هو: توحيد الله تعالى بأفعاله)[1].

فإذا بحثنا في كتاب الكافي[2] عما يحقق هذا النوع من أنواع التوحيد؛ فسنجد

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) لمحمد نعيم ياسين ص(٦) بدون دار نشر- الطبعة الثانية، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) لعبدالحميد الأثري ص(٣١)، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) لمحمد محمدي النورستاني (٧-٢٣) - نشر دار غراس الكويت .

(٢) وللتنبيه: (١) يرد في بعض روايات هذا الباب روايات قد استشهدت بها في مظان شواهدها فيما سبق من مباحث الرسالة ، ولذا قد تتكرر هنا لوجود شاهد منها أيضا على ما يراد الاستشهاد بها عليه. (٢) ويرد أيضا في بعض روايات هذا الباب أكثر من شاهد على المعنى المطلوب الاستشهاد عليه، ولذا فقد اختار الموضع الأكثر مناسبة له وأورده فيه، وقد اضطر لتكراره في موضع آخر للحاجة إليه. ومثال ذلك - الذي ربما لن أستشهد به في كل موضع لاشتماله على شواهد عديدة، وربما أكتفي بغيره - ما أورده في رواية طويلة لصيغة دعاء يقال عند قبر الحسين عليه السلام، وفيها: (إذا أتيت أبا عبدالله عليه السلام فاغتسل على شاطئ الفرات، ثم ألبس ثيابك الطاهرة، ثم امش حافيا، فإنك في حرم من حرم الله، وحرم رسوله، وعليك بالتكبير والتهليل والتسبيح والتحميد والتعظيم لله عز وجل
=

الآتي:

١) أن جزءً من النور الإلهي حلَّ في الأئمة:

- حيث أورد الكليني بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال الله تبارك وتعالى: يا محمد إني خلقتك وعليا نورا يعني روحا بلا بدن قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري فلم تزل تهللني وتمجدني، ثم جمعت روحيكما فجعلتهما واحدة فكانت تمجدني وتقدسني وتهللني، ثم قسمتها ثنتين وقسمت الثنتين ثنتين فصارت أربعة محمد واحد وعلي واحد والحسن والحسين ثنتان، ثم خلق الله فاطمة من نور ابتدأها روحا بلا بدن، ثم **مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا**)[1].

= كثيرا، والصلاة على محمد وأهل بيته حتى تصير إلى باب الحير، ثم تقول: " السلام عليك يا حجة الله وابن حجته... من أراد الله بدء بكم، بكم يبين الله الكذب، وبكم يباعد الله الزمان الكلب، وبكم فتح الله، وبكم يختم الله، وبكم يمحو ما يشاء، وبكم يثبت، وبكم يفك الذل من رقابنا، وبكم يدرك الله ترة كل مؤمن يطلب بها، وبكم تنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها ورزقها، بكم يكشف الله الكرب، وبكم ينزل الله الغيث، وبكم تسيخ الأرض التي تحمل أبدانكم، وتستقر جبالها عن مراسيها، إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم، والصادر عما فصل من أحكام العباد...) انظر كتاب الكافي (٥٧٦/٤) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام - ح٢.

(١) انظر كتاب الكافي (٤٤٠/١) ك الحجة - باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٣. قلت: ولذلك أصبح النور الذي في الأئمة مثل نور الله، ويشهد لذلك ما أورده الكليني في الحديث الطويل في قصة معراج النبي ﷺ وفرضية الصلاة، وفيه عن أبي عبدالله عليه السلام: (ثم عرج به إلى السماء فنفرت الملائكة إلى أطراف السماء وخرت =

- وأيضا أورد بسنده رواية إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله كان إذ لا كان فخلق الكان والمكان، وخلق نور الأنوار الذي نورت منه الأنوار **وأجرى فيه من نوره الذي نورت منه الأنوار، وهو النور الذي خلق منه محمدا وعليا، فلم يزالا** نورين أولين، إذ لا شيء كون قبلهما، فلم يزالا يجريان طاهرين مطهرين في الأصلاب الطاهرة، حتى افترقا في أطهر طاهرين في عبدالله وأبي طالب عليهم السلام)[1].

- وأيضا أورد بسنده رواية إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله خلقنا من نور عظمته، ثم صور خلقنا من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش، **فأسكن ذلك النور فيه، فكنا نحن خلقا وبشرا نورانيين، لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيبا**، وخلق أرواح شيعتنا من طينتنا، وأبدانهم من طينة مخزونة

سجدا وقالت: سبوح قدوس ما أشبه هذا النور بنور ربنا... - وتكررت هذه العبارة بعدد السموات الثلاث التي عرج إليها، وقد كان يزاد في كل سماء أنواعا من النور لا تشبه الأنوار الأولى، وفي السماء الرابعة حصل له موقف مع الملائكة - ثم اجتمعت الملائكة وقالت: كيف تركت أخاك؟ فقلت لهم: وتعرفونه؟ قالوا: نعرفه وشيعته، وهم نور حول عرش الله...) (٤٨٣/٣-٤٨٤) ك الصلاة - باب: النوادر - ح١.

(١) انظر المصدر السابق (٤٤١/١-٤٤٢) ح٩. وبسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في وصف الأئمة: (خلقوا من طينة خلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام ومن نور خلق الله منه محمدا وذريته) (٤٠٢/١) ك الحجة - باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - ح٥.
يقول الدكتور ناصر القفاري معلقا بعد أن تحدث عن هذه الحقيقة في مذهب الشيعة: (وهذه المقالة التي عرضت لبعض شواهدها عندهم والتي تزعم حلول جزء إلهي بالأئمة، قد تطورت عند بعض شيوخهم واتسع نطاقها إلى القول "بوحدة الوجود"، وعدوا ذلك أعلى مقامات التوحيد..) أصول مذهب الشيعة (٥٢٠/٢).

مكنونة أسفل من ذلك الطينة، ولم يجعل الله لأحد في مثل الذي خلقهم منه نصيبا إلا للأنبياء، ولذلك صرنا نحن وهم: الناس، وصار سائر الناس همج، للنار وإلى النار)[(1)].

٢) أن الله خلط الأئمة بنفسه المقدسة:

- حيث أورد الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ٥٧﴾ قال: (إن الله تعالى أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم، **ولكنه خلطنا بنفسه، فجعل ظلمنا ظلمه،... وولايتنا ولايته...)**[(2)].

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٨٩/١) ك الحجة - باب: خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام - ح٢. وفي رواية ورد فيها وصف أبي عبدالله عليه السلام قال الراوي: (ويلك يا ابن المقفع ما هذا ببشر، وإن كان في الدنيا روحاني يتجسد إذا شاء ظاهرا، ويتروح إذا شاء باطنا فهو هذا..) (٧٥/١) ك التوحيد - باب: حدوث العالم وإثبات المحدث - ح٣. قال المازندراني: ("ما هذا ببشر" لأن ماله من الكلام الرايق والكمال الفائق غير معهود للبشر، "وإن كان في الدنيا روحاني" الروحاني بضم الراء وفتحها منسوب إلى الروح، أو الروح والألف والنون من زيادات النسب أي: إن كان في الدنيا جسم لطيف لا يدركه البصر، أو ملك كريم "يتجسد إذا شاء ظاهرا" أي: يصير ذا جسد وبدن إذا أراد ظاهرا يدرك بالأبصار، "ويتروح إذا شاء باطنا" أي: يصير روحا صرفا بلا جسد إذا أراد باطنا لا يدرك بالأبصار، فقوله ظاهرا وباطنا مفعول المشية "فهو هذا" أي فذلك الروحاني هو هذا الشيخ الذي وصفته بما وصفته). انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢١/٣)، وبنحوه قال المجلسي في مرآة العقول (٢٤٦/١).

(٢) انظر المصدر السابق (١٤٦/١) ك التوحيد باب: النوادر - ح١١. قال المازندراني: ("قال: سألته عن قول الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ " لرجوع جزاء =

- وأيضا أورد بسنده عن أبي حمزة قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: (إن الله خلق محمدا وعليا وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحا في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبحون الله ويقدسونه وهم الأئمة من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله)[1].

٣) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في ملكية الدنيا والآخرة، ولهم حق التصرف فيها:

- حيث أورد الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (وجدنا في كتاب علي عليه السلام: (أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين) **أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الأرض ونحن المتقون والأرض كلها لنا..)**[2].

- وأيضا أورد رواية محمد بن يحي بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له:

الظلم ونكاله إليهم يقال: ظلمه حقه إذا أخذه ظلما وقهرا، وحقيقة الظلم وضع الشئ في غير موضعه، "قال: إن الله أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم" لبراءة ساحته عن الانفعال والتغير والعجز وإذا كان كذلك فلا فائدة في نفي المظلومية عنه؛ فلا بد من صرف نفيها إلى من هو قابل لها وإليه أشار بقوله: "ولكنه خلطنا بنفسه" يقال خلطت الشئ بغيره خلطا فاختلطا بانضمام بعض إلى بعض، يعني ضمنا إلى نفسه المقدسة وشاركنا، "فجعل ظلمنا ظلمه" أي فجعل الظلم الواقع علينا منسوبا إلى نفسه واقعا على ذاته مجازا، كما جعل أسفنا منسوبا إلى ذاته، ثم نفاه عنا تسهيلا للأمر علينا وتسلية لنا). انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣١٩/٤).

(١) انظر المصدر السابق (٥٣٠/١-٥٣١) ك الحجة - باب: ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، عليهم السلام - ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٠٧/١) ك الحجة - باب: أن الأرض كلها للإمام - ح١.

أما على الإمام زكاة[1]؟ فقال: (أحلت يا أبا محمد أما علمت أن الدنيا والآخرة **للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء**، جائز له ذلك من الله)[2].

- وأيضا أورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (**عندنا خزائن الأرض ومفاتحها**، ولو شئت أقول بإحدى رجلي: أخرجي ما فيك من الذهب لأخرجت، قال: ثم قال بإحدى رجليه فخطها في الأرض خطاً فانفرجت الأرض، ثم قال بيده فأخرج سبيكة ذهب قدر شبر، ثم قال: انظروا حسناً، فنظرنا فإذا سبائك كبيرة بعضها على بعض تتلألأ، فقال له بعضنا: جُعلتُ فداك أعطيتم ما أعطيتم وشيعتكم محتاجون؟ قال: إنّ الله سيجمع لنا ولشيعتنا الدنيا والآخرة، ويدخلهم جنات النعيم ويدخل عدوّنا الجحيم)[3].

٤) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في حساب الخلق، والفصل بين الخلائق:

- حيث أورد الكليني بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في صيغة الدعاء عند قبر الحسين قال: (اللّهُمَّ صل على أمير المؤمنين عبدك وأخي رسولك الذي انتجبته بعلمك، وجعلته هاديا لمن شئت من خلقك، والدليل على من بعثته برسالاتك، **وديَّان الدِّين بعدلك، وفصل قضائك بين خلقك، والمهيمن على ذلك كله...**)[4].

---

(١) يقول الدكتور طه الدليمي في كتابه (هذا هو الكافي) ص(٥٦) من باب التعجب: (ومع ذلك يُستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾ على (إمامة الإمام). وأخيراً: تبين أن (الإمام) لا يزكي!).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٤٠٨-٤٠٩) ك الحجة - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٤٧٤) ك الحجة - باب: مولد أبي جعفر بن محمد عليه السلام - ح٤.

(٤) انظر المصدر السابق (٤/٥٧٢) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام =

=

- ح١. وقد تقدمت رواية: (ونحن الأعراف الذي لا يعرف الله ﷻ إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف يعرفنا الله ﷻ يوم القيامة على الصراط، فلا يدخل الجنة إلا من عرفنا وعرفناه، ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه) (١٨٤/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٩. ولعلَّ الكليني وأتباعه يفرقون لنا بين لفظة "ديَّان الدين" الموصوف بها الإمام علي ﷺ في رواية المتن، وبين نفس اللفظة الموصوف بها الله ﷻ في رواية أبي عبدالله ﷺ: (هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه ونوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين، عظِّم يا محمد أسمائي، واشكر نعمائي، ولا تجحد آلائي، إني أنا الله لا إله إلا أنا قاصم الجبارين، ومديل المظلومين، وديَّان الدين) (٥٢٧/١) ك الحجة - باب: ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم (ع) - ح٣. في (مرآة العقول) قال المجلسي في شرح لفظة (ديَّان الدين) في هذه الرواية: (ديان الدين: أي المجازي لكل مكلف بما عمل من خير وشر يوم الدين، وفي القاموس... الديان القهار والقاضي والحاكم والحساب والمجازي الذي لا يضيع عملا، بل يجزى بالخير والشر، انتهى) (٢١٠/٦). وفي موضع آخر قال: (و" الديان" قيل: هو القهار، وقيل: هو الحاكم والقاضي، وهو فعَّال من دان الناس أي قهرهم على الطاعة. وقال في النهاية: ومنه الحديث كان علي ديان هذه الأمة) (٤٤٢/١٦). لكنه لم يكمل العبارة فيما نقله عن النهاية، وفيها: (كان عليٌّ ديان هذه الأمة بعد نبيها) أي لفقهه وعدله وتمرسه في القضاء أصبح هو قاضيها وحاكمها الأول بعد نبيها، وهذه مع كونها مقولة نقلت عن بعض السلف، أو رويت كحديث منسوب للنبي ﷺ لا إشكال فيها. لكن الاشكال هو في سبب حذف المجلسي لهذه اللفظة، والذي سيزول عند رجوعنا لشرحه لرواية المتن، حيث يقول: (قوله ﷺ: "وديان الدين" أي قاضي الدين وحاكمه الذي يقضي بعدلك، و" بفصل قضائك" أي حكمك الذي جعلته فاصلا بين الحق والباطل، بأن يكون قوله" فصل": مجرورا بالعطف على عدلك، فيحتمل حينئذ أن يكون بين خلقك متعلقا بالديان، أو بالقضاء، ويحتمل نصبه بالعطف على قوله: "هاديا" وجره بالعطف على الدليل، فيحتمل أن يكون الدين بمعنى الجزاء أو المعنى أنه حاكم يوم الجزاء، فالأولى إشارة

=

٥) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص:

- حيث أورد الكليني بسنده عن عيسى شلقان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إن أمير المؤمنين عليه السلام له خؤولة في بني مخزوم وإن شابا منهم أتاه فقال: يا خالي إن أخي مات وقد حزنت عليه حزنا شديدا، قال: فقال له: تشتهي أن تراه؟ قال: بلى، قال: فأرني قبره، قال: فخرج ومعه بردة رسول الله صلى اله عليه وآله متزرا بها، **فلما انتهى إلى القبر تلملمت شفتاه ثم ركض برجله فخرج من قبره** وهو يقول بلسان الفُرس!!، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ألم تمت وأنت رجل من العرب؟ قال: بلى ولكنا متنا على سنة فلان وفلان فانقلبت ألسنتنا)[1].

- وأيضا أورد بسنده عن أبي بصير قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام فقلت له: أنتم ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم، قلت: رسول الله صلى الله عليه وآله وارث الأنبياء علم كما علموا؟ قال لي: نعم، قلت: **فأنتم تقدرون على**

إلى أنه الحاكم في القيامة، والثانية إلى أنه القاضي في الدنيا والله يعلم). (١٨/٢٩٢-٢٩٣).

(١) انظر المصدر السابق (١/٤٥٦-٤٥٧) ك الحجة - باب: مولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه - ح٧. قال البرقعي: (وإذا أردنا أن نقبل حديثاً كهذا من هؤلاء الرواة فعلينا أن ننكر كثيراً من الآيات القرآنية. لأن الله قال كثيراً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُ﴾ وقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡىِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ وقال أيضاً: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡىِۦ وَنُمِيتُ﴾ بالإضافة إلى ذلك قال ذلك الرجل: متنا على سنة فلان وفلان ولم يعين من هو هذا الرجل. ولم يبينوا لنا لماذا من يموت على غير سنة علي يصبح لسانه فارسياً؟!. ثم هل لعلي سنة غير سنة النبي ﷺ؟ وهل نكون خارجين عن الإسلام إذا لم نقبل روايات هؤلاء الغلاة المشركين فيما يتعلق في الإحياء والإماتة. وهل نفقد إيماننا حينئذٍ؟!). انظر كتاب كسر الصنم ص(٣٠٣).

أن تحيوا الموتى وتبرؤا الأكمه والأبرص؟ قال: نعم بإذن الله، ثم قال لي: ادن مني يا أبا محمد فدنوت منه فمسح على وجهي وعلى عيني فأبصرت الشمس والسماء والأرض والبيوت وكل شيء في البلد، ثم قال لي: أتحب أن تكون هكذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنت ولك الجنة خالصا قلت: أعود كما كنت، فمسح على عيني فعدت كما كنت، قال: فحدثت ابن أبي عمير بهذا، فقال أشهد أن هذا حق كما أن النهار حق)[1].

- وأيضا أورد رواية محمد بن يحي بسنده إلى أبي الحسن الأول ﵇ قال: قلت له: جعلت فداك أخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله ورث النبيين كلهم؟ (قال: نعم)، قلت: من لدن آدم حتى انتهى إلى نفسه؟ (قال: ما بعث الله نبيا إلا ومحمد صلى الله عليه وآله أعلم منه)، قال: قلت: إن عيسى ابن مريم كان يحي الموتى بإذن الله، (قال: صدقت وسليمان بن داود كان يفهم منطق الطير، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل)، قال: فقال: (... إن الله

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٠٧/١) ك الحجة - باب: مولد أبي جعفر بن علي ﵇ - ح٣.
وأيضا أورد بسنده عن عبدالله بن المغيرة قال: مرَّ العبد الصالح بامرأة بمنى وهي تبكي وصبيانها حولها يبكون، وقد ماتت لها بقرة، فدنا منها ثم قال لها: ما يبكيك يا أمة الله؟ قالت: يا عبدالله إن لنا صبيانا يتامى، وكانت لي بقرة معيشتي ومعيشة صبياني كان منها، وقد ماتت وبقيت منقطعا بي وبولدي لا حيلة لنا، فقال: يا أمة الله هل لك أن أحييها لك، فأُلهمت أن قالت نعم يا عبدالله، فتنحى وصلى ركعتين، ثم رفع يده هنيئة وحرك شفتيه، ثم قام فصوت بالبقرة فنخسها نخسة، أو ضربها برجله، فاستوت على الأرض قائمة، فلما نظرت المرأة إلى البقرة صاحت، وقالت: عيسى ابن مريم ورب الكعبة، فخالط الناس وصار بينهم ومضى ﵇) انظر كتاب الكافي (٤٨٤/١) ك الحجة - باب: مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام - ح٦.

يقول في كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقد ورثنا نحن هذا القرآن الذي فيه ما تسير به الجبال وتقطع به البلدان، ونحي به الموتى، ونحن نعرف الماء تحت الهواء...)[1].

٦) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في التشريع والتحليل والتحريم:

- حيث أورد الكليني بسنده عن محمد بن سنان قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: (يا محمد إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفردا بوحدانيته ثم خلق محمدا وعليا وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم، **فهم يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تبارك** وتعالى، ثم قال: يا محمد هذه الديانة التي من تدينها مرق، ومن تخلف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمد)[2].

٧) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في عرض أعمال العباد عليهم:

- حيث أورد الكليني بسنده عن عبدالله بن أبان الزيات وكان مكينا عند

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٢٦/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين قبلهم - ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٤١/١) باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٥. قال البرقعي: (في الحديث الخامس: رواية محمد بن سنان الكذاب، يقول إن الله فوض أمور خلق الكون إلى: محمد وعلي وفاطمة، وهؤلاء يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون وكأن مشيئة الله هي اتباع لمشيئة هؤلاء، وانظروا أيها القراء كيف حقر هؤلاء الكذابون الله الذي كل يوم هو في شأن، وجعلوا الله تابعاً لمحمد وعلي وفاطمة، وقالوا بالتفويض في التكوين والتشريع مع أن القائل بالتفويض كافر). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٩٧).

الرضا عليه السلام قال: قلت للرضا عليه السلام: ادع الله لي ولأهل بيتي فقال: (أولست أفعل؟ والله إن أعمالكم لتعرض علي في كل يوم وليلة، قال: فاستعظمت ذلك، فقال لي: أما تقرأ كتاب الله عز وجل: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟ قال: هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام)[1].

- وأيضا أورد بسنده[2] أنه قال: (لا تتكلموا في الإمام، فإن الإمام يسمع الكلام

---

(١) انظر المصدر السابق (٢١٩/١-٢٢٠) ك الحجة - باب: عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله والأئمة (ع) - ح٤ وعلق الغفاري محقق الكافي على هذه الرواية بما نقله عن صاحب الوافي: (يعني عليا وأولاده الأئمة عليهم السلام وإنما خص عليا عليه السلام بالذكر لأنه كان خاصة الموجود في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروف بينهم)، وقال البرقعي: (ونحن سنأتي بالآية كي تظهر خيانة الرواة، ولكي يتبين أن هذه الآيات لا علاقة لها بعرض الأعمال على الأئمة، ولا تتعلق بعرض أعمال المؤمنين إطلاقاً.. - ثم أورد الآيات وعلق عليها ثم قال: - أيها القارئ العزيز... انظر مدى التحريف والتلاعب بالقرآن، بالإضافة إلى ذلك فإن عرض الأعمال على النبي والأئمة يخالف مئات الآيات في القرآن... والله ستار [قلت: الصواب: ستير] على ذنوب عبيده ولا يرضى أن يعلم ذنوب عباده غيره... إذن، كيف يقول الرواة الكذابون إن الأئمة مطلعون على أعمال العباد خلافاً للقرآن، بالإضافة إلى أن النبي والأئمة في عالم آخر... هذه هي نتيجة البعد عن القرآن واتباع الخرافات التي يأتي بها الرواة...). انظر كتاب كسر الصنم ص(١٧١-١٧٢).

(٢) هذه الرواية لم يذكر فيها الكليني اسم الإمام، وإنما أوردها بسند قال في آخره: "عن جميل بن دراج قال: روى غير واحد من أصحابنا أنه قال: لا تتكلموا في الإمام.. "، ولعلها من الروايات التي ألصقت بآل البيت من بعض أتباعهم وأدرجها الكليني في كتابه الكافي، وهي مما يستشهد بها على وجود الزيادة والسقط في مرويات الكافي، أو وجود روايات في الكافي لا تصح نسبتها للأئمة، وقد بينت ذلك في موضعه من الباب الأول من الرسالة.

=

وهو في بطن أمه، فإذا وضعته كتب الملك بين عينيه: وتمت كلمة ربِّك صدقاً وعدلاً لا مبدّل لكلماته وهو السميع العليم، فإذا قام بالأمر رفع له في كل بلد منار ينظر إلى أعمال العباد)[1].

٨) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في علم الغيب الذي اختص به، وعلم المنايا:

- حيث أورد الكليني بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال: ثم مكث هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل، إن الله عز وجل يقول فيه تبيان كل شيء)[2].

=

وللفائدة: هذه الإشكالية في السند لم يتعرض لها شراح الكافي في موضعها كالمازندراني في شرح الأصول (٣٨٩/٦)، أو المجلسي في مرآة العقول (٢٦٧/٤).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٨٨/١) ك الحجة - باب: مواليد الأئمة عليهم السلام -ح ٦. وأيضا ح٣. وأيضا أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (إن الله تبارك وتعالى إذا أحب أن يخلق الإمام أمر ملكا فأخذ شربة من ماء تحت العرش، فيسقيها أباه فمن ذلك يخلق الإمام، فيمكث أربعين يوما وليلة في بطن أمه لا يسمع الصوت، ثم يسمع بعد ذلك الكلام، فإذا ولد بعث ذلك الملك فيكتب بين عينيه: [وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم] فإذا مضى الإمام الذي كان قبله، رفع لهذا مناراً من نور ينظر به إلى أعمال الخلائق، فبهذا يحتج الله على خلقه) انظر كتاب الكافي (٣٨٧/١) ك الحجة - باب: مواليد الأئمة عليهم السلام -ح ٢.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦١/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم - ح٢. قلت: وشراح الكافي على أن الأئمة يعلمون الغيب، انظر ذلك في المقدمة الرابعة. ومما يشار إليه في هذا

=

- وأيضا أورد بسنده رواية عن الرضا عليه السلام يقول فيها: (فإن محمد صلى الله عليه وآله كان أمين الله في خلقه، فلما قبض صلى الله عليه وآله كنا أهل البيت ورثته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب ومولد الإسلام...)[1].

- وأيضا أورد بسنده رواية عن أبي الحسن عليه السلام يقول فيها عن صفات الإمام: (**ويخبر بما في غدٍ**، ويكلّم الناس بكل لسان... **إن الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح**، فمن لم يكن هذه

الموضع أيضا صورة من صور التناقض في روايات الكليني في الباب نفسه، حيث أورد بسنده عن سيف التمار قال كنا مع أبي عبدالله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر فقال: (علينا عين؟) فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحدا فقلنا: ليس علينا عين فقال: (ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبئتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون، وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة) (١/٢٦٠-٢٦١) قلت : فمن يعلم الغيب لماذا يسأل هذا السؤال التافه - هل علينا عين أم لا؟ - مع كونه يستطيع هو الجواب عنه بسهولة، وبدون سؤال.

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٢٣) ك الحجة - باب: أن الائمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم -ح ١ قال المازندراني: (قوله [عندنا علم البلايا] هذا بعض أنواع علومهم، ولهم أنواع أخر مثل علم أسرار المبدأ والمعاد، وأسرار القضاء والقدر، وأحوال الجنة والنار، ومراتب المقامات والدركات، وعلم الأحكام والحدود إلى غير ذلك مما لا يعلم قدرها وكميتها وكيفيتها إلا العالم المحيط بالكل). انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/٣٠١).

الخصال فليس هو بإمام)[1].

- وأيضا أورد بسنده عن إسحاق بن عمار قال: سمعت العبد الصالح ينعى إلى رجل نفسه، فقلت في نفسي: وإنه ليعلم متى يموت الرجل من شيعته!؟ فالتفت إلي شبه المغضب، فقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا والإمام أولى بعلم ذلك، ثم قال: يا إسحاق اصنع ما أنت صانع، فإن عمرك قد فني، وإنك تموت إلى سنتين وإخوتك وأهل بيتك لا يلبثون بعدك إلا يسيرا حتى تتفرق كلمتهم ويخون بعضهم بعضا حتى يشمت بهم عدوهم، فكان هذا في نفسك فقلت: فإني أستغفر الله بما عرض في صدري، فلم يلبث إسحاق بعد هذا المجلس إلا يسيرا حتى مات، فما أتى عليهم إلا قليل حتى قام بنو عمار بأموال الناس فأفلسوا)[2].

٩) أن الأئمة يشاركون الرب جل وعلا في أخذ الميثاق على إمامتهم وعرض الأرواح:

- حيث أورد الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام، عن جابر قال: قلت له: لم سمي أمير المؤمنين؟ قال: (الله سماه، وهكذا أنزل في كتابه [وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم]، وأن محمدا رسولي، وأن عليا أمير المؤمنين)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٨٥) ك الحجة - باب: الأمور التي توجب حجة الإمام عليه السلام - ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٤٨٤) ك الحجة - باب: مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام -ح ٧.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٤١٢) ك الحجة - باب: نادر - ح٤. ولم أجد هذا الباب ورواياته =

- وأيضا أورد بسنده رواية عن أبي عبدالله عليه السلام أن رجلا جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام وهو مع أصحابه فسلم عليه ثم قال له: أنا والله أحبك وأتولاك، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: (كذبت)، قال بلى، والله إني أحبك وأتولاك، فكرر ثلاثا، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: (كذبت، ما أنت كما قلت، **إن الله خلق الأرواح قبل الأبدان بألفي عام، ثم عرض علينا المحب لنا**، فوالله ما رأيت روحك فيمن عرض، فأين كنت؟ فسكت الرجل عند ذلك ولم يراجعه)[1].

= عند المجلسي في النسخة التي بين يدي، وأما المازندراني فقال: (قوله: "وأن محمدا رسولي" إشارة إلى أن هذا كان منزلا حذفه المحرفون المنافقون حسدا وعنادا) قال الشعراني معلقا عليه: (قوله "حذفه المحرفون" الخبر ضعيف في الغاية، ولو فرض صحته إسنادا لكان اشتمال متنه على أمر محال كافيا في رده لعدم إمكان صدوره من المعصوم عليهم السلام) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٠١/٥). قال البرقعي: (فانظروا، أليس من المؤسف أن يكون في كتاب حديث مثل هذه الخزعبلات، إضافة إلى أن هذا الراوي الجاهل لم يفهم أن كلمة « أمير المؤمنين » ليست اسماً بل هي لقب. وأن اسم سيدنا الأمير رضي الله عنه كان علياً وليس أمير المؤمنين... قال الإمام في الحديث الرابع: أن الآية ١٧١ من سورة الأعراف قد حرّفت حيث قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وقد أنزلت هكذا: (ألست بربكم وأن محمداً رسول وأن علياً أمير المؤمنين)، ولما كانت هاتان الجملتان قد أنزلتا في القرآن، وكانتا غير واردتين فيه الآن، فإن في القرآن نقص... وكأن الله تعالى عندما قال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ﴾ قد غفل عن هذا التحريف -نعوذ بالله-، والسؤال الآن: ماذا ترانا نقول عن هذه الرواية المخالفة للقرآن؟) كتاب كسر الصنم ص(٢٨٣-٢٨٤).

(١) انظر المصدر السابق (٤٣٨/١) ك الحجة - باب: في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم - ح ١. قال البرقعي: (روى في هذا الباب ثلاثة أحاديث. عد المجلسي اثنين منها ضعيفاً ومجهولاً، والآخر مختلف فيه، والعجب العجاب أن الكليني أخذ رواياته من المجهولين أو =

المبحث الثاني
موقف الكليني من توحيد الألوهية

توحيد الألوهية هو إفراد الله تعالى بأَفعال العباد، ويسمى توحيد العبادة، ومعناه الاعتقاد الجازم بأن الله ﷻ هو: الإلهُ الحق ولا إلهَ غيره، وكل معبود سواه باطل، وإفراده تعالى بالعبادة والخضوع والطاعة المطلقة، وأَن لا يشرك به أَحد كائنا من كان، ولا يُصْرَف شيء من العبادة لغيره؛ كالصلاة، والصيام، والزكاة،

=

من الضعاف أو من القائلين بتحريف القرآن أو من المشركين والغلاة، من جملة ذلك هنا الحديث الأول رواه عن صالح بن سهل الذي عده علماء الرجال مشركاً، وقالوا إنه كان كذاباً ومغالياً وكانت صنعته وضع الأحاديث، وكان من القائلين بألوهية سيدنا الصادق ؓ فقد اختلق أن رجلاً قال لأمير المؤمنين أنا أحبك فقال له: كذبت فحلف الرجل مراراً وكرر ذلك، فكذبه أيضاً. هنا لا بد أن نقول إن الأنبياء لم يطلعوا على بواطن الناس... لأن عالم السر والخفاء هو الله فقط... وثمة مئات من الآيات الأخرى تدل على ذلك. وبهذا يكون القول بأن علياً ؓ يعلم باطن أحد قول مخالف لمئات الآيات من القرآن. وانظر أيها القارئ الكريم إلى ما قاله الله لرسوله في الآية ١٠١ من سورة التوبة من حيث أنه لا يعرف المنافقين، ولكن الكليني يقول في الحديث الثاني إن الإمام الباقر ؓ قال: إننا نعرف كل من نراه، فهل هذا الكلام يصدر عن مؤمن أم عن منافق؟ ترى ما السبب الذي جعل الكليني يجمع كل حديث مخالِف للقرآن في كتابه. ولعل هناك من سيقول إن الكليني كان عامياً قليل الخبرة ولم يفهم ولم تكن لديه قوة التمييز، ونجيبه إذن لماذا أثنى العلماء اللاحقون على كتابه إلى هذا الحد؟ وما الغرض وما الفائدة من ذلك؟!.) كتاب كسر الصنم ص(٢٩٥-٢٩٦).

والحج، والدعاء، والاستعانة، والنذر، والذبح، والتوكُّل، والخوف والرجاء، والحُبّ، وغيرها من أَنواع العبادة الظاهرة والباطنة، وأَن يُعْبَدَ الله بالحُبِّ والخوفِ والرجاءِ جميعا، وعبادتُه ببعضها دون بعض ضلال[1].

فإذا بحثنا في كتاب الكافي عما يحقق هذا النوع من أنواع التوحيد؛ فسنجد الآتي:

١) تقرير أن الإمام هو مفزع العباد في النوائب:

حيث أورد الكليني بسنده إلى الرضا عليه السلام قال: (... الإمام... الدال على الهدى، والمنجي من الردى... والدليل في المهالك... **ومفزع العباد في الداهية النآد**. الإمام أمين الله في خلقه، وحجته على عباده وخليفته في بلاده،... المطهر من الذنوب والمبرأ عن العيوب...)[2].

---

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(١١)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٣٢-٣٣)، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٢٣-٣١).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٢٠٠) ك الحجة - باب: نادر جامع في فضل الإمام وصفاته - ح١.
قال البرقعي: (روى في هذا الباب حديثين، سند الأول مرفوع ومتنه يظهر غلوه، لأن الإمام مجد فيه نفسه ومدحها إلى حد جعل فيه نفسه متصفاً بصفات الله، وهنا لا بد من التساؤل لماذا لم يُعَرِّف الله إماماً كهذا إلى الناس؟ ولماذا لم يعتبر إماماً كهذا حجة؟ بل قال: [لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل]. هناك أشياء في هاتين الروايتين لا توافق القرآن والعقل،... لقد نسج الراوي هنا ما أراد والقراء لم يتدبروا، وما عرفوا أن هذه الروايات وأمثالها هراء ولا معنى لها، ومن ذلك أيضاً يقول الحديث: « هيهات هيهات ضلّت العقول وتاهت الحلوم وحارت الألباب عن وصف شأن من شأنه ». ويجدر أن يقال له هنا، قل صراحة إنه هو الله، والله أكبر، والإمام أكبر من أن يوصف، والصفات التي وصف بها الله ذُكرت هنا بشأن الإمام وقد عمد إلى الغلّو!... مثلاً، في =

٢) تقرير أن الأئمة هم الوسطاء بين الله وبين خلقه:

حيث أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله ﷺ: (الأوصياء هم أبواب الله ﷻ التي يؤتى منها، ولولاهم ما عُرف الله ﷻ، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه)(١).

٣) تفويض الأئمة في بيان الحلال والحرام أو في كتمانه، والحث على اتباعهم في ذلك:

- حيث أورد الكليني بسنده عن الوشاء قال: سألت الرضا ﷺ فقلت له:

=

هذا الحديث يوصف الإمام بصفات الله ويقول عن الإمام: (لا كيف وأنّى) يعني لا مكان للإمام ولا كيف. وقال سيدنا الأمير ﷺ في الخطبة ١٩ عن الله: (لم تتناه في العقول فتكون في مهب فِكرِها مكيفاً). وقال في الخطبة ٤٨١: (ما وَحَّدَه من كيفه). هؤلاء الغلاة الملحدون أعطوا للإمام الصفة نفسها. والعجب كيف يسكت علماؤنا عن هذه المسائل أو يؤيّدونها ضمنياً! يقول الرسول ﷺ مخاطباً لله تعالى: (يا عالماً لا يجهل)، أما في هذا الحديث فيقول: (الإمام عالم لا يجهل) مع أن أمير المؤمنين يقول في الخطبة ٩٤١: (كم أطْرَدْتُ الأيامَ أبحثُها عن مكنون هذا الأمر، فأبى الله إلا إخفاءه، هيهات، علم مخزون...)... وبالاختصار إن ما جاء في هذين الحديثين في حق الإمام ما ادعى ذلك سيدنا الأمير ﷺ لنفسه، بل ما ادعى رسول الله ﷺ ادعاءً كهذا، بل قال: "أنا بشر مثلكم يوحي إلي". وكان الرسول يتضرع إلى الله دائماً قائلاً: "رب زدني علماً". وأنا لا أظن أن الإمام الصادق ادعى هذه الأوصاف والدعاوى لنفسه، إذ أن أكثرها تخالف القرآن) كتاب كسر الصنم ص(١٥٣-١٥٤).

(١) انظر المصدر السابق (١٩٣/١) ك الحجة - باب أن الأئمة (ع) خلفاء الله ﷻ في أرضه وأبوابه التي يؤتى منها - ح٢. وقد ذكر البرقعي: أن علياً ﷺ قال في نهج البلاغة فيما يتعلق بالخالق والمخلوق: (فما قطعكم عنه حجاب، ولا أغلق عنكم دونَهُ بابٌ، وإنه لبكلِّ مكان وفي كل حين وأوان) انظر (كسر الصنم) ص(١٥٠).

جعلت فداك (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)؟ فقال: (نحن أهل الذكر ونحن المسؤولون، قلت: فأنتم المسؤولون ونحن السائلون؟ قال: نعم، قلت: حقا علينا أن نسألكم؟ قال: نعم، قلت: حقا عليكم أن تجيبونا؟ قال: لا، **ذاك إلينا إن شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل...)**[1].

(١) انظر المصدر السابق (٢١٠/١-٢١١) ك الحجة - باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الائمة (ع) - ح٣. وبسنده أيضا في نفس الباب سؤال الورد أخو الكميت لأبي جعفر عليه السلام: قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ من هم؟ قال: نحن، قال: قلت: علينا أن نسألكم؟ قال: نعم، قلت: عليكم أن تجيبونا؟ قال: ذاك إلينا) (٢١١/١) ح٦. وبسنده عن علي بن الحسين عليه السلام: (على الأئمة من الفرض ما ليس على شيعتهم، وعلى شيعتنا ما ليس علينا، أمرهم الله عز وجل أن يسألونا، قال: " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " فأمرهم أن يسألونا، وليس علينا الجواب، إن شئنا أجبنا، وإن شئنا أمسكنا") (٢١٢/١) ح٨. قال الدكتور القفاري: (وبما أن الأئمة - حسب اعتقاد الشيعة- جهة تحليل وتحريم؛ فإن لهم الخيار في أن يبينوا للناس أمر الحلال والحرام، وأن يكتموا... وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم... ولم يكتف الشيعة بذلك، بل زعموا أن لأئمتهم حق إضلال الناس، وإجاباتهم بالأجوبة المتناقضة، لأنه قد فوض إليهم ذلك) (أصول مذهب الشيعة) (٤٨٦/٢-٤٨٧)، وقال البرقعي تعليقا على رواية أبي جعفر الثاني عليه السلام، وفيها: (ثم خلق محمدا وعليا وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى...) كتاب الكافي (٤٤١/١) باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٥، (في الحديث الخامس: رواية محمد بن سنان الكذاب، يقول إن الله فوض أمور خلق الكون إلى: محمد وعلي وفاطمة، وهؤلاء يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون وكأن مشيئة الله هي اتباع لمشيئة هؤلاء، وانظروا أيها القراء كيف حقَّر هؤلاء الكذابون الله الذي كل =

٤) تبيين أن الراد على الإمام كالراد على الله وهو على حد الشرك:

حيث أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله ﷺ: (ما جاء عن أمير المؤمنين ﷺ يؤخذ به، وما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله، ولرسول الله صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله. المعيب على أمير المؤمنين ﷺ في شيء من أحكامه كالمعيب على الله ﷻ وعلى رسوله صلى الله عليه وآله، **والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله**، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذي لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد...)[1].

٥) صرف الأمة عن توحيد الله بالعبادات الشرعية بالترغيب في العبادات البدعية والكفرية:

وهذا الملحظ يتمثل في صور عديدة منها:

أ- أن الحج إلى قبور ومشاهد الأئمة أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام:

فقد روى بسنده عن بشير الدهان قوله: قلت لأبي عبدالله ﷺ: ربما فاتني الحج فاعرِّف[2] عند قبر الحسين ﷺ؟ فقال: (أحسنت يا بشير أيما مؤمن أتى قبر الحسين ﷺ عارفا بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين

يوم هو في شأن، وجعلوا الله تابعاً لمحمد وعلي وفاطمة، وقالوا بالتفويض في التكوين والتشريع مع أن القائل بالتفويض كافر). انظر كتاب كسر الصنم ص(٢٩٧).

(١) انظر المصدر السابق (١٩٧/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة هم أركان الأرض - ح٢.

(٢) (التعريف على ما ذكره الجوهري: الوقوف بعرفات، ولعله استعمل هنا في الاشتغال بالدعاء والعبادة عن عشية يوم عرفة في أي موضع كان) انظر حاشية كتاب الكافي (٥٨٠/٤).

عمرة مبرورات مقبولات، وعشرين حجة وعمرة مع نبي مرسل، أو إمام عدل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مائة حجة، ومائة عمرة، ومائة غزوة مع نبي مرسل، أو إمام عدل)، قال: قلت له: كيف لي بمثل الموقف؟ قال: فنظر إليَّ شبه المغضب، ثم قال لي: (يا بشير: **إن المؤمن إذا أتى الحسين عليه السلام يوم عرفة، واغتسل من الفرات، ثم توجه إليه، كتب الله له بكل خطوة حجة بمناسكها** - ولا أعلمه إلا قال: وغزوة -)[1].

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٨٠/٤) ك الحج - باب: فضل زيارة أبي عبدالله الحسين عليه السلام - ح١. قلت: وبنحوه بقية الروايات في هذا الباب وعدة أبواب تليه في فضل زيارة قبور بعض الأئمة، والشاهد من ذلك اختيار الموضع الذي وردت فيه، فهي في كتاب الحج، بل وفي آخره لتقرر لدى أتباع الكليني أن حج القبور والمشاهد أفضل من حج بيت الله الحرام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراك بالله أعظم من عبادة الله وحده، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت" [منهاج السنة: ١٢٤/٢]. قال الدكتور القفاري: (هذه المسألة التي قال عنها عالم من أكبر علماء أهل السنة المعنيين بتتبع أمر الرافضة والرد عليهم بأنه قد وصله خبرها عن طريق بعض الثقات هي اليوم مقررة ومعلنة في المعتمد من كتب الاثني عشرية في عشرات من الروايات تنص على أن زيارة المشهد أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام). (أصول مذهب الشيعة) (٤٥٣/٢). قلت: وحتى لا أظلم الكليني في هذا الحكم؛ سأورد روايتين تشهد بذلك، أولهما ما أورده عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيها أن رجلا أتاه: (فقال له: إني قد حججت تسع عشرة حجة، فادع الله أن يرزقني تمام العشرين حجة، قال: هل زرت قبر الحسين عليه السلام قال: لا، قال: لزيارته خير من عشرين حجة) (٥٨٠/٤) ح٣. وثانيهما ما أورده عن أبي جعفر عليه السلام، وفيها أنه سئل عن رجل حج حجة الإسلام، فدخل متمتعا بالعمرة إلى الحج، فأعانه الله على عمرته وحجه، ثم أتى المدينة فسلم على النبي صلى الله عليه وآله، ثم أتاك عارفا بحقك يعلم أنك =

ب- الحث على زيارة القبور والمشاهد، والترغيب فيها:

فقد روى بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله: (يا علي من زارني في حياتي، أو بعد موتي، أو زارك في حياتك، أو بعد موتك، أو زار ابنيك في حياتهما، أو بعد موتهما ضمنت له يوم القيامة أن أخلصه من أهوالها وشدائدها، حتى أصيره معي في درجتي)[1].

ت- تجويز الطواف بقبر النبي ﷺ والأئمة:

فقد روى بسنده عن يحيي بن أكثم - قاضي سامراء - قال: بينا أنا ذات يوم

حجة الله على خلقه، وبابه الذي يؤتى منه فسلم عليك، ثم أتى أبا عبدالله الحسين صلوات الله عليه فسلم عليه، ثم أتى بغداد وسلم على أبي الحسن موسى عليه السلام، ثم انصرف إلى بلاده فلما كان في وقت الحج رزقه الله الحج، فأيهما أفضل: هذا الذي قد حج حجة الاسلام يرجع أيضا فيحج؟ أو يخرج إلى خراسان إلى أبيك علي بن موسى عليه السلام فيسلم عليه؟ (قال: لا، بل يأتي خراسان فيسلم على أبي الحسن عليه السلام أفضل..) (٥٨٤/٤) باب: فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام - ح٢.

(١) انظر المصدر السابق (٥٧٩/٤) ك الحج - باب: فضل الزيارات وثوابها - ح٢. وبسنده عن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما لمن زار رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: (كمن زار الله ﷻ فوق عرشه)، قال: قلت فما لمن زار أحدا منكم؟ قال: (كمن زار رسول الله صلى الله عليه وآله) (٥٨٥/٤-٥٨٦) باب: فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام - ح٥. وبسنده عن أبي الحسن موسى عليه السلام: (أدنى ما يثاب به زائر أبي عبدالله عليه السلام بشط الفرات إذا عرف حقه وحرمته وولايته؛ أن يغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) (٥٨٠/٤) ك الحج - باب: فضل زيارة أبي عبدالله الحسين عليه السلام - ح٩. وفي الباب نفسه بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (من أتى قبر الحسين عليه السلام عارفا بحقه كتب الله له أجر من أعتق ألف نسمة وكمن حمل على ألف فرس مسرجة ملجمة في سبيل الله) ح٥.

دخلت أطوف بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله فرأيت محمد بن علي الرضا عليهما السلام يطوف به، فناظرته في مسائل عندي فأخرجها إلي، فقلت له: والله إني أريد أن أسألك مسألة وإني والله لأستحيي من ذلك، فقال لي: أنا أخبرك قبل أن تسألني تسألني عن الإمام، فقلت: هو والله هذا، فقال: أنا هو، فقلت: علامة؟، فكان في يده عصا فنطقت، وقالت: إن مولاي إمام هذا الزمان وهو الحجة)[1].

ث- تقرير أن الصلاة والصدقة في بعض مشاهد الأئمة لها فضل ومضاعفة أجر:

فقد روى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام: (مكة حرم الله وحرم رسوله وحرم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها بمائة ألف صلاة، والدرهم فيها بمائة ألف درهم، والمدينة حرم الله وحرم رسوله وحرم أمير المؤمنين صلوات الله عليهما، الصلاة فيها بعشرة آلاف صلاة، والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم، والكوفة حرم الله وحرم رسوله وحرم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٣٥٢-٣٥٣) ك الحجة - باب: ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة - ح٩. قال المجلسي: (والطواف بالقبر إنما يتيسر من خارج العمارة، وربما يستدل به على جواز الطواف بقبور النبي والأئمة عليهم السلام، وفيه نظر إذ حمله على الطواف الكامل بعيد، بل الظاهر أنه عليه السلام كان يدور من موضع الزيارة إلى جانب الرجل ليدخل بيت فاطمة عليها السلام كما هو الشائع الآن، والمانع لا يمنع مثل هذا، لكن ما ورد في بعض الأخبار لا تطف بقبر، ليس بصريح في هذا المعنى، إذ يحتمل أن يكون المراد بالطواف الحدث، قال في النهاية: الطوف الحدث من الطعام، ومنه الحديث نهى عن متحدثين على طوفهما أي عند الغائط،...). (مرآة العقول ٤/٩٩-١٠٠).

بألف صلاة والدرهم فيها بألف درهم)[1]. وبسنده أبي عبدالله عليه السلام: (تتم الصلاة في ثلاثة مواطن: في المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله، وعند قبر الحسين عليه السلام)[2].

ج- تجويز الصلاة إلى قبور الأئمة وعندها، وسؤالهم الحاجات والشفاعات:

فقد روى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام: (إذا فرغت من السلام على الشهداء فائت قبر أبي عبدالله عليه السلام فاجعله بين يديك ثم تصلي ما بدا لك)[3]. وبسنده

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٨٦/٤) ك الحج - باب: بدون عنوان - ح١. وبسنده أيضا عن أبي شبل قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أزور قبر الحسين عليه السلام؟ قال: (نعم، زر الطيِّب، وأتم الصلاة فيه، قلت: فإن بعض أصحابنا يرون التقصير، قال: إنما يفعل ذلك الضعفة) (٥٨٧/٤) ك الحج - باب: بدون عنوان - ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٨٧/٤) ك الحج - باب: بدون عنوان - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٥٧٨/٤) ك الحج - باب: فضل زيارة قبر أبي عبدالله الحسين عليه السلام - ح٤. وبسنده أيضا عن أبي عبدالله عليه السلام: (إذا أردت زيارة الحسين عليه السلام فزره وأنت حزين مكروب شعث مغبر جائع عطشان، وسله الحوائج وانصرف عنه ولا تتخذه وطنا) (٥٨٧/٤) ك الحج - باب: النوادر - ح٢. وبسنده أيضا عن أبي عبدالله عليه السلام في دعاء زيارة قبر الحسين عليه السلام: (إذا أتيت أبا عبدالله عليه السلام فاغتسل على شاطئ الفرات، ثم ألبس ثيابك الطاهرة، ثم امش حافيا، فإنك في حرم من حرم الله، وحرم رسوله، وعليك بالتكبير والتهليل والتسبيح والتحميد والتعظيم لله عز وجل كثيرا، والصلاة على محمد وأهل بيته حتى تصير إلى باب الحير، ثم تقول: " السلام عليك يا حجة الله وابن حجته، السلام عليكم يا ملائكة الله وزوار قبر ابن نبي الله " ثم اخط عشر خطوات، ثم قف وكبر ثلاثين تكبيرة، ثم امش إليه حتى تأتيه من قبل وجهه، فاستقبل وجهك بوجهه، وتجعل القبلة بين كتفيك... ثم تدور فتجعل قبر أبي عبدالله عليه السلام بين يديك فصل ست ركعات) (٥٧٦/٤-٥٧٧) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام - ح٢.

عن أبي الحسن ﷺ قال: (تقول ببغداد: [السلام عليك يا ولي الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا نور الله في ظلمات الأرض، السلام عليك يا من بدا لله في شأنه أتيتك عارفا بحقك معاديا لأعدائك فاشفع لي عند ربك] وادع الله وسل حاجتك، قال: وتسلم بهذا على أبي جعفر ﷺ)(١).

ح- تجويز التعوذ بالأحياء والأموات، وسؤالهم والاستغاثة بهم من دون الله:

فقد روى بسنده عن إبراهيم بن عبدالحميد عن رجل قال: دخلت على أبي عبدالله ﷺ فشكوت إليه وجعا بي فقال: قل: (بسم الله، ثم امسح يدك عليه، وقل: أعوذ بعزة الله، وأعوذ بقدرة الله، وأعوذ بجلال الله، وأعوذ بعظمة الله، وأعوذ بجمع الله، وأعوذ برسول الله، وأعوذ بأسماء الله من شر ما أحذر، ومن شر ما أخاف على نفسي) تقولها سبع مرات، قال: ففعلت فأذهب الله ﷻ بها الوجع

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٧٨/٤) ك الحج - باب: القول عند قبر أبي الحسن موسى ﷺ وأبي جعفر الثاني وما يجزئ من القول عند كلهم (ع) - ح١. وبسنده أيضا عن أبي الحسن صاحب العسكر ﷺ قال: (تقول عند رأس الحسين ﷺ: " السلام عليك يا أبا عبدالله، السلام عليك ياحجة الله في أرضه، وشاهده على خلقه، السلام عليك يا ابن رسول الله السلام عليك يا ابن علي المرتضى، السلام عليك يا ابن فاطمة الزهراء، أشهد أنك قد أقمت الصلاة، وآتيت الزكاة، وأمرت بالمعروف، ونهيت عن المنكر، وجاهدت في سبيل الله حتى أتاك اليقين، فصلى الله عليك حيا وميتا " ثم تضع خدك الأيمن على القبر وقل: " أشهد أنك على بينة من ربك جئت مقرا بالذنوب لتشفع لي عند ربك يا ابن رسول الله " ثم اذكر الأئمة بأسمائهم واحدا واحدا وقل: " أشهد أنكم حجة الله " ثم قل: " اكتب لي عندك ميثاقا وعهدا أني أتيتك أجدد الميثاق، فاشهد لي عند ربك إنك أنت الشاهد ") (٥٧٧/٤) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي ﷺ - ح٣.

عني)[1]. وبسنده عن إسماعيل بن يسار، عن بعض من رواه قال: إذا أحزنك أمر فقل في آخر سجودك: (يا جبرئيل يا محمد، يا جبرئيل يا محمد تكرر ذلك اكفياني ما أنا فيه فإنكما كافيان واحفظاني بإذن الله فإنكما حافظان)[2].

وبسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله إني ذو عيال وعلي دين، وقد اشتدت حالي، فعلمني دعاء أدعو الله ﷻ به ليرزقني ما أقضي به ديني، وأستعين به على عيالي، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عبدالله توضأ وأسبغ وضوؤك، ثم صل ركعتين تتم الركوع والسجود، ثم قل: يا ماجد يا واحد يا كريم يا دائم، أتوجه إليك بمحمد نبيك نبي الرحمة صلى الله عليه وآله، يا محمد يا رسول الله إني أتوجه بك إلى الله ربك وربي ورب كل شيء، أن تصلي على محمد وأهل بيته، وأسألك نفحة كريمة من نفحاتك، وفتحا يسيرا، ورزقا واسعا ألم به شعثي، وأقضي به ديني، وأستعين به على عيالي)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٥٦٦) الدعاء - باب: الدعاء للعلل والأمراض - ح٨. وروى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن استطعت أن لا تبيت ليلة حتى تعوذ بأحد عشر حرفا؟ قلت: أخبرني بها؟ قال: قل: ("أعوذ بعزة الله وأعوذ بقدرة الله، وأعوذ بجلال الله وأعوذ بسلطان الله، وأعوذ بجمال الله، وأعوذ بدفع الله وأعوذ بمنع الله، وأعوذ بجمع الله وأعوذ بملك الله، وأعوذ بوجه الله، وأعوذ برسول الله صلى الله عليه وآله من شر ما خلق وبرأ وذرأ". وتعوذ به كلما شئت) (٢/٥٣٧-٥٣٨) ك الحجة - باب: الدعاء عند النوم والانتباه - ح٩.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٥٥٨-٥٥٩) ك الدعاء - باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٩.

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٥٥٢) ك الدعاء - باب: الدعاء للرزق - ح٦.

خ- تجويز طلب الشفاعة من الأموات، والتعوذ بهم من عقوبة الآخرة:

فقد روى بسنده دعاء يقال عند زيارة قبر أمير المؤمنين، وفيه: (أتيتك يا أمير المؤمنين عارفا بحقك، مستبصرا بشأنك، معاديا لأعدائك، مواليا لأوليائك، بأبي أنت وأمي أتيتك **عائذا بك من نار استحقها مثلي** بما جنيت على نفسي، أتيتك زائرا **أبتغي بزيارتك فكاك رقبتي من النار**، أتيتك هاربا من ذنوبي التي احتطبتها على ظهري، أتيتك وافدا لعظيم حالك ومنزلتك عند ربي؛ **فاشفع لي عند ربك**؛ فإن لي ذنوبا كثيرة، وإن لك عند الله مقاما معلوما، وجاها عظيما، وشأنا كبيرا، وشفاعة مقبولة وقد قال الله ﷻ: (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) اللَّهُمَّ رب الأرباب، صريخ الأحباب، إني عذت بأخي رسولك معاذا ففك رقبتي من النار...)[1].



(١) انظر المصدر السابق (٥٧٠/٤) ك الحج - باب: دعاء آخر عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام - ح١.

المبحث الثالث
موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات

توحيد الأسماء والصفات معناه الاعتقاد الجازم بأَنَّ الله ﷻ له الأَسماء الحسنى والصفات العُلى، وهو متَّصف بجميع صفات الكمال، ومنزَّهٌ عن جميع صفات النقص، متفرد بذلك عن جميع الكائنات. وأَهل السُنَة والجماعة: يَعْرِفُونَ ربهم بصفاته الواردة في القرآن والسنَة ويصفون ربَّهم بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسولهُ ﷺ ولا يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، ولا يُلحدون في أَسمائه وآياته، ويثبتون لله ما أَثبته لنفسه من غير تمثيل، ولا تكييف، ولا تعطيل ولا تحريف، وقاعدتهم في كلِّ ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾. وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [1].

لقد خصص الكليني كتاب التوحيد من كتابه الكافي للحديث عن بعض مباحث التوحيد، والتي يمثل أغلبها مبحث الأسماء والصفات، ولكن وللأسف حينما تدخل كباحث عن الحق في الروايات التي تمثل هذا البحث؛ تجد أنك قد دخلت في متاهة من التناقضات لا تستطيع الخروج منها إلا بالحكم على مُورِد رواياتها بالجهل والتضليل، بل والتساؤل عن صحة ما نسب

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(١٥)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٣٥-٣٦) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٣٧-٤٧) .

إلى الأئمة عليهم السلام من الروايات التي تشعرك بأن كثيرا منها لا تصح نسبته إليهم، لا من جهة المعنى، ولا من جهة المبنى.

وإذا استصحب الباحث ما ذكرته في المقدمة الثالثة من تأثر عقيدة الإمامية بعقيدة المعتزلة؛ فسيجد بغيته في هذا المبحث بواسطة الروايات الواردة فيه، بالإضافة إلى ما قرره بعض الباحثين المتقدمين والمتخصصين في هذا الجانب.

وللتمثيل على هذا الكلام المتقدم، أسوق بعضا من روايات الكليني على النحو التالي[1]:

* الرواية الأولى: ما أورده بسنده عن أبي بصير قال: (جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فقال له: أخبرني عن ربك متى كان؟ فقال: ويلك إنما يقال لشيء لم يكن: متى كان، إن ربي تبارك وتعالى كان ولم يزل حيا بلا كيف، ولم يكن له كان، ولا كان لكونه كون، كيف ولا كان له أين، ولا كان في شيء، ولا كان على شيء، ولا ابتدع لمكانه مكانا، ولا قوي بعد ما كون الأشياء، ولا كان ضعيفا قبل أن يكون شيئا، ولا كان مستوحشا قبل أن يبتدع شيئا، ولا يشبه شيئا مذكورا، ولا كان خلوا من الملك قبل إنشائه، ولا يكون منه خلوا بعد ذهابه، لم يزل حيا بلا حياة، وملكا قادرا قبل أن ينشئ شيئا، وملكا جبارا بعد إنشائه للكون، فليس لكونه كيف، ولا له أين، ولا له حد، ولا يعرف بشيء يشبهه، ولا يهرم لطول البقاء، ولا يصعق لشيء، بل لخوفه تصعق الأشياء كلها، كان حيا بلا حياة حادثة، ولا كون موصوف، ولا كيف محدود، ولا أين موقوف عليه، ولا مكان جاور شيئا، بل حي يعرف، وملك لم يزل له القدرة والملك، أنشأ ما شاء حين شاء

(١) وقد حرصت على أن تكون من أبواب مختلفة لكي تدلل على المراد من إيرادها، وتوضحه.

بمشيئته، لا يحد ولا يبعض ولا يفنى، كان أولا بلا كيف، ويكون آخرا بلا أين، وكل شيء هالك إلا وجهه، له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين، ويلك أيها السائل إن ربي لا تغشاه الأوهام، ولا تنزل به الشبهات، ولا يحار، ولا يجاوزه شيء ولا ينزل به الأحداث، ولا يسأل عن شيء، ولا يندم على شيء، ولا تأخذه سنة ولا نوم، له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى)[١].

* الرواية الثانية: ما أورده بسنده عن حماد بن عمرو النصيبي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قل هو الله أحد، فقال: (نسبة الله إلى خلقه أحدا صمدا، أزليا صمديا، لا ظل له يمسكه، وهو يمسك الأشياء بأظلتها، عارف بالمجهول، معروف عند كل جاهل، فردانيا، لا خلقه فيه، ولا هو في خلقه، غير محسوس ولا محسوس، لا تدركه الأبصار، علا فقرب ودنا فبعد، وعصي فغفر، وأطيع فشكر، لا تحويه أرضه، ولا تقله سماواته، حامل الأشياء بقدرته، ديمومي أزلي، لا ينسى، ولا يلهو، ولا يغلط، ولا يلعب، ولا لإرادته فصل، وفصله جزاء، وأمره واقع، لم يلد فيورث، ولم يولد فيشارك، ولم يكن له كفوا أحد)[٢].

* الرواية الثالثة: ما أورده بسنده عن أحمد بن إسحاق قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن الرؤية وما اختلف فيه الناس فكتب: (لا تجوز الرؤية، ما لم يكن بين الرائي والمرئي هواء لم ينفذه البصر، فإذا انقطع الهواء عن الرائي والمرئي لم تصح الرؤية، وكان في ذلك الاشتباه، لأن الرائي متى ساوى المرئي في السبب الموجب بينهما في الرؤية، وجب الاشتباه وكان ذلك التشبيه، لأن

(١) انظر كتاب الكافي (١/٨٨-٨٩) ك التوحيد - باب: الكون والمكان - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٩١) ك التوحيد - باب: النسبة - ح٢.

الأسباب لا بد من اتصالها بالمسببات)[1].

* الرواية الرابعة: ما أورده بسنده عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله عظيم رفيع لا يقدر العباد على صفته، ولا يبلغون كنه عظمته، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وهو اللطيف الخبير، ولا يوصف بكيف ولا أين وحيث، وكيف أصفه بالكيف؟! وهو الذي كيَّف الكيف حتى صار كيفا، فعرفت الكيف بما كيَّف لنا من الكيف، أم كيف أصفه بأين؟! وهو الذي أيَّن الأين حتى صار أينا، فعرفت الأين بما أيَّن لنا من الأين، أم كيف أصفه بحيث؟! وهو الذي حيَّث الحيث حتى صار حيثا، فعرفت الحيث بما حيَّث لنا من الحيث، فالله تبارك وتعالى داخل في كل مكان، وخارج من كل شيء، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار؟ لا إله إلا هو العلي العظيم، وهو اللطيف الخبير)[2].

* الرواية الخامسة: ما أورده بسنده عن عبدالأعلى، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اسم الله غيره، وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله، فأما ما عبَّرته الألسن، أو عملت الأيدي، فهو مخلوق، والله غاية من غاياته، والمغيي غير الغاية، والغاية موصوفة، وكل موصوف مصنوع، وصانع الأشياء غير موصوف بحد مسمى، لم يتكون فيعرف كينونيته بصنع غيره، ولم يتناه إلى غاية إلا كانت غيره، لا يزلُّ من فهم هذا الحكم أبدا، وهو التوحيد الخالص، فارعوه وصدقوه

---

(١) انظر المصدر السابق (٩٧/١) ك التوحيد - باب: في إبطال الرؤية - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٣/١-١٠٤) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى - ح١٢.

وتفهموه بإذن الله. من زعم أنه يعرف الله بحجاب، أو بصورة، أو بمثال فهو مشرك، لأن حجابه ومثاله وصورته غيره، وإنما هو واحد متوحد، فكيف يوحده من زعم أنه عرفه بغيره، وإنما عرف الله من عرفه بالله، فمن لم يعرفه به فليس يعرفه، إنما يعرف غيره ليس بين الخالق والمخلوق شيء، والله خالق الأشياء لا من شيء كان، والله يسمى بأسمائه، وهو غير أسمائه، والأسماء غيره)[1].

إن المتأمل في مثل هذه الروايات ليتساءل بحرقة: هل صدر فعلا مثل هذا الكلام عن آل البيت عليهم السلام، والذين هم على مثل عقيدة أهل السنة والجماعة؟ وهل يجد الباحث عن الحق في مثل هذه العبارات ذلك النَّفَس السلفي الذي يصف الله تعالى بما يليق به من الصفات، لا يجاوز في ذلك طريقة القرآن الكريم، والسنة المطهرة؟ ولماذا تورد مثل هذه الجمل والعبارات ثم تختم ببعض العبارات القرآنية؟ هل هي محاولات للبس الباطل بالحق لتوثيقها وتزويقها؟

ولبيان حقيقة هذا الأمر، وتجلية بعض خفاياه؛ أسوق بتصرف كلاما للدكتور ناصر القفاري، لأفسر به هذا التناقض والاختلاف في مرويات الكليني في هذا الباب، وأستنير به في تقرير بقية المباحث المتعلقة بالأسماء والصفات، حيث يقول: (اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أوّل من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الرّوافض، ولهذا قال الرّازي: [اليهود أكثرهم مشبّهة، وكان بدء ظهور التّشبيه في الإسلام من الرّوافض مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي ويونس بن عبدالرحمن القمي، وأبي جعفر الأحول] [اعتقادات فِرق

(١) انظر المصدر السابق (١/١١٣-١١٤) ك التوحيد - باب: حدوث الأسماء - ح٤.

المسلمين والمشركين: ص٩٧]. وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدهم الاثنا عشرية في الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها. وقد حدد شيخ الإسلام ابن تيمية أول من تولى كبر هذه الفرية من هؤلاء فقال: [وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم] [منهاج السنة: ٢٠/١]. وقبل ذلك يذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين أنّ أوائل الشّيعة كانوا مُجسّمة ثم بيّن مذاهبهم في التّجسيم، ونقل بعض أقوالهم في ذلك، إلا أنّه يقول بأنّه قد عدل عنه قوم من متأخّريهم إلى التّعطيل [انظر: مقالات الإسلاميّين: ١/ ١٠٦-١٠٩]. وهذا يدل على أن اتجاه الاثني عشرية إلى التعطيل قد وقع في فترة مبكرة،... وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين[1]. وقد نقل الإسفراييني مقالة هشام بن الحكم، وهشام الجواليقي وأتباعهما في التجسيم، ثم قال: [والعاقل بأول وهلة يعلم أن من كانت هذه مقالته، لم يكن له في الإسلام حظ] [التبصير في الدين/ ٢٤]. وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو في التجسيم في كتب الفرق وغيرها. وتحدثت عن ذلك أيضًا بعض كتب المعتزلة

---

(١) (يقول عبدالقاهر البغدادي: "زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه.. " [الفرق بين الفرق: ص٦٥]. ويقول: "إن هشام بن سالم الجواليقي مفرط في التجسيم والتشبيه لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان.. وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان" [الفرق بين الفرق: ص٦٨-٦٩]، وكذلك ذكر أن يونس بن عبدالرحمن القمي مفرط أيضًا في باب التشبيه، وساق بعض أقواله في ذلك [الفرق بين الفرق: ص٧٠]. وقال ابن حزم: "قال هشام إن ربه سبعة أشبار بشبر نفسه" [الفصل: ٤٠/٥]). (أصول مذهب الشيعة) (٥٢٩/٢-٥٣٠).

والزيدية... إذًا تشبيه الله سبحانه بخلقه كان في اليهود، وتسرّب إلى التّشيّع، لأنّ التّشيّع كان مأوى لكلّ من أراد الكيد للإسلام وأهله، وأول من تولى كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا بكتب الفرق بمذاهب ضالة غالية منسوبة إليهم. ولكن شيوخ الاثني عشرية يدافعون عن هؤلاء الضلال الذين استفاض خبر فتنتهم واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بائقة منسوبة إليهم، أو تكذيبها [انظر: المجلسي في دفاعه عن هؤلاء في بحار الأنوار: ٣/٢٩٠-٢٩٢]... -و- قد جاء في رواياتهم في كتبهم المعتمدة ما يدل على أن متكلمي الشيعة... لم يكتفوا بمجرد إثبات الصفات كما دل عليه القرآن والسنة، بل تجاوزوا ذلك حتى ابتدعوا الغلو في الإثبات والتجسيم. جاء في أصول الكافي للكليني، وفي التوحيد لابن بابويه وغيرهما ما يدل على أن الشيعة في سنة (٢٥٥هـ) قد تاهوا في بيداء مظلمة، إذ قد غرقوا في خلافهم في التجسيم[1] فمن قائل: إنه صورة، ومن قائل: إنه جسم، وقد صوروا هذا الواقع لإمامهم فحكم عليهم بأنهم بمعزل عن التوحيد، تقول الرواية كما يرويها صدوقهم القمي عن سهل قال: كتبت إلى أبي محمد سنة (٢٥٥هـ) قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد؛ منهم من يقول: هو جسم، ومنهم من يقول: هو صورة، فإن رأيت يا سيدي أن تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه فعلت متطولاً على عبدك؟ فوقع بخطه: سألت عن

---

(١) ومن أدلة ذلك ما أورده الكليني في رواية إبراهيم الهمداني: كتبت إلى الرجل ﷺ: أن من قبلنا من مواليك قد اختلفوا في التوحيد، فمنهم من يقول: جسم، ومنهم من يقول: صورة، فكتب ﷺ بخطه: (سبحان من لا يحد ولا يوصف، ليس كمثله شئ وهو السميع العليم - أو قال -: البصير) (١٠٢/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى - ح٤، وبنحوه ح٨ و ح٩.

التوحيد، وهذا عنكم معزول[1]، الله تعالى واحد أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، خالق وليس بمخلوق، يخلق تبارك وتعالى ما يشاء من الأجسام، ويصور ما يشاء وليس بمصوَّر، جل ثناؤه وتقدست أسماؤه، وتعالى أن يكون له شبيه هو لا غيره، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير [أصول الكافي: ١٠٣/١، التوحيد لابن بابويه: ص١٠١-١٠٢، بحار الأنوار: ٢٦١/٣]. وقد كان لهشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي بالذات دور ظاهر في اتجاه التجسيم عند الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم... فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلوا في الإثبات، حتى شبهوا الله جل شأنه بخلقه وهو كفر بالله سبحانه؛ لأنه تكذيب لقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وعطلوا صفاته اللائقة به سبحانه، فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، وإمامهم كان ينكر عليهم هذا المنهج الضال، ويأمر بالالتزام في وصف الله، بما وصف به نفسه. ورواياتهم في هذا الباب كثيرة[2]... فهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات، قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان: اتجاه

---

(١) (أي لستم مكلفين بأن تخوضوا فيه بعقولكم، بل اعتقدوا ما نزل الله تعالى إليكم من صفاته، أو ليس لكم السؤال، بل بين الله تعالى لكم، والأول أظهر) انظر كتاب (مرآة العقول) للمجلسي (٣٥٢/١).

(٢) (لمعرفة المزيد من الشواهد انظر كتاب: التوحيد لابن بابويه، باب أنه ﷻ ليس بجسم ولا صورة ص: ٩٧-١٠٤، وفيه عشرون رواية، وأصول الكافي: باب النهي عن الجسم والصورة: ١٠٤/١-١٠٦، وفيه ثماني روايات، وفي بحار الأنوار، في باب نفي الجسم والصورة والتشبيه وفيه (٤٧) رواية، وفي ترجمة هشام ابن الحكم، وهشام بن سالم، ويونس بن عبدالرحمن في رجال الكشي أمثلة أخرى لهذا الاتجاه، وانظر بعض روايات هذه المسألة أيضًا عند: الطبطبائي/مجالس الموحدين في أصول الدين: ص٢٣). (أصول مذهب الشيعة) (٥٣٤/٢).

التجسيم الذي تزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو [ثابت مستفيض في كتب أهل العلم] [منهاج السنة: ١٤٤/٢٠])[1].

(بعد هذا الغلو في الإثبات بدأ تغير المذهب في أواخر المائة الثالثة؛ حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي الملقب بالشريف المرتضى، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة [انظر: منهاج السنة: ٢٢٩/١]. وكثير مما كتبوه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة [منهاج السنة: ٣٥٦/١]. **ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخري الشيعة يلمس بينها وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات فرقًا**[2]، فالعقل - كما يزعمون - هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه،

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٥٢٨/٢-٥٣٤).

(٢) ومن أسباب استطرادي في النقل عن كتاب أصول مذهب الشيعة؛ الوصول إلى هذه النقطة، كون شراح الكافي من المتأخرين الذين يجتهدون في رد الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب الصفات وغيره، أو تأويلها لتتوافق مع عقيدتهم المتأخرة في هذا الباب. ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في المقدمة الأولى من هذا الباب، وتعليق المجلسي على قول الصدوق: [قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجدا..]، حيث قال: هذه الأخبار رواها الصدوق والشيخان ولم يستثنوا قبرا، ولا ريب أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه إحداهما: البناء، والأخرى: الصلاة في المشاهد المقدسة، فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد، وبعضها ضعيف الإسناد، وقد عارضها أخبار أشهر منها.

والمسائل التي يقررها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة المتأخرون كمسألة خلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وإنكار الصفات. بل إن الشبهات التي يثيرها المعتزلة في هذا، هي الشبهات التي يثيرها شيوخ الشيعة المتأخرون. والفرق الذي قد يلمسه القارئ في هذه المسألة هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل... ويفترون على أمير المؤمنين علي ﷺ، وبعض علماء أهل البيت كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل[1]. واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم

---

(١) كما يفعل ذلك الكليني وأتباعه، حيث أورد بسنده في كتاب التوحيد - باب: جوامع التوحيد، عن سهل بن زياد إلى أبي عبدالله ﷺ: (عجبا لأقوام يدَّعون على أمير المؤمنين (ع) ما لم يتكلم به قط، خطب أمير المؤمنين (ع) الناس بالكوفة فقال: "الحمد لله الملهم عباده حمده، وفاطرهم على معرفة ربوبيته، الدال على وجوده بخلقه، وبحدوث خلقه على أزله، وباشتباههم على أن لا شبه له، المستشهد بآياته على قدرته، الممتنعة من الصفات ذاته ومن الأبصار رؤيته، ومن الأوهان الاحاطة به، لا أمد لكونه ولا غاية لبقائه، لا تشمله المشاعر، ولا تحجبه الحجب، والحجاب بينه وبين خلقه خلقه إياهم، لامتناعه مما يمكن في ذواتهم، ولا مكان مما يمتنع منه، ولافتراق الصانع من المصنوع، والحاد من المحدود، والرب من المربوب، الواحد بلا تأويل عدد، والخالق لا بمعنى حركة، والبصير لا بأداة، والسميع لا بتفريق آلة، والشاهد لا بمماسة، والباطن لا باجتنان، والظاهر البائن لا بتراخي مسافة، أزله نُهية لمجاول الأفكار، ودوامه ردع لطامحات العقول، قد حسر كنهه نوافذ الأبصار، وقمع وجوده جوائل الأوهام، فمن وصف الله فقد حده، ومن حده فقد عده، ومن عده فقد أبطل أزله، ومن قال: أين؟ فقد غياه، ومن قال: علام؟ فقد أخلا منه، ومن قال فيم؟ فقد ضمنه") (١/١٣٩-١٤٠) ح٥، وبسنده عن فتح بن عبدالله مولى بني هاشم قال: كتبت إلى أبي إبراهيم ﷺ أسأله عن شئ من التوحيد، فكتب إلي بخطه: (الحمد لله الملهم عباده حمده - وذكره مثل ما رواه سهل بن زياد إلى قوله -: وقمع =

في نفي الصفات؛ حيث قال - تحت عنوان طريقة معرفة الصفات: [هل يبقى مجال للبحث عن الصفات وهل له طريق إلا الإذعان بكلمة أمير المؤمنين ﷺ: كمال الإخلاص نفي الصفات عنه] [الزنجاني/عقائد الإمامية الاثني عشرية ص٢٨]. فترى القوم ليس لهم منهج ثابت، ذلك أن مسالك التقليد عرضة للتناقض... والثابت عن علي ﷺ وأئمة أهل البيت إثبات الصفات لله... والشيعة تروي عن أئمتها [أن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه][1]، ولكنها تعرض عن ذلك كما أعرضت عن كتاب الله سبحانه، وعن مقتضى العقل والفطرة، وتؤثر في ذلك التقليد المحض، والأخذ من [نفايا] الفلسفات البائدة، وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد في أمر غيبي لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه على سبيل التفصيل إلا بخبر السماء على العقل القاصر، والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة، وتصوراتهم المتعارضة؟!. وهؤلاء المعطلة قد رد عليهم أئمة الإسلام وبينوا باطلهم، ولن نكرر القول ونبدئ فيه ونعيد.. ولكن الذي يمكن أن يضاف في هذا المجال بعد ظهور الكتاب الشيعي وانتشاره هو تصوير

وجوده جوائل الأوهام- ثم زاد فيه-: أول الديانة به معرفته، وكمال معرفته توحيده، وكمال توحيده نفي الصفات عنه، بشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة الموصوف أنه غير الصفة، وشهادتهما جميعا بالتثنية الممتنع منه الأزل، فمن وصف الله فقد حده، ومن حده فقد عده، ومن عده فقد أبطل أزله، ومن قال: كيف؟ فقد استوصفه، ومن قال: فيم؟ فقد ضمنه ومن قال على م؟ فقد جهله ومن قال: أين؟ فقد أخلا منه، ومن قال ماهو؟ فقد نعته ومن قال: إلى م؟ فقد غاياه، عالم إذ لا معلوم، وخالق إذ لا مخلوق، ورب إذ لا مربوب، وكذلك يوصف ربنا، وفوق ما يصفه الواصفون) (١/١٤٠-١٤١) ح٦.

(١) كما في روايات باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه. (١/١٠٠-١٠٤) ك التوحيد - وغيرها.

هذه المسألة من كتب الشيعة ومن خلال روايات الشيعة عن أئمتها، وكلام شيوخهم المبني على مجاراة أهل التعطيل، ليتبين مدى تناقضهم، وانفصالهم عن أئمتهم، ومدى تدخل الأيدي السبئية لتحوير مذهب الأئمة، ووضع روايات تحاكي مذهب التعطيل، وتصدق مذهبهم في التقليد)[1].

وهذا الكلام الذي ختمت به النقل من كتاب أصول مذهب الشيعة للدكتور ناصر القفاري هو ما وجدته في مرويات كتاب الكافي من حيث التناقض بين المعاني والمفاهيم التي دلت عليها هذه الروايات، ومن حيث مخالفة عقيدة آل البيت وموافقة غيرها من عقائد التجسيم والتعطيل.

لذا وتجنبا للإطالة في هذا المبحث في تقرير ذلك، وأسوة بغيره من بقية أنواع التوحيد؛ فسأكتفي ببيان علاقة الكليني بمذهب التجسيم، وعلاقته بمذهب التعطيل، ولكن قبل الخوض في بيان هذه العلاقة؛ أود توضيح بعض المسائل المتعلقة بهذا الأمر:

* **المسألة الأولى**: أن الشائع في الكتب المصنفة في العقائد والفرق استعمال مصطلحات: التجسيم، والتشبيه، والتمثيل، من غير تفرقة بينها، وإنما تتوارد في الاستعمال لتدل على نفس المعنى. والصحيح أن هنالك فرقاً بين هذه الألفاظ، فالتجسيم: إثبات الجسم لله تعالى، والتشبيه أوسع معنى حيث يشبِّه أهلُ الكفر والضلال الربَّ تعالى بخَلْقه، ولفظ التمثيل هو الأوسع في معناه وهو الأولى في الاستعمال من التشبيه؛ لأوجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن نفي التمثيل هو الذي ورد في القرآن الكريم، ولم يرد في

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٥٣٥-٥٤١).

القرآن نفي التشبيه، واللفظ الذي هو التعبير القرآني خير من اللفظ الذي هو التعبير الإنساني قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.

الوجه الثاني: أن التشبيه لا يصح نفيه على الإطلاق؛ لأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك اتفقا فيه، وإن اختلفا في الحقيقة، فلله وجود وللإنسان وجود، ولله حياة وللإنسان حياة، وهذا الاشتراك في أصل المعنى - الحياة - نوع من التشابه، لكن الحقيقة: أن صفات الخالق ليست كصفات المخلوق، فحياة الخالق ليست كحياة المخلوق، فحياة المخلوق ناقصة مسبوقة بعدم وملحوقة بفناء، وهي أيضا ناقصة في حد ذاتها، يوم يكون طيِّباً، ويوم يكون مريضاً، ويوم يكون متكدراً، ويوم يكون مسروراً، وهي أيضا حياة ناقصة في جميع الصفات، البصر ناقص، السمع ناقص، العلم ناقص، القوة ناقصة، بخلاف حياة الخالق جل وعلا فإنها كاملة من كل وجه.

الوجه الثالث: أن بعض أهل التعطيل يسمون المثبتين للصفات (مشبِّهة) فإذا قلت: (من غير تشبيه) فهم هؤلاء أن المراد من غير إثبات صفة، ولذلك نقول: إن التعبير بقولنا: (من غير تمثيل) أولى من التعبير بالتشبيه[1].

* المسألة الثانية: وصف الله تعالى بالجسم غير صحيح، وذلك لعدم ثبوت وصفه تعالى بالجسمية في الكتاب أو السنة. والأصل الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، فلا يتجاوز القرآن والحديث. ولهذا لم يعرف عن سلف الأمة التعبير بذلك. قال

---

(١) انظر كتاب (مجموع الفتاوى) (٣/٦٩-٧٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية - نشر مؤسسة قرطبة - مصر.

شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (ولفظ الجسم فيه إجمال، قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، والله تعالى منزه عن ذلك كله...، وقد يراد بالجسم ما يشار إليه، أو ما يُرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يُرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله: ليس بجسم هذا المعنى، قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تُقم دليلا على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفيا وإثباتا، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، وكذلك لفظ الجوهر والمتحيز ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدَث فيها نفيا وإثباتا)[1].

* المسألة الثالثة: اعتمد نفاة الصفات عن الله تعالى على شبه عدة من أشهرها[2]:

- زعمهم أن نفيهم للصفات إنما يراد به تنزيه الباري، لأن إثبات الصفات

---

(١) انظر كتاب (بيان تلبيس الجهمية) (٥٥٠/١) لشيخ الإسلام ابن تيمية - نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(٢) انظر كتاب (مباحث في العقيدة) للدكتور الطيار (٩٤/١-٩٥). وهذه الشبه لها أسباب عدة من أشهرها: (١) الإعراض عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وتحكيم العقول والأهواء في مثل هذه المسائل الخطيرة. (٢) تأثير الفلسفات والعقائد الضالة الوافدة على عقائد المسلمين، بسبب اختلاط أهلها بهم، وترجمة كتب عقائدهم ونقلها إلى بلاد المسلمين. انظر كتاب (مباحث في العقيدة) (٩٨/١-٩٩).

بمعنى تشبيه الباري بخلقه. ولذا فأهل السنة والجماعة المثبتون للصفات يعتبرون عندهم من المشبهة.

- زعمهم بأن إثبات الصفات يؤدي إلى خلع الصفات البشرية على الذات الإلهية؛ فهو يؤدي إلى التجسيم والتركيب والتحيز وغير ذلك من الألفاظ التي أطلقوها.

* **المسألة الرابعة:** الجواب على شبه النفاة كثيرة ومتنوعة من أشهرها:

- ليس لنفاة الصفات دليل من الكتاب والسنة، ولا من كلام سلف الأمة على ما زعموه من شبه، ولو كان قولهم صوابا لأتت به نصوص الكتاب والسنة، ونقل عن سلف الأمة من القرون المفضلة وغيرهم، لأهمية هذه القضية وتعلقها بمعرفة الرب ﷻ.

- إثبات الصفات لله جل وعلا ليس تشبيها ولا يؤدي إليه، لأن أسماء الله وصفاته خاصة به دون خلقه، ولا يقتضي الاتفاق في الاسم العام عند الإطلاق تماثل صفات الخالق والمخلوق في مسمى ذلك الاسم عند إضافته إلى الله، أو تخصيصه، أو تقييده به.

- نفي الصفات عن الله تعالى ليس تنزيها له، بل هو تعطيل وتجريد للرب تعالى عما وصف به نفسه، بالإضافة إلى كونه يؤدي إلى تكذيب الله تعالى فيما وصف به نفسه، وتشبيهه بالمعدومات[1].

وبعد هذا التوضيح لهذه المسائل، أعود لبيان ما كان سببا في إيرادها، وهو بيان علاقة الكليني بمذهب التجسيم، وعلاقته بمذهب التعطيل؛ فأقول:

---

(١) انظر هذه الشبه وغيرها في كتاب (مباحث في العقيدة) (١/٩٦-٩٧).

*** علاقة الكليني بالتجسيم:**

أولا: أورد روايات ظاهرها نفي التجسيم ورده، وبراءة أئمة آل البيت منه، كما في رواية إبراهيم بن محمد الخزاز، ومحمد بن الحسين قالا: دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام فحكينا له أن محمد صلى الله عليه وآله رأى ربه في صورة الشاب الموفق في سن أبناء ثلاثين سنة وقلنا: إن هشام بن سالم، وصاحب الطاق، والميثمي يقولون: إنه أجوف إلى السرة، والبقية صمد؟ فخر ساجدا لله ثم قال: (سبحانك ما عرفوك، ولا وحدوك، فمن أجل ذلك وصفوك، سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك، سبحانك كيف طاوعتهم أنفسهم أن يشبهوك بغيرك، اللَّهُمَّ لا أصفك إلا بما وصفت به نفسك ولا أشبهك بخلقك، أنت أهل لكل خير، فلا تجعلني من القوم الظالمين)[1]. ورواية محمد بن حكيم قال: وصفت لأبي إبراهيم عليه السلام قول هشام بن سالم الجواليقي وحكيت له: قول هشام بن الحكم: إنه جسم، فقال: (إن الله تعالى لا يشبهه شيء، أي فحش أو خنى أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسم، أو صورة، أو بخلقة، أو بتحديد وأعضاء، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا)[2].

وهذه الروايات، وإن كان ظاهرها التبرؤ من القول بالتجسيم والتشبيه، فإنها تصلح دليلا لبيان مذهب آل البيت عليهم السلام في أسماء الله وصفاته، وخصوصا في عقيدة التجسيم والتشبيه، ولا تصلح دليلا للكليني لبيان عقيدته

---

(١) انظر الكافي (١/١٠٠-١٠١) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى- ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٠٥) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٤.

فيها، أو التبرء مما ورد فيها، وذلك لكون من أوردها عنهم من أتباع الأئمة، والقائلين بها منهم كهشام ابن الحكم وهشام الجواليقي وغيرهما، يعتبرون من أئمة هذا الباب وأسياده الذين يفاخر بهم الكليني وأتباعه، بل.ويدافعون عنهم حينما يرد عنهم التصريح بمثل هذه العقائد الفاسدة، في مقابل تبرء الأئمة من أقوالهم، والتحذير منهم، والدعاء عليهم. حيث أورد الكليني بسنده عن محمد بن الفرج الرخجي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة، فكتب: (دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان)[1]. قال علي الغفاري معلقا على هذه الرواية: (المراد بالهشامين هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، وهما من أجلاء أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، وأما ما نسب إليهما من القول بالتشبيه والتجسيم فغير صحيح عند عظماء أصحابنا، كما أن السيد المرتضى قدس سره بالغ في براءة ساحتهما عن مثل هذه الأقوال في كتاب الشافي مستدلا بدلائل شافية. ومن أراد الاطلاع فليراجع هناك، ونقول: إن بعضها ناش من عدم فهم كلامهما... وبعضها ناش من خلط كلام المخالفين بكلامهما عند الاحتجاج، وبعضها تقوَّل عليهم من المخالفين، فنسبوا إليهما هذه الآراء التافهة، كما نسبوا المذاهب الشنيعة إلى زرارة ومؤمن الطاق والميثمي وغيرهم من أكابر الشيعة. وأما قول الإمام في الحديث السابع: قاتله الله، لمصالح ذكروها في كتب التراجم[2]).

---

(١) انظر المصدر السابق (١٠٥/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٥.

(٢) يقصد بالحديث السابع ما أورده الكليني بسنده عن الحسن بن عبدالرحمن الحماني قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إن هشام بن الحكم زعم أن الله جسم ليس =

وقال المجلسي: (ويمكن أن يحمل هذا الخبر على أن المراد: ليس القول الحق ما قال الهشامان بزعمك، أو ليس هذا القول الذي تقول ما قال الهشامان، بل قولهما مباين لذلك، ويحتمل أن يكون هذان مذهبهما قبل الرجوع إلى الأئمة عليهم السلام، والأخذ بقولهم، فقد قيل: **إن هشام بن الحكم قبل أن يلقى الصادق عليه السلام كان على رأي جهم بن صفوان، فلما تبعه عليه السلام تاب ورجع إلى الحق**، و يؤيده ما ذكره الكراجكي في كنز الفوائد من الرد على القائلين بالجسم =

كمثله شيء ، عالم، سميع، بصير، قادر، متكلم، ناطق، والكلام والقدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقا فقال: (قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود، والكلام غير المتكلم، معاذ الله وأبرء إلى الله من هذا القول، لا جسم ولا صورة ولا تحديد وكل شيء سواه مخلوق...) (١٠٦/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة. ولست أدري ما هي هذه المصالح التي من أجلها يستساغ التلفظ بالكفر، أفلا أتعبت نفسك قليلا أيها المحقق لتذكر لنا هذه المصالح لتقنعنا بها، وتقنع أتباع الأئمة من جهة أخرى بمثل هذه الكفريات والضلالات؟؟. ولكن لعل هذه المصالح هي التي سيذكرها الغفار في التعليقة التالية، والله أعلم. قال المجلسي: (ولا ريب في جلالة قدر الهشامين وبراءتهما عن هذين القولين... ولعل المخالفين نسبوا إليهما هذين القولين معاندة، كما نسبوا المذاهب الشنيعة إلى زرارة وغيره من أكابر المحدثين، أو لعدم فهم كلامهما... -و- إما لتخطئة رواة الشيعة وعلمائهم لبيان سفاهة آرائهم، أو أنهم لما ألزموهم في الاحتجاج أشياء إسكاتا لهم، نسبوها إليهم، والأئمة عليهم السلام لم ينفوها عنهم إبقاء عليهم، أو لمصالح أخر) مرآة العقول (٣/٢-٥). وهنا نحتاج إلى شرح لكلام المجلسي لنعرف معنى وفائدة الإبقاء عليهم، في الوقت الذين يقر الأئمة فيه بصدور مثل هذا الكفر منهم، ويتبرؤن منهم ويدعون عليهم، فأي تنقص ألصق بالأئمة لأجل تبرئة القائلين بالتجسيم، ثم يقال: أو لمصالح أخر؟! يعني أن الأئمة راضون بمثل هذه المقولات لمصالح هم أعلم بها.

بمعنييه، حيث قال: وأما موالاتنا هشاما (ره) فهي لما شاع عنه واستفاض من تركه للقول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره بخطائه فيه وتوبته منه، وذلك حين قصد الإمام جعفر بن محمد عليهما السلام إلى المدينة فحجبه وقيل له: إنه أمرنا أن لا نوصلك إليه ما دمت قائلا بالجسم، فقال: والله ما قلت به إلا لأني ظننت أنه وفاق لقول إمامي عليه السلام، فأما إذا أنكره علي؛ فإنني تائب إلى الله منه، فأوصله الإمام عليه السلام إليه، و دعا له بخير، وحفظ عن الصادق عليه السلام أنه قال لهشام: إن الله تعالى لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء، و كل ما وقع في الوهم فهو بخلافه، وروي عنه أيضا أنه قال: سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير لا يحد ولا يحس ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به شيء، ولا هو جسم، ولا صورة، ولا بذي تخطيط، ولا تحديد)[1].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٥). قلت: ويلاحظ كل منصف مدى الاستماتة التي يمارسها أتباع هذا المذهب تجاه القائلين بمذهب التجسيم، حتى لو استدعى الأمر الكذب أو تلفيق الروايات من أجل ذلك، وإلا فكيف فاتت رواية توبة هشام بن الحكم عن الكليني، وكيف لم يشر لها أحد من علماء الإمامية المتقدمين كالمفيد وغيره ممن نقلوا إجماع الفقهاء والمتكلمين من الإمامية كافة على عدم القول بالتجسيم، واستثناؤهم من ذلك هشام بن الحكم وأتباعه؟! كما يلاحظ أيضا أنه بينما يجتهد المجلسي في تأويل ما حكى عن الهشامين، ويرى هو والفيض الكاشاني صاحب الوافي وجوبه؛ نجد الشعراني المعلق على شرح المازندراني للكافي يقول: (ونقل المجلسي كلام صاحب الوافي أيضا، فكلهم مجمعون على وجوب تأويل ما حكى عن الهشامين، وفي كلامهما شيء ينبغي التنبيه عليه، وهو: أن صاحب الوافي احتمل وتبعه المجلسي أن يكون قوله بالتجسيم قبل انتقاله إلى مذهب الإمامية، فإنه كان قبله جهميا من أتباع جهم بن صفوان، وهذا غير صحيح، لأن جهم بن صفوان لم يكن مجسما، بل كان من
=

أهل التنزيه، مبالغا فيه، حتى أنه أنكر الرؤية في المعراج وفي القيامة، وقد يعترض على من يأول كلام الهشامين بأن هذه المعاني الدقيقة التي يحمل كلامهما عليها لم يكن مناسبة لسذاجة السلف. وقال صدر المتألهين إن لكلامه - أي ابن الحكم - وجها صحيحا، ومسلكا دقيقا، ومعنى عميقا، سواء انكشف ذلك له وانفتح على قلبه، أم لا...) (حاشية شرح أصول الكافي) (٣/٣٠). فأنت تلاحظ أن الجميع مجتهدون في الدفاع والتأويل إلى درجة القول بأن لكلام هشام بن الحكم المصرح بالتجسيم وجه صحيح، ومسلك دقيق، ومعنى عميق، فليت شعري لماذا لا يرضى بمثل هذا التأويل عندما يصدر من أحد علماء أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وليت شعري بماذا سيجيب هؤلاء المدافعون والمنافحون عن عقيدة التجسيم عندما يصرح أحد علمائهم بجوازها في حق الله، ولكن بمسمى يليق بالله؟!. قال صدر المتألهين: (فاذا تصورت هذه المعاني، وانتقشت في صفحة خاطرك، علمت أن المعنى المسمى بالجسم له أنحاء من الوجود متفاوتة في الشرف والخسة والعلو والدنو، من لدن كونه طبيعيا إلى كونه عقليا، فليجز أن يكون في الوجود "جسم إلهي" ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، المسمى بالأسماء الإلهية، المنعوت بالنعوت الربانية) (شرح أصول الكافي) لصدر المتألهين (٣/٢٠٧). قال الخوئي: (هذا، والعجب من صدر المتألهين حيث ذهب إلى هذا القول في شرحه على الكافي وقال ما ملخّصه: إنّه لا مانع من التزام أنه سبحانه جسم إلهي، فإنّ للجسم أقساماً فمنها: جسم مادي وهو كالأجسام الخارجية المشتملة على المادّة لا محالة. ومنها: جسم مثالي وهو الصورة الحاصلة للإنسان من الأجسام الخارجية وهي جسم لا مادّة لها ومنها: جسم عقلي وهو الكلّي المتحقّق في الذهن وهو أيضاً مما لا مادّة له بل وعدم اشتماله عليها أظهر من سابقه. ومنها: جسم إلهي وهو فوق الأجسام بأقسامها وعدم حاجته إلى المادّة أظهر من عدم الحاجة إليها في الجسم العقلي، ومنها: غير ذلك من الأقسام، ولقد صرّح بأن المقسم لهذه الأقسام الأربعة هو الجسم الذي له أبعاد ثلاثة من العمق والطول والعرض. وليت شعري أن ما فيه هذه الأبعاد، وكان عمقه غير طوله، وهما غير عرضه، كيف لا يشتمل على مادة، ولا يكون متركباً حتى يكون هو الواجب =

=

سبحانه. نعم، عرفت أن الالتزام بهذه العقيدة الباطلة غير مستتبع لشيء من الكفر والنجاسة، كيف وأكثر المسلمين لقصور باعهم يعتقدون أنّ الله سبحانه جسم جالس على عرشه، ومن ثمة يتوجهون نحوه توجه جسم إلى جسم مثله لا على نحو التوجه القلبي) كتاب الطهارة الخوئي (٧٨/٢). قلت: ولا يهمني استنكار الخوئي لصدر المتألهين في هذا القول بقدر ما يهمني أن هناك من علماء الاثني عشرية من قال بأن الله جسم إلهي!! ومع ذلك فلم يستدعي هذا القول، بل والاعتقاد أيضا تكفيره، أو تضليه. راجع (جسم إلهي عند آيات الرافضة العظمى) على موقع شبكة الدفاع عن السنة على الرابط:

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=128504

ومما يحسن إضافته في هذا الأمر أنه قد تابع المجلسي والغفاري على مسلك التبرئة والدفاع عنهما الكثير من المعاصرين الذين ارتضوا بهؤلاء الضُلّال علماء وأئمة لهم، يقول عبد الرسول الغفار في رسالته العلمية بعنوان: (الكليني والكافي): (غير أن الأسفرايني في "تبصير الدين " اتهم هشام بن الحكم بالتجسيم، ونسب إليه أقوال وعقائد فاسدة مخالفة لعقيدة هشام ومذهب الإمامية. إلا أن كل التهم التي وجهت إلى هشام سببها العداء والخصومة التي خاضها مع المعتزلة من جانب، ومع الأشاعرة من جانب آخر، فهو كان يحاجج علماء هؤلاء وأولئك، ويلقمهم حجرا في كل ما يدعونه حتى ينتصر عليهم، مما ولّد له أعداء وخصماء، أخذوا يلصقون به التهم والمعتقدات التي هو بعيد عنها كل البعد. نعم ربما استفادوا من مقولته على حساب الغرض للرد على المعتزلة، حيث قال: إن الله (جسم لا كالأجسام)، قبال المعتزلة الذين قالوا: هو (شيء لا كالأشياء)...) ص(٣٣٧). وللعاقل أن يتساءل: كيف يمكن أن يستفاد من مقولة كفرية للدفاع عن عقيدة صحيحة، إلا أن يقال إن ذلك سائغ وفق القاعدة اليهودية: "الغاية تبرر الوسيلة"، ثم كيف أصبح لهشام بن الحكم المجسم والمعاصر لزمن الإمامين الصادق والكاظم، والمتوفى في (١٧٩هـ) ، أعداء وخصوم من الأشاعرة، ولم يعرف الناس شيء اسمه عقيدة الأشعري حتى وفاة أبي الحسن الأشعري رحمه الله (٣٢٤هـ). ولا شك أن مثل هذا التبرير من عبدالرسول الغفار سائغ ومقبول عند عامة الشيعة من أتباع

=

ثانيا: أورد روايات ظاهرها إثبات التشبيه أو التجسيم بمفهومه، وجعلها في مقام الاستشهاد على فضائل الأئمة، وبيان عظيم منزلتهم، كرواية مروان بن صباح قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: إن الله خلقنا فأحسن صورنا، وجعلنا عينه في عباده، ولسانه الناطق في خلقه، ويده المبسوطة على عباده بالرأفة والرحمة، ووجهه الذي يؤتى منه...)[1]. ورواية هاشم بن أبي عمارة الجنبي قال: سمعت أمير

الكليني والمجلسي وغيرهما، لكونهم لا يعرفون شيئا عن كتبهم ولا يقرأونها، بل وبعضهم لا يعرف حتى أسمائها، ولا أسماء مؤلفيها، مما جعله يتمادى في الكذب والتزوير ليقول إتماما لكلامه السابق: (ولا أشك أن تلك الأقوال قد ألصقها به خصومه من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، لحقدهم وحسدهم. ثم جميع ما نقل عن هشام إنما هي محكية في كتب المخالفين، ولم نجد أي نص أو خبر في كتبنا تسيء إلى هشام بن الحكم، أو فيها مما يخالف عقائد الإمامية). هذا كلام مستغرب يصدر من شخص رسالته العلمية حول الكليني وكتابه الكافي، فلا أعلم هل قرأ كتاب الكافي ومروياته في كتاب التوحيد، والتي ورد فيها أكثر من (٥) روايات كلها تذم هشام بن الحكم وغيره ممن يقولون بمذهب التجسيم، وينشرونه بين أتباع الأئمة؟؟، وهل من ناقشه هذه الرسالة لم يطلع على كتاب الكافي، أو لم يقرأ حتى في كتب الإمامية الأخرى التي تبين حقيقة هشام بن الحكم؟؟. قال الشيخ المفيد: (فأما نفي الرؤية عن الله ﷻ بالأبصار، فعليه إجماع الفقهاء والمتكلمين من العصابة كافة، إلا ما حكي عن هشام في خلافه) أوائل المقالات ص(٥٩). وفي (كتاب الحكايات) قال ما نصه: (لم يكن في سلفنا من تدين بالتشبيه من طريق المعنى، وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبي عبدالله (ع) بقوله في "الجسم" فزعم أن الله "جسم لا كالأجسام") ص(١٠٥). منقول بتصرف وزيادة من موقع السرداب: http://alsrdaab.com/vb/showthread.php?t=57140

(١) انظر كتاب الكافي (١٤٤/١) ك التوحيد - باب: النوادر - ح٥.

المؤمنين عليه السلام يقول: (أنا عين الله، وأنا يد الله، وأنا جنب الله، وأنا باب الله)[1].

وهذا الإيراد لمثل هذه المرويات، وبمثل هذه الألفاظ الصريحة؛ إن لم تكن دليلا على وصف الله تعالى ببعض صفات المخلوقين، فماذا سيكون؟!!

* علاقة الكليني بالتعطيل:

أولا: أورد روايات تدل على وصف الله بالصفات السلبية[2] كرواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، وفيها: (ولا كان ضعيفا قبل أن يكون شيئا، ولا كان مستوحشا قبل أن يبتدع شيئا... ولا يهرم لطول البقاء، ولا يصعق لشيء... إن ربي لا تغشاه الأوهام، ولا تنزل به الشبهات، ولا يحار، ولا يجاوزه شيء، ولا ينزل به الأحداث، ولا يسأل عن شيء، ولا يندم على شيء...)[3]. ورواية حماد النصيبي، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيها: (لا ينسى، ولا يلهو، ولا يغلط، ولا يلعب...)[4]. ورواية هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيها: (غير أنه لا جسم، ولا صورة، ولا يحس، ولا يجس، ولا يدرك بالحواس الخمس، لا تدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا تغيره الأزمان...)[5].

وهذه الأوصاف بحد ذاتها لا تعتبر مدحا في حق الرب تبارك وتعالى، بل هي إلى الذم أقرب منها إلى المدح، كونها تشعر بعدم قابلية ذاته للاتصاف بها، وتؤدي إلى تعطيل الله من صفاته المستحقة، لكونه لا يوصف إلا بنفي ضدها.

---

(١) انظر المصدر السابق (١٤٥/١) ك التوحيد - باب: النوادر - ح٨.

(٢) أوردت بعضها في مقدمة هذا المبحث، وسأجتزء منها الشاهد هنا.

(٣) انظر كتاب الكافي (٨٨/١-٨٩) ك التوحيد - باب: الكون والمكان - ح٣.

(٤) انظر المصدر السابق (٩١/١) ك التوحيد - باب: النسبة - ح٢.

(٥) انظر المصدر السابق (٨٣/١) ك التوحيد - باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٦.

ثانيا: أورد روايات تنفي عن الله تعالى بعض ما وصف به نفسه، أو تؤولها على حسب عقيدته في نفي الصفات(1)، مثل:

أ - صفة الاستواء: حيث يؤمن أهل السنة والجماعة بأَن الله تعالى استوى على العرش فوق سبع سماوات، بائن من خلقه، أَحاط بكل شيء علما، كما أَخبر عن نفسه في كتابه العزيز في سبع آيات كريمات(2) بلا تكييف(3).

أما الكليني فقد نفى هذا المعنى بما أورده عن الحسن بن موسى الخشاب عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن قول الله ﷻ: [الرحمن على العرش

(1) ومن قواعد الأسماء والصفات: أن الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية وفعلية، فالذاتية هي المتعلقة بذات الباري سبحانه ولا تتعلق بالمشيئة والاختيار، بل لا تنفك عنه ﷻ بحال من الأحوال، بل هي من لوازم الذات كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعينين. والفعلية هي المتعلقة بالمشيئة والاختيار، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والاتيان والمجيء. انظر بتصرف كتاب (مباحث في العقيدة) (١/١١٣-١٢٥)، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٤٢-٤٧) .

(2) وهي على الترتيب: سورة الأعراف: الآية، ٥٤. سورة يونس: الآية، ٣. وسورة الرعد: الآية،٢. وسورة طه: الآية، ٥. وسورة الفرقان: الآية، ٥٩. وسورة السجدة: الآية، ٤. وسورة الحديد: الآية، ٤.

(3) والاستواء على العرش والعلو صفتان نثبتهما لله تعالى إثباتا يليق بجلاله، وتفسير كلمة استوى عند السَلف: (استقر، علا، ارتفع، صعد) والسلف يفسرونها بهذه الكلمات لا يتجاوزونها ولا يزيدون عليها، ولم يرد في تفسير السلف تفسيرها بمعنى: (استولى، ولا ملك، ولا قهر). * والكيف مجهول؛ لا يعلمه إلا الله * والإيمان به واجب؛ لثبوت الأدلة. * والسؤال عنه بدعة؛ لأن كيفية الاستواء لا يعلمها إِلَا الله ولأَن الصحابة أَيضا لم يسألوا الرسول عن الكيفية. (الوجيز في عقيدة السلف) (٣٦-٣٧).

استوى] فقال: (استوى على كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء)[1]. وبما أورده عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (من زعم أن الله من شيء، أو في شيء، أو على شيء فقد كفر، قلت: فسر لي؟ قال: أعني بالحواية من الشيء له، أو بإمساك له، أو من شيء سبقه). وفي رواية أخرى: (من زعم أن الله من شيء؛ فقد جعله محدثا، ومن زعم أنه في شيء؛ فقد جعله محصورا، ومن زعم أنه على شيء؛ فقد جعله محمولا)[2].

ب - صفة النزول: حيث يؤمن أهل السنة والجماعة بأَن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأَخير من الليل نزولا حقيقيا يليق بجلاله وعظمته[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٢٧) ك التوحيد - باب: الحركة والانتقال - ح٦. قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: (إياكُم والبِدَع) قيل: وما البدع؟ قال: (أَهلُ البِدَعِ هُم الذينَ يتكلمونَ في أَسماء اللهِ وصفاتِهِ وكلامِه وعلمه وقُدرتِه، ولا يَسْكُتونَ عمّا سَكَت عَنهُ الصحابةُ والتابعونَ لهم بإحسان)، وسألهُ رجل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ فقال: (الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقول، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنهُ بدعة، وما أراكَ إلا ضالا) وأَمر به أن يُخرج من المجلس. أخرجه الإمام البغوي في: " شرح السنة ".

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٢٧) ك التوحيد - باب: الحركة والانتقال - ح٩.

(٣) قال النَّبِيُّ ﷺ: (يَنزِلُ ربنا إلى السَّماء الدّنيا كل لَيْلَة حِينَ يَبْقى ثُلُثُ الليلِ الآخر؛ فيقول: مَنْ يَدْعُوني فأستَجيبَ لهُ ؟ مَنْ يَسأَلُني فأعطيه مَنْ يَسْتَغْفرُني فأغفرَ لهُ ؟) البخاري التوحيد (٧٠٥٦)، مسلم صلاة المسافرين وقصرها (٧٥٨). ولما سُئل الإمام أَبو حنيفة رحمه الله عن صفة النزول، فقال: (ينزلُ بلا كيف). انظر: " شرح العقيدة الطحاوية ". انظر (الوجيز في عقيدة السلف) (٤١). ومع كون صفة النزول قد وردت صريحة في بعض روايات الكافي إلا أن روايات التناقض والتلفيق والتحريف جاهزة لإبطالها، يساندها في =

إبراهيم الطَّيْلاَ قال: ذكر عنده قوم يزعمون أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا. فقال: (إن الله لا ينزل، ولا يحتاج إلى أن ينزل، وإنما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيد، ولم يحتج إلى شيء، بل يُحتاج إليه، وهو ذو الطول لا إله إلا هو العزيز الحكيم، أما قول الواصفين: إنه ينزل تبارك وتعالى؛ فإنما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة، وكل متحرك محتاج إلى من يحركه، أو يتحرك به، فمن ظن بالله الظنون هلك، فاحذروا في صفاته من أن تقفوا له على حد تحدونه بنقص أو زيادة، أو تحريك أو تحرك، أو زوال أو استنزال، أو نهوض أو قعود...)[1].

ج - صفة العلو: حيث يؤمن أهل السنة والجماعة بأَن الله تعالى متصف بصفات العلو المطلق من جميع الوجوه؛ علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر. ويثبتون لله علوه بذاته على جميع خلقه على ما يليق بجلاله بلا تشبيه ولا تكييف[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٢٥/١) ك التوحيد - باب: الحركة والانتقال - ح١.

(٢) وقد جاءت النصوص صريحة بالدلالة على هذه الصفة، ومن هذه الدلالات: (١) التصريح بالعلو المطلق ذاتا، وقدرا، وقهرا قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى:١]، وقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٢٥٥﴾ [البقرة:٢٥٥]. (٢) التصريح بأنه في السماء لقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك:١٦]. (٣) التصريح بنزوله سبحانه كل ليلة إلى السماء الدنيا. (٤) إخباره بعروج الأشياء وصعودها إليه. (٥) الإشارة إليه سبحانه في جهة العلو. انظر بقيتها مع أدلتها في كتاب (مباحث في العقيدة) (١١٦/١-١١٧). وأيضا كما قيل في صفة النزول يقال في صفة العلو، فقد وردت روايات صريحة فيها، إلا أن روايات التناقض والتلفيق والتحريف جاهزة لإبطالها، ويساندها في ذلك تأويل شراح الكافي لها،
=

أما الكليني فقد نفى هذا المعنى بما أورده عن يعقوب الجعفري، عن أبي

= ذلك تأويل شراح الكافي لها، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (إن للجمعة حقا وحرمة، فإياك أن تضيع أو تقصر في شيء من عبادة الله، والتقرب إليه بالعمل الصالح، وترك المحارم كلها، فإن الله يضاعف فيه الحسنات، ويمحو فيه السيئات، ويرفع فيه الدرجات، قال: وذكر أن يومه مثل ليلته فإن استطعت أن تحييها بالصلاة والدعاء فافعل، فإن ربك ينزل في أول ليلة الجمعة إلى سماء الدنيا فيضاعف فيه الحسنات، ويمحو فيه السيئات، وإن الله واسع كريم) (٤١٤/٣-٤١٥) ك الصلاة/ باب: فضل يوم الجمعة وليلته - ح٦. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: (ينزل) يحتمل أن يكون من باب التفعيل فيكون المراد: نزول ملائكة الرحمة، أو المراد: (بنزوله تعالى) نزول ملائكته ورحمته مجازا، ويمكن أن يكون المراد: نزوله من عرض العظمة والجلال إلى مقام التعطف على العباد، ويؤيد الأول ما روى الصدوق (ره) في الفقيه عن إبراهيم بن أبي محمود قال: قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله ما تقول في الحديث الذي ترويه الناس عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: [إن الله تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة جمعة إلى السماء الدنيا؟ فقال عليه السلام: لعن الله المحرفين للكلم عن مواضعه، والله ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك، وإنما قال صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالى يُنزل ملكا إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير، وليلة الجمعة في أول الليل فيأمره فينادي هل من سائل فأعطيه؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ يا طالب الخير أقبل ويا طالب الشر أقصر، فلا يزال ينادي بهذا حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء] حدثني بذلك أبي عن جدي عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه و آله) (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣٤١/١٥). وقال على أكبر غفاري تعليقا على هذه الرواية في موضعها من حاشيته على الكافي: (قوله: "فإن ربك ينزل" أي ينزل أمره، أو حكمه، أو قضاؤه كما ورد في التنزيل "وجاء ربك"، ويحتمل أن يقرء ويُنزل بضم الياء من الإنزال والمفعول محذوف أي يُنزل ملكا، والذى يكشف عن ذلك ما رواه رئيس المحدثين.. ثم نقل كلام المجلسي).

أما الكليني فقد نفى هذا المعنى بما أورده عن أبي العوجاء عن أبي عبدالله ﷺ في بعض ما كان يحاوره: ذكرت الله فأحلت على غائب، فقال أبو عبدالله: (ويلك كيف يكون غائبا من هو مع خلقه شاهد، وإليهم أقرب من حبل الوريد، يسمع كلامهم، ويرى أشخاصهم، ويعلم أسرارهم؟). فقال ابن أبي العوجاء: أهو في كل مكان؟ أليس إذا كان في السماء كيف يكون في الأرض؟ وإذا كان في الأرض كيف يكون في السماء؟ فقال أبو عبدالله ﷺ: (إنما وصفت المخلوق الذي إذا انتقل عن مكان اشتغل به مكان؟ وخلا منه مكان، فلا يدري في المكان الذي صار إليه ما يحدث في المكان الذي كان فيه، فأما الله العظيم الشأن الملك الديان فلا يخلو منه مكان، ولا يشتغل به مكان، ولا يكون إلى مكان أقرب منه إلى مكان)[1]. وفي رواية أخرى عن أمير المؤمنين ﷺ: (قال

فقد روى الكليني بسنده عن أبي جعفر (ع) قال: (إن الله ﷻ يقول: وعزتي وجلالي وعظمتي وعلوي وارتفاع مكاني، لا يؤثر عبد هواي على هوى نفسه إلا كففت عليه ضيعته وضمنت السماوات والأرض رزقه وكنت له من وراء تجارة كل تاجر) (١٣٧/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: بدون عنوان - ح١. وقد تكررت عبارة إقسام الله تعالى بصفاته ومن ضمنها صفة العلو والمكان في أكثر من موضع في الكافي، انظر: (١٣٧/٢، ٣٣٥، ٥٩٧، ٦٠٢)، (٢٢/٦). قال المجلسي: (وارتفاع مكانه كناية عن عدم إمكان الإشارة إليه بالعقول والحواس) (مرآة العقول) (٣١٦/٨)، وبمثله قال المازندراني انظر كتاب (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٩٠/٨). ومن الروايات الواردة أيضا، والموافقة للفطرة في صفة العلو ما أورده من روايات عدة في كتاب الدعاء: كرواية: (والابتهال تبسط يديك وذراعيك إلى السماء) (٤٨٠/٢) ح٤، ورواية: (أتى جبرئيل ﷺ إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له: إن ربك يقول لك: إذا أردت أن تعبدني يوما وليلة حق عبادتي فارفع يديك إليّ) (٥٨١/٢) ح١٦.

(١) انظر كتاب الكافي (١٢٥/١) ك التوحيد - باب: الحركة والانتقال - ح٢.

له: فأخبرني عن الله ﷻ أين هو؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هو ههنا وههنا وفوق وتحت ومحيط بنا ومعنا...)[1].

د - صفة الكلام: حيث يؤمن أهل السنة والجماعة بأن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، يتكلم بصوت يُسمع؛ يُسمعه من شاء من خلقه، كما سمعه موسى عليه السلام من غير واسطة، وسمعه من أذن الله له من ملائكته ورسله، وسيسمعه المؤمنون في الآخرة ممن سبقت لهم الحسنى[2].

أما الكليني فقد نفى هذا المعنى بما أورده عن الحسن الحماني قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إن هشام بن الحكم زعم أن الله جسم ليس كمثله شيء، عالم سميع، بصير، قادر، متكلم، ناطق، والكلام والقدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقا فقال: (قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود، والكلام غير المتكلم، معاذ الله وأبرء إلى الله من هذا القول... إنما تكون الأشياء بإرادته ومشيئته من غير كلام، ولا تردد في نفس، ولا نطق بلسان)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١٣٠/١) ك التوحيد - باب: العرش والكرسي - ح١. قلت: وليت أن أمر نفي صفة العلو عن الله منسوبة إلى الأئمة فقط، لقلنا إنها مما ألصق بهم، لكن أن تنسب للنبي ﷺ، فهذا مما لا يتوقع، فقد أورد الكليني بسنده عن عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن يهوديا يقال له: سُبحَت جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله! جئت أسألك عن ربك، فإن أنت أجبتني عما أسألك عنه، وإلا رجعت، قال: سل عما شئت، قال: أين ربك؟ قال: هو في كل مكان، وليس في شيء من المكان المحدود...) (٩٤/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الكلام في الكيفية - ح٩.

(٢) وصفة الكلام صفة ذات باعتبار نوع الكلام، وصفة فعل باعتبار تعلقها بإرادة الله ومشيئته. انظر (مباحث في العقيدة) (١٢٤/١-١٢٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (١٠٦/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٧.

وفي رواية أخرى عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (لم يزل الله ﷻ ربنا، والعلم ذاته، ولا معلوم، والسمع ذاته، ولا مسموع، والبصر ذاته، ولا مبصر، والقدرة ذاته، ولا مقدور، فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم، والسمع على المسموع، والبصر على المبصر والقدرة على المقدور)، قال: قلت: فلم يزل الله متحركا؟ قال: فقال: (تعالى الله عن ذلك، إن الحركة صفة محدثة بالفعل)، قال: قلت: فلم يزل الله متكلما؟ قال: فقال: (إن الكلام صفة محدثة، ليست بأزلية، كان الله ﷻ ولا متكلم)[1].

هـ- **رؤية المؤمنين ربهم:** حيث يؤمن أهل السنة والجماعة بأَن المؤمنين يَرَونَ ربهم في الآخرة بأَبصارهم، ويَزُورُونَه، ويُكلِّمُهم ويكلِّمونه، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾. وسوف يرونه كما يرون القمر ليلة البدر لا يُضامون في رؤيته، كما قال النَّبِي ﷺ: « إِنكُمْ سَتَرَوْنَ رَبكُم كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيلةَ البَدرِ، لا تُضامُونَ في رُؤيتِه »[2].

أما الكليني فقد نفى هذا المعنى بباب خصه لهذا الغرض سماه: باب في إبطال الرؤية، أورد فيه (١٢) رواية[3] تدور حول هذا المعنى، وتؤكده، وإن كان بعضها ليس بصريح في نفي الرؤية، لكن منهج التأويل والتحريف الذي يمارسه أتباع الكليني، وشراح كتابه لهذه الروايات بالمرصاد[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٠٧/١) ك التوحيد - باب: صفات الذات - ح١.

(٢) انظر كتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٣٩-٤٠).

(٣) انظر كتاب الكافي (٩٥/١-١٠٤) ك التوحيد. وقال في خطبة كتابه في وصف الله: (عُرف بغير رؤية..) (٢/١-٣).

(٤) قال المجلسي في ختام شرحه لباب إبطال الرؤية: (ثم اعلم أن الأمة اختلفوا في رؤية الله =

ومن تلك الروايات ما أورده عن يعقوب بن إسحاق قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله: كيف يعبد العبد ربه وهو لا يراه؟ فوقع عليه السلام: يا أبا يوسف جلّ

تعالى على أقوال: فذهبت الإمامية والمعتزلة إلى امتناعها مطلقا، وذهبت المشبهة والكرامية الى جواز رؤيته تعالى في الجهة والمكان، لكونه تعالى عندهم جسما، وذهبت الأشاعرة إلى جواز رؤيته تعالى منزها عن المقابلة والجهة والمكان، قال الآبي في كتاب إكمال الإكمال ناقلا عن بعض علمائهم: "أن رؤية الله تعالى جائزة في الدنيا عقلا، واختلف في وقوعها، وفي أنه هل رآه النبي صلى الله عليه وآله ليلة الإسراء أم لا، فأنكرته عائشة، وجماعة من الصحابة، والتابعين، والمتكلمين، وأثبت ذلك ابن عباس، وقال: إن الله اختصه بالرؤية، وموسى بالكلام، وإبراهيم بالخلة، وأخذ به جماعة من السلف، والأشعري في جماعة من أصحابه، وابن حنبل، وكان الحسن يقسم لقد رءاه، وتوقف فيه جماعة، هذا حال رؤيته في الدنيا، وأما رؤيته في الآخرة فجائزة عقلا، وأجمع على وقوعها أهل السنة، وأحالها المعتزلة، والمرجئة، والخوارج، والفرق بين الدنيا والآخرة، أن القوى والإدراكات ضعيفة في الدنيا حتى إذا كانوا في الآخرة، وخلقهم للبقاء، قوي إدراكهم فأطاقوا رؤيته" انتهى كلامه". وقد عرفت مما مر أن استحالة ذلك مطلقا هو المعلوم من مذهب أهل البيت عليهم السلام، وعليه إجماع الشيعة باتفاق المخالف، والمؤالف، وقد دلت عليه الآيات الكريمة، وأقيمت عليه البراهين الجلية، وقد أشرنا إلى بعضها، وتمام الكلام في ذلك موكول إلى الكتب الكلامية) (مرآة العقول) (١/٣٤٤-٣٤٥).
وأما المازندراني فقد اختصر ذلك كله بتعليقه على عنوان الباب فقال: (باب إبطال الرؤية أي رؤيته تعالى بالأبصار في الدينا والآخرة) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٦١/٣). يقول الشيخ القفاري: (وقال شيخهم وآيتهم جعفر النجفي صاحب كشف الغطا: "ولو نسب إلى الله بعض الصّفات.. كالرّؤية حكم بارتداده" [كشف الغطا: ص ٤١٧]. وجعل الحرّ العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد لذلك بابًا بعنوان "باب أنّ الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدّنيا ولا في الآخرة" [الفصول المهمّة في أصول الأئمّة: ص ١٢]). (أصول مذهب الشيعة) (٢/٥٥١-٥٥٢).

سيدي، ومولاي، والمنعم عليّ، وعلى آبائي أن يرى، قال: وسألته: هل رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ربه؟ فوقَّع عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى أرى رسوله بقلبه من نور عظمته ما أحب)[1]. وفي رواية أخرى عن محمد بن عبيد قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الرؤية، وما ترويه العامة، والخاصة، وسألته أن يشرح لي ذلك، فكتب بخطه: اتفق الجميع لا تمانع بينهم أن المعرفة من جهة الرؤية ضرورة، فإذا جاز أن يرى الله بالعين، وقعت المعرفة ضرورة، ثم لم تخل تلك المعرفة من أن تكون إيمانا، أو ليست بإيمان، فإن كانت تلك المعرفة من جهة الرؤية إيمانا؛ فالمعرفة التي في دار الدنيا من جهة الاكتساب ليست بإيمان؛ لأنها ضده، فلا يكون في الدنيا مؤمن؛ لأنهم لم يروا الله عز ذكره، وإن لم تكن تلك المعرفة التي من جهة الرؤية إيمانا؛ لم تخل هذه المعرفة التي من جهة الاكتساب أن تزول، ولا تزول في المعاد، فهذا دليل على أن الله عز وجل لا يرى بالعين؛ إذ العين تؤدي إلى ما وصفناه)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٩٥/١) ك التوحيد - باب: في إبطال الرؤية - ح١. وانظر ح٨ في الباب نفسه.

(٢) انظر المصدر السابق (٩٦/١) ك التوحيد - باب: في إبطال الرؤية - ح٣. وهذا الأسلوب الوارد في مثل هذه الرواية لا يظهر عليه أي نفس شرعي يمكن الاعتماد عليه، بل هو أسلوب عقلي بحت أنزه آل البيت الكرام من التفوه به، لكنه الكليني وكتابه الكافي الذي أصبح مأوى لتحريف كل محرف ومؤوّل يريد توثيق ضلالاته بمرويات ينسبها لآل البيت الكرام لتنطلي على أتباعهم، ومن ذلك ما أورده في الرواية الرابعة عن عن أحمد بن إسحاق قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن الرؤية، وما اختلف فيه الناس، فكتب: لا تجوز الرؤية، ما لم يكن بين الرائي والمرئي هواء لم ينفذه البصر، فإذا انقطع الهواء عن الرائي والمرئي؛ لم تصح الرؤية، وكان في ذلك الاشتباه، لأن الرائي متى ساوى =

وحتى يزيد الكليني تأكيده لهذا النفي؛ أورد رواية عن المجسم الأكبر هشام بن الحكم ختم بها هذا الباب، مع كون المنهج المتبع له في كتابه الكافي ألا يورد رواية عن غير طريق الأئمة المعصومين، ولذا احتار فيها بعض شراح الكافي لكونها موجودة ضمن رواياته، ولحاجتهم إلى الكلام العقلي الوارد فيها، حيث نقل الغفاري تعليقا على ذلك قول الميرزا رفيعا النائيني أحد شراح الكافي، وفيه: (هذا الحديث موقوف لم يسنده إلى معصوم، ولعله لما ورد الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام عن نفي الأبصار بالعيون، وأوهام القلوب؛ ذيَّل الباب بما نقل عن هشام بن الحكم الذي هو رأس أصحاب الصادق (ع)، وإنما يُظن به أن كلامه مأخوذ من أحاديثهم عليهم السلام)[1].

ومع ذلك كله؛ فإن الحق لابد أن يظهر على الباطل، والكذب في مواجهة الصدق لابد أن يتناقض، ويظهر عواره وسوأته، فقد روى الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: [حنفاء لله غير مشركين به]؟ قال: (الحنيفية من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لا تبديل لخلق الله، قال: فطرهم على المعرفة به)، قال زرارة: وسألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ الآية؟

المرئي في السبب الموجب بينهما في الرؤية؛ وجب الاشتباه، وكان ذلك التشبيه؛ لأن الأسباب لابد من اتصالها بالمسببات).

(١) انظر المصدر السابق (٩٩/١) ك التوحيد - باب: في إبطال الرؤية - ح١٢. وبنحوه قال المجلسي (مرآة العقول) (٣٤٢/١) والرواية طويلة، وأسلوبها عقلي خلاصته ما ورد في آخرها من قول هشام: (فلا ينبغي للعاقل أن يحمل قلبه على ما ليس موجودا في الهواء من أمر التوحيد، جلَّ الله وعز، فإنه إن فعل ذلك؛ لم يتوهم إلا ما في الهواء موجود، كما قلنا في أمر البصر، تعالى الله أن يشبهه خلقه).

قال: (أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة، فخرجوا كالذر، فعرَّفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربه، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: [كل مولود يولد على الفطرة]، يعني المعرفة بأن الله ﷻ خالقه)[1].

وبعد هذه الأمثلة على عقيدة الكليني في توحيد الأسماء والصفات سأورد مثالا واحداً لبيان التناقض الواضح والبّين بين رواياته، مما يؤكد الحقيقة التي كررتها في حق الكليني كونه حاطب ليل جاهل، أو كون كتابه مخترقاً إلى درجة إضافة المرويات بحسب حاجة شيوخ المذهب وأهوائهم في أي باب، وهذا المثال هو ما سأورده من روايات في مبحث الأسماء الحسنى على النحو التالي:

- الرواية الأولى: رواية أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فسأله رجل فقال: أخبرني عن الرب تبارك وتعالى له أسماء وصفات في كتابه؟ وأسماؤه وصفاته هي هو؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: إن لهذا الكلام وجهين: إن كنت تقول: هي هو أي أنه ذو عدد وكثرة، فتعالى الله عن ذلك، وإن كنت تقول: هذه الصفات والأسماء لم تزل فإن (لم تزل) محتمل معنيين، فإن قلت: لم تزل عنده في علمه وهو مستحقها، فنعم، وإن كنت تقول: لم يزل تصويرها وهجاؤها وتقطيع حروفها؛ فمعاذ الله أن يكون معه شيء غيره، بل كان الله ولا خلق، ثم

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/١٢-١٣) ك الإيمان والكفر - باب: فطرة الخلق على التوحيد - ح٣. وكعادة شراح الكافي في تأويل الروايات الصريحة لتوافق عقيدتهم المنحرفة، ومع كون الرواية تنص على أنه تعالى أراهم نفسه؛ يقول المازندراني: (فعرفهم نفسه، وأراهم بالرؤية العقلية الشبيهة بالرؤية العينية في الظهور؛ ليحصل لهم الربط به، ويعرفوه في دار الغربة، ولولا تلك المعرفة الميثاقية، لم يعرف أحد ربه في هذه الدار التي هي دار الفراق...) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨/٣٧).

خلقها وسيلة بينه وبين خلقه، يتضرعون بها إليه ويعبدونه وهي ذكره، وكان الله ولا ذكر، والمذكور بالذكر هو الله القديم الذي لم يزل، والأسماء والصفات مخلوقات...)[1].

- الرواية الثانية: رواية معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ قال: (نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملا إلا بمعرفتنا)[2].

- الرواية الثالثة: رواية أيوب بن يقطين، أو غيره عنهم عليهم السلام دعاء العشر الأواخر تقول في الليلة الأولى: (يا مولج الليل في النهار، ومولج النهار في الليل، ومخرج الحي من الميت، ومخرج الميت من الحي، يا رازق من يشاء بغير حساب، يا الله يا رحمن، يا الله يا رحيم، يا الله، يا الله، يا الله، لك الأسماء

---

(١) انظر المصدر السابق (١١٦/١) ك التوحيد - باب: معاني الأسماء واشتقاقها - ح٧، وفي ك التوحيد - باب: حدوث الأسماء رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله تبارك وتعالى خلق اسماً بالحروف غير متصوت، وباللفظ غير منطق، وبالشخص غير مجسد...) (١١٢/١) ح١، وعنه أيضا: (اسم الله غيره... والله يسمى بأسمائه، وهو غير أسمائه، والأسماء غيره) (١١٣/١-١١٤) ح٤، وفي ك التوحيد - باب: معاني الأسماء واشتقاقها، سئل أبو عبدالله عليه السلام عن أسماء الله واشتقاقها: الله مما هو مشتق؟ فقال: (يا هشام الله مشتق من إله، وإله يقتضي مألوها، والاسم غير المسمى، فمن عبد الاسم دون المعنى؛ فقد كفر ولم يعبد شيئا، ومن عبد الاسم والمعنى؛ فقد أشرك وعبد اثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم؛ فذاك التوحيد، أفهمت يا هشام؟!). قال: قلت: زدني قال: (لله تسعة وتسعون اسما، فلو كان الاسم هو المسمى؛ لكان كل اسم منها إلها، ولكن الله معنى يدل عليه بهذه الأسماء، وكلها غيره) (١١٤/١) ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١٤٣/١-١٤٤) ك التوحيد - باب: النوادر - ح٤.

الحسنى، والأمثال العليا، والكبرياء، والآلاء، أسألك أن تصلي على محمد، وعلى أهل بيته، وأن تجعل اسمي في هذه الليلة في السعداء...)[1].

- الرواية الرابعة: رواية القداح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: رقى النبي صلى الله عليه وآله حسنا وحسينا فقال: [**أعيذكما بكلمات الله التامات، وأسمائه الحسنى كلها عامة** من شر السامة والهامة، ومن شر كل عين لامة، ومن شر حاسد إذا حسد]، ثم التفت النبي صلى الله عليه وآله إلينا فقال: هكذا كان يعوذ إبراهيم إسماعيل وإسحاق عليهم السلام)[2].

- الرواية الخامسة: رواية عبدالله بن إبراهيم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: (إذا أمسيت فنظرت إلى الشمس في غروب وإدبار فقل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا، ولم يكن له شريك في الملك، الحمد لله الذي يصف ولا يوصف، ويعلم ولا يعلم، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، **أعوذ بوجه الله الكريم**، وباسم الله العظيم من شر ما ذر أو ما برأ، ومن شر ما تحت الثرى...)[3].

---

(1) انظر المصدر السابق (٤/١٦٠-١٦٤) ك الصيام - باب: الدعاء في العشر الأواخر من شهر رمضان - ح٢، وقد تكررت صيغة التوسل بأسماء الله الحسنى أكثر من أربع مرات في نفس هذه الرواية. وعن أبي جعفر عليه السلام قال: (تأخذ المصحف في الثلث الثاني من شهر رمضان، فتنشره، وتضعه بين يديك، وتقول: " اللَّهُمَّ إني أسألك بكتابك المنزل وما فيه، وفيه اسمك الأعظم الأكبر، وأسماؤك الحسنى، وما يخاف ويرجى أن تجعلني من عتقائك من النار " وتدعو بما بدا لك من حاجة). (٢/٦٢٩) باب: النوادر - ح٩.

(2) انظر المصدر السابق (٢/٥٦٩) ك الدعاء - باب: باب الحرز والعوذة - ح٣.

(3) انظر المصدر السابق (٢/٥٣٢) ك الدعاء - باب: القول عند الإصباح والإمساء - ح٣٠.
=

- الرواية السادسة: رواية أحمد بن محمد، عن الحسين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام دعاء وأنا خلفه، فقال: (اللَّهُمَّ إني أسألك بوجهك الكريم، واسمك العظيم، وبعزتك التي لا ترام، وبقدرتك التي لا يمتنع منها شيء، أن تفعل بي كذا وكذا...)[1].

- الرواية السابعة: رواية إسحاق بن عمار، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن لله عز وجل ثلاث ساعات في الليل، وثلاث ساعات في النهار يمجد فيهن نفسه... يقول: إني أنا الله رب العالمين، إني أنا الله العلي العظيم، إني أنا الله العزيز الحكيم، إني أنا الله الغفور الرحيم، إني أنا الله الرحمن الرحيم، إني أنا الله مالك يوم الدين، إني أنا الله لم أزل ولا أزال، إني أنا الله خالق الخير والشر، إني أنا الله خالق الجنة والنار، إني أنا الله بدئ كل شيء وإليّ يعود، إني أنا الله الواحد الصمد، إني أنا الله عالم الغيب والشهادة، إني أنا الله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، إني أنا الله الخالق البارئ المصور، لي الأسماء الحسنى، إني أنا الله الكبير المتعال)[2].

= وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن استطعت أن لا تبيت ليلة حتى تعوذ بأحد عشر حرفا؟ قلت: أخبرني بها؟ قال: قل: " أعوذ بعزة الله، وأعوذ بقدرة الله»... وأعوذ بوجه الله... من شر ما خلق وبرأ وذرأ ". وتعوذ به كلما شئت). (٥٣٨/٢) ك الدعاء - باب: الدعاء عند النوم والانتباه - ح٩. وانظر ح٤ (٥٦٩/٢) ك الدعاء - باب الحرز والعوذة.

(١) انظر المصدر السابق (٥٦١/٢-٥٦٢) ك الدعاء - باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح١٩.

(٢) انظر المصدر السابق (٥١٥/٢) ك الدعاء - باب: ما يمجد به الرب تبارك وتعالى نفسه - ح١. وعنه أيضا قال: (إن الله تبارك وتعالى يمجد نفسه في كل يوم وليلة ثلاث مرات، =

فإذا تأملنا في هذه الروايات تجاه الأسماء والصفات نجد أن الكليني :

- تارة يحكم بأن الأسماء والصفات مخلوقات[1].
- وتارة بأن الأئمة هم أسماء الله الحسنى[2].

فإذا سلمنا بهذه التناقضات:

- فماذا يقال لمن يتوسل[3] أو يتعوذ[4] بأسماء الله الحسنى، هل معناه أنه يتوسل أو يتعوذ بالأئمة أنفسهم.
- وبماذا يُفسر تعوذ[5] الأئمة، أو سؤالهم[6] بوجه الله الذي هو صفة من صفاته، هل معناه أنهم يسألون، أو يتعوذون بأنفسهم، أم معناه أنهم يتعوذون بمخلوق، أو يسألونه، لأن الأسماء والصفات مخلوقات.

فمن مجد الله بما مجد به نفسه، ثم كان في حال شقوه، حوله الله ﷻ إلى سعادة يقول:... هو الله الخالق البارئ المصور، له الأسماء الحسني...) (٢/٥١٥) ح٢. وعنه أيضا في قصة المعراج: (إن الله ﷻ لما عرج بنبيه صلى الله عليه وآله إلى سماواته السبع... قيل: يا محمد اجلس فجلس، فأوحى الله إليه يا محمد: إذا ما أنعمت عليك فسم باسمي، فألهم أن قال: بسم الله، وبالله، ولا إله إلا الله، والأسماء الحسني كلها لله...) (٣/٤٨٣-٤٨٦) ك الصلاة - باب: النوادر - ح١.

(١) كما في الرواية الأولى.

(٢) كما في الرواية الثانية.

(٣) كما في الرواية الثالثة.

(٤) كما في الرواية الرابعة.

(٥) كما في الرواية الخامسة.

(٦) كما في الرواية السادسة.

- وبماذا نجيب عن إثبات الله تعالى في كتابه أن الأسماء الحسنى له[1]، بل وعلى لسان رسوله والأئمة من بعده[2]، هل الله عز شأنه، وتعالى وصفه يتعبدنا بألفاظ لا نفهمها، أم أن الأئمة يفهمون هذه الألفاظ ثم يبلغون الناس بخلافها، بل ويصفون بها أنفسهم مشاركة مع الله في شيء من خصائصه.

أسئلة وإشكالات متنوعة لن أستعين بفهمها بشراح الكافي لوضوح عبارتها وجلائها، ولكن سأتركها لكل باحث عن الحق من أبناء الشيعة ليعمل فيها عقله، دون اللجوء إلى أي عالم أو شيخ يفسرها بغير حقيقتها الظاهرة والواضحة لكل عاقل نبيه، وصدق القائل:

ما مشكل أن القيود تكونُ غلَّ الأرجلِ   إنَّ القيودَ على العقولِ فذاك كُلُّ المشكلِ[3]

وقبل الختام: اترك القارئ الكريم مع روايات متفرقة من كتاب الكافي تبين مدى الغلو في الأئمة إلى درجة مشاركتهم لله جل وعلا في صفاته ووصفه، وكونهم متصفون ببعض صفات الله الذاتية التي لا تنفك عنه ﷻ عما يقوله الظالمون والكليني علوا عظيما[4]:

---

(١) كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام: (وذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ انظر كتاب الكافي (١١٢/١) ك التوحيد - باب: حدوث الأسماء - ح١.

(٢) كما في الرواية السابعة.

(٣) انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(٢٣٢).

(٤) انظر بعضها في مبحث: (علاقة الكليني بالتجسيم). وكذا روايات: (الأئمة وجه الله، وعين الله، ولسان الله) (١٤٥/١) (الأئمة هم عين الله في خلقه) (١١٢/١) (علي عين الله، ويد الله، وجنب الله) (١١٣/١).

- حيث أورد الكليني بسنده إلى الرضا عليه السلام قال: (الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب. فمن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام، أو يمكنه اختياره، **هيهات هيهات، ضلت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وخسئت العيون، وتصاغرت العظماء، وتحيرت الحكماء، وتقاصرت الحلماء، وحصرت الخطباء، وجهلت الألباء، وكلت الشعراء، وعجزت الأدباء، وعييت البلغاء، عن وصف شأن من شأنه، أو فضيلة من فضائله، وأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله، أو ينعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغني غناه، لا** كيف وأنى؟ وهو بحيث النجم من يد المتناولين، ووصف الواصفين، فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟! **أتظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول محمد صلى الله عليه وآله..)**[1].

- وأيضا أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (.. **ونحن وجه الله** نتقلب في الأرض بين أظهركم...)[2]. وفي رواية الحارث بن المغيرة النصري قال: سئل أبوعبدالله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ فقال: ما يقولون فيه؟ قلت: يقولون: **يهلك كل شيء إلا وجه الله**، فقال: سبحان الله لقد قالوا قولا عظيما، إنما عني بذلك وجه الله الذي يؤتى منه)[3].

---

(1) انظر كتاب الكافي (٢٠١/١) ك الحجة - باب: نادر جامع في فضل الإمام وصفاته - ح١.

(2) انظر المصدر السابق (١٤٣/١) ك التوحيد - باب: النوادر - ح٣.

(3) انظر المصدر السابق (١٤٣/١) ك التوحيد - باب: النوادر - ح١. قلت: ويفهم جمعا بين الروايتين، وكونهما في باب واحد أيضا أن الأئمة لا يموتون أبدا، لأنهم وجه الله، ووجه الله صفة من صفاته الذاتية. قال المازندراني تعليقا على الروايتين: (قوله: "إنما عنى بذلك =

وختاما لهذا المبحث؛ ألا يحق لكل باحث عن الحق أن يتساءل - كما تساءلت من قبل وأجبت على ذلك[1] - هل هذه فعلا هي عقيدة آل البيت عليهم السلام في أسماء الله وصفاته؟؟

والجواب: أنني قد بينت في مقدمة هذا المبحث نقلا عن غيري أو نقلا مني لبعض مرويات الكافي أن آل البيت براء من مثل هذا الاعتقاد في الله تبارك وتعالى، وأن الكليني وأتباعه هم الذين يفترون عليهم مثل هذه العقائد بواسطة المرويات المخترعة، مع إعراضهم عن الروايات الصحيحة الثابتة عنهم عليهم السلام، إما بردها، وإما بتأويلها حسب عقيدتهم الباطلة، وإما بتنزيل عقيدة

وجه الله الذي يؤتى منه" أي يؤتى الله من ذلك الوجه وهو الرسول وأوصياؤه (عليهم السلام) لأنهم طرق إلهية وأنوار ربوبية بهم يتنور أذهان الخلائق لقبول فيض الحق ويستعد قلوبهم لسلوك سبيله، وقد روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: "من وصف الله تعالى بوجه كالوجوه فقد كفر، ولكن وجه الله تعالى أنبياؤه ورسله وحججه صلوات الله عليهم وهم الذين بهم يتوجه إلى الله ﷻ وإلى دينه ومعرفته، وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾... وينبغي أن يعلم أن الحصر المستفاد من "إنما" إنما هو بالنظر إلى ما قالوه، أو بالنظر إلى كون المراد بالوجه ما ذكره (ع) هو المقصود الأصلي من هذه الآية وتنزيلها، فلا ينافيه أن يكون للوجه تأويل آخر وهو ذاته تعالى كما ذكره بعض المفسرين ومعناه أن كل شيء في مرتبة ذاته هالك إلا ذاته الحقة بذاته، وقد أوضحنا ذلك سابقا... قوله: (فهو الوجه الذي لا يهلك) هذا القول تفسير للوجه، وضمير هو يعود إلى الموصول، والمعنى: أن كل شيء هالك في الدنيا والآخرة إلا من أطاع محمدا صلى الله عليه وآله، ولا ريب في أن الأئمة الطاهرين أفضل وأشرف من أطاعه، فهم المقصودون بهذا الوجه أولا وبالذات، ثم يندرج فيه كل من تبعهم إلى يوم القيامة...) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤/٢١٤-٢١٥).

(١) انظر المقدمة الأولى في هذا الباب.

التقية عليها للقضاء عليها، وعلى كل محاولة للتفكير فيها من أتباع هذا المذهب المحرف.

لذا وزيادة في التأكيد أسوق عدة مقولات عن الأئمة من آل البيت عليهم السلام ساقها الكليني في كتابه الكافي، ومن ذلك:

- رواية زرارة بن أعين قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إن الله خلو من خلقه، وخلقه خلو منه، وكل ما وقع عليه شيء ما خلا الله فهو مخلوق، والله خالق كل شيء، تبارك الذي **ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير**)[1].

- رواية إبراهيم بن محمد الخزاز ومحمد بن الحسين قالا: دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام فحكينا له أن محمد صلى الله عليه وآله رأى ربه في صورة الشاب الموفق في سن أبناء ثلاثين سنة، وقلنا: إن هشام بن سالم وصاحب الطاق والميثمي يقولون: إنه أجوف إلى السرة والبقية صمد؟ فخر ساجدا لله ثم قال: (سبحانك ما عرفوك، ولا وحدوك، فمن أجل ذلك وصفوك، سبحانك لو عرفوك؛ لوصفوك بما وصفت به نفسك، سبحانك كيف طاوعتهم أنفسهم أن يشبهوك بغيرك، اللَّهُمَّ لا أصفك إلا بما وصفت به نفسك ولا أشبهك بخلقك، أنت أهل لكل خير، فلا تجعلني من القوم الظالمين... **يا محمد ما شهد له الكتاب والسنة فنحن القائلون به**)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٨٣/١) ك التوحيد - باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٤، وفي ح٥ عن أبي جعفر عليه السلام قال: (إن الله خلو من خلقه، وخلقه خلو منه، وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا الله تعالى فهو مخلوق، والله خالق كل شئ) وبنحوه ح٣. (٨٢/١-٨٣).

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٠/١-١٠٢) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى- ح٣.

- رواية صفوان بن يحيى قال: سألني أبو قرة المحدث أن أدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام فاستأذنته في ذلك؛ فأذن لي، فدخل عليه فسأله عن الحلال والحرام، والأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال أبو قرة:... فتكذب بالروايات؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: (**إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها.** وما أجمع المسلمون عليه أنه لا يحاط به علما، ولا تدركه الأبصار، وليس كمثله شيء)[1].

- رواية عبدالرحيم بن عتيك القصير قال: كتبت على يدي عبدالملك بن أعين إلى أبي عبدالله عليه السلام: أن قوما بالعراق يصفون الله بالصورة، وبالتخطيط فإن رأيت -جعلني الله فداك- أن تكتب إليَّ بالمذهب الصحيح من التوحيد؟ فكتب إليَّ: (سألت رحمك الله عن التوحيد وما ذهب إليه من قبلك، فتعالى الله الذي ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، تعالى عما يصفه الواصفون المشبهون الله بخلقه، المفترون على الله، فاعلم رحمك الله **أن المذهب الصحيح في التوحيد: ما نزل به القرآن من صفات الله ﷻ، فانف عن الله تعالى البطلان** والتشبيه، فلا نفي ولا تشبيه، هو الله الثابت الموجود، تعالى الله عما يصفه الواصفون، **ولا تعدوا القرآن فتضلوا بعد البيان**)[2].

إننا إذا تأملنا في مثل هذه المقولات الواردة عن آل البيت، والموافقة لما عليه أهل السنة والجماعة، والتي أعرض عنها شيوخ الشيعة مجاراة لمذهب الاعتزال

---

(١) انظر المصدر السابق (٩٦/١) ك التوحيد - باب: في إبطال الرؤية - ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٠/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى- ح١.

أو التجسيم أو غيرهما، ثم قارنَّها بغيرها مما يخالفها مما نقله الكليني في كتابه، وارتضاها شراح الكافي وأتباعه من بعده؛ تأكد لنا أن الإمامية وعلى رأسهم الكليني ليسوا على شيء في هذا الباب، كونهم لم يأخذوا بمنهج القرآن والسنة، ولم يأخذوا بطريقة الأئمة الذين يزعمون أنهم قدوتهم، بل ساروا مع أهل التمثيل أولا، وخالفوا قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ثم أخذوا بمسلك أهل التعطيل، وأعرضوا عن نصوص الصفات الواردة عن الله ورسوله[1].



(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٥٥٤-٥٥٥).

الفصل الثاني

موقف الكليني من الإيمان بالملائكة الكرام

وفيه مبحثان:

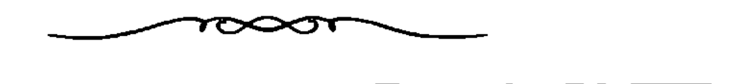
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالملائكة.

المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالملائكة

الإيمان بالملائكة: هو الإيمان بوجودهم إيمانا جازما لا يتطرّق إليه شك، ولا ريب، فمن ينكر وجود الملائكة؛ فقد كَفَر. وهم جند من جنود الله لا يعلم عددهم إلّا الله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]. وأَهل السُنَة والجماعة: يؤمنون بهم إجمالا، وأَمَّا تفصيلا فما صح به الدليل، ومَن سمّاه الله ورسوله ﷺ منهم كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت، وغيرهم. وكذا يؤمنون بأَنَّهم عباد مخلوقون، خلقهم الله من نور، وهم ذوات محسوسة، وليسوا أُمورا معنوية، ولا قوى خفية، وهم خلق من خلق الله، يسكنون السَّماء، وخِلْقتهم عظيمة، لا يأكلون ولا يشربون، وقد جُبلُوا على الطاعة وعدم العصيان، خلقهم الله لعبادتّه وتنفيذ أَوامره وهم يخشون الله تعالى ويخافونه ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٨][١].



(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(٣٢)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٤٢-٤٤) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٤٨-٥٦) .

المبحث الثاني
موقف الكليني من الإيمان بالملائكة

إن ظاهر صنيع الكليني فيما أروده من روايات متعلقة بشأن الملائكة؛ يوحي للقارئ بإيمانه بوجودهم، ووجود مهام يقومون بتنفيذها، لكنه عند التأمل سيلاحظ من أول وهلة أنه ليس لهم مهمة يمكن تبيينها لعموم الأمة، سوى مهمتهم مع الأئمة فقط وأتباعهم، وكأنهم سلام الله عليهم لم يخلقوا إلا لذلك. وهذا لا شك أنه أحد آثار الإيمان بعقيدة الإمامة، وكيف تغلغلت في المرويات الشيعية، ومنها كتاب الكافي، حتى وصلت لهذه الدرجة التي غيرت وظائف الملائكة الأساسية لتصبح مهاما ثانوية ليس لها أي تأثير في عقيدة المسلمين، وإنما فقط في عقيدة الضالين من أتباع الكليني.

ولذا فإني أجزم بعد الجولة اليسيرة مع مرويات الكليني في كافيه عن الملائكة؛ أن أي مسلم موحد سيتساءل: إذا كانت أعمال الملائكة بهذه المثابة، فلماذا لا نراها قد حصلت للنبي ﷺ، ولماذا لم يبين لنا الله تعالى في كتابه، ونبينا ﷺ في سنته هذه الأعمال الموكل بها الملائكة للأئمة فقط، لنتعبد الله تعالى بها، ونتقرب إليه بذلك، كما هو الحال عند الكليني وأتباعه؟!.

وتدليلا على هذه الحقيقة، وبواسطة تتبع المرويات المتعلقة بالملائكة في كتاب الكافي - حسب جهدي-؛ أسوق بعضا منها على النحو التالي:

١) الملائكة أقرت بالولاية للأئمة بمثل ما أقرت به لمحمد ﷺ بالرسالة:

- حيث أورد الكليني بسنده عن المفضل بن عمر عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(... وكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه كثيرا ما يقول: أنا قسيم الله بين الجنة والنار... ولقد أقرت لي جميع الملائكة، والروح، والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد صلى الله عليه وآله...)[1].

٢) الأوامر الإلهية المرسلة مع الملائكة إلى الأرض لابد من عرضها على الأئمة:

- حيث أورد الكليني بسنده عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سمعته يقول: (ما من ملك يهبطه الله في أمر ما يهبطه إلا بدأ بالإمام، فعرض ذلك عليه، وإن مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الأمر)[2]. وبسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في دعاء زيارة قبر الحسين عليه السلام: (... ثم

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٩٦/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة هم أركان الأرض - ح١. قال المازندراني: (قوله: "والروح والرسل" لعل المراد بالروح: روح الأمين، وروح القدس، وهو جبرئيل (عليه السلام)، فذكره بعد الملائكة من قبيل ذكر الخاص بعد العام، ويحتمل أن يراد به روح المؤمن، وهو الروح الذي يقوم به الجسد، وتكون به الحياة، ويقبل الإيمان والكفر، ويؤيد هذا الاحتمال أنه لم يذكر إقرار المؤمنين مع أنهم أيضا أقروا له في الميثاق بمثل ما أقروا لمحمد (صلى الله عليه وآله)، فإنهم أقروا لمحمد (صلى الله عليه وآله) بالرسالة، وتقدمه، وشرفه على جميع الأنبياء، وله (عليه السلام) بالولاية، والإمامة، وتقدمه وشرفه على جميع الأوصياء، والمراد بالرسل الأنبياء جميعا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام). انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٨٦/٥)، وقال المجلسي: (قوله: " ولقد أقرت لي" أي أذعنت لي بالولاية، والفضل كما أذعنت له صلى الله عليه وآله) مرآة العقول (٣٧٠/٢).

(٢) انظر المصدر السابق (٣٩٤/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار (ع) - ح٤. وفي باب: أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة =

تقول: السلام عليك يا حجة الله وابن حجته، السلام عليكم يا ملائكة الله وزوار قبر ابن نبي الله... إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم، والصادر عما فصل من أحكام العباد...)[1].

٣) الملائكة تتحدث مع بعض الأولياء بحضور الأئمة وتخبرهم بالمغيبات:

- حيث أورد الكليني بسنده عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن فاطمة عليها السلام مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله خمسة وسبعين يوما، وكان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان يأتيها جبرئيل فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في

=

ومختلف الملائكة، ثلاث روايات تنص على أن الأئمة هم مختلف الملائكة، منها رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام قال فيها: (إنا - أهل البيت - شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم) (٢٢١/١) ك الحجة - ح٢. قال المازندراني: (قوله: "ومختلف الملائكة" لنزولها إليهم مرة بعد مرة وطائفة بعد أخرى لزيارتهم، والتشرف بهم، ولإخبارهم بما يوجد في هذا العالم، وفي عالم الغيب من الحوادث وغيرها) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٩٦/٥)، وقال المجلسي: (قوله: "إرادة الرب" هي مبتدأ " و تهبط إليكم" خبره أي تقديراته تعالى تنزل عليكم في ليلة القدر" وغيرها، "وتصدر من بيوتكم" أي يأخذها الخلق، ويتعلمها منكم... والحاصل أن أحكام العباد، وما بين منها، أو ما يفصل بينهم في قضاياهم، أو ما يتميز به بين الحق والباطل، أو ما خرج من الوحي منها يؤخذ منكم...، فإذا كان علم ما فصل من أحكام العبادة في بيوتهم؛ فالصادر عنه لا بد أن يصدر من بيوتهم...) مرآة العقول (٣٠١/١٨-٣٠٢).

(١) انظر المصدر السابق (٥٧٦/٤-٥٧٧) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام - ح٢.

ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك)[1].

٤) من مهام الملكين جبرئيل وميكائيل مرافقة الإمام علي رضي الله عنه في حياته وجهاده وحربه:

- حيث أورد الكليني بسنده عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (لما قبض أمير المؤمنين عليه السلام، قام الحسن بن علي عليه السلام في مسجد الكوفة فحمد الله، وأثنى عليه، وصلى على النبي صلى الله عليه وآله، ثم قال: أيها الناس إنه قد قبض في هذ الليلة رجل ما سبقه الأولون ولا يدركه الآخرون، إنه كان لصاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله، **عن يمينه جبرئيل وعن يساره ميكائيل**، لا ينثني حتى يفتح الله له...)[2].

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٥٨/١) ك الحجة - باب: مولد الزهراء فاطمة عليها السلام - ح١.
وبسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله تعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل الله إليها ملكا يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفا) (٢٤٠/١) ك الحجة - باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام - ح٢. قال المازندراني: (قوله: " فأرسل إليها ملكا" هو جبرئيل عليه السلام كما سيأتي أو غيره. قوله "يسلي غمها" أي يكشف عنها الغم ويرفعه... قوله "يكتب كلما سمع" الظاهر أنه سمع من الملك بلا واسطة، ويحتمل أنه سمع من فاطمة عليها السلام) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٣٨/٥-٣٣٩)، وبنحوه قال المجلسي انظر (مرآة العقول (٥٧/٣)

(٢) انظر المصدر السابق (٤٥٧/١) ك الحجة - باب: مولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه - ح٨.

٥) من مهام الملائكة مصافحة الأئمة على فرشهم، والظهور لهم:

- حيث أورد الكليني بسنده عن مسمع كردين البصري عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (يا أبا سيار إنك تأكل طعام قوم صالحين، **تصافحهم الملائكة على فرشهم**، قال: قلت: **ويظهرون لكم**؟ قال: فمسح يده على بعض صبيانه، فقال: هم ألطف بصبياننا منا بهم...)[1].

٦) من مهام الملائكة زيارة الأئمة ومزاحمتهم على تكأتهم، وترك زغبهم لهم للاستفادة منه:

- حيث أورد الكليني بسنده عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال: (يا حسين - وضرب بيده إلى مساور في البيت - مساور طال ما اتكأت عليها الملائكة، وربما التقطنا من زغبها)[2].

٧) من مهام الملائكة طلب الصدقة من الأئمة:

- حيث أورد الكليني بسنده عن أحمد بن عيسى، عن أبي عبدالله عليه السلام في

(١) انظر المصدر السابق (٣٩٣/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار (ع) - ح١

(٢) انظر المصدر السابق (٣٩٣/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار (ع) - ح٢ وفي الباب نفسه عن أبي حمزة الثمالي قال: دخلت على علي بن الحسين عليهما السلام فاحتبست في الدار ساعة، ثم دخلت البيت وهو يلتقط شيئا، وأدخل يده من وراء الستر، فناوله من كان في البيت، فقلت: جعلت فداك، هذا الذي أراك تلتقطه أي شيء هو؟ فقال: فضلة من زغب الملائكة نجمعه إذا خلونا، نجعله سيحا لأولادنا، فقلت: جعلت فداك، وإنهم ليأتونكم؟ فقال: يا أبا حمزة إنهم ليزاحمونا على تكأتنا) (٣٩٤/١) ح٣.

قول الله ﷻ:... [الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون] وكان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر، وقد صلى ركعتين، وهو راكع، وعليه حلة قيمتها ألف دينار، وكان النبي صلى الله عليه وآله كساه إياها، وكان النجاشي أهداها له، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا ولي الله، وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، تصدق على مسكين، فطرح الحلة إليه، وأومأ بيده إليه أن احملها: فأنزل الله ﷻ فيه هذه الآية، وصير نعمة أولاده بنعمته، فكل من بلغ من أولاده مبلغ الإمامة، يكون بهذه النعمة مثله، فيتصدقون وهم راكعون، والسائل الذي **سأل أمير المؤمنين عليه السلام من الملائكة، والذين يسألون الأئمة من أولاده يكونون من الملائكة**)[1].

٨) من مهام الملائكة زيارة قبور الأئمة، والحف بها، والعكوف عليها:

- حيث أورد الكليني بسنده عن يونس بن ظبيان وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام في دعاء زيارة قبر الحسين عليه السلام: (... ثم تقول: السلام عليك يا حجة الله وابن حجته، السلام عليكم يا ملائكة الله وزوار قبر ابن نبي الله...)[2]. وبسنده رواية علي بن محمد رفعه قال: الختم على طين قبر الحسين عليه السلام أن يقرأ عليه إنا أنزلناه في ليلة القدر، وروي إذا أخذته فقل: [بسم الله، اللَّهُمَّ بحق هذه التربة الطاهرة، وبحق البقعة الطيبة، وبحق الوصي الذي تواريه، وبحق جده وأبيه، وأمه وأخيه، **والملائكة الذين يحفون به، والملائكة العكوف على قبر وليك**، ينتظرون

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٨٨/١-٢٨٩) ك الحجة - باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة (ع) واحدا فواحدا - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٧٦/٤-٥٧٧) ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام - ح٢.

نصره صلى الله عليهم أجمعين])[1].

٩) من مهام الملائكة لزوم قبر الحسين، والبكاء عليه:

- حيث أورد الكليني بسنده عن حنان، عن أبيه قال: قال أبوعبدالله ﷺ: يا سدير تزور قبر الحسين ﷺ في كل يوم؟ قلت: جعلت فداك لا،... قال: يا سدير ما أجفاكم للحسين ﷺ، أما علمت أن لله ﷻ **ألفي ألف ملك شعث غبر يبكون ويزورون لا يفترون...**)[2]. وبسنده إلى إسحاق بن عمار قال: سمعته يقول: لموضع قبر الحسين ﷺ حرمة معلومة من عرفها واستجار بها أجير... وموضع قبره من يوم دفن روضة من رياض الجنة، ومنه معراج يعرج منه بأعمال زواره إلى السماء، **وليس من ملك ولا نبي في السماوات إلا وهم يسألون الله أن يأذن لهم في زيارة قبر الحسين ﷺ، ففوج ينزل، وفوج يعرج**)[3].

١٠) من مهام الملائكة انتظار المهدي، والمقاتلة معه بسيوف آل داوود:

- حيث أورد الكليني بسنده عن الحسن العباس بن الحريش عن أبي جعفر الثاني ﷺ عن أبي عبدالله ﷺ عن أبيه: (... وأيم الله أن لو صدع قبل ذلك لكان آمنا، ولكنه إنما نظر في الطاعة، وخاف الخلاف فلذلك كف، فوددت أن

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٨٩/٤) ك الحج - باب: النوادر - ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٨٩/٤) ك الحج - باب: النوادر - ح٨.

(٣) انظر المصدر السابق (٥٨٨/٤) ك الحج - باب: النوادر - ح٦. وفي باب: فضل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، أورد بسنده عن أبي عبدالله ﷺ: (وكل الله بقبر الحسين ﷺ أربعة آلاف ملك شعث غبر يبكونه إلى يوم القيامة...) (٥٨١/٤)- ح٦. وفي الباب نفسه عنه أيضا قال: (إن أربعة آلاف ملك عند قبر الحسين (ع) شعث غبر يبكونه إلى يوم القيامة، رئيسهم ملك يقال له: منصور) (٥٨١/٤-٥٨٢) ح٧.

عينك تكون مع مهدي هذه الأمة، والملائكة بسيوف آل داود بين السماء والأرض، تعذب أرواح الكفرة من الأموات، وتلحق بهم أرواح أشباههم من الأحياء...)[1].

١١) من مهام الملائكة الحج إلى البيت المعمور الذي عليه رق أبيض من نور فيه أسماء الأئمة، وأسماء شيعتهم، والذي هو بمثابة الميثاق الذي يقرأ عليهم كل جمعة:

- حيث أورد الكليني بسنده عن ابن اذينة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قصة المعراج: (إن الله عز وجل لما عرج بنبيه صلى الله عليه وآله إلى سماواته السبع... ثم فتحت أبواب السماء واجتمعت الملائكة فسلمت على النبي صلى الله عليه وآله أفواجا، وقالت: يا محمد كيف أخوك؟ إذا نزلت فأقرئه السلام، قال النبي صلى الله عليه وآله: أفتعرفونه؟ قالوا: وكيف لا نعرفه وقد أخذ ميثاقك وميثاقه منا، وميثاق شيعته إلى يوم القيامة علينا، **وإنا لنتصفح وجوه شيعته في كل يوم وليلة خمسا** - يعنون في كل وقت صلاة - وإنا لنصلي عليك وعليه... ثم عرج بي إلى السماء الثالثة... فاجتمعت الملائكة، وقالت: مرحبا بالأول، ومرحبا بالآخر، ومرحبا بالحاشر، ومرحبا بالناشر محمد خير النبيين، وعلي خير الوصيين. قال النبي صلى الله عليه وآله: ثم سلموا علي، وسألوني عن أخي، قلت: هو في الأرض، أفتعرفونه؟ قالوا: وكيف لا نعرفه، **وقد نحج البيت المعمور كل سنة، وعليه رق أبيض، فيه اسم محمد، واسم علي، والحسن، والحسين، والأئمة (ع)، وشيعتهم**

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٤٤/١) ك الحجة - باب: في شأن انا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها - ح١.

إلى يوم القيامة، وإنا لنبارك عليهم كل يوم وليلة خمسا - يعنون في وقت كل صلاة - ويمسحون رؤوسهم بأيديهم...، ثم عرج بي حتى انتهيت إلى السماء الرابعة... ثم اجتمعت الملائكة، وقالت: كيف تركت أخاك؟ فقلت لهم: وتعرفونه؟ قالوا: نعرفه، وشيعته، وهم نور حول عرش الله، وإن في البيت المعمور لرقا من نور، فيه كتاب من نور، فيه اسم محمد وعلي، والحسن، والحسين، والأئمة، وشيعتهم إلى يوم القيامة، لا يزيد فيهم رجل، ولا ينقص منهم رجل، وإنه لميثاقنا، وإنه ليقرأ علينا كل يوم جمعة...)[1].

١٢) من فضائل أتباع الأئمة من الشيعة أن الملائكة تتصفح وجوههم كل يوم خمس مرات، وتبارك عليهم، وتمسح رؤوسهم[2]، وتقوم بخدمتهم:

- حيث أورد الكليني بسنده عن الصباح الكناني عن أبي جعفر عليه السلام قال: (...وما خلق الله ﷻ خلقا أكرم على الله ﷻ من المؤمن، لأن الملائكة خدام المؤمنين، وأن جوار الله للمؤمنين، وأن الجنة للمؤمنين...)[3].

١٣) من فضائل أتباع الأئمة من الشيعة أن ملائكة الرقابة والمحاسبة تعتزل عنهم في بعض الحالات، ولا تسجل عليهم في صحائفهم شيء:

- حيث أورد الكليني بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن المؤمنين إذا اعتنقا غمرتهما الرحمة، فإذا التزما لا يريدان بذلك إلا وجه

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٨٣/٣-٤٨٦) ك الصلاة - باب: النوادر - ح١.

(٢) وقد مرت شواهد ذلك في الرواية السابقة في قصة معراجه ﷺ. ك الصلاة - باب: النوادر - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٣/٢) ك الإيمان والكفر - باب: بدون عنوان - ح٢.

الله، ولا يريدان غرضا من أغراض الدنيا قيل لهما: مغفورا لكما فاستأنفا، فإذا أقبلا على المساءلة، قالت الملائكة بعضها لبعض: تنحوا عنهما، فإن لهما سرا، وقد ستر الله عليهما). قال إسحاق: فقلت: جعلت فداك فلا يكتب عليهما لفظهما، وقد قال الله ﷻ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ قال: فتنفس أبوعبدالله عليه السلام الصعداء، ثم بكى حتى اخضلت دموعه لحيته، وقال: (يا **إسحاق إن الله تبارك وتعالى إنما أمر الملائكة أن تعتزل عن المؤمنين إذا التقيا إجلالا لهما، وإنه وإن كانت الملائكة لا تكتب لفظهما، ولا تعرف كلامهما،** فإنه يعرفه ويحفظه عليهما عالم السر وأخفى)[1].

وكما يلاحظ كل قارئ أن هذا الركن من أركان الإيمان قد نال نصيبه، فالملائكة خلقوا من نور الأئمة وهم خدم للأئمة، ومنهم طوائف قد كلفوا - بزعمهم - للعكوف على قبر الحسين.. إلخ... وقد زعموا أن من ملائكة الرحمن من لا وظيفة لهم إلا البكاء على قبر الحسين، والتردد لزيارته،... وزيارة قبر الحسين هي أمنية أهل السماء،... وقالوا: إن الملائكة لخدامنا، وخدام محبينا... ولهم دعاوى في هذا الباب كثيرة، **وكأنه لا وظيفة للملائكة إلا أمر أئمتهم الاثني عشر، أو كأنهم ملائكة الأئمة لا ملائكة الله!**... هذا ومزاعمهم في هذا الباب متنوعة، وفيها من التطاول على مقام الملائكة المقربين، والكذب عليهم، مع مبالغات غريبة، ومجازفات طاغية، أقرب ما تكون إلى إنكار الملائكة؛ لأن إنكار وظائفهم، وخصائصهم، وما شرفهم الله به، ووضع دين الولاية هو شرعتهم، والشرك عند قبر الحسين هو عمل طائفة منهم، قد يهون

(١) انظر المصدر السابق (١٨٤/٢) ك الإيمان والكفر - باب: المعانقة - ح٢.

عنده إنكارهم أصلاً، ولقد اقتربوا من الإنكار حينما أولوا أسماء وألقاب الملائكة في القرآن بالأئمة، أو جعلوا وظائف الملائكة للأئمة. وبهذا عقد المجلسي بابًا بعنوان: (باب أنهم عليهم السلام الصافون والمسبحون وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن وأنهم السفرة الكرام البررة) [بحار الأنوار:٢٤/٨٧]. هذا ما يقولونه في الملائكة، والله سبحانه يقول: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٧]. ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾ [البقرة:٩٨][1].



(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٥٨٢-٥٨٦).

الفصل الثالث

موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالكتب المنزلة.

المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالكتب المنزلة

أهل السنة والجماعة: يعتقدون اعتقادا جازما أن الله ﷻ أَنزل على رُسُلِهِ كُتُبا فيها: أَمره ونهيه، ووعده ووعيده، وما أَراده الله من خلقه، وفيها هدى ونور، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وأَن الله أَنزل كتبه على رسله لهداية البشرية. وهذه الكتب هي: القرآن، والتوراة، والإِنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم وموسى، وأَعظمها التوراة والإِنجيل والقرآن، وأعظم الثلاثة وناسخها وأفضلها هو القرآن الكريم الذي هو كلامُ رَبِّ العالمين، منه بدأ وإليه يعود، مُنَزلٌ غير مخلوق، تَكَلَّم الله به حقا، وأَوحاه إِلى جبريل؛ فنزل به جبريل ؑ على محمد ﷺ أَنزله الحكيم الخبير بلسان عربي مبين، ونُقل إِلينا بالتواتر الذي لا يرقى إِليه شك، ولا ريب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]. وأَهل السُّنَة والجماعة: يُكفِّرون من أَنكر حرفا منه أَو زاد أَو نقص، وعلى هذا فنحن نؤمن إيمانا جازما بأَنَّ كلَّ آية من آياتِ القرآن مُنزلةٌ من عِنْدِ اللهِ، وقد نُقِلَتْ إِلينا بطريق التواتر القطعي[1].

---

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(٦٥)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٤٥-٤٧)، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٥٧-٥٩).

المبحث الثاني
موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة

لا شك أن الحديث عن موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة لا بد أن يُبدأ فيه بأعظم كتاب أُنزل على خير مخلوق؛ ألا وهو كتاب الله العظيم: القرآن الكريم، وحيث أن ذلك الحديث قد تقدمت أغلب مباحثه في الباب الثاني من الرسالة[1]؛ فسيكون الحديث هنا عن بقية الكتب، وبقية المباحث المتعلقة بالقرآن الكريم على النحو التالي:

* أولا: فيما يتعلق بشأن بقية الكتب؛ فقد صنف بابا في كتاب الحجة عنون له بقوله: **(إن الأئمة عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله ﷻ، وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها)**، وأورد فيه روايتين، جاء في

(١) انظر الفصل الثالث - المبحث الأول: موقف الكليني من القرآن الكريم. وفيه بينت في قرابة (٣٥) صفحة تقريبا ثلاثة مطالب، كان لتأثر الكليني بعقيدة الإمامة سبب واضح وصريح في موقفه منه، وهذه المطالب هي: أولا: موقفه من حجية القرآن، وأنه لا يعتقد بحجيته لكونه (١) يعتقد بنقصه، وأن القرآن الكامل عند الأئمة فقط، وأيضا لكونه (٢) يقرر وجود كتب مقدسة أخرى تقوم نيابة عن القرآن في التشريع كالصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، وأن الوحي لم ينقطع بموت النبي ﷺ. وأيضا لكونه (٣) يقيد فهم القرآن بفهم الأئمة فقط؛ بحيث لا يفهمه أحد سواهم. ثانيا: موقفه من تحريف القرآن، وأنه يعتقد تحريف القرآن، بل ويمارسه ويطبقه في آيات القرآن. ثالثا: منهجه في تأويل وتفسير القرآن، وأنه يمارس التأويل الباطني في الآيات التي يوردها.

إحداهما عن هشام بن الحكم في حديث بريه أنه لما جاء معه إلى أبي عبدالله ﷺ فلقي أبا الحسن موسى بن جعفر ﷺ فحكى له هشام الحكاية، فلما فرغ قال أبو الحسن ﷺ لبريه: يا بريه كيف علمك بكتابك؟ قال: أنا به عالم، ثم قال: كيف ثقتك بتأويله؟ قال: ما أوثقني بعلمي فيه، قال: فابتدأ أبو الحسن ﷺ يقرأ الانجيل؟ فقال بريه: إياك كنت أطلب منذ خمسين سنة، أو مثلك، قال: فآمن بريه وحسن إيمانه، وآمنت المرأة التي كانت معه. فدخل هشام وبريه والمرأة على أبي عبدالله ﷺ، فحكى له هشام الكلام الذي جرى بين أبي الحسن موسى ﷺ وبين بريه، فقال أبوعبدالله ﷺ: ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم، فقال بريه: **أنى لكم التوراة والإنجيل وكتب الأنبياء؟ قال: هي عندنا وراثة من عندهم نقرؤها كما قرؤوها، ونقولها كما قالوا**، إن الله لا يجعل حجة في أرضه يسأل عن شيء فيقول لا أدري)[1].

وكأن الهدف من وجود هذه الكتب - لدى الأئمة - التي ثبت تحريفها، ونسخها بالقرآن هو الجواب عن كل سؤال يتوقع صدوره من أي شخص، ومن أي ملة أو مذهب!! أليس أولى بذلك رسول الله ﷺ؟؟ ثم ما الغاية من الإجابة عن كل سؤال، وليس ذلك مقصودا لكل نبي فضلا عن الوصي؟؟ ثم أين ذهب القرآن العظيم الذي أنزل الله فيه تبيان كل شيء مما يحتاجه الناس لصلاح دينهم وآخرتهم؟؟ يقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٢٧) ح١. و ح٣ (١/١٦٩-١٧١) ك الحجة - باب: الاضطرار إلى الحجة، و ح١ (١/١٥٤) ك التوحيد - باب: الخير والشر.

وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ [النحل:٨٩]، ثم أي الأناجيل كانت عند الأئمة مما استوجبت إيمان هذا النصراني السائل مع كونه يعرف الإنجيل، ويقرأ فيه؟؟ ثم هل ورد في شريعة الإسلام دعوة غير أتباعه بقراءة كتبهم عليهم حتى يصدقوا ويدخلوا في دين الإسلام؟؟ والرسول ﷺ ينهى أتباعه عن مجرد النظر في كتب الأديان السابقة، فضلا عن القراءة فيها!!

لقد (بعث الله محمدًا ﷺ إلى جميع الثقلين، وختم به النبوات، ونسخ برسالته سائر الرسالات ولو كان موسى وعيسى حيين لكانا من أتباعه ﷺ، بل حتى إذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض فإنما يحكم بشريعة محمد ﷺ. وهذا مما يؤكد نسخ الله سبحانه بشريعة محمد ﷺ جميع الشرائع السابقة، وبكتابه العظيم الكتب السماوية كلها... وكتب الشيعة تقول بأن الأئمة يحكمون بحكم آل داود، ويحكمون لكل أصحاب دين بكتابه، فهل هذا خروج عن شريعة الإسلام، أو دعوة إلى وحدة الأديان؟!، وقد يكون هذا من الأدلة على أن التشيع مأوى النحل والأديان، وكل صاحب دين يجد فيه بغيته، وينفث من خلاله سمومه على الإسلام. أما قول الشيعة بأن كتب الأنبياء عند أئمتهم فهذا ما لا يملكون عليه دليلاً سوى دعاوى لا يصدقها الواقع، كيف والمصطفى ﷺ لا يملك ذلك[1]...

---

(١) (كما يدل على ذلك ما جاء في الصحيحين وغيرهما: (إن اليهود جاءوا إلى رسول ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا: فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون. فقال عبدالله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم. فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها. فقال له عبدالله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقالا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم. فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما) - (أخرجه البخاري (مع الفتح) في كتاب
=

وأمر آخر وهو أن الشيعة تزعم أن الكتب السماوية السابقة والموجودة عند الأئمة لم تصل إليها يد التحريف والتبديل. وقد بين الله سبحانه لنا أهل الكتاب حرفوا الكلم عن مواضعه ومن بعد مواضعه، وأنهم نسوا حظًا مما ذكروا به، وإنما أوتوا نصيبًا من الكتاب؛ إذ نسوا نصيبًا آخر وأضاعوه... ولسنا في مقام دراسة هذه المسألة وبسطها، وإنما الغرض الإشارة إلى نتيجة الدراسات التي قامت حول الكتب السابقة والتي تقول بأنه لم يبق منها كتاب على ما أنزل لم يصل إليه تحريف.. إلا أن كتب الشيعة تدعي أن عندها هذه الكتب وغيرها من الكتب السماوية لم ينلها تغيير.. ولو كان عند الأئمة الكتب الأصلية غير المحرفة لكان واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتم عليهم أن يواجهوا بها اليهود والنصارى ليردوهم إلى الحق، وليظهروا ما فيها من الأخبار من ظهور

المناقب، باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦] جص٦٣١ (ح٣٦٣٥) وفي مواضع أخرى، وأخرجه بهذا المعنى مسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهوديين: ٥٩٣/٤، (ح٤٤٤٦)، وابن ماجه في الحدود، باب رجم اليهودي واليهودية: ٨٥٤/٢-٨٥٥ (ح٢٥٥٨)، ومالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم: ٨١٩/٢، وأحمد: ٥/٢، والشافعي في الرسالة فقرة ٦٩٢، بتحقيق أحمد شاكر) - قال أهل العلم: (وقوله ﷺ: [ما تجدون في التوراة في شأن الرجم] يحتمل أن يكون قد علم بالوحي أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع... ويحتمل أن يكون علم بذلك بخبر عبدالله بن سلام ومن أسلم من علماء اليهود على وجه حصل له به العلم بصحة ما نقلوه، ويحتمل أن يسألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يستعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى، ولم يذكروا احتمال أن تكون التوراة موجودة عنده، بل هذا من بدع الشيعة.. ولو كان الأمر على ما زعمت كتب الشيعة لأظهر التوراة الموجودة عنده، ولم يأمرهم بالإتيان بها، أو لطلبها من ابن أخيه علي). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٦١٠/٢).

النبي ﷺ ووجوب اتباعه، ولو فعلوا ذلك لرجع أكثر اليهود والنصارى عن كفرهم، ولنقل ذلك واشتهر)[1].

ويضاف أيضا إلى موقفه من الكتب السماوية -في غير هذا الباب- عدة روايات تؤكد موقفه، وتزيد عليه كما يلي:

- رواية محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: (**ولاية علي عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء**، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام)[2].

- رواية يعقوب بن جعفر بن إبراهيم قال: كنت عند أبي الحسن موسى عليه السلام إذ أتاه رجل نصراني ونحن معه بالعريض، فقال له النصراني: أتيتك من بلد بعيد، وسفر شاق، وسألت ربي منذ ثلاثين سنة أن يرشدني إلى خير الأديان، وإلى خير العباد وأعلمهم، وأتاني آت في النوم، فوصف لي رجلا بعليا دمشق، فانطلقت حتى أتيته فكلمته، فقال: أنا أعلم أهل ديني، وغيري أعلم مني، فقلت: أرشدني إلى من هو أعلم منك، فإني لا أستعظم السفر، ولا تبعد علي الشقة، ولقد قرأت الإنجيل كلها، ومزامير داود، وقرأت أربعة أسفار من التوراة، وقرأت ظاهر

---

(١) بتصرف وزيادة يسيرة. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٦٠٩-٦١١).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٤٣٧) ك الحجة - باب: فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية - ح٦. قال القفاري: (وهكذا يحاول القوم أن يسلكوا كل وسيلة لتثبيت معتقدهم في الأئمة.. بعد أن زلزل دعواهم خلو كتاب الإسلام العظيم "مما يثبتها" فراحوا يزعمون تنزل كتب إلهية مع القرآن - [قلت: ويزعمون ثبوت ولاية أئمتهم حتى في كتب الأنبياء] -، فكانت هذه الدعوى فضيحة تضاف لقائمة فضائحهم وأكاذيبهم) (أصول مذهب الشيعة) (٢/٦٠٠).

القرآن حتى استوعبته كله، فقال لي العالم: إن كنت تريد علم النصرانية؛ فأنا أعلم العرب والعجم بها، وإن كنت تريد علم اليهود؛ فباطي بن شرحبيل السامري أعلم الناس بها اليوم، **وإن كنت تريد علم الإسلام، وعلم التوراة، وعلم الإنجيل، وعلم الزبور، وكتاب هود، وكلما أنزل على نبي من الأنبياء في دهرك ودهر غيرك، وما أنزل من السماء من خبر فعلمه أحد، أو لم يعلم به أحد،** فيه تبيان كل شيء، وشفاء للعالمين، وروح لمن استروح إليه، وبصيرة لمن أراد الله به خيرا، وأنس إلى الحق؛ فأرشدك إليه،... فانطلق من فورك حتى تأتي يثرب... ثم تسأل عن موسى بن جعفر...)[1].

- رواية ابن أبي العلاء قال: سمعت أبا عبدالله ﷺ يقول: (إن عندي الجفر الأبيض، قال: قلت: فأي شيء فيه؟ قال: **زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم عليهم السلام والحلال والحرام، ومصحف فاطمة،** ما أزعم أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا، ولا نحتاج إلى أحد...)[2].

- رواية عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله ﷺ أنه سأله عن قول الله ﷻ: [ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر] ما الزبور، وما الذكر؟ قال: الذكر عند الله، والزبور الذي أنزل على داود، **وكل كتاب نزل فهو عند أهل العلم، ونحن هم)**[3].

---

(١) والرواية طويلة، انظر المصدر السابق (١/٤٧٨-٤٨١) ك الحجة - باب: مولد أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٤٠) ك الحجة - باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام- ح٣.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٢٥-٢٢٦) ك الحجة - باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم - ح٦. وبنحوه ح٤، وفيه عن أبي عبدالله: (إن داود =

(ولعل من سمع هذه الدعوى يسأل: أين هذه الكتب السماوية؟ في أي مكان توجد؟ وعند من؟ وما الهدف من وجودها عند أئمتهم؟ هل ليكملوا بها شريعة الإسلام؟! ولِمَ لمْ يحتجوا بها على تحريف أهل الكتاب، ويقيموا الحجة عليهم؟. هل هذا تقصير منهم؟ هذه أسئلة لا جواب عليها يرتضى، لأنها تدور على أسطورة لا حقيقة لها.. وليست هذه الدعوى بغريبة على قوم ادعوا لأئمتهم كل شيء.. ولكن الغريب أن تجد من يصدق بها في عالم اليوم. ولذلك فإن الشيعة تقول في كل وهم من هذه الأوهام -أعني الكتب السرية والمصاحف السماوية ومواريث الأنبياء.. إلخ-: إن مستقرها ومستودعها عند الغائب الموهوم المهدي المنتظر [انظر: أصول الكافي: ٢٢١/١]، فتعلق أتباعهم بهذا السراب الخادع أساطير يتبع بعضها بعضًا)[(١)].

* ثانيا: فيما يتعلق بشأن بقية مباحث القرآن الكريم؛ فقد أورد بعض الروايات المتفرقة والمتعلقة بذلك، سأذكرها، وأختمها ببيان موقفه من قضية خلق القرآن، كما يلي:

١) التهوين من شأن الكتاب والسنة، وحصر منفعتهما بوجود الإمام:

- حيث أورد الكليني بسنده في قصة طويلة كان هشام بن الحكم أحد

ورث علم الأنبياء، وإن سليمان ورث داود، وإن محمدا صلى الله عليه وآله ورث سليمان، وإنا ورثنا محمدا صلى الله عليه وآله، وإن عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى..) (٢٢٥/١)، وعنه أيضا: (إن الله ﷻ لم يعط الأنبياء شيئا إلا وقد أعطاه محمدا صلى الله عليه وآله، قال: وقد أعطى محمدا جميع ما أعطى الأنبياء، وعندنا الصحف التي قال الله ﷻ: "صحف إبراهيم وموسى" قلت: جعلت فداك هي الألواح؟ قال: نعم) ح٥.

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٦١٢/٢).

شهودها ورواتها مع أبي عبدالله عليه السلام، وفيها: (... فقال الشامي: كلم هذا الغلام - يعنى هشام بن الحكم- فقال: نعم فقال لهشام: يا غلام سلني في إمامة هذا، فغضب هشام حتى ارتعد، ثم قال للشامي: يا هذا أربُّك أنظر لخلقه أم خلقه لأنفسهم؟ فقال الشامي: بل ربي أنظر لخلقه، قال: ففعل بنظره لهم ماذا؟ قال، أقام لهم حجة ودليلا كيلا يتشتتوا أو يختلفوا، يتألفهم، ويقيم أودهم، ويخبرهم بفرض ربهم، قال: فمن هو؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وآله، قال هشام: فبعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: الكتاب والسنة، قال هشام: **فهل نفعنا اليوم الكتاب والسنة في رفع الاختلاف عنا؟** قال الشامي: نعم، قال: فلم اختلفنا أنا وأنت، وصرت إلينا من الشام في مخالفتنا إياك؟ قال: فسكت الشامي، فقال أبو عبدالله عليه السلام للشامي: ما لك لا تتكلم؟ قال الشامي: إن قلت: لم نختلف كذبت، وإن قلت: إن الكتاب والسنة يرفعان عنا الاختلاف أبطلت، لأنهما يحتملان الوجوه، وإن قلت: قد اختلفنا وكل واحد منا يدعي الحق فلم ينفعنا إذن الكتاب والسنة...)[1].

٢) تقييد حجية القرآن بوجود القيم (الإمام):

- حيث أورد الكليني بسنده عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن الله أجل وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل الخلق يعرفون بالله، قال: صدقت،... وقلت للناس: تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله على خلقه؟ قالوا: بلى، قلت فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن، فنظرت في القرآن فاذا هو يخاصم

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٧١-١٧٢) ك الحجة - باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٤.

به المرجئ والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، **فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم**، فما قال فيه من شيء كان حقا، فقلت لهم: من قيم القرآن؟ فقالوا ابن مسعود قد كان يعلم، وعمر يعلم، وحذيفة يعلم، قلت: كله؟ قالوا: لا، فلم أجد أحدا يقال: إنه يعرف ذلك كله إلا عليا عليه السلام، وإذا كان الشيء بين القوم، فقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدرى، وقال هذا: أنا أدري، **فأشهد أن عليا عليه السلام كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن ما قال في القرآن فهو حق...**)[1].

٣) تقرير أن القرآن كلام الله مخلوق:

إذ من المعلوم المتفق عليه بين الإمامية الاثني عشرية أن القرآن الكريم مخلوق، خلافا للروايات المنقولة في كتب أهل السنة والجماعة، بل وفي كتبهم أيضا عن الأئمة من آل البيت، والقائلة بأن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق[2].

ولكن ما هو موقف الكليني من هذه العقيدة تجاه القرآن العظيم الموسوم بأنه كلام الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وهل تطرقت كتب الاثني عشرية لهذه المسألة قبل أو في زمن الكليني[3]؟.

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٦٨-١٦٩) ك الحجة - باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٢.

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٥٤١-٥٥٠).

(٣) والقصد من إثارة هذا التساؤل هو إثبات وجود هذه العقيدة في زمن الكليني، ومعرفته بها، وخصوصا أن الأشخاص المنقولة في كتبهم هذه العقيدة يعتبر بعضهم من أقران الكليني.

* **أما تطرق كتب الاثني عشرية لهذه المسألة**؛ فقد وردت في بعض كتبهم روايات تشير إلى ذلك، ومنها ما نقل عن الرضا في تفسير العياشي (ت٣٢٠هـ)، وعن أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم في كتاب التوحيد لابن بابويه القمي (ت٣٢٩هـ)، حيث (جاء في تفسير العياشي: (عن الرضا أنه سئل عن القرآن فقال:... إنه كلام الله غير مخلوق..) [تفسير العياشي: ٨/١]. وفي (التوحيد) لابن بابويه القمي، قيل لأبي الحسن موسى ﷺ: (يا ابن رسول الله، ما تقول في القرآن؛ فقد اختلف فيه من قبلنا، فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق؟ فقال ﷺ: أما إني لا أقول في ذلك ما يقولون، ولكني أقول: إنه كلام الله ﷻ) [ابن بابويه/التوحيد ص٢٢٤]. وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم [انظر في ذلك: البحار: ٩٢/١١٧-١٢١، التوحيد: ص٢٢٣-٢٢٩])[1].

* **وأما موقف الكليني من هذه العقيدة**؛ فلم يرد صريحا فيما تتبعته - حسب جهدي - من روايات كتابه الكافي، ولكنه أورد بعض الروايات التي يستدل بها القائلون بعقيدة خلق القرآن من المعتزلة وأضرابهم، بل والتي يستدل بها أتباع الكليني في تقرير عقيدتهم فيها، ويزيدون تقريرها بإثبات أن هذه هي عقيدة الكليني. حيث يقول الشيخ صالح الكرباسي في جواب طويل عن السؤال: هل القرآن مخلوق أم قديم؟ أنقل ملخصا له على النحو التالي:

أولا: أن مسألة خلق القرآن الكريم مسألة كلامية ترتبط بالعقيدة الإسلامية، وهي من فروع أصل التوحيد وصفات الله ﷻ. ولكنها خرجت من دائرة الخلاف الفكري وأصوله إلى دائرة السياسة. واستُغلت لإقصاء الخصوم

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٥٤٢/٢).

السياسيين، أو تصفيتهم، فصارت مبرراً بيد السلطة للقضاء على حرية الفكر والعقيدة، وحرية التعبير عنهما.

ثانيا: لو تتبعنا تاريخياً مبدأ طرح مسألة خلق القرآن لوجدناها في حقيقتها ليست إلاً واحدة من الشبهات والتشكيكات التي اخترعها أعداء الإسلام في العصر الأموي، ثم أُعيد طرحها في أوائل القرن الثاني في عصر المأمون، وامتدت هذه الفتنة إلى عصر المتوكّل العباسي وما بعده.

ثالثا: المقصود بخلق القرآن دينياً هو أنه مخلوقٌ، بمعنى أنه حادث غيرُ قديم، أي أنه موجود مسبوق بالعدم، فهو كائنٌ بعد أن لم يكن، أي أن الله ﷻ خلقه بعد أن لم يكن موجوداً.

رابعا: منشأ الخلاف في كلام الله (القرآن) يعود إلى حدوث الخلط بين صفة (التكلُّم) التي هي من صفات الذات الإلهية، وبين (كلام الله) الذي هو من الصفات الفعلية، والفرق بين الصفة الفعلية، والصفة الذاتية هو: أن الصفة الذاتية يستحيل اتصاف الذات الإلهية بنقيضها، أما الصفات الفعلية فيمكن اتصاف الذات الإلهية بها في حال، وبنقيضها في حال آخر، وهذه التفرقة بين الصفات الذاتية، والصفات الفعلية لم تتضح في الدرس العقائدي إلا بعد نضج الفكر الاعتزالي، وانتشار الفكر الإمامي.

خامسا: ونخلص إلى أن التكلم هو الصفة، أما الكلام فهو فعل من أفعاله تعالى يحدثه ويخلقه في الأجسام إذا أراد مخاطبة المخلوقين بالأمر والنهي والوعد والوعيد والزجر والترغيب - كما يقول القاضي المعتزلي عبدالجبار الهمداني -. ويقول الشيخ المفيد المتكلم الإمامي: (متكلم لا بجارحة، بمعنى أنه يوجد حروفاً وأصواتاً في جسم من الأجسام تدل على المعاني المطلوبة، كما فعل في الشجرة

حين خاطبه موسى (عليه السلام)).

سادسا: لقد تميَّز موقف أئمة أهل البيت (ع) تجاه مسألة خلق القرآن عن موقف غيرهم، وذلك لأنهم علموا بأن هذه المسألة لم تُطرح بهدف علمي ولمعرفة الحقيقة وإزاحة الشكوك، وإنما طُرحت لأهداف أخرى، واستغلت لتكون مبرراً للنيل من خصوم السلطة والتنكيل بهم، ولمَّا فطن أئمة أهل البيت (ع) إلى نوايا الحكام السياسية لذا تجنَّبوا الخوض في هذه المسألة، بل منعوا أصحابهم عن الخوض فيها أيضاً، حيث لا مصلحة للإسلام والمسلمين فيها. لكنهم (ع) رغم موقفهم هذا لم يسكتوا عن بيان الحقيقة لكن بأسلوب ذكي حيث صرحوا بالرأي الصائب دون الخوض في الجدال العقيم والصراع الخطير، وما أن أحسّوا بهدوء الأجواء وسلامة الموقف، أدلوا برأيهم في الموضوع بكل وضوح وصراحة. فقد رُويَ عن الإمام الباقر (ع) أنه قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللَّهَ). فإنا نرى أن الإمام الباقر (ع) ببيانه العام هذا - الذي يشمل القرآن وغيره - قد ردَّ على مزاعم القائلين بأن القرآن قديم وغير مخلوق بكل وضوح، لكنه (ع) تمكن أيضاً - بأسلوبه الذكي - تجنب الانجرار إلى النزاع والفتنة ولم يعط ذريعة لأحد[1]... وعَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع): يَا ابْنَ رَسُولِ

(١) ولا شك أن هذا من تحميل عبارات الأئمة ما لا تحتمل، وكون ذلك كان مقصودا للإمام الباقر (ع)، وأن ذلك أسلوب ذكي لتجنب الانجرار إلى النزاع والفتنة وعدم إعطاء ذريعة لأحد أن ينتقد عليه هذه المقولة. أين الصراحة بالرأي الصائب دون الخوض في الجدال العقيم والصراع الخطير، ألهذه الدرجة وصل الخوف بالأئمة من عدم التصريح بعقيدتهم في كلام الله، ولذلك أورد بعد رواية الإمام الباقر قوله: (وهكذا فعل الإمام جعفر الصادق =

اللهِ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ، فَقَدِ اخْتَلَفَ فِيهِ مَنْ قِبَلَنَا، فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَقَالَ (ع): (أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ فِي ذَلِكَ مَا يَقُولُونَ، وَلَكِنِّي أَقُولُ إِنَّهُ كَلَامُ اللهِ ﷻ). ورَوَى أَبُو هَاشِمٍ، قال: خَطَرَ بِبَالِي أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ أَمْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (ع): (يَا أَبَا هَاشِمٍ، اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ)...)[1].

ولقد حرصت على التطويل في النقل لتوضيح بعض الأدلة التي اعتمد عليها الإمامية في عقيدتهم بخلق القرآن، وكذلك معرفة هل هذه الأدلة مما يقررها الكليني في كتابه الكافي في وقت طُرحت فيه هذه العقيدة على الأئمة قبلَ، وفي زمنه، وعُرف جوابُهم فيها؟؟

* **أما في سياق الأدلة العقلية؛** فيقول الكليني: **(إن كل شيئين وصفت الله بهما، وكانا جميعا في الوجود؛ فذلك صفة فعل**[2]، وتفسير هذه الجملة: أنك تثبت

=

(ع) عندما أجاب على أسئلة عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ قائلاً: (سَأَلْتَ رَحِمَكَ اللهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَاخْتِلَافِ النَّاسِ قِبَلَكُمْ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُحْدَثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَغَيْرُ أَزَلِيٍّ مَعَ اللهِ.. أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله). قال الشيخ الصدوق: (كأن المراد من هذا الحديث ما كان فيه من ذكر القرآن، ومعنى ما فيه أنه غير مخلوق، أي غير مكذوب، ولا يعني به أنه غير محدث، لأنه قد قال محدث غير مخلوق، وغير أزلي مع الله). وقال العلامة المجلسي: (الظاهر أن فيه نوعا من التقية، أو الاتقاء لامتناع المخالفين من إطلاق هذا اللفظ على القرآن أشد الامتناع).

(١) انتهى نقل المقصود مختصرا من جوابه، وإلا فالجواب أطول مما نقلته هنا، انظر موقع مركز الإشعاع الإسلامي على الرابط:

www.islam4u.com/almojib_show.php?rid=2103

(٢) قال المازندراني: (والحاصل أن كل شيئين متضادين وصفت الله تعالى بهما، وهما في

=

في الوجود ما يريد، وما لا يريد، وما يرضاه، وما يسخطه، وما يحب، وما يبغض، فلو كانت الإرادة من صفات الذات مثل العلم والقدرة؛ كان ما لا يريد ناقضا لتلك الصفة، ولو كان ما يحب من صفات الذات؛ كان ما يبغض ناقضا لتلك الصفة. ألا ترى أنا لا نجد في الوجود ما لا يعلم، وما لا يقدر عليه، وكذلك صفات ذاته الأزلي لسنا نصفه بقدرة وعجز وعلم وجهل وسفه وحكمة وخطأ وعز وذلة، ويجوز أن يقال: يحب من أطاعه، ويبغض من عصاه، ويوالي من أطاعه، ويعادي من عصاه، وإنه يرضى ويسخط، ويقال في الدعاء: اللَّهُمَّ ارض عني، ولا تسخط علي، وتولني ولا تعادني، ولا يجوز أن يقال: يقدر أن يعلم، ولا يقدر أن لا يعلم، ويقدر أن يملك، ولا يقدر أن لا يملك، ويقدر أن يكون عزيزا حكيما، ولا يقدر أن لا يكون عزيزا حكيما، ويقدر أن يكون جوادا، ولا يقدر أن لا يكون جوادا، ويقدر أن يكون غفورا، ولا يقدر أن لا يكون غفورا، ولا يجوز أيضا أن يقال: أراد أن يكون ربا، وقديما، وعزيزا، وحكيما، ومالكا، وعالما، وقادرا لأن هذه من صفات الذات، والإرادة من صفات الفعل، ألا ترى أنه يقال: أراد هذا، ولم يرد هذا، وصفات الذات تنفى عنه بكل صفة منها ضدها، يقال: حي، وعالم، وسميع، وبصير، وعزيز، وحكيم غني، ملك، حليم، عدل، كريم؛ فالعلم ضده الجهل، والقدرة ضدها العجز، والحياة ضدها الموت، والعزة ضدها الذلة، والحكمة ضدها الخطأ، وضد الحلم العجلة والجهل، وضد

الوجود؛ فهما من صفات الفعل، كالمحبة والبغض، فإنه يقال أحب من أطاعه، وأبغض من عصاه، وكلاهما موجود، فالحب والبغض من صفات الفعل، لا من صفات الذات، لأنه لا يجوز وصفه تعالى بصفات الذات وبضدها، فلا يجوز أن يقال مثلا هو عالم وجاهل وقادر وعاجز..) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣/٢٧٧).

العدل الجور والظلم)[1].

ورد في جواب سؤال: هل القرآن مخلوق ومنزل، أم أنه غير مخلوق، أم قديم؟؟ (رأي الإمامية: إن القديم منحصر في الله، وغيره حادث، والقرآن كلام الله، وكلامه مخلوق لله. القرآن مخلوق ومنزل، كلام الله من الصفات الفعلية لله، صفات الله تنقسم إلى قسمين: (١) ذاتية: كالقدرة والعلم والحياة والسمع. (٢) فعلية: كالخلق والرزق والكلام، وهي صفات مخلوقة.. وذكر الكليني: أن الفرق بين الصفة الذاتية والفعلية، أن الصفة الذاتية لا يدخل عليها حرف النفي. فلا نقول: (علم الله ولم يعلم)، أما الصفة الفعلية فيدخل عليها حرف النفي: (خلق الله ولم يخلق)، كذلك الكلام بناءً على هذه الضابطة (الكليني) نرى أن الكلام من الصفات الفعلية؛ لأنه يصح أن نقول: كلم الله موسى تكليما، ولم يكلمني. فدخول (لم) على الصفة يجعلها من الصفات الفعلية. إذن القرآن مخلوق لله تبارك وتعالى)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١١١-١١٢) ك التوحيد - باب: الإرادة أنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل- بعد ح٧ مبحث: جملة القول في صفات الذات وصفات الفعل.

(٢) انظر موقع منتدى الأحساء الثقافي على الرابط:

www.alhsa.org/archieve/showthread.php?t=31744

وجاء في نهاية الجواب عبارة: (كل ما تقدم مختصر محاضرة لسماحة الشيخ علي الدهنين). وعند الرجوع إلى موقع الدهنين على الانترنت وجدت ما يلي: (السؤال: كلنا يعلم أن القرآن كلام الله ﷻ، وأنزل على خير الرسل محمد ﷺ لكن هناك من يقول: [أن القرآن الكريم مخلوق، أو بعضهم من يقول: هو كلام مخلوق إي أن الله خلق صوتاً وتكلم هذا الصوت بما أراد الله ﷻ] كما فعل مع نبيه موسى -ع - حيث خلق صوت وكلمه به فكيف نرد على هذه الشبه ونتجنبها؟ الجواب: جواب سماحة الشيخ علي الدهنين دام =

إذن فحجة الكليني وأتباعه فيما يتعلق بالقرآن؛ أنه من الصفات الفعلية التي يمكن اتصاف الذات الإلهية بها في حال، وبنقيضها في حال آخر. فهي حادثة غيرُ قديمة، أي أنها موجودة مسبوقة بالعدم، وهي كائنةٌ بعد أن لم تكن، أي أن الله ﷻ خلقها بعد أن لم تكن موجودةً. ولكونها مرتبطة بالإرادة؛ فقد قرروا أن الإرادة من صفات الفعل وليست من صفات الذات، وقد عقد الكليني بابا خاصا لذلك عنونه بقوله: (باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات

=

عزه: عقيدتنا نحن الشيعة أن القران الكريم هو كلام الله تعالى، وهو منزل، وهو مخلوق لله تعالى، وأنه تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد).

www.zaad.org/question/index.php?id=199

وفي موقع آخر على الشبكة ورد ما يلي: (س٢٤١: هل القرآن الكريم مخلوق أم منزل أم قديم؟ وما معنى كل منها؟ وكيف كان يطرح السؤال في عهد الأئمة (ع)؟. ج٢٤١: معنى مخلوق: أي لم يكن ثم كان (أي لم يوجد ثم وجد)، معنى منزل: أي أنزله الله ﷻ من السماء إلى الأرض، معنى قديم: أي أن القرآن قديم بقدم الله ﷻ. عقيدتنا في كتاب الله تبارك وتعالى أنه الكتاب العظيم المخلوق المنزل على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يطرح السؤال في عهد الأئمة (ع): (هل القرآن مخلوق أم قديم؟) أما الصحيح أن كل شيء ماسوى الله تبارك وتعالى مخلوق لله تبارك وتعالى، والقرآن الكريم مخلوق لله، وثم أنزله؛ وعليه يكون القرآن الكريم مخلوقا ومنزلا، وليس بقديم كما تدعي الفرق الأخرى بأن القرآن قديم، حيث إن هذا الكلام باطل يتنافى مع الأدلة العقلية التي تحصر القدم في الله ﷻ، ويتنافى مع الأدلة القطعية المستفادة من روايات الأئمة الطاهرين المعصومين (ع)..) المصدر: كتيب نجاة السائل في معرفة المسائل (١/١٤٠ س ٢٤١) من إعداد ثلة المصطفى، مراجعة سماحة الشيخ علي الدهنين.

www.rumailah.net/vb3/showthread.php?p=101930

الفعل)[1]، وأتبع صفة الإرادة أيضا صفة المشيئة، وقرر أنها صفة محدثة مخلوقة، ولم تستطع عقولهم أن تستوعب التفريق بين الصفات المشتركة في حق الله تعالى مما تكون ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار آخر، والتي تمثل صفة الكلام إحداها، إذ الكلام باعتبار نوعه صفة ذاتية لا تنفك عنه ﷻ، وفعلية باعتبار تعلقها بإرادته ومشيئته، فهو سبحانه لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء. وكل صفات الله - ذاتية أو فعلية - ليست مخلوقة، ولكن منها ما هو يتجدد، ويكون له حدوث يقوم بذاته، كالكلام والرضا والغضب، والاستواء والنزول، وكل الصفات الفعلية، وبعض الصفات الذاتية وهي التي لها آحاد كالسمع والبصر والعلم على قول. ومنها ما لا يتجدد وهي الصفات الذاتية التي ليس لها آحاد، كالحياة والعظمة ونحو ذلك، مع ضرورة الالتفات إلى أن الحدوث في ذلك كله ليس خلقا، فإنه يحدث وحدثه ليس كحدث المخلوق، فحدثه غير مخلوق تبارك وتعالى.

* وأما في سياق الأدلة النقلية؛ فقد أورد الكليني روايات تنفي صفة الكلام عن الله تعالى كونه صفة محدثة[2]، وروايات تنفي كل صفة محدثة في حق الله كونها توصف بأنها شيء، وكل شيء سوى الله فهو مخلوق، ومن ذلك:

- ما أورده بسنده عن الحسن الحماني قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر (ع): إن هشام بن الحكم زعم أن الله جسم ليس كمثله شيء، عالم سميع،

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٠٩) ك التوحيد.

(٢) وقد تقدمت هذه الروايات في موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات، وموقفه من صفة الكلام، وسأعيدها هنا لأهميتها.

بصير، قادر، متكلم، ناطق والكلام والقدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقا، فقال: (قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود، والكلام غير المتكلم، معاذ الله وأبرء إلى الله من هذا القول، لا جسم، ولا صورة، ولا تحديد، وكل شيء سواه مخلوق، إنما تكون الأشياء بإرادته ومشيئته من غير كلام ولا تردد في نفس، ولا نطق بلسان)(1).

- ما أورده بسنده عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله (ع) يقول: (لم يزل الله ﷻ ربنا، والعلم ذاته، ولا معلوم، والسمع ذاته، ولا مسموع، والبصر ذاته، ولا مبصر، والقدرة ذاته، ولا مقدور، فلما أحدث الأشياء، وكان المعلوم، وقع العلم منه على المعلوم، والسمع على المسموع، والبصر على المبصر، والقدرة على المقدور)، قال: قلت: فلم يزل الله متحركا؟ قال: فقال: (تعالى الله عن ذلك، إن الحركة صفة محدثة بالفعل)، قال: قلت: فلم يزل الله متكلما؟ قال: فقال: (إن الكلام صفة محدثة، ليست بأزلية، كان الله ﷻ ولا متكلم)(2).

---

(1) انظر كتاب الكافي (١٠٦/١) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٧. قال المازندراني: (قوله: [وكل شيء سواه مخلوق] لاستحالة أن يكون له شريك في الوجوب الذاتي، فكلامه مخلوق؛ لأنه غيره، فليس الكلام مثل العلم والقدرة وسائر الصفات الذاتية، وإنما قلنا: كأنه أراد بذلك كذا، لأنه يحتمل أن يكون مراده بقوله عالم سميع بصير قادر متكلم ناطق أن له علما وسمعا وبصرا وقدرة وكلاما ونطقا زايدة على ذاته، بها يعلم ويسمع ويبصر ويقدر ويتكلم وينطق، وأن هذه الصفات مشتركة في أنها قديمة غير مخلوقة، وحينئذ قوله ﷺ [وكل شيء سواه مخلوق] بيان لفساد هذا القول؛ إذ القول بزيادة الصفات لا يجامع بأنها غير مخلوقة؛ إذ كل شيء سواه مخلوق، وآخر الحديث يناسب هذا الاحتمال..) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٣٧/٣).

(2) انظر المصدر السابق (١٠٧/١) ك التوحيد - باب: صفات الذات - ح١. قال المازندراني:
=

- ما أورده بسنده عن أبي جعفر ﷺ قال: قال: (إن الله خلو من خلقه، وخلقه خلو منه، وكلما وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله)[1].

- ما أورده بسنده عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله ﷺ أنه قال للزنديق حين سأله: ما هو؟ قال: هو شيء بخلاف الأشياء، ارجع بقولي إلى إثبات معنى، وأنه شيء بحقيقة الشيئية غير أنه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يجس ولا يدرك بالحواس الخمس...، فقال له السائل: فتقول: إنه سميع بصير؟ قال: هو سميع بصير: سميع بغير جارحة، وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه، ويبصر

(اتفقت الأمة على أنه تعالى متكلم، وقد دلت عليه الآيات، والروايات من طرق العامة والخاصة، وهم بعد ذلك اختلفوا في حدوثه وقدمه ومحله، فذهب الإماميون رضوان الله عليهم أجمعين إلى أنه حادث؛ لدلالة هذه الرواية وغيرها من الروايات المتكاثرة المروية عن العترة الطاهرة على حدوثه..) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٤٦/٣).

(١) انظر المصدر السابق (٨٢/١) ك التوحيد - باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٣، وبنحوه ح٤ و ح٥. قال المازندراني: (قوله: [وكل ما وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله] لأن الله كان ولم يكن معه شيء، فكل شيء غيره محدث مخلوق، وهذا كالتعليل السابق، لأنه يفيد أنه لا يجوز اتصافه تعالى بصفات خلقه، لأن صفات خلقه مخلوقة، ولا يجوز اتصافه بما هو مخلوق لاستحالة لحوق النقص به، وافتقاره إلى الممكن، وأنه لا يجوز اتصاف الخلق بصفاته، وإلا لكان له صفة زائدة مشتركة فتكون تلك الصفة غيره فتكون مخلوقة..) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦٣/٣-٦٤). وقال المجلسي: (قوله: [خلو من خلقه] أي من صفات خلقه، أو من مخلوقاته، فيدل على نفي ما ذهبت إليه الأشاعرة من الصفات الموجودة الزائدة لأنها لا بد أن يكون مخلوقة لله تعالى،.. واتصافه بمخلوقه مستحيل... وكذا يدل على نفي ما ذهبت إليه الكرامية من اتصافه سبحانه بالصفات الموجودة الحادثة...) انظر (مرآة العقول) (٢٨٢/١).

بنفسه...)[1].

وختاما: إذا استصحب الباحث عقيدة الكليني في صفة الكلام لله، وعقيدته في أن الأسماء والصفات مخلوقات، ثم قارن بين الأدلة العقلية والنقلية التي اعتمد عليها الإمامية الاثني عشرية في تقرير عقيدتهم في خلق القرآن، وبين الأدلة العقلية والنقلية التي قررها الكليني؛ فسيصل إلى حقيقة عقيدة الكليني في خلق القرآن، وأنه يقول بذلك، ويقرره في كتابه الكافي. وأضيف على ذلك بأن هذه هي عقيدته أيضا في بقية الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء والرسل، فتأمل!!.



(١) انظر المصدر السابق (٨٣/١) ك التوحيد - باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٦. قال المجلسي: (قوله: [فتقول إنه سميع] إيراد على قوله ﷺ [لا جسم] يعني أن له سمعا وبصرا، فكيف لا يكون جسما، أو قلت: إنه لا بد من العلم به بمحض الشيئية، وقلت: لا تدركه الأوهام فهل تثبت له من الصفات شيئا، أم لا؟ فأجاب ﷺ: بأنا نثبت الصفات على وجه لا يشابه بها المخلوقات، ولا يوجب له الاشتراك مع غيره لا في حقيقة الصفات، لأن غيره سميع بجارحة، بصير بآلة وهو تعالى يسمع ويبصر، أي يعلم المسموعات والمبصرات لا بجارحة، ولا بآلة، ولا بصفة زائدة على ذاته، ليلزم علينا أن يكون له مجانس، أو مشابه، بل هو سميع بنفسه، وبصير بنفسه..) انظر (مرآة العقول) (٢٨٥/١). قلت: وقياسا على ذلك نستطيع أن نقول: (متكلم لا بجارحة) كما قال ذلك الشيخ المفيد، وقد تقدم قوله أعلاه. انظر: النكت الاعتقادية ص(٣٩٤).

الفصل الرابع

موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالأنبياء والرسل.

المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل.

المبحث الثالث: موقف الكليني من الإيمان بنبوة نبينا محمد ﷺ.

المبحث الرابع: موقف الكليني من الإيمان بانقطاع الوحي وختم النبوة.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالأنبياء والرسل

أَهل السُّنَة والجماعة: يؤمنون ويعتقدون اعتقادا جازما أَن الله سبحانه أَرسل إلى عباده رُسُلا مبشرين ومنذرين، ودعاة إلى دين الحق، لهداية البشر، وإخراجهم من الظلمات إلى النور. فكانت دعوتهم إنقاذا للأمة من الشرك والوثنية، وتطهيرا للمجتمعات من التحلل والفساد، وأَنَّهم بلَّغوا الرسالة، وأَدوا الأَمانة، ونصحوا الأُمَّة، وجاهدوا في الله حق جهاده، وقد جاؤوا بمعجزات باهرات تدل على صدقهم، ومن كفر بواحد منهم؛ فقد كفر بالله تعالى وبجميع الرسل عليهم السلام. ولقد أَرسل الله رُسلا وأَنبياء كثيرين منهم من ذكره لنا في كتابه أَو على لسان نبيِّه ﷺ ومنهم مَنْ لمْ يخبرنا عنهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]. وبيَّن سبحانه الحكمة من إرسالهم وبعثتهم بقول: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]. وقد فَضَّلَ الله تعالى بعض الأَنبياء والرسل على بعض، وقد أَجمعت الأُمَّةُ على أَن الرسلَ أَفضل من الأَنبياءِ، والرسُل بعد ذلك متفاضلون فيما بينهم، وأَهل السُّنَة والجماعة: يؤمنون بهم جميعا مَن سمى الله منهم ومَن لم يُسَم، من أَولهم آدم عليه السلام... إلى آخرهم وخاتمهم وأَفضلهم نبينا محمد بن عبدالله، صلى الله عليهم أَجمعين. والإيمان بالرسل إيمان مُجْمَلٌ، والإيمان بنبينا محمد ﷺ إيمان مُفَصل يقتضي ذلك منهم اتباعه فيما جاء به على وجه التفصيل[1].

---

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(٤٨)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٤٩-٥١) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٦١-٦٣) .

المبحث الثاني

موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل

إن مبدأ تجويز المفاضلة بين أي بشر وبين الأنبياء؛ مبدأ مرفوض في عرف العقلاء فضلا عن عرف الشرعيين والعلماء، لأن تجويز ذلك وتقريره سيفتح باب التنقص من قدرهم من جهة، وسيؤدي إلى سلب خصائصهم منهم وإسباغها على غيرهم من جهة أخرى، فكيف إذا كانت المفاضلة بينهم وبين المعصومين - عند الكليني - من الأئمة؟ لاشك أن الكفة سترجح لصالح الأئمة لما عرفناه من المنزلة العظيمة التي أنزلها إياهم الكليني وأتباعه[1].

ولمعرفة موقف الكليني تجاه الأنبياء والرسل في ظل تأثره بعقيدة الإمامة؛ سأورد بعض الروايات المبينة لهذا الموقف على النحو التالي:

*** أولا: تجويزه المقارنة بين الأنبياء والرسل وبين الأئمة، بل وتفضيل الأئمة عليهم:**

- فتارة في تسويغ سؤال الأتباع عن إمكانية المفاضلة بين الأئمة والأنبياء، حيث أورد بسنده رواية الأحول عن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، وفيها: (ثم قلت له: جعلت فداك، أنتم أفضل أم الأنبياء؟ قال: **بل الأنبياء...**)[2].

---

(١) وأيضا لما سنعرفه من خصائصهم التي يعتقدها الكليني وأتباعه، كما سيأتي في الباب الرابع من هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٧٤) ك الحجة - باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٥.

- وتارة في جعل الأئمة في منزلة أعلى من الأنبياء، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام: (إن الله تبارك وتعالى اتخذ إبراهيم عبدا قبل أن يتخذه نبيا، وإن الله اتخذه نبيا قبل أن يتخذه رسولا، وإن الله اتخذه رسولا قبل أن يتخذه خليلا، وإن الله اتخذه خليلا قبل أن يجعله إماما، فلما جمع له الأشياء، قال: " إني جاعلك للناس إماما " قال: فمن عظمها في عين إبراهيم قال: " ومن ذريتي، قال: لا ينال عهدي الظالمين "...) [1]، أو كون الأئمة أعلم من الأنبياء، حيث أورد بسنده عن

---

(١) انظر المصدر السابق (١٧٥/١) ك الحجة - باب: طبقات الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام- ح٢ وبنحوه ح١. قال المازندراني: (قوله: [إن الله تعالى اتخذ إبراهيم عبدا قبل أن يتخذه نبيا...] قبلية العبودية على النبوة، والنبوة على الرسالة ظاهرة؛ فإن الرسالة أرفع درج من النبوة كما يظهر من الأحاديث في الباب الآتي، والنبوة أرفع درجة من العبودية؛ فإن أكثر الناس لهم درجة العبودية، وليست لهم درجة النبوة، وأما قبلية الرسالة على الخلة، والخلة على الإمامة فالوجه فيها أن الخلة - ثم ذكر الأقوال في تعريفها، ثم قال: - وقيل: الخلة اختصاص رجل بشيء دون غيره، ولا ريب في أنه كان له (عليه السلام) قرب منه تعالى لم يكن لغيره وهذه الدرجة أيضا فوق درجة الرسالة. وأما الإمامة فهي أفضل من الخلة؛ لأنها فضيلة شريفة، ودرجة رفيعة، وأجل قدرا، وأعظم شأنا، وأعلى مكانا، وأمنع جانبا، وأبعد غورا من أن يبلغها البشر بعقولهم...) (شرح أصول الكافي والروضة) (١١٢/٥). إذن الإمامة أفضل من النبوة والرسالة لكونها أفضل من الخلة، فتأمل!!. وانظر (أصول مذهب الشيعة) (٦١٣/٢). قال البرقعي عن روايات هذا الباب: (اعلم أن الكليني بوب هذا الباب ليجعل الأئمة في مراتب الأنبياء، وقد تمسك بهذه المرويات الضعيفة، وجعل الإمام أعلى مرتبة من الأنبياء، مع أنَّ الإمام إذا لم يؤمن بالأنبياء والرسل عليهم السلام فلن يكون مسلماً، ومن أصول الإسلام: الإيمان بالأنبياء والرسل... حديث ١:... إن الكليني يؤسس مذهباً مخالفاً للقرآن، مبنياً على أقوال رواة كهؤلاء، ويبدو أن رأيه مخالف للقرآن!! وأما متنه: فيقول فيه، قد كان إبراهيم نبياً وليس إماماً حتى قال الله إني =

إبراهيم، عن أبيه، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك أخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله ورث النبيين كلهم؟ قال: (نعم)، قلت: من لدن آدم حتى انتهى إلى نفسه؟ قال: **(ما بعث الله نبيا إلا ومحمد صلى الله عليه وآله أعلم منه...)**[1].

- وتارة في وصف علي رضي الله عنه والأئمة من بعده بكونهم قد ورثوا علم الأنبياء[2].

- وتارة أن الأئمة يشاركون الأنبياء في وجوب الطاعة، حيث أورد بسنده رواية أبي الحسن العطار قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **(أشرك بين الأوصياء والرسل في الطاعة)**[3].

- وتارة في جعل الأنبياء في حاجة يوم القيامة للأئمة، حيث أورد بسنده

جاعلك للناس إماماً، يريد أن يقول مع أن إبراهيم كان نبياً، ولكنه كان فاقداً لمقام الإمامة، وهو يعني بهذا أن مقام الإمامة فوق مقام النبوة وهذا الموضوع يخالف القرآن...) (كسر الصنم) ص(١٢٧-١٢٨).

(١) انظر كتاب الكافي (٢٢٦/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم - ح٧. قلت :ومفهومه أن كون النبي ﷺ أعلم من الأنبياء، والأئمة ورثوا علم النبي ﷺ، فهذا يعني أنهم أعلم من الأنبياء.

(٢) وقد مر بعض ذلك في موقف الكليني من الكتب السماوية، وكونها موروثة لدى الأئمة، وانظر روايات كتاب الحجة - باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، ومن ذلك رواية أبي عبدالله عليه السلام، وفيها: (إن داود ورث علم الأنبياء، وإن سليمان ورث داود، وإن محمدا صلى الله عليه وآله ورث سليمان، وإنا ورثنا محمدا صلى الله عليه وآله وإن عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى...) (٢٢٥/١) ح٤.

(٣) انظر كتاب الكافي (١٨٦/١) ك الحجة - باب: فرض طاعة الأئمة - ح٥.

رواية أبي الحسن ﷺ: (إذا كان لك يا سماعة إلى الله ﷻ حاجة فقل: " اللَّهُمَّ إني أسألك بحق محمد وعلي، فإن لهما عندك شأنا من الشأن، وقدرا من القدر، فبحق ذلك الشأن، وبحق ذلك القدر أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تفعل بي كذا وكذا " **فإنه إذا كان يوم القيامة، لم يبق ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن ممتحن إلا وهو يحتاج إليهما في ذلك اليوم)** [1].

- وتارة في جعل بعض الأنبياء في جيش المهدي المنتظر، حيث أورد رواية طويلة عن أبي عبدالله ﷺ قال فيها: (بينا أبي ﷺ يطوف بالكعبة إذا رجل معتجر قد قيض له فقطع عليه أسبوعه حتى أدخله إلى دار جنب الصفا – فسأله عدة أسئلة، ثم قال له الإمام- **فوددت أن عينك تكون مع مهدي هذه الأمة، والملائكة بسيوف آل داود بين السماء والأرض تعذب أرواح الكفرة من الأموات، وتلحق بهم أرواح أشباههم من الأحياء، ثم أخرج سيفا ثم قال: ها إن هذا منها، قال: فقال أبي: إي والذي اصطفى محمداً على البشر، قال: فرد الرجل اعتجاره وقال: أنا إلياس !! ما سألتك عن أمرك وبي جهالة، غير أني أحببت أن يكون هذا الحديث قوة لأصحابك ...)** [2].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٥٦٢) ك الدعاء- باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف – ح٢١.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٤٢-٢٤٤) ك الحجة - باب: في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها - ح١. قال البرقعي: (روي هذا الباب عن مجهول عن خرافي عن كذاب فاسد الدين عن شاك في الدين عن مذموم وضّاع وضعيف، هل أصبح هذا سنداً روائياً للأمور الدينية؟!! هل أمر الدين بمثل هذا التهاون والشك؟!!.. على كلٍّ؛ وجود إلياس من الأوهام الذي نقل الكليني رواياته عنه في هذا الباب، وفيه مهملات وخرافات كثيرة، =

- وأخيرا لا آخرا، وهي الطامة الكبرى تجويز اتخاذ بعض الأئمة أنبياء من قبل أتباعهم، كما في رواية عن أبي الربيع قال: حججنا مع أبي جعفر عليه السلام في السنة التي كان حج فيها هشام بن عبدالملك، وكان معه نافع مولى عمر بن الخطاب، فنظر نافع إلى أبي جعفر عليه السلام في ركن البيت، وقد اجتمع عليه الناس، فقال نافع: يا أمير المؤمنين من هذا الذي قد تداك عليه الناس؟ فقال: **هذا نبّي أهل الكوفة**، هذا محمد بن علي، فقال: أشهد لآتينه فلأسألنه عن مسائل **لا يجيبني فيها إلا نبي، أو ابن نبي، أو وصي نبي** - ثم سأله عدة أسئلة وهو يجيب عن كل سؤال، وفي الختام أتى هشاما فقال له: - ما صنعت؟ قال: دعني من كلامك هذا، والله أعلم الناس حقا حقا، وهو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله حقا، **ويحق لأصحابه أن يتخذوه نبيا**) [1]. وأيضا تجويز سؤال الأئمة عن ذلك، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (أتى حبر من الأحبار أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين متى كان ربك؟ قال: ويلك إنما يقال: متى كان لما لم يكن، فأما ما كان فلا يقال: متى كان، كان قبل القبل بلا قبل، وبعد البعد بلا بعد ولا منتهى غاية لتنتهي غايته، **فقال له: أنبيّ أنت؟** فقال: لأمك الهبل، إنما أنا عبد من عبيد

فلينظر من أراد من الأوهام الذي نقــل الكليني رواياته عنه في هذا الباب وسيلاحظ ما فيه...) (كسر الصنم) ص(١٨٥-١٨٦).

(١) انظر المصدر السـابق (٨/١٢٠-١٢٢) ك الروضة - حديث آدم مع الشجرة- ح٩٣. وفي ٣٤٩ رواية مناظرة وقعت بين رجل يقال له عبدالله بن نافع، وبين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي (ع)، وفيها قول أبي جعفر (ع): (الحمد لله الذي أكرمنا بنبوته، واختصنا بولايته - ثم جرى بينهما نقاش انتهى بقول أبي جعفر -: فقم مخصوما، فقام وهو يقول: حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، الله أعلم حيث يجعل رسالته) ح٥٤٨.

رسول الله صلى الله عليه وآله)[1].

*** ثانيا: تنقصه من قدر الأنبياء والرسل، ووصفه إياهم بأوصاف لا تليق بهم:**

- فتارة في أن الأنبياء مبعوثون بالولاية، ويدينون لله تعالى بمعرفتها، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيا قط إلا بها)[2].

- وتارة بأنه أخذ عليهم الميثاق بالإقرار بالولاية، كما في رواية أبي جعفر عليه السلام قال: (إن الله تبارك وتعالى... قال: " ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين "، **ثم أخذ الميثاق على النبيين، فقال: ألست بربكم، وأن هذا محمد رسولي، وأن هذا علي أمير المؤمنين؟ قالوا: بلى؛ فثبتت** لهم النبوة، وأخذ الميثاق على أولي العزم أنني ربكم، ومحمد رسولي، وعلي أمير المؤمنين وأوصياؤه من بعده ولاة أمري، وخزان علمي عليهم السلام، وأن المهدي أنتصر به لديني، وأظهر به دولتي، وأنتقم به من أعدائي، وأعبد به طوعا وكرها، **قالوا: أقررنا يا رب وشهدنا...**)[3].

- وتارة في تنزيل الآيات الواردة في حال بعض الأنبياء على الأئمة، كما في رواية أبي جعفر عليه السلام قال: (أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله " فاستمسك

---

(١) انظر المصدر السابق(٩٠/١) ك التوحيد - باب: الكون والمكان - ح٨.

(٢) انظر المصدر السابق(٤٣٧/١) ك الحجة - باب: فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية - ح٣. وبسنده عنه قال (ما من نبي جاء قط إلا بمعرفة حقنا، وتفضيلنا على من سوانا) ح٤، وفي ح٦ عن أبي الحسن (ع) قال: (ولاية علي عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام).

(٣) انظر المصدر السابق (٨/٢) ك الإيمان والكفر - باب: آخر منه - ح١.

بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم " قال: إنك على ولاية عليٍّ، وعليٌّ هو الصراط المستقيم)[1].

- وتارة في الطعن في عصمة الأنبياء، كما في رواية أبي جعفر عليه السلام قال: (إن الله عز وجل أوحى إلى داود عليه السلام: أن ائت عبدي دانيال فقل له: إنك عصيتني فغفرت لك، وعصيتني فغفرت لك، وعصيتني فغفرت لك، فإن أنت عصيتني الرابعة لم أغفر لك، فأتاه داود عليه السلام فقال: يا دانيال إنني رسول الله إليك، وهو يقول لك: إنك عصيتني فغفرت لك، وعصيتني فغفرت لك، وعصيتني فغفرت لك، فإن أنت عصيتني الرابعة لم أغفر لك، فقال: له دانيال: قد أبلغت يا نبي الله، فلما كان في السحر قام دانيال فناجى ربه فقال: يا رب إن داود نبيك أخبرني عنك

(١) انظر المصدر السابق (٤١٧/١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٢٤. قال البرقعي: (قال الإمام: (صراط مستقيم) المقصود هو علي، يعني إنك على علي وهكذا تصبح الجملة مضحكة!. وهذا الإمام الذي تكلم بهذا ما عرف أن علياً يصلي خمس أوقات، ويقرأ في صلاته سورة الحمد، ويقول: اهدنا الصراط المستقيم. يعني أن علياً هو الصراط المستقيم فصلاته وطلبه الهداية كانت لعباً - نعوذ بالله -. أيها القارئ: انظر كيف استهزأ كتاب الكليني بالله، وسخر بصلاة علي) كسر الصنم ص(٢٩١). وروى الكليني بسنده في نفس الباب عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: " رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا " يعني الولاية، من دخل في الولاية دخل في بيت الأنبياء عليهم السلام، وقوله: " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا " يعني الأئمة عليهم السلام، وولايتهم، من دخل فيها دخل في بيت النبي صلى الله عليه وآله) (٤٢٣/١) - ح٥٤. وبسنده عن سالم الحناط قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: " فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين "، فقال أبو جعفر عليه السلام: (آل محمد لم يبق فيها غيرهم) (٤٢٥/١) - ح٦٧.

أنني قد عصيتك فغفرت لي، وعصيتك فغفرت لي، وعصيتك فغفرت لي، وأخبرني عنك أنني إن عصيتك الرابعة لم تغفر لي، فوعزتك لئن لم تعصمني لأعصينك، ثم لأعصينك، ثم لأعصينك)[1]".

- وتارة في وصف الأنبياء بكونهم غير واثقين بوعد ربهم، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام وهو يحكي لبعض أتباعه قصة النبي إلياس، وفيها: (... ذكرت إلياس النبي، وكان من عبَّاد أنبياء نبي إسرائيل،... كان يقول في سجوده: " أتراك معذبي، وقد أظمأت لك هواجرى، أتراك معذبي، وقد عفرت لك في التراب وجهي، أتراك معذبي، وقد اجتنبت لك المعاصي، أتراك معذبي، وقد أسهرت لك ليلي " قال: فأوحى الله إليه أن ارفع رأسك؛ فإني غير معذبك. قال: فقال: إن قلت لا أعذبك

(١) انظر المصدر السابق (٢/٤٣٥-٤٣٦) ك الإيمان والكفر - باب: التوبة - ح١١. قال بعض الباحثين: (هذه الرواية فيها التصريح بأن دانيال عصى الله عدة مرات. وهذا يتناقض مع عقيدة الشيعة بعصمة الأنبياء والأئمة. وهي واحدة من الروايات التي تطعن في الأنبياء، وربما كانت أحد أدلة القوم في تفضيل الإمام على النبي. إذ كيف يقبل الشيعة هذه الرواية التي تزعم أن نبيا من أنبياء الله يخاطب الله بهذه الجرأة قائلا: لأعصينك يا رب ثم لأعصينك ثم لأعصينك... !!). ومثلها جرأة نبي الله يعقوب في التظلم من قدر الله تعالى عليه، ومحاجته لله بسبب ذلك، فقد روى الكليني بسنده عن الكاهلي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إن يعقوب عليه السلام لما ذهب منه بنيامين نادى يارب: أما ترحمني؟ أذهبت عيني، وأذهبت ابني؟ فأوحى الله تبارك وتعالى: لو أمتهما لاحييتهما لك، حتى أجمع بينك وبينهما، ولكن تذكر الشاة التي ذبحتها وشويتها وأكلت، وفلان وفلان إلى جانبك صائم لم تنله منها شيئا؟) انظر (٢/٦٦٧) ك العشرة - باب: حق الجوار - ح٣. ولست أدري، هل هذا الأسلوب يليق بالله تعالى وتقدس، أم هو جمع للروايات من أي طريق وصلت من غير تمحيص، حتى ولو من كانت التوراة أو الإنجيل!!.

ثم عذبتني ماذا؟ ألست عبدك وأنت ربي؟ قال: فأوحى الله إليه أن ارفع رأسك، فإني غير معذبك، إني إذا وعدت وعداً وفيت به) [(١)]، وشكهم صلوات الله وسلامه عليهم في قدرته تعالى، كما في رواية عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن داود لما وقف الموقف بعرفة نظر إلى الناس وكثرتهم، فصعد الجبل، فأقبل يدعو فلما قضى نسكه أتاه جبرئيل عليه السلام فقال له: يا داود يقول لك ربك: لم صعدت الجبل **ظننت أنه يخفى عليّ صوت من صوّت** ثم مضى به إلى البحر إلى جدة فرسب به في الماء مسيرة أربعين صباحا في البر، فإذا صخرة ففلقها، فإذا فيها دودة، فقال له: يا داود يقول لك ربك: أنا أسمع صوت هذه في بطن هذه الصخرة في قعر هذا البحر **فظننت أنه يخفى عليّ صوت من صوّت**)[(٢)].

- وتارة في اتهام بعض الأنبياء بالنظر إلى محاسن النساء، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام وهو يحكي صفة حج إبراهيم وإسماعيل، وفيها قال: (أمر الله عز وجل إبراهيم عليه السلام أن يحج ويحج إسماعيل معه ويسكنه الحرم،... فقال: يا بني قد أمرنا الله ببناء الكعبة،... وكانت الكعبة عريانة فصدر إبراهيم وقد سوى البيت، وأقام إسماعيل، فلما ورد عليه الناس **نظر إلى امرأة من حمير أعجبه جمالها، فسأل الله عز وجل أن يزوجها إياه، وكان لها بعل فقضى الله على بعلها بالموت**، وأقامت بمكة حزنا على بعلها، فأسلى الله ذلك عنها وزوجها إسماعيل، وقدم إبراهيم الحج، وكانت امرأة موفقة، وخرج إسماعيل إلى الطائف يمتار لاهله طعاما، فنظرت إلى شيخ شعث فسألها عن حالهم فأخبرته بحسن حال،... ولم يلق

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٢٧-٢٢٨) ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل، وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها - ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (٤/٢١٤) ك الحج - باب: حج الأنبياء عليهم السلام- ح١١.

إسماعيل، وقد كتب إبراهيم كتابا فقال: ادفعي هذا إلى بعلك، إذا أتى إن شاء الله، فقدم عليها إسماعيل، فدفعت إليه الكتاب فقرأه فقال: أتدرين من هذا الشيخ؟ فقالت: لقد رأيته جميلا فيه مشابهة منك، قال: ذاك إبراهيم، فقالت: واسوءتاه منه، فقال: ولم نظر إلى شئ من محاسنك؟ فقالت: لا ولكن خفت أن أكون قد قصرت...)[1]، واتهام بعضهم بأنه مهموم بالجماع، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن نبيا من الأنبياء شكا إلى الله عز وجل الضعف، وقلة الجماع، فأمره بأكل الهريسة)[2].

- وتارة في اتهام بعض الأنبياء بالعمل بالتنجيم، كما في رواية عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: " فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم " قال: (حسب فرأى ما يحل بالحسين عليه السلام، فقال: إني سقيم لما يحل بالحسين عليه السلام)[3]،

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٠٢/٤-٢٠٤) ك الحج - باب: حج إبراهيم وإسماعيل وبنائهما البيت ومن ولي البيت بعدهما (ع) - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٣١٩/٦-٣٢٠) ك الأطعمة - باب: الهريسة - ح٢. وبسنده في نفس الباب عنه (ع) قال: (إن الله تبارك وتعالى أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله هريسة من هرائس الجنة، غرست في رياض الجنة، وفركها الحور العين، فأكلها رسول الله صلى الله عليه وآله، فزاد في قوته بُضع أربعين رجلا، وذلك شئ أراد الله عز وجل أن يسرَّ به نبيه محمدا صلى الله عليه وآله) (٣٢٠/٦)- ح٤. قال المجلسي: (وقال الفيروزآبادي: البُضع بالضم: الفرج والجماع) (مرآة العقول) (١٤٦/٢٢).

(٣) انظر المصدر السابق (٤٦٥/١) ك الحجة - باب: مولد الحسين بن علي (ع) - ح٥. قال المجلسي: (ظاهر الخبر أنه عليه السلام علم ما يحل بالحسين عليه السلام بحساب النجوم والأوضاع الفلكية، وأنها تدل على الحوادث، والأخبار في ذلك كثيرة أوردتها في الكتاب الكبير، ولا ينافي ذلك منع سائر الخلق من التفكر فيها والحكم بها. وما يتحصل من جميع الأخبار =

واتهامهم بتعليق التمائم، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن إبراهيم عليه السلام لما أوقدت له النار أتاه جبرئيل عليه السلام بثوب من ثياب الجنة فألبسه إياه، فلم يضره معه حر ولا برد، فلما حضر إبراهيم الموت جعله في تميمة، وعلقه على إسحاق، وعلقه إسحاق على يعقوب، فلما ولد يوسف عليه السلام علقه عليه، فكان في عضده حتى كان من أمره ما كان، فلما أخرجه يوسف بمصر من التميمة وجد يعقوب ريحه وهو قوله: "إني لأجد ريح يوسف لولا أن تفندون" فهو ذلك القميص الذي أنزله الله من الجنة...)[1].

- وتارة في اتهام بعض زوجات الأنبياء بالفاحشة، كما في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وفيها: (... فقلت له: فما ترى أتزوج؟ فقال: ما أبالي أن تفعل، قلت: أرأيت قولك: ما أبالي أن تفعل، فإن ذلك على جهتين تقول: لست أبالي أن تأثم من غير أن آمرك، فما تأمرني أفعل ذلك بأمرك؟ فقال لي: قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله تزوج، وقد كان من أمر امرأة نوح وامرأة لوط ما قد كان، إنهما قد كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين، فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله ليس في ذلك بمنزلتي؛ إنما هي تحت يده وهي مقرة بحكمه، مقرة بدينه قال: فقال لي: ما ترى من الخيانة في قول الله عز وجل " فخانتاهما " ما يعني

هو: أن علم النجوم من علوم الأنبياء والأوصياء (ع)، وهو إحدى الطرق التي يستنبطون بها العلم بالحوادث، وهي مختصة بهم، وسائر الخلق لم يحيطوا بها علما، فلذا منعوا عن التفكر فيها، والإخبار بها أو لمصالح أخرى لا يخفى بعضها على أولي الأبصار، وهذا هو المشهور بين علمائنا) (مرآة العقول) (٣٦٧/٥).

(١) انظر المصدر السابق (٢٣٢/١) ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام - ح٤.

بذلك إلا الفاحشة، وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله فلانا...)[1].

- وأخيرا لا آخرا، وهي الطامة الكبرى اتهام بعض الأنبياء بالتردد

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٤٠٢) ك الإيمان والكفر - باب: الضلال - ح٢. قلت: ومع كون شراح الكافي وغيرهما من علماء الإمامية حاولوا جاهدين توجيه لفظ الفاحشة هنا إلى غير المعنى المتبادر للذهن منه في هذا الموضع، حيث يقول المجلسي: (قوله ﷺ: ما يعني بذلك إلا الفاحشة، يحتمل وجهين: الأول أن يكون استفهاما إنكاريا، فالمراد بالفاحشة الزنا كما هو الشائع في استعمالها، والثاني أن يكون نفيا، ويكون المراد بالفاحشة الذنب العظيم وهو الشرك والكفر... وهو أظهر) (مرآة العقول) (١١/١٩٢-١٩٤)، ويقول المازندراني: (قوله: [فخانتاهما ما يعني بذلك إلا الفاحشة] هي كل ما يشتد قبحه من الذنوب والمعاصي، والمراد بها هنا النفاق والمخالفة والكفر) (شرح أصول الكافي والروضة) (١٠/١٠٧). أقول: ومع هذه المحاولات للتوجيه سأورد رأي المفسرين من أهل السنة والجماعة من الصحابة وغيرهم لأبين أن تفسير الخيانة هنا بالفاحشة التي هي الزنا، غير وارد أصلا - يعني: لم يفسر أحد الخيانة بالفاحشة -، بل هذا المعنى منفي إجماعا عن زوجات الأنبياء، مما يعني أن تفسير الكليني للخيانة بالفاحشة - كما أورده على لسان أبي جعفر ﷺ- مقصود، وإن حاول الشراح توجيهه وجهة أخرى. قال الشوكاني: (فخانتاهما أي: فوقعت منهما الخيانة لهما. قال عكرمة، والضحاك: بالكفر... وقد وقع الإجماع على أنه ما زنت امرأة نبي قط. وقيل: كانت خيانتهما النفاق. وقيل: خانتاهما بالنميمة... وقد أخرج عبدالرزاق، والفريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه من طرق عن ابن عباس في قوله: "فخانتاهما" قال: ما زنتا، أما خيانة امرأة نوح فكانت تقول للناس: إنه مجنون، وأما خيانة امرأة لوط فكانت تدل على الضيف فتلك خيانتهما. وأخرج ابن المنذر عنه، قال: ما بغت امرأة نبي قط، وقد رواه ابن عساكر مرفوعا). (فتح القدير) (٤/٢٥٥-٢٥٦). والمقصود بـ "فلانا" أي عثمان ﷺ.

في الإقرار بالولاية -يعني أنهم ضلال[1] -، وبدخول النبي ﷺ وبعض الأنبياء النار ثم الخروج منها، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله ﷻ لما أراد أن يخلق آدم عليه السلام أرسل الماء على الطين، ثم قبض قبضة فعركها، ثم فرقها فرقتين بيده، ثم ذرأهم فإذا هم يدبون، ثم رفع لهم نارا فأمر أهل الشمال أن يدخلوها فذهبوا إليها فهابوها فلم يدخلوها، ثم أمر أهل اليمين أن يدخلوها فذهبوا فدخلوها، فأمر الله ﷻ النار فكانت عليهم بردا وسلاما،... وقال أبو عبدالله عليه السلام: فلن يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء، ولا هؤلاء أن يكونوا من

---

(١) كما في رواية أبي جعفر عليه السلام المتقدمة في أخذ الميثاق على الأنبياء بالإقرار بالولاية (٨/٢) ح١، وفيها: (قالوا: أقررنا يا رب وشهدنا، ولم يجحد آدم، ولم يقر؛ فثبتت العزيمة لهؤلاء الخمسة في المهدي، ولم يكن لآدم عزم على الاقرار به، وهو قوله ﷻ: " ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما " قال: إنما هو: فترك) قال المجلسي: (قوله: [إنما هو فترك] أي معنى النسيان هنا الترك لأن النسيان غير مجوز على الأنبياء عليهم السلام، أو كان في قراءتهم عليهم السلام " فترك" مكان " فنسي") (مرآة العقول) (٢٤/٧). وبسنده عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله ﷻ: " ولقد عهدنا إلى أدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما " قال عهدنا إليه في محمد والأئمة من بعده، فترك ولم يكن له عزم أنهم هكذا، وإنما سمي أولوا العزم أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده، والمهدي وسيرته، وأجمع عزمهم على أن ذلك كذلك، والاقرار به) انظر (٤١٦/١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٢٢. فإذا كان آدم عليه السلام لم يقر ولم يجحد، وبقي مترددا! فما حكمه عند الكليني؟؟ والجواب: نجده فيما رواه الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنا، ومن أنكرنا كان كافرا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالا، حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء) انظر (١٨٧/١) ك الحجة - باب: فرض طاعة الأئمة - ح١١.

هؤلاء. قال: فيرون أن رسول الله صلى الله عليه وآله أول من دخل تلك النار، فلذلك قوله ﷺ: " قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ")[1].

*** ثالثا: ربطه بين الأئمة وبين الأنبياء والرسل بواسطة بعض خصائصهم[2]:**

---

(١) انظر كتاب الكافي (٧/٢) ك الإيمان والكفر - باب: آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأول - ح٣. وفي باب: أن رسول الله أول من أجاب وأقر لله بالربوبية (١١/٢) ك الإيمان والكفر - ح؟ أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (... إن الله تبارك وتعالى لما أراد أن يخلق آدم خلق تلك الطينتين، ثم فرقهما فرقتين، فقال لأصحاب اليمين كونوا خلقا بإذني، فكانوا خلقا بمنزلة الذر يسعى، وقال لأهل الشمال: كونوا خلقا بإذني، فكانوا خلقا بمنزلة الذر، يدرج، ثم رفع لهم نارا، فقال: ادخلوها بإذني، فكان أول من دخلها محمد صلى الله عليه وآله، ثم اتبعه أولو العزم من الرسل وأوصياؤهم وأتباعهم..).

(٢) وقد أعرضت عن الاستشهاد بالروايات هنا منعا للتطويل فيما لافائدة فيه، وخصوصا أن الكليني قد أورد أغلبها في ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام (٢٣١/١-٢٣٢)، وأعقبه بباب آخر أورد فيه عدة روايات متعلقة بما يخص النبي ﷺ من سلاح ومتاع ونحوه، وعنونه بقوله: باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ومتاعه، وفي آخره ذكر الرواية المسلسلة بالحمير عن حماره ﷺ المسمى عفير. قال البرقعي في بعض تعليقاته على هذين البابين: (روى في هذا الباب عن عدد من الغلاة والمهملين والمجهولين قائلين: إن وسائل معجزة الأنبياء لدى الأئمة.. هؤلاء العوام الأميون الخرافيون توهموا أن وجود عصا موسى أو قميص يوسف أو الحجر أو الألواح لها أثر وهي التي توجد المعجزة، ولم يطلعوا بعد ذلك على القرآن الذي يؤكد أن فاعل المعجزات هو الله، يعني الذي جعل النار برداً لإبراهيم عليه السلام كانت إرادة الله، والذي شفى عين يعقوب لم يكن قميص يوسف، وإنما إرادة الله، والذي جعل العصا حية هي إرادة الله، ما كانت معجزات الأنبياء كلها [إلا] بإرادة الله، وهذا ذُكر ...مراراً في القرآن... إيجاد المعجزات؛ هذه من الله جاءت لتصديق الأنبياء حيث كان لهم مقام =

- فالأئمة عندهم قميص آدم، وخاتم سليمان[1]، وعصا موسى، وألواحه، وحجره[2]، وطسته[3]، وقميص يوسف[4]، ....

النبوة، ولا يمكن إثبات ذلك لأحد من الناس الذي لا مقام له عند الله، والآن قل ما شئت يا حَجَر سيدنا موسى لدى الإمام لا فائدة، وقد مكث حجر سيدنا موسى عليه السلام ألوف السنين في الوادي ولم يؤثر على شيء. ولا أصل لإثبات المعجزة للأئمة في القرآن، ولا يمكن إثبات ذلك بالقياس... - وفي الباب الآخر قال: - روى عدة أحاديث في هذا الباب وأكثرها كما يقول المجلسي إما ضعيفة أو مجهولة، نعم لا اعتبار للذين يروون رواية سلسلة الحمار... أما متن هذه الروايات فهو يخالف الشرع والعقل... أليس من المؤسف أن تُملأ كتبنا الدينية من هذه الخرافات والأكاذيب العجيبة؟!... وأقول وأنا أترجم هذا الحديث حتى لا يرى الناس هذه الأسانيد المذهبية ثم يضحكون علينا، فإنَّ هؤلاء الرواة الغلاة جعلوا أصول الإسلام وفروعه سخرية، وخانوا الإسلام شر خيانة) (كسر الصنم) ص(١٨٢-١٨٤)، رحمك الله يا برقعي، هذا قولك في هؤلاء الرواة، فماذا سيكون قولك فيمن جمع أقوالهم في كتاب واحد، وجعلها مصدرا للتشريع لطائفة من البشر لا تقرأ ما تفهم، ولا تفهم ما تقرأ، ولا تعمل بعقلها، ولا تعقل ما تعمل!!.

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٣١-٢٣٢) ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء (ع) - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٣١) ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء (ع) - ح١ وح٢ وح٣.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٣٣) ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ومتاعه - ح١، وفيه كرر بعض خصائص الأنبياء التي لدى الأئمة، كألواح موسى وعصاه، وخاتم سليمان.

(٤) انظر المصدر السابق (١/٢٣٢) ك الحجة - باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام - ح٥.

ويحيون الموتى كما يحييهم عيسى (ع) ورسول الله ﷺ[1].



(١) انظر المصدر السابق (١/٢٢٦) ك الحجة - باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم - ح٧. وفيها: (إن عيسى ابن مريم كان يحي الموتى بإذن الله، قال: صدقت وسليمان بن داود كان يفهم منطق الطير، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل...) ثم سرد بعض خصائص الأنبياء، وأثبتها للأئمة بناء على تورثهم للقرآن. قلت: وهذه الخصلة، وإن كانت غير ثابتة أو واردة في حق نبينا ﷺ؛ لكن الهدف من إثباتها له مقصد آخر، لأننا إذا نظرنا إلى هذه الخصلة مجردة، فلا شك أنها تدل على الغلو في الرسول ﷺ، لكن إذا نظرنا إليها من خلال معرفة خصائص الأئمة الذين ورثوا النبي ﷺ؛ فسنعرف أن معناها إثبات هذه الخصلة للأئمة، وهذا لا يحتاج إلى مزيد استنباط لثبوت هذه الخصلة أصلا لهم كما تقدم في موقف الكليني من توحيد الربوبية.

المبحث الثالث

موقف الكليني من الإيمان بنبوة نبينا محمد ﷺ

مُحَمَّدٌ رسُول اللهِ ﷺ هو: أبو القاسم محمدُ بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مَناف بن قُصَيّ بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعب بن لُؤيّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النّضْر بن كِنانة بن خُزَيْمة بن مدْركة بن إلياس بن مُضَر بن نِزَار بن مَعَدّ بن عَدْنان، وعَدْنان من ولد نبي الله إسماعيل بن إبراهيم الخليل على نبيِّنا وعليهما السلام. وهو خاتم الأنبياء والمرسلين، ورسول الله إلى النَّاس أجمعينْ، هو عبدٌ لا يعبد، ورسول لا يُكَذَّب، وهو خير الخلائق، وأفضلهم وأكرمهم على الله تعالى، وأعلاهم درجة، وأقربهم إلى الله وسيلة، والمؤيد بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة. وهو المبعوث إلى الثقلين، بالحق والهدى، بعثه الله رحمة للعالمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء:١٠٧]، أنزل عليه كتابه وائتمنه على دينه، وكلَّفه بتبليغ رسالته، وقد عصمه من الزلل في تبليغه لهذه الرسالة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]. ولا يصح إيمانُ عبدٍ حتى يؤمن برسالته، ويشهد بنبوته، ومن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار. وقد بعثه الله إلى النَّاس كافَّة، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ:٢٨][1].

---

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(٥٥-٥٨)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٥١-٥٢) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٨٠-٨٣) .

هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في نبي الأمة سيدنا وحبينا محمد ﷺ؛ فماذا سيكون موقف الكليني من هذه العقيدة[1]؟؟. لا شك أن موقفه من الإيمان بالأنبياء والرسل يعمم على موقفه أيضا من الإيمان بنبينا ﷺ، ويضاف إليه بسبب تأثره بعقيدة الإمامة ما يلي:

*** أولا: تشريكه بين النبي ﷺ، وبين الأئمة فيما هو من خصائصه ﷺ.**

- فتارة في إثبات فرضية الطاعة على البشر للأئمة مثل ما هي للنبي ﷺ، كما في رواية الحسين بن أبي العلاء قال: ذكرت لأبي عبدالله عليه السلام قولنا في الأوصياء أن طاعتهم مفترضة قال: فقال: نعم، هم الذين قال الله تعالى: " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم "، وهم الذين قال الله ﷻ: " إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ")[2].

---

(١) و أشير إلى أن من لوازم الإيمان به ﷺ اتباع سنته، والعمل بها، وجعلها مصدرا من مصادر التشريع، وهذا يدعو عند الحاجة للاستزادة؛ مراجعة موقف الكليني من السنة النبوية في الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب الكافي (١٨٧/١) ح ٧ ، وقد تكرر الاستشهاد بروايات هذه الخاصية، وقد عنون الكليني بابا في كتاب الحجة لهذا الغرض، سماه: باب فرض طاعة الأئمة (١٨٥/١-١٩٠)، أورد فيه (١٧) رواية يدور أغلبها على هذا المعنى، وفي ح٢ عن أبي عبدالله (ع) قال: (أشهد أن عليا إمام فرض الله طاعته، وأن الحسن إمام فرض الله طاعته، وأن الحسين إمام فرض الله طاعته، وأن علي بن الحسين إمام فرض الله طاعته، وأن محمد بن علي إمام فرض الله طاعته) انظر (١٨٦/١). وفي ح٥ عن أبي عبدالله (ع) قال: (أشرك بين الأوصياء والرسل في الطاعة) انظر (١٨٦/١). وفي باب: أن الأئمة هم أركان الأرض، أورد رواية عن أبي عبدالله (ع) جاء فيها: (يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام يؤخد به وما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله صلى الله

=

- وتارة في جواز سؤال المقام المحمود الخاص بالنبي ﷺ للأئمة، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام في صفة الدعاء عند قبر النبي ﷺ قال: (الحمد لله الذي استنقذنا بك من الشرك والضلالة، اللَّهُمَّ فاجعل صلواتك وصلوات ملائكتك المقربين وعبادك الصالحين وأنبيائك المرسلين وأهل السماوات والأرضين ومن سبح لك يارب العالمين من الأولين والآخرين على محمد عبدك ورسولك ونبيك وأمينك ونجيك وحبيبك وصفيك وخاصتك وصفوتك وخيرتك من خلقك، اللَّهُمَّ أعطه الدرجة والوسيلة من الجنة وابعثه مقاما محمودا يغبطه به الأولون والآخرون...)[1].

*** ثانيا: تنقصه من قدر النبي ﷺ، ووصفه بأوصاف لا تليق به:**

- فتارة في كونه ﷺ يرضع من ثدي أبي طالب، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (لما ولد النبي صلى الله عليه وآله مكث أياما ليس له لبن، فألقاه أبو طالب

عليه وآله، ولرسول الله صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله، المعيب على أمير المؤمنين عليه السلام في شيء من أحكامه كالمعيب على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله... وبذلك جرت الأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد جعلهم الله... الحجة البالغة على من فوق الأرض، ومن تحت الثرى) انظر (١/١٩٧) ح٢.

(١) انظر المصدر السابق (٤/٥٥٠-٥٥١) - ح١ ك الحج باب: دخول المدينة وزيارة النبي صلى الله عليه والدعاء عند قبره، والشاهد منه إثبات خصوصية المقام المحمود للنبي ﷺ ثم سؤال الله أن يهبه لغيره كما في رواية صفة الدعاء عند قبر الحسين عليه السلام قال: (وإذا أردت أن تودعه فقل: "السلام عليك ورحمة الله وبركاته، أستودعك الله، وأقرأ عليك السلام"... اللَّهُمَّ لا تجعله آخر العهد منا ومنه، اللَّهُمَّ إني أسألك أن تنفعنا بحبه، اللَّهُمَّ ابعثه مقاما محمودا تنصر به دينك... فإنك وعدت ذلك، وأنت لا تخلف الميعاد) انظر ك الحج - باب: زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام (٤/٥٧٢-٥٧٥) - ح١.

على ثدي نفسه، فأنزل الله فيه لبنا فرضع منه أياما حتى وقع أبو طالب على حليمة السعدية فدفعه إليها)[1].

- وتارة في كونه ﷺ المرضع الوحيد للحسين بن علي عليه السلام، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (ولم يرضع الحسين من فاطمة عليها السلام، ولا من أنثى، كان يؤتى به النبي فيضع إبهامه في فيه فيمص منها ما يكفيها اليومين والثلاث، فنبت لحم الحسين عليه السلام من لحم رسول الله ودمه...)، وفي رواية أخرى، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (أن النبي صلى الله عليه وآله كان يؤتى به الحسين فيلقمه لسانه فيمصه فيجزئ به ولم يرتضع من أنثى)[2].

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٤٨/١) ك الحجة - باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٢٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٦٥/١) ك الحجة - باب: مولد الحسين بن علي عليهما السلام - ح٤. وفي الرواية الأولى ما يوحي بوصفه ﷺ أنه يعترض على قضاء الله وأمره، حيث ورد فيها: (إن جبرئيل عليه السلام نزل على محمد صلى الله عليه وآله فقال له: يا محمد: إن الله يبشرك بمولود يولد من فاطمة، تقتله أمتك من بعدك، فقال: يا جبرئيل وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود يولد من فاطمة، تقتله أمتي من بعدي، فعرج ثم هبط عليه السلام فقال له مثل ذلك، فقال: يا جبرئيل وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود تقتله أمتي من بعدي، فعرج جبرئيل عليه السلام إلى السماء ثم هبط فقال: يا محمد إن ربك يقرئك السلام ويبشرك بأنه جاعل في ذريته الإمامة والولاية والوصية، فقال: قد رضيت...). قلت: وهذا يعني أن النبي ﷺ لم يكن لديه علم بالأولياء من بعد علي رضي الله عنه - على فرض كونه إماما - إلا بعدما بشره جبريل عليه السلام بذلك، فأين إذاً كون الأنبياء قد أخذ عليهم الميثاق وهم ذر بمعرفة الأئمة والإقرار بهم؟؟ ولماذا لم يبلغ النبي ﷺ الأمة في زمنه بهذه البشارة، ويؤكدها لمن بعده حتى لا يقتتلوا ولا يفترقوا بعد وفاته ﷺ، ألا يعتبر هذا تنقصا من =

- وتارة في الطعن في النبي ﷺ وبناته لتزويجه إياهن عثمان[1].

- وتارة في الاستهزاء بمقام النبي ﷺ في بعض الأمور المتعلقة بالنكاح، كما في رواية أحمد بن أبي عبدالله، عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال: (كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أراد تزويج امرأة بعث من ينظر إليها ويقول للمبعوثة: شمي ليتها، فإن طاب ليتها؛ طاب عرفها، وانظري كعبها، فإن درم كعبها؛ عظم كعبثها)[2].

= جنابه ﷺ واتهاما له بالتقصير في التبليغ، وقد قال الله له: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) (المائدة: ٦٧)، بل ألا يعتبر ذلك قدحا في اكتمال الرسالة والدين بوفاته ﷺ؟؟ واللوزام متنوعة على إثبات صحة هذه الرواية التي قال عنها البرقعي: (عندما قال الإمام الحسين (أصلح لي في ذريتي) أصبح كل أولاده أئمة، ولو لم يقلها لما كانوا كلهم أئمة. فإذا صح هذا الحديث تكون تلك الروايات التي تقول إن الله عيَّن الخلفاء والأوصياء والأئمة بعد رسول الله باسمهم وشخصهم سواء قبل الخلقة أو بعد بعثته ﷺ كلها مختلقة وكذب. لأن هذا الحديث... جعل إمامة الأئمة موقوفة بمشيئة الإمام الحسين حيث قال: (أصلح لي في ذريتي). انظروا إلى هؤلاء الرواة كيف غابت عنهم حافظتهم، وغفلوا عن أخبارهم المتناقضة، ومن أعجب العجب أن يكون ألوف العلماء التابعين لهم واللاحقين قد خدعوا بهذه الروايات، ثمّ بناءً على أخبار هؤلاء أوجدوا مذهباً) (كسر الصنم) ص(٣٠٧).

(١) وقد تقدم ذكر الرواية في ذلك عند الاستشهاد على اتهام الكليني بعض زوجات الأنبياء بالفاحشة، وفيها: (فقال لي: ما ترى من الخيانة في قول الله ﷻ " فخانتاهما " ما يعني بذلك إلا الفاحشة، وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله فلانا...) انظر (٢/٤٠٢) ك الإيمان والكفر - باب: الضلال - ح٢. والمقصود بـ "فلانا" أي عثمان ؓ كما قال ذلك شراح الكافي. انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٠/١٠٧ و (مرآة العقول) (١١/١٩٤).

(٢) انظر المصدر السابق (٥/٣٣٥) ك النكاح - باب: ما يستدل به من المرأة على المحمدة - =

المبحث الرابع

موقف الكليني من الإيمان بانقطاع الوحي وختم النبوة(١)

ح٤. وبسنده عن أبي عبدالله قال: (أتى النبي صلى الله عليه وآله رجل فقال: يا رسول الله إني أحمل أعظم ما يحمل الرجال، فهل يصلح لي أن آتي بعض مالي من البهائم ناقة أو حمارة، فإن النساء لايقوين على ما عندي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالى لم يخلقك حتى خلق لك ما يحتملك من شكلك، فانصرف الرجل ولم يلبث أن عاد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له: مثل مقالته في أول مرة، فقال له رسول الله: فأين أنت من السوداء العنطنطة، قال: فانصرف الرجل فلم يلبث أن عاد فقال: يا رسول الله أشهد أنك رسول الله حقا إني طلبت ما أمرتني به فوقعت على شكلي مما يحتملني وقد أقنعني ذلك) انظر (٣٣٦/٥) ك النكاح - باب: إن الله تبارك وتعالى خلق للناس شكلهم - ح١. والعنطنطة: الطويلة العنق مع حسن قوام. (مرآة العقول) (٢٩/٢٠).

(١) ومن المعلوم أن البحث في عقيدة ختم النبوة من المباحث التي ألفت فيها المصنفات والرسائل العلمية لأهميتها، ولذا فحسبي في هذا المبحث بيان موقف الكليني من هذه العقيدة، وكونه ممن يعتقد بختمها بالنبي ﷺ، أم يعتقد عدم ذلك، وجواز استمرارها في أشخاص بعده سواء كانوا هم الأئمة أم لا؟ وسواء كان ذلك تصريحا منه، أم بغير تصريح، أو كان تقريرا لذلك، أم إعانة عليه. وسأذكر للاستزادة والفائدة في مسائل هذا البحث المراجع التالية: كتاب: (ختم النبوة في ضوء القرآن والسنة) لأبي الأعلى المودودي - ترجمة أحمد الحامد - ط مكتبة الرشد - الرياض. كتاب: (عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية) للأستاذ الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي - دار طيبة. بحث محكم للدكتور علي إمام عبيد، بعنوان: (العلاقة بين النبوة والإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية) (تحليل ومقارنة) - ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر - مصر. كتاب: (إمامة الشيعة دعوة باطنية لاستمرار النبوة) لعبدالملك بن عبدالرحمن الشافعي - مكتبة =

(إن من مبادئ الإسلام بعد الإيمان بالتوحيد والبعث بعد الموت؛ أن محمدا ﷺ قد ختم الله به النبوة، وأن لا نبي بعده، وأنه لا وحي بعده، ولا إلهام يكون حجة شرعية. وهذه العقيدة هي المعروفة بعقيدة ختم النبوة في الإسلام، وقد اعتبرتها الأمة الإسلامية من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا جزء من الإيمان من غير أدنى خلاف، والعشرات من الآيات القرآنية، والمئات من الأحاديث النبوية عليها شاهدة، وهي مسألة قطعية ومسلمة. ويشير العلامة أبو الحسن الندوي إلى أن النبي ﷺ بذاته مركز الهداية، ومصدر القيادة، ومحور العلاقة القلبية، والانقياد الفكري للأمة؛ فتعتقد بكونه خاتم الرسل، ومنير السبل، وقدوة الكل، ولا تسمح لأحد بعده بالمشاركة في النبوة والتشريع المطلق. إن وحدة هذه الأمة، ومركزها، واجتماع شملها، وابتعادها عن الفرقة الاعتقادية والعلمية، وبقاء طاقتها الداخلية وقوتها الإيمانية يرتبط كل ذلك بعقيدة ختم النبوة إلى حد كبير، وإن عقيدة المشاركة في النبوة تضاد عقيدة ختم النبوة)[1].

لذا فإن من معالم النبوة كما هو مقرر في النصوص الشرعية، وبواسطة استنباطات العلماء وتقريراتهم لها: تنزل الوحي، والعصمة في تبليغ الشريعة،

الرضوان. ومن المراجع التي لم يتيسر لي الاطلاع عليها، وإنما وجدت عناوينها في أثناء البحث: رسالة ماجستير بعنوان: (عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية وأثرها في الأمة الإسلامية) للباحث علي بن سليمان الصالحي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. رسالة دكتوراة بعنوان: (عقيدة ختم النبوة بين العقل والنص) للباحث: جمال الحسيني أبو فرحه، بإشراف الأستاذ الدكتور: محمد علي محمد الجندي.

(١) انظر كتاب (مظاهر الدس الرافضي في العقيدة الإسلامية والتربية النبوية) لمحمد البنداري ص(٣٩-٤١) مكتبة ابن تيمية.

ووجوب طاعة النبي ﷺ، ووقوع المعجزات، والإخبار عن المغيبات له، وعند التأمل في تقريرات الكليني لبعض خصائص وصفات الأئمة نجد أن هذه المعالم الخاصة بالنبوة موجودة ومتوفرة فيهم. ولذا فما قيمة القول بختم النبوة؟ اللَّهُمَّ إلا أن يكون من باب التقية وذر الرماد في العيون، وكيف إذا كانت تلك الروايات تثبت تلك الخصائص وغيرها معها وبصورة أكبر مما كانت الأنبياء تتصف به(١).

---

(١) كما مرَّ في ثنايا هذا الفصل، وكما سيأتي في مباحث عقيدة الإمامة في الباب الرابع من الرسالة. ولذلك فقد ظهرت في أوساط الشيعة عقيدة عدم القول بختم النبوة، وظهر فيهم من يدعي النبوة كذلك كالدجال المدعو ميرزا حسين علي المازندراني المعروف بالبهاء في إيران، والذي نجح في تأسيس فرقة البهائية. كما كان من الطبيعي أيضا أن تظهر الديانة الخمينية الجديدة، وتلقى تأييدا لا يستهان به من الإيرانيين في دعواها إلى إنكار التوحيد المطلق، والقول بنقص القرآن، والطعن في السنة النبوية، واعتقادها بعدم ختم النبوة بسيدنا محمد ﷺ، ونيابة خميني عن الإمام المنتظر ثم ادعاؤه الإمامة. وقد عقد الباحث عبدالملك الشافعي في كتابه: (إمامة الشيعة دعوة باطنية لاستمرار النبوة) مناظرة تخيلية بين شخصين أحدهما شيعي، والآخر قادياني، وكلاهما يعتمد نفس أسلوب الاستدلال العقلي في إثبات معتقده، ويستند إلى نفس المقدمات في تقريراته، ويقول في مقدمته: (كما أؤكد أن الناظر لدعوتيهما بإنصاف يجد يقيناً أنهما دعوتان تصدران من مشكاة واحدة، ولا تختلف إحداهما عن الأخرى إلا بالمسمى، في حين أنهما تلتقيان في الفكرة والمضمون، بل إن عقيدة الإمامة لدى الشيعة تعتبر الخطوة الأولى لنقض عقيدة ختم النبوة فهي- كما سيظهر في هذه الدراسة- تعتبر الجسر الذي سيستخدمه القاديانيون للوصول إلى عقيدتهم القاضية باستمرار النبوة، وكما سيجد القارئ من خلال مقارنة أقوال أصحاب العقيدتين، بأن القاديانيين اعتمدوا على معظم، بل جميع المقدمات التي اعتمدها الشيعة؛ لكنهم اختلفوا معهم في تسمية ما نتج عن تلك المقدمات، فالشيعة أَسْمَوْه وجوب وجود إمام معصوم، والقاديانية أَسْمَوْه وجوب
=

يضاف إلى ما تقدم أن الأسلوب الذي سلكه الكليني في تجويز نزول الوحي على الأئمة، وثبوته في حقهم؛ لم يورده على صفة صريحة ومباشرة، وإنما بأسلوب غير مباشر لا يحتاج معه إلى شرح وبيان. وقد سلك في ذلك بواسطة الروايات طرقا متنوعة؛ أذكر منها ما يلي:

* **أولا: التشريك بين الأئمة وبين الأنبياء فيما هو من خصائصهم:** وقد تقدم توضيح شيء من إثبات الكليني له في موقفه من الإيمان بالأنبياء والرسل، وكذلك موقفه من الإيمان بنبوة نبينا محمد ﷺ. ويمكن استظهار ذلك جليا بواسطة عناوين الأبواب التي عقدها في كتاب الحجة، والتي بمجملها تدل على ذلك وتؤكده[1].

وجود نبي ....، وهذا الاختلاف لا يتعدى كونه خلافاً لفظياً بين الاثنين؛ إذ لا فرق حقيقي بين صفات إمام الشيعة المعصوم، ونبي القاديانية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة) ص(١٤-١٥).

(١) انظر على سبيل التمثيل ما يلي: باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمة (ع) (١/١٧٤-١٧٥). باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة (١/٢٢١). باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم (١/٢٢٣-٢٢٦). باب أن الأئمة (ع) عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله ﷻ وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها (١/٢٢٧-٢٢٨). باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء (ع) (١/٢٣١-٢٣٢). باب أن الأئمة (ع) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (١/٢٥٥-٢٥٦). باب أن الله ﷻ لم يعلم نبيه علما الا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم (١/٢٦٣). باب جهات علوم الأئمة (ع) (١/٢٦٤). باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة (١/٢٨٦-٢٧٠). باب أن الأئمة (ع) محدثون مفهمون (١/٢٧٠-٢٧١). باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار (ع) (١/٣٩٣-٣٩٤).

وقد نقلت كلاما باختصار يسير للعلامة حيدر قلمندار عند الحديث عن نقد عقيدة النص على الأئمة[1]، أرى من المناسب إعادته في هذا الموضع لتعلقه به بشكل كبير؛ حيث يقول: (القول بأن الله تعالى هو الذي نصَّب وعيَّن الأئمة، وفرض طاعتهم على العالمين، وحرم الجنة على من لم يعرفهم، أو لم يتبعهم، مع نسبة صفات الأنبياء لهم، مثل أن الوحي يأتيهم، وأن عند كل منهم صحيفة خاصة من الله تعالى يؤمر بالعمل بها، وأنهم شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، يأتيهم الملاك ويسمعون صوته وإن كانوا لا يرونه، وأن روح القدس الذي يكون للنبي ينتقل بعده للإمام.. الخ - كما نجد ذلك في عدد من الروايات في كتبنا الحديثية الأساسية خاصة أحاديث كتاب الحجة من كتاب أصول الكافي، حيث نسبت إليهم في بعض الروايات صفات تفوق حتى صفات الأنبياء، أي لا يوجد في القرآن مثلها حتى للأنبياء أولي العزم، أي الرسل أصحاب التشريع، فضلا عن الأنبياء ذوي النبوة التبليغية فقط! أقول إن مثل هذا القول لا يتناسب مع قاعدة ختم النبوة التي هي موضع اتفاق جميع فرق المسلمين وإجماع الأمة قاطبة. إذ أن نصبَ الله تعالى وتعيينه أئمةً بمثل تلك الخصائص التي هي من خصائص الأنبياء وفرضَ طاعتهم على كل بني الإنسان، سيكون بمثابة بعث أنبياء جدد بعد نبينا محمد ﷺ، بل إن تلك الخصائص المذكورة للأئمة عليهم السلام أعلى وأهم من خصائص الأنبياء المبلغين الذين كانوا يبعثون لتأييد وتبليغ رسالة النبي الذي سبقهم[2]، أو على الأقل ليست

---

(١) انظر مبحث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الإمامة، في الفصل الثاني من الباب الرابع من الرسالة.

(٢) أي مثل كثير من أنبياء بني إسرائيل الذين لم يبعثوا برسالة أو كتاب جديد، بل كانوا على =

دونهم مرتبة، وهذا لا يتفق أبدا مع مبدأ ختم النبوة، فإذا كانت العهود التي سبقت نبينا الخاتم ﷺ احتاجت لمثل أولئك الأنبياء المبلغين بعد أنبيائهم، فإن عهد الرشد الذي وصلت إليه البشرية بعد خاتم النبيين وسد باب النبوة والرسالة نهائيا، برسالة سيدنا محمد ﷺ لم يبقِ مجالا لبعث أنبياء بعده. فإن قيل: لا أحد يعتبر أو يسمي الأئمةَ أنبياءَ، بل رواياتنا تمنع وتكره تسميتهم بذلك بشدة، قلنا إن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً، فالعبرة ليست بالاسم بل بالمعنى، فإذا نسبت لأولـئك الأئمة كل أوصاف الأنبياء وخصائصهم الإلـهية مثل التعيين من الله تعالى، وفرض طاعتهم على العالمين، ووحي الله تعالى إليهم بواسطة الملاك وروح القدس الخاص بالأنبياء، وعصمتهم المطلقة، وأن كل واحد منهم عنده كتاب خاص من الله تعالى يعمل به[1]، وأن معرفتهم والإيمان بهم

=

شريعة التوراة، وإنما بعثوا للهداية، وإرشاد الخلق، وإحياء التوراة، والعمل بالدين ونصرته، مثل يوشع بن نون وصموئيل وحزقيل ودانيال و... وزكريا و يحيى ومئات الأنبياء الذين كان يبعث العشرات منهم أحيانا في نفس الوقت. قاله (قلمندار).

(١) وأنه لا مانع من ثبوت النبوة لهم كما قرر ذلك الكليني بأسلوب مبطن على النحو التالي، فقد أورد بسنده عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (قول الله ﷻ: "فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب"؟ فقال: النبوة...) (٢٠٦/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله ﷻ - ح٣، وفي الباب نفسه أورد بسنده عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: " فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما " قال: (جعل منهم الرسل والأنبياء والأئمة، فكيف يقرّون في آل إبراهيم عليه السلام، وينكرونه في آل محمد صلى الله عليه وآله؟!...) ح٥ وبنحوه ح١. قلت: فإذا كان تفسير الكتاب في الرواية الأولى هو: النبوة، وأن مبدأ وجود الرسل والأنبياء والأئمة في آل إبراهيم لا يمنع من وجوده في آل محمد كما في الرواية

=

شرط النجاة الأبدية يوم القيامة... الخ، **فهم كالأنبياء بكل معنى الكلمة، وإنكار ذلك مجرد تلاعب بالألفاظ**. وأنا أعتقد أن الذين يصرون كل هذا الإصرار على الإمامة المنصوص عليها من الله، لم يدركوا كما يجب معنى ختم النبوة...)[1].

* **ثانيا: ادعاء وإثبات نزول الوحي على الأئمة**: وهذا بحد ذاته كاف في موقف الكليني من عقدية ختم النبوة، إذ كما هو مقرر أن من لوازم الاعتقاد بكونه ﷺ خاتم النبيين؛ اعتقاد انقطاع الوحي بموته ﷺ، فإذا اعتقد أحد من المسلمين جواز نزول الوحي على أحد من البشر بعده ﷺ؛ فهذا يعني عدم إيمانه بأنه ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين.

وقد تمثل ذلك في عدة صور[2]، وروايات منها:

=

الثانية، وأن من المعروف أن آل محمد هم الأئمة؛ إذن: فالنبوة لا يمتنع ثبوتها لهم. فتأمل!!.

(١) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لحيدر علي قلمداران ص(٣١-٣٤).

(٢) تقدم ذكرها في ثنايا هذه الرسالة بحسب مواضعها، ومنها: (١) إثبات وجود ما يسمى بمصحف فاطمة، ونزول جبريل بالوحي إليها، كما في موقف الكليني من القرآن الكريم، وموقفه من الإيمان بالملائكة، وانظر في ذلك ك الحجة - باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام (١/٢٣٨-٢٤٢). ومنها: (٢) التشريك بين الأنبياء في ثبوت تلقيهم للوحي من الله مع اختلاف الوسيلة والطريقة في ذلك، كما في موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة، وكما سيأتي في هذا المبحث، وانظر في ذلك ك الحجة - باب: الفرق بين الرسول والنبي والمحدث (١/١٧٦-١٧٧). ومنها: (٣) إثبات علم الغيب والحاضر للأئمة دائما ومتى شاؤوه، كما في موقف الكليني من توحيد الربوبية، وانظر في ذلك ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) يعلمون علم ما كان وما

=

- رواية يونس بن يعقوب قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فورد عليه رجل من أهل الشام فقال: إني رجل صاحب كلام وفقه وفرائض وقد جئت لمناظرة أصحابك... قال الشامي: في وقت رسول الله ﷺ والساعة من؟ فقال هشام: هذا القاعد الذى تشد إليه الرحال، ويخبرنا بأخبار السماء والأرض وراثة عن أب عن جد...)[1].

- رواية ضريس الكناسي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول - وعنده أناس من أصحابه -: (عجبت من قوم يتولونا، ويجعلونا أئمة، ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم يكسرون حجتهم، ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقنا، ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض، ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟...)[2].

= يكون، وأنه لايخفى عليهم الشيء (١/٢٦٠-٢٦٢). ومنها: (٤) إيراد ما يوحي بمخاطبة الرب جل وعلا للأئمة، وتخييرهم في بعض الأمور والمواقف، كما في تقرير الكليني لعقيدة الفداء، وانظر في ذلك ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم (١/٢٥٨-٢٦٠).

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٧١-١٧٣) ك الحجة - باب: الاضطرار إلى الحجة - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٦١-٢٦٢) ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم - ح٤. وفي الباب نفسه عن جماعة بن سعد الخثعمي أنه قال: كان المفضل عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له المفضل: جعلت فداك يفرض الله طاعة عبد على العباد، ويحجب عنه خبر السماء؟ قال: (لا، الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده من أن يفرض طاعة عبد على العباد، ثم يحجب عنه خبر =

- رواية حمران بن أعين قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (إن عليا عليه السلام كان محدثا، فخرجت إلى أصحابي فقلت: جئتكم بعجيبة، فقالوا: وما هي؟ فقلت: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول، كان علي عليه السلام محدثا، فقالوا: ما صنعت شيئا ألا سألته من كان يحدثه، فرجعت إليه فقلت: إني حدثت أصحابي بما حدثتني فقالوا: ما صنعت شيئا ألا سألته من كان يحدثه؟، فقال لي: **يحدثه ملك، قلت: تقول: إنه نبي؟** قال: فحرك يده - هكذا -: أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى أو كذي القرنين، أو ما بلغكم أنه قال: وفيكم مثله)[1].

= السماء صباحا ومساء) (٢٦١/١) ح٣. وفي ح٦ عن أبي جعفر (ع) قال: (الله أجلُّ وأعزُّ وأكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه...) (٢٦٢/١).

(١) انظر المصدر السابق (٢٧١/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) محدثون مفهمون - ح٥. وهذه الرواية لم يعلق على جملة: (فقال لي: يحدثه ملك، قلت: تقول: إنه نبي... الخ) شراح الكافي كالمازندراني (شرح أصول الكافي والروضة) (٦٧/٦-٦٨)، والمجلسي (مرآة العقول) (١٦٤/٣)، بينما علق الغفاري محقق الكافي على لفظ: (وفيكم مثله) بقوله: (فقد روي أنه [ص] قال: إن عليا ذو قرني هذه الأمة). وفي الباب نفسه بسنده عن محمد بن مسلم قال: ذكر المحدث عند أبي عبدالله عليه السلام فقال: (إنه يسمع الصوت ولا يرى الشخص، فقلت له: جعلت فداك كيف يعلم أنه كلام الملك؟ قال: إنه يعطي السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك) (٢٧١/١) ح٥. قلت: ولا عجب في سكوت الشراح عن مثل هذه الروايات الصريحة لأنها تخالف عقيدتهم، وقد يترتب على إظهارها تشنيع المسلمين عليهم لكونها عقيدة كفرية، ولذا سلكوا مسلكا آخر هو: التوقف والإذعان لعدم قدرة العقل للوصول إلى فرق بيِّن بين النبوة والإمامة!! يقول المجلسي: (واعلم أن تحقيق الفرق بين النبي والإمام عليهم السلام واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما وبين سائر الأخبار التي سيأتي بعضها، وأوردنا أكثرها في كتاب البحار، في غاية الإشكال، - ثم ساق بعض ما حاول فيه الإجابة عن هذه =

- رواية عبدالعزيز بن مسلم قال: كنا مع الرضا عليه السلام بمرو فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا فأداروا أمر الإمامة وذكروا كثرة اختلاف الناس فيها، فدخلت على سيدي عليه السلام فأعلمته خوض الناس فيه، فتبسم عليه السلام ثم قال: (يا عبدالعزيز جهل القوم وخدعوا عن آرائهم، **إن الله ﷻ لم يقبض نبيه صلى الله عليه وآله حتى أكمل له الدين، وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كل شيء**... وأنزل في حجة الوداع، وهي آخر عمره صلى الله عليه وآله: [اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا]، **وأمر الإمامة من تمام الدين**، ولم يمض صلى الله عليه وآله حتى بين لأمته معالم دينهم، وأوضح لهم سبيلهم، وتركهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم عليا عليه السلام علما وإماما، وما ترك لهم شيئا يحتاج إليه الأمة إلا بينه، فمن زعم أن الله ﷻ لم يكمل دينه؛ فقد رد كتاب الله، ومن رد كتاب الله؛ فهو كافر به... إن الإمامة أجل قدرا، وأعظم شأنا، وأعلى مكانا، وأمنع جانبا، وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماما باختيارهم... **إن الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم يوفقهم الله، ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتيه غيرهم، فيكون علمهم فوق علم أهل الزمان...**)[1].

= الإشكالات، ثم قال: - وبالجملة لا بد لنا من الإذعان بعدم كونهم أنبياء، وأنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبينا صلوات الله عليه وعليهم، ومن سائر الأوصياء (ع) ، ولا نعرف سببا لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته، والله يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم) (مرآة العقول) (٢٨٩-٢٩٠).

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٨-٢٠٣) ك الحجة - باب: نادر جامع في فضل الإمام وصفاته =

- رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (ليس يخرج شيء من عند الله عز وجل حتى يبدأ برسول الله صلى الله عليه وآله، ثم بأمير المؤمنين عليه السلام، ثم بواحد بعد واحد، لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا)[1].

- رواية أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، وعلي الهادي، يا أبا محمد: هل من هاد اليوم؟ قلت: بلى جعلت فداك ما زال منكم هاد بعد هاد حتى دفعت

- ح١. قلت: ولك أن تتأمل في هذا التناقض بين أول الرواية، وبين آخرها؛ فأولها على إثبات إكمال الدين بوفاته ﷺ، وفي ثناياها تكفير من زعم ذلك، ثم ترد لفظة (وأمر الإمامة من تمام الدين) بعد الآية لتنقض ذلك، وتقرر أن الدين لم يكمل ببعثة الرسول ﷺ، وتبليغه جميع ما أوحي إليه قبل وفاته، بل وكل في ذلك عليا رضي الله عنه والأئمة من بعده، لأن وجودهم من لوازم إكمال الدين، ويؤكد ذلك في آخرها إثبات وجود علم مخزون يأتي من الله تعالى للأئمة، واحدا بعد واحد - لأن من لوازم إتيانهم للعلم وكونهم يوصفون بأنهم أعلم زمانهم، أن يكون لديهم من العلم اللدني وغيره ما ليس عند غيرهم، وأنه يعطى لكل إمام في حال حياته ووجوده فيكون متجددا -.

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٥٥) ك الحجة/ باب: لولا أن الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم- ح٤. قلت: فإذا كان كل ما يخرج من عند الله من وحي يصل إلى الأئمة؛ فما الحاجة إلى الاجتهاد بالاحتجاج بالقرآن في المسائل والأحكام؟؟ إذ الواجب أن يترك القرآن لأنه قد اكتمل منذ أربعة عشر قرنا، ويتوجه إلى الأخذ مما يوحى إلى الأئمة لأنه متجددا!. ومثله رواية أبي جعفر (ع) في قوله تعالى: (يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء) " يقول في تفسيرها: (مثل أولادكم الذين يولدون منكم كمثل الزيت الذي يعصر من الزيتون... يكادون أن يتكلموا بالنبوة ولو لم ينزل عليهم ملك) (٨/٣٨١) ك الروضة ح٥٧٤. قلت: ولماذا تجويز خاصية تكلمهم بالنبوة، والنبوة قد ختمت بوفاته ﷺ؟.

إليك، فقال: رحمك الله يا أبا محمد لو كانت إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل، ماتت الآية، مات الكتاب ولكنه حي يجري فيمن بقي كما جرى فيمن مضى)[1].

- رواية أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: (بينا أبي عليه السلام يطوف بالكعبة إذا رجل معتجر قد قيض له فقطع عليه أسبوعه حتى أدخله إلى دار جنب الصفاء، فأرسل إليَّ فكنا ثلاثة فقال: مرحبا يا ابن رسول الله، ثم وضع يده على رأسي، وقال بارك الله فيك يا أمين الله بعد آبائه... - ثم قال الرجل لأبي جعفر - أخبرني عن هذا العلم الذي ليس فيه اختلاف، من يعلمه؟ قال: أما جملة العلم فعند الله جل ذكره، وأما ما لا بد للعباد فعند الأوصياء، قال: ففتح الرجل عجيرته، واستوى جالسا، وتهلل وجهه، وقال: هذه أردت، ولها أتيت، زعمت أن علم ما لا اختلاف فيه من العلم عند الأوصياء، فكيف يعلمونه؟ قال: كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلمه، إلا أنهم لا يرون ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يرى، لأنه كان نبيا وهم محدثون، وأنه كان يفد إلى الله ﷻ فيسمع الوحي وهم لا يسمعون، فقال: صدقت يا ابن رسول الله...)[2].

وختاما: وكما هي عادة كل مذهب باطل من التناقض الفاضح في عقائده وأحكامه، تظهر لنا هنا صورة من تلك الصور التي هي سمة مذهب الإمامية ومروياته التي ألفها لهم أسيادهم وكبراؤهم، وعلى رأسهم الكليني، والتي قد

---

(١) يعني أن الوحي ما زال مستمرا. انظر المصدر السابق (١/١٩٢) ك الحجة/ باب: أن الأئمة (ع) هم الهداة - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٤٢-٢٤٣) ك الحجة - باب: في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها - ح١.

تكررت مثلها كثيرا في ثنايا هذه الرسالة. هذه الصورة جاءت في رواية الكليني بسنده عن أيوب بن الحر، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (**إن الله عز ذكره ختم بنبيكم النبيين فلا نبي بعده أبدا، وختم بكتابكم الكتب .فلا كتاب بعده أبدا، وأنزل فيه تبيان كل شيء..**)(1). وهذا يعني أنه قد انقطع الوحي فلا يوحى بعد رسول الله إلى أحد، ولن ينزل بعد القرآن كتاب، والقرآن مبيّن لكل شيء... فأيهما يا ترى هو المعتمد عندهم من أقوال - جعفر الصادق - أنزول الوحي أم انقطاعه؟؟)(2).

---

(1) انظر المصدر السابق (٢٦٩/١) ك الحجة - باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة - ح٣. وفي ك الحجة - باب: (الفرق بين الرسول والنبي والمحدث) (١٧٧/١) ح٤ أورد بسنده عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام: (... لقد ختم الله بكتابكم الكتب، وختم بنبيكم الأنبياء). يقول البرقعي: (عندما قرأت هذا الباب أسفت جداً، لأن الكليني وأمثاله يحرفون آية من الآيات أو يزيدون فيها، أو ينقصون منها، ثم يبنون أشياء أخرى على صنائعهم الجديدة هذه وعلى تحريفهم. ويأتون بمقامات للأئمة، ففي هذا الباب... أتوا بآية محرفة ويريدون بالاستناد إليها أن يثبتوا مقام الوحي للإمام ما العمل إزاء هذه الافتراءات المخالفة للقرآن؟ وترى ماذا نقول لمقلدي الكليني المتعصبين. !!) (كسر الصنم) ص(١٣١).

(2) (ولأجل هذا التناقض في آثارهم عن أئمتهم فهم يجدون صعوبة في التوفيق بين اعتقاد نزول الوحي على الأئمة، وبين اعتقاد انقطاع الوحي كما يحدثنا صاحب كتاب نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية حيث يقول: (إن أهم مشكلة تواجه إمام الشيعة من حيث ما أرادوه له من علم، هو: كيف يتفق له ذلك كله، وقد انقطع وحي السماء، والشيعة لا ينكرون ذلك [ص ١٤٦ - للدكتور أحمد محمود صبحي]). انظر كتاب (عقيدة ختم النبوة) للدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي ص(١٥١-١٥٢).

يقول البرقعي: (يقول: الكليني في عنوان هذا الباب[1] تشبيه الأئمة بمن سبقهم والقول بنبوتهم مكروه، **ويظهر أن الكليني لا يحرم القول بنبوة الأئمة، ولا يبطله، بل يكرهه فقط**[2]. لأنه قد جاء في عنوان الباب ذلك، وتلك هي فتواه. ماذا نفعل إذن بالروايات التي رواها الكليني وغيره بأن لا نبي ولا نبوة بعد رسول الله ﷺ، وأن من يدعي النبوة بعد خاتم النبيين كافر مهدور الدم؟[3]. ماذا نفعل بهذه الأخبار؟ ألا يعتقد الكليني بها؟، فلماذا رواها إذن في كتابه؟)[4].

---

(١) باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة.

(٢) ولماذا يكرهه فقط؟؟ وماذا يقصد بهذه الكراهة؟ هل هي كراهة لتنزيه مرتبة النبوة من أن يرتقي إليها الإمام، أم هي لتنزيه مرتبة الإمام من أن تنحدر من شموخها وعليائها ورفعتها فتهبط لكي تساوي مرتبة النبي التي هي أدنى بكثير من مرتبة الإمام؟!!!. الذي يظهر هو أن هذه الكراهة لتنزيه مرتبة الإمام من أن تهبط لمرتبة النبوة!!! فتأمل. بتصرف من كتاب (إمامة الشيعة دعوة باطنية ...) ص(١٤١).

(٣) يشير بذلك للرواية التي تقدمت في هذا المبحث، وفيها: (إن الله ﷻ لم يقبض نبيه صلى الله عليه وآله حتى أكمل له الدين، وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كل شيء... فمن زعم أن الله ﷻ لم يكمل دينه؛ فقد رد كتاب الله، ومن رد كتاب الله؛ فهو كافر به...) انظر كتاب الكافي (١/١٩٨-٢٠٣) ك الحجة - باب: نادر جامع في فضل الإمام وصفاته - ح١.

(٤) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٠٦). يقول عبدالملك الشافعي: (وفي ختام هذه الدراسة أتمنى أن أكون قد وفِّقت لبيان الخطر الذي تخفيه نظرية الإمام المعصوم لدى الشيعة على أصل النبوة وخاتميته بنبينا محمد ﷺ رزقنا الله شفاعته، لأن حقيقتها تدور بين احتمالين لا ثالث لهما: الاحتمال الأول: أن واضعها كان غرضه الأول هو القول باستمرار النبوة، ولكنه بخبث وخفاء غلَّفها بلفظ الإمام المعصوم لتنطلي على الجهلة وتلقى القبول بين الناس، وليسلم من هجمة علماء المسلمين عليه بدعوى أنه لم يصرح باستمرار النبوة، بما يجعلها في مصاف العقائد الهدامة التي تهدف للقضاء على الإسلام =

عن طريق التشكيك بعقائده وأصوله ومسلماته، فاتحاً الباب على مصراعيه لمن يستطيع أن يغرف من هذا الأصل بخفاء. الاحتمال الثاني: أن واضعها لم يكن غرضه القول باستمرار النبوة، بل هي مجرد نظرية استحسنها بعقله فاعتقدها ثم أخذ يسوق لها من الأدلة ما يثبت به صحتها فغرضه كان منصبّاً على إثباتها والدفاع عنها، وهذا الاندفاع جعله لا يتنبَّه ولا يتدبر عواقبها والنتائج الخطيرة التي ستفرزها، والتي من أبرزها وأخطرها هي تهديد عقيدة ختم النبوة لأنها ستكون سلاحاً يستخدمه مدعو استمرار النبوة، وجسراً يعبرون عليه لنشر باطلهم بين المسلمين كما تبين في هذه الدراسة، وهذا سيجعله في مصاف الفرق الهدامة أيضاً التي تهدف للقضاء على الإسلام عن طريق التشكيك بعقائده وأصوله ومسلماته، فعلى كلا الاحتمالين هي خطر حقيقي على الإسلام وأهله...) انظر: (إمامة الشيعة دعوة باطنية لاستمرار النبوة) ص(١٤٣-١٤٤).

الفصل الخامس

موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان باليوم الآخر.

المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان باليوم الآخر

أَهل السُّنَّة والجماعة: يعتقدون ويؤمنون باليوم الآخر، ومعناه الاعتقاد الجازم والتصديق الكامل؛ بيوم القيامة، والإيمان بكلِّ ما أَخبر به الله في كتابه الكريم، وأَخبر به رسوله الأَمين ﷺ مما يكون بعد الموت، وحتى يدخل أَهل الجنَّة الجنة، وأَهل النار النَّار. ويؤمنون بأَن وقت قيام الساعة علمه عند الله تعالى، لا يعلمه أَحد إِلّا الله، ويؤمنون بكل ما يقع من أَشراط الساعة الصُغرى كبعثة النبي محمد ﷺ وختم النبوة والرسالة به، وموته ﷺ، وخروج الدجالين، وأَدعياء النبوة، ويؤمنون كذلك بكل ما سيقع من أشراط الساعة كظهور المهدي - محمَد بن عبدالله الذي هو من أَهل بيت النَّبِيّ ﷺ، والذي سيملأ الأَرض قسطا وعدلا بعدما مُلئت ظلما وجورا -، وخروج المسيح الدجال، ونزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وطُلوع الشمس من مغرِبها وغيرها. وكذلك يؤمنون بكل ما يكون من أُمور الغيب بعد الموت، مما أَخبر به الله ورسوله ﷺ من سكرات الموت، وحضور ملائكة الموت، وعالَم البَرْزَخ، ونعيم القبر وعذابِه وفتنتِه، وسؤال الملكين وغيرها. ويؤمنون كذلك بيوم القيامة الكبرى الذي يحيي الله فيه الموتى، ويبعثهم من قبورهم، ثمَ يحاسبهم. ويؤمنون بالنفخ في الصور، ويؤمنون بالصراط المنصوب على متن جهنم، الذي يتجاوزه الأَبرار، ويزل عنه الفجَّار. ويؤمنون كذلك بأن الجنة والنار مخلوقتان، وموجودتان الآن، لا تَفْنَيان أَبدا، وقد خلقهما الله تعالى قبل الخلق،

والجنة دار المؤمنين الموحِّدين والمتقين، والنَّار دار الكافرين؛ من المشركين، واليهود، والنصارى، والمنافقين، والملحدين، والوثنيين؛ ودار المذنبين. ويؤمنون بالشفاعة والمقام المحمود لنبيِّنا محمد ﷺ يوم القيامة، ويؤمنون بعدم خلود الموحدين في النار. ويؤمنون بأن أمة محمد ﷺ أُولى الأمم محاسبة يوم القيامة، وأُولى الأُمم في دخول الجنة، وهم نصف أَهل الجنة، ويدخلُ الجنَّة منهم سبعون أَلفا بغير حساب[1].



(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(٧٣)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٥٥-٦١) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (٨٥-١٢٦) .

المبحث الثاني

موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر

لا شك أن عقيدة آل البيت -عليهم السلام- توافق عقيدة أهل السنة والجماعة كما بينته في المباحث المتقدمة، ومن ذلك عقيدة الإيمان باليوم الآخر إجمالا[1]، ....

(١) انظر كتاب الكافي (٣١٦/١) ك الحجة - باب: الوصية وما أمر بها - ح١٥. وفيه عن الإمام السابع موسى بن جعفر الكاظم (ع) في وصيته: (أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث ما في القبور، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الوعد حق، وأن الحساب حق، والقضاء حق، وأن الوقوف بين يدي الله حق، وأن ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله حق، وأن ما نزل به الروح الأمين حق، على ذلك أحيا، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله، وأشهدهم أن هذه وصيتي بخطي، وقد نسخت وصية جدي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ووصية محمد بن علي قبل ذلك نسختها حرفا بحرف، ووصية جعفر بن محمد، على مثل ذلك). وبسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (... قيل: يا رسول الله وكيف يوصى الميت، قال: إذا حضرته وفاته، واجتمع الناس إليه قال: اللَّهُمَّ فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم، اللَّهُمَّ انى أعهد اليك في دار الدينا أني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمدا عبدك ورسولك، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، وأن الحساب حق، والقدر والميزان حق، وأن الدين كما وصفت، وأن الإسلام كما شرعت، وأن القول كما حدثت، وأن القرآن كما أنزلت، وأنك أنت الله الحق المبين،... فآنس في القبر وحشتي، واجعل لي عهدا يوم ألقاك منشورا. ثم يوصى بحاجته،...
=

وتفصيلا كالقبر وأهواله[1]، وسؤال الملكين[2]، وقيام الساعة، والبعث والحساب،

= فهذا عهد الميت... وقال أمير المومنين (ع): علمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: علمنيها جبرئيل (ع)) (٢/٧-٣) ك الوصايا - باب: الوصية وما أمر بها - ح١.

(١) انظر المصدر السابق (٥٢٥/٢-٥٢٦) ك الدعاء - باب: القول عند الإصباح والإمساء - ح١٣. وفيه عن أبي عبدالله (ع) قال: (كان أبي (ع) يقول إذا أصبح: " بسم الله، وبالله، وإلى الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله... اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من عذاب القبر، ومن ضغطة القبر، ومن ضيق القبر...)، وبسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قرأ ألهاكم التكاثر عند النوم وقي فتنة القبر) (٦٢٣/٢) ك فضل القرآن - باب: فضل القرآن - ح١٤، وفي باب: النوادر - ح٢٦ عن أبي جعفر (ع) قال: (سورة الملك هي المانعة تمنع من عذاب القبر..). وبسنده عن أبي بصير قلت لأبي عبدالله (ع): أيفلت من ضغطة القبر أحد؟ قال: فقال: (نعوذ بالله منها، ما أقل من يفلت من ضغطة القبر...) (٢٣٦/٣) ك الجنائز - باب: المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل - ح٦. وأورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) في الدعاء على الصفا: اللَّهُمَّ إني أعوذبك من ظلمة القبر ووحشته...) (٤٣٢/٤) ك الحج - باب: الوقوف على الصفا والدعاء - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٣٢/٣-٢٣٣) ك الجنائز - باب: إن الميت يمثل له ماله وولده وعمله قبل موته - ح١. وفيه عن سويد بن غفلة قال: قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: (إن ابن آدم إذا كان في آخر يوم من أيام الدنيا، وأول يوم من أيام الآخرة؛ مثّل له ماله وولده وعمله... قال: فإن كان لله وليا أتاه أطيب الناس ريحا وأحسنهم منظرا وأحسنهم رياشا، فقال: أبشر بروح وريحان، وجنة نعيم، ومقدمك خير مقدم، فيقول له: من أنت؟ فيقول: أنا عملك الصالح ارتحل من الدنيا إلى الجنة... فإذا أدخل قبره أتاه ملكا القبر يجران أشعارهما ويخدان الأرض بأقدامهما، أصواتهما كالرعد القاصف، وأبصارهما كالبرق الخاطف فيقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول: الله =

والجنة والنار، وغيرها مما أَخبر به الله تعالى في كتابه الكريم، وأَخبر به رسوله الأَمين ﷺ مما يكون بعد الموت، وحتى يدخل أَهل الجنَّة الجنة، وأَهل النار النَّار.

ومما لا شك فيه أيضا أن عقيدة الكليني في كل ما يتعلق باليوم الآخر ستخالف ذلك كله، حتى ولو أورد في كتابه بعضا من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة، والتي هي أيضا عقيدة آل البيت؛ أقول ذلك جازما بعد ما بينته من موقفه تجاه عقائد أهل السنة والجماعة في الفصول السابقة، ويكفي في ذلك رواية واحدة تؤكد هذا الجزم، وهي ما أورده بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (... **أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله**)[1]، فإذا كانت الآخرة بجميع مواقفها للإمام فماذا بقي لله تعالى الذي يقول في محكم تنزيله: (فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى) (النجم: ٢٥)؟ وماذا سيكون مصير كل من كفر بالأئمة من أهل السنة وغيرهم؟ ومن هو الإمام المفوض بشأن الآخرة من الأئمة الاثني عشر؟ وماذا سيكون مصير من

ربي، وديني الإسلام، ونبيي محمد ﷺ، فيقولان له: ثبتك الله فيما تحب وترضى، وهو قول الله ﷻ: "يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحيوة الدنيا وفي الآخرة " ثم يفسحان له في قبره مد بصره ثم يفتحان له بابا إلى الجنة) وقال في الكافر عكس ذلك كما هو المشهور في أحاديث نعيم القبر وعذابه عند أهل السنة والجماعة. وبسنده عن أبي جعفر (ع): (فإذا دخل حفرته ردت الروح في جسده وجاءه ملكا القبر فامتحناه...) (٢٣٤/٣) ح٤. وبسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (يجئ الملكان منكر ونكير إلى الميت حين يدفن...) (٢٣٦/٣) باب: المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل - ح٧.

(١) انظر المصدر السابق (٤٠٨/١-٤٠٩) ك الحجة - باب: أن الأرض كلها للإمام - ح٤. وقد تقدم ذكر بعض خصائص الإمام عند الحديث عن موقف الكليني من توحيد الربوبية، فراجعه.

آمن من الأمم السابقة قبل بعثة النبي ﷺ، وولادة الإمام علي ﷺ، ونسله من بعده؟ أسئلة كثيرة ومحيرة لا يستسيغها العقل؛ فضلا عن وجود ما يثبتها في النقل، والذي هو المصدر الوحيد لإثبات كل ما يتعلق بأمور اليوم الآخر.

ومن المؤكد أن لعقيدة الإيمان بالإمامة أثر كبير في ورود مثل هذه الإشكالات، لذا سأورد بعضا من الروايات التي أوردها الكليني في كتابه مبينا فيها موقفه تجاه هذه العقيدة، كما يلي:

* أولا: وجوب رؤية النبي ﷺ، وعلي ﷺ قبل الموت لكل من كان مؤمنا بالإمامة، ونجاته بسبب ذلك الإيمان من ضغطة القبر:

- حيث أورد بسنده عن علي بن عقبة، عن أبيه قال: قال لي أبو عبدالله (ع): (**يا عقبة لا يقبل الله من العباد يوم القيامة إلا هذا الأمر الذي أنتم** عليه، وما بين أحدكم وبين أن يرى ما تقر به عينه إلا أن تبلغ نفسه إلى هذه ثم أهوى بيده إلى الوريد... **يا عقبة لن تموت نفس مؤمنة أبدا حتى تراهما**، قلت: فإذا نظر إليهما المؤمن أيرجع إلى الدنيا؟ فقال: لا، يمضي أمامه إذا نظر إليهما مضى أمامه، فقلت له: يقولان شيئا؟ قال: نعم يدخلان جميعا على المؤمن، فيجلس رسول الله صلى الله عليه وآله عند رأسه، وعلي (ع) عند رجليه، فيكب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله فيقول: يا ولي الله أبشر أنا رسول الله إني خير لك مما تركت من الدنيا، ثم ينهض رسول الله صلى الله عليه وآله، فيقوم علي (ع) حتى يكب عليه، فيقول: يا ولي الله أبشر أنا علي بن أبي طالب الذي كنت تحبه أما لأنفعنك. ثم قال: إن هذا في كتاب الله ﷻ... في يونس قول الله ﷻ ههنا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا

وَفِي ٱلْءَاخِرَةِۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾)[1].

* ثانيا: شفاعة علي ﷺ والنبي ﷺ عند جبريل، وملك الموت عليهما السلام قبل الموت لكل إمامي، لكي يدخل الجنة، وطلب العذاب لكل من كان عدوا للأئمة

---

(١) انظر المصدر السابق (١٢٨/٣-١٢٩) ك الجنائز - باب: ما يعاين المؤمن والكافر - ح١. وبسنده عن أبي عبدالله (ع) أيضا قال: (إذا حيل بينه وبين الكلام أتاه رسول الله صلى الله عليه وآله ومن شاء الله، فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله عن يمينه والآخر عن يساره، فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله: أما ما كنت ترجو؛ فهو ذا أمامك، وأما ما كنت تخاف منه؛ فقد أمنت منه، ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقول: هذا منزلك من الجنة، فإن شئت رددناك إلى الدنيا ولك فيها ذهب وفضة، فيقول: لا حاجة لي في الدنيا،... فإذا وضع في قبره رد إليه الروح إلى وركيه، ثم يسأل عما يعلم، فإذا جاء بما يعلم فتح له ذلك الباب الذي أراه رسول الله صلى الله عليه وآله فيدخل عليه من نورها وضوئها وبردها وطيب ريحها. قال: قلت: جعلت فداك فأين ضغطة القبر؟ فقال: هيهات ما على المؤمنين منها شيء، والله إن هذه الأرض لتفتخر على هذه، فيقول: وطأ على ظهري مؤمن، ولم يطأ على ظهرك مؤمن، وتقول له الأرض: والله لقد كنت أحبك وأنت تمشي على ظهري، فأما إذا وليتك فستعلم ماذا أصنع بك، فتفسح له مد بصره) (١٢٩/٣-١٣٠) ح٢. قال محقق الكافي: (كنى بـ "من شاء الله" أمير المؤمنين ﷺ وانما لم يصرح به كتمانا على المخالفين المنكرين. وقوله: " عن يمينه والآخر عن شماله " الجمع بين هذا الخبر وبين الحديث السابق أن يقال: قد تكون هذا وقد تكون ذلك كما قاله الفيض). قلت: تأمل في ضغطة القبر بين قوله: "هيهات ما على المؤمنين منها شيء"، وقوله: " نعوذ بالله منها، ما أقل من يفلت من ضغطة القبر" فهذا يعني أحد أمرين: إما الحكم بعدم التناقض، وأن أتباع الأئمة قليل كونه لا ينجو منها إلا قليل، وهؤلاء القليل هم أتباع الأئمة من المؤمنين، وإما الحكم بالتناقض بين الروايات، لأن جامعها حاطب ليل، وهذه واحدة من احتطاب إحدى الليالي، وهو أقرب.

وآل البيت:

- حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (**منكم والله يقبل، ولكم والله يغفر**، إنه ليس بين أحدكم، وبين أن يغتبط ويرى السرور وقرة العين إلا أن تبلغ نفسه ههنا - وأومأ بيده إلى حلقه - ثم قال: إنه إذا كان ذلك واحتضر؛ حضره رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلي (ع)، وجبرئيل، وملك الموت (ع)، فيدنو منه علي (ع) فيقول: يا رسول الله إن هذا كان يحبنا أهل البيت فأحبه، ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله: يا جبرئيل إن هذا كان يحب الله ورسوله وأهل بيت رسوله فأحبه، ويقول جبرئيل لملك الموت: إن هذا كان يحب الله ورسوله وأهل بيت رسوله فأحبه وأرفق به، فيدنو منه ملك الموت، فيقول: يا عبدالله أخذت فكاك رقبتك، أخذت أمان براءتك تمسكت بالعصمة الكبرى في الحياة الدنيا؟ قال: فيوفقه الله ﷻ فيقول: نعم، فيقول: وما ذلك؟ **فيقول: ولاية علي بن أبي طالب** (ع)، فيقول: صدقت، أما الذي كنت تحذره؛ فقد آمنك الله منه، وأما الذي كنت ترجوه؛ فقد أدركته، أبشر بالسلف الصالح مرافقة رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة (ع) ثم يسل نفسه سلا رفيقا. ثم ينزل بكفنه من الجنة وحنوطه من الجنة بمسك أذفر، فيكفن بذلك الكفن، ويحنط بذلك الحنوط، ثم يكسى حلة صفراء من حلل الجنة، فإذا وضع في قبره؛ فتح له باب من أبواب الجنة يدخل عليه من روحها وريحانها، ثم يفسح له عن أمامه مسيرة شهر، وعن يمينه وعن يساره، ثم يقال له: نم نومة العروس على فراشها، أبشر بروح وريحان، وجنة نعيم، ورب غير غضبان، ثم يزور آل محمد في جنان رضوى فيأكل معهم من طعامهم، ويشرب من شرابهم، ويتحدث معهم في مجالسهم حتى يقوم قائمنا أهل البيت، فإذا قام قائمنا؛ بعثهم الله فأقبلوا معه

يلبون زمرا زمرا؛ فعند ذلك يرتاب المبطلون، ويضمحل المحلون، وقليل ما يكونون، هلكت المحاضير، ونجى المقربون. من أجل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي (ع): أنت أخي، وميعاد ما بيني وبينك وادي السلام. قال: وإذا احتضر الكافر حضره رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي (ع) وجبرئيل (ع) وملك الموت (ع) فيدنو منه علي (ع) فيقول: يا رسول الله إن هذا كان يبغضنا أهل البيت فأبغضه، ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله: يا جبرئيل: إن هذا كان يبغض الله ورسوله وأهل بيت رسوله فأبغضه، فيقول جبرئيل: يا ملك الموت إن هذا كان يبغض الله ورسوله وأهل بيت رسوله فأبغضه واعنف عليه، فيدنو منه ملك الموت فيقول: يا عبدالله أخذت فكاك رهانك، أخذت أمان براءتك تمسكت بالعصمة الكبرى في الحياة الدنيا؟ فيقول: لا، فيقول: أبشر يا عدو الله بسخط الله ﷻ وعذابه والنار، أما الذي كنت تحذره؛ فقد نزل بك، ثم يسل نفسه سلا عنيفا، ثم يوكل بروحه ثلاثمائة شيطان كلهم يبزق في وجهه ويتأذى بروحه، فإذا وضع في قبره؛ فتح له باب من أبواب النار فيدخل عليه من قيحها ولهبها)[1].

* ثالثا: استبدال سؤال الميت في قبره عن دينه بالسؤال عن الإمام، وأن غير أتباع الإمامية لا يعبأ بهم، ويُلهى عنهم:

- حيث أورد بسنده عن أبي بكر قال: قلت لأبي جعفر (ع): أصلحك الله من المسؤولون في قبورهم، قال: (من محَّض الإيمان، ومن محَّض الكفر)، قال: قلت: فبقية هذا الخلق؟ قال: (يلهى والله عنهم ما يعبأ بهم)، قال: قلت: وعمَّ

---

(١) انظر المصدر السابق (٣/١٣٠-١٣٢) ك الجنائز - باب: ما يعاين المؤمن والكافر - ح٤.

يسألون؟ قال: (عن الحجة القائمة بين أظهركم، فيقال للمؤمن: ما تقول في فلان ابن فلان؟ فيقول: ذاك إمامي، فيقال: نم أنام الله عينك، ويفتح له باب من الجنة، فما يزال يتحفه من روحها إلى يوم القيامة. ويقال للكافر: ما تقول في فلان ابن فلان؟ قال: فيقول: قد سمعت به، وما أدري ما هو، فيقال له: لا دريت. قال: ويفتح له باب من النار، فلا يزال يتحفه من حرها إلى يوم القيامة)[1].

(١) انظر المصدر السابق (٣/٢٣٧) ك الجنائز - باب: المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل - ح٨. وبسنده عن أبي عبدالله (ع) في فصة وفاة والدة علي بن أبي طالب (ع) وحضور النبي ﷺ لجنازتها، وفيه: (ثم انكب عليها طويلا يناجيها ويقول لها: ابنك، ابنك، ابنك، ثم خرج وسوى عليها، ثم انكب على قبرها فسمعوه يقول: لا إله إلا الله، اللَّهُمَّ إني أستودعها إياك، ثم انصرف، فقال له المسلمون: إنا رأيناك فعلت أشياء لم تفعلها قبل اليومْ فقال: اليوم فقدت برَّ أبي طالب، إن كانت ليكون عندها الشيء فتؤثرني به على نفسها وولدها، وإني ذكرت القيامة وأن الناس يحشرون عراة، فقالت: واسوأتاه، فضمنت لها أن يبعثها الله كاسية، وذكرت ضغطة القبر فقالت واضعفاه، فضمنت لها أن يكفيها الله ذلك، فكفنتها بقميصي واضطجعت في قبرها لذلك، وانكببت عليها فلقنتها ما تسأل عنه، فإنها سئلت عن ربها فقالت، وسئلت عن رسولها فأجابت، وسئلت عن وليها وإمامها فارتج عليها، فقلت: ابنك، ابنك، ابنك) (١/٤٥٣-٤٥٤) ك الحجة - باب: مولد أمير المؤمنين - ح؟. قلت: وهذا بلا شك يناقض الرواية السابقة عن أمير المؤمنين "... فإذا أدخل قبره أتاه ملكا القبر... فيقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول: الله ربي، وديني الإسلام، ونبيي محمد ﷺ... " (٣/٢٣٢-٢٣٣). ولدفع هذا التناقض جاءت الرواية المنقذة عن أبي عبدالله (ع) لتجمع بينها جميعا، وفيها: (إن المؤمن إذا أخرج من بيته شيعته الملائكة إلى قبره يزدحمون عليه... ويدخل عليه في قبره ملكا القبر، وهما... منكر ونكير... فيقعدانه ويسألانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: الله، فيقولان: ما دينك؟ فيقول: الإسلام، فيقولان: ومن نبيك؟ فيقول: محمد =

* رابعا: الولاية مكملة في القبر لكل نقص في الفرائض المفروضة على العبد:

- حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (يسأل الميت في قبره عن خمس: عن صلاته وزكاته وحجه وصيامه وولايته إيانا أهل البيت، فتقول الولاية من جانب القبر للأربع: ما دخل فيكنَّ من نقص؛ فعليَّ تمامه)(1).

* خامسا: الميت من الإمامية لا ينقطع عمله بموته، ودفنه في قبره، بل يزداد:

- حيث أورد بسنده عن حفص قال: سمعت موسى بن جعفر (ع) يقول: لرجل أتحب البقاء في الدنيا؟ فقال: نعم، فقال: ولم؟ قال: لقراءة قل هو الله أحد، فسكت عنه فقال له بعد ساعة: يا حفص من مات من أوليائنا وشيعتنا، ولم يحسن القرآن علِّم في قبره ليرفع الله به من درجته؛ فإن درجات الجنة على قدر آيات القرآن، يقال له: اقرأ وارق، فيقرأ ثم يرقى)(2).

* سادسا: الأئمة يعلمون متى قيام الساعة، ولا تقوم إلا بخروج المهدي:

- حيث أورد بسنده عن إلى أبي عبدالله (ع) قوله: (لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبئتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة)(3)،

=

صلى الله عليه وآله، فيقولان: ومن إمامك؟ فيقول: فلان...) (٢٣٩/٣) ح١٢.

(١) انظر المصدر السابق (٢٤١/٣) ك الجنائز - باب: المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل - ح١٥.

(٢) انظر المصدر السابق (٦٠٦/٢) ك فضل القرآن - باب: فضل حامل القرآن - ح١٠.

(٣) انظر المصدر السابق (٢٦٠/١-٢٦١) ك الحجة - باب: أن الأئمة (ع) يعلمون ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم - ح١. وبسنده عنه (ع) أيضا

=

وأورد بسنده أيضا إلى أبي عبدالله ﷺ في قول الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾ قال: (أما قوله: [حتى إذا رأوا ما يوعدون] فهو خروج القائم وهو الساعة، فسيعلمون ذلك اليوم، وما نزل بهم من الله على يدي قائمه...)[1].

* سابعا: من وسائل النجاة من شدة الحساب والفزع يوم القيامة؛ الأئمة:

- حيث أورد بسنده عن أبي خالد الكابلي قال: سألت أبا جعفر (ع) عن قول الله ﷻ: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾، فقال: (يا أبا خالد النور والله الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله إلى يوم القيامة... والله يا أبا خالد لا يحبنا عبد ويتولانا حتى يطهر الله قلبه، ولا يطهر الله قلب عبد حتى يسلّم لنا، ويكون سلما لنا، فاذا كان سلما لنا؛ سلمه الله من شديد الحساب، وآمنه من فزع يوم القيامة الأكبر)[2].

قال: (إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة) (٢٤٠/١) ك الحجة - باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام. قلت: ولا شك أن من يعلم الغيب، ويعلم ما كان وما يكون لا يعجزه معرفة موعد قيام الساعة، وخصوصا أنها متعلقة بخروج المهدي.

(١) انظر المصدر السابق (٤٣١/١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٩٠. وفي كتاب الكافي الروضة (٢٨٠/٨-٢٨١) ح٢٨٠؟ في قوله تعالى: "أفرأيت إن متعناهم سنين * ثم جاءهم ماكانوا يوعدون * ما أغنى عنهم ما كانوا يمتعون" قال المجلسي: (قوله تعالى: (بخ بم بى) فسره الأكثر بقيام الساعة، وفسر في أكثر أخبارنا بقيام القائم ﷺ، و هو أنسب بالتسلية) (مرآة العقول) (١٤٨/٢٦).

(٢) انظر المصدر السابق (١٩٤/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة عليهم السلام نور الله ﷻ - ح١.

* ثامنا: دخول الجنة، والنجاة من النار متوقف على الوفاء بالولاية للأئمة:

- حيث أورد بسنده عن إلى أبي عبدالله (ع) في قول الله ﷻ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ قال: الناس كلهم عبيد النار غيرك وأصحابك فإن الله فك رقابكم من النار بولايتنا أهل البيت)[1]، وأورد بسنده أيضا إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ قال: بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ أوف لكم بالجنة)[2].

* تاسعا: إثبات دخول الجنة بالشفاعة لكل الشيعة بدون حساب:

- حيث أورد بسنده عن عمرو بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله (ع): إني سمعتك وأنت تقول: كل شيعتنا في الجنة على ما كان فيهم؟ قال: (صدقتك كلهم والله في الجنة)، قال: قلت: جعلت فداك إن الذنوب كثيرة كبار؟ فقال: (أما في القيامة فكلكم في الجنة بشفاعة النبي المطاع، أو وصي النبي؛ ولكني والله أتخوف عليكم في البرزخ). قلت: وما البرزخ؟ قال: (القبر منذ حين موته إلى يوم القيامة)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٤٣٠-٤٣١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨٨.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٤٣١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨٩.

(٣) انظر المصدر السابق (٣/٢٤٢) ك الجنائز - باب: ما ينطق به موضع القبر - ح٣. قلت: لا داعي لتخوف الإمام على شيعته في القبر، لأنهم ناجون من ضغطة القبر وعذابه وأهواله، كما بينت ذلك في أول هذا المبحث، وأنهم بمجرد الجواب عن سؤال من هو فلان؟ والجواب: بأنه الإمام فسيقال له: نم أنام الله عينك، ويفتح له باب من الجنة، فما يزال =

* عاشرا: علي ﷺ قسيم بين الجنة والنار للخلق بناء على حبه أو بغضه:

- حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (وكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه كثيرا ما يقول: أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر...)[1].

=

يتحفه من روحها إلى يوم القيامة. بل ذنوب الشيعة كلها ساقطة عنهم بفعل الملائكة لرواية أبي بصير قال: قال أبوعبدالله (ع): يا أبا محمد إن لله ﷻ ملائكة يسقطون الذنوب عن ظهور شيعتنا كما تسقط الريح الورق من الشجر في أوان سقوطه، وذلك قوله ﷻ: " يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا "، والله ما أراد بهذا غيركم) انظر (٣٠٤/٨) ح٤٧٠.

(١) انظر المصدر السابق (١٩٦/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة هم أركان الأرض - ح١. وبنحوه ح٢، و ح٣، وفيه: (أنا قسيم الله بن الجنة والنار، لا يدخلها داخل إلا على حد قسمي...). وفي كتاب الحج - باب: ما يقال عند قبر أمير المؤمنين ﷺ - ح١: (السلام عليك يا قسيم الجنة والنار..) (٥٧٠/٤). قال المازندراني: (قوله: "أنا قسيم الله بين الجنة والنار" من جاء يوم القيامة بولايته دخل الجنة، ومن لم يجئ بها دخل النار... وفي بعض رواياتهم بأسانيدها إلى النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: لم يجز على الصراط إلا من كان معه جواز من علي بن أبي طالب (ع) " وروى الشافعي في كتاب المناقب... قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) " إذا كان يوم القيامة قال سبحانه لي ولعلي أدخلا إلى الجنة من أحبكما، وأدخلا إلى النار من أبغضكما، فيجلس علي (ع) على شفير جهنم فيقول: هذا لي وهذا لك " الحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة...) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٨٥/٥)، وقال المجلسي: (قوله: " أنا قسيم الله" أي القسيم المنصوب من قبل الله للتميز بين أهل الجنة وأهل النار بسبب ولايته وتركها، أو هو الذي يقف بين الجنة والنار فيقسمهما بين أهلهما بسبب ولايته وعداوته كما دلت عليه صحاح الأخبار، والأخبار بذلك متواترة من طرق الخاصة والعامة. قال في النهاية في حديث علي (ع): أنا

=

* **حادي عشر**: الذي يُنزل المؤمنين منازلهم يوم القيامة هم الأئمة:

- حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله (ع) في قوله: [يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم]: أئمة المؤمنين يوم القيامة تسعى بين يدي المؤمنين وبأيمانهم حتى ينزلوهم منازل أهل الجنة)[1].

* **ثاني عشر**: الأنبياء والأوصياء هم الموازين القسط يوم القيامة:

- حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله (ع) في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ قال: الأنبياء والأوصياء عليهم السلام)[2].

* **ثالث عشر**: أصحاب النار هم كل من جحد إمامة أمير المؤمنين:

- حيث أورد بسنده عن أحدهما عليهما السلام في قول الله ﷻ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ قال: إذا جحد إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾)[3].

* **رابع عشر**: الذي يتولى حساب الخلائق يوم القيامة النبي ﷺ وعلي ﷺ:

- حيث أورد بسنده إلى أبي جعفر (ع) قال: (إذا كان يوم القيامة جمع الله ﷻ

قسيم النار، أراد أن الناس فريقان فريق معي، فهم على هدى، وفريق عليّ، فهم ضلال، فنصف معي في الجنة ونصف عليّ في النار) (مرآة العقول) (٢/٣٦٧).

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٥) ك الحجة - باب: أن الأئمة عليهم السلام نور الله ﷻ - ح٥.

(٢) انظر المصدر السابق (٣/٢٤٢) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٣٦.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٤٢٩) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨٢.

الأولين والآخرين لفصل الخطاب دعي رسول الله صلى الله عليه وآله، ودعي أمير المؤمنين (ع) فيكسا رسول الله صلى الله عليه وآله حلة خضراء تضئ ما بين المشرق والمغرب، ويكسا علي (ع) مثلها، وكسا رسول الله صلى الله عليه وآله حلة وردية يضيء لها ما بين المشرق والمغرب، ويكسا علي (ع) مثلها، ثم يصعدان عندها، ثم يدعى بنا فيدفع إلينا حساب الناس، فنحن والله ندخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يدعى بالنبيين (عل) فيقامون صفين عند عرش الله ﷻ حتى نفرغ من حساب الناس، فإذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار بعث رب العزة عليا (ع) فأنزلهم منازلهم من الجنة، وزوجهم، فعلي والله الذي يزوج أهل الجنة في الجنة، وما ذاك إلى أحد غيره كرامة من الله عز ذكره، وفضلا فضله الله به ومنَّ به عليه، وهو والله يدخل أهل النار النار، وهو الذي يغلق على أهل الجنة إذا دخلوا فيها أبوابها؛ لأن أبواب الجنة إليه، وأبواب النار إليه)[1].

إن ما يمكن ملاحظته في الروايات السابقة هو: أن مفهوم اليوم الآخر عند الكليني وأتباعه متعلق بعلي ﷺ والأئمة من بعده، وأن الشفاعة والحساب والعقاب ودخول الجنة والنجاة من النار بيدهم، ومتعلق بحبهم وولايتهم؛ فإذا كان كذلك -وهو كذلك- فهذا يعني أن مبدأ الخوف من الله تعالى الذي له الآخرة والأولى، وبيده مقاليد السموات والأرض، وله الجنة والنار... الخ غير وارد، وهذا ما سينعكس سلبا على سلوك الشيعة الاثني عشرية في الدنيا من

---

(١) انظر المصدر السابق - الروضة (١٥٩/٨) ح١٥٤ تحت عنوان: حديث الناس يوم القيامة. أستغفر الله.

حيث استحلال المحرمات أولاً: كالقتل، وإراقة دماء المخالفين، والكذب، واللعن وغيرها من الصفات الشنيعة، وكذلك التوسع في اتباع الشهوات ثانياً: كالمتعة وأكل الأموال بالخمس، بل وارتكاب الموبقات والمحرمات التي ستخلصهم منها عقيدة الطينة التي سيأتي ذكرها في الباب الرابع. فهل هذا هو المفهوم الذي بعث الله به نبينا محمد ﷺ ليبلغه للأمة من بعده حتى قيام الساعة؟، وأين نجد مصداقه في آيات كتاب ربنا، أو سنة نبينا ﷺ؟، أفلا يصح لنا أن نقول عن جامع هذه المعتقدات ومختلقها كما قال البرقعي: (إن الكليني لم يكن محققاً، وجمع كل خبر في كتابه، والمؤسف حقاً أن يصبح الذين يدّعون العلم والتحقيق من مقلديه يقبلون كل خبر رواه... وذلك لحسن ظنهم بالكليني الذي هو في غير مكانه، لقد هدم التعصب التفكر والتعقل[1]... ويظهر من كتاب الكليني أن عترة الرسول هدموا دين جدهم... إلا أننا نعتبر هذه الروايات كذباً وافتراءً)[2].

وعند البحث عن مفهوم الإيمان باليوم الآخر عند الإمامية فيما استقر عليه اعتقادهم مما ألفه لهم الكليني وشيوخه وأتباعه نجد أن (لهم في هذا الركن العظيم أقوال منكرة، وبدع كثيرة. فآيات القرآن في اليوم الآخر أوّلوا معناها بالرجعة[3]، وهذه حيلة ماكرة من واضعي هذه النصوص لإنكار أمر اليوم

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١١٣).

(٢) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٣٩). قال المعلق على كتاب كسر الصنم: (وهذا معتقد كل منصف، وهو أن هؤلاء الرواة ومعهم الكليني قد اختلقوا هذه الروايات ونسبوها للأئمة).

(٣) وسيأتي الحديث عن هذه العقيدة ضمن عقيدة الغيبة والمهدية في الباب الرابع.

الآخر بالكلية، وأقل ما فيها أنها تصرف قلوب الشيعة عن ذلك اليوم، أو تمحو معاني اليوم الآخر من نفوسهم، لأنهم لا يقرأون في آيات اليوم الآخر إلا تأويلات شيوخهم له بالرجعة، ومن بدعهم أيضًا قولهم بأن أمر الآخرة للإمام. أما لماذا أمر الآخرة للإمام فإن هذا فرع عن تصورهم لأمر الجنة والنار، إذ يقولون: [لولا الأئمّة ما خلقت الجنّة والنّار] [قال ابن بابويه: [ويجب أن يعتقد أنّه لولاهم لَمَا خلق الله سبحانه السّماء والأرض، ولا الجنّة ولا النّار، ولا آدم ولا حوّاء، ولا الملائكة، ولا شيئًا ممّا خلق] [الاعتقادات: ص ١٠٦-١٠٧] و[إنّ الله خلق الجنّة من نور الحسين] [المعالم الزلفى: ص٢٤٩]... وما دام أمر الآخرة في نظر هذه الزمرة للإمام بهذه الوجوه المذكورة، فإن كل مراحل الحياة الأخروية صبغتها الشيعة بآثار غلوهم في الإمام والأئمة. فالأئمة يحضرون عند الموت... وحينما يوضع الميت في قبره، يجعل معه تربة من تراب الحسين، لأنها بزعمهم أمان له... والتكليف بزعمهم ورفع الدرجات وعمل الحسنات يحصل من الميت الشيعي وهو في قبره... وأول ما يسأل عنه في القبر هو حب الاثني عشر... ويعتقد الشيعة بحشر بعد الموت لا يشاركهم في القول به أحد... أما اعتقادهم في الحشر يوم القيامة، فإن لهم فيه أقوالاً منكرة؛ ففي أخبارهم أن حشر الناس يوم القيامة لا يشمل الجميع كما هو اعتقاد المسلمين، بل هناك فئة لا يشملها الحشر، ولا تتعرض لهول ذلك اليوم، ولا تقف ذلك الموقف العظيم، ولا تمر على الصراط، بل ينتقلون من قبورهم إلى الجنة بلا وسائط... وجعلوا أمور الحساب، والصراط والميزان، والجنة والنار بيد الأئمة، قال أبو عبدالله: [إلينا الصّراط، وإلينا الميزان، وإلينا حساب شيعتنا] [رجال الكشّي: ص٣٣٧]... وجاءت عندهم روايات كثيرة تقول: لا يجوز الصّراط أحد إلا ومعه ولاية من علي، أو جواز فيه ولاية علي، أو كتاب فيه براءة بولاية علي... بل وصلوا إلى القول بأنه ديَّان الناس يوم القيامة...

وهذه الجنة التي يتحدثون عنها هي قصرٌ على الروافض لا يشاركهم فيها أحد لأنها لأئمتهم، كما أن النار التي مفاتيحها بيد الأئمة هي لأعدائهم، قالوا: [إنما خلقت الجنة لأهل البيت، والنار لمن عاداهم] [المعالم الزلفى: ص٢٥١].. هذا ويعتقدون بجنة غير جنة الخلد، يسمونها جنة الدنيا، وكذلك بنار يعذب بها الناس غير نار الآخرة... ومزاعمهم في هذا الباب يصعب حصرها... بدع كثيرة منكرة... وما ذكرته مجرد إشارات لو قمنا باستعراض نصوصها وتحليلها لاستغرق ذلك صفحات كثيرة. وكلها بدع ليس عليها من كتاب الله برهان، وليس لها في كتب الأمة شاهد ولا خبر... ويكفي في بيان وضعها، ومعرفة كذبها مجرد عرضها... ونقول لهم في كل مزاعمهم التي مرت: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، بل أنتم بشر كسائر البشر، وما تدعونه إنما هو كيد عاجز، وصنعة حاقد، وتدبير زنديق، وبين أيدينا كتاب الله سبحانه لم يدع لهذه التخرصات والأوهام سبيلاً إلى قلب من احتكم إليه، وجعله إمامه وقائده. وأما من أغلق عقله، وأخذته العزة بالإثم، وأعمى تفكيره التعصب؛ فسيجد مغبة ذلك في يوم ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ (١٢٣)﴾ [البقرة:١٢٣])[1].



(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٦٢٩-٦٣٧).

الفصل السادس

موقف الكليني من الإيمان بالقدر

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالقدر.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر

أَهل السُّنَّة والجماعة: يعتقدون اعتقادا جازما أَن كل خيرٍ وشرٍ يكون بقضاء الله وقدره، وأَن الله فعالٌ لما يريد فكل شيء بإرادته ولا يخرج عن مشيئته وتدبيره، وعَلِمَ كل ما كان وما يكون من الأَشياء قبل أَن تكون في الأَزل، وقَدر المقادير للكائنات حسبما سبق به علمه واقتضته حكمته، وعَلِمَ أَحوال عباده، وعَلِمَ أَرزاقهم وآجالهم وأَعمالهم، وغير ذلك من شؤونهم؛ فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته. وملخصه: هو ما سبق به العلم وجرى به القلم، مما هو كائن إلى الأَبد، قال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب:٣٨]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩]، وقال النَبِيُّ ﷺ: « لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَى يُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشرِّهِ مِنَ اللهِ، وَحَتَى يَعْلَمَ أَن مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ ليُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَه » (الترمذي: القدر ٢١٤٤).

وأَهل السنَّة يقولون: الإيمان بالقدر لا يتم إلا بأَربعة أُمور، تُسمى: مراتب القدر، أَو أَركانه، وهي: العلم، والكتابة، والإرادة والمشيئة، والخلق، ولا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيق جميع أَركانه؛ فمن أَقر بها جميعا اكتمل إيمانه بالقدر، ومن انتقص واحدا منها، أَو أكثر فقد اختلَّ إيمانه بالقدر. ويعتقدون أَن القدر سر الله في خلقه، لم يطّلع عليه مَلَكٌ مُقرَّب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ضلالة، لأن الله تعالى طوى علم القدر عن أَنامه، ونهاهم عن مرامه، قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣][1].

---

(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(١٢٥-١٢٧)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٦٢-٦٧) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (١٢٧-١٤١).

المبحث الثاني

موقف الكليني من الإيمان بالقدر

إن من الملاحظ أن الحديث على عقيدة الإيمان بالقدر - عند الطوائف المخالفة لعقائد أهل السنة والجماعة - تجده منحصرا في الغالب على عقيدة الجبر والقدر، والمعروفة بعقيدة خلق أفعال العباد، والتي هي جزء من مرتبة الإيمان بالخلق، والذي يعد المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر. فبينما ينفي الجبرية(1) قدرة العبد، ويجعلونه مجبوراً ليس له أي اختيار، ومعاقبا على ما لم يفعل، ومثابا على ما ليس له فيه اختيار؛ يأتي في المقابل القدرية(2) لينفوا قدرة الله ﷻ على أفعال العباد، وأنها لا تدخل تحت مشيئة الله وإرادته(3).

(1) الجَبْرِيَّةُ نسبة إلى الجَبْرِ؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ العبد مَجْبورٌ على فعله فَهُم غلوا في إثبات أفعال اللهِ حتى نفوا أفعالَ العِبادِ، وزعموا أنَّهم لا يفعلون شيئاً وإنَّما اللهُ هُوَ الفاعلُ والعبد مجبور على فعله، فحركاته وأفعاله كلها اضطرارية كحركات المُرْتَعِشِ، وإضافة الفعل إلى العبد مجاز - ويمثلهم في هذه العقيدة الجهمية -.

(2) القَدَرِيَّةُ نسبة إلى القدرية الذين غَلَوْا في إثبات أفعالِ العِبادِ، فقالوا: إنَّ العبد يَخْلُقُ فِعلَ نفسه بدون مشيئة اللهِ وإرادَتِه، فأفعالُ العباد لا تدخل تحت مشيئة اللهِ وإرادته، فاللهُ لم يُقدِّرْها ولم يُرِدْها، وإنَّما فعلوها هم استقلالا -ويمثلهم في هذه العقيدة المعتزلة -.

(3) يقول الشيخ السعدي تعليقا على كلام لشيخ الإسلام في عقيدته الواسطية في مبحث الإيمان بالقدر: (اعلم أن الإيمان بالقدر أمره عظيم وشأنه مهم جداً وهو أحد أركان الإيمان الستة، وقد انحرف فيه طوائف من أهل البدع والضلال فضلاً عن =

المنكرين من الملحدين وغيرهم، وقد فصَّله الشيخ في هذا الفصل بهذا الكلام الجامع النفيس الذي لا يوجد له نظير في تحقيقه وتفصيله وجمعه وتوضيحه وهو مجموع من نصوص الكتاب والسنة ومن العقيدة السلفية الخالصة. فذكر أنه لا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيق هذه الأمور الأربعة التي يفتقر كل منها إلى البقية، وقد ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم إلا بالانحراف إلى الأقوال المنحرفة، وذلك أنه ثبت في نصوص الكتاب والسنة بإحاطة علم الله بجميع الموجودات السابقة والحاضرة والمستقبلة من أعيان وأوصاف وأفعال للمكلفين وغيرهم، وتثبت النصوص أيضاً أن الله أثبت علمه بالكائنات والموجودات دقيقها وجليلها في اللوح المحفوظ في نصوص لا يمكن إحصاؤها، وتثبت النصوص أيضاً أن مشيئة الله عامة وإرادته القدرية شاملة لا يخرج عنها حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. والنصوص على شمول قدرة الله ومشيئته لكل حادث لا تحصى. وتثبت النصوص أيضاً أن العباد مختارون غير مجبورين على أفعالهم وأن أعمالهم خيرها وشرها واقعة بمشيئتهم وقدرتهم التي خلقها الله لهم. وخالق السبب التام خالق للمُسَبَّب. وبهذا ينحل عن العبد الإشكال ويتسع قلبه للجمع بين إثبات عموم مشيئة الله وقدرته وشمولهما لأفعال العباد مع وقوعها شرعاً وحساً وعقلاً باختيارهم... لما ضاق تحقيق هذا المقام على قلوب كثير من الخلق انحرفت هنا طائفتان من الناس: طائفة يقال لهم الجبرية، غلوا في إثبات القدر وتوهموا أن العبد ليس له فعل حقيقة، وأنه لا يمكن أن يُثْبِتَ للعبد عموم المشيئة وَيُثْبِتَ للعبد اختيار. والطائفة الأخرى: القدرية قابلتهم فشهدت وقوع أفعالهم بقدرتهم واختيارهم وتوهموا أنه لا يمكن مع ذلك أن تدخل في قضاء الله وقدره ولم تتسع قلوب الجبرية والقدرية للجمع بين الأمرين فرد كل منهما قسماً كبيراً من نصوص الكتاب والسنة المؤيدة للقول الصحيح. وهدى الله أهل السنة والجماعة فآمنوا بجميع الكتاب والسنة وآمنوا بقضائه وقدره وشمولهما لكل موجود وبشرعه وأمره وأن العباد فاعلون حقيقة مختارون. فإيمانهم بعموم القدر يوجب لهم الاستعانة التامة بربهم لعلمهم أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن له في عباده =

فإذا رجعنا إلى ما سطره الكليني في كتابه الكافي تجاه هذه العقيدة؛ نجده قد سار في تأليفه على الطريقة التالية:

- ابتدأ الأبواب التي ختم بها كتاب التوحيد بباب: (في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة)، وأورد تحته روايتين مفادهما واحد هو أنه: (لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر)[1].

- ثم أعقبه بباب: (المشيئة والإرادة) أورد فيه ست روايات متعلقة بتعريف القدر والقضاء من الناحية اللغوية[2]، والتمثيل للمشيئة الكونية والمشيئة

المؤمنين ألطافاً وتيسيراً لا يناله إلا بقوة الإيمان والتوكل عليه، وأوجب لهم إيمانهم بالشرع والأمر والنهي والأسباب وأنها مرتبطة بمسبباتها شرعاً وقدراً الجد والاجتهاد في فعل الأسباب النافعة الدينية والدنيوية. وبذلك تعرف أن الإيمان الصحيح سبب لكل خير) انظر كتاب (التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة) نشر: دار طيبة - الرياض.

(١) انظر (١٤٩/١) ك التوحيد - ح١ عن أبي عبدالله (ع). وبسنده عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: (لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بسبع: بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وإذن، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله، أو ردَّ على الله ﷻ) (١٤٩/١-١٥٠) ك التوحيد - ح٢.

(٢) انظر (١٥٠/١) ك التوحيد - ح١ وفيه عن علي بن إبراهيم الهاشمي قال: سمعت موسى بن جعفر (ع) يقول: (لا يكون شيء إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى، قلت: ما معنى شاء؟ قال ابتدأ الفعل، قلت: ما معنى قدر؟ قال: تقدير الشيء من طوله وعرضه، قلت: ما معنى قضى؟ قال: إذا قضى أمضاه، فذلك الذي لا مرد له) وبنحوه ح٢ و ح٥.

الشرعية[1]، وإثبات الإرادتين الكونية والشرعية لله تعالى، مع التمثيل لهما[2]، والإشارة إلى تفويض شأن القدر إلى الله تعالى كونه لا يسأل عما يفعل ﷻ[3].

- ثم أعقبه بباب الابتلاء والاختبار، وأورد تحته روايتين مفادهما واحد هو أنه: (ليس شيء فيه قبض أو بسط مما أمر الله به، أو نهى عنه إلا وفيه لله ﷻ ابتلاء وقضاء)[4].

إن هذه الروايات بمفهومها الظاهر لا إشكال فيها[5] كون معانيها الظاهرة

---

(١) انظر (١/١٥٠-١٥١) ك التوحيد - ح٣ عن أبي عبدالله (ع): (أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل).

(٢) انظر (١/١٥١) ك التوحيد - ح٤ عن أبي الحسن (ع): (إن لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى، وأمر إبراهيم أن يذبح إسحاق ولم يشأ أن يذبحه ولو شاء لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى).

(٣) انظر (١/١٥٢) ك التوحيد - ح٦ عن أبي الحسن الرضا (ع) يقول: (قال الله: يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوتي أديت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعا، بصيرا، قويا، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذاك أني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، وذاك أنني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون).

(٤) انظر (١/١٥٢) ك التوحيد - ح٢ عن أبي عبدالله (ع). وبسنده عنه أيضا (ع) قال: (ما من قبض ولا بسط إلا ولله فيه مشيئة وقضاء وابتلاء) - ح١.

(٥) قال البرقعي: (باب (في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة) إننا نعد متون أخبار هذا الباب وباب المشيئة والإرادة، وباب الابتلاء والاختبار صحيحة المعنى، أما =

صحيحة[1]. لكن الروايات المتبقية هي محل الإشكال والنظر؛ إذ أن هذه الروايات لم تكن عقيدة الكليني فيها واضحة وصريحة؛ فبينما يستدل ناقدوه بهذه الروايات على كونها عقيدة للجبرية[2]؛ نجد أتباعه يستدلون بها على أنها ليست كذلك، بل هي منزلة بين منزلتين[3]، بل بعضهم ألف كتابا بهذا العنوان أورد فيه كثيرا من روايات الكليني في هذه الأبواب[4]، بل زعم بعضهم أن كتاب التوحيد بمجموع أبوابه يعبر عن رأي الشيعة الإمامية ومنهج أهل البيت عليهم السلام تجاه المسائل العقائدية التي ظهرت إلى الوجود، وأصبحت مدار بحث ونقاش بين المذاهب الإسلامية[5].

=

أسانيدها فكلها مروية عن الرواة الغلاة، لذا فإن هذه الأسانيد ضعيفة ولا نرى فائدة من دارستها، لذلك نهملها ونبدأ بباب السعادة والشقاوة) انظر (كسر الصنم) ص(١١٠).

(١) وإن كان بعض الشراح كالمجلسي وغيره يخالفون في ذلك، ويحملونها على ما يوافق عقيدتهم حيث قال في شرح الحديث الثالث (١/١٥٠-١٥١): (أقول: توجيه تلك الأخبار على أصول العدلية لا يخلو من صعوبة وقد يوجه بوجوه: الأول: حملها على التقية لكونها موافقة لأصول الجبرية وأكثر المخالفين منهم... -ثم أكمل بقية الأوجه حتى أوصلها إلى ثمانية أوجه-) انظر (مرآة العقول) (٢/١٥٧-١٦٢).

(٢) كما سيأتي من تعليق آية البرقعي على روايات بقية الأبواب في كتابه كسر الصنم.

(٣) كما فعل ذلك شراح الكافي كالمجلسي والمازندراني.

(٤) كما فعل مركز الرسالة في إيران على الرابط:

rafed.net/books/aqaed/amr/index.html

حيث ألف باحثوه كتابا في قرابة ١٠٠ صفحة بعنوان: (الأمر بين الأمرين) حاولوا فيه تفسير روايات الأمر بين الأمرين الواردة في بعض روايات الأئمة، والتي عقد لها الكليني بابا بهذا العنوان سماه: (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين) (١/١٥٥-١٦٠).

(٥) يقول الغفار: (استطاع الشيخ الكليني أن ينقل لنا صورة حية عن القرن الثاني والثالث

=

أما بالنسبة لبقية الأبواب فقد كان سيره فيها على النحو التالي:

الهجري، والصراع الدائر بين العلماء والمتكلمين من جهة، وبين الزنادقة من جهة أخرى، ... وقد انبرى لهم في المناظرة والجدل أئمة أهل البيت عليهم السلام ... ثم لا يخفى أن كتاب التوحيد أودع فيه الكليني عشرات الأحاديث، وبوبه تبويبا جميلا لم يسبقه أحد، وليس لمصنفه مثيل، وقد لبى للناس حاجة ضرورية ملحة وهو تصنيف هذا الكتاب، وقد أصبح فيما بعد المرجع الوحيد لعموم الطائفة، وبهذا يستطيع العلماء والكتاب والمحققين أن يستنتجوا أصول مدرسة أهل البيت عليهم السلام في كل الأبحاث العقائدية والكلامية من هذا الكتاب... ومجموع الأحاديث في كتاب التوحيد هي مائتان واثنا عشر حديثا في خمس وثلاثين بابا، وكل باب يعبر عن رأي الشيعة الإمامية ومنهج أهل البيت عليهم السلام اتجاه المسائل العقائدية التي ظهرت إلى الوجود، وأصبحت مدار بحث ونقاش بين المذاهب الإسلامية... أقول: في كلمات الأئمة المعصومين عليهم السلام ما فيه الغنى عن كلمات باقي الأصحاب، وأن مناظراتهم مع المخالفين من إسلامين وغيرهم هي كثيرة، وقد ذكر جملة من أحاديثهم الشيخ الكليني في كتاب التوحيد، كما مر أن فيه ستا وثلاثين بابا!!! قد أودع فيه ما ينبئ عن سعة اطلاع المصنف في الأمور العقلية والنقلية، وأن اختياره ذاك يحكي عن عقيدته، بل هي عقيدة الإمامية الاثني عشرية تلك العقيدة التي ورثها عن أهل بيت العصمة، وهم الأئمة الأطهار... فمن الأسباب الداعية لنشر علوم أهل البيت، وبالذات ما يخص التوحيد هو كتاب " الكافي "، حيث قيض الله سبحانه لنا الكليني، يحفظ ذلك التراث النقي العذب من الضياع والاندراس، على أن تلك الأحاديث والأخبار لا يذكر أن جلها كانت في كتب الأصول - الأربعمائة - لكن تطاول الزمان، وكثرة الحدثان، وقلة الهمم، وتوالي الأمم عرض تلك الأصول إلى التلف، حتى أصبحت أسماء لرسوم اندرست. وربما هناك الشيء الكثير في هذا الباب لم يصلنا لحد الآن، ولا يختلف في هذا الشأن اثنان، ومهما يكن، فإن عمل الشيخ الكليني يستحق الإكبار والإجلال والتقدير) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٣٢٦-٣٣٧).

- أعقب باب: (الابتلاء والاختبار) بباب (السعادة والشقاوة)، وأورد تحته ثلاث روايات متعلقة بكون الله قد خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه[1]، وتوضيح سبب حصول الشقاء لأهل المعاصي، وعلاقته بحكم الله لهم في علمه بالعذاب على عملهم[2]، وأن من كتبه الله سعيدا فسيختم له بالسعادة[3].

- ثم أعقبه بباب: (الخير والشر) أورد فيه ثلاث روايات متعلقة بخلق الله للخير والشر، ومدحه لمن أجرى الله الخير على يديه، وذمه لمن أجرى الله الشر على يديه[4].

---

(١) انظر (١/١٥٢-١٥٣) ك التوحيد - ح١ عن أبي عبدالله (ع)، وفيه: (إن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه؛ فمن خلقه الله سعيدا لم يبغضه أبدا، وإن عمل شرا أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقيا لم يحبه أبدا، وإن عمل صالحا أحب عمله وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحب الله شيئا لم يبغضه أبدا، وإذا أبغض شيئا لم يحبه أبدا). قال البرقعي: (وأما متن هذا الحديث فيخالف مذهب الشيعة، بل يخالف القرآن والعقل، لأنه يقول بالجبر وينص على أن الله خلق بعض الناس سعيداً وبعضهم شقياً) ص(١١٠).

(٢) انظر (١/١٥٣) ك التوحيد - ح٢ عن أبي عبدالله (ع)، قال البرقعي: (وأما متن هذا الحديث فهو صريح في الجبر ونسبة الظلم إلى الله سبحانه، لأنه يقول إن الأشقياء [لم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه] والآن نقول للراوي أو الكليني إن الذي لا يقدر أن ينجي نفسه من العذاب كيف يكلفه الله بالتوبة والعمل الصالح) ص(١١٢).

(٣) انظر (١/١٥٤) ك التوحيد - ح٣ عن أبي عبدالله (ع)، قال البرقعي: (... وأمّا متنه فهو صريح في الجبر لأن جملة [يُسلك بالسعيد]، وكذلك [يُسلك بالشقي] مبنيتان على المجهول، ويكون المعنى يُسلك السعيد والشقي إلى طريق السعادة والشقاوة، إن كان ذلك كذلك فليس لهما اختيار) ص(١١٢).

(٤) انظر (١/١٥٣) ك التوحيد - ح١ عن أبي عبدالله (ع)، وفيه: (إن مما أوحى الله إلى موسى =

- ثم أعقبه بباب: (الجبر والقدر والأمر بين الأمرين)، وأورد تحته أربعة عشر رواية متعلقة ببعض ما قرره في روايات الأبواب السابقة، وبتقرير مذهب وسط في أفعال العباد بين الجبرية والقدرية[1]، إلا أنه لم يكن واضحا في بيان هذه المنزلة، مما حدا بالبرقعي أن يقول: (واعلم أن هذه الروايات المروية في باب الجبر والقدر والتفويض وأمر بين الأمرين، كلها مجملة ومبهمة، وكل رواية فسرت بمعنى لا يتفق مع غيرها، وهذه الروايات لم تبين كيفية الأمر بين

=

عليه السلام وأنزل عليه في التوارة: أني أنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب، فطوبى لمن أجريته على يديه، وأنا الله لا إله أنا، خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته على يدي من أريده، فويل لمن أجريته على يديه). قال البرقعي: (متنه صريح في ظلم الله سبحانه - نعوذ بالله - وهو جيد للجبريين حيث يقول إنَّ الله ظالم)، وقال في الروايات الباقية: (حديث ٢: متنه فاسد كالحديث الأول ويوجب الجبر)، ويقول: (حديث ٣: متنه كالحديثين السابقين يوجب الجبر) ص(١١٢-١١٣).

(١) انظر (١٥٩/١-١٦٠) ك التوحيد - ح٨ وفيه عن أبي طالب القمي عن رجل، عن أبي عبدالله (ع): قال: قلت: أجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: لا، قلت: ففوض إليهم الأمر؟ قال: قال: لا، قال: قلت فماذا؟ قال: لطف من ربك بين ذلك)، وفي ح٩ عن أبي جعفر وأبي عبدالله (ع) قالا: (إن الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثم يعذبهم عليها والله أعز من أن يريد أمرا فلا يكون، قال: فسئلا (ع): هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة؟ قالا: نعم أوسع مما بين السماء والأرض)، وفي ح١٠ عن أبي عبدالله (ع) قال، سئل عن الجبر والقدر فقال: (لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما، فيها الحق التي بينهما لا يعلمها إلا العالم، أو من علمها إياه العالم) وفي ١٣ عن أبي عبدالله (ع) قال: (لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين، قال: قلت وما أمر بين أمرين؟ قال مثل ذلك: رجل رأيته على معصية فنهيته؛ فلم ينته، فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية).

الأمرين، وفي الحقيقة لم يبينوا مسألة، مع أن الأمر واضح لنا، بقطع النظر عن هذه الروايات، والمجلسي قد تبسط في شرح هذه الأحاديث كثيرا)[1].

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١١٦). وقوله: (والمجلسي قد تبسط في شرح هذه الأحاديث كثيرا) يدل على اطلاعه على شرح المجلسي لهذه الروايات، وبالفعل فقد استغرق شرح روايات هذا الباب في كتاب مرآة العقول قرابة (٣٨) صفحة (٢/١٧٤-٢١٣) ختمها بقوله: (فذلكة: اعلم أن مسألة خلق الأعمال من أعظم المسائل الإسلامية وأصعبها وأهمها، وقد جرى بين الإمامية والمعتزلة والأشاعرة في ذلك مناقشات طويلة ومباحثات كثيرة، وقد صنع أكثرهم في ذلك رسائل مفردة، والذي يتحصل من مذاهبهم أن أفعال العباد دائرة بحسب الاحتمال العقلي بين أمور... - ثم ذكر ثلاثة أقوال في المسألة، مشيرا فيها إلى قولي الجبرية والقدرية، ثم أعقبها بقوله -: فهم عليهم السلام نفوا وأبطلوا الجبر والتفويض معا، وأثبتوا الأمر بين الأمرين، وهو أمر غامض دقيق، وللناس في تحقيق ذلك مسالك:... - ثم ذكر عشرة مسالك، وفند بعضها، وعلل بعضها، واستحسن البعض الآخر، وختم ذلك بقوله -: أقول: الأخبار الواردة في ذلك أوردناها في كتابنا الكبير، وإنما أوردنا هنا بعضها تأييدا لما ذكرنا في شرح الأخبار، إذ المصنف - يعني الكليني- (ره) إنما اقتصر على الأخبار الموهمة للجبر، ولم يذكر مما يعارضها إلا قليلا، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم). قلت: وهذه الشهادة من المجلسي تؤيد ما ذهب إليه البرقعي من تبني الكليني لعقيدة الجبر في أكثر روايات هذه الأبواب المتعلقة بعقيدة أفعال العباد، وهي كافية - كحد أدنى- بالحكم على اضطرابه في هذا الباب، أو التأكيد على الحقيقة التي كررتها كثيرا عنه كونه حاطب ليل لا يميز بين ما يجمعه في هذا الكتاب من غث أو سمين. وصدق البرقعي إذ يقول تعليقا على مرويات هذه الأبواب في عدة مواضع: (ونحن لا ندري ما جرى؟ وكيف اعتبر الشيعة كتاباً كهذا وجعلوه كافياً لدينهم ودنياهم مع أن في رواته عدداً من المجهولين وفاسدي المذهب وضعيفي الحال، حيث إنهم رووا سلسلة من أحاديث الجبر التي تخالف مذهب الشيعة نفسه، وتمسكوا بالكتاب على الرغم من تعارضه مع القرآن، هل الشيعة أعداء القرآن؟) (في هذا الحال
=

- ثم أعقبه بباب: (الاستطاعة) أورد فيه أربع روايات متعلقة بالاستطاعة غير واضحة المعنى[1]، لذا قال عنها البرقعي: (سئل الأئمة عن معنى الاستطاعة في هذا الباب وكان جوابهم مبهماً... وفي هذا الباب يوجد أربعة أحاديث ضعيفة لا اعتبار لأسانيدها، وأما معنى « الاستطاعة » فلم يُبيَّن صراحة في أي من الروايات)[2].

- ثم أعقبه بباب: (البيان والتعريف ولزوم الحجة) أورد فيه ست روايات متعلقة باحتجاج الله على الناس بما آتاهم وعرفهم[3]، وأن هذه المعرفة من صنع

=

هل هؤلاء الرواة والكليني هذا، لم يميزوا بين الجبر والاختيار؟ ولم يفهموا تعارض هذه الأخبار مع القرآن؟ أم أنهم عرفوا كل ذلك وكان لهم غرض آخر؟!) (على كل حال إن الكليني لم يكن محققاً، وجمع كل خبر في كتابه، والمؤسف حقاً أن يصبح الذين يدّعون العلم والتحقيق من مقلديه يقبلون كل خبر رواه وإن كان راويه جبرياً، وذلك لحسن ظنهم بالكليني الذي هو في غير مكانه، لقد هدم التعصب التفكر والتعقل) ص(١١١-١١٣).

(١) انظر (١/١٦٠-١٦١) ك التوحيد - ح١ وفيه عن علي بن أسباط قال: سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن الاستطاعة، فقال: يستطيع العبد بعد أربع خصال: أن يكون مخلى السرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سبب وارد من الله، قال: قلت: جعلت فداك فسر لي هذا، قال: أن يكون العبد مخلى السرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح يريد أن يزني فلا يجد امرأة ثم يجدها، فإما أن يعصم نفسه فيمتنع كما امتنع يوسف عليه السلام، أو يخلي بينه وبين إرادته فيزني فيسمى زانيا، ولم يطع الله بإكراه ولم يعصه بغلبة). قلت: لاحظ أنه حتى السائل نفسه لم يفهم معنى الاستطاعة، فطلب تفسيرها.

(٢) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١١٦-١١٧).

(٣) انظر (١/١٦٢-١٦٣) ك التوحيد - ح١ وفيه عن أبي عبدالله (ع) قال: (إن الله احتج على الناس بما آتاهم وعرفهم). قال البرقعي: (يقول المجلسي في شرحه على الكافي: [عَرَّفَهُم

=

الله، وليس للعباد فيها صنع[1]، وتفسير بعض الآيات المتعلقة بإلهام الإنسان الفجور والتقوى[2]، أو هدايته للنجدين[3]، أو تكليف الله للنفوس وسعها[4].

- ثم أعقبه ببابي: (اختلاف الحجة على عباده) و (حجج الله على خلقه) أورد في الأول رواية واحدة[5] قال عنها البرقعي: (سنده في غاية الضعف لوجود سهل بن زياد الكذاب المغالي، وفي متنه يوجد عدد من الإشكالات الشرعية والعقلية... إن رواية سهل بن زياد الكذاب الفاسد... لا تتفق مع عدد من الآيات وتخالف العقل، والعجب أن يجمع الكليني هذه الروايات ويصبح مجتهدو المذهب! مقلدين له! مادحين لكتابه! بالإضافة إلى ذلك هذا الحديث لا صلة له

بأصول الدين وفروعه] وهذا يخالف الحس والواقع، لأن أبناء شعبنا على الغالب لا يعرفون أصولَ الدين التي فرضها الله على عباده، وحتى علماؤهم يجهلون ذلك، واختلقوا أصولاً للمذهب من عندهم) ص(١١٧).

(١) انظر المصدر السابق - ح٢ وفيه عن محمد بن حكيم قال: قلت لأبي عبدالله (ع) السلام: المعرفة من صنع من هي؟ قال: من صنع الله، ليس للعباد فيها صنع). قال البرقعي: (أوّلاً: هذا القول يفيد الجبر، لأن مفاده: أن الله إذا أعطى المعرفة لأحد فقد أعطاها له وليس بمقدور أحد أن يكسبها بذاته! ثانياً: هذا القول يوجب سلب التكاليف ويخالف العقل) ص(١١٧).

(٢) انظر (١٦٣/١) ك التوحيد - ح٣.

(٣) انظر المصدر السابق - ح٤.

(٤) انظر المصدر السابق - ح٥.

(٥) انظر (١٦٤/١) ك التوحيد - ح١ وفيه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ستة أشياء ليس للعباد فيها صنع: المعرفة والجهل والرضا والغضب والنوم واليقظة). قال المجلسي: (باب [اختلاف الحجة على عباده] ليس الباب في بعض النسخ، وإنما لم يعنون لأنه من الباب الأول، و إنما أفرد لامتياز حديثه بخصوصية كما لا يخفى) انظر (مرآة العقول) (٢٢٧/٢).

بهذا الباب انظروا!! يقول الكليني باب اختلاف الحجة ثم يروي حديثاً لا يتعلق بهذا الباب أبداً)[1]. وأما الباب الثاني فقد أورد فيه أربع روايات لا تمت محتوياتها لعنوان الباب في الظاهر بصلة[2].

- وأخيرا ختم الكليني هذه الأبواب بباب: (الهداية أنها من الله ﷻ) أورد فيه أربع روايات تدور حول هذا العنوان، وفي بعضها نهي الأئمة لأتباعهم عن دعوة الناس إلى مذهبهم الذي هم عليه[3]، وفيها ذكر لبعض الآيات المتعلقة بأنواع

---

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١١٨-١١٩).

(٢) انظر (١/١٦٤-١٦٥) ك التوحيد - ح٢ وفيه عن عبدالأعلى بن أعين قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام: (من لم يعرف شيئا هل عليه شيء؟ قال: لا). وعنه (ع) في ح٣: (ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم). قال البرقعي: (اعلم أن الكليني روى في هذا الباب أربعة أحاديث ولا تتعلق بهذا الباب... إضافة إلى ما جاء في هذه الأحاديث فلم يأخذ الشيعة بها وعملوا بخلافها، وعلى سبيل المثال قال الإمام الصادق عليه السلام في الحديث الثاني: (من لم يعرف شيئاً لا شيء عليه) أما الشيعة فإنهم يعارضون هذا الحديث بقولهم: (من لم يعرف إمامَ زمانه مات ميتة الجاهلية) ويؤولونه بقولهم من لم يعرف الإمام الصادق ومات مات كافراً! والسؤال الذي يطرح نفسه، هل الإمام الصادق من أصول الدين أو فروعه؟، أو من أتباع هذا الدين؟ بالإضافة إلى ذلك فالله تعالى لم يجعل الإمام من أصول الدين والإمام نفسه لم يقل إنه أصل من أصول الدين، وهو ممن يدين بهذا الدين وأتباعه، فقد جاء في الحديث الثالث: (ما حجبَ الله عن العبد فهو موضوع عنهم)، فلماذا ألصقوا أشياءَ كثيرة إلى دين الإمام دون أن يبينها الله تعالى لهم، ثم يطلبون من الناس معرفتها كمعرفة أولياء الله وغيره؟!!). ص(١١٩).

(٣) انظر (١/١٦٥) ك التوحيد - ح١. قال البرقعي: (ومما يثير العجب أن أتباع الكافي لا يعلمون بهذه الروايات التي تتعلق بالشيعة وأعمالهم. مثلاً، قال الإمام الصادق في هذا الحديث، (يا ثابت مالَكُم وللناس كُفّوا عن الناس ولا تدعوا أحداً إلى أمركم) ولكنَّ =

الهداية، وفي بعضها الاحتجاج بنصوص هداية التوفيق والإلهام، وترك هداية الدلالة والإرشاد[1]، وأن من كتب الله عليه الهداية فسيهتدي من دون بذل الأسباب[2]..

ولعل هذا الاضطراب في روايات الكليني يؤكد لنا ما قرره أبو الحسن الأشعري في (أن الرافضة في أفعال العباد ثلاث فرق: فرقة يقولون بأن أعمال العباد مخلوقة لله، وأخرى تقابلها فتنفي أن تكون أعمال العباد مخلوقة لله، وثالثة تتوسط وتقول: لا جبر كما قال الجهمي، ولا تفويض كما قال المعتزلة؛ لأن

مروجي المذهب ودعاته لا يكفون عن الناس ويسعون ليل نهار لدعوتهم وبث التفرقة المذهبية بينهم، ولهذا ترونهم يستدلون ببعض الآيات القرآنية لإثبات حجتهم المذهبية وليس فيها دليل لمذهبهم، ولا علاقة لها به، ومن أمثلة ذلك أنهم يقولون إن الآية القرآنية تتعلق بولاية الإمام ورئاسته، وما من أحد يسألهم إذا كنتم تدّعون أن القرآن هو كتاب غير مفهوم بالنسبة لأي أحد إلا الإمام. فكيف أصبحتم تفهمون الآية التي تتعلق بالإمام؟! وكيف أصبح القرآن هنا مفهوماً!) ص(١٢٠).

(١) انظر (١٦٦/١) ك التوحيد - ح٢ و ح٣.

(٢) انظر (١٦٧/١) ك التوحيد - ح٤. وفيه عن فضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (ندعو الناس إلى هذا الأمر؟ فقال: لا يا فضيل إن الله إذا أراد بعبد خيرا أمر ملكا فأخذ بعنقه فأدخله في هذا الأمر طائعا أو كارها). قال البرقعي: (وكما قلنا فإنَّ رواة هذه الأحاديث الأربعة على الغالب من الضعفاء المجهولين كإبراهيم بن هاشم وابن الفضّال الواقفي، ولذا قال المجلسي إن الحديث الثاني مجهول، والرابع مجهول أيضاً، وعلى كل حال، فلا بد أن يقال لهؤلاء الدعاة المذهبين المتعصبين بما أنكم تقبلون مثل هذه الأحاديث فلماذا لا تنظرون إلى ما قاله الإمام الصادق في الحديث الرابع، لما سأله فضيل بن يسار، أندعو الناس إلى مسلكنا؟! قال الإمام، لا، لا تدعوهم إليــه). انظر (كسر الصنم) ص(١٢٠).

الرواية عن الأئمة - كما زعموا - جاءت بذلك، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أو لا شيئًا [مقالات الإسلاميين: ١/١١٤، ١١٥])[1].

وشيخ الإسلام ﷺ يصف لنا تلك الحقبة من الزمن التي كان فيها وجود الكليني فيقول: إن (قدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر، وإنما شاع فيهم نفي القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة [منهاج السنة: ٢/٢٩]. وهذا كان في أواخر المائة الثالثة، وكثر بينهم في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه [منهاج السنة: ١/٢٢٩])[2].

فإذا جمعت بين هذه الآراء العلمية لهؤلاء العلماء، وبين الروايات العملية للكليني في هذا الباب؛ فيمكنني كأدنى حالة أن أصف عقيدة الكليني في أفعال العبد أو في القدر بشكل أعم بالعقيدة المضطربة، بل والمتناقضة[3]، وهذا ليس بجديد عليه وعلى رواياته في بقية كتابه الكافي[4].

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٦٣٨).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) كما قال البرقعي: (واعلم أن هذه الروايات المروية في باب الجبر والقدر والتفويض وأمر بين الأمرين، كلها مجملة ومبهمة، وكل رواية فسرت بمعنى لا يتفق مع غيرها، وهذه الروايات لم تبين كيفية الأمر بين الأمرين) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١١٦).

(٤) وسيأتي ما هو أوضح في عقيدة الكليني في باب القدر في الباب الرابع عند الحديث عن عقيدة البداء، والتي لها ارتباط وثيق بعقيدة القضاء والقدر، كون مفهومها قادح في علم الله تعالى، والذي هو أحد مراتب الإيمان بالقدر، وخلاصتها عند الشيعة: (أن الله تظهر له أمور لم يكن يعلمها، أو ينشأ له رأي جديد في أمر ما لم يكن يعلم هذا الأمر من قبل).

وأختم حديثي حول هذه العقيدة التي ضل فيها الكليني وأتباعه ببيان العقيدة الصحيحة النقية التي توافق الفطرة والعقل فيها فأقول: إن أهل السنة والجماعة يعرِّفون مرتبة الخلق بأنها: الإيمان بأن الله خالقُ كل شيء، لا خالقَ غيرُهُ ولا رب سواه، وأَن كل ما سواهُ مخلوق؛ فهو خالق كلِّ عاملٍ وعمله، وكل متحرك وحركته، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان:٢]، وأَن كل ما يجري من خير وشرٍ، وكفر وإيمانٍ، وطاعة ومعصيةٍ شاءهُ الله، وقَدَّرَه، وخلقه، وأَن الله تعالى الخالق المتفرد بالخلق والإيجاد؛ فهو خالق كلِّ شيءٍ بلا استثناء، لا خالق غيرهُ ولا رَبَّ سواهُ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝٦٢﴾ [الزمر:٦٢]، وأَن اللهَ يُحبُ الطاعةَ ويكرهُ المعصيةَ، ويهدي من يشاء بفضله ويُضِل مَن يشاء بعدله، ولا حجة لِمَنْ أَضلَّه ولا عذر له؛ لأَنَّ الله قد أَرسل الرسل لقطع الحجة، وأَضاف عمل العبد إليه وجعله كسبا له، ولم يكلفه إلا بما يستطيع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ولكن لا ينسب الشرّ إلى الله لكمال رحمته؛ لأَنه أَمر بالخير ونهى عن الشر، وإنّما يكون الشر في مقتضياته وبحكمته. قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء:٧٩] والله تعالى مُنزَّه عن الظلم، ومُتصفٌ بالعدل، فلا يظلم أَحدا مثقال ذرة، وكل أَفعاله عدل ورحمة قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف:٤٩] والله تعالى لا يُسأل عمّا يفعل وعمّا يشاء، فالله تعالى خلق الإنسان وأَفعاله، وجعل له إرادة، وقدرة، واختيارا، ومشيئة وهبها الله له لتكون أَفعاله منه حقيقة لا مجازا، ثم جعل له عقلا يُميِّز به بين الخير والشرّ، ولم يحاسبه إلا على أَعماله التي هي بإرادته واختياره؛ فالإنسان غير مُجبر بل له مشيئة واختيار فهو يختار أَفعاله وعقائده؛ إِلَّا أَنَّه تابع في مشيئته لمشيئة الله، وكل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فالله تعالى هو

الخالق لأفعال العباد، وهم الفاعلون لها؛ فهي من الله خلقا وإيجادا وتقديرا، ومن العبد فعلا وكسبا. قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٩][1].



(١) انظر كتاب (الإيمان أركانه حقيقته نواقضه) ص(١٢٨-١٤٣)، وكتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح) ص(٦٤-٦٧) ، وكتاب (بريق الجمان بشرح أركان الإيمان) (١٣٣-١٣٧).



الباب الرابع

عقيدة الإمامة

وتوابعها من عقائد الشيعة الاثني عشرية

ويشتمل على سبعة فصول:

❁ الفصل الأول: أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها.

❁ الفصل الثاني: عقيدة الإمامة.

❁ الفصل الثالث: عقيدة العصمة.

❁ الفصل الرابع: عقيدة التقية.

❁ الفصل الخامس: عقيدة المهدية والغيبة.

❁ الفصل السادس: عقيدة البداء.

❁ الفصل السابع: عقيدة الطينة.

الفصل الأول

أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها

الفصل الأول
أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها

إن المتتبع لتأريخ نشأة المذاهب والفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة؛ يرى أن فرقة الاثني عشرية قد استطاعت بعد عدة محاولات الانفصال والتمايز من بين سائر تلك المذاهب والفرق بعقائد وأفكار مختلفة اختلافا جذريا تصل إلى حد رفض العقل لها، فضلا عن رفض نصوص الشرع لها أيضا، وهذا ما يدعو الباحث في عقائد هذه الفرقة للتساؤل كثيرا، لماذا حصل كل هذا الانفصال والتمايز، وما هي الدوافع التي تدعو مؤسسيها لإقرار مثل هذه الأفكار والعقائد، وتدعو منظريها في السابق واللاحق للتمسك بها والمدافعة عنها إلى هذا الحد الذي يبدو واضحا وجليا من خلال مؤلفاتها طيلة هذه القرون؟؟

والجواب عن ذلك لعله يتضح من خلال الدراسة التي قام بها أحد الباحثين بعنوان: (دراسات في الفكر الإمامي: نظرة دينية اجتماعية)[1]، حيث يقول فيها: (إن ظاهرة نشوء التيار الشيعي لا تَخْرُج عن الإطار العام لظهور وتطوُّر المذاهب السياسيّة والفكريّة بصفة عامة؛ فهو ليس تيّاراً من صَنيع اليهود السبأيّة ولا من صنيع غيرهم من أعداء الإسلام... إنّ ظاهرة التشيُّع هي حَرَكَةُ مجموعةٍ من

---

(١) للدكتور نعمان جغيم المحاضر في جامعة ماليزيا، والبحث مكون من عدة حلقات منشور في موقع الشهاب للإعلام على الرابط:

www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=772

الناس اعتنقت مذهباً سياسيّاً في نُصْرَة عليّ بن أبي طالب ﷺ والقول بأولويّته بالخلافة، ولَمّا كان العُرْفُ السائدُ في العالم آنذاك هو النّظام الوراثي وكان ذلك هو نوع الحكم الذي نشأت عليه جماهير الداخلين في الإسلام من العرب والعجم، فإنهم جعلوا الحكم وراثياً في ذريّة الزعيم الرّمْز الذي رَأَوْهُ أَوْلَى بالحكم، كما جعلها الأمويون بعد ذلك وراثيّة فيهم، وجعلها العباسيون وراثية فيهم أيضا، وتتابع الأمر على ذلك في الممالك والدول التي قامت بعد ذلك في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وفي خضمّ الصراع الذي نشأ بين الفِرَق السياسيّة الإسلاميّة تطوّرت فكرة القول بأولويّة عليّ بن أبي طالب بالخلافة إلى فكرة الوصاية، وبدأت تأخذ طابعاً دينيّاً زيادة على طابعها السياسي. وكلّما طال أَمَدُ الصِّراع ازداد التّطوُّر إلى أنْ وصلت الفكرة في النهاية إلى مرحلة تكوين مذهب فكريّ وعقديّ متكامل يحمل كلّ إفرازات المراحل المختلفة للصراع. وقد أدّت الهزائم المتتالية التي مُنِيَّ بها التيار الشيعي على مستوى الصراع الميداني إلى محاولة التَّعْويض عن تلك الهزائم ببعض الانتصارات النظريّة، سواء على المستوى السياسي بِحَصْرِ الخلافة في عليّ بن أبي طالب وذريّته وإبطال خِلافة كلّ المسلمين، أو على المستوى الديني باستقلال الشيعة بمصادر خاصة بهم للتشريع وإبطال كلّ المصادر التي أخذ بها غيرهم من المسلمين. وقد صاحب السعي إلى تحقيق هذا الانتصار النّظري غلوٌّ ومبالغات كثيرة فرضتها ظروف الصراع الطويل، وساعد على ترسيخ تلك المبالغات وعدم تمحيصها الطابع السِّري الذي كان يتبعه التيار الشيعي في العمل السياسي والمعارضة، والتغطيّة على أفكار ومعتقدات أصحابه بالتقيّة. وبعد أن استقرّ المذهب صار من الصعب جدّاً التّراجُع عن تلك المبالغات والأفكار الشاذة لأن ذلك يعني إضعاف المذهب وتعريضه إلى انتقادات وهزّات قد تَهْدم بُنْيَانَهُ من الأساس، خاصة أنّ كثيراً من تلك المبالغات والغلوّ

يتعلّق بحجر الأساس في البناء الشيعي، وهو مسألة الإمامة! وإذا اكتشف صاحب البيت بعد إكمال بُنْيَانِه أنّ بعضاً من حجارة أساس البيت غريب ودخيل، فإنه من الصعب عليه أن يجازف بنَزْع تلك الحجارة؛ لأنّ في المجازفة بنَزْعها مُجَازَفَة بهدم البنيان كلِّهِ، فلا يبقى أمامه سوى طريق التّبرير والتّغطية، ومحاولة إعطاء المشروعية لتلك الحجارة الغريبة الدخيلة، وجعلها جزءاً أصيلاً من البناء. أما الشيعة فإنّ فشلهم المتواصل في الوُصول إلى السّلطة كان يمثّل عامِل تفرُّق بينهم، ومؤشّراً خطيراً يُنْذِر بزوالهم وانقراضهم في المستقبل، فكان لابُدّ لهم من حزب سياسي ومذهب عقدي يحْتَضِن فكْرتهم ويحملها وينشرها، ويحشد المؤيِّدين لها للتضحية من أجلها، ويغذِّيها بأفكار ودماء جديدة. لقد كان الشيعة في أمسّ الحاجة إلى التّعْويض عن الفشل الميدانيّ بالسّعي إلى إيجاد نَصْر على المستوى النظري من خلال بنَاء نظريّةٍ تُثْبِت أنّهم هم الورثة الشرعيّون لِخَطّ النبوّة، وأنّ أئمتهم من طِينة خاصّة وفيهم أرواح خاصّة، وأنّهم هم أَوْلى الناس بالخلافة، وأنّ الفِرَق الأخرى المنافسة قد ظلّت وانحرفت عن خطّ الإسلام الصحيح، وإنها تمثّل عصابات من المغتصبين الذين اغتصبوا الحقّ الإلهي لأئمَّتِهم في الخلافة. وقد كان الشّعور بالحِقْد والعداوة الذي تولّد في نفوس الشيعة نتيجة الصّراع المرير الذي كان بينهم وبين الأمويين والعباسيين كافيّاً ليولِّد في نفوسهم الشُّعورَ بضرورة إيجاد منهج مُخَالِف لمنهج أعدائهم؛ فإنّ البقاء على منهج من يرونه عدوّاً لهم والاسْتِقَاء من مصادره ربَّما يُعَدُّ نوعاً من التَّسْليم له والانهزام أمامه فكان لابُدّ من التّمايُز والمفاصلة بإنْشَاء مذهب جديد متكامل يتميَّز عن مذهب من يرونهم ظالمين اغتصبوا من أئمتهم حقهم الشرعي. وقد بلغت بهم الرغبة في التميُّز عن مخالفيهم من أهل السنة إلى درجة أنهم جعلوا

مخالفة جمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة أصلا من أصولهم، ونَظَّرُوا لذلك الأصل بنسبته إلى جعفر الصادق.....)[1].

وقد وجدت نحوا من هذا الجواب في كتاب (التشيع والشيعة) لأحمد مير الكسروي (ت١٣٢٤هـ) حيث يرى أن الرافضة قد انحرفوا إلى الغلو في حب علي، ومعاداة أبي بكر وعمر وعثمان بدعوى أن علياً كان أحق بالخلافة منهم، وأن هذا الانحراف اشتد بمرور الزمن، وتطور من جهاد سياسي إلى عقائد مفرطة، ويقول: (ومن الواضح أن هذه الأقوال كانت تعجب الفئة الغالية من الشيعة وترضيهم؛ فإنها كانت تفتح لهم أبواب الغلو أوسع مما كانت، وتبررهم فيما كانوا عليه من ذم أصحاب النبي وثلبهم، ويجرؤهم على فظايع من السب واللعن ما كانوا ليتجرؤوا عليها من عند أنفسهم. ثم إن الشيعة كانوا عندئذ قوما مقهورين آيسين، قد قاموا مرارا ولم يظفروا بما أرادوا، فملوا السعي والجهاد، وكان بنو العباس بعد أن نالوا بالخلافة تنكروا على العلويين وأخذوا يضطهدونهم وأتباعهم. ومن الواضح أن فئة كهؤلاء يحتاجون إلى آراء يعللون بها أنفسهم، ويزيحون الأكدار من أفئدتهم، فأقوال جعفر أتت في حينها، فإنها كانت تسلي الشيعيين، وتطيب قلوبهم، وتريهم أنفسهم ظافرين بعد أن كانوا يحسبون أنفسهم مقهورين، وتريحهم من كل سعي وجهاد، وتفتح لهم مجالا فسيحا للمجادلة باللسان، وإضمار الغيظ في القلوب، والمغالاة في الحب والبغض، وهذا ما كانت الشيعة تحتاج إليه احتياج الظمآن إلى الماء، فلا عجب أن راجت هذه الآراء، وأقبل عليها أكثر الشيعة، وما فيها من المخالفة الصريحة للقرآن وسيرة

---

(١) انظر بتصرف المصدر السابق.

المسلمين.... وأتى هذا التطور بنتائج عظيمة، منها أن الشيعة (أي هذه الفئة الجعفرية) انفصلت عن جماعة المسلمين، وصارت لها عقائد وأحكام على حدتها وتأصلت العداوة بين الفريقين، ومنها أن تركت هذه الفئة الثورة على السلطان وعدلوا عن القيام والجهاد.... وانصرفت عنها -أي الثورة والجهاد- قانعة بما سن لها إمامها من إضمار البغض لعامة المسلمين، وإطلاق اللسان في ذمهم وقدحهم، وتمني البلاء والضراء عليهم، والالتجاء إلى التستر والتقية، بل إلى الإنكار والحلف بالله كذبا، عندما بدا خوف أو ترتب ضرر)[1].

وقال الدكتور طه الدليمي: (إنهم - يعني الفرس - حولوا التشيع من قضية سياسية إلى قضية دينية تستغل عند الطلب لمصلحة سياسية... وشيئاً فشيئاً أصَلوا له الأصول وفرعوا له الفروع وألّفوا الكتب واخترعوا الروايات؛ كل ذلك يجري تحت ستار التشيع والتباكي على أهل البيت)[2].

ولعل في الآراء السابقة ما يفسر لنا انفراد الإمامية الاثني عشرية بهذه العقائد، وعلى رأسها عقيدة الإمامة التي تعتبر أماً لبقية العقائد وأساسا لها، وغيرُها من العقائد تبع لها. بل أضيف تأكيدا على ذلك؛ أن كل قارئ بإنصاف وتجرد في كتب الإمامية الاثني عشرية عموما، وفي كتاب الكافي خصوصا سيلاحظ كثيرا من الروايات التي تخالف العقل الديني فضلا عن العقل الدنيوي والنصوص الشرعية، والتي تؤكد المحاولات الحثيثة من صانعي هذا المذهب

---

(١) انظر كتاب (التشيع والشيعة) لأحمد الكسروي ص(٥٠-٥٣) بدون دار طباعة عام ١٤٠٩هـ تحقيق الشيخين ناصر القفاري وسلمان العودة.

(٢) انظر كتاب (هذا هو الكافي) ص(٤-٦) في موقع (صحوة الشيعة).

ورواته للتمايز والبقاء على مثل هذه المبالغات والأفكار الشاذة، بل ومواصلة تغذيتها لكيلا يضعف المذهب ويتعرض لأي انتقادات وهزَّات قد تَهْدم بُنْيَانَهُ من الأساس، وتفوت الفرصة على المستنفعين ماديا ومعنويا من الأسياد والملالي ونحوهم من بقائه واستمراره.

يقول الموسوي عن بداية الانحراف في الفكر الشيعي: (وبعد الإعلان الرسمي عن غيبة الإمام المهدي في عام (٣٢٩هـ)[1] حدثت في التفكير الشيعي أمور غريبة أدعوها (بالصراع بين الشيعة والتشيع) أو عهد (الانحراف) وكانت أولى هذه الأمور في الانحراف الفكري ظهور الآراء القائلة: بأن الخلافة بعد الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانت في (عليٍّ) وبالنص الإلهي وأن الصحابة ما عدا نفر قليل منهم خالفوا النص الإلهي بانتخابهم (أبا بكر) كما ظهرت في الوقت نفسه آراء أخرى تقول: إن الإيمان بالإمامة مكمل للإسلام وحتى أن بعض علماء الشيعة أضافوا الإمامة والعدل إلى أصول الدين الثلاثة التي هي: التوحيد - النبوة - والمعاد، وقال بعضهم بأنها من أصول المذهب وليس من أصول الدين وظهرت روايات تنقل عن أئمة الشيعة فيها تجريح بالنسبة للخلفاء الراشدين وبعض أزواج النبي. ومن الجدير بالذكر أنه حتى... في العهود التي كان التشيع يعصف بالخلافة الأموية ويقصم ظهرها ويمهد الطريق للخلافة العباسية لم نجد أثراً - لدى المتشيعين (لعلي) وأهل بيته - للآراء الغريبة التي ظهرت فجأة في المجتمع الإسلامي بعد الغيبة الكبرى، تلك الآراء التي ساهم

(١) وهو العام الذي توفي فيه الكليني، والذي يصدق في حقه كل ما قاله الموسوي في حق الرواة الذين ألفوا هذه الروايات الغريبة.

بعض رواة الشيعة وبعض علماء المذهب في بثها ونشرها وغرسها في عقول الساذجين من أبناء الشيعة. وظهرت في الوقت نفسه فكرة (التقية) التي كانت تأمر الشيعة بأن تعلن شيئاً وتضمر شيئاً آخر، وذلك لحماية الآراء الحديثة التي كانت بحاجة إلى الكتمان سواء لنشرها أو لحمايتها من السلطة الحاكمة، ولكي يكون لهذه الآراء الغريبة رصيد ديني لا يجوز التشكيك فيها؛ نسب رواة تلك الروايات الغريبة إلى أئمة الشيعة ولا سيما إلى الإمامين (الباقر) و (الصادق)، ولتثبيت صحة تلك الروايات وعدم الخوض في مضامينها وقبولها كما ذكرت؛ فقد ظهرت فكرة عصمة أئمة الشيعة في ذلك العهد لكي تكون رصيداً آخر يجعل من تلك الروايات الغريبة روايات مقدسة لا تخضع للنقاش والجدل والبحث والنقض،... إن المتتبع المنصف للروايات التي جاء بها رواة الشيعة في الكتب التي ألفوها بين القرن الرابع والخامس الهجري يصل إلى نتيجة محزنة جداً وهي أن الجهد الذي بذله بعض رواة الشيعة في الإساءة إلى الإسلام لهو جهد يعادل السموات والأرض في ثقله، ويخيل إليَّ أن أولئك لم يقصدوا من رواياتهم ترسيخ عقائد الشيعة في القلوب بل قصدوا منها الإساءة إلى الإسلام وكل ما يتصل بالإسلام، وعندما نمعن النظر في الروايات التي رووها عن أئمة الشيعة، وفي الأبحاث التي نشروها في الخلافة، وفي تجريحهم لكل صحابة الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ونسفهم لعصر الرسالة والمجتمع الإسلامي الذي كان يعيش في ظل النبوة لكي يثبتوا أحقية (علي) وأهل بيته بالخلافة ويثبتوا علو شأنهم وعظيم مقامهم؛ نرى أن هؤلاء الرواة - سامحهم الله -[1] أساءوا للإمام

(١) قلت: والأولى أن يقال تلطفا: عاملهم الله بما يستحقون.

(علي) وأهل بيته بصورة هي أشد وأنكى مما قالوه ورووه في الخلفاء والصحابة، وهكذا تشويه كل شيء يتصل بالرسول الكريم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعصره مبتدئاً بأهل بيته ومنتهياً بالصحابة، وهنا تأخذني القشعريرة وتمتلكني الحيرة وأتساءل: أليس هؤلاء الرواة من الشيعة ومحدثيها قد أخذوا على عاتقهم هدم الإسلام تحت غطاء حبهم لأهل البيت؟ ماذا تعني هذه الروايات التي نسبها هؤلاء إلى أئمة الشيعة وهم صناديد الإسلام وفقهاء أهل البيت وماذا تعني هذه الروايات التي نسبوها إلى أئمة الشيعة وهي تتناقض مع سيرة الإمام (علي) وأولاده الأئمة وكثير منها يتناقض مع العقل المدرك والفطرة السليمة؟ وإنني لا أشك أن بعضاً من رواة الشيعة ومحدثيها ومن ورائهم بعض فقهاء الشيعة قد أمعنوا في هذا التطاول على أئمة الشيعة وفي وضع روايات عنهم عندما أعلن رسمياً بحدوث الغيبة الكبرى، ونقل عن الإمام المهدي قوله: (من ادّعى رؤيتي بعد اليوم فكذبوه). وهكذا سدت الأبواب كلها للاتصال بالإمام وللسؤال عن صحة الروايات التي نسبت إليه وإلى أجداده الأئمة الطاهرين، وهكذا خلا الجو للمتربصين بالتشيع والإسلام معاً فصفَّروا ونقَّروا وكتبت أقلامهم ما شاءت وما ارتأت)[1].

(إن النظرية (الاثني عشرية) ولدت في القرن الرابع الهجري، وكانت تطورا حدث في صفوف (الإمامية) الفرقة التي نشأت في القرن الثاني الهجري في صفوف الشيعة الذين كانوا يوالون عليا وأهل البيت ويحبونهم ببساطة في القرن

(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) لموسى الموسوي ص(١٤- ١٦) - ط دار الزهراء للإعلام العربي.

الأول الهجري، ولذلك لم يكن هنالك ذكر للاثني عشرية أو الإمامية في بداية التاريخ الاسلامي. ولكن المؤسف هو أن كثيرا من علمائنا لا يأخذون البعد الزمني في تطور الأفكار بنظر الاعتبار، ويحسبون الطبعة الأخيرة التي وصلتهم بعد قرون هي الطبعة الأولى للأفكار، وهذا ما يدفعنا إلى التحقيق والتأكد من مختلف الأفكار والنظريات، والتمييز بين الأصيل منها والدخيل، والصحيح والسقيم. ولا يمكننا القيام بذلك والوصول إلى جوهر الدين وحقيقة مذهب أهل البيت (ع) إلا بمراجعة علم الرجال، والاجتهاد فيه، وعدم التقليد أو توثيق كل من روى عنه مشايخ الطائفة كالشيخ الكليني كما قلتم في ردكم على دراستنا، فإنهم كانوا يروون عن الضعاف والغلاة والوضاعين والكذابين، وأفضل مثل على ذلك روايتهم أحاديث تحريف القرآن، ولذلك وضع المتقدمون علم الرجال للتحقق من الرواة والتأكد من الروايات)[1].

وفي هذا الصدد أُورد بعض ما ختم به آية الله البرقعي كتابه (كسر الصنم) بعد أن سبَرَ كتاب الكافي بجميع مروياته، وخلص إلى أن هذا المذهب مصنوع وملفق من قبل رواة مروياته وعلى رأسهم الكليني ورواة كتابه الكافي، حيث يقول: (وفي الختام: تم المجلد الأول من الكافي الذي هو في أصول العقائد، ويجب العلم أن فروع الكافي أيضاً قد رويت عن هؤلاء الرواة الغلاة والكذابين الخرافيين ومجهولي الحال أنفسهم الذين نقل عنهم الأصول، **وقلما يكون حديث في الفروع يكون جميع رواته سليمي العقيدة ومن أهل العدل ويتوافق متنه مع**

---

(١) انظر رسالة أحمد الكاتب في رده على السيد مرتضى القزويني بعنوان: (ما هو مقياسكم في التمييز بين المعاجز والأساطير) على الرابط http://alkatib.co.uk/rd5.htm .

القرآن والسنة والعقل ولا يكون فيه إشكال، ولو شئنا أن نعد الخرافات الواردة في الفروع فسوف نحتاج مجلدات ضخمة لذلك... وإذا تأمل أحد في الكافي ودروسه بدقة وبلا تعصب وغرض فإنه ينتهي إلى أن هذا الكتاب أبطل ما جاء به صانعو المذهب الشيعي.. إن علياً ﷺ لم يأت بمذهب ولم يصنع مذهباً باسمه، إذن الشيعة الذين صنعوا المذهب ليسوا من أتباعه وشيعته، بل هم مخالفون له ولم تكن أصول دين علي ﷺ إلا الإيمان بالله ورسوله، لا الإيمان بالأئمة والرجال الآخرين، وعلى هذا فإن كتاب الكافي الذي يُلزم الإيمان بغير الله والرسول والقيامة بعيد جداً عن إسلام علي ﷺ)[1].

ومن عباراته المختلفة في أماكن متفرقة من كتابه: (وهم - يعني علماء المذهب المعاصرين- لم يتركوا مجالاً لمحقق ناصح أن يمحص هذه الأخبار وعندما ألف أحد أصدقائنا كتاباً باسم (نصوص الإمامة وطبعه بمساعدة بعض الأخوة الأحباء لم يمكنوه من نشره كاملاً)... لكي يدرك المسلمون وشعبنا معهم كذب هذه الأحاديث فيما يتعلق بنصوص الإمامة والصحائف المختلقة[2]..... وأما الحديث التاسع والعاشر؛ فيحتاجان إلى شخص دقيق لا شغل له سوى التأمل فيهما ليرى ما الذي نسجوه من زخرف القول؛ ليختلقوا مذهباً كيفما اتفق ويوجدوا التفرقة بين أفراد الأمة الواحدة، ويضربوا بذلك الإسلام[3]....

---

(١) انظر ص(٣٦٩)، وقال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في كتاب (منهاج السنة النبوية): (هم مخالفون لعلي ﷺ وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة) (١٦/٤)، (هم من أعظم الناس بغضاً لعلي ﷺ) (٢٩٦/٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٢١١) وقريبا منها العبارات في ص(٢٠٩-٢٣٠ حتى ٢٣٩).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٢٣١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (الرافضة ليس لهم =

ولكن هؤلاء الرواة عديمو المعرفة بالله يسعون إلى استخراج حكم الخلافة والخليفة من القرآن كذباً وزوراً[1].... هل يريد الكليني أن يصنع أصولاً للمذهب عن رواة كهؤلاء؟![2].... ترى هل اختلفت أصول الدين قبل الإمام وبعده؟ ولكنَّ هؤلاء مجهولي المذهب المتزلفين أتوا لأمتنا بمذهب وأصول جديدة للدين[3].... إنهم كذابون تركوا القرآن وأضافوا إلى الدين أصولاً لا صحة لها ولا أساس مع أن كل إمام ليس إلا تابعاً للدين لا أصل له ولا فرع[4].... تُرى لماذا وضعوا مثل هذه الأخبار في كتبهم المذهبية، هل يريدون تشويه صورة الإسلام.... أما عقل لهؤلاء الرواة؟ وهل هذه المتاهات هي المذهب الجعفري[5]).

وعودا على بدء فإن كتاب الكافي للكليني كما ذكرت سابقا؛ لا يحتوي على شيء كثير من كلام الكليني المجرد من الروايات، وخصوصا في باب الاعتقاد. لكن لمَّا كان كتابه عمدة للمتأخرين عنه في تقرير العقائد والأحكام في دين الاثني عشرية؛ فسأضطر في هذا الباب إلى نقل تعريف عقائد الاثني عشرية المتعلقة بالإمامة وتوابعها مما ورد في الكافي بواسطة بعض ما كتبه علماء هذا

سعي إلاّ في هدم الإسلام، ونقض عراه، وافساد قواعده). انظر (منهاج السنة النبوية) (٤١٥/٧).

(١) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٢٣٢).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٢٣٥).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٢٣٨).

(٤) انظر المصدر السابق ص(٢٣٩)، وقال ابن تيمية ﷺ: (أصل الرفض كان من وضع قوم زنادقة منافقين، مقصودهم الطعن في القرآن والرسول ودين الإسلام). انظر (منهاج السنة النبوية) (٤١٥/٧).

(٥) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٢٥٨).

المذهب في القديم والحديث، مع بذل جهدي في تجاوز الوقوع - أحيانا - في الحيرة في تقرير القول الصحيح في بعض العقائد الإمامية، وذلك لاختلاف الأقوال فيها بين علماء هذا المذهب؛ مما سبب التناقض أحيانا في تقرير العقيدة الواحدة[1].

---

(١) وتدليلا على حقيقة ما أقول؛ سآخذ نموذجا واحدا أمثّله في كتاب (عقائد الإمامية) للصدوق (ت٣٨١هـ)؛ حيث يقول هبة الدين الشهرستاني (ت١٣٥٠هـ): (أيها القارئ الكريم: قرأت بادئ بدء على الغلاف اسم الشيخ أبي عبدالله المفيد: محمد بن محمد بن النعمان.. كما قرأت اسم تأليفه القيم (تصحيح الاعتقاد) ولكن هل عرفت ياصاح ماهذا المؤلف ومن ذاك المؤلف؟ أما التأليف فجمله جمل قيمة، علقها كفرائد من نتاج يراعه ذلك الكاتب العبقري، الشيخ المفيد العكبري، حول عقائد شيخه الصدوق أبي جعفر؛ تلك العقائد التي دونها هذا الشيخ باسم الإمامية، وأوهم الناس بأنها كذلك، وجملة منها ليست بذلك). انظر كتاب (تصحيح اعتقاد الإمامية) ص(٣) تحقيق حسين دركاهي - ط دار المفيد للطباعة والنشر -بيروت. قلت: فهذه هي الحقيقة التي يخفيها كثير من أتباع الإمامية حول هذا الكتاب أو نحوه من الكتب، والتي يدعي البعض أنها قد صدرت من الصدوق من باب التقية، [فإذا قلنا لهم: أنتم تعتقدون بأن القرآن محرف. قالوا: هذا كلام مفترى على الإمامية، وانظر ما قرره الصدوق في عقائده حينما قال: اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك.... ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب]. [وإذا قلنا لهم: الصدوق يقرر في عقائده أن أفعال العباد مخلوقة. قالوا: قال المفيد: الصحيح عن آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم: أن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى، والذي ذكره أبو جعفر قد جاء به حديث غير معمول به ولا مرضي الإسناد، والأخبار الصحيحة بخلافه]. ولذا إذا كان الكتاب سيصدر للعالم خارج الحوزات، فإن لكل مقام مقالا. حيث يؤتى بعبارات موهمة لا تدل على الحقيقة بصراحة كما فعل
=

وقصدي من ذلك النقل؛ بيان أن هذه العقائد التي يقررها كل من جاء بعد الكليني، إنما استقاها من عمدة كتبهم، ومنها كتاب الكافي للكليني الذي سأدلل بواسطة استقراء مروياته على صحة نسبة هذه العقائد إليه، وأنقدها على ضوء العقيدة الصحيحة - عقيدة أهل السنة والجماعة -.

ولكن قبل الشروع في بقية فصول الباب ومباحثه، واعتمادا على ما تم تقريره في الباب الثاني[1] من كون مصادر التلقي عند الكليني منحصرة في أقوال الأئمة والعقل، مما يعني أن العقائد التي سيقررها ستكون مبنية على هذين المصدرين؛ فسأؤكد على أمر هام جدا ينبغي لكل باحث استصحابه قبل الشروع في التعرف على عقيدة الكليني وأتباعه من الإمامية، وهو:

(هل الكليني وأتباعه أثبتوا هذه العقائد الخطيرة بواسطة الآيات المحكمات، والأحاديث الواضحات؟ أم تلقوها واستسلموا لها من أئمتهم وأسيادهم؟ أم استنبطوها بعقولهم، وأسندوها بما استطاعوا من آراء وشبهات استخرجوها

الشهرستاني. يقول آغا بزرك الطهراني: (الاعتقادات للشيخ أبي جعفر بن بابويه القمي... سماه الشيخ في الفهرس بدين الإمامية، ذكر فيه جميع اعتقادات الفرقة الناجية، الضرورية منها وغير الضرورية، الوفاقية منها وغير الوفاقية). الذريعة إلى تصانيف الشيعة - ص ٢٢٦ ج ٢ ط النجف). ويقول السبحاني: (ثم إن الشيخ المفيد (٤١٣هـ) قد شرح تلك الرسالة بكتاب أسماه: شرح عقائد الصدوق، أو تصحيح الاعتقاد ناقش فيها أستاذه الصدوق في بعض المواضع التي استند فيها الصدوق على روايات غير جامعة للشرائط في باب العقائد) انظر كتاب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) ص(٢٠))- ط معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية - قم.

(١) انظر الباب الثاني من الرسالة في الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

استخراجاً من الآيات المتشابهات؟. فإن كان الجواب هو الأول، وأنها ثبتت بالنصوص المحكمة القطعية من القرآن والسنة النبوية؛ فهي حق يوجب على جميع المسلمين إتباعها والتعبد لله بها. وإن كان الجواب هو الثاني، وأنها مستقاة من أقوال أئمتهم، أو مستنبطة بالعقول اعتمادا على فهم النصوص المشتبهة الظنية؛ فهي باطلة لا يجوز لأي مسلم الإيمان بها -إن كانت اعتقاديةً- أو العمل بها - إن كانت عبادية.

وذلك لأن العقل عاجز بذاته عن أداء هذه المهمة لكونه تدخل في غير مجاله، مما عاد بالسلب على الدين والعقل. ولهذا لم يحدث في التأريخ أن أحداً من العقلاء والعباقرة والفلاسفة والحكماء تمكن بعقله المجرد من وضع دين متكامل صالح لأن يتعبد به الناس ويسيروا على منهاجه. ولأن اعتبار أقوال الأئمة مصدرا لهذه العقائد سيتعارض مع تطبيق المنهج العقلي لاستنباطها. فأقوال الأئمة مبناها على الاستسلام والتسليم، والعقل مبناه على الاجتهاد والنظر. وعندها لا بد من التسليم بأحد المصدرين:

* إما العقل الذي سيكون حاكما على أقوال الأئمة، ومفسرا لها حسب فهمه واجتهاده، وهذا لا يمكن لأي عاقل التسليم له، لأنه سيلغي دور الأئمة ويبطل الاستشهاد بأقوالهم، ولأننا لا نعرف عقلُ منْ هو المعتبر لاستنباط وتقرير هذه العقائد، وفهم أقوال الأئمة، ولماذا يعتبر عقلُ فلان من الناس، ولا يعتبر عقل غيره لاستنباطها.

* وإما أقوال الأئمة، وهذا لا يمكن أيضا لأي عاقل أن يسلم به، لأنه سيترتب عليه إقرار باب التقليد، وإلغاء دور النظر والاجتهاد العقلي من جانب، ومن جانب آخر سيجعل هذه الأقوال فوق أقوال الله، وأقوال رسوله ﷺ، وهذا

كفر بواح.

وهنا؛ تبطل هذه النظرية الإمامية ويبطل منهج الكليني الذي يعتمد على هذين المصدرين الذين تم بواسطتهما استنباط وتأصيل العقائد المزعومة لهذه الطائفة، وخصوصا نظرية الإمامة التي تعتبر أس العقائد وأساسها)[1].



(١) انظر بتصرف وزيادة كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(١٦١-١٧٥).

الفصل الثاني

عقيـــدة الإمامـــة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف عقيدة الإمامة ومعرفة كيفية نشأتها.

المبحث الثاني: بيان مفهوم ومنزلة عقيدة الإمامة عند الكليني.

المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الإمامة.

المبحث الرابع: موقف الكليني ممن جحد الإمامة وأنكرها.

الفصل الثاني
عقيـــدة الإمامـــة

الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية هي الأصل الذي تدور عليه مروياتهم وترجع إليه عقائدهم، حيث يرى كل باحث مدقق أثرها في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم بل وفي سائر علومهم. ولذا اهتم بأمرها الشيعة الإمامية في القديم والحديث[1]، وألفوا فيها مباحث خاصة ضمن كتبهم العقائدية، وكذلك كتبا مستقلة تتحدث عنها، وتبين مدى أهميتها بالنسبة لعقائد الإمامية الاثني عشرية[2].

---

(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٢/٦٥٣).

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر الكتب التالية: (تثبيت الإمامة) ليحيى بن الحسين بن القاسم، (الشافي في الإمامة) للشريف المرتضى (الإمامة والتبصرة من الحيرة) لابن بابويه القمي، (الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين علي) للشيخ المفيد، (دلائل الإمامة) لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، (خصائص الأئمة) للشريف الرضي، (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) لأبي القاسم علي بن محمد الخزاز القمي، (تثبيت الإمامة) للقاسم بن إبراهيم الرسي، (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) لابن المطهر الحلي، (الزام النواصب بإمامة علي ابن أبي طالب) لمفلح بن الحسين بن راشد، (رسالة مختصرة في النصوص الصحيحة على إمامة الأئمة الاثني عشر) للميرزا جواد التبريزي، (أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة) د. أسعد القاسم، (آراء المعاصرين حول آثار =

يقول شيخهم جعفر السبحاني: (إلا أن الأمر الجدير بالذكر هو أن المرتكز الأساسي لبناء العقيدة الخاصة بالشيعة الإمامية هو الاعتقاد بأن الإمام عليا منصوص عليه بالوصاية على لسان النبي الأكرم ص، وأنه وعترته الطاهرة هم المرجع الأعلى بعد الذكر الحكيم. وهذا هو العنصر المقوم للتشيع وأما سائر الأصول فإنها عقائد إسلامية لا تختص بالشيعة الإمامية وحدها)[1].

ولما كانت هذه العقيدة الإمامية من أهم عقائدهم، فسأحاول في هذا الفصل بيان ماهية هذه العقيدة، ومعرفة كيفية نشأتها، وما هو موقف الكليني منها، ونقده فيما قرره تجاهها، وموقفه فيمن جحدها. وذلك في المباحث التالية:



الإمامية) للسيد مرتضى الرضوي، (المناظرات في الإمامة) لعبد الله الحسن، (الدليل العقلي على إمامة علي) و (الإمامة في أهم الكتب الكلامية وعقيدة الشيعة الإمامية) لعلي الحسيني الميلاني (الإمامة، تلك الحقيقة القرآنية) للدكتور زهير بيطار، (الإمامة ذلك الثابت الإسلامي المقدس) لجلال الدين علي الصغير، (الإمامة وأهل البيت) للدكتور محمد بيومي مهران، (الإمامة في القرآن والسنّة) لامتثال الحبش، (الإمامة والقيادة) دراسة صادرة من مركز المصطفى للدراسات الإسلامية.

(١) انظر كتيب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) لجعفر السبحاني ص(١٤).

المبحث الأول

تعريف عقيدة الإمامة ومعرفة كيفية نشأتها

معنى الإمامة في اللغة يوضحه صاحب لسان العرب بقوله: ((أمم) الأَمُّ بالفتح القَصْد أَمَّهُ يَؤُمُّه أَمّاً إِذا قَصَدَه... وتَأَمَّم به، وأْتَمَّ جعله أَمَّةً، وأَمَّ القومَ وأَمَّ بهم تقدَّمهم وهي الإِمامةُ، والإِمامُ كل من ائتَمَّ به قومٌ كانوا على الصراط المستقيم، أَو كانوا ضالِّين... والإِمامُ ما ائْتُمَّ به من رئيسٍ وغيرِه والجمع أَئِمَّة... والإِمامُ الذي يُقْتَدى به، وجمعه أَيِمَّة، وأَصله أَأْمِمَة على أَفْعِلة... وإِمامُ كلِّ شيء قَيِّمُهُ والمُصْلِح له، والقرآنُ إِمامُ المُسلمين، وسَيدُنا محمد رسول الله ﷺ إِمام الأَئِمَّة والخليفة إِمام الرَّعِيَّةِ، وإِمامُ الجُنْد قائدهم...)[1].

ومما يعتقده الشيعة الاثني عشرية في الإمامة أنها (زعامة ورئاسة إلهية عامة على جميع الناس، وهي أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، وهي لطف من ألطاف الله تعالى، إذ لا بد أن يكون لكل عصر إماما وهاديا للناس، يخلف النبي صلى الله عليه وآله في وظائفه ومسئولياته، ويتمكن الناس من الرجوع إليه في أمور دينهم ودنياهم، بغية إرشادهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم)[2].

---

(١) انظر كتاب (لسان العرب) لابن منظور (١٢/٢٢-٢٥) نشر دار الفكر - بيروت.

(٢) انظر موقع مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية:

http://www.islam4u.com/almojib_show.php?rid=472

وقرر بعضهم أنها كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله ﷻ على لسان رسوله ﷺ، وأنها مثلها لطفٌ من الله ﷻ، ولا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه، بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي من بعده. وأن الرسول ﷺ قد نصَّ على الأئمة من بعده، وعينهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إماماً لا ينقصون ولا يزيدون، وهم:

١- علي بن أبي طالب [المرتضى - أمير المؤمنين] ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هـ

٢- الحسن بن علي [الزكي - المجتبى] ٢-٥٠ هـ

٣- الحسين بن علي [سيد الشهداء] ٣-٦١ هـ

٤- علي بن الحسين [زين العابدين - السجاد] ٣٨-٩٥ هـ

٥- محمد بن علي [الباقر - أبو جعفر] ٥٧-١١٤ هـ

٦- جعفر بن محمد [الصادق - أبو عبدالله] ٨٣-١٤٨ هـ

٧- موسى بن جعفر [الكاظم - أبو الحسن - أبو الحسن الأول - أبو الحسن الماضي - أبو إبراهيم] ١٢٨-١٨٣ هـ

٨- علي بن موسى [الرضا - أبو الحسن الثاني] ١٤٨-٢٠٣ هـ

٩- محمد بن علي [الجواد - أبو جعفر الثاني] ١٩٥-٢٢٠ هـ

١٠- علي بن محمد [الهادي - العسكري] ٢١٢-٢٥٤ هـ

١١- الحسن بن علي [العسكري - أبو محمد] ٢٣٢-٢٦٠ هـ

١٢- محمد بن الحسن [المهدي - الحجة - القائم - الغائب - المنتظر]٢٥٦؟؟[1].

---

(١) انظر بتصرف كتاب (الإمامة والنص) لفيصل نور ص(١١-١٢) ط دار الصديق.

وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات فيما يتعلق بعقيدة الإمامة، ونسبوها إلى بعض أئمتهم زورا وبهتانا، كما فعل الكليني في كتابه الكافي مما سيرد ذكره.

فإذا كانت الإمامة بهذه الأهمية التي يبينها لنا تعريف المعتقدين بها، فلا بد أن ذلك يعتمد على نصوص شرعية تعضد هذا الاعتقاد وتسنده؛ وهو ما يسمى عندهم بـ (النص)(١). فأين هذا النص الذي قرر مثل هذه العقيدة في الإمامة، ومتى وكيف ظهر، وكيف تم توظيفه لإثباتها؟!.

أما النصُّ فقد أورده الكليني ملفَّقا بإيراده لبعض الروايات التي حاول بواسطتها الجواب عن كل الشبهات المثارة حول تحديد الأئمة الاثني عشر، ومحاولة التأكيد على وجود نصوص تثبت إمامتهم، كما في باب (ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا واحدا)(٢) وباب (فيما جاء في الاثني عشر والنص عليهم)(٣)، فضلا عن الأبواب الاثني عشر التي عنون لكل إمام فيها بقوله: (الإشارة والنص) إليه(٤) - يعني الإمام -.

وأما متى وكيف ظهر النص؛ فهذا يجيبنا عليه بعض مؤلفي كتب الفرق، حيث يقول الشهرستاني عن عبدالله بن سبأ: (**وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي** ﷺ، ومنه انشعبت أصناف الغلاة)(٥)، ويقول النوبختي: (السبئية:

---

(١) كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية (٣/٣٥٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٦٨).

(٣) انظر كتاب الكافي (١/٥٢٥).

(٤) انظر كتاب الكافي (١/٢٩٢ - ٣٢٨).

(٥) انظر كتاب (الملل والنحل) للشهرستاني (١/١٧٤). قال الدكتور علي الصلابي: (وقد أفرد =

قالوا بإمامة علي ﷺ وأنها فرض من الله ﷻ، وهم أصحاب عبدالله بن سبأ... وحكى جماعة من أهل العلم أن عبدالله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً ﷺ.... وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى ص بهذه المقالة، فقال في إسلامه في عليٍّ بن أبي طالب ﷺ مثل ذلك. وهو أول من أشهر القول بفرض إمامة علي ﷺ، وأظهر البراءة من أعدائه.. وأكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: إنَّ أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية)[1].

=

الدكتور سعدي الهاشمي عقيدة ابن سبأ والبدع التي نادى بها في رسالته (ابن سبأ حقيقة لا خيال)، وذكرها في كتابه (الرواة الذين تأثروا بابن سبأ). وأهم البدع التي نادى بها ابن سبأ، القول بالوصية، وهو أول من قال بوصية رسول الله ﷺ لعلي، وأنه خليفته على أمته من بعده بالنص، وأول من أظهر البراءة من أعداء علي ﷺ بزعمه، وكاشف مخالفيه، وحكم بكفرهم، وأول من قال بإلهية علي ﷺ وربوبيته، وكان أول من ادعى النبوة من فرق الشيعة الغلاة، وكان أول من أحدث القول برجعة علي ﷺ إلى الدنيا بعد موته وبرجعة رسول الله ﷺ، وأول من ادعى أن عليًا ﷺ هو دابة الأرض، وأنه هو الذي خلق الخلق وبسط الرزق، وقالت السبئية: إنهم لا يموتون، وإنما يطيرون بعد مماتهم وسموا بالطيارة، وقال قوم منهم بانتقال روح القدس في الأئمة، وقالوا: بتناسخ الأرواح، وقالت السبئية: هُدينا لوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي عنهم، وقالوا: إن عليًا في السحاب، وإن الرعد صوته، والبرق سوطه.. هذه أبرز البدع التي كان يعتقد بها ابن سبأ وأتباعه وصاروا بها من الغلاة) انظر مقالا بعنوان: (فكر الشيعة الإمامية الاثنا عشرية) على الرابط: http://www.alsallaby.com/articles/12/1.html

(١) انظر كتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ص١٩-٢٠ و٣٢-٤٤. ومما لاشك فيه أن أتباع الإمامية من باب التقية وتلميع المذهب لن يسلموا بهذه الحقائق والنقولات التأريخية حتى ولو كانت من بني مذهبهم، ولذا يقول السبحاني في معرض رده على من يقول إن التشيع صنيعة عبدالله بن سبأ: (ومن الذين وقعوا في هذا الخطأ الفاحش دون فحص وتأمل في =

يقول آية البرقعي: (والعجب أنه لم يدَّع - يعني عليا - في مكان ما أنّه الإمام

=

حقائق الأمور: ابن الأثير.. ابن كثير الشامي.. ابن خلدون... وأما من جاء بعد أولئك المؤرخين وأخذوا ما أورده السابقون مأخذ التسليم فنذكر منهم: محمد رشيد رضا.. أحمد أمين، وهو الذي استبطل عبدالله بن سبأ في كتابه " فجر الإسلام ".. وقد كان لكتاب "فجر الإسلام" عام انتشاره (١٩٥٢ م) دوي واسع النطاق في الأوساط الإسلامية، فإنه أول من ألقى الحجر في المياه الراكدة بشكل واسع، وقد رد عليه أعلام العصر بأنواع الردود، فألف الشيخ المصلح كاشف الغطاء "أصل الشيعة وأصولها" ردا عليه، كما رد عليه العلامة الشيخ عبدالله السبيتي بكتاب أسماه " تحت راية الحق ". وهكذا، فإن ما يبدو واضحا للعيان بطلان ما ذهب إليه بعض المنحرفين والمنخدعين من اعتبار أن نشأة التشيع عن هذا الطريق، بل ويزيد الحق وضوحا أننا إذا راجعنا كتب الشيعة نرى أن أئمتهم وعلماءهم يتبرأون منه أشد التبرؤ. [قلت: ثم نقل أقوالهم في عبدالله بن سبأ، ولم يذكر منهم النوبختي]، وهم: الكشي [قلت: الذي لم ينقل عنه قوله بأن ابن سبأ هو أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، بل نقل قوله عن ابن سبأ بأنه كان يدعي النبوة وأن عليا هو الله]، الطوسي، الحلي، ابن داود، حسن بن زين الدين. ومن أراد أن يقف على كلمات أئمة الشيعة في حق الرجل، فعليه أن يرجع إلى رجال الكشي، فقد روى في حقه روايات كلها ترجع إلى غلوه في حق علي،.... وأما ما ذكره الطبري عن الطريق المتقدم [يقصد طريق سيف بن عمر] فلا يليق أن يؤمن ويعتقد به من يملك أدنى إلمام بالتاريخ والسير... وأخيرا فقد تبين وبدون شك بطلان وفساد هذه النظرية المختلقة حول نشأة التشيع، والتي لم تصمد أمام النقد والتمحيص، بل وتحمل بذور سقوطها في ذاتها، وفي ذلك الدليل البين على أصالة مذهب التشيع والذي أسلفنا القول بأصالة نشأته، وأنه وليد العقيدة الإسلامية الأصيلة وامتدادها الحقيقي، وأما ما قام به ابن سبأ - على فرض صحة وقوعه - فإنه يعبر عن موقف فردي وتصرف شخصي خارج عن إطار المذهب، ومن تبعه فقد أدخل نفسه دار البوار) انظر (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية) ص(٦٧-٨٠) - ط معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية - قم.

المنصوص، غير أنه بعد قرنين من الزمان أو ثلاثة جاء صانعوا النصوص وادعوا له ذلك، وأصبحوا أحرص على إمامته من الإمام نفسه)[1].

إذاً ومن خلال هذه المعلومات التأريخية التي ذكرها مؤلفو كتب الفرق حول نشأة عقيدة الإمامة، يمكن معرفة كيفية نشأتها وتأثر الفرق المخالفة لأهل السنة بها، ومنها فرقة الإمامية الاثني عشرية التي حَاولتْ جمع أي أدلة من كتبهم الإمامية تسند هذه العقيدة، ثم لجأتْ إلى كتب أهل السنة لتلوي أعناق النصوص الشرعية فيها من أجل تقرير أن هذه العقيدة قد ثبتت بالنص.

يقول الباحث علاء الدين البصير: (إن حقيقة معتقد الشيعة في (الإمامة) يمكن وصفه من جهة الأدلة المثبتة له بوصفين: الأول: أدلة تراكمية مشتتة ومتناثرة. الثاني: أدلة قاصرة عن أداء المطلوب، فهي عندهم غير كافية لافتقار كتبهم لها. وهذان الوصفان دفعا بعلماء الشيعة إلى التوجه نحو كتب السنة

---

(١) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٣٤٦)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنه لم يكن في العترة النبوية - بنو هاشم- على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ من يقول بإمامة الاثني عشر، ولا بعصمة أحد بعد النبي ﷺ ولا بكفر الخلفاء الثلاثة، بل ولا من يطعن في إمامتهم، بل ولا من ينكر الصفات، ولا من يكذب بالقدر). (منهاج السنة النبوية) (٣/٤٠٦-٤٠٧). قلت: وهذا التقرير ونحوه إذا أضيف إلى أقوال المحققين والمؤرخين المنصفين في نشأة فرقة الشيعة وعقائدها؛ فإنه يعني أن هذا المذهب ليس له أصول شرعية وأدلة مرعية منذ عهد النبوة حتى قرب نهاية القرون المفضلة، وإنما هو مذهب مصنوع مختلق قد صنعه وطوره بعض الأفراد - بغض النظر عن عقائدهم وتوجهاتهم - من نهاية القرن الثالث تقريبا، مرورا بالذروة في هذا التطوير خلال القرنين الرابع والخامس - زمن القمي والكليني وتأليف الكتب الأربعة وتفاسير القرآن -، واستمرارا على هذا النحو بسرية تامة حتى إظهاره وتثبيته وتقعيده في زمن الدولة الصفوية على يد المجلسي وأضرابه ومن جاء بعده من أتباعه حتى عصرنا الحاضر.

لأجل استلال ما يخدمهم منها في إثبات مدَّعاهم في الإمامة، إما تأصيلاً، أو اعتضاداً. لذلك تجد أن أهم الأدلة المعتمدة عندهم في هذا المعتقد قد أخذت عنوة وغصباً من أهل السنة وعلى سبيل المثال: حديث الدار أو ما يعرف بـ(يوم الإنذار)، وحديث الكساء.. والقائمة تطول للباحث)[1].

وكمثال يبين تطبيق هذا المنهج عند الكليني[2]؛ نجد أنه يعقد ترجمة باب في كتابه يجعلها كالتوطئة للتسليم عند القارئ بالروايات التي سيوردها تحت هذا الباب، ثم لا يكتف بذلك، بل يحاول تأويل الأدلة القرآنية تأويلا عجيبا لتدل على النص على هذه العقيدة؛ حيث روى بسنده عن أبي بصير قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام[3]، فقلت له: إن

(١) انظر بتصرف كتاب (أسطورة الخطبة الشقشقية) ص(٢٦٤).

(٢) وانظر بقية الأدلة في الباب نفسه، وفي باب: (أن الإمامة عهد من الله ﷻ معهود من واحد إلى واحد) (٢٧٧/١)، وباب: (نادر في فضل الإمام وصفاته) (١٩٨/١) حيث لفق فيه العبارات وكأنه يرد على بعض الشبه المثارة حول الإمامة.

(٣) ولا أعلم ما هو وجه الاستنباط من هذه الآية على عقيدة النص على علي ﷺ، إذ أقصى ما تدل عليه هو: وجوب طاعة ولاة الأمر مع طاعة الله ورسوله، من دون تخصيص واضح وصريح في الآية أو في السنة بالأشخاص المعنيين من هذه الآية. ولذا أورد السائل الإشكال عليها مباشرة. قال الشوكاني: (لما أمر سبحانه القضاة، والولاة إذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالحق، أمر الناس بطاعتهم ها هنا، وطاعة الله ﷻ هي امتثال أوامره ونواهيه، وطاعة رسوله ﷺ هي فيما أمر به ونهى عنه. وأولي الأمر هم: الأئمة، والسلاطين، والقضاة، وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية، والمراد: طاعتهم فيما يأمرون به، وينهون عنه ما لم تكن معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما =

الناس يقولون: فما له لم يسمِّ عليا وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله ﷻ؟[1] قال: فقال: قولوا لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا ولا أربعا، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم[2]... ونزلت ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ -ونزلت في

=

ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ. وقال جابر بن عبدالله، ومجاهد: إن أولي الأمر، هم: أهل القرآن والعلم، وبه قال مالك والضحاك. وروي عن مجاهد أنهم أصحاب محمد ﷺ. وقال ابن كيسان: هم أهل العقل والرأي، والراجح القول الأوّل. وأخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحكيم الترمذي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، عن جابر بن عبدالله في قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ قال: أهل العلم. وأخرج سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، عن مجاهد نحوه. وأخرج ابن شيبة، وابن جرير، عن أبي العالية نحوه أيضاً..... وقد وردت أحاديث كثيرة في طاعة الأمراء ثابتة في الصحيحين وغيرهما، مقيدة بأن يكون ذلك في المعروف، وأنه لا طاعة في معصية الله). انظر فتح القدير (٢/١٦٦-١٦٧).

(١) وهذا التساؤل من بعض هؤلاء الأتباع يدل على أن عقيدة النص المزعومة ليست مقررة بالقدر الكافي الذي يجعل الناس يتواطأون عليها ويسلمون بها من زمن علي ﷺ - كحد أدنى- حتى زمن جعفر الصادق، مما يعني أن الأدلة الدالة عليها ليست صريحة واضحة ولا كافية شافية - كبقية عقائد الإسلام - يترتب عليها تكفير أو تفسيق من لم يؤمن بها، وبالتالي لم يؤمن بلازمها وهو: عقيدة الإمامة. فتأمل.

(٢) ثم عدَّد لهم أركان الإسلام الباقية وفند الإجمال فيها بما ورد من تفصيلها وتفسيرها في السنة، من أجل أن يقرر أن معنى طاعة ولاة الأمر هو النص على إمامة علي وأبنائه من بعده ﷺ، ولذا أدرج في الرواية نفسها حديث العترة وآية التطهير وحديث الكساء محاولا بذلك جعل هذه النصوص النبوية مفسرة لأولي الأمر المستحقين للطاعة بأنهم الأئمة من آل البيت. ومعلوم أنه لم يرد في السنة المطهرة لا صراحة ولا احتمالا وجود ما يفيد بأن المراد بهذه الآية النص على علي ﷺ فضلا على النص على أبنائه من بعده -رضي الله

=

علي والحسن والحسين - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: في علي: من كنت مولاه، فعلي مولاه...)[1].

وأما كيف تم توظيف هذا النص لإثبات هذه العقيدة، فيجيبنا عنه شيخ الإسلام بقوله: أصل قول الإمامية في الإمامة هو دعوى النص[2]، وقد تنوعت احتجاجاتهم على مسألة النص على هيئة أربعة أمور تقريبا:

١- كتب إلهية تنزل من السماء في النص على علي والأئمة، ولكن هذه الكتب غابت منذ سنة ٢٦٠هـ مع الغائب المنتظر.

٢- نصوص صريحة في القرآن في النص على الاثني عشر، ولكن هذه النصوص اختفت من القرآن بفعل الصحابة.

٣- نصوص صريحة من الرسول ﷺ ولكن الأمة أجمعت على كتمانها، وكان أول من أظهر القول بها ابن سبأ.

٤- تأويلات باطنية لآيات القرآن بالأئمة، ولكن لا يعرف هذه التأويلات إلا الأئمة.

عنهم وأرضاهم-. وقد أورد ابن كثير بسند البخاري ما روي عن ابن عباس فقال: (عن ابن عباس: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ) قال: نزلت في عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي؛ إذ بعثه رسول النبي ﷺ في سرية. وهكذا أخرجه بقية الجماعة إلا ابن ماجه من حديث حجاج بن محمد الأعور، به. وقال الترمذي: حديث حسن غريب، ولا نعرفه إلا من حديث ابن جريج). انظر تفسير ابن كثير (٣٤٢/٢).

(١) انظر كتاب الكافي (٢٨٦/١-٢٨٨) باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة (ع) واحدا فواحدا -ح١.

(٢) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية (٣٥٦/٣).

وجميع هذه الوسائل قد طبقها الكليني في الكافي؛ إما مباشرة وممارسة كإيراد التأويلات الباطنية لآيات القرآن، وإما غير مباشرة بواسطة الإشارة إليها كما فعل في إثبات وجود الكتب الإلهية الموجودة بحوزة الأئمة، وإثبات النقص والتحريف في آيات القرآن الكريم[1]. وقد لاحظت أن المعلومات التأريخية التي يذكرها مؤلفو كتب الفرق لتقرير هذه العقيدة؛ أنها تركز على إمامة علي ﷺ فقط دون بقية الأئمة من بعده!! فما هو السبب في ذلك؟

يقول الورداني: (ترتكز قضية الإمامة على النص والعقل... وتطبيق هذين الأمرين يكون في الأساس على الإمام علي، فهو الذي تدور حوله جميع نصوص الإمامة. وبانطباق هذه النصوص عليه تنهض فكرة الإمامة باعتباره الإمام الأول من بعد الرسول فهو وصيه، والأئمة من بعده إنما يستمدون درجتهم منه. وعلى قدر المكانة الشرعية للإمام علي تكون مكانة الأئمة التالين له، فمن ثم يتركز الحديث دائما حول نصية الإمامة على الإمام علي وحده. وعندما تثبت بالنصوص إمامة علي تثبت بالتالي إمامة الآخرين، ومن جهة أخرى تبطل إمامة الآخرين من الخلفاء.... فمسألة الإمامة مسألة مصيرية يرتبط بها مستقبل الأمة ووجودها لا مجال للاجتهاد فيها لأنها من مقررات الشرع الذي جاء لصالح الناس ولا يجوز أن يغفل قضية أساسية كالإمامة تقوم على أساسها مصالح الناس وأمنهم)[2].

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في مبحث مصادر التلقي من هذه الرسالة، وسيرد بعضها في المرويات المستشهد بها في المبحث الثاني.

(٢) انظر كتاب (عقائد السنة وعقائد الشيعة التقارب والتباعد) للمستبصر صالح الورداني ص(١٥٨) – نشر عربية للطباعة والنشر. ومثله كلام السبحاني في أول هذا الفصل.

المبحث الثاني

بيان مفهوم ومنزلة عقيدة الإمامة عند الكليني

إن المتتبع لطريقة الكليني في تصنيف كتابه الكافي وإيراده لمروياته فيه؛ سيجد أن هنالك تسلسلا منهجيا قد أُعدَّ بطريقة عقلية يهدف واضعها بواسطتها إلى محاولة ترسيخ عقيدة الإمامة عند أتباع هذا المذهب أولا، ثم محاولة بيان حقيقتها التي آلت إليها بهذه المرويات ثانيا، حتى وصلت إلى منزلة أعلى من منزلة النبوة، بل إلى منزلة يشارك فيها الإمامُ الربَّ -تعالى وتنزه سبحانه- في بعض خصائصه[1].

---

(١) حيث عقد بابا سماه: باب النوادر -وفعلا هو من النوادر- أورد فيه قرابة (١١) رواية خلص فيها من الصفات إلى ما يلي: أنهم - أي الأئمة - (المثاني التي أعطاها الله نبينا محمدا صلى الله عليه وآله - وجه الله - عين الله - يد الله - جنب الله - لسانه الناطق في خلقه - وجه الله الذي يؤتى منه - باب الله الذي يدل عليه - أسماء الله الحسنى - خزان الله في سمائه وأرضه - بهم أثمرت الاشجار وأينعت الثمار، وجرت الأنهار، وينزل غيث السماء، وينبت عشب الأرض - بعبادتهم عبدالله ولولاهم ماعبد الله - بهم عرف الله - بهم وحد الله - رضاهم رضا الله - سخطهم سخط الله - حجة الله - ولاة أمر الله في عباده- خلطهم الله بنفسه - ظلمهم ظلم لله - ولايتهم ولاية لله). انظر كتاب الكافي (١٤٣/١-١٤٦). قلت: والعجيب أنه جعل هذا الباب منضويا تحت كتاب التوحيد، فإذا كان هذا هو مفهوم التوحيد عند الكليني، فماذا سيكون مفهوم الشرك عنده!!

ويمكن توضيح ذلك بواسطة مروياته في كتاب أصول الكافي بجزأيه، وخصوصا في كتابه الذي سمَّاه كتاب (الحجة) - أي الإمام[1] -؛ حيث جعله محتلا لأكثر من ثلثي الجزء الأول من أصول الكافي[2] ورتبه على النحو التالي:

أولا: ابتدأ الكتاب بباب سماه: (باب الاضطرار إلى الحجة)، أورد فيه عدة روايات تستغرق بعضها ثلاث صفحات فأكثر، يمكن استنباط الشواهد منها على النحو التالي:

١- أنه لا يمكن خلو الأرض من حجة يكون معه علم يدل على صدق مقالته وجواز عدالته[3].

٢- عقد سلسلة عقلية تُوصلُ إلى إثبات أن القَيِّم على مصدر التشريع - القرآن - بعد انقطاع الوحي هو أمير المؤمنين، الذي طاعته مفترضة، وهو الحجة على الناس بعد رسول الله ﷺ، وأن ما قال في القرآن فهو حق[4].

---

(١) قال المازندراني: (والحجة في اللغة: الغلبة، من حجه إذا غلبه وشاع استعمالها في البرهان مجازا أو حقيقة عرفية، ثم شاع في عرفية المتشرعة إطلاقها على الهادي إلى الله المنصوب من قبله). انظر كتاب شرح أصول الكافي (٧٦/٥).

(٢) إذ الجزء الأول يقع في ٥٥٤ صفحة، خصص منها لكتاب الحجة ٣٨٦ صفحة، من ص(١٦٨ حتى ٥٥٤)، وقد سبر مرويات هذا الجزء بكامله، مع استقراء الجزء الثاني، وكتاب الروضة وبقية الفروع؛ الدكتور علي السالوس في كتابه (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) من صفحة (٧٢٤ حتى ٧٨٩).

(٣) انظر كتاب الكافي (١٦٨/١) باب: الاضطرار إلى الحجة - ح١.

(٤) انظر المصدر السابق (١٦٨/١-١٦٩) ح٢.

٣- ضرب الأمثلة والأقيسة العقلية لوجوب وجود هذه الحجة[١].

٤- حاول إثبات أن الاضطرار إلى وجود الحجة كان مكتوبا في صحف الأنبياء السابقين كصحف إبراهيم وموسى[٢].

٥- هوَّل من مخالفة قول الحجة، وأن ذلك سبب لحصول الويل لكل من يخالفه[٣].

٦- هوَّن من شأن مصدري التشريع - الكتاب والسنة - وعدم نفعهما في رفع خلاف الأمة ما لم تكن عن طريق هذه الحجة أو الإمام[٤].

٧- هوَّل من خصائص هؤلاء الأئمة من كونهم يعلمون خبر السماء والأرض[٥].

٨- طرح أسئلة تُسوِّغ جواز المفاضلة بن الأنبياء والأئمة[٦].

ثانيا: ثنَّى كتاب (الحجة) بباب (طبقات الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام) قرر فيه ما يلي:

١- تفاوتُ طبقات الأنبياء والرسل بسبب الأئمة، وأن بعض الأئمة أعلى من بعض الأنبياء[٧].

---

(١) انظر المصدر السابق (١٧٠/١) ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (١٧١/١) ح٣.

(٣) انظر المصدر السابق (١٧١/١) ح٤.

(٤) انظر المصدر السابق (١٧٢/١) ح٤.

(٥) انظر المصدر السابق (١٧٣/١) ح٤.

(٦) انظر المصدر السابق (١٧٤/١) ح٥.

(٧) انظر المصدر السابق (١٧٤/١-١٧٥) باب: طبقات الأنبياء والرسل والأئمة - ح١.

٢- أنه لأهمية منزلة الإمامة فقد طلبها بعض الأنبياء لذريته فلم يُستجب له[1].

ثالثا: ثلَّث كتاب (الحجة) بباب (الفرق بين الرسول والنبي والمحدث) سوغ فيه عقدُ المقارنة بين النبي والرسول والإمام، وخلُص فيه إلى أن منزلة الإمام كمنزلة النبي، وأنه يوحى إليه[2].

رابعا: بدأ بعد الأبواب الثلاثة السابقة بسرد روايات كثيرة ضمن أغلب أبواب كتابه (الحجة)، حيث أورد أكثر من (٤٠٠) رواية، وقرابة (٨٠) باباً أكَّد فيها على ما أورده من ممهدات لترسيخ عقيدة الإمامة محاولا ليَّ أعناق الآيات القرآنية لتوافق هذه العقيدة من جانب[3]، ومن جانب آخر إضفاء بعض الخصائص على هؤلاء الأئمة تخرجهم من طبيعتهم البشرية وترتقي بهم إلى منزلة رب البرية لتشاركه سبحانه في بعض خصائصه، أسوق بعض أبوابها مضمنا إياها

---

(١) انظر المصدر السابق (١٧٥/١) باب: طبقات الأنبياء والرسل والأئمة - ح٢ و ٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١٧٦/١-١٧٧) باب: الفرق بين الرسول والنبي والمحدث - ح١ و ٢ و٣ و ٤. وقد أورد رواية في موضع آخر تدل على أن الأئمة بمنزلة الرسول ﷺ، حيث روى بسنده إلى أبي عبدالله: (الأئمة بمنزلة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (٢٧٠/١) باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة - ح٧. قلت: ولا يغتر القارئ الكريم بعنوان الباب مقارنة بالرواية المذكورة، وخصوصا أنه أورد في نفس الباب ما ينفي عنهم النبوة؛ فهذا أحد الأمثلة على تناقض مرويات الكافي وهي كثيرة.

(٣) وقد ألف الدكتور صلاح عبدالفتاح الخالدي كتابا بعنوان: (الكليني وتأويلاته الباطنية للآيات القرانية في كتابه أصول الكافي) جمع فيه هذه الآيات، وفندها بالرد عليها بأسلوب علمي جميل.

بعض مروياتها على النحو التالي[1]:

١. باب أن الأئمة هم أركان الأرض. وفيه أورد رواية حمد بن مهران بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام يقول: (ما جاء به علي عليه السلام آخذ به وما نهى عنه أنتهي عنه، جرى له من الفضل مثل ما جرى لمحمد صلى الله عليه وآله ولمحمد صلى الله عليه وآله؛ الفضل على جميع من خلق الله عز وجل، المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله، كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله الذي لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وكذلك يجري لأئمة الهدى واحدا بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بأهلها، وحجته البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى، وكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه كثيرا ما يقول: **أنا قسيم الله بين الجنة والنار** وأنا الفاروق الأكبر وأنا صاحب العصا والميسم، **ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد صلى الله عليه وآله**، ... وإن رسول الله صلى الله عليه وآله يدعى فيكسى، وادعى فأكسى، ويستنطق واستنطق فأنطق على حد منطقه، ولقد أعطيت خصالا ما سبقني إليها أحد قبلي: **علمت المنايا والبلايا**، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، **ولم يعزب عني ما غاب عني**، أبشر بإذن الله وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه)[2].

---

(١) وقد ذكرت بعضها في الباب الثاني- فصل مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني.

(٢) انظر المصدر السابق (١٩٦/١) ح١. قلت: أستغفر الله وأتوب إليه، وأسأله سبحانه ألا يؤاخذني بمثل هذه النقولات التي يقشعر منها بدن الموحد، ويشمئز من سماعها كل مؤمن صادق. ولقد ابتدأت بهذه الرواية قبل غيرها لأبين لكل عاقل منصف أن ما =

٢. **باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام.** وفيه أورد رواية الحسين بن محمد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الحجة لا تقوم لله عز وجل على خلقه إلا بإمام حتى يعرف)[1].

٣. **باب أن الأرض لا تخلو من حجة.** وفيه أورد رواية علي بن إبراهيم بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (والله ما ترك الله أرضا منذ قبض آدم عليه السلام إلا وفيها إمام يهتدي به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده)[2].

٤. **باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه.** وفيه أورد رواية علي بن موسى بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك ما أنتم؟ قال: (نحن خزان علم الله ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجة البالغة على من دون السماء ومن فوق الأرض)[3].

٥. **باب أن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى.** وفيه

سيقال بعدها قد يهون كثيرا عندها، وأن نقدها محمول في ثناياها. والذي يظهر لي أن اللفظة الأخيرة (كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه) قد تم إدراجها في الرواية لتهوّن كل ما ورد قبلها، ولم يستحضر مدرجها أنها لو كانت تنفع في مثل هذه الصفات لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، لكان الأولى بها غيره من النبيين السابقين وعلى رأسهم خاتمهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم!! ولكن فكر الكذب والتناقض هكذا شأنه؛ لا يهتم بهذا الأمر ما دام أتباعه يعطلون عقولهم ويعملون بكل ما يلقيه عليهم من دون تفكير أو تمحيص أو محاولة لإعمال العقل الفطري فيه. نسأل الله الهداية لطريق الحق، والثبات على دينه.

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٧٧) ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٧٨-١٧٩) ح٨.

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٩٢) ح٣.

أورد رواية الحسين بن محمد الأشعري بسنده إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يقول: (الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه)[1].

٦. **باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم.** وفيه أورد رواية محمد بن يحيى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (أي إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير، فليس ذلك بحجة لله على خلقه)[2].

٧. **باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء.** وفيه أورد رواية عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال: ثم مكث هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل، إن الله عز وجل يقول فيه تبيان كل شيء)[3].

٨. **باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وما عليه.** وفيه أورد رواية عن عدة من أصحابه بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (لو كان لألسنتكم أوكية لحدثت كل امرئ بما له وعليه)[4].

٩. **باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، وأن كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل.** وفيه أورد رواية علي بن إبراهيم بن

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٣) ح١.
(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٥٨) ح١.
(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٦١) ح٣.
(٤) انظر المصدر السابق (١/٢٦٤) ح١.

هشام بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (ليس عند أحد من الناس حق ولا صواب ولا أحد من الناس يقضي بقضاء حق إلا ما خرج منا أهل البيت، وإذا تشعبت بهم الأمور كان الخطأ منهم والصواب من علي عليه السلام)[1].

١٠. باب أن الأرض كلها للإمام. وفيه أورد رواية محمد بن يحيى بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (وجدنا في كتاب علي عليه السلام (أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين) أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الأرض ونحن المتقون والأرض كلها لنا..)[2]. وأيضا أورد رواية محمد بن يحيى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: أما على الإمام زكاة؟ فقال: أحلت يا أبا محمد أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله)[3][4].

ومما يشار إليه ضمن هذه النقطة الرابعة أمران:

الأمر الأول: أن الكليني بعد تخصيصه بابا لكل إمام من الأئمة، ذكر فيه المرويات الدالة على التنصيص عليه؛ ختم هذه الأبواب بـ (باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار) ويعني به الإمام الثاني عشر الغائب المنتظر، وأورد فيه جملة من الروايات، وأعقبه بعدد من الأبواب لتأصيل عقيدة الإيمان بهذا الإمام

(١) انظر المصدر السابق (٣٩٩/١) ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٠٧/١) ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (٤٠٨/١-٤٠٩) ح٤.

(٤) وللاستزادة في شأن منزلة الإمام وبعض خصائصه؛ ينظر الباب الذي عنون له بقوله: (باب نادر في فضل الإمام وصفاته) (١٩٨/١) ذكر فيه روايتين في قرابة ستة صفحات ونصف جميعها تتحدث عن ذلك.

الغائب، وما سبب غيبته وتخفيه، وماذا يجب على الناس عند مضي الإمام، وكراهية توقيت خروجه بزمن محدد، وخطورة موت الإنسان بدون إيمانه بالإمام الغائب. وجميع هذه المرويات المتعلقة بعقيدة الغيبة والتي سأتعرض لها في فصل الغيبة من هذا الباب.

الأمر الثاني: إن الكليني بعد حديثه عن الإمام الثاني عشر خصص عدة أبواب أورد فيها ثلاثة وعشرين رواية تقريبا تدور حول بيان حكم من لم يعتقد إمامة الأئمة الاثني عشر، وأنه كافر مشرك ضال منافق.... الخ، وأدرج ضمن هذا الحكم صحابة ﷺ رضوان الله عليهم ومن سار على هديهم. ونظرا لأهمية هذا المبحث، وتفرع مروياته في كتاب الحجة؛ فسأفرده بمبحث مستقل في نهاية هذا الباب.

خامسا: ختم كتابه (الحجة) بباب خصصه لإيراد الآيات التي دلت على ولاية الأئمة أو بينت فضل الإيمان بها، ويليه باب الروايات التي دلت عليها، خصص منهما للآيات (٩٢) رواية، وللروايات (٩) روايات، أسوق منهما بعض المرويات على النحو التالي[1]:

١. أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2]، قال: هي الولاية لأمير

(١) وقد ذكرت بعض هذه المرويات في الباب الثاني- فصل مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني. ومن يريد التعجب من طريقة التلاعب في تأويل الآيات، وتفسيرها بغير ظواهرها وشروطها التي قررها أهل التفسير؛ فلينظر الرواية رقم (٩٠) في باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) من كتاب الكافي (٤٣١/١).

(٢) (الشعراء: ١٩٣-١٩٥).

المؤمنين عليه السلام)[1].

٢. أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾[2]، قال: هي ولاية أمير المؤمنين عليه السلام)[3].

٣. رواية محمد بن الحسن بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام يقول: (**إن الله أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية وهم ذر**، يوم أخذ الميثاق على الذر والإقرار له بالربوبية ولمحمد صلى الله عليه وآله بالنبوة)[4].

٤. رواية محمد بن يحي بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام يقول: (**ما من نبي جاء قط إلا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا**)[5].

٥. رواية محمد[6] بسنده إلى أبي الحسن عليه السلام يقول: (**ولاية علي عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء** ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد صلى الله

---

(١) انظر المصدر السابق (٤١٢/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح١.

(٢) (الأحزاب: ٧٢).

(٣) انظر المصدر السابق (٤١٣/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٢.

(٤) انظر المصدر السابق (٤٣٦/١) باب (فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية) ح١.

(٥) انظر المصدر السابق (٤٣٧/١) باب (فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية) ح٤.

(٦) هكذا هو الاسم في الكتاب، ولا أدري من هو محمد هذا؛ هل هو (محمد بن يحي) لأن أربعا من الروايات السابقة كانت له، أم هو محمد بن يعقوب الكليني نفسه لأن أول روايات الباب كانت له!!، وخصوصا أن المازندراني والمجلسي في شرحيهما وكذا الغفاري في تصحيحه لكتاب الكافي لم يتعرضوا جميعا لتعريفه.

عليه وآله ووصية علي عليه السلام)[1].

وليت أن أمر هذه المرويات في أبواب كتاب الحجة وغيرها من الأبواب قد اقتصر على الدلالة على ولاية الأئمة، أو بيان فضل الإيمان بها، ولكنه وللأسف تجاوز ذلك إلى تعظيم منزلتها حتى أصبحت ركنا من أركان الدين، وأصبح عدم الإيمان بها كفرٌ يوجب لصاحبه عدم قبول عمله، وخلوده في النار، والعياذ بالله، كما سأبينه في المرويات التالية:

١. أنها **أفضل أركان الدين**[2] حيث أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام وفيه: (بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٣٧/١) باب (فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية) ح٦.

(٢) قلت: ولا يشكل على هذا وجود روايات أخرى ذكرت فيها الشهادتين على أنهما من دعائم الإسلام كما سيذكر في رواية (حدثني عما بنيت عليه دعائم الإسلام) (٢١/٢) ح٩، أو أنهما مما افترضه الله على العباد، كما روى بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام وفيه: (جعلت فداك أخبرني عن الدين الذي افترض الله عز وجل على العباد، مالا يسعهم جهله ولا يقبل منهم غيره، ماهو؟ فقال: أعد علي فأعاد عليه، فقال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وصوم شهر رمضان، ثم سكت قليلا، ثم قال: والولاية مرتين، ثم قال: هذا الذي فرض الله على العباد ولا يسأل الرب العباد يوم القيامة..) الكافي (٢٢/٢) ح١١. وإنما الإشكال وهو بيت القصيد والشاهد من إيراد هذه المرويات: جعل الولاية من أركان الدين، وكونها مما جاء التأكيد على ذكره والاهتمام به مما لم يحصل مثله للشهادتين مع كونهما أعظم قدرا، وأوضح نصا، وإجماع الأمة حاصل لها دون غيرها بالاتفاق. كما قد بينت ذلك في مقدمة أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه.

بشيء كما نودي بالولاية)[1]، وفي رواية أخرى زيادة: (فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه يعني الولاية)[2]، وفي رواية أخرى: (فقلت: **وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل**، لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن)[3].

٢. **أن من مات بدون معرفتها فقد مات ميتة جاهلية**؛ حيث أورد بسنده إلى جعفر عليه السلام وفيه: (حدثني عما بنيت عليه دعائم الإسلام إذا أنا أخذت بها زكى عملي ولم يضرني جهل ما جهلت بعده، فقال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله والإقرار بما جاء به من عند الله وحق في الأموال من الزكاة ; والولاية التي أمر الله عز وجل بها ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية**)[4]. وفي رواية أخرى عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية؟ قال: نعم، قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال: جاهلية كفر ونفاق وضلال)[5].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨/٢) باب: دعائم الإسلام - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (١٨/٢) باب: دعائم الإسلام - ح٣. ولعل هذا مما يوضح خفاء هذه العقيدة وعدم معرفة عموم المسلمين بها، فإذا كان كذلك: فهل يعقل أن يكلف الله الناس بعقيدة يحاسبهم عليها وهو لم يوضحها ولم يجليها لهم ليعتقدوها؟؟ بل ويجعلها مما افترضه عليهم، ولا يسعهم الجهل بها؟؟ أليس هذا مما يدل على بطلان هذه العقيدة المخترعة، وحداثتها بعد انقطاع الوحي واكتمال الدين!!.

(٣) انظر المصدر السابق (١٨/٢) باب: دعائم الإسلام - ح٤.

(٤) انظر المصدر السابق (٢١/٢) باب: دعائم الإسلام - ح٩.

(٥) انظر المصدر السابق (٣٧٧/١) باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى - ح٣.

٣. أن مدار قبول الأعمال على معرفة الإمام؛ وأن من لم يتولى الإمام لا يرفع الله له عملا، وسيجزيه الله أسوأ ما كان يعمله؛ حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله تبارك وتعالى نصب الإمام علما لخلقه، وجعله حجة على أهل مواده وعالمه وألبسه الله تاج الوقار، وغشاه من نور الجبار، يمد بسبب إلى السماء، ولا ينقطع عنه مواده، ولا ينال ما عند الله إلا بجهة أسبابه، ولا يقبل الله أعمال العباد إلا بمعرفته)[1]. وفي رواية أخرى عنه قال: (إن أمير المؤمنين (ع) كان يقول: لا خير في الدنيا إلا لأحد رجلين: رجل يزداد فيها كل يوم إحسانا ورجل يتدارك منيته بالتوبة وأنى له بالتوبة، فوالله أن لو سجد حتى ينقطع عنقه ما قبل الله عز وجل منه عملا إلا بولايتنا أهل البيت)[2]. وفي رواية أخرى عن أبي جعفر عليه السلام يقول: (كل من دان الله بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير والله شانئ لأعماله)[3]. وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾[4] ولايتنا أهل البيت - وأهوى بيده إلى صدره - فمن لم يتولنا لم يرفع الله له عملا[5]. وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ في

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٠٣/١) باب: نادر في فضل الإمام وصفاته - ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١٢٨/٨) ح٩٨٠.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٧٥/١) باب: فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله - ح٢.

(٤) (فاطر: ١٠)، وقد رقمها الغفاري محقق الكافي بالرقم (١١) من سورة الفاطر.

(٥) انظر المصدر السابق (٤٣٠/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٨٥.

الدنيا ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1][2].

٤. أن من لم يتول أهلها فهو كافر؛ ومن جحدها فهو من أهل النار، حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام وفيه: (إن أعتا الناس على الله ﷻ يوم القيامة من قتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، **ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله على محمد**... ثم قال لي: أتدري ما يعني من تولى غير مواليه؟ قلت: ما يعني به؟ قال: يعني أهل الدين)[3]. وأورد بسنده عن أحدهما عليهما السلام في قول الله ﷻ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ قال: **إذا جحد إمامة أمير المؤمنين** عليه السلام ﴿فَأُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[4][5].

٥. أنها العلامة الفارقة التي جعلها الله فيصلا بين الكفر والإيمان، حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله ﷻ: (فمنكم مؤمن ومنكم كافر[6]، فقال: **عرَّف الله إيمانهم بولايتنا وكفَّرهم بها**، يوم أخذ عليهم الميثاق في

---

(١) (فصلت: ٢٧)، وقد رقمَّها الغفاري محقق الكافي بالرقم (٢٦-٢٧) من سورة فصلت.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٢١/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٤٥.

(٣) قال محقق الكافي (٢٧٤/٧): في بعض النسخ (أهل البيت). انظر كتاب الديات - باب: آخر منه - ح٤.

(٤) (البقرة: ٨١).

(٥) انظر المصدر السابق (٤٢٩/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٨٢.

(٦) قال محقق الكافي: "التغابن: ٣" - والآية هكذا (هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن - الآية -) ولم يعقب بشيء، مع أن المجلسي إمَامُه في الإحالات على الآيات، والتعليق على المرويات؛ كان أحسن منه حالا، حيث قال: (والآية في سورة التغابن هكذا: " هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ"، والتقديم إما من النساخ أو كان في مصحفهم عليهم السلام هكذا، ونقل بالمعنى من الراوي، وسيأتي هذا الخبر بعينه =

صلب آدم عليه السلام وهم ذر)[1].

٦. أنها سبب العتق من النار، ودخول الجنة، حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾[2] قال: الناس كلهم عبيد النار غيرك وأصحابك فإن الله فك رقابكم من النار بولايتنا أهل البيت)[3]. وأورد بسنده أيضا إلى أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى[4]: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ قال: بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ أوف لكم بالجنة)[5].

٧. أنها هي التوحيد وضدها الشرك؛ حيث أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركا بالله)[6].

ولعلي أختم هذا المبحث برواية واحدة توضح بعض خصائص الإمامة عند

بهذا السند في أواخر الباب مع زيادة موافقا لما في المصاحف) مرآة العقول (١٠/٥). وبالفعل فقد ورد الخبر في نفس الباب (٤٢٦/١) ح٧٤. وعلى كل حال؛ فليست العبرة في الإحالة، وإنما في استساغة قبول الآية محرفة من غير تعديل لها لتوافق المصحف بحجة أنها خطأ من النساخ، أو أنها موجودة في مصحف آخر غير مصحف المسلمين!!.

(١) انظر كتاب الكافي (٤١٣/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٤.

(٢) (البلد: ١٣).

(٣) انظر المصدر السابق (٤٣٠/١-٤٣١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٨٨.

(٤) (البقرة: ٤٠)، وقد رقمّها الغفاري محقق الكافي بالرقم (٣٨) من سورة البقرة.

(٥) انظر المصدر السابق (٤٣١/١) باب (فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) ح٨٩.

(٦) انظر المصدر السابق (٣٧٢/١) باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة... - ح٦.

الكليني؛ حيث أورد بسنده إلى الرضا عليه السلام: (كنا مع الرضا عليه السلام بمرو فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا فأداروا أمر الإمامة وذكروا كثرة اختلاف الناس فيها.... وأمر الإمامة من تمام الدين.... إن الإمامة أجل قدرا وأعظم شأنا وأعلا مكانا وأمنع جانبا وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماما باختيارهم... إن الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله ومقام أمير المؤمنين عليه السلام وميراث الحسن والحسين عليهما السلام، إن الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، إن الإمامة أس الإسلام النامي، وفرعه السامي...)[1].



(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٨-٢٠٠) باب: نادر في فضل الإمام وصفاته - ح١.

المبحث الثالث
نقد تقرير الكليني لعقيدة الإمامة

كما يلاحظ أن عقيدة الإمامة عند الاثني عشرية مبنية على دعوى النص من جانب، والمرويات المصطنعة في كتبهم من جانب آخر. وعند التأمل في هذه المرويات وطريقة الاستدلال بها على هذه العقيدة؛ نجد أن نقدها غالبا ما يكون ضمن طيات هذه المرويات التي لا خطام لها ولا زمام في ميزان النقد الروائي الحديثي، وهي كذلك في ميزان العقل. إلا أن هذا لا يمنع أن أذكر بعض النقودات عليها من خلال ما ذكره العلماء الناقدون لهذه العقيدة[1] - وإن كان قد مرَّ بعضها في ثنايا المبحثين السابقين -؛ حيث يمكن توجيه النقودات على ضربين: نقد عام، ونقد خاص متعلق بنقد النص، وبنقد المرويات.

* فأما النقد العام؛ فيمكن إجماله في الأمور التالية:

أولا: إذا كانت الإمامة بهذه الأهمية من الدين حتى أصبحت ركنا منه؛ فلماذا لم يرد لها ذكر صريح في القرآن كما ورد لما هو أقل منها من الأركان كالصلاة والزكاة والصوم والحج. لأن العقل يقتضي فعلا أن ينزل فيها من الآيات أضعاف ما نزل في الأركان الأخرى!![2].

---

(١) انظر للاستزادة كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٢/٦٩٦-٧١٣).

(٢) انظر كتاب (الإمامة والنص) لفيصل نور ص(١٩٩). وبالطبع سيكون الرد على هذا النقد ونحوه مما يعتمد على المطالبة بالنصوص الدالة والمثبتة لعقيدة الإمامة هو: أنها محذوفة من =

ثانيا: إذا كانت الإمامة بهذه الأهمية من الدين حتى صارت صنو النبوة أو أعظم؛ فلماذا تؤخذ العهود والمواثيق على أتباع هذا المذهب بكتمها وسترها وعدم إشاعة الأدلة على ثبوتها بين الناس[1].

ثالثا: دعوى أن الإمامة كالنبوة أو أعلى منها كما عند الكليني[2]، دعوى عقدية تحتاج إلى دليل، والواقع يؤكد أنها لا سند لها ولا دليل.

رابعا: لو كان هنالك حاجة للبشر ومصلحة لبقاء الإمام في كل زمان حتى قيام الساعة، بل ولأجل الكون كله كما يزعم الكليني[3] لكان الأولى بذلك رسول

القرآن، والقرآن ناقص ومحرف بفعل الصحابة، وهكذا سنظل ندور في حلقة شبه مفرغة لابداية لها ولا نهاية، ولكن لعلَّ في النقد الخامس ما يفيد في إغلاق هذه الحلقة، والله أعلم.

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢٢) باب: الكتمان، رواية أبي عبدالله عليه السلام: (يا سليمان إنكم على دين من كتمه أعزه الله ومن أذاعه أذله الله) ح٣، قال شارحه: " والمراد بالكتمان إخفاء أحاديث الأئمة وأسرارهم عن المخالفين عند خوف الضرر عليهم وعلى شيعتهم منه ومن كتمان أسرارهم وغوامض أخبارهم عمن لا يحتمله عقله ". وفي رواية عن أبي جعفر عليه السلام: (ليقو شديدكم ضعيفكم وليعد غنيكم على فقيركم ولا تبثوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا) ح٤، قال شارحه: " ولا تذيعوا أمرنا " أي أمر إمامتهم.

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٧٦) باب: الفرق بين الرسول والنبي والمحدث.

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٧٩) باب: أن الأرض لا تخلو من حجة، وفيها قوله: ("لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت" ح١٠- "لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله" ح١٢). وفيه أيضا (١/٥٣٤) باب: أن ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم، عليهم السلام: ("إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا" ح١٧).

الله ﷺ، وليس أي شخص سواه[1].

خامسا: على القول بتحريف القرآن الذي بين أيدينا كما يعتقده الكليني، وأن الآيات الدالة على الإمامة قد أسقطت منه بفعل الصحابة؛ فيقال: لا يصح الاستدلال بمفقود على موجود، لأن هذا الأسلوب سيفتح الباب لكل طاعن في الإسلام، وحاقد على أهله، ومغرض أن يدعي في عقيدة المسلمين ما ليس منها بحكم سقوط آياتها المقررة لها من القرآن، ولذا فإما أن يؤتى بالآيات المحذوفة الدالة على الإمامة ليعتقدها كل المسلمين، وإما أن يُلتزم بفهم الآيات الموجودة الواضح والصريح الدال على غير الإمامة. أو لا يستدل أصلا بالقرآن الناقص والمحرف على الإمامة، فتسقط هذه العقيدة بكاملها!!.

* وأما النقد الخاص المتعلق بـ (النص)؛ فيمكن إجماله في الأمور التالية:

أولا: دعوى النص على إمامة الاثني عشر، وأن الرسول ﷺ نص على ذلك لم ينقله إلا الاثنا عشرية، وسائر فرق الشيعة تكذبها وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة.

ثانيا: النصوص التي ينقلها الاثنا عشرية تعارضها نصوص القائلين بإمامة غير الاثني عشر من فرق الشيعة البالغة الكثرة، فإن كل طائفة تدعي من النص غير ما تدعيه الاثنا عشرية.

---

(١) يقول الدكتور ناصر القفاري: (وقد رد عليهم علي الرضا - والذي يدَّعون إمامته - برد هو من أبلغ الردود وأقواها في هذه المسألة، والشيعة تنقله في أوثق كتبها في الرجال، حيث قال: "لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه؛ لمد في أجل رسول الله صلى الله عليه وآله " رجال الكشي: ص ٤٥٨) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٦٧٧/٢).

ثالثا: دعوى النص لم تظهر إلا بعد موت النبي ﷺ بأكثر من مائتين وخمسين سنة، فهو من اختلاق متأخري الشيعة، ومن قبلهم يخالفهم في ذلك.

رابعا: المنقول بالنقل المتواتر عن أهل البيت يكذب مثل هذا، وأنهم لم يكونوا يدعون أنه منصوص عليهم، بل يكذبون من يقول ذلك، فضلاً عن أن يثبتوا النص على اثني عشر[1].

خامسا: وجود روايات كثيرة في كتاب الكافي تؤكد أن الأئمة أنفسهم وأولادهم لم يعرفوا من هم الأئمة الاثني عشر للشيعة، فضلا عن أن يعدوا الإيمان بهم واجبا أو من أصول الدين، وهذا يعني أنه لو كان هنالك نص من النبي ﷺ في تعيين الاثني عشر إماما؛ لوصل ذلك إلى أسماع جميع الأئمة وجميع الناس في زمن الأئمة، ولعرف أصحاب الأئمة على الأقل أن الأئمة هم اثنا عشر إماما[2].

سادسا: وهو تابع لما قبله؛ أن التذبذب في تحديد غيبة الإمام الثاني عشر[3]،

(١) وقد تقدم قول شيخ الإسلام: (فإنه لم يكن في العترة النبوية - بنو هاشم - على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ من يقول بإمامة الاثني عشر...). انظر (منهاج السنة النبوية) (٣/٤٠٦-٤٠٧).

(٢) انظر بتصرف كتاب " كسر الصنم " ص(٢٤٠-٢٤٣). وفي باب الأمور التي توجب حجة الإمام، علق البرقعي بقوله: (يريد الكليني أن يثبت ويبين حجية الإمام في هذا الباب، وفي الرد عليه نقول: إذا كان الإمام منصوصا عليه من الله تعالى فدلنا على ما قاله الله في ذلك، ولا حاجة للأمور التي لا تتعلق بالموضوع أصلا) ص(٢٢٢).

(٣) فقد أورد الكليني في باب (في الغيبة) عن الأصبغ بن نباتة قال: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فوجدته متفكرا ينكت في الأرض، فقلت، يا أمير المؤمنين مالي أراك متفكرا تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها؟ فقال: لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوما قط، ولكني =

والروايات التي نسجت حوله؛ تخالف الروايات التي سيقت في وصف الأئمة من جهة[1]، وتدل على أنها روايات مخترعة ملفقة لا يمكن الاعتماد عليها

=

فكرت في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما، تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون، فقلت: يا أمير المؤمنين! وكم تكون الحيرة والغيبة؟ قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين، فقلت: وإن هذا لكائن؟ فقال: نعم كما أنه مخلوق وأنى لك بهذا الأمر يا أصبغ! أولئك خيار هذه الأمة مع خيار أبرار هذه العترة، فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك فقال: ثم يفعل الله ما يشاء فإن له بداءات وإرادات وغايات ونهايات).

انظر كتاب الكافي ك الحجة (٣٣٨/١) ح٧. قال المازندراني: (لعل السائل سأل عن مقدار زمان الغيبة والحيرة معا فأجاب عليه السلام بأن زمان مجموعهما أحد الأزمنة المذكورة وبعد ذلك ترتفع الحيرة وتبقى الغيبة، والترديد بالنسبة إلى تفاوت مراتب الأشخاص، فقد ترتفع حيرة شخص بعد ستة أيام وترتفع حيرة الآخر بعد ستة أشهر أو ست سنين، ويحتمل أن يكون المراد أن الغيبة والحيرة في ذلك القدر من الزمان أمر محتوم ويجري لله فيهما البداء بعد ذلك، ويؤيده ظاهر ما سيأتي من قوله: فإن له بداءات، والترديد للابهام وقصد عدم تعيينه، وقال الفاضل الأمين الاسترآبادي على ما نقل عنه: المراد أن آحاد مدة الغيبة هذا القدر، فيكون ظهوره في السابع ليوافق الأحاديث الدالة على أن ظهوره في فرد من السنين، ولما تجاوز مدة الآحاد ومدة الآحاد مع العشرات بقيت مدة الآحاد مع المئات ومدة الآحاد مع الألوف فيمكن أن يكون زمان الغيبة ثمانمائة وستة أيام أو ثمان مائة وستة أشهر أو ثمانمائة وست سنين أو ألفا وستة أيام أو ألفا وستة أشهر أو ألفا وست سنين. أقول: وعلى هذا لما مضت في عصرنا ثمانمائة مع الآحاد المذكورة بقي احتمال تسعمائة منها والترديد لما مر أخيرا) انظر كتاب شرح أصول الكافي (٢٥٨/٦).

(١) فقد أورد الكليني في باب (في الغيبة) رواية عن زرارة يقول: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إن للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، قلت: ولم؟ قال: إنه يخاف - وأومأ بيده إلى بطنه - يعني القتل) انظر ك الحجة (٣٣٨/١) ح٩. فهل يصح هذا الوصف في خاتم الأئمة

=

كنصوص تقرر عقيدة الإمامة من جهة أخرى.

(اعتقد أن المشكلة الكبرى التي تحول دون التوصل إلى اجتهاد سليم واستنتاجات دقيقة هو التشبث بالنظرية التقليدية الموروثة منذ تكوُّن الفرقة الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري، والتصديق بالأحاديث التي وضعت ذلك الحين على لسان الرسول الأعظم والأئمة من أهل البيت في أن الأئمة اثنا عشر وهم فلان وفلان، كما ورد مثلا في: (سليم بن قيس الهلالي) الموضوع، الذي ظهر في ذلك العصر.. ولو قمنا أولا بدراسة أحاديث (الاثني عشرية) وتحققنا منها واحدا واحدا، وهي تبلغ حوالي مائتي رواية، ذكرها الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) **لوجدنا أنها جميعا روايات ضعيفة ومكذوبة، ولم يكن لها أثر قبل ذلك الحين، ولأدركنا عدم صحة ذكر النبي للأئمة القادمين من بعده بأسمائهم وصفاتهم واحدا بعد الآخر**.. ولو راجعنا كتب الكلام الشيعية المؤلفة في القرنين الثاني والثالث الهجريين لوجدنا أنها لم تكن تعرف نظرية تحديد الإمامة في اثني عشر إماما فقط، بل كانت تعتقد باستمرار الإمامة إلى يوم القيامة، وكذلك لو راجعنا الروايات الكثيرة السابقة المروية عن الشيعة الإمامية في القرون الثلاثة الأولى لوجدنا أنها أيضا تؤكد استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب إلى يوم القيامة، وهذا ما يتنافى مع تحديدهم من قبل في اثني عشر واحدا فقط.. **وإن ما يؤكد هذه الحقيقة**: (حقيقة عدم تحديد أسماء الأئمة من قبل) وتكوين النظرية الاثني عشرية في القرن الرابع،

وحجة الله على خلقه، مقارنة مع الأوصاف التي ذكرت في حق الأئمة السابقين وأوصلتهم إلى منزلة فوق منزلة النبوة، ووهبتهم صفات شاركوا فيها الرب ﷻ!!!.

هو عدم معرفة الأئمة بالضبط لأسماء خلفائهم، كما حدث مع الإمام الصادق (ع) الذي أوصى في البداية إلى ابنه إسماعيل، ثم أحجم عن الوصية بالإمامة إلى أي أحد من أولاده وترك الأمر غامضا ولحين الوفاة، مما أدى إلى تفرق الشيعة الإمامية وقول معظمهم - ما عدا الإسماعيلية والناووسية - بإمامة ابنه الأكبر عبدالله الأفطح، وربما لو كان يكتب لعبدالله الحياة الطويلة من بعد الصادق أو كان له أولاد، لسارت النظرية الإمامية في أعقابه وأعقاب أعقابه إلى يوم القيامة بعيدا عن الإمام موسى بن جعفر، كما سارت في إسماعيل وأبنائه. **ولو كان ثمة قائمة مسبقة بأسماء الأئمة معروفة من قبل ومنذ أيام الرسول الأعظم ﷺ لصعب جدا على أبناء الأئمة وإخوانهم ادعاء الإمامة دون المعينين المعروفين**[1]، **ولبعد جدا اختلاف الشيعة يمينا وشمالا، ووقوعهم في حيرة وغموض.. ولما كان هناك أي داع للسؤال من أي إمام عن الخليفة من بعده والإلحاح عليه بشدة في طلب الجواب، ورفض الأئمة الجواب عادة إلا بالعلامات والإشارات والمواصفات** كقولهم: إنها في الأكبر، مثلا، **ولما مات تلامذة عظام للأئمة كزرارة بن أعين، وهم لا يعلمون من هو إمام الزمان.** وأخيرا فإن عدم ظهور الإمام الثاني عشر وعدم وجود أدلة كافية وقوية وصحيحة عليه ينسف حكاية (الاثني عشرية) ويعيدنا إلى الوراء للتساؤل فيما إذا كانت نظرية الإمامة

(١) أورد الكليني بسنده قصة طويلة حول اختلاف ونزاع وقع بين محمد بن الحنفية وعلي بن الحسين في أيهما أحق بالإمامة بعد الحسين بن علي، حتى اضطرا للمباهلة عند الحجر الأسود والتحاكم إليه!!!، فأنطق الله الحجر بلسان عربي مبين!!!، وأثبت الإمامة لعلي بن الحسين. فانصرف ابن الحنفية وهو يتولى علي بن الحسين. انظر (٣٤٨/١) ك الحجة - باب (ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الامامة) - ح٥.

الإلهية هي حقا نظرية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؟ أم هي من صنع الفلاسفة والغلاة والمتكلمين؟)[1].

وقد أفاد وأجاد العلامة حيدر قلمندار في نقد النص على الإمامة وتمحيص رواياته بأسلوب يعتبر مناسبا لمخاطبة عقول المستغفلين من أتباع هذا المذهب في كتابه (طريق الاتحاد). ولأهمية ذلك النقد فسأنقله - مع اختصار يسير - في هذا الموضع لمناسبته، حيث يقول:

(١- القول بأن الله تعالى هو الذي نصب وعين الأئمة وفرض طاعتهم على العالمين وحرم الجنة على من لم يعرفهم أو لم يتبعهم، مع نسبة صفات الأنبياء لهم مثل أن الوحي يأتيهم وأن عند كل منهم صحيفة خاصة من الله تعالى يؤمر بالعمل بها، وأنهم شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة، يأتيهم الملاك ويسمعون صوته وإن كانوا لا يرونه، وأن روح القدس الذي يكون للنبي ينتقل بعده للإمام.. الخ - كما نجد ذلك في عدد من الروايات في كتبنا الحديثية الأساسية خاصة أحاديث كتاب الحجة من كتاب أصول الكافي[2]، حيث نسبت

---

(١) انظر رسالة أحمد الكاتب في رده على السيد محمد الشيرازي بعنوان: (دعوة لإعادة النظر في موضوع وجود الإمام الثاني عشر) على الرابط http://alkatib.co.uk/sh22.htm.

(٢) كحديث أن الأئمة عليهم السلام: ".. شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة" (أصول الكافي: كتاب الحجة: ٢٢١/١ فما بعد)، وأنهم: " مُحَدَّثون يسمعون صوت الملاك ولكنهم لا يرون ولا يعاينون الملاك " (المصدر السابق: ١٧٦/١ - ١٧٧)، و أنهم: " خزان علم الله وتراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض.. " (المصدر السابق: ٢٦٩/١ - ٢٧٠)، وأن: " روح القدس به حمل النبوة فإذا قبض النبي (صلى الله عليه وآله) =

إليهم في بعض الروايات صفات تفوق حتى صفات الأنبياء، أي لا يوجد في القرآن مثلها حتى للأنبياء أولي العزم، أي الرسل أصحاب التشريع، فضلا عن الأنبياء ذوي النبوة التبليغية فقط![1] - أقول أن مثل هذا القول لا يتناسب مع

= انتقل روح القدس فصار إلى الإمام.. " (المصدر السابق: ٢٧٠/١ فما بعد)، و" أن في الأنبياء والأوصياء خمسة أرواح: روح القدس وروح الإيمان وروح الحياة وروح القوة وروح الشهوة... فبروح القدس عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى... " (المصدر السابق: ٢٧١/١ فما بعد). وأن: " الأئمة لم يفعلوا شيئا ولا يفعلوا إلا بعهد من الله ﷻ لا يتجاوزونه، وأن الله ﷻ أنزل على نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) كتابا قبل وفاته فقال: يا محمد هذه وصيتك إلى النخبة من أهلك... علي بن أبي طالب وولده عليهم السلام، وكان على الكتاب خواتيم من ذهب كل إمام يفك خاتما ويعمل بما فيه ثم يدفعه لمن بعده فيفك خاتما ويعمل بما فيه... الحديث " (المصدر السابق: ٢٧٩/١ فما بعد، الحديث ١ و ٤). بل في حديث صريح منسوب للإمام الصادق عليه السلام: "الأئمة بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي، فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه و آله) " (المصدر السابق: ٢٧٠/١).

(١) كالأحاديث التي تصف علم الأئمة عليهم السلام بأنهم: "يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يخفى عليهم شيء" (أصول الكافي: كتاب الحجة: ٢٦٠/١)، وأنهم: "يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل" (المصدر السابق: ٢٥٥/١ فما بعد)، وأن: "الإمام لا يخفى عليه كلام (لغة) أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح.. " (المصدر السابق: ٢٨٥/١)، وأن: "عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله ﷻ و أنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها" (المصدر السابق: ٢٢٧/١)، وأن: " أعمال العباد تعرض عليهم في الصباح والمساء.. " (المصدر السابق: ٢١٩/١ فما بعد)، وأن: " عندهم ألواح موسى وعصاه وقميص آدم (الذي ألقي على وجه يعقوب فارتد بصيرا) وخاتم سليمان (الذي كان يسخر به الجن والشياطين).. " (المصدر السابق: ٢٣١/١ - =

قاعدة ختم النبوة التي هي موضع اتفاق جميع فرق المسلمين وإجماع الأمة قاطبة. إذ أن نصبَ الله تعالى وتعيينه أئمةً بمثل تلك الخصائص التي هي من خصائص الأنبياء وفرضَ طاعتهم على كل بني الإنسان ـ **سيكون بمثابة بعث أنبياء جدد بعد نبينا محمد ﷺ، بل إن تلك الخصائص المذكورة للأئمة عليهم السلام أعلى وأهم من خصائص الأنبياء المبلغين الذين كانوا يبعثون لتأييد وتبليغ رسالة النبي الذي سبقهم**[1]، أو على الأقل ليست دونهم مرتبة، وهذا لا يتفق أبدا مع

=

٢٣٢). أو الأحاديث التي تصف خلقتهم بأوصاف خارجة عن أوصاف سائر البشر مثل أن: " للإمام عشر علامات: يولد مطهرا مختونا وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، ولا يجنب، تنام عينيه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه كرائحة المسك والأرض موكلة بستره وابتلاعه... الحديث" (أصول الكافي: كتاب الحجة/ باب مواليد الأئمة عليهم السلام، حديث ٨، ٣٨٥/١ فما بعد)، ورواية أخرى أن الإمام: " إذا وقع من بطن أمه وقع واضعا يديه على الأرض رافعا رأسه إلى السماء، فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم لِلَّه أنزله من السماء إلى الأرض، وأما رفع رأسه إلى السماء فإن مناديا ينادي من بطنان العرش من قبل رب العزة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه يقول: يا فلان بن فلان، اثبت تثبت، فلعظيم ما خلقتك، أنت صفوتي من خلقي وموضع سري وعيبة علمي وأميني على وحيي وخليفتي في أرضي... فيجيبه (الإمام المولود) واضعا يديه رافعا رأسه إلى السماء: (شهد الله أن لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم) آل عمران/١٨" (المصدر السابق نفس الكتاب والباب: حديث رقم ١)، وأن "الإمام يمكن أن يقوم بالحجة وهو ابن ثلاث سنين"! (المصدر السابق: ٣٢١/١، الأحاديث ١٠ و ١٣)، وأن: "الله خلقهم من نور عظمته وخلقت أبدانهم من طينة مخزونة لم يخلق منه أحد إلا الأنبياء.. الحديث" (المصدر السابق: ٣٨٩/١).

(١) أي مثل كثير من أنبياء بني إسرائيل الذين لم يبعثوا برسالة أو كتاب جديد، بل كانوا على =

مبدأ ختم النبوة، فإذا كانت العهود التي سبقت نبينا الخاتم ﷺ احتاجت لمثل أولئك الأنبياء المبلغين بعد أنبيائهم، فإن عهد الرشد الذي وصلت إليه البشرية بعد خاتم النبيين وسد باب النبوة والرسالة نهائيا، برسالة سيدنا محمد ﷺ لم يبقِ مجالا لبعث أنبياء بعده. فإن قيل: لا أحد يعتبر أو يسمي الأئمةَ أنبياءَ، بل رواياتنا تمنع وتكره تسميتهم بذلك بشدة، قلنا إن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً، فالعبرة ليست بالاسم بل بالمعنى، فإذا نسبت لأولـئك الأئمة كل أوصاف الأنبياء وخصائصهم الإلـهية مثل التعيين من الله تعالى وفرض طاعتهم على العالمين ووحي الله تعالى إليهم بواسطة الملاك وروح القدس الخاص بالأنبياء وعصمتهم المطلقة وأن كل واحد منهم عنده كتاب خاص من الله تعالى يعمل به، وأن معرفتهم والإيمان بهم شرط النجاة الأبدية يوم القيامة... الخ، فهم كالأنبياء بكل معنى الكلمة وإنكار ذلك مجرد تلاعب بالألفاظ. وأنا أعتقد أن الذين يصرون كل هذا الإصرار على الإمامة المنصوص عليها من الله، لم يدركوا كما يجب معنى ختم النبوة.... لذلك نرى... أن النص من جانب الله، على إمامة وحكم أفراد معينين، إن تم مثله قبل ختم النبوة، - مع أننا لم نجد مثل تلك الأوصاف الخارقة التي تنسَب للأئمة عليهم السلام حتى للأنبياء المبلغين السابقين! - فإنه ليس معقولا ولا يمكن أن يتم بعد ختم النبوة والرسالة بنوعيها التشريعي والتبليغي.

٢- إن تعيين ونصب عدد معين من الأشخاص سواء اثنا عشر أو إحدى

=

شريعة التوراة وإنما بعثوا للهداية وإرشاد الخلق وإحياء التوراة والعمل بالدين ونصرته، مثل يوشع بن نون وصموئيل وحزقيل ودانيال و... وزكريا و يحي ومئات الأنبياء الذين كان يبعث العشرات منهم أحيانا في نفس الوقت. قاله (قلمندار).

عشر أو سبع عشر.. الخ لحكم البشرية وسياستها لمدة مئات آلاف السنين إلى يوم القيامة أمر مخالف للعقل وللمنطق ولواقع الحياة، لأن المدة التي يمكن لهؤلاء الاثني عشر شخصا أن يعيشوا فيها ويحكموا الناس فعلا، لن تتجاوز المائتين وسبعين إلى ثلاثمائة عام! في حين أن الإسلام دين أبدي خالد، والمسلمون يحتاجون لحاكم فعلي يسوسهم وينفذ فيهم أحكام الله تعالى في جميع الأزمنة والأعصار، حيث لا يجوز تعطيل أحكام الشرع ولا للحظة واحدة. فلا بد أن يكون الشارع المقدس قد بيَّن الطريق والمنهج الكلي في قضية الحاكم واختياره عندئذ، لأنه لا يمكن أن يترك الشرع هذا الأمر الحياتي دون أن بيان إطاره أو خطوطه العريضة الكلية للناس وهو الدين الأبدي الكامل. فإذا أقر **القائلون بالنص على وجود مثل هذا التعليم لكن قيدوه بما بعد انتهاء عهد ظهور الأئمة المنصوبين المنصوص عليهم، أرجعنا نحن نفس هذا التعليم إلى كل الفترة الزمنية التي تتلو رحلة النبي ﷺ إلى يوم القيامة بلا استثناء، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تفاوت في تعاليم الشرع بين فترة زمنية وفترة أخرى أي لا يمكن أن يكون لجزء من زمان ما بعد النبي ﷺ تعليم ما، ولبقية هذا الزمان إلى يوم القيامة تعليم آخر، إلا بدليل، ولا دليل لدينا أصلا إلا مجرد الادعاء.**

٣- النص من جانب الله تعالى على أشخاص معينين بأسمائهم ليكونوا حكاما على الناس، في العصر الذي بلغت فيه البشرية سن الرشد وختمت به النبوات وحُفِظ فيه الكتاب السماوي الخالد بلا تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقصان، أمر لا ينسجم مع فلسفة التشريع وهدف الخلق الذي هو ابتلاء الناس وامتحانهم. فقد صار على المسلمين الآن أن يديروا مجتمعاتهم بأنفسهم ويُمْتَحنوا في مدى

التزامهم بالعمل بمشيئة الله وتعاليم كتابه. عليهم - بالرجوع إلى أوامر الشرع المقدس ونواهيه - أن ينتخبوا رئيسهم وأن يميزوا بين الصالح والطالح وبين المتقي والفاجر، ثم يكونوا رقباء عليه يطيعوه ويعينوه إذا أصاب ويسددوه ويقوموه إذا انحرف، **أما إذا عيَّن الله تعالى فردا أو أفرادا مخصوصين لحكم وسياسة المسلمين على الدوام، فإن كل فلسفة ابتلاء الناس وامتحانهم وفتنتهم هذه تبطل، وتصبح كل أوامر و نواهي الشرع التي تبين من تجب طاعته ومن يتوجب عصيانه، بلا معنى**، حيث يخرج الاختيار من يد الفرد والجماعة عندما يتوجب عليهم الطاعة العمياء للقائد الحاكم الذي له القدرة بسلطته على إجبار الناس على تنفيذ أقواله واتباع أوامره، **خاصة أن القائلين بالنص يعتقدون أن المنصوص عليهم معصومون مطلقا فلا مجال للسؤال والنقاش عند إطاعة** أوامرهم. هذا في حين أننا نرى في القرآن الكريم آيات عديدة تحدد من تجب طاعته ومن تجب معصيته - ثم ذكر الآيات - **فلو كان ثمة أئمة منصوص عليهم ومعصومون، وبالتالي الوحيدون الذين تجب طاعتهم المطلقة على المؤمنين، لقال الشارع عليكم طاعة فلان وفلان فقط، ولما كان هناك حاجة لمثل تلك الأوامر والنواهي الكلية!** في حين أن هذه التعاليم تعتبر دستورا تسترشد بها الأمة في تعيينها لحاكمها، وتميز به بين اللائق لهذا المقام ومن لا يليق به. أي أن زمن المسؤولية حل ابتداء من عهد ختم النبوة. في الواقع إن الإسلام أكثر حسن ظن بالبشرية من القائلين بالإمامة المنصوصة[1].

---

(١) قال قلمندار: أرجو أن ينتبه القراء جيدا لهذه النقطة. فكما يقول الأستاذ مرتضى مطهري: ((لقد كان وضع البشر في الأدوار السابقة يشبه تلميذ المدرسة الذي يعطى كتابا ليتعلم منه، فإذا به يحوله إلى مزق بعد عدد من الأيام، أما البشرية في الدور =

٤- لم يكن لأي نبي من الأنبياء السابقين ولا في أي شريعة من الشرائع الإلـهية الماضية أئمة منصوص عليهم وحكام معصومون يجب على الأمة طاعتهم تعبدا و ديانة، ولا كان لأي من الأنبياء السابقين وصيا معينا للحكومة. **والادعاء بأن لكل نبيٍّ وصيٌّ نصَّ عليه ليخلفه في شأن الحكم واستلام زمام الأمور ادعاء عار من الحقيقة ولا أساس له**، ولا غرو فمثل هذا لو حصل يكون كما أوضحنا سالفا، نقضا للغرض المراد من وراء تشريع الشرائع، أعني امتحان الناس واختبارهم، إذ يسلب من الناس (المحكومين) مجال الاختيار والتميز بين الصواب والخطأ في كل فعل وأمر، **والقرآن المجيد والعقل السليم لا يصدقان مثل هذا الادعاء، كما لا يوجد في التاريخ ما يؤيده**. نعم يمكن للنبي أن يعين وصيا أو أوصياء للقيام بأمور شخصية خاصة مثل غسله وكفنه ودفن جثمانه وأداء ديونه أو القيام بشأن عياله وأولاده الصغار ونحو ذلك، أما تعيين وصي ليكون إماما وحاكما ورئيس سلطة بأمر الله فهذا ما لا يفعله لأنه مخالف ومناقض لحقيقة الدين والغرض منه. فليس إذن في دين الإسلام، الذي هو في الحقيقة الدين الأساس والنبع الذي نبعت منه جميع الرسالات السماوية، مثل هذا الأمر.

٥- فور وفاة النبي ﷺ قام المهاجرون والأنصار، دون إضاعة للوقت، بالاجتماع في سقيفة بني ساعدة لتعيين الرئيس الذي سيكون حاكما عليهم، وأخذوا يتناقشون ويتشاورون لتحقيق هذا الغرض مما يفيد أن هذا الأمر سبيله

=

الإسلامي (دور ختم النبوة) فتشبه العالم كبير السن الذي يعتني بكتبه ويحفظها غاية الحفظ رغم رجوعه المتكرر إليها)) (كتاب ختم النبوة، ص ٤٩).

في نظرهم هو البحث والتشاور، وأن إقامة الحاكم هو بلا شك واجب شرعي ضروري على المسلمين، ولم يأت خلال المناقشات - كما بيَّنا - أي ذكر لكون الحاكم لا يُختار بل هو منصوص عليه من الله، ومن البديهي أنه لو كان للحكومة أي ارتباط بالنص والتعيين الإلـهي، لوقعت الإشارة لذلك ولذكَّر به البعض على الأقل، مع أن أحدا لم يتكلم بمثل هذا أبدا، ولا أحد طلب من الرسول ﷺ أن ينصب لهم الحاكم بنفسه لأنهم كانوا يدركون أن هذا مناف لأصل التكليف.

٦- لم يُسْمَع في تاريخ جميع حكومات الدنيا منذ أن وُجدت الدولة والحكومة على وجه الأرض، بحكَّام منصوص عليهم من الله ومعينين من قِبَلِه إلا لدى القائلين بذلك من الشيعة(١)! اللَّهُمَّ إلا لدى الملوك الجبابرة كفراعنة مصر

(١) وقد أورد الكليني بسنده أن عبدالملك بن أعين قال لأبي عبدالله (ع): إن الزيدية والمعتزلة قد أطافوا بمحمد بن عبدالله - يعني به بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الملقب بالنفس الزكية وهو من أئمة الزيدية - فهل له سلطان؟ فقال: والله إن عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الأرض، لا والله ما محمد بن عبدالله في واحد منهما)، وبسنده عن فضيل بن سكرة قال: دخلت على أبي عبدالله (ع) فقال: يافضيل أتدري في أي شيء كنت أنظر قبيل؟ قال: قلت: لا، قال: كنت أنظر في كتاب فاطمة (ع) ليس من ملك يملك الأرض إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وما وجدت لولد الحسن فيه شيئا) انظر كتاب الكافي (٢٤٢/١) ك الحجة/ باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة (ع) - ح٧ و ٨. قال المجلسي: (ولعل الكتابين الجفر ومصحف فاطمة (ع)). انظر (مرآة العقول) (٦٠/٣). قلت: فإذا كانت هذه الكتب موجودة فلماذا لم تظهر بعد وفاة النبي ﷺ لكي لا يدعو الصحابة يختلفوا في السقيفة، ويعصموا دماء المسلمين التي ذهبت هدرا بسبب الحروب من أجل الإمامة، =

وملوك فارس وأباطرة اليابان والصين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء الشمس ووارثي السلطان على الدنيا (وأن الملك حقهم الإلهي) تتوارثه ذريتهم جيلا بعد جيل. ومثل هذا الادعاء كان من الممكن أن يلقى قبولا في قرون الظلام وعصور الجهل القديمة، أما اليوم وبفضل نور الدين والعلم، لم يعد لمثل هذه الادعاءات رونق ولا قبول، سيما أن الناس رأت كيف أنه لما يصبح المُلْكُ وراثيا فسيأتي إليه لا محالة من لا يتصف بالصفات الضرورية للحاكم كالعلم والعدالة والسياسة والشجاعة)[1].

* وأما النقد الخاص المتعلق بـ(المرويات)؛ فيمكن إجماله في الأمور التالية:

أولا: أن رواة أحاديث الإمامية على وجه العموم، والكافي على وجه الخصوص؛ أحوالهم لا تؤهلهم لقبول أخبارهم في مسائل الدين عموما، ومسائل الاعتقاد خصوصا، وعقيدة الإمامة بوجه أخص، كما تشهد بذلك كتبهم الموافقة والمخالفة[2].

=

ويريحوا الشيعة أنفسهم من الانقسامات التي كانت تحصل بينهم بعد وفاة كل إمام من أئمتهم، ولا يعيشوا فترة الحيرة التي حصلت بعد وفاة الحسن العسكري، إلى غير ذلك من التساؤلات التي تدلل وبكل صراحة على أن هذا المذهب مبني على روايات متناقضة يكذب بعضها بعضا.

(١) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لحيدر علي قلمداران ص(٣١-٣٤).

(٢) كما فعل ذلك المجلسي في شرحه لأصول الكافي، والبرقعي في كتابه كسر الصنم. ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تعليقه على باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني: (روى في هذا الباب ٤١ حديثاً. قال المجلسي: عشرة منها ضعيفة ومجهولة، وأكثر رواتها إما كذابون كسهل بن زياد، ومحمد بن الجمهور أو مجهولون كجعفر بن يحيى والخيراني أو مهملون كمحمد بن أحمد النهدي، ... ومالك بن أشيم، أو من الواقفية كابن قياما. والآن هل

=

ثانيا: الروايات التي تحدد الأئمة باثني عشر إماما تعارضها روايات أخرى تفيد بأن عددهم مضطرب حتى وصل إلى ثلاثة عشر إماما؛ مما يعني أن النص الوارد في ذلك مختلق موضوع.

فقد أورد الكليني في بعض روايات الكافي ما يدل على أن عدد الأئمة غير منضبط ومحدد باثني عشر إماما؛ حيث سأسوق منها ما يلي:

الأول: أن عددهم غير محصور؛ حيث أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (ولاية الله أسرها إلى جبرائيل عليه السلام، وأسرها جبرائيل إلى محمد صلى الله عليه وآله، وأسرها محمد إلى علي، وأسرها علي إلى من شاء الله...)[1]. قال المازندراني: (وأسرها علي إلى من شاء الله من أولاده الطاهرين وأهل السر من المؤمنين)[2].

فهذا يعني أن عددهم غير محدد ولا منصوص عليه، وإنما الحق لعلي رضي الله عنه أن يُسرها لمن شاء بناء على ما أسره بها له النبي ﷺ. ولا شك أن هذا يناقض الروايات التي تفيد عدم علم بعض الأئمة بالذي يليهم في الإمامة، ويؤيده الاختلاف الذي حصل عند الإمامية من حيث كون (سابعهم) هو قائمهم، وهو الأمر الذي استقر عليه الإسماعيلية، والروايات التي تفيد بأن عددهم أقل من ذلك، كما روى شيخ الإمامية فرات الكوفي بسنده إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين قال: (إنما المعصومون منّا خمسة، لا والله ما لهم سادس)[3].

يمكن أخذ المسائل الاعتقادية من رجال كهؤلاء؟!.) ص(٢٤٥) والأمثلة الأخرى كثيرة وخصوصا في روايات النص على الأئمة. انظر ص(٢٢٣-٢٣٠-٢٣٣حتى ٢٤٤).

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢٤) باب: الكتمان - ح١٠.

(٢) انظر كتاب شرح أصول الكافي (١٣٢/٩).

(٣) انظر كتاب تفسير فرات ص(٣٣٩) ح٤٦٤.

الثاني: أن عدد الأئمة أحد عشر إماما؛ حيث أورد بسنده عن أبي بكر الفهفكي قال: كتب إلي أبو الحسن عليه السلام: (أبو محمد ابني أنصح آل محمد غريزة، وأوثقهم حجة وهو الأكبر من ولدي وهو الخلف وإليه ينتهي عرى الإمامة وأحكامها، فما كنت سائلي فسله عنه، فعنده ما يحتاج إليه)[1].

فهذا يعني أن نهاية عدد الأئمة أحد عشر إماما، لأن المراد بأبي محمد هنا هو الحسن العسكري والد القائم المنتظر صاحب السرداب. قال البرقعي: (وفي هذا الباب الخبر الحادي عشر يبطل المذهب الاثني عشري لأن الإمام العاشر قال: تنتهي سلسلة الإمامة بأبي محمد وإليه تنتهي عرى الإمامة وأحكامها)[2].

الثالث: أن عدد الأئمة ثلاثة عشر إماما؛ وفيها روايتان:

الرواية الأولى: ما أورده بسنده عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي)[3].

وبمراجعة أسماء الأئمة نجد أن أربعة منهم يسمى عليا وليس ثلاثة فقط، مما يعني:

* إخراج علي بن أبي طالب رضي الله عنه منهم لتستقيم التسمية بثلاثة، ولكن

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٧٦/١) باب: الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام - ح١١.

(٢) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٢٤٧).

(٣) انظر كتاب الكافي (٥٣٢/١) باب: ما جاء في الإثنى عشر والنص عليهم، عليهم السلام - ح٩.

سيختل عدد الأئمة لأن عليا ﷺ هو الأصل.

* أو تقصر تسمية الثلاثة على أولاد فاطمة دون زوجها ﷺ لتستقيم التسمية، ولكن سيختل عدد الأئمة لأنه مرتبط بلفظة (ولدها) التي توجب إخراج علي ﷺ، وهذا لا يستقيم كسابقه.

* أو يؤتي بتأويل بعيد جدا فيقال: (لا منافاة بين قوله (اثنا عشر) وقوله (من ولدها). لأن الأول باعتبار البعض، والثاني باعتبار الجميع)[1].

* أو يحكم بضعف الرواية هروبا من الإشكال في الجواب لكي لا يفسد الأصل العددي الذي قامت عليه عقيدة الإمامة وتسمت به هذه الطائفة، وهذا الأخير هو الذي فعله المجلسي بقوله: (الحديث التاسع: ضعيف)[2].

الرواية الثانية: ما أورده بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (**إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها،... فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا**)[3].

وهذه الرواية أصرح من سابقتها، وخصوصا مع وجود العطف الذي يقتضي المغايرة، ولذا فقد كان جواب شراح الكافي عنها بما يلي:

---

(١) قال المازندراني: " قوله (فعددت اثنى عشر) أي فعددت الأوصياء أو أسماءهم جميعا اثنى عشر، فلا ينافي هذا قوله من ولدها لأن الأول باعتبار البعض، والثاني باعتبار الجميع ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٧٣/٧).

(٢) انظر كتاب مرآة العقول (٢٢٨/٦).

(٣) انظر كتاب الكافي (٥٣٤/١) باب: ما جاء في الإثنى عشر والنص عليهم، عليهم السلام - ح١٧.

* تجاهل هذا العطف، والحديث عن تفسير بعيد على الشق الأول كما فعل المازندراني بقوله: (هم اثنا عشر مع فاطمة (عليهما السلام))[1].

* أو الحكم بضعف الرواية هروبا من الإشكال في الجواب عنها كما فعل المجلسي تجاهها بقوله: (الحديث السابع عشر: ضعيف)[2].

ثالثا: الآيات التي قيل أنها نزلت في فضائل علي ﷺوولايته[3] والتي تعتبر عمدة في إثبات مسألة الإمامة من القرآن الكريم؛ يلاحظ خلوها تماماً من اسم الأمير والأئمة أو ما يفيد نزولها فيهم، بالإضافة إلى أن الروايات التي تم تأويلها بها لتدلل على نزولها فيه وفي إمامته؛ لا تخلو من كونها إما موضوعة لا يصح منها شيء، أو صحيحة ولكن لا تخدم غرض الاستدلال لأنه ليس فيها الدلالة المطلوبة[4].

قال البرقعي: (لا يخفى أن الشيعة الإمامية درجت على اعتبار الإمامة من أصول الدين، واعتقدت أن الأئمة الاثني عشر مفترضو الطاعة، منصوص عليهم ومنصوبون من قبل الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله) للعالمين،

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٨٠/٧).

(٢) انظر كتاب مرآة العقول (٢٣٢/٦).

(٣) كمثل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]. وقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة:٥٥]. وقوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة:٦٧]. وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، وغيرها.

(٤) انظر كتاب (الإمامة والنص) لفيصل نور ص(٢٣٩).

واعتبرت منكر ذلك خارجا عن حقيقة الإيمان محروما من السعادة بل مخلدا في نار جهنم، مهما كان المنكر لذلك مسلما مؤمنا بالله تعالى ورسوله قائما بجميع فرائضه الدينية! ومستند الشيعة الإمامية في عقيدتهم هذه ليس إلا الأحاديث والأخبار التي جاءت في كتبهم وادعوا تواتر مضمونها تواترا معنويا. وإلا فليس في كتاب الله تعالى ذكرٌ صريحٌ ولا خبر عن إمامة الأئمة الاثني عشر، اللَّهُمَّ إلا بالتأويل والتقدير بالقوة لبعض الآيات، لحملها على مفاد الأخبار الواردة، لكن مثل هذا التأويل، وطبقا لصريح آيات القرآن، لا يجوز أبدا، ذلك لأن الله ﷻ جعل القرآن كتابا بيِّناً مفصلاً ونورا مُبِيْنَاً وهدىً للناس، ويسَّره للذكر واعتبره قابلا للفهم والتدبر، وفرقانا يفرق بين الحق والباطل، ومعنى ذلك كله أن القرآن كتاب واضح بيِّن على المسلمين أن يرجعوا إلى بيانه ويتدبروا معانيه الظاهرة ويفهموه لكي يميزوا به بين الحق والباطل، فما وافقه من حديث أو خبر قبلوه، وما خالفه تركوه، فيجب فهم معاني الأخبار على ضوء ما يقوله القرآن، لا أن تحمل آيات القرآن ويلوى عنقها لتنطبق على مفاد الأخبار!)[1].

ويقول الدليمي: (حين لم يجد الإمامية - ولو - آية واحدة تذكر الإمام وتعيِّنه بصراحة تقطع الشك، وتسكت المعارض... لجأوا إلى صنع الروايات المصرحة بما يشتهون. ومنها روايات تفسر الآيات على هواهم. ومنها ما تجعل الأئمة بمنزلة الرسول ﷺ. ومنها ما تجعله بمنزلة الإله!. ولو كان الأمر كما يقولون لجاء ذكر (الإمام) صريحاً في القرآن. ألا يستحق (الإمام)، وهو بهذه المنزلة والخطورة، أن

(١) انظر مقدمة كتاب (طريق الاتحاد) لحيدر علي قلمداران ص(٥) بقلم آية الله أبو الفضل البرقعي.

ينوه الله عنه - ولو - بآية واحدة صريحة تشفي الصدر.. وتذهب غيظ القلب.. وتقطع الشك.. وتريح النفس؟! آية واحدة!!. إن هذا يدلل بوضوح على كذب تلك الروايات. ومن الملاحظات المطردة: أن جميع الآيات القرآنية التي يحتج بها الإمامية غير صريحة في الدلالة على (الإمامة). على عكس الروايات التي يوردونها. فإنها غالباً ما تكون صريحة في ذلك؟! فما السر في هذا التباين؟! في مقابل ذلك نجد جميع الآيات الواردة في أصول الدين وأساسياته الثابتة صريحة الدلالة واضحة ناطقة نصا بالأصل ومصرحة به بما لا مزيد عليه ولا يحتاج إلى شرح أو تبيين. وإذا كان ثمة رواية فإنها لا تضيف شيئاً يتعلق بإثبات الأصل أو توضيحه. وإنما تؤيد أو تفصل في فرعياته لا أكثر. الأمر الذي لا نجده في أصول الإمامية التي انفردوا بها! إن روايات الإماميةلا تنحصر وظيفتها في تأييد ما صرحت به الآيات من الأصول وتفصيلها. وإنما تقوم على توجيه الآيات وتقويلها! فكأنَّ الرواية تقول للآية: قولي كذا، انطقي بكذا، إنك تقصدين كذا وتعبرين عن كذا ... وهكذا. . وهذا مما يوجب على كل عاقل متدبر أن يرتاب في أمر هذه الروايات، ليتأكد أنها قد صنعت خصيصاً ووضعت من أجل توجيه الآيات وإنطاقها بما تأباه من المعاني وإلا لما نطقت الرواية بما سكتت عنه الآية!)[1].

رابعا: أن كثيرا من الصفات التي وصف بها الأئمة لا تليق بل ولا تجوز إلا لله[2]، فكيف يرضى بذلك هؤلاء الأئمة، وهل لها في النصوص الشرعية من

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٢٤-٣٢٦).

(٢) ومن ذلك، ومما تقشعر له الأبدان ما أورده بسنده إلى أبي جعفر (ع) قال: ياجابر: (إذا كان يوم القيامة جمع الله ﷻ الأولين والآخرين لفصل الخطاب دعي رسول الله صلى الله =

القرآن والسنة الصحيحة مستند صحيح. إن وصفهم ببعض الصفات فضلا عن كون الاعتقاد به وتصديقه يعتبر مخرجا من الملة؛ فإن واقع الأئمة عليهم السلام يكذبه وينفيه[1].

عليه وآله ودعي أمير المؤمنين (ع) فيكسا رسول الله صلى الله عليه وآله حلة خضراء تضئ ما بين المشرق والمغرب ويكسا علي (ع) مثلها ويكسا رسول الله صلى الله عليه وآله حلة وردية يضئ لها مابين المشرق والمغرب ويكسا علي (ع) مثلها ثم يصعدان عندها ثم يدعى بنا فيدفع إلينا حساب الناس، فنحن والله ندخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يدعى بالنبيين (عل) فيقامون صفين عند عرش الله عز وجل حتى نفرغ من حساب الناس، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بعث رب العزة عليا (ع) فأنزلهم منازلهم من الجنة وزوجهم، فعلي والله الذي يزوج أهل الجنة في الجنة وما ذاك إلى أحد غيره كرامة من الله عز ذكره وفضلا فضله الله به ومنَّ به عليه، وهو والله يدخل أهل النار النار وهو الذي يغلق على أهل الجنة إذا دخلوا فيها أبوابها لأن أبواب الجنة إليه وأبواب النار إليه) الكافي (١٥٩/٨) رواية بعنوان: حديث الناس يوم القيامة.

(١) فقد أورد الكليني في باب (أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة) رواية عن سدير يقول: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (إن قوما يزعمون أنكم آلهة، يتلون بذلك علينا قرآنا: " وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله " فقال: ياسدير سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء وبرئ الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم، قال: قلت: وعندنا قوم يزعمون أنكم رسل يقرؤون علينا بذلك قرآنا: " يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم " فقال: ياسدير سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء وبرئ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم). انظر ك الحجة (٢٦٩/١) ح٦.

خامسا: الروايات التي اعتمد فيها على نصوص أهل السنة والجماعة في مسألة الإمامة؛ باطلة في أصلها، أو على فرض صحتها فهي باطلة في دلالتها، ولا حجة فيها عليهم.

وختاما: وكما قال السبحاني -في معرض رده على من زعم أن التشيع صنيعة ابن سبأ-: (وأخيرا فقد تبين وبدون شك بطلان وفساد هذه النظرية المختلقة حول نشأة التشيع، والتي لم تصمد أمام النقد والتمحيص، بل وتحمل بذور سقوطها في ذاتها)[1]؛ فإني أقول: وأخيرا فقد تبين وبدون شك بطلان وفساد هذه النظرية المختلقة حول عقيدة الإمامة، والتي لم تصمد أمام النقد والتمحيص، **بل وتحمل بذور سقوطها في ذاتها والروايات المصطنعة لأجل إثباتها.**

وإني لأتعجب أشد العجب من عقول قبلت هذه المرويات منذ زمن تأليفها حتى اليوم، وأدعوها مع كل صاحب عقل منصف متجرد للحق من أتباع هذه الطائفة الاثني عشرية ليتأمل فيها، ويعيد قراءتها ليرى مدى الاستغفال الذي يمارسه صانعو هذا المذهب مع أتباعه[2].

---

(١) انظر (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية) لجعفر السبحاني ص(٦٧-٨٠).

(٢) يقول أحمد الكاتب: (تحدثت مرة مع أحد "رجال الدين" بإسهاب عن موضوع وجود المهدي وشرحت له بالتفصيل كل الأدلة المتوافرة وناقشتها بدقة.. فسكت طويلا وبدأ يتأملني، فتوقعت منه أن يعلن موقفه المؤيد أو يرد علي بشيء، ولكنه قال بشيء من العتاب والحسرة: نحن نجلس على سفرة صاحب الزمان (الإمام المهدي) ونأكل من (خمسه) فهل تريد أن تطوي هذه السفرة؟ عندها عرفت ما هو السر الذي يكمن وراء محاربة بعض رجال الدين ورفضهم لبحث موضوع الإمام المهدي بالمرة، أو طرحه للنقاش في وسائل الإعلام العامة) مقالة بعنوان: لماذا يرفض علماء الشيعة الحوار حول =

(أيها الباحثون عن الحقيقة!!.. الدين أمر عظيم، قائم على اليقين. أرسى الله جل وعلا دعائمه وأصوله على أساس مكين من الأدلة اليقينية القطعية التي لا تقبل الشك أو اختلاف الأنظار لا في ثبوتها ولا دلالاتها، أودعها كتابه العظيم آيات محكمة ونصوصاً صريحة مفصلة: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (البقرة: ٢). وليست دعائم الدين وأصوله عرضة لأن توضع وتثبت بسوانح الأفكار وشوارد الخواطر والأنظار. أو الاستنتاجات العقلية والترتيبات أو (الفذلكات) الفكرية، أو استنطاق النصوص وتحميل الألفاظ فوق ما تحتمل، أو اقتناص الشبهات والظنون، أو تركيب العبارات وتلصيقها -وإن اقتضى الأمر- فتفكيكها وتمزيقها للخروج بمعاني جديدة ومقاصد محدثة لم توضع تلك العبارات لها أساساً!

إن هذه الوسائل المعوجة والطرق المتعرجة هي (السبل) التي سلكها الإمامية لإثبات (الإمامة) كأصل دون استناد إلى نصوص صريحة قطعية الدلالة من القرآن. ولو كانت أصول الدين ودعائمه بهذا المستوى من الهوان عند الله لخضنا مع الخائضين، وقلنا بـ(إمامة) من نهوى ونتشهى من الأئمة، وبصورة قد تكون أكثر قبولاً وإقناعاً، وأقوى حجة وأقرب دلالة.

إن أصول الدين لها طريقها الرباني اللاحب.. وصراطها الواضح المستقيم. إنها -باختصار جامع مانع- آيات قرآنية.. صريحة جلية. ليس غير. وإلا فإن كل من أراد استطاع أن يثبت ما شاء من (الأئمة) لانعدام هذا الضابط الجامع المانع.

شخصية مهدي الشيعة محمد العسكري؟ نشرت في جريدة (الزمان) الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٦.

وهو الواقع؛ فتاريخ الشيعة خير شاهد وأوضح مثال؛ لقد أحصيت في كتابي (العصمة) أكثر من خمسين (إماماً) للشيعة! وأكثر من عشرين (مهدياً) لهم خلال القرون الثلاثة الأولى فقط!! احتج لهم أصحابهم بمثل ما احتجت به الشيعة الاثني عشرية من حجج، ليست واحدة منها آيةً من الكتاب صريحةً قط! وهذا من أوضح الأدلة على بطلان (الإمامة)، بل بطلان المنهج الإمامي برمته في إثبات الأصول)[1].

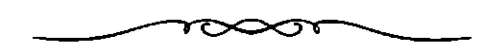


(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) للدليمي ص(٣٤٩-٣٥٠).

المبحث الرابع
موقف الكليني ممن جحد الإمامة وأنكرها

بعد أن تبين لنا فيما سبق أهمية عقيدة الإمامة في مذهب الإمامية وعند الكليني، لاحظت أن الكليني قد تعرض لمنكرها بأحكام قاسية ستتضح بواسطة مطالب هذا المبحث. ولعل المعني بها أولاً صحابة رسول الله ﷺ وفيهم: آل بيته ويدخل فيهم زوجاته جميعا وبناته، وكذلك خلفاؤه الثلاثة من بعده، ثم بقية أصحابه ﷺ، ثم يليهم بالقصد كل من اعتقد عقيدتهم في الإمامة من التابعين وأتباعهم وبقية الأمة حتى قيام الساعة.

ولعلي أتحدث في هذا المبحث عن مطلبين هما:



۞ المطلب الأول: موقف الكليني من عموم الأمة:

إن المتتبع لمرويات الكليني في كتابه الكافي سيجد أنه قد وقف من عموم الأمة بسبب عقيدة الإمامة مواقف خطيرة يترتب عليها الحكم بكفرهم وردتهم وفسقهم وضلالهم وغير ذلك من الأحكام التي ما أنزل الله بها من سلطان، وليس لمطلقها من دليل ولا برهان. حيث عقد ثلاثة أبواب متتالية في كتاب الحجة أورد فيها ثلاثاً وعشرين رواية[1] تدور حول هذه الأحكام، أقتبس منها ما يلي:

الأولى: ما أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، **ومن جحد إماما من الله**، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيبا)[2]. وبسنده أيضا عن أبي عبدالله بلفظ: (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم..... الخ)[3]. فهذه الروايات تدل على أن جاحد إمامة أي من أئمة الاثني عشرية؛ فإنه ممن لا يكلمه الله ولا ينظر إليه ولا يزكيه، وله عذاب أليم يوم القيامة، وهذه العقوبة - وإن كانت قد وردت في بعض أصحاب الكبائر - لكنها

---

(١) انظر مثلا الروايات التالية في الكافي كتاب (الحجة): (٣٧٣/١ - ٣٧٤) باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل - ح٤ و ٦ و ١١ و ١٢. و (٣٧٥/١) باب: فيمن دان الله بغير إمام من الله - ح٣. و (٣٧٦/١- ٣٧٧) باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى - ح؟ و ٣ و ٤.

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٧٣/١) ك الحجة/ باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٧٤/١) ك الحجة ح١٢.

عند الكليني في هذا الباب يراد بها الكافر كما ستوضحه روايات الباب لاحقا، وكما أفاده شراح الكافي[1].

الثانية: ما أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركا بالله)[2]. فهذه الرواية تدل على حكم من أطاع إماما آخر ممن أجمع المسلمون على إمامته، ولم يكن من أئمة الاثني عشرية؛ أنه مشرك[3].

الثالثة: ما أورده بسنده عن أبي جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ قال: هم والله أولياء فلان وفلان،

---

(١) وقد ذهب المجلسي في شرحه إلى تفسير هذه الرواية بما ورد في سورة البقرة آية (١٧٤) وسورة آل عمران آية (٧٧) وأن كل واحد من هؤلاء الثلاثة داخل فيمن كتم ما أنزل الله من الكتاب، لدلالة الآيات على إمامة أئمة الحق عموما وخصوصا، وعلى أن من لم يؤمن بما نزل في الكتاب فهو كافر، وأن المراد بالعهد في آية آل عمران عهد الإمامة. وأن هذا الخبر يدل على كفر المخالفين، بل على كفر من يقول بعدم كفرهم، وأنهم في أحكام الآخرة بحكم الكفار، وأنهم مخلدون في النار، وأما في أحكام الدنيا فإنهم كالمنافقين في أكثر الأحكام كالمسلمين. انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/١٩٣-١٩٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٣٧٣) ك الحجة/ باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل - ح٦.

(٣) قال المجلسي: " قوله " كان مشركا" لأن من أشرك مع إمام الحق غيره فقد شارك الله في نصب الإمام فإنه لا يكون إلا من الله، وإن تبع في ذلك غيره فقد جعل شريكا لله، بل كل من تابع غير من أمر الله بمتابعته في كل ما يكون فهو مشرك.. ". انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٤/١٩٥).

اتخذوهم أئمة دون الإمام الذي جعله الله للناس إماما، فلذلك قال: {وَلَوْ ترى[1] الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ للهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ * إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ}[2] ثم قال أبو جعفر عليه السلام: هم والله يا جابر أئمة الظلمة وأشياعهم)[3]. فهذه الرواية تدل على أن من اتخذ إماما غير أحد الأئمة الاثني عشر فهو ممن اتخذ من دون الله أندادا يحبهم كحب الله، وأنهم من الذين ظلموا وسيجعل الله أعمالهم حسرات عليهم ولن يخرجهم من النار[4].

الرابعة: ما أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله.. ألا تسمع لقول الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ يعني [من] ظلمات الذنوب إلى نور التوبة

(١) هذه قراءة أهل المدينة وأهل الشام (ترى)، أما قراءة أهل مكة والكوفة وأبو عمرو فهي بالياء التحتية (يرى). انظر كتاب (فتح القدير) للشوكاني (١٦٥/١).

(٢) قال محقق الكافي: " البقرة: ١٦٣". قلت: الآيات المنقولة هنا ترقيمها في مصحف المسلمين يبدأ من (١٦٥-١٦٧). فهل هذه الإحالة من المحقق سبق قلم؟ أم خطأ من النساخ؟ أم هي موافقة لترقيم مصحف الكليني؟؟ انظر مبحث موقف الكليني من القرآن لتعرف الجواب.

(٣) انظر كتاب الكافي (٣٧٤/١) ك الحجة/ باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل - ح١١.

(٤) قال المجلسي: " ويدل الخبر على كفر المخالفين، وأئمتهم الضالين وأنهم مخلدون في النار ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٣/٤).

والمغفرة لولايتهم كل إمام عادل من الله، وقال ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾[(1)(2)] إنما عنى بهذا أنهم كانوا على نور الإسلام فلما أن تولوا كل إمام جائر ليس من الله ﷿ خرجوا بولايتهم [إياه] من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر، فأوجب الله لهم النار مع الكفار[(3)]، فـ ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[(4)]. فهذه الرواية تدل على أن كل من تولى إماما جائرا -أي من غير الأئمة الاثني عشر لأنهم ليسوا جائرين- فقد أوجب الله له الخلود في النار)[(5)].

---

(1) انظر كتاب الكافي (٣٧٥/١) ك الحجة/ باب: فيمن دان الله بغير إمام من الله - ح٣.

(2) قال المجلسي: " وفي تفسير العياشي بعد قوله: " إِلَى الظُّلُماتِ" زيادة وهي: قال قلت: أليس الله عنى بها الكفار حين قال: " وَ الَّذِينَ كَفَرُوا"؟ قال: فقال: وأي نور للكافر وهو كافر فأخرج منه إلى الظلمات، إنما عنى الله بهذا أنهم كانوا على نور الإسلام أي فطرة الإسلام، فإن كل مولود يولد على الفطرة، أو الآية في جماعة كانوا على الإسلام قبل وفاة الرسول ﷺ فارتدوا بعده باتباع الطواغيت، وأئمة الضلالة، فاستدل ؈ على كونه نازلا فيهم بأنه لا بد من أن يكون لهم نور حتى يخرجوهم منه، وسائر الوجوه تكلفات، فالآية نازلة فيهم كما اختاره مجاهد من المفسرين ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٧/٤).

(3) قال المجلسي: " قوله " مع الكفار" أي مع سائر الكفار المنكرين للنبوة أيضا ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٧/٤).

(4) قال محقق الكافي: " البقرة: ٢٥٩". قلت: الآية المنقولة هنا ترقيمها في مصحف المسلمين هو (٢٥٧). انظر التعليق السابق.

(5) قال المازندراني: " قوله (أولياؤهم الطاغوت) أي الشياطين أو أئمة الجور، والتعميم أولى. قوله (خرجوا بولايتهم من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر) يشعر بأن نفس ولايتهم ظلمة الكفر ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٥٣/٦).

الخامسة: ما أورده بسنده عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية، قال: قلت: ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلال، قلت: فمن مات اليوم وليس له أمام، فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: نعم)[1]. فهذه الرواية تدل على أن من لا يقر بإمامة أي من الأئمة الاثني عشر الموجود في زمانه؛ فقد مات ميتة ضلال وجاهلية[2].

السادسة: ما أورده بسنده عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (من مات لا يعرف إمامه[3] مات ميتة جاهلية؟ قال: نعم، قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال:

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٦/١) ك الحجة/ باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى - ح٢.

(٢) قال المجلسي: " قوله " فقال: ميتة ضلال" لعله عليه السلام عدل عن تصديق كفرهم إلى إثبات الضلال لهم، لأن السائل توهم أنه يجري عليهم أحكام الكفر في الدنيا كالنجاسة ونفي التناكح والتوارث وأشباه ذلك، فنفى ذلك وأثبت لهم الضلال عن الحق في الدنيا وعن الجنة في الآخرة، فلا ينافي كونهم في الآخرة ملحقين بالكفار مخلدين في النار كما دلت عليه سائر الأخبار، ويحتمل أن يكون التوقف عن إثبات الكفر لشموله من ليس له إمام من المستضعفين، إذ فيهم احتمال النجاة من العذاب كما سيأتي في سائر الأخبار كالخبر الآتي محمولة على غيرهم، ويمكن حمل هذا الخبر وأمثاله على نوع من التقية أيضا" انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٧/٤).

(٣) قال المجلسي: " قوله " لا يعرف إمامه" أي إمام زمانه أو أحد من أئمته ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٢٠/٤).

جاهلية كفر ونفاق وضلال)[1]. فهذه الرواية تدل على من مات وهو لا يعرف أحد الأئمة الاثني عشر؛ فقد مات ميتة كفر ونفاق وضلال[2].

السابعة: ما أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (من دان الله بغير سماع عن صادق ألزمه الله البتة إلى العناء **ومن ادعى سماعا من غير الباب الذي فتحه الله فهو مشرك** وذلك الباب المأمون على سر الله المكنون)[3]. فهذه الرواية تدل

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٧/١) للكليني ك الحجة/ باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى - ح٣.

(٢) قال المازندراني: " قوله (قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه).. ولما كانت الجاهلية هي الحال التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله واليوم الآخر وشرائع الدين والمفاخرة بالأنساب والكبر والتجبر وغير ذلك من الذمائم استعلم السائل بأن المراد بها هل هو الفرد الكامل البالغ في الجهل إلى حد الكمال وهو الذي لا يعرف الصانع والرسول واليوم الآخر، أو فرد آخر وهو من لا يعرف إمامه؟ وأشار (عليه السلام) بقوله: جاهلية كفر ونفاق وضلال بأن المراد هو الفرد الآخر، وقد ذكرنا أنه لا تفاوت بينهما في الخلود وإن كان بينهما تفاوت في الطهارة والنجاسة، والعطف للتفسير وبيان أن المراد بالكفر هو هذا الفرد المسمى بالنفاق والضلال دون الفرد الذي هو إنكار الصانع واليوم الآخر وقد عرفت معنى الضلال وأما النفاق، فقال صاحب النهاية: كفر النفاق هو أن يقر بلسانه ولا يعتقد بقلبه وفيه إيماء إلى أن عدم معرفة الإمام يشمل إنكاره ظاهرا وباطنا وإنكاره باطنا فقط، وأما العكس وهو إنكاره ظاهرا فقط فالظاهر أنه داخل في المعرفة إلا أن يكون ذلك الإنكار مستندا إلى الحسد فإنه أيضا كفر كإنكار من عرف حق علي (عليه السلام) وأنكره ظاهرا حسدا وعنادا ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٥٤/٦-٣٥٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (٣٧٧/١) للكليني ك الحجة/ باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى - ح٤.

على أن من أطاع إماما غير الأئمة الاثني عشر فقد أصبح بتلك الطاعة مشركا[1].



(١) قال المازندراني: " قوله (ألزمه الله البتة إلى العناء) العناء بالفتح المشقة اسم من عناه يعنيه، والمراد بها المشقة الأخروية والشقاوة الأبدية، وفي لفظ البتة إشعار بأن الإلزام مقطوع به لا رجعة فيه. قوله (فهو مشرك) لأن من جعل للإمام شريكا كان كمن جعل للنبي شريكا، ومن جعل للنبي شريكا كان كمن جعل لله تعالى شريكا، وأيضا من رد إمام الله تعالى وأخذ إماما آخر فقد ضاد الله تعالى في أمره، ومن ضاده فهو مشرك، وأيضا من اتخذ إماما آخر فكأنه اتخذ إلها فهو مشرك ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٣٥٤-٣٥٥).

۞ المطلب الثاني: موقف الكليني من الصحابة[1]:

إن المتتبع لروايات الكليني في كتابه الكافي سيجد أنه قد وقف من الصحابة عدة مواقف كان منشؤها المبدأ الذي جعله معيارا للحكم على الآخرين، وهو عقيدة الإمامة التي تدور عليها أغلب عقائد الاثني عشرية، والتي جُعلت عقيدة يمتحن على قربهم أو بعدهم منها كل من ينتسب لدينُ الإسلام.

وحيث أنني بصدد بيان ذلك؛ فلا بد أولا من معرفة من هو الصحابي، ومن يندرج تحته من بقية الأصناف المعاصرة لزمن النبوة، وذلك كما يلي:

الصحابي في اصطلاح المحدثين هو من لقي النبي ﷺ يقظة، مؤمنا به، بعد بعثته، حال حياته، ومات على الإيمان[2]. وهذا هو قول الجمهور من أهل السنة كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله[3].

---

(١) وللاستزادة حول هذا المطلب انظر الكتب التالية: (موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله) للدكتور عبدالقادر صوفي، (الصحابة ومكانتهم عند المسلمين) لمحمود عيدان الدليمي، (أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب) من موقع فيصل نور، (عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية) للدكتور عماد السيد الشربيني.

(٢) انظر حول تعريف الصحابي ما يلي: رسالة ماجستير بعنوان: (الصحابة ومكانتهم عند المسلمين) لمحمود عيدان الدليمي ص(١٠-١٢). رسالة ماجستير بعنوان: (موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله) للدكتور عبدالقادر صوفي (١/١٢٢-١٢٥). بحث بعنوان: (عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية) للدكتور عماد السيد الشربيني ص(٩-١٣) جامعة الأزهر.

(٣) حيث قال في فصل تعريف الصحابي: " وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو =

وبناء على هذا التعريف للصحابي فإنه سيشمل عدة أصناف من الصحابة هم:

أولا: آل بيته ﷺ ويدخل فيهم زوجاته جميعا وبناته.

ثانيا: خلفاؤه ﷺ الثلاثة من بعده (أبو بكر وعمر وعثمان).

ثالثا: بقية أصحابه ﷺ.

وإنما خصصت هؤلاء الأصناف بالذكر، لما للإمامية الاثني عشرية -ومنهم الكليني- من موقف تجاههم على وجه الخصوص أو العموم -رضي الله عنهم وأرضاهم-. ولذا سأتحدث في هذا المطلب عن أمرين هما:

الأمر الأول: مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة.

حيث يحدثنا الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) - القريب في مكان نشأته (الري)، ومعاصرته وزمن وفاته من الكليني (ت٣٢٩هـ) - عن مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة فيقول: (فأما أصحاب رسول الله فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل. وهم الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاما وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله ﷻ وما سن وشرع وحكم وقضى وندب، وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده - بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب

قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى". انظر كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني (٧/١) نشر دار الفكر - بيروت.

وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله ﷻ بما منَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة فقال عز ذكره في محكم كتابه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، ففسر النبي ﷺ عن الله عز ذكره قوله: (وسطا) قال: عدلا. فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة. وندب الله ﷻ إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء:١١٥] الآية. ووجدنا النبي ﷺ قد حض على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها منها أن دعا لهم فقال: نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتى يبلغها غيره[1]. وقال ﷺ في خطبته: فليبلغ الشاهد منكم الغائب[2]. وقال: بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عني ولا حرج[3]. ثم تفرقت الصحابة ﷺ في النواحي والأمصار والثغور وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام، فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ، وحكموا بحكم الله ﷻ، وأمضوا الأمور على ما سن

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متعددة ومتقاربة رواها الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم عن جبير بن مطعم، وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن ثابت، والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٧٦٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٢/٤) وجود إسناده الألباني في إرواء الغليل (٢٧٨/٧).

(٣) رواه البخاري، ولفظه عن عبدالله بن عمرو مرفوعا: " بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ". ولم أجد فيما رجعت إليه من مصادر لفظة " حدثوا عني ولا حرج " فلعلها خطأ من النساخ.

رسول الله ﷺ، وأفتوا فيما سئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله تقدس اسمه لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله ﷻ رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين)(١).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا؛ أن مكانة الصحابة رضوان الله عليهم في الإسلام عظيمة جدا، إذ يترتب على التعرض لهم والقدح فيهم مفاسد عظيمة، وذلك أن مصدري التلقي المتفق عليها، والتي نعتمد عليها في تقرير العقائد والأحكام وهما القرآن الكريم والسنة المطهرة قد نقلتا إلينا بواسطتهم ﷺ؛ فكان لهم هذه المكانة والصدارة لأنْ أُبيِّن مكانتهم عندنا - نحن أهل السنة والجماعة - من جهة(٢)، ونتبين مكانتهم وموقف الكليني منهم في هذا الباب الهام والكبير من جهة أخرى. وخصوصا إذا علمنا المفاسد المترتبة على تضليلهم أو تفسيقهم أو الحكم بكفرهم وردتهم.

قال الشيخ محمد الزرقاني: (فإن الطعن في عدالة رواة السنة النبوية من صحابة رسول الله ﷺ... من وسائل غلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة في الطعن في السنة النبوية. وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التي

---

(١) انظر كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي (١/٧-٨) نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) انظر حول هذه الشبهة ما سطرته يراع الشيخ محمد الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان في علوم القرآن) ط دار الكتب العلمية - بيروت، حيث أدرج فيه بحثا نافعا في قرابة ٤٨ صفحة (١/٢٨٩- ٣٣٧) عنون له بـ (خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة) ويقصد به الصحابة ﷺ.

وصلت السنة النبوية بها إلينا، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمداً على لا شيء فيصبح لا شيء. وقديماً صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي داود السجستاني قال: (لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه - قال: أخبرني، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة -؟ قال: إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة؛ أوشك أن نبطل المنقول)[1].... نعم: إن الصحابة ﷺ هم حجر الزاوية في بناء الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقت الأمة كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ؛ فالغض من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامي الذي تبوءوه، ولا يوائم المهمة الكبرى التي انتدبوا لها ونهضوا بها. كما أن الطعن فيهم، والتجريح لهم إيغال في الباطل، وتهجم على الأكابر، وجرح لشعور المسلمين، وهو مرفوض بادئ ذي بدء، كما أنه يقوض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام ﷺ؛ فضلاً عن أنه تجريح وقدح، فيمن بوأهم تلك المكانة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس!!! ولا يقبل عاقل مثل هذا القول!! لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً، بالدفاع عن عدالة الصحابة، لأنه دفاع عن الإسلام، ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى، ولا عصبية؛ بل كان نتيجة لدراسات تحليلية وأبحاث تاريخية وتحقيقات بارعة واسعة، عرضتهم على أدق موازين الرجال؛ مما تباهي به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال. وبعد هذا التحقيق والتدقيق، خرج الصحابة ﷺ من بوتقة هذا البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس،

---

(١) انظر بحثا بعنوان (عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية) للدكتور عماد السيد الشربيني ص(٥-٦).

وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله ﷻ، وهدي رسول الله ﷺ، وقد اضطر أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرروا أن الصحابة كلهم عدول. ولم يشذ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة قبحهم الله. قال أبو زرعة الرازي: (إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة، وهؤلاء - يعني الزنادقة - يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة[1]؛ والجرح بهم أولى وهم زنادقة))[2].

وبهذا التقرير يتبين لنا أهمية الحديث عن الصحابة في هذا المبحث، وكذا - في المقابل - المآرب التي يسعى لتحقيقها كل من يتعرض لهم بهمز ولمز وغمز، فضلا عمن يصفهم بالفسق والضلال، ومن يحكم عليهم بالكفر والردة عياذا بالله. ولكن؛ يا ترى!! ما هي عقيدة الكليني صاحب كتاب الكافي، وكذا أتباعه الذين تابعوه في هذه العقيدة تجاه صحابة رسول الله ﷺ؟؟ هذا ما سأبينه في الأمر الثاني؛ والذي هو بعنوان:

(١) ويعتمدوا على كتبهم التي وضعوها لتضليل الناس وصرفهم عن هذين المصدرين. وهذا الأمر واضح جدا في طائفة الاثني العشرية الذين جعلوا كتبهم الأربعة أو الثمانية هي المعتمدة لتلقي العقيدة والشريعة، وجعلوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ خلفهم ظهريا.

(٢) انظر كتاب (مناهل العرفان في علوم القرآن) للشيخ محمد الزرقاني (١/٣٣٤- ٣٣٥).

الأمر الثاني: موقف الكليني من الصحابة.

حيث سيكون الحديث متفرعا إلى ثلاثة مواقف مؤيدة ببعض روايات الكافي، مع التنبيه إلى ورود أكثرها بالرموز والتكنيات التي سيوضحها شراح الكافي[1]:

الموقف الأول: موقف الكليني من الصحابة عموما:

يتمثل موقف الكليني من الصحابة ﷺ عموما في عدة مواقف، أقتصر في بيان أهمها على ما يلي:

الأول: تكفيرهم بإثبات الردة لهم: حيث أورد الكليني بسنده عن أبي جعفر (ع) قال: **(كان الناس أهل ردة[2] بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة فقلت:** ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم ثم عرف أناس بعد يسير وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمير المؤمنين (ع) مكرها فبايع وذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ

(١) "ولكن الذي يمكن أن أضيفه هنا، أن ما كتبه شيوخ الشّيعة في ظل الدّولة الصّفويّة كان فيه التّكفير لأفضل أصحاب محمّد ﷺ صريحًا ومكشوفًا، وما كتبه أوائل الشّيعة في عصر الكليني وما بعده كان بلغة الرّمز والإشارة، وقد كشف أقنعة هذه الرموز شيوخ الشيعة المتأخرون حينما ارتفعت التقية إلى حد ما وظهرت الاثنا عشرية على حقيقتها" انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٧٢٤-٧٢٥).

(٢) قال المجلسي: " قوله " ردة - بالكسر- أي ارتداد، وقد روى ارتداد الصحابة جميع المخالفين في كتب أخبارهم، ثم حكموا بأن الصحابة كلهم عدول". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٦/٢١٣).

﴿١٤٤﴾[1]. وأورد أيضا بسنده عن معاوية بن وهب في قصة الشيخ المتأله المتعبد حينما كان يحتضر، مع ابن أخيه وفيه: (**يا عم إن الناس ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا نفرا يسيرا**، وكان لعلي بن أبي طالب (ع) من الطاعة ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وكان بعد رسول الله الحق والطاعة له فتنفس الشيخ وشهق وقال: أنا على هذا وخرجت نفسه... فعرض أمره على أبي عبدالله فقال: هو رجل من أهل الجنة..)[2].

الثاني: **وصفهم بأنهم أهل جاهلية**: حيث أورد بسنده عن أبي جعفر (ع) قال: **إن الناس عادوا بعد ما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله أهل جاهلية...**)[3].

الثالث: **الحكم عليهم بالضلال والهلاك**: حيث أورد بسنده عن حمران بن أعين قال: (قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، **المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا** -

---

(١) انظر كتاب الكافي (٨/٢٤٥-٢٤٦) ح٣٤١.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٤٤٠-٤٤١) ك الإيمان والكفر/ باب: فيما أعطى الله عز وجل آدم عليه السلام وقت التوبة - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٨/٢٩٦) للكليني ح٤٥٥. وقد علق المجلسي على بقية هذه الرواية بقوله: " ولنذكر بعض أخبار السقيفة...، ليظهر لك سخافة ما احتج به المخالفون المعاندون من بيعة السقيفة من كتب الفريقين على حقيقة خلفائهم الجائرين، ويتبين لك أنهم لم يكونوا إلا غاصبين جابرين مرتدين عن الدين، لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت عليهم السلام من الأولين والآخرين". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٦/٢٣٥).

وأشار بيده - ثلاثة[1]...)[2]. وأورد أيضا بسنده عن أبي عبدالله (ع) قال: (إي والله يا ابن أعين فهلك الناس أجمعون قلت: من في المشرق ومن في المغرب؟ قال: إنها فتحت بضلال إي والله هلكوا إلا ثلاثة)[3].

---

(١) قال محقق الكافي: يعنى أشار عليه السلام بثلاث أصابع من يده. والمراد بالثلاثة سلمان وأبو ذر والمقداد كما روى الكشي ص٨ بإسناده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: ارتد الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر والمقداد... والمراد بالناس غير أهل البيت، وبالارتداد الارتداد عن الإيمان لا عن الإسلام كما يفهم من الأخبار. وفيه بإسناده، عنه عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: ضاقت الأرض بسبعة بهم ترزقون وبهم تنصرون وبهم تمطرون منهم سلمان الفارسي والمقداد وأبو ذر وعمار وحذيفة رحمهم الله وكان علي (ع) يقول: وأنا إمامهم وهم الذين صلوا على فاطمة عليها السلام. وفيه: في حديث آخر عن أبي جعفر عليه السلام قال: ارتد الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر والمقداد وأناب الناس بعد، كان أول من أناب أبو ساسان [حصين بن منذر الوقاشى صاحب راية علي (ع)] وعمار وأبو عروة وشتيرة فكانوا سبعة فلم يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام إلا هؤلاء السبعة) انظر حاشية كتاب الكافي (٢/٢٤٤) ك الإيمان والكفر/ باب: في قلة عدد المؤمنين - ح٦.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢٤٤) ك الإيمان والكفر/ باب: في قلة عدد المؤمنين - ح٦.

(٣) انظر كتاب الكافي (٨/٢٥٣) ح٣٥٦. قال المجلسي: " كأنه جرى الكلام فيما وقع بعد الرسول صلى الله عليه وآله من ارتداد الخلق و تركهم الوصي بالحق، فقال عبدالملك: فعلى ما تقول هلك الناس جميعا، وكفروا بعد الرسول صلى الله عليه و آله، و استعظم ذلك، فأجابه عليه السلام مؤكدا باليمين بأنهم هلكوا، ثم كرر السائل السؤال على التعميم بأنه هلك من في المشرق والمغرب أيضا فقال عليه السلام إن أهل المشرق والمغرب كانوا لم يدخلوا بعد في دين الإسلام، و لم يفتح بعد بلادهم، ولما فتحت بجهاد أهل الضلال ودخلوا في دين هؤلاء، ثم أكد ذلك و استثنى منه الثلاثة يعني سلمان و أبا ذر و مقداد، و إنما لم يستثنهم أولا لكون المراد بالناس هنا هؤلاء المخالفين، و لما عممهم ثانيا في السؤال بمن في =

الرابع: وصفهم بأنهم أولاد بغايا: حيث أورد بسنده عن أبي حمزة عن أبي جعفر (ع) قال: (قلت له: إن بعض أصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم؟ فقال لي: الكف عنهم أجمل، ثم قال: والله يا أبا حمزة إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا....)[1].

الخامس: تفضيل المؤمنين بعقيدة الغيبة من الشيعة على شهدائهم: حيث أورد بسنده عن عمار الساباطي في أسئلته لأبي عبدالله (ع): (قلت...: أيما أفضل: العبادة في السر مع الإمام منكم المستتر في دولة الباطل، أو العبادة في ظهور الحق ودولته، مع الإمام منكم الظاهر؟ فقال يا عمار: الصدقة في السر والله أفضل من الصدقة في العلانية وكذلك والله عبادتكم في السر مع إمامكم المستتر في دولة الباطل وتخوفكم من عدوكم في دولة الباطل وحال الهدنة أفضل ممن يعبد الله ﷻ ذكره في ظهور الحق مع إمام الحق الظاهر في دولة الحق.....: أما والله يا عمار لا يموت منكم ميت على الحال التي أنتم عليها - يعني الإيمان بالغائب وانتظاره - إلا كان أفضل عند الله من كثير من شهداء بدر وأحد فابشروا)[2].

المشرق و المغرب، فكان يشمل هؤلاء أيضا فاستثناهم". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٦/٢٣٣-٢٣٤).

(١) انظر كتاب الكافي (٨/٢٨٥) ح٤٣١. قال المجلسي: " قوله: " يفترون" أي عليهم ويقذفونهم بالزنا، فأجاب عليه السلام بأنه لا ينبغي لهم ترك التقية، لكن لكلامهم محمل صدق ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٦/٣٠٦). والمعنى أن هذا هو الواقع بحيث لا ينبغي فيه استخدام التقية، وأن جميع مخالفي الإمامية أولاد بغايا.

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٣٣٣-٣٣٥) ك الحجة/ باب: نادر في حال الغيبة - ح٢.

فهذه الروايات كما يلاحظها ويقرأها كل عاقل دلت بصريح العبارة على هلاك وردة وضلال وكفر الصحابة وأنهم أولاد بغايا إلا النفر الثلاثة الذين تم استثناؤهم عند الكليني؛ مما لا يدع مجالا للشك أن هذه عقيدته في خيرة الخلق بعد رسول الله ﷺ[1].

قال العلامة حيدر قلمندار في تعليقه على مرويات ارتداد الصحابة ما عدا النفر الثلاثة: (قبل أن نتعرض لرواة هذا الحديث المفترى، من الضروري أن ننبه إلى أن متنه يتضمن إشكالا كبيرا جدا لا يتفق حتى مع الروايات التاريخية المسلمة عند الشيعة، ذلك أنه لم يذكر في عداد الذي استثناهم من الارتداد، العباس بن عبدالمطلب عم علي عليه السلام ولا أبناء العباس عبدالله والفضل وقُثَم، ولا خالد بن سعيد بن العاص والبراء بن العازب وحذيفة بن اليمان وأبو الهيثم التيهان و... والكثيرين الآخرين الذي تروي نفس كتب الشيعة أنهم كانوا - في موضوع الخلافة بعد رسول الله - من المؤيدين لخلافة علي ومن المخالفين - في ابتداء الأمر - لخلافة أبي بكر، لدرجة أن بعضهم اعتصم في بيت فاطمة عليها السلام إظهارا لرفضه و عدم رضائه عما تم! فما ندري ما هو ملاك الارتداد وعدمه عند واضع هذا الحديث؟؟! فإن قيل أن هؤلاء إنما اعتبروا مرتدين لأنهم إنما أيدوا عليا لسبب آخر غير الاعتقاد بأنه منصوص عليه؛ لوجب إذن في هذه الصورة اعتبار سلمان والمقداد أيضا من المرتدين لأنهم - كما سنرى فيما بعد - لم يكونوا يعتقدون بالنص على علي! أما لو كان ملاك الإيمان و عدمه (أي الارتداد) هو مساندة وتأييد خلافة علي وعدمه، فإن عدد غير المرتدين لا

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الرافضة يطعنون في الصحابة ونـقـلِهِم، وباطنُ أمرهم: الطعن في الرسالة) منهاج السنة (٣/٤٦٣).

يتناسب مع عدد الثلاثة أو السبعة المذكور في الحديث!! حقا إن حبل الكذب لقصير كما يقولون!!... بمثل هذه الروايات ومثل أولـئك الرواة شوهوا وبدلوا دين الله حتى صارت مثل هذه الروايات المثيرة للفتنة. الموجدة للعداوة، ويا للأسف الشديد، على لسان كل شيخ جاهل وكل خرافي متعصب خال من حقيقة الإيمان.... وأيا كان فمثل هذه الأحاديث لا تستحق السماع حتى لو كان راويها سلمان الفارسي بذاته والعياذ بالله لأنها مخالفة لصريح آيات القرآن ولحكم الوجدان ولاتفاق أهل الإيمان، ولا يمكن لمن يؤمن بالله ورسوله ويعتقد أن القرآن منزَّل من عند الله أن يلتفت لمثل هذه الأحاديث حتى ولو كان راويها بصدق أبي ذر و سلمان، بل يجب عليه أن يكذِّب ويعارض ويعادي هذه الأحاديث بكل ما أوتي من قوة واستطاعة، وأن يعتبر واضعها والمعتقد بمضمونها كافرا وعدوا لله ورسوله؛ ذلك أن رب العالمين، مدح وأثنى على مسلمي الصدر الأول، أعني أصحاب النبي المختار الذين يشكل المهاجرون والأنصار أعلامهم وزبدتهم في أكثر من خمسين آية من آيات القرآن، كما أن سيرة وحياة أولـئك الكرام تدل على أن عامتهم إنما دخلوا في الإسلام عن إيمان قلبي ورغبة صادقة، وقدموا في سبيل نصرته أكبر التضحيات إلى حد بذل الروح وترك الديار والعشيرة والأقرباء والهجـرة والبعد عن الوطن واللجوء لبلدان مخالفة لدينهم كما لجأ المهاجرون إلى الحبشة التي كانت بلدا نصرانيا مخالفا للإسلام ظاهرا، وكم من المصاعب و المشقات تحملوا في سبيل إيمانهم وعقيدتهم وإسلامهم.... إذن، الادعاء بأن المهاجرين والأنصار، الذين كانوا المؤسسين للبيعة لأبي بكر، قد أنكروا نصا إلـهيا على علي (ع)، ولم يذكروا اسمه في هذه القضية عمدا وارتدوا بذلك بعد رسول الله إلا ثلاثة نفر -(مع أن اثنين من أولـئك الثلاثة ليسا لا من المهاجرين ولا من الأنصار)- ادعاء

مناقض لصريح آيات القرآن، ولا أعتقد أن أي مؤمن يسمح لنفسه بمعاندة القرآن و مخالفته)[1].

ولكن!! إذا كان هذا هو موقف الكليني منهم؛ فما هو موقفه من آل بيت رسول الله ﷺ والذين يعدون من جملة الصحابة كما قررت ذلك في تعريف الصحابي؟؟

الجواب عن ذلك؛ سيتبين لنا في الموقف الثاني:

الموقف الثاني: موقف الكليني من آل البيت خصوصا:

لم يُذكر - فيما وقفت عليه قدر جهدي - ضمن روايات الكافي شيء يدل على استثناء آل البيت ﷺ من الردة والهلاك والكفر، مما يعني أن اعتقاد الكليني فيهم أنهم كسائر الصحابة[2]!!.

وكونهم -رضي الله عنهم وأرضاهم- لم يُذكر -عند الكليني- شيء يدل على استثنائهم من الردة والهلاك والكفر؛ فإن هذا يدل على مدى التناقض الموجود في هذا الكتاب، والذي يدل على أنه من تأليف مغرض حاقد، وليس من قول آل البيت ﷺ في شيء.

---

(١) انظر كتاب (طريق الاتحاد) ص(٢٠-٢٢).

(٢) يقول الدكتور ناصر القفاري: "هذه الرّوايات التي تحكم بالرّدة على ذلك المجتمع المثالي الفريد، ولا تستثني منهم جميعًا إلا سبعة في أكثر تقديراتها، لا تذكر من ضمن هؤلاء السّبعة أحدًا من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط... فالحكم بالرّدّة في هذه النّصوص شامل للصّحابة وأهل البيت النّبويّ من زوجات رسول الله ﷺ وقرابته ". انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٧٣٤/٢).

إلا أن يقال: إن نسبة القول إليهم بضلال غيرهم يدل على تزكية أنفسهم، وأنهم ليسوا كذلك؛ فيقال: هذا يمكننا التسليم به جدلا إذا تيقنا أن الروايات الصادرة في تضليل غيرهم قد صدرت منهم جميعا، وهذا ما لم يرد في كتاب الكافي.

إلا أن يقال: إن القاعدة عند الاثني عشرية كما بيَّنت أن حديث أحدهم هو حديث غيره؛ بل هو قول الرسول ﷺ؛ بل هو قول الله تعالى، فهذا يدل على عدم الحاجة لنقل هذه الأحكام في الصحابة عن كل واحد منهم. فيقال: هذا يمكننا أيضا أن نسلم به جدلا؛ إلا أنه يشكل عليه عدم وجود أي رواية عن فاطمة ﵂ حول هذه الأحكام لكي تدخل ضمن المستثنين من آل البيت. **فهل هذا يعني أنها داخلة ضمن الفريق الهالك المرتد؟ أم ضمن الفريق الناجي المؤمن؟؟ فتأمل!!**

وقد يشكل على استنباط عدم استثناء آل البيت ﵃ من الردة والهلاك والكفر وأن عقيدة الكليني فيهم أنهم كسائر الصحابة!! القول بأن عدم النقل لا يدل على نقل العدم؛ فقد يكون الكليني ذكر عقيدته فيهم في كتب أخرى سوى كتابه الكافي!.

فيقال: هذا محتمل لكنه لأنه ليس من صميم هذا البحث المتعلق ببيان عقيدته في كتاب الكافي فقط، فقد أعرضت عنه ها هنا. لكنني آثرت من باب الفائدة الجواب عن هذا الإشكال لأهميته بواسطة البحث في كتب المتخصصين في معرفة مذهب الإمامية، لعلهم يبينون لنا اعتقاده في آل البيت ﵃.

حيث وجدت (أن موقف الشيعة من آل البيت بالجملة بما فيهم أزواجه ﷺ مضطرب وغير مستقر ويتسم بنوع من الغموض؛ فالروايات الكثيرة التي تحدثت عن ارتداد الناس وهلاكهم جميعا لم تستثن أحدا من آل البيت – عدا

علي والحسن والحسين في إحدى الروايات - فقد أسند العياشي إلى أبي جعفر الباقر قوله: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله لما قبض لم يكن على أمر الله إلا علي والحسن والحسين وسلمان والمقداد وأبو ذر). ولقارئ هذه الرواية أن يستفهم: أين فاطمة بنت محمد ﷺ، وأين بناتها؟ وأين العباس وأولاده؟ وأين أولاد جعفر بن أبي طالب؟ وأين غيرهم من آل البيت؟ هل ارتدوا جميعا؟. هذا الذي لم أقف له على جواب في روايات الشيعة)[1].

فإذا كان اعتقاد الطائفة الإمامية الاثني عشرية في آل البيت على هذا النحو المضطرب، وغير المستقر - وهذا أمر طبيعي في كل اعتقاداتهم - فلا أخال الكليني سيشذ عنه أو يتجاوزه في أي من كتبه الأخرى. والله أعلم.

الموقف الثالث: موقف الكليني من الخلفاء الثلاثة:

يتمثل موقف الكليني من الخلفاء الراشدين الثلاثة في عدة مواقف، أقتصر في بيان أهمها على رواية واحدة منها فقط فيما اخترته من مواقف:

الأول: تكفيرهم ونفي التوبة عنهم: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾

---

(١) قاله الدكتور عبدالقادر صوفي في رسالته التي بعنوان: (موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله) (٢٨٦/١-٢٩١)، حيث ذكر موقف الشيعة من آل البيت بالجملة أولا، ثم موقفهم من ارتداد آل البيت التفصيلي، فليراجع هناك. وقال شيخ الإسلام: (منتهى أمرهم: تكفير علي وأهل بيته بعد أن كفّروا الصحابة والجمهور) منهاج السنة (٤٠٩/٧). وقد ذكر التونسوي في كتابه (بطلان عقائد الشيعة) نماذج من عقائدهم الفاسدة في إهانة الرسول ﷺ وعلي والحسين وأمهات المؤمنين أزواج الرسول ﷺ واهانة بنات النبي ﷺ وخاصة الزهراء واهانة أئمة أهل البيت وبني فاطمة رضي الله عنهم.

﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾[1] قال: نزلت في فلان وفلان، آمنوا بالنبي صلى الله عليه وآله في أول الأمر وكفروا حيث عرضت عليهم الولاية، حين قال النبي صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فهذا علي مولاه، ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وآله، فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفرا بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء)[2].

---

(١) هاتان آيتان موضعهما مختلف من كتاب الله: الأولى في سورة النساء برقم (١٣٧)، والثانية في سورة آل عمران برقم (٩٠)، وقد نبهت عليهما في مبحث موقف الكليني من القرآن.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٢٠/١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٤٢. قال المازندراني في (شرح أصول الكافي): "قوله (لن تقبل توبتهم) وقع في موقع (لم يكن الله ليغفر لهم)لإفادته مفاده والنفي المؤبد باعتبار انتفاء الموضوع وهي التوبة لعلمه تعالى أزلا بأن من كانت لهم هذه الخصال الذميمة يستحيل منهم التوبة عن الكفر والتمسك بالإيمان والتثبت به لعميان بصائرهم عن الحق وتعود ضمائرهم بالباطل، لا باعتبار أنهم لو تابوا وأخلصوا الإيمان لن تقبل منهم ولن يغفر لهم، والله أعلم. قوله (قال: نزلت في فلان وفلان) يوافق هذا التفسير ما ذكره بعض المفسرين من أن الآية نزلت في قوم تكرر منهم الارتداد ثم أصروا على الكفر وازدادوا تماديا في الغي والجحود والعناد إلا إنهم لم يذكروا أن المرتدين من هم. وقال بعضهم: نزلت في اليهود آمنوا بموسى ثم كفروا لعبادة العجل ثم آمنوا بعد عوده إليهم ثم كفروا بعيسى ثم ازدادوا كفرا بمحمد(صلى الله عليه وآله). ولا يخفي بعده لدلالة الآية على عدم المغايرة في موضوع هذه الصفات المتضادة وما ذكره هذا القائل يدل على مغايرته على أن عبدة العجل تابوا وقبلت توبتهم كما هو مذكور في كتب السير والتفاسير". انظر (٧٦/٧).

الثاني: الحكم بردتهم: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى﴾ فلان وفلان وفلان، ارتدوا عن الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين عليه السلام. قلت: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ قال: نزلت والله فيهما وفي أتباعهما وهو قول الله عز وجل الذي نزل به جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ (في علي عليه السلام) سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ قال: دعوا بني أمية إلى ميثاقهم ألا يصيروا الأمر فينا بعد النبي صلى الله عليه وآله.....)[1].

الثالث: التقرب إلى الله بلعنهم والكفر بهم: حيث أورد بدون سند[2] دعاء

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٤٢٠-٤٢١) ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٤٣. قال المازندراني في(شرح أصول الكافي): " قوله (قال: نزلت والله فيهما وفي أتباعهما) ما نزل الله تعالى هو الولاية والكارهين لها هم الثلاثة المذكورة، وإنما خص الأولين بالذكر لأنهما أساس الظلم والجور ". انظر (٧/٧٨). وقال المجلسي في (مرآة العقول): " قوله " فلان وفلان" هذه الكنايات تحتمل وجهين: الأول: أن يكون المراد بها بعض بني أمية كعثمان وأبي سفيان ومعاوية فالمراد بالذين كرهوا ما أنزل الله أبو بكر وعمر وأبو عبيدة إذ ظاهر السياق أن فاعل قالوا الضمير الراجع إلى الذين ارتدوا، الثاني: أن يكون المراد بهذه الكنايات أبو بكر وعمر وأبا عبيدة، وضمير " قالوا" راجعا إلى بني أمية، والمراد بالذين كرهوا الذين ارتدوا فيكون من قبيل وضع المظهر موضع المضمر، ويؤيده عدم وجود الكناية الثالثة في بعض النسخ. قوله عليه السلام: "نزلت و الله فيهما" أي في أبي بكر وعمر وهو تفسير للذين كرهوا. وقوله: "وهو قول الله" تفسير لما نزل الله أو بيان لأن الآية نزلت هكذا، وضمير دعوا راجع إليهما وأتباعهما ". انظر (٥/٤٩).

(٢) انظر كتاب الكافي (٤/٥٧٠-٥٧١) ك الحج/ باب: دعاء آخر عند قبر أمير المؤمنين =

يقال عند زيارة قبر أمير المؤمنين وفيه: (السلام عليك يا ولي الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا خليفة الله، السلام عليك يا عمود الدين.. وأشهد أن دعوتك حق وكل داع منصوب دونك باطل مدحوض، أنت أول مظلوم وأول مغصوب حقه فصبرت واحتسبت، **لعن الله من ظلمك واعتدى عليك[1] وصد عنك لعنا كثيرا يلعنهم به كل ملك مقرب وكل نبي مرسل وكل عبد مؤمن ممتحن**... آمنت بالله وما أنزل إليكم وأتولى آخركم بما توليت [به] أولكم وكفرت بالجبت والطاغوت واللات والعزى)[2].

الرابع: البراءة منهم، وجعلها سببا لدخول الجنة: حيث أورد بسنده عن أحدهما (ع) قال: من قال: اللَّهُمَّ إني أشهدك وأشهد ملائكتك المقربين وحملة عرشك المصطفين أنك أنت الله لا إله إلا أنت الرحمن الرحيم وأن محمدا عبدك

(والرواية غير مرقمة، ولا يوجد سواها في الباب). وانظر أيضا الكافي (٢٤٦/٨) ح٣٤٣ وفيه " وإن الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا ولم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين (ع) فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

(١) قال محقق الكافي: "في بعض النسخ [وتقدم عليك] " انظر كتاب الكافي (٥٧٠/٤). وفي رواية أخرى (٣٤٢/٣) عن أبي عبدالله (ع) أنه يلعن في دبر كل مكتوبة أربعة من الرجال وأربعا من النساء فلان وفلان وفلان ومعاوية ويسميهم وفلانة وفلانة وهند وأم الحكم أخت معاوية. قال المجلسي: "والكنايات الأول عبارة عن الثلاثة بترتيبهم و الكنائتان الأخيرتان عن عائشة وحفصة " انظر كتاب (مرآة العقول) (١٧٥/١٥).

(٢) علق المجلسي على الرواية رقم (٨٣) من باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية بقوله: " وأضاف عليه السلام الجبت إلى الطاغوت لاتحاد مضمونهما واقترانهما في سائر الآيات إشارة إلى أن في سائر الآيات أيضا مؤولة بالأول والثاني والثالث، بل مع سائر أئمة الجور ". انظر كتاب (مرآة العقول) (١١٧/٥).

ورسولك وأن فلان بن فلان إمامي ووليي وأن أباه رسول الله صلى الله عليه وآله وعليا والحسن رسولك وأن فلان بن فلان إمامي ووليي وأن أباه رسول الله صلى الله عليه وآله وعليا والحسن والحسين وفلانا وفلانا حتى ينتهي إليه أئمتي وأوليائي على ذلك أحيا وعليه أموت وعليه أبعث يوم القيامة وأبرأ من فلان وفلان وفلان[1]. فإن مات في ليلته دخل الجنة)[2].

الخامس: الزعم بأن مما فطرت عليه قلوب أهل الإيمان بغضهم وكراهتهم: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ (يعني أمير المؤمنين) وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ الأول والثاني والثالث)[3].

---

(١) قال المازندراني: " قوله (وأبرأ من فلان وفلان وفلان) ويسميهم بأسمائهم ولا ينفع التولي بدون البراءة منهم كما دل عليه بعض الأخبار". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٣١/١٠). وقال المجلسي: " قوله "وفلان" في الثاني في أكثر نسخ الكتاب ثلاثة وفي بعضها أربعة، كالمحاسن فالرابع معاوية عليهم اللعنة ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٢٤/١٢).

(٢) انظر كتاب الكافي (٥٢١/٢-٥٢٢) للكليني ك الدعاء/ باب: القول عند الإصباح والإمساء - ح٣.

(٣) انظر المصدر السابق (٤٢٦/١) للكليني ك الحجة/ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٧١. قال المازندراني: " قوله (الأول والثاني والثالث) وإنما نسب الأول إلى الكفر لأنه باني الكفر أصله وبداية الخروج عن الدين منه، والثاني إلى الفسوق لأنه باني الفسوق كلها مع مراعاته لظاهر الشرع في الجملة، والثالث إلى العصيان لأنه باني العصيان وهو الخروج عن الحق بالطغيان وقد بلغ طغيانه إلى حيث أجمعت الصحابة على قتله". انظر (شرح أصول الكافي) (٩٦/٧). وقال المجلسي: " وكذا التعبير عن أبي =

السادس: **وصفهم بالأوصاف القبيحة كالشيطنة والمخادعة**: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ قال: هما ثم قال: وكان فلان شيطانا)[1]. وبسنده أيضا عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾ قال: يعني فلانا وفلانا وأبا عبيدة بن الجراح)[2].

السابع: **الزعم بأن كل من تسمى منهم (أمير المؤمنين) فهو كافر**: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل عن القائم يسلم عليه بإمرة

بكر بالكفر لأنه بناه أولا أو في هذه الأمة بعد الرسول صلى الله عليه وآله و سلم، حيث غصب بالخلافة ودعا الناس إلى الضلالة، وعن عمر بالفسوق، لأن ما جرى في هذه الأمة من الفسوق والخروج عن الدين كان بسببه وكان خارجا منه، وعن عثمان بالعصيان لتظاهره بأنواع المعاصي وعدم مبالاته بالدين ظاهرا وباطنا ". انظر كتاب (مرآة العقول) (٥/٨٨-٨٩).

(١) انظر كتاب الكافي (٨/٣٣٤) ح٥٢٣ وبنحوه ح٥٢٤. قال المجلسي: " قوله: " هما" أي أبو بكر وعمر والمراد بـ" فلان" عمر أي الجن المذكور في الآية عمر، و إنما سمي به لأنه كان شيطانا، إما لأنه كان شرك شيطان لكونه ولد زناء أو أنه كان في المكر والخديعة كالشيطان، وعلى الأخير يحتمل العكس بأن يكون المراد بفلان أبا بكر". انظر (مرآة العقول) (٢٦/٤٨٨).

(٢) انظر كتاب الكافي (٨/٣٣٤) ح٥٢٥. قال المجلسي: "قوله تعالى: (إِذۡ يُبَيِّتُونَ) يقال: بيت أمرا، أي دبره ليلا، وفلان أبو بكر وعمر. وروى العياشي عن عمر بن صالح، الأول و الثاني وأبو عبيدة بن الجراح وهو إشارة إلى ما دبر هؤلاء في أن لا تكون الخلافة لعلي عليه السلام، وكتبوا بذلك صحيفة عند الكعبة، وتعاقدوا على ذلك، فأنزل الله تعالى تلك الآيات وأخبر نبيه بذلك". انظر (مرآة العقول) (٢٦/٤٨٩).

المؤمنين؟ قال: لا ذاك اسم سمى الله به أمير المؤمنين ﷺ، لم يسم به أحد قبله ولا يتسمى به بعده إلا كافر..)[1].

الثامن: اتهامهم بأنهم نبذوا القرآن وأبطلوا السنن وعطلوا الأحكام: حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله ﷺ قال: (لا والله ولا يرجع الأمر والخلافة إلى آل أبي بكر وعمر أبدا ولا إلى بني أمية أبدا ولا في ولد طلحة والزبير أبدا وذلك أنهم نبذوا القرآن وأبطلوا السنن وعطلوا الأحكام، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: القرآن هدى من الضلالة وتبيان من العمى واستقالة من العثرة ونور من الظلمة وضياء من الأحداث وعصمة من الهلكة ورشد من الغواية وبيان من الفتن وبلاغ من الدنيا إلى الآخرة وفيه كمال دينكم وما عدل أحد عن القرآن إلا إلى النار)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤١١/١) ك الحجة/ باب: نادر - ح٢. قال المازندراني: " قوله (لم يسم به أحد قبله ولا يتسمى به بعده إلا كافر) لم ينقل أن أحدا سمي بأمير المؤمنين قبله (؟) وأما بعده فقد سمي به بعض جبابرة هذه الأمة، ولعل المراد بالكافر هنا ضد المؤمن وهو من لم يؤمن بالله وبرسوله فضلا عما جاء به الرسول إن اعتقد جواز ذلك شرعا أو مطلقا كمن سمى نفسه باسم الله أو نبي الله أو رسول الله ويحتمل أن يراد بالكفر كفر النعمة بتغيرها ووضعها في غير موضعها أو تغطية الحق ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤٨/٧).

(٢) انظر كتاب الكافي (٦٠٠/٢-٦٠١) ك فضل القرآن/بدون باب - ح٨. قال المازندراني: " أشار (ﷺ) إلى أن أمر الإمامة والخلافة التي هي الرئاسة العظمى، إنما يرجع إلى من علم القرآن ظاهره وباطنه وعمل به وهو علي (ﷺ) وأهل العصمة من أولاده، لا إلى المذكورين أولادهم الجاهلين بالقرآن، النابذين له وراء ظهورهم، المعطلين لأحكامه وحدوده، التابعين لأهواء نفوسهم الأمارة، الضالين المضلين.... وقوله (وما عدل عن =

التاسع: اتهامهم بأنهم تعمدوا مخالفة رسول الله ﷺ ونقضوا عهده وغيروا سنته: حيث أورد بسنده من قول علي ﷺ: (.. قد عملت الولاة قبلي أعمالا **خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه، ناقضين لعهده مغيرين لسنته....)**[1].

فهذه جملة من أهم المواقف التي وقفها الكليني تجاه الخلفاء الثلاثة ﷺ تغني عن ذكر موقفه تجاه كل واحد منهم بعينه، وتبين عقيدته تجاه الذين زكاهم رسول الله ﷺ حينما رجف بهم جبل أحد بعد أن صعد عليه وهم معه، فضربه رسول الله ﷺ برجله، وقال: (اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان)[2].

وقال ﷺ لصحابته وأمته من بعده عنهم: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة)[3].

القرآن أحد إلا إلى النار) العدول عنه يشمل إنكاره، وإنكار بعضه كإنكار مخالفينا ولاية علي (ﷺ)، وترك العمل بما فيه، فإن كل ذلك ذنب عظيم يوجب الدخول في النار". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١١/١٦-١٧)

(١) انظر كتاب الكافي (٨/٥٨-٦٣) ح٢١.

(٢) رواه البخاري في (فضائل الصحابة) من حديث أنس بن مالك ﷺ برقم (٣٦٧٥).

(٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/١٠). وقد فهم الصحابة ﷺ مثل هذه المكانة، وطبقوها واقعا حيا بعد وفاة الرسول ﷺ، فعن علي ﷺ قال: " ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر". صححه الألباني في ظلال الجنة (٢/٣٤٩). وعن ابن عمر ﷺ قال: " كنا نتحدث على عهد رسول الله ﷺ إن خير هذه الأمة بعد نبيها =

وقال ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ: (لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)[1].

قال الطحاوي: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نُفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم ونبغض من يبغضهم، وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، **وبغضهم كفر ونفاق وطغيان)**[2].

قال صاحب كتاب طريق الاتحاد بعد سرده للآيات التي امتدح الله فيها الصحابة رضوان الله عليهم في القرآن: (هذه الآيات وعشرات من الآيات الأخرى التي نزلت في كتاب المسلمين السماوي في مدح وتمجيد أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وأبرزهم المهاجرون والأنصار، أمام عيني كل مسلم عالم بالقرآن ومؤمن بما فيه؛ تعارض بشدة تلك الأحاديث التي تدعي

أبو بكر وعمر وعثمان فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره علينا". صححه الألباني في ظلال الجنة (٢/٣٤٣). وفي رواية: " كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ ". رواه الترمذي وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٣/٣٢٦). وعن ابن عباس ﷺ قال: إني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر وقد وضع على سريره إذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول: يرحمك الله إني لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لأني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: " كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر ودخلت وأبو بكر وعمر وخرجت وأبو بكر وعمر ". فالتفت فإذا هو علي بن أبي طالب ﷺ. متفق عليه.

(١) رواه البخاري في (المناقب) برقم (٣٦٧٣)، ومسلم في (فضائل الصحابة) برقم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) انظر كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) ص(٤٧٦) - نشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

ارتداد جميع المسلمين وعودتهم إلى الكفر، فور رحلة رسول الله ومفارقته للدنيا، إلا ثلاثة أفراد منهم فقط!! أي الثلاثة الذين بقوا على إيمانهم بالخلافة المنصوصة لعلي!.

إن المؤمن بالله والرسول والقرآن والقيامة لا يمكن أن يصدق تلك الأحاديث ولا ما قيل عن مخالفة المهاجرين والأنصار للخلافة المنصوص عليها، لأنه إما أن تكون هذه الآيات من عند الله أو لا تكون، فإن لم تكن من عند الله فالقرآن - والعياذ بالله - من اختلاق وتلفيق غير الله، وإذا صار القرآن من اختلاق وتلفيق غير الله فمعنى هذا انهدام الإسلام، المبتني على القرآن من أساسه، وإذا انهدم وانهار الإسلام الذي هو الأصل، فما قيمة إثبات الخلافة المنصوص عليها أو غير المنصوص عليها وما هي إلا فرع لذلك الأصل؟... وأما إن كان القرآن من عند الله -وهو قطعا كذلك-، وإن كان الله ﷻ عالم بالغيب والشهادة عليم بذات الصدور، -وهو قطعا كذلك-، إذن فهو يعلم بحقيقة من يمدحه في كتابه ويبشره بالفوز والفلاح، عندئذ يجب أن يكون موقفنا واضحا من الآيات الكثيرة.....

أجل إن تصديق رواية ((لما قبض النبي ارتد الناس إلا ثلاثة (أو سبعة)...)) وأمثالها يؤدي إلى تكذيب جميع الآيات القرآنية الكريمة السابقة، أو إلى إتباع البدعة التي وضعها بعض أعداء الإسلام لإسقاط الكتاب المجيد عن الحجية، بادعائهم أن كتاب الله غير قابل للفهم البشري، وأننا لا نستطيع أن نفهم منه المراد الحقيقي!! وعندئذ يفتح الباب للباطنية الذين فسروا القرآن على أهوائهم **فأتوا بأباطيل لم ينزل الله بها من سلطان! أجل إن الإصرار على صحة أمثال تلك الروايات، يلزم منه اعتبار تلك الآيات القرآنية الكريمة إما خاطئة -والعياذ**

بالله- أو غير مفهومة، وبالتالي ففاعل ذلك يغفل -أو يتغافل- عن أنه بإصراره على إثبات الإمامة المنصوص عليها لعلي (ع) أثبت -والعياذ بالله- بطلان معجزة الرسالة الكبرى، وبالتالي أثبت كذب الإسلام، ونبوةِ خاتم الأنبياء (صلى الله عليه وآله وسلم)»)[1].

ولست في هذا الموضع بصدد ذكر فضائل الصحابة عموما، والخلفاء الراشدين الأربعة أو الثلاثة خصوصا، فهذا له مظانه ومراجعه[2]. وإنما القصد بيان جزء يسير من مكانة هؤلاء النفر الذين حكم الكليني بكفرهم وردتهم وفسقهم وبطلان خلافتهم وإمامتهم.

وللفائدة والتنبيه: فلا يشكل علينا بعض الروايات التي وردت في الكافي، والتي في ظاهرها المدح أو الثناء على بعض الصحابة أو على أكابرهم؛ فإنها عند شرَّاح الكافي بناء على عقيدتهم تجاه الصحابة تُحمل على التقية إذا كانت صريحة وصحيحة، أو يُتجاهل شرح الشاهد منها بحيث تبقى قابلة للتأويل أو الرد مع تضعيف ما يشاء الشرَّاح من هذه الروايات المشكلة.

ولعلي أوضح هذا الإشكال بالأمثلة التالية:

المثال الأول: ما رواه الكليني بسنده عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: (ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك

---

(١) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لحيدر قلمندار ص(٢٧).

(٢) انظر في ذلك: فضائل الصحابة في الصحيحين وكتب السنن. فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل. فضائل الخلفاء الراشدين لأبي نعيم الأصبهاني. السنة لابن أبي عاصم الشيباني. المسند الصحيح من فضائل الصحابة لمصطفى العدوي وغيرهم.

غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان، قال: قلت: فأخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله صدقوا على محمد صلى الله عليه وآله أم كذبوا؟ قال: بل صدقوا، قال: قلت: فما بالهم اختلفوا؟ فقال: أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله فيسأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضا)[1]. فهذه الرواية صريحة جدا في تزكية الصحابة ﷺ ووصفهم بالصدق فيما نقلوا عن رسول الله ﷺ. لكننا عندما نرجع إلى شرَّاح الكافي كالمجلسي؛ سنرى ما يؤيد عقيدة القوم في الصحابة ومنهم الكليني، حيث يقول: (يحتمل أن يكون مراد السائل السؤال عن أخبار جماعة من الصحابة علم عليه السلام صدقهم، أو أراد عليه السلام صدق بعضهم، أي ليس اختلافهم مبنيا على الكذب فقط، بل قد يكون من النسخ، والأظهر حمله على التقية)[2]، ولأن الرواية يُحتاج إليها في نسخ الرواية؛ فقد حَكم بحسنها.

المثال الثاني: ما رواه الكليني بسنده عن أبي بصير قال: كنت جالسا عند أبي عبدالله (ع) إذ دخلت علينا أم خالد التي كان قطعها يوسف بن عمر تستأذن عليه فقال أبو عبدالله (ع): أيسرك أن تسمع كلامها؟ قال: فقلت: نعم، قال: فأذن لها، قال: وأجلسني معه على الطنفسة قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة فسألته عنهما، فقال لها: توليهما؟ قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما، قال: نعم، قالت: فإن هذا الذي معك على الطنفسة يأمرني بالبراءة

(١) انظر كتاب الكافي (١/٦٥) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث ح٣.
(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١/٢١٦).

منهما وكثيرُ النوا يأمرني بولايتهما فأيهما خير وأحب إليك؟ قال: هذا والله أحب إليَّ من كثير النوا وأصحابه...)[1]. فهذه الرواية ظاهر أولها يأمر بتولي الشيخين أبي بكر وعمر ﷺ، وآخرها يؤيد البراءة منهما. لكننا عندما نرجع إلى شرَّاح الكافي كالمجلسي؛ سنرى ما يؤيد عقيدة القوم ومنهم الكليني في الصحابة، حيث يقول: (**أمرها أولاً بولاية أبي بكر وعمر تقية ثم لما بلغت في السؤال أثبت** عليه السلام لعنهما كناية بأن لم يتعرض لقول الرجلين الذين سألت عنهما، بل قال هذا أي أبو بصير أحب إلى من كثير النواء،... **فأشار عليه السلام في كلامه هذا ضمنا إلى كفر الملعونين ووجوب البراءة منهما بوجهين:** الأول: أن محبوبية أبي بصير يستلزم صدقه في أمره بالبراءة منهما. والثاني: إن العلة التي بها أثبت كفر النواء مشترك بينه وبينهما، فبها تثبت أيضا كفرهما وظلمهما وفسقهما، وهذا نوع من معاريض الكلام التي أشار أبو جعفر عليه السلام إليها في الخبر السابق)[2]، ولأن الرواية قد تُشكل في ظاهرها؛ فقد حكم بضعفها.

المثال الثالث: ما رواه الكليني بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: (... أما إن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله قالوا: يا رسول الله نخاف علينا النفاق قال: فقال: ولم تخافون ذلك؟ قالوا: إذا كنا عندك فذكرتنا ورغبتنا وجلنا ونسينا الدنيا وزهدنا حتى كأنَّا نعاين الآخرة والجنة والنار ونحن عندك فإذا خرجنا من عندك ودخلنا هذه البيوت وشممنا الأولاد ورأينا العيال والأهل يكاد أن نحول عن الحال التي كنا عليها عندك وحتى كأنا لم نكن على شيء؟ أفتخاف علينا أن

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٠١/٨) ح٧١ حديث أبي بصير مع المرأة، و (٢٣٧/٨) ح٣١٩.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٥/٢٤٤-٢٤٥).

يكون ذلك نفاقا؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله: كلا إن هذه خطوات الشيطان فيرغبكم في الدنيا والله لو تدومون على الحالة التي وصفتم أنفسكم بها لصافحتكم الملائكة ومشيتم على الماء ولولا أنكم تذنبون فتستغفرون الله لخلق الله خلقا حتى يذنبوا، ثم يستغفروا الله فيغفر الله لهم...)[1]. فهذه الرواية صريحة جدا في تزكية الصحابة ﷺ ووصفهم بعدم النفاق، وأن الرسول ﷺ لا يخاف عليهم من حصوله لهم. لكننا عندما نرجع إلى شرَّاح الكافي كالمجلسي؛ سنرى ما يؤيد عقيدة القوم ومنهم الكليني في الصحابة، حيث شرحه في عدة صفحات ولم يعلق على تزكية النبي ﷺ لهم بعدم خوفه على أصحابه النفاق، ولأن الرواية صريحة في تزكيتهم؛ فقد حكم عليها بالجهالة[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٤٢٣-٤٢٤) للكليني ك الإيمان والكفر/ باب: في تنقل أحوال القلب ح١.

(٢) انظر كتاب مرآة العقول (١١/٢٦١-٢٦٥). وللإستزادة حول هذه الأمثلة تنظر الروايات التالية في الكافي مع شرحها عند المجلسي: الكافي (٢/٤٠-٤٢) ك الإيمان والكفر/ باب: السبق إلى الإيمان ح١، وشرحه في (مرآة العقول) (٧/٢٦١-٢٧٢)، والكافي (٢/٢٣٥-٢٣٦) ك الإيمان والكفر/ باب: المؤمن وعلاماته وصفاته ح٢١، وشرحه في (مرآة العقول) (٩/٢٤٨-٢٥٠)، والكافي (٢/٣٠٠-٣٠١) ك الحج/ باب: حج المجاورين وقطان مكة ح٥، وشرحه في (مرآة العقول) (١٧/٢٠٣-٢٠٦)، والكافي (٣/١٢٥) ك الجنائز/ باب: إذا عسر على الميت الموت واشتد عليه النزع ح١، وشرحه في (مرآة العقول) (١٣/٢٨١). ولعل ما ختمت به التعليق على الأمثلة الثلاثة واستنبطته - على حسب فهمي القاصر - حول منهج المجلسي تجاه هذه الروايات يحتاج إلى تتبع واستقراء لتأكيده، وإنما أشرت إليه في هذا الموضع لمناسبته، ولفتح خاطرة لغيري من الباحثين في المنهج الروائي لطائفة الاثني عشرية قد يستفاد منها في تقرير منهجهم في الحكم على هذا النوع من المرويات، والله أعلم.

وختاماً؛ قد يقول قائل: ما هو دليلكم على إلزام الكليني بهذه العقيدة وهو لم يتفوه بها في كتابه؟ قلنا له: دليلنا فيها هو نفس الدليل الذي قرر به أتباعه من علماء مذهب الاثني عشرية اعتقاده في تحريف القرآن، حيث قرروا ذلك بكونه قد روى روايات تدل على التحريف مما يعني ارتضاءه له، فهنا نقول كذلك في عقيدة الكليني في الصحابة فقد روى روايات تدل على كفرهم ونفاقهم إلا نفرا يسيرا منهم مما يعني أن هذا هو اعتقاده فيهم. والله المستعان.



الفصل الثالث

عقيـــدة العصـمـة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف عقيدة العصمة.

المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة العصمة.

المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة عصمة الأئمة.

المبحث الأول

تعريف عقيدة العصمة

قال ابن فارس: (العين والصاد والميم أصل واحد صحيح يدل على إمساك ومنع وملازمة والمعنى في ذلك كله معنى واحد)[1]. وقال ابن منظور: (العصمة في كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده أن يعصمه مما يوبقه، عصمه يعصمه عصما: منعه ووقاه...)[2]. أما الجرجاني صاحب التعريفات فيوضحها بقوله: (العصمة ملكة اجتناب المعاصي، مع التمكن منها، والعصمة المقومة هي التي يثبت بها)[3]. وبنحو هذا التعريف قال جماعة من أهل اللغة[4].

أما أهل السنة والجماعة فيعتقدون إن العصمة لا تكون إلا للأنبياء، وهذه العصمة تكون من الكبائر، ومن أي خطأ في مسألة التبليغ، لكن قد تقع

(١) انظر كتاب (معجم مقاييس اللغة) ص(٧٥١) مادة عصم.

(٢) انظر كتاب (لسان العرب) (١٢/٤٠٣-٤٠٤) مادة عصم.

(٣) انظر كتاب (التعريفات) للجرجاني ص(١٩٥) نشر دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) انظر كتاب (غريب الحديث) لابن قتيبة الدينوري (١/٣٢٤) نشر مطبعة العاني - بغداد، وكتاب (مختار الصحاح) لأبي بكر الرازي ص(٤٦٧) نشر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، وكتاب (أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء) للقونوي ص(١٦٥) نشر دار الوفاء - جدة، وكتاب (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوي ص(٥١٦) نشر دار الفكر - بيروت، وكتاب (المطلع على أبواب الفقه) لابن أبي الفتح البعلي الحنبلي ص(٢٠٣) نشر المكتب الإسلامي - بيروت.

منهم الصغائر، وقد ينسون، إلا أنهم سرعان ما يتوبون، ويغفر الله لهم، ولا يقرهم الله على مثل هذه الأخطاء، وأيضا هم لا يرتكبون الذنوب عمداً .. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن أهل السنة (متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقرّ في ذلك شيء من الخطأ)[1]، وأن (المعصوم تجب طاعته مطلقاً بلا قيد، ومخالفه يستحق الوعيد، والقرآن إنما أثبت هذا في حق الرسول خاصة...)[2] ، ولذا فالرسول ﷺ (معصومٌ في التبليغ بالاتفاق، والعصمة المتفق عليها: أنه لا يُقر على خطأ في التبليغ بالإجماع)[3]، وأنه ﷺ (هو المبلغ عن الله أمره ونهيه، فلا يُطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو)[4]. ولأجل ذلك فإنهم (جعلوا الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو إمامهم المعصوم، عنه يأخذون دينهم، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم...)[5]. وأنه لا عصمة لأحدٍ بعده ﷺ[6].

وعند الرجوع إلى تعريفها عند علماء الاثني عشرية نجد أنهم غير متفقين على مفهوم واحد لها؛ مما يعني أن هذه العقيدة قد مرت بأطوار متعددة حتى

---

(١) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) (١/٤٧٠ - ٤٧١) ، و (٢/٣٩٦).

(٢) انظر المصدر السابق (٦/١٩٠ - ١٩١) ، و (٤/١٨٢).

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٤١٠).

(٤) انظر المصدر السابق (٣/٤٩٠).

(٥) انظر المصدر السابق (٥/١٦٥ ، ١٦٦).

(٦) انظر المصدر السابق (٦/١٩٦) ، و(٤/٣١٠).

انتهت إلى مفهوم يقال عنه أنه متفق عليه بين علماء الإمامية. فشيخهم الصدوق ابن بابويه (ت٣٨١هـ) يقول في كتابه الاعتقادات: (اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة صلوات الله عليهم أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبا، لا صغيرا ولا كبيرا، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، **ومن نفي عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر**، واعتقادنا فيهم أنهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيءمن أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل)[1].

ومما أورده الصدوق من روايات في هذا الشأن، ما ورد في كتابه: معاني الأخبار في باب (معنى عصمة الإمام)[2]:

١- عن علي بن الحسين عليهم السلام، قال: (**الإمام منا لا يكون إلا معصوما** وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، **ولذلك لا يكون إلا منصوصا**. فقيل له: يا ابن رسول الله فما معنى المعصوم؟ فقال: هو المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة والإمام يهدي إلى القرآن والقرآن يهدي إلى الإمام، وذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾.

---

(١) انظر كتاب (الاعتقادات) لابن بابويه القمي ص(٣٦) - نشر رئاسة المؤتمر العالي لألفية الشيخ المفيد.

(٢) ص(١٣٢) نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، سنة الطبع ١٣٧٩هـ

٢- وعن حسين الأشقر قال: قلت لهشام بن الحكم: ما معنى قولكم: إن الإمام لا يكون إلا معصوما؟ فقال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال: **المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾.**

بينما شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) يرى أنها: (من الله تعالى لحججه هي التوفيق واللطف والاعتصام من الحجج بها عن الذنوب والغلط في دين الله تعالى، والعصمة تفضل من الله تعالى على من علم أنه يتمسك بعصمته)[1].

يقول السيد علي الميلاني: (وأما العصمة في الاصطلاح: قال الشيخ المفيد رحمه الله في النكت الاعتقادية: **العصمة لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما.** ويقول المحقق الشيخ نصير الدين الطوسي في كتاب التجريد: ولا تنافي العصمة القدرة. فذكر العلامة الحلي في شرح التجريد معنى هذه الجملة، وذكر أقوال الآخرين. ثم ذكر العلامة الحلي رحمه الله في الباب الحادي عشر ما نصه: العصمة لطف بالمكلف بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك. ويضيف بعض علمائنا كالشيخ المظفر في كتاب العقائد: بل يجب أن يكون منزها عما ينافي المروة، كالتبذل بين الناس من أكل في الطريق أو ضحك عال، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام فهذا تعريف العصمة عند أصحابنا)[2].

---

(١) انظر كتاب (تصحيح اعتقاد الإمامية) ص(١٢٨).

(٢) انظر كتاب (العصمة) للسيد علي الميلاني ص(١٢) نشر: مركز الأبحاث العقائدية – قم – إيران.

وأخيرا جاء المجلسي (ت١١١١هـ) ليقرر اتفاق علماء الإمامية على تعريف واحد كما يزعم بقوله: (اعلم أنَّ الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب، صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً، لا عمداً ولا نسياناً، ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه)[١].

وقد أشار إلى هذه الحقيقة الدكتور ناصر القفاري عند حديثه عن مسألة عصمة الإمام، حيث يقول: (أما معنى العصمة عند الشيعة فيختلف بحسب أطوار التشيع وتطوراته، لكن يظهر أن مذهب الشيعة في عصمة الأئمة قد استقر على ما قرره شيخ الشيعة في زمنه المجلسي صاحب بحار الأنوار... فالمجلسي يسبغ على أئمته العصمة من كافة الأوجه المتصورة، العصمة من المعصية كلها - صغيرة أو كبيرة - العصمة من الخطأ، والعصمة من السهو والنسيان)[٢].

ولعل السبب في هذا التطور وعدم الاستقرار، أمران هما:

الأمر الأول: احتكاك علماء الاثني عشرية بالمذاهب العقدية الأخرى، وتأثرهم بأفكارها، مما أدى لصياغة مفهومها بحسب هذا التأثر. ويشهد لذلك العبارات المستخدمة في تعريفها كاللطف الإلهي، والملكة الإنسانية ونحوها من عبارات المعتزلة[٣].

---

(١) انظر: بحار الأنوار (٢١١/٢٥)، ومرآة العقول (٣٥٢/٤)، وأوائل المقالات ص(٢٧٦).

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٧٧٥-٧٨٢).

(٣) يقول الدكتور محمد أحمد الخطيب: (ومع أن عقيدة العصمة عند الشيعة تبدو في ظاهرها أمراً يتعلق بأبحاث العقائد والشرائع، لكنها في الحقيقة ذات صلة بالسياسة، ولم يكن ظهورها بين متكلمي الشيعة إلا لهذا الغرض المتعلق بأئمتهم وأحقيتهم بالخلافة). انظر =

الأمر الثاني: محاولة علماء الاثني عشرية دفع الشبه والانتقادات التي تثار حول مفهوم هذه العقيدة، مما أدى إلى عدم الاتفاق، وحصول الاختلاف فيما بينهم في تعريفها[1]. ويشهد لذلك ما قرره المجلسي (وهو يرى النصوص التي تخالف إجماع أصحابه فقال: (المسألة في غاية الإشكال لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم الجواز))[2].



كتاب: (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه عند الشيعة الإمامية) على موقع شبكة الدفاع عن السنة على الرابط:

http://dsbook.dd-sunnah.net/viewbook-ddsunnah-29.html

(١) قال علي أكبر الغفاري مصحح كتاب معاني الأخبار عند قول الصدوق: (وإذا وجب أنه لا بد من مخبر صادق وجب أن لا يجوز عليه الكذب تعمدا ولا الغلط فيما يخبر به عن مراد الله ﷻ في كتابه وعن مراد رسول الله صلى الله عليه واله في أخباره وسننه، وإذا وجب ذلك وجب أنه معصوم) (قوله: " تعمدا " فيه ما فيه ومبني على اعتقاده ؒ فتأمل). معاني الأخبار للصدوق، ص(١٣٤).

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٧٨٢).

المبحث الثاني
تقرير الكليني لعقيدة العصمة

عقيدة العصمة تعتبر (من ضروريات العقيدة الإمامية، وهي الشرط الذي لا تصح (الإمامة) إلا به، والركن الذي لا تقوم إلا عليه؛ إذ لا إمامية بلا (إمامة)، ولا (إمامة) بلا (عصمة). فالعصمة هي الأساس الذي يقوم عليه الأصل الأعظم لدى الإمامية وبه سموا، ألا وهو (الإمامة))[1].

وعند البحث في عناوين كتب الكافي وأبوابه لم أجد الكليني قد أورد ما يخصص هذه العقيدة الهامة ، ولم يتطرق إلى الحديث عنها صراحة، إلا في بضع روايات متفرقة في كتب أصول الكافي مندرجة تحت أوصاف الأئمة[2]،أذكر منها ما يلي:

١. أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام: (قلت: فما أنتم؟ قال: نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم **معصومون**، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض)[3].

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٥١).

(٢) يقول الخطيب في كتاب (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه): (وهكذا فإن اعتناق الشيعة لعقيدة العصمة كان أمراً لازماً لإثبات إمامة أئمتهم، خاصة عندما لم يجدوا مفراً من إثبات كل تلك الروايات التي تمتلئ بها كتب الشيعة عن علم الإمام وقدرته وأوصافه التي لم يصلها إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٦٩/١-٢٧٠) ك الحجة/ باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة- ح٦.

٢. وأورد بسنده إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه قال: (إن الله تبارك وتعالى **طهرنا وعصمنا**[1] وجعلنا شهداء على خلقه، وحجته في أرضه، وجعلنا مع القرآن وجعل القران معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا)[2].

٣. وأورد بسنده إلى الرضا عليه السلام: (... **الإمام المطهر من الذنوب والمبرأ عن العيوب**، المخصوص بالعلم، المرسوم بالحلم، نظام الدين، وعز المسلمين وغيظ المنافقين، وبوار الكافرين..... وإن العبد إذا اختاره الله عز وجل لأمور عباده، شرح صدره لذلك، وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاما، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، **فهو معصوم مؤيد**[3]، **موفق مسدد، قد أمن**

---

(١) قال المجلسي: " أي من المعاصي و الذنوب " انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٣٤٣).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٩١) ك الحجة/ باب: في أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه - ح٥.

(٣) قال المازندراني: " قوله: (فهو معصوم) عصمة الإمام شرط في صحة إمامته، وإلا لم يكن بينه وبين غيره فرق ولم يحصل للرعية وثوق بقوله وفعله، وهو مذهب أكثر طوائف الشيعة خلافا للأشعرية والمعتزلة والخوارج وجميع فرق العامة ". انظر (شرح أصول الكافي) (٥٧/٢٣٦). وقال المعلق على شرح المازندراني، الميرزا أبو الحسن الشعراني: " في متن الحديث تصريح باشتراط العصمة وتعريفها وبيان الدليل عليها، ولم يخالف فيه أحد من الإمامية فهو من الأحاديث المجمع على صحة مضمونها، وقد نقل أهل السنة أيضا اشتراط العصمة من مذهب الإمامية والإسماعيلية بل نقله المؤرخون عن الكيسانية... وبالجملة فلا ريب عندنا في اشتراط العصمة، واستدل عليه الإمام (عليه السلام) في هذا الحديث بقوله: ليكون حجة على عباده وهو برهان واضح استدل عليه علماؤنا أيضا على وجوب العصمة، وذلك لأن من يحتمل خطاؤه عمدا أو سهوا أو نسيانا لم يكن قوله وفعله وتقريره حجة، إذ لا يجوز أن يفعل حراما سهوا ولا غضاضة عليه فيه فلا حجة في فعله أو يعمل أحد في محضره عملا لا يلتفت إليه حتى ينهاه فلا يكون تقريره حجة ".

من الخطايا والزلل والعثار، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده، وساعده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم)[1].

٤. وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في خطبة له يذكر فيها حال الأئمة عليهم السلام وصفاتهم: (.. فالإمام هو المنتجب المرتضى، والهادي المنتجى، والقائم المترجى، اصطفاه الله بذلك واصطنعه على عينه في الذر حين ذرأه، وفي البرية حين برأه... لم يزل مرعيا بعين الله، يحفظه ويكلؤه بستره، مطرودا عنه حبائل إبليس وجنوده، مدفوعا عنه وقوب الغواسق ونفوث كل فاسق، مصروفا عنه قوارف السوء، مبرءا من العاهات، محجوبا عن الآفات، معصوما من الزلات، مصونا عن الفواحش كلها...)[2].

٥. وأورد بسنده عن رجل إلى أبي جعفر عليه السلام قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله بات آل محمد عليهم السلام بأطول ليلة حتى ظنوا أن لا سماء تظلهم ولا أرض تقلهم لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وتر الأقربين والأبعدين في الله، فبينا هم كذلك إذ أتاهم آت لا يرونه ويسمعون كلامه، فقال: السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته، إن في الله عزاء من كل مصيبة ونجاة من كل هلكة ودركا لما فات... إن الله اختاركم وفضلكم وطهركم وجعلكم أهل بيت نبيه واستودعكم علمه وأورثكم كتابه وجعلكم تابوت علمه وعصا عزه، وضرب لكم مثلا من نوره وعصمكم من الزلل[3] وآمنكم

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٠٠ - ٢٠٣) ك الحجة/ باب: نادر في فضل الإمام وصفاته - ح ١.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٠٤) ك الحجة/ باب: نادر في فضل الإمام وصفاته - ح ٢.

(٣) قال المازندراني عند شرحه لقول (وعصمكم من الزلل): " العصمة المنعة والزلل الزلقة، والمراد به هنا الذنب والخطأ يعنى منعكم الله من الذنب والخطأ في العقائد والأقوال =

من الفتن،... وأستودعكم الله والسلام عليكم. فسألت أبا جعفر عليه السلام ممن أتاهم التعزية، فقال: من الله تبارك وتعالى)[1].

فهذه النصوص كما يلاحظها كل قارئ وغيرها كثير[2]؛ تدل على عقيدة الكليني في عصمة الأئمة، وأنها ثابتة لهم ولازمة أيضا، وليت أن الأمر قد اقتصر على مجرد ثبوتها ولزومها، ولكنه تعدى حدوده إلى دعوى الرسالة والألوهية لهؤلاء الأئمة[3]، وهذا خروج عن الإسلام رأسا[4].



والأعمال، وفيه دلالة على أن العصمة موهبية لا كسبية كما ظن ". انظر كتاب شرح أصول الكافي والروضة (١٧٤/٧).

(١) انظر كتاب الكافي (٢٤٥/١-٢٤٦) ك الحجة/ باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح ١٩.

(٢) ومنها ما تقدم ذكره في الفصل الثاني من روايات متعلقة بعقيدة الإمامة.

(٣) انظر كتاب الكافي (١٨٥/١) ك الحجة/ باب: فرض طاعة الأئمة، وقد ذكر فيه (١٧) رواية، و (١٩٢/١) ك الحجة/ باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، وأورد فيه (٦) روايات، و(١٩٣/١) ك الحجة/ باب أن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى، وفيه ثلاثة روايات.

(٤) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٧٨٨/٢).

المبحث الثالث
نقد تقرير الكليني لعقيدة عصمة الأئمة

(إذا كانت (العصمة) بهذه المنزلة من الدين، فلا بد أن تكون قد وردت في القرآن الكريم وثبتت بالآيات القرآنية الصريحة القاطعة، كصراحة الآيات التي ثبتت بها النبوة والأنبياء عموماً، ونبوة محمد ﷺ خصوصاً، وغيرها من أصول الدين وأساسياته الاعتقادية، أو العملية كالصلاة مثلاً. وهنا نحتاج إلى نوعين من الآيات: آيات صريحة في إثبات (العصمة) عموماً. وآيات أخرى صريحة في (عصمة) علي، وأحد عشر آخرين خصوصاً. مع ملاحظة أن الدليل العام لا يغني عن الدليل الخاص؛ لأن إثبات (العصمة) عموماً لا يمنح الحجة للاثني عشرية دون غيرهم من الإمامية كالإسماعيلية مثلاً الذين يعتقدون (بعصمة) آخرين غير (أئمة) الاثني عشرية. فالدليل العام تتساوى فيه جميع الفرق الإمامية، فلا بد لكل فرقة من دليل قرآني خاص على عصمة (أئمتها) حصراً. وهذا الدليل القرآني الصريح معدوم، فما بقي إلا المتشابهات وهي مرفوضة وغير صالحة للاعتماد)[1].

وهذا الإلزام يمكن اعتباره أوضح وأصرح نقد لعقيدة العصمة التي يقررها الكليني وغيره من علماء الإمامية، ويحاولون عبثا التشبث بالآيات غير الصريحة في كتاب الله، (والروايات الواردة من طرق أهل السنة للاحتجاج بها على أهل

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٥٢).

السنة، وإقناع قومهم بأن ما هم عليه موضع إجماع، وهي في حقيقتها ما بين كذب أو -دليل- بعيد عن استدلالهم)[1]".

(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٧٨٧/٢). ويقول في موضع آخر: " نستطيع أن نرجع أدلتهم العقلية التي يستدلون بها على عصمة الإمام إلى أصل واحد، وهو أنّ الأمّة كلّها معرّضة للخطأ والضّلال، والعاصم لها من الضّلال هو الإمام. ولهذا رتبوا أدلتهم على هذا الأساس فقالوا: إن الأمة لابد لها من رئيس معصوم يسدد خطأها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدّده فيلزم التّسلسل فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمام لا بالأمة.. وقالوا: بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه... إلخ... والحقيقة غير هذا تمامًا، فالأمّة معصومة بكتاب ربّها وسنّة نبيّها ﷺ، ولا تجمع الأمّة على ضلالة، وعصمة الأمّة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبيًا يبين الحق، وهذه الأمّة لا نبي بعد نبيّها، فكانت عصمتها تقوم مقام النّبوّة، فلا يمكن أحد منهم أن يبدّل شيئًا من الدّين إلا أقام الله من يبيّن خطأه فيما بدّله،... فعصمة الأمة وحفظها من الضلال - كما جاءت بذلك النصوص الشرعية - تخالف تمامًا من "يوجب عصمة واحد من المسلمين ويجوز على مجموع المسلمين - إذا لم يكن فيهم معصوم - الخطأ"... وكل ما سطروه وملأوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول ﷺ،... وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجمع على ضلالة؛ لأنها لن تخلو من متمسك بهما إلى أن تقوم الساعة. ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسل،... ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، ولم يقل - سبحانه -: والأئمة، وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسل كالأئمة. وأدلّتهم العقليّة التي تؤكّد الحاجة إلى إمام معصوم، وأنّ الأمّة بدونه لا إيمان لها ولا أمان، هذه الحجج هي أيضًا تؤدّي في النّهاية إلى إبطال عصمة الأئمّة عندهم؛ لأنّ أئمّتهم لم يتحقّق بهم مقاصد الإمامة التي يتحدّثون عنها. والواقع أنّه يكفي من ذلك انتهاء ظهور الإمام عندهم منذ سنة (٢٦٠هـ)، سواء كان لم يوجد =

ومن تلك الآيات التي يتشبثون بها ما يلي:

الآية الأولى: آية سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة:١٢٤]، فقد أورد الكليني في باب واحد[1] ثلاث روايات من أصل أربع تدور حول هذه الآية، وهي كالتالي:

الرواية الأولى: عن أبي عبدالله (ع) أنه قال: (الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات:... وقد كان إبراهيم عليه السلام نبيا وليس بإمام حتى قال الله: (إني جاعلك للناس إماما قال: ومن ذريتي فقال الله: لا ينال عهدي الظالمين) من عبد صنما أو وثنا لا يكون إماما)[2].

الرواية الثانية: عن أبي عبدالله (ع) أنه قال: (إن الله تبارك وتعالى اتخذ إبراهيم عبدا قبل أن يتخذه نبيا، وإن الله اتخذه نبيا قبل أن يتخذه، رسولا وإن الله اتخذه رسولا قبل أن يتخذه خليلا وإن الله اتخذه خليلا قبل أن يجعله إماما، فلما جمع له الأشياء قال: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قال: فمن عظمها في عين

أصلاً.... أو هو مختف لم يظهر - كما تقوله الاثنا عشرية - فإنّ هذا الغائب الموعود أو المعدوم لم ينتفع به في دين ولا دنيا. وهذه ثلمة لا تسد، وفتق لا يرتق في المذهب الاثني عشري، ولا يبقي ولا يذر لحججهم وزنًا ولا أثرًا ". بتصرف (٢/٧٨٩-٧٩١). وانظر كتاب (مع الشيعة الاثني عشرية) للسالوس ص(٢٨٩-٢٩٠).

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٧٤-١٧٥) ك الحجة/ باب: باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام - ح١ و٢ و٤.

(٢) قال المازندراني: (وفيه دليل على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة وأن الفاسق لا يصلح للإمامة). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٥/١١١).

إبراهيم قال: (ومن ذريتي، قال: لا ينال عهدي الظالمين) قال: لا يكون السفيه إمام التقي)[1].

ووجه الدلالة من هذه الآية استنبطه بعض علماء الإمامية بناء على اعتماد تفسير معنى العهد بأنه الإمامة، وعلى ضوء هذا التفسير قرروا وجوب العصمة للإمام. يقول المجلسي: (وقال الطبرسي قال مجاهد: العهد الإمامة وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام، أي لا يكون الظالم إماما للناس، فهذا يدل على أنه يجوز أن يعطي ذلك بعض ولده إذا لم يكن ظالما، لأنه لو لم يرد أن يجعل أحدا منهم إماما للناس لوجب أن يقول في الجواب: لا، أو لا ينال عهدي ذريتك،... واستدل أصحابنا بهذه الآية على **أن الإمام لا يكون إلا معصوما عن القبائح، لأن الله سبحانه نفي أن ينال عهده الذي هو الإمامة ظالم**، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالما إما لنفسه وإما لغيره، فإن قيل: إنما نفى أن يناله في حال ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالما، فيصح أن يناله؟ فالجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالما، فإذا نفى أن

---

(١) وبنحوها أورد الرواية الثالثة عن أبي جعفر (ع). قال المازندراني: (فأبطلت هذه الآية إمامة كل سفيه وتقدم كل ظالم على البر التقي إلى يوم القيامة وقررتها في الصفوة. ثم أكرمه الله تعالى بأن جعلها في ذريته أهل الصفوة والطهارة.. فلم تزل الإمامة والخلافة في ذريته الطاهرة يرثها بعض عن بعض قرنا بعد قرن حتى ورثها الله تعالى نبينا (صلى الله عليه وآله).. فكانت لهم خاصة فقلدها (صلى الله عليه وآله) عليا (ع) بأمر الله تعالى فصارت في ذريته الأصفياء الأتقياء البررة الكرماء الذين هم أولو الأمر.. ثم طائفة من اللصوص المتغلبة الذين نشأت عقولهم وعظامهم ولحومهم في عبادة الأوثان غصبوها من أهل الصفوة فضلوا وأضلوا كثيرا). انظر المصدر السابق (٥/١١٢-١١٣).

يناله فقد حكم بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا يناله الظالم وإن تاب فيها بعد)[1].

ونقد هذا التقرير لهذا الاستنباط قد أشار إليه بعض الباحثين[2]، وخلاصته ما يلي:

أولا: اختلاف المفسرين في تأويل معنى العهد، والآية على قول أكثرهم أنها ليست في الإمامة أصلا، بل إن الذين فسروها بالإمامة لم يقصدوا الإمامة بمفهوم الاثني عشرية، بل مقصودهم إمامة العلم والصلاح والاقتداء.

ثانيا: على فرض التسليم بأن الآية مقصود بها الإمامة؛ فإنها لا تدل على العصمة بحال، لأنه لا يمكن أن يقال بأن كل من ليس بظالم فإنه معصوم لا يخطئ ولا ينسى ولا يسهو... إلى آخره من مواصفات المعصوم المقررة عند الاثني عشرية؛ إذ يلزم على ذلك أن من سها أو أخطأ أو نسي فإنه ظالم، وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام.

ثالثا: أن من ارتكب ظلما ثم تاب منه؛ فإنه لا يصح استمرار وصفه بالظلم، لأن التوبة تهدم ما كان قبلها، وإذا كانت التوبة تنفع في قبول المشرك والكافر ومحو ذنوبهما مع رفع وصف الكفر والشرك عنهما؛ فمن باب أولى من حصل منه خطأ أو سهو ونحوهما أن ترفع عنه التوبة هذه الأوصاف. يقول الله

(١) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢/٢٨٣-٢٨٤).

(٢) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٢٨٣-٢٨٦). وكتاب (مع الشيعة الاثني عشرية) ص(٢٨٥-٢٨٦).

تعالى لنبيه ﷺ في حق المشركين: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [التوبة:١١] فرفع وصف الشرك عنهم وإطلاق وصف أخوة الدين عليهم من أبلغ الدلائل على قيمة التوبة.

يقول أحد علماء الزيدية في تقريره لنقض استدلال الاثني عشرية بهذه الآية حيث قال: (احتج الرافضة بالآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، ورام الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لا يصح لأن العهد إن حُمل على النبوة فلا حجة، وإن حُمل على الإمامة فمن تاب من الظّلم لا يوصف بأنّه ظالم، ولم يمنعه - تعالى - من نيل العهد إلا حال كونه ظالمًا)[1].

الآية الثانية: آية سورة الأحزاب، والمسماة عندهم بآية التطهير وهي قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَٰهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَوٰةَ

---

(١) (يوسف بن أحمد الزيدي/الثمرات اليانعة: ٦٠ (مخطوط)) نقلا عن كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٢٨٦). (وقد ردّ على استدلالهم، بأن الآية تدل على أن إبراهيم عليه السلام جعله الله رسولاً يقتدى به، وليس فيه دلالة على ما ذهب إليه الشيعة، لأن أهل الأديان مع اختلافهم يدينون به، ويقرّون بنبوته، فالإمامة تعني الاقتداء به عليه السلام. وأما العهد الذي ذكرته الآية الكريمة فتعني إنه لن ينال طاعة الله عدوّ له يعصيه، ولا يعطيها إلا لولي له يطيعه) تفسير الطبري تحقيق أحمد شاكر ١٨/٣، وتفسير ابن كثير/ط، دارالشعب ٢٤٢/٦).. أما قولهم بأن غير المعصوم لا بد أن يكون ظالماً ... فهو غير مسلم به فبين العصمة وعدم الظلم فرق شاسع، فالمخطئ قبل التكليف ليس ظالماً ولا يحاسب الاتفاق، فمن كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح، لا يصح أن يطلق عليه (كافر) أو (ظالم) في لغة أو عرف أو شرع، كما أن الظلم اسم ذم، ولا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّٰلِمِينَ﴾ علي السالوس/عقيدة الإمامة ص ٨١، ٨٣، ٨٥) نقلا عن كتاب: (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه عند الشيعة الإمامية) للدكتور محمد أحمد الخطيب.

وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ [الأحزاب:٣٣]، فهذه الآية يعتبرها بعض المعاصرين من أشهر أدلة العصمة وأكثرها ترددا على الألسنة[1]، حيث يستدل بها علماء الإمامية ثم يتبعونها بما يسمى عندهم بحديث الكساء.

هذه الآية أوردها الكليني في الرواية الطويلة التي قد أشرت إليها سابقا بأنها جمعتْ جميع الشبه المثارة على عقائد الإمامية، ثم حَاولتْ تفنيدها بالطريقة الروائية، وكأنها نص من المعصوم، حيث أوردها الكليني في باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا فواحدا، والشاهد منها قوله: (لكن الله ﷻ أنزله في كتابه تصديقا لنبيه صلى الله عليه وآله (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فأدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله تحت الكساء في بيت أم سلمة، ثم قال: اللَّهُمَّ إن لكل نبي أهلا وثقلا وهؤلاء أهل بيتي وثقلي)[2].

ونظرا لأن الكليني لم يوردها للاستدلال بها على عقيدة العصمة كما هو ظاهر من اسم الباب، وظاهر من شاهد الرواية، ولكون شارحي الكافي (المازندراني والمجلسي) لم يتعرضا لهذه الرواية بشكل واضح يمكن إيراد الشاهد منه على كونه دليلا لإثبات العصمة؛ فقد أعرضت عن ذكره ضمن أدلة تقرير عقيدة العصمة، وكذا هنا ضمن نقدها على سبيل التفصيل[3].

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٥٣).

(٢) انظر (١/٢٨٦-٢٨٧) كتاب الكافي - ك الحجة في الباب نفسه - ح١ .

(٣) وأحيل القارئ الكريم في الرد على هذا الدليل بشيء من التفنيد المؤصل إلى كتاب =

=

(المنهج القرآني الفاصل...) ص(٣٥٣-٣٨٩). وكذلك كتاب " كسر الصنم" ص(٢٢٥) ففيه مزيد أدلة على نقض الاستدلال بهذه الآية على عقيدة العصمة. ولعلي أذكر هنا ردا مجملا يحقق المطلوب: يقول الخطيب: (قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، حيث يرى الطبري في تفسيره: أن أهل البيت في الآية مقصورة على النبي وعلي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين، ليصل بعد ذلك إلى أن الأئمة معصومون من جميع القبائح، فالآية تقتضي المدح والتعظيم، وفي ثبوت عصمة أهل البيت ومنهم الأئمة من جميع القبائح (انظر الطبرسي، مجمع البيان ١/٥٠، والذهبي، التفسير والمفسرون ٢/١١٠). وقد اعترض على استدلالهم، بأن المقصود بالآية هؤلاء الخمسة فقط، فالواضح من سياق الآيات السابقات لهذه الآية، والآية التي بعدها تشير إلى أنها نزلت في نساء النبي ﷺ ((يا نساء النبي لستن كأحد من النساء))(الأحزاب الآيات: ٢٨ -٣٤). وروى أن حصين بن سبرة سأل زيد بن أرقم عن أهل بيت النبي ﷺ فقال له: أهل بيته من حرّم الصدقة عليه، وهم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، فهم أصله وعصبته (مسلم بشرح النووي ١٨٠/٥، فضائل علي بن أبي طالب ﷺ)، وآية التطهير في نساء النبي وغيرهن من أهل البيت كما دلّ حديث زيد بن الأرقم هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس. ولا قائل بعصمة هؤلاء، وتخصيص الخمسة يحتاج إلى دليل. وإذا تمت لهؤلاء فكيف تتم العصمة لأولادهم وأحفادهم؟!. يضاف إلى ذلك أن الأحاديث التي ذكرت واقعة الكساء بينت أن الرسول جمع أهل الكساء، ودعا لهم بأن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا، فإن كان إذهاب الرجس قد حصل والتطهير قد تم بالعصمة، فما الحاجة إلى الدعاء؟! ويزيد على ذلك أن آية التطهير واقعة بين آيات فيها الأمر والنهي، مما يؤكد أن فعل الطاعات، واجتناب المعاصي يؤدي إلى إذهاب الرجس وحدوث التطهير، ويؤيده أيضا ما روي: أن النبي ﷺ كان يمر ببيت فاطمة ﷺ ستة أشهر كلما خرج إلى الصلاة يقول: الصلاة أهل البيت ((إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت..)) الآية (تفسير ابن كثير، ٤٠٧/٦)، وهنا يبدو الربط بين الأمر بالصلاة وحرص الرسول ﷺ على إذهاب الرجس عن أهل بيته بها (السالوس/عقيدة الإمامة ص

=

يضاف إلى عدم وجود النص الصريح الدال على عصمة الأئمة - النقد الأول- ما يلي:

النقد الثاني: أن أي نص يحاول الكليني وغيره التعلق به لإثبات العصمة سيصطدم بعقيدة ختم النبوة، فما معنى (الإمامة المعصومة) وقد ختمت النبوة؟! ثم على فرض التسليم بالحاجة إلى وجود إمام معصوم؛ فكيف نوفق بين هذه الحاجة وبين اختفاء الإمام الثاني عشر منذ اثني عشر قرنا، ومعلوم أن الغائب غير موجود، ولو كان وجوده ضروريا لما غاب[1].

٧٦، ٧٨). بل إن أحوال أئمة الشيعة وأقوالهم تشهد على عدم عصمتهم، فعلي ﷺ - وهو الإمام الأول عندهم - اختلف معه ابنه الأكبر (الحسن) - وهو الإمام الثاني عندهم - في مسألة أخذه البيعة من الناس بعد استشهاد عثمان، ويلزم من ذلك أن واحداً منهما كان مصيباً، والثاني كان مخطئاً... ولقد ثبت أن علياً صوب رأي الحسن بعد وقعة الجمل وتأسف على عدم أخذه برأي الحسن (إحسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع، ص ٣٠٠). وقد ورد أن الحسين - وهو الإمام الثالث عندهم -، كان يظهر الكراهية لصلح أخيه الحسن مع معاوية ﷺ، بل أبدى لومه لأخيه على ذلك (أحمد الجلي/دراسة عن الفرق ص١٤٧). ولو كان الحسين يعلم بعصمة أخيه لم قال ذلك، لكن الحسن لم يلتفت إلى رأي الحسين وصالح معاوية. وقد روي في الكافي أن أئمة الشيعة كانوا كثيراً ما يفتون في قضايا لخاصتهم خلاف ما أنزل الله وما بينه الرسولﷺ، وخلاف ما كانوا يرونه، وذلك صيانة لأنفسهم وحفاظاً على حياتهم (الكليني/الكافي ٦٦/١). ومع فرض وجود المعصوم عند الشيعة فإننا نجد الاختلاف في الفروق عندهم، وهذا يدل على أن الأئمة عندهم كانوا يجتهدون، والعصمة تعني أن لا يكون من الإمام اجتهاد، لأن علمه إلهامي فانتفى معه الاجتهاد. (أبو زهرة، الإمام الصادق ص٧٢-٧٣)). انتهى من كتابه: (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه).

(١) انظر بتصرف كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٥٦).

النقد الثالث: أن أدلة إثبات العصمة[1] لا تخلو من نظرين:

النظر الأول: إما أن تكون موجودة قبل نزول آيات القرآن وروايات السنة وهما مصدري التشريع، أو لا تكون موجودة، وذلك لكون الأئمة معصومين بالأساس فلا يحتاجون إلى ما يثبت عصمتهم، وكلا القولين لا شك أنه هراء لا يمكن أن يقول به عاقل، فضلا أن تبنى عليه عقيدة يعتنقها ملايين الأتباع المنتسبين لطائفة الاثني عشرية.

النظر الثاني: أن تكون موجودة بعد نزولهما، وهذا هو الأصل، فهنا نحتاج إلى معرفة حال الأئمة قبل ذلك، هل كانوا معصومين أم ليسوا كذلك؟ فإن كانوا معصومين؛ فلا حاجة لهذه الأدلة لأنها تحصيل حاصل لا يقدم ولا يؤخر، وإن لم يكونوا معصومين فقد انتقضت عقيدة العصمة لأن من شروطها عند الإمامية أن غير المعصوم لا يكون معصوما، لأن العصمة التي أثبتوها كونية تلازم المعصوم منذ خلقته وولادته[2].

---

(١) كآية التطهير، وحديث الكساء المفسر لها، والذي قد ورد بعدة روايات من أصرحها رواية الترمذي ولفظها عن أم سلمة قالت: " في بيتي نزلت (إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) وفي البيت فاطمة وعلي والحسن والحسين فجللهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ بكساء كان عليه، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا " رواه الترمذي ٦٩٩/٥ وصححه، والحاكم وصححه، والبيهقي في السنن ١٥٠/٢.

(٢) انظر باقتباس المصدر السابق ص(٣٧٧). (وعلى فرض أنّ الآية نزلت في أصحاب الكساء لا في نساء النبي عليه الصلاة والسلام فإنّ التطهير الذي جاءت به الآية واقع لغيرهم أيضاً بنص القرآن كما قال تعالى عن المؤمنين ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ وغيرها من الآيات، ولو كان في معنى إرادة التطهير معنى العصمة لوجب القول بعصمة =

النقد الرابع: على فرض التسليم بعصمة الأئمة، فإن ذلك يستلزم عدم حصول أي تناقض منهم أو تعارض في أقوالهم وفتاويهم مما يعني حصول الخطأ وعدم بيان الحق، لأن هذا هو سبب إثباتها لهم كما يزعمون، وهذا يعني أن حصول أيا من ذلك سيكون سببا لإبطال عصمتهم.

لكن الواقع من خلال تتبع الروايات الواردة عنهم سواء في كتبهم الثمانية المعتمدة أو في كتاب الكافي خصوصا؛ يفيد بوجود روايات متناقضة لا ينكرها أدنى باحث في هذا المذهب بل ويقرها علماؤه المحققين المنصفين، وخصوصا أنها كانت سببا مباشرا في خروج بعض الشيعة من نطاق التشيع[1].

وقد ذكرت في ثنايا هذه الرسالة بعض ما يؤكد ذلك، كشكوى الطوسي (ت٤٦٠هـ) وتألمه لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..، واعترافه بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب

جميع المؤمنين لنص الآية على إرادة الله تطهيرهم، وهذا ما لا يقوله لا السنة والشيعة، فكيف تطبق نظرية التطهير على أناس دون آخرين؟!! أليس في المسألة نوع من المزاجية وليس المنهجية العلمية. والعجيب في علماء الشيعة أنهم يتمسكون بالآية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء ثم يتناسون في الوقت نفسه آيات أخرى نزلت في إرادة الله ﷻ لتطهير الصحابة، بل هم بالمقابل يقدحون فيهم ويقولون بانقلابهم على أعقابهم مع أن الله ﷻ نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية، مفارقات عجيبة يُحار فيها العقل ولا تجد لها إلا إجابة واحدة، إنه التعصب وما يفعله في أصحابه. منقول من موقع فرسان السنة:

http://www.forsanelhaq.com/showthread.php?t=124676

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٧٩٧).

الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[1]. وكذلك روايات حصر عدد الأئمة باثني عشر إماما، وورود ما يناقض هذا العدد[2].

ولأهمية هذا النقد في عقيدة العصمة؛ فسأضيف على ذلك الأمثلة التالية من مرويات كتاب الكافي مع تعليقات الإمام البرقعي عليها في كتابه (كسر الصنم):

المثال الأول: أورد بسنده ثلاث روايات في باب الخير والشر[3]؛ اثنتان عن أبي عبدالله عليه السلام، والثالثة عن أبي جعفر عليه السلام خلاصتها: (أن الله هو خالق الخير والشر)، ثم أورد رواية أخرى عن أبي عبدالله عليه السلام في الباب الذي يليه تنفي هذه الصفة عن الله تعالى، وفيها: (ومن زعم أن الخير والشر إليه فقد كذب على الله)[4].

قال البرقعي: (هذا الحديث مع مفاده هذا، يعارض الأحاديث الثلاثة في باب الخير والشر التي مضت، لأنه صَرح فيها أن الله قال: (أنا خالق الخير والشر) ألم ينتبه الكليني لهذا التعارض، لماذا روى هذه الأحاديث المتناقضة أكان يعتقد بكليهما أم أنه لم يعتقد بأحد منهما؟ ورأينا فيه أنه لم يكن محققاً ولكن

(١) انظر الجواب على الشبهة الرابعة حول شخصية الكليني في الباب الأول، وكتاب (التهذيب) (١/٢-٣).

(٢) انظر النقد الخاص المتعلق بمرويات الإمامة في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب.

(٣) انظر كتاب الكافي ك التوحيد (١/١٥٤) - ح١ و ٢ و ٣.

(٤) انظر المصدر السابق (١/١٥٦-١٥٧) باب: الجبر والقدر والأمر بين الأمرين- ح٢.

كيف تعلق مدّعو التحقيق والاجتهاد بهذه الأخبار واعتمدوها؟ هل يمكن القول إن الإمام قال بهذه الأخبار المتناقضة؟! إن كان الإمام كذلك فما هو المتوقع من غيره)[1].

المثال الثاني: أورد بسنده ثلاث روايات في باب إن الله ﷻ لم يعلّم نبيه علماً إلا أمره أن يعلّمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم[2]؛ اثنتان عن أبي جعفر عليه السلام، والثالثة عن أبي عبدالله عليه السلام خلاصتها: (أن عليا أصبح شريكا للنبي ﷺ في العلم بأكله الرمان)، وقد أورد رواية في الباب الذي قبله أيضا عن أبي عبدالله تفيد بأن علم الأئمة وراثي، وفيها: (إن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة)[3].

قال البرقعي: (روى في هذا الباب ثلاثة أحاديث عن رواة مجهولين كعبدالله بن سليمان ورواة فسقة واقفي المذهب كمنصور بن يونس الذي اختار المذهب الواقفي ليأكل أموال الإمام التي كانت لديه، حيث أنها تخالف العقل والقرآن والتاريخ معاً. فمثلاً يقول في هذه الروايات الثلاث: أُتِيَ النبي ﷺ برمانتين فأكل واحدة منهما فأصبح رسولاً وإحدى هاتين الرمانتين كان هو العلم وقد أكلها مناصفة مع علي وأصبح علي بأكله نصف الرمانة شريكاً للنبي بالعلم، وهذا بيّن البطلان وهو من وضع الرواة لأنهم قالوا في الأبواب السابقة أن علم علي

---

(١) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(١١٤).
(٢) انظر كتاب الكافي ك الحجة (١/٢٦٣) - ح١ و ٢ و ٣.
(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٦٠-٢٦١) ح١.

وراثي ولكن عندما وصلوا إلى هذا الباب لم يعد العلم وراثياً بل بأكل الرمان. وهؤلاء الرواة لم ينتبهوا إلى تضاد وتناقض أخبارهم إذ ربما كانوا من العوام وربما فعلوه قصداً وبسوء نية. فلينظر كل إنسان عاقل هل يمكن أن يصبح أحد رسولاً بمجرد أكل الرمان. هدى الله شعبنا ونجاه من الخرافات)[1].

المثال الثالث: أورد بسنده في باب مولد الحسين رواية تفيد بأن الحسين دعا لذريته بالصلاح بقوله: (وأصلح لي في ذريتي)، قال أبو عبدالله عليه السلام: (فلولا أنه قال: أصلح لي في ذريتي لكانت ذريته كلهم أئمة)[2]. فهذه مفهومها أنه بدعوته هذه أصبح بعض ذريته أئمة وليس كلهم، وهذا ينافي الروايات التي تقرر أن الأئمة قد عينهم الله بأسمائهم وأشخاصهم كالروايات الواردة في بعض أبواب الكافي[3].

قال البرقعي: (وزاد في الخبر الرابع: عندما قال الإمام الحسين (أصلح لي في ذريتي) أصبح كل أولاده أئمة، ولو لم يقلها لما كانوا كلهم أئمة. فإذا صح هذا الحديث تكون تلك الروايات التي تقول إن الله عيَّن الخلفاء والأوصياء والأئمة بعد رسول الله باسمهم وشخصهم سواء قبل الخلقة أو بعد بعثته ﷺ كلها مختلقة وكذب. لأن هذا الحديث الرابع جعل إمامة الأئمة موقوفة بمشيئة الإمام الحسين حيث قال: (أصلح لي في ذريتي) انظروا إلى هؤلاء الرواة كيف غابت

---

(١) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٢٠١).

(٢) انظر كتاب الكافي ك الحجة (٤٦٤/١) - ح٤.

(٣) انظر الأبواب التالية: أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد (ع) (٢٧٧/١) - ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة (ع) واحدا فواحدا (٢٨٦/١) - ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، (ع) (٥٢٥/١).

عنهم حافظتهم، وغفلوا عن أخبارهم المتناقضة ومن أعجب العجب أن يكون ألوف العلماء التابعين لهم واللاحقين قد خدعوا بهذه الروايات، ثمّ بناءً على أخبار هؤلاء أوجدوا مذهباً)[1].

ولا شك أن مثل هذه المرويات الصريحة في التناقض تحتاج إلى تدارك الاختلاف ومحاولة ترقيعه بأي وسيلة يمكن من خلالها استمرار المذهب، والحفاظ على أتباعه من التفلت بسببه، ولذا تم اختراع عقيدة التقية وكذلك عقيدة البداء، والتي يمكن بواسطتهما الإجابة عن أي إشكال يرد على المرويات المتناقضة والمختلفة، وينقذ هذا المذهب من الانحسار، وذلك لأنه **إذا انتقضت عقيدة العصمة للأئمة والتي تعتبر شرط الإمامة فقد انتقضت الإمامة نفسها،** فتأمل.

أورد الكليني بسنده عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله عز وجل فأخبره بها ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر [به] الأول فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كأن قلبي يشرح بالسكاكين فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبهه وجئت إلى هذا **يخطئ هذا الخطأ كله**، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، **فعلمت أن ذلك منه تقية**، قال: ثم التفت إلي فقال لي: (يا ابن أشيم إن الله عز وجل فوض إلى سليمان بن داود فقال: (هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب) وفوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله فقال: (ما آتاكم الرسول

---

(١) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٣٠٧).

فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فما فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوضه إلينا)[1].

قال البرقعي: (وفي الحديث الثاني: يقول ابن أشيم إن الإمام أجاب عن سؤال واحد بثلاثة أجوبة مختلفة يقول: إني فهمت أن الإمام عمل بالتقية، نحن نقول إن أحداً سواءً كان إماماً أو مأموماً لا يجوز له أن يتكلم خلافاً للواقع وبخلاف حكم الله، وإذا كان يريد أن يعمل بالتقية عليه أن يسكت أو يقول لا أدري لا أن يحكم بثلاثة أحكام يختلف كل منها عن الآخر ليقول مريدوه إنه عمل بالتقية، وإذا عمل بالتقية فلا بد أن يسكت، والتقية دائماً لحفظ الدين وليس الدين لحفظ التقية وعلى المرء أن يفدي دينه بنفسه لا أن يفدي نفسه بدينه، ثم لا يمكن تغيير أحكام الله باسم التقية..... ونحن نرى... في كتاب وسائل الشيعة أنه قد صدرت ألوف الأحكام التي ليس لها أصل من الكتاب والسنة وحملها العلماء على التقية. فهل يجوز أن يحكم عالم بآلاف الأحكام خلاف الواقع ويحملها المريدون على التقية؟، أليس مخرباً للدين أن تصدر ألوف الأحكام بخلاف ما أنزل الله، ثم يحملونها على التقية؟، وإن كان هناك في وسائل الشيعة أحكام لها أصول في الكتاب والسنة يجب الأخذ بها ورد ما خالفها)[2].

ومما يمكن إدراجه ضمن هذا النقد المتعلق بالتناقض في تقرير عقيدة العصمة، وجود روايات تفيد بإضفاء صفة العصمة من الوقوع في الذنب - كأحد

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٦٥-٢٦٦) ك الحجة/ باب: التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة في أمر الدين-ح٢.

(٢) انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٢٠٤-٢٠٥).

لوازم العصمة - على بعض الأشخاص الذين يقومون ببعض الأعمال التعبدية ونحوها، فقد أورد الكليني بسنده عن ابن القداح، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: سألته عن دخول الكعبة، قال: (الدخول فيها دخول في رحمة الله، والخروج منها خروج من الذنوب، **معصوم فيما بقي من عمره**، مغفور له ما سلف من ذنوبه)[1]. وأورد بسنده عن سدير أنه سمع علي بن الحسين عليهما السلام يقول: (من قال إذا أطلى بالنورة: (اللّهُمَّ طيب ما طهر مني، وطهر ما طاب مني، وأبدلني شعرا طاهرا لا يعصيك،....) من قال ذلك **طهره الله من الأدناس في الدنيا ومن الذنوب وأبدله شعرا لا يعصي الله**، وخلق الله بكل شعرة من جسده ملكا يسبح له إلى أن تقوم الساعة وأن تسبيحة من تسبيحهم تعدل بألف تسبيحة من تسبيح أهل الأرض)[2].

النقد الخامس: عدم ورود أي رواية عن الأئمة المعصومين - على حسب زعم علماء الإمامية - تفيد بادعائهم العصمة لأنفسهم، بل الوارد عنهم خلاف ذلك من دعوى حصول الخطأ وجواز وقوع الذنب منهم، وحاجتهم للمغفرة من ربهم، ومن ذلك ما يلي:

الرواية الأولى: أورد بسنده[3] إلى علي بن رئاب قال: (سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾[4] أرأيت ما أصاب عليا وأهل بيته عليهم السلام من بعده هو بما

---

(١) انظر كتاب الكافي (٥٢٧/٤) ك الحج/ باب: دخول الكعبة - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٠٧/٦) ك الزي والتجمل/ باب: النورة - ح١٥.

(٣) انظر المصدر السابق (٤٥٠/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: نادر أيضا - ح٢.

(٤) (الشورى: ٣٠).

كسبت أيديهم وهم أهل بيت طهارة معصومون؟[1] فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوب إلى الله ويستغفره في كل يوم وليلة مائة مرة من غير ذنب، إن الله يخص أولياءه بالمصائب ليأجرهم عليها من غير ذنب).

الرواية الثانية: أورد بسنده عن الحارث الأعور قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام خطبة بعد العصر، فعجب الناس من حسن صفته وما ذكره من تعظيم الله ﷻ، قال أبو إسحاق: فقلت للحارث: أو ما حفظتها؟ قال: قد كتبتها فأملاها علينا من كتابه: الحمد الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه..... نحمده بجميع محامده كلها على جميع نعمائه كلها، ونستهديه لمراشد أمورنا، ونعوذ به من سيئات أعمالنا، ونستغفره للذنوب التي سبقت منا)[2]".

---

(١) هذا التساؤل إن ثبت قوله في زمن جعفر الصادق فهو يدل على منافاة ثبوت العصمة لدلالة نصوص القرآن، ولذا أورد السائل هذا الإشكال لعدم قناعته بعقيدة العصمة. ولتبرير هذا الإشكال جاء الجواب بضرب المثل بالنبي ﷺ وهو المعصوم ومع ذلك فهو يستغفر الله تعالى من الذنوب، ليُستدل بفعله على أن الاستغفار لا يلزم منه حصول الذنب، وأن الابتلاء بالمصائب ليس بسبب الذنوب، بل هو لزيادة الأجر. فإذا صح هذا في حال النبي ﷺ فكذلك يصح في حال علي ﷺ والأئمة من بعده. قال المجلسي: " أن استغفار النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أنه لم يكن لحط الذنوب بل لرفع الدرجات فكذا ابتلاؤهم عليهم السلام ليست لكفارة الذنوب بل لكثرة المثوبات وعلو الدرجات، فالخطاب في الآية متوجه إلى غير المعصومين بقرينة" فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ" كما عرفت" انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٤٧/١١). قلت: وبمثل هذا التبرير سيجاب عن جميع الروايات التي تثبت طلب الاستغفار من الذنوب والحصانة منها، وأن ذلك كله من باب رفع الدرجات أو تعليم الأتباع.

(٢) انظر كتاب الكافي ك التوحيد (١٤٢/١) باب: جوامع التوحيد – ح٧.

الرواية الثالثة: أورد بسنده عن أبي جعفر ﷺ قال: إذا قمت بالليل من منامك فقل: (الحمد لله الذي رد علي روحي لأحمده وأعبده) فإذا سمعت صوت الديك فقل: سبوح قدوس رب الملائكة والروح، سبقت رحمتك غضبك، لا إله إلا أنت وحدك، عملت سوء أو ظلمت نفسي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت)[1].

الرواية الرابعة: أورد بسنده عن أبي عبدالله ﷺ قال: كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول إذا فرغ من الزوال: (اللَّهُمَّ إني أتقرب إليك بجودك وكرمك وأتقرب إليك بمحمد عبدك ورسولك وأتقرب إليك بملائكتك المقربين وأنبيائك المرسلين وبك، اللَّهُمَّ أنت الغني عني وبي الفاقة إليك، أنت الغني وأنا الفقير إليك أقلتني عثرتي وسترت علي ذنوبي فاقض لي اليوم حاجتي ولا تعذبني بقبيح ما تعلم مني، بل عفوك وجودك يسعني)[2].

الرواية الخامسة: أورد بسنده عن أبي عبيدة الحذاء، قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول وهو ساجد: (أسألك بحق حبيبك محمد إلا بدلت سيئاتي حسنات وحاسبتني حسابا يسيرا)، ثم قال في الثانية: (أسألك بحق حبيبك محمد إلا كفيتني مؤونة الدنيا وكل هول دون الجنة)، وقال في الثالثة: (أسألك بحق حبيبك محمد لما غفرت لي الكثير من الذنوب والقليل وقبلت مني عملي اليسير) ثم قال في الرابعة: (أسألك بحق حبيبك محمد لما أدخلتني الجنة وجعلتني من سكانها ولما نجيتني من سفعات النار برحمتك وصلى الله على محمد وآله))[3].

---

(١) انظر المصدر السابق ك الدعاء (٥٣٨/٢) باب: الدعاء عند النوم والانتباه - ح١٢.

(٢) انظر المصدر السابق ك الدعاء (٥٤٥/٢) باب: الدعاء في أدبار الصلوات - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق ك الصلاة (٣٢٢/٣) باب: السجود والتسبيح والدعاء فيه في الفرائض والنوافل... - ح٤.

الرواية السادسة: أورد بسنده عن محمد بن سليمان، عن أبيه قال: خرجت مع أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) إلى بعض أمواله فقام إلى صلاة الظهر فلما فرغ خر لله ساجدا فسمعته يقول بصوت حزين وتغرغر دموعه: (رب **عصيتك** بلساني ولو شئت وعزتك لأخرستني، **وعصيتك** ببصري ولو شئت وعزتك لأكمهتني، **وعصيتك** بسمعي ولو شئت وعزتك لأصممتني، **وعصيتك** بيدي ولو شئت وعزتك لكنعتني، **وعصيتك** برجلي ولو شئت وعزتك لجذمتني، **وعصيتك** بفرجي ولو شئت وعزتك لعقمتني، **وعصيتك بجميع** جوارحي التي أنعمت بها علي وليس هذا جزاؤك مني) قال: ثم أحصيت له ألف مرة وهو يقول: (العفو العفو) قال: ثم ألصق خده الأيمن بالأرض فسمعته وهو يقول بصوت حزين **(بؤت إليك بذنبي عملت سوءا وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب غيرك يامولاي)** ثلاث مرات ثم ألصق خده الأيسر بالأرض فسمعته يقول: **(ارحم من أساء واقترف واستكان واعترف)** ثلاث مرات ثم رفع رأسه))[1].

الرواية السابعة: أورد بسنده عن رجل عن أبي عبدالله (ع) قال: كان يقول في سجوده: (سجد وجهي البالي لوجهك الباقي الدائم العظيم سجد وجهي الذليل لوجهك العزيز، سجد وجهي الفقير لوجه ربي الغني الكريم العلي العظيم، **رب أستغفرك مما كان وأستغفرك مما يكون،... اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من سطواتك وأعوذ بك من جميع غضبك وسخطك** سبحانك لا إله إلا أنت رب العالمين)، وكان أمير المؤمنين (ع) يقول وهو ساجد: (ارحم ذلي بين يديك وتضرعي إليك ووحشتي من الناس وآنسني بك يا كريم) وكان يقول أيضا: **(وعظتني فلم اتعظ،**

---

(١) انظر المصدر السابق (٣/٣٢٦) - ح١٩.

وزجرتني عن محارمك فلم أنزجر، وعمرتني أياديك فما شكرت، عفوك عفوك يا كريم أسألك الراحة عند الموت وأسألك العفو عند الحساب) وكان أبو جعفر (ع) يقول وهو ساجد: (لا إله إلا أنت حقا حقا سجدت لك يا رب تعبدا ورقا، يا عظيم إن عملي ضعيف فضاعفه لي يا كريم يا حنان اغفر لي ذنوبي وجرمي وتقبل عملي يا كريم))[1].

الرواية الثامنة: أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يقول: (يا من يشكر اليسير ويعفو عن الكثير وهو الغفور الرحيم اغفر لي الذنوب التي ذهبت لذتها وبقيت تبعتها)[2].

الرواية التاسعة: أورد بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان إذا انتهى إلى الملتزم قال لمواليه: (أميطوا عني حتى أقر لربي بذنوبي في هذا المكان، فإن هذا مكان لم يقر عبد لربه بذنوبه ثم استغفر الله إلا غفر الله له)[3].

الرواية العاشرة: أورد بسنده عن إبراهيم الكرخي قال: علمنا أبوعبدالله عليه السلام دعاء وأمرنا أن ندعو به يوم الجمعة: (اللَّهُمَّ إني تعمدت إليك بحاجتي وأنزلت بك اليوم فقري ومسكنتي، فأنا اليوم لمغفرتك أرجا مني لعملي، ولمغفرتك ورحمتك أوسع من ذنوبي، فتول قضاء كل حاجة هي لي بقدرتك عليها وتيسير ذلك عليك، ولفقري إليك فإني لم أصب خيرا قط إلا منك، ولم يصرف عني

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٢٧/٣) - ح٢١.

(٢) انظر المصدر السابق ك الدعاء (٥٨٩/٢) باب: دعوات موجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة- ح٢٨.

(٣) انظر المصدر السابق ك الحج (٤١٠/٤) باب: الملتزم والدعاء عنده - ح٤.

أحد شرا قط غيرك، وليس أرجو لآخرتي ودنياي سواك ولا ليوم فقري ويوم يفردني الناس في حفرتي وأفضي إليك يا رب بفقري)[1].

وقد أكثرت من إيراد الروايات الصادرة عن الأئمة، والدالة على الاعتراف بالذنوب، والتقصير في جنب الله، وطلب العفو والمغفرة من الله؛ **لأجل أن هذه الروايات ونحوها من أهم الأدلة على نقض عصمة الأئمة**، وإثبات بشريتهم بما يتوافق مع النصوص الشرعية، وأن القدوة يمكن أن تتحقق بهم على هذا النحو الواقعي، وليس على النحو المخترع الذي اخترعه رواة هذا المذهب وعلى رأسهم الكليني ليحققوا به مآربهم التي سأشير إلى بعضها في الإيراد التالي.

لو قال قائل: إن تقرير الكليني وأتباعه لعقيدة العصمة، ومحاولة الباحثين من أهل السنة والجماعة بيانها والرد عليها لبيان ضلالها وخطرها، لا حاجة لطرحه ونقاشه في هذه الأزمنة، لأنه غير مؤثر بسبب انتهاء وجود الأئمة الفعلي منذ عام (٢٦٠هـ) مع اختفاء الإمام الثاني عشر، حيث لم يبق إلا الانتظار لهذا الغائب الموعود[2].

ويمكن أن يصاغ هذا القول بطريقة أخرى: لماذا يحاول علماء الإمامية ترسيخ عقيدة العصمة في نفوس أتباعهم منذ زمن الكليني في القرن الرابع حتى هذا القرن الرابع عشر مع عدم حاجتهم لها بسبب غياب المعصوم الذي تصدر عنه الأحكام الشرعية، ولكون المرويات الصادرة من المعصومين والمطلوبة لقيام مذهبهم حاضرة ومتوافرة؟

---

(١) انظر المصدر السابق ك الدعاء (٢/٥٨٠) ك الدعاء/ باب: دعوات موجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة - ح١٢.

(٢) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٨٠٠).

يجيبنا عن هذه الإيرادات الدكتور طه الدليمي بقوله: (من الأخطاء الشائعة - والتي جرت مجرى المسَلَّمات - أن الشيعة الاثني عشرية يعتقدون بـ(عصمة) اثني عشر شخصاً فقط، بينما الحقيقة الواقعة أن (المعصومين) عندهم لا حصر لهم! **لأنهم أعطوا لكل مجتهد منهم مزية (العصمة)، وإن لم يصفوه بها صراحة.** تأمل هذا النص في أوثق المصادر عند الإمامية: (عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط أنه نائب عام للإمام (ع) في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله وهو على حد الشرك بالله) (عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجاني/١٢٤، وعقائد الشيعة لمحمد رضا المظفر/٩ وهو الكتاب المقرر في مدارس الحوزة النجفية). **أي أن الاعتراض على المجتهد وتخطئته كالاعتراض على الإمام وتخطئته. والراد عليه (أي على المجتهد) كالراد على الإمام. بل كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله! والعياذ بالله!!** وهذا الذي أقوله ليس تفسيراً للكلام. وإنما هو مجرد إعادة للكلام نفسه!!)[1]

قارن هذا القول بما يرويه الكليني عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: (ما جاء به علي (ع) آخذ به وما نهى عنه أنتهي عنه...المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد

---

(١) يقول الدكتور ناصر القفاري في معرض بيانه لآثار عقيدة العصمة في واقع الشيعة المعاصر: " إن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة -يعني العصمة-، فهم يرون أن الراد عليه كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله، وهذا من الخطورة بمكان، لأن آيات الشيعة اليوم هم الذين يقودون الحكم في دولة الشيعة... فينفذ الشعب تعاليمهم على أنها من شرع الله، ولا يعترض عليهم خشية الوقوع في الشرك ". انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٨٠٠-٨٠١).

الشرك بالله) (أصول الكافي: ١/١٩٦) تجده واحداً! لا فرق سوى أن (الإمام) أطلقوا عليه وصف (المعصوم) وسموه (معصوماً). والمجتهد لم يطلقوا عليه هذا الاسم، وإن تَسَلَّم جميع صلاحيات (المعصوم) ومزاياه بلا استثناء!.

لقد فعل الإمامية بالمجتهدين مع (المعصومين)، كما فعلوا بـ(المعصومين) مع الأنبياء والمرسلين! إذ أعطوا (المعصوم) صلاحيات النبي ومزاياه. لكنهم لم يسموه نبياً. كذلك أعطوا المجتهد صلاحيات (المعصوم) ومزاياه، لكنهم لم يسموه (معصوماً).

هذا هو الفرق. وهو فرق لا معنى له ولا أثر. لأنه فرق اسمي شكلي، لا حقيقي. فلا فرق بينهما في الحقيقة. إن رتبة (العصمة) نبوة كاملة بلا نبي، كما إن رتبة الاجتهاد (عصمة) كاملة بلا معصوم.

إن هذه المبادئ الفاسدة من مخلفات قرون الأكاسرة والقياصرة. لبست لبوس الدين لتتغلغل في عقول المساكين المغفلين بلا رقيب. وما دروا أن الإسلام جاء رداً عليها، وثورة على أهلها ليختفوا عن مسرح الوجود. وأن الشعوب المتحررة قد دفعت أنهاراً من الدماء لكي تتحرر منها. وهي الأساس الذي استند إليه القائلون بمبدأ (ولاية الفقيه) التي جلبت على إيران خصوصاً والشيعة عموماً أسوأ الكوارث في تأريخهم. وأعتقد أنها المسمار الأقوى في تابوت التشيع السياسي أو دولة التشيع[1].

---

(١) انظر مقالة لأحمد الكاتب نشرت في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨ بعنوان: (ولاية الفقيه بين الشورى والاستبداد). ويقول الدكتور محمد أحمد الخطيب: (لكن ظهور فكرة ولاية الفقيه على مسرح الأحداث داخل المجتمع الشيعي المعاصر، خاصة بعد أن تولى صاحبها زمام الأمور في إيران، جعل الكثيرين من علماء الشيعة ينظرون إلى ولاية =

إن هؤلاء (الفقهاء) يريدون لعجلة الدين أن ترجع إلى الوراء باسم الدين! وإن العقول التي تستسيغ هذا وأشباهه من الأُقاويل المناقضة للشرع والعقل ومنطق الأحداث والتاريخ، وتتجاهل ذلك كله لتعطي إنساناً عادياً - لمجرد اتصافه بلقب (المجتهد) أو (الفقيه) - هذه المرتبة الكهنوتية من التنزيه والعصمة من الخطأ والهوى -لهي عقول تستسيغ قبول أي فكرة، وامتصاص أي اعتقاد مهما كان منافياً للحقيقة ومصادماً للحق ما دام خارجاً من بطن (الفقيه) أو (المجتهد) أو قل ... (الكاهن) على وجه الدقة!! وهي أدعى لأن يسكب عليها دمعة أسى من أن تُحترم لتقود المسيرة إلى ... الهاوية)[1].



الفقيه، وكأنها تهدم الأمل الذي انتظروه منذ مئات السنين، وتزعزع الثقة في عنصر هام من عقيدة الإمامة، طالما دافعوا عنه وهو: بطلان حق الأمة في اختيار الإمام. ولما كانت ولاية الفقيه تلغي وبكل بساطة أمل الشيعة في ظهور الإمام الغائب، وتنص على أن نائب الإمام يختار من قبل الأمة، وله من المكانة والمنزلة ما للإمام، خاصة في أوامره ونواهيه. لكل هذا فإن فكرة ولاية الفقيه كانت حدثاً خطيراً في المجتمع الشيعي لا يجوز الاستهانة بأهميته، فقد أسقطت اللبنة الرئيسية في بناء الشيعي العقائدي حول الإمامة. ولما لعصمة الإمام من أهمية في عقيدة الشيعة، باعتبارها صفة أساسية لازمة في حق أئمتهم، وبسببها استحقوا الإمامة، فإن إعطاء صفة العصمة للفقهاء المجتهدين يعتبر خرقاً خطيراً لتلك العقيدة، إذ يعني إبطال كل ادعاءات الشيعة السابقة في حق أئمتهم بالإمامة. وذلك أن ولاية الفقيه قد أنزلت عقيدة العصمة من الإمام إلى الفقيه مما يعد خرقاً في مبادئهم قد يؤدي إلى تهاوي البناء العقائدي لمفهوم الإمامة الذي بناه الشيعة طيلة القرون الماضية). انظر كتاب: (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه).

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل) ص(٣٩٠-٣٩٣).

الفصل الرابع

عقيـــدة التقيــة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف عقيدة التقية.

المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة التقية.

المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية.

الفصل الرابع
عقيـــدة التقيـــة

التقية بمفهومها اللغوي والاصطلاحي عند علماء أهل السنة والجماعة - كما سيأتي - لا يعدوا كونها حكما من الأحكام الشرعية التي يُتعامل بها، وتُطبق في نطاق ضيق جدا يوصف بأنه ضرورة، وهذا يعني عمومية هذا المبدأ في الإسلام، وأنه ليس مختصا بطائفة دون أخرى.

ولكن الناظر إلى واقع الفرق والمذاهب المنتسبة للإسلام يرى اختصاص طائفة الإمامية بهذا المبدأ، وانصراف الذهن حال ذكره إليهم. فلماذا هذه الخصوصية، ولماذا يُهاجمون من أجله؟

يحدثنا جوابا عن هذين السؤالين الشيخ الدكتور علي أحمد السالوس بقوله: (أرى أن ذلك يرجع إلى الأسباب الآتية:

الأول: أنهم غالوا في قيمة التقية، مع أنها رخصة لا يقدم عليها المؤمن إلا اضطراراً - ثم ذكر روايات دالة على هذه المغالاة عندهم، ثم قال: - فمثل هذه الأخبار تنزل التقية منزلة غير المنزلة، فمن ارتآها كذلك فإنما تخلق منه إنساناً جباناً كذوباً، وأين هذا من الإيمان؟!

والسبب الثاني: أنهم وقد أحلوها هذه المكانة، فلم يتمسكوا بأحكامها، وتعلقوا بها تعلق المؤمن بإيمانه، وطبقوها في غير حالاتها. - ثم ذكر بعض الأمثلة التطبيقية لها عندهم، ثم قال: - بمثل هذا تكون التقية تضييعاً للعلم،

وإخفاء للحق، وترويجاً للكذب. يقول أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة ﷺ: (لا يصح أن تكون التقية لإخفاء الأحكام ومنعها، فإن ذلك ليس موضوع التقية وليس صالحاً لأن يتسمى بها، بل له اسم آخر، وهو كتمان العلم - ويوصف معتنقه بوصف لا يوصف به المؤمن) (الإمام الصادق: ص ٢٤٥).

والسبب الثالث: أنهم جعلوا من التقية منفذاً للغلو والانحراف، مثال هذا أن بعضهم حكم بكفر كثير من الصحابة لعداوتهم للإمام علي، وقالوا بنجاستهم تبعاً لذلك، وعللوا مخالطة الشيعة لهم بأن طهارتهم مقرونة إما بالتقية، أو الحاجة، وحيث ينتفيان فهم كافرون قطعاً!... ومثل هذا الغلو الذي أجمعوا عليه يجد التقية أسهل مخرج. **فالتقية إذن بهذه الصورة تعد مبدأ ينفرد به الشيعة الاثنا عشرية)**[1].

ولبيان هذه الحقائق، ومعرفة مدى وجودها كعقيدة عند الكليني بواسطة الروايات الواردة في كتابه الكافي؛ عقدت المباحث التالية:



(١) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٣١٣-٣١٦).

المبحث الأول

تعريف عقيدة التقية[1]

التقية في اللغة:

قال ابن فارس: (الواو والقاف والياء: كلمةٌ واحدة تدلُّ على دَفْع شيءٍ عن شيءٍ بغيره. ووقيْتُه أَقِيه وَقْياً. والوِقاية: ما يقِي الشَّيء)[2]، وهي اسم مصدر من الاتقاء، بمعنى استقبل الشيء وتوقاه، يقال: اتقى الرجل الشيء يتقيه، إذا اتخذ ساتراً يحفظه من ضرره[3] قال تعالى: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ﴾ [غافر:٤٥]، ومن ذلك قول النبي ﷺ: (فليتقِ أحدكم النار ولو بشق تمرة)[4]، وقال ابن منظور: (التَّقِيَّةُ والتُّقاةُ بمعنى يريد أَنهم يَتَّقُون

---

(١) انظر في تعريف التقية وبعض أحكامها ومباحثها الروابط التالية : كتاب: (التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية) للدكتور ماجد الخليفة www.dr-majeed.net . كتاب (العزلة والخلطة أحكام وأحوال) للدكتور سلمان العودة

www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=642

وبحوث في التقية على موقع فيصل نور www.fnoor.com/fn0347.htm.

(٢) انظر كتاب (معجم مقاييس اللغة) ص ١٠٦١- مادة وقي.

(٣) انظر كتاب (لسان العرب)، مادة وقى: (٢٥/٤٠٢)؛ (الموسوعة الفقهية): ج ٢٨، مادة: (التقية).

(٤) الحديث عن عدي بن حاتم ﷺ أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد: رقم ١٣٤٧؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، رقم ١٠١٦.

بعضُهم بعضاً ويُظهرون الصُلْحَ والاتِّفاق وباطنهم بخلاف ذلك)(١)، والتقية والتقاة كلها بمعنى واحد.

أما في الاصطلاح فالتقية عندما تطلق غالباً فإنه يراد منها وقاية الناس بعضهم من بعض لسبب ما، وأصل هذا جاء من قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [آل عمران:٢٨](٢)، قال ابن كثير: (وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ أي: إلا من خاف في بعض البلدان أو الأوقات من شرهم -يعني الكفار-، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته، كما حكاه البخاري عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال: (إنا لنكشر في وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم)(٣). وقد عرّفها ابن القيم ﵀ بقوله: (التقية أن يقول العبد خلاف ما يعتقده لاتقاء مكروه يقع به لو لم يتكلم بالتقية)(٤)، وعرّفها السرخسي بقوله: (التقية أن يقي الإنسان نفسه بما يظهره، وإن كان يضمر خلافه)(٥)، أما الحافظ ابن حجر فقال في تعريفها: (التقية: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره)(٦)، وهذا يعني الكتمان، وقد يضطر لإظهار خلاف ما في النفس بلسانه، قال ابن عباس: (التقية باللسان، والقلب

---

(١) انظر كتاب (لسان العرب) (١٥/٤٠١) مادة وقى.

(٢) حيث تعتبر هذه الآية هي الموضع الفرد الذي وردت فيه كلمة (التقاة) بلفظها.

(٣) انظر كتاب (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (٢/٣٠).

(٤) انظر كتاب (أحكام أهل الذمة) لابن القيم ص ١٠٣٨. نشر رمادي للنشر - الدمام.

(٥) انظر كتاب (المبسوط) للسرخسي (٢٤/٤٥) نشر دار المعرفة - بيروت.

(٦) انظر كتاب (فتح الباري) للحافظ ابن حجر (١٢/٣١٤) نشر دار المعرفة - بيروت.

مطمئن بالإيمان) وقال أبو عالية: (التقية باللسان وليس بالعمل)[1].

ومما تقدم في تعريف التقية اصطلاحا؛ نجد أن هنالك إشارات تدل على كونها حكماً شرعياً قد تطرق له وبحثه أيضا علماء السنة والجماعة، وهو كذلك؛ فقد تعرض لها المفسرون عند ذكر الآيات الدالة على مواضعها وحكمها، وكذا تعرض لها المحدثون عند شرح الأحاديث التي ورد فيها ما يدل عليها، وكذلك تعرض لها الفقهاء في مواضع متفرقة من كتبهم ضمن المسائل التي يمكن وجود حكمها فيها، حيث أن الباحث لن يجد عنوانا في كتب الفقهاء على تنوعها واختلاف طريقة تصنيفها بهذا الاسم (التقية)، أما كتب العقيدة فلا نجد تطرقا لها يفيد بكونها من مباحث العقيدة، مما يعني أن علماء أهل السنة والجماعة قد أنزلوها منزلتها الشرعية فعدوها من فروع الدين وليس من أصوله فبحثوها في كتب التفسير والحديث والفقه، وليس في كتب أصول الدين والعقيدة، وفي هذا تعضيد لعمق نظرهم وعظيم فهمهم حول هذه العقيدة الإمامية.

ومن باب (شهد شاهد من أهلها) جاء في كتاب (التقية في الفكر الإسلامي) في المبحث الثالث من الفصل الرابع: (صور التقية في فقه العامة الأحكام الشرعية الفرعية: إما عبادات كالصوم والصلاة، أو معاملات. والمعاملات: إما أن تكون عقودا مثل البيع والشراء، أو إيقاعات كالطلاق والعتق، أو أحكاما مثل الحدود والتعزيرات. ومع كون التقية من الفروع الشرعية بلا خلاف، إلا أن فقهاء العامة لم يفردوا لها عنوانا باسم التقية في كتبهم الفقهية، وإنما بحث معظمهم مسائلها في قسم العقود من المعاملات، وتحديدا في كتاب الإكراه.

---

(١) انظر كتاب (جامع البيان) للطبري (٦/٣١٤-٣١٥) ط - دار الفكر بيروت.

والسبب في ذلك هو علاقة التقية بالإكراه مع دخول كل منهما في أغلب الفروع الشرعية. وهذا السبب ليس كافيا في الواقع،... وهذا ما يسجل ثغرة في المنهج الفقهي الخاص بترتيب مسائل الفقه وتبويبها. بل، وثمة إشكال آخر على بحث مسائل التقية تحت عنوان الإكراه، لما مر سابقا من انتفاء الإكراه في بعض أقسام التقية، ولهذا ترك بعضهم مسائلها موزعة على مواردها في أغلب الأبواب الفقهية **ومن هنا صار بحث التقية فقهيا بحثا مضنيا يتطلب الرجوع إلى أبواب الفقه كافة، بغية الوقوف على مسائلها**، وهو ما حاولنا القيام به مع مراعاة الاختصار باجتناب الإطالة ما أمكن، والاكتفاء بالأهم دون المهم، والبعد عن كل ما فيه من غموض أو تعقيد)[1].

وهذه أول مسألة اختلاف بين أهل السنة والجماعة وبين الإمامية في البحث والنظر حول هذه العقيدة، فبينما علماء أهل السنة والجماعة يرون أن الأصل فيها الحظر، وأنه لا يجوز اللجوء إليها إلا عند الضرورة القصوى، وهي غالبا ما تكون مع الكفار – مع أن بعض العلماء فضل الأخذ بالعزيمة والثبات على الأخذ بها، وأن جمهور العلماء قال بإباحتها عند الضرورة كإباحة الميتة والخنزير عند الخشية من هلاك النفس من الجوع –، وأن فقهاء أهل السنة عدوها من فروع الدين وليس من أصوله فبحثوها في كتب الفقه والتفسير دون كتب أصول الدين والعقيدة[2]؛ نجد أن الإمامية الاثني عشرية يعدونها في المقابل

---

(١) انظر كتاب (التقية في الفكر الإسلامي) ص(١٤٤-١٤٥) نشر : مركز الرسالة، والمنشور على شبكة الشيعة العالمية على الرابط:

http://www.shiaweb.org/books/taqia/pa18.html

(٢) انظر بتصرف كتاب: (التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية) للدكتور ماجد الخليفة.

أصلا من أصول مذهبهم الاعتقادية التي وضعوا الروايات في فضلها ومنزلتها – كما فعل الكليني –، وأوجبوا الأخذ بها، وأثَّموا كل من يتركها، واعتبروا فعلها والأخذ بها قربة يتقربون إلى الله بها. وكفى بهذا الاختلاف في تصورها والبحث في مباحثها نقدا وردا على الكليني وأتباعه من الإمامية الاثني عشرية.

يقول الدكتور سلمان العودة : (وقد اشتهر لدى أهل السنة استعمال التقاة بضم التاء، وفتح القاف، والألف الممدوة، كما هي قراءة الجمهور، مع استعمالهم للفظ الآخر. واشتهر لدى الرافضة استعمال التَّقِيَّة بفتح التاء وكسر القاف، والياء المشددة المفتوحة – كما هي القراءة الأخرى – هذا من حيث اللفظ. أما من حيث حكم التقية، والتطبيق العملي لها، فإن ثمت فروقاً عظيمة بينها يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

الفرق الأول: أن التقية عند أهل السنة استثناء مؤقت من أصل كلي عام، لظرف خاص يمر به الفرد المسلم، أو الفئة المسلمة، وهي مع ذلك رخصة جائزة – يصار إليها عند الحاجة، أو لحصول المصلحة الراجحة –. أما الرافضة فالتقية عندهم واجب مفروض حتى يخرج قائمهم، وهي بمنزلة الصلاة،... بل إن التقية عندهم تسعة أعشار الدين، بل هي الدين كله،... فالتقية في المذهب الشيعي أصل ثابت مطرد، وليست حالة عارضة مؤقتة.... وبهذا يتبين الفرق في الحكم بين نظرة أهل السنة، ونظرة الرافضة، فهي عند أهل السنة استثناء مباح للضرورة، وعند الرافضة أصل من أصول المذهب.

الفرق الثاني: إن التقية عند أهل السنة ينتهي العمل بها بمجرد زوال السبب الداعي لها من الإكراه ونحوه، ويصبح الاستمرار عليها – حينئذ – دليلاً على أنها لم تكن تقية ولا خوفاً بل كانت ردَّة ونفاقاً. وفي الأزمنة التي تعلو فيها كلمة

الإسلام، وتقوم دولته، ينتهي العمل بالتّقية - غالباً - وتصبح حالة فردية نادرة. أما عند الرافضة، فهي واجب جماعي مستمر، لا ينتهي العمل به، حتى يخرج مهديهم المنتظر الذي لن يخرج أبداً.

الفرق الثالث: أن تقاة أهل السنة تكون مع الكفار - غالباً -... وقد تكون مع الفساق والظلمة الذين يخشى الإنسان شرهم، ويحاذر بأسهم وسطوتهم. أما تقية الرافضة فهي أصلاً مع المسلمين. وهم يسمون الدولة المسلمة (دولة الباطل)، ويسمون دار الإسلام: (دار التّقية) ويرون أن من ترك التّقية في دولة الظالمين فقد خالف دين الإمامية وفارقه. بل تعدى الأمر عندهم إلى حد العمل بالتّقية فيما بينهم حتى يعتادوها ويحسنوا العمل بها أمام أهل السنة.

الفرق الرابع: أن التقاة عند أهل السنة حالة مكروهة ممقوتة، يكره عليها المسلم إكراهاً، ويلجأ إليها إلجاء، ولا يداخل قلبه - خلال عمله بالتقاة - أدنى شيء من الرضى، أو الاطمئنان وكيف يهدأ باله، ويرتاح ضميره، وهو يظهر أمراً يناقض عَقْدَ قلبه؟ أما الرافضة، فلما للتّقية عندهم من المكانة، ولما لها في دينهم من المنزلة، ولما لها في حياتهم العملية الواقعية من التأثير فقد عملوا على تطبيعها، وتعويد أتباعهم عليها، وأصبحوا يتوارثون التمدح بها كابراً عن كابر)[1].

---

(١) انظر بتصرف كتاب: (العزلة والخلطة أحكام وأحوال) ص(١٧٠-١٧٤)، وقد ختم الشيخ حديثه بقوله: (هذه أبرز الفروق التي تميز تقاة أهل السنة عن تقية الرافضة، والمحك العملي لهذه الفروق هو الواقع العملي عبر القرون والأجيال، وإلى يوم الناس هذا، فإن أهل السنة تميزوا بالوضوح والصدق في أقوالهم، وأعمالهم، ومواقفهم بل إنهم سجلوا مواقف بطولية خالدة في مقارعة الظالمين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والصدع =

وعند الرجوع إلى مصادر الإمامية وأمهات كتبهم - ومنها كتاب الكافي - سيجد كل باحث فيها روايات عديدة تدل على علو مكانة التقية عندهم، وعلى منزلتها العظيمة في دينهم؛ إذ هي عندهم من أهم أصول الدين فلا إيمان لمن لا تقية له، والتارك للتقية كالتارك للصلاة، بل إنها عندهم أفضل من سائر أركان الإسلام، وأنها تمثل تسعة أعشار الدين، وسائر أركان الإسلام وفرائضه تمثل العشر الباقي[1].

ولكن وقبل إيراد هذه الروايات من كتاب الكافي لمعرفة مكانة هذه العقيدة، وكيفية تقرير الكليني لها؛ لزمت الإشارة إلى المفهوم الذي يروج له بعض مؤلفيهم المعاصرين في الكتب التي تُصدَّر إلى خارج الحوزات، وتتحدث عن عقائد الشيعة بوجه مختلف عن حقيقتها التي يدينون بها ويمارسونها، حيث يُلاحظ عند حديثهم عن عقيدة التقية وتعريفها أنهم يقررونها كمبدأ أصيل لم ينحصر

بكلمة الحق، ولا زالت قوافل شهدائهم تتوالى جيلاً بعد جيل، ورعيلاً بعد رعيل، ولا زالت أصداء مواقفهم الشجاعة حية يرويها الأحفاد عن الأجداد، ويتلقنون منها دروس البطولة والفدائية والاستشهاد. في حين يحفل تاريخ الروافض بصور الخيانة والتآمر والغدر الخفي، فهم في الوقت الذي يصافحون به أهل السنة باليمين - تقية ونفاقاً - يطعنونهم باليد الأخرى من وراء ظهورهم، وكثير من المصائب التي نزلت بالمسلمين كان للرافضة فيها يد ظاهرة، وكانوا من أسعد الناس بها، حتى ليصدق عليهم وصف الله للمنافقين: (إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا) (آل عمران ١٢٠)، ومع هذا بلغت بهم التقية أن قال قائلهم: (من صلى وراء سني تقية فكأنما صلى وراء نبي)ا [مختصر التحفة الاثني عشرية، ص(٢٩٠)]).

(١) انظر بتصرف كتاب (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) ص ٥٩٤-٥٩٥، لعبد الله الجميلي مكتبة ابن تيمية.

في الواقع بدين الإسلام، بل عرفته الأديان السماوية كلها، وطبقته سائر المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور. وتجدهم يعتمدون في هذه العقيدة بالذات على أدلة القرآن والسنة وأقوال المفسرين والفقهاء والمحدثين من أهل السنة، وقلما يذكرون فيها روايات منسوبة لأئمة آل البيت، أو التعريفات الحقيقية لها عند علمائهم المتقدمين أو المتأخرين، كل **ذلك من باب نفي تخصيصها بهم، وإلصاقها بعقيدتهم، ويستميتون لتبرير ذلك.**

ولخطورة هذا المفهوم؛ سأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة تدل عليه[1]:

المثال الأول: ما ورد في كتاب (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية): إن (الغاية من التقية: هي صيانة النفس والعرض والمال، وذلك في ظروف قاهرة لا يستطيع فيها المؤمن أن يعلن عن موقفه الحق صريحا خوفا من أن يترتب على ذلك مضار وتهلكة من قوى ظالمة غاشمة كلجوء الحكومات الظالمة إلى الإرهاب، والتشريد والنفي، والقتل والتنكيل، ومصادرة الأموال، وسلب الحقوق الحقة، فلا يكون لصاحب العقيدة الذي يرى نفسه محقا محيص عن إبطانها، والتظاهر بما يوافق هوى الحاكم وتوجهاته حتى يسلم من الاضطهاد والتنكيل والقتل، إلى أن يحدث الله أمرا... -و- **إن أكثر من يعيب التقية على مستعملها، يتصور أو يصور أن الغاية منها هو تأليف جماعات سرية هدفها الهدم والتخريب، كما هو المعروف من الباطنيين والأحزاب الإلحادية السرية وهو**

---

(١) انظر أيضا: (أضواء على عقائد الإمامية) لجعفر السبحاني، و (هوية التشيع) للدكتور أحمد الوائلي، المنشور على شبكة الشيعة العالمية على الرابط:

www.shiaweb.org/shia/shia_identity/pa25.html

تصور خاطئ ذهب إليه أولئك جهلا أو عمدا دون أن يرتكزوا في رأيهم هذا على دليل ما أو حجة مقنعة)[1].

وفي ثنايا إيراده لتفاسير مفسري أهل السنة والجماعة لبعض الآيات الدالة على مبدأ التقية يقول: (هذه الجمل الوافية والعبارات المستفيضة لا تدع لقائل مقالا إلا أن يحكم بشرعية التقية بالمعنى الذي عرفته، بل قد لا يجد أحد مفسرا أو فقيها وقف على مفهومها وغايتها يتردد في الحكم بجوازها، كما أنك أخي القارئ لا تجد إنسانا واعيا لا يستعملها في ظروف عصيبة ما لم تترتب عليها مفسدة عظيمة، كما سيوافيك بيانها عند البحث عن حدودها. وإنما المعارض لجوازها أو المغالط في مشروعيتها، فإنما يفسرها بالتقية الرائجة بين أصحاب التنظيمات السرية والمذاهب الهدامة كالنصيرية والدروز، والباطنية كلهم، إلا أن المسلمين جميعا بريئون من هذه التقية الهدامة لكل فضيلة رابية)[2].

---

(١) انظر كتاب (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية) ص(٤٠٧).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٤١٤). قلت: هذا الكلام من باب التشويش على الجاهلين بعقائد الإمامية، والتنظير الدعائي للمذهب، وإلا فإن مفهوم عقيدة التقية عند الإمامية ليس كما يقرره السبحاني وأضرابه في مثل هذه المؤلفات التلميعية للمذهب، بل هو أكبر من ذلك بكثير كما سيتبين لنا من خلال تقرير الكليني لها بالروايات المنسوبة لآل البيت.
ومن العجيب في هذا المقام أن هذا الكلام الذي يقرره السبحاني وأضرابه في الحديث عن مفهوم التقية هو مثال تطبيقي وعملي لهذه العقيدة لكونه إظهار لخلاف ما يعتقده هو فيها ومراجعه وآياته وأتباعهم من غير مسوغ شرعي قهري يدعوه إلى ذلك. جاء في مقدمة كتابه قوله: (لا شك أن التقريب بين المذاهب الإسلامية ضرورة ملحة يشعر بها كل من يحمل هموم المسلمين، وتتفاقم الحاجة إليه كلما ازدادت حدة المواجهة بين =

المثال الثاني: ما ورد في كتاب (هوية التشيع): (**ومما ألصق بالشيعة وأصبح لا يتخلف عنهم عندما يخطرون في الذهن وكأنه عضو منهم خاصة دون باقي المسلمين: التقية**، والذي ساعد على ذلك أن التشيع انفرد على مدى تاريخه بالتعرض إلى ضغط يفوق الوصف لأنه يشكل جبهة المعارضة في وقت لا معنى للمعارضة إلا العداء، وليس كما تعطيه لفظة المعارضة من مدلول في الوقت الحاضر، وكان اعتياديا أن يتعرضوا إلى مطاردة وتنكيل، وكان لا بد من المحافظة

الإسلام وأعدائه الذين يتربصون به الدوائر، لا سيما ونحن في عصر العولمة الثقافية الذي تشن فيه حملات مسعورة ضد ثقافتنا الإسلامية، مما يلح علينا باطراد إلى تقريب الخطى وتوثيق التعاون المشترك بين كافة الطوائف الإسلامية. كما أن تعزيز أواصر التقريب المنشود رهن عوامل عديدة أبرزها: وقوف كل طائفة على ما لدى الطائفة الأخرى من أفكار ومفاهيم، لتدرك مدى عظمة المشتركات التي تجمعهما، وهامشية الأسباب التي تباعدهما. ومع الأسف الشديد أن التاريخ أسدل ستار الجهالة على الشيعة، وهي الطائفة التي رفدت الفكر الإسلامي بالكثير من المفكرين والعلماء والمثقفين، ونسج حولها الأوهام والشكوك. وأنا لا أنسى أبدا حينما زرت مكة المكرمة عام ١٣٧٦ ه ، ونزلت في بيت أحد مدرسي الحرم المكي، فإذا هو يباغتني بهذا السؤال، هل للشيعة تأليف؟! فقد هزني كلامه هذا، وقلت في نفسي سبحان الله، في وسط هذا البلد الحرام يجهل مدرس الحرم المكي تاريخ الشيعة الإمامية ومصنفاتها، وكأنه يسأل عن أمة بائدة لا تاريخ لها ولا ثقافة، فما بال الآخرين الذين هم في منأى عن أم القرى مكة المكرمة؟!! ومنذ ذلك الحين راودتني فكرة تحرير كتاب عن تاريخ الشيعة، وعقائدها، وأئمتها، وأحكامها. <u>وقد حرصت في هذا الكتاب على بيان المشتركات التي تجمع بين الطائفتين (السنة والشيعة) على صعيد العقيدة والشريعة والفكر، إلى جانب بيان الفوارق التي ساقها إليهم الدليل والبرهان</u>،... وفي الختام نرجو من الله سبحانه أن يكون هذا الكتاب مساهمة متواضعة في سبيل تقريب الخطى بين المسلمين وتوثيق أواصر الأخوة، وتعزيز التعاون المشترك بينهم كي يكونوا صفا واحدا أمام أعدائهم..). ص(١٣-١٤).

على أنفسهم من الإبادة التامة فلجئوا إلى التقية باعتبارها وسيلة يقرها الدين للاحتماء بها عند الضرورة ورووا لها سندها من الكتاب والسنة، وكان من الأولى أن يُمدحوا على ذلك لأنهم استعملوا ما أمر به الشارع لحفظ النفس عند الخطر، ولئلا يعرضوا إلى أحد أمرين إما الإبادة، أو الانهيار، والارتماء في أحضان الظالمين كما فعل غيرهم ممن آوى إلى فراش الحكم والحكام يرتع في موائدهم ويعيش في حمايتهم ويتكلف الأدلة لتصبح آراؤهم منسجمة مع الشرع[1].

على أن هناك ظاهرة ألفت النظر إليها: وهي أن الشيعة منذ تعرضوا للضغط عاشت عندهم التقية على مستوى الفتاوى، ولم تعش على المستوى العملي بل كانوا عمليا من أكثر الناس تضحية[2]، وبوسع كل باحث أن يرجع إلى مواقف

---

(١) وتمامه: (كما قال ابن خلكان في ترجمة أبي يوسف القاضي: قال: إن زبيدة زوجة الرشيد كتبت إلى أبي يوسف القاضي ما ترى في كذا، وأحب الأشياء إلي أن يكون الحق فيه كذا فأفتاها بما أحبت فبعثت إليه بحق فضة فيه حقاق فضة مطبقات في كل واحد لون من الطيب وفي جام دراهم وسطها جام فيه دنانير).

(٢) إن المشكلة التي وقع فيها عامة الإمامية أنهم لا يقرأون في تأريخ علمائهم وسيرهم، ويقبلون ما يقال فيهم من الأُجراء المعاصرين لهم في كل عصر وزمان، والذين يطمسون الحقائق عن أتباعهم بأية وسيلة كانت صحيحة أم خاطئة، ومن شواهد ذلك فيما يتعلق بعقيدة التقية ما نقله بحر العلوم في ترجمة الطوسي عن (تأريخ مصر والقاهرة لبعض الأشاعرة) وفيه: (أن أبا جعفر الطوسي فقيه الإمامية وعالمهم وصاحب التصانيف... كان رافضيا قوي التشيع، وحكى جماعة أنه وشي بالشيخ إلى الخليفة العباسي أنه وأصحابه يسبون الصحابة - وكتابه المصباح يشهد بذلك - فإنه ذكر أن من دعاء يوم عاشوراء: (اللَّهُمَّ خص أول ظالم باللعن مني، وابدأ به أولا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع، اللَّهُمَّ العن =

الشيعة مع معاوية وغيره من حكام الأمويين وحكام العباسيين... وكمواقف غيرهم وكمواقف العلويين على امتداد التاريخ وثوراتهم المتتالية.

وبعد هذا فإن القول بالتقية لم ينفرد به الشيعة بل هم في ذلك كسائر المسلمين، وذلك واضح من آراء المسلمين عند شرحهم للآيات الكريمة والأحاديث الواردة في هذا الخصوص)[1].

المثال الثالث: ما ورد في مقدمة كتاب (التقية في الفكر الإسلامي): (ولعل من بين تلك المفاهيم التي نطق بها القرآن الكريم والسنة المطهرة هو مفهوم التقية الذي لم ينحصر في الواقع بدين الإسلام، بل عرفته الأديان السماوية كلها، وطبقته سائر المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وإلى يوم الناس هذا لانسجامه التام مع مقتضى العقول وفطرة الإنسان في الحفاظ على كيانه، بل مع فطرة الحيوان أيضا كما هو المشاهد في سعي جميع الحيوانات نحو البقاء وهروبها من أسباب الفناء.

يزيد بن معاوية خامسا) فدعا الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ ووقف على القصة ألهمه الله تعالى أن قال: ليس المراد من هذه الفقرات ما ظنته السعاة، بل المراد بالأول: قابيل - قاتل هابيل وهو أول من سن القتل والظلم. وبالثاني: قيدار - عاقر ناقة صالح - وبالثالث: قاتل يحيى بن زكريا - ع - قتله لأجل بغي من بغايا بني إسرائيل، وبالرابع: عبدالرحمان بن ملجم - قاتل علي بن أبي طالب - عليه السلام - فلما سمع الخليفة من الشيخ تأويله وبيانه قبل منه ورفع شانه، وانتقم من الساعي وأهانه) انظر كتاب: (الفوائد الرجالية) (٣/٣٢٨-٣٢٩)، فأين التضحية في هذا المقام دفاعا عن عقيدتهم، وإذا كان هذا هو حال علمائهم فلا لوم بعد ذلك على عامتهم وجهالهم، لكن اللوم على من يطمس الحقائق، ويقرر الزور، ويحكي التزوير.

(١) انظر كتاب (هوية التشيع) ص(١٨٦-١٨٧).

فالتقية إذن لم تكن قاعدة فقهية، أو مبدأ إسلاميا صرفا فحسب، وإنما هي كذلك قاعدة عقلية جبلت عليها العقول السليمة، فحكمت بضرورة تجنب الضرر شخصيا كان أو نوعيا، ومن هنا أصبح موقف الإسلام من التقية موقف المؤيد والمساند لا المؤصل والمشرع، وما جاء في القرآن الكريم والسنة الثابتة بشأن التقية إنما هو إمضاء لها لأنها من شرع ما قبلنا كما يفهم من تقية إبراهيم ويوسف عليهما السلام، ومن تقية أصحاب الكهف ومؤمن آل فرعون. وبما أن تاريخ التقية ضارب بجذوره في أعماق الأديان قبل الإسلام، كما حكاه لنا القرآن الكريم في أكثر من آية سيكون إلصاقها بمذهب معين -كما يُحب إشاعته البعض- من الجهل بحقيقة ذلك المفهوم والتخبط الأعمى في تحديد تاريخه. ومن هنا أصبح الدفاع عن التقية ليس دفاعا عن مذهب، ولا دفاعا عن تشريع إسلامي، وإنما هو دفاع عن موقف الإسلام -قرآناً وسنةً- في تبنيه وإمضائه وتأييده لهذا المفهوم، بل هو في الواقع دفاع عن الفطرة والعقل السليم)[1].

إن القارئ لأول وهلة مثل هذه العبارات الواردة في مثل هذه الكتب - من دون وجود أي خلفية عنده حول مذهب الاثني عشرية - ليقتنع بمظلومية

(١) انظر ص(٥-٦). وردا على هذه المقولات وفضحا لها أسوق مقتطفات مما نقله السبحاني في كتابه (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) عن علامتهم الشهرستاني حيث يقول: (إن الشيعة قد اشتهرت بالتقية أكثر من غيرها لأنها منيت باستمرار الضغط عليها أكثر من أية أمة أخرى... لقد كانت التقية شعارا لآل البيت عليهم السلام دفعا للضرر عنهم، وعن أتباعهم، وحقنا لدمائهم، واستصلاحا لحال المسلمين، وجمعا لكلمتهم، ولمّاً لشعثهم، وما زالت سمة تعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والأمم...) ص(٩٢-٩٣).

أتباع هذا المذهب فيما نسب إليهم من عقائد، وخصوصا ما اشتهروا به في باب التقية، وهو لا يعلم أنهم يمارسون معه في مثل هذه التعريفات تقية أخرى، لذا تجدهم يقتصرون غالبا على مثل تعريف شيخهم المفيد ونحوه ممن تكون تعاريفهم قريبة من المعنى الحقيقي لها عندهم، وفي نفس الوقت لا يظهر هذا المعنى للقارئ، ويظنه معنى عاما موافقا للمعنى المعروف عند علماء أهل السنة والجماعة[1]؛ حيث يقول: (التقية: **كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا**)[2]. ثم يقول بعد تعريفه لها: (وفرض ذلك إذا علم بالضرورة أو قوي في الظن، فمتى لم يعلم ضررا بإظهار الحق، ولا قوي في الظن ذلك لم يجب فرض التقية)[3]. ويقول شيخهم الأنصاري: (التقية: اسم لاتقى يتقي، والتاء بدل عن الواو كما في التهمة

---

(١) وقد أشرت في الحاشية في بداية الباب في الفصل الأول منه بعنوان: أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها، إلى تأكيد هذه الحقيقة، وإلى كون تلك العقائد التي دونها المفيد باسم الإمامية، قد أوهم الناس بأنها كذلك، وجملة منها ليست بذلك، كما قاله شيخهم: هبة الدين الشهرستاني (ت١٣٥٠هـ).

(٢) انظر كتاب (تصحيح اعتقاد الإمامية) ص(١٣٧) للشيخ المفيد. يقول الباحث علي محمود في موقع موسوعة أسئلة الشيعة من أهل السنة (http://alsoal.com/782) تعليقاً على هذا التعريف: (وعلى هذا يمكن أن نعرف التقية بأنها: عدم إظهار ما يعتقده الإنسان ويؤمن به بالقول أو الفعل مع إظهار ما ينافيه أو بدونه لغرض التجنب عن الضرر الذي يتحقق بالإظهار).

(٣) المصدر السابق، وكلام المفيد هذا يدل على أنها رخصة عند الحاجة، ولذا تم إظهاره وتصديره، لكنه في الحقيقة مخالف لحكمها الوارد منسوبا على لسان أئمتهم، وكونها واجبة دوما حتى خروج المهدي المنتظر، كما سيأتي بيانه.

والتخمة. والمراد هنا: **التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق)**[1].

إن مثل هذه التعاريف للتقية لها ظاهر وباطن، فظاهرها تعميم هذا المبدأ مع كل مخالف، وباطنها تخصيص ذلك بـ (الغير) و بـ(المخالفين) الذين يقصد بهم غالبا عند الإطلاق: أهل السنة والجماعة. ولذا تجدهم غالبا ما يقسمون التقية إلى عدة أقسام ليُدخلوا المخالفين ضمنها[2]، ولتصبح التقية لديهم سجية دائمة لا تنفك عنهم أبدا، بل لتصبح عبادة وقربة يتقربون بها إلى الله بزعمهم كما هو ملاحظ في الروايات المصطنعة على آل البيت في هذا الشأن في أمهات كتبهم ومصادرهم، وبعضها ضمن روايات الكافي.

يقول الخميني في معرض كلامه عن أقسام التقية أن منها التقية المداراتية وعرفها بقوله: (**وهو تحبيب المخالفين، وجرِّ مودتهم من غير خوف ضرر كما في التقية خوفا)**[3]. فهو بهذا يؤكد أن التقية لا تعلق لها بالضرر أو الخوف الذي من أجله شرعت التقية فقط، بل لها مجال آخر أوسع وأرحب، ومستمر غير منقطع، بل واجب أيضا، حيث يقول: (**إن التقية واجبة من المخالفين، ولو كان مأمونا وغير خائف على نفسه وغيره)**[4]. ويوضح ذلك أكثر قول شيخهم: محسن

---

(١) انظر كتاب (التقية) ص(٣٧) لمرتضى بن محمد أمين التستري الأنصاري - ط: مهر - قم.

(٢) حيث تنقسم إلى أربعة أقسام: الخوفية والإكراهية والكتمانية والمداراتية - محمد صادق روحاني/رسالة في التقية ص١٤٨.

(٣) انظر كتاب (الرسائل) للخميني (٢/١٧٤).

(٤) انظر المصدر السابق (٢/٢٠١).

الخرازي: (وقد تكون التقية مداراةً من دون خوف وضرر فعلي لجلب مودة العامة والتحبيب بيننا وبينهم)[1].

ولعلي لأهمية هذه الحقيقة أدلل عليها من بعض روايات الكافي، وتعليقات شراحه عليه على سبيل الإيجاز، لأثبت أن المراد بالمخالفين هم أهل السنة والجماعة والموسومون عند الإمامية بالعامة والنواصب والناس، وأن التقية تستخدم معهم لأنهم المعنيون بها؛ فأقول:

أولا: أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام أنه يقول: (لا يصلح الناس * في الطلاق إلا بالسيف، ولو وليتهم لرددتهم إلى كتاب الله)[2]. * قال الكاشاني: (أراد بالناس المخالفين من المتسمين بأهل السنة فانهم أبدعوا في الطلاق أنواعا من البدع مخالفة للكتاب والسنة، يعملون بها اقتداء بأئمتهم)[3].

ثانيا: أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: (إياكم وذكر علي وفاطمة (ع) *

---

(١) انظر كتاب (بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية) ص(٤٣٠) ط مؤسسة النشر الإسلامي- قم.

(٢) انظر كتاب الكافي (٥٦/٦) ك الطلاق/ باب: إن الناس لا يستقيمون على الطلاق إلا بالسيف - ح١.

(٣) الكاشاني صاحب كتاب الوافي في شرح الكافي، نقله عنه الغفاري محقق كتاب الكافي انظر حاشية ٢ (٥٦/٦). وقال المجلسي في تعليقه على الرواية التاسعة من باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء: (قوله عليه السلام وبشدده، أي: يوثقه ويجعله مستحكما في قلوبهم، وفي بعض النسخ بالسين المهملة من السداد وهو الاستقامة وعدم الميل أي: يقرره سديدا بتضمين معنى التقرير في قلوب الناس، وقلوب شيعتكم من عطف الخاص على العام لزيادة الاهتمام أو المراد بالناس العامة كما يطلق عليهم كثيرا في الأخبار). انظر كتاب (مرآة العقول) (١٠٨/١).

فإن الناس ليس شيء أبغض إليهم من ذكر علي وفاطمة (ع))[1] * قال المجلسي: (أي عند المخالفين النواصب)[2].

ثالثا: أورد بسنده عن محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي عبدالله وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة قال لي: يا ابن مسلم هاتها فإن العالم بها جالس، وأومأ بيده إلى أبي حنيفة قال: فقلت: رأيت كأني دخلت داري وإذا أهلي قد خرجت علي فكسرت جوزا كثيراً ونثرته علي فتعجبت من هذه الرؤيا ؟ فقال أبو حنيفة: أنت رجل تخاصم وتجادل لئاماً في مواريث أهلك فبعد نصب شديد تنال حاجتك منها إن شاء الله، فقال أبو عبدالله: أصبت والله يا أبا حنيفة قال: ثم خرج أبو حنيفة من عنده فقلت: جعلت فداك أني كرهت **تعبير هذا الناصب**، فقال يا ابن مسلم: لا يسوؤك الله فما يواطئ تعبيرهم تعبيرنا ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبره. قال: فقلت له: جعلت فداك فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ قال: نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ. قال: فقلت له: فما تأويلها؟ قال: يا ابن مسلم إنك تتمتع بامرأة فتعلم بها أهلك فتمزق عليك ثيابا..)[3].

رابعا: أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام أنه يقول: (يا عمرو هذا والله دين الله ودين آبائي الذي أدين الله به في السر والعلانية، فاتق الله وكف لسانك إلا من خير... ولا تكن ممن إذا أقبل طُعن في عينه، وإذا أدبر طُعن في قفاه، ولا تحمل

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٥٩/٨) ح١٥٦.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١/٢٦).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٩٢/٨) ح٤٤٧. ومثل هذه الرواية يستشهد بها أيضا على كون التقية تستخدم في غير ما أبيحت لأجله.

الناس على كاهلك * فإنك أوشك إن حملت الناس على كاهلك أن يصدعوا شعب كاهلك)[1]. * قال المجلسي: (أي كن من الأخيار ليمدحك الناس في وجهك وقفاك، ولا تكن من الأشرار الذين يذمهم الناس في حضورهم وغيبتهم، أو أمر بالتقية من المخالفين، أو حسن المعاشرة مطلقا.. ولا تسلط الناس على نفسك بترك التقية أو لا تحملهم على نفسك بكثرة المداهنة والمداراة معهم بحيث تتضرر بذلك كأن يضمن لهم ويتحمل عنهم ما لا يطيق، أو يطمعهم في أن يحكم بخلاف الحق، أو يوافقهم فيما لا يحل وهذا أقيد، وإن كان الأول أظهر)[2].

خامسا: أورد بسنده عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة خلف المخالفين، فقال: (ما هم عندي إلا بمنزلة الجدر)[3] * قال المجلسي: (أي لا يعتد بصلاتهم وقراءتهم ولا يضر قربهم، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الاقتداء بهم)[4].

سادسا: أورد بسنده عمن سأل أبا عبدالله عليه السلام: (إن لي أبوين مخالفين؟ فقال: برهما كما تبر المسلمين ممن يتولانا)[5] * قال المجلسي: (أي للأجنبي المؤمن حق

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢٣) ك الإيمان والكفر/ باب: دعائم الإسلام - ح١٤.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١١٩/٧).

(٣) انظر كتاب الكافي (٣/٣٧٣) ك الصلاة/ باب: الصلاة خلف من لا يقتدى به - ح٢.

(٤) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٥٥/١٥). وهذا يعني تجويز الصلاة معهم تقية بدون الاعتداد بها.

(٥) انظر كتاب الكافي (٢/١٦٢) ك الإيمان والكفر/ باب: البر بالوالدين - ح١٤.

الإيمان، وللوالدين حق الولادة فهما متساويان في الحق..)[1].

سابعا: أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي (ع): يا علي إذا أنا مت فغسلني بسبع قرب من بئر غرس)[2] * قال المجلسي: (الظاهر أن السبع تصحيف، فإن أكثر الروايات وردت بالست، **ويمكن أن يكون أحدهما موافقة لروايات المخالفين تقية**)[3].

ثامنا: أورده بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام أنه يقول لأحد أتباعه عن المخالفين: (يا أبا شبل أما ترضون أن تصلوا ويصلوا فيقبل منكم ولا يقبل منهم، أما ترضون أن تزكوا ويزكوا فيقبل منكم ولا يقبل منهم، أما ترضون أن تحجوا ويحجوا فيقبل الله جل ذكره منكم ولا يقبل منهم، والله ما تقبل الصلاة إلا منكم، ولا الزكاة إلا منكم، ولا الحج إلا منكم فاتقوا الله عز وجل فإنكم في هدنة *...، **أليس القضاة والأمراء وأصحاب المسائل منهم**؟ قلت: بلى، قال (ع): فاتقوا الله عز وجل فإنكم لا تطيقون الناس كلهم إن الناس أخذوا ههنا وههنا، وإنكم أخذتم حيث أخذ الله عز وجل..)[4] * قال المجلسي: (**أي مصالحة مع المخالفين والمنافقين، لا يجوز لكم الآن منازعتهم**)[5].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٤٢٧/٨).

(٢) انظر كتاب الكافي (١٥٠/٣) ك الجنائز/ باب: حد الماء الذي يغسل به الميت والكافور - ح٢.

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٢٣/١٣).

(٤) انظر كتاب الكافي (١٣٦/٨) ح٣١٦.

(٥) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٨١/٢٦).

تاسعا: عنون بابا في كتاب الروضة بقوله: (حديث إسلام علي عليه السلام)[1] * قال المجلسي: (أجمعت علماء الشيعة على سبق إسلامه عليه السلام على جميع الصحابة وبه قال **جماعة كثيرة من المخالفين**، وقد تواترت الروايات الدالة عليه **من طرق العامة والخاصة**، وقد أوردنا في كتاب بحار الأنوار **الأخبار المستفيضة من كتبهم المعتبرة** كتاريخ الطبري، وأنساب الصحابة عنه... وكتاب أبي زرعة الدمشقي... وأربعين الخطيب... وفردوس الديلمي... وجامع الترمذي، وإبانة العكبري، وتاريخ الخطيب، ومسند أحمد بن حنبل، وكتاب الطبقات لمحمد بن سعد وفضائل الصحابة للعكبري، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وكتاب بن مردويه الأصفهاني، وكتاب المظفر السمعاني... وتاريخ بغداد... وتفسير قتادة... وغيرها مما يطول ذكرها..)[2].

عاشرا: أورد بسنده عن هشام الكندي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إياكم أن تعملوا عملا يعيرونا به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، وكونوا لمن انقطعتم إليه زينا، ولا تكونوا عليه شينا، صلوا في عشائرهم *، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم. والله ما عبدالله بشيء أحب إليه من الخبء قلت: وما الخبء؟ قال: التقية)[3] * قال المجلسي: (**والضمائر للمخالفين بقرينة المقام**)[4].

يضاف إلى بيان حقيقة من تستخدم معهم التقية؛ أنه بلغ الحال بعلمائهم إلى

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٨/٨) ح٥٣٦.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٤٩٦/٢٦).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢١٩/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح١٠.

(٤) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٧٩/٩).

التحذير من ترك العمل بالتقية، والتأكيد على أنها ليست حالة مؤقتة بحالة معينة أو زمن محدد، بل هي واجبة ومستمرة إلى قيام الساعة، وتاركها آثم. يقول الصدوق: (اعتقادنا في التقية أنها واجبة. من تركها بمنزلة من ترك الصلاة، ولا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله وعن دين الإمامية، وخالف الله ورسوله والأئمة)(1). ويقول العاملي: (الأخبار متواترة صريحة في أن التقية باقية إلى أن يقوم القائم)(2). ويقول الخميني: (وترك التقية من الموبقات التي تلقي صاحبها قعر جهنم، وهي توازي جحد النبوة والكفر بالله العظيم)(3).

---

(1) انظر كتاب (اعتقادات الإمامية) ص(١١٤).

(2) انظر كتاب (مرآة الأنوار) ص(٣٣٧).

(3) انظر كتاب (المكاسب المحرمة) للخميني (١٦٢/٢) مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع - قم - ايران. ومما يشار إليه هنا؛ أنه لما كانت بعض تعاريف التقية التي يُصدرها المتقدمون لا تفي بالغرض المطلوب لمعنى التقية، لأنها تصدر من باب التقية أيضا، لجأ المعاصرون إلى تعاريف بعض المعاجم المعاصرة لتوضيح معناها الفعلي، وخصوصا مع بسط التشيع لنفوذه، وتقوية شوكته ببعض الدول المعاصرة، حيث يقولون في تعريفها: (والتقية - عند بعض الفرق الاسلامية -: (إخفاء الحق ومصانعة الناس في غير دولتهم تحرزاً من التلف) ويحيلون في هذا التعريف إلى كتاب المعجم الوسيط (١٠٥٢/٢) انظر مقالا بعنوان: (مفهوم التقية بين القرآن والحديث) لهاشم الموسوي في شبكة البلاغ على الرابط: www.balagh.com/mosoa/hadith/hf0m0vwa.Htm
وهذا التعريف يعني أن التقية مستمرة مع المتقي ما دام في غير دولته، ولكن بعضهم يمارس التقية أيضا حتى في هذا التعريف بحذف عبارة: (في غير دولتهم) كما فعل أحدهم في مقالة بعنوان: (المعالم الكبرى في تاريخ الوجود الشيعي) في موقع الهادي على الرابط: www.alhadi.se/arabic/viewtopic.php?f=10&t=2354

وبهذا التقرير، وهذه الأدلة يجزم كل باحث في هذا المذهب أن التقية ليست رخصة في أحوال خاصة، أو أنها قد انتهت مع انتهاء عصور الظلم والاضطهاد للشيعة كما يروج لها المعاصرون[1]، أو أنها من فروع الدين كما يسوقه التقريبيون، بل إنها أصبحت مبدأ تجاوز حده ليصبح عقيدة يعتقدها أتباع هذا المذهب، ويدينون الله تعالى بالعمل بها وخصوصا مع المخالفين - أهل السنة والجماعة -.

وإذا كانت التقية عند الكليني وأتباعه على هذا النحو، وهذه الحقيقة المرة فلا يدري المشفق على حال الأمة الإسلامية متى سيتحقق التقارب المزعوم، بل والموهوم الذي ينادي به علماء هذا المذهب، ولذا فيمكن لكل عاقل حصيف أن يجزم، بل ويضمن أنه متى استطاع علماء الإمامية الاثني عشرية أن يعالجوا موضوع التقية بجد وحسم؛ فحينئذ سيسقط أول وأهم عائق أمام الوحدة بين المسلمين، ولكن هل سيفعلون؟؟!![2].

---

(١) يقول السبحاني: (عرفت الشيعة بالتقية، وأنهم يتقون في أقوالهم وأفعالهم، فصار ذلك مبدأ لوهم عالق بأذهان بعض السطحيين والمغالطين، فقالوا: بما أن التقية من مبادئ التشيع فلا يصح الاعتماد على كل ما يقولون ويكتبون وينشرون، إذ من المحتمل جدا أن تكون هذه الكتب دعاياتٍ والواقع عندهم غيرها، هذا ما نسمعه منهم مرة بعد مرة، ويكرره الكاتب الباكستاني إحسان إلهي ظهير في كتبه السقيمة التي يتحامل بها على الشيعة... والحاصل: أن الشيعة إنما كانت تتقي في عصر لم تكن لهم دولة تحميهم، ولا قدرة ولا منعة تدفع عنهم الأخطار، وأما في هذه الأعصار فلا مسوغ ولا مبرر للتقية إلا في موارد خاصة) انظر كتاب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) ص(٩٤-٩٥). وليته ذكر لنا ما هي هذه الموارد الخاصة لتتضح لنا واقعية مثل هذه المقولات المذهبية الدعائية.

(٢) ومما يشار إليه في مبحث التقية ما سطره الكاتب: ثامر العميدي عن هذه العقيدة في =

المبحث الثاني
تقرير الكليني لعقيدة التقية

إن القارئ لأقوال علماء الإمامية حول فهمهم وتعريفهم لعقيدة التقية ليتساءل: هل لهذه التعاريف أدلة يُعتمد عليها في هذا الفهم؟

إذ من أين لهم أن التقية ليست رخصة، وأنها ركن من أركان الدين؟ بل هي الدين كله؟ ومن أين لهم أنها جائزة باستمرار لأتباع الإمامية، ولغيرهم رخصة مؤقتة؟ ومن أين لهم أنها عبادة يتقرب بها إلى الله، وليست ضرورة محصورة؟ إلى غير ذلك مما يدينون به تجاه هذه العقيدة.

إن الجواب عن هذه الاستفسارات موجود برواياته الدالة عليه ضمن مصادر الإمامية المتنوعة والمتعددة، ومن هذه المصادر وأهمها من الناحية العقدية كتاب الكافي للكليني الذي هو محل الدراسة؛ حيث وجدت أنه قد قرر هذه العقيدة على

قرابة أكثر من ١٢٠ صفحة في كتابه (دفاع عن الكافي) (٦١٧/١-٧٣٩)، حيث حاول جاهدا التفريق بين التقية والنفاق، واجتهد في جمع أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء السنة القائلين بجواز التقية عند الإكراه، وحاول الجواب عن شبهة عدم وجوب العمل بأقوال الأئمة لاحتمال كونها من التقية، وعن تهمة أن التقية من وضع الأئمة لتبرير الاختلاف في أقوالهم، وختم ذلك كله بتعليل روايات التقية والكتمان الواردة في الكافي. قلت: ومع ذلك كله لم يأت بمفيد!! سوى جمع كل هذه النقولات والمباحث في كتاب واحد.

النحو التالي[1]:

أولا: أفرد لها بابا مستقلا في كتاب الإيمان والكفر سماه (باب التقية)[2]، أورد فيه ثلاثة وعشرين رواية تدور حول موضوع هذه العقيدة من حيث منزلتها ومكانتها من الدين، وبعض الأدلة على مشروعيتها، والمواضع التي تستخدم فيها، والتحذير من تركها.

ثانيا: أعقب باب التقية باباً سماه (باب الكتمان)[3]، أورد فيه ستة عشر رواية تدور حول الحث على كتمان عقيدة الشيعة عموما، وعدم إظهارها وإذاعتها، وأهمية هذا الكتمان ومنزلته، وخطورة إذاعة هذه العقائد، ولزوم تطبيق عقيدة التقية لتحقيق هذا الغرض.

ثالثا: عقد بابا مستقلا سماه (باب الإذاعة)[4]، أورد فيه اثنا عشرة رواية تحذر من إذاعة عقيدة الشيعة، وتبين عقوبة من فعل ذلك، وخطورة فعله.

رابعا: أدرج معنى التقية، وبعض مواضع تطبيقها، وبعض ما قرره تجاهها في بعض مرويات كتب وأبواب الكافي الأخرى[5].

---

(١) ولا يخفى على القارئ الكريم العلاقة بين التقية والكتمان والإذاعة، فالتقية هي المبدأ، وكتمان العقيدة، وعدم إذاعتها هي الوسائل المحققة لهذا المبدأ وهذه العقيدة، ولذا فكل رواية تحث على الكتمان أو تحذر من الإذاعة فهي تابعة لمبدأ التقية.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٧ - ٢٢١) ك الإيمان والكفر.

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٢٢١ - ٢٢٦) ك الإيمان والكفر.

(٤) انظر المصدر السابق (٢/٣٦٩ - ٣٧٢) ك الإيمان والكفر.

(٥) ككتاب العقل والجهل (١/٢١)، وكتاب فضل العلم، وكتاب التوحيد، وكتاب الحجة، وكتاب الإيمان والكفر، وكتاب الجنائز، وكتاب الصلاة، وكتاب المعيشة، وكتاب =

وباستقراء هذه الروايات يمكنني استنباط تقريره لهذه العقيدة[1] بواسطة الشواهد التالية[2]:

* الشاهد الأول: عظّم منزلة التقية، وبيّن مكانتها من الدين:

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله ﷺ قوله: (.. إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له..)[3]. وقوله: (التقية من دين الله..)[4]. وقوله: (اتقوا على دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له..)[5].

* الشاهد الثاني: قرّر أن التقية ليست رخصة بل دين وعقيدة، وهي خاصة بالإمامية:

فقد أورد بسنده إلى أبي جعفر ﷺ قوله: (التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له)[6]. وبسنده إلى أبي عبدالله قوله: (أبى الله إلا أن يعبد سرا، أما والله لئن فعلتم ذلك إنه لخير لي ولكم، وأبى الله ﷻ لنا ولكم في دينه إلا

المواريث، وكتاب الروضة. وقد أحلت على مواضعها عند إيرادي للشواهد منها فيما سيأتي.

(١) مع التنبيه على أن هذا الاستباط هو ظاهر الروايات، وقد تحتوي بعض الروايات على أكثر من شاهد مستنبط، وقد يكون لبعضها معان أخرى أو دلائل أخرى غير ظاهرة يوضحها ويوردها شراح الكافي.

(٢) وقد اقتصرت خشية الإطالة - عند نقل الروايات - على أهم الشواهد الموضحة لتقريره لهذه العقيدة.

(٣) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٢.

(٤) انظر المصدر السابق ح٣.

(٥) انظر المصدر السابق ح٥.

(٦) انظر المصدر السابق ح١٢.

التقية)[1].

* **الشاهد الثالث**: وصف التقية بأوصاف تحث وتدعو على العمل بها:

فقد أورد بسنده رواية طويلة عن عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيما أفضل: العبادة في السر مع الإمام منكم المستتر في دولة الباطل، أو العبادة في ظهور الحق ودولته، مع الإمام منكم الظاهر؟ فقال: (يا عمار الصدقة في السر والله أفضل من الصدقة في العلانية،... ويضاعف الله عز وجل حسنات المؤمن منكم إذا أحسن أعماله، **ودان بالتقية على دينه وإمامه ونفسه**... أما والله يا عمار لا يموت منكم ميت على الحال التي أنتم عليها إلا كان أفضل عند الله من كثير من شهداء بدر وأحد فابشروا)[2]. وبسنده عن أبي جعفر عليه السلام قوله: (والله إن أحب أصحابي إلي أورعهم وأفقههم **وأكتمهم لحديثنا**)[3].

* **الشاهد الرابع**: حثٌّ على صيانة الدين وتقويته بالتقية وعدم إذاعته عند العامة:

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قوله: (**اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع وقووه بالتقية..**)[4]. وبسنده عن أبي جعفر عليه السلام قوله: (**ولا تبثوا سرنا، ولا تذيعوا أمرنا..**)[5]. قال المجلسي: (ولا تبثوا سرنا) أي الأحكام المخالفة لمذهب العامة عندهم. (ولا تذيعوا أمرنا) أي أمر إمامتهم وخلافتهم وغرائب أحوالهم

(١) انظر المصدر السابق ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٣٣٣-٣٣٥) ك التوحيد/ باب: نادر في حال الغيبة - ح٢.

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٢٢٣) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح٧.

(٤) انظر المصدر السابق (١/٣٣٣-٣٣٥) ك التوحيد/ باب: نادر في حال الغيبة - ح٢.

(٥) انظر المصدر السابق (٢/٢٢٢) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح٤. وفي الحديث العاشر من نفس الباب عن أبي جعفر قوله: (فاتقوا الله، ولا تذيعوا حديثنا).

ومعجزاتهم عند المخالفين، بل الضعفة من المؤمنين إذ كانوا في زمان شديد وكان الناس يفتشون أحوالهم ويقتلون أشياعهم وأتباعهم)[1]. وبسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (إنه ليس من احتمال أمرنا التصديق له والقبول فقط، من احتمال أمرنا ستره وصيانته من غير أهله فأقرئهم السلام وقل لهم: رحم الله عبدا اجتر مودة الناس إلى نفسه، حدثوهم بما يعرفون واستروا عنهم ما ينكرون)[2].

* الشاهد الخامس: بيَّن الأجر والثواب العظيم لمن عمل بالتقية، وأنها سبب من أسباب رفعة الله للعامل بالتقية، ومنع العذاب عنه:

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قوله: (في قول الله عز وجل: (أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا)، قال: بما صبروا على التقية)[3]. وقوله: (ما بلغت تقية أحد تقية أصحاب الكهف إن كانوا ليشهدون الأعياد ويشدون الزنانير فأعطاهم الله أجرهم مرتين)[4]. وقوله عن أبيه: (لا والله ما على وجه الأرض شيء أحب إلي من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله..)[5]. وقوله: (التقية ترس الله بينه وبين خلقه)[6]. قال المجلسي: (قوله: (ترس الله) أي ترس يمنع الخلق من عذاب الله، أو من البلايا النازلة من عنده)[7].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٨٧-١٨٨).

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢٢) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح٥.

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح١.

(٤) انظر المصدر السابق ح٨.

(٥) انظر المصدر السابق ح٤.

(٦) انظر المصدر السابق ح١٩.

(٧) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٨٤).

* الشاهد السادس: حث على استعمال التقية تدينا مع المخالفين - أهل السنة والجماعة -

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قوله: (كان أبي عليه السلام يقول: وأي شيء أقر لعيني من التقية، **إن التقية جنة المؤمن**)[1]. قال المجلسي: (قوله: (جنة للمؤمن) **أي من ضرر المخالفين**)[2]. وقوله: (.. صلوا في عشائرهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم. **والله ما عبدالله بشيء أحب إليه من الخبء قلت: وما الخبء؟ قال: التقية**)[3]. وقوله: (فاسألوا ربكم العافية وعليكم بالدعة والوقار والسكينة وعليكم بالحياء والتنزه عما تنزه عنه الصالحون قبلكم **وعليكم بمجاملة أهل الباطل**، تحملوا الضيم منهم، وإياكم ومماظتهم، **دينوا فيما بينكم وبينهم** إذا أنتم جالستموهم وخالطتموهم ونازعتموهم الكلام، فإنه لا بد لكم من مجالستهم ومخالطتهم ومنازعتهم الكلام **بالتقية التي أمركم الله أن تأخذوا بها فيما بينكم وبينهم**..)[4]. وبسنده إلى أبي جعفر (ع) قوله: **(خالطوهم بالبرانية، وخالفوهم بالجوانية**، إذا كانت الإمرة صبيانية)[5]. وبسنده إلى أبي عبدالله قوله: (كفوا ألسنتكم والزموا بيوتكم، فانه لا يصيبكم أمر تخصون به أبدا ولا تزال

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٩) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح١٤.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٨٠).

(٣) انظر كتاب الكافي (٥/١٠٥) ك المعيشة/ باب: عمل السلطان وجوائزهم - ح٣.

(٤) انظر المصدر السابق (٨/٢) ك الروضة. قال المجلسي: (المظاظة شقة الخلق وفظاضته. ومظظته: لمته وماظظته مماظة ومماضا: شاورته ونازعته والخصم لازمته).

(٥) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٢٠.

الزيدية لكم وقاء أبدا)[1]. قال المجلسي: (قوله: (كفوا ألسنتكم) أي عن إفشاء السر عند المخالفين وإظهار دينكم والطعن عليهم، (وألزموا بيوتكم) أي لا تخالطوا الناس كثيرا فتشتهروا، (فإنه لا يصيبكم) أي إذا استعملتم التقية كما ذكر لا يصيبكم (أمر) أي ضرر من المخالفين (تخصون به) أي يكون مخصوصا بالشيعة الإمامية فإنهم حينئذ لا يعرفونكم بذلك، وهم إنما يطلبون من ينكر مذهبهم مطلقا من الشيعة، وأنتم محفوظون في حصن التقية، والزيدية لعدم تجويزهم التقية وطعنهم على أئمتنا بها يجاهرون بمخالفتهم، فالمخالفون يتعرضون لهم ويغفلون عنكم ولا يطلبونكم فهم وقاء لكم)[2].

* **الشاهد السابع:** حذَّر من ترك العمل بالتقية، ومن أي محاولة لإذاعة الدين:

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله عن أبيه: (يا حبيب من لم تكن له تقية وضعه الله..)[3]. وبسنده عن حماد بن واقد اللحام قال: استقبلت أبا عبدالله عليه السلام في طريق فأعرضت عنه بوجهي ومضيت، فدخلت عليه بعد ذلك، فقلت: جعلت فداك إني لألقاك فأصرف وجهي كراهة أن أشق عليك فقال لي: (رحمك الله ولكن رجلا لقيني أمس في موضع كذا وكذا فقال: عليك السلام يا أبا عبدالله، ما أحسن ولا أجمل)[4]. قال المجلسي: (ما نافية، أي لم يفعل الحسن

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٢٢٥) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح١٣.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/٢٠٠).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٤.

(٤) انظر المصدر السابق (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٩.

حيث ترك التقية، وسلم علي على وجه المعرفة والإكرام بمحضر المخالفين)[1]. وبسنده قوله: (إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق، فمن هتك علينا أذله الله)[2]. وبسنده قوله: (فإياكم والإذاعة)[3]. وقوله: (من أذاع علينا حديثنا سلبه الله الإيمان)[4]. وقوله: (والمذيع لما أراد الله ستره، مارق من الدين)[5].

* **الشاهد الثامن**: وضح أن للتقية مراحل ودرجات، ومواضع لا تستقيم إلا فيها:

فقد أورد بسنده عن محمد بن الحسن قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: (حدثوا بها فإنها حق)[6]. وأورد بسنده عن مسعدة بن صدقة قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول وسئل عن إيمان من يلزمنا حقه وأخوته كيف هو؟ وبما يثبت وبما يبطل؟ فقال: (إن الايمان قد يتخذ على وجهين: أما أحدهما فهو الذي

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٧٣).

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢٦) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح١٥. وانظر ح٨ من الباب نفسه، وستأتي.

(٣) انظر المصدر السابق (٢/٣٧٠) ك الإيمان والكفر/ باب: الإذاعة - ح١. وانظر ح٨ من الباب نفسه.

(٤) انظر المصدر السابق (٢/٣٧٠) ك الإيمان والكفر/ باب: الإذاعة - ح٣.

(٥) انظر المصدر السابق (٢/٣٧٢) ك الإيمان والكفر/ باب: الإذاعة - ح١١.

(٦) انظر المصدر السابق (١/٥٣) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب - ح١٥.

يظهر لك من صاحبك، فإذا ظهر لك منه مثل الذي تقول به أنت، حقت ولايته وأخوته إلا أن يجيئ منه نقض للذي وصف من نفسه وأظهره لك، فإن جاء منه ما تستدل به على نقض الذي أظهر لك، خرج عندك مما وصف لك وأظهر، وكان لما أظهر لك ناقضا، إلا أن يدعي أنه إنما عمل ذلك تقية، ومع ذلك ينظر فيه، فإن كان ليس مما يمكن أن تكون التقية في مثله لم يقبل منه ذلك، **لأن للتقية مواضع، من أزالها عن مواضعها لم تستقم له** وتفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم وفعلهم على غير حكم الحق وفعله فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقية مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز)[1].
وقال المجلسي في تعليقه على باب: في ترك دعاء الناس: (أي احذروا دعوتهم في زمن شدة التقية)[2].

* **الشاهد التاسع**: بين أن مبدأ العمل بالتقية يجوز العمل به حتى بين الإخوان، لأنه كان موجودا بين الصحابة بعضهم مع بعض، فمن دونهم من باب أولى:

فقد أورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قوله: (ذكرت التقية يوما عند علي بن الحسين عليهما السلام فقال: والله لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله، ولقد آخا رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما، فما ظنكم بسائر الخلق..)[3]. قال

(١) انظر كتاب الكافي (٢/١٦٨) ك الإيمان والكفر/ باب: فيما يوجب الحق لمن انتحل الإيمان وينقضه - ح١.
(٢) انظر حاشية كتاب الكافي (٢/٢١٢) ك الإيمان والكفر/ باب: في ترك دعاء الناس - ح١.
(٣) انظر كتاب الكافي (١/٤٠١) ك الحجة/ باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - ح٢.

المازندراني: (المراد بما في قلب سلمان العلوم والأسرار، ومنشأ القتل هو الحسد والعناد، **وفيه مبالغة على التقية من الإخوان فضلا عن أهل الظلم والعدوان،** فإن قلت: هل فيه لوم لأبي ذر؟ قلت: لا لأن المقصود في مواضع استعمال (لو) هو أن عدم الجزاء مترتب على عدم الشرط، وأما ثبوته فقد يكون محالا لابتنائه على ثبوت الشرط، وثبوت الشرط قد يكون محالا عادة أو عقلا.. ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، على أنه يمكن أن يكون المقصود من التعليق **هو التعريض بوجوب التقية، وكتمان الأسرار على من يخاف منه الضرر..** فليتأمل)[1].

* **الشاهد العاشر:** جوَّز العمل بها في كل ضرورة، وفوض العامل بها بدون ضوابط لتحديد هذه الضرورة:

فقد أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (**التقية في كل ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به**). وقوله: (**التقية في كل شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له**)[2].

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٧/٥-٧). وقال في موضع آخر ملخصا تعريف التقية: (التقية جائزة إلى يوم القيامة نقله المغرب عن الحسن أيضا، وهي دين الله في عباده، وسنة الله في بلاده، وجنة المؤمن يدفع بها سيوف مكر الماكرين، وترسه يرد بها سهام كيد الكائدين، وحصنه يأوي إليه لدفع تعدي الظالمين، ومن صفات العاقل الفاضل الذي يعلم حقيتها وحقيقتها ومواضع استعمالها وموارد الحاجة إليها فيقول ويفعل عند الضرورة والحاجة بخلاف ما يعتقده حفظا لنفسه وماله وغيره من المسلمين عن التورط في المهالك ويحسن صحبة الأشرار تحرزا من عقوبتهم وتفززا من مؤاخذتهم) (٢٧١/١).

(٢) انظر كتاب الكافي (٢١٩/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح١٣و ح١٨.

* **الشاهد الحادي عشر:** قرَّر وجود التقية من زمن نوح عليه السلام:

فقد أورد بسنده إلى عبدالله بن سليمان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وعنده رجل من أهل البصرة يقال له: عثمان الأعمى وهو يقول: إن الحسن البصري يزعم أن الذين يكتمون العلم يؤذي ريح بطونهم أهل النار، فقال أبو جعفر عليه السلام: (فهلك إذن مؤمن آل فرعون! **ما زال العلم مكتوما منذ بعث الله نوحا** عليه السلام فليذهب الحسن يمينا وشمالا، فو الله ما يوجد العلم إلا ههنا)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: (فهلك إذن) أي إن كان الكتمان مذموما يكون مؤمن آل فرعون هالكا، حيث قال تعالى فيه: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾، ولما كان غرض الحسن إظهار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عنده علم سوى ما في أيدي الناس، وتكذيبهم عليهم السلام فيما يدعون أن عندهم من علوم النبي وأسراره ما ليس في أيدي الناس، وأنهم يظهرون من ذلك ما يشاءون ويكتمون ما يشاءون للتقية وغيرها من المصالح، أبطل عليه السلام قوله **بأن الكتمان عند التقية أو الحكمة المقتضية له طريقة مستمرة من زمن نوح** عليه السلام **إلى الآن**، فليذهب الحسن الذي يزعم انحصار العلم فيما في أيدي الناس يمينا وشمالا أي إلى كل جهة وجانب ليطلبه من الناس، فإنه لا يوجد عندهم أكثر المعارف والشرائع)[2].

* **الشاهد الثاني عشر:** قرَّر استمرار العمل بها حتى يخرج القائم:

وأورد بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام قوله: (سمعت أبي يقول: لا والله ما على

---

(١) انظر كتاب الكافي (٥١/١) ك فضل العلم/ باب: النوادر - ح١٥.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٧٢/١-١٧٣).

وجه الأرض شيء أحب إلي من التقية.. يا حبيب إن الناس إنما هم في هدنة فلو قد كان ذلك كان هذا)[1]. قال المجلسي: (قوله: (فلو قد كان ذلك) أي ظهور القائم عليه السلام والأمر بالجهاد معهم ومعارضتهم. وقوله: (كان هذا) أي ترك التقية الذي هو محبوبكم ومطلوبكم)[2]. وقوله: (كلما تقارب هذا الأمر كان أشد للتقية)[3]. قال المجلسي: (قوله: (كلما تقارب هذا الأمر) أي خروج القائم)[4].

هذه جملة من الشواهد التي بواسطتها قرر الكليني عقيدة التقية لأتباعه من بعده، وقد لاحظت أثناء استقرائي لروايات الكافي في بعض المواضع المعنية بالبحث وجود بعض المرويات التي ظاهرها تجميع وتلفيق الروايات المتفرقة في الباب نفسه، وكأن راويها أيا كان يحاول أحد أمرين:

إما جمع كل ما يتعلق بالشبه المثارة حول الموضوع المراد، ثم سردها على شكل رواية كاملة، أو التسهيل على المدافعين عن هذا المذهب بإيراد أدلة الموضوع المراد في رواية واحدة.

أما الأمر الأول فقد أشرت إلى دليله في أول مبحث الإمامة، وأما الأمر الثاني فسأدلل عليه بروايتين اثنتين تشهد لذلك:

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢١٧) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٤.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٦٩).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢٠) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح١٧.

(٤) انظر كتاب (مرآة العقول) (٩/١٨٣). وفي روايات في غير كتاب الكافي أن التقية مستمرة إلى قيام الساعة، كما هو عقيدة القوم، ويشهد لذلك تعريف بعضهم لها كما مرَّ من قول المازندراني في حاشية الشاهد التاسع.

الرواية الأولى: ما أورده بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قوله: (التقية ترس المؤمن والتقية حرز المؤمن، ولا إيمان لمن لا تقية له، إن العبد ليقع إليه الحديث من حديثنا فيدين الله عز وجل به فيما بينه وبينه، فيكون له عزا في الدنيا ونورا في الآخرة، وإن العبد ليقع إليه الحديث من حديثنا فيذيعه فيكون له ذلا في الدنيا وينزع الله عز وجل ذلك النور منه)[1].

الرواية الثانية: ما أورده بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام في قوله: (يا معلى اكتم أمرنا ولا تذعه، فإنه من كتم أمرنا ولم يذعه أعزه الله به في الدنيا وجعله نورا بين عينيه في الآخرة، يقوده إلى الجنة، يا معلى من أذاع أمرنا ولم يكتمه أذله الله به في الدنيا ونزع النور من بين عينيه في الآخرة وجعله ظلمة تقوده إلى النار، يا معلى إن التقية من ديني ودين آبائي ولادين لمن لا تقية له، يا معلى إن الله يحب أن يعبد في السر كما يحب أن يعبد في العلانية، يا معلى إن المذيع لأمرنا كالجاحد له)[2].

فهذه النماذج من الروايات بمجموعها كما يلاحظ، تدل على فضيلة التقية وأثرها بالنسبة للمؤمن بها ومنزلتها في الدين، وكذا فضيلة الكتمان ومنزلة الكاتم في الدنيا والآخرة، وخطورة الإذاعة وعدم العمل بالتقية.

وختاما: لسائل أن يسأل فيقول: ما هو سبب هذا الغلو من قبل الإمامية في مبدأ التقية مع كونه - كما يزعم منظرو الإمامية[3] - (لم ينحصر في الواقع

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢٢١) ك الإيمان والكفر/ باب: التقية - ح٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٢٢٣-٢٢٤) ك الإيمان والكفر/ باب: الكتمان - ح٨.

(٣) كما أشرت إلى ذلك ضمن مبحث التعريف بمفهوم عقيدة التقية.

بدين الإسلام، بل عرفته الأديان السماوية كلها، وطبقته سائر المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وإلى يوم الناس هذا لانسجامه التام مع مقتضى العقول وفطرة الإنسان في الحفاظ على كيانه، بل مع فطرة الحيوان أيضا كما هو المشاهد في سعي جميع الحيوانات نحو البقاء وهروبها من أسباب الفناء)؟.

والجواب يعود إلى عدة أسباب يجمعها **محاولة الخروج من التناقض الذي يوجد في مروياتهم** بعضه مع بعض، وبعضه مع الواقع الذي عاشته الأمة حتى وجود هذه الروايات مثل[1]:

أولاً: أن الشيعة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة، وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن عليًا بايعهم، وصلى خلفهم، وجاهد معهم، وزوجهم وتسرى من جهادهم، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئًا مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه.. **فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية.**

ثانيًا: أنهم قالوا بعصمة الأئمة وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون، وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم.. حتى إن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة حتى لا يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله. **فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم.**

وبهذه الجواب يتضح لنا أن مبدأ التقية قد نحا منحى آخر غير ما تم تقريره

---

(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للدكتور ناصر القفاري (٢/٨١٠-٨١٤).

كعقيدة عند الإمامية، فخرج من كونه دفاعا عن الدين والنفس والمال إلى آخره... عند حال الخوف من الخطر إلى كونه خطرا بنفسه؛ حيث أصبح وسيلة لترقيع التناقض والتعارض الموجود في روايات وأحكام هذا المذهب، **وهذا هو أكبر خطر لهذه العقيدة، وبالتالي فهو أكبر نقد لها**. ويشهد لهذه الحقيقة والنتيجة المرويات التي بثها الكليني ضمن أبواب الكافي، وخصوصا في الباب الذي عقده بعنوان: (اختلاف الحديث) حيث أورد فيه عدة روايات حاول بواسطتها تبرير الاختلاف والتناقض في المرويات والأحكام الصادرة عن الأئمة بحجة النسخ في الأحكام، وحجة التعبد لله باستعمال التقية للدفاع عن المذهب، ومن تلك المرويات التالية:

الرواية الأولى: ما أورده بسنده عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يتهمون بالكذب، **فيجيئ منكم خلافه**؟ قال: (إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: إن الحديث ينسخ: لما علم عليه السلام أنه يسأل عن غير المنافقين وغير من وقع منه الخطأ لسوء فهمه أجاب بالنسخ، **ويحتمل أن يكون ذلك للتقية من المخالفين** في نسبة الصحابة إلى النفاق والكذب والوهم، فإنهم يتحاشون عنها)[2].

الرواية الثانية: ما أورده بسنده عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك غيري فتجيبه

---

(١) انظر كتاب الكافي (٦٤/١-٦٥) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث - ح٢.
(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٦/١).

فيها بجواب آخر؟ فقال: (إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان)[1]. قال المجلسي: (قوله ﷺ: على الزيادة، أي على الزيادة والنقصان في الكلام على حسب تفاوت مراتب الأفهام فيقع في وهمكم الاختلاف لذلك، وليس حقيقة بينهما اختلاف أو زيادة حكم عند التقية ونقصانه عند عدمها، أو المعنى إنا نجيب على حسب زيادة الناس ونقصانهم في الاستعداد والإيمان، فيشمل الوجهين)[2].

الرواية الثالثة: ما أورده بسنده عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر ﷺ قال: (يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلا ممن يتولانا بشيء من التقية؟ قال: قلت له: أنت أعلم جعلت فداك، قال: إن أخذ به فهو خير له وأعظم أجرا. وفي رواية أخرى: إن أخذ به أوجر، وإن تركه والله أثم)[3]. قال المجلسي: (قوله ﷺ: فهو خير له وأعظم أجرا: أي من العمل بالحكم الواقعي في غير حال التقية على ما هو المشهور من بطلان العمل بالحكم الواقعي في حال التقية إن قلنا بصحته، وعلى هذا يكون الإثم الوارد في الخبر المرسل لترك التقية، لا لعدم الإتيان بما أمر به في أصل الحكم وهو بعيد)[4].

الرواية الرابعة: ما أورد بسنده عن نصر الخثعمي قال: سمعت أبا عبدالله ﷺ يقول: (من عرف أنا لا نقول إلا حقا فليكتف بما يعلم منا، فإن سمع منا خلاف ما يعلم فليعلم أن ذلك دفاع منّا عنه)[5]. قال المجلسي: (قوله ﷺ: إن

---

(١) انظر كتاب الكافي (٦٥/١) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث – ح٣.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٦/١).

(٣) انظر كتاب الكافي (٦٥/١) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث – ح٤.

(٤) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٧/١).

(٥) انظر كتاب الكافي (٦٥/١-٦٦) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث – ح٦.

ذلك دفاع: أي قولنا بخلاف ما يعلمه منا دفع للضرر والفتنة منَّا عنه، **وليرض بذلك ويعمل به)**[1].

ولأجل إلغاء أي محاولة للعقل للتفكير في هذا الخلل الكبير والخطير في مذهب تُبنى رواياته وأحكامه على التناقض والتعارض، أو الشك في كونها صادرة فعلا عن أئمة معصومين يوحى إليهم فيما يقولون أو يشرِّعون؛ أورد الكليني جملة من المرويات ضمن أبواب الكافي تبرر هذا التناقض بكون أحاديث آل البيت ومروياتهم صعبة مستصعبة لا يمكن لأي شخص طبيعي تحملها، وروايات توجب على الأتباع التفويض والتسليم لهذا التناقض، وتحذِّر من محاولة الشك فيها لأنها محمولة على التقية:

* أما الأمثلة على روايات التبرير بكون الأحاديث صعبة مستصعبة؛ فقد أوردها في باب عنون له بقوله: (باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب)، أورد فيه خمس روايات أسوق منها أجمعها؛ حيث أورد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: **(إن حديث آل محمد صعب مستصعب،** لا يؤمن به إلا ملك مقرب، أو نبي مرسل، أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد صلى الله عليه وآله فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، **وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشيء منه**

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢١٨/١)، وهو مثال يصلح شاهدا لوجوب الرضى والتفويض والتسليم للتناقض الموجود في الروايات والأحكام، بل واعتقاد أن ذلك من باب الدفاع عن المذهب وأتباعه.

لا يحتمله، فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا، والإنكار هو الكفر)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (يا أبا محمد إن عندنا والله سرا من سر الله، وعلما من علم الله، والله ما يحتمله ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، والله ما كلف الله ذلك أحدا غيرنا، ولا استعبد بذلك أحدا غيرنا، وإن عندنا سرا من سر الله وعلما من علم الله، أمرنا الله بتبليغه، فبلغنا عن الله ﷻ ما أمرنا بتبليغه، فلم نجد له موضعا ولا أهلا ولا حمالة يحتملونه حتى خلق الله لذلك أقواما، خلقوا من طينة خُلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام، ومن نور خلق الله منه محمدا وذريته وصنعهم بفضل صنع رحمته التي صنع منها محمدا وذريته، فبلغنا عن الله ما أمرنا بتبليغه، فقبلوه واحتملوا ذلك، فبلغهم ذلك عنا، فقبلوه واحتملوه، وبلغهم ذكرنا فمالت قلوبهم إلى معرفتنا وحديثنا، فلولا أنهم خُلقوا من هذا لما كانوا كذلك، لا والله ما احتملوه، ثم قال: إن الله خلق أقواما لجهنم والنار، فأمرنا أن نبلغهم كما بلغناهم واشمأزوا من ذلك ونفرت قلوبهم وردوه علينا ولم يحتملوه وكذبوا به، وقالوا ساحر كذاب، فطبع الله على قلوبهم وأنساهم ذلك، ثم أطلق الله لسانهم ببعض الحق، فهم ينطقون به وقلوبهم منكرة، ليكون ذلك دفعا عن أوليائه وأهل طاعته ولولا ذلك ما عبدالله في أرضه، فأمرنا بالكف عنهم والستر والكتمان، فاكتموا عمن أمر الله بالكف عنه، واستروا عمن أمر الله بالستر والكتمان عنه...)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٠١/١) ك الحجة/ باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - ح١.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٠٢/١) ك الحجة/ باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - =

وللتدليل على تطبيق هذا المنهج من قبل شراح مرويات الكافي؛ سأورد مثالين:

المثال الأول: أورد الكليني بسنده عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله (ع) - قال: (سألته عن الأرض على أي شيء هي؟ قال: هي على حوت، قلت: فالحوت على أي شيء هو؟ قال: على الماء، قلت: فالماء على أي شيء هو؟ قال: على صخرة، قلت: فعلى أي شيء الصخرة؟ قال: على قرن ثور أملس، قلت: فعلى أي شيء الثور؟ قال: على الثرى، قلت: فعلى أي شيء الثرى؟ فقال: هيهات عند ذلك ضل علم العلماء). يقول الغفاري في تعليقه على هذه الرواية: في هذا الحديث رموز إنما يحلها من كان من أهلها (نقلها عن الوافي). وزاد الغفاري: **وذلك لأن حديثهم صعب مستصعب**[1].

المثال الثاني: أورد الكليني رواية طويلة متعلقة بالعلم الذي ينزل على الأنبياء والأوصياء في ليلة القدر، ومما ورد فيها قول السائل: (يا أبا جعفر أرأيت النبي

ح٥. وللأسف فإن أي قارئ واع بغض النظر عن دينه وعقيدته وهو يقرأ مثل هذه الروايات فإنه لابد أن يتساءل في نفسه: ما طبيعة هذا الدين الذي يقوم على الأسرار والكتمان، واشمئزاز نفوس أتباعه مما ورد فيه، وترويضهم على التسليم بذلك؟ وما طبيعة هذه العقول التي تقرأ مثل هذه المرويات وتتقبلها، بل وتسلم وتستسلم لها؟ أما القارئ المسلم فسيتساءل وبكل حرقة: ما وجه الترابط بين هذا الدين وبين دين محمد الذي يقول عنه ﷺ: (لقد تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك) أخرجه ابن ماجه عن العرباض بن سارية بإسناد صححه الألباني في الصحيحة برقم (٩٣٧)؟ إنها أسئلة محيرة في عالم واقع الاثني عشرية حتى اليوم.

(١) انظر كتاب الكافي (٨٩/٨) ح٥٥.

صلى الله عليه وآله هل كان يأتيه في ليالي القدر شيء لم يكن علمه؟ قال: لا يحل لك أن تسأل عن هذا، أما علم ما كان وما سيكون فليس يموت نبي ولا وصي إلا والوصي الذي بعده يعلمه، أما هذا العلم الذي تسأل عنه فإن الله ﷻ أبى أن يطلع الأوصياء عليه إلا أنفسهم..)[1]. يقول المجلسي في تعليقه على هذه الرواية: (قوله: (لا يحل لك) فهو إما لقصوره عن فهم معنى البداء، أو لأن **توضيح ما نزل في ليلة القدر والعلم بخصوصياته مما لا يمكن لسائر الناس غير الأوصياء عليهم السلام الإحاطة به**، و يؤيد هذا قوله (فإن الله تعالى أبى).. وأيضا الإحاطة بكيفيات ما ينزل في ليلة القدر وتفصيلها وكنه حقيقتها إنما يحصل بعد الإحاطة بغرائب أحوالهم و شؤونهم، وهذا مما تعجز عنه عقول عامة الخلق، ولو أحاطوا بشيء من ذلك لطاروا إلى درجة العلو والارتفاع، **ولذا كانوا عليهم السلام يتقون من شيعتهم أكثر من مخالفيهم، ويخفون أحوالهم وأسرارهم منهم خوفا من ذلك، ولعله يشير إلى هذا قولهم (ع): إن علمنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان**، و في بعض الأخبار لا يحتمله ملك مقرب، إلخ، وإليه يومي أيضا قولهم عليهم السلام: لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله)[2].

* وأما الأمثلة على روايات إيجاب التفويض والتسليم على الأتباع لهذا التناقض، والتحذير من محاولة الشك فيها لأنها محمولة على التقية؛ فقد أوردها في باب عنون له بقوله: (باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٥١-٢٥٢) ك الحجة/ باب: في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها -ح ٨.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/٩٧-٩٨).

الأئمة عليهم السلام في أمر الدين)، أورد فيه عشر روايات أسوق منها أجمعها، حيث أورد بسنده عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله ﷻ فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كأن قلبي يشرح بالسكاكين، فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبهه وجئت إلى هذا يخطئ هذا الخطأ كله، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أن ذلك منه تقيَّة، قال: ثم التفت إليَّ فقال لي: يا ابن أشيم إن الله ﷻ فوض إلى سليمان بن داود فقال: (هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب) وفوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله فقال: (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فما فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوضه إلينا)[1].

قال المجلسي: (وبالجملة التفويض الوارد في هذا الخبر هو المعنى الرابع من المعاني المتقدمة)[2]، ويعني به قوله في أول شرح الرواية، حيث قال: (الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام إليهم بما أرادوا ورأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم وإفهامهم، أو بسبب التقيَّة فيفتون بعض الناس بالأحكام الواقعية، وبعضهم بالتقيَّة، ويسكتون عن جواب بعضهم للمصلحة، ويجيبون في تفسير الآيات وتأويلها، وبيان الحكم والمعارف بحسب ما يحتمله عقل كل سائل كما سيأتي، ولهم أن يجيبوا ولهم أن يسكتوا كما ورد في أخبار كثيرة: عليكم المسألة وليس علينا الجواب، كل ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت كما

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٦٥-٢٦٦) ك الحجة/ باب: التفويض.. الخ -ح ٢.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/١٥٠).

سيأتي في خبر ابن أشيم و غيره)[1]. وبسنده عن عبدالله بن سنان، قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: (لا والله ما فوض الله إلى أحد * من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة قال عز وجل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام)[2]. * قال المجلسي: (ما فوض الله إلى أحد الحكم بين الناس ورجوع الناس إليه في جميع الأحكام)[3].

وللتدليل على تطبيق هذا المنهج من قبل شراح مرويات الكافي؛ سأورد مثالين:

المثال الأول: أورد الكليني بسنده عن نصر بن ساعد مولى أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه في قوله: (مذيع السر شاك؛ وقائله عند غير أهله كافر، ومن تمسك بالعروة الوثقى فهو ناج، قلت: ما هو؟ قال: التسليم)[4]. يقول المجلسي في تعليقه على هذه الرواية: (قوله: (قلت ما هو) أي ما المراد بالتمسك بالعروة الوثقى؟ قال: التسليم للإمام عليه السلام في كل ما يصدر عنه مما تقبله ظواهر العقول أو لا تقبله، ومما كان موافقا للعامة، أو مخالفا لهم، وإطاعتهم في التقيَّة، وحفظ الأسرار وغيرها)[5].

المثال الثاني: أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (لا يسع الناس

---

(١) انظر المصدر السابق (٣/١٤٥).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٢٦٧-٢٦٨) ك الحجة/ باب: التفويض... الخ - ح٨.

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/١٥٤).

(٤) انظر كتاب الكافي (٢/٣٧١-٣٧٢) ك الإيمان والكفر/ باب: الإذاعة - ح١٠.

(٥) انظر كتاب (مرآة العقول) (١١/٦٥-٦٦).

حتى يسألوا ويتفقهوا ويعرفوا إمامهم، ويسعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقية)[1]. يقول المجلسي في تعليقه على هذه الرواية: (قوله عليه السلام: (أن يأخذوا) أي قولا واعتقادا في كل زمان بما يقول الإمام في ذلك الزمان وإن كان تقية، فإن ما يقوله الإمام تقية يسع السائل أن يعتقده ويقول به إذا لم يتنبه للتقية، وأما العمل به والأمر بالعمل به مع التنبه للتقية أيضا لازم عند التقية، **ولا يسعهم ولا يكفيهم أن يأخذوا بما لم يتفقهوا فيه، ولم يعرفوه عن إمامهم وإن وافق الحق الصريح الذي لا تقية فيه)**[2].

إذن هو تسلسل مقنن لهذه العقيدة، بدأ بها كضرورة لحفظ الدين عن الكفار والمخالفين، وانتهى بها إلى تسويغ التناقض والاختلاف في الأحكام والمرويات عند التابعين، حتى لو أدى ذلك لتجويز عمل المخالفات الشرعية في الدين، بل وحصول الأجر على العمل بها تحت هذا المسمى وباسم هذه العقيدة. حيث أورد الكليني بسنده عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القنوت فقال: (فيما يُجهر فيه بالقراءة، قال: فقلت له: إني سألت أباك عن ذلك فقال: في الخمس كلها؟ فقال: رحم الله أبي إن أصحاب أبي أتوه فسألوه **فأخبرهم بالحق، ثم أتوني شكاكا فأفتيتهم بالتقية)**[3]. وبسنده عن سماعة قال: سألته[4] عن رجل كان يصلي فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة فقال: إن كان إماما

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٠/١) ك الحجة/ باب: سؤال العالم وتذاكره – ح٤.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٣٠/٣).

(٣) انظر الكافي (٣٣٩/٣) ك الصلاة/ باب: القنوت في الفريضة والنافلة ومتى هو وما يجزي فيه – ح٣.

(٤) يعني أبا عبدالله عليه السلام كما هو ظاهر سند الرواية التي قبلها في الباب نفسه.

عدلا؛ فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعا، وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وإن لم يكن إمام عدل؛ فليبن على صلاته كما هو، ويصلي ركعة أخرى معه يجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع **فإن التقية واسعة وليس شيء من التقية إلا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله**)[1].

وقوله: (لا تنزل القبر وعليك العمامة، ولا القلنسوة، ولا رداء، ولا حذاء، وحل إزارك، قال: قلت: والخف؟ قال: **لا بأس بالخف في وقت الضرورة والتقية**)[2].



(١) انظر المصدر السابق (٣/٣٨٠) باب: الرجل يصلي وحده ثم يعيد في الجماعة أو يصلي بقوم وقد كان صلى قبل ذلك- ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٣/١٩٢) ك الجنائز/ باب: دخول القبر والخروج منه - ح٣.

المبحث الثالث
نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية

بداية لست بحاجة - فيما أرى - إلى إيراد الأدلة من الكتاب والسنة وغيرهما التي اعتمد عليها منظروا مذهب الاثني عشرية لتقرير عقيدة التقية، ثم محاولة تفنيدها والرد عليها، وذلك لسببين:

السبب الأول: عدم اتفاقنا نحن أهل السنة والجماعة معهم على مصادرنا التي استقوا منها هذه الأدلة، لكونها ليست معتمدة عندهم، ولأننا لسنا نخالفهم في وجود هذا المبدأ في الإسلام، ولكن ليس بالتصور الذي يفسرون به ممارستهم وتطبيقهم لهذا المبدأ، ولا بالمنطلق الذين ينطلقون منه لتقريره كعقيدة[1]. ولذا فهم يحاولون التشبث بأي دليل فيها - وهو ما لم يفعلوه مع بعض عقائدهم الأخرى - من باب ذر الرماد في العيون ليقولوا لنا: إن مبدأ التقية موجود في مذهبكم، بل وموجود حتى في الأديان السماوية السابقة، ولكنكم لا تطبقونه أو تعملون به. بل وتحاولون عبثا نسبته إلينا، وتخصيصنا به دون سائر الطوائف والمذاهب الأخرى، كما يقوله مؤلفوهم المعاصرون فيها.

السبب الثاني: أن الكليني نفسه لم يعتمد هذه الأدلة لتقرير عقيدة التقية، بل كما هو الحال في جميع العقائد التي تفردت بها الإمامية عن غيرها من المذاهب اعتمد على الروايات الموضوعة على ألسنة الأئمة من آل البيت لتسويغ

---

(١) وقد أشرت إلى ذلك في مبحث تعريفها في أول هذا الباب.

وتقرير هذا المبدأ بالمفهوم الذي يجعلها عقيدة يدين بها جميع أتباع مذهب الاثني عشرية، ويعتبرونها أصلا من أصول مذهبهم.

لذا فإن المتأمل في تطبيق عقيدة التقية بمفهوم الكليني وأتباعه سيجد أن الآثار المترتبة عليها خطيرة جدا، وهي كافية لوحدها في نقض هذه العقيدة، حيث يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

الأثر الأول: تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة[1]، ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت، بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله (واضعو مبدأ التقية)

---

(١) مما يعني كثرة المرويات المكذوبة والموضوعة، وقد أشرت إلى ذلك في الباب الأول في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي، وخصوصا في (الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي)، يقول هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ): (وبالرغم من تلك الجهود المضنية التي بذلها نقاد الحديث الذين درسوا الرواية وأحوال الرواة بقصد تصفية الحديث من المكذوب، فلم يوفقوا لاستئصال الفاسد من جسم الحديث، وظلت المجاميع الشيعية حتى الكتب الأربعة منها تضم بين مروياتها عددا كبيرا من الأحاديث الموضوعة) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(١٢٣)، ويقول الباحث حيدر حب الله: (فهذا الميرزا أبو الحسن الشعراني (ت١٣٩٣هـ) أحد العلماء البارزين في عصره، يعالج مسألة الراويات والأخبار في كتابه "المدخل إلى عذب المنهل" ورسالته في الدراية، وينتقد فيه نظرية الأخباريين في اليقين بالنصوص الحديثية، والملفت فيه أنه يعتقد أن من بين كل ألف حديث هناك خمسون حديثا كاذبا، لا ضعيفا فحسب، ويترق الشعراني في موضع آخر ليقول: إن أحاديثنا يُظن بعدم صدور خُمسها تقريبا، ولكي يؤكد الميرزا الشعراني نظريته هذه يجمع نقاط ضعف الروايات، مما أتى العلماء قبله على ذكرها وفعّلتها الحركة الأصولية بعد سقوط الأخبارية، ليعزز بذلك الموقف، مستشهدا بأن أكثر علماء الشيعة صرحوا بوجود الأخبار المكذوبة الكثيرة في مصادر الحديث) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٥٤٧) بتصرف يسير.

عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم، وإنما يفعلونه تقية، فيسهل عليهم بهذه الحيلة رد أقوالهم، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق[1]. أورد الكليني بسنده في باب: (السنة في لبس الخف والنعل وخلعهما) عدة روايات فيها التحذير من المشي في حذاء واحد، ثم أعقبها برواية عن أبي عبدالله ﷺ فيها: (أن عليا ﷺ كان يمشي في نعل واحدة ويصلح الأخرى، لا يرى بذلك بأسا). قال المجلسي عن هذه الرواية: (ضعيف على المشهور، ويدل على أنه لا بأس به مع الضرورة، فالأخبار السابقة محمولة على غيرها، **والأظهر أنها محمولة على التقية لوجوده في روايات المخالفين**، ويؤيده أن الراوي عامي)[2]. يعني بذلك أن روايات النهي كلها محمولة على التقية، ورواية الجواز مع ضعفها هي الراجحة بسبب وجود النهي في كتب أهل السنة، ولأن رواي مرويات النهي عامي.

ثانيا: عزل الشيعة عن المسلمين، لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط، يقول إمامهم (أبو عبدالله): (ما سمعتَ مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه) [بحار الأنوار: ٢/٢٥٢، وعزاه إلى تهذيب الأحكام للطوسي]. بل جعلوا لعملية العزل هذه مبدأ سموه (ما خالف العامة ففيه الرشاد)، وهذا مبدأ خطير، تطبيقه يخرج بالشيعة من الإسلام رأسًا وينظمهم في سلك الملاحدة والزنادقة، لأنهم جعلوا مخالفة المسلمين هي القاعدة، فتكون النتيجة أنهم يوافقون الكافرين ويخالفون المسلمين، فانظر إلى أي مدى

---

(١) وقد ذكرت ضمن مبحث تقرير الكليني لعقيدة التقية بعض شواهد ذلك سواء في المرويات أو في شرحها

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢٢/٣٥٤).

لعب بهم زنادقة القرون البائدة[1].

ثالثا: ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة، وهذا أخطر وأكبر أثر لتطبيق مبدأ التقية، وهو في الوقت نفسه أكبر ناقد لهذه العقيدة. حتى لقد وصل الحال ببعض شيوخهم أنهم لا يعلمون في الكثير من أقوالهم أيها تقية وأيها حقيقة، وقد أقر بهذه الحقيقة شيخهم البحراني معتمدا على تقرير الكليني لها من خلال مرويات الكافي، حيث قال: (**فلم يُعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتزاج أخباره بأخبار التقية**، كما اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في جامعه، حتى إنه تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد التسليم للأئمة الأبرار)[2].

ولعله يعني بهذا الاعتراف ما ذكره الكليني في مقدمة كتابه الكافي بقوله: (**وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها**، وأنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنك لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها، وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله ﷻ وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، وقلت: **لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سببا يتدارك الله تعالى بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل**

(١) وسيأتي ما يوضح ذلك ويجليه ضمن الأثر الثالث.

(٢) انظر كتاب (الحدائق الناضرة) ليوسف البحراني ١/٥.

بهم إلى مراشدهم. فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحدا تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم بقوله ﷺ: (اعرضوها على كتاب الله، فما وافى كتاب الله ﷻ فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه) وقوله ﷺ: (دعوا ما وافق القوم، فإن الرشد في خلافهم) وقوله ﷺ: **(خذوا بالمجمع عليه، فان المجمع عليه لا ريب فيه) ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله، ولا نجد شيئا أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم ﷺ وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله ﷺ: (بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم)**[1].

بل يشهد لهذا الاعتراف من الكليني إيراده لروايات تؤكد أن أتباع الأئمة

(١) انظر خطبة كتاب الكافي (٨/١ - ٩). وهذا المقطع من الخطبة يدل على عدة أمور سيأتي بيان بعضها في موضعها من هذا النقد، ولكني أجملها هنا من باب الفائدة المختصرة فأقول: من ذلك ما يلي: أولا: وجود كثير من الإشكالات لدى أتباع الإمامية في دينهم بسبب اختلاف الروايات فيه. ثانيا: عدم حفظ وتحرير الروايات الموثقة في ظل وجود من يتبع هذا الدين ويدعو إليه ممن لا يوثق بعلمه. ثالثا: أنه وصل الحال بأتباع هذا الدين والملة من الاختلاف إلى درجة تستدعي تدارك الله تعالى لهم ليقبلوا على ما فيه رشدهم. رابعا: أنه لا يستطيع أحد من علماء هذا المذهب تمييز شيء مما اختلفت الرواية فيه عن الأئمة خامسا: أن هنالك عدة وسائل يمكن من خلالها ترجيح بعض الروايات على بعض من أجل العمل بها، من ذلك: ترجيح ما وافق كتاب الله، وأيضا: ترجيح ما خالف أهل السنة والجماعة لأن الرشد في خلافهم، وأيضا: ترجيح ما حصل فيه إجماع عند علماء المذهب، وأخيرا، ونظرا لعدم تمكن أحد من علماء الإمامية فعل شيء من الترجيحات السابقة فإن الأحوط والأورع: العمل بأي رواية حتى ولو كان هنالك ما يعارضها ويناقضها، مع الانقياد والتسليم لها لأنها صدرت من الإمام.

لا يعلمون متى تصدر الروايات عن الأئمة من باب التقية، ومتى تصدر على خلاف ذلك، حيث أورد بسنده عن زرارة قال: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجد فقال: ما أجد أحدا قال فيه إلا برأيه إلا أمير المؤمنين عليه السلام، قلت: أصلحك الله فما قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام؟ قال: إذا كان غدا فألقني حتى أقرئكه في كتاب، قلت: أصلحك الله حدثني فإن حديثك أحب إليَّ من أن تقرئنيه في كتاب، فقال لي الثانية: اسمع ما أقول لك إذا كان غدا فألقني حتى أقرئكه في كتاب، فأتيته من الغد بعد الظهر، وكانت ساعتي التي كنت أخلو به فيها بين الظهر والعصر، **وكنت أكره أن أسأله إلا خاليا خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتقية،** فلما دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر عليه السلام فقال له: أقرئ زرارة صحيفة الفرائض، ثم قام لينام، فبقيت أنا وجعفر عليه السلام في البيت، فقام فأخرج إلي صحيفة مثل فخذ البعير فقال: **لست اقرئكها حتى تجعل لي عليك الله أن لا تحدث بما تقرأ فيها أحدا أبدا حتى آذن لك،** ولم يقل: حتى يأذن لك أبي، فقلت: أصلحك الله ولم تضيق علي ولم يأمرك أبوك بذلك؟ فقال لي: ما أنت بناظر فيها إلا على ما قلت لك، فقلت: فذاك لك، وكنت رجلا عالما بالفرائض والوصايا، بصيرا بها، حاسبا لها، ألبث الزمان أطلب شيئا يلقي علي من الفرائض والوصايا لا أعلمه فلا أقدر عليه، فلما ألقى إلي طرف الصحيفة، إذا كتاب غليظ يعرف أنه من كتب الاولين، فنظرت فيها **فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامته كذلك فقرأته حتى أتيت على آخره بخبث نفس، وقلة تحفظ وسقام رأي، وقلت: وأنا أقرؤه؟ باطل حتى** أتيت على آخره ثم أدرجتها، ودفعتها إليه، فلما أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي: أقرأت صحيفة الفرائض؟ فقلت: نعم، فقال: كيف رأيت ما قرأت؟ قال: قلت: باطل ليس بشيء هو خلاف ما الناس عليه، قال: **فإن الذي رأيت**

والله يا زرارة هو الحق، الذي رأيت إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخط علي ﷺ بيده. **فأتاني الشيطان فوسوس في صدري فقال: وما يدريه أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي ﷺ بيده**، فقال لي قبل أن أنطق: يا زرارة لا تشكن!! ودَّ الشيطان والله إنك شككت، وكيف لا أدري أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخط علي ﷺ بيده، وقد حدثني أبي عن جدي أن أمير المؤمنين ﷺ حدثه ذلك، قال: قلت: لا، كيف؟ جعلني الله فداك، وندمت على ما فاتني من الكتاب، ولو كنت قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتني منه حرف. قال: عمر بن أذينة قلت: لزرارة **فإن أناسا حدثوني عنه، وعن أبيه عليهما السلام بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلا فقل: هذا باطل، وما كان منها حقا فقل: هذا حق، ولا تروه، واسكت**، فحدثته بما حدثني به محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ في الابنة والأب والابنة والأم والابنة والأبوين فقال: هو والله الحق)[1].

ولأهمية هذه الرواية فيما أنا بصدد نقده، فلا بد لي حولها من عدة وقفات:

الوقفة الأولى: في قوله: (**وكنت أكره أن أسأله إلا خاليا خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتقية**)، هذه العبارة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أن الأئمة يفتون أتباعهم بالتقية من دون أن يوضحوا لهم ذلك، وأن مسألة توضيح هذا الأمر راجع إلى اجتهاد التابع وتحريه، إن استطاع أن يعرف ذلك فبها ونعمت، وإن لم يستطع فعليه بالتسليم والاتباع، ولوكان على خلاف الحق ما دام أنه قد صدر عن الإمام.

(١) انظر كتاب الكافي (٧/٩٤-٩٥) ك المواريث/ باب: ميراث الولد مع الأبوين -ح ٣.

الأمر الثاني: أن النقلة عن الأئمة لا يعلمون أيضا ما هو الصادر عنهم تقية، وما هو الصادر عنهم على غير التقية، وخصوصا في حضرة أحد من المخالفين. وهذا بحد ذاته هو الذي جعل المتأخرين عن زمن الأئمة من علماء الإمامية يقعون في حيرة واضطراب في كثير من الأحكام الصادرة عن الأئمة والروايات التي يرويها مثل هؤلاء الرواة، إذ أنهم لا يعلمون هل كان هذا الراوي بمحضر أحد من المخالفين، أم كان خاليا لوحده مع الإمام؟ مما يعني انهدام هذا الدين الذي يقوم على غير الوضوح، بل ولا المصداقية والصحة في أصوله، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا.

الوقفة الثانية: في قوله: (**لست اقرئكها حتى تجعل لي عليك الله أن لا تحدث بما تقرأ فيها أحدا أبدا حتى آذن لك**)، هذه العبارة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أن لدى الأئمة علم خفي لم يظهروه لأتباعهم، وأنهم إذا أظهروه لأحد منهم؛ فإنهم يأخذون عليه العهد ألا يحدث به حتى يأذنوا له بالتحديث. مما يعني أن حديثهم مخالف لما عليه الفطر السوية، أو يصعب تقبله من الأتباع لتشابهه وعدم إحكامه، وفي كلا الحالتين فمثل هذا العلم لا تصح نسبته لدين الإسلام الموافق للفطر السوية، والذي لا خفاء فيه ولا تعقيد.

الأمر الثاني: أن دين الإمامية دين خاصة وليس دين عامة كما هو حال دين الإسلام، وأن الأئمة فيه هم المرجع الوحيد لبيان هذا الدين، وليس كتاب الله المحفوظ. مما يعني أن أتباع الإمامية تائهون بعد غيبة الإمام الثاني عشر، وأن من مات منهم في هذه الفترة سيموت على خطر لعدم وجود الإمام الذي يوضح له هذا الدين الخاص ويجليه.

الوقفة الثالثة: في قوله: (**فنظرت فيها فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من**

الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامته كذلك فقرأته حتى أتيت على آخره...، وقلت: وأنا أقرؤه؟ باطل حتى أتيت على آخره)، هذه العبارة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أن الأئمة - بزعم الإمامية - قد خانوا الأمانة التي حملوها من إبلاغ الناس العلم الذي ورثوه من رسول الله ﷺ، لأنهم أخفوه عن الناس عموما، وعن أتباعهم خصوصا، إذ ما ذنب من مات من أتباعهم في الزمن الذي كانوا يتعبدون الله فيه بدين المخالفين. ثم ما الذي يدرينا ما هو الذي كان في مثل هذه الصحف التي تتداول فيما بين هؤلاء الأئمة وأتباعهم، وأي دين هذا الذي يكون خفيا وسريا طيلة هذه القرون، ويطالب الأتباع باتّباعه وهم لا يعلمون ما هو الحق فيه وما هو الباطل. ثم أين هذه الصحف في أزمنة استعلاء الإمامية وانتشار مذهبهم، ولماذا لا يخرجون هذه الصحف ليتعبد الله بها أتباعهم بدلا من الإيمان بوجودها دون معرفة ما هو مدون فيها.

الأمر الثاني: أن ما تحويه مثل هذه الصحف مما تنفر منه الفطر السوية، فكيف بما هو دونها، ولذا جاء التحذير مما قد تشمئز منه قلوب الأتباع أو تنكره، وأن من فعل ذلك فهو كافر هالك[1]، كل ذلك من أجل تسويغ هذا المنكر، وقبوله على أنه من الدين. لذا فإذا كان فطرة زرارة غير السوية - وهو أحد أكبر تلامذة الأئمة وأحد الناقلين لمذهبهم - اشمأزت واستنكرت ما في هذه الصحف مع شدة اتباعه وإيمانه وقربه من الأئمة؛ فماذا سيقول غيره ممن هو دونه من بني مذهبه، أو ممن هو من أصحاب الفطرة السوية؟

---

(١) انظر الأمثلة التي تقدمت على روايات التبرير بكون الأحاديث صعبة مستصعبة.

الوقفة الرابعة: في قوله: (**فإن الذي رأيت والله يا زرارة هو الحق، الذي رأيت إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخط علي عليه السلام بيده. فأتاني الشيطان فوسوس في صدري فقال: وما يدريه أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فقال لي قبل أن أنطق: يا زرارة لا تشكن..**)، هذه العبارة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أن الأئمة - بزعم الإمامية - يعلمون أن أتباعهم والنقلة عنهم يحصل في نفوسهم شك وتردد في بعض ما يخبرون به أو يروونه عن بعضهم البعض بسبب مخالفته للفطرة السوية أولا، ولمخالفته لمذهب أهل الحق ثانيا، ولذا فهم يحتاجون في بعض الأحيان لتوضيح ذلك وتجليته بالحلف ونحوه.

الأمر الثاني: قناعة الأتباع أن الأئمة لا يعلمون الغيب، وليسوا معصومين أيضا بدلالة شك زرارة في هذه الصحيفة، إذ لو كانت صادرة من معصوم، وخصوصا في باب التشريع وتبيين الأحكام، لم يشك فيها زرارة طرفة عين.

الوقفة الخامسة: في قوله: (**فإن أناسا حدثوني عنه، وعن أبيه عليهما السلام بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك، فما كان منها باطلا فقل: هذا باطل، وما كان منها حقا فقل: هذا حق ولا تروه، واسكت**)، هذه العبارة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أن كثيرا من أتباع الأئمة كانوا يعملون بأحكام الدين على غير المذهب الحق، بل هي باطلة أيضا، وهذا فيه اتهام للأئمة بالغش لأتباعهم من غير مبرر.

الأمر الثاني: أنه أصبح لدى المقربين من الأئمة قابلية لهذه التقية، واستعداد للتعامل معها وفق متطلبات الحال في حال علمهم بما هو تقية، وما هو ليس بتقية. لكن المشكلة التي لا تزال قائمة: ماذا سيكون الحال لو لم يقيض الله لزرارة أن يزور أبا جعفر ويسأله عن هذه المسائل؟ هل سيظل الإمامية يعملون

بما هو خلاف الحق حتى يقيض الله تلميذا يسأل أحد الأئمة المتأخرين؟ وما هو الحكم في حق من عمل بهذه الأحكام قبل تبيينها وتوضيحها من قبل زرارة؟ وما هو الحال بالنسبة لبقية الأحكام التي صدرت من باب التقية من بعض الأئمة، وتحتاج إلى تبيين وتجلية بعد اختفاء الإمام الثاني عشر؟؟.

ومع كون الكليني يحاول تبرير هذا الاختلاف والتناقض في المرويات والأحكام بأنه أدعى لبقاء المذهب وعدم انقراضه كما في الرواية التي أوردها بسنده[1] حكاية عن جعفر (ع) أن زرارة بن أعين قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: (**يا زرارة! إن هذا خير لنا وأبقى لنا، ولكن ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم**). فإن هذا في الحقيقة مآله أيضا ضياع المذهب بكامله لعدم العلم بما هو تقية، وما هو ليس كذلك، وفرار الأتباع من هذا المذهب إلى مذاهب أخرى واضحة وصريحة. قال النوبختي: (سأل عمر بن رباح الإمام محمد الباقر عن مسألة: فأجابه بجواب، ثم عاد إليه مرة ثانية بعد عام، فسأله عن تلك المسألة فأجابه بجواب آخر يختلف عن الجواب الأول. فقال له: هذا خلاف ما أجبتني في العام الماضي!فقال الباقر: إن جوابنا ربما خرج على وجه التقية!!! فشك ابن رباح في أمره وإمامته...، ولقي رجلا من أصحاب أبي جعفر يقال له

---

(١) انظر كتاب الكافي (٦٥/١) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث - ح٥.

محمد بن قيس فقال له الحكاية، وأنه أحاله على التقية، وقد علم الله أنني ما سألته عنها إلا وأنا صحيح العزم على التدين بما يفتيني به وقبوله والعمل به، فلا وجه لاتقائه إياي وهذه حالي. فقال له محمد بن قيس: لعله حضرك من اتقاه؟ فقال ابن رباح: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري. ولكن جوابيه خرجا على وجه التبخيت، ولم يحفظ ما أجاب به في العام الماضي فيجيب بمثله، فرجع عن إمامته وقال: لا يكون إماما من يفتي بالباطل على شيء بوجه من الوجوه، ولا في حال من الأحوال ولا يكون إماما من يفتي تقية بغير ما يجب عند الله، ولا من يرخي سترة ويغلق بابه ولا يسع الإمام إلا الخروج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمال بسببه إلى قول البترية ومال معه نفر يسير)[1]. ويقول الطوسي: (ذاكرني بعض الأصدقاء.. بأحاديث أصحابنا.. **وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا**، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به، ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفيكم، وأكثر تباينا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل، حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة،

(١) انظر كتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ص(٦٣).

وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبدالله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها...)[1].

ولعله لأجل ذلك حاول الكليني أن يأتي بميزان جديد، وضابط مفيد يستطيع أتباعه تبرير هذه التقية، ومحاولة التشبث بأي شيء من أحكام هذا المذهب على اليقين، فشرَّع لهم قاعدة: (ما خالف العامة ففيه الرشاد)، وروى لهم بسنده رواية طويلة أسوقها كاملة مع تصرف يسير لأهميتها؛ قال عمر بن حنظلة: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾. قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه، فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله[2]. قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلا

---

(١) انظر مقدمة كتاب (تهذيب الأحكام) للطوسي (١/٢-٣) - ط دار الكتب الإسلامية بطهران.

(٢) لعل هذه الرواية وأمثالها مستند من شرَّع ولاية الفقيه عند الإمامية ليغطي على سوأة =

من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به، المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا، ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه... قلت: فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة، وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة، قلت: جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة، والآخر مخالفا لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: **ما خالف العامة ففيه الرشاد**. فقلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعا. قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم فيترك، ويؤخذ بالآخر. قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعا؟ قال: **إذا كان ذلك فارجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)**[1].

يعني لأجل أن روايات مذهبنا لا تعرفون الطريق الصحيح لترجيح أحدها

غياب المهدي المنتظر من جهة، ويستمر في استدرار أموال الأتباع الضعفة والمغفلين من جهة أخرى. وانظر مقالة أحمد الكاتب: (لماذا يرفض علماء الشيعة الحوار حول شخصية مهدي الشيعة محمد العسكري؟).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٦٧-٦٨) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث - ح١٠.

على الأخر، فإن أورع طريق وأحوطه، وأبرأ لذمتكم عند الله؛ أن تخالفوا أمة الإسلام وجمهور المسلمين، وتمرقوا من الدين بهذه المخالفة لتعلموا حقيقة أحكام مذهبنا على اليقين. فأي ضلال بعد هذه العقيدة، وأي دين يرجى لأتباعها، وأي تقارب يدعى إليه معهم.

والعجيب في هذا الدين أن هنالك روايات عند الاثني عشرية تخالف مبدأ التقية وعدم الإذاعة وتجرم الكتمان، إلا أن هذه الروايات أيضا تُحمل على مبدأ التقية أيضا[1]، فقد روى الكليني بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا ظهرت البدع في أمتي فليُظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله)[2]. فهذه الرواية في ظاهرها توجب حلول اللعنة على من لم يظهر العلم في حال ظهور البدع في الدين، فكيف سيكون الحكم في حال ضياع الدين؟؟. قال المازندراني: (قوله: (إذا ظهرت البدع في أمتي) سواء كانت البدع متعلقة بالعقائد كتجسيم الواجب وتصويره كما ذهب إليه المصورة والمجسمة، وكالقول بحشر الأرواح دون الأجساد كما ذهب إليه طائفة من المبتدعة، أو متعلقة بزيادة الأعمال ونقصانها كإثبات صلاة الضحى، وتحريم المتعة كما ذهب إليه طائفة من الفرق الضالة والمضلة، أو متعلقة بغيرها من الأمور المنافية لما ثبت في الشريعة... (فليظهر العالم علمه) مع الإمكان وعدم الخوف والتقية، لأن الله تعالى شرفه بفضيلة العلم، وكرمه بشرف الرئاسة،

---

(١) انظر الشاهد الحادي عشر من شواهد تقرير الكليني لعقيدة التقية، وفيه رواية أبي جعفر في الإنكار على الحسن في زعمه أن الذين يكتمون العلم يؤذي ريح بطونهم أهل النار. انظر كتاب الكافي (٥١/١) ك فضل العلم/ باب: النوادر - ح١٥.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٤/١) ك فضل العلم/ باب: البدع والرأي والمقائيس - ح٢.

وجعله ناصرا لدينه وحاكما على عباده، فوجب عليه أن يحفظ قوانين الدين من الزيادة والنقصان، وأن ينظر إلى أحوال المكلفين ويحملهم على الاعتدال إن تجاوزوا عن حده... (فمن لم يفعل فعليه لعنة الله) اللعن الطرد والإبعاد من الخير واللعنة اسم منه..)[1]. وقال المجلسي: (قوله ﷺ: (فليظهر) أي مع التمكن، وعدم الخوف على نفسه، أو على المؤمنين)[2].

وهذا يعني أن علماء الاثني عشرية وفقهاءهم في كل زمان تمكنوا فيه، ولم يحصل لهم على خوف على أنفسهم أو أتباعهم، إذا لم يميزوا ما ورد عن الأئمة في حال التقية ويبينون لهؤلاء الأتباع؛ أنهم داخلون في هذا الوعيد الشديد، وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله.

وختاما: هكذا نجد:

* أن معالم الدين عند الإمامية قد ضاعت، وأن أحكامه قد ذهبت واندثرت حتى لم يبق في أيديهم من فقه آل البيت الذي يدعون عملهم به شيء، لشدة الاضطراب الواقع فيه حتى أقروا بذلك. قال صاحب الحدائق الناضرة: (فإن جلَّ الاختلاف في أخبارنا بل كله عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من التقية)[3]. وقد أدت هذه الحقيقة بدورها إلى بروز ظاهرة المرجيعة عند الشيعة وما صاحبها من سلبيات ومساوئ إلى يومنا هذا، ليست هذه الرسالة محل بيانها.

* أننا نحتاج إلى مؤلفات جديدة من علماء الإمامية ليميزوا لنا الروايات

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢/٢٣٦).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١/١٨٦).

(٣) انظر كتاب (الحدائق الناضرة) ليوسف البحراني ١/٨.

التي صدرت عن الأئمة على وجه التقية، والروايات التي صدرت على غير وجه التقية، وهذا ما لم نره ولن نراه، وما لم يفعله علماء الإمامية، ولن يفعلوه لأسباب من أهمها: أن عقيدتهم تحثهم على كتم الروايات وعدم بثها، مما يعني خفاءها وعدم ظهورها، وبالتالي سهولة تلفيقها واختراقها بروايات موضوعة ومختلقة بحجة أنها كانت من الروايات المكتومة.

* لو أننا طبقنا المبدأ الذي يقرره الكليني وأتباعه في كون كل ما يخالف العامة ففيه الرشاد فلن يبقى للإمامية دين، وخصوصا في باب الفقه لكونه منتحل بالنص من كتب ومؤلفات أهل السنة والجماعة مع تغيير أسانيد الروايات، وزيادة بعض الألفاظ والعبارات لتحقيق المخالفة. وهذا بحث يطول الحديث عنه.



الفصل الخامس

عقيـــدة المهدية والغيبة

<u>وفيه أربعة مباحث:</u>

المبحث الأول: مقدمات وحقائق لابد منها.

المبحث الثاني: مفهوم عقيدة المهدية والغيبة.

المبحث الثالث: تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة.

المبحث الرابع: نقد تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة.

المبحث الأول
مقدمات وحقائق لا بد منها

(تعتقد الشيعة الإمامية أن الإمام (الحسن العسكري) وهو الإمام الحادي عشر للشيعة عندما توفي عام ٢٦٠ هـ كان له ولد يسمى (محمداً) له من العمر (٥) سنوات وهو المهدي المنتظر وهناك روايات أخرى تقول: إن (المهدي) ولد بعد وفاة والده الإمام (العسكري)، ومهما كان الأمر فإن المهدي تسلم منصب الإمامة بعد والده وبنص منه، وبقي مختفياً عن الأنظار طيلة خمسة وستين عاماً. وكانت الشيعة تتصل به في هذه الفترة عن طريق أربعة نواب عينهم لهذا الغرض، والنواب هم: (عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان، وحسين بن روح، وآخرهم علي بن محمد السيمري)، وهؤلاء النواب الأربعة لقبوا (بالنواب الخاص)، والفترة هذه تسمى بعصر الغيبة الصغرى، وفي عام (٣٢٩هـ) وقبيل وفاة علي بن محمد السيمري بشهور قليلة، وصلت رقعة إليه بتوقيع الإمام (المهدي) جاء فيها: (لقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد أن يأذن الله، فمن ادَّعى رؤيتي فهو كذاب مفتر)، وهذا العام هو بداية الغيبة الكبرى، ومنذ ذلك الحين انقطع اتصال الشيعة بالإمام بصورة مباشرة وغير مباشرة، وحتى إذا ادَّعى أحد ذلك؛ فالشيعة تكذبه بسبب النص الوارد في آخر خطاب ورد إليهم من الإمام (المهدي)... هذه هي خلاصة عقيدة الشيعة الإمامية في (المهدي) المنتظر، ولا تزال الشيعة في كل عام، وفي يوم الخامس عشر من شهر شعبان تحتفل بولادة (المهدي) احتفالاً كبيراً، وهو الإمام الوحيد الذي تحتفل الشيعة

بيوم ولادته فقط. أما الأئمة الآخرين فتكون الاحتفالات في أيام مولدهم ووفاتهم على السواء)[1].

لقد آثرتُ الابتداء بهذه المقدمة اختصارا لما كُتب حول شخصية الإمام الثاني عشر الغائب عند الإمامية، والمعروف باسم: المهدي المنتظر، وذلك أنه قد صنفت فيه مؤلفات وكتبٌ لكلا الطرفين: الاثني عشرية المقرين والمنادين بهذه العقدية في إمامهم الثاني عشر، وبين الرافضين لهذه العقيدة، أو فكرة المهدي عموما من عقلائهم، أو بقية علماء المذاهب الأخرى على اختلاف مشاربها.

ومع هذا الاختصار في التعريف بعقيدة المهدية عند الإمامية، وبعد استقراء كثير من الكتابات المتعلقة بها؛ رأيت أنه من اللازم عليَّ أن أوضح أمرين هامين:

الأمر الأول: متعلق بالكتابات الإمامية المعاصرة حول هذه العقيدة، وهو بمثابة حقيقة خطيرة مفادها: أن أغلب الباحثين المعاصرين من طائفة الاثني عشرية كعادتهم في استخدام التقية وطمس الحقائق والتزوير في المعلومات المتعلقة بعقائدهم، تجدهم ينطلقون في الدفاع عن عقيدة المهدية من كونها عقيدة مشتركة بين أهل السنة والجماعة وبين الشيعة الإمامية. بل وأول ما

---

(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) لموسى الموسوي ص(٦١). وللاستزادة حول موضوع المهدية والغيبة انظر المصادر التالية: كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للدكتور ناصر القفاري (٢/٨٢٤-٩٠٧)، وكتاب (التشيع والشيعة) لأحمد الكسروي، وكتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدكتور طه الدليمي، وكتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) لناصح عبدالرحمن أمين، وكتاب (كسر الصنم) لأبي الفضل البرقعي، وكتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) لغالب عواجي - مكتبة لينة للطبع والنشر.

يستدلون به لتقريرها هو ورودها في كتب الحديث عند أهل السنة، ثم يتفرعون منها إلى إثبات مهدية إمامهم، كل ذلك ليلبِّسوا على الجهلة من أتباع مذهبهم، والجهلة بمذهبهم بأن أهل السنة والجماعة يتهمونهم بعقيدة هي موجودة في كتبهم، وأن الخلاف فيها لا يستدعي الحكم بضلال الشيعة الإمامية، ووصفها بالشذوذ في عقيدتها. يقول السبحاني: (إن الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر عقيدة مشتركة بين المسلمين، إلا من أصمَّه الله، وأن المسلمين في الصدر الأول والأزمنة اللاحقة قد اتفقوا على ظهور المهدي في آخر الزمان لإزالة الجهل والظلم، ونشر أعلام العلم والعدل... وأنه إن كان هناك من اختلاف يذكر في مضمون هذا الأمر العظيم، والحلم المنشود، فإنه قد لا يتجاوز في أهم نقاطه الحدود الأساسية المرتكز عليها، والتي تتمحور أهمها في تحديد ولادته، فإن الأكثرية من أهل السنة يقولون بأنه سيولد في آخر الزمان، وأما الشيعة لاستنادهم على جملة واسعة من الروايات والأدلة الصحيحة يذهبون إلى أنه ولد في (سر من رأى) عام ٢٥٥هـ، وغاب بأمر الله سبحانه سنة وفاة والده... عام ٢٦٠هـ، وهو يحيى حياة طبيعية كسائر الناس، غير أن الناس يرونه ولا يعرفونه، وسوف يظهره الله سبحانه ليحقق عدله. وهذا المقدار من الاختلاف لا يجعل العقيدة بالمهدي عقيدة خلافية، ومن أراد أن يقف على عقيدة السنة والشيعة في مسألة المهدي فعليه أن يرجع إلى الكتب التالية لمحققي السنة ومحدثيهم...)[1]. أما

(١) ثم ساق جملة منها، ثم قال: (ومن أراد التفصيل فليرجع إلى منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر للعلامة الصافي...) انظر بتصرف كتاب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) ص(٧١-٧٣). والعجيب أنه لم يكتب في كتابه هذا المؤلف للدفاع عن عقائد الشيعة والترويج لها حول هذه العقيدة مع أهميتها سوى (٤) صفحات، بينما كتب في غيرها مما =

العميدي المتخصص في الدفاع عن الكافي والكليني والشبه التي أثيرت حوله بسبب مروياته لأحاديث المهدي؛ فقد كتب قرابة (٤٤٠) صفحة دفاعا عن هذه العقيدة، وبنحو أسلوب معاصريه المتبع[1]. وطريقتُه في ذلك أنه يذكر أي عالم من علماء السنة - بغض النظر عن تخصصه وفنِّه - ورد في كتابه ذكر للمهدي أو عقيدة المهدية والغيبة، سواء كانت خبرا تأريخيا، أو نقلا عن الغير من غير

هو أقل شأنا منها أكثر من ذلك. ولا شك في أن تقرير هذه العقيدة بهذا الأسلوب فيه (مغالطة واضحة لأسباب كثيرة منها: (١) أن مهدي أهل السنة غير (المهدي) الذي يعتقد به الاثنى عشرية. فليس هو محمد بن الحسن العسكري، إنما اسمه محمد بن عبدالله. وليس هو من ذرية الحسين، بل من ذرية الحسن. وليس هو موجوداً الآن، أو مولوداً منذ أكثر من ألف عام وقد غاب في سرداب سامراء، بل يولد في حينه ولادة طبيعية ليس فيها خوارق. ولا يحكم بحكم آل داوود (ع) بل بشريعة محمد ﷺ، ولا يقتل العرب بل العرب أول المناصرين له. (٢) لا يعتقد أهل السنة أن الإيمان بهذا (المهدي) ركن من أركان الإسلام، أو أصل من أصول الدين لا يصح الإيمان إلا به، ولم يكفروا أحداً على أساسه، ولم يبنوا عليه أي حكم من الأحكام الشرعية أو يعطلوه. بل هو عندهم من فرعيات الاعتقاد التي لا يضر فيها الاختلاف، وإنكاره لا يقدح في الإيمان. (٣) إن أهل السنة غير مجمعين على هذه العقيدة. فمنهم من يثبتها، ومنهم من ينكرها.... وقد احتج المنكرون بعدم ورود هذه العقيدة في القرآن ولا في صحاح السنة... وإنما جاءت في روايات ضعيفة، أو آحاد لا تقوم بها حجة. وقد تسربت إلينا بفعل التأثر بالعقائد اليهودية والنصرانية. وبتأثير الشيعة. وأنا شخصياً أميل إلى هذا الرأي، ولا أجزم به. (٤) لا ضرر خطيراً يلزم من الاعتقاد بالمهدي طبقاً لما جاء عند أهل السنة، على العكس عما هو الأمر عليه عند الشيعة... الخ). انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدليمي ص(٤٣٧-٤٤٠).

(١) انظر كتابه (دفاع عن الكافي) (١/١٧١-٦١١).

قصد المدح، فيعتبر ذلك كله اعترافاً من أهل السنة بأسطورة وجود المهدي الشيعي، وأنه هو المقصود في روايات كتب أهل السنة الحديثية، حيث يقول: (**بلغت اعترافات الفقهاء، والمحدثين، والمفسرين، والمؤرخين، والمحققين، والأدباء، والكتّاب من أهل السنة أكثر من مائة اعتراف صريح بولادة المهدي عليه السلام، وقد صرح ما يزيد على نصفهم بأن الإمام محمد بن الحسن المهدي عجّل الله فرجه الشريف، هو الإمام الموعود بظهوره في آخر الزمان**)[1].

---

(١) ثم ساق أسماءهم تارة بدون أقوال، وتارة أخرى مع الأقوال بحسب وفيات أصحابها مبتدأ برجال القرن الرابع، ومختتما برجال القرن الرابع عشر. انظر كتابه (دفاع عن الكافي) (٥٦٨/١-٥٩٢). وللتدليل على أسلوب طمس الحقائق والتزوير في المعلومات؛ سأذكر نموذجين من هؤلاء الرجال الذين استدل بهم على اعتراف أهل السنة بالمهدي، ففي النموذج الأول يقول: (ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم البلدان قال في مدينة سامراء: "وبها السرداب المعروف في جامعها الذي تزعم الشيعة أن مهديهم يخرج منها - إلى أن قال - وترك سر من رأى المعتضد بالله أمير المؤمنين كما ذكرناه في التاج، وخربت حتى لم يبق منها إلا موضع المشهد الذي تزعم الشيعة أن به سرداب القائم المهدي - إلى أن قال - وبسامراء قبر الإمام علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر، وابنه الحسن بن علي العسكريين، وبها غاب المنتظر في زعم الشيعة الإمامية). انتهى كلام العميدي بنصه (٥٧١/١-٥٧٢)، فهل ترى أيها القارئ الكريم في هذا النقل أي اعتراف وإقرار من ياقوت الحموي بوجود المهدي؟ أم أنك ترى النقيض من ذلك باستخدام كلمة التشكيك (تزعم و زعم) في كل مرة يشير فيها إليه؟؟. أقول: ولأجل المسارعة لنفي ما قد ينقدح في ذهنك من طرح النقيض، يقول العميدي: (أقول: إنَّ قوله (في زعم الشيعة، أو الذي تزعم الشيعة) لا يعني إنكار ولادة الإمام، بل يعني الشك في غيبته عليه السلام وإمامته. فهو مثل قول من يقول لغيره: زعمت أن النجف الأشرف تبعد عن كربلاء ثلاثة فراسخا فهو - بقوله هذا - لا ينكر وجود مدينة اسمها النجف). انتهى كلام العميدي بنصه، ونقضه =

موجود في ثناياه لكل عاقل يتدبر في كلامه. أما النموذج الثاني فيقول فيه: (خير الدين الزركلي الوهابي .(ت١٣٩٦هـ) في الأعلام قال تحت عنوان (المهدي المنتظر): "محمد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي أبو القاسم. آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية.. * ولد في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين.. ** وقيل في تاريخ مولده: ليلة نصف شعبان سنة ٢٥٥، تاريخ غيبته: سنة ٢٦٥". انتهى كلام العميدي بنصه (٥٨٧/١)، ولعلك أيها القارئ الكريم تعتقد لأول وهلة من خلال هذا الكلام أن خير الدين الوهابي!! ينقل هذه الترجمة عن المهدي من باب الإقرار والاعتراف بها!! أقول: لا تستعجل وتأمل معي في الكلام المحذوف الذي لم يذكره العميدي من باب الخيانة العلمية. ففي الحذف الأول (*) ما نصه: (وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب. ولد في سامراء..)، وفي الحذف الثاني (**) ما نصه: (ولما بلغ التاسعة أو العاشرة أو التاسعة عشرة دخل سردابا في دار أبيه بسامراء، ولم يخرج منه. قال ابن خلكان: والشيعة ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسرَّ من رأى. وقيل في تاريخ مولده..). أما ما لم يذكره بعد تاريخ غيبته فنصه: (وفي المؤرخين (كما في المنهاج) من يرى أن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل..). انظر كتاب (الأعلام) للزركلي (٨٠/٦). أقول: فأي هذه العبارات أقوى في تقرير ما يعتقده الزركلي الوهابي؟ ما كتبه العميدي؟ أم ما تعمد حذفه؟؟ ولاحظ أنه يذكر السرداب في نقله عن ياقوت، ويسقطه في نقله عن الزركلي، مع أنه عقد مبحثا خصصه للدفاع عما سماه: (فرية السرداب) ختمه بقوله: (وبعد؛ فإن نظرة واحدة في مصادر هذه الفرية -كما أشرنا إليه آنفا- تكفي للحكم بعدم رجوع هؤلاء إلى كتب الشيعة الإمامية، والتقاف هذه الفرية من خصوم الشيعة، وإطلاق نسبتها إليهم، وكأنها حقيقة متسالم عليها بين الشيعة الإمامية أنفسهم، وهذا هو ما يأباه كل باحث منصف، وترفضه طبيعة كل بحث ملتزم) (٥٩٦/١). هذان نموذجان فقط من نماذج الكذب والتأويل وقلب الحقائق وتزويرها لبعض المعاصرين، وما تُرك أكثر من ذلك. نسأل الله السلامة والعافية.

إن هذه الحقيقة الخطيرة تعني أن مجرد اتهام أتباع الكليني المعاصرين بأسطورية هذه العقيدة، سيجابه صاحبه بمثل هذه الرسائل العلمية والكتابات التي تجادل بالكذب، والتأويل، وقلب الحقائق فيما لا طائل وراءه، بل وبجهود حثيثة لإقناع الآخرين بهذه الخرافة العجيبة.

الأمر الثاني: متعلق بالكتابات الإمامية القديمة حول هذه العقيدة، وهو بمثابة حقائق هامة توصلت إليها[1]، ورد بعضها ضمن روايات الكليني في الكافي، وبعضها ورد في مصادر الإمامية الأخرى[2]، لكنها بمجموعها تمثل هذه العقيدة. وإنما قدمت بها في هذا المبحث لأستفيد منها في نقد هذه العقيدة في ختام هذا الفصل، ولتكتمل الصورة أمام القارئ الكريم قبل أن أدلف في مناقشتها مع الكليني، وخصوصا أنه قد ساهم بشكل كبير وواضح في تأسيسها من خلال بعض المرويات الواردة في كتابه، وبحكم معاصرته لفترة الغيبة الصغرى[3]. وسوف

---

(١) والتي ليس البحث محلا لتحريرها والنقاش حولها، وذلك لوجودها في مظانها التي استقيتها منها، وسأحيل عليها.

(٢) سواء التي عاصر مؤلفوها أحداث الاختلاف بعد وفاة الحسن العسكري - (كالنوبختي والقمي.. إذ هما من القرن الثالث، فمعلوماتهما مهمة في تصوير ما آل إليه أمر الشيعة بعد الحسن العسكري) كما ذكر ذلك الدكتور القفاري -، أم من جاء معاصرا لأواخر فترة الغيبة الصغرى أو بعدهم وألف مؤلفات خاصة بهذه العقيدة كالنعماني والطوسي وابن بابويه.

(٣) لأن فترة الغيبة الصغرى بدأت منذ وفاة الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)، وانتهت بوفاة النائب الأخير علي بن محمد السيمري سنة (٣٢٩هـ)، وهذا هو نفس العام الذي توفي فيه الكليني، فعلى فرض أن عمر الكليني قرابة ٧٠ سنة، فهذا يعني أنه أدرك فترة النواب الأربعة كما يجزم بذلك بعض من ترجم له، وأنه كتب كتابه الكافي في هذه الفترة التي =

أجملها فيما يلي:

* الحقيقة الأولى: أن فكرة الإيمان بالإمام الخفي أو الغائب توجد لدى معظم فرق الشيعة، ولا تختلف هذه الفرق إلا في تحديد الأئمة وأعيانهم، والتي يعتبر الإمام الغائب واحدا منهم[1].

=

بواسطتها يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته..، إلا أنهم اختلفوا في لقاءه بالمهدي المنتظر، ومع ذلك فلم يحظ له الحصول مباشرة من المهدي على رقعة واحدة من الرقاع المنسوبة إليه طيلة هذه الفترة!!! يقول ناصح أمين: (ومما يملأ القلب أسًى أن الكليني قد عاصر الإمام الثاني عشر في غيبته الصغرى، إلا أنه رغم خدماته وما بذله من سنين في جمع روايات الأئمة هو الوحيد من علماء الشيعة الذين عاصروه إلا أنه لم يحْظَ برؤيته، وإن كانت محاولاته حثيثة لإثبات وجوده من خلال نقْلِ روايات الرقاع الصادرة من الجهة! ومن خلال مجموعة من رواياته فيمن رآه، إلا أن مؤهلاته العلمية وخدماته وثقافته لم تؤهلاه لرؤية الإمام الثاني عشر الغائب. فهل كان الكليني أقل شأنا ممن رأوه؟ علما أن فيهم الخادم والرجل العادي والغريب و... و... أم أنه كان هناك الكليني ولم يكن هناك الإمام الثاني عشر؟). انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٢٢).

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٨٢٤/٢). يقول الكسروي: (ومن العجب أنه قام حتى الآن أكثر من خمسين رجلا وادعى كل منهم المهدوية لنفسه، وأريقت دماء كثيرة، ولم يتم الأمر بعد، ولم ينقطع الانتظار) انظر كتاب (التشيع والشيعة) ص(٧٦)، ويقول الدليمي: (قد يتصور الكثيرون أن مهدي الشيعة الاثني عشرية هو المهدي الوحيد في تاريخ الشيعة. وهذا وهمٌ يتبخر سريعاً إذا عرفنا أن تاريخ الشيعة يحوي عشرات الأشخاص الحقيقيين والوهميين الذين ألصقت بهم (الغيبة) و(المهدوية)) ثم ذكرهم بالتفصيل. انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) ص(٣٩٦-٣٩٩). وفي موضع آخر أشار إلى لمحة تاريخية سريعة، عن فترة زمنية قصيرة جداً. محصورة بين (إمامة) جعفر بن محمد، و(إمامة) ابنه موسى بن جعفر تعبر عن هذا التحكم والتعسف في ترشيح

=

* الحقيقة الثانية: هنالك فَرْقٌ بين عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة، وبينها عند الاثني عشرية من حيث حقيقة الشخصيات التي نسبت لها هذه العقيدة. فبينما هي عند فرق الشيعة مرتبطة بشخصيات معروفة وموجودة في الواقع؛ فهي عند الاثني عشرية مرتبطة بشخصية خيالية[1].

* الحقيقة الثالثة: أن الخلاف قد وقع بين الإمامية بعد وفاة العسكري بما لا يدع مجالا للشك بعدم وجود أي شخصية اسمها (محمد) بن الحسن العسكري، أو ما يسمى الإمام المنتظر[2].

= الأئمة واختيارهم، بل التخبط في الاستدلال، والحيرة في تطبيق النصوص وتطويعها للرغبات. وتفسيرها حسب المشتهى. ثم ختمها بقوله: (نكتفي بهذه اللمحة التي تمثل فترة زمنية قصيرة جداً. لكنها ممتلئة بالاختلافات! لتعرف من خلالها عمق الصراع والاختلاف الحاصل بين فرق الإمامية على مدى مئات السنين!!). انظر ص(٣٨٥-٣٨٦).

(١) فـ(عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة، ارتبطت بأفراد من أهل البيت معروفين وجدوا في التاريخ فعلاً وعاشوا حياتهم كسائر الناس، فلما ماتوا ادعت فيهم هذه الفرق تلك الدعوى، حيث لم تصدق بموتهم، وزعمت أنهم غابوا، وسيعودون للظهور مرة أخرى. أما هذه الفكرة عند الاثني عشرية فتختلف من حيث إنها ارتبطت عندهم "بشخصية خيالية" لا وجود لها عند أكثر فرق الشيعة المعاصرة لظهور هذه "الدعوى" وهي عند أصحابها شخصية رمزية، لم يرها الناس، ولم يعرفوها، ولا يعلمون مكانها، غابت - كما يدعون - بعد ولادتها، ولم يظهر حملها، وأحيطت ولادتها بسياج من السرية والكتمان، بل إن عائلتها، ووكيلها وأقرب الناس إليها لم يعلموا بأمر هذا الحمل وذلك المولود، وكانوا له منكرين، بل لم يظهر للشيعة التي تدعيه إلا من خلال نواب يدعون الصلة به). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٢٦).

(٢) لأن (.. الإمام مات بلا عقب، وبقيت الأرض بلا إمام، ولم يحدث شيء من هذه الكوارث.. فتحيرت الشيعة واختلفت في أعظم أمر عندها وهو تعيين الإمام، فافترقت =

* الحقيقة الرابعة: أن عقيدة المهدية والغيبة لها ارتباط ومشابهة ببعض عقائد الديانات الأخرى، وأرجحها أنها ترجع إلى أصول مجوسية[1].

* الحقيقة الخامسة: أن الحسن العسكري - والد المهدي المنتظر - مات ولم يعقب أحدا بعده[2].

= إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي [فِرَق الشيعة: ص٩٦، المفيد/الفصول المختارة: ص٢٥٨.]، أو خمس عشرة فرقة كما ينقل القمّي [المقالات والفِرَق: ص١٠٢.]،... وهكذا تضاربت أقوالهم، واختلفت اتجاهاتهم، وتفرقوا شيعًا وأحزابًا كل حزب بما لديهم فرحون.. وبلغت الحيرة في تلك الفترة أن اختار بعضهم التوقف وقال: "نحن لا ندري ما نقول في ذلك وقد اشتبه علينا الأمر.. " [المقالات والفرق: ص١١٥-١١٦، وانظر: فرق الشيعة: ص١٠٨]). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٢٨-٨٣٠).

(١) يقول الدكتور القفاري: (ولهذا فإن مسألة المهدية والغيبة حسب الاعتقاد الشيعي لها جذورها في بعض الديانات والنحل، مما لا يستبعد معه أن لأتباع تلك الديانات دورًا في تأسيس هذه الفكرة في أذهان الشيعة.. وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشّيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسيّة، والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظرًا حيًّا باقيًا مهديًّا من ولد بشتاسف بن بهراسف يُقال له: أبشاوثن، وأنّه في حصن عظيم بين خراسان والصّين، وهذا مطابق لجوهر المذهب الاثني عشري). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٨٣٢-٨٣٣).

(٢) (إذ بعد وفاة الحسن - إمامهم الحادي عشر - سنة (٢٦٠هـ) "لم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه" [المقالات والفِرَق: ص١٠٢، فِرَق الشّيعة: ص٩٦ (وفيها: "ولم ير له أثر").] كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٢٨). وقد ذكر أهل العلم بالأنساب والتواريخ أن الحسن العسكري لم يكن له نسل ولا عقب. انظر كتاب (منهاج السنة) (٢/١٦٤).

* الحقيقة السادسة: أن أبرز متهم بوضع عقيدة الغيبة هو عثمان بن سعيد العمري، الوكيل الأول والباب للمهدي المنتظر في فترة الغيبة(1).

* الحقيقة السابعة: أن الغيبة للمهدي المنتظر غيبتان؛ صغرى لمدة (٧٠) سنة تقريبا، وكبرى ليس لها تحديد بوقت، وإنما مرد انتهائها للمهدي نفسه(2).

* الحقيقة الثامنة: مثَّل المهدي في الغيبة الصغرى -على الأشهر- أربعة نواب هم: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان، وحسين بن روح، وآخرهم علي بن محمد السمري. أما ممثلوه في الغيبة الكبرى فهم شيوخ الشيعة الذين

---

(١) فـ(إذا كان ابن سبأ هو الذي وضع عقيدة النص على علي بالإمامة - كما تذكره كتب الفرق عند الشيعة وغيرها - فإن هناك ابن سبأ آخر هو الذي وضع البديل "لفكرة الإمامة" بعد انتهائها حسيًا بانقطاع نسل الحسن، أو أنه واحد من مجموعة وضعت هذه الفكرة، لكنه هو الوجه البارز لهذه الدعوى. هذا الرجل يدعى عثمان بن سعيد العمري [ويرى الأستاذ محب الدين الخطيب أن مؤسس فكرة الغيبة هو محمد بن نصير من موالي بني نمير (الخطوط العريضة: ص٣٧)، وقد ورد في كتب الاثني عشرية أنه ممن ادعى البابية للغائب، وقد سبقه في ذلك رجل آخر يدعى الشريعي، وتلاه آخرون ادعوا كدعواه. (انظر: الغيبة للطوسي: ص٢٤٤)]) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٣٤).

(٢) (يقول شيخهم النعماني بعد ذكره لأخبارهم في الغيبتين: "هذه الأحاديث التي يذكر فيها أن للقائم غيبتين أحاديث قد صحت عندنا.. فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام عليه السلام وبين الخلق منصوبين ظاهرين موجودي الأشخاص والأعيان يخرج على أيديهم الشفاء من العلم وعويص الحكمة والأجوبة عن كل ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها وتصرمت مدتها. والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط" [الغيبة للنعماني: ص١١٥.]) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٩٦).

بلغوا رتبة الاجتهاد[1].

* الحقيقة التاسعة: إن فرق المسلمين تخالف الاثني عشرية في خلق المهدي ووجوده فكيف ببلوغه، فكيف برشده، فكيف بإمامته، فكيف بعصمته، فكيف بمهديته؟! والشيعة لا يقدرون ببرهان واضح على إثبات واحدة من هذه الأمور[2].

* الحقيقة العاشرة: جميع الأدلة النقلية -سواء كانت نقلا روائيا أم نقلاً تأريخياً- على عقيدة المهدية والغيبة مختلقة لكون أسانيدها ضعيفة، أو مختلفة اختلافا فاحشا، أو متناقضة مع بعضها، أو مع مقررات المذهب، أو مع ثوابت الدين[3].

---

(١) (يقول شيخهم المظفر: "عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت. فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعًا في الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه في الحكم والفصل والقضايا، وذلك من مختصاته لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه إلا بإذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود والتعزيرات إلا بأمره وحكمه. ويرجع إليه في الأموال التي هي من حقوق الإمام ومختصاته. وهذه المنزلة أو الرئاسة أعطاها الإمام عليه السلام للمجتهد الجامع للشرائط ليكون نائبًا عنه في حال الغيبة ولذلك يسمى (نائب الإمام)" [عقائد الإمامية: ص٥٧]) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٨٩٧).

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٩٩) وقد أحال في ذلك إلى: [أبو المحاسن الواسطي/المناظرة بين أهل السنة والرافضة] الورقة (٥٩)).

(٣) انظر كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) للأستاذ أحمد الكاتب (١٩٧-٢٣٢).

هذه بعض الحقائق المجملة المختصرة التي قصدت من ذكرها على هذا النحو ما قررته في بدايتها. لذا، ونظرا لخطورة هذه الحقائق المتمثلة في هذه العقيدة؛ فقد قسمت الحديث في هذا الفصل - بعد المبحث الأول - إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:



المبحث الثاني
مفهوم عقيدة المهدية والغيبة

عقيدة المهدية هي: الإيمان بالإمام الثاني عشر - المزعوم لدى الإمامية - وهو - كما زعموا- محمد بن الحسن العسكري الذي ولد سنة ٢٥٦هـ- زعموا-، ثم غاب غيبته الصغرى لمدة سبعين سنة، وكان سفراؤه في هذه المدة يصلون بينه وبين الناس، ثم غاب غيبته الكبرى ودخل سردابا في سامراء، وانقطعت صلته بالناس منذ سنة ٢٦٠هـ وأنه سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلا وقسطا، كما ملئت جورا وظلما[(١)].

أما عقيدة الغيبة فهي كما جاء في معجم ألفاظ الفقه الجعفري: (الغيبة

---

(١) ومن عدله وقسطه أنه يهدم الحرمين الشريفين، وينبش قبري صاحبي رسول الله ﷺ أبي بكر وعمر ﭬ، ويحييهما ثم يلعنهما ويصلبهما ويحرقهما، وينبش قبر عائشة ﭫ ثم يحييها ويقيم عليها حدا اقترفته في زمن النبي ﷺ ولم يقمه عليها رسول الله فيأتي هذا المهدي ليقيمه وكأنه أكمل إيمانا من رسول الله ﷺ في نظرهم، ثم يُعمِل سيفه في قريش خاصة والعرب عامة حتى يضجر الناس ويشمئزون من كثرة سفكه للدماء، وأنه سيحكم بغير الشريعة في كثير من الأمور، فلا يسأل عن بينّه ولا يورث أخ النسب بل أخ الدين، ويقتل الشيخ الزاني ومانع الزكاة ومن بلغ العشرين ولم يتفقه في الدين، وغير ذلك من الإرهاب والوحشية التي تدل على النفسية الشريرة المتعطشة للدماء، هذا هو مهديهم وهذا هو عدله ولا حول ولا قوة إلا بالله. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٨٧١/٢-٨٨٦).

اصطلاحا: تواري الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف) عن أنظار الناس)[1].

ويقول النعماني (ت٣٨٠هـ): (هذه الأحاديث التي يُذكر فيها أن للقائم عليه السلام غيبتين أحاديث قد صحت عندنا بحمد الله، وأوضح الله قول الأئمة عليهم السلام وأظهر برهان صدقهم فيها.

فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام عليه السلام وبين الخلق قياما منصوبين ظاهرين موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم، والأجوبة عن كل ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها وتصرمت مدتها.

والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط للأمر الذي يريده الله تعالى، والتدبير الذي يمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص والامتحان والبلبلة والغربلة والتصفية على من يدعي هذا الأمر)[2].

فهاتان الفكرتان أو المبدآن اللذان ابتكرهما صانعوا مذهب الاثني عشرية مرا بمراحل متعددة حتى تبلورا، ووصلا إلى درجة كونهما من عقائد الاثني عشرية[3]. وليس البحث محلا لتتبع هذه المراحل، بقدر ما هو استخلاص

(١) انظر كتاب (معجم ألفاظ الفقه الجعفري) ص(٣١١) للدكتور أحمد فتح الله - ط مطابع المدوخل - الدمام.

(٢) انظر كتاب (الغيبة) ص(١٧٨) لمحمد بن إبراهيم النعماني - ط مهر - قم.

(٣) انظر (الخطوط العامة لقصة المهدية عند الاثني عشرية) في كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) للقفاري (٢/٨٤١-٨٦١).

للنتيجة التي وصلا إليهما، ومحاولة فهم حقيقتهما مع بيان علاقة الكليني بهما، وأثره في تقريرهما كعقائد اثني عشرية مهمة.

فعقيدة المهدية خلاصتها: الإيمان بالإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الذي ولد سنة ٢٥٦هـ، وأنه سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلا وقسطا.

وعقيدة الغيبة خلاصتها: أن هذا الإمام المنتظر حي يرزق ويعيش بين الناس إلا أنه مختف ومتوار عن أنظارهم، وربما يرونه ولكنهم لا يعرفونه.

وقد يضيف البعض إليهما ما يعرف بعقيدة الرجعة، وهي نتيجة لازمة للإيمان بالغيبة، إذ أن الغيبة الكبرى لها أجل سينتهي، ثم يرجع الإمام المهدي المنتظر ليملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلما وجورا[1].

وهذا الترابط بين عقيدتي المهدية والغيبة لا بد منه، لأن الدليل الوحيد لإثبات وجود الإمام الثاني عشر مفقود، فلزم القول بعقيدة الغيبة لحماية هذه

(١) وجنوح الإمامية لتأصيل هذه العقيدة وبثها في نفوس الشيعة، من باب تصبير الشيعة وتثبيتهم على معتقدهم، لما يرون من حالات الضعف والمهانة التي لقوها من الناس عبر التاريخ، وهي تبعث الأمل لدى الشيعة الإمامية بأن هناك يوماً ما سينتقم فيه الشيعة الإمامية من أعدائهم، وتكون الغلبة لهم. يقول الدكتور ناصر القفاري: (وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، والكيسانية وغيرها، ولكنها صارت عند الاثني عشرية عامة للإمام وكثير من الناس. ويشير الألوسي إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط إلى ذلك المعنى العام كان في القرن الثالث..)، ثم ذكر المفهوم العام لمبدأ الرجعة عن الاثني عشرية، وأنه يشمل ثلاثة أصناف.. الخ. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٢/٩١٢-٩١٣).

العقيدة الاثني عشرية، واستمرار وجودها ووجود أتباعها لتحقيق المصالح التي اخترعت هاتان العقيدتان من أجلها[1].

ومن هنا تبرز أهمية عقيدة الغيبة ضمن عقائد الإمامية الاثني عشرية، حتى أن الكليني عقد بابين خص فيهما عقيدة الغيبة بروايات أكد بواسطتها على غيبة الإمام المنتظر، مع ذكر بعض صفاته، وما يجب على أتباعه في فترة الغيبة، والأجر المترتب على الإيمان بها أو الموت في زمنها.



(١) وسيأتي توضيح هذه الأسباب في ختام هذا الفصل.

المبحث الثالث
تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة

إن (الإيمان بـ(المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري) هو الحد الفاصل، والأصل الفارق بين الشيعة الاثني عشرية وغيرهم من الشيعة الإمامية من جهة. وهو إحدى العقائد الكبرى التي تفصل بينهم وبين عامة المسلمين من جهة أخرى.

وإذا علمت أن انهيار هذا الاعتقاد معناه انهيار الوجود الشرعي لهذه الطائفة التي تمثل أغلبية الشيعة الإمامية في عصرنا...، وانهيار جميع الأحكام المترتبة عليه. ومنها ولاية الفقيه، ونظام الحكم الحالي في إيران، والموارد المالية الهائلة التي تجنى باسم (المهدي). بل لا شيعة اثني عشرية أساساً بلا وجود لهذا (المهدي)، إذا علمت هذا؛ علمت منزلة هذا الاعتقاد وخطورته لدى هذه الطائفة)[1]. وعلمت سبب تفاني علماء هذه الطائفة وعلى رأسهم الكليني في تقرير هذه العقيدة بواسطة المرويات المتكاثرة في كتاب الكافي، أو غيره من كتب

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدليمي ص(٣٩٤). ويقول الدكتور القفاري: (يشكّل الإيمان بشخصية المهدي المنتظر عند الاثني عشريّة الأصل الذي ينبني عليه مذهبهم، والقاعدة التي تقوم عليها بنية التّشيّع عندهم؛ إذ بعد انتهاء وجود أئمّة الشّيعة بوفاة الحسن العسكري أصبح الإيمان بغيبة ابنه المزعوم هو المحور الذي تدور عليه عقائدهم، والأساس الذي يمسك بنيان الشّيعة من الانهيار) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٢/٨٢٦).

الطائفة الأخرى، والتي أدت ببعضهم إلى تأليف كتب مستقلة تخص هذه العقيدة، وتحمل عنوانها[1].

يقول العميدي: (فإن الحديث عن الإمام المهدي الحجة ابن الحسن عليهما السلام خصب الميادين، متعدد الجوانب، واسع الأطراف، **ولا حصر للمؤلفات التي كتبت -شرقاً وغرباً- حوله، حتى يخال للباحث وهو يرى كثرة المؤلفات والبحوث المعدة حول هذا الموضوع أنه قد أغلق تماما، وأن طرقه من جديد لن يأتي بشيء جديد.** ومع كل هذا قد نبغ في الآونة الأخيرة من يتهم متكلمي الإمامية في أواخر القرن الثالث وبداية الرابع الهجريين، بأنهم -ولأجل أن يستمر المذهب الاثني عشري بعد وفاة الإمام العسكري بلا عقب- حاولوا ببراعتهم الكلامية إقناع عامة المذهب بولادة الحجة ابن الحسن الغائب الذي لم

---

(١) ككتاب (الغيبة) للطوسي، و (الغيبة) للنعماني تلميذ الكليني، و (تاريخ الغيبة الصغرى) للصدر، وغيرها كثير تجدها في المواضع التالية: رجال النجاشي، وفهرست الشيخ الطوسي، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب، والذريعة لآغا بزرك الطهراني. يقول العميدي بعد أن ذكرها تحت عنوان: (الغيبة في مؤلفات الشيعة) هذه الكتب وإن ضاع أكثرها - لا سيما المؤلف منها قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام - الا أن فيما وصل منها كفاية في الكشف عن الحقيقة التامة لمن أرادها) انظر كتاب (غيبة الإمام المهدي عند الإمام الصادق عليهما السلام) على الرابط:

http://www.m-mahdi.com/book/169/007.htm

وقد وجدت موقعا على الشبكة العنكبوتية بعنوان (بحوث حول المهدي عليه السلام) http://rafed.net/moamal حوى كثيرا من المقالات التي كتبت حوله، وبلغ - حسب الموقع، وحتى كتابة هذه السطور في صفر ١٤٣٢هـ- مجموعة المؤلفات فيه والتي أخذت من مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي (٢١٣) مؤلفا تقريبا.

يولد بعدا!. وقد كنت آمل في كتاب (المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي)[1] - الذي صدر سنة ١٤١٧هـ وطبع ثلاث مرات، وترجم إلى خمس لغات - أن ينبه على مدارك ذلك الاتهام ويخفف من غلواء مروجيه عبر الأقمار الصناعية كلما أتيحت لهم الفرصة، ولكنهم بقوا كما بدأوا! ومن هنا وجدت نفسي أمام اختيار صعب، **فعدت إليهم مرة أخرى لأرسم الصورة الواضحة لعمق العقيدة المهدوية في الفكر الشيعي قبل ولادة متكلمي الشيعة** - الذين اتهموا باختلاق مفهوم

---

(١) تأليف مركز الرسالة بقم - إيران، حيث جاء في مقدمته: (واستجابةً للتحدي الحضاري الكبير الذي تواجهه الأمّة المسلمة، وبغيةَ نشر حقائق الإسلام ومعارفه وأحكامه ومبادئه ورؤاه ونظرياته في مختلف مجالات الحياة الإنسانية المتنوعة، ومن أجل التنوير والتبصير، وأخذاً بيد الشباب المثقف لحمايتهم من غوائل المتربصين بالإسلام، وفتنتهم وكيدهم ومكرهم، من أجل ذلك كلّه جاء مشروع (مركز الرسالة) ليؤدي دوراً في هذا المجال، ونشاطاً علمياً وثقافياً يتكامل مع الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تنهض بها مؤسسات ومراكز إسلامية تنتشر في شرق الأرض وغربها. لذلك كلّه ارتأى مركزنا أن يفتتح باكورة أعماله وأنشطته الثقافية <u>بقضيةٍ عقائدية من عقائد الإسلام، أُحيطت بالتشويش، وتعرضت لمحاولات التشكيك والطعن على امتداد عصور متعاقبة وهي تتعرض اليوم إلى حملات ثقافية شرسة</u>، اجتمع على التخطيط لها دهاقنة الغرب الصليبي الكافر، وخصوم الإسلام، كما نشهده ونلاحظه من كثرة الكتابات والدراسات التي تناولت موضوع (المهدي الموعود) متذرعةً بلباس العلمية، وهي تهدف إلى توجيه سهام النقد والتشويش لعقائدنا ورؤانا الدينية المستندة إلى الوحي الإلهي قرآناً وسنةً. وإذا كان ذلك يعدُّ مبرراً كافياً لبدء أنشطتنا العلمية -كما نعتقد- فإننا سنحاول رفد المكتبة الإسلامية بما هو نافع ومفيد وأصيل إن شاء الله تعالى. ومنه تعالى نستمد العون والتسديد وهو حسبنا ونعم الوكيل).

http://www.m-mahdi.com/book/055/001.htm

الغيبة والغائب - بأكثر من مائة عام؛ ولهذا جاء البحث محصورا بالغيبة والغائب عند الإمام الصادق عليه السلام وحده...)[1].

لقد أكثر الكليني من المرويات التي تخص هاتين العقيدتين، وتفنن في تقريرهما بواسطة التنوع في عناوين أبوابهما الخمسة المتتابعة من كتاب الحجة، وضمنها قرابة (٦٠) رواية. بالإضافة إلى ما أورده من روايات أخرى في أبواب بعدها، وفي كتاب الروضة على وجه الخصوص، وما بثه أيضا في روايات الأبواب الأخرى مما له علاقة صريحة مباشرة بهما، أو غير مباشرة جاء التصريح بعلاقتها من خلال تعليق شراح كتاب الكافي. كل ذلك يدلنا على عظيم قدر هاتين العقيدتين عند الكليني وعلو منزلتهما عنده.

حيث ستكون طريقتي في بيان طريقة الكليني في تقرير هاتين العقدتين، أو العقائد الثلاث أن أجتهد - حسب استطاعتي - في تتبع هذه المرويات ضمن كتاب الكافي، ثم أبين من خلالها ما يقرره الكليني تجاهها. فإن كان بعضه يؤكد بعضه الآخر ويشبهه؛ فإني أشير إليه، وإن كان هذا البعض فيه تقريرات ومعان جديدة؛ فإني أذكرها في موضعها. والله المعين.

---

(١) انظر كتاب (غيبة الإمام المهدي عند الإمام الصادق عليهما السلام) لثامر العميدي إصدار مركز الرسالة في (٣٠٨) صفحة على الرابط:
http://www.m-mahdi.com/book/169/001.htm
قلت: وقصد العميدي - كما يظهر من سياق حديثه في أول هذا الكتاب - إثبات وجود عقيدة المهدي والتبشير بها منذ زمن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، ولعله لم يطلع على ما يثبت ذلك منذ زمن النبي ﷺ كما سيأتي في بعض تقريرات الكليني. لذا أرى أنه لا حاجة للتكلف لإثباتها عن الإمام جعفر الصادق (ع)، وإنما محاولة إثباتها عن النبي ﷺ لعلها تكون أقوى وأوثق!!!.

بدأ الكليني تقريره لعقيدة المهدي الغائب تقريبا مع نهاية باب (الإشارة والنص على أبي جعفر (عليه السلام)) حيث ختمه برواية[1] تدل على تبشير النبي ﷺ برجعة المهدي المنتظر من غيبته في آخر الزمان ليقوم بمهمة التعذيب لبعض من اغتصبوا الخلافة، وينتقم منهم[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٢٢/١-٣٢٣) ك الحجة - ح١٤. وفيه: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: بأبي ابن خيرة الإماء ابن النوبية الطيبة الفم، المنتجبة الرحم، وَيْلَهم لعن الله الأعيبس وذريته، صاحب الفتنة، ويقتلهم سنين وشهورا وأياما يسومهم خسفا ويسقيهم كأسا مصبرة، وهو الطريد الشريد الموتور بأبيه وجده صاحب الغيبة، يقال: مات أو هلك، أي واد سلك؟!).

(٢) قال المازندراني: (قوله: (ابن خيرة الإماء) المراد به صاحب الزمان (عليه السلام).. قوله: (ويلهم).. كلمة عذاب، وواد في جهنم شديدة الحرارة، والضمير للمفسدين من الخلفاء العباسية.. قوله: (يقتلهم) ضمير المنصوب راجع إلى الأغبس وذريته».. أو إلى ابن خيرة الاماء، لأن الصاحب (عليه السلام) يقتلهم بعد الرجعة جزاء بما كانوا يعملون».. والجملة استئناف لبيان سبب اللعن المذكور. قوله: (يسومهم خسفا) الخسف: الذل والنقيصة والمشقة والذهاب في الأرض ويراد به الهلاك... قوله: (وهو الطريد الشريد الموتور بأبيه وجده) الضمير راجع إلى ابن خيرة الإماء، والمراد صاحب الزمان (عليه السلام)، والطريد: فعيل بمعنى مفعول من الطرد بالتسكين والتحريك وهو الإبعاد والإخراج والدفع... والشريد: فعيل بمعنى فاعل من شرد فلان إذا نفر عن الخلق وذهب في الأرض وسار في البلاد خوفا وفزعا فهو شارد وشريد».. والموتور: مَنْ قُتل حميمه وأفرد، يقال: وترته إذا قتلت حميمه وأفردته فهو وتر وموتور. وكذلك كان حال الصاحب (عليه السلام) لأنه قُتل جده وأبوه (عليه السلام)، وقد بقي هو صغيرا طريدا شريدا موتورا سائرا في الأرض خائفا فزعا من الأعداء. قوله: (يقال مات أو هلك أي واد سلك) يقال ذلك لمن طالت غيبته حتى لا يُدرى أين هو). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢١٢/٥-٢١٣). قلت: وإذا كان الضمير =

=

في كلمة (جده وأبيه) يعود للمهدي المنتظر، فإن جده أبا الحسن الثالث (علي بن محمد الهادي)، وأبوه أبا محمد (الحسن بن علي العسكري) لم يموتا مقتولين. وهذه أول التناقضات ومحاولة التأليف والتركيب لعقيدة المهدية المخترعة. يقول الشيخ ناصح أمين: (وكلما فكرت في بنيان معتقد هذه الفرقة أيقنت أن واضعه إنسان يريد التخلص من الإسلام والمسلمين بضربة واحدة. فقد صوَّر علماء الشيعة لأتباعهم المخدوعين بهم أن أشد أعداء الأئمة هم المسلمون. فالإمام إن عاد ورجع لا يعود لكي يدعو الناس إلى الله، أو لكي يقاتل الملايين الذين لا يعتنقون دين الحق ولا يعترفون برسول الإسلام. بل يرجع لينتقم من المسلمين فقط، وهذا الانتقام موجه إلى المسلمين الأوائل الذين لهم المنزلة في نفوس غير علماء الشيعة، وفي نفوس غير الشيعة التابعين لعلمائهم. فألد أعداء الأئمة عند معتنقي التشيع هم المسلمون الذي يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويحجون البيت، ويشهدون أن عليا أمير المؤمنين... فالمسلم هو العدو الوحيد للأئمة كما يدين بذلك علماء الشيعة! أليست هذه محاولة للتخلص من المسلمين، والتخلص من الإسلام كنتيجة للمحاولة الأولى، وذلك بتقسيمهم إلى فريقين وأوكلوا إلى الشيعة مهمة قتل الفريق الآخر ديانة!! بينما هذه الفكرة لم يستطع أعداء الإسلام أن يغرزوها في صفوف المسلمين من غير الشيعة، علمًا أن السلطة والغلبة في جميع بلدان الإسلام للمسلمين من غير الشيعة. وقد توفى ممثلو الفريق الأول ودون أن يتحقق ما كان يصبو إليه أعداء الدين الإسلامي أولئك وكادت الفرصة أن تضيع من بين أيديهم، فكان لا بد من ترسيخ هذه العقيدة في الرؤوس للأجيال القادمة - أن المسلم عدو المسلم - وبما أن العداء المصور لم يحدث في عصر الأئمة كما يريد لها أعداء هذا الدين، ولكي يحموا الهيكل الذي أقاموه باسم الإسلام، ولكي يحافظوا على عداء الشيعة للمسلمين فقط وعلى مر الأجيال. قالوا: إن الأئمة سيعودون إلى الحياة مرة ثانية، وسيعود الظالمون لهم - أيضا - وهم المسلمون فقط، إذ لا علاقة للأئمة في الانتقام من النصارى الذين يقولون: إن الله ثالث ثلاثة وهم كفرة بنصِّ قرآني صريح... ولا علاقة للأئمة باليهود الذين يجعلون لله ابنًا... ولا علاقة للأئمة بالمشركين وقد أمرنا

=

ثم في نهاية باب (الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام) (الحسن العسكري)، أورد رواية تدل على وجود خلف للحسن العسكري، وهذا الخلف لا يمكن رؤيته، ولا يحل ذكره باسمه، وإنما يقال له (الحجة من آل محمد عليهم السلام)[1].

ثم بدأ بالأبواب الخاصة بالمهدي المنتظر، حيث عقد بابا خاصا بعنوان: باب (الاشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام)، وأورد فيه (٦) روايات يدور بعضها حول أسئلة لبعض أتباع الحسن العسكري مفادها السؤال عن الخلف له، وهل له من ولد أم لا؟[2]. والبعض الآخر تفيد بأن هنالك من رأى المهدي المنتظر بطلب من والده الحسن العسكري[3]، وأن من صفاته أنه غلام أبيض حسن الوجه، وبطنه فيه شعر نابت من لبَّته إلى سرته أخضر ليس بأسود وأنه قد اختفى

الله فيهم: (فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) (التوبة: ٥)، بل هناك روايات تثبت أنه يبدأ بحجاج بيت الله الحرام بعد الخلفاء. ولكثرة قتلة المسلمين يقال أن هذا ليس من أتباع رسول الله إذ لو كان محمديًا: ما قتل مثلما يقتل!! ففكرة الرجعة مبناها لتأجيج العداء بين المسلمين، بل هي الدافع للشيعة على تحيّن الفرصة بالمسلمين للانتقام منهم والتاريخ يشهد لذلك كلما سنحت لهم الفرصة). انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(١٢٩-١٣٢).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٢٨/١) ك الحجة - ح١٣. وفيه: (.. فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟.. إنكم لا ترون شخصه ولا يحل لكم ذكره باسمه، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجة من آل محمد عليهم السلام).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٢٨/١) ك الحجة - ح١ و ٢.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٢٨/١ - ٣٢٩) ك الحجة - ح٣ و ٤. وفيهما: (أراني أبومحمد ابنه وقال: هذا صاحبكم من بعدي) (قلت للعمري: قد مضى أبومحمد؟ فقال لي: قد مضى ولكن قد خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده).

بعد ذلك[1]، مع الإشارة إلى أنه قد ولد سنة ست وخمسين ومائتين، وأن تسميته لا تكون إلا بحروف مقطعة (م ح م د)[2].

ثم عقد بابا بعد ذلك عنون له بقوله: باب (في تسمية من رآه عليه السلام)، أورد فيه (١٥) رواية يدور أغلبها حول تسمية الأشخاص الذين رأوه في مواضع متعددة، فمرة بين المسجدين، ومرة على الصفا، ومرة عند الحجر الأسود، ومرة بسر من رأى، ومرة في موسم الحج. وبعض هؤلاء الذين رأوه من المقربين؛ كعمة أبيه حكيمة، أو كأسنّ شيخ من ولد رسول الله ﷺ بالعراق محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، أو كخادم أبيه أبي نصر ظريف. أما البعض الآخر فهم من غير المقربين؛ كبعض أهل المدائن، أو كرجل من فارس وغيرهم[3]. إلا أن الرواية الأهم من هذه المرويات - من وجهة نظري - هي الرواية الأولى، والتي مهدت لغيبته من جهة، وقررت النائبين الأولين عنه، وبينت العلة من تعيينهما وهي: غيبة الإمام عن أتباعه الذين تقرر في عقيدتهم أن الأرض لا تخلو من حجة إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوما، حيث ترفع الحجة حينئذ. وأكدت هذه الرواية أن هذين النائبين ثقتين مأمونين، وأن قولهما قول الإمام، وأنه يجب

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٣٢٩) ك الحجة - ح٦. وفيه: (ونادى الجارية فرجعت إليه، فقال لها: اكشفي عما معك، فكشفت عن غلام أبيض حسن الوجه وكشف عن بطنه فإذا شعر نابت من لبته إلى سرته أخضر ليس بأسود، فقال: هذا صاحبكم، ثم أمرها فحملته فما رأيته بعد ذلك حتى مضى أبومحمد (ع)).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٣٢٩) ك الحجة - ح٥. وفيه (وولد له ولد سماه "م ح م د" في سنة ست وخمسين ومائتين).

(٣) انظر المصدر السابق (١/٣٣٠ - ٣٣٢) ك الحجة - من ح٢ حتى ح١٥.

السمع والطاعة لهما. وأكدت هذه الرواية أيضا تحريم ذكر اسم الغائب أو السؤال عن اسمه، وأن ما حصل من قسمة ميراث الحسن (والد المهدي)، وأخذ أخيه جعفر ومن يستحق معه هذا الميراث؛ إنما هو من باب التورية على وجود المهدي الغائب، لأنه إذا وقع ذُكر اسمه وعُرف، وقع عليه الطلب من أعدائه. لذا جاءت الوصية بتقوى الله، والإمساك عن ذِكرِ اسمه[1].

أما باب (النهي عن الاسم) فقد عقده بعد ذلك، وضمَّنه (٤) روايات، بعض مضامينها قد تكرر في الروايات السابقة، وبعضها الآخر أكدَّ فيها على عدة أحكام متعلقة بالمهدي الغائب هي: أن شخصه لا يُرى، وأن اسمه لا يحل ذكره، وأن من سمَّاه باسمه فهو كافر، وأن التسمية البديلة عن اسمه الحقيقي هي (الحجة من آل محمد)[2]. أما البعض الأخير فقد علل فيه عدم ذكر الاسم، وسبب الغيبة بأن الدلالة على الاسم سبب لإذاعته واشتهاره، وأن معرفة المكان سبب للدلالة عليه، وأخذه من قبل أعدائه[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٢٩/١ - ٣٣٠) ك الحجة - ح١. وفيه: (.. فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعمها، فإنهما الثقتان المأمونان... قلت: فالاسم؟ قال: محرم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي، فليس لي أن أحلل ولا أحرم، ولكن عنه عليه السلام، فإن الأمر عند السلطان، أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولدا وقسم ميراثه وأخذه من لا حق له فيه وهوذا، عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يتعرف إليهم أو ينيلهم شيئا، وإذا وقع الاسم وقع الطلب، فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك).

(٢) انظر المصدر السابق (٣٣٢/١ - ٣٣٣) ك الحجة - ح١ و٣ و٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٣٣/١) ك الحجة - ح٢. وفيه: (سألني أصحابنا بعد مضي أبي محمد عليه السلام أن أسأل عن الاسم والمكان، فخرج الجواب: إن دللتهم على الاسم أذاعوه، وإن =

بعد ذلك عقد بابا بعنوان: باب (نادر في حال الغيبة) أورد فيه (٣) روايات[1] يغلب على اثنتين منها السرد والتطويل، حاول بواسطتها غرس عقيدة =

عرفوا المكان دلوا عليه). قال المازندراني: (قوله: (إن دللتهم على الإسم أذاعوه) أي أفشوه ولم يكتموه وصار ذلك سببا لتسلط الأعداء عليهم وايذائهم، وفيه دلالة على أن حرمة التصريح بالاسم في زمان التقية والخوف). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٦/٢٣٦).
أما المجلسي فيقول: (" أذاعوه" أي أفشوه بحيث يضر بالعيال والموالي. "دلوا" أي الأعداء " عليه". وفي التعليل إيماء باختصاص النهي بالغيبة الصغرى. وهذا الإيماء لا يصلح لمعارضة الأخبار الصريحة في التعميم، مثل ما رواه الصدوق.. بسند حسن عن الكاظم عليه السلام أنه قال عند ذكر القائم عليه السلام: "لا تحل لكم تسميته حتى يظهره الله عز و جل فيملأ به الأرض قسطا وعدلا الحديث". وبإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: فسأل عمر أمير المؤمنين عليه السلام عن المهدي؟ فقال: يا بن أبي طالب أخبرني عن المهدي ما اسمه؟ قال: أما اسمه فلا، إن حبيبي وخليلي عهد إلي أن لا أحدث باسمه حتى يبعثه الله عز وجل، وهو مما استودعه الله عز وجل رسوله في علمه، والأخبار في ذلك كثيرة. وما ورد في الأخبار والأدعية من التصريح بالاسم فأكثره معلوم أنه إما من الرواة أو من الفقهاء المجوزين للتسمية في زمان الغيبة الكبرى، كالشيخ البهائي في مفتاح الفلاح وغيره، فإنه لما زعم الجواز صرح بالاسم وفي سائر الروايات والأدعية إما بالألقاب أو بالحروف المقطعة، مع أن بعض الأخبار المتضمنة للاسم إنما يدل على جواز ذلك لهم لا لنا، وما ورد في الأخبار من الأمر بتسمية الأئمة عليهما السلام فيمكن أن يكون على التغليب أو التجوز بذكره عليه السلام بلقبه وسائر الأئمة بأسمائهم، و هذا مجاز شائع تعدل الحقيقة). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/١٦-١٧).

(١) قال البرقعي: (روى ثلاثة أحاديث في هذا الباب. يقول المجلسي بضعف الأول والثاني وبجهالة الثالث، لأن الرواة لا مذهب صحيح لهم ولا علم ولا تحقيق، في هذا الباب والذي يليه وفيه واحد وثلاثون حديثاً. وقد روى هؤلاء الرواة العوام موضوعات مبهمة، وغير منطقية وتشوبها الألغاز؛ لأنهم كانوا عوام، كما هو حال غالب شعبنا من العوام =

الغيبة في نفوس أتباعه بذكر منزلتها، وأن أقرب ما يكون العباد من الله، وأرضى ما يكون عنهم؛ إذا افتقدوا حجة الله، ولم يظهر لهم ولم يعلموا مكانه، وأنه سبحانه قد علم أن أولياءه لا يرتابون، ولو علم أنهم يرتابون ما غيَّب حجته عنهم طرفة عين، وأن حجة الله على خلقه لم تبطل مع غيابه[1].

= الذين يصدقون كل ما يقال من كلام جاهل إذا كان في صدره عبارة (قال الإمام) ويعظمونه جداً ويتوهمون أن هذه الكلمات تحمل العلم والأسرار، خاصة وأن شعبنا ليس عربي اللسان. وحتى علماءهم كالمجلسي أوّلوا الكلمات التي أوردها باسم الإمام واهتموا بها اهتماماً يزيد على اهتمامهم بكلام الله، ويجدر القول أنه إذا كان الإسلام ديناً عاماً فلا بد أن يكون سهلاً، والله تعالى كلامه أبين من كل بيان وأعلم من كل عالم وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ﴾ وعلى هذا فإن ما نجده في أقوال الأئمة من التعقيد والإبهام يأتي من تأويلاتهم لكلام الله الذي جاء في القرآن، وهذه التأويلات كلها تخالف العقل والإنصاف، والآن لننظر إلى هذين البابين، يريد أن يقول: ما العمل في غيبة الإمام؟!. وصنع الرواة الألغاز بعد ذلك). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٥٢).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٣/١) ك الحجة - ح١. قال المازندراني: (ولأن الإيمان بالغيب دل على ضياء عقولهم ولطف قرائحهم ولينة طبائعهم وصفاء عقيدتهم وكمال هدايتهم وكل ذلك موجب لزيادة القرب من الحق وكمال رضاه. وفي طرق العامة عن ابن مسعود قال: إن أمر محمد كان بينا لمن رآه والذي لا إله غيره ما آمن أحد أفضل من إيمان بغيب ثم تلا قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ قال الطيبي: معنى هذا الحديث مخرج في سنن الداري عن أبي عبيدة بن الجراح قال: " يا رسول الله أحد خير منا، أسلمنا وجاهدنا معك! قال: نعم هم قوم يكونون بعدكم يؤمنون بي ولا يروني ". وأنت خبير بأن هذا الحكم غير مختص بالنبي بل يجري في إمام بعده. قوله (يعلمون أنه لم تبطل حجة الله) أي يعلمون بالبراهين العقلية والأحاديث النبوية أنه لم تبطل حجة الله عز ذكره في الأرض ولا ميثاقه وعهده في الحجة، بل هما باقيان في الخلق ودائمان فيهم مادامت =

ومن جهة أخرى روَّج بجعل المنزلة العظيمة لها حتى يصدِّق بها أتباعه ويتقبلوها، حيث جعل العبادة في السر مع الإمام المستتر في دولة الباطل.. أفضل ممن يعبد الله في ظهور الحق مع إمام الحق الظاهر في دولة الحق، وأن من صلى من أتباعه في وقت غيبة الإمام صلاة فريضة أو نافلة في جماعة أو لوحده ضاعف الله له بها أجورا عظيمة، معللا ذلك لأتباعه بتعليلات يشوبها الكذب إلى درجة أن الميت من أتباع الإمام الغائب المعتقد بذلك، والمنتظر خروجه أفضل عند الله من كثير من شهداء بدر وأحد[1].

أما الرواية الثالثة فقد قرر فيها بناء على قول الإمام علي ﷺ أن الله لن يخلي الأرض من حجة له على خلقه، وأن من الحجج على الخلق الإمام الغائب المستور الثاني عشر، وأنه يتمنى رؤية أتباعه في زمن الغيبة والاجتماع بهم، وأنه سبحانه سيجمعهم معه في جنات عدن[2].

= الدنيا، فلذلك يؤمنون بالإمام وإن لم يروه، ويعتقدون بوجوده وإن لم يشاهدوه). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢٣٨/٦).

(١) انظر المصدر السابق (٣٣٣/١-٣٣٥) ك الحجة - ح٢. وفيه: (أما والله يا عمار لا يموت منكم ميت على الحال التي أنتم عليها إلا كان أفضل عند الله من كثير من شهداء بدر وأحد فابشروا). وهذه الأفضلية للميت الذي يموت في زمن الانتظار، وكونه أفضل من كثير من شهداء بدر وأحد؛ لم يتعرض لها المازندراني والمجلسي عند شرحهما لهذه الرواية.

(٢) انظر المصدر السابق (٣٣٥/١) ك الحجة - ح٣. وفيه: (حدثني الثقة من أصحاب أمير المؤمنين أنهم سمعوا أمير المؤمنين ﷺ يقول في خطبة له: اللَّهُمَّ وإني لأعلم... إنك لا تخلي أرضك من حجة لك على خلقك، ظاهر ليس بالمطاع أو خائف مغمور، كيلا تبطل حججك ولا يضل أولياؤك بعد إذ هديتهم،... أولئك أتباع العلماء صحبوا أهل الدنيا =

ثم ختم الأبواب الخاصة بالمهدي المنتظر بباب (في الغيبة) ضمنه (٣١)

بطاعة الله... وأوليائه ودانوا بالتقية عن دينهم والخوف من عدوهم، فأرواحهم معلقة بالمحل الأعلى، فعلماؤهم وأتباعهم خرس صمت في دولة الباطل، منتظرون لدولة الحق وسيحق الله الحق بكلماته ويمحق الباطل، ها، ها، طوبى لهم على صبرهم على دينهم في حال هدنتهم، وياشوقاه إلى رؤيتهم في حال ظهور دولتهم، وسيجمعنا الله وإياهم في جنات عدن ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم). قال المجلسي: (" أو خائف مغمور" أي مستور، وهو القائم عليه السلام... قوله: " كيلا تبطل حجتك" إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ـ وتوضيحه ما أورده الشيخ البهائي قدس سره في شرح الأربعين: حيث قال: استقامة ما دل عليه هذا الحديث من عدم خلو الأرض من إمام موصوف بتلك الصفات، وكذا ما يفيده الحديث المتفق عليه بين الخاصة والعامة من قوله: من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، ظاهره على ما ذهب إليه الإمامية من أن إمام زماننا هذا هو مولانا الإمام الحجة بن الحسن المهدي عليه السلام، ومخالفوهم من أهل السنة يشنعون عليهم بأنه إذا لم يمكن التوصل إليه ولا أخذ المسائل الدينية عنه فأي ثمرة تترتب على مجرد معرفته حتى يكون من مات وليس عارفا به فقد مات ميتة جاهلية، والإمامية يقولون: ليست الثمرة منحصرة في مشاهدته وأخذ المسائل عنه، بل نفس التصديق بوجوده عليه السلام وأنه خليفة الله في الأرض أمر مطلوب لذاته، وركن من أركان الإيمان كتصديق من كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله بوجوده ونبوته. وقد روي عن جابر بن عبدالله الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وآله و سلم ذكر المهدي فقال: ذلك الذي يفتح الله عز وجل على يديه مشارق الأرض ومغاربها يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت فيها إلا من امتحن الله قلبه للإيمان، قال جابر فقلت: يا رسول الله هل لشيعته انتفاع به في غيبته؟ فقال صلى الله عليه وآله و سلم: أي والله الذي بعثني بالحق إنهم ليستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن علاها السحاب). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/٢٦-٢٧).

رواية[1] اشتملت على تقريرات تقدمت ضمن الأبواب السابقة، وفي بعضها زيادة أو تنوع في الأسلوب، وتقريرات أخرى جديدة، قد تكرر بعضها ولكن في نفس هذا الباب.

أما التقريرات المتقدمة:

* فمنها: فضل التمسك بالدين في زمن الغيبة، والحث على ذلك[2].

* ومنها: التأكيد على شخصية المنتظر، وحصول الحيرة لأتباعه عند غيبته، وأن هذه الغيبة من باب الامتحان لأتباعه[3].

أما التقريرات الجديدة:

* فهي: بيان سبب غيبة المهدي المنتظر، وأن ذلك محنة من الله يمتحن بها خلقه، مع تلبيس هذا السبب بمحاولة إغلاق العقل، والحيلولة دون إعماله فيما خلق له من التفكير[4].

---

(١) قال البرقعي: (وردت روايات في هذا الباب. أكثرها ضعيف ومجهول أو مرسل على حد قول المجلسي، وإذا أردت أن تتبين حال رواتها صعب عليك ذلك جداً وأضعت بذلك وقتك الثمين!... على كل حال فرواة هذا الباب إما غلاة أو مجهولون أو لا دين لهم أعني زنادقة. وأما متن هذه الروايات فكلها مبهم ومهمل). (انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٥٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٥/١-٣٣٦) ك الحجة - ح١.

(٣) انظر المصدر السابق (٣٣٧/١) ك الحجة - ح٥.

(٤) انظر المصدر السابق (٣٣٦/١) ك الحجة - ح٢. وفيه: (عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلكم عنها أحد، يا بني إنه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هو =

* وأيضا: تقرير حال الشيعة على لسان جعفر الصادق بعد غيبة المهدي المنتظر[1]، وأنهم سيحتارون في أمره، وسيمحَّصون حتى يميز الله المؤمن منهم من غيره[2].

* وأيضا: تشبيه المهدي المنتظر بيوسف عليه السلام من حيث كونه حيٌ لكنه غائب عن أهله[3]، وأن من ينكر ذلك فيه شبه من الخنزير، وهو من هذه الأمة =

محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه، لو علم آباؤكم وأجدادكم دينا أصح من هذا لاتبعوه قال: فقلت: يا سيدي من الخامس من ولد السابع؟ فقال: يا بني! عقولكم تصغر عن هذا، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا فسوف تدركونه). قال المجلسي: (" إذا فُقد" على بناء المجهول، أي غاب، والسابع هو نفسه عليه السلام، والخامس من ولده المهدي عليه السلام، ولعله عليه السلام إنما عبر هكذا تعريضا بالواقفية فإنهم يزعمون أن المهدي صاحب الغيبة هو السابع مع أنه الخامس من ولده... قوله: " أصح من هذا" أي القول بوجوب الحجة في كل زمان، أو كون عدد الأئمة عليهما السلام اثنا عشر. قوله: " مَنْ الخامس" لعل المراد السؤال عن كيفية غيبته وخصوصياتها وامتدادها، ولذا لم يجب عليه السلام فإنها مزلة للعقول والأحلام، و كانوا لا يصبرون على كتمانها، وإذاعتها مما يضر بالإمام بل بأكثر الأنام من الخواص والعوام،... قوله: " فسوف تدركونه" أي زمانه.. [وهو] أظهر...). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/٣٤-٣٥).

(١) ومما يذكر في هذا المقام أنه لكثرة ما وضع على جعفر الصادق رحمه الله من روايات حول المهدي؛ ألف العميدي كتابه الموسوم بـ (غيبة الإمام المهدي عند الإمام الصادق عليهما السلام) حاول بواسطته إثبات عقيدة المهدية والغيبة منذ زمن الصادق.

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٦/١) ك الحجة - ح٣.

(٣) ولعل القارئ الكريم يرى هذا التحول في أسلوب الروايات من حيث انتقالها من تقرير وجود المهدي وغيبته إلى الدفاع عن الشبهات التي أثيرت حوله. فإن كانت هذه الشبهات متأخرة عن زمن الكليني فهذا يعني أن يد التحريف والزيادة قد طالت كتابه الكافي - وهو كذلك كما أثبته في أكثر من موضع -، وإن كانت هذه الشبهات في زمن الكليني =

الملعونة[1].

= فهذا يعني وجود الشك في وجود المهدي وغيبته بين أتباع مذهب الاثني عشرية - وهو كذلك كما قررته ضمن الحقائق الهامة في أول هذا الفصل -، وأن الكليني يحاول مع غيره من علماء تلك الفترة دفع هذا الشك بمثل هذه الروايات التي تفرض نفسها على الأتباع ليقبلوها كعادتهم من غير مناقشة، وذلك لقُدسيتها لديهم، وعظمتها التي فاقت كتاب الله تعالى الذي لا يوجد فيه أية إشارة لشيء اسمه مهدي ولا منتظر، فضلا عن غيبته واختفاءه. وإن شئت فقل: لا يوجد فيه عقيدة إمامة ولا إمامية، ولا دين شيعة أو إثني عشرية.

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٦/١-٣٣٧) ك الحجة - ح٤. وفيه: (إن في صاحب هذا الأمر شبها من يوسف عليه السلام، قال قلت له: كأنك تذكره حياته أو غيبته؟ قال: فقال لي: وما تنكر من ذلك، هذه الأمة أشباه الخنازير، إن إخوة يوسف عليه السلام كانوا أسباطا أولاد الأنبياء تاجروا يوسف، وبايعوه وخاطبوه، وهم إخوته، وهو أخوهم، فلم يعرفوه حتى قال: أنا يوسف وهذا أخي، فما تنكر هذه الأمة المعلونة أن يفعل الله عز وجل بحجته في وقت من الأوقات كما فعل بيوسف، إن يوسف عليه السلام كان إليه ملك مصر، وكان بينه وبين والده مسيرة ثمانية عشر يوما، فلو أراد أن يعلمه لقدر على ذلك..). قال المازندراني: (قوله (إن يوسف كان إليه ملك مصر) أي كان مصر مفوضا إليه، وكان حكمه جاريا، وأمره ماضيا مع قرب المسافة بينه وبين أبيه وعشيرته، ولم يخبرهم بوجوده ومكانه مع ما عليهم من الشدائد والمصائب، كما حكى عنه جل شأنه في القرآن العزيز، وما كان ذلك إلا لمصلحة إلهية، وحكمة ربانية تعلقت بعدم علمهم بحاله، فإذا كان هذا غير منكر في حقه فغيبة المنتظر أولى بعدم الإنكار). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢٥٣/٦). وقال المجلسي: ("أشباه" مرفوع نعت لهذه الأمة أو منصوب على الذم نحو" حمالة الحطب"... وفي النعماني: فما ينكر هذا الخلق الملعون أشباه الخنازير من ذلك... قوله: "فما تنكر" في إكمال الدين: فما تنكر هذه الأمة الملعونة أن يكون الله عز وجل في وقت من الأوقات يريد أن يستر حجته..) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٨/٤-٣٩).

* وأيضا: تبيين سبب آخر من الأسباب التي استدعت حصول الغيبة، وهو كون الإمام المهدي يخاف القتل على نفسه، ولذلك فهو مختف طيلة هذه المدة، ولن يخرج حتى تحصل واقعة قتل لغلام بالمدينة يقتله جيش آل بني فلان[1].

* وأيضا: أن المهدي يشهد مواسم الناس فيراهم ولا يرونه[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/١) ك الحجة - ح٥. وفيه: (إن للغلام غيبة قبل أن يقوم، قال: قلت ولم؟ قال: يخاف - وأومأ بيده إلى بطنه - ثم قال:.. وهو الذي يشك في ولادته، منهم من يقول: مات أبوه بلا خلف، ومنهم من يقول: حمل، ومنهم من يقول: إنه ولد قبل موت أبيه بسنتين، وهو المنتظر غير أن الله ﷻ يحب أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المبطلون.. ثم قال:.. لابد من قتل غلام بالمدينة، قلت: جعلت فداك أليس يقتله جيش السفياني؟ قال: لا، ولكن يقتله جيش آل بني فلان يجيئ حتى يدخل المدينة، فيأخذ الغلام فيقتله، فإذا قتله بغيا وعدوانا وظلما لا يمهلون، فعند ذلك توقع الفرج إن شاء الله). قال المجلسي: (" وأومأ بيده إلى بطنه"... قيل: إلى بطنه يعني جسده أي يخاف قتل نفسه. قوله: "وهو المنتظر" على بناء المفعول، أي ينتظره المؤمنون.. قوله: " فعند ذلك" أي الغيبة أو امتدادها. قوله: "يرتاب المبطلون" أي التابعون للشبهات الواهية الذين لم يتمسكوا في الدين بعرى وثيقة. قوله: "جيش آل بني فلان" أي أصحاب بني فلان،.. والمراد ببني فلان إما بنو العباس، ويكون المراد غير النفس الزكية بل رجلا آخر من آل رسول الله قتله بنو العباس مقارنا لانقراض دولتهم، فيكون هذا من العلامات البعيدة. وفي إرشاد المفيد عن أبي جعفر (ع) قال: ليس بين قيام القائم عليه السلام وبين قتل النفس الزكية أكثر من خمسة عشر ليلة، ويحتمل أن يكون المراد بنو مروان، ويكون إشارة إلى انقراض دولة بني أمية، وبالفرج الفرج منهم، ومن شرهم). انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٩/٤-٤٢).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/١-٣٣٨) ك الحجة - ح٦. ونصه: (يفقد الناس إمامهم، يشهد الموسم فيراهم ولا يرونه). قال المجلسي: (" فيراهم ولا يرونه" لعل المراد يعرفهم ولا =

* وأيضا: إثبات اسم المهدي، وأن موقعه الثاني عشر بين أئمة الإمامية، وحصول الغيبة له مع كونه حيا، وحصول الحيرة في غيبته، وتحديد فترة الغيبة لمدة معينة، مع الإشارة إلى احتمال زيادتها بسبب البداءات لله[1].

= يعرفونه كما روى الصدوق عن محمد بن عثمان العمري قال: والله إن صاحب هذا الأمر يحضر الموسم كل سنة فيرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه، فيشمل الغيبتين أو هو مختص بالكبرى، إذ في الصغرى كان يعرفه بعض الناس، وعلى الثاني يحتمل أن تكون الرؤية بمعناها). انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٩/٤-٤٢).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٨/١) ك الحجة - ح٧. وفيه عن أمير المؤمنين: (فكرت في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما، تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون، فقلت: يا أمير المؤمنين! وكم تكون الحيرة والغيبة؟ قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين، فقلت: وإن هذا لكائن؟ فقال: نعم كما أنه مخلوق وأنى لك بهذا الأمر يا أصبغ أولئك خيار هذه الأمة مع خيار أبرار هذه العترة، فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك فقال: ثم يفعل الله ما يشاء فإن له بداءات وإرادات وغايات ونهايات). قال المازندراني: (قوله: (ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين) لعل السائل سأل عن مقدار زمان الغيبة والحيرة معا فأجاب (عليه السلام) بأن زمان مجموعهما أحد الأزمنة المذكورة، وبعد ذلك ترتفع الحيرة وتبقى الغيبة، والترديد بالنسبة إلى تفاوت مراتب الأشخاص، فقد ترتفع حيرة شخص بعد ستة أيام وترتفع حيرة الآخر بعد ستة أشهر أو ست سنين، ويحتمل أن يكون المراد أن الغيبة والحيرة في ذلك القدر من الزمان أمر محتوم ويجري لله فيهما البداء بعد ذلك، ويؤيده ظاهر ما سيأتي من قوله: فإن له بداءات، والترديد للإبهام وقصد عدم تعيينه. وقال الفاضل الأمين الاسترآبادي على ما نقل عنه: المراد أن آحاد مدة الغيبة هذا القدر، فيكون ظهوره في السابع ليوافق الأحاديث الدالة على أن ظهوره في فرد من السنين، ولما تجاوز مدة الآحاد ومدة الآحاد مع العشرات بقيت مدة الآحاد مع المئات ومدة الآحاد مع الألوف فيمكن أن يكون زمان الغيبة ثمانمائة وستة أيام أو ثمان مائة وستة أشهر أو =

وكل ذلك على لسان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ[1].

= ثمانمائة وست سنين أو ألفا وستة أيام أو ألفا وستة أشهر أو ألفا وست سنين. أقول: وعلى هذا لما مضت في عصرنا ثمانمائة مع الآحاد المذكورة بقي احتمال تسعمائة منها والترديد لما مر أخيرا. قوله (كما أنه مخلوق) لعل المراد أن غيبته أمر محتوم كما أن خلقه كذلك. قوله (وأنى لك هذا) لعل المراد هو الإشارة إلى أنه لا يدرك عصره وأن الذين يدركونه ويقرون به وبغيبته أفضل الأمة. قوله (ثم ما يكون بعد ذلك) ذلك الإشارة إلى المذكور من الأزمنة، يعني هل ترفع الغيبة بعده أو لا؟ فأجاب (عليه السلام) بأن الله تعالى يفعل بعد ذلك ما يشاء، فإن له بداءات أي تقديرات متجددة في أوقات الزمان وإرادات حادثة فيها إن شاء أظهره وإن شاء أخفاه بحسب المصالح المعلومة له تعالى ولتقديراته وإراداته غايات ونهايات فإن كل وقت تعلق التقدير والإرادة بإخفائه أو إظهاره غاية ونهاية لما قبله..). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٦/٢٥٨-٢٥٩). قال المجلسي: (" له حيرة" لعل المراد بها التحير في المساكن، وأنه كل زمان في بلدة وناحية. قوله: "يضل فيها" أي في الغيبة والحيرة، وضلالتهم إنكارهم لوجود الإمام، ورجوعهم عن مذهب الإمامية. قوله: "ستة أيام" لعله مبني على وقوع البداء في هذا الأمر، ولذا ردد عليه السلام بين أمور، وأشار بعد ذلك إلى احتمال التغيير بقوله: "ثم يفعل الله ما يشاء"، وقوله: "فإن له بداءات"... قوله: " كما أنه" أي هذا الأمر، وهو الغيبة " مخلوق" أي مقدر، أو الضمير راجع إلى المهدي عليه السلام أي كما أن خلقه محتوم فكذا غيبته. قوله: "ثم ما يكون بعد ذلك" أي بعد وقوع الغيبة هل ترفع أم لا؟ " فإن له بداءات" أي يظهر من الله فيه عليه السلام أمور بدائية في امتداد غيبته وزمان ظهوره، ولا يظهر للخلق المحتوم من ذلك للمصالح الجليلة التي سيأتي ذكر بعضها. " وإرادات" في الإظهار والإخفاء والغيبة والظهور. " وغايات" أي علل ومنافع ومصالح في تلك الأمور، "ونهايات" مختلفة لغيبته وظهوره بحسب ما يظهر للخلق من ذلك بسبب البداء..). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/٤٣-٤٤).

(١) ومثل هذه الروايات التي ترد على لسان علي بن أبي طالب ولسان الصادق جعفر عليهما السلام وغيرهما من الأئمة المتقدمين على زمن المهدي المنتظر، والتي فيها ذكر المهدي، =

* وأيضا: تقرير معرفة بعض الاثني عشرية لمكان غيبة المهدي، وأنهما اثنتان: إحداهما قصيرة لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، ويرجع فيها إلى أهله[1].

والأخرى طويلة لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه[2].

=

أو تحديده من بين الأئمة، أو تحديد زمن غيبته، أو حال الناس بعد غيبته ونحوها من الروايات؛ يناقضها جميعا الحيرة التي وقعت للإمامية بعد وفاة الحسن العسكري كأنموذج مقصود في هذا البحث، وكذلك غيره من الأئمة. إذ لو كانت الروايات قد قيلت في وقتها لاعتمد عليها أتباع الكليني ونشروها في وقتها سدا للخلافات التي حصلت قبل وفي أثناء زمن الغيبة. ولكن يبدو أن الأمر كذب مفترى، حاول من خلاله هؤلاء السدنة الطامعين في الاستئثار بأموال الشيعة تغرير السذج، وأخذ أموالهم باسم أنهم نواب الإمام، سواء المتقدمين منهم، أو المتأخرين تحت ما يسمى بولاية الفقيه. وفي الحقيقة أن المرء ليحار كثيرا ويتعجب من التفصيل العجيب لهذه الروايات على قدر الكذبة المفتراة في هذه العقيدة، ويتساءل، وحق له أن يتساءل: (فمتى يستيقظ شباب الشيعة من سباتهم، ومتى ترتفع عنهم حالة الهيمنة على العقول والذر في العيون التي يمارسها علماؤهم معهم؟ متى يبحث شباب الشيعة عن مراجعهم ومصادرهم؟ إلى متى يشغلهم التيجاني وأمثاله عن الكليني وأمثاله؟). انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) لناصح عبدالرحمن ص(٦٤).

(١) ولكن؟! من هم أهله الذين يرجع إليهم؟! فهل هذا يعني أن المهدي قد تزوج مثلا في حال غيبته الصغرى أم ماذا؟! قال المجلسي: (" يرجع منها إلى أهله" أي عيال أبيه عليه السلام، أو إلى نوابه وسفرائه). انظر كتاب (مرآة العقول) (٥٤/٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٩/١) ك الحجة - ح١٢ و ١٩ و ٢٠. قال المازندراني: (قوله (قال للقائم غيبتان) إحداهما صغرى وهي سبعون سنة إلا اثني عشر شهرا وأربعة أيام، وكان له (عليه السلام) فيها سفراء بينه وبين الشيعة، أولهم أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، وهو

=

* وأيضا: التحذير من إنكار حصول الغيبة للمهدي[1].

=

أول من نصب أبو محمد الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام)، ثم نص أبو عمرو بأمر الصاحب على ابنه أبي جعفر محمد ابن عثمان، ونص عليه أيضا العسكري (عليه السلام)، ثم نص أبو جعفر بأمر الصاحب (عليه السلام) على أبي القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، وقال وعنده وجوه من الشيعة: هو القائم مقامي والسفير بينكم وبين صاحب الأمر (عليه السلام)، والوكيل والثقة والأمين فارجعوا في أموركم إليه، وعولوا في مهامكم عليه فبذلك أمرت وقد بلغت، ثم نص أبو القاسم بن روح بأمر الصاحب (عليه السلام) على أبي الحسن علي بن محمد السمري، فلما حضره الموت سئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه، ومات سنة تسع وعشرين وثلثمائة فوقعت الغيبة الكبرى، وهي الغيبة الثانية التي نحن فيها، وقد كتب (عليه السلام) في هذه الغيبة إلى الشيخ المفيد مكاتيب مذكورة في آخر كتاب الاحتجاج للشيخ الطبرسي) انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٦/٢٦١-٢٦٢). قال المجلسي: (" إلا خاصة مواليه" أي خدمه وأهله وأولاده أو الثلاثين الذين مضى ذكرهم.. وقال الصدوق: حدثني الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة ولا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جورا، وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر.. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان يوم السادس وعدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه وقضى، وهذا آخر كلام سمع منه رضي الله عنه). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/٥٣-٥٤).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٣٣٨-٣٤٠) ك الحجة - ح١٠ و ١٥. وفيه: (إن بلغكم عن صاحب هذا الأمر غيبة فلا تنكروها). قال المازندراني: (لأن غيبته حق ثابت وأمر محتوم،

=

* وأيضا: التأكيد على استمرار حجية الله على عباده بالأئمة، وأن حصول الغيبة لا يعني انقطاع تلك الحجية[1].

=

والمنكر لها القائل بعدم وجوده كالمنكر لإمامة علي (عليه السلام)، كما دل عليه بعض الروايات من أنه كيف يؤمن بالأول من لا يؤمن بالآخر ولا وجه للإنكار أصلا لأن سببه: إما استبعاد أن يكون الهادي للخلائق غائبا عنهم، وهو باطل لتحقق الغيبة لجميع الأنبياء والأوصياء كما دل عليه تصفح الأخبار وتتبع الآثار، وإما طول الزمان واستبعاد أن يكون لأحد هذا العمر الطويل، وهو أيضا باطل لتحققه في كثير من الخلائق..). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢٦٠/٦).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٨/١) ك الحجة - ح٨. ونصه: (إنما نحن كنجوم السماء كلما غاب نجم طلع نجم، حتى إذا أشرتم بأصابعكم وملتم بأعناقكم، غيب الله عنكم نجمكم.. فإذا طلع نجمكم فاحمدوا ربكم) قال المازندراني: (شبه الإمام بالنجم، وأشار إلى وجه التشبيه بقوله " كلما غاب نجم طلع نجم " والغرض منه أنه لابد من إمام بعد إمام وأن الأرض لا تخلو منه، فإذا لم يكن الإمام ظاهرا وجب أن يكون محتجبا بحجاب الغيبة كالنجم المحتجب بالسحاب، ويلزم من هذا التشبيه تشبيه سماء الدين بسماء الدنيا في لزوم ظهورها بعد ذهاب آخر. قوله: (حتى إذا أشرتم بأصابعكم وملتم بأعناقكم) في بعض النسخ: بحواجبكم، الإشارة بالأصابع والميل بالأعناق كنايتان عن الشهرة والزيارة وهما من أسباب غيبة الإمام عن شيعته ليحفظ نفسه المعصومة ونفوسهم المحترمة عن شر الأعداء... قوله: (فإذا طلع نجمكم فاحمدوا ربكم) المراد بطلوع النجم ظهور صاحب الأمر (عليه السلام) وهو من أجل نعماء الله تعالى على عباده لكونه سبب الخصب والرخاء ورفاهة العيش واستقامة النفوس ورواج الدين ورفع الظلم والجور، فيجب الحمد والثناء له تعالى شأنه). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢٥٩/٦-٢٦٠). قال المجلسي: (" حتى إذا أشرتم بأصابعكم" كناية عن ترك التقية بتشهير إمامته عند المخالفين. " وملتم بأعناقكم" كناية عن توقع ظهوره وخروجه.. وفي النعماني عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لا تزالون تمدون أعناقكم

=

* وأيضا: ذكر بعض العلامات الممهدة لخروجه، كرفع العلم من بينهم، ووقوع الجهل، ووقوع بطشة بين المسجدين، واختلاف الشيعة فيما بينهم إلى درجة تفل بعضهم في وجوه بعض، وتسميتهم لبعضهم بالكذابين، وانقطاع العهد والعقد والبيعة بحيث ليس لأحد فيها تجاه أحد نصيب[1].

=

إلى الرجل منا تقولون: هو هذا، فيذهب الله به حتى يبعث الله لهذا الأمر من لا تدرون ولد أم لم يولد، خلق أو لم يخلق..). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤٥/٤).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٨/١-٣٤٠) ك الحجة - ح١٧ و ٢٤ و ٢٧. وفيها: ([كيف أنت إذا وقعت البطشة بين المسجدين، فيأرز العلم كما تأرز الحية في جحرها، واختلفت الشيعة وسمى بعضهم بعضا كذابين، وتفل بعضهم في وجوه بعض قلت: جعلت فداك ما عند ذلك من خير، فقال لي: الخير كله عند ذلك، ثلاثا] و [إذا رفع علمكم من بين أظهركم فتوقعوا الفرج من تحت أقدامكم] و [يقوم القائم وليس لأحد في عنقه عهد ولا عقد ولا بيعة]) قال المازندراني في كتابه (شرح أصول الكافي): (.. والتفل شبيه بالبزاق وهو أقل منه.. ولعل هذا إشارة إلى وقعة الحسني واليماني والسفياني بين المسجدين، وإلى ظهور الفتن والمحن من تراكم العساكر المختلفة وارتفاع الرايات المشتبهة في عراق العرب بل في أقطار الأرض كلها.. فإذا بلغت الفتنة إلى هذه المراتب وعمت البلية والنوائب أظهره الله تعالى بين الركن والمقام فيقمع الكفرة بسيف الانتقام ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وإليه أشار (عليه السلام) في آخر الحديث بقوله: الخير كله عند ذلك، وأراد به ظهور المهدي (عليه السلام) وما يترتب عليه من منافع العباد..). (٢٦٠/٦)، وفي (٢٦٨/٦) قال: (قوله (إذا رفع علمكم من بين أظهركم) هذا أيضا من علامات ظهوره (عليه السلام) لأن الناس في ذلك العصر معزولين عن العلم والعمل، وموصوفين بالجهل والزلل، ولا هم لهم إلا السير في ميدان الضلالة والشقاوة ولا عزم إلا السباق في مضمار الغواية والغباوة. قوله (فتوقعوا الفرج من تحت أقدامكم) مبالغة في قرب زمان ظهوره حينئذ، أو كناية عن ظهوره قبل رجوعهم إلى منازلهم). أما في (٢٧٠/٦)

=

=

فقال: (وكأن فيه إشارة إلى سبب من أسباب غيبته ومصلحة من مصالحها لأنه (عليه السلام) لو كان ظاهرا إلى أوان ظهور دولته لكان في عنقه لا محالة عهد أو عقد أو بيعة لسلاطين الجور فكان عند خروجه بالسيف ناقضا لذلك العهد، ونقض العهد قبيح لا يليق بجنابه). أما المجلسي في كتابه (مرآة العقول) فقال: (المسجدان مسجد مكة ومسجد المدينة.. وهو إشارة إلى واقعة عظيمة من حرب أو خسف أو بلاء تقع قريبا من ظهور المهدي (عليه السلام)، فالخير هو ظهور القائم (عليه السلام) أو قريبا من وجوده (عليه السلام) أو من غيبته الكبرى، فالخير لكثرة الأجر وقوة الإيمان كما مر. قال المحدث الأسترآبادي:.. والمراد من الخير كله ظهور القائم (عليه السلام) انتهى... أقول: وفي غيبة النعماني: يأتي على الناس زمان يصيبهم فيها سبطة يأرز العلم فيها كما تأرز الحية في جحرها، فبينا هم كذلك إذ طلع عليهم نجم، قلت: فما السبطة؟ قال: الفترة، إلى آخر الخبر). (٤/٥١-٥٢). وفي (٤/٥٦) قال: (" إذا رفع علمكم" بالتحريك أي إمامكم الهادي لكم إلى طريق الحق، وربما يقرأ بالكسر أي صاحب علمكم، أو أصل العلم باعتبار خفاء الإمام فإن أكثر الخلق في ذلك الزمان في الضلالة والجهالة، والأول أظهر، وتوقع الفرج من تحت الأقدام، كناية عن قربه وتيسر حصوله، فإن من كان شيء تحت قدميه إذا رفعهما وجده، فالمعنى أنه لا بد أن تكونوا متوقعين للفرج كذلك وإن كان بعيدا.. ويحتمل مع قراءة العلم بالكسر حمله على حقيقته، فإن مع رفع العلم بين الخلق وشيوع الضلالة لابد من ظهوره (عليه السلام)، كما مر أنه (عليه السلام) يملأ الأرض قسطا وعدلا بعد ما ملئت ظلما وجورا). أما في (٤/٥٨) فقال: (والعهد والعقد والبيعة متقاربة المعاني وكأن بعضها مؤكد بالبعض، ويحتمل أن يكون المراد بالعهد الوعد مع خلفاء الجور برعايتهم أو وصيتهم إليه، يقال: عهد إليه إذا أوصى إليه أو العهد بولاية العهد كما وقع للرضا (عليه السلام)، وبالعقد عقد المصالحة والمهادنة كما وقع بين الحسن (عليه السلام) وبين معاوية، والبيعة الإقرار ظاهرا للغير بالخلافة مع التماسح بالأيدي على وجه المعروف، وكأنه إشارة إلى بعض علل الغيبة وفوائدها كما روى الصدوق (رحمه الله) بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: صاحب هذا الأمر تغيب ولادته عن هذا الخلق لئلا يكون لأحد في عنقه بيعة إذا خرج، ويصلح الله عز وجل أمره

=

* وأيضا: ذكر بعض أسمائه التي منها: المهدي، والمنتظر، وصاحب الأمر، والقائم[1].

* وأيضا: ذكر بعض أهم أعماله التي يقوم بها عند خروجه وهي أنه يملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلما وجورا[2].

* وأخيرا: تبيِّين أن المهدي خفي الولادة، وخفي النشأة، لكن نسبه معروف[3].

=

في ليلة). ومما لاحظته على الشارحين عند تعليقهما على اختلاف الشيعة، وتسمية بعضهم لبعض كذابين، أن المازندراني اكتفى بشرح معنى التفل دون التعرض للاختلاف مع أنه قبله في سياق الرواية، وأما المجلسي فقد ترك الاختلاف والتسمية بالكذب والتفل من دون تعليق. فيا أيها الشيعي: (إن كنت مصرًا على الابتهال إلى الله تعالى أن يسهل مخرج الإمام الثاني عشر وييسر فرجه، فلا مندوحة ولا مصرف لك من القول قبل ذلك: اللَّهُمَّ أوقع القتال بالمسلمين، اللَّهُمَّ ارفع العلم من بين المسلمين، اللَّهُمَّ اجعل الجهل يسود أوساط المسلمين، اللَّهُمَّ أوقع الخلاف بين الشيعة ولا تجعلهم متحدين، اللَّهُمَّ اجعل التسمية بكذاب أحب الأسماء إلى أسماعنا وأيسرها على ألسنتنا، اللَّهُمَّ هون وقع التفلة على وجوهنا، اللَّهُمَّ وكما هونتها على وجوهنا فهونها على قلوبنا!!! ولا يمكن لأحد أن يعترض على هذا الدعاء؛ لأنها كلمات مستقاة من رواية أبي عبدالله الصحيحة. فلك أن تتصور أي دين هو الإسلام عند ذاك. دين لا يأتي بالخير إلا على أشلاء المسلمين!!). انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(١١٦).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٣٣٥-٣٤٢) ك الحجة - ح١ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٦ و ٢٠ و ٢٩ وغيرها. وله أسماء أخرى في مواضع أخرى من الكافي مثل: (الصاحب - الحجة - صاحب الغيبة - صاحب الزمان).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٣٤١) ك الحجة - باب الغيبة - ح٢١.

(٣) انظر المصدر السابق (١/٣٤١-٣٤٢) ك الحجة - باب الغيبة - ح٢٥. قال المجلسي: ("
=

ومما يشار إليه في مقام تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة في هذه الأبواب الخاصة بها، أنه لم ينس الاستشهاد بآيات القرآن على تلك العقيدة، وتفسيرها كعادته بما يوافقها[1]، حيث أورد أربع روايات في هذا الشأن، إحداها تكررت مرتين، وهي على النحو التالي:

الرواية الأولى: عن موسى بن جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ۝٣٠﴾ [الملك:٣٠] قال: (إذا غاب عنكم إمامكم فمن يأتيكم بإمام جديد)[2].

الرواية الثانية: عن جعفر محمد بن علي عليهما السلام، عن قول الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦﴾ [التكوير:١٥-١٦]، فقال: (إمام يخنس سنة ستين ومائتين، ثم يظهر كالشهاب يتوقد في الليلة الظلماء، فإن أدركت زمانه

خفي الولادة" أي وقت ولادته خفي عند جمهور الناس، وإن اطلع عليه بعض الخواص، والمنشأ: الوطن ومحل النشؤ، أي لا يعلم جمهور الخلق في أي موضع نما ونشأ، ومضت عليه السنون. " غير خفي في نسبه" فإنه يعلم جميع الشيعة أنه ابن الحسن العسكري عليهما السلام، بل المخالفون أيضا يقولون أنه من ولد الحسين عليه السلام، وقيل: أي معلوم بالبرهان أنه ولد العسكري عليهما السلام). انظر كتاب (مرآة العقول) (٥٧/٤).

(١) وسيأتي في هذا المبحث ذكر غيرها من الآيات التي استشهد بها على هذه العقيدة، وإنما القصد هنا التنبيه عليه في هذه الأبواب الخاصة بالمهدي.

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٤٠/١) ك الحجة - باب الغيبة - ح١٤. قال المازندراني: (شبه الإمام الغائب بالماء الغائر في الخفاء عن الخلق مع كثرة النفع وشدة احتياجهم إليه، وشبه الإمام الحاضر الذي يأتي بعد غيبته بالماء المعين الجاري في الأرض في جريانه وسيره فيها ونفعه لأهلها، وفيه على هذا التأويل دلالة على الغيبة وعلى أن تعيين الإمام ونصبه من عند الله تعالى وهو الحق كما مر سابقا). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٢٦٤/٦).

قرت عينك)[1].

الرواية الثالثة: عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝٨﴾ [المدّثر:٨]، قال: (إن منّا إماما مظفرا مستطرا، فإذا أراد الله عز ذكره إظهار أمره، نكت في قلبه نكتة فظهر فقام بأمر الله تبارك وتعالى)[2].

هذه هي شخصية المهدي كما قررها الكليني بواسطة مروياته، ولا أخال أي قارئ عاقل إلا وقد ظهرت له عدة تساؤلات مهمة حول هذه الشخصية، لعلي أطرحها في المبحث القادم، وأجعلها إحدى وسائل نقد هذه العقيدة الخطيرة[3].

ولأهمية هذه العقيدة، فلا تزال جعبة الكليني مليئة بتقرير هذه العقيدة، حيث أنه بعد أن فرغ من الأبواب الخمسة الخاصة بالمهدي المنتظر، وبعض صفاته، وبعض ما يتعلق بغيبته، وأنواعها، ومدتها، شرع في أبواب متتابعة أخرى حاول بواسطة مروياتها التسويغ لعقيدة الغيبة الكبرى، والتحذير من الحديث في تحديد موعد خروج المهدي المنتظر، وكراهية ذلك، مع بيان سبب الكراهة، وبيان الأجر المترتب على التصديق بذلك، والحيلولة دون إعمال العقول للتفكير في ذلك[4]. حيث سأورد بعض الشواهد على تقريرات الكليني هنا

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٤١/١) ك الحجة - باب الغيبة - ح٢٢ و ٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٣٤٣/١) ك الحجة - باب الغيبة - ح٣٠.

(٣) قال البرقعي في (كسر الصنم) - بعد أن علق على مرويات هذا الباب -: (الإشكال المهم هو أن الكليني وأمثاله يتوقعون أن يقبل الناس مثل هذه الأوهام والمبهمات بلا دليل، ويؤمنوا بها). ص(٢٥٨).

(٤) انظر جميع هذه المرويات وعددها (٢٠) رواية في كتاب الكافي (٣٦٨/١- ٣٧٢) ك الحجة - باب (كراهية التوقيت)، قال البرقعي: (روى في هذا الباب سبع روايات. كلها متناقضة =

على النحو التالي:

الشاهد الأول: ما أورده بسنده عن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: يا ثابت إن الله تبارك وتعالى قد كان وقَّت هذا الأمر في السبعين، فلما أن قتل الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض، فأخره إلى أربعين ومائة، **فحدثناكم فأذعتم الحديث فكشفتم قناع الستر، ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتا عندنا، ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)**[1].

الشاهد الثاني: ما أورده بسنده عن عبدالرحمن ابن كثير قال: كنت عند أبي

= وضعف المجلسي ستاً منها، والرواية الرابعة مرسلة، وكل من عرف عنه سوء السمعة من الرواة فاسمه موجود في هذا الباب). (كسر الصنم) ص(٢٥٩). وباب (التمحيص والامتحان)، قال البرقعي: (روى ستة أحاديث في هذا الباب. عن الرواة أنفسهم الغارقين في العيوب من رأسهم إلى أخمص قدمهم، حيث عد المجلسي أكثرها ضعيفاً ومجهولاً ومرسلاً). (كسر الصنم) ص(٢٦١). وباب (أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر)، قال البرقعي: (روى في هذا الباب سبع روايات. عد المجلسي ستاً منها ضعافاً وعد السابع مجهولاً وفيه رواة مقدوح فيهم). (كسر الصنم) ص(٢٦٢). وأظن القارئ الكريم ليس بحاجة لقراءة محتويات كل باب، لأن العناوين تدل على المضامين، وحال الرواة يدل على ضعفها. والله أعلم.

(١) انظر كتاب الكافي (٣٦٨/١) ك الحجة - باب كراهية التوقيت - ح١. قال المازندراني: (قوله: (قد كان وقت هذا الأمر في السبعين) توقيت ظهور هذا الأمر في السبعين من الغيبة على الظاهر أو من الهجرة على احتمال بعيد - حتى يرجع الخلق إلى دين واحد - توقيت بدائي فلذلك جرى فيه البداء. أو غير السبعون إلى ضعفه وهو مائة وأربعون ثم غير ضعفه إلى ما شاء الله). انظر (شرح أصول الكافي) (٣٣٢/٦).

عبدالله عليه السلام إذ دخل عليه مهزم، فقال له: جعلت فداك، أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظر، متى هو؟ فقال: (يا مهزم كذب الوقاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلِّمون)[1].

الشاهد الثالث: ما أورده بسنده عن الفضل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال: (**كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، كذب الوقاتون**، إن موسى عليه السلام لما خرج وافدا إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوما، فلما زاده الله على الثلاثين عشرا، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا، **فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين**)[2].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٣٦٨) ك الحجة - باب كراهية التوقيت - ح٢. قال المازندراني: (قوله: (أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظره متى هو؟) سأله عن تعيين الوقت لظهور هذا الأمر، فأجاب (عليه السلام) بأن الموقت له والمخبر بأن وقته كذا كاذب، إما لعدم علمه به، أو لأن كل وقت فرض فهو في معرض البداء. وبأن المستعجل لظهوره هالك لعدم رضائه بالقضاء الإلهي والتقدير الأزلي، وبأن المسلم لظهوره والقائل به في وقت ما ناج لاعتقاده بالحق من وجهين: أحدهما: ظهوره، وثانيهما: عدم الاستعجال المستلزم لتفويض الأمر إليه تعالى والرضا بقضائه وتقديره). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٦/٣٣٣).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٣٦٨-٣٦٩) ك الحجة - باب كراهية التوقيت - ح٥. قال المازندراني: (قوله: (إن موسى (عليه السلام) لما خرج) ظاهر التعليل يشعر بأنه ينبغي عدم تعيين الوقت لظهور هذا الأمر، إذ كل وقت فرض فهو وقت بدائي يجري فيه البداء والإرادة والتخلف، كما قالوا في باب الغيبة لله تعالى فيها بداءات وإرادات، فلو عين =

الشاهد الرابع: ما أورده بسنده عن علي بن يقطين قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: الشيعة تربَّى بالأماني منذ مائتي سنة، قال: وقال يقطين لابنه علي بن يقطين: ما بالنا قيل لنا فكان، وقيل لكم فلم يكن؟ قال: فقال له علي: إن الذي قيل لنا ولكم كان من مخرج واحد، غير أن أمركم حضر، فأعطيتم محضة، فكان كما قيل لكم، وإن أمرنا لم يحضر، فعلِّلنا بالأماني، فلو قيل لنا: إن هذا الأمر لا يكون إلا إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة لقست القلوب، ولرجع عامة الناس من الإسلام، ولكن قالوا: ما أسرعه وما أقربه تألفا لقلوب الناس وتقريبا للفرج)[1].

=

الوقت له، وجرى فيه البداء وتخلف الظهور لافتتن الخلائق ورجعوا عن الحق، كما وقع مثل ذلك في قوم موسى (عليه السلام)، ولكن الأنبياء والأوصياء قد يخبرون عن أمثال ذلك، وكان إخبارهم في علم الله معلقا بشروط معتبرة في تحققها بحسب نفس الأمر. وبذلك يخرج عن حد الكذب، ويدخل في حيز الصدق.. قوله: (تؤجروا مرتين) مرة للتصديق الأول، ومرة للتصديق الثاني وكلاهما حق). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٣٤/٦).

(١) انظر كتاب الكافي (٣٦٩/١) ك الحجة - باب كراهية التوقيت - ح٦. قال المازندراني: (قوله: (الشيعة تربى بالأماني) أراد بتربيتهم إصلاح حالهم، وتثبيت قلوبهم بالوعد القريب لظهور صاحب الأمر (عليه السلام)، واستيلائه على العباد والبلاد ولو تحقق الوعد البعيد حصل لهم اليأس من لقائه، واضطربت نفوسهم، وفسدت عقائدهم). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٣٤/٦-٣٣٥). وقال المجلسي: (" منذ" مبنيا على الضم حرف جر بمعنى من، وفيه إشكال وهو أن صدور الخبر لو كان في أواخر زمان الكاظم عليه السلام كان أنقص من المائتين بكثير، إذ وفاته عليه السلام كان في سنة ثلاث وثمانين ومائة، فكيف إذا كان قبل ذلك. ويمكن أن يجاب عنه بوجوه:... الرابع: أن يكون تربي على الوجه المذكور في الثالث شاملا للماضي و الآتي، لكن يكون ابتداء التربية بعد شهادة الحسين صلوات الله عليه، فإنها كانت البلية العظمى والطامة الكبرى، وعندها كانت الشيعة

=

الشاهد الخامس: ما أورده بسنده عن ابن أبي يعفور قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (ويل لطغاة العرب، من أمر قد اقترب، قلت: جعلت فداك كم مع القائم من العرب؟ قال: نفر يسير، قلت: والله إن من يصف هذا الأمر منهم لكثير، قال: **لا بد للناس من أن يمحصوا ويميزوا ويغربلوا ويستخرج في الغربال خلق كثير**)[1].

الشاهد السادس: ما أورده بسنده عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ فقال:

يحتاجون إلى التسلية والأمنية لئلا يزالوا، وانتهاء المائتين أول إمامة القائم عليه السلام، وهذا مطابق للمئتين بلا كسر إذ كانت شهادة الحسين عليه السلام في أول سنة إحدى وستين، وإمامة القائم عليه السلام وابتداء غيبته الصغرى لثمان خلون من ربيع الأول سنة ستين ومائتين. وإنما جعل هذا غاية التمنية والتربية لوجهين: الأول: أنهم لا يرون بعد ذلك إماما يمنيهم. والثاني: أنهم بعد علمهم بوجود المهدي عليه السلام يقوى رجاؤهم، فهم ينتظرون ظهوره ويرجون قيامه صباحا ومساء، فهذا وجه متين خطر بالبال مع الوجهين الأولين فخذها وكن من الشاكرين، وقلَّ من تعرض للإشكال وحله من الناظرين). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/١٧٧-١٧٨).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٣٧٠) ك الحجة - باب التمحيص والامتحان - ح؟. قال المازندراني: (قوله: (من أمر قد اقترب) أراد به ظهور الحجة واستيلاءه على طغاة العرب وهم المنكرون له أو أهل الظلم والفساد ومبدء الجور والعناد). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٦/٣٣٩). وقال المجلسي: (" من أمر قد اقترب" أي ظهور القائم عليه السلام، والوصف بالقرب لما مر. قوله: " إن من يصف هذا الأمر" أي يدعي الاعتقاد بإمامة أئمة الهدى ويظهره،... والحاصل أن في الفتن الحادثة قبل قيام القائم عليه السلام يرتد أكثر العرب عن الدين). انظر كتاب (مرآة العقول) (٤/١٨٣-١٨٤). قلت: وكأن في هذه الرواية رائحة الدعوة إلى الشعوبية والعنصرية، من حيث أن أتباع المهدي ليسوا من العرب. فتأمل.

(يا فضيل اعرف إمامك، فانك إذا عرفت إمامك لم يضرك، تقدم هذا الأمر أو تأخر، ومن عرف إمامه ثم مات قبل أن يقوم صاحب هذا الأمر، كان بمنزلة من كان قاعدا في عسكره، لا بل بمنزلة من قعد تحت لوائه، قال: وقال بعض أصحابه: بمنزلة من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله)(١).

الشاهد السابع: ما أورده بسنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك متى الفرج؟ فقال: يا أبا بصير وأنت ممن يريد الدنيا؟ من عرف هذا الأمر فقد فرج عنه لانتظاره)(٢).

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧١/١) ك الحجة - باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر - ح٢. قال المازندراني: (قوله: (يا فضيل اعرف إمامك) أشار (عليه السلام) إلى أن المراد بالإمام في الآية من وجب على الأمة معرفته والتصديق به وهو إمام كل عصر، وإلى أن معرفته على وجه يمتاز عن غيره كافية، وإن لم ير شخصه ولم يدرك ملازمته، لأن ذلك مما لا يجب باتفاق الأمة. قوله (كان بمنزلة من كان قاعدا في عسكره) لا يقال: قد فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة لأنا نقول: هذا إذا حضر ولم يجاهد، وأما من آمن به في غيبته ومات قبل ظهوره فلا يبعد أن يكون مساويا للمجاهد في الدرجة). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٢/٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٧١/١) ك الحجة - باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر - ح٣. قال المازندراني: (قوله: (متى الفرج) سأل أبو بصير عن زمان حصول الفرج بظهور الصاحب (عليه السلام) أجاب (عليه السلام) بأنك ممن يريد الدنيا وزينتها حيث تطلب الفرج الدنيوي وهو أمر سهل هين، وإنما الفرج هو الفرج الأخروي بالخلاص من العذاب الأبدي، وهذا الفرج قد حصل لك بالفعل لأنك عرفت هذا الأمر، ومن عرف هذا الأمر فقد فرج الله عنه، ورفع عنه ضيق الصدر ووسوسة القلب وعذاب الآخرة، كل ذلك لانتظاره ظهور هذا الأمر، وانتظاره لكونه من أفضل الطاعات سبب للفرج الحقيقي وهو الفرج الأخروي). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٣/٦).

الشاهد الثامن: ما أورده بسنده عن علي بن هاشم، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما ضر من مات منتظرا لأمرنا ألا يموت في وسط فسطاط المهدي وعسكره)[1]. وفي الرواية الأخرى عن أبي عبدالله: (اعرف العلامة، فإذا عرفته لم يضرك، تقدم هذا الأمر أو تأخر،.... فمن عرف إمامه كان كمن كان في فسطاط المنتظر عليه السلام)[2].

ومما لا يزال موجودا في جعبة الكليني أيضا من تقرير لهذه العقيدةِ؛ البابُ الذي عقده بعنوان (**مولد الصاحب عليه السلام**)، وهذا عنوان يوحي إلى السامع أن الروايات الواردة فيه وعددها (٣١) رواية تتحدث عن مولد المهدي، وما حصل له في فترة ولادته. لكن القارئ لها سيجد الأمر بخلاف ذلك، حيث أنه قد أورد أربع روايات فقط تتعلق بهذا العنوان، اثنتان منهما قد تكررتا في أبواب الغيبة، والباقيتان متعلقتان بمن رأى المهدي وهو كبير. لينطلق منها بعد ذلك

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٢/١) ك الحجة - باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر - ح٦. قال المازندراني: (قوله: (ما ضر من مات منتظرا لأمرنا ألا يموت).. يعني من عرف حقنا، وقال بوجود المهدي، وانتظر لظهوره لا يضر أن لا يدرك المهدي، ولا يموت في فسطاطه، أو في عسكره فإنه يدرك تلك الفضيلة وينال تلك الكرامة. بحسب الواقع). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٤/٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٧٢/١) ك الحجة - باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر - ح٧. قال المجلسي: (قوله: "العلامة" الإمام عليه السلام فإنه علامة سبيل الهدى،.. وتذكير الضمير باعتبار المعنى، أو علامة إمامته من حجتها ودليلها، ونعته وصفاته ومعجزاته، والنصوص عليه، وقد يقرأ العلاَّمة بتشديد اللام فالتاء للمبالغة، وفي بعض النسخ الغلام بالغين المعجمة كناية عن المهدي عليه السلام، و"المنتظر" بفتح الظاء المهدي الذي تنتظره شيعته صلوات الله عليه). انظر كتاب (مرآة العقول) (١٩٠/٤-١٩١).

إلى بقية الروايات المتعلقة بالرقاع والمكاتبات التي كان يُكاتب بها المهدي في غيبته بسامراء من وكلائه وسفرائه فيرد عليها، أو كانت تخرج منه إليهم بدون مكاتبة.

وقبل أن أبدأ بذكر بعض الملاحظات على مرويات هذا الباب، سأذكر طرفا من رواية طويلة في الباب الذي يسبق هذا الباب، حيث أن بها معلومة خطيرة جدا **تؤكد على عدم وجود خلف للحسن العسكري يسمى محمدا**. حيث أورد الكليني بسنده عن أحمد بن عبيدالله بن خاقان رواية جاء فيها: (يا أبا بكر فما خبر أخيه جعفر[1]؟ فقال: ومن جعفرُ فتسأل عن خبره؟.... لقد ورد على السلطان وأصحابه في وقت وفاة الحسن بن علي ما تعجبت منه، وما ظننت أنه يكون، وذلك أنه لما اعتل بعث إلى أبي أن ابن الرضا قد اعتل، فركب من ساعته فبادر إلى دار الخلافة، ثم رجع مستعجلا ومعه خمسة من خدم أمير المؤمنين كلهم من ثقاته وخاصته، فيهم نحرير[2]، فأمرهم بلزوم دار الحسن وتعرُّف خبره وحاله، وبعث إلى نفر من المتطببين فأمرهم بالاختلاف إليه وتعاهده صباحا ومساء، فلما كان بعد ذلك بيومين أو ثلاثة أخبر أنه قد ضعف، فأمر المتطببين بلزوم داره، وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه، وأمره أن يختار من أصحابه عشرة ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن، وأمرهم بلزومه ليلا ونهار، فلم يزالوا هناك حتى توفي عليه السلام. فصارت سرَّ من رأى ضجة واحدة، وبعث السلطان إلى داره من فتشها، وفتش

---

(١) يقول الغفاري: المشهور بالكذاب. قلت: وهو جعفر أخو أبي محمد الحسن العسكري، وجدُّهُ جعفر الملقب بالصادق.

(٢) يقول الغفاري: كان من خواص خدم الخليفة، وكان شقياً من الأشقياء.

حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفن الحمل، فدخلن إلى جواريه ينظرن إليهن فذكر بعضهن أن هناك جارية بها حمل، فجعلت في حجرة ووكّل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم ثم أخذوا بعد ذلك في تهيئته... فلما فرغوا من تهيئته بعث السلطان إلى أبي عيسى بن المتوكل فأمره بالصلاة عليه، فلما وضعت الجنازة للصلاة عليه دنا أبوعيسى منه فكشف عن وجهه، فعرضه على بني هاشم من العلوية والعباسية والقواد والكتاب والقضاة والمعدلين، وقال: هذا الحسن بن علي بن محمد بن الرضا مات حتف أنفه على فراشه، حضره من حضره من خدم أمير المؤمنين وثقاته فلان وفلان، ومن القضاة فلان وفلان، ومن المتطببين فلان وفلان، ثم غطى وجهه وأمر بحمله، فحمل من وسط داره، ودُفن في البيت الذي دُفن فيه أبوه. فلما دفن أخذ السلطان والناس في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنازل والدور، وتوقفوا عن قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهم عليها الحمل لازمين حتى تبين بطلان الحمل، فلما بطل الحمل عنهن؛ قسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر، وادّعت أمه وصيته وثبت ذلك عند القاضي، والسلطان على ذلك يطلب أثر ولده)[1].

(فأنت تلاحظ أن الاثني عشرية ساقوا هذه الرواية للدلالة على بطلان قول من قال من الشيعة بالوقف على الحسن العسكري في إنكار وفاته، ولكن تبين من خلالها بطلان دعوى الولد، لأن أسرة الحسن، ونقابة أهل البيت، والسلطان

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٥٠٣-٥٠٦) ك الحجة - باب مولد أبي محمد الحسن بن علي (ع) - ح١.

حققوا علنيًا في حقيقة الأمر، وذلك لإبطال ما يزعمه الشيعة في هذا المجال، ولهذا قرر القمي والنوبختي وغيرهما بأن الشيعة افترقوا - بعد وفاة الحسن العسكري - إلى فرق عديدة أنكر أكثرها وجود الولد أصلاً [المقالات والفرق: ص١٠٢-١١٦، فرق الشيعة: ص٩٦-١١٢]. حتى قال بعضهم: إنا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولدًا خفيًا لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي ﷺ أنه خلف ابنًا نبيًا رسولاً، لأن مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأن النبي ﷺ لم يخلف ولدًا من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة [المقالات والفرق: ص١١٤-١١٥، فرق الشيعة: ص١٠٣-١٠٤]. وهذا الواقع -في نظري- هو الذي حدا بشيوخ الشيعة إلى وضع روايات تجعل من لوزام منتظرهم اختفاء حمله وولادته، والشك فيه.. كمحاولة من شيوخهم لتجاوز هذه المرحلة التي كاد أن ينكشف فيها أمر التشيع)[1].

وأما فيما يتعلق بملاحظتي على مرويات باب (مولد الصاحب)، فسأجملها فيما يلي[2]:

الملاحظة الأولى: محاولة الكليني إبطال خلافة الخلفاء الثلاثة قبل الإمام علي -رضي الله عنهم أجمعين- بواسطة الاستشهاد ببعض علماء التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم. وأن عليا ﷺ مذكور في تلك الكتب أنه هو الوصي والخليفة

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٩٠١/٢). وهذا من البراهين الواضحة على بطلان دعوى وجود الخلف للحسن.

(٢) مع ملاحظة أن شواهد بعض الملاحظات قد يوجد في رواية واحدة، وقد تتفرق في روايات أخرى.

للنبي ﷺ، وأن وصايته ممتدة من زمنه حتى تنتهي إلى صاحب الزمان[1].

الملاحظة الثانية: التركيز على إثبات رؤية المهدي وهو في حال غيبته من قِبَل أناس مجهولين أكثرهم أعاجم من الهند وفارس ونحوها، وأن من معجزات المهدي الحديث معهم بلغتهم[2].

الملاحظة الثالثة: تعدد سفراء المهدي وكثرتهم في تلك الفترة، وكثرة مكاتباته لهم بصيغة المبني للمعلوم، مع كثرة الرقاع التي كانت تخرج منه إليهم وفيها توجيهات معينة[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٥١٥-٥١٧) ك الحجة - باب مولد الصاحب عليه السلام - ح٣. وفيه: (إنا نقرأ في كتبنا أن محمدا صلى الله عليه وآله خاتم النبيين لا نبي بعده، وأن الأمر من بعده إلى وصيه ووارثه وخليفته من بعده، ثم إلى الوصي بعد الوصي، لا يزال أمر الله جاريا في أعقابهم حتى تنقضي الدنيا، فمَنْ وصي وصي محمد؟ قال: الحسن ثم الحسين ابنا محمد صلى الله عليه وآله، ثم ساق الأمر في الوصية حتى انتهى إلى صاحب الزمان عليه السلام).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٥١٥-٥١٧) ك الحجة - باب مولد الصاحب عليه السلام - ح٣. وفيه: (وإني لواقف متفكر فيما قصدت لطلبه إذا أنا بآت قد أتاني فقال: أنت فلان؟ -اسمه بالهند- فقلت: نعم فقال: أجب مولاك فمضيت معه فلم يزل يتخلل بي الطريق حتى أتى دارا وبستانا فاذا أنا به عليه السلام جالس، فقال: مرحبا يا فلان - بكلام الهند - كيف حالك؟ وكيف خلفت فلانا وفلانا؟ حتى عدَّ الأربعين كلهم فسائلني عنهم واحدا واحدا، ثم أخبرني بما تجارينا كل ذلك بكلام الهند).

(٣) انظر كتاب الكافي (١/٥١٧) ك الحجة - باب مولد الصاحب عليه السلام - ح٤ فما بعده. وفيه: (فقال الحسن: لما وافيت بغداد اكتريت دارا فنزلتها فجاءني بعض الوكلاء بثياب ودنانير وخلفها عندي، فقلت له ما هذا؟ قال هو ما ترى، ثم جاءني آخر بمثلها، وآخر حتى كبسوا الدار، ثم جاء ني أحمد بن إسحاق بجميع ما كان معه فتعجبت وبقيت متفكرا فوردت عليَّ رقعة الرجل عليه السلام إذا مضى من النهار كذا وكذا فاحمل ما معك.. فوافيت =

الملاحظة الرابعة: تكرر الشك وكثرته في ومِنْ بعض السفراء وبعض أبنائهم حول حقيقة المهدي إلى درجة بذل الجهد والسفر للتأكد من وجوده[1].

العسكر ونزلت، فوردت عليّ رقعة أن احمل ما معك فعبيته في صنان الحمالين). وفي ح١٣: (الحسن بن الفضل بن زيد اليماني قال: كتب أبي بخطه كتابا فورد جوابه، ثم كتبت بخطي فورد جوابه،.. فزرت العراق ووردت طوس وعزمت أن لا أخرج إلا عن بينة من أمري ونجاح من حوائجي ولو احتجت أن أقيم بها حتى أتصدق قال: وفي خلال ذلك يضيق صدري بالمقام وأخاف أن يفوتني الحج قال: فجئت يوما إلى محمد بن أحمد أتقاضاه، فقال لي: صر إلى مسجد كذا وكذا وإنه يلقاك رجل، قال: فصرت إليه فدخل عليّ رجل فلما نظر إلي ضحك وقال: لا تغتم فإنك ستحج في هذ السنة وتنصرف إلى أهلك وولدك سالما، قال: فاطمأننت وسكن قلبي، وأقول ذا مصداق ذلك والحمد لله..). قال المجلسي: (وفي الإكمال هكذا قال: وضاق صدري ببغداد في مقامي فقلت في نفسي: أخاف أن لا أحج في هذه السنة، ولا أنصرف إلى منزلي، وقصدت إلى أبي جعفر أقتضيه جواب رقعة كنت كتبتها، فقال: صر إلى المسجد الذي في مكان كذا وكذا فإنه يجيئك رجل يخبرك بما تحتاج إليه، وذكر نحوا مما في الكتاب. قوله: "إلا عن بينة من أمري" أي العلم ومزيد الاطمئنان بوجود القائم عليه السلام أو بأنه عليه السلام قبلني وعدني من شيعته، وقيل: أي برهان يدل على أن جواب المكتوبين صدر عن الصاحب عليه السلام.... ومحمد بن أحمد المذكور في الخبر لم يعد من السفراء المعروف، لكن يظهر من بعض الأخبار أنه كانت جماعة غير السفراء المعروفين يصل بتوسطهم التوقيعات إلى الشيعة وفي الإرشاد قال: فجئت يوما إلى محمد بن أحمد، وكان السفير يومئذ أتقاضاه إلى آخر الخبر..). انظر كتاب (مرآة العقول) (٦/١٨٥-١٨٦). وفي ح٢٥: (عن محمد بن صالح قال: كانت لي جارية كنت معجبا بها فكتبت أستأمر في استيلادها، فورد: استولدها، ويفعل الله ما يشاء، فوطئتها فحبلت ثم أسقطت فماتت).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٥١٧) ك الحجة - باب مولد الصاحب عليه السلام - ح٤ فما بعده. وفيه: (فلما بلغت الدهليز إذا فيه أسود قائم فقال: أنت الحسن ابن النضر؟ قلت: نعم، قال:
=

=

ادخل، فدخلت الدار ودخلت بيتا... وإذا بيت عليه ستر فنوديت منه: يا حسن بن النضر احمد الله على ما من به عليك ولا تشكن، فود الشيطان أنك شككت، وأخرج إلي ثوبين وقيل: خذها فستحتاج إليهما فأخذتهما وخرجت). وفي ح٥: (عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار قال: شككت عند مضي أبي محمد (عليه السلام) واجتمع عند أبي مال جليل.. فقدمت العراق واكتريت دارا على الشط وبقيت أياما، فإذا أنا برقعة مع رسول فيها: يا محمد معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا، حتى قص علي جميع ما معي مما لم أحط به علما فسلمته إلى الرسول، وبقيت أياما لا يرفع لي رأس واغتممت، فخرج إليّ قد أقمناك مكان أبيك فاحمد الله). فأما المازندراني فلم يعلق على جملة الشك، وإنما علق على قوله: (قد أقمناك مقام أبيك) فقال: (إبراهيم بن مهزيار كان وكيله (عليه السلام) لجميع أمواله في الأهواز، وكذا ابنه محمد كما ذكره الصدوق.. ودل عليه هذا الحديث إلا إنه روايه) انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٢/٦). وأما المجلسي فيقول: (ومحمد بن إبراهيم هو وأبوه من وكلاء الناحية كما ذكره في ربيع الشيعة وأعلام الورى. قوله: " شككت" أي في القائم (عليه السلام)). انظر كتاب (مرآة العقول) (١٨٠/٦). وفي ح١٤: (عن الحسن بن عبدالحميد قال: شككت في أمر حاجز، فجمعت شيئا ثم صرت إلى العسكر، فخرج إليّ ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا رد ما معك إلى حاجز بن يزيد). قال المازندراني: (قوله: (قال شككت في أمر حاجز) هل هو من وكلاء صاحب الزمان أم لا؟ وهذه الرواية دلت على أنه من وكلائه كما دل عليه ما ذكره الصدوق.. عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي أنه ذكر عدد من انتهى إليه ممن وقف على معجزات * صاحب الزمان صلوات الله عليه ورآه من الوكلاء ببغداد العمري وابنه وحاجز إلى آخر ما ذكره). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٧/٦-٣٤٨). * قال الشعراني معلقا على قول المازندراني: (قوله "ممن وقف على معجزات " المنقول من معجزات صاحب الزمان (عليه السلام) كثير بحيث يمتنع عادة تواطؤ ناقليها على الكذب وهذا هو الذي يُعتمد عليه في باب المعجزات، فإنه من أصول الدين لا يكتفى فيه بالظن، والخبر الواحد وإن كان صحيحا في اصطلاح أهل الحديث لا يفيد غير الظن، ولذلك كان مبنى علمائنا على تكثير النقل ليحصل التواتر

=

الملاحظة الخامسة: التأكيد على معرفة المهدي لبعض المغيبات عن الناس، وأن هذه إحدى علامات معرفة الإمام الحقيقي من مدعي الإمامة[1].

=

ولم ينظروا في الإسناد كثيرا ولا يضر كون إسناد بعضها ضعيفا أو مجهولا، فإن ذلك غير قادح في التواتر، ولا نشك في أن الشيعة في عصر الكافي وقبله كانوا يعتقدون في الإمام معجزات، ولا يعترفون بإمامة أحد إلا إذا ثبت لديهم دلائل إمامته. ونعلم أنهم مع كثرتهم في مشارق الأرض ومغاربها مجمعون على أنهم رأوا من دلائل إمامته عجل الله فرجه ما أقنعهم فما نقل في الكتب مؤيد بالعلم بعادة الشيعة واعتقادهم وإجماعهم، ولولا ذلك لم يكن يودع صاحب الكافي وهو في عصره (عليه السلام) هذه المعجزات، ولم يكن يقبل منه الشيعة، ولنسبوه إلى الغلو والتخليط وأمثالهما فقبولهم للكافي دليل على أنه يوافق ما رأوا واعتقدوا). قلت: وهذا شاهد متأخر من أهلها يقرر أن الكافي كتاب عقيدة وتشريع، وأن قبوله من قبل أتباعه حتى الآن دليل على صحته لديهم. فتأمل.

(١) انظر كتاب الكافي (٥١٨/١) ك الحجة - باب مولد الصاحب (عليه السلام) - ح٥ وفيه: (عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار قال: شككت عند مضي أبي محمد (عليه السلام) واجتمع عند أبي مال جليل.. فقدمت العراق واكتريت دارا على الشط وبقيت أياما، فإذا أنا برقعة مع رسول فيها: يا محمد معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا، حتى قص علي جميع ما معي مما لم أحط به علما فسلمته إلى الرسول، وبقيت أياما لا يرفع لي رأس واغتممت، فخرج إليَّ قد أقمناك مكان أبيك فاحمد الله). فأما المازندراني فلم يعلق على جملة الشك، وإنما علق على قوله: (قد أقمناك مقام أبيك) فقال: (إبراهيم بن مهزيار كان وكيله (عليه السلام) لجميع أمواله في الأهواز، وكذا ابنه محمد كما ذكره الصدوق.. ودل عليه هذا الحديث إلا إنه روايه) انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٤٢/٦). وأما المجلسي فيقول: (ومحمد بن إبراهيم هو وأبوه من وكلاء الناحية كما ذكره في ربيع الشيعة وأعلام الورى. قوله: " شككت" أي في القائم (عليه السلام)). انظر كتاب (مرآة العقول) (١٨٠/٦). وفي ح٢٠: (حمل رجل من أهل آبة شيئا يوصله ونسي بآبة، فأنفذ ما كان معه، فكتب إليه ما خبر السيف الذي نسيته). وفي ح٢٦: (كان ابن العجمي جعل ثلثه للناحية وكتب بذلك، وقد كان قبل

=

الملاحظة السادسة: تكرر لغة المال وترددها أكثر من مرة، وكلُّها توحي أن مهمة المهدي في غيبته الصغرى مُنصبَّة على جمع الأموال بطريقة سريَّة بالخمس وغيره من الوسائل الأخرى[1].

= إخراجه الثلث دفع مالا لابنه أبي المقدام، لم يطَّلع عليه أحد فكتب إليه، فأين المال الذي عزلته لأبي المقدام؟). ويلتحق بهذه الشواهد ح٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ وغيرها.

(١) نفس الشواهد السابقة في باب مولد الصاحب، ومنها ح١٥، وفيه: (عن محمد بن صالح قال: لما مات أبي وصار الأمر لي، كان لأبي على الناس سفاتج من مال الغريم، فكتبت إليه أعلمه فكتب: طالبهم واستقض عليهم). قال المجلسي: (وفي رجال الشيخ والخلاصة محمد بن صالح بن محمد الهمداني الدهقان من أصحاب العسكري عليه السلام وكيل، وذكر الكشي توقيعا طويلا عن أبي محمد عليه السلام يتضمن مدح الدهقان حيث قال فيه:.. فإذا وردت بغداد فاقرأه على الدهقان وكيلنا وثقتنا، والذي يقبض من موالينا. قوله: " وصار الأمر لي" أي الوكالة، والغريم كناية عن القائم عليه السلام عبر كذلك تقية، وفي الإرشاد من مال الغريم يعني صاحب الأمر عليه السلام، قال الشيخ أيده الله: وهذا رمز كانت الشيعة تعرفه قديما بينها، ويكون خطابها له عليه السلام للتقية. وأقول: الغريم يطلق على طالب الحق وعلى من في ذمته الحق والمراد هنا الأول لأن أمواله عليه السلام في أيدي الناس وذممهم، ويحتمل الثاني أيضا فإن من علته الديون يخفي نفسه من الناس ويستتر منهم فكأنه عليه السلام لغيبته وخفائه غريم لهم أو لأن الناس يطلبون منه العلوم والمعارف والشرائع، وهو لا يمكنه تعليمهم للتقية واستخفى منهم فكأنه عليه السلام غريم لهم). انظر (مرآة العقول) (١٩٠/٦-١٩١). وفي ح٣٠: (كان رجل من ندماء روز حسني، وآخر معه فقال له: هو ذا يجبي الأموال، وله وكلاء، وسموا جميع الوكلاء في النواحي، وأنهى ذلك إلى.. الوزير، فهمَّ الوزير بالقبض عليهم، فقال السلطان: اطلبوا أين هذا الرجل فإن هذا أمر غليظ، فقال [الوزير]: نقبض على الوكلاء، فقال السلطان: لا ولكن دسوا لهم قوما لا يعرفون بالأموال، فمن قَبض منهم شيئا قُبض عليه، قال: فخرج بأن يُتقدم إلى جميع الوكلاء أن لا يأخذوا من أحد شيئا وأن يمتنعوا من ذلك ويتجاهلوا الأمر، فاندس لمحمد بن أحمد =

الملاحظة السابعة: أن قضية إثبات الخلف للحسن العسكري لم تحسم بين أتباع الأئمة، وأن السبيل الوحيد لإثباتها هي الرقاع التي كانت تصلهم عبر سفراء ووكلاء المهدي[1].

=

رجل لا يعرفه وخلا به فقال: معي مال أريد أن أوصله فقال له محمد: غلطت أنا لا أعرف من هذا شيئا فلم يزل يتلطفه ومحمد يتجاهل عليه، وبثوا الجواسيس، وامتنع الوكلاء كلهم لما كان تقدم إليهم). يلاحظ على هذه الرواية السرية التي كانت تحاط بها عمليات جمع الأموال من الأتباع وتوصيلها للمهدي، وأنها قد أثارت انتباه بعض عيون السلطان فأبلغ بها، فوردت التعليمات من المهدي لاتخاذ التدابير الواقية على نحو ما ذكر في هذه الرواية. وكعادة المازندراني فإنه لم يعلق على جمل هذه الرواية، وإنما علق على قوله: (دسوا لهم قوما) فقط. انظر (شرح أصول الكافي) (٣٥٦/٦). وأما المجلسي فيقول: (قوله:.. "فخرج" أي التوقيع من الناحية المقدسة). انظر (مرآة العقول) (٢٠٠/٦-٢٠١). وفي ح٢٣: (عن محمد بن علي بن شاذان النيسابوري قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرين درهما، فأنفت أن أبعث بخمسمائة تنقص عشرين درهما، فوزنت من عندي عشرين درهما وبعثتها إلى الأسدي، ولم أكتب مالي فيها، فورَدَ: وصلت خمسمائة درهم لك منها عشرون درهما).

(١) انظر كتاب الكافي (٥٢٣/١) ك الحجة - باب مولد الصاحب عليه السلام - ح١٩. وفيه: (عن الحسن بن عيسى العريضي أبي محمد قال: لما مضى أبومحمد عليه السلام ورد رجل من أهل مصر بمال إلى مكة للناحية، فاختلف عليه فقال: بعض الناس: إن أبا محمد عليه السلام مضى من غير خلف والخلف جعفر، وقال بعضهم: مضى أبومحمد عن خلف، فبعث رجل يكنى بأبي طالب فورد العسكر ومعه كتاب، فصار إلى جعفر وسأله عن برهان، فقال: لا يتهيأ في هذا الوقت، فصار إلى الباب وأنفذ الكتاب إلى أصحابنا فخرج إليه: أجرك الله في صاحبك، فقد مات وأوصى بالمال الذي كان معه إلى ثقة ليعمل فيه بما يجب وأجيب عن كتابه). قال المازندراني: (قوله: (ورد رجل من أهل مصر) قال الصدوق: ممن وقف على معجزات صاحب الزمان صلوات الله عليه ورآه من أهل مصر من غير
=

=

الوكلاء صاحب المال بمكة، ولعله هذا الرجل. قوله: (والخلف جعفر) وهو جعفر الكذاب أخو أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام). قوله: (فصار إلى جعفر وسأله عن برهان - إلى آخر الحديث) لعل المراد بالباب باب القايم (عليه السلام)، وبالأصحاب الوكلاء، ويحتمل أن يراد بالباب الوكيل، وبالأصحاب خلص الشيعة والمراد بصاحبك صاحب المال بمكة، أقول: أمثال ذلك كثيرة منها ما رواه الصدوق بإسناده عن أبي الحسن علي بن سنان الموصلي، عن أبيه قال: لما قبض أبو محمد (عليه السلام) وفد من قم والجبال وفود بالأموال فلما وصلوا الى سر من رأى وعلموا أنه (عليه السلام) مات سألوا عن وارثه فقالوا: أخوه جعفر بن علي، فسألوا عنه فقيل لهم: إنه خرج متنزها وركب زورقا في الدجلة يشرب، ومعه المغنون. قال: فتشاور القوم وقالوا: ليست هذه صفات الإمام، وقال بعضهم لبعض: امضوا بنا لنرد هذه الأموال على أصحابها. فقال أبو العباس أحمد بن جعفر الحميري القمي: قفوا بنا حتى ينصرف هذا الرجل ونختبر أمره على الصحة، فلما انصرف دخلوا عليه فسلموا عليه وقالوا: يا سيدي نحن قوم من أهل قم ومعنا جماعة من الشيعة وغيرها وكنا نحمل إلى سيدنا أبي محمد (عليه السلام) الأموال فقال: وأين هي؟ قالوا: معنا، قال: احملوا إلي، قالوا: لا إن لهذه الأموال خبرا وطريقا، فقال: وما هو؟ قالوا: إن هذه الأموال تجمع ويكون فيها من عامة الشيعة الدينار، والديناران. ثم يجعلونها في كيس ويختمون عليها، وكنا إذا وردنا بالمال قال: سيدنا أبو محمد (عليه السلام): جملة المال كذا وكذا دينارا من فلان كذا ومن فلان كذا حتى يأتي على أسماء الناس كلهم، ويقول ما على الخواتيم من نقش. فقال جعفر: كذبتم تقولون على أخي ما لم يفعله هذا علم الغيب قال: فلما سمع القوم كلام جعفر جعل ينظر بعضهم إلى بعض، فقال لهم: احملوا هذا المال إلي، فقالوا: إنا قوم مستأجرون وكلاء لأرباب المال ولا نسلم المال إلا بالعلامات التي كنا نعرفها من سيدنا أبي محمد (عليه السلام)، فإن كنت الإمام فبرهن لنا، وإلا رددناها إلى أصحابها يرون فيها رأيهم. قال: فدخل جعفر على الخليفة وكان بسر من رأى فاستعدى عليهم، فلما حضروا، قال الخليفة: احملوا هذا المال إلى جعفر. قالوا: أصلح الله أمير المؤمنين إنا قوم مستأجرون وكلاء لأرباب هذه الأموال وهي لجماعة أمرونا أن لا نسلمها إلا بعلامة

=

=

ودلالة قد جرت بهذه العادة مع أبي محمد (عليه السلام). فقال الخليفة: وما الدلالة التي لأبي محمد؟ قال القوم: كان يصف الدنانير وأصحابها والأموال وكم هي فإذا فعل ذلك سلمناها إليه، وقد وفدنا مرارا فكانت هذه علامتنا ودلالتنا وقد مات، فإن يكن هذا الرجل صاحب هذا الأمر فليقم لنا ما كان يقيم لنا أخوه، وإلا رددناها إلى أصحابها. فقال جعفر: يا أمير المؤمنين إن هؤلاء قوم كذابون يكذبون على أخي، وهذا علم الغيب. فقال الخليفة: القوم رسل وما على الرسول إلا البلاغ المبين. قال: فبهت جعفر ولم يحر جوابا، فقال القوم: يتطول أمير المؤمنين بإخراج أمره إلى من يبدر معنا حتى نخرج من هذه البلدة. قال: فأمرهم بنقيب فأخرجهم منها. فلما أن خرجوا منها خرج عليهم غلام أحسن الناس وجها كأنه خادم فنادى: يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان أجيبوا مولاكم، فقال له: أنت مولانا!! قال: معاذ الله أنا عبد مولاكم فسيروا إليه، قالوا: فسرنا معه حتى دخلنا دار مولانا الحسن بن علي (عليه السلام) فإذا ولده (عليه السلام) قاعد على سرير كأنه فلقة القمر عليه ثياب خضر فسلمنا عليه فرد علينا السلام ثم قال: جملة المال كذا وكذا دينارا حمل فلان كذا، وفلان كذا، لم يزل يصف حتى وصف الجميع، ثم وصف ثيابنا ورحالنا وما كان معنا من الدواب فخررنا سجدا لله عز وجل شكرا لما عرفنا، وقبلنا الأرض بين يديه، ثم سألناه عما أردنا وأجاب فحملنا إليه الأموال، وأمرنا القايم (عليه السلام) أن لا نحمل إلى سر من رأى بعدها شيئا، فإنه ينصب لنا ببغداد رجلا تحمل إليه الأموال، وتخرج من عنده التوقيعات فانصرفنا من عنده، ودفع إلى أبي العباس محمد بن جعفر القمي الحميري شيئا من الحنوط والكفن، وقال له: أعظم الله أجرك في نفسك. قال: فما بلغ أبو العباس عقبة همدان حتى توفي. وكان بعد ذلك تحمل الأموال إلى بغداد إلى النواب المنصوبين بها وتخرج من عندهم التوقيعات، ثم قال الصدوق: هذا الخبر يدل على أن الخليفة كان يعرف هذا الأمر، كم هو وأين موضعه، ولهذا كف عن القوم وعما معهم من الأموال، ودفع جعفر الكذاب عنهم، ولم يأمرهم بتسليمها إليه، إلا إنه كان يجب أن يخفي هذا الأمر ولا يظهر لئلا يهتدى إليه الناس فيعرفوه. أقول: إنما لم يؤاخذ الخليفة هؤلاء القوم، ولم يؤذهم ولم يفتش حال من بعث الأموال مع شدة عداوته

=

ومما يضاف في هذا المبحث، أن الكليني لم يكتف بطريقة تخصيص الأبواب المتتابعة لتقرير هذه العقيدة، بل كانت لديه طريقة بثِّ بعض المرويات المقررة لها ضمن أبواب كتابه الأخرى، والتي سأحيل إليها من دون التزام بالتعليق على كل واحدة منها، خشية الإطالة فيما لا طائل وراءه حول هذه الأسطورة(١):

* الخضر عليه السلام يشهد للمهدي المنتظر بأنه ولدٌ للحسن العسكري لا يكنى

لمظهري هذا الأمر، لأن الله تعالى قد يجعل عدوه شفيقا على أوليائه، كما جعل فرعون شفيقا على كليمه موسى (عليه السلام)). انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٣٥١/٦-٣٥٢). يقول الدكتور القفاري عن جعفر الصادق: (قالوا: إنه يلقب جعفر بن محمد بالصادق في مقابل جعفر هذا الذي يلقبونه بالكاذب أو الكذاب (مقتبس الأثر: ٣١٤/١٤)، فقد يكون شيوع إطلاق لقب «الصادق» على جعفر، وتمييزه بذلك بين آبائه وأقرانه مصدره الشيعة، نكاية بحفيده جعفر). (أصول مذهب الشيعة) (٩٠٣/٢).

(١) وأحيل القارئ الكريم إلى المصادر التي أشرت إليها في أول هذا المبحث، وأخص منها كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) للباحث ناصح عبدالرحمن أمين رحمه الله، والذي خصصه لجمع روايات هذه العقيدة من كتاب الكافي، ثم نقدها. ومما أرى الإشارة إليه في هذا المبحث: أنني في بعض الأحيان أحتقر نفسي، وأنا أضيع وقتي في قراءة مثل هذه الروايات التي لا تخلو من أشياء لا تقبلها العقول السوية، لكنني كنت أصبِّرُها بالثمرات التي أرجوها، وأدعو الله أن يحققها وأنا أسطر هذا البحث، من بيان الحق، وتزييف الباطل، وهداية أتباع هذا المذهب مما هم عليه وفيه من ضلالات الكليني وأمثاله، لعل الله يرزقني بهذا العمل منزلة في الجنة قد لا أصل لها بكثير عملي. وفي نفس الوقت أتعجب ممن يجعل العقل أصلا لديه لقبول الاعتقادات، ثم هو يقف مستسلما أمام الروايات المقررة لهذه الاعتقادات، بل ومدافعا عنها. ومعطلا للعقل المزعوم؛ حينها لا أجد في ذهني جوابا لهذا التعجب سوى ما قيل عن سفرة المهدي!!.

ولا يسمى حتى يظهر أمره، فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا[1].

* المهدي المنتظر هو خاتم الأئمة، وله بعض صفات الأنبياء، وعليه مهامٌ لابد من تنفيذها عند عودته[2].

* من مهمات المهدي التي أمره الله بها وأشهد عليها الملائكة والسموات والأرض؛ الانتقام من قتلة الحسين عليه السلام[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٥٢٥-٥٢٦) ك الحجة - باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم، عليهم السلام - ح١. وفيه: (وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكني ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلا كما ملئت جورا.. ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد، فخرج الحسن بن علي عليهما السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجا من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٥٢٥-٥٢٦) ك الحجة - باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم(ع) - ح٣. وفيه: (أخرج منه الداعي إلى سبيلي والخازن لعلمي الحسن، وأكمل ذلك بابنه " م ح م د " رحمة للعالمين، عليه كمال موسى وبهاء عيسي وصبر أيوب، فيذل أوليائي في زمانه وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم فيقتلون ويحرقون ويكونون خائفين مرعوبين، وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم ويفشو الويل والرنة في نسائهم أولئك أوليائي حقا، بهم أدفع كل فتنة عمياء حندس وبهم أكشف الزلازل وأدفع الآصار والأغلال أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون).

(٣) انظر كتاب الكافي (١/٥٣٤) ك الحجة - باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم(ع) - ح١٩. وفيه: (فإن الحسين عليه السلام لما قتل عجت السماوات والأرض ومن عليهما والملائكة، فقالوا: يا ربنا ائذن لنا في هلاك الخلق حتى نجدهم عن جديد الأرض بما استحلوا حرمتك، وقتلوا صفوتك، فأوحى الله إليهم يا ملائكتي ويا سماواتي ويا أرضي =

* من معجزات المهدي وجود حَجَر نبي الله موسى بن عمران عنده، وبه ينبع الماء[1].

* إذا قام القائم قضى بين الناس بعلمه كقضاء داوود عليه السلام لا يسأل البينة[2].

* من أراد إدراك القائم فليقرأ المسبحات كلها قبل أن ينام[3].

اسكنوا، ثم كشف حجابا من الحجب فإذا خلفه محمد صلى الله عليه وآله واثنا عشر وصيا له عليهم السلام، وأخذ بيد فلان القائم من بينهم، فقال: يا ملائكتي ويا سماواتي ويا أرضي بهذا أنتصر لهذا - قالها ثلاث مرات). وفي رواية أخرى بسنده: (قال أبوعبدالله عليه السلام: لما كان من أمر الحسين عليه السلام ما كان، ضجت الملائكة إلى الله بالبكاء وقالت: يفعل هذا بالحسين صفيك وابن نبيك؟ قال: فأقام الله لهم ظل القائم عليه السلام وقال: بهذا أنتقم لهذا). انظر (٤٦٥/١) ك الحجة - باب مولد الحسين بن علي عليهما السلام - ح٦.

(١) انظر كتاب الكافي (٢٣١/١) ك الحجة - باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام - ح٣. وفيه: (إن القائم إذا قام بمكة وأراد أن يتوجه إلى الكوفة نادى مناديه: ألا لا يحمل أحد منكم طعاما ولا شرابا، ويحمل حجر موسى بن عمران، وهو وقر بعير، فلا ينزل منزلا إلا انبعث عين منه، فمن كان جائعا شبع، ومن كان ظامئا روي، فهو زادهم حتى ينزلوا النجف من ظهر الكوفة).

(٢) انظر كتاب الكافي (٥٠٩/١) ك الحجة - باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام - ح١٣. وفيه: (فكتبت أسأله عن القائم عليه السلام إذا قام بما يقضي، وأين مجلسه الذي يقضي فيه بين الناس؟.. فجاء الجواب: سألت عن القائم فإذا قام قضى بين الناس بعلمه كقضاء داوود عليه السلام لا يسأل البينة..).

(٣) انظر كتاب الكافي (٦٢٠/٢) ك فضل القرآن - باب فضل القرآن - ح٣. وفيه: (من قرأ المسبحات كلها قبل أن ينام لم يمت حتى يدرك القائم، وإن مات كان في جوار محمد النبي صلى الله عليه وآله) المسبحات من السور ما افتتح بسبح ويسبح.

* أول من يبايع القائم طائر يهبط عليه من المكان الذي تراءى الله فيه للخلق يوم أخذ عليهم الميثاق من ظهورهم[1].

* أول ما يُظهر القائم من العدل أن ينادي مناديه أن يسلِّم صاحب النافلة لصاحب الفريضة الحجر الأسود والطواف[2].

* من مهام القائم إرجاع البيت الحرام ومسجد الرسول ومسجد الكوفة إلى أساستها[3].

ومن المواضع التي خصها الكليني ببثِّ مرويات عقيدة المهدية والغيبة؛ كتاب الروضة، والذي يعتبر - مع كونه المجلد الثامن - رديفا للمجلدين الأولين لكتاب الكافي (الأصول)، حيث تعرض لها في عدة مواضع، منها على النحو التالي:

* أن الجاحد لصاحب الزمان كالجاحد لرسول الله صلى الله عليه وآله في أيامه[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨٥/٤) ك الحج - باب بدء الحجر والعلة في استلامه - ح٣. وفيه: (وذلك أنه لما أخذ من بني آدم من ظهورهم ذريتهم حين أخذ الله عليهم الميثاق في ذلك المكان، وفي ذلك المكان ترائى لهم، ومن ذلك المكان يهبط الطير على القائم (ع) فأول من يبايعه ذلك الطائر، وهو والله جبرئيل (ع) وإلى ذلك المقام يسند القائم ظهره وهو الحجة والدليل على القائم..).

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٢٧/٤) ك الحج - باب نوادر الطواف - ح١. وفيه: (أول ما يُظهر القائم من العدل أن ينادي مناديه: أن يسلم صاحب النافلة لصاحب الفريضة الحجر الأسود والطواف).

(٣) انظر كتاب الكافي (٤٥٣/٤) ك الحج - باب النوادر - ح١٦. وفيه: (إن القائم عليه السلام إذا قام رد البيت الحرام إلى أساسه، ومسجد الرسول إلى أساسه، ومسجد الكوفة إلى أساسه).

(٤) انظر كتاب الكافي الروضة (١٨/٨) ح٤. وفيه: (فقلت: يا ابن رسول الله قد أرمضني =

* أن المتمني من الشيعة لقاء المهدي بقوله: إن أدركت قائم آل محمد نصرته، حكمه كالمقارع معه بسيفه، والشهادة معه شهادتان[1].

* أن هنالك آيات كونية خاصة تقع قبل قيام المهدي، لم تقع منذ هبط آدم إلى الأرض[2].

* أن هنالك علامات حسية إذا حصلت خرج المهدي، وبدأ ببعض مهامه[3].

اختلاف الشيعة في مذاهبها فقال: يا جابر ألم أقفك على معنى اختلافهم من أين اختلفوا، ومن أي جهة تفرقوا؟ قلت: بلى يا ابن رسول الله قال: فلا تختلف إذا اختلفوا. يا جابر إن الجاحد لصاحب الزمان كالجاحد لرسول الله صلى الله عليه وآله في أيامه). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (١١/٢٣٦) و (مرآة العقول) (٢٥/٣٦).

(١) انظر كتاب الكافي الروضة (٨/٨١) ح٣٧. وفيه: (إن القائل منكم إذا قال: إن أدركت قائم آل محمد نصرته، كالمقارع معه بسيفه، والشهادة معه شهادتان). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (١١/٤٥٤) و (مرآة العقول) (٢٥/١٨٤-١٨٥).

(٢) انظر كتاب الكافي الروضة (٨/٢١٢) ح٢٥٨. وفيه: (آيتان تكونان قبل قيام القائم (ع) لم تكونا منذ هبط آدم إلى الأرض: تنكسف الشمس في النصف من شهر رمضان، والقمر في آخره. فقال رجل: يا ابن رسول الله تنكسف الشمس في آخر الشهر والقمر في النصف؟! فقال أبوجعفر (ع): إني أعلم ما تقول ولكنهما آيتان لم تكونا منذ هبط آدم (ع)). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (١٢/٢٨١) و (مرآة العقول) (٢٦/١٣١-١٣٢).

(٣) انظر كتاب الكافي الروضة (٨/٢٢٤-٢٢٥) ح٢٨٥. وفيه: (قلت لأبي عبدالله (ع): متى فرج شيعتكم؟ قال: فقال: إذا اختلف ولد العباس، ووهي سلطانهم، وطمع فيهم من لم يكن يطمع فيهم، وخلعت العرب أعنتها، ورفع كل ذي صيصية صيصيته، وظهر الشامي، وأقبل اليماني، وتحرك الحسني، وخرج صاحب هذا الأمر من المدينة إلى مكة بتراث رسول الله صلى الله عليه وآله..). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (١٢/٣٠٠-٣٠١) و(مرآة العقول) (٢٦/١٥٥-١٥٧).

* إذا قام المهدي عرض الإيمان على كل سني، فإن دخل حقيقة من غير تقية، وإلا ضرب عنقه، أو يعامل معاملة أهل الكتاب من اليهود والنصارى[1].

* من أراد تمني لقاء المهدي فليتمنه في عافية، لأنه مبعوث في آخر الزمان نقمة[2].

* كل راية ترفع قبل قيام المهدي فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله ﷻ[3].

* للمهدي أصحاب سيجتمعون معه عند ظهوره من كل البلدان، عِدتهم كعدة أهل بدر[4].

والعجيب في عقيدة المهدي مع كونها خرافية مصنوعة بشهادة المرويات الإمامية، وشهادة الروايات والوقائع التأريخية، إلا أن الكليني في هذه المرة حاول

(١) انظر كتاب الكافي الروضة (٢٢٧/٨) ح٢٨٨. وفيه: (إذا قام القائم عرض الإيمان على كل ناصب، فإن دخل فيه بحقيقة وإلا ضرب عنقه، أو يؤدي الجزية كما يؤديها اليوم أهل الذمة، ويشد على وسطه الهميان، ويخرجهم من الأمصار إلى السواد). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (٣٠٣/١٢) و (مرآة العقول) (١٦٠/٢٦).

(٢) انظر كتاب الكافي الروضة (٢٣٣/٨) ح٣٠٦. وفيه: (إذا تمنى أحدكم القائم فليتمنه في عافية، فإن الله بعث محمدا صلى الله عليه وآله رحمة، ويبعث القائم نقمة). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (٣١٥/١٢) ولم يعلق عليه المجلسي.

(٣) انظر كتاب الكافي الروضة (٢٩٥/٨) ح٤٥٢. وفيه: (كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله ﷻ). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (٤١٠/١٢-٤١١) و (مرآة العقول) (٣٣٥/٢٦).

(٤) انظر كتاب الكافي الروضة (٣١٣/٨) ح٤٨٧. وفيه: (وقوله تبارك وتعالى: (أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا) يعني أصحاب القائم الثلاثمائة والبضعة عشر رجلا.. قال: يجتمعون والله في ساعة واحدة قزع كقزع الخريف). وشرحه في (شرح أصول الكافي) (٤٣٧/١٢) و (مرآة العقول) (٤١٢/٢٦-٤١٣).

إقحام الآيات القرآنية في إثبات وجودها، وذلك بواسطة إيراده للمرويات المفسرة لما يريد الوصول إليه، وما يريد تقريره وتلبيسه على أتباعه، كما هي عادته في إثبات الإمامة، وتصريحه في تأويل وتحريف آيات القرآن. وقد أكثر من ذلك في بابين أحدهما في المجلد الأول[1]، والآخر في المجلد الثامن[2]. وكأني بها رسالة توحي بأهمية هذه العقيدة لبقاء هذا المذهب المخترع الذي يبحث عن أي دليل يتشبث به لتقرير عقائده وأصول دينه، حتى ولو أدى ذلك للتحريف والتلفيق. ولعلي أكتفي بسرد بعض الشواهد، وأحيل على مواضعها كما يلي:

أولا: أن المهدي مكتوب اسمه مع النبي ﷺ في التوراة والإنجيل[3].

ثانيا: أن خروج المهدي في آخر الزمان هو الساعة المذكورة في القرآن[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤١٢/١-٤٣٦) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٢) انظر كتاب الكافي الروضة المجلد الثامن في مواضع متفرقة سيأتي ذكر بعضها.

(٣) انظر كتاب الكافي (٤٢٩/١) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٨٣. وفيه: (ثم قال: " يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل " يعني النبي صلى الله عليه وآله والوصي والقائم " يأمرهم بالمعروف (إذا قام) وينهاهم عن المنكر ").

(٤) انظر كتاب الكافي (٤٣١/١) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٩٠. وفيه: (قوله: " حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شر مكانا وأضعف جندا "؟ قال: أما قوله: " حتى إذا رأوا ما يوعدون" فهو خروج القائم وهو الساعة، فسيعلمون ذلك اليوم وما نزل بهم من الله على يدي قائمه، فذلك قوله: " من هو شر مكانا (يعني عند القائم) وأضعف جندا " قلت: قوله: " ويزيد الله الذين اهتدوا هدى "؟ قال: يزيدهم ذلك اليوم هدى على هدى باتباعهم القائم حيث لا يجحدونه ولا ينكرونه).

ثالثا: أن اتِّباع المهدي سبب لحصول الهدى وزيادته من الله[1].

رابعا: أن القائم سيكون أكثر أتباعا من غيره زمن الرجعة، وفي يوم القيامة[2].

خامسا: أن ولاية المهدي هي نور الله، وهي لن تظهر على الأديان كلها إلا عند قيامه[3].

سادسا: أن عبَّاد الدنيا ليس لهم في دولة المهدي نصيب، لأن أتباعه عبَّاد للآخرة[4].

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٣٤/١) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٩١. وفيه: (قلت: " حتى إذا رأوا ما يوعدون فسيعلمون من أضعف ناصرا وأقل عددا " يعني بذلك القائم وأنصاره). قال المجلسي: (روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام... فأنزل الله: " حَتَّى إِذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ" يعني الموت والقيامة. " فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ ناصِراً وَأَقَلُّ عَدَداً" يعني فلانا وفلانا ومعاوية وعمرو بن العاص وأصحاب الضغائن من قريش، من أضعف ناصرا و أقل عددا، قالوا: فمتى يكون هذا؟ قال الله لمحمد: " قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً" قال: أجلا. " عالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ" يعني عليا المرتضى من رسول.... الخبر). انظر كتاب (مرآة العقول) (١٤٤/٥-١٤٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (٤٣٢/١) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٩١. وفيه: (قلت: " هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق " قال: هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيه، والولاية هي دين الحق، قلت: " ليظهره على الدين كله " قال: يظهره على جميع الأديان عند قيام القائم، قال: يقول الله: والله متم نوره " ولاية القائم).

(٤) انظر كتاب الكافي (٤٣٦/١) ك الحجة - باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية -
=

سابعا: أن خروج المهدي في آخر الزمان هو الحق الذي لابد أن يراه الخلق، وسيكون هنالك خسف ومسخ وقذف[1].

ثامنا: أن وعد الله المفعول والمتحقق هو خروج المهدي في آخر الزمان[2].

تاسعا: أن الحق الذي سيزهق الباطل سيكون عند خروج المهدي في آخر الزمان[3].

عاشرا: أن مطالبة بعض الخلق تأخير الموت أو العقوبة من الله سببه رغبتهم في تأخيره إلى زمن خروج المهدي[4].

ح٩٢. وفيه: (" ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب " قال: ليس له في دولة الحق مع القائم نصيب).

(١) انظر كتاب الكافي الروضة (٣٨١/٨) ح٥٧٥. وفيه: (" سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ".: (حتى يتبين لهم الحق) قال: خروج القائم هو الحق من عند الله ﷻ، يراه الخلق لا بد منه). وفي رواية أخرى قال: (خسف ومسخ وقذف، قال: قلت: حتى يتبين لهم؟ قال: دع ذا، ذاك قيام القائم). انظر كتاب الكافي الروضة (١٦٦/٨) ح١٨١.

(٢) انظر كتاب الكافي الروضة (٢٠٦/٨) ح٢٥٠. وفيه: (" فَإِذَا جَاء وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَّنَا أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلاَلَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَّفْعُولاً ".: (وكان وعدا مفعولا) قال: (خروج القائم عليه السلام).

(٣) انظر كتاب الكافي الروضة (٢٨٧/٨) ح٤٣٢. وفيه: (" وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ".: (وقل جاء الحق وزهق الباطل) قال: إذا قام القائم عليه السلام ذهبت دولة الباطل).

(٤) انظر كتاب الكافي الروضة (٣٣٠/٨) ح٥٠٦. وفيه: (والله لقد نزلت هذه الآية " ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكوة " إنما هي طاعة الإمام، وطلبوا =

ولا شك في أن كل من له أدنى إلمامة بعلم التفسير، سيتعجب من طريقة التلفيق والإقحام لهذه العقيدة في هذه الآيات التي هي بعيدة كل البعد عن ما تم الاستشهاد به عليها. بل إن (الحقيقة الظاهرة لكل قارئ أن هذه الآيات جميعاً - منفصلة ومتصلة - لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بوجود شخص اسمه (محمد بن الحسن العسكري) هو الإمام الحجة الغائب في سرداب سامراء، من آمن به نجا، ومن لا فلا. **إن شعوراً يجتاحني وأنا أكتب هذه السطور أن الوقوف عند هذه الآيات لمناقشتها من أجل الرد على الاحتجاج بها على الاعتقاد المذكور، نوع من العبث ينبغي أن يترفع عنه الإنسان، ذلك المخلوق الكريم الذي منحه الله تعالى العقل ليفكر به فيما يستحق التفكير. إن من الاستهانة بالعقل إلجاءه ليصغي إلى مثل هذا الهذيان. الذي إن دلَّ على شيء فإنما يدل على إفلاس صاحبه**

= القتال فلما كتب عليهم القتال مع الحسين (ع) قالوا: ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل، أرادوا تأخير ذلك إلى القائم (ع)).

قال الغفاري محقق الكافي: (مأخوذ من الآية السبعة والسبعين في سورة النساء، والآية الأربعة والأربعين في سورة إبراهيم). يعني هذا دليل جمع بين التحريف والتأويل، فالتحريف في الدمج بين الآيات في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا (٧٧)﴾ [النساء:٧٧] وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ (٤٤)﴾ [إبراهيم:٤٤] لتصبح جملة واحدة هي: ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾. والتأويل في تنزيل هذه الآيات على معان لا علاقة لها بها من قريب أو بعيد.

من أي دليل معتبر في كتاب الله تعالى يدل على ما يقول. وهو افتراء على الله واجتراء على مقامه جل وعلا، لا يستسيغه المؤمنون الجادون...)[1].

ختاما: هذا ما تيسر لي - حسب جهدي وطاقتي - البحثُ والتنقيبُ عنه في كتاب الكافي فيما يخص تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة والرجعة، حيث يمكنني بعد هذه الجولة أن أخلص إلى نتائج هامة قد لا يصل إليها القارئ من أول وهلة، منها أنه:

١. تمت الإشارة لهذه العقيدة فيما لا يقل عن (١٥٠) رواية، بعضها جاءت في أبواب خاصة بها، وبعضها الآخر في أبواب متفرقة.

٢. تمت الاستعانة بكثير من الآيات القرآنية التي تم بواسطة تحريف معانيها وتفسيرها تقرير هذه العقيدة.

٣. تمت الاستعانة ببعض الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ للتبشير بعودة المهدي المنتظر.

٤. تم التعرف على روايات تثبت ذكر المهدي المنتظر في التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم. وأن اسمه مكتوب مع النبي ﷺ في التوراة والإنجيل.

٥. تمت الاستعانة بشهادة الملائكة وشهادة الخضر على وجود المهدي المنتظر.

٦. تم الاطلاع على خلاف قوي بين أتباع المهدي في حقيقة وجوده وعدمه.

٧. تم التعرف على روايات تؤكد عدم وجود خلف للحسن العسكري يسمى

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدليمي ص(٤٠٢). ثم قال: (ولكن سأطيل من حبل النقاش، وأطبق المنهج القرآني - الذي ألزمت نفسي بتطبيقه - على هذه الآيات، وعلاقتها بهذه العقيدة). ثم شرع في ذلك، فراجعه في محله.

محمدا. وأن قضية إثبات هذا الخلف لم تحسم بين أتباع الأئمة أنفسهم، وأن السبيل الوحيد لإثباتها هي الرقاع التي كانت تصلهم عبر سفراء المهدي ووكلائه.

٨. تم التعرف على بعض صفات المهدي الشخصية، وما يجب تجاهها على أتباعه.

٩. تمت معرفة الوقت الذي ولد فيه المهدي، والوقت الذي بدأت فيه غيبته.

١٠. تمت معرفة بعض الأسباب والأساليب الملفقة والمخترعة لتبرير غياب المهدي.

١١. تم الاطلاع على بعض أساليب ترويج هذه العقيدة بين أتباع المهدي.

١٢. تم التأكد من حصول الحيرة لأتباع المهدي عند غيبته الأولى، والشك والتردد من قبلهم ومن بعض سفرائه عند غيبته الكبرى.

١٣. تم التعرف على بعض أسماء المهدي، وبعض أهم أعماله التي يقوم بها إذا رجع في آخر الزمان، كإرجاع البيت الحرام ومسجد الرسول إلى أساستها. وأنه مع كونه سيملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلما وجورا، إلا أنه سيختبر أهل السنة في إيمانهم وسيكثر من القتل والتعذيب والانتقام، لأنه مرسولٌ ليكون نقمة، وليس رحمة.

١٤. تم الاطلاع على روايات تحاول التركيز على اتصاف المهدي ببعض المعجزات التي تعتبر إحدى علامات معرفته. وأن له بالإضافة إليها بعض صفات الأنبياء.

١٥. تمت معرفة طريقة التخطيط لتحديد وتقسيم فترة الغيبة إلى فترتين؛ قصيرة وطويلة والتحذير من إنكار حصولها، وأن القصيرة محددة بزمن معين، ولا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، وفيها يتردد إلى أهله. ولها نواب معينون

يتولون عن المهدي الغائب مقابلة الاتباع وأخذ الأموال منهم. بينما الطويلة غير محددة بزمن معين، بل هي خاضعة لعقيدة البداء، ولا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه فقط، ولها وكلاء وسفراء كثيرون يتولون بواسطة المكاتبات والرقاع أخذ الأموال من أتباعه، والإجابة عن تساؤلاتهم.

١٦. تم التعرف على بعض العلامات الممهدة لخروجه، ومن أهمها اختلاف أتباعه فيما بينهم، وتسمية بعضهم لبعض بالكذابين. بالإضافة للآيات الكونية الخاصة التي لم تقع منذ هبط آدم إلى الأرض، حيث ستقع قبل قيامه.

١٧. تم التعرف على بعض وسائل ترسيخ هذه العقيدة؛ كالتهويل من جحد وجود المهدي المنتظر، أو التحذير من الحديث في تحديد موعد خروجه، وكراهية ذلك، مع بيان سبب الكراهة، وبيان الأجر المترتب على التصديق بذلك، والحيلولة دون إعمال العقول للتفكير في ذلك.

١٨. تمت معرفة عقيدة أتباع المهدي تجاه أي حكومات قائمة قبل خروج المهدي، وأنها كلها حكومات طاغوتية باطلة. وأنه إذا قام سيقضي بين الناس بعلمه كقضاء داوود عليه السلام لا يسأل البينة.

بهذه الأساليب قرر الكليني عقيدة المهدية والغيبة والرجعة في كتابه الكافي، والتي تحتاج إلى مؤلفات مستقلة لجمعها والرد عليها وتفنيدها ونقدها بما يوافق الحق والشرع والعقل. وحيث أن هذا البحث ليس متخصصا في ذلك؛ فسأقتصر - حسب رؤيتي واجتهادي بالإضافة لما ورد في ثنايا هذا المبحث وحواشيه - على أهم النقودات الموجهة لها في المبحث التالي.



المبحث الرابع
نقد تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة

إن أول ما يمكن البدء به في هذا المبحث هو القاعدة التي قررها بعض أهل العلم بقولهم: (ثَبِّتِ العَرْشَ ثُمَّ انْقُشْ)[1]، وقصدي من ذلك **إثبات ولادة محمد بن الحسن العسكري** ليتسنى لكل باحث مناقشة جميع ما تعلق بهذه الشخصية، وما تقرر بسبب وجودها من عقائد، فإذا لم يثبت وجودها، فَلِم تُضَيَّع أوقات، وتسوَّد صفحات في مجادلة الإمامية حول أسطورة وهمية، قعّد لها الكليني بمروياته عنها في كتابه الكافي. كما قال أبو المحاسن الواسطي: (إنهم ينسبون إلى الحسن العسكري ولداً يسمونه محمداً، ويلقبونه بـ(المهدي) وبـ(المنتظر) وبـ(القاهر) وبـ(صاحب الزمان)، وإذا ذكر قاموا له. **وهذا كذب من وجوه:** الأول: أن أهل التاريخ جميعا... مجمعون على أن الحسن العسكري مات لا عقب له ولا نسل... الخامس: أن الرافضة على سبع فرق في هذا المسمى المهدي، ويخالفون هؤلاء هؤلاء - ثم ذكر هذه الفرق، ثم قال: - **وكلهم أقرب للقبول!!**

---

(١) هذا مثل سائر يُقال عند كثرة الدعاوى التي لا تستند إلى دليل واضح ولا إلى حجة بينة، فيُقال للخصم: ثبت العرش ثم انقش. ومعناه أنك تحتاج قبل النقش أن يكون العرش ثابتا، فلو نقشت العرش وهو غير ثابت فقد يسقط أو يتحطم ويذهب نقشك هباء وهذا يستعمل كثيرا في المناظرات والردود ونحوها، حينما يستدل الخصم بدليل ثم يبني عليه التحليل أو التحريم أو غيرها لمسألة ما، وهذا الدليل الذي يستند إليه دليل باطل لا يصح فيقال له، ثبت دليلك الذي تستند إليه أولا ثم ابن الأحكام عليه.

لأنهم يدَّعون البقاء لمعدوم كل فرق المسلمين تخالف في خلقه، فكيف ببقائه؟! فكيف ببلوغه؟! فكيف برشده؟! فكيف بإيمانه؟! فكيف بإمامته؟! فكيف بعصمته؟! فكيف بمهديته؟! وهم لا يقدرون على إثبات واحدة منها على فرقهم، فكيف يقدرون على الإثبات علينا؟! وحينئذ فيسقط كل فرقة بتناقض الأخرى!)(١).

---

(١) انظر كتاب (المناظرة بين أهل السنة والرافضة) ص(٢٣٥-٢٤٠) لأبي المحاسن الواسطي الشافعي المعروف بالطفيلي، أحد علماء العراق في القرن التاسع الهجري. ط مكتبة الرضوان بمصر، تحقيق ودراسة: الدكتور خالد بن عبدالعزيز الجناحي. يقول الدكتور أحمد الكاتب: (لسنا بحاجة لمناقشة الاستدلال بالقرآن الكريم، أو الأحاديث العامة التي تتحدث عن (المهدي) أو (القائم) من دون تحديد هوية ذلك الشخص.. فإن هدف دراستنا ليس نفي مبدأ خروج المهدي في المستقبل من الأساس.. وإنما نهدف إلى القول أن شخصاً باسم (محمد بن الحسن العسكري) لم يولد، ولم يوجد بعد؛ وبالتالي فإن تلك الآيات أو الأحاديث العامة لا تثبت ولادة ذلك الإنسان أو وجوده، بالرغم من إمكانية المناقشة في دلالة الآيات الكريمة على الموضوع. أما الروايات الواردة حول (الغيبة) و(الغائب) فهي أيضا لا تتحدث عن (غائبٍ) بالتحديد.. ولا تذكر اسم (محمد بن الحسن العسكري) ولا تشير إلى غيبته بالخصوص..؛ وبالتالي فإنها لا يمكن أن تشكل دليلا على (غيبة الحجة بن الحسن) لأنه لم يولد بعد.. ولم يغب.. وهي لا تتحدث عن أمر قبل وقوعه حتى يكون ذلك إعجازاً ودليلا على صحة الغيبة، كما قال الشيخ الصدوق. ولا توجد في تلك الروايات أية دلالة على ما ذهب إليه المتكلمون، لأنها لم تتضمن الإخبار بالشيء قبل كونه، كما قال الشيخ الطوسي، ولم يحصل أي إخبار مسبق من جهة علام الغيوب.. وذلك لأن تلك الروايات كانت موجودة من قبل وتتحدث عن أشخاص آخرين كانوا موجودين فعلا، وادعيت لهم المهدوية وغابوا في الشعاب والجبال والسجون كمحمد بن الحنفية ومحمد بن عبدالله بن الحسن (ذي النفس الزكية) والإمام =

=

موسى الكاظم (ع) وقد حدث في ظل غيبتهم أن تفرق شيعتهم واختلفوا واحتاروا.. وقد صنع أصحابهم تلك الروايات من وحي الواقع ولأهداف خاصة، وبالذات الشيعة الواقفية الذين كانوا يؤمنون بقوة بمهدوية الإمام الكاظم، ولما اعتقله الرشيد قالوا بغيبته، ولما توفي الإمام رفضوا الاعتراف بوفاته، وادعوا هروبه من السجن، وغيبته غيبة كبرى لا يُرى فيها، واعتبروا مرحلة السجن غيبة صغرى. وقد كانت الغيبة الكبرى أطول من الغيبة الصغرى، لأنها امتدت وامتدت بلا حدود. وكان الواقفية قد استعاروا أحاديث الغيبة ممن سبقهم من الحركات المهدوية وطبقوها على الإمام الكاظم. وإذا توقفنا عند الرواية التي يذكرها النعماني حول الغيبة، والتي يقول عنها: لو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث لكان فيها كفاية لمن تأملها؛ لوجدنا أنها تتحدث عن الوفاة والقتل والذهاب لإمام موجود ومعروف سابقا.. بينما يحتاج هو (أي النعماني) أن يثبت وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أولاً حتى يستطيع أن ينسب إليه تلك الأفعال لاحقاً. لقد كان المتكلمون في البداية (في القرن الثالث الهجري) يحاولون إثبات صحة فرضية (وجود الإمام الثاني عشر ابن الحسن) ولم يكونوا يتحدثون عن (المهدي والمهدوية) إذ أنهم كانوا بحاجة إلى إثبات وجود العرش قبل إثبات النقش.. ولكن الأزمة التي وقعوا فيها بعد القول بوجود (ابن الحسن) وهي: (عدم ظهور الإمام للقيام بمهمات الإمامة) دفعتهم إلى البحث والتنقيب في تراث الفرق الشيعية القديمة كالكيسانية والواقفية، والتفتيش عن مخرج للأزمة والحيرة، ووجدوا في أحاديث المهدوية القديمة أفضل حل للخروج من أزمة عدم الظهور، ودليلاً جديداً على إثبات فرضية (وجود ابن الحسن) في نفس الوقت. ومن هنا فقد تطورت الفرضية التي كانت مهتمة بإثبات (وجود الإمام الثاني عشر) إلى الحديث عن (مهدويته)، وأصبح الحديث يدور حول (وجود الإمام المهدي الحجة ابن الحسن العسكري) وذلك انطلاقا من حالة الفراغ والغيبة وعدم المشاهدة، والاستنتاج منها: أن الشخص المفترض أنه الإمام والذي لا يُشاهد: هو المهدي صاحب الغيبة، وأن سبب عدم مشاهدته هو: الغيبة! وإذا كان يصح الاستدلال بتلك الروايات على مهدوية الأئمة السابقين المعروفين الذين غابوا في =

بل إن ثقة الإسلام الكليني قرر ذلك بنفسه، فلا حاجة لنقد ما رواه بخلاف ذلك، ما دام أنه قد أقرَّ بذلك، حيث روى عن أبي بكر الفهفكي قال: كتب إلي أبو الحسن عليه السلام: (أبو محمد ابني أنصح آل محمد غريزة، وأوثقهم حجة، وهو الأكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عرى الإمامة وأحكامها، فما كنت سائلي فسله عنه، فعنده ما يحتاج إليه)[1].

=

السجون أو الشعاب أو في سائر أنحاء الأرض، فإنه لا يمكن الاستدلال بها على صحة فرضية (وجود ابن الحسن).. وذلك لأن وجوده كان موضع شك واختلاف بين أصحاب الإمام الحسن العسكري، وأن عملية الاستدلال بها على (مهدوية ابن الحسن) بحاجة أولا إلى الاستدلال على وجوده وإثبات ذلك قبل الحديث عن إمامته ومهدويته وغيبته وما إلى ذلك. وأن الاستدلال بالغيبة على الوجود، بدون إثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول: (إن الماء لا رائحة له ولا لون) ونحن لا نشم رائحة ولا نرى لونا في هذا الإناء.. إذن فإن فيه ماء! إذا كان ذلك لا يجوز إلا بعد إثبات وجود شيء سائل في الإناء ثم القول: إن هذا السائل ليس له لون ولا رائحة.. فإذن هو ماء، فإن عملية إثبات وجود (ابن الحسن) كذلك تحتاج أولا إلى إثبات وجوده وإمامته ومهدويته.. ثم إثبات غيبته، لا أن يتم عكس الاستدلال، فيُتخذ من المجهول والعدم و(الغيبة) دليلا على إثبات الوجود والإمامة والمهدوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!. إذن فلا يمكن في الحقيقة الاستدلال بأحاديث (الغيبة) العامة والغامضة والضعيفة على إثبات وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري). انظر كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) ص(١٩٧-١٩٩) ط دار الجديد - لندن.

(١) انظر كتاب الكافي (٣٢٧/١-٣٢٨) ك الحجة باب (الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام) - ح١١. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب أنه من أوضح الأدلة على التناقضات التي يوردها الكليني في كتابه الكافي، إذ بينما يورد فيه روايات تدل على أن عليا الهادي أبا الحسن الثالث، والد الحسن العسكري، ووالد أبي جعفر محمد، قد قرر أن الإمامة من =

فأبو محمد هذا هو الحسن (العسكري)، وهو الإمام الحادي عشر ترتيبا بين أئمة الاثني عشرية. ووالده هو أبو الحسن الثالث علي (الهادي) بن محمد (الجواد) بن علي (الرضا) بن موسى (الكاظم) بن جعفر (الصادق) بن محمد (الباقر) بن علي (زين العابدين) بن الحسين (الشهيد) بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، **وكون عرى الإمامة تنتهي عنده، فهذا دليل على عدم وجود خلف له**[1][2].

=

بعده للأكبر من ولده - يعني محمدا -، إذ به يورد روايات أخرى بعد وفاة محمد بغير بواسطتها هذا التقرير، ويعهد بالإمامة إلى الحسن، ثم يؤكد على ذلك بعقيدة البداء ليخرج من هذا المأزق الواضح والفاضح. وهذا يعني: إما أن كتاب الكافي قد تعرض للزيادة والتحريف على غير يد مؤلفه، وإما أن مؤلفه حاطب ليل يجمع الغث والسمين ولا يفتش ولا ينقح، وإما أنه قصد الجمع بهذه الطريقة لعلمه بمدى الجهل الذي يعيشه أتباع هذا المذهب، وكونهم لا يقرأون مصادر دينهم، بل يعيشون على الأماني والخرافات. وإذا قرأو هذه الكتب؛ فإنهم لا يفهمونها، لأنها صعبة مستصعبة. ولذا فهم يفوضون علماءهم وأصحاب ولاية الفقيه ليكونوا مراجع لهم في فهمها وتفسيرها. وهذا أمر ليس بغريب على صانعي مذهب التشيع، ولكن العجيب أن يتقبل ذلك أصحاب العقول السوية من أتباع هذا المذهب، ويسيروا في ركاب الكليني وأشباهه ليقودهم إلى الهاوية وهم ينظرون.

(١) يقول آية الله البرقعي: (وفي هذا الباب الخبر الحادي عشر يبطل المذهب الاثني عشري، لأن الإمام العاشر قال: تنتهي سلسلة الإمامة بأبي محمد، وإليه تنتهي عرى الإمامة وأحكامها). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٤٧). قلت: ومن الموافقات العجيبة حمل هذه الرواية التي تُنهي مذهب الاثني عشرية بأحد عشر إماما للرقم (١١)، وفي الباب رقم (١١) من أبواب الإشارة والنص إلى الأئمة. فسبحان الله.

(٢) وكعادتي شارحي الكافي (المازندراني والمجلسي) التي عُرفت عنهما فيما يتعلق بأي شيء

=

ولكن مع ذلك، وتمشيا مع متطلبات البحث العلمي في النقد والمناقشة، سأجتهد في إضافة بعض النقودات التي تتعلق بهذه العقيدة من خلال ما قرأته حولها، فأقول مستعينا بالله[1]:

النقد الثاني: وهو وإن كان نقدا معتادا في أهم عقائد الإمامية، لكنه يبقى النقد الأهم كذلك؛ ذلك أن عقيدة يبنى عليها هذا المذهب، وببطلانها يبطل، لا بد كحد أدنى أن يكون لها مستند من كتاب الله تعالى يسندها ويؤيدها كما هو الحال في جميع أصول عقائد أهل الإسلام. ولذا فأين في كتاب الله نجد اسم المهدي ووصفه؟! وأين نجد غيبته ورجعته؟! وأين نجد أعماله ومهامه التي سيقوم بها عند رجعته؟!.. إلى آخره من الأسئلة والتساؤلات التي تجعل كل باحث عن الحق، أو باحث في عقائد دين الإمامية يتساءل فيقول: أليس في أتباع دين الكليني أحد يفكر ويتأمل، يقف مع نفسه ويتساءل، يبحث ويقرأ ما ألفه بعض

صريح لا يحتمل التأويل وينقض خرافات هذا المذهب، وأنهما يغفلانه من غير تعليق أو شرح؛ أهملا التعليق على لفظة: (وإليه ينتهي)، وشرحوا لفظة: (عرى الإمامة). نسأل الله الثبات على دينه. انظر (شرح أصول الكافي) (٢٢٣/٤) و (مرآة العقول) (٣٩١/٣-٣٩٢).

(١) ومما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بالمرويات الواردة في كتاب الكافي تحديدا، والمتعلقة بالإمام الثاني عشر الغائب، أنني قد استفدت من كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر)، ويقع في قرابة ٢٢٠ صفحة للباحث المتخصص في نقدها؛ ناصح عبدالرحمن، ومثله كتاب (كسر الصنم) لأبي الفضل البرقعي. وأما فيما يتعلق بنقض أدلة فكرة المهدية والغيبة القرآنية والعقلية؛ فقد استفدت من كتاب الدكتور طه الدليمي: (المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل)، وإن لم أشر إلى أي منها في كل موضع نقد.

بني قومه من نقد هذه العقيدة، ونسفها من أساسها[1]. لكن الأمر يبدو لي كما قال الأول:

ما مشكل أن القيود تكونُ غلَّ الأرجلِ إنَّ القيودَ على العقولِ فذاك كلُّ المشكلِ[2]

فإن قيل: هنالك أدلة من القرآن ذكرها الكليني وغيره كأدلة على بعض ما يتعلق بالمهدي وغيبته ورجعته؟

فيقال: إن هذه الآيات القرآنية على فرض الاستئناس بها على هذه العقيدة؛ فإنها تخلو من الدلالة الصريحة المعهودة في آيات القرآن الدالة على مسائل العقيدة، بل جزم بعض الباحثين بعدم وجود آية واحدة صريحة يمكن اعتبارها نصاً قاطعاً في الموضوع. (لقد اخترع الإمامية الاثني عشرية هذه العقيدة أولاً، ثم أقحموها بعد ذلك إقحاماً في هذه الآيات التي لا علاقة لها بها. بينما المفروض أن تنطق آيات الكتاب نصاً بما يجب من اعتقاد، ثم يعتقد به الإنسان بعد ذلك. وهذا المطلوب غير متحصل قطعاً. فإن من المقطوع به أننا لو عرضنا هذه الآيات جميعاً على أي شخص لم يكن قد سمع من قبل بموضوع (المهدي الغائب الإمام

---

(١) كما فعل أحمد الكاتب كناقد متخصص في عقيدة الإمامة في كتابه (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، أو كما فعل كناقد عام لعقائد الشيعة أحمد الكسروي في كتابه (التشيع والشيعة)، أو كما فعل آية الله البرقعي كناقد متخصص لكتاب الأصول من الكافي في كتابه (كسر الصنم)، وغيرهم ممن سلكوا طريق الصحوة والتصحيح لمسار هذا المذهب.

(٢) انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) لموسى جار الله ص(٢٣٢) - نشر أكاديمي لاهور - باكستان.

الحجة)؛ فإنه لن يستنتج أبداً منها هذا المعنى مهما تفكر فيها، وأطال التفكير، ولو استنفذ عمره كله. مع أن آيات العقائد الكبرى لا تحتاج إلى أدنى تفكير في دلالتها على تلك العقائد. وهذا يكفي لنسف عقيدة (المهدي المنتظر) من الأساس)[1].

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) ص(٤٠٣) للدليمي، وقد استطرد الدكتور حفظه الله فيما يتعلق بنقض الدليل القرآني، وكان مما قال: (من شروط الأصول الاعتقادية التكرار، أي أن تأتي مصرحاً بها في كثير من الآيات القرآنية، وهذا الشرط مفقود. وأيضا: كل آية متشابهة - كما سبق بيانه - تتعلق بالأصول لابد أن يكون لها في القرآن من المحكم ما ترجع إليه يزيل اشتباهها، ويرفع احتمالها. والاعتقاد بـ(المهدي الغائب) على الصورة التي يعتقدها الإمامية الاثنى عشرية من ضروريات الاعتقاد الذي يكفر منكره أو جاحده. فلا بد من وجود (أم) لما تشابه من آياته المتعلقة به، وإلا كان القول به اتباعاً للمتشابه وهو فعل الزائغين. وهذا الشرط مفقود. فإن الآيات المذكورة لا هي محكمات يصح اعتمادها في الباب، ولا لها من المحكمات (أم) تحدد معناها ونرجع بها إليها. فالاعتقاد المبني عليها باطل وزيغ عن الصراط المستقيم. وأيضا: إن القول بـ(المهدي) من خلال الآيات غايته أن يكون بالاستنباط وليس بالنص. والاستنباط غير معتبر في الأصول. وأيضا: ليس في القرآن كله أدلة إثبات عقلية على هذه العقيدة. وأيضا: ليس في القرآن كله آية واحدة تنص على الأمر بالإيمان بـ(المهدي المنتظر)، لا عموماً بلا تحديد، ولا خصوصاً بـ(محمد بن الحسن العسكري). كما أنه لا توجد آية واحدة تنص على النهي والتحذير من الكفر به وهو ما يتناقض مع شأن القرآن في الحديث عن أصول الاعتقاد. وأيضا: هذه الآيات يمكن لجميع الطوائف الإمامية الاحتجاج بها كل طائفة على مهديها الخاص بها، لأنها لا تحدد هوية المهدي المزعوم. وغاية ما يمكن حملها عليه هو (مهدي) عام لا يختص بطائفة دون أخرى. فلا نصيب إذن للإمامية الاثنى عشرية في هذه الآيات كي يثبتوا به صحة الأصل الذي قامت عليه طائفتهم وعقيدتهم التي امتازوا بها). انظر نفس المصدر ص(٤٠٣-٤٠٤).

النقد الثالث: جميع الروايات التاريخية التي تتحدث عن مولد المهدي وصفاته وغيبته والمعجزات المتعلقة به، وكذلك الروايات المنسوبة إلى الأئمة التي نقلها الكليني وغيره، كلها منقولة عن رجال مجروحين، ومثبت جرحهم في المصادر الرجالية المعتمدة لدى الاثني عشرية[1]. ومن ذلك ما قرره آية الله

---

(١) يقول الأستاذ أحمد الكاتب: (اعتقد أن القاريء العادي لا يحتاج إلى أن يتجشم عناء درس علم الرواية والدراية حتى يقيّم تلك الروايات التاريخية الواردة حول مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أو أن يكون من العلماء المختصين في التاريخ.. فإن المؤلفين الذين أوردوا تلك الروايات في كتبهم أراحوا أنفسهم من تهمة الاعتماد على هكذا روايات ضعيفة، وقالوا في البداية: إننا نثبت وجود (الإمام الثاني عشر) بالطرق الفلسفية العقلية الاعتبارية النظرية، ولسنا بحاجة إلى الروايات التاريخية، وإنما نأتي بها من باب الاسناد والتعضيد والتأييد، وألقوا عن أنفسهم عبأ المناقشة العلمية لتلك الروايات والتأكد من سندها والنظر إلى متنها. واعتقد أنهم كانوا يوردونها من باب (الغريق يتشبث بكل قشة)، وإلا فإنهم أعرف الناس بضعفها وهزالها.. ولو كانت فرقة أخرى تستشهد بهكذا روايات على وجود أئمة لها أو أشخاص من البشر.. لسخروا منها واستهزأوا بعقولها واتهموها بمخالفة المنطق والعقل والظاهر.... إن من يطلع على التراث الشيعي العلمي الضخم في مجال الرواية والدراية، ويرى اعتناء العلماء - منذ القرون الأولى - بتقييم الرواة ودراسة الأحاديث وغربلتها وتمييز القوي من الضعيف.. يدرك مدى الأهمية التي يوليها العلماء الشيعة لبناء الأحكام الشرعية على أسس علمية متينة، وعدم قبولهم بجواز بناء مسائل الدين على الأوهام والفرضيات والإشاعات والأساطير. ولكن المراقب المحايد يصاب بالدهشة لإهمال العلماء طوال التاريخ لدراسة الروايات التاريخية الواردة حول إثبات ولادة ووجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) واعتمادهم في ذلك على قاعدة ما أنزل الله بها من سلطان تقول: (الضعيف يقوي بعضه بعضا) واعتبار مسألة الولادة والوجود أمرا مفروغا منه مسَلّماً لا يحتاج إلى مراجعة أو نقاش.. وهذا ما أدى بهم إلى ترديد تلك الروايات بلا تمعن ولا تفكير.. تماما =

البرقعي في بداية تعليقه على باب: (مولد الصاحب ﷺ) بقوله: (روى الكليني في هذا الباب واحدا وثلاثين حديثاً، وعدَّ العلامة المجلسي اثنين وعشرين منها بين ضعيف ومجهول، وجمع الكليني هذه الأخبار لإثبات ولادة الإمام ووجوده. مع أن رواة هذه الأخبار على الأكثر مجهولو الأحوال ومجهولو الهوية وضعاف، ولا يثبت شيء بقول هؤلاء)[1].

وهنا أشير إشارة يسيرة لعلها تنهي الجدل الحاصل حول الاستدلال بالأدلة الروائية، وتحدد الأدلة التي يمكن للباحث الانطلاق منها عند حاجته لنقد هذه العقيدة. وسبب هذه الإشارة أمران:

الأمر الأول: أن كبار علماء الإمامية الاثني عشرية قديماً وحديثاً كالمفيد والمرتضى والطوسي لا يعولون على هذه الأدلة الروائية، بل يصرحون بأن الدليل

كما كان يفعل غلاة الإخباريين. ومن المعروف أن الإخباريين الأوائل كانوا يتلقفون كل رواية بلا دراسة ولا تمحيص.. ثم تطوروا فأخذوا يميزون بين الروايات. ثم ولدت الحركة الأصولية التي راحت تقسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وقوي وضعيف.. إلا أن هذا التطور لم يشمل الروايات التاريخية الواردة حول موضوع (ولادة الإمام الثاني عشر)..).

انظر كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) ص(٢٠٨-٢٠٩).

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٣١٨). وقد ناقش أحمد الكاتب الأدلة النقلية كثيراً - سواء كانت نقلاً روائياً أم نقلاً تاريخياً - وأثبت أنها مختلقة من أوجه كثيرة منها: ضعف أسانيدها، وقد قام بتحقيقها رواية رواية فتبين له أن أسانيدها مبنية على رجال مجروحين مضعفين في كتب رجال الطائفة الاثنى عشرية. ومنها: اختلافها فيما بينها اختلافاً فاحشاً، وتناقضها مع بعضها، أو مع مقررات المذهب، أو مع ثوابت الدين. انظر كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) ص(١٩٧-٢٣٤).

المعتمد على وجود (المهدي بن الحسن العسكري) هو الدليل العقلي[1].

الأمر الثاني: أن الكليني قد اعتمد في كتابه الكافي على الأدلة الروائية. فإذا تم إبطال هذا الركن الذي اعتمد عليه، فإنه لن يكون لكل ما ورد في كتابه من روايات حجة، ولم يكن للاستدلال بها فائدة.

يقول الدليمي: (يشتط الإمامية - لا سيما الأصوليين منهم - كثيراً ويغمطون الحق ويظلمون الحقيقة، حين يقررون في أصولهم صراحة أن الأساس في إثبات العقائد إنما هو النظر العقلي وليس النصوص الدينية (الآيات والروايات). وفي الوقت نفسه يرهقون أنفسهم ويشغلون غيرهم وهم يحاولون عبثاً إثبات عقائدهم عن طريق الاحتجاج بهذه النصوص الدينية.

فإما أن يكون النظر العقلي هو المعتمد؛ فلا معنى للاحتجاج بالنصوص الدينية. وإما أن تكون هذه النصوص هي المعتمدة؛ فلا يصح ما قرروه في أصولهم من اعتماد النظر العقلي دون غيره. وبما أن هذا مقرر ومصرح به عندهم، فإقحامهم للآيات والروايات في مجال الاحتجاج لا وجه له سوى اللجاج والجدل.

إذن استشهاد الإمامية بالنصوص الدينية لإثبات (المهدي المنتظر)... لا معنى له، ولا حجة فيه من الأساس طبقاً لقواعدهم الأصولية. إنَّ عليهم أن يقلعوا عن هذا الفعل، ويوفروا جهدهم للنظر العقلي الذي يدّعون أنه الأُصل المعتمد في إثبات العقائد. وعلينا أن ننتبه إلى هذه المغالطة فنشطب - ومن البداية -

---

(١) انظر بتصرف وزيادة يسيرة كتاب (المنهج القرآني الفاصل..) للدكتور طه الدليمي ص(٤٠٩).

على جميع النصوص التي يحتجون بها. لأنها غير معتبرة عندهم قبل غيرهم. فما الداعي لصرف الجهود وحرقها في غير ميدانها؟!)[1].

ونظرا لوجود النقد المتخصص لمرويات الكليني حول عقيدة المهدية والغيبة؛ فإنه من باب عدم التطويل في نقد كل رواية منها رأيت الاكتفاء بالنقودات الأساسية الثلاثة التي ذكرتها، وكذا الحقائق التي أشرت إليها في المبحث الأول، ثم سأضيف إليها بعض النقودات الهامة التي جمعتها من بعض المصادر، ومن كتاب الباحث ناصح عبدالرحمن أمين (إسراء مع الإمام الثاني عشر)، وأحيل القارئ الكريم إليه في بقية النقودات التي تخص هذه العقيدة[2].

---

(١) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل..) ص(٤٠٧-٤٠٨). ثم شرع حفظه الله بعدها في نقض الدليل العقلي على عقيدة المهدي المنتظر بأسلوب سهل ومختصر ورائع وقوي في الوقت نفسه، ختمه بقوله: (وهكذا يتبين أن موضوع (المهدي) الاثني عشري خارج عن دليلي العقل والنقل. والعجيب أن الإمامية يتناقضون غاية التناقض حين يشترطون النظر العقلي القطعي، ثم هم يحتجون بالنصوص المتشابهة الظنية، وأن قواعدهم ترفض النصوص الدينية -قطعيها وظنيها- ثم هم يتركون هذا كله ليحتجوا بالأكاذيب والموضوعات!!). ثم عرَّج على نبذة من رحلة الأستاذ أحمد الكاتب مع المهدي المنتظر، ولخص بتصرف في عشر نقاط بعض ما جاء في الكتاب من اعتراضات وطعنات وجهها الكاتب إلى هذه النظرية) ص(٤٠٩-٤٣٢).

(٢) حيث قسم طريقة المناقشة لهذه المرويات إلى ثمانية مراحل هي: المرحلة الأولى: الإمام الثاني عشر لا يرى جسمه ص(٢٤). المرحلة الثانية: الإمام الثاني عشر ولعبة الظهور والاختفاء ص(٤٨). المرحلة الثالثة: لماذا غاب الإمام الثاني عشر ص(٦١). المرحلة الرابعة: إنه بين أظهرنا بالقياس ص(٩٩). المرحلة الخامسة: علامات خروج الإمام الثاني عشر ص(١١٤). المرحلة السادسة: لماذا يظهر الإمام الثاني عشر ص(١١٩). المرحلة =

النقد الرابع: كيف يقال إن المهدي المنتظر قد تقرر وجوده، وتقررت غيبته على ألسنة الأئمة السابقين بروايات الكليني، ثم تأتي روايات أخرى عند الكليني تثبت أن أتباعه وقعوا في حيرة من وجوده، وكذا حيرة من غيبته بعد وفاة والده الحسن العسكري. إن هذا التصرف في الروايات والتلفيق فيها لدرجة التناقض، يدل على اختراع هذه العقيدة.

النقد الخامس: على فرض صحة الرواية الملفقة التي ذكرت نائبين من نواب المهدي المختفي، وفرض التسليم بها كنص من نصوص المعصومين، فماذا بشأن بقية النواب الأربعة، هل هناك نصوص تفوضهم بالنيابة؟ وإذا كان كذلك؛ فلماذا حصل الخلاف فيما بينهم، وحرص كل واحد منهم على تولي هذه النيابة؟ ولماذا خرجت التوقيعات والرقاع بلعن بعضهم، وترشيح بعضهم؟ وكيف استطاع بقيتهم استلام هذه النيابة، ونقلها من النائب الثالث إلى الرابع؟ أليس في أتباع الكليني أصحاب عقول يفكرون؟.

النقد السادس: إذا سلمنا جدلا بوجود المهدي وحياته حتى خروجه في آخر

السابعة: الإمام الثاني عشر والإسلام ص(١٤٨). المرحلة الثامنة: الإمام الثاني عشر والمستجدات ص(١٧٠). وتطرق ضمن هذه المراحل إلى نقودات عدة منها: - من الذي يثبت وجود المهدي، ولماذا - لماذا لا يرى جسمه - هل تحققت شروط الحجة في الغائب - أين الإمام في القرآن - لماذا يخاف القتل مع وجود الأتباع - أين الشبه بين يوسف والمهدي - أين الآيات من القرآن الدالة على غيبته - من الذي كان سببا في غياب المهدي - لماذا اخترعت عقيدة الرجعة - لماذا لا يسميه باسمه إلا كافر - ماذا قدم المهدي للمسلمين - ما هو سبب القول بالغيبة - ما هي علامات خروج المهدي - لماذا يحكم المهدي بحكم آل داوود، ويترك شريعة الإسلام.

الزمان، وتمكن البعض من رؤيته في زمن الغيبة الصغرى، فما هي الوسيلة التي يمكننا من خلالها التأكد من عدم ادعاء أحد أنه المهدي المنتظر من فترة دخوله الغيبة الكبرى حتى موعد خروجه المنتظر، وخصوصا مع تأكيد الروايات أنه يشهد مواسم الناس وأسواقهم[1]، ومع استغلال البعض لهذه الفجوة في هذه العقيدة في أزمنة متفاوتة وادعائه أنه المهدي المنتظر[2].

---

(١) يقول البرقعي: (لما كنت في الخامسة والثلاثين من عمري سافرت إلى شيراز في فصل الشتاء، ووصلت مع الغروب إلى آباده ذهب الناس فيها لشدة البرد إلى داخل المقهى، ولاعتزامي الصلاة سألت عن المسجد فدلوني عليه وذهبت إليه وصليت فيه وكان عدد المصلين كبيراً، وكانوا قد شربوا الشاي وهم بانتظار خطيب يأتي إليهم من إقليد (اسم مكان). فاغتنمت الوقت وصعدت المنبر وبينت لهم شيئاً من الحقائق الإسلامية وقد سروا بكلامي، وكنت أخشى أن تتحرك السيارة ويفوتني الموكب فيها فاختصرت مقالي. وعندما خرجت من المسجد ودخلت تواً إلى الشارع رأيت المسافرين كلهم في السيارة ينتظرونني، وقالوا يا سيد لماذا عطلتنا، وعندما دخلت السيارة تحركت مباشرة والناس في المسجد، وهم إذ سروا لكلامي كانوا يقولون فيما بينهم إنه ينبغي عليهم تكريمي وضيافتي عندهم ليستمعوا إلى المزيد من أقوالي وإرشاداتي، وراحوا يبحثون عني في الشارع وأطراف المسجد فلا يجدونني، وكانوا يقولون لبعضهم: يا ويلتنا! هذا السيد هو إمام الزمان حتماً، لقد جهلناه ولم نعرف قدره، ولكن هيهات لقد ذهب عنا، وليتنا تمسكنا بزناره، وطلبنا منه العون والبركة، ثم بدأوا بالبكاء والنياحة وضرب الخدود والصدر. وقد وصل الخبر إلى شيراز وصار كلام الناس في المجالس هو ذهاب إمام الزمان إلى آباده، ولكننا سكتنا ولم نتجرأ على إظهار الحق!) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٥٠-٢٥١).

(٢) كما حصل من سيد علي محمد (ت١٢٥٩هـ) وادعائه أنه (الباب) وأنه (المهدي) وأنه (صاحب الزمان)، وكيف استطاع بفتنته أن يجذب الأتباع، ويؤسس لأتباعه حركة أعلنت عن نفسها وبدأت بدعوة الأتباع إليها، واستمرت أكثر من ست سنوات.

النقد السابع: وجود التناقض في شخصية المهدي على فرض وجوده، فبينما هو من صفاته علم الغيب كونه أحد الأئمة الاثنا عشر، فهو من جهة أخرى يخاف القتل على نفسه، ولذلك غاب طيلة هذه الفترة!! فكيف يمكن الجمع بين النقيضين في شخصيته كأنموذج يعتقد فيه أتباع الكليني؟؟[1].

النقد الثامن: مع التسليم لشهادات أهل السنة، وأكثر فرق الشيعة، وأسرة آل أبي طالب والحسن العسكري، وأخيه جعفر، التي تنفي دعوى الولد، وترد دعوى الأجانب البعداء في نواياهم ممن ادعى البابية والمشاهدة. فكيف إذا أضيف إلى ذلك استبعاد بقائه - على فرض وجوده - مئات السنين. ولو مدّ الله في عمر أحد من خلقه لحاجة الناس إليه لمد في عمر رسول الله ﷺ كما قال أبو الحسن الرضا[2]، وهو مع طول هذه المدة لا يعرف أحد مكانه، ولا يعلم مستقره

---

(١) وقد لاحظت في أثناء بحثي حول المهدي المنتظر أن صانعي مذهب الإمامية في حال وجود نقص أو نقد في صفات الأئمة؛ فإنهم يتعاملون معهم كبشر مخلوقين. وفي حال وجود كمال أو مدح في صفات الأئمة؛ فإنهم يتعاملون معهم كآلهة. ومعلوم أن صفات البشرية والألوهية لا يليق اجتماعهما في شخص واحد. يقول البرقعي: (نقول الآن: ألم يصبح حكم إيران اليوم بيد مريدي الإمام فلماذا تراه لا يظهر؟ فيبدو أنه يخاف من نوابه آيات الله أيضاً!... جاء في هذه الروايات أن الإمام غاب خوفاً من القتل. نقول: هذا دليل باطل، لأن الخوف إذا كان هو الخوف من القتل فعليه أن لا يظهر إطلاقاً، لأن العداوة والحقد من طباع البشر دائماً.. فكلما ظهر الإمام يكون العدو في انتظاره، فيكون ظهوره أمراً مخالفاً للواقع، وبالإضافة إلى ذلك فإنه إذا اختفى خوفاً من القتل، فلماذا لم يغب الأنبياء وسائر الأئمة؟) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(٢٥١-٢٥٢).

(٢) في الرد على الفرق الشيعية الكثيرة التي تقول بحياة بعض آل البيت ولا تصدق بموتهم وتدعي أنها غيبة وسيرجعون، فقد جاء في رجال الكشي أن عليًا الرضا قيل له: إن قومًا =

ومقامه، ولا يأتي بخبره من يوثق بقوله. وكل من اتفق له الاستتار عن ظالم لخوف منه على نفسه أو لغير ذلك من الأغراض يكون مدة استتاره قريبة، ولا يخفى على الكل. وكيف يغيب المسؤول الأول عن الأمة هذه الغيبة الطويلة؟ أليس هذا كله دليلاً واضحًا جليًا على أن حكاية الغيبة أسطورة من الأساطير التي صنعها المرتزقة والزنادقة والحاقدون؟!)[1].

النقد التاسع: ومن باب قلب الدعوى على المدعي - حيث وردت روايات النهي عن ذكر اسم المهدي، وأن من ذكره فهو كافر - فإن جميع الرواة الذين نقلوا الروايات التي تذكر اسم الإمام الثاني عشر يعتبرون كفارا[2].

= وقفوا على أبيك ويزعمون أنه لم يمت، قال: "كذبوا وهم كفار بما أنزل الله ﷻ على محمد ﷺ، ولو كان الله يمد في أجل أحد لمدّ الله في أجل رسول الله ﷺ ". انظر رجال الكشي ص(٤٥٨). وهذا من أقوى الردود على الاثني عشرية من كلامهم أنفسهم، ولكنهم لا يعتبرون.

(١) انظر بتصرف كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٩٠٦/٢). يقول الكسروي: (ثم إن إمامكم إن كان قد اختفى لخوفه على نفسه من الخلفاء، فلم لم يظهر عندما استولى آل بويه الشيعيون على بغداد، وصيروا خلفاء بني العباس طوع أمرهم؟! فلم لم يظهر عندما قام الشاه إسماعيل الصفوي وأجرى من دماء السنيين أنهارا؟! فلم لم يظهر عندما كان كريم خان الزندي، وهو من أكابر سلاطين إيران يضرب على السكة اسم إمامكم (صاحب الزمان) ويعد نفسه وكيلا عنه؟! وبعد فلم لم يظهر وقد كمل عدد الشيعين ستين مليونا، وأكثرهم من منتظريه. فخلاصة القول أن التشيع امتزج بالمهدوية، وكان ذلك طورا آخر له). انظر كتاب (التشيع والشيعة) ص(٨٢).

(٢) يقول البرقعي في كتابه (كسر الصنم): (يقول في الحديث الرابع عن الإمام الصادق رضي الله عنه أنه قال: من ذكر اسمه فهو كافر، وبذلك يكون كل الرواة الذين نقلوا الروايات =

النقد العاشر: أن الاعتقاد ببعض ما سيفعله المهدي المنتظر عند خروجه في آخر الزمان، يفضي بمعتقد ذلك إلى التكذيب بشريعة الإسلام، بل ربما المروق من الدين واعتقاد غير شريعة المسلمين. وأعني بذلك ما ورد من كون المنتظر سيترك الحكم بشريعة الإسلام، ويستبدل عنها شريعة بعض أنبياء اليهود كداوود وسليمان عليهما السلام، كما قرر ذلك الكليني[1]. وهذا بحد ذاته يعتبر

=

التي تذكر اسم الإمام الثاني عشر كفاراً، بالإضافة إلى ذلك يجب التساؤل: لماذا كفار؟ وقد بين الله حد الكفر والإيمان في سورة النساء الآية ١٣٦ قائلاً: (وَمَن يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً) هل ذكر أن ذكر اسم الإمام أو الإمام أصل من أصول الدين فيكفر بذكره أو عدم ذكره؟! أنا لا أدري هل يكون الإسلام والكفر تبعاً لهوى الرواة المجهولين، أم أن هذا يتعين من الله سبحانه؟! ثم لماذا لم يذكروا اسمه، وخاصة في زمن سلطنة آية الله الخميني الذي يعد نفسه نائبه الحق؟!) انظر ص(٢٥١-٢٥٢).

(١) وقرر ذلك غيره بتوسع أيضا، وقد بيّن الدكتور القفاري بالأدلة بعضا مما سيأتي به المهدي المنتظر تحت عنوان: (شريعة مهديهم المنتظر) ومن ذلك: نسخ شريعة الإسلام فيما يتعلق بأحكام الميراث، ويتعمد مخالفة النبي ﷺ بعدم قبول الجزية من أهل الكتاب كما قبلها رسول الله ﷺ، ويحكم بحكم داود وآل داود ولا يسأل البينة، ويحكم بأحكام جديدة لم يحكم بها أحد قبله كقتل من بلغ العشرين ولم يتفقه في الدين، ويحكم لأهل كل دين بكتابهم، ويلغي الحكم بالقرآن ويحل كتابا آخر محله، ويحاول صرف الناس عن القرآن بدعوى أنه محرف، ويسعى لتضليل الناس بدعوى أن كتابه هو الكتاب الكامل الذي أنزل على رسول الله ﷺ... الخ ما ذكره الشيخ، ثم قال: (هذه هي الروايات التي كانت موضع التداول السري في إبان قوة الدولة الإسلامية عن حكومة المهدي بعد رجعته، وقد يقول من لم يسلم بأمر منتظرهم إنه خيالات لا حقيقة لها، لأن القائم المنتظر لا وجود له، فلا تحقق لهذه الدولة الموعودة.. فالحديث عنها قد يكون

=

خللا خطيرا في هذه العقيدة التي تنسب للأئمة من آل البيت، وهم منها برآء.

أيها الشيعي: (أليس قائم آل محمد تابعاً للقرآن؟ أليس مسلماً؟!)[1] ما تقول فيمن يتخلى عن حكم رسول الله ﷺإلى حكم داود وآل داود عليه السلام؟ وما تقول فيمن يترك دين الإسلام إلى دين اليهود؟ لا تنس إجابتك على هذين السؤالين فإن الأمر جلل. الإمام الثاني عشر فيما إذا خرج من مخبئه وأيقن أنه لن يُقتل فإنه يُلغي العمل بالدين الذي جاء به رسول الله ﷺ من الله تعالى كليا أو جزئيًا!. وقد تضافرت الروايات الشيعية على ذلك. بل كان من فقه الكليني الذي يسميه علماء الشيعة (ثقة الإسلام) أنه جَمَعَ روايات خمسًا في كافيه وأدرك مراميها فصاغ لها بابًا مستقلا سماه بالنص: (باب في الأئمة عليهم السلام أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، ولا يسألون البينة عليهم السلام والرحمة والرضوان). وإليك الروايات حتى لا نظهر بمظهر المتجني، وكي لا نكلفك البحث عنها في كتاب لا يمكن أن تطاله يداك طالما أن العلماء المعتاشون على أموالك على قيد الحياة فإن مصير علاقتك بهم وعلاقتهم بك متوقف على

حديثًا خياليًا. وهذا حق؛ لكن القيمة الواقعية لهذه الروايات أنها تفصح عن مكنون نفوس واضعيها، وأهدافها ضد شريعة الإسلام، فهي (إسقاطات) نفسية تنطوي على مدلولات خطيرة تحدد رغبات واضعي تلك الأخبار وتطلعاتهم إلى نوعية الحكم الذي ينشدونه، وهي أحلام قد تكشف عن خطط تلك العناصر التي اندست في صفوف الدولة الإسلامية مكتسبة مسوح التشيع لتغيير شريعة القرآن، وإن منازعتهم لحكم ولاة المسلمين تحت ستار (لا حكم إلا للأئمة) يرمي إلى إزالة الحكومة الإسلامية لإقامة دولة أخرى في مكانها تحكم بحكم القائم الموعود). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٢/٨٧١-٨٧٤).

(١) انظر كتاب (كسر الصنم) للبرقعي ص(٢٧٧).

الحيلولة بينك وبين هذا الكتاب والكتب الثلاثة الأخرى!!... ويبقى السؤال لماذا؟ لماذا قام الإمام الثاني عشر يحكم بحكم داود وسليمان عليهما السلام؟ فإذا ظهر أمر الأئمة ونحمد الله تعالى أن أمرهم لم يظهر إلى الآن. بل ذاك فضل الله تعالى علينا إذ لم يجعل الأمر إلى أئمة الكليني وأمثاله وإلا لكنا الآن على دين لا يرضاه الله تعالى، فمن المعلوم أن نبي الله داود وسليمان كانا على منهاج غير المنهاج الذي جاء به رسولنا ﷺ وقد ارتضاه الله تعالى لنا ونسخ المناهج السابقة. فكل من دان غير دين الإسلام فإنه لن يقبل منه وخسارته في الآخرة لا مراء فيها قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران:٨٥]... فلماذا يتخلى الإمام الثاني عشر عن إتباع رسول الله ويقتدي بنبي الله داود وسليمان عليهما السلام؟.

١- ألم يجعل الله تعالى لنا جميعا رسول الله ﷺ خير من نتأسى به؟ قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب:٢١]، وهل مَنْ تَرَكَ التأسي به يعتبر مقتديا به؟...

٢ - أليس لنا شريعتنا ومنهاجنا التي ارتضاها الله تعالى لنا كما ارتضى لأولئك شريعتهم ومنهاجهم. قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المائدة:٤٨]، فلماذا التخلي عن شريعة رسول الله ﷺ إلى شريعة داود وسليمان على رسولنا وعليهم الصلاة والسلام؟

٣ - أليس كل من المسلمين مأمورين باتباع رسول الله ﷺ؟ وعلاقتنا بأنبياء الله الكرام الآخرين الايمان بأنهم رسل الله تعالى لا نفرق بين أحد منهم، أمرنا بالإيمان بهم ولكن لم نؤمر باتباع أحد منهم غير رسول الله ﷺ ما لم يُقِرُّه شرعنا. قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ

مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف:١٥٨]، إذن جميع المسلمين بما فيهم الأئمة مأمورون باتباع رسول الله ﷺوليس غيره وإن اتباعه يفضي بصاحبه إلى أن يحظى وينال محبة الله تعالى. وإن في اتباع رسول الله ﷺالهداية ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾.

فأية إهانة يلحقها الكليني وأمثاله بالدين الإسلامي؛ إذ جعل الإمام الثاني عشر فيما إذا قام يترك حكم الإسلام إلى حكم اليهود. وأية إهانة يلحقها الكليني وأمثاله برسول الله ﷺ؛ إذ جعل الإمام الثاني عشر فيما إذا قام يترك حكم رسول الله ﷺإلى حكم داود وسليمان عليهما السلام؟ وأية جرأة من الكليني هذا والذي يسميه علماء الشيعة بثقة الإسلام أن ينشر مثل هذه الروايات في أوساط المسلمين، وهو يدعى إلى الإسلام ويدعو إليه!!! هل للإمام الثاني عشر خصوصية أو استقلالية في الحكم؟ وهل له خصوصية أو استقلالية في أن يتبع من يشاء من الأنبياء السابقين؟ وهل له خصوصية أو استقلالية في الحكم بغير شريعة الإسلام؟ فأما أن نكذِّب رواية الكليني الحسنة هذه، وإما أن نأتي بالدليل على أن الإمام الثاني عشر له الاستقلالية وله كل تلك الخصوصيات!!)[1].

وقبل الختام: قد يقول قائل: ما هي الأسباب التي دعت الاثني عشرية لاختراع عقيدة الغيبة من جهة، والإصرار على تقريرها والدفاع عنها من جهة أخرى، وخصوصا بعدما تبين لكل عاقل منصف بأنها عقيدة أسطورية أقرب

---

(١) انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) لناصح عبدالرحمن أمين ص(١٤٨-١٥٤).

للخيال من كونها عقيدة حقيقية أقرب للواقع؟؟ والجواب عن ذلك يمكن النظر إليه من جهتين:

* الجهة الأولى: سببها (إلزامي) مبني على تراكمات من المبادئ والأفكار المخترعة في عقيدة الإمامية عموما، وفي عقيدة المهدي خصوصا، حيث أنهم (قد وضعوا شروطا وقواعد وأوصافا للإمام ألزموا أنفسهم بتصديقها، وهي من صنع الخيال، وبالتالي فهي صعبة المنال، ثم جعلوها جزء من العقيدة الشيعية، بحيث لو لم تتحقق لانتقض جزء كبير من تعاليمهم، ولأصبحوا في حرج، وأكثر تلك الشروط تقوُّل على الله، ومجازفة وحكم على الغيب، فمنها على سبيل المثال لا الحصر: أن الإمام لا يموت حتى يكون له خلف من ذريته هو الذي يتولى الإمامة من بعده حتما لازما.. ويتولى تجهيزه ودفنه.. وكان موت الحسن من دون ولد يهدم تلك الشروط التي وضعوها، ومن هنا قرروا أن يوجدوا للحسن ولدا تخلصا من هذا المأزق الذي وضعوا أنفسهم فيه، وليكن بعد ذلك ما يكون، وهم على ثقة بأن لكل صوت صدى، بل واثقون من أن استجابة الناس للخرافات والخزعبلات أقوى من استجابتهم للحق، وأقرب إلى نفوس الكثير من بني آدم)[1].

* الجهة الثانية: سببها (اختياري) مبني على أطماع شخصية، وآمال مستقبلية:

- فأما الأطماع الشخصية فتكمن في الرغبة في جمع الأموال من سذج الشيعة، والاستئثار بها.

---

(١) انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (١/٢٢٥-٢٢٩).

- وأما الآمال المستقبلية فتكمن في تطلع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام.

(ولعل القارئ يعجب من ذلك الإصرار الشديد على القول بإمامة أحد من آل البيت حتى ينكرون موت من مات، أو يدعون أنه حي بعد موته[1]، أو يخترعون ولدًا لمن لا عقب له، وقليل منهم ثاب إلى رشده لما انكشف له الغطاء بموت الإمام عقيمًا فترك التحزب والتشيع وقال بانقطاع الإمامة، ورجع إلى شئون حياته. ولعل هذه الفئة هي التي تتشيع عن صدق، فلما تبين لها الأمر، وسقط القناع رجعت.

---

(١) يقول الكسروي في كتابه (التشيع والشيعة): (ذكر أبو الفرج الأصبهاني... أنه لما مات موسى في السجن أخرج فوضع على الجسر ببغداد، فنودي: هذا موسى بن جعفر قد مات فانظروا إليه، فجعل الناس يتفرسون في وجهه وهو ميت، وحدثني رجل من أصحابنا عن بعض الطالبيين أنه نودي عليه: هذا موسى بن جعفر الذي تزعم الرافضة أنه لا يموت فانظروا إليه [مقاتل الطالبيين ٥٠٢-٥٠٥]. وهذا يرينا ما كان عليه الروافض من الافتضاح عند المسلمين، فإنهم كانوا ينكرون موت من شاؤوا من أئمتهم - كما أنكرت الإسماعيلية موت إسماعيل، والناوسية موت جعفر- فكان المسلمون يحتاجون إلى استشهاد الشهود علي موت من مات منهم... ثم لما مات الرضا.. خلفه ابنه محمد التقي، وخلف محمدا هذا ابنه علي النقي، وخلف عليا ابنه الحسن المعروف بالعسكري، ولكنا لا نعرف من أمور هؤلاء إلا قليلا، والظاهر أنهم كانوا خاملي الذكر لا يعرفهم إلا أتباعهم، وقليلون من الآخرين. ونرى في الكتب أنهم كان لهم أمناء في البلاد يجمعون الأموال من الشيعة، ويرسلونها إليهم، ونرى أنه كلما مات إمام توقف عليه بعض أمنائه، وأنكروا موته ولم ينقادوا لخلفه، وذلك للطمع في الأموال التي كانت بأيديهم) انظر ص(٦٥-٦٧).

إن أهم سبب لهذا الإصرار يتبين من خلال اختلاف هذه الفرق ونزاعها فيما بينها للدفاع عن رأيها والفوز بأكثر قدر من الأتباع، حيث إن كل طائفة تنادي بمهدي لها وتكذب الأخرى، ومن خلال تلك الخصومة تتسرب الحقيقة. لنستمع - مثلاً - إلى ما ترويه الاثنا عشرية - التي تقول بالغيبة والوقف على الابن المزعوم للحسن للعسكري - في كشف حقيقة دعوى الطائفة الأخرى التي تقول بالغيبة والوقف على موسى الكاظم تقول: (مات أبو إبراهيم (موسى الكاظم) وليس من قوامه [نوابه ووكلاؤه] أحد إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحدهم موته طمعًا في الأموال، كان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار..) [الغيبة للطوسي: ص٤٢-٤٣]. وجاء عندهم روايات أخر بهذا المعنى [انظر: المصدر السابق: ص٤٣ وما بعدها، ورجال الكشي/ الروايات رقم: ٧٥٩، ٨٧١، ٨٨٨، ٨٩٣.] **تكشف ما خفي.. وأن وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستئثار بالأموال** وأن هناك فئات منتفعة بدعوى التّشيّع تغرّر بالسّذّج، وتأخذ أموالهم باسم أنّهم نوّاب الإمام، فإذا ما توفّي الإمام أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمرّ دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب. وهكذا تدور عمليات النهب والسلب.. والضحية هم أولئك السذج المغفلون الذين يدفعون أموالهم إلى من زعموا أنهم نواب الإمام في بلدان العالم الإسلامي. والذين استمرأوا هذه الغنيمة الباردة فظلوا يذكون في النفوس محبة آل البيت، واستشعار ظلم آل البيت، والحديث عن محن آل البيت، والمطالبة بحق آل البيت.. ليفرقوا الأمة، ويتخذوا من تلك الأموال وسيلة لتغذية جمعياتهم السرية التي تعمل على تقويض كيان الدولة الإسلامية.

ولعل من أسباب القول بالمهدية والغيبة أيضًا تطلع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولما خابت آمالهم، وغلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقذون به أنفسهم من الإحباط وشيعتهم من اليأس، وأخذوا يبثون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنونهم بأن الأمر سيكون في النهاية لهم[1]. ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعاته

---

(١) يقول الكسروي: (وكان ممن تمسك بخرافة المهدي واستفاد منه الروافض أو الشيعة الإمامية، والحق أنهم كانوا أحق بالتمسك بها من غيرهم، فإنهم كانوا أحوج إلى الصبر على الذلة والاضطهاد، وتعليل النفوس بالأماني والآمال.. فتمسكوا بالخرافة، وجعلوا المهدي منهم..) انظر كتاب (التشيع والشيعة) ص(٧٧). وفي موضع آخر يقول: (ولما مات السيمري من غير وصية إلى أحد، وأخبر أنه قد وقعت الغيبة التامة، صارت الشيعة بلا رأس، فلم يكن لهم من يسوسهم ويتولى أمرهم أو يحتال لهم إن حدث حادث، إلا أنهم كانوا قد أمنوا التشرد أو الانمحاء، لأن الاعتقاد بوجود الإمام الغايب ورجاء ظهوره وانتقامه لهم من أعدائهم، وما كانوا يزعمون للشيعة من الفضل على الآخرين، وغير هذه من مزاعمهم، كانت كافية لأن تستهويهم وتثبتهم على ضلالاتهم) ص(٨٥). ويقول ناصح أمين: (إنه مأزق وما أكثر المآزق التي يدخل علماء الشيعة أنفسهم فيها، ولكي يخرجوا من المأزق هذا فلابد أن يحيطوا أنفسهم بمجموعة أخرى من المآزق!!! لم يكن أمام علماء الشيعة لكي ينقذوا أنفسهم وينقذوا رواياتهم وينقذوا الأئمة ويسلموا بالشيعة أتباعًا خاضعين لهم، لم يكن أمامهم للخروج من هذا المأزق إلا القول بالرجعة وهي من عقائد الإمامية التي لا ينكرونها إلا تقية وضحكا على ذقون الآخرين!!... والقول بالرجعة هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأئمة فيما لم يتحقق من أقوالهم. والقول بالرجعة هي الوسيلة لإنقاذ روايات الانتقام الذي لم يتحقق. والقول بالرجعة هي الوسيلة لتصحيح موقف الأئمة ممن ناصبوهم العداء... وهي الوسيلة الوحيدة للإبقاء على =

بعد وفاة كل إمام لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية)[1].

(ويبدو أن هذه المقالة كان الدافع وراءها ماديًا وسياسيًا، **فالرغبة في الاستئثار بالأموال، ومحاولة الإطاحة بدولة الخلافة كانا هدفين أساسيين في اختراع هذه الفكرة**، والدليل على ذلك أن لغة المال تسود توجيهات الفرق الشيعية، وهي مصدر نزاعهم واختلافهم، كما حفظت نصوص ذلك كتب الاثني عشرية - كما مر -. كذلك فإن قضية (الإمامة والخلافة) هي حديث هذه الخلايا الشيعية وهم في فلكها يسيرون.. **وابتداع فكرة الإمام الخفي يخلصهم من أهل البيت، ويجعل الزعامة في أيديهم**. ولم يتكلفوا شيئًا من عناء التفكير والبحث والتأمل للوصول إلى هذه الغاية، إذ إنهم وجدوا هذه الفكرة في الديانة المجوسية، ذلك أن (المجوس) تدعي أن لهم منتظرًا حيًا باقيًا مهديًا..)[2].

وختاما: يقول الكاتب في معرض استدلاله على إنكار عقيدة النص على الأئمة: (.. **إن عدم ظهور الإمام الثاني عشر، وعدم وجود أدلة كافية وقوية وصحيحة عليه**، ينسف حكاية (الاثني عشرية)، **ويعيدنا إلى الوراء للتساؤل**

صورة الأئمة من أن تهتز في نظر الشيعة فتفقد رونقها، فقالوا بأنهم سينتقمون ممن يسيء إليهم. فتمكن الكليني وأمثاله أن يقنعوا الشيعة البسطاء أمام تلك المعضلة. بأنه صَحَّ أن الأئمة لم ينتقموا ممن سلبهم حقهم، وأساء إليهم إلا أن الله تعالى سيعيد الطرفين إلى الحياة مرة أخرى فينتقم الأئمة ممن أساء إليهما). انظر (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(١٢٥-١٢٧).

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية) (٢/٨٣١-٨٣٢).

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٩٠٦-٩٠٧).

فيما إذا كانت نظرية الإمامة الإلهية هي حقا نظرية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؟ أم هي من صنع الفلاسفة والغلاة والمتكلمين؟)[1].

وفي وجهة نظري أن هذا النقد يعتبر من أخطر النقودات الموجهة لمذهب الاثني عشرية. ولعله من باب انقلاب السحر على الساحر، فبدلا من استفادة صانعي مذهب الاثني عشرية من عقيدة المهدية والغيبة في تثبيت رواسيه، واستمرار الدعوة إليه تحت ظل الغيبة؛ أصبح وبالا عليهم وناقضا لأهدافهم لكونهم لم يستطيعوا إثبات وجود شخصيته بأدلة واضحة وصريحة تؤكد ذلك. فلما ضعفوا في نهاية صنعتهم، تبين عوار أولها، وعدم صلاحيته لأن يكون مذهبا يقود أتباعه إلى الحق.

يقول الشيخ ناصح عبدالرحمن في ختام كتابه الذي سطره في قرابة (٢٢٠) صفحة: (وباسم عترة رسول اللهﷺ أنشأ الكليني وأمثاله دينا آخر لا علاقة له بالقرآن. فيا ترى متى تتجرد النفوس عن المغريات الدنيوية، ومن فتنة المال لتنبري للدفاع عن هؤلاء الأئمة، وإزالة ما علقه الكليني وأمثاله فيهم من أدران

---

(١) انظر رسالة أحمد الكاتب في رده على السيد محمد الشيرازي حول المهدي وصلاة الجمعة. ويقول الدكتور علي النشار: (غاب الإمام ولكن لم ينقطع سلطانه على الناس، إنه حي في خلود دائم حتى يوم رجعته، إنه ينظر الناس ويراهم، وهم لا ينظرونه ولا يرونه. ولكن قد يراه خواص الناس، إنه هو "المتصرف في شؤون شيعته، القائم على أمورهم، المدبر لوجودهم". عجباً أن تنتهي قصة الأئمة الاثني عشرية إلى هذا الحد الأسطوري. وعجباً أن تثير عقائد راسخة متمكنة في عقائد مجموعة من البشر، بل أن ينبري لها جماعة كبرى من متكلمي الإسلام يدافعون عنها وينافحون) انظر كتاب (نشأة الفكر) (٢١٧/٢).

أذهب صفائهم. وحسبك وقد اطلعت على هذا الجانب الضئيل من كتابه حول الإمام الثاني عشر، والذي لم يتجاوز ما ذكرت من رواياته العدد اليسير جداً، **لتعلم يقينا أن الكليني لم يعمل لحفظ دين أهل البيت، بل كان دأبه هدم دين أهل البيت. ولو اطلعت على كافيه - كفانا الله شره لاتفقت معي على أن خير ما يمكن أن نصفه به: (هادم دين أهل البيت)**. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. ربنا لا تؤاخذنا بما فعل الكليني في ديننا)[1]. آمين.



(١) انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) لناصح عبدالرحمن أمين ص(٢٢٣).

الفصل السادس

عقيـــدة البـــداء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم عقيدة البداء.

المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة البداء.

المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة البداء.

الفصل السادس

عقيدة البداء

يضطر الباحث الناقد أحيانا من أجل الوصول إلى فهم بعض المصطلحات الواردة في بعض كتب المذاهب والفرق الإسلامية إلى قراءة كل ما قيل عنها على لسان أصحابها أولا، قبل أن يشرع في قراءتها على لسان غيرهم ممن ينتقدها، حتى إنه أحيانا ليتعجب من كثرة ما كتب فيها وقيل عنها، وخصوصا في مقام الدفاع والتبرير.

وهذا الأمر وإن كان قد حصل لي في بعض عقائد الاثني عشرية المتقدمة عن هذه العقيدة، وكذلك المتأخرة في هذا الفصل، إلا أنها - فيما ظهر لي - في هذه العقيدة كانت أكثر مع كون رواياتها في الكافي لا تتجاوز العشرين رواية تقريبا.

ويبدو لي أن السبب في ذلك هو محاولة علماء الاثني عشرية الدفاع عن هذه العقيدة - بمفهومها الخاطئ والخطير - لحاجتهم إليها في موضوع تسلسل الأئمة والإمامة التي هي العقيدة الأم التي أُخترع لأجلها أكثر العقائد الاثني عشرية.

لذا، وكعادة مصنفي الاثني عشرية - وخصوصا معاصريهم - في إظهار الوجه الحسن والمضيء للترويج للمذهب؛ فقد أُلف في هذه العقيدة بالذات مؤلفات كثيرة تدل على مدى اهتمامهم بها، ومحاولة نبذ كل المفاهيم الخاطئة عنها. يقول العميدي: (ومن الغريب أن يقتفي الباحثون - بنقدهم روايات الكافي في البداء - آثار من تقدمهم من سلفهم[1]، تلك الآثار التي لم يتثبت أصحابها من

---

(١) يعني بذلك -كما ذكر في موضعه -: الأشعري والبلخي والرازي والآمدي والشهرستاني.

صحتها، مع تركهم آراء علماء الشيعة أيضا، المسجلة في عشرات الكتب والرسائل والبحوث التي تحمل عنوان: (البداء) كما يبدو من إحصائها في الذريعة[1]، ناهيك عن كثرة ورود مصطلح البداء في كتب العقائد الإمامية، ووفرة ما كتبه المفسرون، وأوضحه الأصوليون،... وسجله المحدثون من أحاديث تكشف عن حقيقة البداء ومعناه...)[2]. ويقول السبحاني: (إن من العقائد الثابتة عند الشيعة الإمامية، هو القول بالبداء،... وقد اشتهرت بالقول به كاشتهارها بالقول بالتقية وجواز متعة النساء. وصار القول بهذه الأمور الثلاثة من خصائصهم، وقد أنكرت عليهم السنة أشد الإنكار خصوصا في مسألة البداء...)[3].

حيث يلاحظ على أغلب هذه التصانيف محاولة إثبات عقيدة البداء كمصطلح معروف ومشهور ومتفق عليه بين طوائف الإسلام، بالإضافة إلى محاولة الدفاع عن نسبته بالمفهوم الخاطئ إلى الشيعة، وفي هذا يقول العميدي: (إن من يطّلع على حقيقة ما تقوله الشيعة الإمامية بمسألة البداء... لا يشك في أن لغة البحث لم تكن هادفة في إبراز الحقائق كما هي عند من شنَّع على الشيعة الإمامية بهذه المسألة في غابر الزمان وحاضره، ورماهم بما هم براء منه)[4].

---

(١) يعني: كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) للطهراني، ويبدو من إحالة العميدي أنها قرابة (٣٠) صفحة.

(٢) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر العميدي (٢/١٣-١٤).

(٣) انظر كتاب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) ص(١٠١).

(٤) انظر (دفاع عن الكافي) (٢/١٣). وانظر أسباب ابتدائي بهذه المقدمة في الأسطر القادمة =

أما السبحاني فيقول: (ولكنهم - يعني السنة- لو كانوا واقفين على مراد الشيعة من تجويز البداء على الله لتوقفوا عن الاستنكار، ولأعلنوا الوفاق)[1].

ويلخص لنا حقيقة الأمر ويجليه لنا بوضوح الدكتور موسى الموسوي بقوله: (إن موضوع البداء احتل جانباً من الكتب الشيعية، **وأفرد له بعض الأعلام فصولاً أو كتيباً يدافع عن معنى البداء وفحواه**، وانتهى الجدل ذاك إلى الأبحاث الفلسفية والكلامية التي احتلت أجزاءً كثيرة من الكتب الكلامية في الإرادة الإلهية، وهكذا الآجال الحتمية والمقدرة، والقدر الذي يدفعه الحذر والبلاء الذي تدفعه الصدقات، وما إلى ذلك من كلام يعرفه أهل العلم والفضيلة، وكل من ألمَّ بالصراع الفكري بين الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم من مفكري الإسلام، **كما أن بعض أعلام الشيعة وجد الحل للخروج من مأزق البداء** بالتفصيل بين النسخ التشريعي والنسخ التكويني، وقال: [إن البداء هو النسخ في التكوين]، ولست أدري أن الذين كتبوا في البداء هل وجدوا في الآية الكريمة (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (الرعد: ٣٩) حلاً لتلك المعضلة إن كانت معضلة أم لا؟ **ومهما يكن من أمر؛ فإن الذين كتبوا وألَّفوا في البداء لم يضيفوا إلا أوهاماً على أوهام**، وسفسطة إلى سفسطة، **ولو أنهم وجدوا حل المعضلة بالآية الكريمة التي أسلفناها، لكان لهم خير طريق للخروج من مأزق وضعوا أنفسهم فيه، ولم ينته الأمر بهم للخروج منه إلى الطعن في سلطان الله، وأنه تعالى كان يريد شيئاً**

= ومحاولة تجردي من فكر الناقدين لعقيدة البداء على تنوعهم، وقراءة ما كتبه المدافعون والمقررون لها من علماء مذهبهم.

(١) انظر كتاب (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم) ص(١٠١).

ثم بدا له غيره)[1].

* وقد قصدت البدء بهذه المقدمة، وختمها بكلام الدكتور الموسوي لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: بيان حقيقة الكتابات الكثيرة والمتنوعة لعلماء الاثني عشرية، المتقدمين منهم والمعاصرين فيما يتعلق بشأن عقيدة البداء، وأنها محاولات يائسة للدفاع عن هذه العقيدة كونها رويت في كتبهم المعتمدة، مع محاولة التلبيس على ناقديها من الفرق الأخرى بأنهم لم يفهموا مراد الاثني عشرية في جعلها أصلا من أصولهم العقدية. ولقد حاولت جاهدا -كما بينت في أول الفصل- الانعتاقَ في نقد هذه العقيدة من عقلية وفهم ما كتبه وحرره الباحثون المتخصصون في نقد عقائد الإمامية، وتجربةَ الانقياد خلف ما حرره علماء الإمامية المدافعون عن عقيدة البداء في كتبهم المخصصة لهذا الغرض، ومقالاتهم المتنوعة حولها، إلا أنني بعد الاطلاع على ما ورد فيها؛ عدت حاسرا إلى كتب الناقدين وبحوثهم التي وضحت وبجلاء علاقة الاثني عشرية بهذه العقيدة الفاسدة في جنب الله تعالى، حامدا الله تعالى على هذه العودة.

السبب الثاني: إثبات المعنى الذي يقره ويعتقده أتباع هذا المذهب بشهادة عالم من علمائهم سبر أقوالهم، وعرف مرادهم منها، وأن معناها الحقيقي هو المعنى الفاسد والخطير الذي لا يجوز وصف الله به؛ فضلا على تقريره كعقيدة

---

(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) ص(١٤٩-١٥٠)، وجميع ما أشار إليه من مسالك مصنفي الشيعة تجاه هذه العقيدة قد فعله العميدي والسبحاني - كنماذج معاصرة - في مؤلفاتهما؛ (دفاع عن الكافي) و (مع الشيعة الإمامية في عقائدهم)، وسبقهم إليه المجلسي في كتابه (مرآة العقول) (٢/١٣٢-١٣٤) عند شرحه لباب البداء في كتاب الكافي.

يعتقدها أتباع هذا المذهب[1].

السبب الثالث: توفير الجهد والوقت في معرفة عقيدة الكليني في هذه العقيدة، وأنه يعتقد المعنى الفاسد فيها - حتى مع روايته ما يناقضها[2] - كونه قد خصها بروايات في باب كامل في كتاب التوحيد من كتابه الكافي[3]، واعتمد على مروياته تلك كل من ألف في هذه العقيدة من علماء الاثني عشرية، تقريرا، أو دفاعا عنها[4]، ومن ألف في نقدها أيضا.

لذا، ونظرا لخطورة هذه الحقيقة المتمثلة في هذه العقيدة؛ فقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:



(١) ولذا فإني إذا نقلت عبارات شراح الكافي على رواية وتركتها من غير تعليق، فإن هذا لا يعني إقراري بها، بقدر ما هو بيانٌ لبعض الأساليب التي يراوغون بها لتأويل ألفاظ ومعاني البداء التي وردت في هذه الروايات بما يدفع التهمة والريبة عنهم تجاهها.

(٢) كروايته بسنده عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: (لا، من قال هذا فأخزاه الله، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى قبل أن يخلق الخلق) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك البداء ح١١. وسيأتي الرد على مثل هذه الروايات في نهاية الفصل بإذن الله.

(٣) انظر كتاب الكافي (١٤٦/١) ك البداء.

(٤) كالمؤلف ثامر هاشم العميدي الذي سوَّد ما لايقل عن (٢٠٠) صفحة حول هذه العقيدة للدفاع عنها وعن الكليني في كتابه: (دفاع عن الكافي) دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني (١١/٢-٢١٣).

المبحث الأول
مفهوم عقيدة البداء

قال ابن فارس: (الباء والدال والواو أصلٌ واحد، وهو ظُهور الشيء. يقال بدا الشيءُ يَبدُو؛ إذا ظَهَر... وتقول: بدا لي في هذا الأَمر بَدَاءٌ، أي تغيَّر رأْيِي عما كان عليه)[1]. وفي القاموس: (بَدَا بَدْواً و بُدُوّاً و بَداءً و بَدَاءَةً و بُدُوّاً: ظَهَرَ، وأَبْدَيْتُه... وبَدَا له في الأَمر بَدْواً وبَدَاءً وبَداةً: نشأ له فيه رأي..)[2].

وهذا يعني أن البداء في اللغة له معنيان، وكلاهما قد ورد في القرآن الكريم:

الأول: الظهور بعد الخفاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الزمر:٤٧]. قال ابن كثير: (أي وظهر لهم من الله من العذاب والنكال بهم مالم يكن في بالهم ولا في حسابهم)[3].

الثاني: نشأة الرأي الجديد. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف:٣٥]. قال ابن كثير: (ثم ظهر لهم من المصلحة فيما رأوه أنهم يسجنونه إلى حين، أي إلى مدة، وذلك بعدما عرفوا براءته وظهرت الآيات..)[4].

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ص(١٠٢) مادة بدو.

(٢) انظر القاموس المحيط ص(١٦٢٩) للفيروز آبادي، ولسان العرب (٦٥/١٤) لابن منظور.

(٣) انظر (تفسير ابن كثير) (٨٧/٤).

(٤) انظر المصدر السابق (٧٣٨/٢).

وكلا هذين المعنيين للبداء يستلزمان سبق الجهل لمن نُسب إليه هذا الفعل قبل بدائه، وحدوث العلم. ولذا إذا أطلقت هذه المعاني على الإنسان المخلوق فلا محذور فيها لتحققها فيه، وأما إذا أطلقت على الله ﷻ الخالق فلا شك أنها كفر تخرج صاحبها من الملة[1]. قال ابن الأثير: (والبداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز)[2].

ومن هنا نشأ الخلاف بين الاثني عشرية ورائدهم في تقرير ذلك الكليني، وبين مخالفيهم من أهل السنة والجماعة وغيرهم؛ فبينما يصر الاثني عشرية على إثبات البداء إلى درجة الغلو فيه وجعله عقيدة يجب اعتقادها، ودينا يتقرب به أتباعهم إلى الله ﷻ، مع محاولة تفسيرهم له بمعان لا تتوافق مع الروايات التي يحاولون إثباته بواسطتها[3]. نجد مخالفيهم يرون أن البداء في حقيقته لا يصح أن

---

(١) (ذلك أن الله تعالى عالم الغيب والشهادة، يعلم السر وأخفى، ويعلم ما ظهر وما سيظهر على حد سواء، ومحال عليه سبحانه حدوث الجهل بالشيء فتبدو له البداءات فيه. وهذه العقيدة معلومة من الدين بالضرورة أنها باطلة لدى كافة المسلمين، ولا يتصور اتصاف الله بها إلا لمن لا معرفة له بربه، واستحوذ عليه الجهل والغباء) انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (١/٢٥٠-٢٥١)، وكتاب (مع الشيعة الاثني عشرية) للسالوس ص(٣٠٣)، وكتاب (أصول مذهب الاثني عشرية) للقفاري (٩٣٩/٢). ويقول موسى جار الله في كتابه (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة):(والبداء محال في جناب الله، ممتنع لله وفي علم الله. وهذه بينة ضرورية، لأن علم الله مطلق في الأزمنة أزلا وأبدا. وقد اتفق على هذه البينة الضرورية كل الأديان. والله ﷻ مقدس قد تقدس عند كل الأديان لا يعتريه شيء مما يعتري الإنسان) انظر ص(١١١).

(٢) انظر كتاب (النهاية في غريب الحديث) (١٠٩/١).

(٣) طبعا وهذا كله لحاجتهم إليه في تقرير عقيدة الإمامة وتسلسلها كما سيأتي.

يكون عقيدة في حق الله تعالى، لدلالته على معنى لا يصح نسبته لله تعالى، وخصوصا أن النصوص الشرعية لا تدل عليه بالمعنى الذي يحاول الاثني عشرية تفسيره به. وهذا هو مكمن الخطر، وموضع الشاهد الذي يفسر لنا حقيقة وسبب الاختلاف بين الطرفين.

يقول المفيد - مصرحا بمخالفة الاثني عشرية فيها لسائر الفرق الإسلامية-: (واتفقوا (أي الإمامية) على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس... وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث، على خلاف الإمامية في جميع ما عددناه)[1].

ويقول الشهرستاني مبينا معنى البداء وخطورة اعتقاده في جناب الله: (والبداء له معان: البداء في العلم وهو أن يظهر له خلاف ما علم، **ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد**، والبداء في الأمر وهو أن يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك)[2].

ولنتيجة هذا المعنى الخطير وقف بعض علماء الفرق المتقدمين، وبعض المتخصصين المعاصرين موقفا مترددا[3] - فيما ظهر لي - مع الإمامية لعظم هذه المقولة الكفرية في حقهم، ومن هؤلاء على سبيل التمثيل، دون الحصر:

---

(١) انظر كتاب (أوائل المقالات) ص(٤٨-٤٩).

(٢) انظر كتاب (الملل والنحل) (١/١٤٨-١٤٩).

(٣) أو يمكن أن يقال موقفا متورعا من باب الأمانة في ذلك، وإلا فبعض عقائدهم الأخرى كافية في وصفهم بما يستحقونه فيها، وسيأتي التماس العذر للإمام الأشعري في كلام للدكتور غالب عواجي.

أولا: الإمام أبو الحسن الأشعري ﷺ، حيث يقول: (وافترقت الرافضة هل الباري يجوز أن يبدو له إذا أراد شيئا أم لا؟ على ثلاث مقالات: فالفرقة الأولى منهم يقولون: إن الله تبدو له البداوات، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات، ثم لا يحدثه لما يحدث له من البداء، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها؛ فإنما ذلك لأنه بدا له فيها، وإن ما علم أنه يكون ولم يطلع عليه أحد من خلقه فجاز عليه البداء فيه، وما أطلع عليه عباده فلا يجوز عليه البداء فيه. والفرقة الثانية منهم يزعمون أنه جائز على الله البداء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون، وجوزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده، وأنه لا يكون كما جوزه فيما لم يطلع عليه عباده. والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الله ﷻ البداء، وينفون ذلك عنه تعالى)[1].

ثانيا: الدكتور علي السالوس حفظه الله، حيث يقول: (ومما لا جدال فيه أن القول بالبداء - بهذا المعنى المرفوض - يخرج الشيعة قطعا من ملة الإسلام، ولكنني أرى أنهم لا يقصدون على الإطلاق نسبة الجهل إلى الله سبحانه،... إن توضيحهم لكيفية البداء تكشف عن هذا.... فيكون البداء في التكوين كالنسخ في التشريع[2]... إن الدافع الحقيقي لهذا المبدأ هو أنهم غالوا في أئمتهم، وأحلوهم منزلة فوق البشر كما رأينا من ذي قبل، ونسبوا لهم العصمة وعلم الغيب، فكان لا بد من مخرج إذا حدثوا بمغيب فكذبهم الواقع، وكان هذا

---

(١) انظر كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري (١/١١٣). مع أنه قبل صفحتين من هذا الموضع يقول: (كلّ الروافض إلاّ شرذمة قليلة يزعمون أنّه يريد الشيء ثمّ يبدو له). (١/١١١).

(٢) انظر كلام الدكتور الموسوي في مقدمة هذا الفصل.

المخرج هو القول بالبداء!... **فالقول بالبداء، وإن كان لا يتنافى مع علم الله سبحانه الذي وسع كل شيء**، إلا أنه اتخذ ذريعة للتضليل بأن الأئمة يعلمون الغيب، فإذا حدث غير ما أخبروا، فإنما قد بدا لله! ومصدق الكذب يؤجر مرتين! والمسلمون قاطبة - عدا الشيعة - يرفضون هذا القول)[1].

وبرأيي أن هذه الخلاصة التي وصل إليها الدكتور السالوس سيصل إليها كل باحث في عقيدة البداء لدى الإمامية، ولكن بواسطة القراءة لأقوال المتأخرين منهم دون المتقدمين، ووجه ذلك؛ كونهم لا يستطيعون التخلص من المرويات الواردة في كتبهم من جهة، وكونهم مضطرين لتفسيرها من جهة أخرى على وجه لا يترتب عليه وصفهم بالكفر. ولهذا اجتهد المتأخرون في الدفاع عنها بما سيتبين بعضه في ثنايا هذا الفصل.

قال الشعراني: (**واعتقادنا في البداء على الله تعالى أنه محال، لأن البداء ندامة، والندامة من الجهل، صرح بذلك علماؤنا في التفاسير والأصول** كالشيخ الطبرسي والطوسي والسيد المرتضى والعلامة الحلي، وقال السيد عميد الدين في شرح التهذيب في قصة أمر إبراهيم بذبح ولده أنه **لو كان أمرا حقيقة لزم منه البداء وهو باطل بالاتفاق، ومن أقر به لفظا فقد أوله معنى بحيث أخرجه من حقيقته** كصدر المتألهين والمجلسي والسيد الداماد، **وتأويل البداء نظير تأويل الغضب والرضا والأسف والترجي، فإن جميع ذلك محال على الله تعالى بمعناها الحقيقي**)[2]. وفي موضع آخر يقول أيضا: (وأما العلامة المجلسي فقد نقل بعض

---

(١) انظر كتاب (مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٣٠٤/٣٠٨).

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١١/١).

ما سبق من كلام الفخر الرازي[1]. ثم قال: وأعجب منه أنه أجاب المحقق الطوسي في نقد المحصل عن ذلك لعدم إحاطته كثيرا بالأخبار بأنهم لا يقولون بالبداء، وإنما القول به ما كان إلا في رواية. وأقول: ليس إنكار البداء خاصا **بالمحقق الطوسي، بل كل من وجدنا له قولا ممن يعتبر قوله من العلماء، واطلعنا على رأيه في الآراء وافق المحقق الطوسي في نفي البداء وتبرئة الإمامية عن القول به**، منهم السيد المرتضى في الذريعة، وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في العدة[2] والتبيان، وحبر الأمة وأعلم علمائها بعد المعصومين (عليهم السلام) الشيخ العلامة الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي... ونظير ذلك في تفسير مجمع البيان كثير، وفي تفسير أبي الفتوح الرازي **نسبة نفي البداء إلى مذهبنا في مواضع**

(١) يعني بذلك قوله: (قال الناصبي الرازي في تفسيره في هذه الآية قولان:... ثم قال: قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى وهو أن يعتقد شيئا ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ انتهى كلامه لعنه الله. ولا أدري من أين أخذ هذا القول الذي افترى به عليهم، مع أن الكتب الإمامية المتقدمين عليه كالصدوق والمفيد والشيخ والمرتضى وغيرهم رضوان الله عليهم مشحونة بالتبري عن ذلك، ولا يقولون إلا ببعض ما ذكره سابقا، أو بما هو أصوب منها كما ستعرف، والعجب أنهم في أكثر الموارد ينسبون إلى الرب تعالى ما لا يليق به، و الإمامية قدس الله أسرارهم يبالغون في تنزيهه تعالى ويفحمونهم بالحجج البالغة، ولما لم يظفروا في عقائدهم بما يوجب نقصا يباهتونهم ويفترون عليهم بأمثال تلك الأقاويل الفاسدة، وهل البهتان والافتراء إلا دأب العاجزين، ولو فرض أن بعضا من الجهلة المنتحلين للتشيع قال بذلك، فالإمامية يتبرءون منه، ومن قوله كما يتبرءون من هذا الناصبي وأمثاله وأقاويلهم الفاسدة. انظر (مرآة العقول) (٢/١٢٥-١٢٧).

(٢) لا تنس أخي القارئ الكريم من استحضار هذه القاعدة والنتيجة عند معرفتك لرأي الطوسي الصريح فيما سيأتي في ختام هذا المبحث.

كثيرة.. ولو لم يكن خوف الإطالة لنقلنا شيئا كثيرا من كلام علمائنا السابقين، **ولا أظن أحدا من الإمامية يلتزم بالبداء من غير تأويل حتى أن العلامة المجلسي أوجب ظاهرا التلفظ به تأدبا لا الاعتقاد بمعناه تعبدا، لأنه أيضا أوله تأويلا... وقد أطالوا الكلام في تأويل البداء)**[1].

* ولكن هل هذه حقيقة عقيدة البداء التي يتعبدون الله بها؟؟ والتي سبرها كل من عاصر أساطين هذا المذهب من العلماء المتقدمين، وكل من بحثها في كتبهم من المحققين المعاصرين؟؟

يقول شيخ الإسلام بن تيمية ﵀: (وأيضا فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص، كما تقدم حكاية بعض ذلك، فزرارة بن أعين وأمثاله يقولون: **يجوز البداء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له مالم يكن علمه، فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه**، فإذا قال مثل هؤلاء بأن الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفى عليهم عاقبة فعلهم؛ فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله، وكذلك هشام بن الحكم وزرارة بن أعين وأمثالهما ممن يقول: إنه **يعلم ما لم يكن عالما به)**[2].

ويقول الإمام الغزالي ﵀: **(ولأجل قصور فهم الروافض عنه ارتكبوا البداء، ونقلوا عن علي ﵁ أنه كان لا يخبر عن الغيب مخافة أن يبدو له تعالى فيه فيغيره**، وحكوا عن جعفر بن محمد أنه قال: ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل، أي في أمره بذبحه... **وهذا هو الكفر الصريح، ونسبة الإله تعالى إلى**

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٥٤/٤).

(٢) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) (٣٩٥/٢-٣٩٦).

الجهل والتغير، ويدل على استحالته ما دل على أنه محيط بكل شيء علماً)[1].

ويقول عبدالقادر البغدادي ﷺ: (وأما... الإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة.. فإنا نكفرهم[2].. وتكفير هؤلاء واجب في إجازتهم على الله البداء، وقولهم بأنه قد يريد شيئاً ثم يبدو له، وقد زعموا أنه إذا أمر بشيء ثم نسخه، فإنما نسخه لأنه بدا له فيه..)[3].

ويقول الدكتور غالب عواجي بعد نقله لكلام الأشعري في تقسيم فرق الرافضة تجاه القول بالبداء: (هذا ما قرره الأشعري، ولكن كما قدمنا، فإنه بالرجوع إلى مصادر الشيعة الإمامية الرافضة؛ تجد أنهم متمسكون بهذا المبدأ، ويقرون أن الله تبدو عليه البداوات، ويذكرون فيه فضائل من يعتقد على الله البداء أكاذيب كثيرة منكرة، دون ذكر خلاف بينهم، وقد يصدق كلام الأشعري على بعض المعتدلين ممن مال إلى التشيع، ولم يغلوا فيه غلو الإمامية)[4].

ويقول الدكتور ناصر القفاري: (لقد حاول شيوخ الشيعة أن يجدوا مخلصًا من وصمة هذا العار، ومهربًا من التكفير[5]. فالنصير الطوسي الذي يلقبه المجلسي بالمحقق (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) أنكر وجود البداء كعقيدة للاثني عشرية، وقال عن طائفته: إنهم لا يقولون بالبداء،... وصنف من الشيعة يقر

---

(١) انظر كتاب (المستصفى) للغزالي (١/١١٠).

(٢) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) للبغدادي ص(٣٥٧).

(٣) انظر كتاب (الملل والنحل) للشهرستاني ص(٥٢-٥٣).

(٤) انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (١/٢٥١).

(٥) (وكتب الشيعة من دعوى البداء لله في حرج عظيم تتحول وتتحيل في التخلص منه ولو بتحريف كلمة عن موضعها). انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(١١٨).

بالبداء كعقيدة، ويحاول أن يجد له تأويلاً مقبولاً. فابن بابويه القمي يوجه أحاديثهم في البداء توجيهًا تبدو عليه ملامح الاضطراب، ... ولكن شيخ الطائفة الطوسي يسلك في تأويل البداء طريقًا أسلم من طريق ابن بابويه، حيث يقول: [قوله: بدا لله فيه معناه: بدا من الله فيه، وهكذا القول في جميع ما يروي من أنه بدا لله في إسماعيل معناه: أنه بدا من الله، فإن الناس كانوا يظنون في إسماعيل بن جعفر أنه الإمام بعد أبيه، فلما مات علموا بطلان ذلك] [الغيبة: ص٥٥]. هذا اعتذار الطوسي، **ولا شك بأن البداء إذا كان للخلق بأن يقع لهم ما لم يحتسبوا، فليس فيه ما يمس العقيدة الإسلامية**. وقد تابع الطوسي في الاعتذار نفسه أحد مراجع الشيعة في هذا العصر وهو محمد حسين آل كاشف الغطا فقال[1]: [البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد خفائه، ولكن ليس المراد به هنا ظهور الشيء لله جل شأنه، وأي ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المضلة، بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، وقولنا: (بدا لله) أي بدا حكم الله، أو شأن الله] [الدين والإسلام: ص١٧٣]. **ولكن المطلع على رواياتهم لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل، إذ تدل على نسبة البداء إلى الله لا إلى الخلق**، ولذلك اعتذر أئمتهم عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء.. ونسبوا إلى نبي الله لوط أنه كان يستحث الملائكة لإنزال العقوبة بقومه خشية أن يبدو لله، ويقول: [تأخذونهم الساعة فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم. فقالوا: يا لوط إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب] [فروع الكافي: ٥٤٦/٥]. **فهل مثل هذا الإلحاد**

(١) وهذه المقولة نقلها عنه الدكتور السالوس سابقا، وفهم منها - فيما ظهر لي - أنهم لا يقصدون بلفظ البداء المعنى المرفوض.

يقبل التأويل؟!)[1].

(تفسير الخطأ بالخطأ يعني الاستمرار فيه وعدم الخروج منه حتى قيام الساعة، ومن هنا أود القول إنه لو كانت لبعض علمائنا الشجاعة العلمية، وخلوص النية، ونقاء الفكر، وصفاء الذهن لما ساروا في درب شائك لتفسير كلام موضوع، أو جملة موضوعة، أو فكرة تتنافى مع أصول العقيدة، والبديهيات العقلية معاً، **فالقول بالبداء والإصرار عليه والإبقاء عليه في كتب الزيارات والروايات معاً، هو النموذج الأكمل في الإصرار على العزة بالإثم، وما دامت الحالة هذه فطريق الخلاص من الأوهام صعب وعسير**.. إن مفهوم البداء غامض عند الأكثرية الساحقة من أبناء الشيعة الإمامية، بل لا يعرفون شيئاً عن فحواها، وحتى إذا ما سألتهم عن معنى الكلمة فهم يحيرون جواباً، **ولكن مع كل هذا وهو من دواعي الأسف والحزن العميق فيما وصلت إليه حال هذه الأمة بفضل زعاماتها المذهبية؛ أن هناك عشرات الآلاف من الشيعة، وإن شئت فقل مئات الآلاف منهم**... لا تعرف معنى البداء، ولا الجملة القائلة: (يا من بدا لله في شأنكما)، ولا الأسباب التي كانت وراء وضع الجملة تلك، **ولا تعرف الخطورة الكامنة في هذا الكلام الذي فيه انتقاص من سلطان الله وعلمه وإرادته وحكمته**، ولكن الأدهى من ذلك أنه لم يحدث حتى هذا اليوم أن انبرى عالم من علمائنا لحذف هذه الجملة من الزيارة، أو المنع من قراءتها شأنها شأن المئات من العبارات والجمل التي ملأت كتب الزيارات والروايات **وكلها تتناقض... مع أساس العقيدة وروح الإسلام)**[2].

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الاثني عشرية) للقفاري (٢/٩٤٣-٩٤٨).

(٢) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) لموسى الموسوي ص(١٤٧-١٤٨).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن ما دلت عليه كتب المتقدمين هو أن عقيدة البداء عند الشيعة تفيد أن الله تظهر له أمور لم يكن يعلمها، أو ينشأ له رأي جديد في أمر ما لم يكن يعلم هذا الأمر من قبل. أما المتأخرين فقد حاولوا نفي هذه العقيدة تارة، وتحريفها تارة أخرى، وذلك تقية منهم بسبب غياب الأئمة، وعدم الحاجة إلى هذا المعتقد في الوقت الحاضر، ولما سببه هذا المعتقد من حرج لهم[1].

* ويؤكد هذه النتيجة ما تقدم نقله من كلام علمائنا المتقدمين والمعاصرين، وكذا ما نقلته عن الشعراني وغيره مما سأورد بعضه في ثنايا هذا الفصل، وأختم هذه الحقيقة بمقولة خطيرة تؤكد تقية المعاصرين فيما ينقلونه عن علمائهم المتقدمين، أو بعبارة أخرى سكوتهم عنه، وعدم الإشارة إليه، وتوضح بجلاء حقيقة قول الإمامية بعقيدة البداء فأقول:

يقول الطوسي: (وذكر سيدنا الأجل المرتضى ﷺ وجها آخر في ذلك وهو أن قال: " يمكن حمل ذلك على حقيقته، بأن يقال: (بدا له تعالى) بمعنى أنه ظهر له من الأمر ما لم يكن ظاهرا له، وبدا من النهي ما لم يكن ظاهرا له، لأن قبل وجود الأمر والنهي لا يكونان ظاهرين مدركين، وإنما يعلم أنه يأمر أو ينهي في المستقبل. فأما كونه آمرا أو ناهيا، فلا يصح أن يعلمه إلا إذا وجد الأمر والنهي، وجرى ذلك مجرى أحد الوجهين المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ

---

(١) انظر بتصرف بحث ماجستير ضمن مادة الفرق عن (عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية) للباحث: عبداللطيف رياض العكلوك:

www.alagidah.com/vb/showthread.php?t=1949

﴿ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ﴾ بأن نحمله على أن المراد به حتى نعلم جهادكم موجودا، لأن قبل وجود الجهاد لا يعلم الجهاد موجودا، وإنما يعلم كذلك بعد حصوله، فكذلك القول في البداء "[1]. وهذا وجه حسن جدا)[2]. يعني بذلك ما ذكره المرتضى من

---

(١) انتهى كلام المرتضى، وقد علق عليه في الحاشية محقق كتاب العدة: محمد رضا الأنصاري بقوله: (لم نعثر على مصدر هذا القول في مصنفات الشريف المرتضى، ولعل المصنف نقله عن مجالس الشريف المرتضى مشافهة). قلت: وعلى فرض العثور عليه، أو عدم ذلك، فما الفائدة من هذا التعليق، ولماذا السكوت عن مثل هذه العبارات التي يقولها مثل هؤلاء الأسياد، وعدم التعليق عليها بنفي أو إيجاب، وخصوصا عندما يقول الناقل - الطوسي- مؤكدا: (وهذا وجه حسن جدا). وعلى كل حال فقد وجدت هذه الجملة بنصها في كتاب (مجمع البحرين ومطلع النيرين) لفخر الدين بن محمد الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، وفيه: (وقال الشيخ في العدة: وأما البداء فحقيقته في اللغة: الظهور، ولذلك يقال: " بدا لنا سور المدينة " و " بدا لنا وجه الرأي " قال تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾، ﴿وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ ويراد بذلك كله: ظهر. وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلا، وكذلك في الظن، فأما إذا أضيفت هذه اللفظة إلى الله تعالى فمنه ما يجوز إطلاقه عليه، ومنه ما لا يجوز، فأما ما يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون إطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين (ع) من الأخبار المتضمنة لإضافة البداء إلى الله تعالى، دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون وجه إطلاق ذلك عليه والتشبيه هو: أنه إذا كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهرا، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلا، وأطلق على ذلك لفظ البداء. قال: وذكر سيدنا المرتضى وجها آخر في ذلك،... - ثم أورد بقية قوله إلى أن قال: - وهذا وجه حسن جدا) (١٦٩/١-١٧٠).

(٢) انظر كتاب (العدة في الأصول) للطوسي (٤٩٦/١) الطبعة الأولى ذو الحجة ١٤١٧ ه ستارة - قم.

إمكانية حمل معنى البداء في حق الله تعالى على حقيقته - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا -

وبغض النظر عن كل ما قيل عن أصل هذه العقيدة، وكونها عقيدة يهودية وردت في أسفارهم، وتسربت بواسطة ابن سبأ وأتباعه ممن حاولوا إشاعة هذه المقالة تحت ستار التشيع لآل البيت، والدعوة إلى ولاية علي[1]، وأن أشد من تزعم القول بها في الإسلام هو المختار بن أبي عبيد الثقفي تغطية لكذبه[2]؛ فإن الباحث يمكنه بواسطة التقرير المتقدم في مفهوم عقيدة البداء الجزمُ بالمعنى الحقيقي الذي يعتقده الإمامية الاثني عشرية - أو جمهورهم - تجاه هذه العقيدة، بالإضافة إلى اكتشاف ومعرفة أمرين:

---

(١) قال موسى جار الله (ت١٣٦٩هـ): (البداء عقيدة يهودية من غير تأويل. أتت بها أسفار التوراة وكتب العهد العتيق من غير أن يكون فيها مجال لمجاز. والبداء وكل ما يعتري البشر من جهل وغدر وحسد وكذب وندم وغضب في معبودات الأساطير اليونانية أمر عادي لا نستبعده في الأساطير... ثم أعادت عقيدة البداء عدوى الوباء من أسفار التوراة بألسنة الأئمة في قلوب الشيعة إلى كتب الشيعة. فترى فيها عقيدة البداء في أخبار مستفيضة بمبالغات مسرفة شيعية إمامية لا يأتي بمثلها إلا إمام مفوض من عند الله... تقول كتب الشيعة: إن القول بالبداء هو رد لليهود، إذ يقولون: إن الله قد فرغ من الأمر. وهذا القول خدعة وحيلة في إغفال الجاهل، وتقوُّل على اليهود باطل... وما استعارت الشيعة عقيدة البداء إلا من أسفار التوراة. فدعوى الرد بالبداء كفران للنعمة المستعارة). انظر كتاب (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(١١٣-١١٥).

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٩٣٩/٢)، وكتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (٢٥٤/١) وكتاب (دفاع عن الكافي) لثامر العميدي (١٥/٢-٢٨) وفيه نقل قول موسى جار الله، ومحمد مال الله.

الأمر الأول: اكتشاف علاقة بين عقيدتي البداء والتقية، وهذا ما أشار إليه كل من تكلم عن العقيدتين بالنقد والملاحظة، سواء من المتقدمين أو المتأخرين، حيث يقول سليمان بن جرير الشيعي كما يرويه عنه النوبختي، وهو من كبار علماء الشيعة: (إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معها من أئمتهم على كذب أبداً، **وهما القول بالبداء، وإجازة التقية**.

فأما البداء؛ فإن أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون، والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم: إنه سيكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون. فنحن نعلم من قبل الله ﷻ ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله ﷻ مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم: بدا لله في ذلك بكونه.

وأما التقية، فإنه لما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحرام وغير ذلك من صنوف أبواب الدين فأجابوا فيها، وحفظ عنهم شيعتهم جواب ما سألوهم وكتبوه ودوّنوه، ولم يحفظ أئمتهم تلك الأجوبة بتقادم العهد وتفاوت الأوقات، لأن مسائلهم لم ترد في يوم واحد، ولا شهر واحد بل في سنين متباعدة وأشهر متباينة وأوقات متفرقة. فوقع في أيديهم في المسألة الواحد عدة أجوبة مختلفة متضادة، وفي مسائل مختلفة أجوبة متفقة، فلما وقفوا على ذلك منهم ردوا إليهم هذا الاختلاف والتخليط في جواباتهم وسألوهم عنه، وأنكروا عليهم، فقالوا: من أين هذا الاختلاف وكيف جاز ذلك؟. قالت لهم أئمتهم: إنما أجبنا بهذا للتقية، ولنا أن نجيب بما أحببنا، وكيف شئنا لأن ذلك إلينا، ونحن أعلم

بما يصلحكم وما فيه بقاؤكم وكف عدوكم عنا وعنكم. فمتى يظهر من هؤلاء على كذب؟ ومتى يعرف لهم حق من باطل)[1].

(وقد أوجد الشّيعة عقيدة التّقية والبداء لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمةّ وأعمالهم.. فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع...)[2]. وفي موضع آخر يقول الدكتور ناصر القفاري: (ولما كانت أقوال الأئمة وأفعالهم تخالف القول بعصمتهم؛ اخترعوا للتستر على مزاعمهم تلك عقيدة البداء والتقية، فأعمال الأئمة الموافقة للمسلمين يحملونها على التقية، وأخبارهم المخالفة للواقع يحملونها على البداء)[3].

الأمر الثاني: معرفة بعض الأسباب التي دعتهم لاختراع عقيدة البداء من جانب، والتمسك بها والمدافعة عنها من جانب الآخر، حيث يمكنني إجمالها فيما يلي:

السبب الأول: الخروج من مأزق انتقال الإمامة بحسب العقيدة الإمامية، والذي حصل تحديدا عند تعيين موسى بن جعفر الصادق إماما في زمن حياة أبيه. حيث أن عقيدة الشيعة في الإمامة أنها إلهية بحيث أن الإمام الأب لا سلطة له في تعيين الإمام الذي سيخلفه لأنه معين بإرادة الله، فإذا مات الوريث

---

(١) انظر كتاب (المقالات والفرق) للقمي ص(٧٨)، وكتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ص(٨٥-٨٧).

(٢) ثم نقل بداية مقولة سليمان بن جرير. انظر كتاب (أصول مذهب الاثني عشرية) للقفاري (٧٩٨/٢).

(٣) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (١٢٨٥/٣).

الشرعي الذي هو (إسماعيل) فلا يحق لأبيه (الصادق) أن يعين (موسى) ابنه الأصغر، بل تنتقل الإمامة إلى الابن الأكبر من ظهر (إسماعيل)، وبما أن الشيعة تبنت فكرة الإمامة الإلهية بالصورة نفسها فلكي تخرج من هذا المأزق قالت بفكرة البداء لكي تُلقي مسؤولية انتقال الإمامة من (إسماعيل بن جعفر) إلى (موسى بن جعفر) على الله!، وليس على الإمام (الصادق)، ولتفنيد العقيدة الإسماعيلية أيضاً[1].

السبب الثاني: اتخاذها ذريعة بأن الأئمة يعلمون الغيب، ولهم الحق في الرجوع عنه بدون تثريب عليهم من أتباعهم، وذلك أن أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون، والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم: إنه سيكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون. فنحن نعلم من قبل الله ﷻ ما علمته الأنبياء[2]، وإذا حدث غير ما أخبروا، قالوا لهم: إنما قد بدا لله![3]. فأصبحت عقيدة البداء وسيلة لإبقاء فرصة الاختيار في أهل

---

(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) ص(١٤٨-١٤٩). (وبداء الشيعة في كتبهم عقيدة يهودية محضة سلكته الكتب عن ألسنة الأئمة في قلوب الشيعة تخلصاً من تبعة دعوى من دعاويها، وأدب الأئمة خالص من كلها بريئ). انظر (الوشيعة) ص(١٢٠).

(٢) انظر كتاب (المقالات والفرق) للقمي ص(٧٨)، وكتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ص(٨٥-٨٧).

(٣) انظر كتاب (مع الشيعة الاثني عشرية) ص(٣٠٤/٣٠٨). ومن ذلك ما ورد في الكافي عن أبي جعفر قال: (قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، إن موسى عليه السلام لما خرج وافدا إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوما، فلما زاده الله على الثلاثين عشرا، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا، فإذا حدثناكم الحديث
=

البيت، والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من أتباعهم[1].

(ولعل سائلا يسأل: ما الذي يدفع الإنسان إلى النزول إلى هذا المستوى الهابط من الأقوال والاستدلال؟! وما هي الفائدة المترتبة على هذا المعتقد الخطير؟! والجواب هو: **الاضطرار للتخلص من الاحراجات الاعتقادية التي واجهت الإمامية أكثر من مرة في تاريخهم، ولكن بما هو أشد منها؟! أي من أجل أن لا يتبين كذب الكذاب في خبره؛ ينسب الخبر والكذب إلى الله!** أبمثل هذا يعظم الله! وتعظيما لا مثيل له!! أبالكفر به ونسبة الكذب إليه يعظم الرب جل وعلا!! وعلى كل حال قولوا: [صدق الله! تؤجروا مرتين]. والأجر مرتين ما هو إلا رشوة مقدمة للعقل كي لا يعترض أو يفكر بل يقر... ويجمد. ويقال بعد هذا: إن أصول الدين تثبت بالعقل! فأي عقل هذا الذي يثبت مثل هذا؟! نعوذ بالله من سبات العقول)[2].

فجاء على ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين). (وإنما يؤجرون مرتين لإيمانهم بصدقهم أولا، وثباتهم عليه بعد ظهور خلاف ما أخبروا به ثانيا أو لكون هذا التصديق صعبا على النفس فلذا يتضاعف أجرهم، وهذا إحدى الحكم في البداء، فإن تشديد التكليف موجب لعظيم الأجر) (مرآة العقول) (١٧٦/٤) و(شرح أصول الكافي) (٣٣٤/٦) قال الغفاري: (مرة للتصديق، وأخرى للقول بالبداء). انظر الكافي (٣٦٩/١).

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٩٤٨/٢). وفيه أيضا: (فأنت ترى بعد هذا العرض أنه لو سقطت عقيدة البداء لانتقض دين الاثني عشرية من أصله، لأن أخبارهم ووعودهم التي لم يتحقق منها شيء تنفي عنهم صفة الإمامة، وهذا سر مغالاة شيوخهم بأمر البداء ودفاعهم عنه وجعله من أعظم العبادات...) (٩٤٣/٢).

(٢) انظر بتصرف كتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدليمي ص(٦٠٥-٦٠٥).

المبحث الثاني
تقرير الكليني لعقيدة البداء

عرفنا في المبحث الأول بعض الأسباب التي دعت الإمامية إلى اختراع عقيدة البداء، والقول بها، والدفاع عنها، ولكن لو قال قائل متى ظهرت هذه العقيدة، وما علاقة الكليني بها؟

* أما متى ظهرت هذه العقيدة؛ فقد اختلف المتخصصون في مبدأ ظهورها على قولين:

الأول: أنها ظهرت في منتصف القرن الأول تقريبا، وتحديدا في زمن المختار بن أبي عبيد الثقفي (ت٦٧هـ) الذي ذكر كثير من علماء الفرق أنه أشد من تزعم القول بالبداء في الإسلام، قال البغدادي مبيناً سبب ادعاء المختار القول بالبداء على الله تعالى: (وأما سبب قوله بجواز البداء على الله ﷻ فهو أن إبراهيم بن الأشتر لما بلغه أن المختار قد تكهّن وادعى نزول الوحي عليه قعد عن نصرته واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة، وعلم مصعب بن الزبير أن إبراهيم بن الأشتر لا ينصر المختار فطمع عند ذلك في قهر المختار، ولحق به عبيد الله بن الحر الجعفي ومحمد بن الأشعث الكندي وأكثر سادات الكوفة غيظاً منهم على المختار لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم، وأطمعوا مصعباً في أخذ الكوفة قهراً. فخرج مصعب من البصرة في سبعة آلاف رجل من عنده سوى من انضم إليه من سادات الكوفة، وجعل على مقدمته المهلّب بن أبي صفرة مع أتباعه من الأزد، وجعل أعنة الخيل إلى عبيد الله بن معمّر التيمي، وجعل الأحنف ابن

قيس على خيل تميم... فلما انتهى خبرهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شميط إلى قتل مصعب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك فالتقى الجيشان بالمدائن، وانهزم أصحاب المختار وقتل أميرهم ابن شميط وأكثر قوّاد المختار، ورجع فلولهم إلى المختار وقالوا له: ألم تعدنا بالنصر على عدونا وقد انهزمنا؟ فقال: **إن الله تعالى كان قد وعدني بذلك، لكنه بدا له**، واستدل على ذلك بقوله ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد:٣٩] فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء)[1]. ويقول الشهرستاني: (وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء لأنه كان يدعي علم ما يحدث من الأحوال، إما بوحي يوحى إليه، وإما برسالة من قبل الإمام، فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء وحدوث حادثة، فإن وافق كونه قوله جعله دليلاً على صدق دعواه، وإن لم يوافق قال: قد بدا لربكم)[2].

القول الثاني: (أنها ظهرت في أوائل القرن الثالث الهجري وهو عصر الإمام العاشر (ت٢٥٤هـ) والحادي عشر (ت٢٦٠هـ) للشيعة، وفي إبان ظهور الفرقة الإسماعيلية التي أخذت تناهض الشيعة وتخرق وحدتها، ولذلك لا يوجد أثر لفكرة البداء حتى أوائل القرن الثالث الهجري، وأول إمام يخاطب بشموله للبداء هو الإمام العاشر ومن بعده الحادي عشر للشيعة في حين أنه كان من الأجدر والأولى أن يخاطب الإمام (موسى بن جعفر) (ت١٨٣هـ) بشموله للبداء،

---

(١) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) للبغدادي ص(٣٥٧).

(٢) انظر كتاب (الملل والنحل) للشهرستاني (١/١٤٩)، وكتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) (١/٢٥٥)، وكتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) (٢/٩٣٧).

حيث كان هو موضوعه، فلا الإمام (موسى)، ولا ابنه (علي الرضا) (ت٢٠٣هـ)، ولا حفيده (محمد الجواد) (ت٢٢٠هـ) قد خوطبوا بكلمة فيها إشارة إلى حصول البداء بحقهم الذي يؤكد لنا أن اللجوء إلى تبني فكرة البداء إنما حصل عندما أخذ التيار الإسماعيلي يشق طرقه إلى الوجود والظهور)[١].

* أما علاقة الكليني بهذه العقيدة فقد تمثل في تقريره لها بواسطة مروياته التي دونها في كتابه الكافي، بل قد ذهب بعض الباحثين إلى أن الكليني هو الذي أرسى أسس هذه العقيدة عند الاثني عشرية، حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من الكافي، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصص له بابا بعنوان (باب البداء) وذكر فيه ستة عشر حديثا من الأحاديث المنسوبة للأئمة[٢].

وقد اشتمل إيراد الكليني لمرويات البداء في كتابه الكافي على تقرير ما يلي:

أولا: بيَّن فضل البداء، وعظَّم من شأنه:

حيث أورد بسنده عن أحدهما عليهما السلام قال: (ما عبدالله بشيء مثل البداء). قال المجلسي: (أي الإيمان بالبداء من أعظم العبادات، أو أنه ادعى إلى العبادة من كل شيء)[٣]. وقال المازندراني: (أي مثل القول بالبداء والتصديق بثبوته له تعالى، لأن فيه إذعانا بأنه تعالى قادر على الحوادث اليومية، واعترافا بأنه مختار يفعل بإرادته ما يشاء ويتصرف في ملكه كيف يشاء، ولا يبلغ شيء من العبادة هذه المرتبة، لأن العبادة إنما هي عبادة وكمال بعد معرفته بما ينبغي له،

---

(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) لموسى الموسوي ص(١٤٩).

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) (٢/٩٣٧).

(٣) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢/١٢٣).

ومن أنكر البداء له تعالى فقد نسب العجز إليه وأخرجه عن سلطانه وعبد إلها آخر ودان بدين اليهود)[1]. وفي رواية أخرى بسنده عن أبي عبدالله ﷺ: (ما عظم الله بمثل البداء)[2]. قال المجلسي: (لأنه إثبات لقدرته وتدبيره وحكمته، وإذعان في أمر يأبى عنه العقول القاصرة)[3]. وقال المازندراني: (أي ما عظم الله تعالى بشيء من أوصاف ومحامد يكون مثل البداء، **لأن تعظيمه تعالى ووصفه بالبداء الذي هو فعل من أفعاله مستلزم لتعظيمه ووصفه بجميع الصفات الكمالية**)[4]. وفي رواية أخرى بسنده عن أبي عبدالله ﷺ: (لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه)[5]. قال المجلسي: (قوله: (ما في القول بالبداء) **أي الاعتقاد به وإظهاره وإنشاؤه من الأجر والفوائد** (ما فتروا) ولم يمسكوا عن الكلام فيه، لأنه مناط الخوف والرجاء، والباعث على التضرع والدعاء، والسعي في أمور المعاش والمعاد، والعلم بتصرف رب العباد، وتدبيره في عالم الكون و الفساد)[6]. وقال المازندراني: (لأن السعي في الشيء على قدر عظمته وزيادة أجره، **وفي هذا الإبهام دلالة على عظمة الأجر في هذا القول.** كيف لا؟ وفيه اعتراف بتقديره تعالى وتدبيره، وقدرته على إيجاد الحوادث،

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٣٦/٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (١٤٦/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١ وفيه ذكر الروايتين.

(٣) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٣٦/٢).

(٤) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٣٦/٤-٢٣٧).

(٥) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١٢. قال موسى جار الله: (هذا إسراف في القول لا يكون لنبي، ولم يكن لنبي). انظر (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(١١٤).

(٦) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٤١/٢).

واختياره في إفاضة الوجود على ما تقتضيه الحكمة والمصالح، واقتداره على ما أراد عدمه وإبقاء ما أراد بقاءه)[1].

ثانيا: ذِكْرَ بعض أدلة البداء المثبتة له:

حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله ﷺ قال في هذه الآية: (يمحو الله ما يشاء ويثبت) قال: فقال: (وهل يمحى إلا ما كان ثابتا؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن؟)[2].
قال المجلسي: (استدل ﷺ بهذه الآية على تحقق البداء بالمعنى المتقدم[3]، بأن

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤/٢٤٧).
(٢) انظر كتاب الكافي (١/١٤٦-١٤٧) ك التوحيد/ باب: البداء - ح٢. وكذلك ح٣ و ٤ و ٥.
(٣) ومما تجدر الإشارة إليه في كلام شارحي الكافي وأصوله: المازندراني والمجلسي، أنهما بداية حاولا الدفاع عن شبهة نسبة البداء للشيعة بمفهومه الفاسد، واجتهدا في تقرير معناه بما يدفع هذا المفهوم - انظر كتاب (شرح أصول الكافي) للمازندراني (٤/٢٣٢-٢٣٦). و كتاب (مرآة العقول) للمجلسي (٢/١٢٣-١٣٥) -، وقد بينت في المبحث الأول أن شيوخ الشيعة المتقدمين والمعاصرين فعلوا ذلك لإيجاد مخرج من وصمة هذا العار، ومهرب من التكفير، لذا لن يتمكن الباحث في بعض الأدلة من الاستئناس برأييهما حول تقرير الكليني لهذه العقيدة بالمعنى الحقيقي المنسوب للإمامية. بل سيجد أنهما لن يخرجا غالبا عن تقرير معنى البداء بأحد معنيين، حيث يقول الشعراني: (إن العلامة المجلسي بعد ما ذكر التوجيهات التي نقلها عن سائر العلماء وزيفها جميعا قال: (ولنذكر ما ظهر لنا من الآيات والأخبار بحيث تدل عليه النصوص الصريحة ولا يأبى عنه العقول الصحيحة - ثم نقل جزء من قول المجلسي، ثم قال: - إلى غير ذلك انتهى كلامه. وهذا الذي ظهر له من الآيات والأخبار ليس شيئا غير ما ذكره الشارح هنا، وفي تفسير عنوان الباب) انظر كتاب (شرح أصول الكافي) (٤/٢٤٨). وهذا يؤكد أنهما متقاربان، وفي موضع آخر قال: (وقال العلامة المجلسي: ثم اعلم أن الآيات والأخبار تدل على أن الله تعالى خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات أحدهما: اللوح المحفوظ والذي لا تغير فيه أصلا =

المحو يدل على أنه كان مثبتا في اللوح فمحي وأثبت خلافه، وكذا العكس، ويدل على أن جميع ذلك بمشيئته سبحانه، وأكثر الأخبار يشمل النسخ أيضا، فلا تغفل)[1].

وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخر لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئا ثم يمحوه لحكم كثيرة لا تخفى على أولى الألباب. مثلا يكتب فيه أن عمر زيد خمسون سنة، ومعناه أن مقتضي الحكمة أن يكون عمره كذا إذا لم يفعل ما يقتضي طوله أو قصره، فإذا وصل الرحم مثلا يمحى الخمسون، ويكتب مكانه ستون، وإذا قطعها يكتب مكانه أربعون، وفي اللوح المحفوظ أنه يصل وعمره ستون، انتهى. أقول - والكلام للشعراني-: ولوح المحو والإثبات هو الذي عبر عنه في موضع آخر بالصحف السماوية كما مر، ومرجعه إلى تأويل صدر المتألهين، وأن البداء ليس في علم الله، ولا في اللوح المحفوظ، بل في بعض مخلوقاته وسماه لوح المحو والإثبات كما سماه الصدر القوى المنطبعة الفلكية، واللوح والقلم على ما ذكره الصدوق في اعتقاداته ملكان من ملائكة الله، فتأويل المجلسي يرجع إلى تأويلين أحدهما: ما مر وهو عين تأويل الصدوق في كتاب التوحيد، وهو في معنى انكار البداء والتغير بتاتا كما سبق، والثاني: ما نقلناه هنا، وهو عين تأويل صدر المتألهين، ومرجعه إلى الإقرار بالبداء والتغير لكن لا بالنسبة إلى علم الله تعالى بل إلى علم بعض مخلوقاته، ولكن الظاهر أن المجلسي رأى أنهما تأويل واحد غير متخالف، ولا بد من التأمل في ذلك) (٢٥١/٤). قلت: وقد تعمدت نقل كلام المجلسي من خلال كلام الشعراني لأنه حاول كثيرا الجمع بين التأويلات المضطربة لمعنى البداء بين علماء الإمامية، ومع ذلك وصل إلى حد لا يزال يحتاج معه إلى التأمل، فإذا كان هذا هو حال علماء القوم!!!، فما ظنك بعوامهم؟؟؟.

(١) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٣٦/٢).

ثالثا: قسّم علم الله إلى علمين، أحدهما مكنون مخزون، وجعل البداء تابعاً لهذا العلم:

حيث أورد بسنده عن أبي جعفر ﷺ قوله: (العلم علمان: فعلم عند الله مخزون[1] لم يُطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علّمه ملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسله[2] فإنه سيكون، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا

(١) قال المازندراني: (وقيل: المراد بالعلم المخزون والعلم المكتوب: المقرر في اللوح المحفوظ. أقول: فيه نظر، لأن كل ما في اللوح المحفوظ من العلوم لا يجب أن يكون مختصا به سبحانه لا يطلع عليه أحد من خلقه، بل لنا أن نقول: كل ما فيه فهو حاصل لبعض خلقه، فإن اللوح المحفوظ إما: الملك كما هو مذهب الصدوق، وقد صرح به في كتاب الاعتقادات، أو الروح المقدس لأمير المؤمنين (ع) كما قال في خطبة البيان: أنا اللوح المحفوظ) انظر (شرح أصول الكافي) (٢٤١/٤). قلت: وعلى هذا التقرير، وعلى الرواية التي تبين علم الأئمة لعلم الملائكة والرسل والأنبياء؛ فالأئمة يعلمون كلا العلمين، وبهذا يكونون أفضل من الملائكة والرسل والأنبياء!!، فتأمل. وقد وجدت شاهدا لصحة استنباطي هذا في رواية الكليني رقم (١) من باب: أن الأئمة (ع) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (ع) (٢٥٥/١)، ولله الحمد والمنة.

(٢) علق المعلق على شرح المازندراني، الميرزا أبو الحسن الشعراني هنا بقوله: (قوله: " فما علمه ملائكته ورسله " أقول: هذا الحديث رد على ما توهمه الفخر الرازي ونقلنا عن المحصل من علة ذهاب الشيعة إلى القول بالبداء، ويؤيد مضمون الحديث بقاعدة اللطف الذي يقول به الشيعة، وأن كل شيء يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية فهو واجب عليه تعالى، وأن الإغراء بالجهل قبيح، ولا ريب أن النبي والإمام إذا أخبرا عن الله تعالى ولم يقع المخبر على ما أخبر به كان ذلك مزلة عظيمة توجب عدم الاعتماد بأقوال الأنبياء، ويخالف اللطف، ويوجب نقض غرض الواجب تعالى، وحينئذ فما ورد من تغيير ما أخبر به الأئمة (ع) والأنبياء فهو مردود لمخالفته العقل والأخبار الكثيرة، =

رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء، ويؤخر منه ما يشاء، ويثبت ما يشاء)[1]. وبسنده عن أبي عبدالله ﵇ قال: إن لله علمين: علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء[2]، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه)[3].

رابعا: نفى أن يكون حصول البداء لله عن جهل:

حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله ﵇ قال: (ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له)[4]. قال المازندراني: (أي ما نشأ منه سبحانه حكم وإرادة

ومنها حديث إمامة إسماعيل والبداء فيه). انظر حاشية (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٤١/٤). قلت: إذا كانت هذه القاعدة معتبرة عند الاثني عشرية فسينتقض دينهم، ولن يبقى لهم منه شيء؛ إذ لا نعلم نحن ولا هم أيضا أيَّ أقوال الأئمة هو المعتبر، وأيها المغيَّر الذي يجب رده!!.

(١) انظر كتاب الكافي (١٤٧/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح٦.

(٢) يقول أبو الحسن الشعراني: (قوله: " من ذلك يكون البداء " سبق هذا المعنى في حديث الفضيل بن يسار عن الباقر (﵇) وفي معناه روايات أخر مروية في البحار وغيره، وهو حديث مستفيض مؤيد بالعقل على ما سبق، وبه يضعف صحة ما روي في بعض الأخبار من أن بعض الأنبياء أو الأئمة (عليهم السلام) أخبروا بشيء على البت فلم يقع كما أخبروا للبداء، لأنه يرتفع الاعتماد عن أخبار الحجج (عليهم السلام) كما مضى)، ثم شرع في الرد على المجلسي وغيره ممن التزم بصحة ذلك، وأن الأئمة (ع) المحو والإثبات، وأخبروا بشيء لم يقع على ما أخبروا) انظر حاشية (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٤٥/٤).

(٣) انظر كتاب الكافي (١٤٧/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح٨.

(٤) انظر المصدر السابق (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح٩.

في شيء بالمحو والإثبات على حسب المصالح (إلا كان) ذلك الشيء ومحوه وإثباته ومصالحهما (في علمه قبل أن يبدو له) فهو سبحانه كان في الأزل عالما بأنه يمحو ذلك الشيء الثابت في وقت معين لمصلحة معينة عند انقطاع ذلك الوقت وانقضاء تلك المصلحة، ويثبت هذا الشيء في وقته عند تجدد مصالحه، **ومن زعم خلاف ذلك، واعتقد بأنه بدا له في شيء اليوم مثلا، ولم يعلم به قبله فهو كافر بالله العظيم، ونحن منه براء)**[1]. وفي رواية أخرى بسنده عن أبي عبدالله أيضا قوله: (إن الله لم يبد له من جهل)[2]. قال المازندراني: (وفي هذين الحديثين إشارة إلى أن بداءه تعالى ليس بداء ندامة وبداء جهل)[3]. وبسنده عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: لا، من قال هذا فأخزاه الله، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى قبل أن يخلق الخلق)[4]. قال المازندراني: (قوله: (قال: بلى) هو في علم الله أزلا (قبل أن يخلق الخلق)، هذا عقيدة جميع أهل الإسلام، إلا من لا يعتد به من أهل البدع كما مر آنفا، وفيه

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٣٦/٤-٢٣٧).

(٢) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١٠.

(٣) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٤٧/٤).

(٤) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١١. وجميع هذه الروايات الثلاث لم يعلق عليها المجلسي أي تعليق له تعلق بعقيدة البداء، واكتفى بالحكم عليها فقط على التوالي: (صحيح - مجهول - صحيح)، وبالتعليق على جملة: " فأخزاه الله" بقوله: (ظاهره الدعاء، و يحتمل الإخبار أي أخزاه الله، ومنع لطفه منه بسوء اختياره حتى قال بهذا القول، ويدل الخبر على حدوث العالم). انظر (مرآة العقول) (١٤٠/٢-١٤١).

دلالة على ثبوت البداء له تعالى، وعلى أن بداءه ليس من جهل)[1].

خامسا: جعل من لوازم النبوة الإقرار بعقيدة البداء:

حيث أورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (ما تنبأ نبي قط، حتى يقر لله بخمس خصال: بالبداء والمشيئة والسجود والعبودية والطاعة)[2]. قال المازندراني: (**أي ما صار النبي نبيا، ولم ينل شرف النبوة قط حتى يقر لله بخمس خصال: بالبداء والمشيئة والسجود والعبودية والطاعة**)[3]. وأورد بسنده عن الرضا عليه السلام قال: (ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر **وأن يقر لله بالبداء**)[4]. قال المازندراني: (لأنه من أصول الإيمان بالله القادر المختار)[5].

* بهذه الأساليب قرر الكليني عقيدة البداء في كتابه الكافي في باب البداء وختمه برواية عن العالم عليه السلام[6] لغرابة أسلوبها الذي رويت به، ولصعوبة فهم

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي) (٢٤٧/٤). ومعلوم أن نسبة البداء لله بهذه الطريقة مخالف للمعنى اللغوي.

(٢) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١٣.

(٣) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٤٨/٤).

(٤) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١٥. وأورد بسنده نحوه عن أبي عبدالله، انظر (روضة الكافي) (١٦٥/٨) ح١٧٧. ولفظه: (.. وما بعث الله نبيا قط حتى يقر له بالبداء).

(٥) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٥٠/٤).

(٦) قال المازندراني: (هذا الحديث من الثنائيات فهو من أعلى الأسانيد العالية) فعقب عليه المعلق الشعراني بقوله: (ما ذكره غير ظاهر، لأنا لا نعلم الإمام الذي عناه بقوله: (سئل العالم)، فلعله كان متقدما على معلى بن محمد كثيرا، أو لعله كان في زمانه لكنه سمعه بواسطة، والقول بكون الحديث مرسلا أظهر). انظر حاشية (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٥٢/٤).

معانيها التي يراد الوصول إليها بواسطتها، -حتى إن المجلسي لم يشرح ألفاظها من بدايتها، وإنما ابتدأ شرحه لها من منتصفها تقريبا، وقال قبل شروعه في شرحها: (ضعيف، **وهو من غوامض الأخبار ومتشابهاتها**، ولعله إشارة إلى اختلاف مراتب تقدير الأشياء في الألواح السماوية، أو اختلاف مراتب تسبب أسبابها إلى وقت حصولها)[1]. وقال بعد ختمه لشرحها[2]: (هذا ما ذكره كل على آرائهم وأصولهم، **ولعل ردَّ علم هذه الأخبار على تقدير صحتها إلى من صدرت عنه أحوط وأولى**، وقد سبق منا ما يوافق فهمنا، والله الهادي إلى الحق المبين)[3] - سأقتصر على إيراد طرف منها ؛ حيث أورد بسنده عن معلى بن محمد قال: سئل العالم عليه السلام: كيف علم الله؟ قال: (.... فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشيئة في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عيانا ووقتا، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات، ذوات الأجسام المدركات بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل، وما دب ودرج من إنس وجن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس..)[4].

* ومما يشار إليه في هذا المبحث؛ أن الكليني تعرض لعقيدة البداء في مواضع

(١) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢/١٤٠-١٤١).

(٢) وهذا الختم لهذه الرواية وأشباهها اعتماد على قاعدتهم المنقذة في مثل هذه المروريات: (إن حديث الأئمة صعب مستصعب).

(٣) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢/١٤٩).

(٤) انظر كتاب الكافي (١/١٤٨-١٤٩) ك التوحيد/ باب: البداء - ح١٦.

أخرى من كتابه ليست ضمن مرويات باب البداء، وهذه المرويات تحمل بعض المعاني الموافقة لما تقدم تقريره وقد أشرت إليها في موضعها في الحاشية، وبعضها الآخر يدل على معان جديدة يحتاج بعضٌ منها إلى وقفة معها لأهميتها. لذا سأوردها هنا على النحو التالي:

أولا: أثنى على عبدالمطلب جد النبي ﷺ بكونه أول من قال بالبداء:

حيث أورد روايتين بسنده كلاهما عن أبي عبدالله عليه السلام، جاء فيهما: (يبعث عبدالمطلب أمة وحده، عليه بهاء الملوك وسيماء الأنبياء، **وذلك أنه أول من قال بالبداء**، قال: وكان عبدالمطلب أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى رعاته في إبل قد ندت له، فجمعها فأبطأ عليه، فأخذ بحلقة باب الكعبة وجعل يقول: (يا رب أتهلك آلك؟ إن تفعل، فأمر ما بدا لك)، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله بالإبل، وقد وجه عبدالمطلب في كل طريق، وفي كل شعب في طلبه وجعل يصيح: (يا رب أتهلك آلك؟ إن تفعل، فأمر ما بدا لك)، ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله أخذه فقبله وقال: يا بني لا وجهتك بعد هذا في شيء، فإني أخاف أن تغتال فتقتل)[1]. قال المازندراني: (قوله: (قال إن عبدالمطلب أول من قال بالبداء) أي أول من قال بهذا اللفظ، أو أول من قال من أولاد إسماعيل، أو أول

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٤٧/١) ك الحجة/ باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٢٤ و نحوه ح٢٣. قال موسى جار الله: (كيف يتوهم عاقل البداء لله في نبأ عظيم من أعظم أنباء العالم شأنا، لم يزل الأنبياء يخبرون به؟ إن جاز البداء لله في أعظم أموره، فهل يبقى لعلم الله وقضائه وقدره قيمة؟ وهل يبقى لأنباء الأنبياء من أثر؟). انظر (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(١١٧).

من قال من غير الأنبياء والأوصياء[1]، فلا ينافي ما مر عن أبي عبدالله (عليه السلام) من أنه ما تنبأ نبي قط حتى يقر لله بخمس، وعدَّ منها البداء[2]، وقد عرفت معنى البداء وفضله في بابه. قوله: (يا رب أتهلك آلك إن تفعل فأمر ما بدا لك) الاستفهام في المواضع الثلاثة على حقيقته، أو للإنكار، ومفعول تهلك محذوف أي أتهلك محمدا أو عبادك، لعلمه بأن ابنه محمدا سيبعث رسولا عليهم هاديا لهم، فيكون إهلاكه إهلاكهم، (آلك، أن تفعل) هذا الفعل المخصوص وهو إهلاكه، أو إهلاكهم (فأمر ما) أي إذا أمر من الأمور، وسبب من الأسباب بدا **لك في إهلاكه وإهلاكهم بعدما قدرت رسالته وهدايتهم)**[3].

ثانيا: قرر أن البداء مشترط على جميع بني آدم بعد نفخ الروح فيهم:

حيث أورد بسنده رواية طويلة في بدء خلق الإنسان عن أبي جعفر (عليه السلام) جاء فيها قوله: (إن الله تبارك وتعالى إذا أراد أن يخلق النطفة التي مما أخذ عليها الميثاق في

---

(١) قال المجلسي: (قوله: (أول من قال بالبداء) أي من قومه بني إسماعيل أو من غير الأنبياء. (وذلك أنه) تعليل لقوله (عليه السلام): سيماء الأنبياء، أو لجميع ما تقدم، وما بعده تفصيل لهذا الإجمال، وقد مضى تحقيق البداء في كتاب التوحيد). انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) للمجلسي (٥/٢٣٧).

(٢) وقد ذكر في ذلك الموضع: (فإن قلت: هذا الحديث ينافي ما يجئ في باب مولد النبي عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: " إن عبدالمطلب أول من قال بالبداء ". قلت: لا منافاة بينهما، لأن المراد بالأولية الأولية الإضافية بالنسبة إلى غير الأنبياء (عليهم السلام)، أو المراد أنه أول من أطلق هذا اللفظ على غير معناه اللغوي). انظر (شرح أصول الكافي) (٤/٢٣٨).

(٣) انظر (شرح أصول الكافي) (٧/١٧٨-١٧٩). وللقارئ أن يسأل: هل مثل هذه العبارة تحتاج إلى تأويل؟؟

صلب آدم أو ما يبدو له فيه[1]، ويجعلها في الرحم حرك الرجل للجماع، وأوحى إلى الرحم أن افتحي بابك حتى يلج فيك خلقي وقضائي النافذ وقدري،.... ثم يبعث الله ملكين خلاقين في الأرحام ما يشاء الله فيقتحمان في بطن المرأة من فم المرأة، فيصلان إلى الرحم، وفيها الروح القديمة المنقولة في أصلاب الرجال وأرحام النساء، فينفخان فيها روح الحياة والبقاء، ويشقان له السمع والبصر وجميع الجوارح، وجميع ما في البطن بإذن الله، ثم يوحي الله إلى الملكين اكتبا عليه قضائي وقدري ونافذ أمري **واشترطا لي البداء فيما تكتبان**، فيقولان: يا رب ما نكتب؟ فيوحي الله إليهما أن ارفعا رؤوسكما إلى رأس أمه، فيرفعان رؤوسهما، فإذا اللوح يقرع جبهة أمه، فينظران فيه، فيجدان في اللوح صورته وزينته وأجله وميثاقه شقيا أو سعيدا، وجميع شأنه قال: فيملي أحدهما على صاحبه، فيكتبان جميع ما في اللوح **ويشترطان البداء فيما يكتبان**...)[2].

---

(١) قلت: وهذه الجملة سيأتي الاستشهاد بها والتعليق عليها في موضعها من هذا المبحث.

(٢) انظر كتاب الكافي (٦/١٣-١٥) ك العقيقة/ باب: بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه - ح٤. وهذه الرواية لم يشرح المجلسي فيها ما يتعلق بموضوع البداء، ولكن الغفاري محقق الكافي علق عليها في الحاشية بقوله: (مرَّ معنى البداء في المجلد الأول ص ١٤٦)، أما المازندراني فلم يصل في شرحه إلى هذا الموضع، لأنه اقتصر في شرحه للكافي على كتاب الأصول والروضة فقط. قال موسى جار الله: (وللشيعة في كل ما تدعيه أو تتخذه عقيدة تعصب عصيب يضطرها إلى وضع فاحش. فقد وضعت حديث أخذ الميثاق من كل نبي أن يقول بالبداء، ثم وضعت أن الملك الخلاق يكتب الميثاق في رحم الأم، ويشترط لله البداء... فأي حاجة لله أن يشترط؟ أو كيف يكون شأن الله إن لم يشترط؟ ولمن وعلى من يكون الاشتراط؟ وإذا جوزتم البداء لله خلاف علمه وقدره، فجواز البداء على خلاف اشتراطه أقرب وأمكن وأوقع. (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ)). انظر (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص(١١٨).

ثالثا: جعل التذكر لعقيدة البداء من أذكار زيارات قبور وأضرحة الأئمة:

حيث أورد بسنده إلى أبي الحسن عليه السلام قال: (تقول ببغداد: (السلام عليك يا ولي الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا نور الله في ظلمات الأرض، السلام عليك يا من بدا لله في شأنه، أتيتك عارفا بحقك، معاديا لأعدائك، فاشفع لي عند ربك). وادع الله وسل حاجتك، قال: وتسلم بهذا على أبي جعفر عليه السلام)[1]. قال المجلسي: (قوله: (يا من بدا لله) لعله إشارة إلى ما ورد في بعض الأخبار أنه كان قدر له عليه السلام أن يكون قائما بالسيف، ثم جرى فيه البداء، أو إلى البداء الذي وقع في إسماعيل، فإن البداء في إسماعيل يستلزم البداء فيه عليه السلام. وأما قراءة تلك الفقرة في زيارة أبي جعفر عليه السلام: إما لأن البداء في أبيه يستلزم البداء فيه، أو لأنه ولد عليه السلام بعد اليأس منه، فكأنه بدا لله فيه، أو لأن مغلوبيتهم مع كونهم خلفاء الله تعالى فيه شبه البداء، وفي بعض نسخ المزار (يا مريد الله في شأنه) من الإرادة، و في بعض نسخ الكتاب وغيره (يا من بدأ الله بالهمزة) أي أراد الله إمامته، أو بدأ به فجعله أهلا لذلك دون غيره، والظاهر أنها تصحيفات)[2].

رابعا: وصف نبي الله لوط عليه السلام بخشيته من وقوع البداء من الله:

حيث أورد بسنده عن أبي جعفر عليه السلام رواية طويلة في قصة لوط عليه السلام مع أضيافه من الملائكة، جاء فيها: (... وقال لهم لوط: يا رسل ربي فما أمركم ربي

---

(١) انظر كتاب الكافي (٥٧٨/٤) ك الحج/ باب: القول عند قبر أبي الحسن موسى (ع) وأبي جعفر الثاني، وما يجزئ من القول عند كلهم عليهم السلام - ح١.

(٢) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣٠٤/١٨).

فيهم؟ قالوا: أمرنا أن نأخذهم بالسحر، قال: فلي إليكم حاجة، قالوا: وما حاجتك قال: تأخذونهم الساعة فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم، فقالوا: يا لوط (إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب) لمن يريد أن يأخذ، فخذ أنت بناتك وامض ودع امرأتك...)[1].

خامسا: قسَّم إرادة الله فيما يمضيه إلى نوعين: نوع يقع فيه البداء، ونوع لا يقع فيه:

حيث روى بسنده عن أسحاق بن عمار قال: سمعته يقول[2]: (.. وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضى ما أراد الله ﷻ من ذلك، وهي ليلة القدر التي قال الله ﷻ: ﴿خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾، قال: قلت: ما معنى قوله: {يلتقى الجمعان}؟ قال: يجمع الله فيها ما أراد من تقديمه وتأخيره وإرادته وقضائه، قال: قلت: فما معنى يمضيه في ثلاث وعشرين؟ قال: إنه يفرقه في ليلة إحدى وعشرين إمضاؤه، ويكون له فيه البداء، فإذا كانت ليلة ثلاث وعشرين أمضاه، فيكون من المحتوم الذي لا يبدو له فيه تبارك وتعالى)[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٥/٥٤٤-٥٤٦) ك النكاح/ باب: اللواط - ح٥. وهذه الرواية لم يعلق عليها المجلسي بشيء يخص موضوع البداء.

(٢) لم أعرف هنا من القائل، ولم يتعرض المجلسي لبيانه، ولعل المراد به جعفر الصادق، لأن الرواية التي سبقتها رويت عنه.

(٣) انظر كتاب الكافي (٤/١٥٨-١٥٩) ك الصيام/ باب: في ليلة القدر - ح٨. وهذه الرواية لم يعلق عليها المجلسي بشيء يخص موضوع البداء، ولكنه في الرواية الثانية عشرة عن أبي عبدالله (ع) قال: (في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان التقدير، وفي ليلة إحدى وعشرين القضاء، وفي ليلة ثلاث وعشرين إبرام ما يكون في السنة إلى مثلها، لله جل
=

سادسا: أشرك الأئمة في العلم الذي لم يطلع عليه اللهُ أحداً من خلقه والذي يقع فيه البداء:

حيث أنه قد قرر سابقا في باب البداء أن الله قسّم علمه إلى علمين، أحدهما مكنون مخزون لم يُطلع عليه أحداً من خلقه، وجعل البداء تابعاً لهذا العلم، والآخر علَّمه ملائكته ورسله، ولا يقع فيه البداء. فالمكنون لا يعلمه إلا هو، وما علمه ملائكته ورسله وأنبياءه فالأئمة يعلمونه. وهنا أورد ما يناقض شقا من هذا التقرير، وهو روايته عن أبي عبدالله وفيها قال: (إن لله تبارك وتعالى علمين: علماً أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله، فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، وعلماً استأثر به **فإذا بدا لله في شيء منه أعلمنا**

= ثناؤه يفعل ما يشاء في خلقه)، علق بقوله: (قوله: " لله " إشارة إلى احتمال البداء بعده). انظر (مرآة العقول) (٣٨٩/١٦). وقال المازندراني: (ينبغي أن يعلم أن كل علم ألقاه تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وآله، كان أوصياؤه عليهم السلام عالمين به من غير زيادة ولا نقصان، وأما العلوم المستأثرة المخزونة إذا اقتضت الحكمة الإلهية إظهارها في أوقات متفرقة على ولي العصر والخليفة الموجود في تلك الأوقات أظهرها له، ولا يلزم منه أن يكون هو أعلم من النبي صلى الله عليه وآله لما ذكره ﷺ من أنه يعرض ذلك أولا على رسول الله صلى الله عليه وآله ثم عليه، ولا ينافي ذلك ما مر من أنه صلى الله عليه وآله " لم يمت إلا حافظا لجملة العلم وتفسيره، إذ لعل المراد بجملة العلم العلم بالمحتوم، وأما غير المحتوم فيحصل له العلم به عند صيرورته محتوما ولو بعد الموت، أو المراد به العلم بالمحتوم وغيره على وجه الحتم وعدمه، ثم يحصل له بعد الموت العلم بالحتم في غير المحتوم والله أعلم). قال الشعراني: (قوله " ما مر من أنه " لا حاجة إلى التكلف لهذا الجمع، فإن ما مر في باب شأن إنا أنزلناه ضعيف، ولا معنى للقضاء غير المحتوم إلا على البداء بالمعنى الباطل). انظر (شرح أصول الكافي) (٢٦/٦-٢٧).

ذلك، وعرض على الأئمة الذين كانوا من قبلنا)[1]. قال المجلسي: (قوله: (وعلما استأثر به) أي تفرد به، ولم يعلمه أحدا، وهو العلم البدائي الذي يتغير به ما أفضى إلى الأنبياء والأوصياء، فهذا العلم لم يصل إلى أحد، أو المراد به نوع آخر من المعارف الربانية التي لم يطلع عليها بعد أحدا. (فإذا بدا لله في شيء منه) أي علم المصلحة في تغيير ما قضى، وكتب في لوح المحو والإثبات، وتعلقت مشيئته بإظهار هذا العلم المكنون، قال الجوهري: بدا الأمر بدوا مثل قعد قعودا أي ظهر، وبدا له في الأمر بداء ممدودا أي نشأ له فيه رأي، انتهى. والمعنى الأخير في حقه سبحانه مجاز كما مر تحقيقه في باب البداء)[2].

سابعا: وصف الله بنشأة رأي جديد له بعد همّه سبحانه بالأمر، أو انتهائه منه:

فأما دليل نشأة الرأي بعد الهمّ بغيره: فما أورده بسنده عن أبي جعفر وأبي عبدالله (ع) أنهما قالا: (إن الناس لما كذبوا برسول الله صلى الله عليه وآله همَّ الله تبارك وتعالى بهلاك أهل الأرض إلا عليا فما سواه بقوله: (فتول عنهم فما أنت بملوم)، ثم بدا له فرحم المؤمنين، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وآله: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)[3]. قال المازندراني: (قوله: (ثم بدا له فرحم المؤمنين) الذين علم الله تعالى أنهم يؤمنون به، والبداء في حقه تعالى عبارة عن إرادة

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/٢٥٥) ك الحجة/ باب: أن الائمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام - ح١.

(٢) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣/١٠٩).

(٣) انظر كتاب الكافي (٨/١٠٣) الروضة - ح٧٨.

حادثة، وفي حق غيره عبارة عن ظهور الشيء بعد الخفاء)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام:)ثم بدا له) هذا الخبر يدل على أن آخر الآية ناسخ لأولها، والمشهور بين المفسرين أن المراد بالتولي الإعراض عن مجادلتهم ومنازعتهم بعد تكرر الدعوة عليهم والاقتصار على التذكير والموعظة)[2].

وأما دليل نشأة الرأي بعد الانتهاء من غيره: فما أورده بسنده عن المفضل قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كيف كنتم حيث كنتم في الأظلة؟ فقال يا مفضل: (كنا عند ربنا ليس عنده أحد غيرنا، في ظلة خضراء، نسبحه ونقدسه ونهلله ونمجده، وما من ملك مقرب ولا ذي روح غيرنا حتى بدا له في خلق الأشياء، فخلق ما شاء كيف شاء من الملائكة وغيرهم، ثم أنهى علم ذلك إلينا)[3]. قال المازندراني: (قوله (حتى بدا له في خلق الأشياء) أي حتى حصل له إرادة في

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٢/٣٣).

(٢) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢٥/٢٥٢). وقد ذكر المازندراني في مقدمة حديثه عن البداء، وبيان بعض معانيه ما يلي: (ومنها: ترجيح أحد المتقابلين والحكم بوجوده بعد تعلق الإرادة بهما تعلقا غير حتمي لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الآخر وشروطه، ومن هذا القبيل إجابة الداعي وتحقيق مطالبه وتطويل العمر بصلة الرحم وإرادة إبقاء قوم بعد إرادة إهلاكهم، وقد قال مولانا أبو الحسن الرضا (عليه السلام) لسليمان المروزي وهو كان منكرا للبداء وطلب منه (عليه السلام) ما يدل عليه من القرآن قوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ۝﴾ ثم بدا لله تعالى فقال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ يريد (عليه السلام) أنه تعالى أراد إهلاكهم لعلمه بأنهم لا يؤمنون، وأراد بقاءهم لعلمه بأنه يخرج من أصلابهم المؤمنون، فرجح بقاءهم وحكم به تحقيقا لمعنى الإيمان). انظر (شرح أصول الكافي) (٤/٢٣٤-٢٣٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (١/٤٤١) ك الحجة/ باب: مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته - ح٧.

خلقها، وليس المراد بالبداء ظهور شيء بعد الخفاء لتعاليه عنه، وقد مر تحقيقه سابقا)[1]. وقال المجلسي: (قوله: (حتى بدا له...) أي أراد خلقها، لا البداء اللغوي كما مر في بابه)[2]. وأصرح من هذه الرواية ما سبقها من رواية في بدء خلق الإنسان[3] عن أبي جعفر عليه السلام، وفيها: (إن الله عز وجل إذا أراد أن يخلق النطفة التي مما أخذ عليها الميثاق في صلب آدم أو ما يبدو له فيه)[4]. قال المجلسي: (قوله: (أو ما يبدو له فيه) أي لم يؤخذ عليها الميثاق أولا في صلب آدم، ولكن بدا له ثانيا بعد خروجه من صلبه أن يأخذ عليها الميثاق)[5].

ثامناً: وصف الله بعدم العلم، مثبتا له بذلك البداء بمعناه الفاسد:

حيث روى بسنده عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد ما مضى ابنه أبو جعفر، وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول: كأنهما أعني أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر ابن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم **بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يُعرف له**، كما بدا له في موسى بعد

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٤٩/٦).

(٢) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٩٤/٥).

(٣) وقد أشرت في وقفة تقرير الكليني: (أن البداء مشترط على جميع بني آدم بعد نفخ الروح فيهم) إلى تأخر الاستشهاد بها إلى موضعها من البحث، وقد ناسب الاستشهاد بها هنا.

(٤) انظر كتاب الكافي (١٣/٦-١٥) ك العقيقة/ باب: بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه - ح٤.

(٥) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢٣/٢١).

مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثتك نفسك، وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه، ومعه آلة الامامة)[1]. قال المازندراني: (قوله: (إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر) كما كان أبو الحسن موسى (عليه السلام) المرجى للخلافة بعد إسماعيل عند الشيعة، فكما ظهر صنع الله في أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وأظهر أمره فيه بموت اسماعيل، كذلك ظهر صنعه في أبي محمد وأظهر أمره فيه بعد موت أبي جعفر. قوله (فقال نعم) (نعم) تصديق للكلام المتقدم، وهو ههنا ما قرره أبو هاشم في نفسه. قوله (بدا لله في أبي محمد) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها (بدا الله) والبداء بالفتح والمد ظهور الشيء بعد الخفاء، وهو على الله ﷻ غير جائز، والمراد به القضاء والحكم، وقد يطلق عليه كما صرح به صاحب النهاية، فالمعنى: قضى الله جل شأنه في أبي محمد بعد موت أبي جعفر بما لم يكن معروفا لأبي محمد عند الخلق، وهو الإمامة والخلافة)[2]. قال المجلسي: (قوله: (إذ كان أبو محمد المرجئ)

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٢٧/١) ك الحجة/ باب: الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام - ح١٠.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٢٢/٦). وقد ذكر في مقدمة حديثه عن البداء، وبيان بعض معانيه ما يلي: (ومنها: محو ما ثبت وجوده في وقت محدود بشروط معلومة ومصلحة مخصوصة، وقطع استمراره بعد انقضاء ذلك الوقت والشروط والمصالح، سواء ثبت بدله لتحقق الشروط والمصالح في إثباته أو لا، ومن هذا القبيل: الإحياء والإماتة والقبض والبسط في الأمر التكويني ونسخ الأحكام بلا بدل، أو معه في الأمر التكليفي. والنسخ أيضا داخل في البداء كما صرح به الصدوق في كتابي التوحيد والاعتقادات. ومن أصحابنا من خص البداء بالأمر التكويني وأخرج النسخ عنه، وليس لهذا التخصيص وجه يعتد به، وإنما سميت هذه المعاني بداء لأنها مستلزمة لظهور شئ على الخلق بعد ما كان مخفيا عنهم، ومن ثم عرف البداء بعض القوم بأنه أن يصدر عنه تعالى أثر لم يعلم أحد من خلقه قبل صدوره عنه أنه يصدر عنه). انظر (٢٣٥/٤).

أي كان رجاء الإمامة في أبي محمد عليه السلام إنما حدث بعد فوت أبي جعفر، كما أن رجاء الإمامة في أبي الحسن عليه السلام إنما حدث بعد وفاة إسماعيل، وربما يقرأ بالهمز أي: المؤخر أجله، وقد سبق معنى البداء في بابه، وقد يقال: البداء الظهور، واللام في لله للسببية، و (ما لم يكن) فاعل بدا، و (يعرف) على بناء المجهول وضمير له لله، أو لأبي محمد، و(ما) في كما مصدرية، و(كشف) على المعلوم أو المجهول، **والحاصل أنه ظهر للناس ما لم يكونوا يعرفونه فيهما)**[1].

* بمثل هذه العبارات: (ما عبدالله بشيء مثل البداء)، (ما عظم الله بمثل البداء)، (لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه)، (ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء)، (السلام عليك يا من بدا لله في شأنه)، (فإذا بدا لله في شيء منه أعلمنا ذلك)، (ثم بدا له فرحم المؤمنين)، (حتى بدا له في خلق الأشياء)، (بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يُعرف له)، يقرر الكليني بما لا يدع مجالا للتأويل عقيدة البداء، ويُعتبر بذلك من أوائل من أرسى قواعدها، إن لم يكن أولهم[2]، نسأل الله أن يأخذ بأيدينا إلى طريق الحق ويثبتنا عليه.

* لكن ها هنا مسألة لابد من طرحها من باب الأمانة العلمية في البحث، وهي:

لو قال قائل -بعد كل ما ذُكر عن تقرير الكليني لعقيدة البداء-: هنالك

(١) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣/٢٩١).

(٢) يقول الدكتور ناصر القفاري: (ويبدو أن الذي أرسى هذا المعتقد عند الاثني عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام، وهو شيخهم الكليني..). انظر كتاب (أصول مذهب الاثني عشرية) (٢/٩٣٧).

روايات في الكافي تقدم ذكرها[1]، تنفي حصول البداء لله عن جهل، كرواية: (ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له)، ورواية: (إن الله لم يبد له من جهل)، ورواية: (هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: لا، من قال هذا فأخزاه الله). فَلِمَ يتمُ إلزام الكليني بما ورد على سبيل الإثبات، ولا يُعتذر له بما ورد على سبيل النفي؟؟

والجواب عن ذلك يمكن بيانه من خلال عدة أمور:

الأمر الأول: أنه بالنظر إلى عدد المرويات التي نفت حصول البداء لله بمفهومه الفاسد، نجد أنها لا تقارن بالمرويات التي أثبتت ذلك. فإذا اجتمع معها خطورة الإقرار بصريح هذه المرويات التي تدعو لتعظيم البداء، وتنسبه إلى الله بمعناه غير اللائق في حقه تعالى، وما توجبه على موردها في كتابه أن يوردها على سبيل النقد والاعتراض - لتتضح عقيدته في هذا الجانب، ولا يفهم منها خلاف ذلك -، فإننا سنجد أن هذا ما لم يفعله الكليني، مما يدعونا لترجيح اعتقاده بها، أو على أقل تقدير ميله إليها واستئناسه بها كعقيدة مدونة في كتابه الكافي - وخصوصا أن هذه المرويات تعتبر مرجعا لبني قومه في تقرير هذه العقيدة -، ويدعونا أيضا لإلزامه بها.

الأمر الثاني: أنه مع مراعاة لفظ البداء في اللغة، وأنه لا يحتمل إلا المعنى الفاسد، الذي لا يحتاج بعد ذلك إلى نسبته لله، ثم محاولة ذكر بعض الروايات وتفسيراتها التي تدافع عنه، وتنكر نسبته لله بمثل هذا المعنى[2]. فإننا عند

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٤٨/١) ك التوحيد/ باب: البداء - ح٩ و ١٠ و ١١.

(٢) يقول الدكتور ناصر القفاري: (ثم إن التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لا يسوغ =

التأمل في المرويات الواردة على سبيل النفي، وكونها مخالفة للمقرر من عقيدة الاثني عشرية في عقيدة البداء، فإنه يمكننا حملها على عدة أوجه، بخلاف المرويات الواردة على سبيل التصريح[1]، فهي تجمع بين موافقتها لواقع الاثني عشرية في اعتقادهم، وبين كونها لا تقبل التأويل الصحيح[2]، مما يرجح أيضا

=

كل هذه المغالاة في البداء، وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، كما أن لفظ البداء يحمل معنى باطلاً في لغة العرب التي نزل بها القرآن، فكيف يعد أصلا في الدين وهو بهذه المثابة، ويلتمس له تأويل ومخرجٌ؟!). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٩٤٨/٢).

(١) وقد تقدم ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل. يقول الدكتور غالب عواجي: (فالبداء عقيدة يهودية مدوّنة في كتبهم المحرفة، ونفس هذه الأفكار مدونة عند الشيعة، فالكليني -كما رأينا فيما سبق- يروي عن الأئمة فضائل كثيرة لاعتقاد هذا الكفر، حتى وإن ذكر بعض الروايات التي تفيد عدم حصول جهل الله بالأمور قبل ظهورها، لكنها لم تكن صريحة مثل النصوص الأخرى التي سبق ذكرها عنهم). انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) (٢٥٤/١-٢٥٥).

(٢) بل وفيها ما يعطل العقل عن ردها، ومحاولة النقاش فيها. ومن ذلك ما رواه الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: (قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، إن موسى عليه السلام لما خرج وافدا إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوما، فلما زاده الله على الثلاثين عشرا، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا، فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين). انظر كتاب الكافي (٣٦٨/١-٣٦٩) ك الحجة/ باب: كراهية التوقيت - ح٥. قال المجلسي: (وإنما يؤجرون مرتين لإيمانهم بصدقهم أولا، وثباتهم عليه بعد ظهور خلاف ما أخبروا به ثانيا، أو لكون هذا التصديق صعبا على النفس فلذا يتضاعف أجرهم، وهذا إحدى الحكم في البداء، فإن تشديد التكليف موجب لعظيم الأجر). انظر (مرآة العقول في =

اعتقاده بها على هذا المعنى دون المعنى المنفي في تلك الروايات، ويدعونا أيضا لإلزامه بها.

الأمر الثالث: أن المعنى اللائق بالله فيما يتعلق بالبداء، والوارد في مرويات النفي، موافق لما عليه الفطر السوية، والعقول السليمة، فلا فائدة من ذكره في الوقت الذي يغالى فيه بذكر مرويات الإثبات حتى يصبح من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات[1]، مما يعني أن المعنى المنفي لا يصلح لتمثيل عقيدة الكليني في مقابل المعنى الفاسد المسوق له بالمرويات الأخرى، وهو يدعونا في الوقت نفسه لإلزام الكليني به كعقيدة له[2].

الأمر الرابع: تصريح بعض علماء دين الإمامية المنادين بتصحيحه[3] -والذين سبروا عقائده ومروياته، واطلعوا على مرويات النفي ومرويات الإثبات-

---

شرح أخبار آل الرسول) (١٧٦/٤) و (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٣٣٤/٦) وقد علق الغفاري بقوله: (مرة للتصديق، وأخرى للقول بالبداء). انظر حاشية كتاب الكافي (٣٦٩/١).

(١) وقد مر ذكر الشواهد على ذلك في المبحث الثاني، يقول المازندراني: (ومن أنكر البداء له تعالى، فقد نسب العجز إليه، وأخرجه عن سلطانه، وعبد إلها آخر ودان بدين اليهود). انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٣٦/٤).

(٢) يقول الشعراني في (شرح أصول الكافي) متعجبا من هذه المغالاة في روايات البداء ومحاولات تأويلها لتسويغها: (فالبداء ليس يستحق هذه العناية والتهويل الذي اهتم به المتأخرون، واستوعروا مسلكه، واستصعبوا حله. ولست أرى فيه شيئا أوجب هذا الاستعضال. وفهمُ وجه عنايتهم به عندي أشكلُ من أصل المسألة، وما أدري سببُ هذه العناية التامة العجيبة). (٢٥٤/٤).

(٣) كالعلامة موسى الموسوي، والذي أشرت إلى كلامه في مقدمة هذا الفصل.

بأن المعنى المقرر لدى جميعهم هو المعنى الفاسد، والذي يعتبر الكليني أحد المشاركين في تقريره، إن لم يكن أولهم.

كل هذه الأمور تدعو كل باحث للجزم بأن هذه هي عقيدة الكليني في شأن البداء، وترجح لديه صحة القول بأنه هو أول من أرسى هذه العقيدة وقررها من خلال كتابه الكافي كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين.

فإن قيل: فما هي الأوجه التي يمكن تخريج روايات النفي، وحملها عليها؟

قلت: هما وجهان[1]:

الوجه الأول: أن يقال إنها عقيدة آل البيت الحقيقة التي حاول صانعوا هذا المذهب طمسها وتشويهها، لأنها هي التي تليق بأولئك الصفوة من علماء آل البيت، وتُعبِّر عن المعنى الحق في هذه العقيدة. أو قد تكون من آثار الشيعة المعتدلة التي بقيت آثارها في كتب الاثني عشرية، لكن لأن الكليني حاطب ليل جمع في كتابه بين الغث والسمين، وأدرج بين جنباته المتناقضات، فلا غرو من وجود مثل هذه المرويات في مثل هذه العقيدة، كما هو الحال في عقائد أخرى.

الوجه الثاني: أن يقال إنها قد وضعت من صانعي هذا المذهب لتصبح ستارا على عقيدتهم في البداء ليضللوا خصومهم من جهة[2]، ويقنعوا أتباعهم بها من

---

(١) انظرهما بتصرف في كتاب (أصول مذهب الاثني عشرية) (٢/٩٣٧).

(٢) كتب السبحاني عنوانا في سلسلته العقدية: أحد أعلام السنّة يصحر [هكذا كتبت] بالحقيقة: إنّ الشيخ عبدالعزيز البلوشي من أعضاء مجلس الخبراء لكتابة الدستور للجمهورية الإسلامية الإيرانية، اجتمع بي وسألني عن حقيقة البداء، وقد شرحت له مغزى المسألة، واستمع لما نقوله بهدوء وتفهم، فقال: لو كان البداء بهذا المعنى فهو ممّا يعتقده أهل السنّة أجمع غير أنّكم لا تريدون من البداء هذا، وإنّما تريدون معنى آخر =

جهة أخرى أنهم على الحق، ليفروا من وصمة العار والتكفير الذي لحقهم بسببها[1].

(وعلى كل حال فإنه ما من مسلم سليم الفطرة، لم تدنس فطرته بشبهات المبطلين وأقاويل الضالين إلا وهو يعتقد أن الله تعالى لا يلحقه نقص في علمه المحيط بكل شيء، وأن ادّعاء البداء على الله معناه نسبة الجهل إليه جل وعلا، وهذا كفر صريح. ولقد أصبح الشيعة باعتقادهم هذا -كما يقول العلماء-: [عاراً على بني آدم وضحكة يسخر منهم كل عاقل بسبب ما اعتقدوه من مثل هذه الضلالات]... ومعلوم أن هذه الفكرة لم ترد على أذهان السلف الأوائل؛ بل إنهم كانوا يعتبرونها من وساوس الشيطان ويستعيذون بالله منها، فإن الله قد

يلازم جهله سبحانه وظهور الحقيقة بعد الخفاء. ثمّ قال: لو أتيت بكتاب من قدماء الشيعة يتبنّى هذه العقيدة كما شرحتها لصدّقت كلامك وآمنت بالبداء، فنزلت عند رغبته، وآتيت له كتاب "أوائل المقالات" و"شرح عقائد الصدوق" للعلاّمة الشيخ المفيد، فأخذ الكتاب وطالعه بدقّة وقلّبه ظهراً لبطن، وجاء بعد أيّام قائلاً: لو كان البداء بنفس المعنى الذي فسّره معلم الشيعة الشيخ المفيد، فأهل السنّة قاطبة معه في هذه العقيدة من لدن ضرب الإسلام بجرانه في الأرض). موقع مؤسسة الإمام الصادق على الرابط:
http://tohid.ir/ar.php/page،564AAr2707.html

(١) (فانظر إلى قوله [بدا لله.. ما لم يكن يُعرف له..] [أصول الكافي: ٣٢٧/١.] تجد أنهم ينسبون [البداء] إلى الله صراحة، فهؤلاء القوم لا يرجون لله وقارًا، وقد اتخذوا من عقيدة البداء وسيلة لإبقاء فرصة الاختيار في أهل البيت، والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من أتباعهم.. ولم يراعوا في هذه الحيلة حق الله جل شأنه، لأن واضعي هذه النصوص قد فرغت نفوسهم من خوف الله ورجائه). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٩٤٨/٢).

أحاط بكل شيء علماً، والله لم يثبتها لنفسه، والأنبياء لم يقرّوا لله بها كما زعم الشيعة-)[1].

وختاما: فإذا كانت هذه هي عقيدة الكليني في البداء، فإن الحكم على من يعتقد مثل اعتقاده يحسن أخذه من كلام المعصومين أنفسهم، حيث أورد المازندراني في شرحه للكافي ما نصه فقال: (قال الصادق (عليه السلام): من زعم أن الله تعالى بدا له في شيء بداء ندامة، **فهو عندنا كافر بالله العظيم**)[2]. وقال: (ومن زعم خلاف ذلك، واعتقد بأنه بدا له في شيء اليوم مثلا، ولم يعلم به قبله **فهو كافر بالله العظيم، ونحن منه براء**)[3].



(١) انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (١/٢٥٦-٢٥٧).

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٦/٨٦).

(٣) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤/٢٣٦-٢٣٧).

المبحث الثالث
نقد تقرير الكليني لعقيدة البداء

لقد تبين لنا مما سبق حقيقة معنى البداء الذي قرره الكليني، وسار على هذا التقرير أتباعه من بعده. وإن معرفة هذه الحقيقة كافية بإذن الله في نقد هذه العقيدة من حيث كونها تنسب الجهل لله تعالى، وتصفه بحدوث العلم، ومثل هذه الأوصاف لا تليق به سبحانه، وهو منزه عنها.

ولذا سأحاول في هذا المبحث إجمال النقد على هذه العقيدة فأقول:

النقد الأول: إذا كانت عقيدة البداء عند الاثني عشرية بهذه المثابة من حيث الروايات الواردة في بيان منزلتها وفضيلتها، وبيان الأجر المترتب على معرفتها واعتقادها، حتى أصبحت من العقائد التي اختصت بها الاثني عشرية، فلماذا لا نجد لها مثل هذا الذكر والاهتمام في عقائد المسلمين، ولا في الأدلة الشرعية -سواء في القرآن أو السنة المطهرة- التي تقرر هذه العقائد[1].

---

(١) بل لقد تكاثرت أدلة الكتاب والسنة على نقضها، وتقرير خلافها بما يستحقه سبحانه من الإثبات والتنزيه. (ولعل القارئ المسلم يعجب من أمر هذه العقيدة، التي لا يعرفها المسلمون، وليس لها ذكر في كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه ﷺ مع أنها من أعظم ما عبدالله به، ومن أصول رسالات الرسل، وفيها من الأجر ما لو علم به المسلم لأصبحت تجري على لسانه دائمًا كشهادة التوحيد (كما يزعمون)). انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٩٣٨).

وهذا بحد ذاته يفتح سؤالا كبيرا مفاده: لماذا اختصت الاثني عشرية بعقيدة البداء دون سائر المذاهب الإسلامية، هل لأن مذهبها هو الحق، وبقية المذاهب على باطل؟؟ أم لأن لها دينها يختلف عن دين أهل الإسلام، وهذه إحدى العقائد التي يعتقدونها في هذا الدين؟؟

أما الجواب الأول فلا أظنه صوابا، لأن كل دارس لحقيقة هذا المذهب، وسابر لأقوال علمائه، وما كتبوه عنه، وفيه - وخصوصا في كتاب الكافي -؛ سيجادل في هذا الجواب، ويثبت لكل مناظر خلاف هذا الجواب.

وأما الجواب الثاني فأظنه أقرب للصواب من الأول لكل من سبر دينهم وبقية عقائدهم؛ فإن كان كذلك؛ فإن المجادلة مع أهل هذا الدين تعتبر مضيعة في الوقت إذا خصصت لعقيدة واحدة، إذ القوم وعلى رأسهم الكليني يحتاجون للمناقشة في الدين الحق كله، ودعوتهم إلى الاستقامة عليه، ثم بعد ذلك تتم مناقشتهم في أصول عقائده وفروع أحكامه[1].

النقد الثاني: إن الأصل في تعامل المخلوق مع خالقه فيما يحقق كمال التوحيد، أن ينزهه سبحانه عن صفات النقص، ويثبت له صفات الكمال، وخصوصا في مقابلة صفات المخلوق، لكن المتأمل في تقرير الكليني وأتباعه لعقيدة البداء، وغلوهم فيها، أنه قد قلب عليهم الموازين، فنزهوا المخلوق -

---

(١) يقول نعمة الله الجزائري مبينا وضع طائفة الاثني عشرية بين المسلمين: (إنَّا لم نجتمع معهم - أي أهل السنة- على إله ولا على نبي ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون إن ربهم هو الذي كان محمداً نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي. إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا). انظر كتاب الأنوار النعمانية (٢/٢٧٨).

الإمام - عن صفات النقص، ونسبوها للخالق ﷻ. يقول الدكتور ناصر القفاري: (لكن مقالة البداء ارتدت عليهم بأوخم العواقب وهي إضافة سبب جديد لكفرهم وردتهم، لأنهم بهذا المعتقد نزهوا المخلوق وهو الإمام عن الخلف في الوعد، والاختلاف في القول، والتغير في الرأي، ونشأة رأي جديد، ونسبوا ذلك إلى عالم الغيب والشهادة. تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا)[1].

النقد الثالث: إن العقيدة الصحيحة المنزلة من عند الله تعالى في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، لا تجد للتناقض أثرا فيها، لكونها خرجت من مصدر واحد. لكن المتأمل في مرويات عقيدة البداء التي يقررها الكليني سيجد التناقض واضحا بين الروايات[2]، فتارة نجد الكليني يكتفي بذكر فضل البداء في بعض الروايات، وفي روايات أخرى يضيف البداء إلى الله، وفي روايات أخرى ينفي الجهل عنه سبحانه، وفي روايات أخرى يصف من قال بالبداء بالخزي، وفي روايات أخرى ينسب عدم المعرفة إلى الله تعالى، ثم يورد رواية طويلة في آخر باب البداء تشبه الطلاسم حيث لا تكاد تفهم منها شيئا، حتى إن المجلسي عد تلك الرواية من باب غوامض الأخبار ومتشابهاتها. وهذا التناقض بحد ذاته يكفي في نقد هذه العقيدة، والحكم عليها بعدم إلهية مصدرها وشرعيته،

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٩٤٣).

(٢) (ومما لا يتطرق إليه الشك أن الشيعة وهم يستحلون الكذب على الله وعلى الناس أنهم هم الذين اخترعوا تلك النصوص ونسبوها إلى بعض العلماء الأجلاء من آل البيت لتكتسب بذلك وجهاً عند عوام المسلمين فيتقبلوها، ليتم لأولئك ما أرادوه من نيات سيئة بيّتوها للإسلام والمسلمين) انظر كتاب (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) للعواجي (١/٢٥٧).

وبالتالي طرحها وعدم قبولها، فكيف إذا أضفنا لذلك الأسباب التي دعت لاختراع هذه العقيدة. (إن نقض الخصم كلامه بنفسه، من أبلغ النقض، لأنه يقضي على نفسه بسلاحه، وإن ظهور تناقضه من أوضح أمارات بطلان معتقده، وأنت تجد في كتب الاثني عشرية روايات عن الأئمة ترمي من قال بالبداء بالخزي، وتناقض ما سلف من روايات... وعلى أية حال فإن إثبات مثل هذه الروايات تبيِّن مدى تناقض هذه الطائفة في رواياتها، وأن دينها قائم على الأخذ بالجانب الشاذ، والمخالف للجماعة من أخبارهم، لأن ما خالف الجماعة ففيه الرشاد، كما هو قانون أولئك الزنادقة، الذي يخرج من أخذ به عن الدين رأسًا)[1].

النقد الرابع: باب العقائد من الأبواب التي لا يدخلها الإنكار والإثبات في عقيدة واحدة، إذ أن ذلك يعني عدم ورود هذه العقيدة بما يحقق وجودها. وعند النظر في صنيع علماء الاثني عشرية تجاه عقيدة البداء، سيجد اختلافهم تجاه تقريرها وتفسيرها بين منكر أو ناف، وبين مثبت متأول، وهكذا اضطراب حتى في تقرير وتفسير معنى هذه العقيدة، يقول المجلسي بعد أن ذكر أقوال من سبقه في تفسير البداء: (أقول: هذا ما قيل في هذا الباب، وقد قيل فيه وجوه أخر لا طائل في إيرادها، والوجوه التي أوردناها بعضها بمعزل عن معنى البداء، وبينهما كما بين الأرض والسماء، وبعضها مبتنية على مقدمات لم تثبت في الدين، بل ادعي على خلافها إجماع المسلمين، وكلها يشتمل على تأويل نصوص كثيرة بلا

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) للقفاري (٢/٩٣٧). تحت عنوان: روايات في كتب الاثني عشرية تنقض عقيدة البداء.

ضرورة تدعو إليه)[1].

وأختم بعبارة للدكتور الموسوي التي يناشد فيها بني قومه للرجوع إلى الحق، ونبذ كل ما هو دخيل على عقائدهم، وخصوصا في مثل عقيدة البداء، حيث يقول: (لقد قلنا ونؤكد أن القواعد الشيعية لن تواجه مشكلة فكرية باسم البداء، وحتى مع قراءتها للجملة التي أشرنا إليها، فهي تمر عليها مرّ الكرام، ولا تعيرها اهتماماً لما فيها من إبهام وغموض، ولكن الذي لا شك فيه أن الفكرة وردت في أكثر من مكان، والشيعة تتداول العبارة في كل صباح ومساء عندما تذهب للسلام على الإمامين في (سر من رأى)، ولا شك أيضاً أنه لم يحدث قط حتى هذا اليوم أن مرجعاً من مراجع الشيعة، أو عالماً من علمائها أمر بحذف هذه الجملة من كتب الزيارات التي تربو على العشرات من المجلدات، كما أنه لم توجد فئة من أعلامنا تستنكر هذه الجملة إجمالاً أو تفصيلاً بالعلن والجهار، ولا شك أيضاً أن فكرة البداء من الأفكار الموضوعة، والعبارة أيضاً من الموضوعات التي نسبت إلى الأئمة، وأدخلت في الكلام الذي يقال أمام قبري الإمام العاشر والحادي عشر، ويعود وضعه على وجه التأكيد إلى عهد الصراع الأول بين الشيعة والتشيع كما أثبتناه..، ومن هنا نؤكد مرةً أخرى إلى غربلة كل الموروثات التي ورثناها من الماضي، وأدخلت في العقيدة الشيعية، سواء أكانت فيها انتقاص في حق الله تعالى، أو في حق رسوله، أو خلفائه، أو أئمة الشيعة الذين هم أئمة المسلمين أيضاً، وهنا نصل أيضاً إلى نتيجة بالغة الخطورة وهي: أن الذين كانوا وراء الصراع بين الشيعة والتشيع لم يتورعوا في سبيل نياتهم

(١) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣/١٣١).

وأهدافهم حتى من التطاول على القدرة الإلهية وصفاته كي يحققوا أهدافاً تتناقض مع أساس العقيدة والعقل والمنطق، وأملي بالله كبير، وأدعوه مخلصاً أن ينجلي هذا الليل المظلم، وتشرق شمس الحقيقة على القلوب الصافية المستعدة لتقبل الحق، فتسعى جاهدةً لإرساء أهداف التصحيح كل حسب قدرته وجهده، وبذلك تعود الشيعة إلى عصر الرسالة الأولى، وتنعم بخلق جديد)[1]. وأنا أؤمن على هذا الدعاء مخلصا؛ فأقول: آمين.



(١) انظر كتاب (الشيعة والتصحيح) ص(١٥٠-١٥١). ومما يشار إليه في هذا المقام أن (الدكتور موسى الموسوي كان حائزا على درجة الاجتهاد، وحين قام بنشر أفكاره التصحيحية لم يستطيعوا أن يطعنوا فيه من هذه الناحية، فتوجهوا بالطعن إلى نواح أخرى، مثلا قالوا: إنه عميل للمخابرات الأجنبية). انظر بتصرف كتاب (المنهج القرآني الفاصل) للدليمي ص(٤١٥).

الفصل السابع

عقيـــدة الطيـنـة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم عقيدة الطينة.

المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة الطينة.

المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الطينة.

الفصل السابع

عقيدة الطينة

لما أراد الله خلق أصل البشرية أخبر ملائكته بذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠﴾ [البقرة:٣٠]، حيث خلق آدم عليه السلام مما تحويه الأرض، فخلقه من ترابها، ثم جبلت تربتها بالماء فكانت طيناً، وكان الطين لازباً، ثم صار هذا الطين اللازب منتناً، وحيث أن هذا الطين كان مخلوطاً بالرمل: فهذا هو الصلصال، ثم شبه الصلصال بالفخار. ولذا لما وصف الله خلقه في القرآن وصفه في كل مرة بأحد أطواره التي مرَّت بها طريقة خلقه وتكوينة طينته فلا تعارض في آيات القرآن. وهذا كله يصدقه حديث المصطفى ﷺ: (إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدَمَ على قدر الأرض، جاء منهم الأحمر والأبيض والأسود، وبين ذلك، والسهل والحَزْنُ، والخبيث والطيب)[1].

قال ابن القيم رحمه الله: (لما اقتضى كمال الرب تعالى جل جلاله، وقدرته التامة، وعلمه المحيط، ومشيئته النافذة، وحكمته البالغة، تنويع خلقه من المواد المتباينة، وإنشاءهم من الصور المختلفة، والتباين العظيم بينهم في المواد، والصور،

---

(١) رواه أبو داود في السنة باب في القدر (٤٦٩٣)، والترمذي في التفسير باب ومن سورة البقرة (٢٩٥٥) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح.

والصفات، والهيئات، والأشكال، والطبائع والقوى؛ اقتضت حكمته أن أخذ من الأرض قبضة من التراب، ثم ألقى عليها الماء فصارت مثل الحمأ المسنون، ثم أرسل عليها الريح فجففها حتى صارت صلصالا كالفخار، ثم قدَّر لها الأعضاء، والمنافذ، والأوصال، والرطوبات، وصورها فأبدع في تصويرها، وأظهرها في أحسن الأشكال، وفصلها أحسن تفصيل مع اتصال أجزائها، وهيأ كل جزء منها لما يراد منه، وقدَّره لما خلق له عن أبلغ الوجوه ففصَّلها في توصيلها وأبدع في تصويرها وتشكيلها ...)[1].

وفي تفسير معنى الطين شرعا نجد أنه يقع على أحد معنيين هما: الطين المعروف، وكذلك الخلقة والجبلة التي خُلق منها آدم أبو البشر وذريته من بعده، يقول ابن فارس: (الطاء والياء والنون كلمةٌ واحدة، وهي الطِّين، وهو معروف. ويقال طيَّنْت البيتَ، وطِنت الكتابَ. ويقال طانَه الله تعالى على الخَيْر، أي جَبَله. وكأَنَّ معناه، والله أعلم، من طِنت الكتاب، أي ختمته؛ كأنَّه طبعه على الخير وختم أمرَهُ بِهِ)[2]. وقال ابن منظور: (الطِّينُ: معروف الوَحَلُ، واحدته طِينةٌ، وهو من الجواهر الموصوف بها... وفي التنزيل العزيز: ﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ۝٦١﴾... والطِّينة الخِلْقة والجِبِلَّة. يقال: فلان من الطِّينة الأُولى. وطانَهُ اللهُ على الخير وطامَهُ أَي جَبَله عليه،... يقال طانَه الله على طِينَتِه أَي خَلَقه على جِبِلَّتِه)[3].

وأكد تعالى على أن هذه الخلقة لجميع البشر من دون استثناء؛ حيث قال جل

---

(١) انظر كتاب (التبيان في أقسام القرآن) لابن القيم ص(٢٠٤).

(٢) انظر (معجم مقاييس اللغة) ص ٦٠٦، مادة طين.

(٣) انظر (لسان العرب) (ج ١٣/ص ٢٧٠) مادة طين.

وعلا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام:٢][1]. قال الطبري: (هو الذي خلقكم، أيها الناس، من طين. وإنما يعني بذلك تعالى ذكره: أنَّ الناس وَلدُ مَنْ خَلَقه من طين، فأخرج ذلك مخرج الخطاب لهم، إذ كانوا وَلَده. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل - ثم أورد أقوالهم بأسانيدها - عن قتادة أنه: بدءُ الخلق، خلقَ الله آدم من طين. وعن مجاهد والسدي: هو آدم. وعن الضحاك بن مزاحم قال: خلق آدم من طين، وخلق الناس من سُلالةٍ من ماءٍ مَهين. وعن ابن زيد قال: خلق آدم من طين، ثم خلقنا من آدم حين أخذَنا من ظهره)[2].

وبهذا يتقرر ما يلي:

١- أن معنى الطين الوارد في نصوص الخلقة الشرعية المراد به خلقة آدم عليه السلام، وذريته تبع له، لا فرق بينهم في أصل الخلقة.

٢- أن البشر كلهم من ذرية آدم عليه السلام؛ كافرهم ومؤمنهم، نبيهم ووليهم، صالحهم وشقيهم، طيبهم وخبيثهم.

٣- أنه لا يوجد طينة خُلق منها البشر سوى هذه الطينة، وليس هناك طينات أخرى.

وعند إرادة التعرف على معنى هذه الكلمة عند الإمامية الاثني عشرية؛ فإن

---

(١) هذه أول آية في كتاب الله ورد فيها ذكر الطين، ويليها غيرها على حسب ترتيب سور القرآن انظر مقالا حول ذلك بعنوان: (بداية خلق الإنسان في ضوء القرآن) بقلم أ. د. عبدالله الرابطي على مدونته الإلكترونية: rabtahealth.maktoobblog.com

(٢) انظر بتصرف تفسير (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري (١٤٥/٧-١٤٦).

المتبادر إلى الذهن لأول وهلة أنه معنى لا يحتاج إلى إفراده كمبدأ أو عقيدة تقرر ضمن كتب الأصول لديهم، لأنه لن يخرج عن معاني التفسير المذكورة أو ما تقرر منها، إذ هو من المسلمات العقلية والشرعية. لكن الباحث حينما يرجع إلى كتاب الكافي - كونه أحد كتب الأصول في العقيدة - يجد أن هذا المعنى المتبادر ليس كذلك، بل هنالك معنى آخر تم تقريره بواسطة بعض الروايات الكلينية ليصبح عقيدة يعتقدها أتباع هذا المذهب، ويمارسوا تطبيقها بواسطة أفعالهم في حياتهم الدنيوية.

لذا، ونظرا لخطورة هذا التحول بمفهوم هذه الكلمة إلى مفهوم آخر؛ فقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:



المبحث الأول
مفهوم عقيدة الطينة

بواسطة الروايات التي ذكرها الكليني في هذا الصدد؛ اتضح لي أن المراد بعقيدة الطينة هو أن أصل خلق الإنسان لم يكن من مادة واحدة كما قررته في مقدمة هذا الفصل؛ بل من عشر طينات، وأحيانا من ثلاث طينات، والأشهر أنه من طينتين كما هو في أكثر الروايات، فالطينة الأولى هي طينة عليين كما في بعض الروايات، أو طينة الجنة كما في روايات أخرى، وهذه الطينة خلق الله منها الأنبياء قلوبهم وأبدانهم، وخلق منها قلوب الشيعة أيضا، وأما أبدانهم فمن دون ذلك، وأما الطينة الأخرى فخلق منها النواصب -أهل السنة- كما في بعض الروايات، أو الكفار كما في روايات أخرى. ثم إن الله خلط بين الطينتين فيلد المؤمنُ -الشيعي- الكافرَ -السني-، والكافرُ المؤمنَ. وعليه فما نراه من حسنات وتدين وحسن خلق أهل السنة ووفائهم وبرهم هو بسبب النفحات التي مستهم من طينة الشيعة! وما نراه من قلة تدين وسوء خلق واقتحام للمنكرات من قبل الشيعة فهو بسبب ما مسهم من طينة أهل السنة!. فإذا كان يوم القيامة فإن الله يرد كل شيء إلى أصله فتذهب حسنات أهل السنة للشيعة، وسيئات الشيعة إلى أهل السنة فيدخل الشيعة الجنة، ويدخل أهل السنة النار، وذلك هو عدل الله المطلق، وهو تأويل قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان:٢٣]، هذه هي عقيدة الطينة عند الكليني وأصحابه باختصار.

وقد أورد الكليني بسنده تقريرا لهذا المفهوم عن علي بن الحسين عليهما

السلام قال: (إن الله ﷻ خلق النبيين من طينة **عليين**: قلوبهم وأبدانهم، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة، وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك، وخلق الكفار من **طينة سجين**: قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر، ويلد الكافر المؤمن، ومن ههنا يصيب المؤمن السيئة، ومن ههنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحن إلى ما خلقوا منه، وقلوب الكافرين تحن إلى ما خلقوا منه)[1]. قال المجلسي: (قوله: (فخلط بين الطينتين) أي في بدن آدم عليه السلام، فلذا حصل في ذريته قابلية المرتبتين، واستعداد الدرجتين. (ومن ههنا يصيب المؤمن السيئة) **لخلط طينته بطينة الكافر، وكذا العكس..**)[2].

وبسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله ﷻ خلق المؤمن من **طينة الجنة**، وخلق الكافر من **طينة النار**؛ وقال: إذا أراد الله ﷻ بعبد خيرا طيَّب روحه وجسده فلا يسمع شيئا من الخير إلا عرفه، ولا يسمع شيئا من المنكر إلا أنكره ; قال: وسمعته يقول: **الطينات ثلاث**: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة، إلا أن الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل، ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طين لازب، **كذلك لا يفرق الله ﷻ بينهم وبين شيعتهم**، وقال: **طينة الناصب** من حماء مسنون، وأما المستضعفون **فمن تراب**، لا يتحول مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم)[3]. قال المجلسي: (قوله: (فمن تراب) أي خلقوا من تراب غير ممزوج بماء عذب زلال كما مزجت به طينة الأنبياء والمؤمنين، ولا بماء آسن أجاج كما مزجت به طينة الكافرين،

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: طينة المؤمن والكافر - ح١.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢/٧).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢/٣) ك الإيمان والكفر/ باب: طينة المؤمن والكافر - ح٢.

فلا يكونون من هؤلاء ولا من هؤلاء، و لعل هذا وجه جمع بين الآيات الكريمة، فإن ما دل على أنه خلق من حمأ مسنون فهو في الناصب، و ما دل على أنه خلق من طين لازب فهو في الشيعة، وما دل على أنه خلق من تراب فهو في المستضعفين، فيحتمل حينئذ أن يكون المراد إدخال تلك الطينات جميعا في بدن آدم لتحصيل قابلية جميع تلك الأمور والأقسام في أولاده...)[1].

وبسنده عن عبدالله بن كيسان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك أنا مولاك، عبدالله بن كيسان، قال: أما النسب فأعرفه، وأما أنت فلست أعرفك، قال: قلت له: إني ولدت بالجبل ونشأت في أرض فارس، وإنني أخالط الناس في التجارات وغير ذلك، فأخالط الرجل، فأرى له حسن السمت وحسن الخلق وكثرة أمانة، ثم افتشه فأتبينه عن عداوتكم، وأخالط الرجل فأرى منه سوء الخلق وقلة أمانة وزعارة، ثم افتشه فأتبينه عن ولايتكم، فكيف يكون ذلك؟ فقال لي: أما علمت يا ابن كيسان أن الله ﷻ **أخذ طينة من الجنة، وطينة من النار**، فخلطهما جميعا، ثم نزع هذه من هذه ; وهذه من هذه، فما رأيت من أولئك من الأمانة وحسن الخلق وحسن السمت، فمما مستهم من طينة الجنة،

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٥/٧). وقال المازندراني: (قوله (الطينات ثلاث) الأولى طينة الأنبياء والمؤمنين المقرين بهم، والثانية طينة الكفرة والنواصب المنكرين المعاندين لهم، والثالثة طينة المستضعفين الذين لا يقرون بهم، ولا يعاندونهم) (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٨). وقال نعمة الله الجزائري: (وأما قوله: (وأما المستضعفون) الظاهر أن المراد منهم مستضعفوا المخالفين، وهم من لم يعاند على الحق، ولم يتعصب عليه، ولم يبغض أحدا من المؤمنين على الدين، وهم طائفة من جهال أهل الخلاف). انظر كتاب الأنوار النعمانية (٢١٢/١).

وهم **يعودون إلى ما خلقوا منه**، وما رأيت من هؤلاء من قلة الأمانة وسوء الخلق والزعارة، فمما مستهم من طينة النار، **وهم يعودن إلى ما خلقوا منه**)[1]. قال المجلسي: (قوله: (فخلطهما جميعا) أي في صلب آدم إلى أن يخرجوا من أصلاب أولاده، وهو المراد بقوله: (ثم نزع هذه من هذه) إذ يخرج المؤمن من صلب الكافر، والكافر من صلب المؤمن... و(أولئك) إشارة إلى الأعداء، و(هؤلاء) إلى الأولياء، وما خلقوا منه في الأول طينة النار، وفي الثاني طينة الجنة)[2].

إن هذا المفهوم الخطير لمعنى هذه العقيدة يطرح سؤالا مفاده: ما هي أسباب اختراع مثل هذه العقيدة؟.

الذي ظهر لي بواسطة التأمل في مرويات هذه العقيدة وشروحها؛ أنهما أمران:

الأمر الأول: محاولة تمييز أتباع مذهب الأئمة عن غيرهم من البشر لتشجيعهم على البقاء على هذا المذهب، وسهولة بث ما يخالف معتقدات المسلمين فيهم، لكونهم من طينة تختلف عنهم ولها ما يناسبها من العقائد والتشريعات.

الأمر الثاني: محاولة تبرير واقع أتباع الأئمة من أفراد الشيعة؛ حيث أن أحوالهم لا تدل على أنهم أتباع المذهب الحق - كما يزعمون - وذلك لبعدهم عن فرائض الدين، وانغماسهم في الشهوات، فقام صانعوا المذهب باختراع هذه العقيدة، ووضعوا لها هذه المرويات التي زادت مع مرِّ العصور لتبرير هذا الواقع

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٤-٥) ك الإيمان والكفر/ باب: طينة المؤمن والكافر - ح٥.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٧/٩-١٠).

الفاسد، وتطمين أتباعه أنهم على المذهب الحق حتى وإن كانت أحوالهم كذلك[1]، متجاهلين أنهم بوضعهم لهذه العقيدة سيزيدون في إفساد أحوال معتنقيها، حتى وإن كتموها، وحذروا بعض أتباعهم من نشرها.

ولتأكيد جواب هذا السؤال؛ سأورد أهم رواية اعتمد عليها متأخرو علماء هذا المذهب، وكذلك شراح الكافي؛ لنرى أسباب اختراع هذه العقيدة. حيث أورد الصدوق (ت٣٨١هـ) هذه الرواية التي ختم بها كتابه (علل الشرائع) لتكون كمسك الختام، حيث يقول: (أبي ﷺ: حدثنا سعد بن عبدالله عن محمد بن أحمد عن أحمد بن محمد السياري قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن مهران الكوفي قال: حدثني حنان بن سدير عن أبيه عن أبي إسحاق الليثي قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع): يا ابن رسول الله أخبرني عن المؤمن المستبصر إذا بلغ في المعرفة وكمل، هل يزني؟ قال: اللَّهُمَّ لا. قلت: فيلوط؟ قال: اللَّهُمَّ لا. قلت: فيسرق؟ قال: لا. قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا. قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر، أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا. قلت: فيذنب ذنبا؟ قال: نعم، هو مؤمن مذنب ملم. قلت: ما معنى ملم؟ قال: الملم بالذنب **لا يلزمه ولا يصير عليه**. قال: فقلت سبحان الله!! ما أعجب هذا!! لا يزني، ولا يلوط، ولا يسرق، ولا يشرب الخمر، ولا يأتي بكبيرة من الكبائر، ولا فاحشة. فقال: لا عجب من أمر الله، إن الله تعالى يفعل ما يشاء، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون، فمم عجبت؟؟. يا إبراهيم: سل ولا تستنكف، ولا تستحي، فإن هذا العلم لا يتعلمه مستكبر ولا مستحي قلت: يا ابن رسول الله إني أجد من

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) للقفاري (٢/٩٥٦-٩٦١).

شيعتكم من يشرب الخمر، ويقطع الطريق، ويخيف السبل، ويزني، ويلوط، ويأكل الربا، ويرتكب الفواحش، ويتهاون بالصلاة، والصيام والزكاة، ويقطع الرحم، ويأتي الكبائر فكيف هذا، ولم ذاك؟ فقال يا إبراهيم: هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يا ابن رسول الله أخرى أعظم من ذلك. فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت يا ابن رسول الله وأجد من أعدائكم، ومناصبيكم من يكثر من الصلاة، ومن الصيام، ويخرج الزكاة، ويتابع بين الحج والعمرة، ويحرص على الجهاد، ويؤثر على البر، وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه، ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر، والزناء، واللواط، وسائر الفواحش، فمم ذاك، ولم ذاك؟ فسره لي يا ابن رسول الله وبرهنه وبينه؛ فقد والله كثر فكري، وأسهر ليلي، وضاق ذرعي. قال: فتبسم الباقر ﷺ ثم قال: يا إبراهيم خذ إليك بيانا شافيا فيما سألت، وعلما مكنونا من خزائن علم الله وسره، أخبرني يا إبراهيم كيف تجد اعتقادهما؟ قلت: يا ابن رسول الله أجد محبيكم وشيعتكم على ما هم فيه مما وصفته من أفعالهم، لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهبا وفضة أن يزول عن ولايتكم ومحبتكم إلى موالاة غيركم وإلى محبتهم؛ ما زال، ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم ولو قتل فيكم ما ارتدع، ولا رجع عن محبتكم وولايتكم[1]. وأرى الناصب على ما هو عليه مما وصفته من أفعالهم، لو أعطى أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهبا وفضة أن يزول عن محبة الطواغيت، وموالاتهم إلى موالاتكم؛ ما فعل ولا زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيهم ولو قتل فيهم ما ارتدع، ولا رجع، وإذا سمع أحدهم

---

(١) قلت: لأنه مستمتع بهذا الدين الذي يبيح له فعل المحرمات ويضمن له دخول الجنة بمحبة آل البيت فقط.

منقبة لكم وفضلاً؛ اشمأز من ذلك، وتغير لونه، ورئي كراهية ذلك في وجهه بغضا لكم ومحبة لهم. قال: فتبسم الباقر (ع)، ثم قال: يا إبراهيم هاهنا **هلكت العاملة الناصبة، تصلى نارا حامية، تسقى من عين آنية، ومن أجل ذلك قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[1]. ويحك يا إبراهيم أتدري ما السبب والقصة في ذلك، وما الذي قد خفي على الناس منه؟** قلت: يا ابن رسول الله فبينه لي واشرحه وبرهنه. قال: يا إبراهيم إن الله تبارك وتعالى لم يزل عالما قديما خلق الأشياء لا من شيء ومن زعم أن الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديما معه في أزليته وهويته؛ كان ذلك الشيء أزليا، بل خلق الله تعالى الأشياء كلها لا من شيء، فكان مما خلق الله تعالى أرضا طيبة، ثم فجَّر منها ماء عذبا زلالا، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فقبلتها، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام طبقها، وعمها، ثم انضب ذلك الماء عنها، **فأخذ من صفوة ذلك الطين طيناً، فجعله طين الأئمة (ع)، ثم أخذ ثفل ذلك الطين فخلق منه شيعتنا[2]، ولو ترك طينتكم يا إبراهيم على حاله كما ترك طينتنا؛ لكنتم ونحن شيئا واحداً.** قلت: يا ابن رسول الله فما فعل بطينتنا؟ قال: أُخبرك يا إبراهيم، خلق الله تعالى بعد ذلك أرضا سبخة خبيثة منتنة، ثم فجر منها ماء أجاجا آسنا مالحا، فعرض عليها

---

(١) هذه الأدلة جاءت في الشرع في حق الكفار، فما دخل الناصب فيها؟؟ إلا أن يكون كافرا في عقيدة الإمامية. والجواب: أنه كذلك؛ إذ أن كل من لم يؤمن بإمامة الأئمة الاثني عشر فهو كافر كما بينته في مبحث الإمامة.

(٢) ومثل هذه العبارات تؤصل في الاثني عشري عقيدة التمايز عن غيره من البشر أيا كانوا، وتجعله من طينة الأولياء وحزبهم.

ولايتنا أهل البيت فلم تقبلها، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام حتى طبقها، وعمها، ثم نضب ذلك الماء عنها، ثم أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمتهم، ثم مزجه بثفل طينتكم، ولو ترك طينتهم على حالها ولم يمزج بطينتكم لم يشهدوا الشهادتين، ولا صلوا، ولا صاموا، ولا زكوا، ولا حجوا، ولا أدوا الأمانة، ولا أشبهوكم في الصور، وليس شيء أكبر على المؤمن من أن يرى صورة عدوه مثل صورته[1]. قلت: يا ابن رسول الله فما صنع بالطينتين؟ قال: مزج بينهما بالماء الأول، والماء الثاني ثم عركها عرك الأديم، ثم أخذ من ذلك قبضة فقال: هذه إلى الجنة ولا أبالي، وأخذ قبضة أخرى وقال: هذه إلى النار ولا أبالي، ثم خلط بينهما فوقع من سنخ المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته، ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته، فما رأيته من شيعتنا من زنا، أو لواط، أو ترك صلاة، أو صوم، أو حج، أو جهاد، أو خيانة، أو كبيرة من هذه الكبائر، فهو من طينة الناصب وعنصره الذي قد مزج فيه[2]؛ لأن من سنخ الناصب وعنصره وطينته اكتساب المآثم والفواحش والكبائر، وما رأيت من الناصب من مواظبته على الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والجهاد، وأبواب البر، فهو من طينة المؤمن وسنخه الذي قد مزج فيه؛ لأن من سنخ المؤمن وعنصره وطينته اكتساب الحسنات، واستعمال الخير، واجتناب المآثم، فإذا

---

(١) يلاحظ القارئ هنا كيفية غرس العداوة والبغضاء لأهل السنة، ومحاولة تفسير تقدير الله في خلقه بما يتوافق مع هذه العقيدة.

(٢) سبحان الله!! وما ذنب الناصب في تحمله أوزار غيره؟ وأين هذا من قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

عرضت هذه الأعمال كلها على الله تعالى قال: أنا عدل لا أجور، ومنصف لا أظلم، وحكم لا أحيف، ولا أميل، ولا أشطط، ألحقوا الأعمال السيئة التي اجترحها المؤمن بسنخ الناصب وطينته، وألحقوا الأعمال الحسنة التي اكتسبها الناصب بسنخ المؤمن وطينته[1]، ردوها كلها إلى أصلها، فإني أنا الله لا إله إلا أنا عالم السر وأخفى، وأنا المطلع على قلوب عبادي لا أحيف، ولا أظلم، ولا ألزم أحدا إلا ما عرفته منه قبل أن أخلقه، ثم قال الباقر (ع): اقرأ يا إبراهيم هذه الآية. قلت: يا ابن رسول الله أية آية؟. قال: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ ﴿٧٩﴾﴾ هو في الظاهر ما تفهمونه، هو والله في الباطن هذا بعينه يا إبراهيم، إن للقرآن ظاهرا وباطنا، ومحكما ومتشابها، وناسخا ومنسوخا، ثم قال: أخبرني يا إبراهيم عن الشمس إذا طلعت وبدا شعاعها في البلدان أهو بائن من القرص؟ قلت: في حال طلوعه بائن. قال: أليس إذا غابت الشمس اتصل ذلك الشعاع بالقرص حتى يعود إليه؟ قلت: نعم. قال: كذلك يعود كل شيء إلى سنخه وجوهره وأصله، فإذا كان يوم القيامة نزع الله تعالى سنخ الناصب وطينته مع أثقاله وأوزاره من المؤمن، فيلحقها كلها بالناصب. وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته وأبواب بره واجتهاده من الناصب، فيلحقها كلها بالمؤمن. أفترى هاهنا ظلما أو عدوانا؟ قلت: لا يا ابن رسول الله. قال: هذا والله القضاء الفاصل، والحكم القاطع، والعدل البين، لا

---

(١) بمثل هذا الكلام المنسوب إلى الوحي يتم تبرير واقع الشيعة المظلم، ويشجعون على زيادة الفجور والضلال، تعالى الله عما يقوله الظالمون والمفترون عليه علوا كبيرا. فأين العدل في هذا؟ وهو القائل سبحانه: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ﴾ [الإسراء:١٥]، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٤٩]!!.

يسأل عما يفعل وهم يسألون، هذا يا إبراهيم الحق من ربك فلا تكن من الممترين، هذا من حكم الملكوت[1]. قلت: يا ابن رسول الله وما حكم الملكوت؟ قال: حكم الله؛ حكم أنبيائه، وقصة الخضر وموسى (ع) حين استصحبه فقال: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾. افهم يا إبراهيم واعقل. أنكر موسى على الخضر، واستفظع أفعاله حتى قال له الخضر: يا موسى ما فعلته عن أمري، إنما فعلته عن أمر الله تعالى[2]. **من هذا ويحك يا إبراهيم قرآن يتلى وأخبار تؤثر عن الله تعالى من رد منها حرفا؛ فقد كفر وأشرك ورد على الله تعالى**[3].

قال الليثي: فكأني لم أعقل الآيات وأنا أقرأها أربعين سنة إلا ذلك اليوم، فقلت: يا ابن رسول الله **ما أعجب هذا تؤخذ حسنات أعدائكم فترد على شيعتكم، وتؤخذ سيئات محبيكم فترد على مبغضيكم!!**[4] قال: إي الله الذي

---

(١) يلاحظ القارئ استخدام مثل هذه العبارات وتكرارها لتعطيل عقل المتلقي وتوجيهه إلى كونها صادرة من عند الله بالوحي الذي ينزل على الأئمة، ولتخويفه من محاولة إعمال عقله أو التفكير في ردها أو اعتبارها من الظلم والعدوان.

(٢) هذا مع الفارق، فإن الخضر لما وضح لموسى سبب أفعاله، كان هذا التوضيح مقنعا وسليما متوافقا مع عدل الله ومع ما فطر الخلق عليه من عقول سليمة، أما هنا!! فأين العدل في تحميل الناصب أوزار الشيعي، وتكريم الشيعي بحسنات الناصب.

(٣) يلاحظ استخدام هذه العبارات لتخويف المتلقي من محاولة لرد مثل هذه الخزعبلات والكفريات بوصفه بالكفر والشرك والردة.

(٤) يلاحظ أن هذا المتلقي بعد كل هذه التأكيدات والتهديدات، لم يزل عنده مسكة من عقل فلم يقبل هذه الخزعبلات، فحاول بطريقة أخرى الاستفهام عنها بأسلوب التعجب، وخصوصا أن له أربعين سنة يقرأ هذه الآيات ولم يفهم منها هذا الفهم الضال.

لا إله إلا هو فالق الحبة، وبارئ النسمة، وفاطر الأرض والسماء ما أخبرتك إلا بالحق، وما أنبأتك إلا الصدق[1]، وما ظلمهم الله وما الله بظلام للعبيد، وإن ما أخبرتك لموجود في القرآن كله. قلت: هذا بعينه يوجد في القرآن؟ قال: نعم يوجد في أكثر من ثلاثين موضعا في القرآن. أتحب أن أقرأ ذلك عليك؟ قلت: بلى يا ابن رسول الله فقال: قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ الآية. أزيدك يا إبراهيم قلت: بلى يا ابن رسول الله قال: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾﴾. أتحب أن أزيدك قلت: بلى يا ابن رسول الله قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ يبدل الله سيئات شيعتنا حسنات ويبدل الله حسنات أعدائنا سيئات، وجلال الله إن هذا لمن عدله وإنصافه، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، وهو السميع العليم. ألم أبين لك أمر المزاج والطينتين من القرآن قلت: بلى يا ابن رسول الله. قال: اقرأ يا إبراهيم ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ يعني من الأرض الطيبة والأرض المنتنة ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ يقول: لا يفتخر أحدكم بكثرة صلاته، وصيامه، وزكاته، ونسكه؛ لأن الله تعالى أعلم بمن اتقى منكم؛ فإن

---

(١) شيء عجيب!! لماذا يحلف إمام على مثل هذا الخبر؟ هل لشناعته وعدم قبول العقل له؟ أم من هو من باب (وليطمئن قلبي)؟ وإذا كان أي الأمرين؛ فلماذا يتعجب المريد من قول إمام يوحى إليه؟ أليس قد صدقه في إثبات بعض صفات الربوبية له ولغيره من الأئمة كما مرَّ في باب الإمامة؟ فلماذا التعجب هنا مما هو أهون من ذلك؟.

ذلك من قبل اللمم وهو المزاج. أزيدك يا إبراهيم قلت: بلى يا ابن رسول الله قال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ يعني أئمة الجور دون أئمة الحق ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[1]. خذها إليك يا أبا إسحاق فو الله إنه لمن غرر أحاديثنا، وباطن

(١) يلاحظ على هذه الآيات أنها ليست في مقام الاستدلال الصحيح لما يلي: (١) أن الآيتين الأوليين منها من باب الإخبار في حق الكفار، وأنهم سيحملون أوزارهم وأوزار من أضلوهم بهذا الكفر، وليس فيها أنهم سيتحملون أوزار أهل الإيمان - إن صدر منهم أوزار -، أو أن حسناتهم التي يفعلونها في الدنيا سيأخذها أهل الإيمان. فأين هذا من تحميل النواصب سيئات الشيعة، وإهداء الشيعة حسنات الناصبة؟. (٢) أن الآية الثالثة الواردة في سورة الفرقان، ونصها: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ قررت أن من تاب من ذنوبه وخطاياه فستبدل إلى حسنات بفضل الله وكرمه، فأين ما يدل فيها على تبديل الله سيئات الشيعة إلى حسنات من غير توبة، بل لأجل الطينة فقط، وأين فيها ما يدل على أن الله يبدل حسنات أعداء الشيعة - النواصب - إلى سيئات بدون ذنب؟. (٣) أن الآية الرابعة فيها تزكية الله لأهل الإيمان - النواصب - كونهم يجتنبون كبائر الذنوب والفواحش ولا يقعون فيها، ولكن قد يقعون فيما هو دونها مما يخل بالتزكية الكاملة، لذا نهاهم عن تزكية أنفسهم. أما الشيعة بمفهوم الطينة فإنهم يخرجون من هذا المعنى لأنهم لا يجتنبون الكبائر والفواحش اعتمادا على تحميلها على النواصب يوم القيامة لكونهم من غير طينة الشيعة، فبطل استدلالهم بها. (٤) أن المفسرين قد اختلفوا في معنى الآية الخامسة على عدة أقوال؛ لكن على الفهم الذي يقصده صاحب هذه الرواية فإنه يقال: قال ابن كثير ﷺ: (قد فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ بقوله: إن الله تعالى بدأ خلق ابن آدم مؤمنا وكافرا، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢]، ثم يعيدهم يوم القيامة كما بدأهم مؤمنا وكافرا. قلت: ويتأيد هذا القول بحديث ابن مسعود في صحيح البخاري " فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا باع -
=

سرائرنا، ومكنون خزائننا، وانصرف، ولا تطلع على سرنا أحدا، إلا مؤمنا مستبصرا، فإنك إن أذعت سرنا؛ بُليت في نفسك ومالك، وأهلك، وولدك)[1].

= أو: ذراع - فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا باع - أو: ذراع - فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخل الجنة "). انظر تفسير ابن كثير (٢/٣٣٥-٣٣٦). وهذا يعني أن الإنسان من بني آدم لن يدخل الجنة أو النار إلا بعمل يعمله هو بنفسه فيجازيه الله عليه بإدخاله أحدهما حسب عمله، وليس في الآية أنه الإنسان يدخل الجنة أو النار بعمل غيره، لأن هذا ينافي مقتضى عدل الله وحكمته.

(١) انظر كتاب (علل الشرائع في الأحكام) للصدوق، باب: نوادر العلل (٢/١٣٥-١٣٧) - ط إيران. وقد اضطررت لنقلها كاملة لأسباب منها: (١) أنها موضحة لكثير من خفايا هذه العقيدة. (٢) أنها رواية معتمدة عند علمائهم في تقرير حقيقة هذه العقيدة ولذا ابتدأ بها شيخهم نعمة الله الجزائري في كتابه الأنوار النعمانية مبحث الطينة، وأورد معها بعض روايات الكافي؛ لكنه اهتم بها أكثر من غيرها. (٣) إفادة الباحثين في إثبات هذه العقيدة لصعوبة الحصول على هذا الكتاب مطبوعا، ولعدم وجودها كاملة - فيما اطلعت عليه من مراجع - عند من تكلم عليها من الباحثين. ولولا خشية توسيع البحث بالتعليق عليها؛ لفعلت ذلك في مبحث مستقل، ولكن حسبي التعليق على بعض ما ورد فيها، مما رأيت تعلقه بهذا الفصل. وكما يلاحظ على خاتمة هذه الرواية التنويه على كونها عقيدة سرية لا يجوز اطلاع جميع أتباع المذهب عليها، بل هي للمستبصرين منهم فقط. وأن من فعل ذلك فقد حلت عليه عقوبة الله بابتلائه في نفسه، وماله، وأهله، وولده. وهنا يتوقف صاحب كل عقل سوي، وفطرة سليمة من جميع البشر ليتسائل بقوة: أي عقيدة هذه التي يجب الإيمان بها سرا من غير إذاعة، وما ذنب من نشرها لينتفع بها غيره من أتباع هذا المذهب، ليبتليه الله بسبب ذلك. أليس من الأجدى والأولى أن لا تقرر ولا تفرض من الله -تعالى سبحانه عن ذلك- على عباده لكيلا يبتلى الناس بها بدلا من الانتفاع منها؟؟.

بمثل هذه الروايات، وهذه الترهات يتم غرس هذا المفهوم الخطير في عقول وأفئدة أتباع هذا المذهب، ليصبح عقيدة ينشأ عليها الصغير، ويهرم عليها الكبير، ويدخل أتباع هذا المذهب الجنة بدون حساب ولا عقاب ما داموا مؤمنين بالإمامة، وطينتهم من طينة الأنبياء والأولياء.

بل لزيادة الإغواء والإضلال لأتباع هذا المذهب، بادر علماؤهم وشراح مروياتهم لتعليل هذه العقيدة السرية التي لا تقبلها العقول السوية، ولا الفطر السليمة، فذهبوا يوردون المصالح الجمة من وجودها، وكونها مخصوصة بمذهب الأئمة، حيث يقول المازندراني: (ولو لم يلد المؤمن الذي فيه شيء من طينة سجين كافرا، ولا الكافر الذي فيه شيء من طينة عليين مؤمنا؛ وقع النزاع يوم القيامة، لأن طينة النار لا تدخل الجنة، وطينة الجنة لا تدخل النار. يدل على هذا ما ذكره الصدوق في آخر العلل في حديث طويل، ولولا التخليط لما صدر من المؤمن ذنب قطعا، ولا من الكافر حسنة أصلا. وفيه مصالح جمة منها: إظهار قدرته بإخراج الكافر من المؤمن وبالعكس، دفعا لتوهم استنادهم إلى الطبايع كما قال جل شأنه: (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)، ومنها ظهور رحمته في دولة الكافرين؛ إذ لو لم يكن رابطة الاختلاط، ولم يكن لهم رأفة وأخلاق حسنة، كانوا كلهم بمنزلة الشياطين، فلم يتخلص مؤمن من بطشهم، ومنها وقع المؤمن بين الخوف والرجاء، حيث لا يعلم أن الغالب فيه الخير أو الشر، ومنها رفع العجب عنه بفعل المعصية، ومنها الرجوع إليه ﷻ في حفظ نفسه عنها)[1]. وقال نعمة الله الجزائري: (اعلم أن الله سبحانه بمقتضى حكمته خلق طينة المؤمن من أعلى عليين وهو أعلى مكان في الجنة، وخلق طينة الكافر

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨/٣-٤).

وهو غير المؤمن من سجيل وهي أسفل مكان في النار، لكنه خلط بين الطينتين لمصالح كثيرة.... فإن قلت: إذا كان الحال على هذا المنوال؛ **فلأي شيء قال الصادق عليه السلام لأبي إسحاق الليثي: لا تطلع على سرنا أحدًا إلا مؤمنا، وإن اطلعت غيره على هذا ابتليت في نفسك ومالك وأهلك، وما معنى هذه التقية**[1]**؟ ومن أي فريق يكون؟**. قلت: **يجوز أن يكون هذه التقية من المخالفين**، فإنهم إذا فهموا هذا العلم علموا من القرائن أن ليس المراد بأهل الشمال المذكورين في الخبر إلا هم، ومثل هذا مما يتقي فيه قطعا[2]، **ويجوز أن يكون تقية أو اتقاء على الشيعة**، فإن عوامهم إذا سمعوا بمثل هذا أقبلوا على الاتيان بأنواع المحارم والذنوب، فيكونون قد أتوا ذنوبا تزيد على ما يقتضيه مزج الطينتين، لأنك قد تحققت أن اللمم وهي الصغائر القليلة قد يفعلها المؤمن بمقتضى مادته وطبيعته، وأما الكبائر كالزنا واللواط ونحو ذلك فهو إنما يفعلها بمقتضى ما وصل إليه من خلط الطينات، **فإذا اطلع على مثل هذا الحديث، وتعمد أفعال الكبائر لحصول اللذة الدنيوية، ولعلمه بأن وبالها الأخروي إنما هو على غيره، فقد أتى بفعل من مادته وطبيعته، وزاد على ما أتى إليه من خبث المزج**[3]، لأن

---

(١) وهذا مما يؤكد على سرية هذه العقيدة لشناعتها، وبوجب استخدام التقية فيها فيما لو اطلع عليها أحد أتباع هذا المذهب.

(٢) وعلى فرض علم المخالف بها؛ فلم التقية والخفاء ومصيره معلوم قطعا وتقديرا أنه من أصحاب الشمال، إلا أن يقال: استخدام التقية هنا لئلا يشنع المخالف السني على أتباع هذا المذهب، ويتخذ مثل هذه العقيدة وسيلة لتقوية حجته تجاه الدعوة لعقيدته الصافية النقية، وتوهين وتكذيب دين الإمامية عند هؤلاء الأتباع فينصرفوا عنه.

(٣) وعلى فرض أنه زاد على ما أتى عليه من خبث المزاج؛ فلم التقية والخفاء ومصيره معلوم قطعا وتقديرا أنه من أصحاب اليمين، وأن وبال ذنوبه وكبائره الأخروي إنما هو على غيره، إلا أن يقال: استخدام التقية هنا لئلا يكتشف عقلاء الأتباع ضلالة ما هم =

معاصي المزج هي المعاصي المتعارفة الوقوع في كل الأعصار بمقتضى الدواعي، وأما إذا كان الداعي ما عرفت من أنها ذنوب على الغير وإن فعلها هو فلا يكون فعلها من المعاصي المتعارفة، فيكون إنما أتى بها منه ومن مادته لا من قضية المزج، فتأمل وتفكر في هذا المقام)[1].

بل زاد هؤلاء العلماء الطين بلة حينما ذهبوا يردون على الأصوات الصادرة من بعض علمائهم، ممن بقي لديه مسكة من عقل حاول بواسطتها عدم الاعتراف بنسبة هذه العقيدة لمذهب الأئمة، إما لكونها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والإجماع، أو لكونها أخبارا متشابهة يجب الوقوف عندها، وتسليم أمرها إلى الأئمة، حيث يقول شيخهم نعمة الله الجزائري - بعد أن نقل رواية الصدوق السابقة، ونقل بعدها بعض روايات الكليني في: (باب الطينة)، ورواية واحدة من باب: (خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام) -:

عليه من عقائد فاسدة في مذهبهم، فينصرفوا عنه إلى مذهب العقيدة الصافية النقية الواضحة؛ عقيدة أهل السنة والجماعة.

(١) انظر كتاب (الأنوار النعمانية) للجزائري في مبحث: (نور طيني يكشف عن أحوال طينة المؤمن وغيره) (٢٠٦/١-٢١٤). قلت: وتنزلا مع هذا التعليل؛ فإنه يقال: إنه مناسب كونه يبقى سرا عن عامة الشيعة في زمن الوحي وتنزل الروايات اليسيرة بشأنها على الإمام الصادق، ولكن في هذا الزمن الذي أصبحت هذه العقيدة شائعة بين الاثني عشرية، ومدونة ومقررة في كتبهم ومراجعهم، ماذا سيفعل الشيعة؟ هل سيتوقفون عن فعل الذنوب والمعاصي أم سيزدادون؟ تبا لك من مذهب يشجع أتباعه على فعل المعاصي والموبقات وكبائر الذنوب، ثم يلقي أوزارها وتبعاتها وآثامها على غيرهم. وهل يمكن لأي باحث أن يعتقد بأن هذه العقيدة هي أحد أسباب تمسك أتباع هذا المذهب بمذهبهم؛ لأنه مذهب يضمن لهم دخول الجنة بلا تعب ولا نصب في العبادات والطاعات، ويحرم عليهم دخول النار حتى ولو فعلوا الموبقات والمنكرات؟؟.

(أقول: هذا بعض أحاديث الطينة، وقد روي في هذا المعنى أخبار كثيرة بأسانيد متعددة، تركنا نقلها حذرا من التطويل، ولأنها في المعنى راجعة إلى ما ذكرناه، ولا بد من الكلام على هذه الأخبار والكشف عن معانيها، لأن ظاهرها أن يكون الإنسان في هذا العالم مجبورا على كل أفعاله، وليس له اختيار، إذ أفعاله بمقتضى الطينة، فيخرج هو عن حالة الاختيار، ويكون هذه الأخبار دليلا لمن قال بأن العبد مجبور على أفعاله، كالأشاعرة ومن حذى حذوهم، فنقول: الكلام فيها يتم ببيان أمرين: الأول في تصحيح ألفاظها..... - ثم اختار بعض ألفاظها وشرحه -، الأمر الثاني في الكشف عن معناها فنقول: قد سلك الأصحاب رضوان الله عليهم فيها مسالك مختلفة:

أولها: ما صار إليه سيدنا الأجل علم الهدى طاب ثراه من أنها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والاجماع فوجب ردها، فلذلك طرحها كما هو مذهبه في أخبار الآحاد أينما وردت، وذلك لأن الكتاب والاجماع قد دلا على أن صدور الحسنة والسيئة إنما هو باختيار العبد، وليس فيه مدخل للطينة بوجه من الوجوه. والجواب: أن أصحابنا قد رووا هذه الأخبار بالأسانيد المتكاثرة في الأصول وغيرها فلم يبق مجال في إنكارها، والحكم عليها بأنها أخبار آحاد بل صارت أخبارا مستفيضة بل متواترة[1]، وأما مخالفتها للكتاب والاجماع فسيأتي

---

(١) إذن، فالقاعدة عند علماء الإمامية في تقرير العقائد هي تكاثر الروايات واستفاضتها، حتى ولو كانت ضعيفة أو مخالفة لما دل عليه القرآن والعقل وإجماع العلماء. وهذا مسلك خطير يؤدي إلى اختراع العقائد وتأييدها بالمرويات المكذوبة ليتم تقريرها كعقائد أساسية في هذا المذهب. وبالفعل فهذه هي الحقيقة في جميع عقائد الشيعة الإمامية كما سيأتي في خاتمة البحث.

الجواب عنه.

وثانيها ما ذهب إليه ابن إدريس (ره) من أنها أخبار متشابهة يجب الوقوف عندها وتسليم أمرها إليهم عليهم السلام، فإن كلامهم متنوع كالقرآن محكم ومتشابه ونحو ذلك، وهذا أقرب من الأول وأسلم عاقبة منه[1]، لكن يرد عليه: أن هذه الأخبار قد ألقاها الأئمة عليهم السلام إلى آحاد الشيعة للتفهم والتعليم، وأن يعتقدوا معانيها كما ألقيت إليهم، ولعلهم قد فهموا معانيها بقرائن الحال والمقال.

ثم ذكر الجواب الثالث، ورده أيضا. ثم ذكر الجواب الرابع، وسكت عنه. ثم ذكر الجواب الخامس وهو: ما خطر بباله[2] ومال إليه أخذا من الطاهرين عليهم السلام[3])[4].

---

(١) لاحظ مع كونه يقر ويعترف بأن هذا القول أقرب للعقل والنقل، بل وأسلم في العاقبة، إلا أنه يصر على رده وتقريره بسبب الروايات المتكاثرة فيه.

(٢) وحاصله - كما يقول -: أنه قد تحققت من الأنوار السابقة أن خلق الأرواح قد كان قبل خلق عالم الذر، وقد أجج سبحانه نارا وكلف تلك الأرواح بالدخول، فمنهم من بادر إلى الامتثال، ومنهم من تأخر عنه ولم يأت له، فمن هناك جاء الإيمان والكفر ولكن بالاختيار، فلما أراد سبحانه أن يخلق لتلك الأرواح أبدانا تتعلق بها لكل نوع من الأرواح مناسبا به من الأبدان؛ كان جعل للأرواح الطيبة أبدانا مثلها، وكذا للأرواح الخبيثة، فيكون ما صنع بها سبحانه جزاء لذلك التكليف السابق، نعم لما مزج الطينتين أثر ذلك المزج في قبول الأعمال الحسنة وضدها.

(٣) لعله يشير بذلك إلى بعض الروايات التي أوردها الكليني في الباب الذي يلي باب الطينة، وعنون له بقوله: (باب آخر منه) انظر كتاب الكافي (٢/٥-٦).

(٤) انظر كتاب (الأنوار النعمانية) (١/٢١٢-٢١٤).

وبهذا التقرير يتضح لكل باحث أن هذا المفهوم للطينة قد أخذ منحى خطيرا ترتب عليه إيجاد واختراع عقيدة يدين بها كل تابع لهذه العقيدة الفاسدة، والتي تضمن لأتباعها دخول الجنة بلا حساب ولا عقاب، حتى ولو ارتكبوا الكبائر والموبقات[1]، وعطلوا الشرائع وأهملوا العبادات، بسبب الطينة النقية التي خلقوا منها، واختصهم الله بها من بين بني البشر. والله المستعان.

وقبل الختام من هذا المبحث، لزم التنويه - بناء على سرية عقيدة الطينة - على أن هنالك معنى منتشر بين عوام الشيعة لمعنى الطينة - وليس هو من مقاصد هذا المبحث - يقصد به: طينة قبر الحسين ﷺ، والتي يعتقدون فيها أنها بركة، وشفاء من جميع الأدواء والأمراض، وفيها روى الكليني بسنده عدة روايات، أذكر منها ما يلي:

١- رواية أبي جعفر ﷺ قال: (حنكوا أولادكم بماء الفرات، وبتربة قبر الحسين ﷺ فإن لم يكن فبماء السماء)[2].

٢- رواية أبي عبدالله ﷺ: (لا والله الذي لا إله إلا هو ما يأخذه أحد - يعني طين قبر الحسين - وهو يرى أن الله ينفعه به إلا نفعه به)[3].

---

(١) أورد الكليني بسنده عن عمرو بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله (ع): إني سمعتك وأنت تقول: كل شيعتنا في الجنة على ما كان فيهم؟ قال: (صدقتك كلهم والله في الجنة)، قال: قلت: جعلت فداك إن الذنوب كثيرة كبار؟ فقال: (أما في القيامة فكلكم في الجنة بشفاعة النبي المطاع، أو وصي النبي..) (٣/٢٤٢) ك الجنائز/ باب: ما ينطق به موضع القبر - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٦/٢٤) ك العقيقة/ باب: ما يفعل بالمولود من التحنيك وغيره إذا ولد - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٤/٥٨٨) ك الحج/ باب: النوادر - ح٣.

٣- رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن عند رأس الحسين عليه السلام لتربة حمراء فيها شفاء من كل داء إلا السام)، قال الرواي: فأتينا القبر بعد ما سمعنا هذا الحديث فاحتفرنا عند رأس القبر، فلما حفرنا قدر ذراع ابتدرت علينا من رأس القبر مثل السلهة حمراء قدر الدرهم فحملناها إلى الكوفة، فمزجناه، وأقبلنا نعطي الناس يتداوون بها)[1].

٤- عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله ﷻ خلق آدم من الطين، فحرم أكل الطين على ذريته)[2]. وورد الاستثناء في رواية أبي الحسن عليه السلام حيث قال: (أكل الطين حرام مثل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، إلا طين قبر الحسين عليه السلام، فإن فيه شفاء من كل داء وأمنا من كل خوف)[3][4].

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٨٨/٤) ك الحج/ باب: النوادر - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٦٥/٦) ك الأطعمة/ باب: أكل الطين - ح٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٢٦٦/٦) ك الأطعمة/ باب: أكل الطين - ح٩. ونحوها رواية علي بن محمد رفعه قال: الختم على طين قبر الحسين عليه السلام أن يقرأ عليه إنا أنزلناه في ليلة القدر. وروي إذا أخذته فقل: (بسم الله اللَّهُمَّ بحق هذه التربة الطاهرة، وبحق البقعة الطيبة، وبحق الوصي الذي تواريه، وبحق جده وأبيه وأمه وأخيه، والملائكة الذين يحفون به، والملائكة العكوف على قبر وليك ينتظرون نصره، صلى الله عليهم أجمعين اجعل لي فيه شفاء من كل داء، وأمانا من كل خوف، وعزا من كل ذل، وأوسع به عليَّ في رزقي، وأصح به جسمي) (٥٨٩/٤) ك الحج - باب: النوادر - ح٧.

(٤) وانظر روايات أخرى في كتاب الكافي (٢٤٣/٤) ح٥. (٢٦٥/٦) ح١. (٣٧٨/٦) ح٢. وقد أورد المفيد في كتابه المزار رواية عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: (في طين قبر الحسين الشفاء من كل داء، وهو الدواء الأكبر). انظر كتاب (المزار) للمفيد ص ١٢٥. وقد أعرضت عن التعليق والنقد لهذه المرويات لعدم تعلقها بهذا المبحث.

المبحث الثاني
تقرير الكليني لعقيدة الطينة

ذهب بعض الباحثين المتخصصين في عقائد الشيعة إلى أن الذي تولى كبر إرساء هذه العقيدة - فيما ظهر له[1]- هو الكليني في كتابه الكافي، وبمراجعة شرحي الكافي للمازندراني والمجلسي، وكذلك ما نقله نعمة الله الجزائري، وغيرهم من المعاصرين ممن تكلموا على هذه العقيدة في أجوبتهم العقدية على الأسئلة الموجهة إليهم من أتباعهم عبر مواقعهم الإلكترونية؛ لم أجد أية عبارة أو إشارة - فيما رجعت إليه أو اطلعت عليه - تفيد بوجود مصادر أو مرويات قبل زمن الكليني أشارت إلى منشأ ومبدأ هذه العقيدة، وذلك إما لعدم اهتمامهم بالبحث عن أول من قال بها ما دامت مثبتة في كتاب الكافي، أو لكون التحقيق في ذلك لا فائدة فيه بالنسبة لمذهب يحتاج إلى هذه العقيدة ليقرر تمايز أتباعه عن غيرهم من البشر بسبب طينتهم التي خلقوا منها.

وعلى كل حال؛ سواء كان الكليني هو أول من تولى إرساء هذه العقيدة، أم هنالك أشخاص قبله؛ فإن هذا لا يتعارض مع كونه ممن قررها في كتابه الكافي على النحو الذي سيأتي، وهو محل البحث المطلوب في هذا المبحث.

لقد قرر الكليني بواسطة مرويات كتابه الكافي، وأقوال شراح هذا الكتاب

(١) هو شيخنا الدكتور ناصر القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) (٢/٩٥٥).

عقيدة الطينة بواسطة الطرق التالية:

أولا: افتتح كتاب الإيمان والكفر بباب سماه: (باب طينة المؤمن والكافر)[1]، ضمنه سبع روايات، قرر من خلالها ما يلي:

١- أن الله ﷻ خلق النبيين من طينة عليين الطاهرة - وهي طينة الجنة -: قلوبهم وأبدانهم، وخلق الأئمة من أعلى عليين، وخلق قلوب المؤمنين - الشيعة[2] - من تلك الطينة، لكنه جعل خلق أبدانهم من دون طينة النبيين - وهي الطين اللازب -.

٢- أن الله ﷻ خلق الكفار من طينة سجين النجسة - وهي طينة النار -: قلوبهم وأبدانهم، ويلتحق بالكفار في هذه الطينة أعداء الشيعة من النواصب - وطينتهم من حمأ مسنون - وأتباعهم من المستضعفين[3] - وهم من تراب -.

٣- أن الله ﷻ خلط بين الطينتين، ولذلك يلد المؤمنُ الكافر، ويلد الكافرُ المؤمن الشيعي مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥]، فالحي، المؤمن الذي تخرج طينته من طينة الكافر، والميت الذي يخرج من الحي هو الكافر الذي يخرج من طينة المؤمن.

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٢-٦) ك الإيمان والكفر/ باب: طينة المؤمن والكافر.

(٢) ولذا إذا وردت كلمة (المؤمن) في مرويات الطينة؛ فإنها تعني الشيعي الذي يوالي آل البيت.

(٣) ولذا إذا وردت كلمة (الكافر) في مرويات الطينة؛ فإنها تشمل الكافر الأصلي وتشمل كل ناصبي أيضا لأنه من أعداء آل البيت، ولعل رواية الصدوق التي ختم بها كتابه العلل توضح ذلك وتؤكده.

٤- أن أعمال أولياء آل البيت المؤمنين السيئة، ومنكراتهم، وبوائقهم إنما هي بسبب اختلاط الطينتين، وما مسهم من طينة الكفار - طينة النار -، وكذلك فأعمال أعداء آل البيت النواصب الخيرة، وبرهم، وإحسانهم، وإيمانهم إنما هي بسبب اختلاط الطينتين، وما مسهم من طينة المؤمنين - طينة الجنة -.

٥- أنه بسبب هذا الخلط قد يفعل المؤمن السيئة، ويفعل الكافر الحسنة. لكن يوم القيامة تحن قلوب المؤمنين إلى ما خلقوا منه - وهي الحسنات - فينزعها الله من الكفار ويعيدها إليهم، وتحن قلوب الكافرين إلى ما خلقوا منه - وهي السيئات - فينزعها الله من المؤمنين ويعيدها إليهم.

ثانيا: أعقب باب الطينة ببابين عنون لأحدهما بقوله: (باب آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأول)[1]، وعنون للآخر بقوله: (باب آخر منه)[2]،

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢/٦-٧) ك الإيمان والكفر. قال المازندراني: (يفهم من الروايات أن التكليف الأول وهو ما وقع قبل التكليف في دار الدنيا بإرسال الرسل، وإنزال الكتب متعدد؛ الأول: كان في عالم الأرواح الصرفة، الثاني: كان وقت تخمير الطينة قبل خلق آدم منها، الثالث: كان بعد خلق آدم منها حين أخرجهم من صلبه وهم ذر يدبون يمينا وشمالا، وكل من أطاع في هذه التكاليف الثلاثة فهو يطيع في تكليف الدنيا، وكل من عصى فيها فهو يعصى فيه..) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٣/٨). وقال المجلسي: (إنما أفرد لتلك الأخبار بابا لاشتمالها على أمر زائد لم يكن في الأخبار السابقة رعاية لضبط العنوان بحسب الإمكان) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٦/٧).

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٨-١٠) ك الإيمان والكفر. قال المازندراني: (هذا الباب مثل السابق إلا أنه يذكر فيه شيئا من تفاصيل التكليف الأول، واختلاف الخلق، وحكمة ذلك الاختلاف، وغير ذلك مما يظهر بالتأمل) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٨/٨).

ضمنهما ست روايات، اشتملت على قريب مما قررته روايات باب الطينة، وزادت عليها بما يلي:

١- إن الله ﷻ قبل أن يخلق الخلق قال: كن ماء عذبا أخلق منك جنتي، وأهل طاعتي، وكن ملحا أجاجا أخلق منك ناري، وأهل معصيتي، ثم أمرهما فامتزجا، فمن ذلك صار يلد المؤمنُ الكافرَ، والكافرُ المؤمنَ، ثم أخذ طينا من أديم الأرض فعركه عركا شديدا، فإذا هم كالذر يدبون، فقال لأصحاب اليمين: إلى الجنة بسلام، وقال لأصحاب الشمال: إلى النار ولا أبالي، ثم اختبر الصنفين بنار أمر بتسعيرها، وأمر الصنفين بدخولها، فاستجاب أصحاب اليمين، فكانت بردا وسلاما عليهم، وامتنع أصحاب الشمال لتهيبهم منها، وطلبوا من الله الإقالة، فأقالهم، لكنه حكم عليهم بالنار في الآخرة لعدم استجابتهم، وحكم لأصحاب اليمين بالجنة لاستجابتهم[1].

٢- أن الله ﷻ قبل اختبار الصنفين أخذ الميثاق على النبيين بربوبيته، وولاية علي أمير المؤمنين، فأقروا، وأخذ الميثاق على أولي العزم بربوبيته، ورسالة محمد ﷺ، وإمامة علي وأوصياؤه من بعده، وأن المهدي سينتصر الله به لدينه، ويظهر به دولته، وينتقم به من أعدائه، ويُعبدُ به طوعا وكرها، فأقر الجميع وشهدوا إلا آدم لم يجحد، ولم يقر، ولم يكن له عزم على الاقرار به، بعدها أمر الله بالنار فأججت ثم حصل الاختبار.

---

(١) قال المازندراني: (والغرض من هذا التكليف إبراز المعلوم، واظهار انطباق عمله به، والممتثل بالتكليف في هذه الدار هو الممتثل بهذا التكليف) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨/١٥).

٣- أن الله ﷻ بعد هذا الاختبار أعادهم طينا، ثم خلق منهم آدم!!![1].

٤- إن الله ﷻ خلق الخلق، فخلق من أحب مما أحب، فخلقه من طينة الجنة وخلق من أبغض مما أبغض، فخلقه من طينة النار، ثم بعث منهم النبيين فدعوهم إلى الإقرار بالله ﷻ، ثم دعوهم إلى الإقرار بالنبيين، فأقر بعضهم وأنكر بعض، ثم دعوهم إلى ولاية الأئمة فأقر بها من أحبه الله، وأنكرها من أبغضه الله[2].

ثالثا: أعقب هذين البابين بباب رابع[3]، ضمنه ثلاث روايات، اشتملت على قريب مما قررته روايات باب الطينة، وخصوصا ما يتعلق بكون أخلاق أولياء آل البيت المؤمنين السيئة إنما هي بسبب اختلاط الطينتين، وما مسهم من لطخ طينة أصحاب الشمال - طينة النار -، وكون أخلاق أعداء آل البيت النواصب

---

(١) وهذه اللفظة الواردة في رواية الكليني رقم ٣ (٧/٢) ك الإيمان والكفر، لم يعلق المجلسي والمازندراني عند شرحهما لها في موضعها المذكور، ولكن نعمة الله الجزائري علق عليها بقوله: (وفيه دلالة على أن هذا التكليف للأرواح المتعلقة بالذرات قبل أن يخلق الله آدم، فلما كلفها وتبين حالها، جمعها وخلق منها آدم وطينته) انظر كتاب (الأنوار النعمانية) (٢٠٣/١).

(٢) قال المازندراني: (ومن محبته أنه: إذا علم طاعة الأرواح الإنسانية خلق لها أبدانا من طينة الجنة ليكون ذلك معينا لها في الخيرات، وهذا بداية التوفيق والإحسان، ومن بغضه أنه: إذا علم عصيانها خلق لها أبدانا من طينة النار وسلب عنها توفيقه فيبعثها ذلك إلى المبالغة في الشرور، وهذا بداية الاضلال والخذلان) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٦/٨-٢٧).

(٣) عنون له بقوله: (باب أن رسول الله صلى الله عليه وآله أول من أجاب وأقر لله ﷻ بالربوبية) (١٠/٢-١٢).

الحسنة، إنما هي بسبب اختلاط الطينتين، وما مسهم من طينة أصحاب اليمين - طينة الجنة -.

هذا ما قرره الكليني في هذه الأبواب والمرويات الواردة فيما يتعلق بشأن عقيدة الطينة. ولكن عند تتبع المرويات الواردة في كتاب الكافي مما يتعلق بلفظة الطينة وجدت ما يلي:

١- أن الأئمة مخلوقون من نور عظمة الله، وخلقتهم من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش، ثم أسكن ذلك النور في هذه الطينة، فأصبحوا خلقا وبشرا نورانيين، ولم يجعل لأحد في مثل الذي خلقهم منه نصيب، وأما أرواح شيعتهم فقد خلقت من طينة الأئمة، وأبدانهم من طينة مخزونة مكنونة أسفل من تلك الطينة، ولم يجعل الله لأحد في مثل الذي خلقهم منه نصيبا إلا للأنبياء، ولذلك صار الأئمة وشيعتهم هم: الناس، ومصيرهم للجنة، بينما غيرهم من بقية الناس[1] همج، خلقوا للنار وسيعودون إليها[2]. قال المجلسي في شرحه لهذه الرواية: (قوله: (لم يجعل) **يدل على فضلهم على الأنبياء عليهم السلام، بل يومئ إلى مساواة شيعتهم لهم**... وقوله: (للنار) أي خلقوا للنار، واللام للعاقبة (وإلى النار) أي مصيرهم إليها)[3].

٢- أن لله عشر طينات، خمسة من الجنة، وهي طينة جنة عدن، وجنة المأوى،

---

(١) قال المازندراني: (المراد بالناس غير من ذكر، وهو من خالف الإمامية، وعري عن صفة الإنسانية) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٩٦/٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٨٩/١) ك الحجة/ باب: خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم (ع) - ح٢.

(٣) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢٧٣/٤).

وجنة النعيم، وجنة الفردوس، وجنة الخلد، وخمسة من الأرض، وهي طينة مكة، وطينة المدينة، وطينة الكوفة، وطينة بيت المقدس، وطينة الحائر، وما من نبي ولا ملك من بعده جبله[1] إلا نفخ فيه من إحدى الروحين: روح القدس، وروح أمر الله، وجعل النبي صلى الله عليه وآله من إحدى الطينتين، وأما الأئمة فهم مخلوقون من الطينات العشر، ومنفوخ فيهم من الروحين جميعا[2]. وقد سئل أبو الحسن الأول عن معنى (الجبل) فقال: الخلق غيرنا أهل البيت. قال المازندراني: (قال الفاضل الأمين الاسترابادي:... قوله: (الخلق غيرنا) جواب له، وحاصله أن مصداق الجبل في الكلام المتقدم خلق غيرنا أهل البيت، لأن الله خلق طينتنا من عشر طينات، ولأجل ذلك

(١) قال المجلسي: (قوله: (من بعده جبله) نعت ملك، وضمير (بعده) للنبي، وضمير (جبله) للملك، إشارة إلى أن النبي أفضل من الملك، فالمراد بالبعدية ما هي بحسب الرتبة، وإرجاع ضمير بعده إلى الله كما توهم بعيد). انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٢٧٥/٤). وقال المازندراني: (ضمير من بعده راجع إلى النبي، والمراد به غير نبينا (صلى الله عليه وآله) أما نبينا فيعلم كيفية خلقه من كيفية خلق الأئمة (ع) بطريق الأولوية) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٩٧/٦).

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٨٩/١) ك الحجة/ باب: خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم (ع) - ح٣. قال المازندراني: (والحاصل أن كل نبي من الأنبياء السابقين، وكل ملك خلقه الله تعالى نفخ فيهم من إحدى الروحين، وخلق كل نبي منهم من إحدى الطينتين، ولم يذكر الملك هنا إذ ليس له بدن كما يكون للنبي، وأما الأئمة (ع) فنفخ فيهم من كلا الروحين، وخلقهم من العشر طينات، وبذلك يعلم خلق نبينا بالأولوية، فلهم فضل على هؤلاء، ونور زائد على نورهم وقرب من الحق زائد على قربهم) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٩٧/٦).

شيعتنا منتشرة في الأرضين والسماوات، وجبل فينا الروحين جميعا. انتهى. أقول: يمكن أن يراد بالخلق الجماعة من المخلوقات، ويجعل مبتدأ، وما بعده خبره، ويراد حينئذ بالجبل الجماعة المذكورين من الناس، وغيرهم الذين جبلهم الله تعالى من إحدى الروحين، وإحدى الطينتين)[1].

٣- أن سبب خلقة الشيعة من طينة خاصة - أيا كانت - هو كونهم أهل لتحمل سر الله وعلمه، وهذا السر من سر الله، والعلم من علم الله، عند الأئمة لا يحتمله ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، وقد أمر الأئمة من الله ﷻ بتبليغه، فلم يجدوا له موضعا، ولا أهلا، ولا حمالة يحتملونه، إلا أقواما خلقهم الله لذلك، فقبلوه واحتملوه وبلغوه، حيث خلقهم الله من طينة محمد ﷺ وذريته، ومن نور خلق الله منه محمدا ﷺ وذريته، وصنعهم بفضل صنع رحمته التي صنع منها محمدا ﷺ وذريته. وأما غيرهم ممن اشمأزوا، ونفرت قلوبهم من هذا العلم، وردوه ولم يحتملوه، فقد خلقهم الله لجهنم والنار[2]. قال المجلسي في شرحه لهذه الرواية: (قوله: (أقواما) عبارة عن الشيعة الذين آمنوا بأهل البيت عليهم السلام بعد قتل عثمان وكثروا... وقوله: (ونفرت قلوبهم) عطف تفسير لاشمأزوا وردوه علينا، ولو كانوا ردوه إليهم لكان خيرا لهم، ولكن لسوء طينتهم ردوه عليهم وكذبوا به)[3].

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٣٩٨).

(٢) انظر كتاب الكافي (١/٤٠٢) ك الحجة/ باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب - ح٥.

(٣) انظر (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٤/٣٢٠).

٤- أن المراد بأخوة المؤمنين هي أخوة الطين، وليست الأخوة من آدم وحواء، فأبو المؤمنين هو روح الله الذي نفخ منه في طينة المؤمن، وأمهم هي الماء العذب والتربة الطيبة، وبسبب ذلك إذا أصاب أحدا منهم سوء، حزن له الباقون حتى وإن كانوا في بلدان بعيدة. فقد أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (إنما المؤمنون إخوة بنو أب وأم، وإذا ضرب على رجل منهم عرق سهر له الآخرون)[1]، وبسنده عن جابر الجعفي قال: تقبضت بين يدي أبي جعفر عليه السلام فقلت: جعلت فداك ربما حزنت من غير مصيبة تصيبني، أو أمر ينزل بي، حتى يعرف ذلك أهلي في وجهي، وصديقي، فقال: نعم يا جابر، إن الله عز وجل خلق المؤمنين من طينة الجنان، وأجري فيهم من ريح روحه، فلذلك المؤمن أخو المؤمن لأبيه وأمه. فإذا أصاب روحا من تلك الأرواح في بلد من البلدان حزنٌ، حزنت هذه لأنها منها)[2]، وبسنده عن أبي

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٦٥/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: أخوة المؤمنين بعضهم لبعض - ح١. قال المازندراني: (قوله: (إنما المؤمنون أخوة بنو أب وأم) أي مثل الأخوة النسبية في لزوم التعاطف، والتوازر والتراحم، أو المراد بالأب مادتهم وهي الطينة الجنانية، وبالأم روحهم المربية لهم كما سيجيء، وإطلاق الأب والأم عليهما مجاز، وحملهما على آدم وحواء بعيد لاشتراك جميع الناس في ذلك) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٣/٩)، وقال المجلسي: (قوله: (بنو أب وأم) أي ينبغي أن يكونوا كهذا النوع من الأخوة، أو نفي لهذا المعنى وبيان أن إخوتهم متأصلة بمنزلة الحقيقة لاشتراكهم في طينة الجنة والروح المختارة المنسوبة إلى الرب الأعلى كما سيأتي، أو المراد بالأب روح الله الذي نفخ منه في طينة المؤمن، وبالأم الماء العذب، والتربة الطيبة كما مر في أبواب الطينة لا آدم وحواء كما يتبادر إلى بعض الأذهان). انظر (مرآة العقول) (٨/٩).

(٢) انظر كتاب الكافي (١٦٦/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: أخوة المؤمنين بعضهم لبعض -
=

جعفر (ع) قال: (المؤمن أخو المؤمن لأبيه وأمه، لأن الله ﷻ خلق المؤمنين من طينة الجنان، وأجرى في صورهم من ريح الجنة، فلذلك هم إخوة لأب

ح٢. قال المازندراني: (ولعل المراد بالأب تلك الطينة لأنها مادة وجودهم كالأب، وبالأم تلك الفائضة منه تعالى عليهم لأنها بمثابة الأم في التربية والتدبير) انظر (شرح أصول الكافي) (٣٤/٩)، وقال المجلسي: (قوله: (لأبيه وأمه) الظاهر تشبيه الطينة بالأم، والروح بالأب، ويحتمل العكس. لا يقال: على هذا الوجه يلزم أن يكون المؤمن محزونا دائما؟ لأنا نقول: يحتمل أن يكون للتأثر شرائط أخرى تفقد في بعض الأحيان، كارتباط هذا الروح ببعض الأرواح أكثر من بعض، كما ورد: (الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف). ويحتمل أن يكون الحزن الدائم للمؤمن أحد أسبابه ذلك، كما أن تذكر الآخرة أيضا سبب له، لكن شدته في بعض الأحيان بحيث يتبين له ذلك بحزن الأرواح المناسبة له، أو بحزن الأرواح الشريفة العالية المؤثرة في العوالم، لا سيما في أرواح الشيعة وقلوبهم وأبدانهم، كما روى الصدوق (ره) في معاني الأخبار بإسناده إلى أبي بصير قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام ومعي رجل من أصحابنا، فقلت له: جعلت فداك يا بن رسول الله إني لأغتم وأحزن من غير أن أعرف لذلك سببا؟ فقال عليه السلام: [إن ذلك الحزن والفرح يصل إليكم منا؛ لأنا إذا دخل علينا حزن أو سرور كان ذلك داخلا عليكم، لأنا وإياكم من نور الله تعالى، فجعلنا وطينتنا وطينتكم واحدة، ولو تركت طينتكم كما أخذت؛ لكنا وأنتم سواء، ولكن مزجت طينتكم بطينة أعدائكم فلولا ذلك ما أذنبتم ذنبا أبدا، قال: قلت: جعلت فداك فتعود طينتنا ونورنا كما بدء؟ فقال: أي والله يا عبدالله... كذلك والله شيعتنا من نور الله خلقوا وإليه يعودون، والله إنكم لملحقون بنا يوم القيامة وإنا لنشفع ونشفع، والله إنكم لتشفعون فتشفعون، وما من رجل منكم إلا وسترفع له نار عن شماله، وجنة عن يمينه فيدخل أحباؤه الجنة وأعداؤه النار]، فتأمل وتدبر في هذا الحديث فإن فيه أسرارا غريبة) انظر (مرآة العقول) (٩/١٠-١١).

وأم)[1].

٥- أن طينة الأنبياء مأخوذة من موضع في الأرض يقال له مسجد السهلة، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قوله عن مسجد السهلة: (أما علمت أنه موضع بيت إدريس النبي (ع) والذي كان يخيط فيه، ومنه سار إبراهيم (ع) إلى اليمن بالعمالقة، ومنه سار داود إلى جالوت، **وإن فيه لصخرة خضراء فيها مثال كل نبي، ومن تحت تلك الصخرة أخذت طينة كل نبي**، وإنه لمناخ الراكب، قيل: ومن الراكب؟ قال: الخضر (ع))[2].

٦- أن طينة عليين التي خُلق منها الأنبياء والأولياء والمؤمنون استخدمت لختم أول كتاب كتب في الأرض، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (إن الله عز وجل عرض على آدم عليه السلام ذريته عرض العين في صور الذر نبيا فنبيا، وملكا فملكا، ومؤمنا فمؤمنا، وكافرا فكافرا، فلما انتهى إلى داود عليه السلام قال: من هذا الذي نبئته وكرمته وقصرت عمره؟ قال: فأوحى الله عز وجل إليه: هذا ابنك داود عمره أربعون سنة، وإني قد كتبت الآجال، وقسمت الأرزاق، وأنا أمحو ما أشاء وأثبت، وعندي أم الكتاب، فإن جعلت له شيئا من عمرك ألحقت له، قال: يا رب قد جعلت له من عمري ستين سنة تمام المائة، قال: فقال الله عز وجل لجبرئيل وميكائيل وملك الموت: اكتبوا عليه كتابا فإنه سينسى، قال: فكتبوا عليه كتابا **وختموه بأجنحتهم من طينة عليين**، قال:

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٦٦/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: أخوة المؤمنين بعضهم لبعض - ح٧.

(٢) انظر المصدر السابق (٤٩٤/٣) ك الصلاة/ باب: مسجد السهلة - ح١.

فلما حضرت آدم الوفاة، أتاه ملك الموت فقال آدم: يا ملك الموت ما جاء بك قال: جئت لأقبض روحك قال: قد بقي من عمري ستون سنة، فقال: إنك جعلتها لابنك داود قال: ونزل عليه جبرئيل وأخرج له الكتاب.. فقبض روحه)[1].

٧- أن نبي الله موسى مخلوق من نطفة من ماء مهين، من طينة أخرجها الله من أرض ذليلة ممشوجة فكانت بشرا، فقد روى الكليني بسنده حديثا طويلا في قرابة تسع صفحات عن علي بن عيسى رفعه[2] قال: (إن موسى (ع) ناجاه الله تبارك وتعالى فقال له في مناجاته:... إني أنا السيد الكبير، إني خلقتك من نطفة من ماء مهين، من طينة أخرجتها من أرض ذليلة ممشوجة فكانت بشرا، فأنا صانعها خلقا، فتبارك وجهي، وتقدس صنيعي)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٧٨/٧-٣٧٩) ك الشهادات/ باب: أول صك كتب في الأرض - ح١.

(٢) قال المجلسي عن هذا الحديث: (مرفوع مجهول موقوف) انظر (مرآة العقول) (٩١/٢٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (٤٤/٨) حديث موسى عليه السلام. قال المجلسي: (قوله: (ممشوجة) أي مخلوطة من أنواع، والمراد إني خلقتك من نطفة، وأصل تلك النطفة حصل من شخص خلقته من طينة الأرض، وهو آدم عليه السلام، وأخذت طينته من جميع وجه الأرض المشتملة على ألوان وأنواع مختلفة،... وفي خبر ابن سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأله عن آدم لم سمي آدم عليه السلام؟ قال: لأنه خلق من طين الأرض وأديمها. قال: فآدم خلق من الطين كله أو من طين واحد؟ قال: بل من الطين كله...، ويحتمل أن يكون المراد التراب الذي يذر في النطفة في الرحم على ما ورد به الأخبار) انظر (مرآة العقول) (٩٥/٢٥).

ويلاحظ على هذه المرويات الواردة في كتاب الكافي التي ذكرتها مما يتعلق بلفظة الطينة، أن بعضها يوافق المراد من عقيدة الطينة، وقد يزيد عليه في اللفظ أحيانا، وبعضها يتعارض مع تلك العقيدة من حيث عددها ونوعيتها، وبعضها لا علاقة له بها، بل هو من قبيل الإسرائيليات التي أخذت عن أهل الكتاب، وجميع هذا إن دلَّ على شيء فهو يدل على أن هذه العقيدة مخترعة لتحقيق الأغراض التي دعت لإيجادها مما سبق ذكره في المبحث الأول من هذا الفصل.

وأخيرا: فما سبق جملة من المرويات التي قرر الكليني بواسطتها عقيدة الطينة لأتباعه من بعده، ولا شك أن كل هذا الاعتناء والاحتفاء بها مما يدل على أهمية هذه العقيدة عنده، بل إنه يدل على أنه يرى أن الإيمان بها من الإيمان، وعدم الإيمان بها من الكفر، ولذا صدَّر بها كتاب الإيمان والكفر[1]، والله أعلم.



(١) قال المازندراني: (قوله (كتاب الإيمان والكفر).. الغرض من هذا الكتاب بيان أصل الإنسان، وكيفية خلقه، والغرض منه، وما يوجب كفره وإيمانه، وبيان مهلكاته ومنجياته، والترهيب من الأولى، والترغيب في الثانية ليعرف كيفية السلوك، وطريق الوصول إلى سعادته التي هي قرب الحق، والوصول إليه، والتخلص من أهواء النفس، وإغواء الشيطان، ولا يمكن ذلك إلا بمجاهدات نفسانية، ورياضات بدنية وروحانية، ونيات صادقة قلبية، وهمم رفيعة عالية.. وقوله (باب طينة المؤمن والكافر).. إنما قدم باب الطينة؛ لأنه يذكر فيه أحوالا مشتركة، مع أن الطينة وأحوالها بمنزلة المادة، وسائر الأحوال بمنزلة الصور) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨/٢-٣).

المبحث الثالث
نقد تقرير الكليني لعقيدة الطينة

إن عقيدة الطينة بمفهومها الذي يؤمن به الشيعة الاثني عشرية وعلى رأسهم الكليني من الفظاعة والبشاعة بمكان، فضلا عما تحويه من الفساد العقدي، ولذا فمجرد حكايتها ومعرفة حقيقتها يغني عن الرد عليها[1]، وقد مرت بعض النقودات عليها في ثنايا المبحثين السابقين، وسأحاول هنا التركيز على نقدها بما تتطلبه طبيعة هذه الدراسة، فأقول:

*** أولا: هذه العقيدة تخالف صريح القرآن من ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: في أصل خلقة الإنسان؛ فالله قد خلق آدم عليه السلام من طين، كما قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾﴾ [ص:٧١]، وخلق جميع البشر من هذا الطين، ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام:٢]، ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ﴾ [السجدة:٧-٩]، ولم

(١) يقول الدكتور ناصر القفاري: (وهذه المقالة ظاهرة البطلان يكفي مجرد تصورها لمعرفة فسادها، وهي من فضائح المذهب الاثني عشري وعوراته، ولا يستحي الشيعة إلى اليوم من التجاهر بهذه العقيدة وإعلانها؛ فتجد أخبار هذه الفرية في بحار الأنوار والأنوار النعمانية يعلق عليها المحقق الشيعي بما يؤكد رضاه عن هذه الأساطير واعتقادها، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت). وكان قد ذكر قبل ذلك نقد هذه العقيدة من أربعة أوجه. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٩٦١-٩٦٢).

يستثن الله صنفا معينا من البشر في أي موضع من كتابه، أيا كان هذا الصنف، نبيا أو وليا، كافرا أم مؤمنا، صالحا أم فاسقا[1]. قال ابن كثير: (ثم لما ذكر خلق السماوات والأرض، شرع في ذكر خلق الإنسان فقال: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ يعني: خلق أبا البشر آدم من طين. ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ أي: يتناسلون كذلك من نطفة تخرج من بين صلب الرجل وترائب المرأة. ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ يعني: آدم، لما خلقه من تراب خلقه سويا مستقيما)[2]. لذا فالتقول على الله بغير علم، أو بجهل وهوى بخلاف ذلك، وادعاء وجود أكثر من طينة تشكل منها خلق آدم عليه السلام، واختلفت مآلات البشر، وكذا أفعالهم بسبب هذه الطينات؛ فهذا يعتبر من أعظم الظلم في حقه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأنعام:١٤٤].

الوجه الثاني: في عدل الله وحكمه؛ فالله قد أخبر عن نفسه سبحانه بكمال عدله، وخيرية حكمه، ونفي الظلم عن نفسه فقال: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين:٨]، وقال: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس:١٠٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [النساء:٤٠]، وقال سبحانه: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا

---

(١) وقد بينت ذلك في بداية هذا الفصل.

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٣/٧٢٩).

كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف:٤٩].
والقول بأن موبقات الشيعة وكبائرها وأوزارها يتحملها أهل السنة المخالفين، وحسنات المسلمين وطاعاتهم وقرباتهم جميعا تعطى للشيعة المؤمنين، يخالف مقتضى هذا العدل الرباني والحكم الإلهي، بل إنه فضلا على كونه لا يتفق مع العقل الصريح، ولا الفطرة السليمة؛ فإنه يخالف نصوص الشرع وأصول الإسلام في مثل هذه العقائد. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]. قال ابن كثير في تفسير سورة الأنعام: (قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ إخبار عن الواقع يوم القيامة في جزاء الله تعالى وحكمه وعدله، أن النفوس إنما تجازى بأعمالها؛ إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، وأنه لا يحمل من خطيئة أحد على أحد، وهذا من عدله تعالى، كما قال: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾. قال علماء التفسير: أي فلا يظلم بأن يحمل عليه سيئات غيره، ولا تهضم بأن ينقص من حسناته)[2].

الوجه الثالث: في فطرة الله لخلقه؛ فالله قد فطر الناس جميعا على السلامة

---

(١) هذا جزء من آيات كريمة وردت في خمسة مواضع من كتاب الله تعالى، وفي سياقات مختلفة، وهذا بلا شك له دلالته ومغزاه؛ حيث وردت في سورة (الأنعام: آية ١٦٤)، وفي سورة (الإسراء: آية ١٥)، وفي سورة (فاطر: آية ١٨)، وفي سورة (الزمر: آية ٧)، وأما في سورة (النجم: آية ٣٨) فقد وردت بلفظ: (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى).

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٣١٩/٢). والآيات في هذا المعنى كثير، نحو: (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) (الطور: ٢١)، (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (المدثر: ٣٨)، (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه) (الزلزلة: ٧-٨)، (الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ) (غافر: ١٧).

والقابلية والاستعداد والتهيؤ لقبول الإسلام، كما قال سبحانه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (٣٠)﴾ [الروم:٣٠] ويدل على ذلك قوله ﷺ: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء)[1]، وزاد مسلم: (ثم يقول أبو هريرة: واقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ الآية. وفي لفظ عند مسلم: (كل إنسان تلده أمه على الفطرة، وأبواه بعد يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، فإن كانا مسلمين فمسلم..)[2]، وإنما حصل لهم بعد ذلك الانحراف عن هذه الفطرة بسبب الشياطين التي اجتالتهم عنها إلى الكفر والعياذ بالله. عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: (ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبداً حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا...)[3]. ولذا فالقول بأن بعض الخلق مفطورين على غير الإسلام كما هو الحال في الكفرة والنواصب، كما تزعمه مرويات الكليني وأتباعه؛ مخالف لصريح القرآن، والسنة كذلك. ومن أشد ما ينقد هذه العقيدة من هذا الجانب أن الكليني نفسه ناقضها في الباب الرابع، فبعد أن ذكر روايات

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٤٦٥/١)، ومسلم (٢٠٤٧/٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) رواه مسلم (٢٠٤٨/٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) رواه مسلم (٢١٩٧/٤)، والنسائي (٢٦/٥)، وابن حبان (٤٢٥/٢).

الطينة في بابها، عقبه بباب أسماه: (فطرة الخلق على التوحيد)[1]، ضمنه عدة روايات منها: ما رواه بسنده عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قال: (فطرهم جميعا على التوحيد)[2]، وبسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله ﷻ: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾؟ قال: الحنيفية من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لا تبديل لخلق الله، قال: فطرهم على المعرفة به، قال زرارة: وسألته عن قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى الآية﴾ قال: أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة فخرجوا كالذر فعرفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربه، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مولود يولد على الفطرة، يعني المعرفة بأن الله ﷻ خالقه..)[3].

* **ثانيا: هذه العقيدة تخالف مبادئ الشيعة من وجهين:**

الوجه الأول: في القول بعقيدة الجبر في أفعال العباد؛ لأن عقيدتهم أن العبد يخلق فعله، بينما مقتضى هذه الروايات أن يكون العبد مجبورا على كل أفعاله،

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٢/٢) ك الإيمان والكفر.

(٢) انظر المصدر السابق (١٢/٢) ك الإيمان والكفر/ باب: فطرة الخلق على التوحيد - ح؟.

(٣) انظر المصدر السابق - ح٣. فهذه الرواية وأخواتها في الباب المشار إليه تأتي على عقيدة الطينة من أصلها، وهذا قد مر بنا كثيرا حيث ترى الكليني وأعوانه يخترعون عقيدة، ويضفون عليها من المهابة والتقديس والفضل ما تقشعر منه الجلود، وما يلبثون إلا ويأتون بما ينقضها ويأتي عليها من أصلها، وهذا من خذلان الله لهم. والعجيب أن المازندراني والمجلسي لم يعلقا على هذا الباب بما يوجب التناقض أو المخالفة لباب الطينة.

وليس له اختيار، إذ أفعاله بمقتضى الطينة، فيخرج هو عن حالة الاختيار. ولذا وقف بعض علماءهم المتقدمين موقف الرافض لهذه العقيدة، فقام بردها ونفيها لمخالفتها لما هو مقرر عندهم في أفعال العباد - كالمرتضى وابن إدريس -، بينما البعض الآخر قام بمحاولة الإجابة عن هذه المخالفة بذكر تأويلات لا تفي بالإجابة الشافية[1]. قال المجلسي بعد أن أتم شرح روايات باب طينة المؤمن والكافر: ((فذلكة) اعلم أن ما ذكر في هذا الباب وفي بعض الأبواب الآتية من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار، ومما يوهم الجبر ونفي الاختيار لأصحابنا رضوان الله عليهم فيها مسالك: الأول: ما ذهب إليه الأخباريون وهو أنا نؤمن بها مجملا، ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها، وعن أنها من أي جهة صدرت، ونرد علمه إليهم عليهم السلام. الثاني: أنها محمولة على التقية لموافقتها لروايات العامة ومذاهب الأشاعرة الجبرية، وهم جلهم. الثالث: أنه كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون؛ فإنه سبحانه لما خلقهم وكان عند خلقهم عالما بما يصيرون إليه فكأنه خلقهم من طينات مختلفة. الرابع: أنها كناية عن اختلاف استعداداتهم وقابلياتهم، وهذا أمر بيِّن لا يمكن إنكاره... الخامس: أنه لما كلف الله تعالى الأرواح أولا في الذر، وأخذ ميثاقهم فاختاروا الخير والشر باختيارهم في ذلك الوقت، تفرع اختلاف الطينة على ما اختاروه باختيارهم كما دلت عليه بعض الأخبار فلا فساد في ذلك)[2].

---

(١) وقد وضحت ذلك بما نقلته عن نعمة الله الجزائري في المبحث الأول من هذا الفصل، وللاستزادة انظر كتاب (الأنوار النعمانية) (٢١٢/١-٢١٤). وانظر مبحث : (موقف الكليني من الإيمان بالقدر) في الفصل السادس من الباب الثالث من هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (١٥/٧).

الوجه الثاني: في موافقة الطبيعة البشرية لأصل الخلقة؛ فطينة الشيعي طينة طيبة طاهرة غير نجسة لأنها من طينة الجنة، وهذا بحد ذاته يستلزم أن تكون طبيعته البشرية في حال حياته كذلك، فلا ينتهك المحرمات، ولا يأتي المنكرات، ولا يفعل الكبائر والموبقات. وفي المقابل؛ لا بد أن يأتي بالواجبات، ويحافظ على العبادات، ويجتهد في الطاعات والقربات. لكن واقع الشيعي الإمامي كما تحكيه الروايات يخالف ذلك كله، بل على النقيض منه، فكيف يكون من حالُه كذلك أطهر طينةً ممن حالُه أفضل من ذلك - أي السني -، وأيهما أولى بالطينة الطيبة؟.

*** ثالثاً: هذه العقيدة يترتب على اعتقادها والقول بها لوازم خطيرة، منها:**

اللازم الأول: تشجيع الشيعي الاثني عشري على الزيادة والإيغال في الفجور والانحلال، وبالتالي تهوي به إلى دركات الكفر والضلال، وتؤدي به للخروج عن الشريعة خروجا كليا، كما أنها تزهده في العمل الصالح، وفي عدم امتثاله لما أمر الله تعالى به من صلاة، وصيام، وزكاة، وسائر الواجبات، حيث إن الجنة مضمونة لهم لكونهم من طينتها، ولكون أهل السنة قد كفوهم مؤنة الأعمال الصالحة، وعاقبة الأعمال السيئة، فكل ما يعمله أهل السنة من حسنات، وطاعات وقربات فإنما هي للشيعة، وكل ما يقترفه الشيعة من منكرات، وموبقات، وكفريات فإنها على أهل السنة.

اللازم الثاني: التكذيب بالقرآن الكريم، وهدم ما هو معلوم من الدين بالضرورة، من حيث خلق الإنسان وفطرته، وعدل الله وحكمته، فيما يتعلق بأصل خلقتهم، وحقيقة أفعالهم، ومآل أعمالهم[1]. فالإسلام بصفائه ونقائه،

(١) وقد تقدم بيان ذلك في النقودات السابقة.

وبواسطة دستوره العظيم (القرآن) لم يشر لهذه العقيدة أو حتى يأت بها عقيدة للتعامل مع الكفار، بل جاء بضدها مما يوافق العدل الرباني والفطر السوية فالكافر مجازى بعمله إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، وكذلك المؤمن، ولا يظلم ربك أحدا مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة:٧-٨].

اللازم الثالث: بطلان سر الابتلاء والتكليف والغاية من خلق الإنسان، فقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ [الملك:٢]، وغير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى[1]. قال ابن كثير: (ومعنى الآية أنه أوجد الخلائق من العدم (ليبلوهم) أي يختبرهم (أيهم أحسن عملا).. أي خير عملا)[2]. وقال النبي ﷺ: (ما منكم من أحد، إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة. قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة؛ فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء؛ فييسر لعمل أهل الشقاوة. ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ [العنكبوت:٢-٣]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾﴾ [الكهف:٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾ [الكهف:٣٠].

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٦١٩/٤).

وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل:٥-١٠])[1].

اللازم الرابع: مشابهة اليهود والنصارى[2]، فاليهود زعموا أنهم شعب الله المختار، وأنهم متميزون عن بقية الخلق[3]، وكذلك زعمت الشيعة الإمامية بهذه

---

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (٤٩٤٩)، وبنحوه الإمام مسلم في صحيحه برقم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ. وقال ابن كثير بعد تفسير هذه الآيات: (والآيات في هذا المعنى كثيرة دالة على أن الله ﷻ يجازي من قصد الخير بالتوفيق له ومن قصد الشر بالخذلان، وكل ذلك بقدر مقدر، والأحاديث الدالة على هذا المعنى كثيرة). (٨١٩/٤)

(٢) قال الحافظ ابن رجب ﷺ: (ولهذا شبهت الرافضة باليهود في نحو سبعين خصلة). وقد ألف الدكتور عبدالله الجميلي كتابا سماه: (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) في قرابة ٦٥٠ صفحة، جمع فيها أوجه المشابهة المتعلقة بالعقيدة على وجوه الخصوص، وذكر في المبحث الخامس من الفصل الثاني ص(١٥٣) أقوال العلماء المتقدمين والمعاصرين الذين أثبتوا هذه الحقيقة في كتبهم، ثم شرع بعده بتفصيل هذه المشابهة في بقية الكتاب.

(٣) جاء في موسوعة الأديان عن اليهودية: (زعمهم بأنهم شعب الله المختار: لقد بيَّن القرآن الكريم بطلان زعمهم بالأدلة الواضحة الدامغة... وقد كان وسيكون عذاب الله ﷻ لليهود على ذنوبهم في الدنيا قبل الآخرة كما سبق في أثناء الحديث عن تاريخهم. ثم بَيَّن الله ﷻ بطلان أصل الادعاء، وبيّن لهم ما هو الحق من أمرهم فقال تعالى: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ أي: ليس الأمر كما زعمتم أيها اليهود، بل الحق أنكم كسائر البشر من خلق الله، إن آمنتم وأصلحتم أعمالكم نلتم الثواب، وإن بقيتم على كفركم وجحودكم نلتم العقاب، لا فضل لأحد على أحد عند الله إلا بالإيمان والعمل الصالح. فالناس من أصل وأب واحد من آدم عليه الصلاة والسلام، وهو من تراب قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الروم:٢٠] فلا فرق بين أسود وأبيض، ولا ميزة لفرد على آخر، ولا فضل لإنسان على إنسان عند الله إلا بالتقوى، وهو المقياس الصحيح، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾. انظر الرابط:
www.dorar.net/enc/adyan/266

العقيدة أنهم من طينة خاصة، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [المائدة:١٨].

جاء في تفسير المنار: (كانت اليهود تفاخر مشركي العرب وغيرهم بنسبهم ودينهم ويسمون أنفسهم شعب الله، وكذلك النصارى، وقد حكى الله تعالى عنهم قولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾، وقول اليهود خاصة: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، وكل هذا من تزكيتهم لأنفسهم وغرورهم بهم، ويقربون قربانهم ويزعمون أنهم لا خطايا لهم ولا ذنوب، فأنزل الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾... ورجح - ابن جرير - أن تزكيتهم لأنفسهم وصفهم إياها بأنها لا ذنوب لها ولا خطايا، وأنهم أبناء الله وأحباؤه.... وقد أجمع العقلاء على استقباح تزكية المرء لنفسه بالقول، ومدحها ولو بالحق، ولتزكيتها بالباطل أشد قبحا وهذا هو المراد هنا، وهذا النوع من التزكية مصدره الجهل والغرور، ومن آثاره العتو والاستكبار عن قبول الحق، والانتفاع بالنصح، وقد رد الله عليهم بقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ أي: ليست العبرة بتزكيتكم لأنفسكم بأنكم أبناء الله وأحباؤه، وأنكم لا تعذبون في النار، وأنكم ستكونون أهل الجنة دون غيركم؛ لأنكم شعب الله المختار، بل الله يزكي من يشاء من عباده من جميع الشعوب والأقوام بهدايتهم إلى العقائد الصحيحة، والآداب الكاملة، والأعمال الصالحة، أو شهادة كتابة لهم بموافقة عقائدهم وآدابهم وأخلاقهم وأعمالهم)[1].

---

(١) انظر تفسير آية: (إن الله لا يغفر أن يشرك به) سورة النساء من (تفسير المنار) لمحمد =

اللازم الخامس: إيقاف حملات التبشير الشيعي بين أوساط السنة، أو غيرهم من البشر، وذلك لأنه لا فائدة من تحولهم للمذهب الاثني عشري إذا كان ذلك لن يشفع لهم في دخول الجنة؛ حيث أن أصل خلقتهم وطينتهم من طينة النار، وقد جرى عليهم القدر ومقتضى العدل الرباني - كما يزعم مخترعو هذه العقيدة - بأنهم خلقوا من النار ولأجلها. ولذا فما الفائدة من تحولهم وهم لن يدخلوها، إلا أن يقال أنهم يريدون زيادة آثامهم وضلالهم بدعوتهم لممارسة المحرمات كنكاح المتعة ونحوه تحت غطاء ديني، فهذه ظلمة على ظلمة، ودركة على دركة مآلها إلى النار.

اللازم السادس: إيقاف حملات التطهير الديني بين أوساط السنة بقيادة أسياد الاثني عشرية وملاليهم ممن يحاربون السنة، ويحولون دون انتشارها في أوساطهم، أو دون تحول بعض أتباعهم إليها، ووجه ذلك أن طينة الأتباع خلقت من طينة الجنة وإليها تعود، وهذا يعني أنه حتى ولو تحول صاحبها عن طريق الأئمة فإنه ما دام قد جرى عليه القدر ومقتضى العدل الرباني - كما يزعم

رشيد رضا - ط الهيئة المصرية للكتاب. ويقول الشيخ ممدوح فرحان البحيري: (بهذه الخرافات الحقيرة استغفل الحاخامات الجهلاء ومن لا عقول لهم لترغيبهم بدينهم الخبيث فجعلوا هذا الجاهل المسكين يعتقد بأن كل ذنب يرتكبه يذهب إلى السني وكل عمل صالح يقوم به السني فثوابه وأجره عائد إليه وهذه من الخصائص المشتركة بين الرافضة واليهود... هذه هي عقيدة الطينة إحدى فضائح الاثني عشرية قبحهم الله والتي يتواصون بكتمانها ويعود سبب اختراع هذه العقيدة إلى حياة الرافضي الغارقة في أوحال الرذيلة والذي افترش الكبائر وتوسد الموبقات والمعاصي فابتكر له حاخامته هذه الطينة...) انظر كتاب: الشيعة منهم عليهم (٢٢٩-٢٣١)، ط - دار الفاروق.

مخترعو هذه العقيدة - أنه سيدخلها؛ فإنه سيدخلها، وفي المقابل فمن سواهم من غير هذه الطينة سيدخل النار، فلماذا يُحارب ويُقتل، بل وتأتي مرويات صريحه بإبادته؟، إلا أن يقال أنهم يريدون بذلك التعجيل بهم للدخول إلى النار، لتخلو لهم الأرض ليمارسوا فجورهم ومنكراتهم وضلالهم من دون حسيب أو رقيب؛ فهذا شيء آخر يجيبنا عليه مخترعو هذه العقيدة.

*** رابعاً: هذه العقيدة لم يسَّلم بها جميع علماء الشيعة، بل هي محل نقد واضطراب[1]:**

أما النقد فمن أقوال المتأخرين ما علقه الميرزا أبو الحسن الشعراني (ت١٣٩٣هـ) على قول المازندراني: ((ومثله يرفع الاختيار ويوجب الجبر) ليس في الباب الأول من هذه الكتاب حديث يعتمد على إسناده بل جميع أخباره ضعيفة بوجه، ولكن في بابين بعده أخبارا توصف بالحسن أو التوثيق، ولكن مضامينها مخالفة لأصول المذهب، وللروايات الآتية في الباب الرابع أعنى باب فطرة الخلق على التوحيد، وذلك لأن من أصول مذهبنا العدل واللطف، وإن لم يخلق بعض الناس أقرب إلى قبول الطاعة، وبعضهم أبعد، والتبعيض في خلق المكلفين مخالف لمقتضى العدل، لأنه تعالى سوى التوفيق بين الوضيع والشريف مكن أداء المأمور وسهل سبيل اجتناب المحظور، وخلق بعض الناس من طينة خبيثة؛ إما أن يكون ملزما باختيار المعصية جبرا، وهو باطل، وإما أن يكون أقرب إلى قبول المعصية ممن خلق من طينة طيبة، وهو تبعيض وظلم، وقلنا إنه

---

(١) وقد بينت ذلك من كلام الجزائري في مبحث (مفهوم عقيدة الطينة) و المجلسي في مبحث (نقد عقيدة الطينة).

مخالف للروايات الآتية في الباب الرابع لأنها صريحة في أن الله تعالى خلق جميع الناس على فطرة التوحيد وليس في أصل خلقهم تشويه وعيب وإنما العيب عارض، وهكذا ما نرى من خلق الله تعالى فإنه خلق الماء صافيا، وإنما يكدره الأرض التربة، وكذلك الإنسان خلق سالما من الخبائث وأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، وأيضا القرآن يدل على أن جميع الناس قالوا: بلى في جواب ألست بربكم، **فالأصل الذي عليه اعتقادنا أن جميع أفراد الناس متساوية في الخلقة بالنسبة إلى قبول الخير والشر، وإنما اختلافهم في غير ذلك، فإن دلت رواية على غير هذا الأصل فهو مطروح، أو مؤول بوجه سواء علمنا وجهه، أو لم نعلم.** ومن التأويلات التي هي في معنى طرح الروايات تأويل الشارح فإن الروايات صريحة في أن الطينة مؤثرة في صيرورة العبد سعيدا أو شقيا، وأولها الشارح بأنها غير مؤثرة)[1].

---

(١) انظر حاشية (شرح أصول الكافي والروضة) (٤/٨). وقد أكد هذا الرد عند شرحه للباب الرابع فقال: (أقول: مفاد أخبار هذا الباب هو الأصل في الاعتقاد الذي يجب أن يعتمد عليه، ويرجع ساير ما ينافيه إليه بالتأويل، فإنه موافق للعقل والقرآن ومذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وإن خالف أكثر ما ورد في الأخبار السابقة. وقلنا أنه موافق للعقل فإنه يدل على تساوي الناس جميعا بالنسبة إلى قبول التوحيد والإستعداد للمعرفة والتكليف، وهو مقتضى العدل واللطف بخلاف ما مضى مما دل على أن بعض الناس فطروا على الجهل والعناد من طينة خبيثة لن يؤمنوا أبدا، ومع ذلك يعذبون، وقلنا موافق للقرآن لأن مضمون الآية أن جميع أولاد آدم قالوا: بلى، ومفاد ما سبق من الأخبار أن بعضهم أقر وبعضهم أنكر، والقران أولى بالقبول ويرجع ما يخالفه ظاهرا إليه، وقلنا إنه موافق لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) لأن المتواتر الضروري المعلوم من مذهبهم القول بالمعلوم من مذهبهم القول بالعدل ونفي الجبر). انظر حاشية (شرح أصول الكافي =

وأما الاضطراب فقد نقلت ما يثبت ذلك من مرويات الكليني في باب فطرة الخلق على التوحيد، وأؤكد هنا على أن أي عقل سليم فضلا عن صاحب أي فطرة سليمة لن يقبل بمثل هذه الخزعبلات التي تورد على لسان أئمة الهدى ﷺ وأرضاهم[1]. ولهذا لما حاول المجلسي إثباتها بواسطة أكثر من ستين رواية في كتابه بحار الأنوار باب (الطينة والميثاق)، وحاول إرغام العقل على القبول بهذه العقيدة بواسطة تخريجاته التي ذكرها لعقيدة الطينة؛ اعترف بعجزه عن قصور عقله في تفسير مثل هذه المرويات، إلا إنه أصر على تقريرها كعقيدة لأتباع هذا المذهب؛ حيث يقول: (وقد أوردنا الأخبار في ذلك في كتابنا الكبير، وهذا باب غامض تعجز العقول عن إدراكها، والإقرار بالجهل والعجز في مثله أولى)[2].

فإذا كان هذا هو الشأن في علمائهم فما هو الظن بأتباعهم؟؟. والله إن القلب ليحزن كثيرا حينما يرى أشخاصا بلغت بهم عقولهم مبلغا عظيما في شؤون الدنيا؛ بينما هم يعطلونها عند ورود مثل هذه الخزعبلات والترهات مع كونها

والروضة) (٣٤/٨)، وكذلك (١٢/٧) حينما شرح المازندراني الرواية الخامسة في باب (فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب) الكافي (٤١١/١) ك الحجة.

(١) قال العلامة: محمد عبدالستار التونسوي رئيس منظمة أهل السنة في باكستان: (ويظهر من هذه الروايات عقيدة الشيعة الفاسدة أن حسنات الكفار ومن ضمنهم عامة أهل السنة والجماعة (أي كل من عدا الشيعة) تعطى للشيعة الروافض، وأن سيئاتهم تحمل على الكفار (من ضمنهم أهل السنة حسب عقيدتهم)، وهذا خلاف للعدل الرباني، وينكره العقل وتأباه الفطرة السليمة، -ثم ذكر بعض الآيات-، ثم قال: وأحاديث كثيرة أيضا صحيحة وصريحة في هذا المعنى، ترد على هذه العقيدة الفاسدة، فهي عقيدة باطلة مخالفة للنقل والعقل والعدل). انظر كتاب (بطلان عقائد الشيعة) ص(١٤٢).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) (٣٦/٧).

تمس العقيدة الدينية والأخروية؛ حتى إنه ليحتار كثيرا، ويتساءل بحرقة: أليس في هؤلاء القوم رجل رشيد؟ أليس فيهم من ينفض عنه تراب الجهل والاتباع الأعمى ليتنور بنور العقل والبصيرة، والفطرة السليمة؟؟؟.

وختاما: يقول البرقعي في تعليقه على مرويات أحد أبواب الكافي: (الإشكال المهم هو أن الكليني وأمثاله يتوقعون أن يقبل الناس مثل هذه الأوهام والمبهمات بلا دليل ويؤمنوا بها... وعلى هذه الشاكلة تمضي أحاديث الباب كلها فليتدبر القارئ وليتأمل)[1].

خاتمة الباب الرابع :

إن المتأمل للعقائد التي اختص بها الإمامية مما قرره الكليني في كتابه؛ يجد أنها عقائد ليس لها أي صبغة شرعية سواء من صريح القرآن الكريم، أو من صحيح السنة المطهرة، بل هي محدثة من صنع البشر، وجدت:

١. لعزل أتباع هذا المذهب عن بقية المسلمين من جهة كما هو الحال بالنسبة لعقيدة الإمامة.

٢. ولمعالجة الآثار المترتبة على تقرير هذه العقيدة من جهة أخرى كما هو الحال بالنسبة لعقيدة العصمة والتقية والبداء.

٣. أو معالجة الأوضاع التي يعيشها أتباعها بسبب اعتناقهم لها كما هو الحال في عقيدة الطينة.

ولذلك يقول الدكتور طه الدليمي وهو أحد الباحثين المتخصصين في عقائد الشيعة والاثني عشرية: (والحقيقة التي توصلت إليها - بعد الاستقراء التام -

---

(١) انظر كسر الصنم ص(٢٧١).

أن جميع الأصول التي انفرد بها الشيعة، ليس لأي واحد منها سند من محكم كتاب الله، أو صريح آياته البتة! وكل آية يحتجون بها دليلاً على أي أصل من أصولهم لا يمكن أن تدل بنفسها على المطلوب ما لم يرجعوا بها إلى تفسير من عالم، أو توجيه من رواية. وليس هذا هو شأن المحكمات التي وصفها الله تعالى بأنها الأم التي يُرجع إليها، ولا يرجع بها إلى غيرها. جميع الآيات التي احتج بها الشيعة على أصولهم هي من جنس المتشابهات. هذه هي الحقيقة التي خرجت بها بعد الاستقراء التام! وهي حقيقة مروعة تحكم على أصحابها - إذا ثبتت - ومن أول وهلة بأنهم من أهل الباطل الذي لا مراء فيه! وعلى الشيعة بعدها أن يثبتوا العكس، وإلا فإنهم مبطلون زائغون يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله وحمله على ما يهوون ويشتهون[1]. ولكنني - وبثقة مطلقة - أستطيع أن أسبق الزمن وأقرر فأقول: إنهم لم ولن يتمكنوا قط من العثور على آية محكمة واحدة من القرآن كله تؤيد ما يدعون! وإلا فليكذّبونا ولو بآية! وبيننا وبينهم الزمان مفتوحاً على مصراعيه. فليأخذوا منه ما يشاءون: سنة.. أو ألف سنة أو أكثر مما يعدون! ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿٩﴾﴾)[2].



(١) قال شيخ الإسلام: (هم مخالفون لعلي ﷺ وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة). انظر منهاج السنة النبوية (١٦/٤).

(٢) انظر كتاب (المنهج القرآني الفاصل) ص(١٦-١٧).

الخاتمة

عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وبعد هذه المسيرة مع شخصية الكليني وكتابه الكافي، وتقريره لعقيدة الشيعة الإمامية، وبيان موقفه من عقيدة أهل السنة والجماعة؛ توصلت إلى نتائج كثيرة من أهمها ما يلي:

(١) أن شخصية الكليني ليست بتلك الشخصية التي تستحق تلك الهالة من التعظيم والتبجيل التي أضفاها عليه مريدوه وأتباعه، وربما صدَّقها غيرهم من مخالفيه ونقاده، - لكون شخصيته يكتنفها شبهات قوية مثل: أنه لا يُعرف له زمان ولادة، ولا مكان محدد لها، بل هي مجرد تخمين، وأنه لا يُعرف عنه مكان لدراسته وتلقيه للعلم، ولا متى أخذ العلم، ولا أين أخذه، وأن أخبار نشأته، وحياته العلمية غير معروفة، وأن أكثر من نُسب إليه التلقي عنهم من مشايخه قد لَفَّهم الغموض، بل ولم يُعرف لكثير منهم ترجمة في مصادر الترجمة المعتمدة القديمة والمتأخرة، وأن قدومه بغداد موئل العلماء وارتحاله منها، وإلى أي مدينة سافر، كل ذلك لا يعْرف، وأن أغلب كتب الشيعة إلى قرابة منتصف القرن الرابع الهجري لم تذكره أو تستدل بشيء من مروياته، وأن جميع مؤلفاته المنسوبة إليه – أن صحت – فهي مفقودة، ما عدا الكافي - بل هو لا يعدو كونه حاطب ليل جمع في كتابه بين الغث والسمين، والنافع والضار. ولا غرو في ذلك ولا عجب كونه ليس بعالم، بل هو عامل بمهنة وراق وناسخ للكتب في زمنه، استطاع أن يجمع في كتابه بعضا مما وقع في يده من الكتب والمرويات للفريقين

السنة والشيعة، ثم صاغها مع تلفيق وتحوير لأسانيدها ومتونها بالشكل الذي ظهرت به في كتابه الكافي.

(٢) أن العبارات التي ورد فيها ذكر للكليني في كتب بعض علماء التاريخ والتراجم من أهل السنة، وخصوصا عبارة ابن الأثير الجزري صاحب جامع الأصول التي وصفته كأحد المجددين على رأس المائة الثالثة، والتي يدندن حولها المتأخرون من الإمامية، ويستغلونها لتزكية الكليني، وكونه ممدوحا عند الفريقين السنة والشيعة؛ لا تدل على ما صوروه لكل قارئ في تعظيم شخصية الكليني، والاستدلال بها على وثاقته.

(٣) أن كتاب الكافي على ما له من أثر على عقيدة وفكر الشيعة الإمامية؛ فإنه لم يكن معروفا عند المتقدمين من علماء المسلمين ممن لهم دراية وعلم بالسير والتراجم والمصنفات، وأن المتأخرين من أهل التصنيف في الكتب والمؤلفات والأعلام الذين ذكروه؛ فإنما نقلوه عن غيرهم من مصنفي الشيعة في الكتب وأسماء الرجال، ومثل ذلك يقال أيضا عمن ورد ذكر الكافي في مؤلفاتهم أو أقوالهم من المستشرقين.

(٤) أن كتاب الكافي المنسوب للكليني لا تصح نسبته كله إليه، بل الكتاب الأصلي قد زيد فيه ما ليس منه، أو حذف منه بعض ما كتب فيه، بل يد التصحيف والتحريف قد قطعت فيه شوطا لا بأس به، وخصوصا أنه لا توجد نسخة مخطوطة مكتوبة بيد المؤلف نفسه، بل إن أول نسخة مخطوطة كاملة كتبت بيد النساخ؛ قد تم العثور عليها في القرن العاشر تقريبا، أي بعد قرابة (٦٧٠) سنة من وفاة الكليني.

(٥) أن مصادر الكليني في تلقي العقيدة مخالفة بالكلية لما عليه اعتقاد أهل

السنة والجماعة، وذلك بسبب تعطيله للمصادر الأساسية لتلقي العقيدة والمتمثلة في الوحي الكتاب والسنة وما يتبعه من مصادر ثانوية، وتعظيمه لمنزلة الأئمة ومنزلة العقل، وجعلهما المصادر الأساسية له في التلقي.

(٦) أنه ومع المكانة التي جعلها الله لكتابه العظيم القرآن، والذي أجمع المسلمون قاطبة على حفظه وتمامه وسلامته من النقص والتحريف؛ فإني وجدت الكليني قد خالف إجماع الأمة، وزعم في كتاب الله عدة مزاعم؛ أشهرها القول بتحريفه ونقصانه، وعدم حجيته بدون تفسير الأئمة، ولم يكتف بمزاعمه الفاسدة تلك، بل زاد في ضلاله وفساده بممارسة تحريف آياته، وتفسيرها بطريقة تعسفية وفق التفسير الباطني الذي يعطي الآية مفهوما غير المفهوم الظاهر منها، وخصوصا فيما يتعلق بأي آية يراد الاستشهاد بها على عقيدة الإمامة.

(٧) توسع الكليني وأتباعه في مفهوم السنة النبوية - المصدر الثاني من مصادر التشريع - لتشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره. وأما من حيث حجيتها؛ فإنه لا يحتج إلا بالمروي منها من طريق آل البيت، وينتهي سندها إلى النبي ﷺ، وليس في سندها صحابي مرتد أو تابعي فما دونه لم يؤمن بعقيدة الإمامة. وأما ما عداها من السنة النبوية المعروفة عند أهل السنة والجماعة فإنها لا تعتبر عنده حجة.

(٨) الإجماع عند الإمامية بحسب تعريف الطائفة الأصولية هو: الكشف عن رأي المعصوم عليه السلام، ولذا ولكون الكليني محسوبا على الطائفة الأخبارية التي لا تقر بالإجماع ابتداء، ولا تعترف به، وتعتقد أن وجود الإمام في أي عصر يغني عن الإجماع؛ لأنه كاشف عن قوله فقط؛ فإنه يعطل مبدأ الإجماع، وسيكون

موقفه من كل إجماع حصل قبله أو سيحصل بعده؛ أنه باطل غير معتبر؛ لأن من لوازم وجود الإمام في كل عصر إلغاء دليل الإجماع الذي هو بمثابة الطريق الكاشف عن قول الإمام. فلماذا الإجماع والإمام موجود إلى قيام الساعة.

(٩) لمَّا كان الكليني حاطب ليل يجمع الغث والسمين في كتابه الكافي، ولمَّا كانت مروياته قابلة للزيادة والنقصان والتحريف والتزوير؛ فقد تجرأ على آل البيت عليهم السلام، ونسب إليهم كثيراً من الروايات المخالفة للعقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة، مع كونه قد روى عنهم في كتابه الكافي ما يثبت تبرؤهم ورفضهم وعدم رضاهم عن كل ما نسبه إليهم الكليني من تلك الروايات والمعتقدات والضلالات زورا وبهتانا.

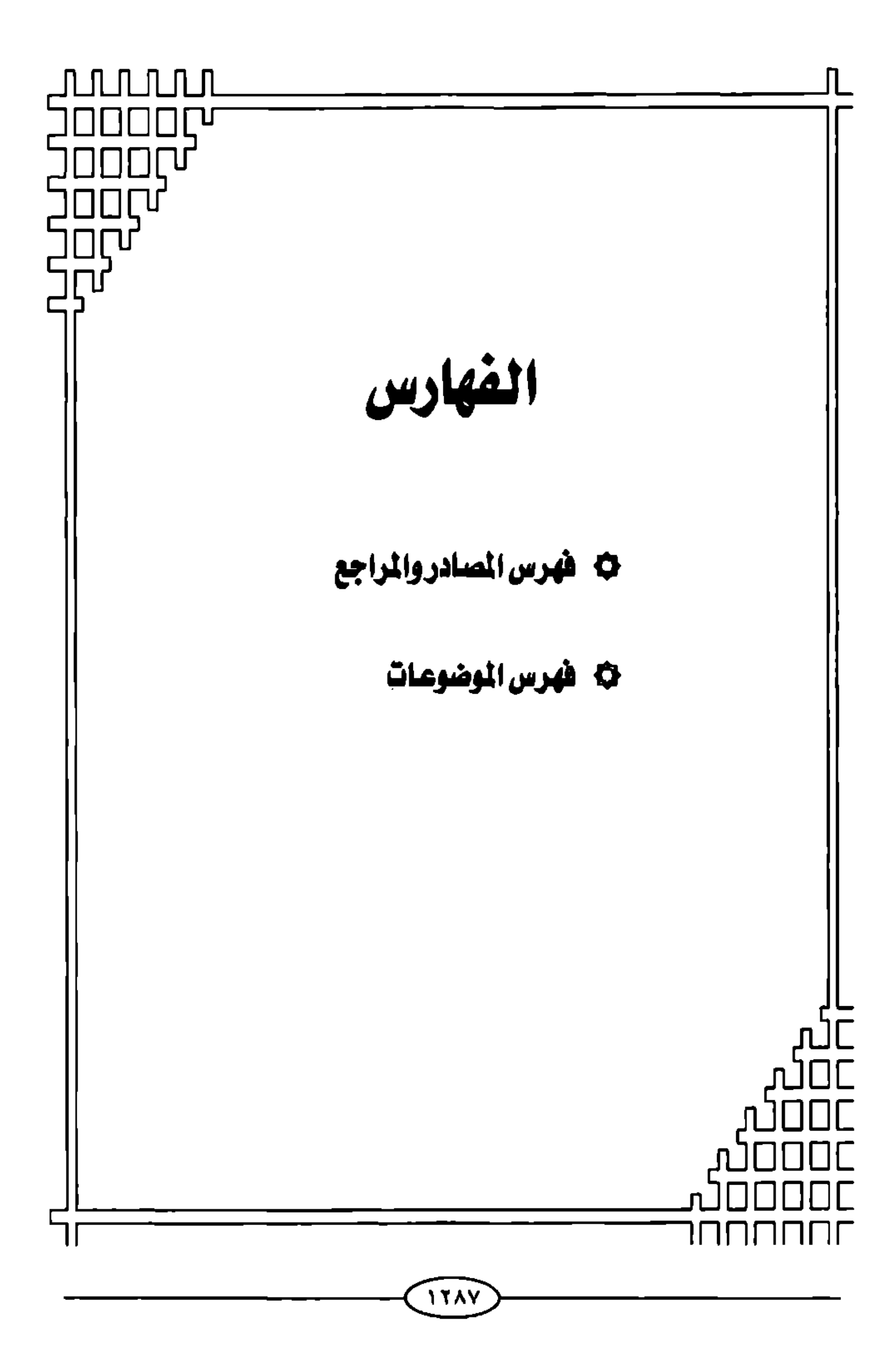
(١٠) تأثر الكليني ببعض عقائد غير المسلمين - تبعا لطائفة الإمامية -، ولكن الأثر الأكبر والأعظم هو تأثره بعقيدة الإمامة التي أثر اعتقاده بها، وإثباته لها، وتقريره إياها بواسطة مروياته في كتاب الكافي على موقفه من عقائد أهل السنة والجماعة إلى درجة الوقوع في الشرك، وعدم الإيمان بالله والملائكة وبقية أركان الإيمان على الوجه الصحيح، وادعاء وإثبات نزول الوحي على الأئمة بعد وفاة النبي ﷺ مبطلا بذلك إيمانه بعقيدة ختم النبوة به ﷺ التي أجمعت عليها الأمة قاطبة، وإلى الحكم بالتكفير والردة والفسق والضلال لكل من جحد عقيدة الإمامة وأنكرها، ليشمل بذلك عموم الأمة، وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ، وآل بيته وأزواجه وقرابته، بل ومن حيث لا يشعر شمل بذلك أيضا فاطمة ؓ بنت رسول الله ﷺ وبناتها !!.

(١١) عقيدة الإمامة عند الكليني مبنية على دعوى النص من جانب، والمرويات المصطنعة في كتابه الكافي من جانب آخر. وعند التأمل في هذه

المرويات وطريقة الاستدلال بها على هذه العقيدة وجدت أنها عقيدة باطلة فاسدة، وأن نقدها غالبا ما يكون ضمن طيات هذه المرويات التي لا خطام لها ولا زمام في ميزان النقد الروائي الحديثي، وهي كذلك في ميزان العقل الصحيح.

(١٢) أثبت الكليني - إضافة إلى عقيدة الإمامة - خمس عقائد هي: العصمة، والتقية، والمهدية والغيبة، والبداء، والطينة، وكل واحدة منها حشد لها من الروايات المكذوبة على آل البيت ما يؤكد عدم صدورها عنهم، ونسبتها إليهم. فضلا عن الآيات القرآنية التي استشهد بها في موضعها من كل عقيدة، والتي لا تعدو كونها من الآيات المتشابهات، والتي تحتاج إلى إثبات الاستدلال بها للرجوع إلى تفسير عالم منهم، أو توجيه رواية ملفقة، مما يعني أن جميع هذه العقائد الإمامية التي انفردوا بها ليس لأي واحد منها سند من آيات القرآن المحكمة، أو الصريحة البتة.

هذه هي أهم النتائج العامة التي توصلت إليها، وتبينت لي أثناء بحثي في هذه الرسالة، وغيرها كثير. فأسأل الله تعالى بفضله وكرمه أن ينفع بهذه الرسالة الأمة الإسلامية، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم. وأستغفره ﷻ مما أكون قد أخطأت فيه، أو جانبت فيه الصواب، والله وحده هو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ثم الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

✪ أولاً: الكتـــب والرسائل العلمية:

- **ابجد العلوم الوشي المرقوم في بيان احوال العلوم**: صديق بن حسن القنوجي – طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- **آثار البلاد واخبار العباد**: زكريا بن محمد بن محمود القزويني – طبعة دار بيروت بيروت.
- **الاجتهاد اصوله واحكامه**: محمد بحر العلوم – نشر دار الزهراء للطباعة والنشر – بيروت.
- أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج والشيعة: يوليوس فهلوزن - ترجمة عبدالرحمن بدوي.
- **احكام اهل الذمة**: ابن قيم الجوزية - نشر رمادي للنشر – الدمام.
- **اخبار الشيعة واحوال رواتها**: محمود شكري الألوسي - تقديم وتعليق: محمد مال الله.
- **إرواء الغليل**: محمد ناصر الدين الألباني – طبعة المكتب الإسلامي.

- **إسراء مع الإمام الثاني عشر:** ناصح عبدالرحمن أمين - طبعة مكتبة الرضوان – مصر.
- **اسطورة الخطبة الشقشقية:** علاء الدين البصير.
- **الإصابة في تمييز الصحابة:** أحمد بن حجر العسقلاني - نشر دار الفكر – بيروت.
- **اصل الشيعة واصولها:** محمد حسين آل كاشف الغطا – نشر مؤسسة الإمام علي (ع).
- **اصول الدين في مذهب الماتريدي:** تحقيق: عمر وفيق الداعوق - طبعة دار البشائر الإسلامية – بيروت.
- **اصول مذهب الشيعة الاثني عشرية:** الدكتور ناصر بن عبدالله القفاري - بدون طبعة.
- **اضواء على عقائد الشيعة الإمامية:** جعفر السبحاني – طبعة معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية – قم.
- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين:** فخر الدين محمد بن عمر الرازي – طبعة مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
- **الاعتقادات:** محمد بن علي بن بابويه القمي - نشر رئاسة المؤتمر العالي لألفية الشيخ المفيد.

- **اعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم:** خالد بن محمد البديوي – بدون دار نشر.
- **الإعلام بوفيات الأعلام:** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – طبعة دار الفكر بيروت.
- **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من اشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية:** طبعة دار صادر بيروت.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب:** علي بن هبة الله بن ماكولا) – طبعة دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
- **الإمام الصادق:** محمد أبو زهرة – مطبعة مخيمر – مصر.
- **إمامة الشيعة دعوة باطنية لاستمرار النبوة:** عبدالملك بن عبدالرحمن الشافعي – مكتبة الرضوان.
- **الإمامة والنص:** فيصل نور– طبعة دار الصديق.
- **امل الأمل:** الحر العاملي – تحقيق السيد أحمد الحسيني – مطبعة الآداب – النجف الأشرف.
- **أنباء الغمر:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – نشر دار الكتب العلمية – بيروت.

- **الأنساب:** عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني - طبعة محمد أمين وهج بيروت.
- **الأنوار النعمانية:** نعمة الله الجزائري - طبعة دار القارئ و دار الكوفة - لبنان.
- **انيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء:** قاسم بن عبدالله القونوي - نشر دار الوفاء - جدة.
- **الإيمان اركانه حقيقته نواقضه:** محمد نعيم ياسين - الطبعة: الثانية- الناشر: بدون.
- **بحوث حول روايات الكافي:** أمين ترمس العاملي - طبعة دار الهجرة - قم.
- **بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية:** السيد محسن الخرازي - طبعة - مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- **البداية والنهاية:** أبو الفداء ابن كثير الدمشقي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود:** عبدالله الجميلي مكتبة ابن تيمية.
- **بريق الجمان بشرح اركان الإيمان:** محمد محمدي النورستاني - نشر غراس، الكويت .

- **البراعة في شرح نهج البلاغة:** حبيب الله الهاشمي الخوئي - طبعة دار الوفاء - بيروت.
- برنامج مكتبة (أهل البيت) الصادر من إيران الإصدار الأول (١٤٢٦هـ) بإشراف علي الكوراني.
- **البهائية والبابية:** الدكتور عبدالله سمك – نشر دار التقوى – مصر.
- **بيان تلبيس الجهمية:** شيخ الإسلام ابن تيمية - نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- **تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة:** عبداللطيف الحفظي - طبعة دار الأندلس الخضراء – جدة.
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد بن محمد الحسيني الزبيدي – طبعة المطبعة الخيرية القاهرة.
- **تاريخ الأدب العربي:** – نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **تاريخ الإسلام:** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – نشر: دار الكتاب العربي.
- **تاريخ الخلفاء:** جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي – طبعة دار الفكر بيروت.
- **تاريخ الدولة العباسية او قسم من أخبار المقتدر العباسي:** أبو بكر محمد بن يحي الصولي – طبعة دار الشؤون الثقافية بغداد.

- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام:** أبو بكر بن أحمد بن علي الخطيب البغدادي – طبعة دار الكتاب العربي بيروت.
- **تاريخ مدينة دمشق:** أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي – نشر دار الفكر.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – طبعة المكتبة العلمية بيروت.
- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين:** أبو المظفر الاسفرايني – طبعة عالم الكتب بيروت.
- **التبيان في أقسام القرآن:** ابن قيم الجوزية – نشر دار الفكر.
- **تبيين كذب المفتري:** علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي – طبعة دار الكتاب العربي بيروت.
- **التشيع والشيعة:** لأحمد الكسروي - بدون دار طباعة، تحقيق الشيخين ناصر القفاري وسلمان العودة.
- **تصحيح اعتقاد الإمامية:** المفيد محمد بن النعمان ابن المعلم العبكري – طبعة دار المفيد للطباعة والنشر –بيروت.
- **تطور الفكر السياسي الشيعي:** أحمد الكاتب - طبعة دار الجديد - لندن.
- **التعريفات:** علي بن محمد الجرجاني - نشر دار الكتاب العربي – بيروت.

- **تفسير البرهان في تفسير القرآن:** هاشم البحراني - نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.
- **تفسير الصافي:** الفيض الكاشاني - طبعة مؤسسة الهادي – قم.
- **تفسير القرآن العظيم:** إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي - طبعة دار الكتب العلمية.
- **تفسير المنار:** محمد رشيد رضا – طبعة الهيئة المصرية للكتاب.
- **التفسير والمفسرون:** الدكتور محمد حسين الذهبي - طبعة دار الكتب الحديثة – مصر.
- **تفصيل وسائل الشيعة:** جواد الشهرستاني - تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث – قم.
- **التقية:** مرتضى بن محمد أمين التستري الأنصاري - طبعة مهر – قم.
- **تناقض اهل الأهواء والبدع في العقيدة:** عفاف بنت حسن - طبعة مكتبة الرشد – الرياض.
- **التنبيه والرد على اهل الأهواء والبدع:** أبي الحسين محمد بن أحمد الملطي – مكتبة المثنى بغداد.
- **التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة:** عبدالرحمن بن ناصر السعدي – نشر دار طيبة - الرياض

- **تهذيب الأحكام:** محمد بن الحسن بن علي الطوسي – طبعة دار الكتب الإسلامية بطهران.
- **التوقيف على مهمات التعاريف:** محمد عبدالرؤوف المناوي - نشر دار الفكر – بيروت.
- **تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد:** سليمان بن عبدالله بن عبدالوهاب – نشر المكتب الاسلامي – بيروت.
- **ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد:** أمين ترمس العاملي - طبعة مؤسسة دار الحديث الثقافية.
- **جامع الأصول في احاديث الرسول:** المبارك ابن الأثير الجزري – طبعة دار الفكر بيروت.
- **جامع البيان عن تاويل آي القرآن:** أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - طبعة – دار الفكر بيروت.
- **الجرح والتعديل:** ابن أبي حاتم الرازي - نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **الحدائق الناضرة:** يوسف بن أحمد البحراني - نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- **الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام:** محمد ناصر الدين الألباني - نشر: مكتبة المعارف.

- **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**: آدم متز - طبعة دارالكتاب العربي. ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريده.
- **حقيقة التشيّع الصفوي**: مختصر كتاب "التشيّع العلوي والتشيّع الصفوي" إعداد مجلة الراصد الإلكترونية.
- **خاتمة تفصيل وسائل الشيعة**: الحر العاملي – طبعة مهر بقم.
- **خاتمة مستدرك الوسائل**: حسين النوري الطبرسي - تحقيق موسسة آل البيت لإحياء التراث بقم
- **ختم النبوة في ضوء القرآن والسنة**: أبي الأعلى المودودي – ترجمة أحمد الحامد – طبعة مكتبة الرشد – الرياض.
- **خزائن الكتب القديمة في العراق منذ اقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠ للهجرة**: - طبعة دار الرائد العربي بيروت.
- **دائرة المعارف الإسلامية**: مجموعة مؤلفين - دار الكتاب اللبناني.
- **درء تعارض العقل مع النقل**: شيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق: محمد رشاد سالم -نشر: دار الكنوز الأدبية – الرياض.
- **دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية**: الدكتور سعود الخلف -نشر مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- **دراسات في الحديث والمحدثين**: هاشم معروف الحسني – طبعة دار التعارف بلبنان.

- **دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري:** هاشم معروف الحسني – نشر مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت.
- **دروس تمهيدية في القواعد الرجالية:** باقر الأيرواني – طبعة دار الجوادين بيروت.
- **دروس في اصول فقه الإمامية:** الدكتور عبدالهادي الفضلي - نشر مؤسسة أم القرى – إيران.
- **دفاع عن الكافي:** ثامر هاشم العميدي - طبعة مركز الغدير للدراسات الإسلامية – قم.
- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة:** آغا بزرك الطهراني - طبعة دار الأضواء بيروت.
- **رجال الشيعة في الميزان:** عبدالرحمن الزرعي - نشر مؤسسة صلاح الدين الخيرية- لندن.
- **رجال الطوسي:** أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي - نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- **الرجال او فهرست اسماء مصنفي الشيعة:** أحمد بن علي بن العباس النجاشي - نشر مؤسسة النشر الإسلامي – قم.
- **الرسل والرسالات:** الدكتور عمر الأشقر - طبعة مكتبة الفلاح – الكويت.

- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: محمد باقر الخوانساري - طبعة دار الكتاب العربي بيروت.
- **سؤال وجواب في اهم المهمات**: الشيخ عبدالرحمن السعدي -نشر مركز صالح بن صالح الثقافي – عنيزة.
- **السلسلة الصحيحة**: محمد ناصر الدين الألباني – طبعة المكتب الإسلامي
- **السلسلة الضعيفة**: محمد ناصر الدين الألباني – طبعة مكتبة المعارف الرياض.
- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: الدكتور مصطفى السباعي – نشر دار الوراق - المكتب الإسلامي.
- **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني امية**: فان فلوتن – ترجمة حسن محمد زكي ابراهيم.
- **سير اعلام النبلاء**: شمس الدين محمد الذهبي – طبعة مؤسسة دار الرسالة بيروت.
- **سيرة حياتي**: الدكتور عبدالرحمن بدوي - طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت.
- **شرح أصول الكافي - المولى محمد صالح المازندراني** - دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.

- **شرح السنة**: الحسن بن علي بن خلف البربهاري دراسة وتحقيق: خالد بن قاسم الردادي - طبعة دار السلف – الرياض.
- **شرح العقيدة الطحاوية**: ابن أبي العز الحنفي - طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت.
- **الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي الفروع**: ثامر هاشم حبيب العميدي - طبعة مكتب الإعلام الإسلامي – قم.
- **الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم**: الدكتور محمد العسال – بدون دار نشر.
- **الشيعة الاثني عشرية وتحريف القرآن**: محمد عبدالرحمن السيف - بدون دار طبع.
- **الشيعة في الميزان**: محمد جواد مغنية – طبعة دار الشروق بيروت.
- **الشيعة منهم عليهم**: ممدوح فرحان البحيري - طبعة دار الفاروق.
- **الشيعة نشأتها وتطورها حتى أواسط القرن الثالث الهجري**: محمد أرشيد العقيلي – بدون دار طباعة.
- **الشيعة والتشيع فرق وتاريخ**: إحسان إلهي ظهير - نشر إدارة ترجمان السنة – لاهور باكستان.
- **الشيعة والتصحيح**: موسى الموسوي – طبعة دار الزهراء للإعلام العربي.
- **الشيعة والقرآن**: إحسان إلهي ظهير – إدارة ترجمان السنة – لاهور.

- **الشيعة وتحريف القرآن:** محمد مال الله – طبعة مكتبة ابن تيمية.
- **صحيح ابن ماجه:** محمد ناصر الدين الألباني - نشر مكتب التربية العربي.
- **صحيح ابي داود:** محمد ناصر الدين الألباني - نشر مكتب التربية العربي.
- **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل البخاري – طبعة المكتبة السلفية.
- **صحيح الترغيب والترهيب:** محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- **صحيح الترمذي:** محمد ناصر الدين الألباني - نشر مكتب التربية العربي.
- **صحيح الكافي:** محمد باقر البهبودي- طبعة الدار الإسلامية بطهران.
- **صحيح النسائي:** محمد ناصر الدين الألباني - نشر مكتب التربية العربي.
- **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج القشيري - طبعة دار إحياء الكتب العربية.
- **الصواعق المحرقة في الرد على اهل البدع والزندقة:** أحمد بن حجر الهيتمي – طبعة المكتبة العصرية بيروت.
- **طبقات الفقهاء:** أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي – دار القلم بيروت.
- **طريق الاتحاد:** أو (تمحيص روايات النص على الأئمة) مؤلفه بالفارسية: الأستاذ حيدر علي قلمداران (القُمِّي)، وقدم له وعلق عليه آية الله العظمى

العلامة السيد أبو الفضل البرقعي، وترجمه إلى العربية وهذَّبه وعلَّق حواشيه سعد رستم -بدون دار طبع.

- **ظلال الجنة:** محمد ناصر الدين الألباني – طبعة المكتب الإسلامي.
- **العبر في خبر من غبر:** شمس الدين محمد الذهبي – تحقيق فؤاد سيد – الكويت.
- **عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية:** الدكتور عماد السيد الشربيني جامعة الأزهر.
- **العدة في الأصول:** محمد بن الحسن بن علي الطوسي - طبعة ستارة – قم.
- **العصمة:** علي الميلاني -نشر: مركز الأبحاث العقائدية - قم – إيران.
- **عقائد السنة وعقائد الشيعة التقارب والتباعد:** صالح الورداني - نشر عربية للطباعة والنشر.
- **عقيدة أهل السنة والجماعة:** الدكتور إبراهيم الحمد – طبعة ابن خزيمة – الرياض.
- **عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية:** الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي – دار طيبة.
- **العقيدة والشريعة في الإسلام؛ تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية:** اجنتس جولد تسيهر - طبعة دار الكتاب العربي مصر. نقله إلى العربية محمد يوسف، علي حسن، عبدالعزيز عبدالحق.

- **العلاقة بين النبوة والإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية:** الدكتور علي إمام عبيد – طبعة الدار الإسلامية للطباعة والنشر – مصر.
- **علل الشرائع في الأحكام:** أبو جعفر محمد بن علي الملقب بالصدوق، - طبعة إيران.
- **عون المعبود:** محمد شمس الحق العظيم آبادي – طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- **غريب الحديث:** لابن قتيبة الدينوري - نشر مطبعة العاني – بغداد.
- **الغيبة:** محمد بن إبراهيم النعماني - طبعة مهر – قم.
- **فائق المقال في الحديث والرجال:** أحمد بن عبدالرضا البصري - منشورات إحياء التراث بقم.
- **فتح الباري:** أحمد بن علي حجر العسقلاني – ط دار الريان للتراث.
- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:** محمد بن علي الشوكاني - طبعة دار المعرفة – بيروت.
- **فجر الإسلام:** الدكتور أحمد أمين - نشر المكتبة العصرية – بيروت لبنان.
- **فرق الشيعة:** الحسن بن موسى للنوبختي - تحقيق: عبدالمنعم الحفني - دار الرشاد.

- **الفرق بين الفرق:** عبدالقاهر بن طاهر البغدادي – طبعة المكتبة العصرية بيروت.
- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام:** غالب عواجي – مكتبة لينة للطبع والنشر.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** ابن حزم الظاهري – طبعة شركة مكتبات عكاظ جدة.
- **الفهرست:** أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - طبعة مؤسسة (نشر الفقاهة).
- **الفهرست:** محمد بن إسحاق النديم – طبعة دار المعرفة بيروت.
- **الفوائد الرجالية:** بحر العلوم الطباطبائي نشر مكتبة الصادق- طهران - تحقيق وتعليق محمد صادق وحسين بحرا العلوم
- **القاموس المحيط:** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- **الكافي:** محمد بن يعقوب الكليني - تحقيق محمد جعفر شمس الدين - طبعة دار التعارف بلبنان.
- **الكافي:** محمد بن يعقوب الكليني - طبعة الحيدري - طهران.
- **الكامل في التاريخ:** ابن الأثير عز الدين الشيباني– طبعة دار الكتاب العربي بيروت.

- **كسر الصنم:** أبو الفضل البرقعي - طبعة دار البيارق - عمان الأردن.
- **كشف الحجب والأستار عن اسماء الكتب والأسفار:** إعجاز حسين الكنتوري- طبعة بيتس مشن بكلكته الهند.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس:** أبي الفداء إسماعيل العجلوني - طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- **كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون:** مصطفى القسطنطني المعروف بحاجي خليفة - طبعة المكتبة الفيصلية.
- **كليات في علم الرجال:** جعفر السبحاني - منشورات مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران.
- **الكليني والكافي:** عبد الرسول عبدالحسين الغفار - طبعة مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- **الكليني وتأويلاته الباطنية للآيات القرانية في كتابه اصول الكافي:** الدكتور صلاح عبدالفتاح الخالدي - نشر دار عمار للنشر والتوزيع.
- **الكليني وخصومه ابو زهرة:** عبد الرسول عبدالحسين الغفار - طبعة دارالمحجة البيضاء - بيروت.
- **كمال الدين وتمام النعمة:** الصدوق - منشورات مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران.
- **الكنى والألقاب:** عباس القمي - منشورات مكتبة الصدر - طهران

- **لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث:** يوسف البحراني – منشورات مكتبة العلوم العامة بالبحرين.
- **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن منظور – طبعة دار الفكر بيروت.
- **لسان الميزان:** أحمد بن حجر العسقلاني – طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند.
- **لله ثم للتاريخ:** حسين الموسوي – نشر مكتبة الفرقان.
- **المؤتلف والمختلف:** عبدالغني بن سعيد الأزدي، ويليه كتاب مشتبه النسبة – طبعة الهند.
- **مباحث في العقيدة:** الدكتور عبدالله الطيار - طبعة مكتبة الرشد.
- **المبسوط:** محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي- نشر دار المعرفة – بيروت.
- **مجمع البحرين ومطلع النيرين:** فخر الدين بن محمد الطريحي – طبعة إيران.
- **مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة:** الدكتور ناصر العقل - نشر: دار الصفوة - القاهرة.
- **مجموع الفتاوى:** شيخ الإسلام ابن تيمية – نشر مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- **مختار الصحاح:** أبو بكر الرازي - نشر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت.

- **مختصر التحفة الاثني عشرية:** شاه عبدالعزيز الدهلوي - غلام محمد الأسلمي - محمود شكري الألوسي - طبعة السلفية.
- **مدارج السالكين:** أبو عبدالله ابن قيم الجوزية - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت.
- **المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية:** الدكتور إبراهيم البريكان - طبعة دار السنة - الخبر.
- **مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية:** الدكتور عثمان جمعة ضميرية - طبعة مكتبة السوادي - جدة.
- **مذاهب الإسلاميين:** عبدالرحمن بدوي - طبعة دار العلم للملايين - بيروت.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان:** عبدالله اليمني المعروف باليافعي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول:** محمّد باقر المجلسي - طبعة دار الكتب الإسلامية بطهران.
- **المراجعات المفتراة:** الدكتور علي أحمد السالوس - نشر دار الثقافة بقطر - مكتبة دار القرآن بمصر.
- **المراجعات:** عبدالحسين شرف الدين - نشر: موسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت.

- **المرشد في كتابة الأبحاث:** الدكتور: حلمي فودة و عبدالرحمن صالح - طبعة دار الشروق – جدة.
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر:** أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي – طبعة المكتبة العصرية بيروت.
- **مسالة التقريب بين اهل السنة والشيعة:** الدكتور ناصر القفاري - طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض.
- **مشاهير علماء الأمصار:** محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي – طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- **المشتبه:** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – طبعة المكتبة العلمية بيروت.
- **مشرعة الأنوار:** محمد آصف محسني القندهاري طبعة – مؤسسة العارف للمطبوعات بلبنان.
- **مشرق الشمسين:** محمد بن عز الدين الجبعي المعروف بالبهائي – نشر مكتبة بصيرتي قم.
- **مشكاة المصابيح:** محمد ناصر الدين الألباني – طبعة المكتب الإسلامي.
- **مصادر التلقي واصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية:** إيمان العلواني رسالة ماجستير، مخطوط.
- **المطلع على ابواب الفقه:** محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي - نشر المكتب الإسلامي – بيروت.

- **مظاهر الدس الرافضي في العقيدة الإسلامية والتربية النبوية:** محمد البنداري - مكتبة ابن تيمية.
- **مع الاثني عشرية في الأصول والفروع:** الدكتور علي السالوس - نشر دار الفضيلة بالرياض.
- **مع الشيعة الإمامية في عقائدهم:** جعفر السبحاني - طبعة معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية – قم.
- **معالم اصول الفقه عند اهل السنة والجماعة:** الدكتور محمد حسين الجيزاني - طبعة دار ابن الجوزي – الدمام.
- **معالم الانطلاقة الكبرى عند اهل السنة والجماعة:** محمد بن عبدالهادي المصري - طبعة دار طيبة – الرياض.
- **معالم الدين وملاذ المجتهدين:** الحسن بن زين الدين الشهيد – طبعة مؤسسة النشر الإسلامي- قم
- **معالم المدرستين:** مرتضى العسكري – طبعة مؤسسة النعمان بيروت.
- **معاني الأخبار:** الصدوق - نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- **معجم البلدان:** ياقوت بن عبدالله الحموي البغدادي – طبعة دار إحياء التراث بيروت.

- **معجم الفاظ الفقه الجعفري:** الدكتور أحمد فتح الله - طبعة مطابع المدوخل – الدمام.
- **معجم المؤلفين:** عمر رضا كحالة – طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- **معجم رجال الحديث:** آغا بزرك الطهراني - نشر دار الأضواء بيروت.
- **معجم مقاييس اللغة:** أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين – نشر دار الفكر.
- **المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها:** الدكتور عبدالله بن محمد القرني – نشر دار عالم الفوائد – مكة.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- **المفيد من معجم رجال الحديث:** محمد الجواهري - وهو اختصار لكتاب: (معجم رجال الحديث) للخوئي.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - طبعة مكتبة النهضة المصرية.
- **المكاسب المحرمة:** الخميني - مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع - قم - ايران.
- **الملل والنحل:** محمد بن عبدالكريم الشهرستاني – طبعة مصطفى البابي الحلبي.

- **من لا يحضره الفقيه:** الصدوق -منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم – إيران.
- **المناظرة بين اهل السنة والرافضة:** أبو المحاسن الواسطي - طبعة مكتبة الرضوان بمصر، تحقيق ودراسة: الدكتور خالد الجناحي.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن:** الشيخ محمد الزرقاني - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك:** عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج بن الجوزي – طبعة دار صادر – بيروت.
- **منتقى الجمان:** حسن بن الشهيد الثاني– طبعة مؤسسة النشر الإسلامي بقم.
- **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام اهل الرفض والاعتزال:** شمس الدين محمد الذهبي – طبعة المطبعة السلفية.
- **منهاج السنة النبوية:** أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم الحراني – طبعة مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد:** عثمان بن علي حسن - طبعة مكتبة الرشد – الرياض.
- **المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق واصول الباطل:** الدكتور طه الدليمي – نشر مكتبة غرناطة.

- **المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية:** جلال الدين محمد صالح حامد -رسالة دكتوراة، مخطوط.
- **الموسوعة العربية العالمية:** طبعة مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع الرياض.
- **الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة:** نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي.
- **موسوعة طبقات الفقهاء:** جعفر السبحاني – طبعة مؤسسة الامام الصادق قم - إيران.
- **الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة:** هاشم معروف الحسني – طبعة دار التعارف بلبنان.
- **موقف الرافضة من القرآن الكريم:** مامادو كارامبيري - طبعة مكتبة ابن تيمية.
- **موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله:** الدكتور عبدالقادر صوفي - طبعة دار أضواء السلف – الرياض.
- **موقف أهل السنة في إيران:** ناصر الدين الهاشمي - بدون طبعة.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** يوسف بن تغري بردي – طبعة دار الكتب المصرية.

- **نزعة التشيع واثرها في الكتابة التاريخية:** الدكتور سليمان العودة - طبعة دار المسلم للنشر والتوزيع – الرياض.
- **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام:** الدكتور علي النشار - نشر: دار المعارف - بيروت.
- **نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي:** حيدر حب الله - طبعة مؤسسة الانتشار العربي بيروت.
- **نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي:** حسن الصدر - تحقيق ماجد الغرباوي.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري بن الأثير – نشر الحلبي.
- **هدية العارفين:** إسماعيل باشا – طبعة استانبول.
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي – نشر دار إحياء التراث العربي.
- **الوجيز في عقيدة السلف الصالح:** عبدالله الأثري - طبعة دار الراية – الرياض.
- **الوشيعة في نقد عقائد الشيعة:** موسى جار الله - نشر سهيل أكاديمي لاهور – باكستان.

- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان: أحمد بن محمد بن خلكان – طبعة دار صادر بيروت.

ثانياً: الدوريات والمواقع الإلكترونية (الإنترنت):

- مقال بعنوان: (ابن الأثير وموقفه من الدولة العبيدية): الدكتور محمد العبدة – مجلة البيان لندن.
- مقال بعنوان: (لماذا يرفض علماء الشيعة الحوار حول شخصية مهدي الشيعة محمد العسكري): الدكتور أحمد الكاتب – جريدة الزمان لندن.
- مقال بعنوان: (نظرة في كتاب الكامل لإبن الأثير): الدكتور سليمان الدخيل – مجلة البيان لندن.
- مقال بعنوان: (ولاية الفقيه بين الشورى والاستبداد): الدكتور أحمد الكاتب - جريدة الحياة لندن.
- مقال بعنوان: قراءة في النبوءات (المسيح الدجال): عمر محمود أبو عمر - مجلة المنهاج بلندن.

❖ المواقع الإلكترونية:

- بحث بعنوان (عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية) لعبداللطيف العكلوك:

http://www.alagidah.com/vb/showthread.php?t=1949

- بحث بعنوان: (الإجماع حقيقته وحجيته عند المذاهب الإسلامية) لمحمد عبدالحسن الغراوي:

http://www.taghrib.org/arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmia/matboat/resalataltaghrib/03/07.htm

- بحث بعنوان: (بين الشّيعة والمعتزلة العلاقة الملتبسة وتاريخ الخلاف الفكري):

http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid

- بحث بعنوان: (دراسات في الفكر الإمامي: نظرة دينية اجتماعية) للدكتور نعمان جغيم:

www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=772

- بحوث في التقية على موقع فيصل نور:

http://www.fnoor.com/fn0347.htm

- ترجمة المؤرخ علي حسين محفوظ في الموسوعة الحرة ويكبيديا:

http://ar.wikipedia.org/wiki

- حوار أجري مع آية الله محمد واعظ زاده الخراساني:

http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=47&Itemid=40

- رسالة (الأصولية والأخبارية بين الأسماء والواقع)لمحمد سعيد الطباطبائي الحكيم:

http://www.alhakeem.com/index.html

- رسالة أحمد الكاتب في رده على السيد محمد الشيرازي بعنوان: (دعوة لإعادة النظر في موضوع وجود الإمام الثاني عشر)

http://alkatib.co.uk/sh22.htm

- رسالة أحمد الكاتب في رده على السيد مرتضى القزويني بعنوان: (ما هو مقياسكم في التمييز بين المعاجز والأساطير)

http://alkatib.co.uk/rd5.htm.

- صفحة الأسئلة العقدية في موقع السيستاني :

http://www.sistani.org/istifta_/view.php?problems=view&subject=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB&sub_id=8-1&page=1&lang=ara

- فتوى بعنوان: (هل القرآن الكريم مخلوق أم منزل أم قديم ؟ وما معنى كل منها ؟ وكيف كان يطرح السؤال في عهد الأئمة (ع)) لعلي الدهنين:

www.zaad.org/question/index.php?id=199

- فتوى بعنوان: (هل القرآن مخلوق أم قديم) صالح الكرباسي موقع مركز الإشعاع:

www.islam4u.com/almojib_show.php?rid=2103

- فتوى لياسر الحبيب:

http://sheikh-alhabib.com/question/index.php?id=537

- كتاب (التقية في الفكر الإسلامي) - تأليف: مركز الرسالة، على شبكة الشيعة العالمية:http://www.shiaweb.org/books/taqia/pa18.html
- كتاب (العزلة والخلطة أحكام وأحوال) للدكتور سلمان العودة:

http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=642

- كتاب (المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي) تأليف مركز الرسالة بقم – إيران:http://www.m-mahdi.com/book/055/001.htm
- كتاب (أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب) على موقع فيصل نور: http://www.fnoor.com/books.htm
- كتاب (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين) تأليف: مركز الرسالة في إيران: rafed.net/books/aqaed/amr/index.html
- كتاب (تذكرة الأعيان) لجعفر السبحاني منشور في موقع الإمام الصادق:

http://www.imamsadeq.org/book/sub7/tathqra/tathqra83.html#69

- كتاب (سلامة القرآن من التحريف) للدكتور فتح الله المحمدي :

http://www.mezan.net/books/rad_alshobohat/s-qur/html/s-quran-34.html.

- كتاب (غيبة الإمام المهدي عند الإمام الصادق عليهما السلام) لثامر العميدي- إصدار مركز الرسالة:

http://www.m-mahdi.com/book/169/001.htm.

- كتاب (غيبة الإمام المهدي عند الإمام الصادق عليهما السلام):

http://www.m-mahdi.com/book/169/007.htm

- كتاب (مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الحمد - موقع دعوة الإسلام: www.toislam.net
- كتاب (نقد الأصول من الكافي) عبدالرحمن دمشقية:

http://www.alrad.net/hiwar/hadith/53.htm

- كتاب (هذا هو الكافي) في موقع (صحوة الشيعة):

newshia.com/word-files%5Calkafe.doc

- كتاب (هوية التشيع) للدكتور أحمد الوائلي، المنشور على شبكة الشيعة العالمية:

http://www.shiaweb.org/shia/shia_identity/pa25.html

- كتاب: (التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية) للدكتور ماجد الخليفة:

www.dr-majeed.net

- كتاب: (الصحابة ومكانتهم عند المسلمين) لمحمود عيدان الدليمي :

http://shamela.ws/rep.php/book/654

- كتاب: (عقيدة العصمة بين الإمام والفقيه عند الشيعة الإمامية) الدكتور محمد أحمد الخطيب على موقع شبكة الدفاع عن السنة:

http://dsbook.dd-sunnah.net/viewbook-ddsunnah-29.html

- كتيب نجاة السائل في معرفة المسائل من إعــداد ثلة المصطفى، مراجعة علي الدهنين:www.rumailah.net/vb3/showthread.php?p=101930
- مشاركة بعنوان " بحث مهم في رجال الإمامية " على موقع ملتقى أهل الحديث على الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/forumdisplay.php?f=58.

- مقال بعنوان (نقطة التحول) منشور على الشبكة العنكبوتية:

http://www.ataweel.com/trkh/kybh/kyb4.htm

- مقال بعنوان: (أدوار الحديث عند الشيعة):

www.qomicis.com/farsi/library/nosos_hadis/6_advar.htm

- مقال بعنوان: (الرد على الجاني علي الميلاني) لماجد الصقعبي من موقع فيصل نور: http://www.fnoor.com/fn0854.htm
- مقال بعنوان: (المسمار الأخير في نعش التشيع = كتاب الكافي للكليني مزوَّر) لمحمد المبارك على موقع شبكة ملتقى أهل الحديث.

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=1364675

- مقال بعنوان: (المعالم الكبرى في تاريخ الوجود الشيعي) في موقع الهادي:

www.alhadi.se/arabic/viewtopic.php?f=10&t=2354

- مقال بعنوان: (إيقاظ الوَسْنان بالملاحظات على فتح المنّان) لمحمّد رضا الحسيني: http://www.al-jalali.net/books/014/iqadh.htm#p1
- مقال بعنوان: (بداية خلق الإنسان في ضوء القرآن) بقلم أ.د. عبدالله الرابطي: rabtahealth.maktoobblog.com
- مقال بعنوان: (جسم إلهي عند آيات الرافضة العظمى) موقع شبكة الدفاع عن السنة الله:

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=128504.

- مقال بعنوان: (دراسات في الفكر الإمامي: نظرة دينية اجتماعية) موقع الشهاب للإعلام: www.chihab.net
- مقال بعنوان: (دفاع عن الكافي) لثامر العميدي:

http://www.14masom.com/index.html

- مقال بعنوان: (فكر الشيعة الإمامية الاثنا عشرية) للدكتور علي الصلابي:

http://www.alsallaby.com/articles/12/1.html

- مقال بعنوان: (مع الكليني وكتابه الكافي) لثامر العميدي:

http://www.hawzah.net/Arb/Magazine/OH/001/005.htm

- مقال بعنوان: (مفهوم التقية بين القرآن والحديث) لهاشم الموسوي في شبكة البلاغ: www.balagh.com/mosoa/hadith/hf0m0vwa.htm
- مقال عن الأخبارية والأصولية منشور على موقع مدينة القرآن:

comQurancity.ir

- مقال عن تجسيم هشام بن الحكم على موقع السرداب:

http://alsrdaab.com/vb/showthread.php?t=57140

- مقال لإبراهيم محمد جواد من موقع المعصومون:

http://www.14masom.com/hkaek-mn-tareek/16.htm

- مقال لقيس آل قيس منشور على موقع السراج: www.seraj.ir
- مقال منقول من موقع فرسان السنة:

http://www.forsanelhaq.com/showthread.php?t=124676

- موقع الباحث حيدر حب الله: http://hayderhoballah.blogfa.com
- موقع السراج: www.seraj.ir
- موقع المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني : www.kulayni.com
- موقع المحدث محمد رضا الحسيني الجلالي: http://www.al-jalali.net
- موقع بعنوان (بحوث حول المهدي عليه السلام): http://rafed.net/moamal
- موقع مؤسسة الإمام الصادق:

http://tohid.ir/ar.php/page,564AAr2707.html.

- موقع مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية:

http://www.islam4u.com/almojib_show.php?rid=472

- موقع منتدى الأحساء الثقافي:

www.alhsa.org/archieve/showthread.php?t=31744.

- موقع موسوعة أسئلة الشيعة من أهل السنة الباحث علي محمود :

http://alsoal.com/782

- موقع موسوعة الأديان عن اليهودية:

www.dorar.net/enc/adyan/266

- نقاش مع الشيخ عبدالرحمن بن عمر الفقيه على موقع ملتقى أهل الحديث:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=79705&
highlight=%C7%E1%DF%D1%ED%E3%ED



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة	٨
المقدمــة	١٣
أهميــةُ الموضوعِ	١٥
الدراساتُ السابقةُ	٢٤
منهجُ البحثِ	٣٠
خطةُ البحثِ	٣٤
الباب الأول: التعريف بالكليني وكتابه الكافي	٤٣
الفصل الأول: التعريف بالكليني، والشبهات التي أثيرت حوله	٤٥
المبحث الأول: التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة.	٤٧
- المسلك الأول: من خلال مصادر الشيعة أنفسهم	٤٧
- المسلك الثاني: من خلال كتب أهل السنة أو غيرهم	٧٨
الإجابات الإجمالية عن سبب ذكر الكليني في كتب أهل السنة أو غيرهم	١٠١
الإجابات التفصيلية عن سبب ذكر الكليني في كتب أهل السنة أو غيرهم	١٠٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني	١٧٧
الجواب عن الشبهة الأولى: هل شخصية الكليني شخصية حقيقية أم وهمية ؟	١٨٢
الجواب عن الشبهة الثانية: هل شخصية الكليني بهذه المثابة والمنزلة التي يصفه بها أتباعه من العلم والتقدير، أم لا ؟	١٨٥
الجواب عن الشبهة الثالثة: هل الكليني هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه أُلف بعد وفاته ثم نسب إليه ؟	١٩٢
الجواب عن الشبهة الرابعة: ما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو كتابه عند من تقدم ذكرهم من العلماء ؟	١٩٦
الفصل الثاني: التعريف بكتاب الكافي، والشبهات التي أثيرت حوله	٢٠٧
المبحث الأول: التعريف بكتاب الكافي	٢٠٩
- المسلك الأول: من خلال مصادر الشيعة أنفسهم	٢١٠
- المسلك الثاني: من خلال كتب أهل السنة أو غيرهم	٢١١
المبحث الثاني: بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي	٢٣٠
المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي	٢٤٢
الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي	٢٤٤

[illegible]	[illegible]
المطلب الأول: الفرق بين الأخبارية والأصولية	٢٤٧
المطلب الثاني: رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي	٢٥١
المطلب الثالث: متى عرف أتباع مذهب الإمامية مصطلح تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره	٢٦٧
المطلب الرابع: الضابط في معرفة الحديث الصحيح من غيره	٢٧٤
الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق	٣٠٥
الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي	٣٢٣
الشبهة الرابعة: وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي	٣٣٤
الشبهة الخامسة: وجود الخلاف في عدد مرويات الكافي	٣٥٧
الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتب الكافي	٣٨٣
الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة	٣٩٨
الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد	٤١١
الباب الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال بين الكليني وأهل السنة والجماعة	٤١٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: مصادر التلقي واصول الاستدلال عند اهل السنة والجماعة	٤٢١
الفصل الثاني: مصادر التلقي واصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها	٤٢٩
المبحث الأول: أقوال الأئمة وما يتبعها من العلم المخزون	٤٣٦
المبحث الثاني: العقـــــــــل	٤٤٣
المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني	٤٤٨
الفصل الثالث: موقف الكليني من مصادر التلقي واصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة	٤٥٥
المبحث الأول: موقف الكليني من القرآن الكريم	٤٥٧
المطلب الأول: موقف الكليني من حجية القرآن، والأسباب التي دعته لذلك	٤٦٤
المطلب الثاني: موقف الكليني من تحريف القرآن	٤٧٦
المطلب الثالث: منهج الكليني في تأويل وتفسير القرآن	٤٩٠
المبحث الثاني: موقف الكليني من السنة النبوية	٥٠٩
المطلب الأول: تعريف السنة عند الكليني	٥١٠

المطلب الثاني: موقف الكليني من حجية السنة	٥١٦
المطلب الثالث: طريقة الكليني في توثيق الرواة	٥١٩
المبحث الثالث: موقف الكليني من الإجماع	٥٣٨
المطلب الأول: متى عرف الإمامية مصطلح الإجماع؟.	٥٣٩
المطلب الثاني: تعريف الإجماع عند الإمامية، وبيان مدى حجيته.	٥٤١
المطلب الثالث: موقف الكليني من دليل الإجماع.	٥٤٧
الباب الثالث: موقف الكليني من أركان الإيمان	٥٥١
مقدمات ضرورية	٥٥٣
تمهيد	٥٥٥
المقدمة الأولى: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي	٥٦٢
المقدمة الثانية: أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه	٥٨٧
المقدمة الثالثة: أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني	٦٠٤
المقدمة الرابعة: أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.	٦١١

[illegible]	[illegible]
المقدمة الخامسة: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.	٦٤٠
الفصل الأول: موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة	٦٤٧
المبحث الأول: موقف الكليني من توحيد الربوبية	٦٥١
المبحث الثاني: موقف الكليني من توحيد الألوهية	٦٦٦
المبحث الثالث: موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات	٦٧٨
الفصل الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة الكرام	٧٢٣
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالملائكة	٧٢٥
المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة	٧٢٦
الفصل الثالث: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة	٧٣٧
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالكتب المنزلة	٧٣٩
المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة	٧٤٠

الفصل الرابع: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل	٧٦١
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالأنبياء والرسل	٧٦٣
المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل	٧٦٤
المبحث الثالث: موقف الكليني من الإيمان بنبوة نبينا محمد ﷺ	٧٨٠
المبحث الرابع: موقف الكليني من الإيمان بانقطاع الوحي وختم النبوة	٧٨٥
الفصل الخامس: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر	٨٠١
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان باليوم الآخر	٨٠٣
المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر	٨٠٥
الفصل السادس: موقف الكليني من الإيمان بالقدر	٨٢٣
المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر	٨٢٥
المبحث الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالقدر	٨٢٦
الباب الرابع: عقيدة الإمامة وتوابعها من عقائد الشيعة الاثني عشرية	٨٤٣
الفصل الأول: أسباب تفرد الإمامية الاثني عشرية بعقائدها	٨٤٥

الفصل الثاني: عقيدة الإمامة	٨٦٣
المبحث الأول: تعريف عقيدة الإمامة ومعرفة كيفية نشأتها	٨٦٧
المبحث الثاني: بيان مفهوم ومنزلة عقيدة الإمامة عند الكليني	٨٧٧
المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الإمامة	٨٩٣
المبحث الرابع: موقف الكليني ممن جحد الإمامة وأنكرها	٩١٩
المطلب الأول: موقف الكليني من عموم الأمة	٩٢٠
المطلب الثاني: موقف الكليني من الصحابة	٩٢٧
الفصل الثالث: عقيدة العصمة	٩٥٧
المبحث الأول: تعريف عقيدة العصمة	٩٥٩
المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة العصمة	٩٦٥
المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة عصمة الأئمة	٩٦٩
الفصل الرابع: عقيدة التقية	٩٩٥
المبحث الأول: تعريف عقيدة التقية	٩٩٩
المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة التقية	١٠٢١
المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية	١٠٤٥
الفصل الخامس: عقيدة المهدية والغيبة	١٠٦٣

المبحث الأول: مقدمات وحقائق لا بد منها	١٠٦٥
المبحث الثاني: مفهوم عقيدة المهدية والغيبة	١٠٧٨
المبحث الثالث: تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة	١٠٨٢
المبحث الرابع: نقد تقرير الكليني لعقيدة المهدية والغيبة	١١٣٩
الفصل السادس: عقيدة البداء	١١٦٧
المبحث الأول: مفهوم عقيدة البداء	١١٧٤
المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة البداء	١١٩١
المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة البداء	١٢١٩
الفصل السابع: عقيدة الطينة	١٢٢٥
المبحث الأول: مفهوم عقيدة الطينة	١٢٣١
المبحث الثاني: تقرير الكليني لعقيدة الطينة	١٢٥١
المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة الطينة	١٢٦٤
الخاتمة	١٢٨١
الفهارس	١٢٨٧
فهرس المصادر والمراجع	١٢٨٩
فهرس الموضوعات	١٣٢٣